



Bibliotheca Alexandrina



0026943

مجموعه القواعد القانونية

التي قررتها
محكمة التقض

في خمسة وعشرين عاما
من اول انشائها في ١٩٣١م حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥م
الدائرة الجنائية

الجزء الأول
(١-خ)

تقديم

السيد / عبد العزيز محمد

رئيس المحكمة

تضم هذه المجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في المواد الجنائية وذلك في خمسة وعشرين عاما تبدأ من تاريخ إنشائها في سنة ١٩٣١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٥ وبذلك تم المجموعة التي رأينا أن يقوم بإعدادها المكتب الفني لتبويب الأحكام بمحكمة النقض بمناسبة مرور هذه الحقبة على إنشاء المحكمة .

وقد قلنا في تقديم القسم المدني من هذه المجموعة إن إنشاء محكمة النقض يؤرخ عهداً جديداً في تاريخ القانون والقضاء في مصر وهذا القول لا يصدق على المسائل المدنية لحسب بل يشمل أيضاً المواد الجنائية ذلك أن الطعن بالنقض في مواد الجنايات الذي قرره المشرع في سنة ١٨٨٣ ووسع نطاقه في سنة ١٨٩١ يشمل أيضاً مواد الجنح لم تنفأ لنظره محكمة عليا لها استقلالها عن محكمة الاستئناف ولها من الاستقرار ما يكفل لأحكامها ما لأحكام المحاكم العليا من اساق وثبات إذ كانت الطعون الجنائية تنظر في أول الأمر بمقتضى المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في سنة ١٨٨٣ أمام الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف وهي التي صدر الحكم المطعون فيه من إحدى دوائرها ثم صار الطعن ينظر بمقتضى التعديل الصادر في سنة ١٨٩٥ أمام دائرة من دوائر محكمة الاستئناف تفصل من خمسة قضاة يجوز أن يكون أحدهم ممن سبق له المشاركة في الحكم المطعون فيه وهي هيئة متغيرة بطبيعتها كانت تشكلها كل سنة الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة وفق مقتضيات العمل فضلا عن أنها كما هو ظاهر لم تكن محكمة عليا .

ما كاد المشرع يعالج في سنة ١٩٣١ هذا الوضع الذي قام عليه النظام القضائي زهاء نصف قرن وبعدل عن هذه الهيئة المتغيرة من دوائر محاكم الاستئناف إلى محكمة عليا تعرض عليها الطعون في المواد الجنائية حتى قامت المحكمة بأداء رسالتها في تجلية ما غرض من نصوص والعمل على استقرار ما تضع من مبادئ وحث الجهود على تجميع مسائل القانون الجنائي سواء ما تعلق منها بالجرائم أو بإجراءات التحقيق أو المحاكمة وكلها تعالج أمورا هي من الخطر والأهمية في المقام الأول إذ تتناول ما من حياة الأفراد وصيانة المجتمع من شرور الجريمة بما شرع من عقوبات وتدابير أمن كما تتصل بما رسمه القانون من إجراءات التحقيق وما كلفه للتهمين من ضمانات وكل هذه المسائل وإن كانت لا تحفل بما تحفل به المسائل المدنية من تشعب وخلاف ولا تنسج لما تنسج له تلك المسائل من تأويل واجتهاد إلا أنه نظرًا لما لها من الخطر والأهمية توحى بالحرص والتعمق في البحث وتوجب دقة البصر وذلك لاصالتها بصيانة المجتمع وحماية الأفراد وشرهم ومساهاجر ياتهم وأمنهم ، ومن المسائل أن الحرص على مؤاخذة الخارجين على عارم القانون لا يسمو على مراعاة ما أوجبه القانون من إجراءات وكفنه من ضمانات . ويرى المطلع على المبادئ التي قررتها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض أثر ما بذله في هذا الصدد من جهد كبير في بيان أركان الجرائم المختلفة بياناً جامعاً ما يرفع الشك ويهدى السبل وأنها كانت حريصة الحرص كله على إنفاذ حكم القانون في الماقرين من سلطاته كما كانت قوامة بالقسط على ماضع من ضمانات . يشهد بذلك ما تحويه هذه المجموعة من مبادئ . نكتفي منها بالإشارة إلى ما قرره المحكمة ببيان تسبب الأحكام الجنائية والتفتيش وحق الدفاع . بل إنها في بعض

الأحيان لتصرح إنها إنما ترفض الطعن على مضمّن لأن نصوص القانون تحفل دافعه وتبيح في الوقت نفسه بأولى الأمر لتخفيف العقوبة عن المحكوم عليه - بالعفو - لما تراه من غلر في العقوبة المحكوم بها .

وقد كان لاجتهاد محكمة النقض فضلا عما تقدم أثر واضح في توجيه المشرع سواء بالمعاقبة على أفعال جديدة بالتحريم أو تعديل نصوص قائمة أو تقييد ما استمر عليه رأى المحكمة مثل العقاب على الأقوال الكاذبة في تحقيق الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة أو العقاب على الأقوال الكاذبة التي تبدي أمام السلطة المختصة بقصد بلوغ أحد الزوجين السن المحددة لضبط عقد زواج أو تعديل النص الخاص بجريمة الاتفاق الجنائي إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة أو حيلة مبيتة عقوبتها أخف من العقوبة المنصوص عليها . والاكتفاء لتحقيق المود أن تكون الجريمة الثانية شرعا واعتبار البصمة كالختم في جريمة التزوير وجواز تفتيش المتهم حيث يجوز القبض عليه ، وبطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، ومبدأ العقوبة المسبورة في النقض ، وعدم جواز مضادة الطاعن بطلنه أمام محكمة الإحالة ، وأثر نقض الحكم بالنسبة لباقي المحكوم عليهم إذا كان الطعن مرفوعا من أحدهم وكانت أوجه الطعن تتصل بهم وعدم قبول الطعن بالنقض مادام الطعن بالمعارضة جائزا إلى غير ذلك من المواضع التي صرح فيها المشرع بما استوعاه من أحكام محكمة النقض .

وعلى من يراجع القواعد التي حوتها هذه المجموعة أن يلاحظ في ظل أي نص تقررت القاعدة ، ذلك أن بعض هذه النصوص قد تكون ألغيت أو عدلت .

ومن المفيد أن نذكر في هذا الصدد أن العمل بقانون العقوبات الحالي بدأ في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، ولذلك تشمل هذه المجموعة القواعد التي قررتها المحكمة في ظل قانون العقوبات القديم وتلك التي صدرت في ظل القانون الحالي كما أن قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٩٠٤ قد ألغى هو والقوانين المكملة له وهي القانون رقم ٤ سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات والمرسوم بقانون الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ يجعل بعض الجنايات جنحا إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة والمرسوم بقانون رقم ٤١ سنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار والقانون رقم ١٩ سنة ١٩٤١ الخاص بالأوامر الجنائية واستميس عن هذه القوانين جميعا بقانون الإجراءات الجنائية الذي عمل به ابتداء من ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠ - وظاهر في الأحكام أي قانون طبقته المحكمة .

أما الجرائم التي صدرت بها قوانين خاصة فقد جرت هذه المجموعة على أفراد فصول مستقلة لكل قانون على حده .

أما الأحكام ذاتها التي أشارت إليها هذه المجموعة فيرجع إليها إما في المجموعات القضائية العامة وإما في المجموعات الخاصة بأحكام محكمة النقض وهي المجموعات السبع التي عني بوضعها الأستاذ محمود عمر ومنشور فيها الأحكام التي تبدأ من سنة ١٩٣١ حتى ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ وتليها المجموعات السنوية للكتب التي لتبويب الأحكام بمحكمة النقض والتي تبدأ من ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وكل هذه المجموعات تورد الأحكام مرتبة وفق تاريخ صدورهما .

ونختتم هذه الكلمة بحمد الله تعالى على إتمام هذه المجموعة ونأله الرعاية والساداد ٩

عبد العزيز محمد

٥ يناير سنة ١٩٥٨ (الموافق ١٥ جماد الثاني سنة ١٣٧٧)

اسماء السادة مستشارى محكمة النقض
منذ إنشائها فى سنة ١٩٣١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٥

الرؤساء

ال	من	
١٩٣٦/ ١/ ٥	١٩٣١/ ٥/ ٣	١ - عبد المزي فمى
١٩٤٢/ ٧/ ١٩	١٩٣٦/ ٢/ ٢٧	٢ - مصطفى محمد
١٩٤٣/ ٩/ ٢	١٩٤٢/ ٨/ ١٠	٣ - عبد الفتاح السيد
١٩٤٤/ ٧/ ١٦	١٩٤٣/ ٩/ ٢٨	٤ - أمين أنيس
١٩٤٩/ ٨/ ١٥	١٩٤٤/ ١٠/ ٢٤	٥ - سيد مصطفى
١٩٤٩/ ١١/ ٢	١٩٤٩/ ٩/ ٥	٦ - محمد الملقى الجرايرلى
١٩٥٤/ ١١/ ٣٠	١٩٤٩/ ١١/ ١٣	٧ - أحمد محمد حسن
	١٩٥٤/ ١٢/ ١	٨ - عبد المزي محمد

الوكلاء

١٩٣٥/ ٥/ ٩	١٩٣١/ ٥/ ٣	١ - عبدالرحمن ابراهيم سيد أحمد
١٩٣٦/ ٢/ ٢٦	١٩٣٥/ ٥/ ٣٠	٢ - مصطفى محمد
١٩٤٠/ ١١/ ٤	١٩٣٦/ ٢/ ٢٧	٣ - محمد ليب عطية
١٩٤١/ ١١/ ١٩	١٩٤٠/ ١٢/ ٧	٤ - محمد فمى حسين
١٩٤٢/ ٨/ ٩	١٩٤٢/ ٤/ ٢٠	٥ - عبد الفتاح السيد
١٩٤٣/ ١٠/ ٢	١٩٤٢/ ١٠/ ٤	٦ - سيد مصطفى
١٩٤٤/ ١٠/ ٢٥	١٩٤٤/ ١/ ١٨	٧ - منصور إسماعيل
١٩٤٥/ ١١/ ٧	١٩٤٤/ ١١/ ١	٨ - محمد زكى على
١٩٤٦/ ٢/ ١٦	١٩٤٦/ ١/ ٧	٩ - محمد كامل مرسى
١٩٤٧/ ١٢/ ١٢	١٩٤٦/ ٦/ ١٢	١٠ - جندى عبد الملك
١٩٤٩/ ٩/ ٤	١٩٤٧/ ١٢/ ٢٢	١١ - محمد الملقى الجرايرلى
١٩٤٩/ ١١/ ١٢	١٩٤٩/ ٩/ ٢٥	١٢ - أحمد محمد حسن
١٩٥١/ ١٠/ ٢٣	١٩٥٠/ ٢/ ١٤	١٣ - أحمد فمى ابراهيم
١٩٥٤/ ٩/ ١	١٩٥٠/ ٢/ ١٤	١٤ - أحمد حلى
١٩٥٢/ ٩/ ٦	١٩٥٢/ ٢/ ٩	١٥ - أحمد حسنى
١٩٥٤/ ١١/ ٣٠	١٩٥٣/ ١/ ٥	١٦ - عبد المزي محمد
١٩٥٥/ ٥/ ١٨	١٩٥٤/ ٩/ ٢٣	١٧ - سليمان محمد ثابت
١٩٥٥/ ٣/ ٦	١٩٥٤/ ١٢/ ١	١٨ - إبراهيم خليل
١٩٥٥/ ١٠/ ١	١٩٥٥/ ٢/ ٢٣	١٩ - محمد نجيب أحمد
	١٩٥٥/ ٧/ ١٨	٢٠ - مصطفى فاضل
	١٩٥٥/ ١١/ ٣٠	٢١ - عبد المزي سليمان

المستشارون

١٩٣٥/ ٥/ ٢٩	١٩٣١/ ٥/ ٣	١ - مصطفى محمد
١٩٣٦/ ٢/ ٢٦	١٩٣١/ ٥/ ٣	٢ - محمد ليب عطية

الى	من	المستشارون (تابع)
١٩٣٧/١٢/٣٠	١٩٣١/٥/٣	٣ - مراد وهبه
١٩٣٧/٦/١٨	١٩٣١/٥/٣	٤ - زكي بزي
١٩٤٠/١٢/٦	١٩٣١/٥/٣	٥ - محمد فهمي حسين
١٩٣٦/٦/٢٣	١٩٣١/٥/٣	٦ - أحمد أمين
١٩٣٩/١٢/٢٤	١٩٣١/٥/٣	٧ - حامد فهمي
١٩٤٢/٤/١٩	١٩٣١/٥/٣	٨ - عبد الفتاح السيد
١٩٣٣/١٠/٢٨	١٩٣١/٥/٣	٩ - أمين أنيس
١٩٣٦/١٠/٢٣	١٩٣٥/٥/٣٠	١٠ - محمود سامي
١٩٤٢/٧/١٩	١٩٣٦/٢/٢٧	١١ - علي حيدر حجازي
١٩٤٢/٧/١٩	١٩٣٦/١٠/٢٤	١٢ - محمد كامل الرشيدى
١٩٤٠/١/٩	١٩٣٦/١٠/٢٤	١٣ - أحمد مختار
١٩٤٠/١/٩	١٩٣٧/١١/٤	١٤ - محمود المرجوشى
١٩٤٢/١٠/٣	١٩٣٩/٥/٢٩	١٥ - سيد مصطفى
١٩٤٣/٥/٢٩	١٩٤٠/١/١٠	١٦ - حسن زكي محمد
١٩٤٣/١٠/٢	١٩٤٠/١/١٠	١٧ - محمد زكي على
١٩٤٣/١٠/٢	١٩٤٠/١/١٠	١٨ - محمد كامل مرسي
١٩٤٦/١/٦	١٩٤٤/١١/١١	
١٩٤٤/١/١٧	١٩٤٠/١٢/٧	١٩ - منصور اسماعيل
١٩٤٦/٦/١١	١٩٤٢/٤/٢٠	٢٠ - جندى عبد الملك
١٩٤٥/٨/١١	١٩٤٢/١٠/٤	٢١ - نجيب مرقس
١٩٤٧/٤/٧	١٩٤٢/١٠/٤	٢٢ - أحمد نشأت
١٩٤٧/١٢/٢١	١٩٤٢/١٠/٤	٢٣ - محمد الفتى الجزائري
١٩٤٤/١٠/٢٢	١٩٤٢/٨/١٢	٢٤ - محمود فؤاد
١٩٤٥/٩/٦	١٩٤٤/١/١٨	٢٥ - أحمد محمد حسن
١٩٤٩/٥/٣١	١٩٤٤/١/١٨	٢٦ - أحمد على علوبة
١٩٥٠/٢/١٣	١٩٤٤/١/١٨	٢٧ - أحمد فهمي ابراهيم
١٩٤٦/١٢/١١	١٩٤٥/١٠/٢٣	٢٨ - محمد توفيق ابراهيم
١٩٤٨/٨/٨	١٩٤٥/١٠/٢٣	٢٩ - سليمان حافظ
١٩٤٨/٤/٦	١٩٤٦/١/٧	٣٠ - مصطفى مرعي
١٩٤٩/١/٥	١٩٤٦/٦/١٢	٣١ - محمد صادق فهمي
١٩٥٠/٢/١٣	١٩٤٧/٩/١١	٣٢ - أحمد حلمي
١٩٥٢/٩/٦	١٩٤٧/٩/١١	٣٣ - أحمد حسني
١٩٤٩/١/١٦	١٩٤٧/٩/١١	٣٤ - عبد الرحيم غنيم
١٩٥١/١٠/١٦	١٩٤٧/٩/١١	٣٥ - حسن اسماعيل الهضيبي
١٩٥١/٦/٢٣	١٩٤٧/١٢/٢٢	٣٦ - فهم ابراهيم عوض
١٩٤٩/٨/٤	١٩٤٨/٨/٢٣	٣٧ - السيد رمضان

إلى	من	المستشارون (تابع)
١٩٤٩/ ٨/ ٩	١٩٤٨/ ٨/ ٢٣	٣٨- محمد عزى
١٩٥٢/ ٧/ ٢٦	١٩٤٨/ ٨/ ٢٣	٣٩- عبد العزيز محمد
١٩٥٠/ ٩/ ٢٧	١٩٤٨/ ٨/ ٢٣	٤٠- محمد على رشدى
١٩٥٢/ ٧/ ١	١٩٤٩/ ٩/ ٢٥	٤١- عبدالمعطى عبدالمعطى خيال
١٩٥٣/ ١/ ٤	١٩٤٩/ ٩/ ٢٥	٤٢- عبد الحميد عمر وشاحى
١٩٥٤/ ٩/ ٢٢	١٩٤٩/ ٩/ ٢٥	٤٣- سليمان محمد ثابت
١٩٥٤/ ١١/ ٣٠	١٩٤٩/ ٩/ ٢٥	٤٤- إبراهيم خليل
١٩٥٣/ ١/ ٤	١٩٤٩/ ٩/ ٢٥	٤٥- محمد أحمد غنيم
١٩٥٥/ ٣/ ٢٢	١٩٤٩/ ٩/ ٢٥	٤٦- محمد نجيب أحمد
١٩٥٥/ ٧/ ١٧	١٩٥٠/ ٣/ ١٤	٤٧- مصطفى فاضل
١٩٥٤/ ١١/ ٣٠	١٩٥١/ ٦/ ٣	٤٨- إسماعيل مجدى
١٩٥٥/ ١١/ ٢٩	١٩٥١/ ٦/ ٣	٤٩- عبد العزيز سليمان
١٩٥٥/ ٢/ ٢١	١٩٥١/ ٦/ ٣	٥٠- أحمد أحمد محمد المروسى
١٩٥٢/ ٧/ ٢٧	١٩٥١/ ١٠/ ٨	٥١- باسلى موسى
١٩٥٥/ ١/ ١٧	١٩٥٢/ ١/ ٢١	٥٢- مصطفى حسن
١٩٥٢/ ٨/ ١١	١٩٥٢/ ١/ ٢١	٥٣- حافظ عبد الهادى سابق
	١٩٥٣/ ١/ ١	٥٤- حسن داود سليمان
١٩٥٣/ ٣/ ١٨	١٩٥٣/ ١/ ١	٥٥- محمد زكى شرف
	١٩٥٣/ ١/ ١	٥٦- محمود إبراهيم إسماعيل
	١٩٥٣/ ١/ ١	٥٧- محمود محمد سيد أحمد عياد
١٩٥٤ ١١/ ٢٠	١٩٥٣/ ١/ ١	٥٨- أنيس غالى
	١٩٥٣/ ١/ ٥	٥٩- مصطفى كامل
	١٩٥٤/ ٩/ ٢٣	٦٠- محمد فؤاد جابر
١٩٥٥/ ٥/ ٣	١٩٥٤/ ٩/ ٢٣	٦١- محمد أمين زكى
	١٩٥٤/ ١٢/ ١	٦٢- اسحق عبد السيد القس
	١٩٥٤/ ١٢/ ١	٦٣- محمد عبد الرحمن يوسف
	١٩٥٤/ ١٢/ ١	٦٤- محمد عبد الواحد على
	١٩٥٥/ ١/ ٢٦	٦٥- محمود محمد مجاهد
١٩٥٧/ ٥/ ٥	١٩٥٥/ ٣/ ٢٣	٦٦- محمد محمد حسين
	١٩٥٥/ ٧/ ١٨	٦٧- عثمان رمزى
	١٩٥٥/ ٧/ ١٨	٦٨- أحمد محمد حسن قرشه
	١٩٥٥/ ١١/ ٣٠	٦٩- فهم يسي جندى
	١٩٥٥/ ١١/ ٣٠	٧٠- محمد متولى عظم
	١٩٥٥/ ١١/ ٣٠	٧١- أحمد زكى كامل
	١٩٥٥/ ١١/ ٣٠	٧٢- السيد أحمد عفيفى
	١٩٥٥/ ١٢/ ٢١	٧٣- إبراهيم عثمان يوسف

• | •

إتزاز مال بالتهدید

(د . تهدید القواعد أرقام ١٣ - ٢٢)

اتفاق جنائی

موجز القواعد :

- ١ - كل اتفاق على جنابة او جنحة كائنا ما كان نوعها معاقب عليه - ١ و ٢
- ٢ - مجرد الاتفاق على ارتكاب الجنابة او الجنحة ولو واحدة جينا كاف في ذاته لتكوين جريمة الاتفاق بلا حاجة لا الى تنظيم ولا الى استمرار - ٣
- ٣ - شروط توافر جريمة الاتفاق الجنائي هو أن يكون الاتفاق جدياً - ٤
- ٤ - توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء اتفق للشتراك فيه على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنابة او الجنحة المقصودة بالاتفاق او على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر - ٥
- ٥ - توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء أكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة - ٦
- ٦ - عدم اشتراط وقوع الجنابة او الجنحة التفق على ارتكابها - ٧
- ٧ - القوة الواجبة التطبيق في جريمة الاتفاق الجنائي - ٨ - ١٠
- ٨ - الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة تظل قائمة مادام الاتفاق قائماً - ١١
- ٩ - شرط الاتفاق من الاعفاء من العقاب - ١٢ و ١٣
- ١٠ - مبادرة أحد المتفقين على الإخبار بوجود اتفاق جنائي لا يؤثر في قيام الجريمة ولو لم يكن الاتفاق الا بين البالغ والبالغ عنه - ١٤
- (ر . ايضا اشتراك قاعدة ٥٩ ونلبس قاعدة ٢٩ وقض قاعدة ١٤٣)

القواعد القانونية :

الجرائم السياسية أو المخطوفة الشأن تخصيصاً بلا غرض لاسيما أن الأعمال التحضيرية البادة المذكورة ليس فيها ما يدل على تعلقها بنوع معين من الجرائم دون نوع . وهذا هو الذي جرى عليه قضاء محكمة النقض بأفراد . (جلسة ١٤/٤/١٩٤١ طعن رقم ١٠١١ سنة ١١ ق)

٣ - إن النص الفرنسي للمادة ٧ المكررة لا يشمل إلا الاتفاق على ارتكاب الجنابات أو الجنح (بالجمع) مطلقاً أو الجنابات أو الجنح التي تكون من نوع خاص سواء أكانت تلك الجنابات أو الجنح هي المقصودة بالاعتداء من الاتفاق أم كانت وسيلة لتحقيق الغرض المقصود منه . ولكنه ليس من المستطاع الأخذ بمفهوم النص الفرنسي لهذه المادة لأن نصها العربي الذي يدل على أن الاتفاق الجنائي يتم ولو كان المتفق عليه جنابة واحدة بينهما أو جنحة واحدة بينهما قد تضارعت على

١ - لأن نص المادة ٧ المكررة من قانون العقوبات علم يشمل الاتفاق الجنائي على ارتكاب الجنابات أو الجنح بجميع أنواعها ، ليس مقصوراً على الاتفاقات الجنائية المختصة بالأغراض السياسية أو الإجتماعية . فالأحكام على ارتكاب جنابة قتل الأوراق المالية (البنك توت) يدخل في متناول هذه المادة . (جلسة ١٤/٤/١٩٣٨ طعن رقم ١٩١٨ سنة ٣٤ ق)

٢ - [٤] لا يمكن نص المادة ٨ من قانون العقوبات الحالي للمقابلة للمادة ٧ المكررة من قانون العقوبات القديم على مطلقاً كل اتفاق على جنابة أو جنحة مقصور عليها في قانون العقوبات - كائناً ما كان نوعاً - مما يوجب عليه وكان القدر بقصر هذا النص على

بحيث إذا كان أحد أصحابها جلياً في الاتفاق والآخر غير جلياً فيلزم أن يقال بأن اتفاقاً جنائياً قد تم بينهما يلزم اتحاد إرادتهما على شيء في الحقيقة وواقع الأمر . وإن نادا كانت الواقعة هي أن زيدا اتصل بأحد الجنود البريطانيين وعرض عليه أن يبيعه هذا أسلحة من الجيش البريطاني فتظاهر هذا الجندي بقبول العرض واتصل بأحد رؤسائه ، وهو ضابط بريطاني ، وافضى إليه الأمر ، فاقفقا فيما بينهما على التظاهر بقبول العرض وساووا العارض على عين الأسلحة ، ثم اتصل الضابط بالبوليس المصري وبلغه بما وقع ، ثم أحضر الضابط والجندي البريطانيان بعض الأسلحة يدعى سرقةتهما وإيهام من غلظن البوليس ثم هما بتسليمها لزيد فداهمه البوليس المصري ، فبهذ الواقعة لا تحقق فيها جريمة الاتفاق الجنائي ولا عقاب عليها .

(جلة ١٩٤٨/٤/٢٨ ملن رقم ١٩٢٢ سنة ١٩٨٠)

٥ - إن القانون لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المخصوص عليها في المادة ٤٨ عقوبات أكثر من اتحاد شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية أو جنسة ما أو على الأحوال المجزئة والمسببة لارتكابها . وإن ظفقترون في الاتفاق الجنائي يعاقبون بمقتضى هذه المادة سواء اتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنائية أو الجنسة المقصودة من الاتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد .

(جلة ١٩٤٦/٥/٢١ ملن رقم ٧٥٨ سنة ١٩٦٦)

٦ - إن القانون يعاقب على الاتفاق الجنائي على ارتكاب جنائية أو جنائيات أو جنسة أو جنح ، سواء أ كانت معينة أم غير معينة ، وهذا المعنى يظهر بوضوح من المسدرة التفسيرية لمادة ٤٧ للمكررة من قانون العقوبات القديم التي حلت محلها المادة ٤٨ من القانون الحالي إذ جاء فيها « ويستبر الاتفاق جنائياً سواء أ كانت الجنائية أو الجنائيات أو الجنسة أو الجنح المقصودة منه معينة أم لا ، كالو أشير إلى استعمال القوة أو العنف أو القرضات أو الأسلحة وهكذا للوصول إلى غرض جائز أم لا ، . وكذلك يكن تطبيق المادة ٤٨ أن يكون اتفاق المتهم مع أي واحد من تكون منهم الاتفاق ، إذ الاتفاق يكون قانوناً طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة المذكورة كلما اتفق شخصان فأكبر على ارتكاب جنائية أو جنسة ما . . .

(جلة ١٩٤٤/٥/٨ ملن رقم ٣٦٦ سنة ١٩٤٤)

تأييد المذكورين الإيضاحيين القرنية والريثوقية بحسب شوري القوانين على هذا النحو واعترض على هذا المفهوم باعتراضات فيه دقيقة وأبنت الحكومة قبول اعتراضه بما يدل على أن المراد بهذه المادة هو جعلها تطبق بلا شك ولا ريب على الاتفاق الذي يحصل على ارتكاب جنائية واحدة وبينها أو جنسة واحدة وبينها مهما تضاعفت تلك الجنائية أو تلك الجنسة . وإن كان هذا المعنى المحتوم الذي لا يحصر عنه نص المادة المذكورة يتصادم من جهة مع الفقرة الثانية من المادة ٤٩ التي لا توجب عقاباً على العزم والتصميم والأعمال التحضيرية ومن جهة أخرى يخلط مع الفقرة الثانية من المادة ٤٩ التي تحصل الاتفاق طريقة من طرق الاشتراك والجريمة التي ترتكب بناء على فإن هذا الخط وذلك الاصطدام يرجع إلى اضطراب التشريع وعدم التوليق فيه . ولهم هذا التشريع على ما هو عليه يقتضي :

أولاً : وجوب القول في الاتفاق الجنائي على ارتكاب جنائية وبينها أو جنسة بينهما . مهما تضاعفت تلك الجنائية أو تلك الجنسة . وإنه في حالة عدم تمييز الاتفاق فيكون معاقباً عليه وحده بحسب المادة ٤٧ المكررة وأما إذا ارتكبت الجنائية أو الجنسة بناء على هذا الاتفاق كان هناك جريمتان ناشتان من حيث الاتفاق في ذاته من كل واحد منهما جريمة ، الاتفاق الجنائي المستقل وجريمة الاشتراك بالاتفاق وإن الفقرة الأولى من المادة ٣٢ ع تطبق في هذه الحالة فيعاقب التريك بل الفاعل الأصل بأشد العقوبتين .

وثانياً : إن مجرد الاتفاق على ارتكاب الجنائية أو الجنسة ولو واحدة وبينها كاف في ذاته لتكوين جريمة الاتفاق بلا حاجة إلى تنظيم ولا إلى استمرار بل عبارات التنظيم والاستمرار هي عبارات اضطرت لها كمقولل لها هرباً من طغيان هذه المادة . ولواقع أن الشرط الوحيد الكافي لتكوين الجريمة هو أن يكون الاتفاق جدياً فكلما ثبت ذلك القاضي قامت الجريمة ووجب تطبيق العقاب .

(جلة ١٩٣٣/١/٢٣ ملن رقم ٥٦٥ سنة ١٩٣٣)

٧ - إن قانون العقوبات قد عرف الاتفاق الجنائي في المادة ٤٨ منه في قوله « يوجد اتفاق جنائي كلما اتفق شخصان فأكبر على ارتكاب جنائية أو جنسة ما أو على الأحوال المجزئة والمسببة لارتكابها ، فهذه الجريمة ، على ما هو واضح من مفهوم هذا النص ، لا يمكن أن تتكون إلا باتحاد الإرادات على ما انتهى النص منه

فيها في الفقرة السابقة والسجن في الحالة الثانية ، ثم نص في الفقرة الرابعة على أنه ، ومع ذلك إذا لم يكن الغرض من الاتفاق إلا ارتكاب جريمة أو جنحة معينة عقوبتها أشد مما نص عليه القانون تلك الجريمة أو الجنحة ، فإنه نص على ذلك فقد أضاف أن الشارع لم يستثن من الحكم الذي قرره في الفقرتين الثانية والثالثة إلا الحالة التي يكون فيها الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة أو جنحة معينة . وفي هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - لا يجوز توقيع عقوبة أشد مما نص عليه القانون تلك الجريمة أو الجنحة . أما إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب عدة جرائم أو عدة جنح فيجوز توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة ولو كانت أشد مما نص عليه القانون لأي من الجرائم المقصودة من الاتفاق . - وإن كان الحكم قد أُلغيت على المتهم أنه عرض على اتفاق جنائي القصد منه ارتكاب جنح سرقات ، وأدار حركته بجمع الفلوس الذين استخضع في الفل ثم تقدم ما يحصلون عليه ، فقد حقت عليه عقوبة السجن المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ ع ولو أنها أشد من العقوبة المقررة لجنحة السرقة .

(جريدة ١٩٤٨/٥/٨ طين رقم ٤٣٦ سنة ١٤٠٤ ق)

١٠ - إن الفقرة الأولى من المادة ٤٨ عقوبات إذا نصت بصفة مطلقة على أنه ، يوجد اتفاق جنائي كلما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة ما أو على الأعمال المجزأة أو المنسبة لارتكابها ، قد ذلك بوضوح وجلاء على أن حكماً يتناول كل اتفاق على أية جريمة أو جنحة مهما كان نوعها أو الغرض منها . وهذا يلزم منه أنه إذا لم ترتكب الجريمة بتنفيذ الاتفاق فإنه ينبغي العقاب على الاتفاق ذاته وأما إذا ارتكبت ، أو شرع في ارتكابها وكان الثبوت مما يوجب عليه ، فإنه يكون هناك جرمين ، وفي هذه الحالة توقع على المتهمين عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد طبقاً لل مادة ٣٢ عقوبات ، ما لم يكن الاتفاق على جريمة واحدة معينة في هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، يجب بمقتضى صريح النص الواردة في المادة ٤٨ المذكورة - على خلاف القاعدة العامة المقررة في المادة ٣٢ - أن تكون العقوبة التي توقع على عقوبة الجريمة التي وقعت تنقيداً للاتفاق . لو كانت أقل من عقوبة جريمة الاتفاق الجنائي . وإن كانا أدانت المحكمة المتهم في جريمة الاتفاق الجنائي على التزوير

٧ - إنه لا يمكن الاتفاق الجنائي ، طبقاً لتعريف الموضوع له ، بوجوده كلما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة ما أو على الأعمال المجزأة أو المنسبة لارتكابها ، فإنه لا يشترط فيه أن تقع الجريمة أو الجنحة المتفق على ارتكابها ، ومن باب أولى لا يشترط عند وقوعها أن يصدر حكم بالعقوبة فيها . ومن ثم فالعبارة في الاتفاق الجنائي هي بثبوت واقعة ذاتها بنقض النظر عما تلاها من الواقع . فإذا كان الحكم قد استخلص بمخيل التهم في أدلة الاتفاق الجنائي من أدلة كبرى إليه عقلاً ، فإنه لا يكون ثمرة عمل الفطن عليه .

(جريدة ١٩٤٨/٥/٨ طين رقم ٤٣٦ سنة ١٤٠٤ ق)

٨ - إنه لا كانت العقوبة المقررة بالمادة ٤٨ من قانون العقوبات للاتفاق الجنائي على ارتكاب جريمة أو جنائيات هي السجن لكل من اشترك فيه والأشغال الشاقة المؤقتة لمن عرض عليه أو تدخل في إدارة حركته فإن الحكم يكون قد أخفاً إذا أوقع على جميع المتهمين - من كانت تهمته التحريض على الاتفاق ومن كانت تهمته الاشتراك فيه - عقوبة الأشغال الشاقة ، دون أن يذكر في تقرير هذه العقوبة إلا ما قاله عن أحدهم من أنه هو المعرض على الاتفاق والمدير لحركته ، وما قاله من باقى المتهمين من أنهم اشتركوا في هذا الاتفاق مما عقوبته السجن فقط . وتصحيح الحكم من ناحية العقوبة بالنسبة للمطاعين الذين أدبوا في الاشتراك مشين ولو كان ما تمسكوا به في الفطن من قصور الحكم في بيان الأسباب التي أقبل عليها غير صحيح من الناحية التي عينوها صراحة فإن هذا ينسحب على ذلك السبب . ومن يكون من هؤلاء الملتزمين لم يقدم أسباباً لثبوتهم عند انقضاء به فإنه يستفيد من طعن غيره لوجهة الواقعة ولعموم السبب الذي قبل الفطن من أجله واشتركا فيهم .

(جريدة ١٩٤٣/٥/٢ طين رقم ٥٢٠ سنة ١٣٠٢ ق)

٩ - إن الشارع إذا نص في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على أن ، كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء أكان الغرض منه ارتكاب الجريمة أم اتخاذا وسيلة إلى الغرض المقصود منه يعاقب بمجرد اشتراكه بالسجن ، فإذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب الجنح أو اتخاذا وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه يعاقب المشترك فيه بالحبس ، ثم نص في الفقرة الثالثة منها على أن ، كل من عرض على اتفاق جنائي من هذا القبيل ، أو تدخل في إدارة حركته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى المنصوص

القنولت تتطلب وجوب المبادرة وإخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائي ومن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جريمة ، وإذنى فى كل ما أدل به الطاعن هو أقوال النيابة أبدأها بعد ضبطه وهو يحاول تسليم الرسالة بالبوليصة الزوردة ، وبعد أن وقعت جريمة التزوير والاستيغال ولم يكن من شأن تلك الأقوال التى أبدأها أن تكشف عن اشتركوا فى الإتفاق الجنائي ، فلاحظ له فى الاتفاق من الاعضاء المقرر بذلك المادة .

(جلسة ١٩٥٤/١/٢٦ طين رقم ١٥٠١ سنة ٢٣ ق)

١٤ - إن مبادرة أحد المتفقين إلى الإخبار بوجود اتفاق جنائي ومن اشتركوا فيه لا يترتب عليه بنس المادة ٤٨ أكثر من احكام وحده من العقاب . وليس من شأنه أن يؤثر قيام الجريمة ذاتها ولم يكن الاتفاق إلا بين اثنين قطعهما المبلغ والمبلغ عنه .

(جلسة ١٩٦٣/٦/٢٨ طين رقم ١٥٦١ سنة ١٣ ق)

وفى جريمة التزوير وعاقبته بقنولة واحدة طبقاً المادة ٣٧ فلانها لا تكون قد أخلت .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/١١ طين رقم ١٥٢٢ سنة ١٤ ق)

١١ - الإتفاق الجنائي جريمة مشتركة تظل قائمة مادام الاتفاق قائماً . وحدة سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بها لا تنبئ . إلا من وقت انتهاء الاتفاق ، سواء باقتراف الجريمة أو الجرائم المنقبة على ارتكابها أو بدول المتفقين هما اتفقوا عليه .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/١١ طين رقم ١٥٢٢ سنة ١٤ ق)

١٢ - إن المادة ٧ المكررة من قانون القنولت تشترط للاعضاء من العقاب الوارد بها أن يحصل الإخبار من المتهم قبل بحث الحكومة وتفتيشها عن الجريمة . فالاعتراف الذى يصدر بعد ضبط الجريمة لا يعنى الاعتراف من العقاب .

(جلسة ١٩٣٨/١/٣ طين رقم ١٩١٨ سنة ٧ ق)

١٣ - إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون

اتلاف

ولم القواعد

١ - ٢	الفصل الاول : اتلاف السندات
٤ - ١٠	الفصل الثاني : اتلاف المزروعات
١١	الفصل الثالث : اتلاف المنقولات
١٢ - ١٣	الفصل الرابع : قطع الجسور
١٤ - ٢١	الفصل الخامس : للقصد الجنائي

موجز القواعد :

الفصل الاول

اتلاف السندات

- عدم اشتراط وقوع ضرر فلا تنالها لتطبيق المادة ٣١٩ ع قديم بل يكفى حصول ضرر ما - ١
- وقوع اتلاف طى جزء من عقد تم به الجريمة اذا أصبح العقد غير صالح لفرض القصد منه - ٢
- إثبات وقوع فعل الاتلاف جائز بكل الطرق ولو كانت قيمته أكثر من عشرة جنيهات - ٣

موجز القواعد (١٨٠) :

الفصل الثاني

الانلاف المزروعات

- متى تعتبر جريمة الانلاف النبات أو الزرع غير المحسود جناية - ٤ و ٥
- عدم وجوب اتلاف كية وافرقة من الزرع ذات شأن يذكر لتطبيق الفقرة الاولى من المادة ٣٦٧ ع - ٦
- اعتبار المتهم الذي يقف حاملا سلاحا الى جانب زملائه ليحرسهم وهم يتلقون الزرعة فاعلا لاثريكا - ٧
- حرق الارض التي بها جذور برسيم يتوافر به الركن المادي في جريمة اتلاف الزرع - ٨
- توافر جريمة الانلاف بالنسبة لملك الارض الذي يتلف زراعة المتأجر بعد انتهاء الاجار - ٩
- وجود نزاع بين المتهم والجن عليه بشأن ملكية الارض القائمة عليها الزراعة التي اتلفها المتهم لا يؤثر في قيام الجريمة - ١٠
- (ر . ايضا اتلاف قاعدة ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠)

الفصل الثالث

الانلاف المتقولات

- الفرق بين الجريمتين للتصوص عليهما في المادتين ٣٦٩ - ٣٨٩ عقوبات
- (ر . ايضا اتلاف قاعدة ١٢ واختلاس السندات والاوراق الرعية قاعدة ١ و انتهاك حرمة ملك النير قاعدة ٣٣ و حكم قاعدتان ١٢١ - ١٩٩ و دعوى مدنية قاعدة ٧١)

الفصل الرابع

قطع الجسور

- شرط تطبيق المادة ٣٥٩ ع هو حصول خرق شامل - ١٢
- معاقبة المتهم باحكام المادة ٣٥٨ ع دون أن يبين الحكم وصف القننة التي هدمها المتهم . تصور - ١٣

الفصل الخامس

القصد الجنائي

- القصد الجنائي في محرم جرائم التخريب والانلاف العمدية سواء ما اعتبر منها جنابات أو جنح يتحقق بمجرد تعمد
- الانلاف - ١٤ - ١٩
- صحة الحكم من فهم من سياق عبارته أن الانلاف كان متعمدا ٢٠ و ٢١

القواعد القانونية

الفصل الاول

اتلاف السندات

- ١ - من اتلف عددا مستغلا مخالفة لمبلغ ما محرراً على مامش الحكم الصادر بهذا المبلغ ، وقدم الحكم للتنفيذ يحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٣٩٩ من قانون العقوبات ولو كان يد صاحب الصلحة في هذا السند عن هذه المبالغ مخالفة أخرى منفصلة .
- ويكفي لتحقيق ركن الضرر في هذه الواقعة أن يقترب على الإلتلاف مجرد عدم تنفيذ الحكم الذي كانت المخالفة محررة على مامشه .
- ولا يعدم هذا الركن أن يكون بيد الجنى عليه مخالفة

أخرى من هذا المبلغ ، إذ حتى مع التسليم بأن إبراز المخالفة يحول دون حصول ضرر نفاذ للجنى عليه ، فإن هذه المادة لا تتطلب وقوع الضرر فعلا ونهائيا ، وإنما يكفي بموجبه حصول ضرر ما ، كما هو مفهوم نصها الشرعي ونصها الفرنسي الأصرح في الدلالة على هذا المفهوم .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ طين رقم ٢٧٩ سنة ٣٢)

٢ - إن وقوع الإلتلاف على جزء من السند لا يمنع من اعتبار جريمة الإلتلاف تامة مادام ما وقع من شأنه أن يمس السند غير صالح لفرض الغنى من أجله أحد . ولا يؤثر في ذلك أن يكون صاحب السند قد جمع أجزائه ولصقها بعضها ببعض .

(جلسة ١٩٤٩/١/١٧ طين رقم ٢١٧٤ سنة ١٨)

٨ - إن حوت الأرض التي بها جنور البرسيم يتوارى به الزكن الملقى في جربة إلتاف الزرع . لأن هذا الحوت يلف جنور النبات التي كانت تستقر من جديد بدورها وتصل برسبها تأميا بمدار الأرض مرة ثانية وثالثة .

(جدة ١٩١٥/٢/٢٦ طن درم ٥٩٧ سنة ١٥ ق)

٩ - إذا كان الثابت أن الأرض التي ألتاف الزرع القائم عليها هي جزء من قطعة كان المبنى عليه استأجرها من المقيم عن مدة معينة ، ثم استع المقيم عن تأجيرها له ، فاستمر هو واحدا يده عليها وزرعها كما وسكت المقيم حتى مضى على يده السنة الزراعية أكثر من ثلاثة أشهر ثم أقسم على إلتاف زرعها لأنه يماثل على ذلك لأن الزرع ملك لوارعه حتى يقضى بعدم أحقية فيوضع يده على الأرض . وإن فقد كان على المقيم صاحب الأرض أن يحصل أولا من جهة القضاء على حكم بعدم أحقية الزارع في وضع يده على الأرض ويقتلها منه ، وعندئذ فقط يحق له القول بأن الزرع القائم عليها ملك له بحكم الاتصاف ، أما قبل ذلك فإن حقه في ملكية الزرع لا يكون حقا خالصا نهائيا له بل مطلقا له وجود الزرع قائما في الأرض وقت القضاء بعدم أحقية الزارع في البقاء بها .

(جدة ١٩١٢/١١/٣٠ طن درم ١٨٨٦ سنة ١٢ ق)

١٠ - إذا ثبت أن الزراعة التي أنقها المقيم هي ملك المبنى عليه فقد حق عليه العقاب طبقا للمادة ٣٩٧ من قانون العقوبات التي تناقب كل من أخذ زرعاً لغيره ، ولا ينبغي قيام هذه الجريمة وجود نزاع بين المقيم وبين المبنى عليه بشأن ملكية الأرض القائمة عليها هذه الزراعة .

(جدة ١٩٠٤/١٠/١٦ طن درم ١١٧٨ سنة ٢٤ ق)

الفصل الثالث

الآلاف للثقلات

١١ - إن الفعل المادى المكون للجريمة المتصور عليها في المادة ٣٨٩ من قانون العقوبات التي تناقب عليها المادة ٣٩١ ، والتمييز بين الجريمة التي يقوم على أساسها : ما التصدي الجنائي ومقدار الإلتاف أو التخريب الذي أحدثه الجنائي . فالخالفه المتصور عليها في المادة ٣٨٩ يقتضي طفاها بأن يقع فعلها عمداً ، فهي إذن والجريمة المتصور عليها في المادة ٣٩١ سواء من هذه الناحية ، غير أنه يقتضي في المادة ٣٩١ فرق ذلك أن ترتكب

٣ - مادام القانون قد أجاز إثبات وقوع الفعل الجنائي بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود ، ففي جريمة إلتاف سنة قيت أكثر من عشرة جنهات إذا اعتد الحكم في ثبوت وجود السند وتمزيقه على شهادة الشهود فلا غبار عليه ، لأن إثبات الفعل الجنائي وهو تمزيق السند هو في الوقت ذاته إثبات لوجود ذلك السند ، والأمران متلازمان لا انفصام لأحدهما عن الآخر .

(جدة ١٩٣٨/١١/١٤ طن درم ٢٣٢٧ سنة ٨ ق)

الفصل الثاني

إلتاف المزروعات

٤ - إن المادة ٣٣٢ ح ٢ قديم تعتبر جريمة الإلتاف جنائماً إذا وقعت من شخص واحد يحصل سلاحاً فإذا ثبت أن السلاح لم يكن مع الفاعل الأصل بل كان مع الشريك المرافق له وقت ارتكاب الجريمة وجب من باب أولى اعتبار الحادثة جنائية لتعقّب غرض الفاعل مع وجود سلاح في متناول الفاعل الأصل وقت ارتكاب الجريمة .

(جدة ١٩٣٢/٥/٢٢ طن درم ١٦٥٤ سنة ٣ ق)

٥ - إن المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات تعتبر جريمة إلتاف النبات أو الزرع غير المصنوع جنائية إذا وقعت ليلاً من ثلاثة أشخاص على الأقل . فإذا كانت واقعة الدعوى أن الطاعن مع آخرين عديدين - انطلقوا ليلاً لزراعة قطع المبنى عليه بأن اقتلعوا شجيرات باليد وبآلة حادة فادّعت المحكمة هذه الحضيّة تطبيقاً لهذا النص فاتها لا تكون قد أخطأت .

(حجة ١٩٠٢/٤/٨ طن درم ٢٥٧ سنة ٢٢ ق)

٦ - لا يمنع من تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات أن يكون الإلتاف لم يقع الا على زراعتين من لدان ، لأنه ليس في نص هذه الفقرة ما يوجب أن يكون الإلتاف واقفاً على كمية وأقرة من الزرع ذات شأن يذكر . وبلغ الكمية المتلفة حد الوفرة فتروك لتقدير قاضي الدعوى ورايه . فإذا قال به فلا عقب على قوله .

(جدة ١٩٠٢/٤/٨ طن درم ٢٥٧ سنة ٢٢ ق)

٧ - يكون فاعلاً لا شريكاً في جريمة الإلتاف المقيم الذي يفت سلاحاً إلى جانب زملائه ليحرسهم وهم يتفرون الزراعة ، لأن فعله هذا هو من الأعمال المكونة للجريمة .

(جدة ١٩١٥/٥/٢٦ طن درم ١٢٠٦ سنة ١١ ق)

١٥ - إن القانون لا يتطلب في جريمة إتلاف الزواجة توافر قصد جنائي خاص ملحوظ فيه الباعث على مقاومة فعل الإتلاف . فهي تتمتع بتوافر القصد الجنائي العام أى بمجرد قصد الإتلاف ولو لم يكن مقترنا بقية الانتقام من صاحب الزوج ، شأنها في ذلك شأن سائر الجرائم العديدة التي لم يرد عنها في القانون نص صريح يقتضاه أن تكون نية الجنائي من نوع معين خاص بها . (جلسة ١٦/١٠/١٩٤٤ ملن رقم ٩٤٧ سنة ١٤)

١٦ - إنه لما كان النص القانوني الذي يعاقب على إتلاف الزوج ليس فيه ما يوجب توافر قصد جنائي خاص فإنه يمكن أن يقوم لدى الجنائي القصد الجنائي العام . لأن القول بأن التهم يجب أن يكون قد قصد فعل الإتلاف الإساءة إلى صاحب الزوج - ذلك فيه اعتداد بالباعث على الجريمة ، والقانون لا ينظر إلى الجرائم إلا في الأحكام الخاصة التي ينص عليها صراحة . (جلسة ١٦/١٠/١٩٤٤ ملن رقم ١٨٨٦ سنة ١٤)

١٧ - القصد الجنائي لجرائم التخريب والإتلاف العمدية ، سواءما اعتبره القانون منها جنائيات كتخريب مباني الحكومة (المادة ٩٠) وإتلاف الخطوط الكهربائية (المادة ١٦٥) وتعطيل وسائل النقل العام (المادة ١٦٦) وإحداث الترقق (المادة ٣٥٩) وإتلاف البضائع والائتمة بالقوة الإيجابية (المادة ٣٦٦) ، وما اعتبره جنحا كإتلاف المباني والآثار المعدة لنفع العام أو زينة وتخريبها (المادة ١٦٢) وتخريب آلات الزواجة وذوائب الماشي (المادة ٣٥٤) وقتل الحيوان وسبه وإذائه (المادتان ٣٥٧ و ٣٥٨) وإتلاف المحيطات والحدود (المادة ٣٥٨) وعدم العلامات المساحة أو إتلافها (المادة ٣٦٢) وإتلاف الغاز والمضاجع والسجلات العامة أو الخاصة (المادة ٣٦٥) وإتلاف المزروعات والأشجار (المادة ٣٦٧) - القصد الجنائي في حرم هذه الجرائم ينحصر في قصد ارتكاب الفعل الجنائي للتمتع به بآثاره التي حددها القانون ، ويقتصر في اتجاهه لإزالة القائل إلى إحداث الإتلاف أو التخريب أو تعطيل أو الإغراق وعنه بأنه يحدث منه حق . وعبارة بقصد الإساءة ، التي ذكرت في المادة ٣٦١ لم تأت في الواقع بزيادة عن معنى القصد الجنائي المطلوب في جرائم الإتلاف العمدية التي تقدم بآثاره ، لأن طلب نية الإضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل الحاصل وذكر القيد ، لإذنية الإضرار تتوفر آثاره لدى

الجريمة بقصد الإساءة ، وهذا هو أحد الفروق التي تميز بين الجريمة ، ثم إنه يمكن تطبيق المادة ٣٨٩ أن يكون الإتلاف حادثا فرديا بسيطا في حين أن المادة ٣٦١ تكون واجبة التطبيق متى كان عدد الأشياء المتلفة أو الخربة كبيرا . وهذا هو المستفاد من المذكرة الإيضاحية التي وضعت عند تعديل المادة ٣٦١ ع القديمة . (جلسة ١٦/١٠/١٩٤٤ ملن رقم ٩٤٧ سنة ١٤)

الفصل الرابع

قطع الجسور

١٢ - إن الفرق المقصود في المادة ٣١٤ ع قديم هو الفرق القائل الذي يقصر مساحات واستقرى من كيان البلاد وحياة السكان للخطر . وإن كانت المادة ٣١٤ المذكورة قد أُلغيت في بيان طريقة الإغراق فنصت على حالة الإغراق بكيفية أخرى غير قطع الجسور فإنه يجب على كل حال أن يكون الإغراق الذي يحصل به قطع الجسور مماثلا للإغراق الحاصل من فعلها أى إغراقا شاملا ، فإذا ثبت من الوقائع أن شخصا تسبب عمدا بقصد الإساءة في حصول هذا الفرق فقد وجب عقابه بالمادة ٣١٤ ع . وإذا كانت الوسائل التي استعملها لإحداث الفرق تؤدي إليه ولكنه أوقف بسبب خارج عن إرادته كسد المقطع عند هذا الفعل شروما منه في تلك الجريمة . ولكن إذا كان الثابت أن التهم قطع عمدا بقصد الإساءة حافة مسق حثية المياه لأن المادة المنطبعة على فعلته هي المادة ٣١٩ ع دون المادة ٣١٤ لأن حافة مياه تلك المسق لا يمكن أن ينشأ عنها فرق ولا شروح فيه مما تمنيه المادة ٣١٤ ع .

(جلسة ١٦/١٠/١٩٣٥ ملن رقم ٢١٢٧ سنة ١٤)

١٣ - إن المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات إنما قضى عقاب من ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجهزة حدا لأملاك أوجهات مستقلة . وإذا كان الحكم قد قضى بمقابلة التهم بهذه المادة لأنه عدم قنات كانت تستعمل لرى أرض غير أرضه ، دون أن يبين وصف هذه القنات ليطر ما إذا كانت مجسرة كما تنطرق المادة المذكورة فإنه يكون قصرا في بيان توافر أركان الجريمة (جلسة ١٦/١٠/١٩٣٥ ملن رقم ٣٨٧ سنة ١٤)

الفصل الخامس

القصد الجنائي

١٤ - ليس لمجرد الإتلاف قصد جنائي خاص بل هي تتمتع بمجرد قصد الإتلاف . (جلسة ١٦/١٠/١٩٣٣ ملن رقم ١١١٠ سنة ١٤)

التمم متى كان يمل أن عمله يضر أو يمكن أن يضر به
وهذا هو دائما حال مرتكب جرائم التخريب والإتلاف
العمدية ، فمن يثقل مالا لنفقه عن قصد ويهريق يضر
هذا الغير وبسبب إليه قصدا وحيدا ، قصد الإساءة
قائم به هنا . ولم يشترط القانون أن تكون هذه الإساءة
مصحوبة أو غير مصحوبة بقصد آخر قريب أو بعيد
كجلب منفعة بغير حق أو إرضاء مطمع ، سيولون
الإساءة ليست من المقاصد بقدر ما هي وسيلة للوسائل
تستخدم لتحقيق أغراض ومقاصد مادية أو غير مادية
لمن لا يورثون عن تحقيق غاياتهم ومقاصدهم بإيذاء
الحق في النفس أو المال . فمن يعمد التوسل بفعله
ضار بالغير مع علمه أنه لا حق له فيه — كما هو الشأن
فحين يعمد التخريب والإتلاف — يصدق عليه وصف
مرتكب الإساءة كما يصدق على فله أنه حصل للإساءة
ولا يهم بعد هذا أن يكون قد روى من وراء ذلك إلى
تحقيق منفعة لنفسه أو لسواه ، لأن هذا كله من قبيل
البواحد والذوات التي لا شأن لها بالتعدي الجنائي .
وهكذا يطابق في جرائم التخريب والتسبب والاتلاف
العمدية وحده الإساءة بحكم أن تصدق عليه الفعل الضار
بأركانه يتضمن ضائقة الأضرار ، ولعل هذا هو ما حدا
واضح القانون على استعمال كلمة « عمد » في المادة
٣٥٩ في مقابل اللفظ الفرنسي (Mechamment) الذي
استعمل في المادة ٣٥١ عند بيانه جنائز إحداث الفرق .
وحصل عبارة « قصد الإساءة » على معنى الذي
تطابق فيه مع العمد لا يثبتونه أن يقوم عليه التعارض
بين حكم المادة ٣٩١ وحكم المقتضى الأول من المادة
٣٨٩ الواردة في باب العقوبات ، لأن هذه الفقرة ليست
إلا نصا احتياطيا وضع على غرار الفقرة الأولى من
المادة ٤٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي ابتداء أن
يتدارك بها ما عساه أن يفتل من صور الإتلاف من
العقوبة عملا بتصوّر القانون الأخرى المستعينة بالتخريب
والتسبب والإتلاف ، فلا انطباق لهذه المادة حينما ينطبق
نص آخر من نصوص القانون الخاصة بالتخريب
والإتلاف .

(جلة ١١٤٦/١١/١١ ملحق رقم ١٧٩٣ سنة ١١)
١٨ — إن التعدي الجنائي في جريمة الإتلاف
يتحقق متى قصد الجنائي إحداث الإتلاف أو التخريب
أو التقليل المادي والمادي ٣٩١ من قانون العقوبات
مع علمه بأنه يعمد بغير حق .

(جلة ١١٥٣/٧/٤ ملحق رقم ٧٠٤ سنة ١٣)

١٩ — إن التعدي الجنائي في جرائم التخريب
والإتلاف العمدية ، سواء ما احتويه القانون منها

٢٠ — إن تعمد الاتلاف وإن كان ركنا أساسيا
في جريمة المادة ٣٩١ إلا أن نص المادة لم يرد فيه ذكر
لفظ العمد ولذلك أصبح التعمد مقروكا بهم من مجرد
سياق عبارات الأحكام في أواخره السابق فالحكم صحيح
لا شك في صحت .
(جلة ١١٤٣/٥/٢٢ ملحق رقم ١٦٥٣ سنة ١٢)
٢١ — يمكن قانونا لتوافر التعدي الجنائي في جريمة
إتلاف المزدوجات أن يكون الجنائي قد قصد بالفعل
الذي وقع منه مقارفة الجريمة بجميع عناصرها — كما
هو مقرر في القانون — بنقض النظر عن العوامل
المتخففة التي تكون قد دخلت إلى ذلك ، إذ القانون في
جملته لا يستدعي قيام الجريمة بالباحث على ارتكابها دام
هو لم ينص صراحة على اشتراط مراعاة قصد خاص يقوم
على تبوت باحث معين لدى المهم في الجريمة التي يجتنبها
بالذات . وإن إذا قال الحكم إن المتهم أغلف زواجة
القدر بطريقة حرث الأرض المأتمنة عليها هذه الزواجة
الملوكة لنفقه فإنه يكون قد بين بما فيه الكفاية قصد
الجنائي لدى المتهم في جريمة الإتلاف التي أذانه فيها .
وإذا كان قد أصاب إلى ذلك أن المتهم إنما قصد بفعله
إيذاء الغير والتعدي على ماله فإنه يكون قد أكد توافر
القصد الذي قال بقيامه عن طريق بيان الباحث السي.
التي دفع المتهم إلى ارتكاب فعل الاتلاف نكابة بجرمه .
(جلة ١١٤٧/٦/٨ ملحق رقم ١٤٤٧ سنة ١٢)

آثار

موجز القواعد :

- رخصة الأنجار بالآثار بطبيعتها غير موقوفة ولا يمكن سحبها الا اذا وقت مخالفة موجبة لذلك -
— القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار لا يطلد احكام القانون العام بالنسبة الى ما يقع من جرائم - ٢ -

القواعد القانونية :

رخصت فلا محل لأن توجه إليه نية الأنجار بالآثار على خلاف الشروط القانونية إذا ما رفضت مصلحة الآثار تجديد الرخصة له .

فإذا رفضت عليه الدعوى العمومية من أجل هذه التهمة وجب على المحكمة أن تحكم ببراءته . وحكم البراءة لا يدخل في نطاق ما نهت عنه المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لأن عمل المحكمة في هذا الشأن ليس له تأويل لمخى أمر إداري أو إضاف لتنفيذه وإنما هو مقصور على تنهم القانون الذى يطلب منها تطبيقه . (جلد ٢٣ / ٥ / ١٩٣٢ طعن رقم ١٦٧٧ سنة ٢٧)

٢ — إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار فضلا عن أن له نطاقا خاصا به لا يصح أن يطلد احكام القانون العام . ولذا فنق توافرت عناصر جريمة السرقة من محبر من المهاجر المملوك للحكومة فانه لا يؤثر على قيام هذه الجريمة كون المصحركه أو بعضه داخلا في منطقة الآثار التي وضع لحمايتها ذلك القانون بل يحق العقاب عليها بقانون العقوبات . (جلد ١٤ / ٦ / ١٩٤٨ طعن رقم ١١٢٣ سنة ١٨ ق)

١ — إن قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ لم يفيد الرخصة الخاصة بالأنجار بالآثار بأى قيد زمني وتنفيذها بزمن معين مخالف لمواد القانون . فإذا منع شخص رخصة للأنجار بالآثار وكانت موقوفة بزمن على خلاف ما يقتضيه القانون كان لهذا الشخص أن يعتبر هذا القيد معلوم الآثار . فإذا قدم للمحاكمة على زعم أنه انجر بالآثار بنجر رخصة بعد انتهاء الأجل المحدد له وجب على المحاكم ألا تمت إلا بحكم القانون وأن تحكم ببراءته من التهمة المقدم إليها بما لأن رخصة الأنجار لا يمكن أن توقت بزمن . وسحب الرخصة من التاجر المرخص له بالأنجار لا يمكن أن يقع إلا على الوجه المرسوم بالقرار الوزاري الصادر بتنفيذ قانون الآثار فإذا لم يثبت على المتهم ارتكاب مخالفة موجبة لسحب الرخصة فلا حق لأية سلطة من السلطات في سحبها . وما دام المتهم رخصة الأنجار بطبيعتها غير موقوفة وما دام المتهم لم يرتكب مخالفة يحق من أجلها سحب

إثبات

رقم القاعدة

١٠٥ - ٩	الفصل الاول : الاثبات بوجه عام
١٢٠ - ١٠٦	الفصل الثاني : تساند الأدلة
	الفصل الثالث : الاعتراف
١٥٢ - ١٢١	القرع الاول : سلطة محكمة الموضوع في تقدير الاعتراف
١٦٩ - ١٥٣	القرع الثاني : قيمة الاعتراف اللاحق لتفتيش باطل
١٧٧ - ١٧٠	القرع الثالث : الاقرار في المواد المدنية
١٩٢ - ١٧٨	القرع الرابع : تسيب الاحكام بالنسبة الى الاعتراف
١٩٦ - ١٩٣	القرع الخامس : مسائل متنوعة

رقم القاعدة	
٢٢٤ - ١٩٧	الفصل الرابع : تقدير أقوال المتهم
	الفصل الخامس : الشهادة
٢٩٥ - ٢٢٥	الفرع الاول : اجراءات الشهادة
٢٩٦	الفرع الثاني : سلطة محكمة الموضوع في سماع من يتقدم اليها من تلقاء نفسه
٢٩٧ - ٢٢٣	الفرع الثالث : تقدير أقوال الشهود
٤٣٤ - ٤٧٦	الفرع الرابع : نسيب الأحكام بالنسبة الى الشهادة
	الفصل السادس : القرائن
	الفرع الاول : القرائن القانونية « قوة الامر المقضي »
٤٧٧ - ٥١٠	(ا) مدى حجية الاحكام
	(ب) قوة الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية والشرعية امام المحاكم الجنائية
٥١١ - ٥١٩	(ج) قوة الاحكام الجنائية امام المحاكم المدنية
٥٢٠	
٥٢١ - ٥٤٨	الفرع الثاني : القرائن التفضائية
	الفصل السابع : الخيرة
	(ر . ر خيرة)

موجز القواعد :

الفصل الاول

الالتزام بوجه عام

- تقدير الادلة وترجيح بعضها على البعض من خصائص محكمة الموضوع - ١ - ١٤
- حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أي عنصر من عناصر الدعوى للرؤية أمامه على سباط البحث - ١٥ - ٣٦
- جواز اعتداد القاضي في حكمه على الماومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى - ٣٧
- سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها بالرجوع الى التحقيقات الابتدائية - ٣٨ - ٥٣
- خطأ اطراح المحكمة نتيجة التحقيق الإداري لأسباب غير واردة ب - ٤ - ٤٦
- سلطة المحكمة في التحدث عن أية واقعة سابقة على واقعة الدعوى أو لاحقة لها وهي في - ٤٧
- عدم تخيد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المقررة بالقانون المدني إلا إذا كان قضاؤها في الواقعة يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية - ٤٨ - ٥١
- العبرة بما تظن إليه المحكمة بما تستخلصه من التحقيقات لا بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة ٥٢ و ٥٣
- عدم التزام القاضي الجنائي سلوك طريق معين في تحري أدلة الدعوى - ٥٤
- سلطة المحكمة في استخلاص ثبوت الجريمة من أدلة لاحقة تكشف عنها الاجراءات التي سنها القانون - ٥٥ - ٥٧
- سلطة المحكمة الجنائية في اطراح ما يرد بمحاضر التحقيقات والأوراق الرسمية - ٥٨ - ٦٤
- سلطة المحكمة في الرجوع الى سورة محاضر التحقيق في مواد الجنائيات إذا قد تلفت للثبوت على محاضره متى اطمانت الى مطابقتها للاصل - ٦٥
- الأحكام الجنائية لا يصح أن تبقى الا على الجزم واليقين - ٦٦ - ٦٨
- استحالة تحقيق جنس أوجه الدفاع لا تمنع من الحكم بالإدانة ٦٩ و ٧٠
- حصول للرخصة في قضيتين مرة واحدة يبيح للمحكمة الاستناد في حكمها الى ما ثبت لها في القضية التي أثبتت فيها للرخصة ٧١ و ٧٢

موجز القواعد (تابع) :

- وجوب صدور الحكم عن عقيدة القاضي ولا يصح أن يدخل في تكوين عقيدته حكما لسواه ٧٤ و ٧٣
- عدم خضوع أحكام القانون رقم ٨٧ سنة ٣٨ الخصاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون إلى قواعد إثبات خاصة - ٧٥
- عدم خضوع أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ إلى قواعد إثبات خاصة - ٧٦
- سلطة المحكمة في الأخذ بما ورد بالتحقيقات الإدارية مادامت قد طرحت على بساط البحث - ٧٧
- الدليل للسند من تطابق البصاات هو دليل مادي له قيمته وقوته الاستدلالية - ٧٨
- سلطة محكمة للوضوح في تفسير العقود والقرارات - ٧٩ و ٨١
- عدم التزام المحكمة الجنائية وقف الدعوى حتى يقضى في قيمة دليل من الأدلة للطروحة عليها من جهة أخرى - ٨٢ و ٨٥
- عدم التزام المحكمة الجنائية بترسيم الطريق للرسوم في قانون للراضات أمام المحاكم المدنية لعلمين بالزور - ٨١
- سلطة المحكمة الجنائية ولو من تلقاء نفسها في القضاء بطلان أى ورقة تقدم إليها دون استماعة بخير - ٨٧ و ٨٩
- سلطة القاضي الجنائي في القضاء بتزوير ورقة ولو كانت متصلة بنزاع مطروح أمام المحاكم المدنية - ٩٠
- عدم التزام القاضي الجنائي باتباع القواعد التي نص عليها قانون للراضات فيما يتعلق بأوراق الضاحاة - ٩١
- سلطة القاضي في اطراح أية ورقة لا يراها جديرة بثقتة - ٩٢
- سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال مأمور الضبطية القضائية الذي طلب إلى المتهم أن يبيح سلامة فباها إلى أكثر من السمر للقر - ٩٣ و ٩٤
- عدم الشعور على جثة القتيل لا يضمن في ثبوت وقوع القتل - ٩٥
- عدم اشتراط وجود شهود رؤية أو قيام أدلة معينة للحكم بإعدام القاتل - ٩٦
- جواز استدلال المحكمة بجثة التلبس على المتهم - ٩٧
- تحديد وقت حصول الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة - ٩٨
- سلطة المحكمة في الاعتداد على محضر انتقال أجرته هيئة المحكمة التي قضت حكمها - ٩٩
- وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا في إدانة المتهم - ١٠٠ و ١٠١
- عدم خضوع أحكام القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٤٤ الخصاص بمنع زراعة الحشيش إلى قواعد إثبات خاصة - ١٠٢
- مكان ضبط المخدر في السكن لا يغير ما انتهت إليه المحكمة من أن التهمة هي صاحبه - ١٠٣
- سلطة المحكمة في التوصل على أقوال موجهة لليمين في كذبها في جريمة التبين الكاذبة - ١٠٤
- عدم التزام المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها - ١٠٥
- (ر . أيضا اتلاف قاعدة ٣ واجراءات قواعد ٨٨ و ١٠٩ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٨٤ واختلاس أموال أميرة قاعدة ٣٨ واختلاس أشياء محبوسة قواعد ٨٨ و ٨٩ و ٩١ و ٩٢ وأخفاء أشياء مسروقة قاعدة ٤١ وأسباب الإحابة ومواقع الغياب قاعدتان ٦٦ و ١٦٢ واستئناف قاعدة ١٧٠ واشتراك قواعد ٤ و ١٣ و ٦٩ وبلاغ كاذب قاعدة ٢١ وتحقيق قاعدتان ٢٢ و ٢٦ و تزوير قواعد ٢٥ و ٩٨ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٠٦ و ١٤٠٧ و ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠ و ١٤١١ و ١٤١٢ و ١٤١٣ و ١٤١٤ و ١٤١٥ و ١٤١٦ و ١٤١٧ و ١٤١٨ و ١٤١٩ و ١٤٢٠ و ١٤٢١ و ١٤٢٢ و ١٤٢٣ و ١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦ و ١٤٢٧ و ١٤٢٨ و ١٤٢٩ و ١٤٣٠ و ١٤٣١ و ١٤٣٢ و ١٤٣٣ و ١٤٣٤ و ١٤٣٥ و ١٤٣٦ و ١٤٣٧ و ١٤٣٨ و ١٤٣٩ و ١٤٤٠ و ١٤٤١ و ١٤٤٢ و ١٤٤٣ و ١٤٤٤ و ١٤٤٥ و ١٤٤٦ و ١٤٤٧ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ و ١٤٥١ و ١٤٥٢ و ١٤٥٣ و ١٤٥٤ و ١٤٥٥ و ١٤٥٦ و ١٤٥٧ و ١٤٥٨ و ١٤٥٩ و ١٤٦٠ و ١٤٦١ و ١٤٦٢ و ١٤٦٣ و ١٤٦٤ و ١٤٦٥ و ١٤٦٦ و ١٤٦٧ و ١٤٦٨ و ١٤٦٩ و ١٤٧٠ و ١٤٧١ و ١٤٧٢ و ١٤٧٣ و ١٤٧٤ و ١٤٧٥ و ١٤٧٦ و ١٤٧٧ و ١٤٧٨ و ١٤٧٩ و ١٤٨٠ و ١٤٨١ و ١٤٨٢ و ١٤٨٣ و ١٤٨٤ و ١٤٨٥ و ١٤٨٦ و ١٤٨٧ و ١٤٨٨ و ١٤٨٩ و ١٤٩٠ و ١٤٩١ و ١٤٩٢ و ١٤٩٣ و ١٤٩٤ و ١٤٩٥ و ١٤٩٦ و ١٤٩٧ و ١٤٩٨ و ١٤٩٩ و ١٥٠٠ و ١٥٠١ و ١٥٠٢ و ١٥٠٣ و ١٥٠٤ و ١٥٠٥ و ١٥٠٦ و ١٥٠٧ و ١٥٠٨ و ١٥٠٩ و ١٥١٠ و ١٥١١ و ١٥١٢ و ١٥١٣ و ١٥

موجز القواعد (ب)

الفصل الثاني

تسائد الأدلة

- الأداة في اللواد الجنائية متساندة بشد بعضها بعضاً والمهكمة تكون عقينها منها معدمة - ١٠٩ - ١٢٠
(ر . أيضا اجراءات قاعدة ١٢٥)

الفصل الثالث

الاعتراف

الفرع الاول : سلطة محكمة الموضوع في تقدير الاعتراف

- سلطة المهكمة في الأخذ باعتراف منسوب الى منهم وعدم التحويل الى اعتراف آخر منسوب الى منهم آخر - ١٢١
— سلطة المهكمة في تقدير الاعتراف السند الى اللهم في غير مجلس القضاء دون تقيد بالقواعد الدنية الخاصة بالاثبات - ١٢٢ - ١٢٥
— سلطة المهكمة في تجزئة اعتراف اللهم - ١٢٦ - ١٣٣
— سلطة المهكمة في الأخذ باعتراف اللهم ولو عدل عنه فيما بعد - ١٣٤ - ١٤١
— سلطة مهكمة للوضع في تقدير حجية الاعتراف وقيمه التديلية على للتعرف وعلى غيره - ١٤٢ - ١٤٩
— عدم الزام المهكمة الأخذ بنص اعتراف اللهم وظاهره بل لها أن تستنيط منه الحقيقة - ١٤٧ و ١٤٨
— تقدير المهكمة للدليل المستمد من الاعتراف هو من السائل للوضعية - ١٤٩ و ١٥٠
— عدم جواز التحويل الى الاعتراف متى كان وليد الاكراه - ١٥١ و ١٥٢
(ر . أيضا اجراءات قواعد ٨٥ و ٨٦ و ١١٦ وأسباب الاباحة وموانع القاب قاعدة ٨١ واستئناف قاعدة ٢٩٥ وتضيق قاعدة او دفاع قاعدتان ١٩٥ و ٢٣٤)

الفرع الثاني : قيمة الاعتسواف اللاحق لتفتيش باطل

- سلطة المهكمة في الأخذ باعتراف اللهم ولو كان التفتيش باطلا - ١٥٣ - ١٥٥
— سلطة المهكمة في اعتبار الاعتراف دليلاً مستقلاً قائماً بذاته - ١٥٦ - ١٦٦
— تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من اللهم إثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش من شؤون مهكمة للوضع - ١٦٧ و ١٦٨
— عدم جواز الاستدلال على الزوجة بالاعتراف للسند الى شريكها في الزنا ولتثبت في عصر التفتيش الباطل - ١٦٩
(ر . أيضا تفتيش قواعد ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٩ و ٢٦٠ ودفاع قاعدة ١١٤ وتقضى قواعد ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٤٧٨)

الفرع الثالث : الافراد في المواد المدنية

- الافرار للترابط الاجزاء ولا تنافر في وقائمه لا يجوز اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يبيح تجزئته وثبات مايقال به بالينة - ١٧٠
— لا محل لقول بعدم قابلية الافرار لتجزئة في اللواد الدنية الا حيث يكون الافرار هو الدليل الوحيد في الدعوى - ١٧١ - ١٧٤
— اقرار شخص بتسليمه حافظة ثود لآخر وردها كما هي بدون أن يفتيها لا يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يميز اثبات مقدار ما كان بها من ثود - ١٧٥
— عدم تجزئة الاعتراف في اللواد الدنية لايتم من اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة ماضمته في قاعة أو أكثر من نواحيه - ١٧٦ و ١٧٧
(ر . أيضا اثبات قاعدة ٤٨)

موجز القواعد (٤ ج) :

الفرع الرابع : تسبيب الاحكام بالنسبة الى الاعتراف

- تسليم الحكم بأن اعتراف التهم صدر بعد تهديد ضابط البوليس ثم اعتماده على هذا الاعتراف وحده استنادا إلى أن التهم ليس عن يتأرون بالتهديد . قصور - ١٧٨
- الزام المحكمة بيان سبب اطراحها انكار التهم اللاحق عند أخذها باعترافه في التحقيق - ١٧٩ - ١٨١
- الزام المحكمة بالرد على دفاع التهم بأن الاعتراف النسوب صدوره إلى بعض التهمين والذي تأسست عليه ادائته كان نتيجة اكراه وقع عليهم - ١٨٢
- تسليم الحكم بوجوب استبعاد الاعتراف للنسوب إلى أحد التهمين وبمسدم جواز التعويل عليه ثم اعتماده عليه في الأدانة . قصور - ١٨٣
- أخذ الحكم للتهم باعترافه دون رد على دفاعه بطلان اعترافه لأنه وليد الاغراء أو الاكراه . قصور - ١٨٤ - ١٨٩
- اغفال الحكم الرد على دفع التهم بطلان التفتيش لا يغفل بسلامته متى أخذه باعترافه - ١٨٧ و ١٨٨
- قضاء المحكمة الاستثنائية براءة التهم لما رأتها من بطلان التفتيش دون التحدث عن الاعتراف الذي كان بين الالة اني استند اليها الحكم للتأنيف . قصور - ١٨٩
- استناد المحكمة في ادانة التهم الى اقرار منسوب اليه دون أن تطلع عليه . قصور - ١٩٠
- قبول الحكم بطلان الاعتراف لأنه بني على تفتيش باطل دون يسان منه فكيف أنه بني على التفتيش الباطل . قصور - ١٩١
- اغفال حدث الحكم عن اعتراف التهم وببرته لبطلان التفتيش . قصور - ١٩٢
- (ر . أيضا حكم قاعدتان ٢٣٠ و ٢٨٣ ومواد مخدرة قاعدتان ٢٨ و ٢٦)

الفرع الخامس : مسائل متنوعة

- الاعتراف بالجريمة بعد وقوعها لا يعتبر دليلا على حسن النية - ١٩٣
- اعتراف التهم بجمعة الزور في الورقة الزمنية لا يلزم المحكمة بعرضها عليه - ١٩٤
- توقيع التهم على الاعتراف الصادر منه بمحض التحقيق غير لازم - ١٩٥
- اعتراف التهمة إثر استدعائها لعرضها على الكلب البوليس لا يعمل معنى التهديد أو الارهاب - ١٩٦
- (ر . أيضا أسباب الاباحة وموانع القبل قواعد ٩٨ و ١٠٥ و ١١٣ وحكم قاعدة ٢٦١ قاعده ودفاع ٢٣٠ ونقض قاعدة ٢٨٢)

المفصل الرابع

تقدير اقوال التهم

- اعتراف منهم على منهم مسألة تحديرية متروكة لقاضي للوضوح - ١٩٧ - ٢٠٨
- عدم جواز الاخذ بأقوال حاملي منهم على منهم آخر - ٢٠٩
- سلطة المحكمة في الاعتماد على اقوال التهم التي أدلى بها ضباطه على غير انتظار وأثبتها ضابط البوليس في محضر - ٢١٠
- سلطة المحكمة في الاخذ باعتراف منهم على منهم في التحقيقات الاولى ولو عدل عنه بالجلسة - ٢١١ و ٢١٢
- سلطة المحكمة في الاخذ بأقوال منهم على آخر متى اطعأت اليها ولو لم يكن عليه من دليل اثبت غيرها - ٢١٣
- سلطة المحكمة في الاخذ بأقوال التهم في الجلسة أو في التحقيق الابتدائي - ٢١٤ - ٢١٩
- أقوال منهم على آخر مادامت تصدر من غير ميين لا تعتبر شهادة بالمعنى القانوني - ٢٢٠
- قول منهم على آخر هو في حقيقة الامر شهادة يسوغ للمحكمة أن تحول عليها في الأدانة - ٢٢١
- خطأ المحكمة في تسمية الاقوال التي يتولها منهم على غيره اعترافا لا يؤثر في سلامة حكمها - ٢٢٢
- عدم الزام المحكمة الاخذ بما يقول التهم في الجلسة - ٢٢٣
- سلطة المحكمة في الاخذ بأقوال التهم في التحقيق ولو لم تكن قد أمرت بتلاوتها بالجلسة مادامت قد طرحت على بساط البحث - ٢٢٤

الفصل الخامس

الشهادة

المفرع الأول : إجراءات الشهادة

- عدم التزام النيابة في مواد الجرح اعلان أسماء شهودها للثمن قبل الجلسة - ٢٢٥
- سلطة المحكمة في رفض سماع شهود نفى لم يثبت لهم قبل الجلسة - ٢٢٦ - ٢٢٣
- اخطار للثمن بأسماء الشهود قبل الجلسة بثلاثة أيام ليس من النظام العام - ٢٢٤ - ٢٢٦
- جواز تخليف للدعي بالحقوق المدنية الميعن في الدعوى اذا ما رأت المحكمة سماحه كشاهد - ٢٢٧ - ٢٤١
- جواز تخليف من كان متبها في واقعة مرتبطة بالواقعة التي صحت أقواله بصددها بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة الى منته آخر - ٢٤٢ - ٢٤٥
- تخليف الشاهد الميعن بد أداء الشهادة بأن مشهده به هو الحق لا يجب الاجراءات - ٢٤٦
- عدم التزام المحكمة بإعادة تخليف الشاهد الميعن مرة أخرى عند اعادة سؤالها - ٢٤٧ - ٢٤٩
- اعادة سؤال الشاهد في جلسة تالية دون تخليفه الميعن لا يجب الحكم - ٢٥٠
- العبرة في سن الشاهد في صد حلقه الميعن هي بسنه وقت أداء الشهادة - ٢٥١
- وضع الشاهد يده على الصلح أثناء الخلف لا يجب الاجراءات - ٢٥٢
- متى يوجب القانون تخليف الشاهد الميعن ؟ - ٢٥٣
- عدم تلاوة أقوال الشاهد الغائب بالجلسة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات - ٢٥٤ - ٢٥٧
- متى يجوز للمحكمة الرجوع الى أقوال الشهود في التحقيقات والاعتدال عليها في حكمها ؟ - ٢٥٨ - ٢٥٩
- متى يجوز سماع أقوال الشاهد في غيبة المتهم ؟ - ٢٦٠
- جواز اكتناء المحكمة بسماع الشهود الحاضرين وتلاوة أقوال التائبين مالم يصر للثمن على سماعهم - ٢٦١ - ٢٦٣
- سلطة المحكمة في الاخذ بأقوال شاهد في التحقيق ولو لم تتلى بالجلسة مادام للثمن لم يطلب سماعه أو تلاوة أقواله - ٢٦٤
- عدم ايجاد الشهود عن قاعة الجلسة لا يترتب عليه البطلان - ٢٦٥ - ٢٦٧
- سلطة المحكمة في استدعاء الشهود بعد سبق سماعهم لتسميعهم مرة ثانية - ٢٦٨
- عقابته المحكمة ما يقتضيه في التحقيق عند سماع الشهود لا يجب الحكم - ٢٦٩ - ٢٧٠
- حق محكمة الجنائيات في امتدعاء وسماع قول أي شخص يرى لزوما لسماع أقواله - ٢٧١ - ٢٧٣
- استماع الشاهد بورقة مكتوبة أثناء الشهادة أمر يقدره القاضي - ٢٧٤
- عدم التزام المحكمة بسماع شهود التي اذا رأت أن شهادتهم غير متعلقة بموضوع الدعوى - ٢٧٥
- اثبات قول الشاهد في محضر التحقيق لا يمنع من طلب للثمن مناقشة من قالها بالجلسة - ٢٧٦
- جواز سماع الميعن عليه في الدعوى كشاهد على للثمن - ٢٧٧
- عدم التزام المحكمة بسماع شهود لم يطلب للثمن سماعهم - ٢٧٨ و ٢٧٩
- عدم التزام المحكمة بسماع الشهود الذين تنزل للثمن عن سماعهم - ٢٨٠
- عدم جواز إكراه رجال الملك السياسي على الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة - ٢٨١
- المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بحسب الأصل بسماع شهود - ٢٨٢ - ٢٩١
- القرار الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعلان شاهد لا يقرضا بسماعه - ٢٩٢
- عدم اسرار للثمن أمام المحكمة الاستئنافية على طلب سماع الشهود الذين تمسك بسماعهم أمام محكمة أول درجة يستفاد منه عدوله عن هذا الطلب - ٢٩٣ و ٢٩٤

موجز القواعد (تابع) :

— التزام المحكمة الاستئنافي بسماع للشهود الذين عولت حكمه أول درجة على أقوالهم دون أدب تسميهم من
تسلك اللهم بذلك - ٢٩٥

(ر .) أيضا إجراءات قواعد ١٠٣ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١٥ و ١٤٠ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٧١ و ١٨٥ و ١٨٧ و ١٩٦ و ١٩٨ و إقضاء صر للهيئة قاعدة ٣ وتعدد الجرائم قاعدة ٩ وخير قواعد ١٢ و ١٣ و ٥٠ و دلائل قواعد ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٦ و ٢٢٨ و ٢٣١ و خمس قواعد ٢٣٢ و ٢٣٩ و ٢٤٩

الفرع الثاني : سلطة محكمة الموضوع في سماع من يتقدم اليها من تلقاء نفسه .

— جواز سماع شهادة من يقدم من تلقاء نفسه إلى المحكمة طالبا سماع شهادته - ٢٩٦

الفرع الثالث : تقدير السؤال للشهود

— سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود ولو كانت متناقضة - ٢٩٧ - ٣٣٢

— ادراك المحكمة لما اشارت إليه أكبر أمر موضوعي راجع لهدفها - ٣٣٣ - ٣٣٥

— سلطة المحكمة في الاخذ بما قرره الشاهد في التحقيقات الأولى أو ما يشهد به أمامها - ٣٣٦ - ٣٣٧

— تقدير أقوال الشهود متروكة لمحكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليها في تقديرها - ٣٧٤ - ٣٨٠

— عدم جواز تأسيس الحكم على شهادة منقولة عن شخص مجهول لم تسمع أقواله - ٣٨١

— متى يكون التناقض في شهادة الشهود مبطلا لها ؟ - ٣٨٢

— جواز اثبات الاتفاق على جعل مالا ياتى عليه جنائيا من الاخلال بتنفيذ العقود المدنية في تناول قانون العقوبات
بكتابة طرق الاثبات - ٣٨٣

— جواز اعتماد المحكمة على أقوال الشهود في قضائها برزور سند بالية ما بلغت قيمته - ٣٨٤

— جواز اثبات السرقة بالبيئة كانت ما كانت قيمة السرقة - ٣٨٥

— قبض اللهم فوائد دين لم يدفع عنها الضريبة واقعة ملوثة يجوز اثباتها بكتابة الطرق - ٣٨٦

— سلطة المحكمة في الاخذ بشهادة أشخاص سمعوا في التحقيق الابتدائي ولم يسمعوها بالجلسة مادامت أقوالهم مطروحة
على بساط البحث - ٣٨٧ - ٣٩٥

— عدم جواز تدخل المحكمة في ذات رواية الشاهد وأخذها على وجه خاص بخلاف صريح عبارتها - ٣٩٦

— سلطة للمحكمة في تجزئة أقوال الشاهد الواحد - ٣٩٧ - ٤٢٢

— عدم جواز الحكم على شهادة الشاهد قبل سماعه - ٤٢٣ - ٤٢٨

— عدم جواز التكهّن أو اقتراض أقوال أو روايات لشاهد لم تسمعه المحكمة بنفسها - ٤٢٩

— جواز الاستشهاد بأقوال أحد الزوجين على ما يلحق به الآخر أثناء الزيجة - ٤٣٠

— سلطة للمحكمة في الاخذ بشهادة شاهد سمع على سبيل الاحتلال - ٤٣١ - ٤٣٢

— جواز اثبات عبارات السب بكتابة طرق الاثبات ولو لم ترد في محضر الجلسة المدنية التي قبلت فيها - ٤٣٣

(ر .) أيضا اثبات قواعد ١٨ و ٢٣ و ٢٤ و ٣١ و ٥٣٧ وإجراءات قواعد ٨٧ و ٩٠ و ٩١ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠١ و برزور قاعدة ٢١٣ وتعدد الجرائم قاعدة ٩٥ وخميش قواعد ١٨٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و دلائل قواعد ٩٩ و ١٠٣ و ٢٣٢ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و خمس قواعد ٤٧١ و ٤٧٩ و ٦٧٨ و ٦٧٩

الفرع الرابع : تسبب الاحكام بالنسبة الى الشهادة

— عدم التزام المحكمة الاشارة في حكمها صراحة الى عدم أخذها بما قرره شهود تقى اللهم - ٤٣٤ - ٤٣٧

— جواز إيراد الحكم مؤدى شهادة الشهود جملة ثم نسبها اليهم جميعا مادامت تنصب على واقعة واحدة
لا خلاف فيها - ٤٣٨ و ٤٣٩

— احتداد الحكم بالادلة الى اجماع أقوال الشهود . تصور متى كان ملف الدعوى لا يشهد هذا الاجماع - ٤٤٠

— تجزئة شهادة الشاهد الواحد يوجب على المحكمة الاشارة ولو دلالة على أنها قصرت هذه النتيجة - ٤٤١ و ٤٤٢

موجز القواعد (٤م) :

- عدم التزام الشكوة بتجريم اطرادها شهادة شهود النفس وأخذها بشهادة شهود الاثبات - ٤٤٢ - ٤٥٦
- عدم اعتماد المحكمة على أقوال الشاهد لا تلتزمها ببيان مؤدى أقواله - ٤٥٧ و ٤٥٨
- عدم اعتماد الحكم صفة أصيلة على أقوال الشاهد التي حصلها عن طريق استراق السمع لا يجب الحكم - ٤٥٩
- خطأ الحكم في قوله إن أقوال الشاهد قلت أمام المحكمة في حين أنها تليت عليها لا يبي - ٤٦٠ و ٤٦١
- عدم التزام المحكمة بتحديد المأخر التي أدلى الشاهد بأقواله فيها واعتدلت عليها في حكمها - ٤٦٢
- اعتماد الحكم على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية - وهي تخالف أقواله بالحاجة - قولاً منه بأن الشاهد لم يحضر الجلسة ييب الحكم - ٤٦٣
- عدم التزام المحكمة بإيراد التمس الكامل لأقوال الشهود - ٤٦٤
- عدم بيان موضوع شهادة الشاهد ومؤداها - قصور - ٤٦٥ - ٤٦٧
- عدم ذكر الحكم مؤدى أقوال الشاهد لا يبي مدامت الأمة الأخرى كافية لإدانة التهم - ٤٦٨
- خطأ الحكم في إيراد شهادته أداها أحد الشهود بالجلسة لإجبه مدامت قد اطرحت هذه الشهادة - ٤٦٩
- خطأ الحكم في تحصيل قول الشاهد لا يؤثر في جوهر الشهادة - لا يجب الحكم - ٤٧٠
- ذكر الحكم أقوالاً متعارضة لشاهد لا يبي مدام قد أخذ منها بما اطمان الى صحة - ٤٧١ - ٤٧٤
- اعتماد المحكمة على شهادة الشاهد بوجب أن يكون له أصله التابت في الأوراق - ٤٧٥
- نسبة واقعة معينة إلى التهم خطأ لا يجب الحكم مدامت المحكمة لم تحلل لهذه الواقعة أى اعتبار في إدانة التهم - ٤٧٦
- (ر . أيضاً حكم قواعد ١٢٩ و ١٣٠ و ١٩٥ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢١٠ و ٢٢٠ و ٢٢٢ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٤١ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٨ و ٢٦٧ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠)

الفصل السادس

القرائن

الفرع الاول : القرائن القانونية « قوة الامر الملقى »

(١) مدى حجية الاحكام

- عدم ورود الجميع في الاحكام الا على منطوقها ولا يمتد أثرها الى الاسباب الا ما كان مكذرا للمنطوق ومرتباً به ارباطاً وثيقاً غير متجزئ، بحيث لا يكون للمنطوق قوام الا به - ٤٧٧
- الدفع بقوة التهم المحكوم فيه هو في المواد الجنائية من النظام العام - ٤٧٨
- شروط صحة الدفع بقوة الامر الملقى في السائل الجنائية وما هيها - ٤٧٩ - ٤٨٤
- الدفع بعدم قبول الدعوى للباشرة لسبق اختيار للدعى للدعى الطريق للدعى قبل رفض الدعوى للباشرة هو كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى للباشرة لسبق الفصل فيها نهائياً في الدعوى المدنية - ٤٨٥
- الدفع بعدم قبول الدعوى المعوية لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة التهم المحكوم فيه - ٤٨٦
- الحكم النهائي الذي ينشئ وقوع الواقعة للرفوعة بها الدعوى مادياً ويبقى على ذلك براءة المتهم فيها ، يجب قانوناً أن يستفيد منه كل من يجهون في ذات الواقعة باعتبارهم فاعلين أو شركاء - ٤٨٧
- الحكم النهائي الصادر من محكمة جناية مختصة بأن الواقعة للرفوعة بها الدعوى لا يعاقب عليها يستفيد منه حتى التهم بالاشتراك في ارتكابها مع من صدق له الحكم - ٤٨٨
- القضاء بالبراءة أو الإدانة عن فعل من الافعال لا يعجز محاكمة التهم عن أي فعل سابق رمى به التهم إلى ذات الغرض الذي قصد الى تحقيقه بالفعل الذي حوكم من أجله ولو لم يكن ذلك الفعل قد ذكر صراحة في التهمة - ٤٨٩
- وقع الدعوى على شخص بوصف كونه سارقاً والحكم ببراءته لا يمنع من رفع الدعوى من جديد بوصف كونه متلباً للإشهاد بالسرقه - ٤٩٠

موجز القواعد (٢٠٠) :

- تقديم زارع الحشيش الى اللجنة الجزائية لا يمنع من تقديمه مرة اخرى للمحكمة الجنائية - ٩٩١
- مجازاة للوطب صفة ادارية لا يحول دون اسكان محاكمة أمام المحكمة الجنائية - ٩٩٢
- حكم المجلس العسكري في دعوى على أساس الوصف الذي يتفق مع القوانين العسكرية لا يمنع من محاكمة المتهم أمام المحاكم العادية عن الوصف الاصل - ٩٩٣
- عدم جواز احتجاف المتهم عند محاكمته عن واقعة سبق صدور حكم بالبراءة لمتهم أخسر بذات الواقعة بصفته فاعلا معه أو شريكا له فيها إلا إذا كانت الأسباب التي أقيمت عليها البراءة مؤدية بذاتها إلى براءة للمتهم المطلوب محاكمته - ٩٩٤ و ٩٩٥
- محاكمة للمتهم أمام المحكمة العسكرية على تهمة زوجه جملا خارج السلطنة لا يمنع من محاكمته أمام المحكمة العادية على تهمة تنسبه من غير قصد ولا تعدد في قتل وإصابة بعض الأشخاص بيمينه لحوما فاسدة أكلوها منها وأصيبوا - ٩٩٦
- الحكم الذي يصدر باقتضاء الحق في إقامة الدعوى العمومية بسبب وفاة المتهم لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه - ٩٩٧
- عدم جواز تعرض للمتهم عند محاكمته في مخالفة مقتضى انذار الاعتناء بمناسبة إدانته في جريمة أخرى الى الحكم الآخر من ناحية صحته وصحة الاجراءات التي بنى عليها - ٩٩٨
- تصدى المحكمة وهي تحقق الدعوى للرفوعة إليها إلى أية واقعة أخرى وقررتها كلها عنها في خصوص ما يتعلق به الدعوى للقائمة أمامها لا يكون ملوما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة - ٩٩٩
- عدم اشتغال المحاكم عن الجريمة المسمرة - التي توقف استمرار الأمر للقاب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على إرادة للمتهم - إلا على الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى ، أما ما يحصل بعد ذلك فيجوز محاكمة الجاني من أجله - ١٠٠٠
- الحكم الابتدائي لا تكون له قوة الشيء المحكوم به إلا بالنسبة إلى غير من لم يستأنف ضدهم - ١٠٠١
- الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ورفض دعوى التوضيح لعدم كفاية الأدلة لا يمنع أن يكون ملوما للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف للرفع عن الدعوى للدنية وحدها - ١٠٠٢ و ١٠٠٤
- الجزاءات التأديبية التي وصفا قانون الحملة لا تحول دون المحاكمة الجنائية - ١٠٠٥
- الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى للدنية مادامت الدعويان قد رفضتا معا أمام المحكمة الجنائية - ١٠٠٦
- الحكم الصادر بالبراءة في جريمة التهديد للشك في صحته لا يكتسب حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب للرفوعة ممن أسندت إليه تلك الجريمة على من يبلغ عن التهديد - ١٠٠٧ و ١٠٠٨
- الحكم الصادر بالبراءة في دعوى البلاغ الكاذب للبشارة التي رفضها للمتهم بالسرقة ضد من أبلغ عنه لا تأثير لها في دعوى السرقة - ١٠٠٩
- الحكم الصادر من المحكمة الجزائية بعدم اختصاصها لا يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا انتهت للحكمة الاستئنافية - ١٠١٠
- (ر) أيضا استئناف قواعد ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ٢٣١ و ٢٣٩ وأمر حفظ قواعد ١٢ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و

موجز القواعد (ج ١)

- الأحكام المدنية الصادرة بحجة الدعوى المدعى بأنها تشمل فوائد روية لا تكون حجة لائحة في الدعوى العمومية للرفوعة بشأن الاستناد على الافتراض بالرأى المدعى به - ٥١٦
- المحكمة الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المروضة عليها لا يمكن أن تنقذ بأي حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت - ٥١٧
- لا تأثير لفظة الجنائية التي تعطي للدعوى في اللجنة للبشارة متى اتخذ موضوعها مع موضوع الدعوى المدنية السابق رفضاً أمام المحكمة المدنية - ٥١٨
- عدم جواز أخذ المحكمة الجنائية في حكمها بأسباب حكم مدني إلا إذا كان هذا الحكم صادراً بين الخصوم أنفسهم - ٥١٩ (ر . أيضاً اثبات قاعدتان ٨٩ و ٩٠ ورأى قاضى قاعدة ١٥)
- (ج) قوة الاحكام الجنائية لصالح المحاكم المدنية
- الأحكام الجنائية لا يكون لها قوة الأمر القضي في حق السكافة أمام المحاكم المدنية الا قبل بكونت لازماً وضرورياً لفصل في التهمة المروضة على جهة الفصل فيها - ٥٢٠ (ر . أيضاً قضي قاعدة ٥١٠)

الفرع الثاني : القرائن القضائية

- استنتاج الواقعة للعقاب عليها من الأدلة المقدمة متروكة لمحكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليها - ٥٢١ و ٥٢٢
- القرائن من طرق اثبات الأصلية في المواد الجنائية - ٥٢٣ - ٥٢٩
- سلطة المحكمة في استنتاج وقوع التعريض من مجرد الشبهات التي تقوم لديها - ٥٣٠
- اعتراف الكاب البوليس لا يعدو أن يكون قرينة صحح الاستناد إليها في تميز الأدلة القائمة - ٥٣١ - ٥٣٤
- جواز اعتبار امتناع الشاهد عن حلف الميمين قرينة على عدم صدقه - ٥٣٥
- جواز استناد المحكمة في ثبوت الواقعة الى دليل غير مباشر - ٥٣٦ - ٥٤٦
- الصورية التدليسية لا يقتضي اثباتها وجود سكتانية أو مبدأ ثبوت بالكتابة ويجوز لمن كان طرفاً في القدر أن يثبتها بالقرائن - ٥٤٧
- جواز اعتبار سوابق المتهم قرينة تكيلية في اثبات التهمة - ٥٤٨ (ر . أيضاً اثبات قاعدة ٧٨ واختصاص قاعدة ٢٢ واشتراك قاعدة ١٢ وجنسية قاعدة ٤ وسوابق قاعدة ١ وتنقض قاعدة ٢٣٣)

الفصل السابع

المحررة

(ر . خبر)

القواعد القانونية :

الفصل الاول

الائتمات بوجه عام

- ١ - تقدر الأدلة وترجع بعضها على البعض من أخص خصائص محكمة الموضوع .
(مجلة ١٩٣٢/١١/١٤ من رقم ١٩ سنة ٣ ق)
- ٢ - المحكمة هي صاحبة السلطة في تقدير الوقائع

ووزن الأدلة . فلها أن تأخذ من عناصر الاثبات المقدمة في الدعوى بما تظنن إليه وتلجح ما عداه . فذاهي ، في تهمة إصابة خطأ ناشئة عن تهم سوء بسلط منزل ، قد أخفحت بما قرره مهندس التنظيم في معانيته التي أجراها عقب وقوع الحادث يورمين ، ولم تأخذ بما قرره المهندس الآخر في المعانيته التي أجريت بعد ذلك ، بناء على طلب البوليس ومسمى من الطاعن ، فانها تكون قد فصلت ذلك في حدود سلطتها ولا تقبل بمادلتها فيه .
(مجلة ١٩٤٤/١٠/١٤ من رقم ١٢٥ سنة ١٤ ق)

١٠ - لحكمة الموضوع تقدير الأدلة واستخلاص ما ترى أنها مؤيدة إليه من برادة أو أدلة من مجموع مقبض عليها في ذلك مادام هذا الاستخلاص سافها .

(جلة ١٩٥٤/٤/١٧ طين رقم ٢٣٤ سنة ٢٤ ق)

١١ - لحكمة الموضوع الحرية في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى كافة إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى اطمئنانها .

(جلة ١٩٥٤/٥/١٢ طين رقم ٢٧٦ سنة ٢٤ ق)

١٢ - إن تقدير الدليل مسألة موضوعية مرجحها اقتناع المحكمة أو عسبم اقتناعها وأن مطالبة المحكمة باتباع قاعدة ثابتة تخليها على كل الواقع وتبجها مع كل الشهود هو مصادرة لحريةها الأساسية في وزن عناصر الإثبات المختلفة وتقديرها على الوجه الذي يترجع إليه ضميرها .

(جلة ١٩٥٤/٦/١٦ طين رقم ٦٥ سنة ٢٤ ق)

١٣ - للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظنن إليه وإطراح ما عداه على أن يكون له أصل ثابت في الحقيقة .

(جلة ١٩٥٥/١١/١٤ طين رقم ٦٨١ سنة ٢٥ ق)

١٤ - ليس من مانع يمنع القاضي من أن يستعرض في حكمة كل الصور التي يحتملها الموضوع المطروح أمامه ثم يختار منها الصورة التي يعتقد أنها هي الواقعة فعلا ويبنى حكمة عليها . ولا يضمن على حكمة أن يكون عند استعراض تلك الصور قد بدا فيه ما يبدل على ترده في الاقتناع بحقيقة الصورة التي وقعت بها الحادثة ما دام أنه قد انتهى بعد بتوكيد اقتناعه بثبوت الواقع المكشوف الصورة التي اتخذها أساسا لحكمه إذ المحول عليه في الأحكام هو الجرح الذي يبنى فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(جلة ١٩٣٢/٣/٣١ طين رقم ١٤٤٤ سنة ٢٢ ق)

١٥ - القاضي الجنائي أن يكون عقيدته من أي عنصر من عناصر الدعوى إلا إذا كان هذا العنصر مستندا من إجراء باطل قانونا .

(جلة ١٩٣٤/٢/١٩ طين رقم ٤٠ سنة ٢٤ ق)

١٦ - للمحكمة الجنائية أن تستند في حكمها إلى أي عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها . ولكن في استطاعة القضاة أن يتولى مناقشتها وتقديرها بما يشاء . فإذا أجازت المحكمة متبها - استنادا إلى شهادة شهود في قضية مدنية لم يكن هو طرفا فيها ولم تكن له علاقة بها

٣ - قاضي في المراد الجنائية أن يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى أي دليل من الأدلة المعروضة عليه في الدعوى ، فلا يقينه ولا يلزمه رأى وزارة التجارة وجود نقابة شديدة بين العلامة المسجلة لصنف معين وبين العلامة التي يضمها صاحب صنف مماثل .

(جلة ١٩٤٩/٣/٢٧ طين رقم ١٦٢٧ سنة ١٨ ق)

٤ - متى كان الحكم قد استظهر واقعة الدعوى ومنى إدانة المتهم على أدلتها أصليا التايت في أوراق الدعوى فلا يهم بعدئذ أن يكون قد ورد بالمعينة التي أجزيت في الدعوى من بعض الواقع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من تلك الأدلة ، إذ أن لها أن تأخذ من الأدلة ما تظنن إليه وتطرح ما عداه .

(جلة ١٩٤٩/١١/١٦ طين رقم ٨٨٨ سنة ١٩ ق)

٥ - للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظنن إليه وتطرح ما عداه ما دام له أصل ثابت بالحقيقات .

(جلة ١٩٥٠/٣/١٤ طين رقم ١٩٥١ سنة ١٩ ق)

٦ - لا يثريب على المحكمة إذا هي برأت المتهمين تزوير محرر وأدانتهم في تزوير آخر ، ولا عليها إذا هي لم تأخذ بدليل في التهمة الأولى وأخلت به في الأخرى ، فإن الأمر في ذلك مرجعه إلى اطمئنانها إليه أو عدم اطمئنانها .

(جلة ١٩٥٠/٥/٨ طين رقم ٤٣٠ سنة ٢٠ ق)

٧ - لحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها في الدعوى بما تظنن إليه من أدلة وعناصر ما دام أن لها أصلا في التحقيقات التي أجزيت فيها .

(جلة ١٩٥٠/٥/١٥ طين رقم ٥٦٠ سنة ٢٠ ق)

٨ - لحكمة الموضوع أن تأخذ بتعريف الجني عليه على المتهم ولو كان يعرفه من قبل متى اطمئنان إليه ، كما هو الشأن في أدلة الإثبات كافة .

(جلة ١٩٥٠/٦/١٦ طين رقم ٤١٩ سنة ٢٠ ق)

٩ - إن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، فإدام يبين من حكمة أنه لم يقض بالبراءة إلا بعد أن ألم بتلك الأدلة ووزنها فلم يفتتح وجدانه بصحتها فلا يجوز مصادره في اعتقاده ولا الجادة في حكمة أمام حكمة القضاء ، كما أنه لا يحكم بالإدانة إلا إذا اطمئنان ضميره لها بشرط أن يكون هذا اطمئنان مستمدا من أدلة قائمة في الدعوى يصح في العقل أن ترضى إلى ما اقتنع به القاضي ، وما دام الأمر كذلك فلا يجوز التمسك في حكمة أمام حكمة القضاء .

(جلة ١٩٥٣/٦/٨ طين رقم ٨٦٧ سنة ٢٣ ق)

عليها . فني استقرت عقيدتها على رأي لاجم أن يكون ما استندت إليه في ذلك دليلا مباشرا مؤيدا بذاته إلى النتيجة التي انتهت إليها ، أو غير مباشر لا يوصل إلى هذه النتيجة إلا بعملية منطوية . ولذلك فإن محكمة الموضوع مني قالت بثبوت واقعة ، وأوردت الأدلة التي اعتمدت عليها ، وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ما قالت به فلا تصح مجادلتي في ذلك لدى محكمة النقض . إذ المجادلة في هذه الصورة لا يكون لها من معنى إلا إثارة البحث في عدم كفاية الأدلة بذاتها لثبوت ، وهذا مما لا يجوز التعقيب على محكمة الموضوع فيه .

(جلة ١٩١٠/١/٢٢ ملن رقم ٨٦٦ سنة ١٩٠٠ ق)

٣٠ - يصح في الدعوى الجنائية الاستعجاب بالصور والفوتوغرافية للأوراق من كان القاضي قد اطمان من أدلة الدعوى وروايتها إلى أنها مطابقة تمام المطابقة للأصول التي أخذت عنها . وتقديره في هذا الشأن لا تصح المجادلة فيه لدى محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى وكفاية الثبوت فيها .

(جلة ١٩١١/٥/١٩ ملن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق)

٣١ - المحكمة الجنائية السلطة المطلقة في تحري حقيقة الواقعة المخرجة عليها . فإذا هي استخلصت من ظروف الدعوى وملابساتها أن التهم ، لكي يدرك من نفسه أنه استولى بلا حق على مال بملك الغير ، قد تصيد سديد على الجنح عليه لأكثر حولا إلى اسمه هو يوم أن ما حصل عليه بفعله إنما كان جزءا من دين مستحق له ، فإن ذلك من سلطتها ، ولا يقيد بها في تقديرها التاريخ الذي أصلى التحويلين .

(جلة ١٩١٢/٦/٢٢ ملن رقم ١٢٢٣ سنة ١٢ ق)

٣٢ - إذا كانت المحكمة قد استندت فيها استندت إليه في إدانة التهم إلى تقرير محرر بالإنجليزية لم يترجم إلى اللغة العربية فلا تأثير لذلك في سلامة حكمها مادام هذا التقرير بما كان كالتهم ضمن أوراق الدعوى المخرجة أمام المحكمة ، ولم يبلغها التهم أنه في حاجة إلى ترجمته ليتم بما فيه ويناقشه .

(جلة ١٩١٢/٧/٢٨ ملن رقم ١٨٨ سنة ١٣ ق)

٣٣ - إن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة واعتمادها على الدليل المقدم إليها ، فالقانون لم يقيد القاضي بأدلة معينة بل خوله بصفة مطلقة أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة تقدم إليه ، فله إذن أن يأخذ بأفواه الشاهد من اطمأن إليها ، ولو كان هذا الشاهد قريبا للجنح عليه أو كان هو الجنح عليه

فلا تقرب عليها في ذلك مادامت هذه العقيدة كانت مضمومة إلى الدعوى المخرجة أمامها .

(جلة ١٩١٨/١١/٢ ملن رقم ١٢٣٢ سنة ١٨ ق)

٣٤ - إن القانون قد أمكن القاضي في المسائل الجنائية بسلطة واسعة وحرية كاملة في سبل تقصي ثبوت الجرائم أو عدم ثبوتها والوقوف على حقيقة علاقة التهمين ومقدار اتصالهما بها فتحت له باب الإثبات على مصراعيه يستار من كل طرفه ما يراه موصلا إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر بمحض وجدانه فيأخذ بما يظن أنه يترشد في قضائه ما لا يرتاح إليه غير ملزم بأن يسترشد في قضائه بقرائن معينة بل له مطلق الحرية في تقدير ما يمرض عليه منها ووزن قوه الدلالية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها ، بغية الحقيقة بتدنها أني وجدها ومن أي سبل يجده مؤيدا إليها ولا رقيب عليه في ذلك غير ضيقه ، وحده ، هذا هو الأصل الذي أقام عليه القانون الجنائي قواعد الإثبات لتكون موافقة لما تستلزمه طبيعة الاتصال الجنائية وتخصيه مصلحة الجماعة من وجوب متابعة كل جنح وتبرئة كل بريء ، ولذلك كان القاضي غير مطالب إلا بأن يبين في حكمه العناصر التي استند منها رأيه والأسانيد التي بنى عليها قضائه ، وذلك فقط لتحقيق ما إذا كان ما اعتمد عليه من شأنه أن يؤدي عقلا إلى النتيجة التي خلص هو إليها على شرط أن يكون ذلك كله بما عرض على بساط البحث أمامه بالجملة حتى لا يؤخذ به الخصوم على غرة منهم وألا يكون بما حرم الاستعجاب به استثناء على خلاف الأصل بمقتضى نص في القانون لملة اقتضتها المصلحة العامة ، وكذا كان الأمر كذلك مع الحكم واستعت مجادلة القاضي في تقدير قواه الدليل وكفائته في الإثبات .

(جلة ١٩٣٩/٦/١٢ ملن رقم ١٠٠٤ سنة ٩ ق)

٣٥ - إن القاضي في المواد الجنائية غير مقيد في قضائه بالأخذ بدليل معين أو بقرينة خاصة بل هو يحكم بما اطمأن إليه من أي عنصر من عناصر الدعوى وظروفها المخرجة عليه . وإن فلا تقرب عليه إذ اعتمد في قضائه على أقوال مجي عليه لم يخلف اليقين القانوني لحمايته ما دام هو قد قدر هذه الأقوال واطمأن عقيدته إلى صدقها ،

(جلة ١٩٣٩/١٢/٢٥ ملن رقم ٦٨ سنة ١٠ ق)

٣٦ - إن مدار الإثبات في المواد الجنائية ليس إلا اطمئنان المحكمة إلى ثبوت أو نفي الوقائع المخرجة

٢٧ - المحكمة السلطة المطلقة في تحري الواقعة الجنائية المطروحة عليها واستخلاص حقيقتها من ظروف الدعوى وملابساتها غير مقيمة في ذلك بما يكون قدره التهم والمجنى عليه فيها بينهما من أوراق . فإذا اعتبرت المحكمة أن الواقعة تكون جريمة نصب لائن المجنى عليه لم يسلم المبلغ إلى المتهم إلا تحت تأثير الطرق الاحتمالية التي استعملها هذا التهم ولم تعتبر بالمستند الذي قدمه المتهم الموقوف من المجنى عليه والوارد فيه أن المبلغ المذكور به إنما هو سلفة ، مطلق على ذلك بما يدل عليه ، فذلك من حضا .

(جلة ١٩١٦/١٠/٢٨ طين رقم ١٨١١ سنة ١٦ ق)

٢٨ - لا جناح على المحكمة إذا هي احدثت فيها احدثت طلبة من أدلة في إدانة المتهم بالقتل على قول المحقق إنه شم رائحة البارود في يدي التهم ، فإن هذه الرائحة ليست بطبيعتها محلا لبحث قبي بل مرجعها إلى حاسة الشم ، وانبعثت من يدي التهم على إثر وقوع الحادث قد لا تطول مدته .

(جلة ١٩١٦/٢/١١ طين رقم ٧١١ سنة ١٧ ق)

٢٩ - أن تقدير أدلة الثبوت في الدعوى من شأن محكمة الموضوع ، ولها أن تأخذ ببعض الأدلة وتطرح بعضها ، وأن تأخذ بغيرها بالنسبة إلى متهم وتطرح هذا الدليل ذاته بالنسبة إلى متهم آخر مادامت الأدلة في جملتها سائنة مقبولة .

(جلة ١٩٥١/١١/٢ طين رقم ١٠٥٩ سنة ٢٠ ق)

٣٥ - المحكمة أن تأخذ بما تظن من اليه من الأدلة وتطرح ما عداه .

(جلة ١٩٥١/١٧/١١ طين رقم ١٣١٨ سنة ٢٠ ق)

٣١ - من حق المحكمة أن تعتمد في حكمها على أية ورقة من أوراق الدعوى وتطرح شهادة الشهود الذين سمعهم .

(جلة ١٩٥١/١/٨ طين رقم ١٢٨٠ سنة ٢٠ ق)

٣٢ - مادامت المحكمة قد أجرت بنفسها تحقيق الدعوى بالجلسة وسمعت شهودها ، فليس ثم ما يمنحها من الاعتناء إلى جانب ذلك ، على ما في الدعوى من عناصر أخرى ، ولو كانت أقوال شاهد في التحقيق لم تسمعه بنفسها ما دامت هذه العناصر كانت مطروحة على بساط البحث أمامها ؛

(جلة ١٩٥٢/٢/٣١ طين رقم ١٣ سنة ٢٢ ق)

٣٣ - إن قانون الاجراءات الجنائية وإن استحدث فصوص المواد ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩٢ لم يستحدث

قصة ، إذ الأمر يرجع في الواقع إلى تقديره هو لقوة الدليل في الاثبات بعد بحث وتجميعه والتعرف على جميع الظروف والملابسات المحيطة به ، فإذا رأى أن الشاهد صادق وأن القرائة لم تحمله على تغيير الحقيقة حتى له التوريل على شهادته ولا يكون هناك عمل النسي عليه بأنه اعتد في قضاء على أقوال قريب للنصم .

(جلة ١٩١٦/١/١١ طين رقم ٤٢ سنة ١٣ ق)

٢٤ - المحكمة أن تأخذ بأي دليل علمي لا يله سواء من التحقيقات التي تجريها أو بالجلسة أو التحقيقات الابتدائية المعروضة على بساط البحث أمامها ، قلها أن تعتمد في الادانة على أقوال التهم في محضر البوليس دون أقواله في الجلسة ، وعلى أقوال الشاهد المدعى في هذا المحضر ولو لم تكن تلك الأقوال قد تليت بالجلسة ، ما دام التهم في دفاعه قد تناول مناقشتها دون أن يطلب تلاوتها أو يتسلك بضرورة سماع هذا الشاهد ، فإن ذلك يتفق مع الضرر الناشئ عن عدم تلاوة تلك الأقوال أو عن عدم سماع الشاهد بالجلسة .

(جلة ١٩١٦/٢/٢٢ طين رقم ٦١٠ سنة ١٣ ق)

٢٥ - إن القضاء في المواد الجنائية يقوم على حرية القاضي في تكوين عقيدته . فإذا كان القاضي قد اطمان إلى ثبوت الواقعة على متهم من دليل فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر . والمجادلة في هذا الأمر أمام محكمة التفتيش لا تقبل لتعلقه بواقعة الدعوى .

(جلة ١٩١٦/١١/٢٠ طين رقم ١٢٨٣ سنة ١٤ ق)

٣٦ - المحكمة أن تستند في حكمها إلى أي عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان في إمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتفتيحها بما يشاء ، فإذا كانت المحكمة قد أدانت التهم في جرمين شهادة الزور وإقامة الجاني على القرار من وجه القضاء اعتيادا على شهادة الشهود الذين سمعهم محكمة الجنائيات في دعوى القتل ، وكانت قد أمرت بضم قضية الجنائية إلى أضي التهم بشهادة فيها تضمنت وأعلنت المحكمة عليها وعرضت على بساط البحث أمامها ، وكان إذن في إمكان الدفاع أن يتناول شهادة الشهود الذين سمعوا في تلك الجنائية واعتصمت المحكمة على أقوالهم في إدانة التهم ، فإنه لا يكون له أن يتكلم من أن المحكمة لم تسمع شهادة هؤلاء الشهود في مواجهته ، وخصوصا إذا كان لم يتقدم إلى المحكمة بهذا الطلب .

(جلة ١٩١٦/١٠/٢ طين رقم ١٤٦٧ سنة ١٤ ق)

الدعوى . فان ما يجعله على هذا الوجه لا يستبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز لقاضي أن يستدل بها في قضاءه . وإن فلا تريب عليه اذا قال في حكمه ان الفريقين من النوع المعروف بالفنوت وقد ارتكبا مع بعضهم جناية قتل في المحكمة أثناء نظر هذه القضية في جلسة سابعة وقد ضبط الجناية واقعة مستقلة . وترى المحكمة استعمال الشدة مع الطرفين .

(جلسة ١٩٤٠/١/١٠ طين رقم ١٩٠ سنة ١٠ ق)

٣٨ — لقاضي الموضوع أن يستكمل عند الاقتضاء تكون عقيدته بالرجوع إلى التحقيقات الابتدائية وإلى ما يكون متوافرا في الدعوى من العناصر الأخرى .

(جلسة ١٩٣٠/٥/٦ طين رقم ١١٠١ سنة ٥ ق)

٣٩ — ان عماد الاثبات في القضاء الجنائية هو شهادة الشهود بالجلسة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . على ان ذلك لا يمنع المحكمة من أن تزود لحكمها من العناصر الأخرى التي تنجي في التحقيقات الابتدائية .

(جلسة ١٩٣٦/١١/١٦ طين رقم ٢٢٢٦ سنة ٦ ق)

٤٠ — التحقيقات الأولية لا تصلح أساسا بني عليه المحكمة حكما ، بل الواجب دائما ان يؤسس الحكم على التحقيق الذي تجريه المحاكم بنفسها في الجلسة . ولكن اذا كانت التباينة لم تجري تحقيقا في قضية الجعنة اكتفاء بتحقيقات البوليس ، واقصرت على استجوابها من التهمين دون الاستمارة بكتاب تحقيق ، ولما أحيلت القضية على المحكمة سمعت بعض الشهود في الجلسة ، ثم أصدرت حكما مؤسسا بصفة أصلية على أقوال الشهود الذين سمعهم ، فلا يضر هذا الحكم ان يكون قد أعيد — على سبيل مجرد الاستئناس — بأقوال بعض الشهود في محضر البوليس دون ان يسمعو لدى المحكمة ، فإن ذلك يكون زيدا في التدليل يستقيم الحكم بدونه .

(جلسة ١٩٣٧/١/١١ طين رقم ٢٢٧ سنة ٧ ق)

٤١ — للمحكمة في المواد الجنائية ان تكون عقيدتها من أي دليل أو أية قرينة تقدم اليها والدعوى ، ومن ذلك محاضر الاستدلال التي يحررها البوليس بأقوال الشهود دون حلف اليمين ، فان العبرة هي بتقدير المحكمة للدليل والمشتاتان اليه .

(جلسة ١٩٤٧/١١/٢٠ طين رقم ٢٢٥٢ سنة ١٢ ق)

٤٢ — انه وإن كان عماد الاثبات في المواد الجنائية هو شهادة الشهود بالجلسة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة إلا ان ذلك لا يمنع قاضي الموضوع من أن

جديدا في شأن الحكماء الجنائية ولم يفرج في الواقع عن شيء مما كانت أحكام محكمة القضاة قد استقرت عليه في ظل قانون تحقيق الجنابات الملغى وهو أنه وإن كان الأصل في هذه المحاكمات أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم من كان ذلك ممكنا ، إلا ان هذا لا يمنع المحكمة من أن تعتمد على جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الاثبات الأخرى كالأقوال لشهود آخرين ومحاضر محاينات وتقارير طبية لأن هذه العناصر جميعا تعتبره الأخرى من أدلة الدعوى المروضة على بساط البحث بالجلسة سواء من جهة الاثبات أو من جهة النفي ، وعلى الخصوم أن يرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته منها وأن يطعروا من المحكمة أن تسمع في مواجهتهم الأشخاص الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية أو تلاوة أقوالهم الواردة فيها فإذا لم يفعلوا فلا يصح لهم النفي عليها بأنها قد استندت في حكمها إلى أقوال وردت في تلك التحقيقات دون أن تسمعا أو تلاوها بالجلسة .

(جلسة ١٩٥٧/١/٥ طين رقم ٢٨٥ سنة ٢٧ ق)

٣٤ — للمحكمة أن تستند إلى ما في أوراق الدعوى المطروحة أمامها من عناصر الاثبات إلى جانب الأدلة الأخرى التي تحققها بالجلسة .

(جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ طين رقم ١١٢٨ سنة ٢٢ ق)

٣٥ — للمحكمة أن تعتمد على جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية لأنها من عناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وعلى الخصوم فيها أن يرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته منها وأن يطعروا من المحكمة أن تأمر بتلاوة أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية ، فإن لم يفعلوا فلا يصح لهم النفي عليها بأنها استندت في حكمها إلى تلك الأقوال .

(جلسة ١٩٥٤/١/٦ طين رقم ٦١٩ سنة ٢٤ ق)

٣٦ — من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وإن طرح ما يخالفه من مسود أخرى مادام استخلاصها سائنا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق .

(جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٤ طين رقم ٥٧٤ سنة ٢٥ ق)

٣٧ — يجوز لقاضي ان يستند في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر

يجوز إثبات كذب هذه العين بالينة لأن الدين موضوع الخلف يرد على التصاب القانوني الجائر إيجابه بضادة الشهود، فلم تأخذ المحكمة هذا الدفع ورفضته استنادا إلى ما تضمنته أقواله في التحقيق من أنه قبض من خصمه مبلغ اثنين جنبها الذي كان قد أقرحه إياه، وإلى أن ما جاء في أقواله تحليل لحقيقة التصادق بينه وبين خصمه من أن هذا الأخير كان قد ألزم أن ييده في مقابل هذا المبلغ خمسين أردبا من القمح وأن المشتري جنبها التي طالبه بها هي الفرق بين الاثنين جنبها التي قبضها وبين ثمن القمح الذي لم يتم بتوريده في الوقت المتفق عليه - ما جاء في أقواله من ذلك منفصل عن واقعة الاثنين جنبها اقتصالا يصح معه تجزئة أقواله ومحاسن على مقتضى التقى الأول منها، وهو أنه دفع إلى خصمه خمسين جنبها وقبض منه خمسين، الأمر الذي ثبت به برادة ذمته، فإن المحكمة برفضها هذا الدفع على هذا الأساس تكون قد أخطأت في الاستنباط على المتهم بأقواله، لأن هذه الأقوال على صورتها في ذكرها الحكم متسكة الأجزاء مرتبطة بعضها ببعض ومتعلقة - من جهة حقيقة أصل الدين - بوقائع متقاربة ومتعاصرة مما يقتضي منه القول بأن من صدرت عنه قصد منها التسليم بالواقعة الأولى كما صورها الحكم - إذ هذه الأقوال ليس فيها تسليم من جانب قائلها بأن الاثنين جنبها كما صعدنا عاذا به على خصمه لا تخفى القمح للتصادق عليه. وإنه إذا كان يحق للمحكمة - وهي متيقنة من هذه باتباع القواعد المدنية للاثبات - أن تجزئ أقوال المتهم وتأخذ من بعضها دليلا عليه وتهدد الباقي رغم ما في مجموع هذه الأقوال من تماسك يحدد معناها ويكشف عن قصد قائلها في كلياتها وجوئياتها. ولا يبقى من حكا الحكم في ذلك ما لمحكمة الموضوع من الحق في أن تتخذ من مجموع الأقوال التي تصدر عن التحقيق من المدعى عليه، بالرغم من عدم جواز تجزئتها، مبدأ دليل بالكتابة يسوخ الاثبات بالينة في الأحوال التي لا يجوز فيها ذلك، لأنها لم تبين حكما على هذا الأساس من جهة ولا أنها من جهة أخرى قد اكتشفت في ثبوت إدانة المتهم بأقواله التي سلف ذكرها دون غيرها.

(جلسة ١٧/١٢/١٩٣٩ طين رقم ٥٠٧ سنة ٩ ق)

٤٩ - إن الحكم وهي فصل في النصوص الجنائية غير مقبولة بقواعد الاثبات الواردة في القانون المدني إلا إذا كان قضاؤها في الواقعة الجنائية يوثق على وجه الفصل في مسألة مدنية تكون عنصرا من عناصر

يرجع إلى التحقيقات الابتدائية ويتردد لحكمة من العناصر الأخرى الواردة فيها - (جلسة ١٤/١٢/١٩٤٤ طين رقم ١٦٧ سنة ٩ ق)
٤٣ - إن أوراق التحقيقات الأولية كلها هي من أدلة الدعوى المرفوعة على المحكمة سواء من جهة الاثبات أو من جهة التقى، فعل الدفاع أن يتناول ما جاء بها بما يرى أن له مصلحة في تناوله ثلث التهمة عن المتهم والمحكمة أن تأخذ بما جاء فيها بما له أثر في الإداة أو البرادة.

(جلسة ٣١/١٢/١٩٤٩ طين رقم ٢٣٧٠ سنة ١٨ ق)
٤٤ - للمحكمة أن تستند في حكمها إلى جانب شهادة الشهود الذين مستهم وأشارت إليهم على جميع العناصر الأخرى الواردة بالأوراق والمطروحة أمامها البحث في الجلسة.

(جلسة ٢٦/١٢/١٩٥٠ طين رقم ١٣٨٠ سنة ٢٠ ق)
٤٥ - للمحكمة أن تأخذ بما تضمنت إليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من عناصر جمع الاستدلالات التي يجرىها مأمورو الضبطية القضائية أو مساعدوهم مادامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة.

(جلسة ١٩/٢/١٩٥٢ طين رقم ١٦٦ سنة ٢١ ق)
٤٦ - إذا كان المتهم قد استند في عدم مسئولية عن الحادث إلى نتيجة التحقيق التي أقره في المصلحة التابع هو لها فأداته المحكمة بتجولة لها لا تسلمن إلى نتيجة هذا التحقيق لأنها بنيت على أقوال المتهم نفسه ومساعدوه بقصد دحض المسئولية عنها، ثم تبين من مراجعة التحقيق أنه يشمل أقوال آخرين غير من أشار إليهم الحكم كما يشمل تقريراً عن تدوير لإجراء التحقيق قبل الحكم تكون قد أخطأت إذ اطرحه نتيجة التحقيق لذلك السبب.

(جلسة ١٦/٢/١٩٤٨ طين رقم ٢٢٢٤ سنة ١٧ ق)
٤٧ - لمحكمة الموضوع أن تحدث في حكما بالإدانة من أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها متى كان ذلك منها في سبيل إيضاح حقيقة تلك الواقعة، ومادام الظاهر من الحكم أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة أو اللاحقة ولا يستدل بها على ثبوت الجرمية المرفوعة بها الدعوى.

(جلسة ٢٦/٢/١٩٥٠ طين رقم ٢٠٥ سنة ١٥ ق)
٤٨ - إذا اتهم شخص بأنه وجهت إليه عين المصلحة من المحكمة المدنية خلفها كذا بما أقص أن له في ذمة خصمه مشتري جنبها، فتسلك أثناء محاكمة بعدم

أو قصر في ألقاظ السب لأن المراجع في تصرف الحقيقة هو ما يلحق إليه القاضي من تحصيله لنهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة التقض .

(جلة ١٩٢٩/١١/٢٠ طين رقم ١٦٨٨ سنة ٩ ق)
 ٥٤ - إن القانون لم يرسم في المواد الجنائية طريقاً عاماً لقاضي يسلكه في تحري أدلة الدعوى .
 لئلا أن يستند في حكمه إلى ما تقدم الحادثة أو قائلها من وقائع ، كذلك أنه أن يستند على ما لحظها من ذلك .
 ففي جريمة البلاغ الكاذب إذا اتحد القاضي على واقعة معينة أوردتها حكم مدني صدر بعد تقديم البلاغ فليس في ذلك أدنى عتاقه لقانون .
 (جلة ١٩٢٨/٦/٦ طين رقم ١٦٠٧ سنة ٨ ق)

٥٥ - إن أدلة وقوع الجريمة قوتها على الجاني كما تستخلص من الظروف الملازمة لها تستخلص كذلك بما يظهره التحقيق من أدلة لاحقة تكشف عنها الإجراءات التي سنها القانون كاستجواب المتهمين وتفتيش المنازل والأشخاص . فإذا استندت المحكمة في التبرير على قصد التزوير إلى أمر لاحق لوقوع واقعة التزوير كقول قائله المتهم في التحقيق فلا تثريب عليها في ذلك .
 (جلة ١٩٢٩/١/٦ طين رقم ١٨ سنة ٩ ق)

٥٦ - إذا استخلصت المحكمة اشتراك المتهم في واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى ومن مساهمة في رد الخطأ بعد استيلائه على المبلغ المدفوع فذلك ، فليس يتدرج في حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحدوث الخطف . إذ لا يشترط في الدليل أن يكون سابقاً للحدوث أو معاصراً له .

(جلة ١٩٤٠/٤/٢ طين رقم ٢٠٢ سنة ١٥ ق)
 ٥٧ - لا جناح على المحكمة إذا هي أغضت في الإداة بواقعة لاحقة للحدوث متى كانت هذه الواقعة متصلة به وتلقى حتماً عليه .

(جلة ١٩٤٧/٥/١٩ طين رقم ٩٤٧ سنة ١٧ ق)
 ٥٨ - العبرة في اقتناع المحاكم الجنائية هي بما يتضح لها مما تجري بنفسها من التحقيق الشفهي وما يلحظ على بساط البحث أمامها من عناصر الإثبات الأخرى . فمحاضر التحقيق التي يجريها البرليس أو النيابة ، وكل ما تحرره هذه المحاضر من اعترافات المتهمين ومشاهدات المحققين وأقوال الشهود ، لا تعد أن تكون من العناصر المذكورة ، إذ هي في الواقع لم تحرر إلا تعميماً لتحقيقها شفوياً بالجلسة ، وهي بهذا الاعتبار غائبة في كل الأحوال لتقدير القضاء وقابلية

العبرة المطلوب منها الفصل فيها . فإذا هي في واقعة سرقة قد حوالت في إقناع التهم على شهادة الشهود بأنه هو الذي باع المرووق لمن ضبطه عند فلا تثريب عليها في ذلك ولو كانت قيمة المبيع تزيد على العشرة جنيئات .
 وذلك لأن سماعها للشهود لم يكن في مقام إثبات تماثل التهم مع المشتري وإنما كان في خصوص واقعة مادية يصح جاز إثباتها بالبيئة والقرائن وغير ذلك من طرق الإثبات المختلفة وهي مجرد اتصال التهم بالأشياء المبرورة قبل انتقالها من يده إلى يد من ضبطه عند بعض النظر من حقيقة سند هذا الانتقال الذي لم يكن يدور حوله الإثبات لأنه مما كان لا يؤثر في الدعوى .
 (جلة ١٩٤١/١/٢٧ طين رقم ٦٠٦ سنة ١١ ق)

٥٩ - لا تثريب على المحكمة إذا هي قالت بعد اقتناع بأن الشيء الذي ضبط عند المتهم والذي يدعى ملكيته مسروق من مالك عينه ولو كانت التحريات التي أجراها هذا لملك لم توجه إلى اكتشاف سرقة ذلك الشيء منه ، فإن المحكمة ، وهي تفصل في ثبوت واقعة جنائية ، لا تكون مقيدة بقواعد الإثبات المقررة بالعانون المدني ، ولا بما يقوله الشهود وفوقه شأن عن المال موضوع الجريمة .

(جلة ١٩٤٣/٤/١٢ صر رقم ١٦٢٨ سنة ١٢ ق)
 ٥١ - إذا كان الحكم لم يشرع لواقعة بيع المبرور وشراءه إلا باعها وعصراً من عناصر الآلة المبرورنة بالجلسة في صدر جريمة السرقة ، ثم قال كلفه في حقيقة هذه الواقعة بما لا يتجاوز مقتضيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصصاتها ولم يكن تعرضه لواقعة المذكورة باعها وعصراً مدنياً يطلب أحد طرفي إثباته في حق الآخر ، فإنه لا يصح القول بأنه كان على المحكمة أن تتبع طرق الإثبات المقررة في القانون المدني لإثبات العقود .

(جلة ١٩٤٠/٧/١١ طين رقم ١١٢٧ سنة ١٥ ق)
 ٥٢ - لا حيرة بما اشتغل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره الشهود في عصر البرليس منافية لما استند إليه الحكم ولما العبرة بما اطمانت إليه المحكمة بما استخلصت من التحقيقات ومن شهادة الشهود إنما كانت .

(جلة ١٩٣٨/٥/٢ طين رقم ٩٥٧ سنة ٨ ق)
 ٥٣ - إن إدانة التهم بأنه سب للمعتي عليه ببيانات معينة دون غيرها من البيانات المدعاة اعتماداً على أقوال المعتي عليه وأقوال شهوده وقول التهم نفسه لا يهيئ أن يكون بين بعض هذه الأقوال وبعض زيادة

الاعتبار حجة بما يثبت فيها إلا أن حجيتها لا يمكن أن تكون حاتلاً بين المتهمين بهذا الجرم وبين ابداء دفاعهم على الوجه الذي يرونه مهما كان ذلك متعارفاً مع الثابت بذلك المحاضر ، كما أنها لا تمنع القاضي من أن يقضى في الدعوى على الوجه الذي يظن أن صحته من أى طريق من طرق الإثبات فله إذن أن يأخذ أو أن لا يأخذ بما هو ثابت بهذه المحاضر كما هو الشأن في سائر الأدلة .

(جلة ١٩٤٠/٩/١٢٠ من رقم ١٤ سنة ١٣١١ ق)

٦١ - إن عناصر التحقيقات الابتدائية وإن كانت أوراقاً أميرية إلا أن المحاكم الجنائية غير ملزمة بالأخذ بما هو مدون فيها على اعتبار أنها كسائر الأوراق الرسمية حجة بما فيها ما دام لم يدع تزويرها . فلهذه المحاكم متى اقتضت من وقائع الدعوى أو من الأدلة التي قصها المتهم إليها بأن الاعتراف المنسوب له في محضر التحقيق لم يصدر عنه ، ألا تعد هذا الاعتراف بلاحاجة إلى الطعن بالتزوير . ولذلك فإذا أنكر المتهم صدور الاعتراف المروى إليه في محضر تحقيق البوليس فإنه يجب على المحكمة أن تبحث هذا الدافع وتقدمه كما ترى وليس لها أن تطالب المتهم بوجوب الطعن في المحضر بالتزوير .

(جلة ١٩٤٢/٩/١٦٢ من رقم ٥١ سنة ١٣١٢ ق)

٦٢ - إن عناصر التحقيق التي يجريها البوليس أو النيابة ، وما تحويه هذه المحاضر من اعترافات المتهمين ومعاينات المحققين وأحوال الشهود ، هي عناصر لإثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ، وتحصل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة ، فلتخصم أن يقتضوها دون أن يكونوا ملزمين بسلك سبل الطعن بالتزوير وبالحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو أن ترفضها . ولا يخرج من هذه القاعدة إلا ما استثناء القانون وجعل له حجة خاصة بنص صريح كمحاضر المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون عقوبات الجنائيات على وجوب اعتداد ما دون فيها ، إلى أن يثبت ما ينفي وإذن فإذا أنكر المتهم الاعتراف المروى إليه ، فإنه يكون من واجب المحكمة أن تحقق دعواه وتقدمها فأخذ بالاعتراف إذا ثبتت صدقه وصدوره عنه ، وتطرحه إذا ثبت أنها في الواقع لم تصدر عنه وذلك من غير أن تكون مقيدة بالقرينة المدنية التي توجب الأخذ بما تضمنته الأوراق الرسمية إلا إذا ثبت عن طريق الطعن بالتزوير تغيير الحقيقة فيها فإذا لم تفعل بل اعتبرت محضر البوليس

الجدل والمناقشة أسوة بشهادة الشهود أمام المحكمة ، فلا خلاف الخصومة الطعن فيها دون سلك سبل الطعن بالتزوير ، والمحكمة القول الفصل في تقديرها ، فإما ألا تصدها أو أن تحول عليها حسبما يدعى إليه اقتضاها . والأصل في ذلك كالحرية المقررة للمحاكم الجنائية في تكوين عقيدتها والحكم فيها بطرح عليها بما يقوم بوجدها ، ولا يخرج من هذه القاعدة إلا ما استثناء القانون وجعل له حجة خاصة بنص معين ، كمحاضر المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات على اعتداد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينفي ، بما يقتضى - خروجاً على الأصل - تعيد المحكمة في هذه الحالة بالأخذ بما يثبت المحقق في هذه المحاضر بما يقع تحت شتمه وبصره ما لم يثبت المتهم بأى طريق من الطرق القانونية ما ينفيه .

(جلة ١٩٣٩/٤/٣٦٤ من رقم ٣٩٤ سنة ١٣١٩ ق)

٥٩ - إن أساس المحاكمة الجنائية حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفهي الذي يجريه بنفسه والذي يديره ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة أما التحقيقات الأكرلية الساجدة على المحاكمة فيستلزمها تهيئتها لذلك التحقيق الشفهي . وهي هذا الاعتبار لا يخرج عن كونها من عناصر الدعوى المروضة على القاضي يأخذ بها إذا اطمأن إليها وطرحها إذا لم يصدقها غير مفيد في ذلك بما يثبت المحققون من اعترافات نسب المتهمين وتقريرات نسب الشهود . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه القانون وجعل له حجة خاصة . كما جلد في المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات من وجوب اعتداد المحاضر التي يجريها المأمورون المختصون في مواد المخالفات إلا إذا ثبت ما يناقضها . فإذا أثبت ضابط البوليس في محضره أنه دخل منزلاً لتفتيش البيت عن مخدر ، وأن رب المنزل قبل لإجراء هذا التفتيش فلا يكون القاضي ملوماً قانوناً بالأخذ بما أثبت الضابط من رضاه صاحب المنزل بالتفتيش ، بل له إذا لم يطمئن إليه ألا يحول عليه .

(جلة ١٩٣٩/٤/١٦٢ من رقم ٨٩٢ سنة ١٣١٩ ق)

٦٠ - انحصار التي يجريها النيابة لإثبات ما يقع من الجرائم أمامهم بالصلوات سواء أكان ذلك باء على المادة ٥٢ من قانون المحاماة أم على المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنائيات أم على المادة ٨٧ من لوائح ، هي عناصر رسمية لصدورها من موقف مختص بتزويرها . فهي هذا

التقعة مصطلحا منه بعض رجالها إلى منزل المتهم لتفتيشه ثم نقضوه بمحتوره وضبطوا به الآفرون ، واستخلصت المحكمة من شهادة الشاغلين (شاغل البرليس و شاغل السواحل) ، وما أتيته في محضرهما من أنها لم يبدأ في تفتيش المسكن الا بعد ورود إذن النيابة وأنا حصل قبل ذلك كان مقصودا على ضرب نطاق من دجل السواحل حول القرية التي بها مسكن المتهم ، وأن الوقت الذي أتيته شاغل السواحل في صدر محضره هو وقت البدء في الإجراءات التي اتخذها قبل ورود إذن النيابة ، لا الوقت الذي أجرى فيه التفتيش بالفعل وأنه ليس ثمة تناقض بين ما شهد به الشاغلان وما دونه شاغل السواحل في صدر محضره ، فلا تصح مجادلتها فيما انتهت إليه من أن التفتيش كان بعد وصول إذن النيابة .

(جلة ١٩٤٣/١٢/٢٠ ملن رقم ١٣ سنة ١٤ ق)
٦٥ - أن قوام المحاكمة الجنائية هو التحقيق الشخصي الذي تجريه المحكمة بنفسها والذي تديره وتوجهه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة . أما التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة فليست إلا تمهيدا لذلك التحقيق ، وهي ، بهذا الاعتبار ، تكون من عناصر الإثبات المبررة على المحكمة فأغلبها إذا أعطت اليها ونظرها إذا لم تصدها . على أن التحقيق الابتدائي أو أنه شرط لازم لصحة المحاكمة في مواد الجنائيات إلا أنه إذا قد الملف المشتعل على محضره ، فإنه يجوز للمحكمة أن ترجع إلى صورة من أعطت إلى ملاحظتها للأصل .

(جلة ١٩٤٤/٢/١٤ ملن رقم ١٣١ سنة ١٤ ق)
٦٦ - الأحكام الجنائية لا يصح بأية حال أن يكون قوامها التلك والاحتيال ، بل يجب دائما أن تكون مؤسسة على الجرم واليقين . فإذا كانت المحكمة لم تجزم في حكمها بأن إصابته الجنى عليه ما كانت للحمل أو أن المتهم (راكب مؤتموئيكال) قد استعمل جهاز التفتيش ، بل ذكرت ما أورده هذا الخصوص على سبيل الترجيح فقط ، فإن هذا لا يصح تأسيس حكم الإدانة عليه ما دام هو ليس كافيا لأن ترتب عليه الحقيقة القانونية التي قالت بها المحكمة .

(جلة ١٩٤٤/١٢/٧ ملن رقم ١٠ سنة ١٣ ق)
٦٧ - لا شك في أن الأحكام الجنائية لا يصح أن تنبئ إلا على الجرم واليقين أما القاضي المدني فينبغي أحكامه على القواعد المقررة للاثبات في القانون المدني . فإذا اعترف له الخصم بتدويره وجب عليه أن

حجة رسمية واجبا الأخذ بها وأدانت المتهم بناء عليها فإن ذلك منها يكون قصورا بسبب حكمها ويستوجب نقضه .

(جلة ١٩٤٣/١/١١ ملن رقم ٢٤٩ سنة ١٣ ق)
٦٨ - إنه لا كانت البيرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي ، بناء على التحقيقات التي تم في الدعوى بآدانة المتهم أو ببراءة كان لا يصح طالة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو باتباع الأحكام المقررة بالقانون لإثبات الحقوق والتخلص منها المواد المدنية والتجارية وإذن فإذا اقتنع القاضي من الآلة التي أوردها بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب . ويكون ذلك معناه أنه لم يرق في أي دليل آخر ولو كان ورقة رسمية ما ينبغي النظر الذي انتهى إليه . أما ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للعلن فيها فلهذا في الإجراءات المدنية والتجارية فقط حيث عينت الأدلة ووضعت أحكامها ، والزم القاضي بأن يجري في قضاءه على مقتضاها . وإذن فلا شرب على المحكمة إذا هي لم تأخذ بمحضر كسر ختم المتوفى لاقتناعا من الأدلة التي أوردها بأنه لا صحة لها هو وارد فيه .

(جلة ١٩٤٣/٦/٧ ملن رقم ٤٢٨ سنة ١٣ ق)
٦٩ - إن المحاضر التي يجريها رجال الضبطية القضائية بكل ما تحويه من بيانات أو مشاهدات أو اعتراضات متهمين أو أسفوال شهود لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تلحح على بساط البحث أمام المحكمة وهي بهذا الاعتبار عاصمة لتقدير القضاء وقابله الجدل والمناقشة أسوة بشهادة الشهود في الجلسة . فلا غراف الخصومة للعلن فيها دون سوكسيل للعلن بالتدوير ، والمحكمة القول الفصل في تقديرها حسبما يندى إليه اقتناعها . والأصل في ذلك كله الحرية المخولة للمحاكم في تكوين مقيدتها . ولا يمكن أن يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناء القانون وجعل له حجة خاصة بنص معين كحاضر المخالفات التي نصت للمادة -

١٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات على اعتداد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينبغي . وإذن فإذا كان شاغل السواحل الذي قام بالتفتيش قد أثبت في صدر محضره أنه حرر في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم كذا ، وكان الثابت أن إذن النيابة في التفتيش لم يبلغ تليفونيا إلى قطة البرليس إلا في الساعة السابعة والنقطة الخامسة والحسين من اليوم نفسه ، وأنه لا أبلغ إليها قام شاغل

معاً وأثبتت في واحدة منها ، فإنه لا خير على المحكمة إذا هي استندت في حكمها في إحداها إلى ما ثبت لما في القضية الأخرى .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٧ ملن رقم ٢٣٩٩ سنة ١٤٨ ق)

٧٣ - إن الأحكام الجنائية يجب أن تنبئ على الأدلة التي طرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويتحقق منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته ، ولا يصح بحال أن تقام على رأي لنير من مصدر الحكم ولو كان جهة قضائية ، لكن هذا لا يمنع من أن يأخذ القاضي برأى النير متى اقتنع هو به ، إلا أنه في هذه الحالة يكون من الشين عليه أن يبين أسباب اقتناعه بهذا الرأي باعتباره من الأدلة المقنعة إليه في الدعوى المطلوب منه الفصل فيها وإذن فإذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم في جريمة يتبدد قد بنى على مجرد قولة : « إن التهمة ثابتة قليه من قرار المجلس الحسي الصادر في كذا في القضية رقم كذا بتكليفه بإيداع مبلغ كذا القاسرة إلى كان وصيا عليها ولم يفعل ، فإن هذا يكون قصورا في بيان الأسباب .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٦ ملن رقم ١١٣ سنة ١٤٥ ق)

٧٤ - يجب أن يكون الحكم صادرا عن هيئة قضائية يحصلها هو ما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه الهيئة منه لا يشاركه فيه غيره ، فلا يصح في القانون أن يدخل في تكوين هيئة في صحة الواقعة التي أقام قضاء عليها أو عدم صحتها حكما لسواء . وإذن فإذا كانت المحكمة قد جعلت من عناصر اقتناعها بثبوت تهمة البلاغ الكاذب على المتهم رأى ضابط البوليس في أن الشكوى المقنعة منه غير صحيحة وانتهى كيدية القصد منها الكاية بالجنح عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب قضاة .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٨ ملن رقم ١٢٦٤ سنة ١٩ ق)

٧٥ - لم يكن من غرض الشارع أن يخضع مخالفات أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون إلى قواعد اثبات عامة بل هي تخضع للقواعد العامة فإذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستند من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس بنقض النظر عما قد يكون هناك من قصور في بعض الإجراءات التي وردت في ذلك القانون .

(جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ ملن رقم ١٢ سنة ٢٠ ق)

يجب تزويرها بناء على هذا الاعتراف بنقض النظر عن اعتقاده هو الشخصي ، بخلاف القاضي الجنائي فإنه ليس له أن يناقش التهم في جريمة تزوير هذه الورقة إلا إذا اقتنع هو بثبوت الواقعة عليه بنقض النظر عن أقواله ومصلحته في دفاعه . فإذا قالت المحكمة في حكمها إن الأدلة القائمة في الدعوى قد تكفي في نظر القاضي المدني الذي يبنى قضاؤه على الموازنة بين الأدلة المقنعة إليه وتزجيح دليل على آخر ، ولكنها لا تكفي في نظر القاضي الجنائي الذي يجب عليه ألا يبنى أحكامه إلا على الحقيقة كما يقتنع بها ويتبينها من مجموع الأدلة . فلا يصح أن ينحى على هذا الحكم أنه قد أفهم على الشك والاحتمال .

(جلسة ١٩٤٥/٤/٢٣ ملن رقم ٥٣٠ سنة ١٤٥ ق)

٦٨ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضي في صحة إستاند التهمة إلى التهم لكن يفضي له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالقصوى عن يصر وبصيرة .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٢ ملن رقم ١١٤٤ سنة ٢٤ ق)

٦٩ - إذا كان الطاعن يعلم في علمه بأن المحاضر الذي طلب الطاعن إحضاره لمقاضيه في الجلسة ليلان أن المقذوفات التي أصابته الجنح عليه قد ألحقت من سلاحين مختلفين قد فقد ، وكان سياق الحكم يفيد ذلك ويرر رفض الطلب لاستحالة إيجابه ، فإن المحكمة ، في سبيل الرد عليه ، تكون في حل من الرجوع إلى واقع الدعوى والأدلة القائمة فيها .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ ملن رقم ١٤٥٩ سنة ١٥ ق)

٧٠ - إن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية لثبوت .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/١٨ ملن رقم ١٦٦١ سنة ١٨ ق)

٧١ - إذا نظرت قضيتان أمام المحكمة في وقت واحد ، وحصلت المرافعة في القضيتين مرة واحدة وأثبتت في إحداها ، فإنه لا خير على المحكمة إذا هي استندت في حكمها في الأخرى إلى ما ثبت لما في القضية التي أثبتت فيها المرافعة عما يحصلها ظمثن إلى الأخذ بالدليل المقدم فيها .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٢ ملن رقم ٢٣٩٨ سنة ١٨ ق)

٧٢ - إذا كانت تهمة قضية منظورة أمام المحكمة في نفس الوقت التي كانت تنظر فيه قضية أخرى مرتبطة بها ، وحصلت مرافعة واحدة في القضيتين

إذن مناقشتها أمام محكمة التقض ابتغاء التشكيك في صحة ما حصلته في شأن مدلول التنازل والفرض الذي عمل من أجله .

(جلة ١٩٣٨/١١/٢١ ملن رقم ٢٣٦٤ سنة ٢٨ ق)

٨١ - محكمة الموضوع أن تقصر المحررات على الوجه الذي تراه ، مقبوما منها ، ولا مقبب عليها في ذلك ما دامت عبارات المحرر تتمثل بالتفسير الذي أخذت به .

(جلة ١٩٣٩/١/٢ ملن رقم ١٩٢١ سنة ٢٨ ق)

٨٢ - لا يجوز الطعن في الحكم بقوله إن محكمة اعتمدت على إقرار سبق الطعن فيه بالتزوير وكانت دعواه لا تزال مطقة أمام المحكمة المدنية ، إذ هذا الإقرار هو دليل من أدلة التزوير ، وليس في القانون ما يمنع المحكمة من النظر في الأدلة التي تقدم لها وأن تقضي بصحتها أو بطلانها ، وهي ليست جبرة على إعفاء الفصل في الدعوى حتى يقضي في قيمة ذلك الدليل من جهة أخرى . إذ القانون لم ينص جهة معينة بنظر دعوى غيرها وإلا لكان ذلك قلبا للأوضاع المتعارفة التي تقضي بإيقاف المدعى إلى حين الفصل في الجنائي لا العكس .

(جلة ١٩٣٢/٥/١٦ ملن رقم ١٤٢٨ سنة ٢٢ ق)

٨٣ - إن من حق محكمة المواد الجنائية بل من واجها أن تحبس الأدلة المقدسة لها في الدعوى الجنائية سواء أكانت كتابية أم غير كتابية ، وسواء أكان ذلك بناء على ملاحظ توجع من الخصوم أو من تلقاء نفسها ، وليس في القانون ما يوجب ، عند مجرد التبليغ بتزوير ورقة أو الإدعاء بتبنيير الحقيقة فيها ، وقف الدعوى حتى يصدر حكم بشأن صحة هذه الورقة .

(جلة ١٩٣٢/١/٤ ملن رقم ١٧٠ سنة ١٣ ق)

٨٤ - القاضي في المواد الجنائية غير ملزم - بحسب الأصل - بوقف الدعوى حتى يفصل في دعوى مدنية مرتبطة أو متعلقة بها ، فإذا دفع المحارس في دعوى اختلاس المحجور بأه سلم المحجور للدين وأن هذا بأه ووفى المحاجر دينه وأن الدين رفع دعوى برائة ذمة من الدين ، وطلب التأجيل حتى يفصل في دعوى برائة الذمة ، فحضر القاضي لهذا الدفاع ورفده وأدان المحارس في جريمة الاختلاس ، فإنه لا يكون قد أخطأ .

(جلة ١٩٤٨/١٠/٢٥ ملن رقم ١٦٤٢ سنة ١٨ ق)

٨٥ - إن القانون لم يمنع قيودا على حق التباينة العامة في رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق في رفعها وفقاً للأوضاع التي رسمها القانون ، ومن رفضه الدعوى على هذه الصورة فإن المحكمة تصبح وقد انصلت

٧٦ - إن المادة الثامنة من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أن يصدر وزير التكوين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف والنسبة التي يجوز التسامح فيها في وزن الحيز بسبب الجفاف لم تحول الوزير تعيين الدليل الذي لا تم الجرمية إلا به . فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأزرعة وأخذ المتوسط فذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد لموظفين المنوط بهم المراقبة ، فلا يترتب على مخالفة تقيد الحق المقرر لقاضي يقتضي القانون من الحكم في الجرائم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة إليه تغيير مفيد بدليل معين .

(جلة ١٩٥١/١٠/٢٢ ملن رقم ٨٦٩ سنة ٢١ ق)

٧٧ - المحكمة أن تكون عقيدها من أي دليل من أدلة الدعوى بما في ذلك أوراق التحقيقات الادارية ما دامت قد طرحت على بساط البحث في الجلسة ، وصحت شهادة من قاموا بها .

(جلة ١٩٥٢/٤/٢٩ ملن رقم ١٤٢٩ سنة ٢١ ق)

٧٨ - إن الدليل المستند من ملاحظ البصيات هو دليل مادي له قيمته وحرته الاستدلالية المقامة على أسس عليه وفيه لا يبرهن منها ما يستنبطه الطاعن في ملته من استحسان وجود تخات غير تام بين بصيات شخص وآخر .

(جلة ١٩٥٤/٣/٢٩ ملن رقم ٢٣٩٠ سنة ٢٣ ق)

٧٩ - إذا كانت القوة التي اعتبرها الحكم أقراسا بالربا بالخاص هي أن اتهم قد استأجر يقتضي تقديم المفترض فادعى بمبلغ ١٤ جنيتها ثم أجرها بدوره إلى ابن المفترض بمبلغ ١٩ جنيتها . وذلك لما استظهرته المحكمة من أن قصد المأجرين إنما كان في الواقع الأضرار بفوائد تتجاوز الحد القانوني ، لا الاستحواج والتأجير . فلا يجوز التمسك بعبارات العقدين المذكورين والمناقشة في صحة التفسير الذي ذهب إليه المحكمة ما دام مبنيا على ما يسوغه .

(جلة ١٩٣٨/٤/١١ ملن رقم ٢٤٥ سنة ٢٨ ق)

٨٥ - محكمة الموضوع حتى تقصر العقود والافراجات بما لا يخرج عن تحتها عباراتها . فإذا أولت المحكمة تنازلا صادرا من المدعى بالحق المدعى بأه لا ينصرف إلى السر الذي خلفه بعد ذلك من جراء تضاعف الجرم ادعى أحده به الاتهم ونصف الماعة المستدعية منه ، وكانت العبارات التي أوردتها عن ورقة التنازل مؤيدة لما استظهرته منها ، فلها إذ فعل ذلك لا تكون قد خرجت عن حدود سلطاتها ، ولا يصح

٩٠ - القاضي في المواد الجنائية غير مقيد بحسب الأصل بما يصدره القاضي المدني من أحكام، فإذا ما رفض أمامه الدعوى ورأى هو بناء على ما أوردته من أسباب أن الورقة مزورة فلا تُرْبِط عليه في ذلك ولو كانت الورقة متصلة بذراع مطروح أمام الحاكم المدنية لا يفصل فيه، وفي هذه الحالة يكون الواجب أن ينتظر القاضي للمدني حتى يفصل القاضي الجنائي نهائياً في أمر الورقة.

(جلسة ١٩٤٨/٥/٢٤ ملن رقم ٢٣٧ سنة ١٨ ق)

٩١ - إن القاضي الجنائي بما له من حرية في تكوين عقيدته في الدعوى غير ملزم باتباع قواعد معينة كما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المعاينة بل له أن يول على مضاعفة تجري على أية ورقة يقتنع هو بصحتها من شخص معين ولو كان يكر صدورها منه.

(جلسة ١٩٥٧/٤/١ ملن رقم ١٠٢١ سنة ٢١ ق)

٩٢ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير وقائع الدعوى أن تطرح أية ورقة لا تراها جديرة بثبتها. فإذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعن طلب إلى المحكمة استدعاء الطبيب الذي حرر الشهادة الطبية المقدمة منه لمناقشته فإن ما يثيره الطاعن في شأن إطراح هذه الشهادة وعدم سماع الطبيب لا يكرن مقبولاً.

(جلسة ١٩٥٤/٦/١٤ ملن رقم ٦٢١ سنة ٢٤ ق)

٩٣ - إذا تظاهر ما مور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه فبإحضار هذا الزاها بأكثر من السعر المقرر رسمياً، فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذي حرض على الجريمة أو غفلها خلقاً. ولهذا فلا حرج على المحكمة أن تستند إلى ذلك في حكمها بإدانة التاجر.

(جلسة ١٩٤٨/١٠/١٨ ملن رقم ١٣٦١ سنة ١٨ ق)

٩٤ - إذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة هي أن مفقش التزوير طلب إلى المتهم أن يبيعه سلعة فباعها إليه بأكثر من السعر المقرر رسمياً فذلك ليس فيه تحريض من الطاعن على ارتكابه ولا عمل على خلقها، ولهذا فليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادته في حكمها.

(جلسة ١٩٥٧/٢/٤ ملن رقم ١٠٧٦ سنة ٢١ ق)

٩٥ - إذا كانت محكمة الموضوع قد بينت بجملة في حكمها الأدلة التي أتمتها بوقوع جناية القتل على شخص المجنى عليه والتي تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها منها فإن عدم الشور على جثة القتيل لا يضمن في ثبوت وقوع القتل بناء على ما أوردته المحكمة.

(جلسة ١٩٦٨/١/٢٤ ملن رقم ١٩٧٥ سنة ٢٧ ق)

بما ملوكة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على مدى ما تستلزمه في تكوين ضيقها من شق الأدلة والناصر دون أن تنقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تلقى قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن الأوراق الملصقة عليها بالتزوير.

(جلسة ١٩٥٠/٥/١٥ ملن رقم ٤٥٨ سنة ٢٠ ق)

٨٦ - الطريق المرسوم في قانون المرافعات أمام الحاكم المدنية للعلن بالتزوير هو عكس هذه الحاكم. وليس في القانون ما يجبر الحاكم الجنائية على ترسيمها في الأصل حرية في إنتاج السيل الموصل إلى اقتناعها.

(جلسة ١٩٣٧/٥/١٦ ملن رقم ١٤٢٨ سنة ٢٢ ق)

٨٧ - لمحكمة الموضوع أن تقضى - ولومن نقلاً نفسها - بيلان أية ورقة تقدم إليها متى اتضح لها أنها مزورة. فالمحكم القاضي بيلان الورقة المقدمة من المتهم في جريمة اختلاس أشياء محبوزة يتسلم داتمه جرماً من الدين وتأجيل الباقي لاجل مسمى - إذا كان مبنياً على ما ظهر للمحكمة من وقوع التزوير المادي في تاريخ الأجل - هو حكم سلم لا يضمن فيه عدم إدعاء الخصم بالتزوير ولا عدم استماع المحكمة بتغيير في استجابة التزوير الذي اكتشفته.

(جلسة ١٩٣٨/١/٢٤ ملن رقم ٢٨٦ سنة ٢٨ ق)

٨٨ - لمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنت بتزويرها. فإذا هي في دعوى اختلاس أشياء محبوزة قالت بأنها لا تأخذ بمعاملة قدمت لها لأنها مزورة فلا يصح أن يعنى عليها أنها تمت بيلان الخاصة دون أن تكون قد رفضت دعوى بتزويرها.

(جلسة ١٩٤١/٣/٢٤ ملن رقم ١٠١٦ سنة ١١ ق)

٨٩ - لمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها كدليل في الدعوى متى اقتنت بتزويرها ولا يمنع من ذلك أن يكون قد صدر من المحكمة المدنية حكم بناء على هذه الورقة لأن الحكم المدني لا يفيد المحكمة الجنائية وهي تفصل في جريمة. وإن فلا تُرْبِط على المحكمة إذا هي لم تقول على سند بعد اقتناعها بتزويره وتقول بخلات ذلك يؤدي إلى أن تكون الدعوى الجنائية رهيبة ما قد يحصل على إضاعتها من الإلتحاق بين المتهم والمجنى عليه بمحصول التهم، بمواقعة المجنى عليه من المحكمة المدنية على حكم لمصلحة، وهذا ما لا يمكن التسليم به.

(جلسة ١٩٤١/١٢/٢٥ ملن رقم ١٤٨٥ سنة ١٤ ق)

على أن يتولى إثبات الجرائم المتصوص عليها فيه رجال الضبطية القضائية ومن تسبهم وزارة الزراعة لهذا الغرض من الموظفين الذين يكون لهم في سبيل القيام بهذه المهمة صفة رجال الضبطية القضائية - إذ نصت المادة على ذلك لم تقدم من حرية المحكمة في الأخذ بأي دليل على ثبوت الواقعة التي تطرح أمامها قطعاً إليه .
(جلة ١٩٠٤/٢١/١٠٤٠ طين رقم ٧٥٥ سنة ١٢٤٤ ق)

١٠٣ - إذا كانت المحكمة قد اكتمت يفتين جلام أن المتهم هي صاحبة المخدر المضبوط بسكنها وأنه كان في حيازتها وأوردت على ثبوت الواقعة في حقها أدلة من شأنها أن تخرى إلى ما انتهت إليه ، فإن مكان ضبط المخدر من الممكن لا يغير من تلك الحقيقة .
(جلة ١٩٠٥/١١/١٦٠٠ طين رقم ٤٤٦ سنة ١٢٥٠ ق)

١٠٤ - إن كون موجه التهمة الخامسة ممنوعاً ، بعد حلفها ، من المطالبة بأي حق من الحقوق - ذلك لا يمنع المحكمة من أن تعمل على أقواله كسب التهمة في جريمة الكاذبة .
(جلة ١٩١٧/٥/١١٩٧ طين رقم ٣٥٢ سنة ١٢٦٦ ق)

١٠٥ - لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها .
(جلة ١٩٠١/٢/١٠٥١ طين رقم ١٢٨٦ سنة ١٢٤٠ ق)

الفصل الثاني

تساع ادالة

١٠٦ - إذا كانت المحكمة قد اعتضدت في إدانة التهم في الشروع في القتل بجورهم سام (زرينغ) على وجود أثر الزرينغ في جيبه ، وكان وجود هذا الأثر مستنداً من قول الطبيب الشرعى ، وكان هذا الطبيب قد ذكر في ذلك الوقت أن كية الزرينغ التي وجدت يصح أن توجد نتيجة تلوث عرصى من الأثرية ، فإن المحكمة تكون قد أخذت تأخذ به دون أن تحقق ما قاله الخبير عنها ونفسه . ولا يؤثر في ذلك أنها قد ذكرت أدلة غير هذا ، فإن الأدلة في المواد الجنائية متسانة يشد بعضها بعضاً والمحكمة تكون عقبتها منها مجتمة ، وليس من المستطاع - مع ما جاء في الحكم - الزوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .
(جلة ١٩١٧/٢/١١٩٧ طين رقم ١٢٤٢ سنة ١٢٦٦ ق)

١٠٦ - إن القانون لا يشترط ثبوت جريمة القتل والحكم بالإعدام على مرتكبها وجود شهود رؤية أو قيام أدلة معينة ، بل المحكمة أن تكون اعتقادها بالإدانة في تلك الجريمة من كل ما تظن إليه من ظروف الدعوى وقرائنها . ومقررات الإدانة كلها أن تقتضى بالإعدام على مرتكب القتل المستوجب لتقصاص دون ساحة لى إقرار منه أو لى شهادة شاهدين يرؤيه حال وقوع الفعل منه .
(جلة ١٩٣٨/٥/١٩٣٨ طين رقم ١٥٤٤ سنة ١٣٨٤ ق)

١٠٧ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال بمحالة التليس على التهم ما دامت يفت أنه شهود وهو يجرى من عمل الحادثة بمنحسولها مباشرة والأمال يصيرون خلفه أنه القتال وهو يستر أمامهم حتى ضبط على مسافة ١٥٠ مترأ من مكان الحادث .
(جلة ١٩٠١/١/١٩٠١ طين رقم ١٢٨٨ سنة ١٢٤٠ ق)

١٠٨ - إن تحديد وقت حصول الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي ساقها إلى أن المعنى عليه وشاهديه قد رأوا التهم وتحققوا منه وهو يتسنى على المعنى عليه بإطلاق النار من مسدس كان بحمله .
(جلة ١٩٠٣/١٧/١٩٠٣ طين رقم ١٤٦٣ سنة ١٢٦٣ ق)

١٠٩ - إن اعتداد المحكمة على محضر اعتقال الجرم حجة المحكمة التي تقض حكمها لا يوجب الحكم ، مادام الدفاع عن التهم لم يكن قد طلب إلى المحكمة أن تنقل هي بنفسها المعاينة ولم يوجه أى اعتراض على ما هو ثابت في محضر الاعتقال المذكور .
(جلة ١٩٤٤/٥/١٩٤٤ طين رقم ٤٩٥ سنة ١٣٤٤ ق)

١٠٥ - إن وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً لإدانة التهم لأن القاضي الجنائى حر في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه فإذا أذان القاضي منها ثبوت تجارته بالمواد المخدرة من رسائل أرسلت منه وإلى بعد ذلك فهذا وحده يكتفى قانوناً لتكوين اعتقاد المحكمة .
(جلة ١٩٣٤/١/١٩٣٤ طين رقم ٣٨ سنة ١٣٨٤ ق)

١٠٦ - إن اعدام جسم الجريمة لا يؤدى إلى بطلان الاتهام القائم بشأنها .
(جلة ١٩٣٢/٥/١٩٣٢ طين رقم ٦٤٠ سنة ١٣٣٢ ق)

١٠٣ - إن الادعاء الخامسة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش ، إذ نصت

على فيه وجوبها بأنها من دم أخيه دون أن تبين الالة
التي استند اليها فيما قطعت به من ذلك ، فإن هذا يسبب
حكما ووجب قطعه ، إذ الالة في المواد الجنائية
مساندة بكل بعضها بعضا . وقض هذا الحكم بالنسبة
لهذا المتهم المعلن يتضح قطعه بالنسبة الى المعلن الآخر
لأن وحدة الواقعة تستوجب لحسن سير العدالة أن
تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المعلنين كليهما .
(جلة ١١٠/٧/١٩٥٠ ملن رقم ١٣١٩ سنة ٢٠ ق)

١١٠ - الالة في المواد الجنائية متساكة بحيث اذا
سقط أحدها انهار باقيها بسقوطه .

(جلة ١١٣/٧/١٩٥١ ملن رقم ١٧٣٢ سنة ٢٠ ق)

١١١ - إذا اضمت المحكمة في إدانة المتهم
- ضمن ما اضمت عليه - كل أقوال شاعده في
التحقيقات لم يسمع أمدا لوفاته ، وكانت أقواله كما هي
وابردة بالتحقيقات لا تتفق وما أورده الحكم عنها -
كل الحكم باطلا . فإن الالة في المواد الجنائية مساندة
يعد بعضها بعضا ، والمحكم تكون عقيدتها منها مجتمعة
وليس من المستطاع مع ما جاء بالحكم في صدر هذه
الشهادة الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان لها في الرأي
الذي انتهت إليه المحكمة .

(جلة ١١٠/١٠/١٩٥١ ملن رقم ٢٩١ سنة ٢١ ق)

١١٢ - إن مجرد وصف شخص بأنه كان مريضا
بأصابه وفي حالة إعياء لا يؤدي في العقل الى القول
ببصره عن تصويب بتدقيق وقتل انسان . فإذا كان مما
اضمت عليه المحكمة في إدانة المعلن قولا بصر من
أسند اليه هو ارتكاب الجريمة دون أن تحقق مدى ذلك
البصر الذي قالت به ، كان حكما قاصرا مشينا قطعه ،
ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم مع هذا الدليل من
أدلة أخرى ، فإن الالة في المواد الجنائية مساندة
ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي بحيث لا يمكن
الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل المذكور في
الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(جلة ١١٠/١٢/١٩٥١ ملن رقم ٤٤١ سنة ٢١ ق)

١١٣ - الالة في المواد الجنائية مساندة يبد
بعضها بعضا . فإذا كان الحكم قد استند في اطراحه
للدفاع للمتهم بمقولة إن المجانية التي أجريت في الدعوى
تكذب ، الى مالا أصل في الأوراق - فانه يكون شوبا
بضاد الاستدلال مما يبييه ويستوجب قطعه .

(جلة ١١٠/١/١٩٥٢ ملن رقم ٨٦٦ سنة ٢١ ق)

١٠٧ - إذا كانت المحكمة قد اضمت في إدانة
المتهم في جريمة القتل المسندة إليه كل شهادة زوجة القاتل
بأنها عندما خرج زوجها من منزله في ليلة الحادث معه
جعل البئر الصغير ليضعه كالمتاد في القزل الذي يقيم به
ابنه المتهمة خرجت هي وراءه تحمل الصباح لتبرله
الطريق حتى يعود لأن للزئين في ذائق واحد ، وبينما
هي كذلك إذ أجبرت المتهمة بعد أن فتح الباب لايه
يطلق النار عليه ويدخل منزله وينلق باه عليه ، وكانت
المجانية والتجربة اللتان أجهرتا النيابة - كالجانب في الحكم -
ثابتا منهما أن الشاعده لم تكن ، وهي عند باب القزل
الذي قسم فيه مع زوجها ، لتستطيع التعرف على شخص
من يكون واقفا في مكان الحادث ، ولكنها تستطيع ذلك
إذا كانت واقفة في منتصف المسافة بين اللزئين ، وكان
التابع كذلك بمحض اللحظة وبمحض التحقيق الابتدائي
أن الشاعده لم يرد على لسانها أنها كانت تقف في مسيرها
حتى وصلت الى التفتة التي تقع في منتصف المسافة بين
اللزئين - فإن هذا الحكم يكون ميبا . ولا يرفع عنه
العيب أن المحكمة استندت في الإدانة الى أدلة ذكرتها
غير أقوال الشاعده ، فإن الالة في المواد الجنائية مساندة
يعد بعضها بعضا والمحكم تكون عقيدتها منها مجتمعة
لا من كل منها على حدة ، مما لا استطاع معه تعرف رأيا
إذا ما كان قد تبين لها أن الشاعده قالت بروي المتهمة عند
باب منزله وهي عند باب منزلها وأن هذا القول تكذبه
الالة المادية في الدعوى .

(جلة ١٠٤/٣/١٩٤٦ ملن رقم ١٧٢ سنة ١٦ ق)

١٠٨ - إن جلال التفتيش مقتضاه قانونا عدم
التحويل في الحكم بالإدانة على أي دليل يكون مستندا
منه ، ثم أن أدلة الإدانة التي توردها للمحكم في حكمها في
المواد الجنائية مساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إن
سقط أحدها أو استبعد تبين إعادة النظر في كفاية
الباقى منها لعدم الالة . وإن كان ذلك الحكم بالادانة
مع قرينة بطلان التفتيش قد أخذ بالدليل المستند منه
وهو المضبوطات التي أسفر عنها ونتيجة تحليلها ، لتكدة
الدليل المستند من أقوال المتهمة في التحقيق الابتدائي
أو لتأييد أقواله ، فانه يكون قد أخطأ خطأ يبييه
ويوجب قطعه .

(جلة ١١٤/٦/١٩٤٧ ملن رقم ٩٧٤ سنة ١٧ ق)

١٠٩ - إذا كانت المحكمة قد قطعت في حكما
بان المما التي وجدت بلباس المتهمة وبجسمه اتماحي
من دعاء القاتل للمتهم هو بقتله ، واطرحت دفاعه الذي

١١٤ - الأدلة في المواد الجنائية متسافئة يحد بعضها بعضاً . فإذا كان الحكم قد استند فيما استند إليه ، في أدلة الطاعن إلى واقعة لا أصل لها في الأوراق ولم يكن من المستطاع الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنهى له أو أنها ظلت إلى أن هذا الدليل غير قائم ، فإن هذا الحكم يكون ميباً مستتباً تقضه .

(جلة ١٩٠٢/١/٢٢ طين رقم ١١٤٤ سنة ٢١)

١١٥ - إذا كانت المحكمة قد استندت في إدانة المتهم (صاحب مطحن) ضمن ما استندت إليه إلى الأحوال وكيل مراقبة التوبين وأقوال كاتب المطحن ، وكان الثابت أن هذين لم يثبت لهما قول بمحض ضبط الواقعة بل بسبب بالجلسة ، فإن حكمها يكون قد أقدم على مالا سنده من الأوراق . ولا يبقى في ذلك ما ذكرته من أدلة أخرى ، فإن الأدلة في المواد الجنائية متسافئة يكمل بعضها بعضاً بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد تعين إعادة النظر في كتابة الباقي منها لدعم الإدانة .

(جلة ١٩٠٢/٢/٢٧ طين رقم ٣٧٨ سنة ٢١)

١١٦ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد استندت فيما استندت إليه في إدانة الطاعن إلى الدليل المستند من التجربة التي أجراها المحقق وأسفرت عن إطلاق الجاموسة المرسوة التي انهم باخضابها إلى منزل الجني عليه ، ثم دفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم صحة هذا الدليل لأن الجاموسة كانت قد سلت إلى الجني عليه بأمر المحقق وظلت بمنزله خمسة أيام قبل إجراء التجربة بما يجعل الاستدلال بهذه التجربة غير متج ، ومع ذلك نصت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تعرض لهذا الدفاع وزرد عليه ، مع ما له من أثر في قيمة الاستدلال بتلك التجربة فإن حكمها يكون مشوباً بالفصور مستتباً تقضه . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد استند إلى أدلة أخرى لأن الأدلة في المواد الجنائية متسافئة ولا يستطاع الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لدليل التجربة في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

(جلة ١٩٠٢/٤/٨ طين رقم ٢٤٦ سنة ٢٢)

١١٧ - متى كان المتهم إذ سلب ضبط السلاح في منزله قد تمسك بأن شخصاً آخر قد أقاء عليه ليكيد له فهذا لا يجمع عنه اعترافاً به بأحرار السلاح . فإذا كان الحكم قد عد ذلك اعترافاً فانه يكون ميباً بما يستوجب تقضه . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم

قد اضمد في قس الوقت على دليل آخر إذا الأدلة في المواد الجنائية متسافئة يحد بعضها بعضاً فلا يعرف ما كان يستقر عليه رأي المحكمة إذا ما استبعد دليل منها .

(جلة ١٩٠٢/١/١٠ طين رقم ٢٤٩ سنة ٢٢)

١١٨ - إذا كان الحكم حين استند فيما استند إليه في إدانة المتهم بجرمة القتل العمد إلى وجود دقة مدومة بصدرية المتهم قد قال : أما البقعة التي وجدت بالصدره وذكر أنها من أثر الوردنيش فانه لم يمد ما يقوله بشأنها ببدان ثبت أنها من دم آدمي ومادام لم يثبت مصدرها أو أنها من دمه ، فلم يبق إلا أن تكون من رفاف الجني عليه الذي يصاحب عادة جرمه الحق وكتم النفس ، وذلك دون أن يستظهر ما إذا كان خلق الجني عليه في واقعة الدعوى قد أحدث به رافاً ، فإن النتيجة التي ترتبها على ذلك من أن وجود البقعة الدموية في صدرية المتهم تدل على سكه بالجرمة تكون غير مقطوع بها ومن شأن ذلك أن يفسد الاستدلال بها . ولما كانت الأدلة في المواد الجنائية متسافئة بحيث لا يعرف مبلغ تأثير كل منها في عقيدة قاضي الموضوع ، فانه يمتنع لذلك تقض الحكم .

(جلة ١٩٠٤/٢/٢٣ طين رقم ١١٥٥ سنة ٢٢)

١١٩ - يكفي أن تتساف الأدلة وأن يكمل بعضها بعضاً ، والمحكمة أن تستخلص من مجموعها ما ترى أنه مؤيد إليه .

(جلة ١٩٠٤/١١/١ طين رقم ١٦١ سنة ٢٤)

١٢٠ - إن الأدلة في المواد الجنائية متسافئة يكمل بعضها بعضاً بحيث إذا سقط بعضها أو استبعد تعين إعادة النظر فيها في منها ، وإذن فإذا كان ضمن ما استند إليه الحكم في ثبوت التهمة دلائل مرده محضر تفقيش باطل ومترحم عنه ، مما لا يجوز الاستدلال به ، فإن الحكم وإن أسماه إلى أدلة أخرى تعرض لبيانه وقال إنها مستقة عن إجراء التفقيش ، يكون مشوباً بفساد الاستدلال .

(جلة ١٩٠٤/١٧/٢٧ طين رقم ١٥١١ سنة ٢٤)

الفصل الثالث

الاعتراف

الفرع الأول

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الاعتراف

١٢١ - قاضي الموضوع متى تحقق أن الاعتراف سليم بما يتصوره أطرافه إليه نفسه أن يأخذ به في إدانة المتهم سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر لديه لأول مرة

قدم إليه ، بما يقتضاه أن يكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم لأخذ ما يراه صحيحا منها والردول عن المدلول الظاهر لهذه الأقوال الى ما يراه هو المدلول الحقيقي القبول عقلا أو المنطق مع وقائع الدعوى وظروفها .

(جلة ١٩٤٣/٥/٢ طين رقم ٧٠٦ سنة ١٣)

١٢٨ - انه لا تكن اعتراف المتهم طريقا من طرق الاستدلال التي تقاضى الموضوع تقديرها بكامل حريته كان لقاضي أن يجري هذا الاعتراف فيأخذ منه بما يراه مطابقا للحقيقة وي طرح ما يراه مخالفا لها .

(جلة ١٩٤٣/١٠/١٨ طين رقم ١٤١٧ سنة ١٣)

١٢٩ - المحكمة في المواد الجنائية أن تجري أي دليل ولو كان اعترافا وتأخذت ما تظنن إليه وتطرح سواء .

(جلة ١٩٤٨/١/٦ طين رقم ٢١٨٢ سنة ١٧)

١٣٠ - المحكمة في المواد الجنائية أن تجري اعتراف المتهم ، فتأخذت منه بما تظنن إليه دون أن تقيده بالأخذ ببقائه .

(جلة ١٩٥١/١١/٧ طين رقم ١٠٥٦ سنة ٢٠)

١٣١ - يجوز في مواد العقاب تجزئة الاعتراف فيكون الحكمه أن تأخذ بجزم الاعتراف الذي اطمأنت إليه ولا تأخذ بالجزء الذي لم تظنن إليه .

(جلة ١٩٥١/١١/١٧ طين رقم ١٠٦٥ سنة ٢١)

١٣٢ - لمحكمة الموضوع أن تجري أي دليل يطرح عليها ولو كان اعترافا وتأخذت منه بما تظنن إليه وتطرح سواء .

(جلة ١٩٥٤/١/١٢ طين رقم ٢١٠٨ سنة ٢٣)

١٣٣ - المحكمة في المواد الجنائية أن تجري الدليل ولو كان اعترافا وتأخذت منه بما تظنن إليه .

(جلة ١٩٥٥/١٢/١٩ طين رقم ٨٠٧ سنة ٢٤)

١٣٤ - تقدير الدليل المستند من اعتراف المتهم من شأن محكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بأقواله أمام النيابة ولو عدل عنها فيما بعد أمام المحكمة .

(جلة ١٩٣٧/١٢/٢٠ طين رقم ١٨٨٧ سنة ٢٧)

١٣٥ - إن تقدير قيمة الاعتراف قيمة المدلول عنه من المسائل الموضوعية التي يفعل فيها قاضي الموضوع بلا معقب عليه من عكمة التقتض . فإذا كانت المحكمة قد اقتضت بصحة اعتراف المتهم في تحقيق البوليس ، وينتج الوقائع التي أبنت فيها ذلك ، ولم تأبه بدولته أمام النيابة وبجلسة المحاكمة لما ظهر لها من أنه عدول قصد

لم يكن قد صدر أثناء التحقيق مع المتهم ولا يمتنع القاضي في ذلك لرغبة محكمة التقتض . ولقاضي أيضا السلطة المطلقة في أن يأخذ باعتراف منسوب إلى المتهم ولا يقول على اعتراف آخر منسوب إلى منهم آخر فيما لا يتجراه هو من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال .

(جلة ١٩٤٣/٥/٢ طين رقم ٧٧٥ سنة ٢١)

١٣٦ - لمحكمة الموضوع الحرية المطلقة في استنباط مقتضات الدعوى من مختلف الأدلة التي تقدم لها والأقوال التي تبدي أمامها فلها أن تعدد الاعتراف المسند إلى المتهم في غير مجلس القضاء التقدير الذي يستتبعه دون أن تكون مقيدة في تقديرها بما بالتواءم المدنية الخاصة بالإثبات .

(جلة ١٩٣١/٦/٤ طين رقم ١٥١٧ سنة ٢٤)

١٣٧ - لقاضي أن يأخذ باعتراف المتهم محضر البوليس متى اطمأن إلى صحته . فإذا اعتبرت المحكمة في إدانة المتهم في جريمة تبديد أشياء معجوزة الى ما قرر في محضر البوليس من أنه باع المحصول المعجوز لسداد دين آخر ، فلا تقرب عليها في ذلك .

(جلة ١٩٣٧/٥/١٠ طين رقم ١٣١٣ سنة ٢٧)

١٣٨ - لا عمل لتقدير القاضي الجنائي بإنياع قواعد الإثبات المقررة للواد المدنية في شأن الاعتراف بل يكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم في أي مرحلة من مراحل الدعوى وأن يستخلص منها ما يراه اعترافا منه بالجريمة .

(جلة ١٩٥٥/١/١١ طين رقم ١١٨٨ سنة ٢٤)

١٣٩ - اعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة يصلح أن يتخذ دليلا عليه ما دامت المحكمة قد اقتضت بصحته .

(جلة ١٩٥٥/١٢/١٩ طين رقم ٨١٥ سنة ٢٥)

١٤٠ - لمحكمة الموضوع أن تجري اعتراف المتهم فأخذ يصحته وتهدد بصحته . فإذا أخذت منها باعترافه عن سبق الإصرار ولم تأخذ بما قرره عن اشتراك غيره معه في اقتل فذلك لا يبيح حكمها . خصوصا إذا كان سبق الإصرار مدلول على توافره بوقائع أخرى ذكرها الحكم .

(جلة ١٩٣٦/١/٨ طين رقم ١٤٠٧ سنة ٢٦)

١٤١ - أن عدم تجزئة الاعتراف لا عمل للقول به في المواد الجنائية حيث لا يترسر على القاضي أن يتبع قواعد الإثبات المقررة للواد المدنية بالقانون المدني ، بل له أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة

١٤٣ - الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تحكم حكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير محتوا وقيمتها في الإثبات . فلقاضي الموضوع ، دون غيره ، البحث في صحة ما يدعيه للتم من أن الاعتراف المعروض إليه قد اقترح منه طريق الحيلة أو الإكراه ، ومتى تحقق أن الاعتراف سليم عما يدعيه وأنشأت إليه قسمة كان له أن يأخذ به ، وهو في ذلك لا يكون عاضدا لرقابة حكمة التقص .

(جلة ١٩٤٣/١٢/٢٧ ملن رقم ٢٠٢٠ سنة ١٣٤٠ ق)

١٤٤ - ان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف برامة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون حكمة الموضوع فتدوره حسبا بتكف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تستند في حكمها عليها رغم الطول منه .

(جلة ١٩٥٠/٣/١٤ ملن رقم ٨ سنة ٢٥ ق)

١٤٥ - ان تقدير عدم صحة ما يدعيه منهم من اقراره نتيجة التعذيب والإكراه ما يدخل في سلطة حكمة الموضوع تستقل به بتقدير عقاب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائفة عقلا .

(جلة ١٩٥٠/٤/١٧ ملن رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق)

١٤٦ - حجية الاعتراف في حق المتهم المعترف أو في حق غيره من المتهمين الذين تناولهم هذا الاعتراف هي مسألة يقتدرها قاضي الموضوع وله أن يأخذ بهذا الاعتراف ان اعتقد صدقه ، أو يستبعد ان شك في صحته .

(جلة ١٩٥٠/١٢/١٢ ملن رقم ٨٠٧ سنة ٢٥ ق)

١٤٧ - ليست المحكمة ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تكتم نفسه وظاهره بل لها أن تستبعد منه الحقيقة كما يشف عنها .

(جلة ١٩٤٦/١/٢١ ملن رقم ١٧٤ سنة ١٦ ق)

١٤٨ - متى كانت المحكمة حين تقصت بإداة المتهم بإقراره سلاح ثلثي بتبر ترخيص قد أخذت باقراره فتقول الطاعن بأنه لم يقرق إلا بالاشور على التيقية ، وأنه كان ينوي تسليمها للجهات الحكومية لا يكون له عمل ، إذ المحكمة غير ملزمة بظاهر أقواله ، بل إن لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرض مما تراه مغايرا لها .

(جلة ١٩٥٠/٤/٢٣ ملن رقم ١١٢٢ سنة ٢٤ ق)

به التخلص من المسؤولية بعد أن تطورت مسألة الجنح عليه وانتهت برفاهة ، فإنه لا يصح أن ينشأ عليها من ذلك . (جلة ١٩٤٤/٤/٢٤ ملن رقم ٩٥٤ سنة ١٤ ق)

١٣٦ - إن تقدير قيمة الاعتراف كدليل لإثبات في الدعوى من شأن حكمة الموضوع فلا حرج على المحكمة إذا هي أخذت الطاعن باقراره أمام البوليس ثم أمام النيابة رغم عدولته بذلك بجلسات المحاكمة ما دامت قد أطمأنت إلى صدوره منه .

(جلة ١٩٥٠/٧/٢٧ ملن رقم ١٨٨ سنة ٢٥ ق)

١٣٧ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ باقرار المتهم الصادر بحضر البوليس ولو عدل عنه فيما بعد ولا يصح للتم أن يسبب الحكم لأخذه بهذا الاعتراف دون استبعاد حياط البوليس المعروض للحضر لكي تتبع له فرصة مناقشة ما دالم هو لم يطلب إلى المحكمة هنا الاستبعاد .

(جلة ١٩٥٠/١٢/١١ ملن رقم ١٣١٦ سنة ٢٥ ق)

١٣٨ - للمحكمة أن تأخذ باقرار المتهم بحضر البوليس رغم عدولته منه أمام النيابة وأمام المحكمة متى أطمأنت إليه ووقت به .

(جلة ١٩٥٠/١/١٥ ملن رقم ١٧٣٧ سنة ٢٥ ق)

١٣٩ - حكمة الموضوع - بما لها من سلطة التقدير أن تقول على اقرار المتهم أمام البوليس أو النيابة أطمأنت إليه على الرغم من أنكره أمامها بجلسة المحاكمة . (جلة ١٩٥٠/٥/٧ ملن رقم ١٤٢ سنة ٢١ ق)

١٤٠ - للمحكمة أن تستند في حكمها على اقرار المتهم في محضر ضبط الرافعة رغم عدولته عنه بذلك ورغم صدوره متغور التيقض عليه أمام الضابط الذي قام ببطيقه ما دامت قد أطمأنت الى صحته .

(جلة ١٩٥٣/١/٦ ملن رقم ١١٤٩ سنة ٢٢ ق)

١٤١ - ان الاعتراف يخضع لتقدير حكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها فلها أن تأخذ به ولو عدل عنه صاحبها كما لها أن تطرحه ولو كان مصرا عليه .

(جلة ١٩٥٠/٧/٢٢ ملن رقم ١١٤٧ سنة ٢٤ ق)

١٤٢ - من المقرر قانونا أن الاعتراف في المواد الجنائية ، سواء أكان تاما صريحا أم جريا ملتبسا لا يخرج عن كونه من عناصر الدعوى التي تحكم حكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حقيقتها وقيمتها التديلية على المعرف وهل غيره ، فالمحكمة أن تأخذ من الاعتراف ما أطمأنت إلى صدقه وتترك منه ما لا تثق به .

(جلة ١٩٣٨/٣/٧ ملن رقم ٩٥٢ سنة ٨ ق)

الفرع الثاني

قيمة الاعتراف اللاحق لتفتيش باطل

١٥٣ - إن اعتراف المتهم بوجود المخدر معه، من كان قد صدر عنه من تلقاء نفسه بالجلسة أمام المحكمة أثناء المحاكمة ولم يكن لإجراءات التفتيش تأثير فيه، فإنه يكون صحيحاً ولا شرب على المحكمة في أن تأخذ به ولو كان التفتيش ذاته باطلاً.

(جلسة ١٩٤٢/١/٢ طين رقم ٦٥٥ سنة ١٩٤٢ ق)

١٥٤ - إن بطلان التفتيش ليس من مقتضاه ألا تأخذ المحكمة في إدانة المتهم بناصر الإثبات الأخرى المستقة عن التفتيش والمؤيدة إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها. فإذا كان المتهم قد اعترف أمام المحكمة بحيازة الأشياء المسروقة التي ظهر من التفتيش وجوبها له به، فأخذته المحكمة بمتن هذا الاعتراف فلا تريب عليها في ذلك ولو كان التفتيش باطلاً.

(جلسة ١٩٤٢/١/٨ طين رقم ١٤٣٦ سنة ١٩٤٢ ق)

١٥٥ - متى كانت المحكمة قد عولت على أقوال المتهم في تحقيق النيابة والجلسة كدليل قائم بذاته مستقل عن التفتيش، حل أساس أنه لم يقلها متأثراً بالتفتيش المدعى بطلانه، فلا تريب عليها في ذلك.

(جلسة ١٩٤٦/١/١٣ طين رقم ٨٩٦ سنة ١٩٤٦ ق)

١٥٦ - إذا كان الحكم مع قضائه يطلان التفتيش قد أذن للمتهم في إحراز عنصر مستندا إلى أقواله في التحقيق وأمام المحكمة بأن عندها كان معه وفي يده بطله فلا يصح القول بأنه قد أخطأ لأن هذه الأقوال يصح في القانون تصورها في حد ذاتها دليلاً مستقلاً عن التفتيش وما أسفر عنه التفتيش، فاعتداد المحكمة عليها وحدها، ينقض النزع عن التفتيش، على أساس ما أورثته من أنها صدرت في ظروف وملابسات غير التي تم فيها التفتيش، بما مفاده أن قائلها لم يكن وقت أن قلها متأثراً بعملية التفتيش وما يتبع عنها - ذلك لا غبار عليه قانوناً، ولا تريب على المحكمة فيه.

(جلسة ١٩٤٣/١/١١ طين رقم ٢٥٦ سنة ١٩٤٣ ق)

١٥٧ - إن بطلان التفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تأخذ في الإدانة بأي عنصر من عناصر الإثبات الأخرى التي تری من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقة عن التفتيش وليس لها به اتصال مباشر. فإذا اعتبرت المحكمة أن أقوال المتهم - لصورها من أمام النيابة - بدسحصول التفتيش الذي أجراه البوليس

١٤٩ - لمحكمة الموضوع أن تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم الذي اتخذت منه إجراءات قبض أو تفتيش باطلاً وتصل فيها إذا كان هذا الاعتراف قد صدر عن إرادة حرة أو أنه لم يصدر إلا نتيجة للإجراء الباطل، وتقدير المحكمة في ذلك، كما هو الشأن في تقديرها لساتر أدلة الدعوى، هو من المسائل الموضوعية التي لا معقب لحكمها فيه.

(جلسة ١٩٥٤/٤/١ طين رقم ٧٠٢ سنة ١٩٥٤ ق)

١٥٠ - أن تقدير المحكمة لقليل المستند من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي تستلزم الفصل فيها.

(جلسة ١٩٥٥/٣/٢٨ طين رقم ٥٣ سنة ١٩٥٥ ق)

١٥١ - لا يصح التحويل على الاعتراف متى كان وليد إكراه. فإذا كانت المحكمة قد عولت في إدانة المتهمين على اعترافهما عند استئناف الكلب البوليس عليهما ثم في التحقيق الذي أعقب ذلك في منزل العمة فأثارة أن الاعتراف الذي يصدر عن المتهمين في اعقاب تعرف الكلب البوليس عليهم يكون مادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعرف، سواء أجم الكلب عليهم ومرضق ملايسهم وسواء أحدث بهم إصابات أم لم يحدث من ذلك كل شيء، فهذا القول لا يصلح رداً على ما دعى به من أن اعترافهما كان وليد ما وقع عليهما من إكراه، إذ هي مع تسليمها بما يفيد وقوع إكراه عليهما لم تبحث مدى هذا الإكراه ومبلغ تأثيره في الاعتراف الصادر عنهما سواء لدى عملية استئناف الكلب البوليس أو في منزل العمة. ولا يفي في هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتعمده من قصد حمل المتهمين على الاعتراف.

(جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢ طين رقم ١٢٢٣ سنة ١٩٤٩ ق)

١٥٢ - الاعتراف المشوب بالإكراه لا يصح التحويل عليه كدليل إثبات في الدعوى فإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن المبادرات التي قام بها أثناء تعرف الكلب البوليس عليه إنما صدرت منه وهو مكره لوثوب الكلب عليه دفعا لما خشي من أذاه ومع ذلك فإن المحكمة قد عدتها إقراراً منه بارتكاب الجريمة وعولت عليها في إدانته دون أن ترد على ما دفع به وقتئذ فإن حكمها يكون مشوباً بالتقصير.

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٦ طين رقم ١٢٨٤ سنة ١٩٤٩ ق)

قائما بذاته ومستقلا عن التفتيش بمعنى أن قائما لم يلقا متأثرا بالتفتيش الذي وقع عليه .

(جلة ١٩٤٠/١٠ - ١٩٤٠/١٠ - ١٩٤٠/١٠)

١٦١ - متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على اعتراف المتهم أمام النيابة لإسرازمادة المخدوععدت هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته لاشان له بالاجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه ، قائما تكون على حق في الأخذ به ، إذ لا يصح القول كقاعدة عامة بطلان اعتراف المتهم أمام النيابة بناء على مجرد القول بطلان القبض والتفتيش السابقين له .

(جلة ١٩٤٠/١٠ - ١٩٤٠/١٠ - ١٩٤٠/١٠)

١٦٢ - إذا كانت المحكمة في بيانها واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها قبل المتهم قد أوردت ذلك على نحو يدل على أنها قد عولت على أقوال المتهم لدى رجال الحفظ في الأوقات المختلفة التي حرصت على بيانها بما مفاده أنها عدت هذه الأقوال مستقلة عن القبض وأن قائما لم يلقا متأثرا بما وقع عليه متوهمه حين اعترف إنما أراد الاعتراف ، فإن ما يثيره هذا المتهم في صدد بطلان التفتيش الواقع عليه يكون غير مجد ، لأنه على فرض التسليم به ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بإداته بتأثير الاثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤيدة إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها .

(جلة ١٩٤٠/١٠ - ١٩٤٠/١٠ - ١٩٤٠/١٠)

١٦٣ - ما دام المحكم قد اعتد في إدانةالطامن في إسرازمادة بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وأخذ منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش ، فلا مصلحة له فيما يجادل فيه من بطلان إجراءات القبض عليه وتفتيشه .

(جلة ١٩٤٠/١٠ - ١٩٤٠/١٠ - ١٩٤٠/١٠)

١٦٤ - إذا كانت المحكمة قد اعتدلت فيما اعتدلت عليه في إدانة المتهم على اعترافه بمجازاةه سلاح وذخيره ، مرتين في محضر البوليس ثم في محضر استجواب النيابة . واعتدلت المحكمة من ذلك دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش فإن مصلحة هذا المتهم فيما يثيره بصدد بطلان التفتيش تكون متفتية .

(جلة ١٩٤٠/١٠ - ١٩٤٠/١٠ - ١٩٤٠/١٠)

١٦٥ - ما دامت المحكمة قد استكتت في إدانة المتهمين إلى أقوالهم بالتحقيقات والنيابة التي اعترفوا فيها بأنهم صرخوا على المائدة المخدعة بتوغرهمرة القطارالذي كانوا يركبونه وناقضت دفاعهم في هذا الشأن وقدمته

قبل ذلك وأسفر عن المائدة المخدعة - مستقلة عن هذا التفتيش وقائمة بذاتها فاضمت عليها في إدانة المتهم ، فلا تريب عليها في ذلك .

(جلة ١٩٤٠/٣ - ١٩٤٠/٣ - ١٩٤٠/٣)

١٥٨ - إن بطلان التفتيش الذي أسفر عن وجود المخدع بمنزل المتهم ليس من شأنه في ذاته أن يرد القول بأن الاعتراف الصادر منه بعد ذلك كان نتيجة خفية للتفتيش وبجاجة المتهم بخطب المخدع عنده أثناء ذلك فإن هذا إن جاز القول به إذا كان الاعتراف في ظرف الإيمان والمكان الذين حصل فيها التفتيش ، وحل أثر خطب المخدع حيث يكون المتهم في حالة قسوة لا يستطيع معها أن يحتار سوى الإقرار ، فانه لا يكون جائزا على إطلاعه إذا كان الاعتراف قد صدر من المتهم بعد خطب المخدع عنده بعدة من الزمن أو أمام سلطةغير التي باشرت بإجراء التفتيش وخطبته المخدع ، أو في ظروف أخرى يصح معها القول بأن الاعتراففقدصدر مستقلا عن التفتيش ولا اتصال له به ، وأن المتهم حين اعترف إنما أراد الاعتراف . وإن يكون للمحكمة الموضوع أن تقضي بطلان التفتيش ، وأن تأخذ في ذات الوقت بالاعتراف الصادر من المتهم بإسرازمادة إلى أسفر عنها التفتيش الباطل ، متى تبين من وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها أن الاعتراف صدر من المتهم مستقلا عن التفتيش . وهي حين تعمل ذلك لا يصح أن ينسب عليها أنها خالفت القانون واضمت على دليل باطل .

(جلة ١٩٤٠/٣ - ١٩٤٠/٣ - ١٩٤٠/٣)

١٥٩ - لا مانع من أن تأخذ المحكمة في إدانة المتهم بتأثير الاثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤيدة إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ولو كان هذا التفتيش في حد ذاته باطلا . فإذا كان الثابت أن للمتهم اعتراف في التحقيق وأمام المحكمة بمجازاةه للجاري التي تحرق المخدع والتي ظهر من التفتيش وجودها له فلا جدوى له من تمسكه بطلان التفتيش

(جلة ١٩٤٠/٣ - ١٩٤٠/٣ - ١٩٤٠/٣)

١٦٥ - إذا كانت المحكمة مع قضائها بطلان التفتيش الذي وقع على المتهم قد أداته بتأدعلا ما استخلصه عايشه بالقبضه ، وحل أقواله أمام النيابة ، فهذاما سلم ولا شائفة فيه . لأن تمويهها على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش ممتنع أن هذه الأقوال تند دليلا

التقدير سائنا - فلا جدوى لهم مما يبررونه في صدد جلائل التفتيش والتفتيش الوقع عليهم .
(جلة ١٩٠٩/١٠/١٥ ملن رقم ٣٢٧ سنة ٢١ ق)
١٦٦ - المحكمة أن قدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم وهل صدر عن إرادة حرة أو كان وليد إكراه وقع عليه وإذا خلصت إلى أنه صدر منه صحيحا لا شائبة فيه واعتبرته دليلا مستقلا وليس ناجما عن الضغط والتفتيش بأن تقديرها في ذلك كما هو الشأن في تقديرها لسائر أدلة الدعوى من المسائل الموضوعية .

(جلة ١٩٣٢/٧/١ ملن رقم ٥٢٩ سنة ٢٧ ق)

١٧١ - لا عمل للقول بعدم قابلية الإقرار لتجزته في المواد المدنية إلا حيث يكون الإقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى . أما إذا كان لدى المدعي أدلة أخرى على ثبوت حقه ، ولم يكن في حاجة إلى التمسك بأقرار المدعي عليه ، فإن المحكمة يكون لها - إذا كانت أدلة المدعي هي البينة والقرائن فقط والدعوى يلزم لها الكتابة - أن تعتبر أقوال المدعي عليه ، ولو أنها صدقت منه في شكل إقرار لا يقبل التجزئة مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز معه الإثبات بالبينة والقرائن متى رأت منها أن الحق صادر قريب الاحتمال . فإذا هي لم تفعل وقضت بأن الدعوى لا يصح إثباتها بالبينة ، وأن اعتراف المدعي عليه لا يصح أن يجزا عليه فإن حكمها يكون قاصرا .

(جلة ١٩٢٣/٦/٢١ ملن رقم ١٤٦٦ سنة ١٣ ق)

١٧٢ - إن القول بعدم تجزئة الإقرار غلظ ألا يكون في الدعوى أدلة غير الإقرار . أما إذا كانت هناك أدلة أخرى غير تلك المحكمة يكون لها أن تقضي فيها بناء على هذه الأدلة متى ائتمت بها . ولا يمكن دماغها أن يمنعا من ذلك ما يصدر من المدعي عليه من أقوال المركبة من تقرير باشتغال ذمه مصحوب في ذات الوقت بتقرير براءتها . فإذا كانت تلك الأدلة الأخرى هي البينة ، وكان الحق المتنازع عليه ما لا يجوز إثباته بنحو الكتابة فإن المحكمة يكون لها أن تعتبر أقوال المدعي عليه مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز معه البينة متى رأت أنها تحصل الحق المطلوب إثباته قريب الاحتمال ولو كانت هذه الأقوال وصف كونها إقرارا لا تصبح تجزئتها . لأن عدم التجزئة لا يجوز إلا إذا كان طالب الحق ليس لديه الدليل عليه فلا يسوغه أن ينتهز من أقوال خصمه دليلا على ثبوت حقه ما لم يكن تبرعه بهذا الدليل بأقراره بالحق لإقراره عاصيا لا موصوفا ولا مركبا .

(جلة ١٩٤٢/٦/٢١ ملن رقم ١٠٠٦ سنة ١٣ ق)

١٦٦ - إن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها ومبلغ تأثيره بها ، كل ذلك من شئون محكمة الموضوع فتدبره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملا بساتها وإن لم تكن ما ذكرته المحكمة من أن المتهم لم يدل بأقراره في البوليس الا متأثرا بتفتيش الباطل الذي وقع عليه وبالنسبة التي أسفر عنها هذا التفتيش فاستخلصت من وقائع من شأنها أن تؤدي إليه قاه لا يكون هناك عمل لمجادتها فيما ذكرته من أنها لا تعلل إلى الأخذ بهذا الاعتراف .

(جلة ١٩٥٥/٤/٤ ملن رقم ٢٨ سنة ٢٥ ق)

١٦٧ - إن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها ومبلغ تأثيره بها ، كل ذلك من شئون محكمة الموضوع فتدبره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملا بساتها وإن لم تكن ما ذكرته المحكمة من أن المتهم لم يدل بأقراره في البوليس الا متأثرا بتفتيش الباطل الذي وقع عليه وبالنسبة التي أسفر عنها هذا التفتيش فاستخلصت من وقائع من شأنها أن تؤدي إليه قاه لا يكون هناك عمل لمجادتها فيما ذكرته من أنها لا تعلل إلى الأخذ بهذا الاعتراف .

(جلة ١٩٥٣/٣/١٩ ملن رقم ١٩ سنة ٢٣ ق)

١٦٨ - إن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل ، وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع فتدبره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام ضابط مادام هو غير الذي تولى إجراءات الضغط والتفتيش الباطلين .

(جلة ١٩٥٥/١٠/١٥ ملن رقم ٥٤٨ سنة ٢٥ ق)

١٦٩ - لا يصح الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند إلى شريكها في الزنا والمثبت في محضر التفتيش الباطل ، ما دام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن ولا وليد إجراء باطل ، وكلما عثره منصبا على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش .

(جلة ١٩٥٤/١١/٢٢ ملن رقم ١١١٧ سنة ٢٤ ق)

الفرع الثالث

الإقرار في المواد المدنية

١٧٥ - إذا أقر المتهم بعدم صحة السبب الواردة في عبارة التحريك وهو أن القيمة وصلت للميل قداً وشفع هذا

١٧٧ - إن القول بعدم جواز تبرئة الأقوال عنه ألا يكون في الدعوى من أدلة غيره. إذ لا يسوغ لطالب الحق الذي ليس لديه الدليل عليه أن يخذ من أقوال خصمه دليلاً على ثبوت حقه، أما إذا كانت هناك أدلة أخرى غيره فإن المحكمة يكون لها أن تقضي فيها بناء على هذه الأدلة متى وثقت بها ولا يمكن بدعائه أن يمنحها من ذلك ما يصدر من للدعي عليه من أقوال مركبة، ولها عندئذ أن تستدعي ما تعلقت إليه منها (جلبه ١٩٠٢/١/٢٨ طعن رقم ١١٧٥ سنة ٢٦ ق)

الفروع الرابع

تسيب الأحكام بالنسبة إلى الاعتراف

١٧٨ - إذا كان الحكم مع تسليمه بأن ضابط البوليس حدد المتهم بالقبض على ذويه وأقاربه، وبأن اعتراف المتهم لم يصدر إلا بعد هذا التهديد، قد اعتد في إدانته على هذا الاعتراف وحده ولم يورد دليلاً من شأنه أن يوصل إلى ما ذهب إليه من أبعاد هذا الاعتراف صحيحاً سوى ما قاله من أن المتهم ليس ممن يتأثر به بالتهديد لأنه من المشبهين، فانه يكون قاصراً إذ أن ما قاله من ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً على أطلاله فان توجيه إندثار الاشبهاء إلى إنسان ليس من شأنه أن يجرده من المشاعر والمواطف التي فطر الناس عليها

(جلبه ١٩١٣/٢/٢٢ طعن رقم ٦٣٣ سنة ١٣ ق)

١٧٩ - أنه وإن كان المحكمة في المواد الجنائية السلطة الكاملة أن تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتضت صحة إلا أنه إذا أسكر للمتهم الأقوال التي نسب إليه في التحقيق أنه قالها يجب على المحكمة أن تحقق هذا الادعاء وإن تضمن حكمها الرد عليه وقتئذ إذا ما رأت عدم صحة ثم تأخذ بالاعتراف إذا رأت صدقه إما أن يدفع المتهم أمامها بأن الاعتراف المنسوب له في محضر التحقيق لم يصدر عنه. فترد عليه بأنها لا تنبأ بصدقه لأنه معترف في التحقيق، فذلك منها لا يمكن أن يردأ، وإن الحكم بالإدانة الذي يكون قوامه مثل هذا الاعتراف يكون ميبهاً لقصوره

(جلبه ١٩١٣/١/١١ طعن رقم ٢٤٨ سنة ١٣ ق)

١٨٠ - إذا كان المتهم قد أنكر الاعتراف المقول بصورته أمام ضابط البوليس وتمسك بالادعاء عنه أمام محكمة الدرجة الأولى ثم أمام محكمة الدرجة الثانية باستدعاء هذا الضابط لسؤاله ومناقضته بالملحة

١٧٣ - إنه وإن كانت المادة ٢٣٣ من القانون المدني تنص على أن الأقوال لا تبرأ ولا يؤخذ منه ما يضر بالقرينة وترك ما فيه صالحه، وكان من المقرر أن هذا يسرى على الاعتراف الصادر في دعوى جنائية في صدد إثبات التهمة التي تقوم عليه الجريمة، إلا أنه إذا كانت أقوال المتهم في التحقيق، على أية صورة أديت، تنص في ذاتها بأن الدين المذكور صار قريب الاحتمال فإن لقاض أن يستدعي ما يثبت بالكتابة ويكملها بشهادة الشهود والقرائن، ولا يصح في هذه الحالة الاعتراض بعدم جواز تبرئة الاعتراف.

وإن كان قد كان المتهم قد اعترف بأن المجني عليه شريكاً في الجريمة له بضاعة وأنه اشتراها وسلمها إليه، فأخذ الحكم من هذا الاعتراف ومن الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى سنداً لإدانة هذا المتهم في جريمة تبديد البنائين المشتركة، فلا يصح أن ينسب عليه أنه جرد هذا الاعتراف، إذ هو إنما عد الاعتراف بمثابة مبدأ يثبت بالكتابة كله بالأدلة الأخرى التي أوردتها (جلبه ١٩١٠/٢/٢٣ طعن رقم ١٣٧٤ سنة ١٥ ق)

١٧٤ - إن قاعده عدم جواز تبرئة الأقوال إنما يؤخذ بها حيث يكون الأقوال هو الدليل الوحيد في الدعوى

(جلبه ١٩٠١/١٠/٢٩ طعن رقم ٨٨٦ سنة ٢٦ ق)

١٧٥ - سلم أحد لاعبي القمار لشخص محظوظ بها نقوداً محظوظاً حتى ينتهي من اللعب مع آخرين ثم ادعى أنه لما ذهب بعد أن استردها وجد النقود التي بها مأمونة فقالت محكمة النقض إن هذه الواقعة لا تنتج سوى أن تسليم المحظوظ كان على سبيل الوديعة وهي وديعة اختيارية لا شيء فيها من الاضطراب فاقول فيها قول المدعي له، ما لم يتم الدليل الذي يقبله القانون المدني على صحة دعوى المدعي، فإذا كان المتهم لم ينكر إستلامه للنقود ولكنه يقر أنه سلمها ورددها كما هي بدون أن يقتضها فلا يمكن أن يستبرأ إقراره هذا مبدأ يثبت بالكتابة مجرداً لإقامة الدليل بالبين على مقدار ما كان بها من النقود.

(جلبه ١٩٣١/٥/٧ طعن رقم ١١٢٢ سنة ٤٨ ق)

١٧٦ - إن القول بعدم تبرئة الاعتراف في المواد المدنية لا يمنع من اعتباره مبدأ يثبت الكتابة من جهة ما تضمنت في ناحية أو أكثر من نواحيه.

(جلبه ١٩١٠/٢/٥ طعن رقم ٣٤٣ سنة ١٥ ق)

وليس في الاعتراف مستندا في ذلك إلى ما شهد به أمام المحكمة أمور المركز ومعاونيه من المدعى من أنها استدعوا المتهم إلى الاعتراف بالأفعال عليه فاضرت المحكمة دفاع المتهم فقصورا على اعتراف واحد من المتهمين فاستبعدت أقواله من أدلة التثبيت ثم استندت في أدالته إلى اعترافات المتهمين الآخرين عليه، فإن حكمها يكون قاصرا، إذ كان ينبغي عليها مع تمسك المتهم أمامها بطلان جميع الاعترافات الصادرة من المتهمين في الدعوى، أن تضمن حكمها الرد عليه بالنسبة إلى المتهمين الآخرين الذين أخذته بأقوالهم.

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ من رقم ١٤٠٩ سنة ١٣٧٢ ق)

١٨٥ - إذا كان دفاع المتهم مبنيا على أن الاعتراف الملغى إليه في التفتيشات كان وليد إكراه وقع عليه، وكان المستدعى قائل المحكمة أنها لو حصل هذا الاعتراف وهو من شأن ما أدعاه المتهم من أنه كان نتيجة وقوع الإكراه عليه، قائل إن الآثار الطفيفة التي وجدت بالمتهم والتي أنبتها الكشف الطبي ليس من شأنها أن تدعو إلى أن يقر بجرمة لها حقبة منفصلة، فهذا منها لا يكفي ردا على ما تمسك به، إذ هي مادامت قد سلت بوقوع الإكراه على المتهم يكون عليها أن تمنح يثبت هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم، فإن الاعتراف لا يجب أن يؤول عليه، ولو كان صادقا، من أن وليد إكراه كاتما ما كان قدوره.

(جلسة ١٩٤٧/١٢/١٥ من رقم ١٨٤٧ سنة ١٣٧٢ ق)

١٨٦ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعتراف المنسوب إلى متهمه أخرى عليه كان وليد إكراه، وكان الحكم قد اعتد في أدلة التثبيت على هذا الاعتراف دون أن يبنى بالرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصرا عما يبيحه ويستوجب نقضه.

(جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤ من رقم ١٦٥٧ سنة ١٣٧٣ ق)

١٨٧ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف أمام النيابة بضبط الخدر منه وأخذ بهذا الاعتراف، فإن اغفاله الرد على ما دفع به التهم من بطلان التفتيش الواقع عليه ذلك لا يمثل بسلامة الحكم فإن غاية ما يطلب من التفتيش إنما هو إثبات أن المتهم كان محرزا لقادة الخدرة ومادام هو معترفا بأفعاله فلا يجدي أن يكون التفتيش قد وقع بإطلا لتحقيد دليل الاحراز بأفعاله.

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩ من رقم ١٥٧٩ سنة ١٣٧٩ ق)

في صدد هذا الاعتراف، ومع ذلك حكمت المحكمة الابتدائية بإدانة المتهم بأفعاله وأيدت حكمها المحكمة الاستئنافية دون أن تسأل أيهما الضابط أو ترد على طلب استماعه بما يبرر عدم إيجاب هذا التصور يستوجب نقض الحكم.

(جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨ من رقم ١٨١٣ سنة ١٣٧١ ق)

١٨٨ - أنه وإن كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتضت بصفحة إلا أنه إذا ما أنكر المتهم صدور الاعتراف منه فإنه يكون عليها أن تبين سبب اطراحها لانكاره وتبررها على الاعتراف المستدل إليه، فإذا لم تفعل كان حكمها قاصرا متينا نقضه.

(جلسة ١٩٥٠/٢/٢٨ من رقم ١٩٤ سنة ١٣٧٠ ق)

١٨٩ - إذا كان الثالث بحضور جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم تمسك بأن الاعتراف المنسوب صدوره إلى بعض المتهمين منه والذي ناست عليه إدانته إنما كان نتيجة إكراه وقع عليهم وكان الحكم قد استند في الإدانة بصفحة أصلية على هذا الاعتراف دون أن يتعرض لما أثاره الدفاع حوله، فإنه يكون قاصرا في أسبابه. إذ هذا الدفاع لو صح لترتب عليه استبعاد الاعتراف ولا يبق بالحكم ما يصح أن يقوم عليه. ونقض الحكم لهذا السبب يقتضي نقضه بالنسبة لجميع الطاعنين فيه حتى من لم يقدم منهم أسبابا لطلبه.

(جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٠ من رقم ١٥٥٥ سنة ١٣٦٤ ق)

١٩٠ - إذا كانت المحكمة قد سلت وجوب استبعاد الاعتراف المنسوب إلى أحد المتهمين وبعدم جواز التحويل عليه كدليل من أدلة التثبيت في الدعوى، ولكن كان المستدعى ما أوردته بذلك في الحكم أيضا للآلة التي قالت أنها تمتد عليها في الإدانة، أنها في الواقع لم تبحر على مقتضى اطراح الاعتراف المذكور بل اعلمه واتخذته أساسا بنت عليه بصفحة أصلية فتشاعها بالإدانة، وأن باقي ما ساقته في مقام الاتيان لم يكن إلا على سبيل تصحيح ذلك الاعتراف، وليس فيه ما من شأنه أن يؤدي بذاته ومستلها من الاعتراف، إلى الإدانة فإن حكمها هذا يكون متجاوزا قاصر للبيان.

(جلسة ١٩٤٤/١٢/٤ من رقم ١٥٥٥ سنة ١٣٦٤ ق)

١٩١ - إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة بطلان الاعترافات الصادرة من المتهمين لأنها

وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع التضاء. يطلان التفتيش، وكان الثابت في محضر ضبط الواقعة أن المتهم قد اعترف بأنه باع مواد مخدرة، حشيشا بالأجل، وكانت المحكمة إذ قضت بطلان التفتيش وبراءة المتهم لم تنسح حكما إلى هذا القول المسند إلى المتهم وتبين رأيا قويا إذا كان بعد اعترافه بالواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه وحل هو مستقل عن إجراءات التفتيش التي قالت بطلانها، لما كان ذلك، فإن إعطائها للحدث من هذا الدليل يجعل حكمها فاسدا لبيان قصورا يستوجب نقضه.

(جلسة ١٩٠٤/٥/١٨ ملن رقم ٢٠٨ سنة ١٩٢٣ ق)

القرار الخامس

مسائل منوعة

١٩٣ - الاعتراف بالجرمة بعد وقوعها لا يعتبر دليلا على حسن النية. ومسألة ثانية من المسائل الموضوعية المتروكة لتقدير قاضي الموضوع وحده.

(جلسة ١٩٢٢/١/٤ ملن رقم ٨٠ سنة ١٩٢١ ق)

١٩٤ - متى كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم اعترف بجرمة اتزوير في الورقة الرسمية، وأنه لم يطلب إلى المحكمة أن تطالع على الورقة المزورة، فليس للمتهم أن ينسح على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه.

(جلسة ١٩٠٦/١١/١٩ ملن رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٢١ ق)

١٩٥ - لا يلزم أن يوقع المتهم على الاعتراف الصادق والثابت بمحضر التحقيق ما دام المحضر موقعا عليه من المحقق والكتاب.

(جلسة ١٩٠٥/١/١٢ ملن رقم ٨٣ سنة ١٩٠٤ ق)

١٩٦ - إن قول الصابط أن المتهم اعترف له بارتكاب الجريمة إثر استدعائها لعرضها على الكلب البوليسي لا يحمل من التهديد أو الإكراه ما دام هذا الإجراء قد تم بأمر محقق النيابة وبمقتضى إظهار الحقيقة.

(جلسة ١٩٠٥/٤/٢٦ ملن رقم ٣٨ سنة ١٩٠٤ ق)

الفصل الرابع

تفسير أقوال المتهم

١٩٧ - إن ما اشتهر من أن اعتراف المتهم على منتهى آخر لا يصح بذاته أن يكون دليلا على هذا الآخر ليس قاعدة قانونية واجبة الانبعاث عن إطلاقها. لأن حجة هذا الاعتراف مسألة تقديرية بمقتضى متروكة لرأي قاضي الموضوع وحده، فله أن يأخذ باعتراف المتهم

١٨٨ - مادام الحكم قد أثبت أن المتهم لم يستوف قط أمام ضابط البوليس حجب المخدر بل اعترف أيضا أمام وكيل النيابة عند استجوابه بما يفيد أنه لم يكن متأثرا وقتئذ بملك التفتيش فذلك يكفي في الرد على ما يشبه التهم من أن هذا الاعتراف كان وليد تخشيش قضى بطلانه.

(جلسة ١٩٠٠/٢/٢٧ ملن رقم ١٨٨ سنة ١٩٠٠ ق)

١٨٩ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت المتهم في إحراز عدد استنادا إلى نتيجة التفتيش الذي أجرى بمنزله وكشف عن وجود المخدر تحت الفراش الذي كان ينام عليه وإلى شهادة الكونسابل الذي أجرى ذلك التفتيش، وإلى اعتراف المتهم عند استجوابه أمام النيابة بوجود المخدر على القرن الموجود بوسط منزله، ثم جلت المحكمة الاستئنافية فبرأت هذا المتهم بناء على ما رأت من بطلان التفتيش ولكنها أغفلت الحدث عن الاعتراف الذي كان من الأدلة التي استندت إليها محكمة الدرجة الأولى وإدائته، وذلك دون أن تبين الأسباب التي دعيت إلى الاعتراض عنه، فإن حكما يكون قاصرا لبيان متينا نقضه.

(جلسة ١٩٠٠/٥/٨ ملن رقم ٣١٦ سنة ١٩٠٠ ق)

١٩٠ - متى كان الثابت أن الجاني عليه قرر في التحقيق أنه أخذ لإقراره على المتهم ببيان الأشياء التي بدعها، وأن المحكمة الاستئنافية قد كلفته بتقديم هذا الإقرار ولكنه لم يقدمه ومع ذلك قضت بتأييد الحكم الابتدائي، واستندت فيما استندت إليه في إدانة المتهم إلى هذا الإقرار دون أن تطالع عليه. فإن حكما يكون معيبا.

(جلسة ١٩٠١/٢/٢٧ ملن رقم ١٤٠٨ سنة ١٩٠٠ ق)

١٩١ - إذا كان الحكم الذي قضى بطلان تخشيش المتهم قد عرض للاعتراف المسند إليه في محضر البوليس وقال في شأنه إلى اصراف المتهم في تعقيبات البوليس لا يكفي وحده في إدانة المتهم إذا كان ما ينسح على الباطل فهو باطل فضلا عن أن المتهم أنكر ما نسب إليه أمام النيابة أمام المحكمة. - فإن ما قاله من بطلان الاعتراف قد أورد له إرسالا لا يبين منه كيف أنه يحس على التفتيش الباطل حتى يتيسر لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع لقانون على واقعة الدعوى، مما يجعله قاصرا واجبا نقضه.

(جلسة ١٩٠٣/١٢/٢٧ ملن رقم ١٤٢٨ سنة ١٩٢٣ ق)

١٩٢ - لما كان من الجائز أن يكون الاعتراف

جائز ، فإن المرجع في تقدير عناصر الاثبات هو تقدير المحكم تأخذ بما خلصت إليه منها .

(جلة ١٩٥٠/٣/٢٢ طين رقم ٢٢ سنة ٢٠ ق)

٢٠٥ - المحكمة أن تقول في إدانة متهم على أقوال متهم آخر منه متى اطأنت إليها ولو لم يكن عليه في الدعوى من دليل سواها . كما لا أن تلقى من صدوره عن أقوال صدوت منه وتتمد على هذه الأقوال على أساس أنها صحيحة وصداقة في رأيها .

(جلة ١٩٥٠/٤/٢٤ طين رقم ٢٤ سنة ٢٠ ق)

٢٠٦ - من حق محكمة الموضوع متى رأت أن اعتراف متهم على متهم جده صحيحا وعلا لتقنيا - أن تأخذ به في إدانة التهم المتفرقة عليه .

(جلة ١٩٥١/١/١٦ طين رقم ١٥٦ سنة ٢٠ ق)

٢٠٧ - إن حجية اعتراف متهم على آخر صالحة تقديرة بجهة متروكة لرأى قاضي الموضوع وحده ، فله أن يأخذ منها باعتراف متهم آخر عليه متى اعتقد بصحة هذا الاعتراف واطمأن إليه .

(جلة ١٩٥١/١/٢٩ طين رقم ١٢٩٧ سنة ٢٠ ق)

٢٠٨ - المحكمة أن تأخذ للتمم باعتراف متهم آخر عليه ، دون أن تكون ملزمة بتقرير هذا الاعتراف بأداة أخرى في الدعوى ما دامت هي قد وقعت به والاطمأن إلى صحتها .

(جلة ١٩٥٣/١٧/٢٤ طين رقم ١١٢٥ سنة ٢٣ ق)

٢٠٩ - إنه إن جاز قانوننا الأخذ بأقوال متهم على آخر فإيه لا يجوز حلقا الأخذ بأقوال محامي متهم على متهم آخر ما دامت هذه الأقوال لم تصدر عن التهم نفسه لا في التحقيق ولا أمام المحكم وما دام هذا المحامي لم يؤد أقواله هذه بصفته شاعدا ، فإذا استندت المحكمة في إدانة متهم إلى عبارة صدوت من محامي متهم آخر بصفته محاميا لا بصفته شاعدا في الدعوى فإن هذا يعيب حكما . ولكن إذا كان الحكم قائما على أدلة أخرى ناعمة بالإدانة فإن خطأ في الاستدلال يمثل تلك العبارة لا يعيب حيا يملكه .

(جلة ١٩٥٠/١٧/١٩ طين رقم ٢٦ سنة ٢١ ق)

٢١٠ - لا مانع قانونيا بمنع ضابط البوليس من أن يثبت ما سمعه من أحد المتهمين من أقوال أحد بها لجأه وحل غير انتظار في محضر ما دامت الظروف التي حصل فيها الإدلاء بتلك الأقوال كانت تقتضي اليقظة والحيطة ولم تكن تسمح للضابط بأن يصل بالثبوتة ليقول وأجابني الأمر . وهذا المقرر يعتبر رسميا لصدره

مخد متهم آخر إذا اعتقد صدقه أو أن يستجده إذا لم يثبت بصفته .

(جلة ١٩٣١/١١/٢٣ طين رقم ٥٨ سنة ٢٢ ق)

١٩٨ - إنه وإن كان صحيحا بموجب القانون المدنى أن اعتراف الشخص حجة قاصرة لا ينتج أثره إلا في حقه وحده ولا ينداه إلى غيره ، إلا أن هذه القاعدة لا تسرى في المسائل الجنائية ، إذ للمحكمة الجنائية مطلق الحرية في تقدير الأدليل الذي يقدم إليها ، فإذا اطأنت لسبب ما عتد نظرها الموضوع إلى صفق اعتراف متهم على آخر ، وراأت الأخذ بذلك الاعتراف في حق المتفرق عليه ، فإن لما ذلك بلا مراء .

(جلة ١٩٣١/١١/٢٨ طين رقم ٤٠٩ سنة ٢٣ ق)

١٩٩ - إن أخذ محكمة الموضوع باعتراف التهم على متهم غيره ثم عدم أخذها باعتراف ذلك التهم نفسه على متهم آخر مسألة موضوعية ترجع لتقدير المحكمة وحدها . وهي حرة في تكويز اعتقادها بالنسبة لكل متهم على حده . ولما في سبيل ذلك حق تجوزة أقوال أى متهم أو شاهد دون أن يعتبر ذلك تناقضا أو تعارضا يعيب حكما .

(جلة ١٩٣٢/٥/١٥ طين رقم ١٦٣٦ سنة ٢٣ ق)

٢٠٠ - محكمة الموضوع كالمحررة في أن تستند اقتناعها من أى مصادر في الدعوى تراه جديرا بالتصديق . ولما في سبيل ذلك أن تأخذ بقول متهم على متهم آخر ما دامت مقننة بصحة .

(جلة ١٩٣٤/٥/١٤ طين رقم ١١٦١ سنة ٢٤ ق)

٢٠١ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على متهم متى اطأنت إلى صحتها ولو لم تكن معززة بدليل آخر .

(جلة ١٩٤١/١/١٠ طين رقم ١٦ سنة ٢٤ ق)

٢٠٢ - ليس في القانون ما يمنع القاضي من أن يستند في الإدانة إلى مجرد اعتراف متهم آخر متى اطمان إليه .

(جلة ١٩٤٩/١١/٨ طين رقم ٩٥ سنة ٢٤ ق)

٢٠٣ - محكمة الموضوع أن تكون اعتقادها من جميع العناصر المطروحة أمامها ، فلا جناح عليها إذا ما اعتضت على قول متهم في إدانة متهم آخر ، يستوى في ذلك أن يكون الأول سترقا بالثبوتة أو منكرا .

(جلة ١٩٤٧/١٢/٢٠ طين رقم ١٥٦٥ سنة ٢٤ ق)

٢٠٤ - الاستدلال على متهم بأقوال متهم آخر

منهم في الجلسة بالرمح من عاتقها لأقواله في التحقيق الابتدائي .

(جلسة ١٩٤٠/٤/١٠ طين رقم ٤٣٥ سنة ١٤)

٢١٧ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تقول في إدانة منهم على أقوال منهم آخرى متى اطمانت اليها ولولم يكن عليه في الدعوى من دليل إثبات غيرها . كأن لها أن تلتصق من عدول المتهم من أقوال صدرت عنه أمامها وتعتد في قضائها على أقواله الأولى على أساس أنها صحيحة ومصادقة في رأيها بالنسبة إلى واقعة معينة أو منهم معين وغير صحيحة بالنسبة إلى واقعة أخرى أو منهم آخر . وهي إذ تفصل ذلك لا يصح أن يقال عنها إنها وقعت في تناقض ما دام تقدير قوة الدليل في الإثبات من سلطانها وحدها ، وأن وما دام يصح في العقل ، لأسباب شتى معروفة ، أن يكون الدليل المستند من أقوال الناس صادقا في جهة وغير صادق في جهة أو جهات أخرى من الجهات التي تدول .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/١٥ طين رقم ١٥ سنة ١٥)

٢١٨ - للمحكمة أن تعتمد على قول المتهم ولو كان قد عدل عنه فيما بعد .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طين رقم ٤٧٢ سنة ٢٠)

٢١٩ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول المتهم في محضر البرليس وتعرض عن قول آخر له ابتداء في تحقيق التباين أو أمام المحكمة دون أن تكون ملزمة ببيان حلة ذلك .

(جلسة ١٩٥٠/٧/٣ طين رقم ١٤١ سنة ٢٤)

٢٢٠ - أن أقوال منهم على آخر ما دامت تصدر من غير بين فلا تعتبر شهادة بالمضى القانوني حتى يصح القول بأن ما يجري على الشبهة يجري عليها . فإذا اترف للمتهم ببيان أخذت المحكمة بأقواله في إدانة مذهب آخر بأن أقواله تلك لم تكن صحيحة فلا يجوز بناء على ذلك طلب إلغاء حكم الإدانة بحجة أن القانون قد أجاز إلغاء الحكم عن طريق التماس إعادة النظر إذا حكم على شاهد الإثبات بأنه شهد زورا في الدعوى .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٦ طين رقم ١٨٣٢ سنة ١٠)

٢٢١ - إن قول منهم على آخر هو في حقيقة الأمر شهادة يورغ للمحكمة أن تقول عليها في الإدانة . وإن كان ذلك الحكم في صدره عنه من منهم في الدعوى قضى ببراءة قسديهم بلفظ شاهد ، فذلك لا يخرجه ولا يؤثر في سلامته .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طين رقم ٤٧٢ سنة ٢٠)

من موظف مختص بتحريره . فإذا وجد ضابط وليس في مستقنى وطلب إليه مقابلة أحد المرضى (وهو منهم في جريمة) فأدل إليه بأقوال عن هذه الجريمة وأيده في هذه الأقوال منهم آخر كان مريضا بالمستشفى فدون الضابط هذه الأقوال في محضر حروده خصوصا لذلك فاعتبرت المحكمة هذا المحضر رسميا واعتصمت على ما أثبت فيه من أقوال قليلين في ذلك عاتقة للقانون .

(جلسة ١٩٣٦/٦/٨ طين رقم ١٤٣٣ سنة ٦)

٢١١ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال منهم على منهم في التفتيقات الأولية ولو عدل عنه بالجلسة .

(جلسة ١٩٥١/٧/١٩ طين رقم ١٥٠٣ سنة ٢٠)

٢١٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال منهم على منهم في التفتيقات متى اطمانت اليه ووقت به ولو لم يؤيد هذا الاعتراف بدليل آخر بل حتى ولو عدل عنه صاحبه أمامها بالجلسة ، كانه ليس ثم ما يمنعه من أن تورد ما فيها من الأدلة باستئناف الكلاب البرلينية متى رأت تحت إليه كوسية من وسائل الاستدلال في الدعوى .

(جلسة ١٩٥١/١١/٢٦ طين رقم ٤٣٥ سنة ٢١)

٢١٣ - لا صحة لقول بأن أقوال منهم على آخر لا يمكن الأخذ بها إلا إذا تأييد بدليل أو قرينة تبرزها ، إذ ليس في القانون ما يمنع المحكمة من أن تأخذ في حق منهم بأقوال منهم آخر متى اطمانت اليها ولو لم يكن عليه من دليل إثبات غيرها ، والقول بتغير ذلك فيه أساس بسلطة القاضي في تقدير الدليل وحريته في اقتناعه وتكوين عقيدته من أى دليل يطرأ أمامه .

(جلسة ١٩٥٠/٣/١١ طين رقم ٨٣ سنة ٢٤)

٢١٤ - إن من حق محكمة الموضوع أن تقول على أقوال قاضها منهم في التفتيقات ولو عدل عنها بعد ذلك أمام المحكمة متى اعتصمت أن أقواله الأولى هي الأجدى بالصدق .

(جلسة ١٩٤٠/٤/٢٩ طين رقم ١٦٦١ سنة ٤٤)

٢١٥ - لقاضي أن يستند في حكمه إلى الأقوال التي يدل بها المتهم في محضر البرليس ، فإن حكون هذا المحضر غير مد إلا لجمع الاستدلالات فقط لا يؤثر في قيمة ما يرد به من جهة الإثبات . ولا يوجب الحكم أن تكون هذه الأقوال هي منه الوحيد ما دامت المحكمة قد اكتفت بها في الاقتناع .

(جلسة ١٩٤١/٧/١٢ طين رقم ٢٠٩ سنة ١١)

٢١٦ - لا حرج على المحكمة أن تأخذ بأقوال

٢٢٨ - إن القانون وضع نظاما في قضايا الجنايات لساح الشهود سواء كانوا شهود إثبات أم شهود نفى ، فأوجب على التهم أن يقدم قائمة بأسماء شهوده أمام قاضي الإحالة ، وعندئذ يكلف القاضي النيابة العمومية وإعلامهم بالمحضور أمام محكمة الجنايات ، كما ألبح للتهم ، إذا لم يقدم قائمة شهوده لقاضي الإحالة ، أن يطلبهم هو للمحكمة قبل يوم الجلسة بشرط أن يعلم النيابة بأسمائهم بتقرير مجرد في قلم كتاب المحكمة . فإذا لم يقدم التهم لا بهذا ولا بذلك ثم طلب إلى المحكمة بالجلسة عند نظر الدعوى التأجيل لإعلان شهوده جازاها عدم إيجابه إلى طلبه .

(جلسة ١٩٢٨/١٧/١٩ طين رقم ٩٥ سنة ١٩)

٢٢٩ - أن التهم بمقتضى المادة ١٧ وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن يقدم هو أو المدافع عنه إلى قاضي الإحالة قائمة بأسماء من يريد السماح أقوالهم أمام محكمة الجنايات شهودا كانوا أو خبراء . وفي هذه الحالة يأمر قاضي الإحالة وإعلامهم من قبل النيابة بالمحضور أمام المحكمة إذا لم ير أن القصد من الطلب هو المظلل أو مجرد النكابة كان للتهم أن يعلن من يريد السماح أقواله بالمحضور أمام المحكمة . فإذا هو لم يحصل شيئا من ذلك حتى إذا ما بدى في نظر الدعوى أمام المحكمة طلب التأجيل لإحصال بعض الشهود أو الخبراء كان للمحكمة إذن ألا تقتض لهذا الطلب إلا إذا رأت هي من جانبها حاجة إلى السماح أو تلك الشهود لتتورعها في الدعوى .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢٨ طين رقم ١٥٩٢ سنة ١٩٤٠)

٢٣٠ - مادام التهم لم يقدم لقاضي الإحالة قائمة بأسماء الشهود الذين يريد السماحهم ولم يعلمهم بالمحضور أمام المحكمة فلا يجوز له أن ينسحب على المحكمة أنها أغفلت بحقه في الدفاع بقوله أنها لم تفتت إلى ما تمسك به المدافع عنه بما ورد في مريضة مودعة ملف الدعوى قدمت من أنس القتييل يقول فيها أن القاتل شخص غيره لم يستطع تمييزه بسبب وجود أشخاص كثيرين في المشاهدة وإن هذا التمسك من جانبها فساد امراد الواقع على السماح من وددت أسألهم بهذه المريضة من الشهود .

(جلسة ١٩٥٠/١٦/١٦ طين رقم ٨٤ سنة ٢٠٠)

٢٣١ - إن القانون قد بين في المادتين ١٨ و ١٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الطريق الواجب اتباعه بمعد إحصال الشهود . فإذا كان للتهم أن يعلن موظفا لسوالة كشافه نفى له كما تنص بذلك المادة ١٨ من ذلك

٢٢٢ - إن خطأ المحكمة في تسمية الأقوال التي يقولها منهم على غيره ، اعتراضا - ذلك لا يؤثر في سلامة حكمها ما دامت هذه الأقوال مما يصح الاستدلال به وإقامة القضاء عليه .

(جلسة ١٩٤٧/٥/٢٣ طين رقم ٦٥٩ سنة ١٩٤٧)

٢٢٣ - أن التحقيق الذي تجريه المحكمة في الجلسة لا يلزمها أن تأخذ بما يقوله التهم فيه ، بل لها أن تستند في ادائته على ما جلد بالتحقيق الابتدائي من الأدلة .

(جلسة ١٩٥١/٣/١٩ طين رقم ١٧٩٢ سنة ٢٠٠)

٢٢٤ - لا شرب على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال التهم في محضر ضبط الواقعة أو في التحقيق الابتدائي ، ولو لم تكن أمرت بتلاستها بالجلسة أو ناقضت فيها ما دامت تلك الأقوال والأوراق كانت مطروحة على بساط البحث وأتيحت له فرصة الاطلاع عليها ولم يتنازع في صدورها منه .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠ طين رقم ١٠٤٦ سنة ٢٢)

التقصيل الخامس

الشهادة

الفرع الأول

إجراءات الشهادة

٢٢٥ - النيابة العامة ليست مجبرة في مواد المبحث على إعلان أسماء شهودها للتهم قبل الجلسة ، بل ذلك واجب عليها في مواد الجنايات فقط .

(جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٤ طين رقم ٢٠٠٦ سنة ٢٢)

٢٢٦ - إن لاستدعاء الشهود أمام محكمة الجنايات نظاما معروفا بالمراد من ١٧ إلى ٢١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، وليس على المحكمة أن تستسحب أثناء نظر الدعوى شهودا آخرين إلا من ترى هي ضرورة لساح أقوالهم . فلا يمكن أن يمد إعرابها عن السماح شهود آخرين عليهم الدفاع أثناء نظر الدعوى لإحلالا بحق الدفاع .

(جلسة ١٩٣٢/١٧/٥ طين رقم ٥٦١ سنة ٢٣)

٢٢٧ - يجب إعلان شهود التهم قبل جلسة المحاكمة كما يجب إعلان أسماء هؤلاء الشهود إلى النيابة فإذا أعلن التهم بهذه الإجراءات وطلب التأجيل لإعلان شهود فرقت المحكمة فلا جناح عليها في ذلك .

(جلسة ١٩٣٥/١٠/١٠ طين رقم ١٣٣٢ سنة ٢٠)

أن نص في المادة ٥٤ على أنه « يجوز لكل من التوبة العمومية والمتهم والمدعى بالمحقوق المدنية، بحسب ما يخص كلا منهم، أن يعارض في سماح شهادة الشهود الذين لم يكتبوا بالمحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم » قد نص في المادة ٤٦ على أنه « يجوز للحكمة أثناء طر الدعوى أن تستعفى وتسمح أقوال أي شخص ولو بإصدار أمر بالضيظ ولا حصار إذا دعت الضرورة له ». وإذن دام القانون لم ينص إلا على حق الخصم في الاعتراض على سماح الشهود الذين لم يعلن مقدما بأسمائهم، وأجاز للحكمة سماح أي شاهد ترى سماحه من الحكمة إذا ماسمت الشاهد لا يصح أن ينفي عليها أن هذا الشاهد لم يكن معنا بالمحضور وفنا قانون، أو أن الخصوم لم يتطعروا به مقدما.

(جلسة ١٩٤٢/١٤ طين دم ٢٧٨٢ سنة ١٢ ق)

٢٢٧ - لا يوجد أي مانع قانوني يمنع من سماح شهادة المدعي المدني في الدعوى العمومية مع تخفيفه اليقين كغيره من الشهود. ولئن كان هو يستفيد في دهره المدنية من شهادته التي يؤدها بعد الحلف فهي استضافة تجمية محضة لا يصح بسببها مطيل دلائل الدعوى العمومية. ولا يصح القول بأن المدعي المدني خصم في الدعوى ولا يجوز شهادته، فإن المدعي المدني إذا كان خصما في الدعوى المدنية فهو ليس خصما في الدعوى العمومية وشهادته إنما هي راجعة أولا وبالذات إلى الدعوى العمومية التي لا حصره له فيها، والحكمة إذ تحكم في الدعوى المدنية لصحة فليس ذلك آتيا من أنها أخذت بأقواله في الدعوى المدنية مباشرة وهو خصم فيها بل لأن الدعوى العمومية قد تبنت محتيا لديها وثبوتها يقتضى حثا ثبوت الدعوى المدنية المترتبة عليها.

(جلسة ١٩٣١/١٢ طين دم ٨٩٦ سنة ٢ ق)

٢٣٨ - المدعي المدني سواء أكل مدنيا بخصمه أم بواسطة نائب شرعي عنه صح شهادته بعد حلفه اليقين، لأنه إذا كلفه قرا قاعة الأدعية فيها يمتنع بالدعوى المدنية فإنه فيما يمتنع بأداء الشهادة في الدعوى العمومية يكون حائزا للاعطية القانونية من كانت سنة أريد من أربع عشرة سنة.

(جلسة ١٩٣١/١٢ طين دم ٨٩٦ سنة ٢ ق)

٢٣٩ - لا مانع قانونا من سماح شهادة المدعي بالحلف المدني في الدعوى العمومية بتخفيفه اليقين كسائر الشهود، فإنه إذا كان خصما في الدعوى المدنية فهو ليس بخصم في الدعوى العمومية التي تنصب شهادته عليها.

(جلسة ١٩٣٦/١٢ طين دم ١٧٣ سنة ٧ ق)

القانون بل اقتصر الدفاع عنه على طلب استعفاء المحكمة له، فأطرح لمحكمة لهذا الطلب لا يند إخلالا بحق الدفاع، إذ المحكمة في هذه الحالة - كما هو صريح نص المادة ٢٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات - السلطة في تقدير ما إذا كانت الدعوى بحاجة إلى سماح مثل هذا الشاهد أم لا، فأطرح أيضا لهذا الطلب فيه ما يفيد بقاء أنها رأت عدم حاجة الدعوى إلى سماحه.

(جلسة ١٩٥٠/١١ طين دم ٤٧٢ سنة ٢٠ ق)

٢٣٣ - إن القانون قد رسم في المادة ١٨١٧ من قانون تفصيل محاكم الجنائيات الطريق الذي يجب على المتهم أن يتخذه لإعلان من يرى لزوما لسماحه من الشهود أمام المحكمة. فإذا كان المدعي لم يسلك هذا الطريق فلا قبيل مثله أن ينفي على المحكمة أنها لم تسمح لشاهدا يقول إن أقواله في التحقيقات تموز دماغه.

(جلسة ١٩٥٠/٢ طين دم ١٨٨٢ سنة ٢٠ ق)

٢٣٤ - إن قانون الإجراءات الجنائية رسم في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ طرق إعلان الشهود الذين تطلب التوبة العامة والمدعي بالمحقوق المدنية والمتهم سماح شهادتهم أمام محكمة الجنائيات فإذا لم يتبع المتهم هذا الطريق فلا ترتيب على المحكمة إدا هي أقرعت من طلب سماح شهود التي الذين طلب سماحهم بجلطة المحكمة ولم تستجب إليه.

(جلسة ١٩٥٠/١١ طين دم ٥٨٢ سنة ٢٠ ق)

٢٣٤ - إن حكم إخطار المتهم بأسماء الشهود قبل الجلسة بثلاثة أيام ليس من النظام العام. فإذا كان الدفاع عن المدعي بالحلف المدني استحصرت بهودا طلب سماحهم فعارض بحجج المتهم لأنه لم يعطر بأسمائهم في الموعد الذي حدده القانون ولم تعد المحكمة لقراره في ذلك ولكنها لم تسمح هؤلاء الشهود في الجلسة للذكورة بل سمحتهم في جلسة أخرى ولم يعارض الدفاع عن المتهم في سمعهم في هذه الجلسة فلا بطلان في إجراءات المحكمة.

(جلسة ١٩٣٣/١٠ طين دم ٢٠٧٧ سنة ٣ ق)

٢٣٥ - إن القانون إذا كان قد أوجب إعلان أسماء الشهود للمتهم قبل الجلسة بثلاثة أيام فإنه لم يترتب على إصعاف هذا الإعلان أي بطلان بل كل ما ينبغي في مثل هذه الصورة هو أن تمكن المحكمة المتهم من مناقض شهادة الشهود الذين يسعون بنفي إعلان سابق.

(جلسة ١٩٣٥/١٢ طين دم ١٠٩١ سنة ٥ ق)

٢٣٦ - إن قانون تشكيل محاكم الجنائيات بعد

٢٤٥ - إنه لا يوجد في القانون ما يمنع من سماع شهادة المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية ولو بعد تحليفه اليمين القانونية أسوة بسائر الشهود . فإنه وإن كان قد يستفيد في دعواه المدنية من شهادة التي يؤيد بها إلا أن ذلك لا يبيح إلا عن طريق غير مباشر بعد ثبوت الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى المسمومة على الشتم . وقوله خصا في هذه الدعوى الطالبة بصرفه للندية أمام المحاكم الجنائية لا يصح أن يكون سنيا في عدم سماع شهادة في الدعوى الأصلية التي هو مجنى عليه فيها ، إذ أن عدم سماعه يجر بالبداهة إلى إقلاات الجاني من العقاب في كثير من الأحوال ، مما تأذي به الجماعة ولا يمكن معه القول بأن الشارع حين أجله التدخل في الدعوى الجنائية كان يقصد من وراء ذلك عدم إعارة سماعه كشاهد مل يصرح معه القول بأن إجله مخطئ وإنما ودعى فيها أن تسمع أقواله كما تسمع الشهود وأن تحقق الأدلة التي يقدمها لإثبات الواقعة التي وقص عليه .

(جلسة ١٩٤٣/٥/١٢ طن رقم ٩٦٠ سنة ١٣٠٤) ٢٤٦ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من تحليف المدعى بالحقوق المدني في الدعوى إذا ما رأت سماعه كشاهد ، ولا من تحليف من كان متنها في واقعة مرتبطة بالواقعة التي سمعت أقواله بصندا بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة إلى متهم آخر تنظرها أمام محكمة أخرى .

(جلسة ١٩٤٣/١١/١٤ طن رقم ٨٥٠ سنة ١٣٠٤) ٢٤٧ - إذا سمعت المحكمة شهادة شاهد بعد تحليفه اليمين ثم أعادت سؤاله بعد سماعها شهودا آخرين أو أثناء مرافعة الخصوم في الدعوى فليس واجبا عليها أن تعيد تحليفه اليمين مرة أخرى بل إن كل إحدااته على ما يوجه إليه في هذه المناقشة الثالثة الخاصة أثناء الجلسة نفسها تكون واقعة تحت اليمين الأولى .

(جلسة ١٩٤٣/٥/١ طن رقم ١٤٢٧ سنة ١٣٠٤) ٢٤٨ - إذا حلف الشاهد اليمين القانونية ثم أدى الشهادة فلا داعي بعد ذلك لإعادة تحليفه إذا رأت المحكمة ضرورة لاستجابه عن أمر متعلق بما سبق أن أدل به أو عن وقائع جديدة . ذلك لأن اليمين التي يؤيدها الشاهد تصب على كل ما يدل به في الدعوى .

(جلسة ١٩٤٣/٤/٢٦ طن رقم ١١٨٨ سنة ١٣٠٤) ٢٤٩ - متى حلف الشاهد اليمين أمام جهة التحقيق أو المحكمة فإن كل ما يدل به من أقوال أمام لجنة ذاتها يكون بناء على اليمين التي حلفها ، ولو كان ذلك في عدة مرات وأوقات في نفس الجلسة .

(جلسة ١٩٤٨/٥/١٧ طن رقم ٤٢٢ سنة ١٣٠٤) ٢٥٠ - إن كل ما أوجبه القانون هو أن يحلف الشاهد اليمين قبل أن يؤدي شهادته . فني حلفها كان كل

٢٤٥ - إنه لا يوجد في القانون ما يمنع من سماع شهادة المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية ولو بعد تحليفه اليمين القانونية أسوة بسائر الشهود . فإنه وإن كان قد يستفيد في دعواه المدنية من شهادة التي يؤيد بها إلا أن ذلك لا يبيح إلا عن طريق غير مباشر بعد ثبوت الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى المسمومة على الشتم . وقوله خصا في هذه الدعوى الطالبة بصرفه للندية أمام المحاكم الجنائية لا يصح أن يكون سنيا في عدم سماع شهادة في الدعوى الأصلية التي هو مجنى عليه فيها ، إذ أن عدم سماعه يجر بالبداهة إلى إقلاات الجاني من العقاب في كثير من الأحوال ، مما تأذي به الجماعة ولا يمكن معه القول بأن الشارع حين أجله التدخل في الدعوى الجنائية كان يقصد من وراء ذلك عدم إعارة سماعه كشاهد مل يصرح معه القول بأن إجله مخطئ وإنما ودعى فيها أن تسمع أقواله كما تسمع الشهود وأن تحقق الأدلة التي يقدمها لإثبات الواقعة التي وقص عليه .

(جلسة ١٩٤٣/٥/١٢ طن رقم ٩٦٠ سنة ١٣٠٤) ٢٤٦ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من تحليف المدعى بالحقوق المدني في الدعوى إذا ما رأت سماعه كشاهد ، ولا من تحليف من كان متنها في واقعة مرتبطة بالواقعة التي سمعت أقواله بصندا بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة إلى متهم آخر تنظرها أمام محكمة أخرى .

(جلسة ١٩٤٨/١١/٣ طن رقم ١٦٧٨ سنة ١٣٠٤) ٢٤٧ - إن القانون لم يقيد القاضي بنوع معين من الشهود ، ولم يجر رد الشاهد مهما أساط به من الأسباب التي قد تدفع إلى تقرير غير الحقيقة . فلذا سمعت المحكمة شاعدا على متهم في جنابة ، وكان هذا الشاهد متنها في الوقت عينه يضرب التهم في الجناية فلا ترميب عليها في ذلك وإذ أن تقدير قيمة الشهادة متروك دائما للمحكمة تراعى فيه الظروف التي أبدت فيها الشهادة .

(جلسة ١٩٤٣/٣/١ طن رقم ٨٠٤ سنة ١٣٠٤) ٢٤٨ - إذا كانت محكمة الجبايات قد فصلت الجناية عن الجنحة ونصرت النظر على قضية الجنائية فلا مخالفة لقانون ولا لإخلال بحق الدفاع إذا هي سمعت المتهمين في دعوى الجنبه شاعدين في الجناية ، بعد تحليفهما اليمين ، إذ اليمين إنما فرضت على الشاهد ضمانة للمتهم الشهود عليه ، وهذا فضلا عن أن لمحكمة الموضوع السلطة الثالثة في تقدير أدلة الدعوى سواء

الشخص الذي يجري التماس فيه في الجلسة . فإذا ظهر حضور الشاهد أمامه قتل شهادته لكي تكون موضع مناقشة بين الاتهام والدفاع ، ولكي يكون المتهم حل بينه من أنها مقدمة منه كدليل عليه . وإذا كان العرض من ثلاثة الشهادت هو توثيق المتهم ليدافع عن نفسه فإنه إذا كان المتهم حل على بالشهادة وأثبتها في الجلسة فلا يجوز له أن يتخذ من مجرد عدم تلاوتها وجها للعلن على الحكم الصادر عنه عليها .

(جلسة ١٩٤٠/٧/٢٦ طين رقم ٣٨٠ سنة ١٠ ق)

٣٥٦ - إن إداة المتهم استناداً إلى ما شهد به بعض الشهود في التحقيقات عن لم تسمح أقوالهم بالجلسة أو تمل أمام المحكمة - ذلك لا يسبب الحكم الاستثنائي بما يجله ما دام المتهم لم يتسكع بمصاحبه ولم يطلب ثلاثة أقوالهم .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/١٣ طين رقم ١٨٧٧ سنة ١٨ ق)

٣٥٧ - متى كانت المحكمة قد سمعت أقوال بعض الشهود في الجلسة واكتفت بمراقبة الدفاع على الاطلاع على أقوالهم للسند في التحقيقات ، فليس للمتهم أن يبيع عليها ذلك ولا أن يدعى أن أقوال الشهود الثمانية لم تمل بالجلسة . فإن من حق المحكمة أن تستند إلى هذه الأقوال ولو لم تأمر بتلاوتها إذ هي من الأدلة المطروحة عليها وكان من حق المتهم أن يطلب ثلاثة تلك الأقوال .

(جلسة ١٩٥١/٣/١٢ طين رقم ١٧٩١ سنة ٢٠ ق)

٣٥٨ - إذا استحال على المحكمة سماع الشهود لعدم الاعتدال إلى حال إقامتهم لإصلاحهم بالحضور أمامها فإنه يكون لها قانوناً في هذه الحالة أن ترجع إلى أقوالهم في التحقيقات وأن تعتمد عليها في حكمها .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/٥ طين رقم ٣٧٧ سنة ٩ ق)

٣٥٩ - إنه وإن كان يجب بحسب الأصل لصحة الحكم بالإدانة أن تسمح المحكمة بنفسها في الجلسة في مواجهة المتهم شهادة الشهود الذين تعتمد على أقوالهم في القضاء بالإدانة بعد أن تاتهم من الدفاع فيها إلا أن ذلك علة أن يكون هؤلاء الشهود قد حضروا أمامها أو أن يكونوا قد تغلقوا عن الحضور ويكون في تخلفهم ما يثير مظنة مبرهم من تحمل أداء الشهادة والمتابعة في صحتها في حصة المتهم أمام المحكمة بجملة المحاكمة ، الأمر الذي يستتبع أن تكون أقوالهم في التحقيقات الابتدائية غير جديرة بالثقة . أما في الأحوال التي تكون فيها هذه المظنة متفينة فلا تترتب على المحكمة إذا اعتمدت على أقوال الشهود في التحقيقات

ما يمل به في الدعوى بعد ذلك صادوا بناء عليها سواء أكان قد أدل بها كلها في جلسة واحدة أو في عدة جلسات . وإن فلا يسبب الحكم أن تيسد المحكمة سؤال الشاهد في الجلسة ذاتها بنير أن تحلفه بين مرة أخرى .

(جلسة ١٩٤٠/٧/٢٦ طين رقم ٣٠٦ سنة ١٠ ق)

٣٥٩ - إن العدة في سن الشاهد في صدد حلفه البين هي سنة وقت أداء الشهادة .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٣ طين رقم ٩٦٠ سنة ١٣ ق)

٣٥٢ - متى كان الثابت أن الشاهد حلف البين ، فإن الإجراء يكون صحيحاً . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الشاهد أتا الحلف قد وضع يده على الصحف ، فإن ذلك لا يندو أن يكون تزيماً في طريقه الحلف .

(جلسة ١٩٤٨/٦/١ طين رقم ٣٦٧ سنة ١٨ ق)

٣٥٣ - من المقرر أن من عدل المتهم المرفوعة عليه الدعوى العمومية عن تحمل الشهادة عن معلومات تصل بهذه الدعوى إثباتاً أو قياً ، فهو شاهد يوجب القانون أن يحلف البين أمام قاضي الموضوع متى كانت سنة قد بلغت أربع عشرة سنة (المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية) وذلك حينما تثبت بأنه يؤدي شهادته بالصدق ، ولا ينير من الأمر أن يكون الشاهد فيها مضى من مراحل الدعوى قد وجه إليه اتهام ، ثم صدور قرار يحفظ الدعوى العمومية بالنسبة له ، أو قضى ببراءته من حكمة أخرى ، أو أنه يحتال أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها ، كما لا يمنع استعلائ الشاهد كونه أبدي أقواله أمام سلطة التحقيق ينير بين ، وعلى الجلسة فإنه مادام الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة الدعوى العمومية عليه كتهم في ذات الواقعة ، ولم يتم به ما يمنعه من أداء الشهادة أو ما يضيغ من أدائها ، فإنه لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادته أمام المحكمة مع تخليفه البين كسائر الشهود .

(جلسة ١٩٥٣/٧/٢ طين رقم ٨٨٤ سنة ٢٢ ق)

٣٥٤ - إن المادة ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات تجيز تقاضي الخصوم ومنهم المتهم إذا لم يحضر الشهود أن يتر أقوالهم ولا يتر أحداً منهم بذلك . فلا جلالاً في الإجراءات إذا لم تحصل ثلاثة أقوال الشهود بالجلسة .

(جلسة ١٩٣٧/٣/٢٨ طين رقم ١٥٨٩ سنة ٢٠ ق)

٣٥٥ - أن أساس المحاكمة الجنائية هو التحقيق

قولا آخره ، ولا تريب عليها في الاستشهاد في حكمها
بشهادة أهلها الواحد في التحقيق ولو لم تزل بالجلسة
مادام القاضي لم يطلب سماعه أو تلاوة أقواله وكانت
هذه الأقوال المطروحة على بساط البحث في جلسة المحاكمة
وتناولها القضاء من القاضي بالثلاثة .

(جلسة ١٩٥٤/٦/٧ طين رقم ٧٣٠ سنة ٢٤ ق)

٣٦٥ - صباح المحكمة الجزئية شهادة شهود
مضمين غير مفرق بينهم مهما يكن فيه من الخلل فإنه
متعلق بقضية دليل الإثبات ويكفي أن يمرض أمره على
الحكمة الابتدائية أو المحكمة الاستئنافية ، ولكل منهما
السلطة المطلقة في تقدير قيمة الدليل المستفاد من شهادة
الشهود التي أغلقت على هذا الوجه وبالمثل عما تتضمن
صدتها أو عدم صدتها . ولا تسطيع المحكمة الاستئنافية
أن تنيد القضية للحكمة الأولى ، بل مادامت هي أيضا
محكمة موضوع لها - عند قيام الضرورة - أن تعيد
سماع الشهود أمامها هي وتحكم بما يراهي لها . وإذا
دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية عطل إجراءات
التحقيق أمام محكمة الدرجة الأولى لسماعها الشهود مضمين
ولم تبدأ المحكمة الاستئنافية بهذا القضاء فيكون معنى
ذلك أنها قدوت الدليل المستفاد من تلك الإجراءات
مع ما قد يكون اعترؤها من الخلل ورأت أنها على كل
حال موصلة لاقتناعها بأمرها . وعلى ذلك فالقاضي أمام
محكمة النقض يحفل هذه الإجراءات طين غير مقبول .

(جلسة ١٩٣١/١٢/١٦ طين رقم ٩١٥ سنة ٢٤ ق)

٣٦٦ - إن المادة ١٦٦ من قانون تحقيق
الجنايات وإن كانت قد أوجبت إبعاد الشهود عن قاعة
الجلسة ثم استدعاهم إليها واحدا بعد الآخر إلا أنها لم
ترب على عاقبة ذلك بطلانها . وكل ما في الأمر
أن المحكمة تراعي في تقدير شهادة القاضي أنها أدت في
هذا الطرف . وعلى كل حال فإدام القاضي قد سمع بعد
تحليفه اثنين بحضور المتهم ولم يترضى على سماعه فإن
حقه في الاعتراض يسقط لعدم تمكنه به في حيله .

(جلسة ١٩٣٨/٥/٢ طين رقم ١٣٦١ سنة ٢٨ ق)

٣٦٧ - إن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات
الجنائية والتي أسأله عليها المادة ٢٨١ من هذا القانون
في باب الإجراءات أمام عاكم الجنايات وإن كانت قد
نصت على أن د ينادى على الشهود بأسمائهم وبعد الإجابة
منهم يخرجون في الفرة المصعقة لهم ولا يخرجون منها
إلا بالقول لأداة الشهادة أمام المحكمة ، فإنها لم ترب

بعد تلاوتها بالجلسة . المهم إلا إذا كانت هذه الأقوال
هي الدليل الوحيد في الدعوى وكان من الممكن انتظار
حضور القاضي وساعة في جلسة أخرى بشر أن ينادى به
العلة بذلك . وإن فإذا عولت المحكمة على أقوال
اليمين عليها في التحقيق بعد انصاف النيابة والقضاء على
الاكتفاء بذلك الأقوال فإنها تكون بذلك قد اعتبرت
أن عدم حضورها إلى الجلسة مرجعه عند تهمي ولا
تريب عليها في ذلك .

(جلسة ١٩٤٨/٤/١٤ طين رقم ١٢٧٦ سنة ١٩ ق)

٣٦٨ - لا جناح على المحكمة في أن تسمح أقوال
القاضي في قضية المتهم إذا هي لم تقبل البذر الذي أبداه
القضاء من تلقاء من الحضور بالجلسة . ومع ذلك فإن
لهم عند نظر الممارسة المرفوعة منه في حكمها أن
يطلب إعادة سماع القاضي أو تلاوة أقواله في الجلسة .
فإذا هو لم يفعل وترافع القضاء عنه على أساس تلك
الأقوال فليس له بعد ذلك أن يشر هذا الأمر أمام
محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٠/٦/٣ طين رقم ١٣٢٥ سنة ١٥ ق)

٣٦٩ - إذا تخلف شاهد عن الحضور ولم يتسكك
على التهم بموجب سماعه ولم يطلب التأجيل لهذا
الغرض ، بل وافق على تلاوة أقواله فليست بالجلسة ثم
اعتدت المحكمة على هذه الشهادة ، فإن الإجراءات تكون
صحيحة وفقا لقرره القانون في المادتين ٤٤ من قانون
تفكيك عاكم الجنايات و١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٨ طين رقم ٤٢٢ سنة ٢٥ ق)

٣٧٠ - اطردت أحكام هذه المحكمة على أنه إذا
حضر بعض الشهود وغاب بعض آخر كان من الجائز
للمحكمة أن تكتفي بسماع الشهود الحاضرين وتأمر
بتلاوة أقوال الثانيين أو تطلع عليها ما لم يصر التهم
على سماع أقوالهم في مواجعتها .

(جلسة ١٩٥٠/١/١٥ طين رقم ١٢٨١ سنة ٢٥ ق)

٣٧١ - إن القانون لا يمنع المحكمة من أن تحول
على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة
الشهود الذين سمعهم مادام أنها كانت مطروحة على
بساط البحث في الجلسة ، وذلك دون أن يوجب عليها
تلاوتها بالجلسة .

(جلسة ١٩٥٣/١/١٣ طين رقم ١١٧٦ سنة ٢٢ ق)

٣٧٢ - من المقرر أن للمحكمة في سبيل تكوين
قضيته أن تأخذ بما تعلق من ليمين أقوال الشاهد مطرح

من الحكم على الشهادة كما هو وارد بالتحقيقات ما دام
هي قد أوردت في حكمها عن مناقشة شهود التي ما ذكره
من بين الحقيقة والاطمئنان إليها بما يفيد احتمال تغيير
رأيها في حالة سماعها إياهم .

(جلة ٢٤/١٠/١٩٥٠ طين رقم ٢٤٥ سنة ٢٠ ق)

٢٧٢ - [٤] بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل
حاكم الجنابات يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن
تستعنى وتسمع أقوال أى شخص . فإذا هي استعملت
هذا الحق فاستعت شخصاً تصادف وجوده بالجلسة ولم
تحلفه اليمين ولم يترضى المانع من هذا الإجراء أمامها
فلا يصح له أن يشير أمام محكمة التقض .

(جلة ٢٩/٥/١٩٥١ طين رقم ٣٦٩ سنة ٢١ ق)

٢٧٣ - المحكمة في أثناء نظر الدعوى أن تستعنى
أى شخص لم يكن يكتفى بإعلانه لتسمعا شاعداً في الدعوى .

(جلة ٢٧/١١/١٩٥١ طين رقم ٤٣٦ سنة ٢١ ق)

٢٧٤ - استماع الشاهد بوقه مكتوبة أثناء
إدائه الشهادة أمر يفرضه القاضي حسب طبيعة الدعوى .

(جلة ٥/٧/١٩٥١ طين رقم ٢٣٩ سنة ٢٤ ق)

٢٧٥ - يجوز لمحكمة الموضوع ألا تسمع شهود
التي إذا رأت أن شهادتهم غير متعلقة بموضوع الدعوى
المطلوب سماعهم فيها .

(جلة ١١/١٢/١٩٣٨ طين رقم ٩٥ سنة ٩ ق)

٢٧٦ - إذا كان التهم قد طلب إلى المحكمة
الابتدائية ضرورة سماع شاهد في الدعوى فأجيب إلى
طلبه ولكنه لم يحضر وقضى بالبراءة ، ثم أمام المحكمة
الاستئنافية أجاد التهم طلب سماع هذا الشاهد فقضت
بالإدانة ، ورفضت استعداءه بقوله إن طلبه غير مجد
لأن أقوال الشاهد ثابتة في عصر التحقيق ولا مطن عليه
لحكمها يكون قد بنى على خطأ ، إذ السبب الذى ذكره
لا يكتفى لرد طلبه لأن ما يثبت في محاضر التحقيق
من أقوال لا يمنع قانوناً من طلب مناقشة من قالها في
الجلسة ما دامته هذه المحاضر لا تلزم المحكمة بالأخذ
بما دون فيها ، وما دامت البررة في المعاينات الجنائية
هي بالتحقيقات التي تجريها المحاكم شفا بمضور الخصوم
في الدعوى .

(جلة ٦/٦/١٩٤٩ طين رقم ٩٠٤ سنة ١٩ ق)

٢٧٧ - الجنى عليه في الدعوى لا يعتبر خصماً
لنهم فيها بل خصم التهم في الدعوى الجنائية هو النيابة
العمومية . وإذن فالمحكمة أن تسمع الجنى عليه في
الدعوى كشاهد على التهم .

(جلة ١٢/٣/١٩٥١ طين رقم ١٣٢ سنة ٢١ ق)

حل علاقة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة إلى اتباعها
في محضر الجلسة بطلاناً .

(جلة ١٤/١١/١٩٥٠ طين رقم ٦٨١ سنة ٢٥ ق)

٢٧٨ - [٤] ليس في القانون ما يمنع المحكمة من
استدعاء الشهود بعد سبق سماعهم لتسميع مرة ثانية إذا
ما رأت في ذلك فائده لاستجلاء الحقيقة . وما نصت
عليه المادة ٣٩ من قانون تشكيل حاكم الجنابات من
جواز استدعاء الشهود مرة ثانية عند تعديل التهمة [٥] إذا
هو مثل تطبيق هذا الحكم . وقد رأت النص عليه لتبني
الحكمة إلى خطورة الموقف في تلك الحالة ، فلا يصح
الاحتجاج به على أن ما عداه غير جائز .

(جلة ٤/١٤/١٩٤٣ طين رقم ٢٧٢٨ سنة ١٢ ق)

٢٧٩ - إن القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع
طريقاً معيناً تتبعه في سماع الشهود ومناقشتهم في
الجلسة ، فإذا كان قد قاتلها توجيه سؤال ما يقتضيه من
التحقيق ، فإن ذلك لا يصح اتخاذ وجهها للعلن في حكمها .
وخصوصاً أن القانون يجيز للقاضي أن يوجه من جانيه
ما يراه من الأسئلة .

(جلة ١٢/١٢/١٩٤٤ طين رقم ١٣٦٦ سنة ١٤ ق)

٢٨٠ - متى كان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع
طريقاً معيناً تتبعه في سماع الشهود ومناقشتهم بالجلسة ،
بميت إذا قاتلها توجيه سؤال ما يقتضيه من التحقيق جاز
اتخاذ ذلك وجهها للعلن في حكمها فإنه لا يكون لنتهم
الذى لم يطلب إلى المحكمة سؤال الطبيب الشرعى في امر
أن ينهى على حكمها إغفالها سؤاله عنه .

(جلة ١٠/١٠/١٩٥٠ طين رقم ٤١٢ سنة ٢٠ ق)

٢٨١ - إذا كانت المحكمة قد أوردت في أسباب
الحكم من أقوال شهود التي الذين استشهد بهم في
التحقيقات ما يفيد أنها لم تكن قد أتمت تكوين قنيتها
في الدعوى ، وأن الواقعة لم تكن قد وضحت لديها
وخصوصاً كائياً ، بل كانت في حاجة إلى أن تستزيد من
الأدلة حتى تقول كلمتها فيها ، وأنه لم ينهها من ذلك
سوى أن التهم لم يتم إعلان شهود التي حتى تتمكن من
المتابعة التي تطلبت إليها ، ومع ذلك أضافت التهم قاتلها
تكون قد خالفت القانون ، إذ القاضي الجنائي يقتضى
المادة ٤٦ من قانون تشكيل حاكم الجنابات أن يستعنى
ويسمع قول أى شخص يرى (وما لسماع أقواله
ليكتشف وجه الحق في الدعوى ، بقطع النظر عن إعلانه
ببررة من يرى المصلحة في حضوره أو عدم إعلانه ،
وبقطع النظر عن التمسك بطلبه أو عدم التمسك به .
ولا يؤثر في ذلك الظاهر ما يكون قد استعيرت به المحكمة

الذين سبق الفائرة التي قبلها استيضاهم ونصوصاً إذا كان هؤلاء الشهود الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية ثم أمام محكمة الدرجة الأولى ولم يبدوا في أقوالهم التي ادلوا بها اسام الفائرة الاستئنافية الأولى شيئاً جوهرياً وكان الفائرة الثانية يحكم القانون ان تعتمد من اول الامر على ما هو مدون من أقوالهم وأن تحجز بها بغير طلب بيانات أو إيضاحات جديدة .

(جلسة ١٩٢٢/٥/٨ طين رقم ١٤٤٢ سنة ٢٣)

٢٨٤ - إن المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بحسب الأصل بإجراء أي تحقيق جديد إلا إذا رأت في لزوماً . فإذا لم يسبق لدفاع عن المتهم ان طلب من محكمة الدرجة الأولى ضم شخص إلى القضية المنظورة فرغعت تلك المحكمة إجابته إلى طلبه فليس له ان يكلف المحكمة الاستئنافية لأول مرة ضم تلك القضية إلا انه لما بحسب الأصل ان تكتفى بما هو مسطور في الأوراق التي بين يديه وان تبنى عليه حكماً .

(جلسة ١٩٣٥/٤/٨ طين رقم ١٢٧ سنة ٥ ق)

٢٨٥ - إن المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة بإجراء تحقيق أو سماع شهود إلا إذا رأت ضرورة ذلك . ومادام المتهم لم يسبق له طلب سماع الشاهد أمام المحكمة الجزئية ورفض طلبه فليس له أن يطلب أمام محكمة النقض بأن المحكمة الاستئنافية لم تلتفت إلى ما طلبه من إعلان شاهد أو سماعه .

(جلسة ١٩٣٥/١٠/٢٨ طين رقم ١٧٣٩ سنة ٥ ق)

٢٨٦ - إن محكمة الدرجة الثانية غير ملزمة بتأنيثا بسماع شهود لا ترى ضرورة لسماعهم . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع أقوال الجاني عليه اكتفاء بتلاوتها من محضر التحقيق فهذا يد بمثابة سماعه . خصوصاً إذا كان المتهم لم يبد منه اعتراض على ذلك . فإذا كانت محكمة الدرجة الثانية هي الأخرى لم تسمع هذا الشاهد واكتفت بالرجوع إلى أوراق الدعوى فلا شرب عليها ولو كانت قد قضت بإلغاء حكم البراءة وبمعاينة للمتهم .

(جلسة ١٩٣٩/١٢/١١ طين رقم ٨٢ سنة ١٠ ق)

٢٨٧ - للمحكمة الاستئنافية دائماً أن تأمر بما ترى لزوماً من استيفاء تحقيق أو سماع شهود . ومفاد ذلك أن استيفاء التحقيق ليس بمتما عليها بل هو حق خوله لإياها القانون كلما رأت ضرورة له سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على ما يقدمه لها المحصور

٢٧٨ - إذا كانت محكمة أول درجة قد أجلت الدعوى لسماع شهود ثم لم تسمحهم فليس للمتهم إذا لم يطلب سماع هؤلاء الشهود أمام المحكمة الاستئنافية أن ينسحب الحكم أنه اعتمد على أقوال الشهود في التحقيقات مع أنهم لم يسمعو بالجلسة .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٦ طين رقم ١٦٧٩ سنة ١٨ ق)

٢٧٩ - لمحكمة الموضح أن تكون عقيدتها بما تاملت إليه من عناصر الدعوى ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بأقوال فريق من الشهود ، وأن تخرج ما عدها من أقوال فريق آخر ، كما أنها ليست ملزمة بسماع شهود لم يطلب الدفاع سماعهم من وجدت في شهادة من سمعهم من الشهود ما يكفي لظهور الحقيقة في الدعوى (جلسة ١٩٤٣/٢/٢٤ طين رقم ١٠٢٨ سنة ٢٢ ق)

٢٨٠ - من كان المتهم قد تنازل عن سماع الشهود الذين لم يحضروا أمام محكمة أول درجة اكتفاء بأقوالهم في المحضر وبسماع شهادتي نفي سمعتهما المحكمة ، ثم لم يتسلك أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع أولئك الشهود - فإنه لا يقبل منه التمسح على الحكم بعدم سماعهم ويمكن لتحقق شغوة المحاكمة ما أجبره محكمة أول درجة من تحقيق سمعت فيه بعض الشهود .

(جلسة ١٩٥١/٢/١٢ طين رقم ١٧٩٠ سنة ٢٠ ق)

٢٨١ - من المتفق عليه أن رجال السلك السياسي وزوجاتهم وأولادهم وأقاربهم الأقربين الذين يمشون معهم في ميثقة واحدة يشتبهون بمصاحبة لا يجوز سماعهم إكراههم على المحضور أمام القضاء لأداء الشهادة عن واقعة جنائية أو مدنية .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٨ طين رقم ١٥٠٨ سنة ٢٣ ق)

٢٨٢ - للمحكمة الاستئنافية أن تسمح من الشهود من ترى سماعهم ، سواء أكانوا شهود إثبات أو نفي . وهي صاحبة السلطة المطلقة في الأمر باستدعاء من تراه من هؤلاء ، بلا حاجة لإصدار حكم بالاحاقه على التحقيق لسماع شهود الإثبات والتي معاً ، كما هو الشأن في الدعاوى المدنية .

(جلسة ١٩٣٩/١٢/٥ طين رقم ٧٢ سنة ٣ ق)

٢٨٣ - إن محكمة الدرجة الثانية ليست ملزمة في الأصل بسماع شهود إلا إذا رأت في ضرورة ذلك . فإذا رأت إحدى الدوائر يدعو إلى سماع الشهود وسمعتهم ثم تغيرت وحلت محلها دائرة أخرى فإنها تكون مطلقة الحرية كما يثبتها في القضاء ما ترى من الإجراءات ولا يصح إلزامها عليها أن تستوضح الشهود

في التحقيق ما يكفي الثبوت المهمة - إذا كان الأمر كذلك فإنه لا يصح التمسك على الحكم فسادا السبب إلا لا علاقة له القانون .

(جلة ١٩٥٠/١٠/٣٠ ملن رقم ٩٨٦ سنة ١٢٠)

٢٩٢ - أن القرار الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعلان شاهد ليس من قبل الأحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يستضيء به المحكمة فلا يصح المنول منها بل هو مجرد قرار تحصيلي القصد منه تجهيز الدعوى لفصل فيها بالاعتبار بطلانها حتى لا يفسد الحكم فسادا .
فإذا تبينت المحكمة بعد صدور هذا القرار أن الدعوى لم تكن في حاجة إليه لوجود ما يفي عنه فلم يرد عليها مرة أخرى لتنفيذ فلا تريب عليها في ذلك .

(جلة ١٩٥٠/١٧/٢٥ ملن رقم ٧٩ سنة ١٣٠)

٢٩٣ - لمحكمة الدرجة الأولى بمقتضى المادة ١٦٧ من قانون تحقيق الجنايات في حالة غيبة المتهم أن تقضي في الدعوى بناء على ما هو منقول بأوراقها دون إجراء تحقيق جديد فيها . ومحكمة الدرجة الثانية غير مكلفة عند نظرها الدعوى أن تقرر من قضاء نفسها بإعطاء بيان على المتهم وهو على بينة من أن شاهد الإلزام لم يسمع لدى محكمة الدرجة الأولى أن يطلب إليها أن تستعصيه لتأدية الشهادة لديها . فإذا هو قصر في حقه فليس له أن ينسحب على محكمة الدرجة الثانية نتيجة قصوره .

(جلة ١٩٣٦/٥/١٨ ملن رقم ١١٦٥ سنة ١٣٦)

٢٩٤ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تقدم بطلب بإعطاء شهود الإثبات في الدعوى أمام محكمة أول درجة ولكنه لم يلبث بعد ذلك أن تراجع في موضوعها دون أن يصر على هذا الطلب ثم لم يتسك بطلب بإعطاء أمام محكمة الدرجة الثانية ما يستفاد منه عدله عن هذا الطلب ، وكانت أقوال هؤلاء الشهود مطروحة على بساط البحث أمام المحكمة ، فإن الحكم إذا عول على أقوال هؤلاء الشهود دون تلاوتها لا يكون قد أخطأ .

(جلة ١٩٥٠/١١/٢٧ ملن رقم ٩٨١ سنة ١٢٠)

٢٩٥ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع الشهود الذين عولت في أدلة المتهم على أقوالهم وهم طلب منهم بإعطاء ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي بناء على الأسباب التي قام عليها دون أن تسمع سوى بعضهم ودعا من تمسك للمتهم بإعطاء الباقين ، ولم ترد في حكمها على ما جله بذكره في هذا الشأن - فإن حكمها يكون ميبأ متعيبا قبيحا .

من الإلزام الجديدة . وإذا فلما تمسك للمتهم أمامها بإعطاء شهود - لإثبات رادع يجب عليها أن تعرض لهذا الطلب بالبحث لكي تستبين مبلغ تأخير الدعوى فلما مارأت أن من وراءها قاعة في ظهور الحقيقة كان عليها أن تجبه إليه . ولكن إذا هي رفضت الطلب بمقوله إنها لا تمسك إجراء أي تحقيق تكفي في الدعوى لأنها مقبلة بما جله في أوراق الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى إثباتا أو قضا فإن ذلك منها يكون مخالفا لقانون ويستوجب نقض حكمها .

(جلة ١٩٤١/٧/٢٤ ملن رقم ٧٤٦ سنة ١٣١)

٢٨٨ - المحكمة الاستئنافية ليست في الأصل ملزمة قانونا بأن تسمع شهودا أو تجري تحقيقا لا ترى ضرورة له . فإذا كان المتهم لم يطلب بإعطاء شهود أمام المحكمة الابتدائية فلا يصح له أن ينسحب على المحكمة الاستئنافية أنها لم تجبه إلى طلبه ذلك إليها .

(جلة ١٩٤١/١١/٢٤ ملن رقم ٤٦ سنة ١٣٢)

٢٨٩ - متى كانت المحكمة الاستئنافية لا ترى ضرورة لإعطاء الشهود فلها لا تكون ملزمة بإعطاءهم . وإذا هي رخصت للمتهم بإعلان شاهد معين ليعاوه فلها لا تقضي أن تسمع غيره ممن يكون للمتهم قد أعطاهم أيضا .

(جلة ١٩١٧/٤/٣٠ ملن رقم ١١٣٠ سنة ١٢٧)

٢٩٠ - إذا كان عاوى الطاعن لم يتسك أمام محكمة الدرجة الأولى بإعطاء شهود غير من مستحب بل دافع في موضوع الدعوى على أساس التضيقات الابتدائية وما أجراه المحكمة من تحقيق شفوي بالجلسة فلا يجوز له أن ينسحب على محكمة الدرجة الثانية أنها لم تجبه إلى طلب بإعطاء الشهود ، فإن هذه المحكمة غير ملزمة في الأصل بإعطاء شهود ما لم ترى ضرورة لذلك .

(جلة ١٩٥٠/١٠/٣٠ ملن رقم ٢٠٣ سنة ١٢٠)

٢٩١ - إذا كان للمتهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية بإعطاء شاهد لم تجبه إليه ذلك فإنه لا يجوز له أن يستدل في مسيل تكون عقيدتها أن تستدل إلى ما جاء في الأوراق ما دام أنها كانت مبرورة على المتهم وعلى الدفاع عنه وإنه ما دام للمتهم لم يتسك بضرورة إعطاء أقوال هذا الشاهد أمام محكمة أول درجة ، فإن لها أن تعتمد على أقواله بمحض ضبط الواقعة . وإن المتهم ما دام لم يتسك أمام محكمة أول درجة بإعطاء من لم يحضر من الشهود فلا يكون له أن يطلب منهم أمامها ، وإن في أقوال من سمع أمام تلك المحكمة مضادا لها ما ورد

الطعن فيه ونعرجه ورفضت المحكمة هذا الطلب من وجه
إبداء أسباب فلا يجزى هذا إغلافاً منها بحق الدفاع .
(جـ ١١/١١/١٩٣١ ط ٢٠ سنة ٢٠ ق ٢)

٣٩٩ - لا يصح الاحتجاج على قاضي الموضوع
بحجوى تناقض أقوال الشهود التى هى عليها حكمه إذ هو
حر في تكوين حقيقته بما يسمه من أقوال الشهود
ولو كانت متناقضة .

(جـ ١١/١٠/١٩٣٢ ط ٢٠ سنة ٢٠ ق ٢)

٣٠٠ - أخذ المحكمة بأقوال شهود الإثبات ،
وامرأتها لأقوال شهود التنى ، منها أنها لم ترق شهادة
هؤلاء الآخرين ما يصح الزكون إليه .

(جـ ١١/١١/١٩٣٢ ط ٢٠ سنة ٢٠ ق ٢)

٣٠١ - العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود
الذين سمعهم وإنما العبرة بهى بإطمئنانها إلى ما يدل به
الشهود قل وعدم أو كثرة دوايها في ذلك نهای ولا رقابة
عليها فيه .

(جـ ١١/١٢/١٩٣٢ ط ٢٠ سنة ٢٠ ق ٣)

٣٠٢ - إن تقدير الآلة بالنسبة لكل منهم هو
من اختصاص محكمة الموضوع وخلفائها الأخذ بأقوال
شاهد على منهم دون منهم آخر . وهى حرة في تكوين
اعتقادها حسب تقديرها لأقوال الشهود والتمهين .

(جـ ١١/١٢/١٩٣٢ ط ٢٠ سنة ٢٠ ق ٣)

٣٠٣ - إن المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات
قد أجلت لأمرى الضبطية القضائية أن يمتنعوا وقت
الشهادة عن أن يرفروا عن المصدر الذى خلوا منه
توضيحات عن جريمة من الجرائم . فإذا امتنع مناظر
البوليس عن الاعضاء باسم المرشد الذى كلفه شراء
المخدر من المتهم تمهيدا لتفتيشه فلا جناح على المحكمة
إذا هى صدقت المناظر وعولت على شهادته بما قام به
المرشد في اكتشاف الجريمة .

(جـ ١١/١٢/١٩٤٠ ط ٢٠ سنة ٢٠ ق ١١)

٣٠٤ - لا يوجد في القانون ما يمنع الشاهد من
الإدلاء بكل ما عنده ولو كان سرا من أسراره . وإذا
فلا تريب على المحكمة إذا هى عولت في إدانة المتهم -
صديليا كان أو طليبا - على شهادة مريض بنوع مرضه
الذى كان يتعامل بسببه المخدر الذى وصفه له المتهم .
والقول بأن الشاهد بالنسبة لمرضه حكمه حكم الطبيب
بالنسبة لأمراض الغير إنما هو قياس مع الفارق ، فإن
علم الطبيب بمرض الغير إنما يصله عن طريق المنة
وصفه طبييا .

(جـ ١١/٢/١٩٤٢ ط ٢٠ سنة ٢٠ ق ١٢)

وتقتض هذا الحكم بالنسبة الى هذا المتهم العاقل يستفيد
من العاقل الآخر الذى قرر الطعن في الجهاد ولم يقدم
أسباب طعنه على الحكم به ضمنه وذلك لوحدة الواقعة
التى دين الاتقان فيها .

(جـ ١١/١٢/١٩٤٠ ط ٢٠ سنة ٢٠ ق ٢)

الفرع الثاني

سلطة محكمة الموضوع في سماع من يقدم إليها
من تلقاء نفسه

٢٩٦ - مادام أن القانون لم يجعل لأى خصم
في الدعوى سوى حق الاعتراض على سماع شهادة الشاهد
الذى لم يكلف بالحنور بناء على طلبه أو لم يمان له اسمه
ثم لم يرب أى بطلان على سماع مثل هذا الشاهد لو
نقضت المحكمة الاعتراض وسمته ، ومادام أنه لم يحرم
سماع شهادة الشهود الذين ترى المحكمة الجنائية سماعهم
فلا وجه للبحث في طريقة استدعاء هؤلاء الشهود ولا في
البوارى التى أتت بالمحكمة لهذا الاستدعاء . كما لامل
للقول بتحريم سماع شهادة من يقدم من تلقاء نفسه الى
ساحة المحكمة طالبا سماع شهادته بلة أن مثل هذا الشاهد
مرتب ، فانه إذا صح أن من يحضرون من تلقاء أنفسهم
لشهادة يكونون مندفعين بامل التحيز لمصلحة المتهم
أو المني عليه فإنه يصح أيضا أنهم يكونون مندفعين
بدافع إحقاق الحق في ذاته . كل ما في الأمر أن على
محكمة الموضوع أن تلاحظ طرف عرض الشاهد نفسه
على القضاء وأن تتمكن من ترفض معارضة في سماعه
من أن يقدم لما يمتنع شهادته وأن تعطيه من الوقت
ما يكفي لتحصين أدلته في هذا المصدر .

(جـ ١١/٢/١٩٣٢ ط ٢٠ سنة ٢٠ ق ٢)

الفرع الثالث

تقدير أقوال الشهود

٢٩٧ - لا حرج على المحكمة في أن تأخذ بشهادة
بعض شهود التنى وطرح شهادة البعض الآخر إذ هى
مطلقة السلطة في تقدير أقوال الشهود .

(جـ ١١/١٢/١٩٣١ ط ٢٠ سنة ٢٠ ق ١)

٢٩٨ - كل إنسان يجوز للمحكمة قبول شهادته
والاعتداد عليها متى وقت بصحتها ولو كان لهذا الإنسان
سوابق في الكذب والتفتيش ، فإذا طلب الدفاع عن المتهم
حرم قضية ليان الجاهل الأدية لأحد شهود الإثبات

٣١٩ - الأمر في الأخذ بأقوال الشاهد يرجع إلى اقتناع القاضي بصدقه حتى اطمأن إلى أقواله وأخذ بها فلا يفت عليه ولا يؤثر في سلامة حكمه أنه لم يأخذ بدليل مشابه بالنسبة إلى ثمة أخرى أو منهم آخر .

(جلبه ١٩٠٠/٧/١٣ ملن رقم ١٠٨٩ سنة ١٩٠١ ق)

٣١٢ - لحكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أقوال الشهود ولا يعقب عليها في ذلك ما دام هذا الاستخلاص حاصلًا بما يؤدي إليه .

(جلبه ١٩٠٠/٦/١ ملن رقم ١١٩٩ سنة ١٩٠١ ق)

٣١٣ - إن أخذ المحكمة بأقوال شاهد ولو كان قريبا للجنى عليه أو كان هو الجنى عليه نفسه - ذلك موكول إلى اطمئنانها وحدها واستقرار عقيدتها .

(جلبه ١٩٠٠/١١/١٨ ملن رقم ١١١٤ سنة ١٩٠١ ق)

٣١٤ - إن قرابة الشهود للجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقوالهم متى اقتضت المحكمة بصددها .

(جلبه ١٩٠١/١/١ ملن رقم ١٠٨٩ سنة ١٩٠١ ق)

٣١٥ - إن القانون لم يقيد القاضي بأداة معينة بل خوله أن يكون حقيقته من أي دليل أو قرينة تقدم إليه . فله أن يشتد على أقوال الشاهد حتى اطمأن إليها ولو كان قريبا للجنى عليه أو كان هو الجنى عليه نفسه .

(جلبه ١٩٠١/٦/٤ ملن رقم ٢٥٨ سنة ١٩٠١ ق)

٣١٦ - عكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطعن إليه من قول الشاهد وتهمل ما عداها ، وهي ليست ملزمة أن تعقب الدفاع في كل شبهة يثيرها أو استنتاج يستنتج قرد عليه .

(جلبه ١٩٠١/١٠/١٨ ملن رقم ٨٥٩ سنة ١٩٠١ ق)

٣١٧ - إذا كانت المحكمة قد اطرحت ما شهد به شهود التقي في التحقيق وامامها بالجلسة بدعوى أن هؤلاء الشهود من أقارب المتهم ولهم معه معاملات ، وكان ما قالت به المحكمة من ذلك غير صادق بالنسبة لواحد من هؤلاء الشهود ، فذلك ليس من شأنه - في صورة هذه الدعوى - أن يؤثر فيما انتهت إليه من عدم الأخذ بشهادتهم في مجموعها ، إذ يرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها أو عدم اطمئنانها إلى صحة الوقائع التي شهروا عليها بقطع النظر من الباعث الذي دعاهم إلى الشهادة .

(جلبه ١٩٠١/١٠/٢٩ ملن رقم ١١٢٢ سنة ١٩٠١ ق)

٣١٨ - لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي يفتها شخص عن آخر ولو أنكرها هذا

٣٠٥ - إذا تبين أن الشخص قد وقع ضحيا لإن سماع المحكمة لمن قام به وبشره ، ولو تكاثرت في حكمها على أقواله ، لا تكون فيه شائبة على الإطلاق .

(جلبه ١٩١٢/٢/١٦ ملن رقم ٦٩٧ سنة ١٩١٢ ق)

٣٠٦ - إن مخالفة الشهادة الحقيقة أمر متعلق بالواقعة موكول تقديره إلى قاضي الموضوع يستخلصه من أقوال الشهود ومن الظروف المحيطة بالدعوى أو من تناقض الشاهد في أقواله إلى غير ذلك .

(جلبه ١٩١٢/١/٢٠ ملن رقم ١١٤٢ سنة ١٩١٢ ق)

٣٠٧ - لا مانع قانونا من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي يفتها شخص عن آخر ولو أنكرها هذا الآخر متى رأت هي أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة .

(جلبه ١٩١٢/٢/٢٢ ملن رقم ١٧٣ سنة ١٩١٢ ق)

٣٠٨ - للحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد ولو كانت مخالفة لأقوال شاهد آخر دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب ، فإن السبب معروف في القانون وهو اطمئنانها إلى ما أعلنت بصددها اطمئنانها إلى ما اطرحته .

(جلبه ١٩١٣/٣/١ ملن رقم ٦٤٩ سنة ١٩١٣ ق)

٣٠٩ - أنه لا كان لحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة فإنه يكون لها أن تهمي الدليل المقدم إليها وأن تأخذ بما تطعن إليه من الأقوال المختلفة للجنى عليه أو غيره من الشهود ، ما صدر عنهم في الجلسة أو ما صدر في التحقيق الابتدائي على السواء وهي إذ فعلت ذلك لا تكون ملزمة بذكره له ، لأن الأمر مرجعه إلى اطمئنانها وحدها . ومن ثم فلا حرج على المحكمة إذا هي لم تأخذ من شهادة الجنى عليها بما قررته من مساهمة منهم آخر مع المتهم في ضربها بالكن ، مرجحة عليه ما قاله أحد الشهود في التحقيق من أن هذا المتهم الآخر إنما أسك يديها لتطيل مقاومتها كما أنه لا حرج عليها وأخذها بشهادة باقي الشهود في التحقيقات على الرغم من صدور علم عنها في الجلسة ، إذ هي في ذلك لم تخرج عما هو مقرر لها قانونا من الحق في تهمي الحقيقة من كل عنصر تراه مؤيدا إليها .

(جلبه ١٩١٣/١١/١٣ ملن رقم ١٨٠٧ سنة ١٩١٣ ق)

٣١٠ - من حق محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود وتقارير الخبراء تأخذ منها ما تطعن إليه وتطرح ما عداها .

(جلبه ١٩١٥/١٢/١٠ ملن رقم ١٤٥٩ سنة ١٩١٥ ق)

شهادة شهود الإثبات ، كما لا أن تعتمد على شهادة شاهد من واقعة أدل بها أمام المحكمة الاستئنافية وإن لم تذكر أمام محكمة أول درجة ولا في التحقيق الابتدائي .
(جلة ١٩٠٤/٧/٨ طين رقم سنة ١٣٠٧ ق)

٣٢٥ - مجرد الاختلاف في تقدير مسافة إطلاق النار على الجاني عليه بين أقوال الشهود في التحقيق وبين الجاني الفني ليس من شأنه أن يحد شهادة هؤلاء الشهود وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه لتقدير محكمة الموضوع وليس هو من وجوه الدفاع المجرية التي تقتضي منها رداً خاصاً ما دام حكمها مبني على أصل ثابت في الدعوى وما دام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تخلص إليه وأن تأخذ من باقي عناصر الإثبات الأخرى ما ترى أنه متفق مع الواقع .

(جلة ١٩٠٤/١٢/١ طين رقم ٢٠٩ سنة ٢٤ ق)

٣٢٦ - لمحكمة الموضوع أن تقدر أقوال الشهود وأخذ بما تخلص إليه منها دون أن تورد لذلك أسباباً .

(جلة ١٩٠٤/٤/١٩ طين رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ ق)

٣٢٧ - إن تحديد الأشخاص المساهمة أمر تقديري ، وليس من شأن الاختلاف في ذلك بين أقوال الشاهد ورأي الجاني الفني أن يحد شهادة الشاهد مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحتها .

(جلة ١٩٠٤/١/٢٠ طين رقم ٢٥٥ سنة ٢٤ ق)

٣٢٨ - لمحكمة الموضوع أن تخرج شهادة شاهد التي إذا كانت لا تخلص إلى صحتها .

(جلة ١٩٠٤/٥/١٢ طين رقم ٢٠٩ سنة ٢٤ ق)

٣٢٩ - لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين حقيقتها أن تأخذ بأقوال الجاني عليه وتخرج أقوال الشهود الآخرين ، إذ للرجوع في ذلك إلى ما يقتضيه وتخلص إلى صحة دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراسها لشهادة هؤلاء الشهود .

(جلة ١٩٠٤/٧/٢٢ طين رقم ٥٦٢ سنة ٢٤ ق)

٣٣٠ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال المتهم أو الشاهد بما تخلص إليه وتخرج ما عداه ولا تقرب عليه إن لم تأخذ بأقوال أحد التهمين وأقوال الشهود الذين أيدوا هذا الاعتراف وأخذت بدول التهم المذكور عن اعترافه وبما شهد به بعض الشهود الآخرين ، إذ العبرة في ذلك كله بما تخلص للمحكمة إلى صحة ويكون به اقتناعاً بما يدخل في حوزة سلطتها التقديرية دون مقتب عليها .
(جلة ١٩٠٤/٧/١ طين رقم ٥٩٤ سنة ٢٤ ق)

الأخرى رأت أن تلك الأقوال قد صدقت عنه حقيقة (جلة ١٩٠٢/١/٢٨ طين رقم ١٠١٥ سنة ٢١ ق)

٣١٩ - إن مجرد الاختلاف في تقدير المسافة التي أطلق منها الميار على الجاني عليه بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبر الفني ليس من شأنه أن يحد باقي شهادة الشاهد وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه إلى تقدير المحكمة وهو ليس من وجوه الدفاع المجرية التي تقتضي من المحكمة رداً خاصاً ما دام حكمها مبني على أصل ثابت في الدعوى وما دام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تخلص إليه وإن تأخذ من باقي عناصر الإثبات ما ترى أنه هو المتفق مع الواقع .

(جلة ١٩٠٦/١١/٢٥ طين رقم ٩٦٣ سنة ٢٢ ق)

٣٢٠ - لا يجب الحكم أن يكون هناك اختلاف بين شاعدي الزبنة وقرار الصفة التشريعية في تقدير المسافة بين الميهم والجاني عليه عندما أطلق الميار عليه لأن تحديد الأشخاص المساهمة تقديري . أما تقدير الطبيب الشرعي لما يرجع إلى أصول فنية ، ولأن الحكم لم يستند في تقدير المسافة إلى شهادة الشاعدين ، ولم يحصل من تقديرهما ما دل على التهم .

(جلة ١٩٠٣/٢/١٧ طين رقم ١٥ سنة ٢٣ ق)

٣٢١ - إن الشاؤون لم يضع الشهادة تعالماً يقينه به القاضي في المواد الجنائية بل المألوف عليه في تقدير الصادة هو اطمئنان المحكمة إليها .

(جلة ١٩٠٣/٦/٢٣ طين رقم ٨٣٦ سنة ٢٣ ق)

٣٢٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر ، ولو كانت ظروف روايتها يظهر أن تكون مطالبة ببيان أسباب ذلك ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانه إلى الدليل الذي تأخذ به ، ومبلغ قهتها في قول شاهد دون آخر .

(جلة ١٩٠٣/١٠/١٢ طين رقم ١٣٧ سنة ٢٣ ق)

٣٢٣ - لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون وأودة على الحقيقة المطلوب لإثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأن شهادة الشاهد أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلهم به ما قاله الشاهد بأقصد الذي دواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .

(جلة ١٩٠٣/١١/٢٥ طين رقم ١٤٠٠ سنة ٢٣ ق)

٣٢٤ - لمحكمة الموضوع أن تكون حقيقتها بما تخلص إليه من عناصر الدعوى المطروحة أمامها ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بشهادة شهود الفني وتخرج

٣٣٨ - إن المحاكمات الجنائية تقوم على حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفهي الذي يجريه بنفسه بالجلسة . أما التحقيقات الابتدائية فليست إلا تمهيدا لتلك التحقيق الشفهي . وهي بهذا الاعتبار لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المروضة على القاضي له أن يأخذ بها إذا اطمأن إليها أو يطرحها إذا لم يصدقها . ومن ثم فلا حرج على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال الشهود في الجلسة مع عائلتها لأقوالهم في التحقيقات الابتدائية ، وإذا فلتت تلك فإنها لا تكون ملزمة بإعداد أسباب له .

(جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ ملن رقم ١٤٩١ سنة ١٤ ق)
٣٣٩ - لا تريب على المحكمة في أن تأخذ بشهادة الشاهد أمامها في الجلسة وتطرح أقواله التي أدلى بها في محضر البوليس . لأن أساس الآيات في المحاكمة الجنائية هو حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفهي الذي يجريه بنفسه . أما التحقيقات الأولية فليست إلا تمهيدا لتلك التحقيق الشفهي ، وهي ، بهذا الاعتبار ، لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المروضة على القاضي يأخذ بها إذا اطمأن إليها ويطرحها إذا لم يرتح لها .

(جلسة ١٩٤٤/١/٢٤ ملن رقم ٣٧١ سنة ١٤ ق)
٣٤٠ - إن عماد الآيات في المواد الجنائية هو التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة وتديره بنفسها وتوجه الوجهة التي تراها موصلة إلى ظهور الحقيقة . أما التحقيق الابتدائي الذي يجريه البوليس والنيابة فليس إلا تمهيدا لتلك التحقيق الشفهي ولا يمتد أن يكون من عناصر الدعوى التي يتزود منها القاضي في تكوين عقيدته . وإن فلا حرج على المحكمة إذا هي أخذت بشهادة الشهود في الجلسة دون أن تأخذ بأقوالهم في التحقيقات الابتدائية .

(جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤ ملن رقم ٩٥٥ سنة ١٤ ق)
٣٤١ - للمحكمة أن تعتمد على أقوال بعض الشهود في التحقيقات إذا لم تظن إلى أقوالهم أمامها . وما دام الطاعن لا يدعي بوجه الطعن أن أولئك الشهود قد فروا في التحقيقات خلاف ما حصلته من ثنايا فإن حكمها يكون سليما .

(جلسة ١٩٤٤/٥/١٥ ملن رقم ٩٩٥ سنة ١٤ ق)
٣٤٢ - إنه ولأن كانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية بسبع الشهود أمام المحكمة وبما يجري من تحقيقات أخرى في جلسات المحاكمة إلا أن ذلك لا يمنع

٣٣٩ - إن صلة القرابة أو المصاهرة بين شاهد والمجني عليه لا تمنع المحكمة من الأخذ بشهادة الشاهد متى كانت قد اطاعت لإبائها .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٧ ملن رقم ١٥١٦ سنة ٢٤ ق)
٣٣٣ - إن صحة استدلال المحكمة بأقوال الشاهد لا يؤثر فيها ما نقله الحكم من ملاحظة أنهما المحقق في محضره من أنها كانت تذكر أقوالا خارجة عن الموضوع وما تراه في ذلك من أن بها ضعفا في قولها العملية ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة اقوالها وذكرت من البيانات والقرائن ما يؤيد هذه الأقوال .

(جلسة ١٩٥٠/٣/٢٩ ملن رقم ٤٨ سنة ٢٥ ق)
٣٣٣ - لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة بأسماء وكل تفاصيلها .

(جلسة ١٩٥٠/١١/١٩ ملن رقم ٦٠٨ سنة ٢٥ ق)
٣٣٤ - إن إدراك المحكمة لمعاني إشارات الأيكم أمر موضوعي راجع لعديتها هي ، ولا تعقيب عليها في ذلك .

(جلسة ١٩٣٢/١١/١٤ ملن رقم ٨ سنة ٣ ق)
٣٣٥ - لا يوجد في القانون ما يحرم على المحكمة الاستيفاد بأقوال شخص ما بمجرد أنه أسم أيكم ، وأن طريقته في التعبير ليست هي طريقة النطق باللسان التي هي الطريقة الطبيعية السائدة ، بل للمحكمة أن تأخذ بشهادة على طريقته هو في التعبير ، وهي طريقة الاشارات التي اعتاد أيكم التعبير بها .

(جلسة ١٩٣٢/١١/١٤ ملن رقم ٨ سنة ٣ ق)
٣٣٦ - لقاضي الموضوع كامل السلطة في الأخذ بما قرره شاهد بعينه في التحقيقات الأولى وتبنيها ما يشهد به أمامه نفس ذلك الشاهد كما أن له تمام الحرية في أن يعتمد من أقوال الشاهد الواحد ما تظن إليه نفسه بالنسبة لهم معين وأن يطرح ظريفا ما لا يرتاح إليه ضميره من هذه الأقوال بالنسبة لهم آخر .

(جلسة ١٩٣٤/٢/٢٦ ملن رقم ٥٥٥ سنة ١٤ ق)
٣٣٧ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد أمامها ولو كانت عائلته لما نقله في البوليس أو بأقواله في البوليس ولو كانت عائلته ما شهد به أمامها . إذ المرجع في ذلك إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به . وهذا وإذا كان للشاهد قولان وأخذت المحكمة بأحدهما فإن ذلك معناه أنها اطمأنت إلى القول الذي أخذت به واطرحت الآخر .

(جلسة ١٩٤٢/٢/١١ ملن رقم ٣٢٥ سنة ١٤ ق)

والحكم من أن تؤسس حكمها على ما يمرض على بساط البحث أمامها بالجلسة من عناصر الإثبات الواردة بالتحقيقات الابتدائية . وإن فلا شريب على المحكمة إذا هي اعتمدت في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد في التحقيقات بالرغم من مخالفتها لأقواله في عصر الجلسة مادامت قد رأت أن أقواله الأولى هي التي يجب أن تكون على تصديق .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ - طين رقم ٣٦٦ سنة ٢٠ ق)

٣٤٨ - لمحكمة الموضوع الحرية في أن تأخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة أو أمام النيابة ولو كانت مخالفة لأقواله الأولى في تحقيقات البوليس ، إذ المرجح في كل ذلك هو لاطمئنتنا إلى صدق الرواية التي تأخذ بها .

(جلسة ١٩٥٠/٦/٦ - طين رقم ٣٩٥ سنة ٢٠ ق)

٣٤٩ - للمحكمة السلطة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بما عطف عليه من أقوالهم بالجلسة أو في التحقيقات الابتدائية .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/٩ - طين رقم ٤١٥ سنة ٢٠ ق)

٣٥٠ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالقول الذي عطف عليه وإن طرح ما حده سواء أكان ذلك القول قد قيل أمامها في الجلسة أو ذكر في التحقيقات الأولية . فإذا حضر شاهد واحد أمام المحكمة وتحلف الباقون وشهد هذا الشاهد بأن الضارين للجنى عليه كثيرون فأثبتت المحكمة في حكمها أنها تأخذ بما قرره هذا الشاهد في التحقيقات من أن التهم موالدي طين للجنى عليه بكنين فهذا من حقا .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/٩ - طين رقم ٤٣٧ سنة ٢٠ ق)

٣٥١ - لا شريب على المحكمة في أن تأخذ بأقوال الشاهد وتطرح قولاً آخر له سواء أكان هذا أو ذاك في التحقيقات الأولية أو في جلسة المحاكمة .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٦ - طين رقم ٤٧١ سنة ٢٠ ق)

٣٥٢ - لا شريب على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال الشاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة أو أخذت ببعض أقواله دون بعض ، فإن الأمر في ذلك كله مرجعه إلى اطمئنتنا إلى صحة الأدلة المطروحة أمامها بما لمعقب لحكمها فيه .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٦ - طين رقم ١٣٧٨ سنة ٢٠ ق)

٣٥٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكون عقيدتها أن تعتمد على قول الشاهد وأن تطرح قولاً آخر له ولا معقب عليها في ذلك .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ - طين رقم ١١١٣ سنة ٢٠ ق)

٣٥٤ - المحكمة - بما لها من سلطة التقدير - أن تعتمد على أقوال الشاهد في التحقيقات الأولية حتى اطمأنت إليها - وأن تطرح أقواله أمامها مادامت لا ترجح إليها .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ - طين رقم ١١٢٩ سنة ٢٠ ق)

المحكمة من أن تؤسس حكمها على ما يمرض على بساط البحث أمامها بالجلسة من عناصر الإثبات الواردة بالتحقيقات الابتدائية . وإن فلا شريب على المحكمة إذا هي اعتمدت في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد في التحقيقات بالرغم من مخالفتها لأقواله في عصر الجلسة مادامت قد رأت أن أقواله الأولى هي التي يجب أن تكون على تصديق .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٤ - طين رقم ١٣٠٧ سنة ١٤ ق)

٣٤٣ - إنه لما كان الإثبات في المواد الجنائية يقوم على حرية القاضي في تكوين عقيدته فلا جناح على المحكمة في أن تأخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة ولو كانت مخالفة لأقواله والتحقيقات ، ولا في أن تعتمد على شهادة شاهد بالرغم مما وجه إليه من مطاعن لا تمل بلابها على كذبه ، ولا في أن تجري أقوال الشاهد الواحد تأخذ بعضها دون البعض . إذ المناط في كل ذلك هو اطمئنتنا المحكمة إلى ما أخذته وطعن اطمئنتنا إلى ما اطرحته .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٤ - طين رقم ١١١ سنة ١٥ ق)

٣٤٤ - للمحكمة أن تستدل إلى ما عطف عليه من أقوال الشهود سواء منها ما كان مطروحا أمامها في التحقيقات الأولية أو ما تجريه هي بنفسها في الجلسة .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٣ - طين رقم ١٢٦٢ سنة ١٩ ق)

٣٤٥ - لمحكمة الموضوع - بما لها من سلطة تقدير الأدلة - أن تعتمد على قول الشاهد وأن تطرح قولاً آخر له . ولما كذلك أن تأخذ برأى غيره دون رأى غيره آخر ، ولا يكون عليها أن تستعصما وتتأصصها مادامت قد اتراحت إلى رأى أحدهما ولم تزعج إلى رأى الآخر وإن فإذا كان التهم لم يطلب إليها استعمال لطيفين الذين يقول بشواهدهما ، فإنه لا يقبل منه الجدل فيها اعتمدت عليه المحكمة من ذلك .

(جلسة ١٩٥٠/١/١٧ - طين رقم ١٩٠٩ سنة ١٩ ق)

٣٤٦ - إن الاستناد إلى أقوال شهود تخالف في صدد تحديد الوقت الذي أصيب فيه بعض المجرمين عليهم لا يقدح في سلامة الحكم مادام أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد على ما عطف عليه من قول للشاهد وتطرح ما لا عطف عليه من قول آخر له .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٠ - طين رقم ٣٥٥ سنة ٢٠ ق)

٣٤٧ - لمحكمة الموضوع كامل السلطة في التوصل على ما يقرره الشاهد أمامها ولو جلد مخالفاً لما قرره بالتحقيقات ، وفي الاجتهاد على أقوال شهود الإثبات

٣٦٢ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن تمتد المحكمة على قول شاهد أو لثمة في التحقيقات الأولية متى اطاعت إليه وإن طرح ما لا تعلق إليه من قول آخر له ولو صدر منه أمامها بالجلسة .

(جلسة ١٦/١٦/١٩٥١ طعن رقم ٨٩ سنة ٢١ ق)

٣٦٣ - لا جناح على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال الشاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة . إذ الأمر مرجعه إلى مجرد اطاعتها واقتناعها ، كما لا جناح عليها إذا هي اعتضت أقوالا للجنى عليه بالتحقيقات دون أن تأمر بتلاوته ما دام الطاعن لم يطلب هذا التلاوة وما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث عند نظر الدعوى وتناولها التباين كما تناولها الصالح بالمنافعة .

(جلسة ٨/١٠/١٩٥١ طعن رقم ٣٢١ سنة ٢١ ق)

٣٦٤ - المحكمة أن تمتد على أقوال الشهود بالتحقيقات دون أقوالهم بالجلسة من غير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب ، إذ الأمر مرجعه إلى اقتناعها واطاعتها .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٥٢ طعن رقم ٩٠٣ سنة ٢١ ق)

٣٦٥ - المحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد أمامها مطرحة ما أيداه في التحقيق الابتدائي دون أن تكون ملزمة بإداه الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى اطاعتها .

(جلسة ٤/١٢/١٩٥٢ طعن رقم ١٢ سنة ٢٢ ق)

٣٦٦ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تعلق من إليه من أقوال الشاهد أمامها وتطرح ما عداها ، وفي هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما يدفع به المتهم من مخالفة هذه الأقوال لأقوال الشاهد الأخرى .

(جلسة ٢٩/٢/١٩٥٢ طعن رقم ٣٣٢ سنة ٢٢ ق)

٣٦٧ - لا جناح على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال الشاهد في التحقيق دون أقواله بالجلسة التي وجهت التباين إليه على أثر الإدلاء بها بتمة شهادة الزور وداعة المحكمة فيها .

(جلسة ٢/٢/١٩٥٣ طعن رقم ٨٨٤ سنة ٢٢ ق)

٣٦٨ - لمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد في التحقيق الابتدائي أو أمامها بالجلسة ، وإن تعرض عن أقواله التي أيداه أولا في محضر ضبط الواقعة دون بيان الأسباب ، إذ الأمر مرجعه إلى اطاعتها لقديله الذي أخذت به .

(جلسة ١/٢/١٩٥٤ طعن رقم ٢٣٨٧ سنة ٢٢ ق)

٣٦٩ - لمحكمة الموضوع أن تمتد في حكمها

٣٥٥ - لمحكمة الموضوع أن تمول على أقوال الشاهد أمامها بالجلسة وإن كان قد قرر ما يعانها في التحقيقات ، كما لا أن تأخذ بأقوال بعض الشهود دون بعض ، وترتب على ذلك النتيجة التي تؤدي إليها حسبما تعلقن إليه من تقديرها هذه الأقوال .

(جلسة ٢٨/١١/١٩٥٠ طعن رقم ١١٣٣ سنة ٢٠ ق)

٣٥٦ - مادام ما استند إليه الحكم من أقوال الجنى عليه ثابتا في محضر الجلسة فإنه لا غبار على المحكمة في ذلك ولو كانت هذه الأقوال مخالفة لما قرره الجنى عليه في موطن آخر من التحقيقات الأولية .

(جلسة ١١/١٢/١٩٥٠ طعن رقم ١٣٢٠ سنة ٢٠ ق)

٣٥٧ - من المقرر أن المحكمة بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تمتد على قول الشاهد أو المتهم متى اطاعت إليه وإن طرح ما لا تعلق إليه من قول آخر له ، وما دام ما اعتضت عليه من ذلك له أسس في التحقيقات ويؤدي إلى ما رتب عليه فلا يجوز للعبادة فيه أمام محكمة التقص .

(جلسة ١٠/١٢/١٩٥١ طعن رقم ١٣٣٦ سنة ٢٠ ق)

٣٥٨ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من جميع عناصر الدعوى ومن بينها أقوال المصلي والشهود في التحقيقات ولو جلت مخالفة لما قرره بالجلسة وأن تمول في الأدلة على هذه الأقوال وتتخذها دليلا على التهم متى اطاعت إلى صدقها .

(جلسة ١٦/١٢/١٩٥١ طعن رقم ١٣٢٦ سنة ٢٠ ق)

٣٥٩ - لمحكمة الموضوع أن تمتد على قول الشاهد متى أصابت إليه وإن طرح ما لا تعلق إليه من قول آخر له .

(جلسة ١٩/٢/١٩٥١ طعن رقم ١١٢٢ سنة ٢٠ ق)

٣٦٠ - لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير شهادة الشهود فتأخذ ما تعلقن إليه منها وترك ما لا تعلقن إليه ، كان لها كامل السلطة في الأخذ بما يقرره الشاهد في التحقيقات الأولية وإطراح ما يقرره نفس الشاهد أمامها .

(جلسة ١٩/٢/١٩٥١ طعن رقم ١٢٩٧ سنة ٢٠ ق)

٣٦١ - لا جناح على المحكمة إن هي أخذت بأقوال الشاهد أمامها على أساس أنها صحيحة وصادقة دون أقوال الأولى المخالفة بالبرليس ، وهي إذ تعمل ذلك لا يصح أن يقال منها إنها وقعت في تناقض مادام تقدير قوة الدليل في الإثبات من سلطانها وحدها .

(جلسة ٢٤/٢/١٩٥١ طعن رقم ٢٨ سنة ٢١ ق)

كانت مكتوبة فلا وجه للاعتراض عليها في شيء من ذلك .

(جلبه ١٩٣٤/١٠/٢٢ ملن رقم ١٦١٠ سنة ٤ ق)

٣٧٧- إن فقدان الإدراك أو التمتع به وقت أداء الشهادة أمر متعلق بالموضوع يقدمه قاضي به ولا رقابة من محكمة التقض . وأخذ المحكمة بشهادة الشاهد بدل بذاته على أنها اقتضت بأنه كان متنعاً بقواه العقلية ويتضمن الرد على الدفاع بأنها لم تعفل بالاعتراض الذي وجهه إليه من أنه كان في حالة سكر اقضه رشده .

(جلبه ١٩٤٤/٤/١٠ ملن رقم ٤٣٥ سنة ١٤ ق)

٣٧٨- متى اخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عليها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة التقض لكونه من الأمور الموضوعية .

(جلبه ١٩٥١/١/٢٩ ملن رقم ١٨١٣ سنة ٢٠ ق)

٣٧٩- إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم مما يتجسس لقاضي الموضوع بنهر معقب عليه فيه .

(جلبه ١٩٥٢/٤/٢٩ ملن رقم ٣٥٠ سنة ٢٢ ق)

٣٨٠- إذا كانت المحكمة قد تعرضت لشهادة شاعدي التقض وأثبت عدم اطمئنانها إليهما فلا يجوز مناقشة حكمها في عدم تعويله عليها .

(جلبه ١٩٥١/٦/٢٢ ملن رقم ٥٠٦ سنة ٢٤ ق)

٣٨١- لا يصح للمحكمة أن ترس حكمها على شهادة منقولة عن شخص مجهول لم تسمع أقواله .

(جلبه ١٩٣٦/٢/٢٤ ملن رقم ٢١٦٦ سنة ٥ ق)

٣٨٢- لكي يكون التقض في شهادة الشهود مبنياً على ما يجب أن يكون قد وقع بين أجزاء تلك الشهادة تناقض وتضارب يجعلها متناقضة متناقضة بحيث لا يبق منها باق يمكن اعتباره قرينة نتيجة سليمة يصح الاعتداد عليها والأخذ بها . أما أن يكون للشاهد قولان : أحدهما بالتحقيق ، والآخر أمام المحكمة ، فأخذ المحكمة بأحد القولين ، فلا تناقض في ذلك ، ولا اعتراض عليه لما لمحكمة الموضوع من الحرية في تقدير أقوال الشاهد ما ورد منها بالتحقيق وما جاء على لسانه بالجلسة ، والأخذ بما ظن من إليه من كل ذلك .

(جلبه ١٩٣٦/١١/١٦ ملن رقم ٢٢٢٦ سنة ٦ ق)

٣٨٣- الانفاق على جمل ما لا يقاب عليه جنائياً من الإخلال بتقدير العقود الدينية في تناول قانون العقوبات تدليس مخالف لقواعد النظام والآداب

على أقوال الشاهد في محضر ضبط الواقعة ولو خالف ما تبين به أمامها في الجلسة بتدبير أن تكون مطالبة ببيان سبب لذلك ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذي تأخذ به .

(جلبه ١٩٥٤/٤/١ ملن رقم ١٨٤١ سنة ٢٤ ق)

٣٧٥- للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صحتها .

(جلبه ١٩٥٤/٦/٧ ملن رقم ٦١٢ سنة ٢٤ ق)

٣٧١- لمحكمة الموضوع أن تتول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالف ما قررته في مرحلة أخرى .

(جلبه ١٩٥٤/٦/١٤ ملن رقم ٦٣٦ سنة ٢٤ ق)

٢٧٢- لمحكمة الموضوع أن تتول على رواية شاهد بذاته دون غيرها من الروايات متى اطمأنت إليها . كما أن من حقها تجزئة أقوال الشهود والأخذ بما تظنن إليه منها واطراح ما لا ترناح إليه .

(جلبه ١٩٥٤/٦/١٦ ملن رقم ٦٥٠ سنة ٢٤ ق)

٢٧٣- متى كانت التحقيقات الابتدائية من العناصر المطلوبة أمام المحكمة فإن لها أن تعتمد عليها إذا اطمأنت إلى صحتها وإن خالفت ما أدلى بها الشهود الذين يسمعون .

(جلبه ١٩٥٤/٦/٢١ ملن رقم ٧٥١ سنة ٢٤ ق)

٢٧٤- إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم فيها وجه اليهم من المظان وجام حولهم من الشبهات أو عدم تعويله عليها كل ذلك متروك لمحكمة الموضوع تزنه المصلحة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظنن إليه دون رقابة لمحكمة التقض عليها في تقديرها اليهم إلا إذا كان في هذا التقدير ما لا يسل به العقل .

(جلبه ١٩٣٤/٤/٣٠ ملن رقم ٣٢٧ سنة ٤ ق)

٢٧٥- تقدير أقوال التهمين والشهود هو امر موضوعي يجب من اختصاص محكمة الموضوع التي لها في سبيل تكوين اعتقادها حتى تجزئة اعتراف التهمين وأقوال الشهود دون أن يكون لمحكمة التقض رقابة عليها في ذلك .

(جلبه ١٩٣٤/٤/٣٠ ملن رقم ٩٨٦ سنة ٤ ق)

٣٧٦- إن تقدير شهادة الشاهد وتمييز طيبها من خبيثها امر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة التقض به . فتي قوت محكمة الموضوع أن أقوال الشاهد في التحقيق هي الأقرب لفضل وإن أقواله أمامها

المجاز أن يكون السند قد أعدم بعد الوفاء به وبغائه أو أخفى بإتفاق الطرفين امتثلوا بالخزاجة العامة ، بما لا تكون معه التباة مستطيلة أثبات الجزية الا بشهادة الشهود .

(جلة ١٩٤٣/١١/٢٧ ملن رقم ٢٠٠٤ سنة ١٣)

٣٨٧ - انه وإن كان حرام الاثبات في المواد الجنائية هو شهادة الشهود بالجلية وبالتحقيقات التي حصل أمام المحكمة الا ان ذلك لا يمنع المحكمة من ان تزود لحكمها من العناصر الاخرى التي ترد في التحقيقات الابتدائية . واذا فلا حرج عليها اذا هي أخذت في اسباب حكمها بشهادة اشخاص سمعوا في التحقيق الابتدائي ولم يسمعو في الجلسة مادامت أقوالهم مطروحة على بساط البحث عند المحاكمة .

(جلة ١٩٤٣/١٠/١٨ ملن رقم ١٤٤٧ سنة ١٣)

٣٨٨ - من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد بالمحضر وإن لم يحضر بالجلية مادام انهم لم يطلب حضوره .

(جلة ١٩٥٠/١١/٢٠ ملن رقم ١٠٩٠ سنة ٢٠)

٣٨٩ - إن محكمة الموضوع وهي فصل في الدعوى لها أن تأخذ بما جاء على لسان الشهود في التحقيقات الأولية ولو لم تسمحهم مادام التحقيق كان مطروحا للبحث أمامها ، وما دام الطاعن لم يطلب إلى المحكمة سماعهم فلا يقبل منه أن يشير الجدل في ذلك أمام محكمة التقاضي .

(جلة ١٩٥١/١/٢ ملن رقم ٢٥١ سنة ٢١)

٣٩٠ - المحكمة ان تستند في حكمها إلى أي عنصر من عناصر الدعوى ، متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها ، فإذا كان الحكم قد استند - فيما استند اليه - إلى أقوال شاهدة سكت بالتحقيقات ، فلا يصح التمسك على الحكم في هذا الخصوص إذا كان في استطاعة الدفاع ان يتولى مناقشة أقوالها وتقنيها بما يقاض .

(جلة ١٩٥٢/٢/١٩ ملن رقم ١٠٣٥ سنة ٢١)

٣٩١ - ليس ما يمنع المحكمة من أن تستند على أقوال شاهد في التحقيق وإن لم تسمح بنفسها في الجلسة فإن المحكمة أن تكون عقيدتها في الدعوى بما تعلمن إليه من أدلة وعناصر مادام ان لها أصلا في التحقيقات التي أجريت فيها وكانت معروضة على بساط البحث في الجلسة .

(جلة ١٩٥٢/١/٨ ملن رقم ٢٥٠ سنة ٢٢)

العامة بما يجوز إثبات حقيقة الأمر فيه والكشف عما يستتر بجميع الطرق بما فيها البيئة والقرائن مما كانت قيمة المقد .

(جلة ١٩٣٩/١/٢ ملن رقم ٧٨ سنة ٩)

٣٨٤ - إن المحكمة إذا سمعت شهادة الشهود واعتدت على أقوالهم في صحتها بزيور سند ، ناله ما بلغت قيمته ، فلا يصح أن يسأب عليها اتها بخالفات الأحكام التي رسمها القانون المدني في باب الاثبات ، إذ المقام لم يكن مقام اثبات عقد مدني بل إثبات واقعة جنائية بحيث جاز فيها قانونا الاستدلال بالمعارق القانونية كافة بما في ذلك شهادة الشهود أو قرائن الأحوال .

(جلة ١٩٤٢/١١/٣٠ ملن رقم ٣٨٥ سنة ١٢)

٣٨٥ - إذا كانت المحكمة المدنية عندما طعن فيها بزيور سند الدين المرفوعة به الدعوى أمامها لم تقبل سماع الشهود لاثبات واقعه للدعوى ، ثم جاءت المحكمة الجنائية عند نظر دعوى سرقة هذا السند فسمعت الشهود عن هذه الواقعة دون أن يترسخ عليها صاحب المصلحة في الاعتراض ، فلا يجوز له من بعد أن يطعن أمام محكمة التقاضي بموجبه إلى الحكم الجنائي لا صدر على خلاف الحكم المدني . وذلك لأنه فضلا عن أن دعوى الزبور المدنية ودعوى السرقة مختلفتان من حيث الموضوع والسبب والخوص ، فإن عدم قبول المحكمة المدنية لاثبات بالبيئة ، وبخلافه المحكمة الجنائية لها في هذا الخصوص ، إما كان في شأن إثبات نزاع مدني بحيث مما لا شأن لنظام العام به . ومع ذلك فإنه مادامت دعوى السرقة قائمة على أن المدين بعد أن حرد سندا بديوريته لادان سرقة هذا السند في حلة منه ووضع مكانه سندا آخر عليه توقيع غير صحيح ، فإن سماع المحكمة الجنائية للشهود في هذه الدعوى لاثبات سبق وجود السند الصحيح لدى الدائن لا يغير عليه قانونا ، إذ السرقة واقعة مادية يجوز إثباتها بالبيئة كاتمة ما كانت قيمة المروق ، وإذا كان تحقيق واقعة السرقة قد استلزم تحقيق الديورونية التي لم تكن مقصورة لادانها فذلك لا غرامة فيه للماتون كذلك .

(جلة ١٩٤٣/١/٢٥ ملن رقم ٢٩٧ سنة ١٣)

٣٨٦ - ان قبض الملمم لقوائم دين لم يدفع عنها الجزية واقعية جاز اثباتها بكااه الطرق . اما سند الدين فليس عنصرا من عناصر الجزية حتى يتطلب اثباته به طبقا لقواعد الدلية . وخصوصا أنه من

٣٩٨ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن لا تأخذ منها إلا ما تظنن إليه . وما دامت هي في ذلك غير ملزمة قانوناً بأن تبين في حكمها له ، إذ أن سببه الأساسى معلوم غير محتاج إلى بيان وهو اطمئنانها الجزء الذى أخذت به وصم اطمئنانها لم تر الأخذ به ، فونها متى حدثا وجدناها بأن الشاهد صادق في ناحية وكاذب في ناحية أخرى بحيث لما أن تقرر ذلك في حكمها ولو لم يكن له لديها أية علة ظاهرة .

(جلسة ١١٤٢/٢٧ من رقم ٦٦٩ سنة ١٣ ق)

٣٩٩ - أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة يجوز لها أن تجزئ أقوال الشاهد أو المتهم الواحد فأخذ منها بما يستند إلى منهم وتطرح ما يستند إلى منهم آخر .

(جلسة ١٩٤٤/١٠ من رقم ١٠٣٤ سنة ١٤ ق)

٤٠٠ - أن تقدير أقوال الشهود من اختصاص محكمة الموضوع . فها في سبيل تكوين اعتقادها تجزئ أقوال الشاهد الواحد والأخذ منها بما تظنن إليه وإطراح ما عداه ، دون أن يكون للمحكمة التقصير رقابة عليها في ذلك . ومن ثم فلا تريب على المحكمة في اعتقادها على أقوال المجنى عليه فيما يتعلق بوافقة تلك العرض الواقعة عليه وعدم تعويضها على تلك الأقوال فيما يتعلق بوافقة المرأة التي يدعيها .

(جلسة ١٩٤٤/١١ من رقم ١٠٩٥ سنة ١٤ ق)

٤٠١ - من سلطة المحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد فأخذ بما تراه صحيحاً منها وتطرح ما لا تظنن إليه . وعلى إذ تفعل ذلك لا يصح التنبى عليها بأنها وصفت في غفلة أو تناقض ، مادام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها ، ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية وكاذباً في ناحية أخرى .

(جلسة ١٩٤٥/١٢ من رقم ١٥ سنة ١٦ ق)

٤٠٢ - لا جرح على المحكمة إذا هي صدقت شاعداً فيها له عن واقعة مباشرة المتهمة ارتكاب القتل ولم تأخذ بما قاله في حق من اتهم بتعريضه على ارتكاب هذه الجريمة .

(جلسة ١٩٤٨/١١ من رقم ١٦٥٤ سنة ١٨ ق)

٤٠٣ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعتمد على ما تظنن إليه من قول الشاهد في حق متهمة معين وتطرح ما لا تظنن إليه من قول له في حق متهمة آخر ، ولا يصح أن يمه هذا منها تناقضاً ما دام

٣٩٢ - أن اعتبار المحكم على شهادة شاهد في التحقيقات دون سماع شاعده بالباطل - ذلك لا يجزئ مادام أنهم لم يتسكع بسماع هذا الشاهد ، وما دامت شغوية المرافعة تحققت بسماع شهادة المجنى عليها وسماع شاهد آخر .

(جلسة ١٩٥٠/٥ من رقم ٤١٠ سنة ٢٢ ق)

٣٩٣ - يكفي للمحكم بالإرادة لعدم الثبوت وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية أن يندى المحكمة عدم اطمئنانها إلى أدلة الإثبات المطروحة أمامها مادامت قد عحصتها ، ولمحكمة في هذا المقام وفي سبيل تكوين عقيدتها ، أن تأخذ بأقوال شاهد في التحقيق وإن لم تسمع شاعده بنفسها مادامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ومادام الطاعن لم يطلب إليها سماع ذلك الشاهد إذا كان يرى أن في سماعه ما يستند عليه .

(جلسة ١٩٥١/٣ من رقم ٢١ سنة ٢٣ ق)

٣٩٤ - إذا كان التأييد بمحضر الجلسة أن شاهد الإثبات لم يحضر وأن المحكمة أمرت بتلاوة أقواله واكتفى المدافع عن الطاعن بهذه التلاوة ولم يطلب حضوره فلا يكون له أن ينهى على المحكمة أنها لم تسمع هذا الشاهد .

(جلسة ١٩٥٤/٥ من رقم ٢٠٩ سنة ٢٤ ق)

٣٩٥ - إن قضاء محكمة التقصير مستقر على أن القانون لا يمنع المحكمة من أن تتول على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة وذلك ولو لم تكن قد أمرت بتلاوتها في الجلسة .

(جلسة ١٩٥٥/٦ من رقم ٥٦٢ سنة ٢٤ ق)

٣٩٦ - لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في ذات رواية الشاهد وأخذها على وجه خاص بخلاف صريح عبارتها ، بل كل ما لها هو أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تنق بها .

(جلسة ١٩٥٦/٣ من رقم ١٣٢ سنة ٢٦ ق)

٣٩٧ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الوقائع والأدلة . وإن فيها أن تأخذ بما تظنن إليه من أقوال المختلفة للمجنى عليه ، سواء ما صدرت في الجلسة أو في التحقيق أو في إقرار مدون في ورقة عريفية . وعلى غير ملزمة بذكر حلة لأخذها بقول دون قول لأن المرجع في ذلك كله هو مجرد اطمئنانها إلى ما أخذت به .

(جلسة ١٩٥٠/٦ من رقم ١٦٥٠ سنة ١٠ ق)

رأت أنها صحيحة وصادقة وتعرض عن باقي أقواله
إن رأت أنها غير صحيحة ، وهي إذ تفضل ذلك لا يصح
أن يقال عنها أنها وصفت في تناقض مادام تقدير قوة
الدليل في الآيات من سلطانها وحدها .

(جلد ١٠٠/١٠٠ طين رقم ١٧٤٣ سنة ٢٠ ق)

١٢٢ - لمحكمة الموضوع أن تستند في قضائها إلى
أقوال شاهد على أساس أنها صحيحة وصادقة وأنها
بالنسبة إلى واقعة معينة أو منهم معين وغير صحيحة
بالنسبة إلى واقعة أخرى أو منهم آخر ما دام تقدير
قوة الدليل في الآيات من سلطانها وحدها ، وما دام
يصح في العقل أن يكون الدليل المستند من أقوال الناس
صادقة في جهة وغير صادق في جهة أو جهات أخرى من
الجهات التي تناووها .

(جلد ١٠٠/١٧٠ طين رقم ١٨٧٤ سنة ٢٠ ق)

١٣٣ - لا تشرب على المحكة إذا هي أخسنت
بأقوال الشاهد بالنسبة إلى حق معين ولم تأخذها بالنسبة
إلى منهم آخر مادام تقدير قوة الدليل في الآيات من
سلطانها وحدها .

(جلد ١٠٠/١٧٩ طين رقم ٢٧٠ سنة ٢١ ق)

١٤٤ - لمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد ،
فتأخذ بها في حق منهم ، وتقتض عن باقي حق غيره ، أو
أن تأخذ بغير منها بالنسبة إلى منهم معين دون شطر
آخر ، إذ الأمر في هذا الشأن مرجعه إلى اطمئنانها إلى
الدليل الذي تأخذ به دون ما تعرض عنه .

(جلد ١٠٠/١٧٣ طين رقم ١٠١٦ سنة ٢٢ ق)

١٥٥ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظن
إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين ، وتطرحها
فيما لا تظن إليه منها في حق منهم آخر ، دون أن يحد
هذا منها تضايب سبب حكمها ، مادام تقدير الدليل
موكولا إليها وحدها ، ومادام يصح في العقل أن يكون
الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وكاذبا في ناحية أخرى ،

(جلد ١٠٠/١٧٤ طين رقم ١٤٦٢ سنة ٢٣ ق)

١٦٦ - لمحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد في جزء
منها وإن تعرض عن شطر آخر لم يحد منه دون أن
تكون مكلفة بأن تبين في حكمها شيئا لذلك ، إذ الأمر
فيه يرجع إلى اطمئنانها لصديق ما تأخذ به دون
ما تطرحه .

(جلد ١٠٠/١٧٤ طين رقم ٢٢٠ سنة ٢٤ ق)

١٧٧ - لمحكمة أن تأخذ من أقوال الشهود
بما تظن إليه وتطرح ما عداه .

(جلد ١٠٠/١٧٧ طين رقم ٦٠٦ سنة ٢٤ ق)

كل قول من الأقوال دليلا قائما بذاته ، وعدم صحة
أحدهما لا يثبت عليه في المتعلق القول بعدم صحة الآخر .
(جلد ١٠٠/١٧٣ طين رقم ٦٦١ سنة ١٩ ق)

٤٠٤ - لمحكمة أن تعتمد في قضائها على قول
الشاهد دون قول آخر له متى اقتضت بصدقه .

(جلد ١٠٠/١٧٣ طين رقم ١٢٤٠ سنة ١٩ ق)

٤٠٥ - لمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ
بما أضافت إليه منها وتطرح ما لم ترح إليه ، ولا يمتنع
عليها في ذلك إذ المرجع فيه إلى اطمئنانها والآيات في
المواد الجنائية يقوم على حرية القاضي في تكوين عقيدته .

(جلد ١٠٠/١٧٦ طين رقم ١٣٦١ سنة ١٩ ق)

٤٠٦ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود
قبل منهم ولا تأخذ بما قيل منهم آخر لتعلق ذلك بتقدير
الشهادة الذي هو من شأنها .

(جلد ١٠٠/١٧٣ طين رقم ١٣٣٧ سنة ١٩ ق)

٤٠٧ - لا حرج على المحكمة إذا هي أخسنت
بقول الشاهد دون قول آخر له بشرط أن تعرض كل من
القولين أو تذكر الثقة بها أو تأه إذ أن ذلك منها سناه
أما عطفاً إلى القول الذي أخسنت به وطرحه الآخر
لعدم اطمئنانها إليه .

(جلد ١٠٠/١٧٨ طين رقم ١٨ سنة ٢٠ ق)

٤٠٨ - لمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ
منها بما تظن إليه وتطرح ما عداه .

(جلد ١٠٠/١٧٤ طين رقم ١٧٣٤ سنة ١٩ ق)

٤٠٩ - لمحكمة أن تعول على ما تظن إليه من
قول الشاهد وتطرح ما لا تظن إليه من قول آخر له
سواء في ذلك ما يحد من امامها بالجلسة أو ما يفرضه في
التحقيقات الأولية المطروحة أمامها .

(جلد ١٠٠/١٧٩ طين رقم ٤١٠ سنة ٢٠ ق)

٤١٠ - من حق محكمة الموضوع أن تزن
روايات الشهود وتأخذ منها بطرواية إلى ضمن إليها
وتطرح ما عداها ، وتعيها على ما تأخذ به من شهادة
شاهد وأطرحها ما لم تأخذ به منها سواء أكان في
أطرحه ما يحد من الركون إليه .

(جلد ١٠٠/١٧١ طين رقم ١٠٨٤ سنة ٢٠ ق)

٤١١ - لا حرج على المحكمة أن تأخذ بأقوال
الشاهد بالنسبة إلى واقعة معينة أو منهم معين ولا تأخذ بها
بالنسبة إلى واقعة أخرى أو منهم آخر ، إذ للمحكمة
بمقتضى القانون أن تعول على بعض أقوال الشاهد من

من غير أن تسميها ، فإن هي فعلت فإن وعينا نكون
مبليا على تملأ غير جائز قانونا ، ويكون الحكم الصادر
منها على هذا الأساس حكما مبيا متبنا تقضه .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٣ طين رقم ٦٩١ سنة ١٦ ق)

٤٢٥ - لا يصح الحكم بعدم صدق أقوال شاهد
أحد الخصوم في الدعوى بناء على قول آخر من ما عاينها
من غير سماع شهادة هذا الشاهد ومناقشته فيها مجلس
الحكم تحققا لطالب الخصم من كان ذلك مكننا . وإن يذا
كان الفاع قد تمسك بضرورة سماع شاهد معتبر . ولم
إعلامه إياه بأنه لم يطرأه إلا أخيراً من محضر التحقيق
الذي لم يضم إلى الدعوى إلا في اليوم السابق للجلسة ،
فإنه لا يكون من السداد عدم الاعتداد بهذا الطلب قولاً
بأن ما قرره هذا الشاهد لا يحصى ما قرره الشهود الذين
تسميهم أقوالهم .

(جلسة ١٩٤١/٤/٢١ طين رقم ٧٧٥ سنة ١٧ ق)

٤٢٦ - إنه وإن كانت محكمة الموضوع في حل
من عدم إجابة التمه إلى طلب سماع شهود التقي ما دام
لم يلك السبيل الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية
في المادة ١٨٦ ، ١٨٧ ، إلا أن هذا مشروط بأن
يكون استنادها في الرض هو الأساس المبني في المادة
١٨٥ من القانون المشار إليه ، ومن ثم فلا يجوز إذا
كان موضوع الشهادة متعلقاً بالواقعة أو متبناً فيها أن
ترفض المحكمة سماعه إلا إذا رأت أن الفرض من طلب
سماحه إما هو المطلق أو التكاملي . وإن في كانت المحكمة
إذ رفضت سماع شهود التقي الذين لم يعلم التمه وفقاً
للمادتين ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد
عاضت في الموضوع المراد الاستشهاد بهم عليه وطعت
رفض الطلب بما قاله من كذب هؤلاء الشهود على
اقرض أنهم سوف يدين ما قاله في التحقيق . فإن
هذا الرض يكون لتبرئة التي غوطها القانون هذا الحق
من أجلها وتكون قد أخلت بحق التمه في الدفاع عما
يسبب حكمها ويستوجب تقضه .

(جلسة ١٩٤١/٤/١٣ طين رقم ٦٩١ سنة ١٦ ق)

٤٢٧ - أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً
وعندئذ يحق للمحكمة أن تبيد ما تراه في شهادته ، وذلك
لاحتمال أن تعجز هذه الشهادة التي تسميها المحكمة وتناح
للقاع مناقشتها بما يقتضيه حقيقة تقارير تلك التي تفتق
في عقيدتها من قبل سماعه .

(جلسة ١٩٤١/١٠/٣ طين رقم ٥٢١ سنة ٢٠ ق)

٤٢٨ - الأصل في المحكمة أن تسمع المحكمة

٤١٨ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من
مضامير الإثبات المطروحة أمامها بما في ذلك محضر
الاستدلالات ولما أن تأخذ بأقوال الشاهد بالنسبة إلى
مهم معين وتامت منها بالنسبة إلى مهم آخر إذا أن
تقدر قيمة الشهادة ومبلغ قوتها في الإثبات من شأن
محكمة الموضوع وحدها .

(جلسة ١٩٤١/١/٧ طين رقم ٦٠٩ سنة ١٦ ق)

٤١٩ - للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في حق
مهم وتامت منها في حق غيره . وأن تأخذ بغير منها
دون شرط آخر إذا مرجح الأمر في ذلك إلى مبلغ
اطمئنتها إلى صحة الدليل الذي تنفي عليه عقيدتها .

(جلسة ١٩٤١/٩/٩ طين رقم ٦١٩ سنة ٢٤ ق)

٤٢٠ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما طمئن إليه
من أقوال الشهود وتطرح ما لا طمئن إليه .

(جلسة ١٩٤١/٦/٢١ طين رقم ٧٥٩ سنة ٢٤ ق)

٤٢١ - لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين
عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد بما طمئن إليه
وتطرح ما عداه ، وهي ليست ملزمة بالرد صراحة على
ما شهد به شهود التقي ما دامت بينت وأنها فيه ضئلاً
بأخذها بأدلة الثبوت التي يطمئن إليها في الحكم .

(جلسة ١٩٤١/٦/٢٢ طين رقم ٥٦٧ سنة ٢٤ ق)

٤٢٢ - لمحكمة الموضوع وهي بسبيل تكوين
عقيدتها في الدعوى أن تأخذ بقول الشاهد بالنسبة
لبعض المهمين دون البعض الآخر ، إذا الأمر في ذلك
مرجحه إلى اطمئنتها .

(جلسة ١٩٤١/٦/٣٠ طين رقم ٦٤٥ سنة ٢٤ ق)

٤٢٣ - لا جدال في أن لمحكمة الموضوع
السلطة التامة في تقدير أقوال الشهود . والأخذ بما طمئن
إليه منها وإطراح ما عداه . إلا أن على هذا أن تكون
قد سمعهم وتقدمهم في أقوالهم حتى يقتضي لها وزنها
ومعرفة غشها من أينها . أما أن تحكم عليهم ،
قبل أن تسميهم ، بأنهم كاذبون وأنها لن تصدقهم مهما
تكن شهادتهم ، فهذا ليس من حقها .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٤ طين رقم ٩٨ سنة ١٦ ق)

٤٢٤ - إنه وإن كان من حق المحكمة أن ترفض
سماع شهود التقي الذين لا يملنون بالمعذور أمامها
بالطريقة التي رسمها القانون إلا أن هذا الحق مقرر لها
على أساس أن الرض يتضمن في ذاته اتهاماً لم تتر من
جانها ما يدور لها هم تورطاً للدعوى ، وليس على
أساس أن تقضي في شأن شهادتهم وإن تقول كذباً فيها

التمهم بالسب ، إذ أن حجة المضر مقصورة على ماورد
به ولا تمتع إثبات وقروح العبارات التي لم تثبت فيه بكافة
طرق الإثبات .

(جلة ١٩٥٤/٢/١٦٤ طين رقم ٢٤٥٢ سنة ٢٢٣ ق)

الفرع الرابع

تسبب الأحكام بالنسبة إلى الشهادة

٤٣٤ - إن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تفيد
صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شهود
التمهم ، بل يكفي أن يكون مستفاداً من الحكم أنها لم تفيد
في أقوالها ما تعللت إلى صحتها .

(جلة ١٩٣٧/٣/٢٩٢ طين رقم ٩٠٣ سنة ٢٧ ق)

٤٣٥ - الأصل إن محكمة الموضوع غير مكلفة
بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات
الدعوى كما أن تمويلها على شهادة شهود
الاثبات والمطامير لا تقال شهود التي منسأة
أنها لم ترد في شهادة هؤلاء الآخرين ما يصح الزكون اليه
فلذا هي ضمن حكمها رداً على أقوال بعض شهود
التي دون الباقين ، فإن هذا من باب أولى لا يندفعه
في البيان ولا يسيب الحكم .

(جلة ١٩٤١/٤/٢٤٤ طين رقم ٩١٢ سنة ١٤ ق)

٤٣٦ - متى كان الحكم يحد أن بين وقائع
الدعوى حسباً شهد به الشهود في مختلف مراحل التحقيق
وأمام المحكمة وأشار إلى الكف الطلي الذي وقع على
الجنح عليهم والمائة التي أجزيت ، ثم عرض لدفع
التمهم فأوردته مفصلاً رده ، قد استخلص من ذلك
كله في منطق سائق ثبوت التهمة عليهم ، فإن ذلك يكفي
بيانا للأسباب التي بنى عليها ولا يسيب أنه لم يرد صراحة
على كل ما تمسك به التهمون في صدد أقوال الشهود من
مخالفة أقوال بعضهم أمام المحكمة لما قرروه في التحقيق
ولا عدم بيان الأدمانيد التي جعلته يأخذ ببعض الأقوال
دون بعض .

(جلة ١٩٤٩/١١/١٥٠ طين رقم ١١٦٢ سنة ١٩ ق)

٤٣٧ - متى كانت المحكمة قد أوردت الأدلة
ثبوت التهمة المنسأة إلى التهم من واقع التحقيقات التي
أجزيت في الدعوى ، فإن ذلك يتضمن أنها لم تفيد بطلان
الشهود في الجلسة ما يغير من عقيدتها ، وأنها لذلك
أطاحت بشهادتهم ولم تمول عليها .

(جلة ١٩٤٩/١١/١٥٠ طين رقم ١١٦٣ سنة ١٩ ق)

٤٣٨ - إن الإيجاز وإن كان ضرباً من حسن
التصريح إلا أنه لا يجوز أن يكون إلى حد التصور ، فإن

بنفسه أداة الدعوى إثباتاً وقيماً وإن حقياً في الاستماع
من سماع الشهود لا يكون إلا حيث تكون الواقعة قد
وضعت فيها وضوحاً كافياً من التحقيق الذي أجره .
وإن فإذا وضعت المحكمة سماع شهود التهم ، إلا أن طلب
القضاء سماعهم وحكت مقدماً على شهادتهم بأنها لا تقصم
ولا تخفى في أداة القضية التي استخلصتها المحكمة من
التحقيق والجلسة ولا تعللت المحكمة إطلاقاً إلى ما قد
يقعده به هؤلاء الشهود سواء لصالح التهم أو ضده ،
فإن ذلك منها يتطلى على إخلال بمقوق الدفاع .

(جلة ١٩٥٥/١١/٢٨ طين رقم ٧٣٩ سنة ٢٥ ق)

٤٣٩ - لا يجوز للحكمة أن تسكن أو تقترض
أقوالاً أو روايات لشاهد لم تسمه بنفسها ، فإذا كان
القضاء عن التهم قد طلب إلى المحكمة سماع شهادة عسكري
سلم في التحقيق وجوده في مكان الحادث فلا يجوز لها
- متى كان من الميسور الاعتناء إليه من واقع دوائر
البوليس - أن لا تسبب إلى هذا الطلب متعلقة لذلك
بأقوال القرضت أنه سيقولها إذا ما سمع أمامها .

(جلة ١٩١٧/٥/١٢ طين رقم ١٣٦٦ سنة ١٧ ق)

٤٣٥ - إن المادة ٧٠٧ من قانون المرافعات إذ نصت
على أنه لا يجب على أحد الزوجين أن يفشي ما يبله به الآخر
أثناء الزيجة قد أذنت أنه يجوز الاستشهاد بأقواله
لأن عبارة النص لا تفيد أكثر من إلغاء الشاهد من
الإدلاء بالشهادة عن السر الذي استودعه .

(جلة ١٩٤٩/١١/١٧ طين رقم ١٧٠٠ سنة ١٨ ق)

٤٣١ - القانون لم يحظر سماع الشهادة التي تؤخذ
على سبيل الاستدلال بلا بين ، بل للحكمة متى اقتضت
بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها . فإذا كان الطاعن
لا يدعي أن العطف الذي أخذت المحكمة بشهادته لم يكن
يستطيع التمييز وإنما أقصر على القول بعدم إمكان
الاطمئنان إلى أقواله لصرفه وجواز التأثير عليه -
فذلك منه يكون مجادلة غير مقبولة في تقدير الأدلة .

(جلة ١٩٥١/٢/١٢ طين رقم ١٢٣ سنة ٢١ ق)

٤٣٢ - مادام الخارج أجاز في المادة ٣٥ (ثالثاً)
من قانون العقوبات سماع شهادة من يحكم عليه بقوة
جناية على سبيل الاستدلال وما دامت المحكمة قد اطمانت
إلى أقواله فإن لها أن تأخذ بها وهي في ذلك لا تخرج مما
غوله لما القانون من حق في تحري الحقيقة من كل عنصر
تراه مؤيداً إليها .

(جلة ١٩٥٥/١١/٢٨ طين رقم ٦٠٨ سنة ٢٥ ق)

٤٣٣ - إن عدم ورود عبارات السب في محضر
الجلسة الدللية لا يندفع في سلامة الحكم الصادر بإدانة

٤٤٣ - لمحكمة الموضوع ان طرح ظهر بشهادة من لا تظن ان شهادته من الشهود، ويكفي ان تذكر في تحليل اطرافها هذه الشهادة، ما يفيد عدم اطمئنانها اليها من غير تحليل او تفصيل لذلك التحليل.
(جلسة ١٩٣٢/١١/١٤ من رقم ٤ سنة ٤٣ ق)

٤٤٤ - ليست محكمة الموضوع ملزمة أصلاً بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم اخذها بما قرره شهود التقى ويكفي ان يبين من الحكم، ولو ضمناً، انها لم تظن ان اقوال اولئك الشهود قاطعتها.
(جلسة ١٩٤٦/١١/١ من رقم ٨٨٠ سنة ١٩٤٦ ق)

٤٤٥ - ليس على المحكمة ان تبرز اطرافها شهادة شهود التقى وأخذها بشهادة شهود الإنيات.
(جلسة ١٩٥٠/١٢/٢٩ من رقم ١٣٨٠ سنة ٢٠ ق)

٤٤٦ - ليست محكمة الموضوع ملزمة أن تذكر سبب أخذها بشهادة الشهود الذين تأخذ بشهادتهم ولا سبب اطرافها لشهادة من لا تق به إذ الأمر في ذلك إنما يرجع إلى ما تظن اليه.
(جلسة ١٩٥١/٤/٢ من رقم ١١١١ سنة ٢٠ ق)

٤٤٧ - ما دامت المحكمة لم تعتمد على أقوال الشهود فيمكن لأطراف هذه الأقوال ان تقول عن هؤلاء الشهود انهم أقرب وأصهار الجاني عليه وإن أقوالهم سمعية لا يصح التحويل عليها.
(جلسة ١٩٥١/١/١٦ من رقم ٥٦٦ سنة ٢٠ ق)

٤٤٨ - ليست المحكمة ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم اخذها بما قرره شهود تقى المتهم، بل إن تعويلها على شهادة شهود الإنيات معناه أنها اطرحته شهادة شهود التقى لم تر فيها ما يصح الركون اليه.
(جلسة ١٩٥٠/١١/١٤ من رقم ١٢٧ سنة ٢٢ ق)

٤٤٩ - إن إيراد أدلة لإثبات وتحويل الحكم عليها لأطراف الحكم إلى صحتها يفيد دلالة أن المحكمة قد اطرحت أقوال شهود التقى التي أيدت في التحقيق الابتدائي.
(جلسة ١٩٥٤/٢/١٢ من رقم ٢٩٠ سنة ٢٣ ق)

٤٥٠ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد سمعت شاهد تقى لجأت شهادته مؤيدة لفتح الطعن ثم أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه ولم تعرض لهذه الشهادة فذلك لا يقدح في سلامة حكمها، إذ هي غير ملزمة بالتعليق على شهادة شاهد التقى وتبرير اسرافها إياها وأخذها بشهادة شاهد الإنيات.
(جلسة ١٩٥٢/٦/١٦ من رقم ٤٤٠ سنة ٢٣ ق)

كانت شهادة الشهود تصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أورد مؤيد شهادتهم بجملة ثم نسبها إليهم جميعاً تعادياً من التكرار الذي لا موجب له. أما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة، أو كان كل شاهد قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد مؤيد شهادة كل شاهد على حدة.
(جلسة ١٩٤٦/٧/٤ من رقم ١٣٨ سنة ١٦ ق)

٤٤٩ - لا يجب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال أحد الشهود إلى ما أوردته من أقوال الشاهد آخر ما دامت أقوالها متفقة فيما استند اليه الحكم منها.
(جلسة ١٩٥١/١٠/٤ من رقم ٩٦١ سنة ٢٤ ق)

٤٥٠ - إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة السب الملقى قد استندت في إبيات ذلك إلى إجماع أقوال الشهود في عنصر البوليس على حصول السب من المتهم علناً في الطريق، ولم تبين في حكمها أسماء الشهود الذين أخذت بشهادتهم ولا مؤيد أقوالهم، وكان الثابت في ملف الدعوى لا يفيد هذا الإجماع المدعى الذي أسست عليه المحكمة قضائها وأشارت إليه في الأسباب حكماً يكون فضلاً عن قصوره قد استند إلى دليل لا وجود له وذلك بيبه ويستوجب نقضه.
(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ من رقم ٥٦٨ سنة ٢٠ ق)

٤٥١ - إنه وإن كان للمحكمة ان تأخذ ببعض أقوال الشاهد وتعتمد عليها وتطرح البعض الآخر ولا تعتبره ولو كان متصباً على وقائع الدعوى ومتعلقاً بها إلا أنه يجب ان يدل الحكم الذي وقضيه بجملة شهادة الشاهد الواحد، ولو دلالة ضمنية، على ان المحكمة قصدت هذه التجربة لأن سكوت المحكمة عن ذلك يعترف إلى أنها لم تظن لما يجب شهادة الشاهد فأخذت بها على علانية. وهذا يوقع التناقض في منطق الحكم وبيعه.
(جلسة ١٩٣٨/٣/٢٨ من رقم ٢٩٥ سنة ٨ ق)

٤٥٢ - إنه وإن كان من اقران لمحكمة الموضوع ان تعتمد على قول الشاهد وإن طرحه فلا آخر له إلا ان هذه القاعدة لا تطبق إذا كان الحكم بعد ان أسس إدانة المتهم على رؤية شاهد إياه في مكان الحادث يستدعي على اثنين من الجاني عليهم عاد تقضى حضوره في مكان الحادث وقت ان اصيب جميع المصائب وأسس على ذلك قضائه بجملة منهم آخر، فإن هذا تناقض وتناقض يبيح الحكم بما يستوجب نقضه.
(جلسة ١٩٥١/٥/٢٦ من رقم ٣٧٦ سنة ٢١ ق)

هذه الأقوال التي لم تأخذ بها ولم تر فيها ما يصح التحويل عليه .

(جدة ١٢٦/١١٠٠/١٩٠٠ م ر د ٢٨٠ سنة ٢٥٠ ق)

٥٩٩ - إذا كانت المحكمة لم يفتن قضاها نصف أصلية على أقوال الشاهد الذي يقول الطاعن عنه إنه حصلنا عن طريق استراق السمع ، وإما هي أوردت تلك الأقوال على سبيل تمزيق الأدلة الأخرى التي اعتصمت عليها ، فذلك لا يقدح في صحة حكمها .

(جدة ١٢٦/١١٠٠/١٩٠٠ م ر د ١١٣٧ سنة ١٥٠ ق)

٦٠٠ - متى كان الحكم حين ادان التهم بأحرار عند قد بين واثمة الدعوى بما يوافي فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة وذكر الأدلة التي اعتمد عليها والتي من شأنها أن ترضى الى ما يدعى عليها من وقوع فعله الواقعة منه فإن خطأ الحكم في قوله إن الضابط أدل بشهادته أمام محكمة الدرجة الأولى في حين أنها لم تسمنه ، ذلك خطأ ماضي لا يمتد به مادام إن ما أسندته المحكمة الى هذا الضابط من أقوال ثابت في الحقيقات الأولية التي كانت مطروحة على بساط البحث لدى نظر الدعوى .

(جدة ١٢٦/١٧/١٩٠٠ م ر د ١٣٥٠ سنة ١٩٦ ق)

٦١١ - متى كان ما اتبته المحكمة من أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم لأصل في الحقيقات وقد صدرت عنهم بالقول فلا يعتبره أن يكون قد أخطأ في قوله إن هذه الأقوال قبلت أمام المحكمة في حين أنها في الواقع انما تليت عليها .

(جدة ١٢٦/١٠/١٩٠١ م ر د ٢٧١ سنة ٢١١ ق)

٦٢٢ - ما دامت أقوال الشهود التي اعتمد عليها الحكم لما أصليا في الحقيقات التي أجريت في الدعوى ، فلا يطلب من المحكمة أن تعدد المحاضر التي ادلوها فيها تلك الأقوال .

(جدة ١٢٦/١٠/١٩٠٠ م ر د ٣٩٩ سنة ٢٠٠ ق)

٦٣٣ - إذا كان الثابت في محضر الجلسة ان الشاهد الوحيد في الدعوى يختلف عن المحضور في بند المحاكمة فاكفي بملأه أقواله في الحقيقات الأولية ، ثم مالبث أن حذر وصحت أقواله تفصيلا ، ومع ذلك فإن الحكم اعتمد في إدانة الطاعن على أقوال الشاهد بالحقيقات الأولية - وهي تخالف أقواله بالجلسة - قاطلا إن ذلك الشاهد لم يحضر الجلسة ولذلك تليت أقواله أمام المحكمة فذلك مفاده أن المحكمة حين أصدرت الحكم للظنون فيه لم تختلف الى أن هذا الشاهد حضر الجلسة وأدى الشهادة أمامها وأنها لم تدخل هذه الشهادة في

٥٩٩ - إن المحكمة غير ملزمة بأن تحذر صراحة في حكمها إلى عدم اعتمادها بما قرره شاهد التي مادام خصاؤها بالإدانة يفيد ضمننا أنها لم تظمن إلى أقوال الشاهد فأطرحنا .

(جدة ١٢٦/٧/١٩٠٢ م ر د ٨٨٤ سنة ٢٢٧ ق)

٥٩٢ - لشككة الموضوع أن تكون حقيقتها ما تظمن إليه من أدلة وعناصر . وهي غير مكلفة بتتبع دفاع التهم في كل جريمة يجرها أو يردد على ما شهد به شهود التي إذ يكون ردحا على ذلك وأطرحنا أقوال أولئك الشهود مستفادين من قضائنا بالإدانة للأدلة التي يثبتها .

(جدة ١٢٦/١٠/١٩٠١ م ر د ٥٧١ سنة ٢٤٤ ق)

٥٩٣ - المحكمة ليست ملزمة بالرد صراحة على شهادة شهود التي مادام ما أوردته من أدلة الإثبات يفيد أنها لم ترق أقوال أولئك الشهود ما يصح الزكون إليه فأطرحنا .

(جدة ١٢٦/١٠/١٩٠١ م ر د ٥٧٢ سنة ٢٤٤ ق)

٥٩٤ - لمحكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية - أن تطرح أقوال شهود التي دون أن تكون ملزمة بالرد عليها صراحة إكتفاء بما يورده من أدلة الثبوت في حكمها .

(جدة ١٢٦/١٠/١٩٠١ م ر د ٧٥٤ سنة ٢٤٤ ق)

٥٩٥ - المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة التي التي يقدم بها التهم مادام الرد عليها مستفادا ضمننا من الحكم بالإدانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها .

(جدة ١٢٦/١٠/١٩٠١ م ر د ١٣٥٠ سنة ٢٤٤ ق)

٥٩٦ - إن المحكمة غير ملزمة بأن تحذر صراحة في حكمها إلى عدم اعتمادها بشهادة شاهد التي إذ يكون في قضائنا بإدانة التهم للأسباب التي أوردتها ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شاهد التي وإن المحكمة لم تظمن لأقواله فأطرحنا .

(جدة ١٢٦/١٠/١٩٠٠ م ر د ٢٤١٩ سنة ٢٤٤ ق)

٥٩٧ - إن المحكمة لا تكون مطالبة ببيان موزي أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالإدانة ، أما إذا كانت لم تستند على شيء من تلك الأقوال قاطنا لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئا .

(جدة ١٢٦/١١/١٩٠١ م ر د ٢٨٨ سنة ١٩٦ ق)

٥٩٨ - يكفي سلامة الحكم بالبراءة أن يتضمن ما يدل على عدم انتفاع المحكمة بالإدانة وإرتياجا في أقوال الشهود وهي ليست مكلفة بعد ذلك بأن تفصل

من شهادة ذلك الشاهد ، فإن الحكم إذا استند إليها يكون خطأ في الاستدلال بما حل ما قال إنما يدل عليه .
(جلة ١١/٣/١٩٠٤ طين رقم ٥٩ سنة ٢٤ ق)

٤٦٨ - إذا اعتبرت المحكمة في ثبوت التهمة حل اعتراف بعض المتهمين الذي تمزده بصدقة أدلة ذكرها الحكم وكان من بين هذه الأدلة شهادة شهود لم يذكر الحكم حصل أقوالهم فلا يظن على الحكم بخبرة إياه أخذ بشهادة شهود لم يبين موضوع شهادتهم ما دام الحكم يثق سلباً حتى مع استبعاد هذه الشهادات وتيق الأدلة الأخرى كافية لإدانة الطاعن .

(جلة ٢٧/١١/١٩٣٣ طين رقم ٢٧٤٤ سنة ٢٤ ق)
٤٦٩ - لا يسيب الحكم أن يكون قد أخطأ في إيراد شهادة أداما أحد الشهود بالجلطة ما دام يبين منه أن المحكمة قد أطرحت هذه الشهادة وأطمانت إلى ما قرره هذا الشاهد بالتحقيقات من أقوال اختلفت بها واستندت إليها .

(جلة ١٩/٥/١٩٠٧ طين رقم ٤٣٨ سنة ٢٢ ق)
٤٧٠ - إن خطأ الحكم في ذكر المكان الذي كان به أحد الشهود وقت الواقعة لا يوجب ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر الشهادة . وخصوصاً إذا كان الحكم قد اعتد على أدلة أخرى غير هذه الشهادة .

(جلة ٢٩/١٠/١٩٤٥ طين رقم ١٤١٥ سنة ١٥ ق)
٤٧١ - لا يسيب الحكم أن يكون قد أورد أقوالا متعارضة لشاهد واحد أو شهود مختلفين ، مادام قد أخذ منها بما اطمان إلى صحته ، والمرح ما عداه ، إذ التناقض الذي يسيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه ، بحيث يبنى بعضها ما يثبت البعض الآخر ، ولا يبرف أي الأمرين قصده المحكمة .

(جلة ١٢/١٠/١٩٥٣ طين رقم ١٠٣٣ سنة ٢٣ ق)
٤٧٢ - إن التناقض في أقوال الشهود لا يسيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سابقاً بما لا تناقض فيه .

(جلة ٤/١٠/١٩٥٤ طين رقم ٤١٣ سنة ٢٤ ق)
٤٧٣ - إن اختلاف الشهود في تعيين نوع الأدلة التي حصل الضرب بها واعتناء الحكم على شهادتهم رغم هذا الخلاف ، لا يعتبر تناقضاً يسيب الحكم ما دام قد أخذ من أقوال الشهود بما رآه صورة صحيحة الواقعة وهي أن المبنى عليه ضرب بالناص .

(جلة ١٠/١١/١٩٥٤ طين رقم ١٠٩٩ سنة ٢٤ ق)

٤٧٤ - التناقض في أقوال الشهود لا يسيب الحكم

تدريماً وبذلك تكون قد حكمت في الدعوى دون الإلزام بكافة عناصرها . وهذا بما يسيب المحاكمة ويطل الحكم .

(جلة ١٦/٤/١٩٥١ طين رقم ٩٠ سنة ٢١ ق)

٤٦٤ - مادام الحكم الصادر بالإدانة في تقرير أقوال غير صحيحة في إجراءات تحقيق وفاة وورثة أمام المحكمة الشرعية قد ذكر فعوى شهادة التيم التي أدل بها أمام المحكمة الشرعية واستخلص من الأدلة التي أوردتها أن تلك الشهادة غير صحيحة وإن التيم كان بطرحه ضحاً حين قررها أثناء إجراءات تحقيق الوفاة والورثة أمام السلطة المختصة وإن الاعلام قد ضبط على أساس هذه الأقوال فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى ولزكان المبررة بما فيه الكفاية إذ القانون لا يستلزم إيراد النص الكامل لتلك الأقوال بل يكفي أن يورد الحكم مضمونها .

(جلة ٢٧/٥/١٩٥١ طين رقم ٣٩٧ سنة ٢١ ق)

٤٦٥ - إذا اكتفى الحكم من أقوال الشاهد بببارات سمعة لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة ، اذ هي أقوال مرسله لا تفيض دليلاً على ما قضى به ثم قضى في الدعوى بناء على ما أورده من هذا الشاهد ، فإنه يكون قاصر البيان متبناً لقضه ، اذ يجب لسلامة الحكم أن يورد مؤدى أدلة التثبت وما تضمنته كل منها حتى يمكن الكشف عن وجه استناد المحكمة إلى الأدلة التي اشارت إليها .

(جلة ١٩/٥/١٩٥٢ طين رقم ٢٥٦ سنة ٢٢ ق)

٤٦٦ - إذا كان ما أورده الحكم الابتدائي عن أقوال الشهود الذين استند على أقوالهم في أدانة الطاعن لا يبين موضوع شهادتهم ومزادها ، وكانت المحكمة الاستئنافية بعد أن أجرت تحقيقات في الدعوى لم تورد في حكمها شيئاً يزيل قصور الحكم الابتدائي ، فإنه يمتنع نقض الحكم .

(جلة ٨/٢/١٩٥٤ طين رقم ٢٤١٩ سنة ٢٣ ق)

٤٦٧ - متى كان الحكم حين تعرض لأقوال الشاهد لم يذكر من مؤداه إلا أنه رأى المبنى عليه ملقى خلف السيارة وأنه لم يسمع آله التنبه ، غير أنه حين عرض للتدليل على ثبوت تهمة القتل خطأ على الطاعن استند على أقوال ذلك الشاهد وشاهد آخر من أن الطاعن كان يسير بسرعة العادية ولم يجدي . من هذه السرعة عند وصوله إلى علة الأوتوبس ؛ متى كان ذلك وكان هذا الذي قاله الحكم لم يورده في مؤدى ما ذكره

المواد الجنائية من النظام العام فيجوز إبدائه لأول مرة لدى محكمة القضاء .

(جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠ ملن رقم ١٩٣٧ سنة ٢٧ ق)

٤٧٩ - إذا كانت الواقعتان اللتان استندتا إلى متهما بيته في قضيتين قد وصفتا في المأخوذ بوصف قانوني واحد ووقتا لفرض واحد وفي ظروف متماثلة فذلك لا يمكن وحده لإمكان الاحتجاج بالحكم الصادر في إحدى هاتين الواقعتين عند نظر الواقعة الأخرى . ذلك بأنه وإن توافرت في الواقعتين وحدة الموضوع إذ التقضيا الجنائية تتحد كلها في موضوعها وهو طلب توقيع العقوبة على المتهم وتوافرت وحدة الأشخاص إذ المتهم واحد في القضيتين كان التباينة هي صاحبة الدعوى العمومية فهما بل التباينة تعتبر في الطرف الآخر في الخصومة حتى ولو كان الدعوى المدعى هو الذي حرك الدعوى العمومية إلا أن وحدة السبب في الواقعتين وهي الشرط الثالث للامتناع لصحة التسك بقوة الشيء المحكوم فيه لا تأتي بحسب الأصل إلا إذا كانت الواقعة المستندة إلى التهم واحدة في المأخوذ . ولا يمكن القول بوحدة السبب لأن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حادثة من سلسلة وقائع متماثلة أو تكبها التهم لفرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية عامة وظروف خاصة تتحقق بها المناورة التي يمتنع معها إمكان القول بوحدة السبب في كل منهما كأن تكون كل منهما مستقلة زمانيا ومكانيا وشخص الجنى عليه فيها وليس بينهما وبين الواقعة الأخرى من الارتباط المنوي ما يقتضى النظر إليهما على اعتبار أن كلا منهما جزء من عمل جنائي واحد كالسرقة التي ترتكب على عدة دفعات ويقع بتفصيلها عدة أفعال متتالية داخلية كلها تحت الفرض الجنائي الواحد الذي قام في ذهن الجاني .

(جلسة ١٩٣٤/٢/١٩ ملن رقم ٥٤٧ سنة ٤٤ ق)

٤٨٠ - يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية :

(أولا) أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في حاكمة جنائية مدنية .

(ثانيا) أن يكون بين هذا الحكم والمحاكمة التالية التي يراد التسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع واتحاد في السبب واتحاد في أشخاص رافعي الدعوى ولتتهم أو التهمين المرفوعة عليهم الدعوى ، ووحدة

مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائما لاتخاذ فيه .

(جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠ ملن رقم ٧٩٦ سنة ٢٥ ق)

٤٧٥ - إذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها أن أقوال شاعدا في الجلسة تطابق شهادته في التحقيقات الأولية ، فإن هذا كله يجب أن يكون له أصل ثابت في الأوراق . وإذا فني كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه كان من ضمن عناصر التقدير التي دخلتها المحكمة في حسابها وكان لها أثرها في تكوين عقيدتها في الدعوى أن أقوال الشهود الإثبات الذين سمعهم في الجلسة لاتتأخر أقوالهم الأولى في التحقيقات فحين أن تلك التحقيقات بسبب تقدمها لم تكن تحت نظرهما ولم تمنع من جانبها بحيثما وتقصي حقيقتها بل إنها بنت هذه العقيدة وأستقضاها على مجرد الفرض والاحتمال لا على التثبت واليقين الذين يجب أن تؤسس عليهم الأحكام الجنائية ، فإن حكمها يكون مشروبا بسبب في الاستدلال .

(جلسة ١٩٥٤/٧/١ ملن رقم ٥٩٨ سنة ٢٤ ق)

٤٧٦ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب - على خلاف الثابت بالأوراق - إلى بعض أفراد عائلي الجنى عليه والمتهم واقعة معينة ، مادامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة أي اعتبار في إدانة المتهم ومادام حكمها مقاما على أدلة مؤيدة إلى مارتبه عليها .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/٥ ملن رقم ٧٦٨ سنة ٢٥ ق)

الفصل السادس

القرائن

الفرع الأول

القرائن القانونية وقوة الأمر القضي .

١ - مدى حجية الأحكام

٤٧٧ - الأصل في الأحكام ألا ترد المحجة إلا على منطوقها ولا يندثر أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يمكن للمنطوق قوام إلا به . أما إذا استتجت المحكمة استنتاجا من واقعة مطروحة عليها ، فإن هذا الاستنتاج لا يجوز حجية ، فلا يمنع محكمة أخرى من أن تستنتج من واقعة متماثلة ما تراه متفقاً وظروف وملابسات الدعوى المرفوعة عليها .

(جلسة ١٩٥٠/١/٥ ملن رقم ٢٤٦٧ سنة ٢٤ ق)

٤٧٨ - الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه هو في

السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها هي هي بيننا الواقعة التي كانت محل الحكم السابق ، وفي الجرائم التي تكون من سلسلة أفعال متتابعة ترتكب لفرض واحد لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يخص هذه الأفعال عند تكررها إلا إذا اتحد الحق المعنى عليه . فإذا اختلفت وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على فئات إجرائي خاص عن طريق تكرار الفعل المرتكب في مناسبات مختلفة فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الفرض .

(جلسة ١٩٩٦/٧/١٧ من رقم ١٥١٤ سنة ١٩٩٦ ق) ٤٨٣ - إذا كان الطعن المقدم في حكم المحكمة الاستئنافية يقتضي برفض الإشكال في التنفيذ الذي رفعه الطاعن يتضمن أن الطاعن إنما يرمى من وراء الإشكال على هذا العمل إلى إعادة البحث في موضوع الدعوى الأصلية بعد أن صدر فيها حكم على المتهم بالإدانة في الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه وصار هذا الحكم نهائياً فإنه يكون متيناً ورفضه ، إذ هذا الحكم بصيرورته نهائياً في المحصور الذي قضى فيه يكون مانعاً للحكومة عليه وليغيره من إعادة المناقشة خصوص ما قضى به .

(جلسة ١٩٩٦/٧/١٧ من رقم ١٥٠٣ سنة ١٩٩٦ ق)

٤٨٤ - أنه لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يتعلق بالأفعال عند تكررها إلا إذا اتحد الحق المعنى عليه . فإن اختلفت وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على فئات إجرائي خاص فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الفرض .

(جلسة ١٩٩٦/٣/٦ من رقم ١١٠ سنة ٢١ ق)

٤٨٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق اختيار المدعي الذي الطريق الذي قبل رفضه الدعوى المباشرة هو كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى المباشرة لسبق الفصل فيها نهائياً في الدعوى المدنية من حيث أنه يشترط لقبولها أن تكون الدعوى التي سبق رفضها هي عين الدعوى التي رفعت بعد ذلك . ولا يتحقق هذه العينة إلا إذا اتحد الدعويان من حيث الموضوع والسبب والأشخاص . ويشترط أيضاً لقول الدفع المبنى على سبق الفصل في الدعوى أن تتحقق المحكمة من صحة سبق صدور حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

(جلسة ١٩٩٣/١/٢٢ من رقم ٢٩٨ سنة ٥٠ ق)

٤٨٦ - الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور أمر حفظ قها من التبايعات من قبيل الدفع فوق التبايعات

الموضوع متوافر في كل القضايا الجنائية لأن الموضوع في كل قضية جنائية هو طلب عقاب المتهم أو التمهين القديمين للحكمة . أما اتحاد السبب فيمكن فيه أن يكون بين التقضيتين ارتباط لا يقبل التجزئة ورغم اختلاف الواقعة في كل منهما كأن تكون القضية المنظورة هي دعوى ارتكاب تزوير عاتلة وتكون القضية الصادر فيها الحكم الموقوف بأنه حائز لقوة الشيء المحكوم فيه هي دعوى الشهادة زوراً على صحة هذه المخالفة ويكون هذا الحكم المراد الاحتجاج به قد برأ الشاهد تأسيساً على انتفاء المحكمة بأن المخالفة صحيحة لا تزوير فيها مما يجعل القول بعدم ذلك بزور المخالفة متناقضاً مع حكم البراءة الاتمى السابق وأما وحدة الأشخاص فتكون موجودة فيما يتعلق بالمتهمين متى ثبت أن أحدهم سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً كان مالا في القضية التي صدر فيها الحكم النهائي بالبراءة مثلاً وأن براءة لم تكن مبنية على أسباب شخصية خاصة به . ففي هذه الصورة يتمتع أن يحاكم من جديد الذي كان مالا في القضية السابقة وذلك بدهي كما يتمتع بحكمة زعمائه سواء كانوا فاعلين أصليين أم شركاء من أجل الواقعة بينهما أو من أجل أية واقعة أخرى تكون مرتبطة بالأول ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

(جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٩ من رقم ٨٩٤ سنة ٩٤ ق)

٤٨٦ - يشترط رفع دعوى اللجنة المباشرة من دائن لجني عليه أن يكون قد لحقه ضرر مباشر من الفعل الجنائي الذي يدور إلى التهم ، وألا يكون الجاني عليه - وهو صاحب الحق الأصلي - قد استعمل سقته في المطالبة بالحقوقي التي يطالب بها الدائن . فإذا كان الظاهر من وقائع دعوى اللجنة المباشرة المرفوعة على المتهم من قيم المحصور عليها ومن اجتبا أن هذه الأخيرة لا تطالب سواء أكانت مستقلة لتفقه على أمها أم دائنة لها - بحق شخصي لها مستقل عن حقوق والدتها وإنما تطالب بهذه الحقوق ، ولا ينبغي بدعواها إلا أن يعود مال والدتها إليها ، وأن التهم بصفتها مثلاً لصاحبة الحق الأصلي قد طالب بهذا المال واختار لذلك أولاً الطريق المدني ، فلا يصح التمسك كالأصل في الدعوى ، التمسك باختلاف المحصور في الدعوى .

(جلسة ١٩٩١/٤/١٤ من رقم ٩٤٦ سنة ٩١ ق)

٤٨٢ - لا يصح في المواد الجنائية الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها إذا لم يتوافر شرط اتحاد السبب في الدعويين ، ويجب القول باتحاد

صدر له الحكم يستفيد منه حتى ولو لم يكن هو طرفا فيه ذلك لأن أحكام البراءة المؤسسة على أن الواقعة في ذاتها غير صحيحة أو لا عقاب عليها تعتبر - ويجب أن تعتبر، على خلاف أحكام الإداة أو أحكام البراءة الصادرة لأسباب متعلقة بأشخاص معينين بالذات حجة في حق الكافة، أي بالنسبة لكل من يكون له شأن في الواقعة موضوع الدعوى.

(جلسة ١٩٤١/١١/١٧ طعن رقم ٧ سنة ١٣٢٢)

٤٨٩ - متى تمت محاكمة المتهم عن فعل من الأفعال ونقض له أو عليه بالبراءة أو بالإداة فلا يجوز أن تعاد محاكمته عن أي فعل سابق روى به المتهم إلى ذات الفرض الذي قصد إلى تحقيقه بالفعل الذي حوكم من أجله، ولو لم يكن ذلك الفعل قد ذكر صراحة في التهمة فإن هذا معناه محاكمة الشخص أكثر من مرة عن واقعة واحدة، وهذا محرم بمقتضى القواعد الأولية للمحاكمة الجنائية. وإنقاذ كانت واقعة الدعوى - على حسب الثابت بالحكم المطعون فيه - مقامة على ذات الأساس الذي أقيمت عليه الوقائع الأخرى التي حوكم فيها بالبراءة بناء على أنه لا تتوافر فيها جريمة معاقب عليها، فإن رفع الدعوى على المتهم بتلك الواقعة بعد سبق الحكم ببراءته يكون غير صحيح. ويجب على المحكمة إذا ما دلت عليها بهذا الدفع أن تستبين حقيقته، فإذا ثبت لها صحته وجب عليها أن تنقض له البراءة لسبق الفصل في الدعوى. لأنها لا يجوز لها بعد أن تمت محاكمة المتهم وانتهت بالإداة أو البراءة أن تعيد محاكمته عن أي فعل سابق داخل في الفرض الذي قصد الجاني إلى تحقيقه من وراء الأفعال التي حوكم عنها، ولو لم يكن قد ذكر صراحة في التهمة.

(جلسة ١٩٤٢/٧/٨ طعن رقم ٢٦٢ سنة ١٣٢٣)

٤٩٠ - إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة فلا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد. ولكن إذا كانت قد اقتصرت بتلك الواقعة الأصلية واقعة أخرى تكون جريمة مستقلة خالفة للجريمة الأصلية فإن الحكم الأول لا يمنع من رفع الدعوى عن الواقعة الأخرى. فإذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا وحكم ببراءته من السرقة فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصف كونه غنيا للأشياء للمروقة ولو كانت الواقعة المكورة لجريمة الإخفاء قد ذكرتها النيابة في مراقبتها في قضية السرقة على سبيل مجرد

الحكم فيه، فلاجل أن يكون له على حسب أن تكون الواقعة المقررة محاكمة المتهم من أجلها هي بينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ. أما إذا كان لكل واقعة ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحققها الفائرة التي ينتج القول بوحدة السبب في كل منها فلا يكون لهذا الدفع عمل. فإذا كان الذي يؤخذ مما أوردته الحكم أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم، وهي أنه يول في مبيت على ما تكسبه زوجته من الدعارة، هي بطرقها وارتكابها وبشخص الجن عليه فيها غير الواقعة السابقة التي صدر فيها الحفظ، وهي أنه أدار بيتا للدعارة بدون إخطار، فانه وإن كان ثبوت احضار المتهم لشخصا متعددا إلى منزله لارتكاب الفحشاء فيه مع زوجته مقابل أجر يمكن أن يكون أيضا على اعتبار في جريمة إدارة المنزل للدعارة، إلا أن هذه الجريمة لا تزال في ارتكابها وباقي ظروفها متميزة عن جريمة التحويل على ما تكسبه الزوجة من الدعارة بحيث لا يمكن اعتبار الجريمةين مكررتين من فعل واحد له وصفان في القانون أو من مجموع أفعال صادرة عن قصد اجرائي واحد، ومتى كان ذلك كذلك فإن الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون على حق.

(جلسة ١٩٤١/٥/١ طعن رقم ٤٨٦ سنة ١٣٢٢)

٤٨٧ - أحكام البراءة المنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للحكوم لم تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لولاة المتهمين أو لغيرهم متى كان ذلك في مصلحة أو تلك القدر ولا يفوت عليهم أي حق مقرر لهم بالقانون بالحكم النهائي الذي ينق وقرع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ما دبا وبين على ذلك براءة المتهم فيها، يجب قانونا أن يستفيد منه كل من يشهدون في ذات الواقعة باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء سواء أقنعوا للمحاكمة مما أم قصوا على التعاقب بأجراءات مستقلة. وذلك على أساس وحدة الواقعة الجنائية وارتباط الأفعال المنسوبة لكل من حوى إليه المسامحة فيها فاعلا أصليا أو شركاء أو باطالا لا يقبل بطبيعة أية تجزئة ويصل بالضرورة صوالهم المستندة من العامل المشترك بينهم وهو الواقعة التي اتهموا فيها متحدة اعتمادا بقضى أن يستفيد كل منهم من كل دفاع مشترك.

(جلسة ١٩٣٩/٦/٥ طعن رقم ١٢٣٣ سنة ١٣٢٢)

٤٨٨ - مادام قد صدر حكم نهائي من محكمة جنائية مختصة بأن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يعاقب القانون عليها فإن لهم بالاشتراك في ارتكابها مع من

وكانت الواقعة تجعل أن توصف جريمة أشد ، فانه في هذه الحالة تجوز محاكمة المتهم أمام المحاكم المدنية عن الجريمة الأشد .

(جلسة ١٩٤٢/٧/٢٣ من رقم ٦٨٦ سنة ١٢ ق)

٩٤ - إنه إذا كانت الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة بناء على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية لم تقع أصلاً أو حل أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب القانون عليها تعتبر "عنواناً قضائياً سواء بالنسبة للمتهمين الذين قضى لهم بالبراءة فيها أو لخواص من ينسب إليهم ، ولو في إجراءات لاحقة ، المسماة في تلك الواقعة حينها قلعين أو شركاء - إذا كانت هذه الأحكام تعتبر كذلك قاطعة إنما هي وحدة الواقعة الجنائية ولربطها بالأفعال المنسوبة لكل منهم ارتباطاً غير قابل بطبيعة لاية تجزئة ومقتضياتها كل فقرة بين هؤلاء المتهمين في صوامعهم المستمدة من ذلك العامل المشترك بينهم ، وهو الواقعة المتهمون هم فيها ، بل مقتضياتها أن تكون تلك الصوابع متحدة اتحاداً يستوجب أن يستبعد كل منهم من أي دفاع مشترك . وهذه القلة أساساً ما عليه المصلحة العامة من وجوب تجنبها تأتي به الجماعة من قيام أي تناقض في الأحكام الجنائية المتعلقة بالأرواح والحريات الأممية يقتضي اعتبار تلك الأحكام ، وهذا شأنها ، حجة في حقائس كافة مادم ذلك لا يكون فيه مساس بما هو مقرر لكل منهم عند محاكمة من كامل الحق في الدفاع . وهذا هو الذي حدث بالتأخر إلى أن يسن للجامع التي تصدر هذه الأحكام نظاماً خاصاً يتأمر ما وجبه للجامع كالمدينة إذ يسر لها السيل لأن تشرى الممتلكات مجردة بعض النظر عن اشخاص الخصوم الملائمين امامها دون قيد بأقوالهم أو طلباتهم التي يدعون بها إليها . وإذ فلا يصح عند محاكمة أي منهم عن واقعة أن يمنع بسبق صدور حكم بالبراءة عنهم أسرياً الواقعة بصحة فاعلا معه أو شركاء له فيها إلا إذا كانت الأسباب التي أقيمت عليها البراءة مؤدية بذاتها إلى براءة المتهم المطلوب محاكمة أيضاً بحيث لو أن محاكمة المتهمين الالتي كانت فصلت في دعوى واحدة لرمي الحكم فيها بالتقاضي بين إذا هو ادان أحداهما برأ الآخر . وهذا هو الشأن في أحكام البراءة التي يكون أساسها عدم صحة الواقعة أو عدم العقاب عليها في حد ذاتها مهما كانت اشخاص المتهمين بها . أما الأحوال الأخرى التي يمكن أن يتصور فيها قانوناً براءة منهم وإدانة أخرى ذات الواقعة فإنه

الاستدلال بها على صحة تهمة البراءة وكانت المحكمة كذلك قد حرصت لذلك كما في دعوى البراءة باعتبارها دليلاً قدمت الثبوت لها على التهمة المذكورة .

(جلسة ١٩٣٥/١/٢٨ من رقم ١٦٢٥ سنة ٤ ق)

٩٥ - زوج نيات الخيش مخالفة والقوة على هذه مخالفة عقوبة مالية والحكم بها من اختصاص اللجنة الجزائية . وهي تستحق بمجرد وقوع هذا التهمة سواء فصح وأثر أم كان لا يزال صئيراً غير مشر . وتقيم الزوجه الى اللجنة الجزائية ومصادفها إياه بالبراءة من أجل الإبقاء على ما يمنع من تنديده مرة أخرى للمحكمة الجنائية لما كانت جنائياً باعتباره محرراً لما اتجه هذا الزوج من الخيش بعد تنجيه .

(جلسة ١٩٣٦/٥/٢٠ من رقم ٨٦١ سنة ٦ ق)

٩٦ - إن مجازاة الموظف بصفه إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب من فعل وقع من لا يجوز أيها دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية يقتضي القانون العام من كل جريمة قد تشكلت من هذا الفعل . وذلك لاختلاف الدعوى التأديبية والجنائية في الموضوع وفي السبب وفي الخصوم ، مما لا يمكن منه أن يجوز التقاضي في إحداها هو الشيء المعروف فيه بالنسبة للأخرى . وإن فالحكم بعقاب المبدء من جريمة إعماله عمداً في تأدية واجبات المفروضة عليه في قانون القرفة لتفويض شخص من الخدمة العسكرية بنهر حق وشم سبق مجازاته إدارياً عن هذا الفعل نفسه لا مخالفة فيه لقانون .

(جلسة ١٩٣٩/١١/٢٠ من رقم ١٦٨٦ سنة ٩ ق)

٩٧ - إنه وإن كان لا يجوز محاكمة الشخص غير مرة من فعل وقع من ولا انه يشترط لعدم محاكمته مرة ثانية أن تكون المحكمة الأولى تملك الفصل في هذا الفعل بجميع أوصافه المختلفة وحل الأخص وصف الجريمة الأشد فإذا كانت المحكمة الأولى لا تملك قانوناً تعديل الوصف المرفوع به الدعوى امامها ، وكان هذا الوصف مقررًا للجريمة الأخف ، فإن الحكم الصادر منها على هذا الأساس لا يمنع من إعادة محاكمة المبدء عن الجريمة الأشد . ولما كانت المجالس العسكرية ليست إلا محاكم استثنائية مبنية بطبيعة وظيبتها بأن تفصل في الدعاوى المرفوعة امامها على أساس أوصاف معينة ، ولا تملك - كما تملك المحاكم العادية - تعديل تلك الأوصاف ، فإنه إذا حكم مجلس عسكري في دعوى على أساس الوصف الذي يتفق مع القوانين العسكرية ،

٤٩٦ - إذا كان المتهم بعد أن حرك أمام المحكمة العسكرية على تهمة ذمها جلا خارج السلطنة في يوم منوع الذبح فيه ، ويبيع لحم طازج في يوم منع فيه بيع اللحم ، قد قدم للحاكم على تهمة أنه تسب من غير قصد ولا قصد في قتل فلان وإصابة آخرين بيده لحوما فاسدة أكل منها الجنى عليهم وأصيبوا ، فلا تُرْبِ على المحكمة إذا هي في هذه الدعوى الأخيرة رفضت أدفع بعدم جواز نظر ما سبق الفصل فيها من المحكمة العسكرية ، فإن واقعتها مختلفة عن واقعة الجنحة العسكرية ومستتة عنها استقلالاً تاماً . إذ لكل منها ذاتية وظروف خاصة تحقق بها التفرقة التي يمنع منها إسكان القول بوحدة السبب في التفتيشين . وإذا كانت الواقعة ليس بينهما من الارتباط ما يمكن معه عدما فعلا واحداً يصح وصفه بأوصاف قانونية مختلفة أو عدة أفعال تكون جميعاً جريمة واحدة ، أو عدة أفعال صدرت عن غرض جنائي واحد ، فلا يكون هل القول بأن المحكمة العسكرية استغنت كل ما يمكن توقيعه على المتهم من عقاب . ثم أنه لا صحة لما يدعى من أن قضاء المحكمة العسكرية بإدانة المتهم على أساس أنه باع لحماً طازجاً في يوم منوع الذبح فيه يتعارض مع قول المحكمة في الدعوى الأخيرة أنه باع لحوماً فاسدة ، لأن المفهوم من الأوامر العسكرية الخاصة بتحديد استهلاك اللحوم . . أن حيازة اللحوم الطازجة الواردة فيها ، القصد منها اللحوم الناتجة من الذبح الاستهلاك مباشرة دون أن تجرى عليها عملية الحفظ ، هذه هي وحدها المقصود بتحديد استهلاكها ، يمكن اللحوم المحفوظة التي لم يوضع حظر على استهلاكها .

(جلة ١٩١٤/١٠/٢ ملن رقم ١٤٦٨ سنة ١٤ ق)

٤٩٧ - الحكم الذي يصدر في الدعوى العمومية باقتضاء الحق في إقامتها بسبب وفاة المتهم لا يصح منه حكماً من شأنه أن يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا ما تبين أن المتهم لا يزال حياً . لأنه لا يصدر في دعوى مرددة بين خصمين معتلين بالحضور أو حاضرين يدل كل منهما بحجة للمحكمة . ثم فصل هي فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين ، بل هو يصدر غايباً بتدبير إعلان . لا فاصلاً في خصومة أو دعوى ، بل مجرد الإحسان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع ، بسبب وفاة المتهم ، إلا أن تقف بالدعوى لمخاتمة عند هذا الحد ، إذ الحكم لا يكون ليست أو على ميع . فإذا ما تبين أن ذلك كان على أساس خاطئ . فلا يصح القول بأن هناك حكماً حاز قوة الشيء

لاندفاع التناقض فيها يكون حكم البراءة مقصوداً أثره هل من قضى له بها دون غيره . ومن ذلك القبيل الأحكام الصادرة ببراءة الفاعل لاندفاع القصد الجنائي لديه ، فهي لا تصلح لأن يعتج بها بالنسبة للشريك للقصد المحاكمة على أساس نوازل القصد الجنائي عنه ، إذ أن المادة ٢٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه إذا كان الفاعل غير مذنب لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى عامة به فذلك لا يمنع من معاقبة الشريك . وهذا صريح في أن القانون نفسه لا يعتبر الإدانة متعارضة مع البراءة في هذه الحالة ، وناطق بأن الفاعل لا يجوز أن يندى أثر الحكم ببراءة الفاعل إلى الشريك إذ التسمية يلزم عنها احتياطي تحليل متضمن ذلك النص يمنع التباينة العمومية بصفة مطلقة من تقديم الدليل على ثبوت نية الإجرام لدى الشريك في واقعة ارتكابها الفاعل هو أن يكون عنده القصد الجنائي كما يتطلب القانون .

(جلة ١٩١٢/١/٢٧ ملن رقم ١٦٦٢ سنة ١٢ ق)

٤٩٨ - أنه مهما قيل في مدى حجية الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة أو الصادرة بالعقوبة فيما يختص بالدعوى المدنية المتفرقة على الجريمة ، فهو في المواد الجنائية يجب دائماً لتسلك بحجية الأحكام الصادرة بالعقوبة تحقق الوحدة في الموضوع والسبب والخصوم . فالحكم بإدانة المتهم عن واقعة جنائية يكون حجة مافئة من عما كهذه المصم مرة أخرى عن ذات الواقعة ، ولا يكون كذلك بالنسبة إلى متهم آخر بما تم من ذات الواقعة . والاحتياط بتحقيق هذه الوحدة أساسه ما تتطلبه المبادئ . الأربعة - أصول المحاكمة الجنائية من وجوب تمحيص كل منهم من الدفاع عن حقه فيها هو منسوب إليه قبل الحكم عليه حتى لا يحميه منهم بما تضمنت حكم صدر بناء على إجراءات لم تتخذ في حقه . وما هو فرع عن ذلك ما جلد بالمادة ٢٣٣ من قانون تحقيق التباينات من أنه إذا صدر حكماً على شخصين أو أكثر استند فيها لكل شخص الفعل المسند للآخر جاز أن يطلب في أي وقت كان انضماماً من محكمة التفتيش والإبرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستتبع من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر ، مما مفاده أن القاضي وهو بما تم منها يكون مطلق الحرية في أنه إما أن يغير عقيدته . بما تضمنه حكم صادر ولو بذات الواقعة عمل منهم آخر ولا نظراً لكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه لتكونت لدى القاضي الآخر .

(جلة ١٩١٥/٤/٢ ملن رقم ٧١٢ سنة ١٥ ق)

تمه إدارة مطعم عمومي بدون رخصة استمر على الرغم من النافذ الرخصة التي كانت لديه يدير على مطعمه عمومياً فإن المحقة إذا عاقبه من أجل إدارة هذا المحل بعد الحكم ببراءته لا تكون محقة، مهما كان سبب البراءة .
(جلسة ١٦٦/١٠/١٩٤٠/١٠/١٠ سنة ١٠)

٥٠٩ - مادام المظان كان متهما مع آخرين في جلب مواد مخدرة وإحرازها فإن براءتهم كلهم ابتدائية ثم إدانة واحد منهم استثنائية بناء على استنباط التباينة بالنسبة للبرهان - ذلك لا يمنع عدة عناصر من كانت الادانة متبينة على أسباب مؤدية لها ، لأن الحكم الابتدائي في هذه الحالة لا يمكن أن تكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى غير من لم يتألف ضدهم .
(جلسة ١٦٦/١٠/١٩٤٠/١٠/١٠ سنة ١٠)

٥٠٤ - إذا رفع المدعي بالحق المدني دعواه مباشرة ضد المتهم لعدم إزاء عناطها على ذلك والحكم عليه بتعويض ، ثم قضت المحقة ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض ، فاستأنف المدعي ولم تستأنف التباينة ، فأيد الحكم استثنائياً ، فطعن بطريق النقض فرفض الحكم ، ثم أعيدت المحاكمة بقضي على المتهم بالتعويض عملاً بالمادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني فلا يصح من المتهم أن ينسب على المحقة أنها في حكمها قد تعرضت لإثبات واقعه الصدف ، ولا أنها أفاضت التعويض على يئك المادتين المذكورتين . وذلك (أولاً) لأن المحقة لها ، بل عليها ، أن تعرض إلى إثبات تلك الواقعة مادامت تحصل في طلب التعويض عن الضرر الذي حووه بها ولا يمكن أن يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم ، لا بسبب من الأسباب ، بالحقبة على المتهم ، مادامت الدعوى المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين مما أمام المحكمة الجنائية ، ومادام المدعي بالحق المدني قد استمر في السير في دعواه المدنية ، مما لا يصح معه القول بأن الحكم في الدعوى الجنائية ، بسبب عدم الطعن فيه من التباينة العمومية ، قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إليه . (وثانياً) لأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ من القانون ولو كان العمل الضار يكون جريمة بمقتضى القوانين .
(جلسة ١٦٦/١٠/١٩٤٠/١٠/١٠ سنة ١٠)

٥٠٣ - الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ورفض دعوى التعويض لعدم كفاية الأدلة لا يصح بالبداهة أن يكون ملزماً للمحكمة الاستئنافية وهي فصل في الاستئناف المرفوع من الدعوى المدنية وحدها على

المحكوم فيه لا يصح الدلول منه . وإذن فالحكم الذي يقضي بعدم جواز نظر الدعوى بقوة لا تنسب الفصل فيها بالحكم الصادر بسقوط الحق في رفضها لوقاة المتهم ، مع ما ظهر من أن المتهم لا يزال حياً - هذا الحكم يكون مختطاً ويمنع قسمة .
(جلسة ١٦٦/١٠/١٩٤٠/١٠/١٠ سنة ١٠)

٤٩٨ - يمكن لصحة الحكم بالإدانة في جريمة عاقلة مقضى إنذار الاشتباه أن يكون قد وجه إلى المتهم إنذار اشتباه ثم عاقله . وإذن فإذا كان سند المدعى هو الحكم على المنذر بالإدانة وإحدى الجرائم للخصوص عليها بادئة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي منها السرعة ، فإنه مادام هذا الحكم صادراً في دعوى جنائية واجب لها وفيها استيفاء الضمانات المقررة بالقانون للمعاقبة الجنائية في كل دور من أحوالها لا يقبل من المحكوم عليه الطعن فيه في صدد أو تناسية طعنه على الحكم الصادر في عاقبه مقضى إنذار الاشتباه إذ الطعن عليه لا يكون ولا في ذلك الدعوى التي صدر فيها لأنه في غيرها من الدعاوى إنما يتعرض له من ناحية أثره فقط ، لا من ناحية صحتها وصحة الإجراءات التي أتى عليها . وهو بوصف كونه حكماً جنائياً صحيحاً في المناسبة الصادر فيها يعتبر صحيحاً في جميع المناسبات الأخرى التي يقتضي فيها الرجوع إليه قانوناً .
(جلسة ١٦٦/١٠/١٩٤٠/١٠/١٠ سنة ١٠)

٤٩٩ - للمحكمة في المواد الجنائية بمقتضى القانون أن تتعدي ، وهي بحق الدعوى المرفوعة إليها وتعد مسؤولية المتهم فيها ، إلى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة وتقول لكنها ضيقة بخصوص ما يتعلق به الدعوى القائمة أمامها . ويكون قولها صحيحاً في هذا الخصوص دون أن يكون ملزماً للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتمتة موضوع تلك الواقعة .
(جلسة ١٦٦/١٠/١٩٤٠/١٠/١٠ سنة ١٠)

٥٠٠ - إن جريمة إدارة عمل عمومي بدون رخصة من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرارها على المواقف عليه فيبطل تدخل جديد متتابع بناء على إدانة المتهم . وفي الجرائم التي من هذا القبيل لا تشمل للمعاقبة إلا إذا قال أو أخلع التباينة السابقة على رفع الدعوى . أما ما يحصل بعد ذلك فإن حصل إرادة الجنائي في استمرار المعاقبة الجنائية يكون جريمة جديدة تخضع لها كمن أجلها ولا يكون الحكم السابق أية حجية أو اعتبار في صدورها إذا كان ثابت أن المتهم بعد الحكم ببراءته من

استمالها - ذلك يدخل في نطاق تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذي قصد الشارع منه تنظيم النافس وحصرها في حدودها المشروعة حماية للصالحات اعتنفتا للشتاتين بالتجسدة وبالانداج وبنهور المسهلين .

ولا يمنع من قضي هذا الحكم ضرورة الحكم الجنائي نهائيا بعدم الطعن فيه اذ من المقرر أن الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية . وذلك لأن للحكمة وهي في صدد الفصل في طلب التعويض عن الضرر المدني ، ان تعرض لإثبات واقعة الجريمة ولا يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم لأي سبب من الأسباب بالقوة على ملتهم مادامت الدعوى الجنائية والمدنية قد رعتا معا أمام المحكمة الجنائية ومادام المدعي بالحق المدني قد استمر في السهر في دعواه المدنية ولأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ ، ١٥١ من القانون المدني ولو كان الفعل الضار يتكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات .

(جلد ١٧/١٧/١٩٤٦ ملن رقم ١٢١٢ سنة ١٩٤٦)

٥٠٧ - إذا صدر حكم براءة المثمة في تبيد قرط بناء على ترجيح المحكمة بما ذاعت به من أن تسلمها القرط كان نفيها للعقد بيع انعقد بينها وبين المبلغ ضدها ، وأنها دفعت بعض ثمنه معجلا وبقيت ثمنها مشغولة بياق الثمن ، ثم رعت هذه المثمة دعوى مباشرة على المبلغ تهمه فيها بالتبليغ كذبا في حيا ، فقضت المحكمة ببراءته لعدم قيام الدليل لها على ثبوت وزن كذب البلاغ ولا على ثبوت سوء القصد ، فلما لا تكون قد تجاوزت سلطتها المقررة لها بالقانون من حيث البحث في قيام اركان الجريمة وثبوت سوء القصد .

(جلد ١٦/١٦/١٩٥٠ ملن رقم ١٩٧ سنة ١٩٥٠)

٥٠٨ - الحكم الصادر بالبراءة في جريمة التبيد يفسد في حيا لا يتسبب حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب المرفوعة عن استت إلى تلك الجريمة على من بلغ عن التبيد ، لأن تشكل المحكمة في تهمه التبيد لا يقطع بصحة البلاغ المقدم حيا أو كذبه . فهذا الحكم لا يمنع المحلة لمطروحة أماما دعوى البلاغ الكاذب من ان تبحث هذه التهمة طبقا من كل قيد .

(جلد ١١/١١/١٩٥٠ ملن رقم ١٣٣٥ سنة ٢٠)

أساس أنه صدر نهائيا فيما يخص بالدعوى الجنائية لعدم استثناء من النية . إذ يجب للسك بحجية الحكم الجنائي النهائي أن يكون ذلك في دعوى أخرى غير التي صدر فيها حتى لا يتدخل الحق المقر بالقانون لكل من الخصوم في الدعوى الواحدة في الطعن على الحكم بالطرق المرسومة جميعا ، مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى عند الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسك الباقي في صدره . فإن مسك هؤلاء خاص بهم وحدهم ولا يمكن أن يشار به غيرهم في استعمال حقه .

(جلد ١٧/١٧/١٩٥٠ ملن رقم ١٥٨٩ سنة ١٥٠)

٥٠٩ - إلى القانون إذ تحول المدعي بالمفوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة الدرجة الأولى فيما يتعلق بمفوقه فقد قصد إلى تحويل المحكمة الاستئنافية ، وهي فصل وهذا الاستئناف ، أن تعرض للدعوى وتناقضها كما كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى . ولذا فإذا هي قضت في الدعوى المدنية على خلاف الحكم الابتدائي ، فلا يصح ان ينشأ عليها أنها خالفت الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الذي صار انتهائيا بعدم استئناف النية إياه مادام القانون قصد قد طلبها من التقيد به في هذه الحالة .

(جلد ١٦/١٦/١٩٤٨ ملن رقم ٢٨٤ سنة ١٨)

٥١٠ - ان الجزاءات التأديبية التي رسها قانون المصانة لمساءلة المحامي عن الإخلال بواجبات مهنته لا تحول دون محاكمة جانيها من كانت الاحمال التي وقعت منه تتكون جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

(جلد ٢٢/١١/١٩٤٩ ملن رقم ١٢٩٩ سنة ١٩٤٩)

٥١١ - إذا كانت واقعة الدعوى كما انتهت الحكم هي أن التهم استعمل زيجات فلوحة عمل علامة شركة الكوكا كولا المسجلة وهي الاسم محفورا بالتغير العربية والارمنية في هيكل الزجاجي حيثما يبياه غارية من منتجات مصنته الخاص وسلاخا بقصد البيع وكانت المحقة مع تسليمها بأن ما اوردته من الاسم ووقف على الزجاج وما إلى ذلك يعتبر علامة تجارية في حكم القانون وبأن التهم استعمالها مع طه بصاحب الحق فيها ، قد قصد برفض الدعوى المدنية للمقامة من هذه الشركة قولاً منها بتقدم الجريمة وعدم توافر الخطأ بالتبع قاتها تكون قد اخطأت إذ أن مجرد استعمال الزجاجات وتمثيلها ببياه غارية أي كان نوعها أو لونها أو عرض للتراب البيع فيها أو حيازتها بقصد البيع وهي تعمل علامة تجارية يلم التهم انها مسلوكة لآخر ومن حقه

٥١٣ - الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ، ولا يقيد المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى . فالتأثير في جريمة الاعتداء على أراض قود بارلوا لا ينشأ عنه هذه التهمة . تتسمك بحكم صادر من إحدى المحاكم المختصة بفيد أن معاملته مع الجنى عليه كانت تجارية متعلقة بشراء أعتان . وإذا كانت المحكمة قد قننت ما يدفع به الملم من أن معاملته مع الجنى عليه كانت تجارية ، ولم تنشر في حكمها إلى الحكم المدنى المختط الذى تتسك به ، فتفيد هذا الدفع فيه الرد الضيق على ما جله بالحكم المختط .

(جلة ١٦/٧/١٩٣٦ طن رقم ٢٤٠٢ سنة ٦ ق)

٥١٤ - إن قرارات المجلس الحسينى تصفية حساب عديى الأملية لا حجية لها على المتولى أمورهم إلا إذا فيها . ومع ذلك إذا كانت المحكمة مع قولها لأنها تستند إلى قرار المجلس بشأن الحساب وتعتبر حجة على المشرف لم تكف بالتصفيه إلى أجراءها المجلس بل قامت هى بنفسها بتصفيه الحساب ، وثبتت لنسها من التحقيق أن ذمة المشرف مشغولة حقيقة بالمبلغ الذى أتجهه التصفيه . وإن امتناعه عن أداء ما بى ذمة القصر لا يرجع إلى سبب جدى . فإن ما أتجه الحكم من ذلك يصح بمقتضاه ، وخاصة شرف من جريمة التهديد . وخطأ الحكم فيها به من أن قرار المجلس حجة على المشرف لا يبيح بما يستوجب قطعه .

(جة ١٥/١٠/١٩٤٠ طن رقم ١٩١ سنة ١٠ ق)

٥١٥ - الوصى أن يتقدم إلى المحكمة الجنائية بكل ملاحظاته على الحساب الذى انتج المبلغ الملم بتبديده من ماله الخاص حساباً بوزر المجلس الحسى متى كان لم يتفق من قبل مع المجلس بشأنه . فإن هذا الاتفاق هو وحده الذى يمكن أن ينجح به كل من الطرفين على الآخر . وإن ما يجب على المحكمة أن تقتص بنفسها تلك الملاحظات غير متعينة في ذلك بقرار المجلس الحسى ، فإذا لم تفعل ، وأنكرت على الوصى حقه في مناقشة الحساب بيد اعتياده من المجلس ، فإن حكمها يكون مفسراً متعينا قضاه .

(جلة ٢٦/١/١٩٤٢ طن رقم ٥٢٦ سنة ١٢ ق)

٥١٦ - الأحكام المدنية الصادرة بصحة الديون المدعى بأنها تشمل فوائد ويوية لا تكون حجة قاطعة في الدعوى العمومية المرفوعة بشأن جريمة الاعتداء على الإراض بارلوا المدعى به ، لأن المحاكم الجنائية ،

٥٠٩ - الحكم الصادر بالبراءة في دعوى البضعة المباشرة المرفوعة من المتهم بركة عقد خد من اتهمه بالسرقة بأنه أبلغ في حقه كذباً بالسرقة لا تأثير له على دعوى السرقة وهى المعيرة أنها الأصل فيه ، وقد كانت الدعوىان نظران مما بما كان مقتضاه حتماً تأثر الأولى بالثانية . ووجوب انتظار الفعل في دعوى موضوع الاخبار الأمر الذى يترتب عليه أنه لا يمكن القول بتحدى أثر الحكم الأول إلى دعوى السرقة ليكون له قوة التوى المحكوم به فيها بحيث إذا ما قضى فيها بالبراءة يثنى التحدى بتضارب المحكمين . (جلة ١٦/١٦/١٩٤١ طن رقم ٥٦٦ سنة ٢٠ ق)

٥١٠ - إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية قد تم اختصاصها بنظر الدعوى قد أنهت المحكمة الاستئنافية وأجادت القضية إليها للحكم في موضوعها فلا يجوز لمحكمة أول درجة أن تقضى في الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .

(جلة ٢٨/١٦/١٩٤١ طن رقم ١٠٥٠ سنة ٢٤ ق)

ب - حجية الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية والشريعة أمام المحاكم الجنائية

٥١١ - إذا أصدرت المحكمة الشريعة حكماً يقضى بنفقة بناء على شهادة شهود ثم أفضح لثبابة أن شهادات هؤلاء الشهود مزورة فرفضت عليهم الدعوى ودخل المحكوم عليه في دعوى التفتق مدعياً بحق مدنى فلا يجوز لمؤلف التهود أن يدفعوا أمام محكمة البضعة بعدم قبول الدعوى المدنية بحجبتين بالحكم الصادر من المحكمة الشريعة الذى أخذت بشهادتهم لأن الدعوى الشريعة ودعوى الترميض دعوىان مختلفتان من حيث الموضوع والسبب والأشخاص فالحكم الصادر في الأولى لا يمنع من الأخرى (جلة ٢٣/١١/١٩٢١ طن رقم ٤٩ سنة ٢ ق)

٥١٢ - إن التفتق عليه أن ما يقضى به مدنياً من رد وبطلان ورقة ليس له قوة التوى المحكوم فيه نهائياً لدى المحكمة الجنائية ، وأن هذه المحكمة ، بالرغم من الحكم المدنى ، أن تبحث كل ما يقدم لها من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها ، وأن قدر تلك الأسانيد والدلائل من بينات قوية ودلائل حسية بكامل سلطتها وبحسب ما تراه هى فيها من ضعف أو قوة ، بحيث لو عاينها أى شك في صحة الأدلة التى قامت بأدعى ضى به لدى المحكمة المدنية على تزوير الورقة المذكورة كان لها أن تقضى براءة المتهم بذلك التزوير . (جلة ٢٦/١٢/١٩٣٢ طن رقم ٨٢٩ سنة ٣ ق)

بحسب الأصل ، غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .

(جنة ١٩٤٠/٤/٨ طين رقم ٤٠٩ سنة ١٩٠٢ ق)

١٧٧ - أن المحكمة الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المروضة عليها لا يمكن أن تقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل ولأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الراسية التي غرستها القانون أياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاقب بىء أويقت مجرم - ذلك يقتضى ألا تكون هذه المحاكم مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون بما يلزم عنه ألا يكون الحكم الصادر من المحاكم المدنية أو غيرها من الجهات الأخرى أى شأن في الحد من سلطة المحاكم الجنائية التي مأمورها بالبحث لكشف عن الحقائق كما هي في الواقع لا كما تقرره تلك الجهات مقيدة بما في القانونين المدني أو المرافعات من فيود لا يبرها قانون تصديق الجنائيات ومنظمة حدود طيات الخصوم وأحوالهم وتكييفهم م الرقائق المنازع عليها بينهم وم دون غيرهم أصحاب الشأن بها .

(جنة ١٩٤٠/١٢/١٦ طين رقم ٩٣ سنة ١١١ ق)

١١٨ - إذا كان الظاهر مما جاء بالحكم المطعون فيه أن موضوع الدعوى السابق ردها من إقيم أمام المحكمة المدنية بطلب لإبطال المردود والتصرفات الصادرة من معجروه وتوضعه مما لحق من أضرار بسبب ذلك على أساس أن تلك المردود وليد استئلال للمعترض ضعف الإدراك ، والإكراه . لأدنى ، هو في حقيقته موضوع الدعوى التي ردها مباشرة أمام المحكمة الجنائية ، فإن الصيغة الجنائية التي أعطاه في هذه الدعوى حصول المتهم على اعتفد للذكورة ليس من شأنها أن تؤثر في وحدة السبب في الدعوى . وكذلك لا تأخر لما يضيفه في الدعوى الجنائية من جرائم متعلقة بالأوراق المروضة بها الدعوى المدنية إذا ما تنان هذه الجرائم كافة ولا على القول بضرورة تلك الأوراق .

(جنة ١٩٤١/٤/١٤ طين رقم ٩٤٦ سنة ١١١ ق)

١٩٩ - وإن كان السجل أن اتخذ في حكمها بأسبب ستم آخر إلا أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان هذا الحكم صادرا بين الخصوم أنفسهم . فإذا اكتفت

عكسة الجرح في تسييب حكمها القاضي بضرورة بقولها إما نأخذ بأسباب حكم المحكمة الجزئية برد وطلان هذه الورقة وكل الثابت أن المتهمين لم يكونوا جميعهم أطرافاً في الدعوى المدنية فهذا لا يصح سبياً بين الحكم عليه ،

(جنة ١٩٣٩/٩/٢٢ طين رقم ١٢١٨ سنة ٩١ ق)

٣ - حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية

٣٤٠ - الأحكام الجنائية لا يكون لها قوة لاسر للقضى في حق السكاة أمام المحاكم المدنية إلا بما يكون لازماً وضرورياً للعصل في الجهة المروضة على جهة الفصل فيها . فإذا كانت الجهة المرفوعة بها الدعوى على المتهم أمام المحاكم العسكرية هي أنه عمر أو حاول التآمر في أسعار السوق وتفرير بأن حبس يتأنع عن التداول لحسكت له هذه المحكمة بالبراءة وترسخت وهي تبحث أدلة الإثابة إلى ملك هذه البصاحة فذلك إنما ملك القسم ، هوذا هذا لا يمكن صدقاً له مرة الأمر للقضى ، إذ أن تعيين الملك للبصاحة بين أصلاً عنصراً لازماً في ملك الجهة .

(جنة ١٩٤٧/٥/١٢ طين رقم ٤٩٦ سنة ١٧ ق)

القرع الثاني

القرائن القضائية

٢١١ - استنتاج لواقعه للعالم عليها من الأدلة المقدمة أمر موضوعي تتركه عكسة للموضوع ولا رقابة المحكمة التقضى عليها في ذلك ما دامت الأدلة بعمدة شخ خلا ما رأته للمصلحة . إذا كان اثبت من لواقعه بشهادة الشهود الذين شهدوا فعلا عن رؤيته المجنى عليه أن المتهم استدراج المجنى عليه من منزله إلى داره ثم دماه إلى القضاء معه وأن المجنى عليه بعد نصف ساعة من تناول الطعام مع المتهم ظهرت عليه أعراض انقسام فيدا يتقيا وإذا ظهر من الصفة التشريعية المجنى عليه أن سبب انوفاة هو القسم الحاد بالزوبخ وكان الثابت أيضا أنه عثر على زوبخ يحوي جيب المتهم بملية أكبر نسبياً مما يوجد بملابس نتيجة اللوث العارضة بأربة وروبيعية ثم استجبت للمصلحة من ذلك أن المتهم هو الذي دس السم للمجنى عليه كان سببناجها مقبولا معقلا ولا محل للاعراض بأنه لم يشهد أحد بأن المتهم دس المادفة لنامة للمجنى عليه .

(جنة ١٩٣٣/١١/٢٠ طين رقم ٢٠٠٩ سنة ٢٣ ق)

ولا يصح الاعتراض على الرأي المستخلص منها مادام
ساقنا مقبولاً .

(جلسة ١٩٣٧/٤/٢٦ طين رقم ١٠٧ سنة ١٩٣٧ ق)

٥٣٦ - متى اقتضت المحكمة من طريق القرائن
بفساد دافع لمضى غير ملامة بأن تحققة ، لأن القرائن
والتحقيق هما طريقان من طرق الإثبات القانونية ،
وللمحكمة أن تفصل إلى تكوين حقيقتها من أى
طريق جاز .

(جلسة ١٩٤١/١/٣١ القنية رقم ١٣٧ سنة ١٤ ق)

٥٣٧ - إن القانون لم يشترط لثبوت جريمة
القتل قيام دليل بينه بل للمحكمة أن تكون اعتقادها
بالإدانة من كل ما علمت إليه ، فإذا هي أخذت في
إثبات القتل بما تكشف لها من الظروف والقرائن فلا
تؤرب عليها في ذلك ، إذ القرائن من طرق الإثبات في
المواد الجنائية ولقد قضى أن يستند عليها وحدها مادام
الرأي الذي يستخلص منها مستقفاً .

(جلسة ١٩٥١/١١/٢٤ طين رقم ٤٣٦ سنة ٢١ ق)

٥٣٨ - إن القرائن تعتبر أدلة غير مباشرة
لقاضي أن يستند عليها وحدها في استخلاص ما قضى
إليه .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٦ طين رقم ١٦٢٢ سنة ٢٤ ق)

٥٣٩ - إن قرآن الأحوال من طرق الإثبات
الأصلية في المواد الجنائية والمحكمة أن تأخذ بها .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/١٧ طين رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق)

٥٤٠ - القاضي الجنائي حر في استمداد عقيدته
من أى مصدر شاء فيما عدا الأحوال الاستثنائية التي
التي يفيد القانون فيها بنوع معين من الدليل فله أن يستنج
وتوقع التصريح حتى من مجرد الشبهات التي تقوم لديه .

(جلسة ١٩٣٠/١/١٢ طين رقم ٨١٢ سنة ٢٠ ق)

٥٤١ - إنه لا مانع من أن يستعان في التحقيق
بالكلام البرلمانية كوسيلة من وسائل الاستدلال
والكشف عن المجرمين ولا من أن يجوز للقاضي بذلك
ما بين يده من الأدلة .

(جلسة ١٩٣٩/١/٢٣ طين رقم ١٠٧٢ سنة ٩ ق)

٥٤٢ - لمحكمة الموضوع الحرية في تقدير
استدراك الكلب البرئى والاستدلال به على ارتكاب
للمتهم للجريمة ، فإذا كان تعويلها على هذا الاستدراك
لا يتعارض مع الأحكام المستندة إلى كل من المتهمين وإلى
إثباتها على أساسها فلا يجوز مجادلتها في ذلك .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٢٢ طين رقم ٨٣٢ سنة ٢٢ ق)

٥٤٣ - إن استدراك الكلاب البرلمانية لا يندرج

٥٣٢ - متى استتبع محكمة الموضوع من نتائج
الدعوى وظروفيها أن المتهم هو الذي تقدم لاقام بخبرتين
بإعلان الدعوى بتسميتها باسم شخص وهمي طالبا إجراء
الإعلان بعد أن دفع الرسم وكان هذا الاستنتاج سليما
فلا يعم بعد ذلك عدم وجود دليل مباشر على وقوع
هذا الفعل من المتهم .

(جلسة ١٩٣٨/٦/٢٠ طين رقم ١٥٦٣ سنة ٢٨ ق)

٥٣٣ - إن الأصل أن القاضي في المواد الجنائية
غير مقيد بأدلة معينة ، بل إن القانون قد ترك له كامل
الحرية في أن يكون عقيدته في حقيقة الواقعة المرفوعة
بها الدعوى أو في علاقة المتهم بها من أى دليل
يستخلصه بما يقدم له بالجلسة في مقام الإثبات في
الدعوى مادام الاستناد به غير محرم بصفة عامة .

وهو متى انتهى إلى رأى في الدعوى بناء على ما اقتنع
به من الأدلة أو القرائن التي استظهرها من التحقيق
الذي أجراه فلا يصح في القانون عاصيه عن السند
الذي اعتد عليه من حيث يبلغ قوته في الإثبات إلا إذا
كان هذا السند ليس من شأنه في حد ذاته أن يوصل إلى
النتيجة التي انتهى إليها . وإذن فإذا اعتضت المحكمة في

إدانة المتهم بجريمة احرار خضر على وجود وسادة
الموتوسكيل الذي أقر المتهم بأنه كان يركبه على مقربة
من المسكن الذي عثر فيه على الخضر فلا يصح أن ينهى
عليها أنها اعتضت في قضائها على قرينة غير قاطعة في
الإثبات مادامت هي قد حصص هذه القرينة وأطمانت إلى
كفايتها كدليل في الدعوى ، ومادام هذا الدليل يصلح
في ذاته مقدمة للنتيجة التي رتبته عليه . وكذلك الحال

إذا عارضت المحكمة الأبحاث والتحريات التي قام بها
رجال البوليس وأحوالهم بناء على ما شهدوا به أمامها ،
خصوصاً إذا كان ذلك في مقام تأييد أدلة أخرى .

(جلسة ١٩٤٢/٦/٨ طين رقم ١١٦٠ سنة ١٢ ق)

٥٤٤ - إذا أدانت المحكمة أحد المتهمين لوجوده
مع منهم آخر اعترف بالسرقة في مجلس واحد بمنزله هو
ومعها المتهم الذي حصل منه الاضاق على ارتكاب
السرقة والأشياء التي اتفق على سرقتها مستخلصة من ذلك
أنه لا بد ضالغ في الاضاق مع العرف فهذا جار لها
ولو كان ملول الاعتراف لا يقتضى التعرف .

(جلسة ١٩٤٣/٦/٢٨ طين رقم ١٥٦١ سنة ١٣ ق)

٥٤٥ - قرائن من طرق الإثبات الأصلية في
المواد الجنائية ، فللقاضي أن يستند عليها دون غيرها .

القانون لا يحرم الأخذ به ، وكان الدليل قد قدم إليها وفقا للأصول الموضوعية . وإن فإذا كانت المحكمة لم تأخذ بأقوال المجنى عليه وأبيه في التحقيق وبالجلسة وأخذت بقولها كما رواه الشاهد عنها مع عاقبته لما رواه في الأوراق لاقتناعا من ظروف الدعوى بأن ما قاله الشاهد هو الحقيقة فلا تريب عليها إذ هي لم تخرج في حيا هو مقرر لها قانونا من الحق في تحري الحقيقة من كل عنصر تراه مؤيدا لها .

(جسلة ١٩٤١/١٢/١٥ طين رقم ١١٤ سنة ١٣٢٠ ق)

٥٣٨ - ليست المحكمة مطالبة بأن لا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من الأدلة ولو كانت غير مباشرة .

(جسلة ١٩٤٣/٢/١٧ طين رقم ١٧٣ سنة ١٣٢٢ ق)

٥٣٩ - لا يجب الحكم إلا يكون هناك دليل مباشر في صدد ثبوت الحقائق القانونية التي قال بها . فإن المحكمة لها أن تنفي إلى القول بثبوت أية واقعة من أي دلائل ولو كان لا يشهد مباشرة عليها ما دام من شأنه في المنطق أن يؤدي إليها .

(جسلة ١٩٤٤/١٢/١٤ طين رقم ١٣٠١ سنة ١٣٢٤ ق)

٥٤٠ - إن القانون لا يشترط في الأدلة التي تقام عليها الأحكام أن تكون مباشرة ، أي شاهدة بذاتها ومن غير واسطة على الحقيقة المطلوب إثباتها ، بل يقتضي بأن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة بجمعية متعينة مجرعا بصحة .

(جسلة ١٩٤٥/٥/٢٨ طين رقم ٩٠٨ سنة ١٣٢٥ ق)

٥٤١ - لا يشترط في الدليل ، مهما كان نوعه أن يكون مباشرا ، أي شاعدا بذاته على الحقيقة المطلوب إثباتها ، بل يكفي أن تستخلص منه سلطة الحكم تلك الحقيقة بجمعية متعينة مجرعا متى كان هو يتم عليها عن طريق غير مباشر .

(جسلة ١٩٤٥/٦/١٤ طين رقم ١١٤١ سنة ١٣٢٥ ق)

٥٤٢ - لا يلزم في القانون أن يكون للدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشرا ، بل المحكمة - وهذا من أنص خصائص وطبيعتها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

(جسلة ١٩٤٥/٤/٢٤ طين رقم ٢٨٤ سنة ١٣٢٥ ق)

٥٤٣ - إن مدار الإثبات في المواد الجنائية هو اطمئنان المحكمة إلى ثبوت الواقعة المطروحة عليها أو نفيها وذلك سواء أ كان دليلها على الرأي الذي أخضعت

أن يكون قريبة يصح الاستناد إليها في توريد الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ بها كدليل أساسي على ثبوت التهمة على المتهم .

(جسلة ١٩٤٤/٣/١٩ طين رقم ١٥٠ سنة ١٣٢٤ ق)

٥٤٤ - إذا كانت المحكمة قد استندت إلى استعراق الكلب البوليس كقرينة تمزج بها الدليل المستند من اعتراف التهمة الثانية ولم تعتبر هذا الاستعراق كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل المتهم الأول ، فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يوجب الاستدلال .

(جسلة ١٩٥٠/١٠/٢ طين رقم ٥٣٨ سنة ١٣٢٥ ق)

٥٤٥ - إنه وإن كان الشاهد إذا ما طلب إليه الحلف بغير اليمين القانونية أن يتبع عن ذلك إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تصد الامتناع قرينة على عدم صدق الشاهد في أقواله ، فإذا كانت المحكمة قد رأت في عدم إجابة الشاهد والدة المجنى عليه إلى ما طلبه منه من الحلف على المصنف ما يدعو إلى عدم تصديقه فإنها لا تكون قد عاينت القانون في شيء . على أن المحكمة ليست ملزمة - إذا لم تطلب إلى أحوال الشاهد - أن تذكر العلة في ذلك ، فإن هي ذكرت علة فلا تصح مناقضتها فيما ذكرته .

(جسلة ١٩٤٥/٤/١٥ طين رقم ٦٦١ سنة ١٣٢٥ ق)

٥٤٦ - الإثبات في المواد الجنائية عماده اطمئنان المحكمة إلى ثبوت الواقعة التي يدور عليها أو عدم ثبوتها ، في هي اطمئنان إلى ثبوتها فلا يهم أن يكون الدليل الذي اعتمدت عليه مباشرا مؤديا بذاته إلى النتيجة التي انتهت إليها أو غير مباشر . وحتى كان الدليل مؤديا غفلا إلى ما رتبته عليه المحكمة فلا تصح مناقضتها أمام محكمة التمييز لأن تقدير الأدلة من شأن القاضي الموضوع وحده .

(جسلة ١٩٤١/١٠/٢٢ طين رقم ١٨١٦ سنة ١٣١١ ق)

٥٤٧ - للسكة في المواد الجنائية أن تجزى الدليل للقدم إليها ولا تأخذ منه إلا ما تطلب إلى . ولا يلزم في الدليل الذي ترتكن إليه أن يكون صريحا في الإدانة شاعدا بذاته مباشرة على وقوع الواقعة الجنائية من المتهم بل إن من حق المحكمة أن تستخلص من الدليل ما ترى أنه يؤيد عليه وإن لم يكن صريحا فيه . كما أن من حقها أن تستدل بأي دليل ترى الأخذ به لاطمئنانها إلى صحته ومكفانيته في الإثبات متى كان

به دليلا مباشرا يرضى بذاته إلى النتيجة التي انتهت إليها
أم كان دليلا غير مباشر لا يرضى إلى هذه النتيجة إلا
بعملية عقلية منطقية .

(جلة ١١/١١/١٩٥١ ملن رقم ٤٣٣ سنة ٢١ ق)
٥٤٤ - متى استقرت عقيدة المحكمة على رأى
فلاهم أن يكون ما استندت إليه في ذلك دليلا مباشرا
أو غير مباشر مادام هذا الدليل مؤدبا عقلا إلى ما رتبته
للمحكمة عليه ، فإن القانون لا يشترط في الدليل مهما
كان نوعه أن يكون مباشرا أى شاهدا بذاته على الحقيقة
للغالب إثباتا ، بل يكفي أن تستخلص منه المحكمة تلك
الحقيقة بعملية عقلية منطقية تجريها متى كان هو ينم عليها من
طريق غير مباشر .

(جلة ٣/١٢/١٩٥٢ ملن رقم ٢٦١ سنة ٢٢ ق)
٥٤٥ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا
دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يجوز أن
يكون استخلاص ثبوت الواقعة منه عن طريق الاستنتاج
و ترتيب النتائج على المقدمات .

(جلة ١/١٢/١٩٥٢ ملن رقم ٧٧٠ سنة ٢٣ ق)
٥٤٦ - لا يلزم في القانون أن يكون الدليل
مباشرا وقائما بذاته .

(جلة ١/١١/١٩٥٤ ملن رقم ١٠٦١ سنة ٢٤ ق)
٥٤٧ - إذا كانت الواقعة أساس الاتهام هي أن
الجنى عليه كان حسانا آخر لدى دائي أجنبي ، غشي
ملاحظة الدائن له التنفيذ على ماله وقاء لديه ، فأدع
آلات سينائية يملكها لدى المتهم ، ثم تقل هذه الآلات
إلى حيازة صهر هذا المتهم وكتب له ورقة مباينة بها
لوقوفه في وجه الدائن إذا ما حدثت نفسه بالتنفيذ عليها

أرجع تاريخها إلى زمن سابق ، لما كان من هذين إلا أن
انكرا عليه ملكيته الآلات مدعين أن البيع جدي ،
واستخلصت المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها أن
تحرير ورقة المباينة كان وليد إيمان المتهمين ، وأنها
كأنا في ذلك يقصدان اغتيال ماله فعندا إلى انكار ملكه
زاعمين جدية ورقة المباينة وهي في الواقع ليست إلا
ريما صوريا بمخالفة النش ، فأذنت للجنى عليه بإثبات
النش والصورية من طريق الشهود القرآن لا اختلاط النش
بالصورية حتى صارت هذه أداة للنش ، فإن ما فعلته
المحكمة من ذلك لا صعب فيه ولا خطأ .

ولا يصح للمتهمين أن يحميا بأن المحكمة إذ فعلت ذلك
قد اجازت إثبات صورية عقد البيع بنشر دليل كنان
ولا وجود مبدأ ثبوت بالكتابة . لأنه مادامت المحكمة
قد استخلصت استخلاصا سائفا من وقائع الدعوى
وظروفها أن هذا البيع كان صوريا ومن طريق التدليس ، فإن
هذه الصورية للتدليس لا يقتضى إثبات ضرورة وجود كتابة
أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، بل يجوز لكل من منه التدليس ولو
كان طرفا في العقدان يثبتها بالقرائن ، ولا يؤثر على هذا
الجنى عليه في الإثبات أن موقفه يشوبه عيب الرغبة في
الاضراب دأته ، فإن هذا ينفي كونه متهما عليه في تدليس
من جانب ذنبك للمتهمين .

(جلة ٥/١٢/١٩٤١ ملن رقم ١٢٤٩ سنة ١٤ ق)
٥٤٨ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن
تتناول ما للهم من السوابق ، فتتخذ منها قرينة تكميله
في إثبات التهمة كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التي
توجد في الدعوى .

(جلة ٣/١٢/١٩٥٢ ملن رقم ١٦٦٨ سنة ٢١ ق)

أجانب

موجز القواعد :

- التزام من يأوى الأجنبي إبلاغ الوليس عن ايوائه وعن وحيه في إحياء المهدد - ١
- عدم تصدى حكم الإعفاء الوارد في المادة ٤ من الرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢ إلى الحالة للجنة في المادة ١١ - ٢
- للتصود بالأسكان والايواء للنصوص عليها في المادة ٧ من الرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢ - ٣
- الاخطار للنصوص عليه في المادة ٧ من الرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢ هو واجب عام مطلق - ٤
- اقامة الزوجة مع زوجها في مسكن بذاته مما يدخل في معنى الايواء والاسكان - ٥

القواعد القانونية:

١ - إن المادة السابعة من المرسوم خانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ قد أوجبت ، على مدير القندق أو المزل أو أى عمل آخر من هذا القبيل وكذلك كل من أدى اجنيا أو أسكنه أن يبلغ مقر البوليس الواقع في دائرته عمل سكن الاجنى وبمسه وعنوانه وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلوله أو مفادته . . وبين من عبارة النص أن الامريس غيار من يأوى الاجنى في أن يبلغ عنه في أحد ميادين بل الزمه القانون أن يبلغ البوليس من إيواء للاجنى في خلال ٤٨ ساعة من حلوله وكذلك فرض عليه أن يبلغ البوليس عن رحيله في خلال ٤٨ ساعة من وقت مفادته .

(جلسة ١٩٥٤/٣/١ طين رقم ١١١ سنة ٢٤ ق)

٢ - ان المادة الرابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأولى على ما يأتي ، على كل اجنى أن يقدم نفسه خلاله ثلاثة أيام من وقت دخول الأراضي المصرية إلى مقر البولس في الجهة التي يكون فيها وأن يجرى إقرارا عن حاله الشخصية وعن الفرض من مجيئه إلى المملكة المصرية ومدة الإقامة المرخص له فيها وعمل سكنه والمحل الذي يجتاز به لإقامته العادية ، وتاريخ بدء الإقامة وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك وعليه أن يقدمها يكون له من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعمل الأنص الأوراق المثبتة لشخصه . ، كما تنص في فقرتها الثانية على ما يأتي ، وبين من هذا الحكم الاجانب ذوى الإقامة الخاصة والاجانب ذوى الإقامة العادية المنصوص عليهم في البابين ١ و ٢ من المادة العاشرة عند عودتهم إلى المملكة المصرية بشرط ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر . . وتنص المادة ١١ من القانون على أنه لا يجوز لأحد أفراد الفئتين الأولى والثانية التنياب في الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر مالم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على إذن بذلك من وزارة الداخلية لأحد أقربه ، ولا يجوز أن تزيد مدة التنياب على سنتين ويتربط على مخالفة هذه الأحكام سقوط حق الاجنى في الإقامة المرخص له بها . . . وستنص من ذلك الاجانب الذين يشيرون لطلب الطول الجاسات الاجنية أو الخدمة الإجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك ، ويتنص من مقارنة هذين التمين ان الشارع في المادة الرابعة أورد حكما عاما بشأن الاجنى الذي يدخل الأراضي

المصرية وأوجب عليه تكاليف معينة يقوم بها ثم أعت من هذه الكاليف الاجانب ذوى الإقامة العادية ، على ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر ثم جله الشارع في المادة ١١ يتناول حالة خصوصى حالة غياب الاجنى في الخارج حالة كونه من ذوى الإقامة الخاصة او الإقامة العادية ، ولم يجر له أن يتنيب في الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر إلا أن يؤذن له من وزارة الداخلية ، وبين الحد الأقصى لمدة غيابهم فرض التجاوزه جوازهم سقوط حقهم في الإقامة الاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة متعلق بتنياب الاجنى لأغراض خاصة حصرها الشارع بالنص ومع اختلاف موضوع كل من التمين واتجاه خطاب الشارع في كل منهما إلى تنظيم حالة معينة فلا يصح قانونا أن يندى حكم الإعفاء الوارد في المادة ٤ إلى الحالة البينة في المادة ١١ وإلا كان ذلك من قبيل التوسع في الإعفاء المذكور وينبغي وجبه وبينى على أنه مالم يكن الاجنى معنى طبقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة المذكورة (والتي عدلت فيها بعد إضافة فقرة ثالثة إليها بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢) فإن التزامه بشرط التقدم إلى البوليس في المدة القانونية يكون قائما ويترتب على مخالفة العقاب المنصوص عليه في المادة ٢/٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/١ طين رقم ٢٨٨ سنة ٢٤ ق)

٣ - إن هدف المشرع من اصدار القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٤ واستبداله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ هو تمكين السلطات المصرية من أحكام مراقبتها للاجانب الذين يدخلون الديار المصرية أو يقدونها ومن تتبع تنقلهم بداخل الجمهورية المصرية ، وتحقيق هذا الفرض أوجب على الاجنى ذاته ، إلا في بعض حالات استثناءية محددا وعلى كل من آواه أو أسكنه ، أن يبلغ مقر البوليس الواقع في دائرته عمل سكن الاجنى ، في المياد التي عينه من وقت وصوله إلى عمل اقامته أو من مفادته له . وقد صمم المشرع هذا الالتزام حتى يثقل كل من يورى الاجنى أو يسكنه منه أو يؤجر له علا لكن غير ضده في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٤ بأن أوجب التبليغ على كل من أدى اجنيا أو أسكنه منه أو أجر له علا للسكن ، وبرزه في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بقوله على مدير القندق أو المزل أو أى عمل آخر من هذا القبيل ، وكذلك كل من أدى اجنيا أو أسكنه ، فبإزالة التمين فصل من يسكن الاجنى منه في سكن واحد بأجر أو بغير أجر ، ومن يؤجر له

من المرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢ هو واجب علم حلقى حل من وجه اليوم الخطاب في المادة المذكورة بدون استثناء يستوى في ذلك ان يكون الأجنبي ذاته معنى من تقديم نفسه اليو ليس لأى سبب من أسباب الاعفاء او غير معنى وذلك تحقيقاً للحكمة التى توغها القانون من هذا النص وحي أحكام الرقابة على دخول الأجانب الأراضى المصرية وغروهم منها .

(جلة ١٢/١٧/١٩٥٥/١ طين رقم ١٠٠٠ سنة ٢٤ ق)

٥ - إن إقامة الزوج مع زوجها في مسكن بذاته بما يدخل في معنى الإيواء والإسكان الوارد في نص المادة السابقتين المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ .

(جلة ١٢/١٧/١٩٥٥/١ طين رقم ١٠٠١ سنة ٢٤ ق)

مسكنًا مستقلاً لسكناء وقد الفصح المشرع عن مراده هذا في قانون سنة ١٩٥٢ بحذف كلمة « منه » الواردة في قانون سنة ١٩٤٠ بعد « أسكن » حتى يشمل النص الموجو كل الحالات التى أوردتها تفصيلاً في قانون سنة ١٩٤٠ . ولا عمل القول بأن النص بكلمه « أسكنه » في قانون سنة ١٩٥٢ دون النص صراحة على من يوجر مسكنًا للأجنبي ، كما كان الحال في قانون سنة ١٩٤٠ ، قصد منه اخراج من يوجر مسكنًا للأجنبي من واجب الإلتزام بالتبلغ ، لأن القول بهذا يطوى على تطبيق للدلول القوى الفعل « أسكن » بلا مقتضى يبروه من صياغة المادة أو من روح التشريع .

(جلة ١٤/١٠/١٩٥٤/١ طين رقم ١٠٠٠ سنة ٢٤ ق)

٤ - إن الإخطار المتصور عليه في المادة السابقة

إجراءات

رقم التساعدة

الفصل الاول : -

إجراءات التحقيق « احالة »

الفصل الثانى : -

إجراءات المحاكمة

١ - ٣	الفرع الأول : تحديد أدوار انعقاد محكمة الجنائيت
٤ - ٢٦	الفرع الثانى : تشكيل المحكمة
٢٧ - ٣٥	الفرع الثالث : علانية الجلسات
٣٦ - ٤٠	الفرع الرابع : حفظ النظام بالجلسة
٤١ - ٦٨	الفرع الخامس : محضر الجلسة
٦٩ - ٨٤	الفرع السادس : سؤال التهم واستجوابه
٨٥ - ١٥٣	الفرع السابع : شقوية للرافعة
١٥٤ - ١٧٢	الفرع الثامن : بطلان الاجراءات والفصح به

الفصل الثالث :

١٧٣ - ١٩٩	مسائل متنوعة
-----------	--------------

الفصل الأول

إجراءات التحقيق

راجع : تحقيق

الفصل الثاني

إجراءات المحاكمة

الفرع الأول : تحديد ادوار انعقاد محكمة الجنايات

- محكمة الجنايات أن توالى عملها في نظر الدعاوى للعرضة عليها في دور الانعقاد حتى تنتهي منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهاية ١
- مخالفة مانست عليه المادة ٢٧٠ ج . والمخافة بتحديد تاريخ افتتاح أدوار انعقاد محاكم الجناسيات لا يترتب عليها البطالان ٢
- انعقاد محاكم الجنايات بحسب الأصل كل شهر مالم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك ٣

الفرع الثاني : تشكيل هيئة المحكمة

- الطعن في الحكم بقوله إن أحد قضاة الهيئة التي أصدرته كان قبل دخوله القضاء حائيا وكان وكبلا عن المهن عليه في الدعوى للطعون في حكمها لا يمكن التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض - ٤
- عدم جواز الجمع بين وظيفة النيابة ووظيفة القضاء يأخذ حكمه مهما كانت عمل رجل النيابة في تحقيق الدعوى شيئا - ٥ - ٧
- حضور أحد القضاة إحدى الجلسات التي نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة سند ادعى بزوره لاجنحه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالترزير - ٨
- فصل القاضي في دفع فرعى في الدعوى لاجنحه من النظر في موضوع الدعوى - ٩
- عدم اثبات جلوس قاض بدلا من آخر لسبب من الأسباب في حضرة الجلسة أو في الحكم لاجد وجها من أوجه البطالان - ١٠
- وجوب امتناع القاضي من لقاء نفسه عن الحكم في الأحوال المنصوص عليها في اللادتين ٣١٣ من قانون للرافعات ١٢٤٧ ج - - ١١
- اختصاص القاضي الذي أصدر الحكم النهائي بنظر المعارضة فيه - ١٢
- اشتراك القاضي في الحكم المنقوض يمنه من أن يكون عضوا بالهيئة التي تعيد نظر القضية - ١٣
- سبق حكم القاضي في الدعوى ابتدائيا - حضورا كان أو غيابيا - بوجب عليه أن يتمتع من لقاء نفسه عن الاشتراك في نظرها استثنائيا - ١٤ - ١٧
- تدارك الخطأ الذي يقع في الحكم التباين الاستئنافي باشتراك القاضي الذي حكم ابتدائيا فيه بأعادة الاجراءات الاستئنافية في المعارضة - ١٨
- تأجيل القاضي الجزئي الدعوى الى جلسة أخرى دون أن يبدى رأيا أو يصدر حكما لاجنحه من الاشتراك في الهيئة الاستئنافية - ١٩
- عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمت المرافعة التعلق بالحكم لاجبيه مادام قد اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم - ٢٠
- وجوب استماع الهيئة التي نظمت بالحكم المرافعة - ٢١
- عدم جواز اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة - ٢٢
- جواز تدب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لشككة تشكيل محكمة الجنايات - ٢٣

موجز القواعد (تابع) :

- ندب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتكثيف هيئة محكمة الجنايات يصح من يقوم مقام رئيس المحكمة - ٢٤
- تشكيل محكمة الجنايات من مستشارين وقاض ليس فيه انتقاص للمبادئ التي تحرها القانون في محاكمة المتهمين - ٢٥ و ٢٦
- (راجع أيضا : اجراءات قاعدتان ١٥٥ و ١٦٠ وقض قواعد ٦ و ١٠ و ١٤ وقض قاعدة ٤٩٩)

الفرع الثالث : علانية الجلسات

- سلطة المحكمة في حظر غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها من كانت طبيعة التحقيق الذي تجريه يقتضي هذا الحظر - ٢٧
- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الحضور لجلسة سرية إذا لم تر عملاً بذلك - ٢٨ و ٢٩
- عدم إبعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى مقرر لمصلحة التهم - ٣٠
- خلو الحكم من الإشارة الى سرية الجلسة لا يبطئه - ٣١
- سلطة المحكمة في جعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام - ٣٢ و ٣٤
- تقييد دخول قاعة الجلسة بصارح لا يتناقى مع العلانية - ٣٥
- (راجع أيضا : قض قاعدتان ٣٥٣ و ٤١٥)

الفرع الرابع : حفظ النظام بالجلسة

- عدم استثناء المحامي من المحاكمة فوراً إذا وقت منه جنحة على المحكمة أو أحد أعضائها أو أرباب الوظائف فيها - ٣٦
- صحة الاجراءات التي تحصل في فترة إبعاد التهم عن الجلسة إذا أحدث تشويشاً وأمرت المحكمة بإخراجه - ٣٧
- ذكر اللادة للقطعة على جريمة الجلسة غير لازم طبقاً لنص لقاعدة ٢٣٧ تحققي جنايات - ٣٨
- لا محل لباع طليات تمثل النيابة في جرائم الجلسة إلا حيث يكون حاضراً - ٣٩
- عدم إثبات مبالغ أقوال تمثل النيابة في جرائم الجلسة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات - ٤٠

الفرع الخامس : محضر الجلسة

- محضر الجلسة حجة بما ثبت به والادعاء يحس ماورد فيه لا يثبت إلا بطريق الطعن فيه بالترتيب - ٤١ - ٤٣
- الحكم مكمل لمحضر الجلسة في إثبات ماينم من اجراءات أمام المحكمة - ٤٤ - ٤٨
- مجرد الخطأ للادى في محضر الجلسة لا يجب الحكم - ٤٩ - ٥١
- مجرد حصول تعديل احدى العبارات في محضر الجلسة يفرض حصوله لا يدل على عدم صحة العبارة الجديدة - ٥٢
- عدم ترقب صفحات محضر الجلسة وخلوه من ذكر من الشاهد وصناعته ومحل سكنه أو أغفال اسم المحامي الذي ترفع عن التهم لا يقتضى البطلان - ٥٣ - ٥٥
- عدم ذكر طليات النيابة بمحضر الجلسة أو عدم تدوين دفاع التهم بالتفصيل لا يبطل الحكم - ٥٦
- التزام التهم بأن يطلب صراحة إثبات ماوجه في محضر الجلسة - ٥٧ و ٥٨
- خلو محضر الجلسة من إثبات أن الشاهد لم يكن موجوداً خارج الجلسة لا يجب الحكم - ٥٩
- خلو محضر الجلسة من إثبات أسماء القضاة لا يجب الحكم مادام مدونا به أسماء القضاة الذين أصدروه - ٦٠
- عدم إثبات اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة لا أهمية له مادام الحكم قد دون اسمه - ٦١
- اغفال النص على من التهم وبلادته وصناعته بمحضر الجلسة لا يجب الحكم مادام التهم لا يدعى أنه كلف في سن تؤزر في مسؤوليته أو عقابه - ٦٢
- عدم توقيع رئيس الجلسة على بنى محاضر الجلسات لا يصد بطلاناً جوهرياً في الاجراءات مادام محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم موقفاً عليه منه - ٦٣ و ٦٤
- عدم توقيع القاضي وكاتب الجلسة على كل صفحات محاضر الجلسات لا يترتب عليه بطلان الاجراءات - ٦٥

موجز القواعد (تابع) :

- اعمال كاتب الجلسة توقع مضر الجلسة والمك لا يترتب عليه وحده بطلانها - ٦٦ و ٦٧
- تأخر التوقيع على مضر الجلسة لم يضر له الشارع جزاء - ٦٨
- (راجع أيضا : اثبات قاعدتان ٣٥٦ و ٤٣٣ واجراءات قاعدة ١٠ واستئناف قواعد ١٨٧ و ١٨٨ و ١٩٦ و لزور قاعدتان ٦٨ و ١٤٤ وحكم قواعد ٢٩ و ٣٦ و ٧٧ و ٨١ و ١٠٧ و ٢١٦ و ٢٣٦ و ٢٩٤ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٣٠٢ ودفاع قواعد ٤ و ١٣٣ و ١٤٦ و ٢٣٦ و ٣٢٨ و ٣٢٩ وقاض قاعدة ٢٣ وقض قواعد ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٦ و ٣٥٧)

الفرع السادس : مسائل التهم واستجوابه

- سؤال التهم عن تهمته ليس واجبا الا أمام محكمة الدرجة الأولى - ٦٩
- سؤال المحكمة للتهم من التهمة هو من الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفلها - ٧٠
- الفرق بين استجواب التهم واستيضاحه - ٧١ و ٧٢
- نظرية القانون المصري في التحقق مع التهم في مرحلة الفصل في أمره أمام المحكمة - ٧٣ - ٨٠
- مناقشة المحكمة للتهم في اعترافه بالجلسة دون اعراض الدفاع لا مخالفة فيه للقانون - ٨١
- اصرار التهم بعدم معارضة معاه على استجوابه يوجب على المحكمة اجابته الى طلبه - ٨٢
- سلطة المحكمة الاستئنافية في استجواب التهم المستأنف - ٨٣
- استجواب أحد التهمين لا يميز لغيره من التهمين معه أن يطن في الحكم استنادا الى ذلك - ٨٤
- (راجع أيضا : اجراءات قاعدة ١٧٢ ودعوى مدنية قاعدة ٧٦ ودفاع قاعدة ١٢٨ وقض قاعدة ٣٦٧)

الفرع السابع : شفوية المرافعة

- سلطة المحكمة في الفصل في الدعوى بغير مناقشة ولا مراعاة اذا كان اعتراف التهم كافيا لتكون عقبتها - ٨٥ و ٨٦
- الأصل ان الاحكام في الرواد الجنائية لا تنضم الا على التحقيقات التي تجريها المحاكم في جلسات المحاكمة - ٨٧
- تنازل التهم عن سماع شهود الأثبات بالجلسة وتسليمه بجميع الوقائع التي قروها في التحقيق يجعل للمحكمة في حل من عدم سماع هؤلاء الشهود - ٨٨
- علم جواز نفي التهم على الحكم لعدم سماع شاهد اكتفى بأقواله في مضر التحقيق لعدم الاستدلال عليه - ٨٩
- استحالة حضور الشاهد بسبب عدم الاستدلال عليه أو لسبب غيره يميز لها التحويل على شهادته الدونة بالتحقيقات - ٩٠ و ٩١
- للمحكمة الامتناع عن سماع عهود عن وقائع ترى أنها واضحة متى كان التهم لم يعرض على تلاوة أقواله متى لم تسمعه المحكمة من الشهود - ٩٢
- جواز اكتفاء المحكمة بسماع بعض الشهود دون الباقي مادام للتهم لم يطلب سماعهم - ٩٣
- سلطة المحكمة في التحويل في حكمها على أقوال شاهد لم تسمعه بالجلسة ولم يطلب التهم سماعه مادامت قد حققت شفوية المرافعة بسماع من حضر من الشهود - ٩٤ - ٩٧
- جواز التحويل على أقوال المني عليه في التحقيقات وأمام النيابة مادام قد توفى - ٩٨
- عدم تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة لا يوجب الحكم مادام للتهم لم يطلب ذلك وتناولوا الدفاع بالمناقشة - ٩٩ - ١٠٣
- اكتفاء المحكمة بناء على طلب الدفاع والنيابة بتلاوة أقوال الشهود الذين لم يحضروا لا يوجب الاجراءات - ١٠٤
- عدم جواز اعتماد المحكمة على أقوال الشهود في التحقيقات بعد تلاوتها اذا كانت هذه الأقوال هي الدليل الوحيد في الدعوى - ١٠٥
- عدم التزام المحكمة بتلاوة تقارير الخبراء بالجلسة - ١٠٦
- تلاوة أقوال التهمين أو الشهود بالجلسة لا يترتب على مخالفتها البطلان - ١٠٧
- تلاوة أقوال الشهود التي أبديت في التحقيق مشروط بخضر سماعهم لأي سبب من الاسباب - ١٠٨
- سلطة المحكمة في الاعتدال على ورقة منسوبة إلى التهم ووجه بها في التحقيق وأدرجت صورتها في المحضر ولم يتنازع في صحتها ولو لم توجد ملف الدعوى - ١٠٩

موجز القواعد (٢ ج) :

- مناقشة للدافع عن التهم الذي حضر أثناء سؤال أول شاهد واغتراك في مناقشته منه من النص على الحكم بأنه لم يكن حاضراً بالجلسة أثناء سماع الشاهد - ١١٠
 - شرط ادانة التهم المحكوم عليه غيايا أمام محكمة أول درجة استناداً إلى ما أثبتته حرر المحضر في محضره - ١١١
 - الزام المحكمة باستظهار الواقعة من التحقيقات التي تخرجها بنفسها أو من الأوراق دون أن تمدى هذا النطاق إلى غيره - ١١٢
 - عدم جواز الطعن بطلان الاجراءات بسبب قد ملف القضية مادامت المحكمة قد احتضنت على عناصر الاثبات التي طرحت أمامها بالجلسة - ١١٣
 - سلطة المحكمة في الاعتداء إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الاثبات الأخرى - ١١٤ و ١١٥
 - مناقشة التهم في اعترافه الذي أبدل في التحقيقات تحقق به شفوية الرافعة في الحدود التي اقتضاه ظرف الاثبات في الدعوى - ١١٦
 - ادانة التهم ابتدائياً واستئنافياً دون أن نسع أي المكنين شهوداً يظل الاجراءات - ١١٧ - ١٣٢
 - اعلان التهم بجناية شهود نفي له طبقاً للقانون يوجب على المحكمة سماعهم متى طلب هو سماعهم ولو تنازل للدافع عنه عن سماعهم - ١٣٣
 - التزام المحكمة بسماع شهود الاثبات اذا ماتمك التهم بضرورة سماعهم في حضرته أمامها - ١٣٤
 - سماع الشهود في غيبة التهم أمام المحكمة لا يتحقق به كل النرض المقصود من شفوية الرافعة - ١٣٥ - ١٣٧
 - حضور شاهد الاثبات أمام المحكمة يوجب عليها سماعه ولو لم يتسك التهم بذلك - ١٣٨ و ١٣٩
 - وجوب استماع المحكمة إلى أقوال الشاهد مادامت لم تطرح أقواله واستندت إليها في ثبوت الواقعة ولا يثنى عن ذلك أن آخرين قد شهدوا ببنات الواقعة - ١٤٠
 - اعتداد محكمة أول درجة في ادانة التهم على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم لتنازل التهم عن سماعهم يوجب على محكمة الدرجة الثانية اجابة التهم إلى ماطلبه من سماع الشهود - ١٤١
 - عدم سماع المحكمة الشهود الذين طلب التهم سماعهم لعدم الاستدلال عليهم يرتب عليه بطلان الاجراءات اذا تبين أن اعلانهم لم يكن قانونياً - ١٤٢
 - التزام المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة في غيبة التهم سواء أطلب هو سماع هؤلاء الشهود أم لم يطلب - ١٤٣ و ١٤٤
 - رفض المحكمة الاستئنافية طلب التهم سماع شاهد واستنادها في حكمها إلى مقرر هذا الشاهد في غيبة التهم - خطأ - ١٤٥
 - عدم جواز استناد المحكمة إلى دليل ورد بالتحقيق الابتدائي إلا اذا كان غير مبسور لها تحقيقه بنفسها - ١٤٩
 - اعتداد الحكم بادانة المتهم على أقوال واحد عن سئوا في التحقيق لم تقل بالجلسة ولم تتمر للحكمة إليها أثناء المحاكمة ولم تعرض لها النيابة ولا الدفاع ، فإنه يكون قد أسس على دليل لم يكن مطروحا على بساط البحث - ١٤٧
 - عدم جواز اعتداد الحكم بتقدير الطبيب الشرعي إلا بعد أن يكون أمره قد عرض على المحكمة في الجلسة وعرضته وشاطرته وأبه فيه - ١٤٨
 - عدم اطلاع المحكمة أثناء نظر الدعوى على الأوراق للدعي تزويرها ييب الاجراءات - ١٤٩ - ١٥١
 - اطلاع المحكمة بعد انتهاء المرافعة في الدعوى وفي غيبة التهم وعمايه على دفتر الأحوال القول بارتكاب التزوير فيه اجراء باطل - ١٥٢
 - عدم جواز اطلاع المحكمة على الورقة المزورة بدفع الضرر الذي كان يحتجوا به من خور الحصوص - ١٥٣
- (راجع أيضا : اثبات قواعد ٢٦ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٦٥ و ١١٥ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦١ و ٢٦٣ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٩١ واجراءات قاعدة ٢١ واستئناف قواعد ١٧٧ و ٢١٢ و ٢٢٣ و حكم قاعدة ٢٥٩ و نطاق قواعد ٢٣٦ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٧ و نص قاعدة ٢٥٣)

موجز القواعد (تابع) :

الفرع الثامن : بطلان الاجرامات والنفع به

- الأصل في الاجراءات الصحة - ١٥٤
- حق صاحب الشأن في اثبات أن الاجراءات المتبعة بالشكل قد اُخلت أو خوّفت اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم - ١٥٥ و ١٦٠
- العبرة في بطلان الاجراءات هي بما تم منها أمام المحكمة الاستئنافية - ١٦١
- الاجراءات المتبعة بتشكيل المحكمة أو بولايتها للحكم أو باختصاصها من التقويم العام - ١٦٧
- وجوب ابداء أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة - ١٦٣ و ١٦٤
- عدم اعتراض حماسي التهم على سماع منهم بارتكاب جريمة مرتبطة بجناية كشاهد في الجناية بدون حلف يعين يسقط حقه في النفع ببطلانه - ١٦٥
- عدم اعتراض حماسي التهم في جلسة المحاكمة على سماع الشاهد بدون حلف يعين يسقط حقه في النفع ببطلانه - ١٦٦
- عدم جواز تمسك التهم ببطلان اجراءات المحاكمة اذا كان سبب البطلان غير متعلق به بل بغيره - ١٦٧
- سماع المحكمة المدعى بالحق المدني بعد أن أبدى حماسي التهم دفاعه لا يبطل المحاكمة مادام التهم لم يدع أنه طلب الى المحكمة أن تسمح له فرفضت - ١٦٨ - ١٧٠
- عدم اعتراض التهم على فصل المحكمة الجنبه عن الجناية بعد تحقيق الدعوى بمنع من النفع ببطلان الاجراءات أمام محكمة النقض - ١٧١
- استجواب التهم بحضور حماسيه ودون اعتراض منه يسقط حقه في النفع ببطلان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته - ١٧٢
- (راجع أيضا : اعلان قواعد ١٣ و ١٦ و ١٩ و تحقيق قاعدة ٣٥ وقض قواعد ٣٥٧ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٧٦)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

- الخطة التي رسمها قانون تحقيق الجنايات لمحاكمة التائب لدى محكمة الجنايات ولامادة مما حكمته عند حضوره أو الغيب عليه هي خطة واحدة لا تفريق فيها بين المحكوم عليهم لجنب وبين المحكوم عليهم في جنايات - ١٧٣
- سلطة محكمة الجنايات في تعديل أو تشديد التهمة للجنة في أمر الأحالة - ١٧٤
- سلطة محكمة الجنايات في اقامة الدعوى العمومية من تلقاء نفسها - ١٧٥
- سران جميع القواعد للقررة للمحاكمة أمام محاكم الجنايات على الجنبه للربطه بجناية متى أحييت مع الجناية - ١٧٦
- فتح باب للرافعة هو من حق المحكمة تأخذ به إما من تلقاء نفسها وإما يطلب بعض الأشخاص - ١٧٧ و ١٧٨
- حرية الطعن في ابداء ما وراء تنفذ عند اتصال باب للرافعة - ١٧٩
- سلطة المحكمة في نظر قضية قبل دورها - ١٨٠
- عدم جواز مباشرة اجراءات المحاكمة في الأعياد وأيام السلطة الرسمية ليس من النظام العام - ١٨١
- حضور المدعى بالخقوق للدنية للقضي رفض دعواه ابتدائيا أمام المحكمة الاستئنافية وترافقه في الدعوى من غير أن يكون قد استأنف الحكم لا يبيح الاجراءات مادام التهم لم يعترض على حضوره - ١٨٢
- تقدم والد المني عليه إلى المحكمة الاستئنافية وتزعمه أن ابنه حضر معه ويطلب صماعة فأجابته إلى ما طالب فليس في ذلك ما يؤثر في صحة إجراءات المحاكمة - ١٨٣
- اداة التهم استنادا إلى تقارير مكتوبة باللغة الانجليزية دون ترجمتها رغم اعتراض التهم بسبب الاجراءات - ١٨٤
- طلب التهم حلف الشاهد على الانجيل وعرض المحكمة ذلك عليه خلف دون اعتراض الطاع لا يبيح الاجراءات - ١٨٥

موجز القواعد (تابع) :

- رفع الدعوى منتهكة على المتهم قبل أن ينتخب عضوا في البرلمان وأذن البرلمان في استمرار المير في الإجراءات بعد أن تبنت المحكمة ذلك يمنع من القول بطلان الإجراءات التي تمت إثر انتخابه - ١٨٦
- سلطة المحكمة في رفض توجيه سؤال تقدم به المحامي عن التهم إلى الشاهد لعدم تعلقه بالدعوى - ١٨٧
- سلطة المحكمة في تأجيل الدعوى بالنسبة لأحد المتهمين وقصرها على الباقي المتهمين - ١٨٨ - ١٩٨
- سلطة المحكمة في الدول عن إجراء وأت من تلقاء نفسها أخذه - ١٩٠ - ١٩١
- العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضيها القانون لإجراءات المحاكمة وحق الطعن في الأحكام هي طبقا لقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفضت بها الدعوى لا بما قضى به المحكمة في موضوعه - ١٩٢
- أعضاء المحكمة على نتيجة المائدة التي نذبت لإجرائها خيرا تحت اشراف وكيل النيابة وإجراء الحيز التجربة بحضور النيابة والقطاع لا يجب الإجراءات - ١٩٣
- للمحكمة بدلا من أن تنتقل بكامل هيئتها لمائدة محل الحادث أن تأمر بذلك واحدا من قضاتها - ١٩٤
- عدم وجود محضر الاتقال في صورة الدعوى لا يترتب عليه بطلان - ١٩٥
- جواز تلاوة أقوال الشاهد التي قررها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات إذا تناقضت مع مهادته بالجلسة - ١٩٦
- ماهية الاجراء الجوهرى الذى يترتب على مخالفته البطلان - ١٩٧
- عدم حلف المدعى بالحقوق المدنية الميكن وعدم أخذ المحكمة بشهادته ضد المتهم لا يجب الإجراءات - ١٩٨
- مخالفة مرسومه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه لا يترتب عليه البطلان - ١٩٩
- وراجع أيضا : إثبات قواعد ٢٢ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٦٠ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٧٣ و ٢٧٤ واستئناف قواعد ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٩ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٧ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠٣ و ٢٣٦ و ٢٤٩ و ٢٨٤ و ٢٨٦ وأمر جنائي قاعدة ٣ وتحقق قاعدتان ٣ و ٣١ وتعدد الجرائم قواعد ٨ و ٩ و ١٥ وحكم قاعدة ٨ وخير قاعدة ٤٧ ودعوى جنائية قاعدة ٢١ ودعوى مدنية قواعد ٨٦ و ٨٨ و ٨٩ و ٢٤٩ ودفاع قواعد ٢ و ٨ و ١٢ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٤ و ٢٩ و ٣١ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٢ و ٥٣ و ٩٦ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٤١ و ٢٤٨ و ٢٦٥ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٤ و ٣١٧ و ٣١٩ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٤٩ وزنا قاعدتان ٥ و ٨ وقاض قاعدتان ١٨ و ١٩ وقاض حالة قواعد ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٩٩ وقانون قواعد ١٦ و ١٧ و ٢٣ و ٣٠ ومهام قاعدة او معارضة قواعد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ ومواد مخدرة قاعدة ٧٢ وقض قواعد ٢٣٥ و ٢٣٧ و ٢٤٠ و ٢٨٩ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٤١٢ و ٤١٦ و ٤١٨ و ٤٨٤ و ٤٨٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و وصف التهمة قواعد ٣ و ١١ و ٢٥ و ٥١ و ٥٢ و ٥٧ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥

القواعد القانونية :

الفصل الاول

اجراءات التحقيق

(ر - تحقيق)

الفصل الثاني

اجراءات المحاكمة

الفرع الاول

تعديد أدوار انعقاد محكمة الجنائيات

١ - لما كان القانون قد نص في المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يعقد تاريخ كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنائيات قبله بشهر على الأقل بقرار من وزير العدل ، وبأن يحد في كل دور جدول القضايا التي تظر فيه ، وأن توالى محكمة الجنائيات جلساتها إلى أن تنتهي من نظر القضايا المتقدمة بالجلسول وكانت محكمة الجنائيات المظنون في حكمها إذ نظرت في آخر يوم في دور انعقاد وهو يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ وأجلت التطق بالحكم فيها مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات في الدعوى المدنية إلى جلسة ٣٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ التي تمتع في الشهر التالي إنما أفادت بذلك أن المرافعات التحريية في الدعوى المدنية مازالت مستمرة وهذا لا يتعارض مع القول بأن دور الاستئناف محاكم الجنائيات ينهي بنهاية الشهر المحدد له مادم المحكمة أن توالى معها في نظر المادى المعروضة عليها في دور الانعقاد حتى تنهى منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهايته لما كان ذلك فإن المحكمة بقراؤها الآف الفكر لا تكون قد عاقت القانون في شيء .

(جلسة ٣١/٣/١٩٥١ ملن رقم ٤٤٠ سنة ٢٣ ق)

٢ - ان المادة ٣٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية فيما نصت عليه من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنائيات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ، ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، لم يهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية في الأحوال العادية التي لا تظروا فيها ضرورة توجب الاستعجال ، ولا يقرب من - على مخالفتها لهذا السبب أى بطلان .

(جلسة ١٢/٤/١٩٥٠ ملن رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق)

(جلسة ٢٦/٤/١٩٥٠ ملن رقم ١٢٨ سنة ٢٥ ق)

٣ - الأصل طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن تتخذ محاكم الجنائيات كل شهر مالم يصدر قرار من وزير العدل بخلاف ذلك .
(جلسة ٢٦/٤/١٩٥٠ ملن رقم ١٢٨ سنة ٢٥ ق)

الفرع الثاني

تشكيل المحكمة

٤ - الطعن في الحكم بقوله إن أحد قضاة الهيئة التي أصدرته كان من قبل دخوله القضاء محاميا ، وكان وكيلًا عن الجاني عليه في الدعوى المظنون في حكمها وهو مظن قائم على حالة من الحالات الموجبة للرد ، فلا يمكن التصدي به لأول مرة لدى محكمة النقض بل الواجب إعادته في للمجاد القانوني وبالطريق المقررة (رد انقضائة) (جلسة ٢٨/١١/١٩٣٢ ملن رقم ٤٠٤ سنة ٣٣ ق)

٥ - جرى قضاء محكمة النقض بطريقة ثابتة على أن وكيل النيابة العامة الذي يباشر تحقيقا في قضية ما وبين بدئها فاضيا لا يجوز له أن يجلس للفصل في هذه القضية تصفا سواء أكان أمي رأيه فيها أجراما من هذا التحقيق أم لم يبد رأيا ما . وهذا انقضائة مؤسس على ما تقتضيه أصول العدل الطبيعي التي تأبى أن يكون الانسان خيما وحكما في آن واحد وأن يبين وظيفة النيابة ووظيفة القضاء تافرا تاما ولا يمكن الجمع بينهما في دعوى واحدة . وهذا الأصل في عدم إمكان الجمع بين الوظائف incompatibilite غير الأصل الذي يبنى عليه رد القضاة recusation فهو أصل من أصول النظام الطبيعي العام المفهومة بالضرورة والتي لا تحتاج في وجوب احترامها إلى نص قانوني خاص بخلاف أحوال رد القضاة قائما ليست من النظام العام بل للنوى الشأن أن يتنازلا عنها والقانون أن يستط الحق فيها إذا لم يستعمله فهو الشأن بالشروط والأوضاع وفي الموايد التي يحددها . وذلك الأصل القاضي بعدم الجمع بين الوظائف يأخذ حكمه ، مما كان عمل رجل النيابة في تحقيق الدعوى ختيلا بل حتى ولو لم يتم إلا ببعض اجراءات التحقيق ولم يبد بشأنه رأيا كما تقدم .

(جلسة ١٦/١/١٩٣٢ ملن رقم ٦٧٧ سنة ٢٣ ق)

٦ - لا يصح أن يحكم في الدعوى القاضي الذي سبق له أن يباشر فيها ولو بصفة أخرى إجراء من إجراءات التحقيقات الابتدائية أو الانهاام . فإذا كان أحد أعضاء محكمة الجنائيات التي أصدرت الحكم سبق له مذ كان رئيسا لنيابة العمومية - أن اشترك في إجراء

في المادتين ٣١٣ من قانون للمرافعات، ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي مما يتعلق بأنظام العام وقد أوجب الشارع امتناع القاضي فيها من تلقاء نفسه عن الحكم ولو لم يطلب أحد الخصوم رده . وإن إذا كان المتهم قد أبدى للمحكمة ما يستظهره من حرج لمناسبة ما سجلته من رأى في حكم سابق لها ومع ذلك هلت في الدعوى مستندة إلى أن المتهم لم يسلك الطريق المرسوم لرد فإن ما ذهب إليه من ذلك هو منذهب لا يقره القانون .

(جلسة ١٩٥٥/٦/٧ ملن رقم ٤٢٦ سنة ٢٥ ق)

١٢ - أن القانون قد أوجب أن تظر الدعوى بالنسبة إلى المعارضة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم النهائي ، وليس تمت ما يمنع القاضي الذي أصدر الحكم النهائي من نظر المعارضة فيه .

(جلسة ١٩٥٥/١/١٠ ملن رقم ٢٥١ سنة ٢٤ ق)

١٣ - لا يجوز لأحد القضاة الذين اشتركوا في الحكم المتقوض أن يكون حضوا بالهيئة التي تبينه نظر القضية .

(جلسة ١٩٣٣/٦/١٩ ملن رقم ١٨١١ سنة ٣ ق)

١٤ - على القاضي الذي سبق أن حكم في الدعوى ابتدائيا - حضوريا كال الحكم الذي أصدره أو غائيا - أن يجتمع مع قضاة نفسه من الاشترك في نظرها استثناء ، حتى لا يتصل بها مرة أخرى لاقتضاء ولايته في نظرها . فإذا خالف ذلك كان الحكم الاستثنائي الذي اشترك فيه باطلا بطلانا جوهريا ، وكان من حق ذوي الشأن ان يطعنوا فيه لدى محكمة النقض والابرار . ولا يؤثر في ذلك سقوطهم عن التمسك به لعدم المحكمة ، فان الفواعل الخاصة بالنظام القضائي في المواد الجنائية كلها متفقة بالنظام العام .

(جلسة ١٩٢٨/٤/١٨ ملن رقم ١٢٨٨ سنة ٨ ق)

١٥ - أن النظام الذي س القانون يحصل المحكمة في مواد المنع والمخالفات على درجتين يستلزم ان يكون القضاة الذين يصلون في الاستئناف غير القضاة الذين أصدروا الحكم الابتدائي وهذا الزوم يقتضى بطلان الحكم الاستئنافي إذا اشترك في إصداره القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي . لأن في فصله استئنافي والظلم المرفوع عن حكمة اعداءا لصالحات العدالة التي يفرضا القانون في نظام الدرجتين ، ومخلة لقاعدة هي من خصائص النظام العام في المواد الجنائية .

(جلسة ١٩٣٨/١١/٧ ملن رقم ١٢٢٩ سنة ٨ ق)

من إجراءات التحقيقات الأولية في الدعوى لهذا الحكم يكون ميبا واجبا تقضه .

(جلسة ١٩١٨/١٢/٢٠ ملن رقم ١٦٧٤ سنة ١٨ ق)

٧ - لا يصح في القانون لمن يتولى سلطة الاتهام أو التحقيق الابتدائي في الدعوى أن يشترك في الحكم فيها . فإذا كان أحد القضاة الذين حكموا في الدعوى سبق له ، منذ كان وكيل النيابة ، أن طلب إجراء تفتيش في حق المتهم بشأن حيازة الخندق على الدعوى ، كما غيب البروليس لإجراء تحقيق معه فيها ، فإن الحكم الذي اشترك في إصداره يكون باطلا واجبا تقضه .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١ ملن رقم ١٩١٨ سنة ١٨ ق)

٨ - مجرد حضور القاضي في إحدى الجلسات التي نظرت فيها الدعوى لا يدل قطعا على أنه أبدى رأيا فيها يمتنع من القضاء في دعوى أخرى متفرعة منها . فإذا حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التي نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة سند ادعى تزويره فذلك لا يمتنع من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير . على أنه إذا كان المتهم لم يعترض أمام المحكمة على اشراك هذا القاضي في الفصل في الدعوى ولم يردده طبقا لقانون إذا كان لديه وجه لذلك وكان ثابت فرق هذا أن على المقيم فرد أنه ليس لديه أي اعتراض على أن ينظرها هذا القاضي فليس له بعد ذلك أن يرفع هذا الأمر إلى محكمة النقض مباشرة بدعوى أن هذه المسألة هي من النظام العام إذ أن له قانونا أن يقبل قضاء القاضي بها كل قد أبدى من رأى في الدعوى ولا علاقة لهذه الحالة بالنظام العام .

(جلسة ١٩٣٦/٢/١٧ ملن رقم ٧٨٨ سنة ٦ ق)

٩ - ليس في القانون ما يمنع القاضي من النظر في موضوع الدعوى بعد أن يكون قد حكم في دفع فرعي فيها بل إن المادة ٢٤٥ من قانون تحقيق الجنائيات إذ خولت المحكمة - الفصل في المسائل الفرعية التي تعرض لها أثناء نظر الدعوى قد أجازت لها ان تحصل بعد ذلك في الموضوع .

(جلسة ١٩٤٢/٥/١١ ملن رقم ١٧١٦ سنة ١٢ ق)

١٠ - إن عدم إثبات جلوس قاض بدلا من آخر لسبب من الأسباب في محضر الجلسة أو في الحكم لا يمكن منه وبها من أوجسه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحا .

(جلسة ١٩٤٦/٤/١٥ ملن رقم ٧٥٢ سنة ١٦ ق)

١١ - إن أحوال عدم الصلاحية المتصور عليها

١٦ - القاضي الذي حكم في الدعوى ابتدائياً لا يجوز أن يشترك في الحكم فيها استئنافياً ولو كان الحكم الذي أصدره غائباً .
(جلسة ١٩٤٧/١٧/٢٩ من رقم ٢١٧٢ سنة ١٧ ق)
١٧ - القاضي الذي ينظر الدعوى ابتدائياً لا يصح أن يكون عضواً في المحكمة التي تقضي في الاستئناف المرفوع من الحكم الذي أصدره ، فإذا هو اشترك في نظر هذا الاستئناف كان الحكم باطلاً .
(جلسة ١٩٥٠/١١/٧ من رقم ١٠٦٤ سنة ٢٠ ق)

١٨ - إذا كان للقاضي الذي حكم ابتدائياً باختيار المعارضة كتاباً لم تكن قد اشتركت في إصدار الحكم الذي صدر استئنافياً في غيبة الممهم ولكنه لم يشترك في إصدار الحكم الذي صدر بتأييد ذلك الحكم بما على معارضة المتهم فيه ، فإنه لا يكون التهم أن يدعى أن هذا الحكم غير صحيح . وهذه لأن الخطأ الذي وقع في الحكم الجنائي الاستئنافي باشتراك القاضي الذي حكم ابتدائياً باعتبار المعارضة كتاباً لم تكن قد تنورك بأعادة الاجراءات الاستئنافية في المعارضة .
(جلسة ١٩٤٣/٦/٢٨ من رقم ١١٧٨ سنة ١٣ ق)

١٩ - إذا كان أحد قضاة المحكمة التي أصدرت الحكم ، قد عرضت عليه الدعوى في أول جلسة لها بمحكمة أول درجة وطلب طرقة الخصومة أمامه لتأجيلها لإعلان الشهود ، ودفع الطاعن بصدمة قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة إلا أنه لم يبد فيها رأياً أو يصدر حكماً وإنما أجل الدعوى إلى جلسة أخرى ، فليس في ذلك خطأ في الاجراءات يوجب الحكم .
(جلسة ١٩٥٢/١/٢٨ من رقم ١٧٠٠ سنة ٢١ ق)

٢٠ - متى كان يبين من أوراق الدعوى أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم ووقع اعضاؤها على مودته ، فإنه لا يوجب الحكم أن يكون أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر التعلق به .
(جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥ من رقم ١٠٦٤ سنة ٢٢ ق)

٢١ - الأصل في الأحكام الجنائية أن يبنى على المرافعة التي تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الدعوى الذي يجره بنفسها في الجلسة ، ويجب أن تصدر الأحكام من القضاة الذين سمعوا المرافعة ، وإذا فني كل من يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة بعد أن سمعت شهود الطاعن الثالث والدفاع عن الطاعن أجلسات تعلق بالحكم أسبوعاً

٢٢ - إن المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً ، وإذا كان ذلك كانت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة أمرت بمحضر القضية الحكم لجلسة أخرى ورغبت الخصوم في تقديم مذكرات في خلال مدة معينة وفي هذه الجلسة استبدل بأحد القضاة قاض آخر وقررت المحكمة عد أجل الحكم لجلسة أخرى وفي هذه الجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة الحكم في الدعوى مشكلة من الهيئة السابقة فيكون أحد القضاة قد اشترك في المداولة دون أن يكون من بين الهيئة التي سمعت المرافعة وبالتالي يكون الحكم باطلاً .
(جلسة ١٩٥٠/٢/٢٨ من رقم ٦١ سنة ٢٥ ق)

٢٣ - إن القانون قد أجاز نذب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتكملة تشكيل هيئة محكمة الجنائيات بشرط ذكرها ، والأصل أن هذه الشروط تعتبر قد روعيت في هذا الإجراء ، فإدام الطاعن لا يؤكد في طعنه أنها خولفت فلا يحق له أن يثير شيئاً في هذا الصدد .
(جلسة ١٩٤٩/١/١٠ من رقم ٢١٥٦ سنة ١٨ ق)

٢٤ - نذب أحد قضاة المحكمة الابتدائية لتكملة هيئة محكمة الجنائيات يصح من يقوم مقام رئيس المحكمة الابتدائية عند غيابها .
(جلسة ١٩٤٧/١٢/١٠ من رقم ٤ سنة ١٧ ق)

٢٥ - لا عمل القول بأن تشكيل محكمة الجنائيات من مستشارين وقاض في انقضاء الضمانات التي تحمها القانون في محاكمة المتهمين مادام القانون نفسه قد أجاز نذب قاض بدلاً من مستشار ، وإلا لصح القول بأن الشارع فرط في حق المتهمين إذ أجاز أن يحاكموا أمام محكمة الجنائيات مشكلة على هذا النحو وهو مالا يمكن التسليم به . وحالة السرعة التي أجاز

٣٥ - إن ماضى به للمادة ٤١ فترة ثانية من قانون تشكيل محاكم الجنايات من أنه لا يجوز إبعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا إذا وقع منه تفويض جسم يتبعى ذلك - ماضى به من ملأ إنما هو مقر لمصلحة المتهم، فلا يقبل من النيابة العمومية أن تمسك به لتوصل إلى قضاء الحكم الصادر بهاء.

(جلسة ١٩٢٦/٢/٤ من رقم ٢١٣ سنة ١٩٢٦)

٣٦ - المحكمة أن تأمر بإبعاد المرافضة كلها أو بعضها في جلسة سرية متى تراءى لها ذلك مراعاة للأداب أو محظ على النظام، وهي في ذلك غير ملزمة بذكر السبب، وهو المحكم من الإشارة إلى سرية الجلسة لا يبيح.

(جلسة ١٩٢٦/١/٢١ من رقم ٢٠٧٢ سنة ١٩٢٦)

٣٧ - أو كذا - والآداب، الواردة في المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات في مقام سرية الجلسات عامة مطلقه ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك للضرورة بموجب اتفاق أو الشرف فكل الاعتبارات الخاصة بأدب العام تدخل في مدلولها. وإنه فواء أكان الشارح قد ذكر في هذا المقام عبارات - والآداب، و - محظ على النظام العام، كما في المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء والمادة ١٢٩ من الدستور أو ذكر هاتين العبارتين و - حرية الأسرة، كما في المادة ١٢٩ من قانون المرافعات أم كان قد انحصر على لفظ - والآداب، كما في المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات فإنه يجوز للمحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية لمحافظة على النظام العام

(جلسة ١٩٠١/١/١٦ من رقم ١٨٢٧ سنة ٢٠٠٠)

٣٨ - متى كان التأييد بمحض جلسة المحاكمة أن المحكمة أمرت بجعل الجلسة سرية بناء على طلب النيابة تطبق المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء، وكانت هذه المادة تميز للمحكمة أن تجعل الجلسات سرية مراعاة للأداب أو محظ على النظام العام، فإن المحكمة لا تكون قد خالفت اتفاقاً في شيء.

(جلسة ١٩٠١/٣/٢١ من رقم ٨١٥ سنة ٢١٠٠)

٣٩ - من حق المحكمة أن تأمر بجعل الجلسة سرية محظ على النظام العام.

(جلسة ١٩٠٢/٢/١١ من رقم ٤١٩ سنة ٢١٠٠)

٤٠ - متى كان يبين من الاطلاع على عناصر جلسات المحاكمة وعلى الحكم المطعون فيه أنه قد أنوب بها أن المحاكمة جرت في جلسات سرية وأن الحكم صدر وفق هذا، فإن ما يشبهه الطاعن من، تقييد دخول قاعة

القانون فيها فبب قاض بدلاً من مستشار لا يبعد بها المادة التي يندرج فيها وصول المستشار المتعبد إلى مقر محكمة الجنايات لحسب بل أيضاً كل حالة أخرى يندرج فيها انعقاد المحكمة في الوقت المقرر لانعقادها.

(جلسة ١٩١٦/١٢/١٦ من رقم ١٤٠٠ سنة ١٩١٦)

٤١ - إن قانون نظام القضاء رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الثالثة على أنه، «توقف كل من محاكم الاستئناف من رئيس ووكلاء بقدر عدد القضاة وعدد كاف من المستشارين»، لم يقصد إلا تقرير قاعدة تنظيمية في ترتيب محاكم الاستئناف دون أن يرتب على مخالفتها البطلان. يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من هذه المادة نفسها تقول: «وتعقد الأحكام من ثلاثة مستشارين»، وأن المادة الرابعة من القانون ذاته تنص على أنه، «تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر الجنايات وتوقف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف». هذا إلى ما نصت عليه المادة ٣٦٩ من قانون إجراءات الجنايات الصادر بعد قانون نظام القضاء من أنه، «تشكل محكمة أو أكثر الجنايات في كل محكمة من محاكم الاستئناف وتوقف كل منها من ثلاثة من المستشارين».

(جلسة ١٩٠١/١/٢١ من رقم ٤٤١ سنة ٢١٠٠)

الفرع الثالث

جلالية الجلسات

٤٢ - لمحاكمة أن تجري التحقيق الذي تراه لتعرف الحقيقة، ولها في سبيل ذلك أن تحظر غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها متى كانت طبيعة التحقيق تقتضي هذا الحظر.

(جلسة ١٩٣٢/٣/٣١ من رقم ١٤٤٤ سنة ٢٠٠٠)

٤٣ - إن المحكمة، ليست ملزمة بإجابه طلب المحصور بجعل الجلسة سرية إذا لم تر خلافاً لذلك، ولا يرتب على رفضها هذا الطلب حرمان المتهم من تقديم البيانات التي يراها له لادماج بمنحه من تقديمها في الجلسة العلنية شها أو في مذكرة فإذا هو لم يفضل فلا يلزم إلا منه.

(جلسة ١٩٣٢/١٠/٣٠ من رقم ٢٠٧٧ سنة ٢٠٠٠)

٤٤ - ليست المحكمة ملزمة بإجابه طلب جعل الجلسة سرية مادام لم يكن هناك سبب يستوجب ذلك في القانون.

(جلسة ١٩٤٨/٤/٢٨ من رقم ٤٠٠ سنة ١٩٤٨)

الجلسة بصاريح لا يتناقى مع العلانية إذ أن المقصود من ذلك هو تنظيم المحفل .
(جلسة ١٩٥٢/٣/١١ ملن رقم ٩٠١ سنة ٢١ ق)

الفرع الرابع

حفظ النظام بالجلسة

٣٦ - لم يستثن القانون المعاش من المحاكمة فوراً إذا وقعت منه جناية على المحاكمة أو أحد أعضائها أو أرباب الوظائف فيها ، والتقييد الوحيد الذي ورد في المادة ٩٩ من المرافعات خاص بصفة المشتكى عليه لا يصفه المشتكى بأياً كان هذا المشتكى فإنه يقع تحت حكمها والمحاكمة في هذا ظاهرة لأن القرض من تحويل المحاكمة من المحكم فيها يقع في الجلسة من الصبح المفاد إليها هو صون كرامة القضاء وحيت وللمحافظة على ما يجب له من الاحترام في أعين الجمهور . أما القول بأنه إذا وقعت الجناية من عدم فلا يجوز محاكمة من اجملها قبل أن ينظر محكمة النقض في امره تأديباً فهو قول فيه تقوية للقرض المذكور .

(جلسة ١٩٣٢/٥/٢٦ ملن رقم ١٦٠١ سنة ٢٢ ق)

٣٧ - إذا كان التثبت بمحضر الجلسة أن المتهم أحدث تشويشاً فأمرت المحكمة بإخراجه من قاعة الجلسة فهذا من حقها ، وتعتبر الإجراءات التي حصلت في فترة إبعاد المتهم من الجلسة كأنها حصلت في حضرة .

(جلسة ١٩٤٩/٣/٧ ملن رقم ٣٦١ سنة ١٩ ق)

٣٨ - إن المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنابات صريحة في قولها : « إذا وقعت جناية أو مخالفة في الجلسة بحكم فيها في نفس تلك الجلسة بد سماع أقوال النيابة العمومية ، وليس في هذا النص ما يوجب على النيابة أو المحكمة ذكر المادة فلا عمل القول بالعلان عند السكوت عنها خصوصاً إذا كانت النيابة قد ذكرت الوصف القانوني للتهمة التي طلبت توجيهها إلى المتهم فإن ذلك يكفي في هذا المقام لتتور الموقف وتحدد الاتهام وتعرف المتهم بنوع الجريمة الموجهة إليه وللمطالع مراقبته عليها .

(جلسة ١٩٤٩/١٠/٢٢ ملن رقم ١٦٠٠ سنة ٢١ ق)

٣٩ - إن نظام جلسات قاضي التحقيق قد كلفه المادة ٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تمن على أن لقاضي التحقيق بالمحاكمة من الاختصاصات فيما يتفق بنظام الجلسة . ولما كان حضور ممثل النيابة مع قاضي التحقيق غير واجب قانوناً ، وكانت المادة ٧٢ للملار

٤٠ - (جلسة ١٩٥٢/١/١١ ملن رقم ٧٦٣ سنة ٢٢ ق)

٤٠ - إذا كان ممثل النيابة حاضراً في الجلسة مع قاضي التحقيق ، فإن مجرد عدم إثبات سماع أقواله في جرائم الجلسة لا يقترب عليه بعلان الإجراءات ، ذلك أن الجمهوري في هذا الشأن أن ممثل النيابة لو كان حاضراً فيجب أن يتمكن المحاكمة من إبداء أقواله وتسمع إليها بحيث إذا لم ير هو إبداء أقوال ، فإن ذلك لا يبطّل الإجراءات .

(جلسة ١٩٥٢/١/١١ ملن رقم ٧٦٣ سنة ٢٢ ق)

الفرع الخامس

محضر الجلسة

٤١ - محضر الجلسة حجة بما ثبت به . والادعاء بعكس ماورد فيه لا يثبت إلا بطريق الطعن فيه بالذو وير .
(جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ ملن رقم ٢٢٨ سنة ٢١ ق)

٤٢ - إن الشارع في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنابات قد نص على أن الأصل في إجراءات المحاكمة هو اعتبار أنها جميعاً - على اختلاف أهميتها - قد روعيت أثناء الدعوى على ألا يكون من وراء ذلك إخلال بما لصاحب الشأن من الحق في أن يشهد أن تلك الإجراءات قد أصحت أو خولفت في الواقع . وذلك بكل الطرق القانونية إلا إذا كان ثابتاً بمحضر الجلسة أو بالحكم أن هذه الإجراءات قد روعيت في هذه الحالة لا يكون لمن يدعي مخالفاً سوى أن يطن بالذو وير في المحضر أو في الحكم . وهذا يلزم عنه أن تكون العبرة في مخالفة الإجراءات أو عدم مخالفتها هي حقيقة الواقع . ولعل ذلك مجرد عدم الاعتناء بمحضر الجلسة وفي الحكم إلى شيء من خاص به أو مجرد الإشارة خطأ إلى شيء منها لا يردى حد ذاته القول بوقوع المخالفة بالفعل بل يصح من يدعي المخالفة أن يقيم الأدليل على ما يدعاه بالطريقة التي رسمها القانون .

(جلسة ١٩٤٩/٥/١١ ملن رقم ٦٦٧ سنة ١١ ق)

٤٣ - محضر الجلسة . يستند حجة بما هو ثابت

٤٩ - لا يمكن لبطان المحكم أن يقع خلاف بينه وبين محضر الجلسة في أسماء القضاة مرجعه مجرد الخطأ في الكتابة . فإذا كان الطاعن يمسك في طعنه بالخلاف الظاهر في تفكيك المحكمة وبين محضر الجلسة والمحكم المطعون فيه ولا يدعي أن هذا الخلاف يعرقل حقيقة الواقعة هي أن أحداً من المشتركين في الحكم لم يسمع للرافعة ، فلهذا هذا يكون على غير أساس .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طعن رقم ١٩٤٨ سنة ١٩٤٨ ق ١٨)

٥٠ - إن مجرد الخلاف بين ما جاء بمحضر الجلسة والمحكم في كتابة اسم القاضي الذي أصدر الحكم لا ينعض مبرراً لثقلته . ما دام الطاعن لا يدعي أن الواقع هو أن القاضي الذي أصدر الحكم غير القاضي الذي سمع الشهود والمرعة في نفس الجلسة وفي مجلس الحكم .

(جلسة ١٩٤٩/٤/١١ طعن رقم ١٩٤٩ سنة ١٩٤٩ ق ١٩)

٥١ - حصول خطأ في محضر الجلسة خاص بأخطاء إجابة إحدى الشاهدات باعتبارها حاضرة في حين أنها لم تحضر وتثبت أقوالها بالجلسة ، هو خطأ ماضي لا اثر له في سلامة الحكم .

(جلسة ١٩٥٥/١١/١٤ طعن رقم ١٩٥٥ سنة ١٩٥٥ ق ٢٠)

٥٢ - إن مجرد حصول تعديل إحدى العبارات في محضر الجلسة بفرض حصوله لا يدل على عدم صحة العبارة الجديدة بل هو يفيد التصحيح بما يتفق مع حقيقة الواقع .

(جلسة ١٩٥٦/١/١٠ طعن رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٦ ق ٢١)

٥٣ - لا يجب الحكم بعدم ذكر شهادته في محضر الجلسة ، خصوصاً وأن المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنائيات لا توجب ذلك . وكذلك الحال في إحصاء اسم القاضي الذي ترفع عن المنهم بمحضوره .

(جلسة ١٩٤٨/٤/٨ طعن رقم ٩٤٢ سنة ١٩٤٨ ق ٢٢)

٥٤ - إن عدم ترقيم صفحات محضر الجلسة وخلوه من ذكر من الشاهد وصناته وعمل سكنه لا ينعض بطلان . على أنه ما دام الطاعن لا يدعي أنه قد ضر بسبب إغفال هذه البيانات فلا تكون له مصلحة من وراء إزالتها .

(جلسة ١٩٤٩/٧/٢٤ طعن رقم ٧٤٨ سنة ١٩٤٩ ق ٢٣)

٥٥ - إن المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنائيات وإن كانت تقضي بذكر من كل شاهد وصناته وعمل إقامته بمحضر الجلسة إلا أن إغفال ذلك البيان لا يستوجب بطلان الحكم ، على أنه إذا كان هذا الإغفال لم يخلل الشهود عند المنهم ولا يدعي المنهم أنه

فيه . ولا يقبل التول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ طعن رقم ١٢٩٧ سنة ١٩٥٠ ق ٢٤)

٥٦ - أن خلل محضر الجلسة من عبارة ما لا يدل حتماً على عدم صدورها ، فإذا كانت هذه العبارة الواردة في الحكم دون المحضر فهذا دليل كاف لا يثبت صدورها فعلاً .

(جلسة ١٩٣٨/٥/٩ طعن رقم ٩٧٠ سنة ١٩٣٨ ق ٢٥)

٥٧ - الحكم متمم لمحضر الجلسة فلا يطن في صحة البيانات الواردة به عدم ورودها بمحضر الجلسة ما دام هذا المحضر ليس فيه ما يتعارض مع ما أورده الحكم .

(جلسة ١٩٣٨/١٠/١٧ طعن رقم ١٨٥٢ سنة ١٩٣٨ ق ٢٦)

٥٨ - أن الحكم يكمل محاضر الجلسات وإثبات ما يتم أمام المحكمة . فإذا قالت المحكمة في حكمها إن التهم طلب إليها طلباً معيناً ، فإن هذا بذاته يقوم دليلاً على أنه تقدم إليها بهذا الطلب فعلاً ، ولو لم يكن قد ورد في محاضر الجلسات أو بالذكريات .

(جلسة ١٩٤٤/١/١٠ طعن رقم ٧٩٢ سنة ١٩٤٤ ق ٢٧)

٥٩ - متى كلف المحكم قد ذكرت فيه مدة العقوبة التي تقضى بها على المتهمين ، وكان الطاعن لا يدعي في طعنه أن ما ذكره الحكم من هذا يخالف ما خلقت به المحكمة في الجلسة ، فلا يكون له أن يطلب نقض الحكم استناداً إلى محضر الجلسة الذي لم يبين فيه مدة العقوبة إذ الصبرة هي بما وقع فعلاً ، وبمجرد السهو في التبرير لا يهم .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٢ طعن رقم ٥٨٣ سنة ١٩٤٩ ق ٢٨)

٦٠ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات الإجراءات التي تمت أمام المحكمة . فإذا كان الشاهد بمحضر جلسته أول درجة أن المحكمة دعته للشهادة الأولى وبعد أن أقر أن الشاهد أقر أن شهادته دون أن يذكر اسم هذا الشاهد أو أي بيان عنه وأن المحكمة أمرت بتلاوة أقوال الشاهد في اثنتين دون ذكر اسمها ولكن كان يبين من الحكم لا يتدنى الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الإلزام التي تبي عليها أن الشاهد الذي سمعته المحكمة هو فلان وفلان ، وكل الطاعن مع ذلك فوالها بالجلسة هما فلان وفلان ، وكل الطاعن مع ذلك يدعي أن الشاهد الذي سمعته المحكمة شهادته هو فلان وفلان الذين أمرت بتلاوة أقوالهما من غير من أشار بحكم إليهم . فلا يطن على الحكم .

(جلسة ١٩٥٦/١/١٠ طعن رقم ١٠١٥ سنة ١٩٥٦ ق ٢٩)

٦١ - متى كان الطاعن لا يدعي أن النيابة لم تكن مثثة في جلسة المحاكمة ، فلا أهمية لأغفال اسم وكيل النيابة في عرض الجلسة مادام المحكم قد دون اسمه صراحة .
(جلسة ١٩٥٢/١١/١١ طين رقم ٩٢٦ سنة ٢٢ ق)

٦٢ - إغفال النص على - من المتهم وبنده وصناعته بمحضر الجلسة والمحكم بما لا يبيح أو يعطل مادام المتهم لا يدعي أنه كان في سن تقرر في مستويله أو عقابه .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٢١ طين رقم ٢١٨ سنة ٢٥ ق)

٦٣ - عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض محضر الجلسات لا يبدى خطأ جوهريا في الإجراءات يستوجب نقض الحكم مادام محضر الجلسة الى صدر فيها الحكم موقعا عليه منه .

(جلسة ١٩٥٥/٥/١٥ طين رقم ١٦٣٤ سنة ٢٣ ق)

٦٤ - إن غلو بعض محضر الجلسات من توقيع رئيس الجلسة لا يبطل الحكم مادام الطاعن لا يدعي أن شيئا مما ورد بها يخالف الحقيقة .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١١ طين رقم ٩٢٦ سنة ٢٢ ق)

٦٥ - إن للمادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكانها في اليوم التالي على الأكثر - إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، ومادام أن الطاعن لا يدعي أن شيئا مما دون في المحضر قد جاء مخالفا لمقتضى الواقع ، فلا يقبل منه التمسك ببطلان الإجراءات تأسيسا على مجرد عدم التوقيع على كل صفحات محاضر الجلسات .

(جلسة ١٩٥٢/٦/١٥ طين رقم ٨٣٢ سنة ٢٣ ق)

٦٦ - إن إعمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والمحكم لا يترتب عليه وجوه بطلانها ، بل أنهما يكون لما توهمهما اتفاقا بتوقيع رئيس الجلسة عليهما . وللمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديدة - أسوة بالمادة ١٥٤ من قانون المرافعات القديم - لا تنص على البطلان إذا لم يوقع الكاتب الحكم بامماده أنه لا يترتب على إعمال الكاتب التوقيع بطلان الحكم أو بطلان إجراءات المحاكمة ، إذ لو ان الشارع أراد أن يترتب البطلان على عدم التوقيع لما قامه أن ينص على ذلك صراحة في المادة ٣٥٠ كما حرص على أن يفعل في المواد التي سبقتها مباشرة .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٢٨ طين رقم ٤٧٢ سنة ٢٠ ق)

ضر بيديه فلا تكون له مصلحة من وراء إثارة .
(جلسة ١٩٥٢/١١/١٠ طين رقم ١٢٨٩ سنة ٢٢ ق)

٥٦ - إن عدم ذكر طلبات النيابة بمحضر الجلسة لا ييبس الحكم ، فإن الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها قد رويحت ، وكذلك لا يبيح أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في المحضر ، على أنه إذا كان المتهم يجهه بصفة خاصة تدوين امر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة إثباته .
(جلسة ١٩٥١/٥/١٩ طين رقم ١٤٦١ سنة ١١ ق)

٥٧ - إذا كان الظاهر من محضر جلسة المعارضة في الحكم الغيابي إمام محكمة أول درجة أن المتهم طلب تأجيل نظر الدعوى لمضور التهود فأمرت المحكمة بتأجيلها ، وفي الجلسة التالية سمعت شاعدي الاتبات في مواجعتها ، ثم لم يحضر هو باقي الجلسات التي غلرت فيها الدعوى ابتدئا واستئنافيا حتى حكم فيها على محضر الجلسة بما يثبت حصول سوء له من تهمة أو أنه أبدى دفاعه لا يصلح سببا لأن يترتب عليه طعنه بأنه لم يسأل عما اتهم به في أية مرحلة من مراحل المحاكمة لأن الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها رويحت ، وعلى المتهم ، إذا كان يجهه بصفة خاصة إثبات امر في محضر الجلسة ، أن يطلب صراحة إثباته فيه .

(جلسة ١٩٥٢/٥/٢٢ طين رقم ١٠٨٨ سنة ١٤ ق)

٥٨ - إن غلو محضر الجلسة من تدوين دفع المتهم بالتفصيل لا ييبس الإجراءات ، إذ أن على المتهم أو المدافع عنه أن يطلب تدوين ما يرى إثباته من أوجه الدفاع أو الطليات .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٠ طين رقم ١١٢١ سنة ٢٢ ق)

٥٩ - لا ييبس الحكم أنه لم يثبت بمحضر الجلسة أن شاعدي سمع لم يكن موجودا خارج الجلسة وقد كان للمتهم أن يقدم للمحكمة بما لديه من اعتراض في هذا الشأن ، ومادام غلو لم يفعل وليس له أن يشير ذلك إمام محكمة النقض .
(جلسة ١٩٥١/٣/١٢ طين رقم ١٢٩١ سنة ٢٠ ق)

٦٠ - متى كان الحكم موقعا به أساء القضاة الذين أصدره وصريحاً في أنهم لم يدينوا بمسؤولية المرافعة فإنه لا يترتب في محضر محضر الجلسة التي سمعت فيها المرافعة عن بيان أساء القضاة الذين سمعوا إذاً الأصل في الأحكام اعتبار الإجراءات التي اتخذت صحيحة وما دام أطاع لا يدعي أن هذه الإجراءات قد خولفت فلا محل لتبني على الحكم أن محضر الجلسة غلو من أساء القضاة الذين كانوا حاضرين .

(جلسة ١٩٥٠/١١/١٥ طين رقم ١٤٠٥ سنة ١٥ ق)

٦٧ - عدم توقيع الكاتب على محضر الجلسة
سواء غير مؤثر .

(جلعة ١١/٢١/١٩٥٥ ملن رقم سنة ٢١٨ ق ٢٥)

٦٨ - إن ما تنص عليه المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت عليها المادة ٣٨١ من ذلك القانون من وجوب تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة توقيع رئيس المحكمة وكانها على كل صفحة منه في اليوم المال على الأكثر ، هو من قبيل تنظيم الاجراءات ، ولم يفرض الشارع جزاء على التأخر في التوقيع على محضر الجلسة كما فعل بالنسبة إلى تأخير توقيع الأحكام .

(جلعة ٢١/١٠/١٩٥٤ ملن رقم سنة ١٠٦ ق ٢٤)

الفرع السادس

سؤال التهم واستجواب

٦٩ - سؤال التهم عن تهم ليس واجبا إلا أمام محكمة الدرجة الأولى أما لدى الاستئناف فالمقتضى لم يوجب هذا السؤال (المادة ١٨٧ تحقيق جرائمات) بل هو واجب الابتداء بعد ثلاثة التقرير الذي يقضيه أحد القضاة بسماع أقوال المشتأف ثم يبنى على المحكوم أو التهم ويكون التهم آخر من يتكلم .

(جلعة ١/١٦/١٩٢٢ ملن رقم سنة ٨٥٥ ق ٣)

٧٠ - إن ما يظنه القانون من سؤال المحكمة للتهم عن الفعل المستند إليه هو من الإجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على إغفالها .

(جلعة ١٠/١٠/١٩٥٥ ملن رقم سنة ٢٠٦ ق ٢٤)

٧١ - إن المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات على ما يبين من عبارتها ، قد تحدثت عن أمرين : استجواب التهم واستجوابه . فالاستجواب هو مناقشة التهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتاً وتقياً في أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة أو من القاضي أو من المنعى بالحقوق الفنية أو من المشورل عن هذه الحقوق . وهذا ما له من الخطورة الظاهرة غير جارٍ إلا بناء على طلب من التهم نفسه يتضم به ويبدى في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . أما الاستجواب فهو استفسار المحكمة من التهم عن بعض ما يظهر أثناء سماع أدلة الدعوى والمرافعة فيها وما يرى تحقيقاً للدالة سماع كل في شأنه قبل الأخذ به عليه أو له . وهذا يجوز للمحكمة أن تقدم به فمطلب إلى التهم أن يبدى لها ملاحظاته في صده إذا ما أراد .

(جلعة ١٢/١٢/١٩٤٥ ملن رقم سنة ١٢٣٥ ق ١٥)

٧٢ - الاستجواب الذي يحظره القانون في المادة

١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات هو مناقشة التهم على وجه مفصل بمررة المدعى عن أدلة الدعوى والمدعى بالحقوق المدنية والمحكمة في التهمة الموجبة إليه وظرف ارتكابها ، وبجانبه بأدلة الإثبات القائمة عليه ، ومناقشة في كل ما يجب من الحصول منه بناء على ما جسد عمل لسانه هو إلى حقيقة ما وقع . وهذا الاستجواب الذي يعاقل تماماً مناقشة التهم هو الذي لا يجوز القانون إلا بناء على طلب التهم . أما توجيه بعض أسئلة من المحكمة إلى التهم للاستفسار عن بعض نقاط متعلقة بأدلة التهم فمجازر يقتضى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة التي تقول : « وإذا ظهر في أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من التهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي من التهم الإيضاحات ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون توجيه هذه الأسئلة عند البدء في نظر الدعوى ، قبل سماع التهم ، وقبل المرافعة والمناقشة ، ما دام سيه سبق إطلاع المحكمة على أوراق الدعوى المروضة عليها لاستخلاص ما يرى استخلاص منها للتهم أو عليه . كذلك لا يؤثر أن لا يطلب المحكمة إلى التهم الإيضاحات المشار اليه ، لأن هذا الإيضاح من واجب التهم في حق نفسه ، بإغفاله من جانب المحكمة لا يمكن أن يترتب عليه البطلان بعد أن يكون التهم قد أجابها طواعية واختياراً دون أن يبدو منه أو من المدافع عنه أى اعتراض . وإذن فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة سألت التهم عن تهمته فأكرمها وقص روايته عن الحادث ، فوجهت إليه بعض أسئلة ما يجب عليها دون اعتراض من أحد ، فلا يقبل على طلبها بأنها غايت حكم المادة ١٣٧ المذكورة .

(جلعة ١٢/١٢/١٩٤٦ ملن رقم سنة ٢١٥ ق ١٦)

٧٣ - أن القانون المصرى يحظر على القاضي استجواب التهم إلا إذا طلب ذلك وكل ما للمدعى أن يسأله عن تهمته إجمالاً فإذا اعترف بها واقتنع هو بصحة اعترافه أخذ به أما إذا أنكرها فلا يجوز للقاضي أن يستجوبه عن أى أمر آخر بدون طلب منه . فإذا ظهر للقاضي في أثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من التهم لاستبلاء الحقيقة فيلقت نظره إليها ويرخص له في تقديم لك إيضاحات إذا أراد ، تلك هي نظرية القانون المصرى في التحقيق مع التهم في مرحلة الفصل في أمره أمام المحكمة وأساسها أنه لا يجوز

كان له الحق إذا شاء في أن يجمع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يدق قانونا هذا الانتاج قريبة منه ولذا لم تعد المحكمة من جانب التهم امتناعا عن الإجابة ولم تعد من جانب الدفاع عنه اعتراضا على مناقشته فاستوضحه عن بعض قسط في الدعوى فأجاب عنها وادعى اعتارا فليس له بعد ذلك أن ينسحب على المحكمة استجوابا له .

(جلسة ١٩٣٥/٥/٦ ملن رقم ١١٠٥ سنة ٥ ق)

٧٦ - ما دام التهم قد أجاب المحكمة ببعض رضاه على ما وجه إليه من استجواب فقد استنصره من عما يخص من أقواله التي ادعى بها اعتارا ، ولم يترضح عليه على هذا فلا مخالفة للقانون في ذلك .

(جلسة ١٩٣٨/٣/٧ ملن رقم ٩٥٧ سنة ٨ ق)

٧٧ - إن عدم استجواب التهم لم يقرر لإلزامه لمصلحته . فإذا كان التهم ببعض اختياره قد رد على ما وجهه المحكمة إليه من الأسئلة ولم يترضح للدافع عنه فلا ذلك من بدل على أن مصلحته لم تضرب بالاستجواب ولا يجوز له إذن لما بعد أن يدعى بالطلاق في الإجراءات .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١ ملن رقم ١٤٥٩ سنة ١٠ ق)

٧٨ - إن حظر استجواب التهم مفروض لمصلحته وحده ، فله أن يقبل الاستجواب ولو ضمنا ولذلك فلا طلاق إلا إذا حصل الاستجواب بعد اعتراض التهم أو عاين ٥٠ إذن فإذا كان التائب بمحضر الجلسة أنه ضمنا احتج الحاضرين من التهم على استجوابه لم تسترسل المحكمة في مناقشته فلا شوب على المحكمة .

(جلسة ١٩٤٢/٤/٥ ملن رقم ٨٦٣ سنة ١٣ ق)

٧٩ - إن القانون وإن كان قد حظر استجواب التهم إلا بناء على طلبه فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته هو ، فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه وإما بعدم اعتراضه على الاستجواب والإجابة على الأسئلة التي توجهها إليه . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن التهم إذا ما أجلب ببعض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يترضح للدافع عنه فذلك من بدل على أن مصلحته لم تضرب بالاستجواب ، وبالتالي لا يجوز له أن يدعى بالطلاق في الإجراءات وإن كان مضمرا للجلسة لم يثبت به أن التهم أو المدافع عنه قد اعترض على الاستجواب بل كان الحكم - وهو بكل محضر الجلسة - قد ذكر صراحة أن التهم لم يترضح على الاستجواب .

أن يطلب من تهم وهو في موقف دفع أن يسحب إجابات وما أخذ منها ماخذ أداته من أسئلة التهم من المكلف قانونا بإقامة الدليل لتفصيل على مخالفة ذلك كان لفتية الحق في الامتناع عن الإجابة عن الأسئلة التي توجه إليه لا طلب منه ، دون أن يقول ذلك لفرض مصلته أو أن يمتنع أساسا لقرينة أو دليل لمصلحة التهم لأنه في امتناعه عن الإجابة إنما يستعمل مخالفة له القانون . ثم انه نظر إلى أن تلك القاعدة إنما وضعت لمصلحة التهم وحده فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه مباشرة أو على الطريقة المبينة في القانون وإما بعدم اعتراضه على الاستجواب والإجابة على الأسئلة التي توجهها إليه إذا رأى هو والدافع عنه أن من مصلته الإجابة عليها لظهور الحقيقة على أنه لا يجوز مطلقا أن يستعمل الاستجواب إلى تحقيق ملول على الشكل الذي تجرعه ثباتية العمومية أو فاضي التحقيق ولأن يكون الفرض منه استدراج التهم إلى الاعتراف أو قهر أقوال قويد التهم فإذا كان الاستجواب حل موافقة الدفاع ويقول التهمين بإجاباتهم على الأسئلة التي وجهها التهم طامعين بخلاف ولم يكن الفرض من استدراجهم إلى إبداء أقوال في غير مصلحتهم كما أنه لم يكن له أي تأثير في مركزهم في الدعوى فلا عيب فيه .

(جلسة ١٩٣٥/٥/٢٩ ملن رقم ١١٢٥ سنة ٥ ق)

٧٤ - لا زواج في لا يجوز للحاكم استجواب التهم إلا إذا طلب هو هذا الاستجواب . فكل ما لها هو أن توجه إليه التهمة فإن اعترف بها وصرح اعترافا لهما تحكم عليه طبقا لقانون وإن أنكر فليس لها إلا أن تلته إلى الواقع التي ترى لزوم استجوابها لظهور الحقيقة وترخص له في تقديم ما يريد من الإيضاحات غير أن تحرم الاستجواب لم يقرر إلا لمصلحة التهم فله أن يتنازل عنه ويطلب استجوابه إذا رأى هو أن في استجوابه مصلحة له وإذا أجلب التهم على أسئلة المحكمة وادعى اعتارا ولم يترضح للدافع على ذلك بعد تنازلا عن التمسك بما ينهت عن القانون في هذا الشأن ولا يستلج بعد ذلك أن يدعى بطلان الإجراءات .

(جلسة ١٩٤٢/١/٢٢ ملن رقم ١٠٠٥ سنة ٤ ق)

٧٥ - إن تحريم استجواب التهم الواردة في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق المنايات من مفروض لمصلحة التهم نفسه . فله أن يتنازل عنه بطلب استجوابه أو بإجابه اختياريا عن الأسئلة التي توجهها إليه المحكمة

الاستجواب إلا على محكمة الدرجة الأولى، أما المحكمة الاستئنافية فتعبر بحدود عليها استجواب التهم المتألف (جريدة ١٩٤٢/١٠/١٥٠ ملحق رقم ١٣٧ سنة ١٣٧٢ ق) ٨٤ - إذا كان أحد المتهمين قد استجوبه المحكمة في الجلسة فلا يجوز لتبعية من المتهمين معه أن يطعن في الحكم استنادا إلى ذلك فإن هذا من شأن التهم التي استجوب وحده . (جريدة ١٩٤٠/١٠/٢١ ملحق رقم ١٤٦٥ سنة ١٩٤٠ ق)

القرع السابع

شغوة المرافعة

٨٥ - إن ما نصت عليه المادة ١٣٤ من قانون تحقيق الجنايات من أنه في حالة اعتراف المتهم بارتكاب الفعل المندرج عليه، يحكم بغير مناقشة ولا مراعاة ذلك ليس فيه ما يحد من سلطة المحكمة من السلطة في سماع الشهود وإجراء كل ما تراه ضروريا من التحقيق لتبوير الدعوى والكشف عن ظروفها وملاساتها . بل المقصود من هذا النص هو تحويل المحكمة حتى الفصل في الدعوى بغير مناقشة ولا مراعاة إذا كان اعتراف التهم كاملا لتكون حقيقتها . فإذا كان هذا الاعتراف غير كاف كان من الواجب سماع باقي أدلة الدعوى . (جريدة ١٩٤٠/١٠/٨ ملحق رقم ١٧٣٣ سنة ١٩٤٠ ق)

٨٦ - المحكمة بمقتضى المادتين ٣٨١ و ٣٧١ من قانون الاجراءات الجنائية أن تكتفى باعتراف التهم وتحكم عليه بغير سماع الشهود . (جريدة ١٩٤٧/١٠/٦ ملحق رقم ٧٨٤ سنة ١٩٤٧ ق)

٨٧ - إنه وإن كان الأصل أن الأحكام في الود الجنائية لا تقام إلا على التحقيقات التي تجريها المحاكم في جلسات المحاكمة . إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تعتمد أيضا على عناصر الإثبات الواردة في التحقيقات الابتدائية التي تكون هي أيضا مرفوعة بكل ما ورد فيها على بساط البحث أمامها . فإذا كانت المحكمة قد اعتمدت في إدانة التهم على أقوال المخني عليه وأقوال شهود سمعته في الجلسة ، كما اعتمدت على ما شهد به في الحقيقة شهود آخرون ، وعلى الثابت بالمعاينة والكشف الطلي ، فإنها لا تكون قد أخطأت ، لأن شهادة الشهود الذين لم يسمعوهم واعتمدت على أقوالهم في التحقيقات في سبيل تأكيد الأدلة التي سمعتها كانت مرفوعة هي الأخرى على المحكمة كنص من عناصر الإثبات في الدعوى ، وكان الدفاع أن يناقشها

فلا يقبل من هذا التهم أن يطعن على الحكم في خصوص ذلك .

(جريدة ١٩٤٠/١١/٧٧ ملحق رقم ١٠٥٩ سنة ١٩٤٠ ق)

٨٨ - إن حظر الاستجواب إنما قرر لمصلحة التهم فالتهم أن يقبل استجوابه ولو ضمنا ، ولا يجلان إلا إذا حصل الاستجواب بعد اعتراض التهم أو اعتراض محاميه . وإذا كان التهم قد تمت بمحضر الجلسة أن المتهمين قد ظاهرا بيمين على أسئلة المحكمة دون اعتراض منها أو من الماضرين عنهما وأنه عندما اعترض الدفاع على الاستجواب لم تسترمل المحكمة فيه - فلا تريب على المحكمة في ذلك .

(جريدة ١٩٤١/١٠/٢٩ ملحق رقم ٨٨٥ سنة ١٩٤١ ق)

٨٩ - إذا سألت المحكمة التهم عما نسب إليه فاعترض بما وقع منه وطعن في ذلك فخصمات المحاكمة فتأثرت المحكمة في اعترافه فأجابها ما وجبت إليمن الأسئلة ولم يعترض الدفاع على ذلك فلا عتاقه القانون فيها لمثل ما هي كانت في حدود القانون الذي يفرض عليها سؤال التهم عن تمت إعجالا ويعرفها الحق في الأخذ باعتباره إذا اقتص به ولا يتم ذلك إلا باستيفاح التهم ما غرض في إقراره .

(جريدة ١٩٣٣/١٠/٢١ ملحق رقم ١٨٤٦ سنة ١٩٣٣ ق)

٩٢ - إن نص المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات صرح في أن طلب استجواب التهم أمام المحكمة موكول إليه شخصيا لأنه صاحب الشأن الأول في الإدلاء بما يريد الإدلاء به لدى المحكمة أمامية المعاني عنه فهي معاونة في الدفاع بتقديم الأدلة التي يراها في مصلحته ما تلقى منها بالموضوع أم بالقانون . فإذا ما أصر التهم - رغم مازعة محاميه - أو إساءة التصح إليه - على أن يقدم هو شخصيا للمحكمة دفاع من عنده أو يطلب استجوابه عن أمور رأى أن مصلحته تقتضي الكشف عنها كان على المحكمة أن تنبيهه إلى طلبه وأن تسمح له أقواله وتستجوبه فيها طلب الاستجواب منه . (جريدة ١٩٣٧/٢/٨ ملحق رقم ٢٥٧ سنة ١٩٣٧ ق)

٩٣ - إن التهم إذا استأف الحكم فذلك معتقده أن يدين هو وجه استئنائه أو أن تسترضه المحكمة عن ذلك . وإذا كان استغفرت المحكمة من التهم عن بعض ما يقول ، أو تنبهه إلى ما ثبت عليه أو إلى ما قبل منه في أوراق التحقيق ، أو في شهادة الشهود لدفاع عن نفسه ، فهذا منها لا يصح منه استجوابا بالمعنى المحظور ، على أن القانون لم يحظر

٩٣ - إذا كانت المحكمة قد اكتسبت بسبب بعض شهود الإثبات ولم يطلب الطاعن إلى المحكمة بسبب باقي الشهود فلا يقبل منه أن ينسب عليها أنها لم تسمعهم .

(جلة ١٩٥٤/١٠/٢١ طعن رقم ٧٥١ سنة ٢٤ ق)

٩٤ - إذا كانت المحكمة في صدد نفي حالة الطاعن الشرعي إلى أوراق التهم قد استدلت بأقوال شاعدين ووردت في أوراق الدعوى فلا يجوز التهم أن ينسب عليها استنادها إلى هذه الأقوال مع عدم تلاوتها بالجلسة أو سماع الشاعدين ، إذ ما دامت أوراق الدعوى الواردة فيها هذه الأقوال قد كانت تحت نظر التهم فانه كان عليه وهو الذي أثار حالة الدفاع الشرعي أن يشتد كل ما يحتمل أن يرد عليها من اعتراضات استنادا لمن تلك الأوراق ، وإذا هو لم يفعل فلا يكون له أن ينسب على المحكمة تقصيرها فاقطع بما هو ثابت في الأوراق .

(جلة ١٩٥٠/٥/٨ طعن رقم ٤٣٨ سنة ٢٠ ق)

٩٥ - المحكمة بمقتضى القانون أن تعمل في حكمها على أقوال شاعدين في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمع في الجلسة ما دام التهم لم يطلب بسبب شهادة أو تلاوة أقواله وما دامت المحكمة قد حققت شافية المرافعة بسببها من حصر من شهود الإثبات في مواجهة التهم .

(جلة ١٩٥٠/٥/١٠ طعن رقم ١٨١ سنة ٢٥ ق)

٩٦ - إن العمل على الحكم مخالف لأحكام المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجزائية والتسك بأحكام المادة ٣٧٩ منه التي تعطي لقيادة العامة والتهم والمدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها الحق في أن يعارض في سماع الشهود الذين لم يسبق لإعلانهم بأسمائهم ، إنما عله أن يعلن الاتهام أو الدفاع عن التهم بشهود لم تدعج أسماؤهم بالقائمة ، كما أن الطعن على الحكم بغير لغة أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجزائية إنما عله أن لا يكون له دليل أصلي في التحقيقات ، ولما كان القانون لا يمنع المحكمة من أن تعمل على أقوال شاعدين في التحقيقات الأولية ، وفي أي دور من أدوار التحقيق - إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم وكان لها في سبيل تكوين حقيقتها أن تأخذ بأقوال الشاعدين وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها متى كانت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في جلسة والمأمات إلى صحتها ، لما كان ذلك ما له من تقريب على المحكمة إلى هي استقبلت في حكمها بأقوال الشهود التي أدلوا بها في التحقيق ، ولو لم تسمعهم بنفسها - ما دامت الطاعة كان في إمكانها

بما شاء ، وأن يتسلك بحسب ردة حضور أولئك الشهود لسامعهم بالجلسة إذا ما كان قد رأى ذلك لازما .

(جلة ١٩٥٤/١٠/٢١ طعن رقم ١٩٨ سنة ٢٢ ق)

٩٨ - إن نأخذ التهم عن سماع شهود الإثبات بالجلسة ، وتسليمه بجميع الوقائع التي تروى في التحقيق ، يجعل المحكمة في حل من عدم سماع هؤلاء الشهود اعتيادا على تصديق أقوال التهم بصحة الوقائع التي هي موضوع شهادتهم ، واعتيادا في حكمها بالادعاء على أن التهم في التحقيق إنما هو في الواقع اعتيادا على ما سلم بصحة التهم المحكوم عليه نفسه ، ولا عذقة في ذلك للقانون في غيره ،

(جلة ١٩٥٤/١٠/٢١ طعن رقم ١٩٨ سنة ٢٢ ق)

٩٩ - متى كان المعنى المخبر مع الشهود قد قرر أنه يمكن بأقوال الشاعدين في عصر التحقيق لعدم الاستدلال عليه فلا يكون له من بعد أن ينسب على المحكمة أنها لم تسمع هذا الشاهد .

(جلة ١٩٥٤/١٠/٢١ طعن رقم ١٣٩٦ سنة ١٧ ق)

٩٥ - إذا كان سماع شهود الإثبات أمرا واجبا قانونا لا تنك المحكمة الاعتناء به والاكتفاء بالتحقيقات الأولية التي أجراها المدعي لا في ذلك من مناعة لقاعدة شافية التحقيق إلا أن عزم ذلك أن يكون هذا السماع ميسرا ، أما إذا استحال حضور الشاهد بسبب عدم الاستدلال عليه أو لسبب غيره فانه ليس ما يمنع للمحكمة من التحويل على شهادته للمعونة بالنتائج .

(جلة ١٩٥١/٥/٢٨ طعن رقم ٢٥٠ سنة ٢١ ق)

٩٦ - متى كان إعلان الشاهد غير ممكن كالأمر يكون توقي أو تمتر على النيابة لإعلانه لعدم الاعتناء إليه كان من الجواز للمحكمة أن تنسب حكمها على التحقيقات لأولية . فإذا كانت النيابة قد قررت أنها لم تستدل على الشاهد وكان التهم لم يبد استدلله للارتداد عنه ، فاعتدت المحكمة على أقواله في التحقيقات فلا وجه لتسلي على حكمها أنها ينسب على شهادة شاعدين لم يسمع أمداها .

(جلة ١٩٥١/٥/٢٨ طعن رقم ٥٩٩ سنة ٢١ ق)

٩٢ - لمحكمة الموضوع أن تمنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحا كافيا . ومتى كان الطاعن لم يترجعا على تلاوة أقوال من لم تسمع المحكمة من الشهود ولم يتسكا بسبب أحد منهم فليس لها أن يبيها على الحكم عدم سماع شهادة الشهود الذين أمرت المحكمة بتلاوة أقوالهم .

(جلة ١٩٥٤/٥/٢٥ طعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٤ ق)

أقرضا في التحقيق أو من أقره في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة . إذ قرر القانون ذلك ، وأخذ في هذا الشأن بعض نصوص قانون تحقيق الجنايات المختلط ، فإنه لم يتقل عن ذلك القانون النص الذي كان يجري بأنه ، لا يجوز للقاضي في غير الأحوال التي يجوز فيها تلاوة أقرال الشاهد أن يفتي الحكم على أقرال الشهود أو شهادتهم التي أقرها أثناء جمع الاستدلالات أو في التحقيق ، وإلا كان العمل باطلا ، بل انصهر على نص المادة ٣٠٧ الذي يقول إنه ، لا يجوز للقاضي أن يفتي حكمه على أي دليل لم يطرأ أمامه في الجلسة . — لا كان ذلك وكان الواضح من محضر الجلسة أن المحكمة ناقشت الشاهد من مناقشة مستبضة لها أدليا به من أقرال في التحقيقات الابتدائية ، وأن محامي الطعن تعرض لتلك الأقرال في مرافعة ولا بعضها وأجدي دفاعه في شأنها دون أن يستعمل الرخصة التي نعها له القانون من طلب تلاوة تلك الأقرال ، فإنه لا يقبل منه أن يترأ أمام محكمة التقض أمر عدم تلاوة المحكمة لها .

(جلسة ١٩٥٤/٧/١٥ طين رقم ١٣٧٧ سنة ٢٣ ق)
١٠٤ — أن المادة ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات التي تميل عليها المادة ٤٤ من قانون تفكيك محاكم الجنايات تقضي بأنه ، إذا لم يحضر الشهود في الجلسة يجوز لكل من القاضي وأعضاء النيابة العمومية والمصوم أن يتلو المأخوذ التي صارت محررها في أثناء التحقيق بتهاديتهم . ، ولئن فاذا اكتضت المحكمة ، بناء على طلب النيابة والنيابة ، بتلاوة أقرال الشهود الذين لم يحضروا ثم رافع المأخوذ عن ملتهم وناقش أقرالهم حسابا وردت في التحقيق ، فإن هذا الاجراء يكون صحيحا . ولا يصح للتم من بعد أن ينعاه على المحكمة .

(جلسة ١٩٥٤/٣١/١٧ طين رقم ١٧١ سنة ١٤ ق)
١٠٥ — إنه وإن كان يجب ، بحسب الأصل ، لصحة الحكم أن تسمع المحكمة ، بالجلسة وفي مواجهة الخصوم شهادة الشهود الذين تستند على أقرالهم في القضاء بالقوة بعد أن تناقشهم في الدفاع فيها ، إلا أن ذلك مح أن يكون الشهود قد حضروا أماما ، أو يكونوا قد تخلفوا عن الحضور في ظروف تمتع على الظن بتهربهم من تحمل الشهادة والمناقشة في صحتها بالجلسة ، بما يثير الشك في صدق أقرالهم في التحقيقات الابتدائية . أما إذا كانت هذه المظنة متبينة فلا شرب على المحكمة إذا هي اعتضدت على أقرال الشهود في

مناقشة أقرالهم أو أن تطلب من المحكمة سماعهم إذا رأيت في ذلك ما يستند دفاعها .

(جلسة ١٩٥٤/٧/١٧ طين رقم ١١٥ سنة ٢٥ ق)

٩٧ — القانون لا يمنع المحكمة من أن تحول على شهادة شاهد أو أقرال ملتهم في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم مادامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(جلسة ١٩٥٤/١٧/٢٦ طين رقم ٨٣٥ سنة ٢٥ ق)

٩٨ — لا مانع قارنا من أن تحول المحكمة على أقرال المبنى عليه في التحقيقات وأمام النيابة مادام قد توفى واستدال سماعه أمام المحكمة . وليس يجب الحكم عدم تلاوة هذه الأقرال إلى الجلسة إذا كان المتهم لم يطلب ذلك وما دامت الأقرال كانت على مناقشة بين الاتهام والدفاع على اعتبارها من أدلة الدعوى .

(جلسة ١٩٣٨/١/٣١ طين رقم ٥١٥ سنة ٨ ق)

٩٩ — لا يخل من الطعن أن يتمسك في طعنه بأن أقرال الشاهد لم تمل في الجلسة إذا كان الدفاع عنه قد ناقش هذه الشهادة مناقشة دالة على أنه كان على ينة بما جاء فيها ، وأنها كانت من أدلة الإثبات القائمة عند .

(جلسة ١٩٥٠/٧/٢٦ طين رقم ٢٠٦ سنة ١٠ ق)

١٠٠ — متى كانت النيابة والمدعي بالحق المدعي كلاما قد تمسك بأقرال المبنى عليه في التحقيقات وبين مؤداهما وقرنا في الإثبات ، وكان الدفاع من جانبه قد تناول هذه الأقرال بالمناقشة ، فإن عدم تلاوتها بالجلسة لا يترتب عليه بطلان إجراءات المحاكمة .

(جلسة ١٩٤٢/٤/١٣ طين رقم ٤٩٧ سنة ١٢ ق)

١٠١ — التحقيقات الابتدائية المختصة لمحكمة الموضوع تعتبر جميعا من الأدلة التي يجوز لها أن تستند إليها في إقرار ملتهم أو تبرئته ، وعلى النيابة والدفاع أن يرض كل منهما لمناقشة ما يرى من نتائجها . فإذا كان حتم طلب تلاوة أقرال الشهود بالجلسة فلا يصح التي على المحكمة أن تستند إلى شهادتهم دون أن تسمعها أو تتلوا .

(جلسة ١٩٤٢/٤/١٨ طين رقم ٦١٣ سنة ١٢ ق)

١٠٢ — إن التزول لا يجوز على المحكمة تلاوة أقرال المبنى عليه المشتري ، بل يمكن أن يكون الدليل المستفاد منها مطروحا على بساط البحث في الجلسة .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/١٢ طين رقم ١٠٣٧ سنة ٢٣ ق)

١٠٣ — إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص في المادة ٢٩٠ منه على أنه ، إذا قرر الشاهد أنه لم يد فكر واحدة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التي

يسلك بيع شاهد الإثبات في الدعوى وهو مفتش مصلحة الاتحاج ، فأداته هذه المحكمة استنادا إلى المحضر الذي حره هذا الموظف ، فلا يكون له أن ينسحب عليها أنها لم تسمح هذا القاعد .

(جلسة ١٩٠٠/٦/١٤ من رقم ٣٢٢ سنة ٢٠ ق)

١١٢ - إن المحكمة إنما ترضى الرافعة كإثباتها هي وعلى ما تستظهر من التحقيقات التي تجريها بنفسها أو من الأدراق فليس عليها أن تتدعى هذا التناقض وترجع إلى غيره من مثل الحكم النهائي الصادر في الدعوى أو التحقيقات الابتدائية لتتصا معاه يكون قد فات الحضور أقسم أن يتقوا إليه أو يتسكروا به أو على ما رأيت المحكمة من جانبها أن تلتفت عنه فلم تحط لها خلصة إليه من حقيقة الواقعة في الدعوى .

(جلسة ١٩٠١/٦/١٤ من رقم ٣٢٣ سنة ٢١ ق)

١١٣ - إن العبرة في المحاكمات الجنائية هي بالتحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في جلساتها . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة إنما اعتمدت على عناصر الإثبات التي طرحت أمامها بالجملة ومنها صورة محضر المجهز والصورة الرسمية لمحضر التبدد الذي حره المحضر واستخلصه ما دار أمامها بالجلسة ومن أقوال التهم فيه أنه لم يقدم الأشياء المحبوزة أو بنسبها في اليوم المحدد للبيع ، وناقض ذلك في هذا الشأن ويثبت الآلة التي اعتمدت عليها في ثبوت التهمة فيه ، وهي أدلة من شأنها أن ترضى إلى ما انتهت إليه من إدانة - فإن ما يثبت هذا التهم من طعن على الحكم يطلن الاجراءات بسبب قد مضى القضية لا يكون له عمل

(جلسة ١٩٠٢/٧/٢٥ من رقم ٩٩ سنة ٢٢ ق)

١١٤ - إنه قانون الاجراءات الجنائية لم يستحدث جديدا في شأن المحاكمات الجنائية ولم يخرج في الواقع عن شيء مما كانت أحكام محكمة النقض قد استقرت عليه في ظل قانون تحقيق الجنائيات المثلث من أنه وإن كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبقى على التحقيق التقصى الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة التهم مادم سمعهم بمحكمته إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تعتمد إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الإثبات الأخرى كقوال الشهود ومحاضر المعاينة وتقارير الأطباء والمخبرين ، لأن هذه العناصر جميعا تعتبر في الأخرى من عناصر الدعوى

التحقيقات بعد تلاوتها بالجلسة ، إلا إذا كانت هذه الأقوال هي الدليل الوحيد في الدعوى ، وكان من الممكن انتظار حضور الشاهد وسامحه في جلسة أخرى بشر أن يضار سير العدالة بذلك .

(جلسة ١٩٠٤/٤/١٠ من رقم ٣٦٦ سنة ١٤ ق)

١٠٦ - إن قانون الاجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير المخبرين بالجلسة فإذا كان الطاعن لم يطلب هذه التلاوة فلا يجوز له أن يثير شيئا في صدقها أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٠٧/٦/١٩ من رقم ٤٢٣ سنة ٢٢ ق)

١٠٧ - إن القانون كما أجاز المحكمة أن تأمر بتلاوة أقوال الشهود أو التهم في التحقيقات الابتدائية قد أجاز أيضا للحضور أن يطلبوا هذه التلاوة ، وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن هذه الإجازة لا تقترب على ما قلنا بالعلان . فإذا كان التهم لم يطلب تلاوة شيء مما أجاز القانون تلاوته ، فليس له أن يثير أمر عدم تلاوة أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٠٣/٧/٢٢ من رقم ٨٨٤ سنة ٢٢ ق)

١٠٨ - تلاوة أقوال الشهود التي أبدت في التحقيق هي من الإجازات التي خرولها الشارع المحكمة إلا أن استعمال المحكمة لها هذا مشروط بشرط صريح الشاهد لأي سبب من الأسباب كما هو صريح نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٠٥/١١/٢٨ من رقم ٧٣٧ سنة ٢٥ ق)

١٠٩ - إذا أدانت المحكمة التهم في جريمة اختلاس مبلغ سلم إليه باعتباره وكيليا بأجر واعتمدت في إدانة على ورقة منسوبة إليه ، فلا يتحد في حكمها أن هذه الورقة لم تودع ملف الدعوى ، مادام التهم قد روجه بها في التحقيق وأدرجت صورتها في المحضر ولم يتنازع في صحتها .

(جلسة ١٩٠٦/٦/٣ من رقم ١٤٢٢ سنة ١٦ ق)

١١٥ - إذا كان المدافع عن التهم قد حضر أثناء سؤال أول شاهد من شهود الإثبات واشترك في مناقشته ولم يدع منه ولا من التهم أنه لم يزل بكل ما أدل به الشاهد أمام المحكمة فلا عمل لأن يشكو التهم من أن سمعهم لم يكن حاضرا معه بالجلسة أثناء سمع الشاهد .

(جلسة ١٩٠٩/٧/٢٢ من رقم ٢٣٥٣ سنة ١٨ ق)

١١٦ - إذا كان التهم لم يحضر أمام محكمة الدرجة الأولى فتصفق الدعوى في غيبه حلا بالادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنائيات ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية لم

التي تعبر المحكمة بنفسها في الجلسة . وذلك يجب على المحكمة ألا تصرف النظر عن سماع شهود الدعوى إثباتاً وقياً ما دام سماعهم مكتملاً . وإذا كان الحكم الاستثنائي قد أيد الحكم الابتدائي الذي لم يرتكن في إثبات التهمة إلا على ما عرّفه الشهود بالتحقيقات الابتدائية دون أن تسمع المحكمة أي شاهد منهم أو تأمر بثلاثة أقوال فإنه يكون باطلاً .

(جلسة ١٩١٢/٤/١٣ طين رقم ١١٢٢ سنة ١٩١٢ ق)

١١٨ - إذا كان الأصل في المحاكم الجنائية أن تنظر على التحقيقات التي يجب على المحكمة أن تجريها بنفسها ، فإنه إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت بأدائه للتميم في المجرعة المسندة إليه مشقة في ذلك على ما شهد به الشهود في التحقيق الابتدائي دون أن تسمعهم بنفسها ، ثم جلت المحكمة الاستئنافية فقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه مع ما تمسك به الدفاع أمامها من وجوب سماع الشهود فذلك منها يكون خطأ . ولا يفتقر لما في هذا الخطأ قولاً إن الدفاع لم يتسكع بسماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن تمسك أو عدم تمسك لا تأثير له فيما عدا واجب عليها إجراؤه من التحقيق .

(جلسة ١٩١٤/١٢/٢٥ طين رقم ١٩١٤ سنة ١٩١٤ ق)

١١٩ - المول عليه في الأحكام الجنائية هو التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في جلسة المحاكمة بحضور المحصور . فإذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بحضوره حضور الشهود لسماع أقوالهم بالجلسة فلم يجبه المحكمة إلى طلبه وأداته بناء على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية ، ثم لم تتدارك المحكمة الاستئنافية هذا الخطأ بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون سماع الشهود لحكمها يكون باطلاً .

(جلسة ١٩١٦/١٠/٢٨ طين رقم ١٨٢١ سنة ١٩١٦ ق)

١٢٠ - الإداة يجب - حسب الأصل - الاتيين إلا على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة في حضرة المحصور في الدعوى . فإذا كان التهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع الشهود فلم يجبه المحكمة إلى طلبه وأداته بنظر أن تسمعهم ، وأقامت حكماً على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية ، ثم كرر هو الطالب أمام المحكمة الاستئنافية فلم يجبه هي الأخرى إليه ولم ترد عليه ، فإن حكماً يكون ميباً واجباً تقضه .

(جلسة ١٩١٥/٥/١٢ طين رقم ١٣٧١ سنة ١٩١٥ ق)

١٢١ - إذا كان التائب بحضور جلسة المحاكمة

المروعة على بساط البحث في الجلسة سواء من جهة الاتيات أو من جهة التي ، وعلى المحصور أن يرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته منها أو أن يطلبوا من المحكمة أن تسمع في مواضعهم من سمعوا في التحقيقات الابتدائية أو أن تترأف أقوالهم الواردة فيها ، فإدام لم يفتلوا فلا يصح لهم التمسك عليها أنها استثبتت في حكمها إلى أقوال وردت في تلك التحقيقات دون أن تسمها أو تأمر بثلاثة .

(جلسة ١٩٠٧/١٠/١٦ طين رقم ٧٧٣ سنة ١٩٠٧ ق)

١١٥ - إذا كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها ما دام سماعهم مكتملاً ، فإنه ليس ما يمنع المحكمة من أن تزود في حكمها بما ورد في التحقيقات من أقوال شهود آخرين ما دام ذلك من التحقيقات كانت مروعة على بساط البحث بالجلسة .

وإذا كان الطعن لم يطلب إلى المحكمة بثلاثة أقوال أحد من الشهود غير من مستهم ، كما لم يطلب بثلاثة أقوال الشاهد الذي قال أمامها أنه لا يذكر الواقعة وأحال إلى أقواله المدعى في التحقيق بجانها فلا يقبل من التميم أن يترض على الحكم لعدم بثلاثة المحكمة هذه الأقوال ، فإن المادة ٧٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية إذا قضت على أنه إذا قرر الشاهد أنه لم يمد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يلى من شهادته التي قروها في التحقيق أو من أقواله في عصر جمع الاستدلالات الجوز الخاص بهذه القصة ، فإنها لم تجوز هذه الثلاثة بل جعلت الأمر فيها جوازياً .

(جلسة ١٩٠٣/١/٢٦ طين رقم ٨٧٦ سنة ١٩٠٣ ق)

١١٦ - حق كان الدليل المباشر الذي حول عليه الحكم في إداة الطعن هو اعتراف التميم الأول في التحقيقات والقرائن الناطقة بذاتها المستخلصة من مجموع التحقيقات ، وكانت المحكمة قد ناقضت التميم الأول في الجلسة في هذا الاعتراف الذي أيداه في التحقيقات والذي اعتبره الحكم الدليل الأساسي المباشر قبل الطعن . فإن شغوة المرافعة تكون قد تحققت في المحصور التي اقتضاه طرف الاتيات في الدعوى .

(جلسة ١٩٠٣/١٢/٢٩ طين رقم ١٥٧٧ سنة ١٩٠٣ ق)

١١٧ - التحقيقات الأولية التي يجريها البوليس أو النيابة لا تصلح في ذاتها أساساً يبنى عليه الحكم بل يجب دائماً أن يكون أساس الحكم التحقيق النهائي

١٢٥ - يجب أن تفسر الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة جلسة المحاكمة في مواجهة التهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم يمكنها . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد استندت فيها استندت إلى قرائن إدانة التهم إلى أقوال شاهد التحقيقات دون أن تسمعه ، وتحسم التهم أمام المحكمة الاستئنافية بسامع هذا الشاهد في مواجهة لم تسمعه إلى طلبه - فإنها تكون قد أغلقت محقه في الطاع مما يطل إجراءات المحاكمة ويستوجب قضي الحكم . ولا يغير من حكم القانون في ذلك قول المحكمة إنها لم تستند في أدلة هذا التهم إلى أقوال الشاهد وحده ، إذ الأدلة في المواد الجنائية مقفلة بشد بعضها منها فإذا ما سقط واحد منها انهارت بسقوط باقي الأدلة .

(جلسة ١٩١٧/٣/٢١ من رقم ١٣٥ سنة ٢١ ق)

١٢٦ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تنبئ على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في جلسة المحاكمة في مواجهة المحكمة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم يمكنها . فإذا كانت محكمة أول درجة لم تسمع شهودا ولم تجري تحقيقا وقضت بإدانة المتهمين بناء على اقوال الشهود وأحد المتهمين المعايين بالتحقيقات الأولية ، ثم لما استأنف المحكوم عليهم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي لأسباب دون أن تجري مزجانيا أي تحقيق ، فإن حكما يكون ميبا .

(جلسة ١٩١٧/١٢/٤ من رقم ١١٤ سنة ٢١ ق)

١٢٧ - الأصل في المحاكمات الجنائية أن تنبئ على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم يمكنها . فإذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بإدانة الطاعين بناء على ما استخلصته المحكمة من التحقيقات الابتدائية ودون أن تسمع شاهد الإثبات ثم لا استأنف التهم هذا الحكم طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد الإثبات وشهود التي قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسباب دون إجابة التهم إلى طلبه فإن حكما يكون ميبا على إجراءات باطله تسميه وتوجب قضيته .

(جلسة ١٩٢٠/١/١٤ من رقم ١٠٢٠ سنة ٢١ ق)

١٢٨ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تنبئ على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم يمكنها . ولإدانة من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن للمحكمة الاستئنافية تسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام

أن شاهد الإثبات في الدعوى لم يحضر أمام محكمة الدرجة الأولى فصلت المحكمة في الدعوى بناء على التحقيقات الأولية دون سماع شهود ، وكان الدفاع عن التهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع شهود فلم تسمعه إلى طلبه ولم ترد عليه بل أبقت الإدانة للأسباب التي ذكرها الحكم المستأنف ، فإن حكما يكون ميبا واجبا قضيته .

(جلسة ١٩١٧/٥/١٢ من رقم ١١٣٢ سنة ١٧ ق)

١٢٩ - الأصل في المحاكمات الجنائية ألا تنبئ الأحكام إلا على التحقيقات الشفوية التي تحصل جلسات المحاكمة في حضرة المحسم . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع الشاهد الذي أعلن الحضور أمامها الشهادته ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تسمع هذا الشاهد ولم ترد على طلب سماعه ، فإنها تكون قد أغلقت خطأ يجب حكما بما يستوجب قضيته .

(جلسة ١٩٤٨/١/١٧ من رقم ٢٢٢٤ سنة ١٧ ق)

١٣٣ - إذا كانت محكمة أول درجة قد أصدرت حكما في المارضة المرفوعة من المحكوم عليه يرفضها وتأييد الحكم المعارض فيه من غير أن تسمع شهودا على الرغم من طلب الدفاع التأجيل لإعلان شهود ، وكانت المحكمة الاستئنافية هي الأخرى قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع الشهود على الرغم من تمسك الدفاع أمامها بوجوب سماعهم ، فإن حكما يكون باطلا .

(جلسة ١٩١٧/١/٢٤ من رقم ٧ سنة ١٩ ق)

١٣٤ - إذا كان الثابت أن محكمة أول درجة سمعت شهود الدعوى في قبة التهم وقضت بالإدانة وعند نظر المارضة المرفوعة من التهم عن هذا الحكم طلب إعلان الشهود وأجلت القضية عدة مرات لهذا الغرض ، ولكن المحكمة قضت بتأييد دون أن تسمعهم ثم أمام المحكمة الاستئنافية كان الطاعن من طاع التهم أنه تمسك بأن التهمة ملققة عليه من المعنى عليه بما كان يحتمل به على المحكمة أن تسمع الشهود إذا ما رأت تأييد حكم محكمة أول درجة وعزلت على ما أخذ به من أقوالهم ، فإن إدانة التهم استنادا إلى شهادة أولئك الشهود الذين سمعوا في قبة تكون منظرة على إخلال بحق التهم في الدفاع ، إذ أن من حق التهم أن تسمع الشهود في مواجهته كما يستطيع مناقضهم ما دام ذلك يمكنها .

(جلسة ١٩١١/٢/٢٧ من رقم ٧٤ سنة ٢١ ق)

آخر في التحقيقات دون أن تسمع أحدا منها بالجلسة ،
ورغم تأجيلها الدعوى المحضرة ، ولم استأف
الطاعن طلب بلان عاينه أمام المحكمة الاستئنافية
سماع شهادة الشاهدين لم تجبه المحكمة إلى طلبه ووردت
بما قاله من أنها لا ترى لزوما لسماع أقوالها ولا تستند
إلى هذه الأقوال اكتفاء بما قرره الطاعن من أنه
أصل الشك في (الذين لا يتأهلها وصيد قائم) ومن
الإصلاح عليها وعلى إجابة البك وكان بين من الإصلاح
على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المحكمة لم تسأل
الطاعن ولم يدل بأعذاره حتى كان يعود للمحكمة
الاكتفاء بهذا الاعتراض والمحكم عليه بنهر سماع الشهود ،
فان رفض للمحكمة الاستئنافية طلب طاعن سماع شهادة
الشاهدين السبب الذي ذكره يكون غير سائق وفيه
إخلال بمحنة في الدفاع .

(جلسة ١٦٥٥/١٠/٢ طعن رقم ٥٢١ سنة ٢٥ ق)

١٤٣ - إذا كان قد ورد في أوراق الدعوى
ومحاضر الجلسات أن المتهم أعلن شهود نفي بالمحضر
أمام المحكمة بجللة للمرافعة لغير واحد منهم بجللة
الأولى التي نظرت بها الدعوى ولم يحضر الباقون وقال
المحامي الحاضر معه أنه متنازل عن شهادة من حضر
ثم بعد أن أدى المحامون دفاعهم عن جميع المهيمن في
جلسة تالية سألت المحكمة ذلك المتهم عن طليانه فمسك
بطلب سماع شهوده وطلب بحماية سماع أقوال شاهدين
ثم عاد فقال أنه متنازل عن طلبه وأعرضت النيابة على
سماع شهود التي بعد إبداء المرافعة في المحكمة إذا
حضر بداة المتهم دون أن تسمع شهوده يكون قد
أعطت ويكت قضاء على إجراءات باطلة . إذ متى
أعلن المتهم بجنابة شهود نفي له طليان القانون فانه يكون
له أن يطلب سماحه ويكون على المحكمة أن تجبه إلى
طلبه . ولا يؤثر في ذلك عدم انضمام ببيع الشهود
قبل المرافعة وإبداء أوجه المرافعة ما دخلت المحكمة
تقسما هي التذات بعد سماع مرافعة المحامي في الدعوى
أن تسأل المتهم للمائل أمامها عن طليانه وأوجه دفعه
التي يريد هو لإبداء عما مفاده اتهامه لم تر أن
فرص سماع الشهود قد ضاعت عليه ولا يهم ما جاء على
لسان المحامي من التنازل عن الشهود إذ لنهم وهو
صاحب الشأن الأول في الدعوى العامة عليه متى أبدى
بلسانه طلبا من الطلبات المنطقة بالدعوى فيجب العمل
فيه بنقض الظن عن مسك للدافع منه بشأن هذا الطلب
(جلسة ١٦٥٥/٩/٤ طعن رقم ٣٠٩ سنة ١٥ ق)

محكمة أول درجة وتنفرد كل قص أخرى لإجراءات
التحقيق . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع
شاهد الإثبات الوحيد الدعوى ، وقضت بإدانة المتهم
بناء على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات الأولية ثم
قضت المحكمة الاستئنافية بأبدي الحكم الابتدائي لأسبابه
ولم تجب التهم إلى ما طلبه من سماع ذلك الشاهد - فإنها
تكون قد أخطأت .

(جلسة ١٦٥٣/١/٢٧ طعن رقم ١٢٤٢ سنة ٢٢ ق)

١٤٤ - إن الأحكام الجنائية يجب أن تفسر
على التحقيقات الشفوية التي تجريها للمحكمة بجللة
المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام
سماهم ممكنا . وإن في كان الواضح من الحكم
الابتدائي أن المحكمة قد أسست قضاءها بإدانة الطاعن
على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية دون أن تسمعهم
بالجلسة ودون أن تجري أي تحقيق في الدعوى وكانت
المحكمة الاستئنافية من جانبها لم تشكل هذا القص ،
فان الحكم يكون باطلا متبينا لقضه .

(جلسة ١٦٥٣/٤/١٣ طعن رقم ٢٢٤ سنة ٢٣ ق)

١٤٥ - الاصل في الماكات الجنائية أن تنفي
على التحقيقات الشفوية التي تجريها للمحكمة في مواجهة
المتهم بالجلسة وسما سماع الشهود مادام سماهم ممكنا .
وإذا في كان الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن
سك بإدانة ابتدائية واستغنيا دون أن تسمع أي
المبكتين شهودا ، فان إجراءات المحاكمة تكون باطلة .
(جلسة ١٦٥٣/٥/٢٦ طعن رقم ١٥٢ سنة ٢٣ ق)

١٤٦ - الاصل في الماكات الجنائية أن تنفي
على مناجير المحكم بنفسا من تحقيق على في الجلسة .
وإذا في كان الحكم المتأسف قد أخذ بأسباب الحكم
الابتدائي ، وكان الحكم المذكور قد حول في إدانة
الطاعن على أقوال الشاهد في الإثبات في التحقيقات دون
أن يسأل أمام محكمة أول درجة ، فانه كان ينبغي على
المحكمة الاستئنافية أن تشكل هذا القص في الإجراءات
بسماعها ومواجهة المتهم الذي طلبها ذلك ، ولا يقبل
من محكمة الموضوع وهي المكلفة بحري حقيقة الواقعة
أن تتامل بعدم إجابة طلب المتهم لسكونه في آخر جلسة
عن التمسك بطلبه .

(جلسة ١٦٥٤/٣/٢٩ طعن رقم ١٦٨ سنة ٢٤ ق)

١٤٧ - إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت
بإدانة الطاعن لستنادا إلى أقوال المتهم عليه وشاهد

للمحكمة سماعه ولولم يتسكك للتمم ذلك. فإذا لم تسمعه محكمة الدرجة الأولى فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية أن تسمعه وإلا كان حكمها ميباً منقياً قطعه .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/١١ طين روم ٢٠٠١ سنة ١٧ ق)
١٣٩ - إذا كان الظاهر من محضر الجلسات أن المحكمة قد أدانت التهم بالسرقة دون أن تسمح بشهودها مع حضور بعضهم ، فهذا يوجب الحكم بما يوجب قطعه (جلسة ١٩٤٧/٦/٦ طين روم ٨٩٢ سنة ١٩ ق)

١٤٠ - يجب في الأصل لصحة الحكم أن تسمع المحكمة بالجلسة وفي مراجعة الخصوم شهادة الشهود الذين تمتد على أقوالهم في القضاء ، بالقوة يجب أن تأتضح في الواقع فيها . ولا يثنى عن ذلك أن آخرين قد شهِروا بذات الواقعة مادام حضور الشاهد مستطاعاً ومادامت على من طرح أقواله بل استندت إليها في ثبوت الواقعة . وإن كان ذلك كان الدفاع عن التهم قد تسكك بوجوب حضور أحد الشهود لسرته ومنافته في أقواله لما لها من أهمية في الدعوى فأجابته المحكمة إلى طلبه واجلست القضية لاعلاؤه ، ثم لما لم يحضر هذا الشاهد واعتذر بمرجه وقم شهادة طلبة تعيداته في حاجة إلى راحة لمدة سبعة أيام طلب للمحكمة التأجيل حتى يحضر ولكن المحكمة لم تسحب إليه وماتت في الدعوى وحكمت فيها مستندة في الأدلة إلى أقوال هذا الشاهد وردت على طلب الدفاع رداً غير مدع قد كان حكماً يكون ميباً ، وقد كان عليها أن تتنظر حضور الشاهد وتسمعه في جلسة أخرى مادام أن ذلك لم يكن ليضر بغير السداد .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٢٠ طين روم ٥٨ سنة ٢٠ ق)

١٤١ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد احتضنت في أدلة التهم بصفة أصلية على أقوال الشهود في التحقيقات دون أن تدرى تحقيقاً بالجلسة في مواجهة التهم وتسمع شهادة شهود الإثبات بصرف النظر عن تنازه من سماعهم وعن أضراره التي لم تتول عليه إلا يرفضه مؤيداً شهادة هؤلاء الشهود ، فإنه يكون من المنع على محكمة الدرجة الثانية أن تصحح هذا الخطأ في إجراءات المحاكمة وتجب التمسك إلى ما عليه إليها من سماع الشهود في مواجهته وإلا كان حكمها ميباً منقياً قطعه .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٩ طين روم ١٣٣١ سنة ٢٠ ق)

١٤٢ - الأصل في الأحكام الجنائية أن يرسى على التحقيق العقوى الذي يجره المحكمة بنفسها وتسمع على

١٣٤ - إذا ما كان الواجب بمقتضى القانون ألا تنفي الأحكام الجنائية إلا على التحقيقات التي تحصل بجلسة المحاكمة فإنه يكون على المحكمة ، إذا ما تسكك التهم بضرورة سماع شهود الإثبات في حضرة أمانيها ، أن تسمعهم ، أما إذا لم يأتها من أدلة تباد على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فإنها تكون قد أخطأت .

(جلسة ١٩٤٦/٢/١٨ طين روم ٢٤٠ سنة ١٦ ق)

١٣٥ - المبرق في الأحكام الجنائية في التحقيقات العقوى التي تجريها المحكمة في جلسات المحاكمة بحضور الخصوم . فإذا سمحت محكمة الدرجة الأولى بشهود الإثبات ونجى التهم وقضت ببراءته فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تدنيه تأسيساً على ما كان أولئك الشهود قد قالوه أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن سماع الشهود أمام المحكمة في نجى التهم لا يتحقق فيه باليدلغة كل الفرص المقصود إذ هو لا يتاح له فرصة مناقشة أدلة الإثبات وقت عرضها على المحكمة .

(جلسة ١٩٤٦/١١/١٨ طين روم ١٨٨٢ سنة ١٦ ق)

١٣٦ - إذا كان التهم الذي سارت إجراءات المحاكمة في مجيئه أمام محكمة الدرجة الأولى قد تسكك أمام المحكمة الاستئنافية بضرورة سماع شاهد في الدعوى لم يسأل لا في التحقيق الابتدائي ولا أمام المحكمة بالجلسة ووجه نظرها إلى أهمية شهادة هذا الشاهد والواقعة التي يريد سماعها عنها فلم تجب إلى طلبه ولم ترد عليه ، فإن حكمها يكون قد شاب العصور الذي يوجب قطعه .

(جلسة ١٩٤٧/٢/٤ طين روم ٧١٣ سنة ١٧ ق)

١٣٧ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تنفي على التحقيق الذي يجره المحكمة بنفسها بالجلسة . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد برأت التهم دون سماع الشهود الذين تسكك بسماعهم ، ثم جلست المحكمة الاستئنافية فأدانت التهم وتثبتت - فيما لو تكتفاه - إلى أقوال هؤلاء الشهود بالتحقيقات دون سماعهم مع تسكك التهم أمامها بوجوب سماعهم وأصدرتها قراراً بإعلانهم وذلك من غير أن تورد في حكمها أسباب عدولها عما سبق أن جردته من سماعهم ، فإنها تكون قد أخطأت بحق التهم في السماع .

(جلسة ١٩٥٠/٦/٦ طين روم ١٤٣١ سنة ٢٠ ق)

١٣٨ - الأصل في المحاكمة الجنائية أن يكون التعديل في الحكم على ما يجره المحكمة بنفسها من التحقيق . وإن كان الشاهد قد حضر فإنه يثنى على

إلا إذا كان غير ميسور لما تحقيقه بنفسه . وإذ أن الحكم الذي يجعل عماده في إدانة المتهم أقوال شهادته في التحقيق دون أن تسمح لها المحكمة يكون قد أخيل بمفروق النطاق وبينت قضيته .

(جلسة ١٩٣٨/١٠/٢١ ملن رقم ٢٣٥٠ سنة ٢٨ ق)

١٤٧ - إن القواعد الأساسية للمعايير الجنائية توجب ألا تقام الأحكام إلا على الحقائق التي تجريها المحاكم بنفسها في جلسات بحضور الخصوم في الدعوى . فإذا كان قوام الحكم بإدانة المتهم أقوال واحد من شتات الحقائق أو قتل بالجلسة ، ولم تشر المحكمة إليها أثناء المحاكمة ولم تعرض لها النيابة ولا الدفاع ، فإنه يكون قد أسس على دليل إثبات لم يكن مطروحا على بساط البحث بالجلسة ولم تتح الدفاع فرصة مناقشته أثناء المحاكمة وإبداء ما بين له من ملاحظات عليه وبينت إذن قضيته .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨ ملن رقم ٢٢٧٣ سنة ١٢ ق)

١٤٨ - إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأن وقوع الحادث بالفعل الذي رواه الجاني عليه مستحيل وأن الطبيب الشرعي وإن انتهى إلى نتيجة ليست في مصلحته فيه قد كشف عن عمالة أقوال الجاني عليه لخلول المعايير ، ومع ذلك احتجبت المحكمة في قضائها بإدانة المتهم على أقوال الجاني عليه بدعوى أن مصلته الأقوال قد تأيبت بما أراءه الطبيب الشرعي في شأنها من أنه ليس بإصابات الجاني عليه ولا بما ظهر من المعايير ولحسن الاحراز ما يتفق بجرمها مع أقوال الجاني عليه ، ولم تعرض لأوجه ذلك الخلاف الذي أشار إليه الطبيب ولا لبحث حقيقته وتقدير مصادره ، فإن حكما يكون معيبا ، إذا أن تعدير الطبيب للخلاف المذكور لا يصح الاعتدال به في الحكم ولا بد أن يكون أمره قد عرض على المحكمة في الجلسة وبمستوطنة وأية فيه .

(جلسة ١٩٤٦/٣/١٢ ملن رقم ٢٠٥ سنة ١٦ ق)

١٤٩ - إذا ظهر من ملف الدعوى أن الطرف المشتعل على الأوراق للمدعى تزويرها من بعض في أثناء وجود القضية تحت نظر المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فهذا يدلالة على أن المعاملة لم تطلع على الأوراق التي هي من أدلة الجريمة الواجب عرضها على بساط البحث والمناقشة القضائية بالجلسة ، فيجب لإجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم الصادر في الدعوى .

(جلسة ١٩٤٦/٥/٢٧ ملن رقم ١٤٨ سنة ١٦ ق)

في الشهود من أوجه التهمة من كل ذلك مستطاما . فإذا كان يبين من الإطلاع على عنصر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب إلى المحكمة سماع شهود الدعوى ولكنها رفضت بتأييد الحكم المعارض فيه دون إجابته إلى هذا الطلب وردت على طلبه بقوله إنها سبق أن إجابته لذلك ولكن لم يستدل من الشهود ، وكان الظاهر من الإطلاع على مفردات الدعوى أن أحدا من شهودها لم يعلن إعلافا قانونيا وكل ما هنالك أنه يجب من أحد ما به توفى ، كما أعلن ورواه المدعى بالمقابلة في نفس وكيل محاميهم لبعض الجلسات التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بالظلم ويكون الحكم إذن معيبا بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٠ ملن رقم ١٧٤٤ سنة ٢٠ ق)

١٤٣ - من الواجب سماع الشهود في حضرة المتهم ، فإن كانت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الإثبات في غيبة المتهم عندما حكمت عليه بالإدانة فإنه يكون من التفتين على المحكمة الاستئنافية أن تسمح في حضرة ولو لم يطلب ذلك .

(جلسة ١٩٤٩/١/٢ ملن رقم ٢٢٣٨ سنة ١٨ ق)

١٤٤ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الإثبات في غيبة المتهم ، والمحكمة الاستئنافية لم تستجيب إلى ما تمسك به محاميه من طلب محامهم بأن يحكموا يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، إذ أن المعايير الجنائية تخضع سماع الشهود في مواجهة المتهم من كان ذلك ممكنا ، وإذا قد كان على المحكمة الاستئنافية أن تسمح للشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة في غيبة المتهم سواء أطلب هو سماع هؤلاء الشهود أم لم يطلب .

(جلسة ١٩٥١/١٠/٨ ملن رقم ٨٩٩ سنة ٢١ ق)

١٤٥ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تنحى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحاكم بنفسها بحضور الخصوم . فإذا رفضت المحكمة الاستئنافية طلب المتهم سماع شاهد واستندت في حكمها إلى ما قرره هذا الشاهد في غيبة المتهم فإنها تكون قد أخطأت .

(جلسة ١٩٥٧/٧/٢ ملن رقم ٥٠٤ سنة ٢٢ ق)

١٤٦ - الأصل في التحقيق في دور المحاكمة أن يكون شفويا ليسن المحكمة ولتقصوم في الدعوى مناقشة الشهود إستجلاء الحقيقة . فلا يجوز للمحكمة أن تستدل على دليل يرد بالتحقيق الإيجابي وتمتد عليه

ولا في الحكم. فإذا كان التثبت بالحكم المطعون فيه ان المحكمة امتدت بحضور اثنين من المستشارين واحد قضاة المحكمة الابتدائية بطريق اللقب فهذا كاف لاعتبار المحكمة مشككة تفكيلا قانونيا صحيحا.

(جسدة ١٦٢٧/١٢/١٣ طين رقم ٣٨ سنة ٥ ق)

١٥٦ - الأصل في الأحكام اعتبار ان الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى وإنما يجوز لصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية ان هذه الإجراءات قد أهملت أو خولفت وذلك إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة أو في الحكم، فإذا كان محضر الجلسة قد أثبت فيه ان معاميا مينا حضر من المتهم عند بدء نظر الدعوى، وأثبت فيه كذلك بعد الانتهاء من مباحث الشهود ومراعاة النيابة ان الذي ترفع عن المتهم هو محام آخر فهذا المحامي يعتبر قانونا انه حضر مع المتهم طوال نظر الدعوى رغم حو المحضر من أبحاث ذلك أو إثباتات بأنه عن المجري الأول في حضور جميع إجراءات المحاكمة. وذلك ما دام المتهم لا يدعي ان التثبت في المحضر يخالف ما تم بالفعل في إجراءات محاكمة.

(جسدة ١٦٢٧/٣/٢٢ طين رقم ٦٢٧ سنة ٩ ق)

١٥٧ - الأصل ان الإجراءات المتسقة بالمثل تعتبر قد روعيت ولو لم يثبت ذلك في أوراق الدعوى. فإذا كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت ان الخبير المنتخب في الدعوى لم يخلف العيين القانونية قبل إبداء رايه، بل كان لم يترشيت من هذا أمام محكمة الموضوع، لا قبل ان يؤدي الخبير مأموريته ولا بعد ذلك، فإن مجدته في هذا الصدد أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة.

(جسدة ١٦٢٧/١٢/٢٤ طين رقم ١٤٤٤ سنة ١٥ ق)

١٥٨ - الأصل في الأحكام اعتبار ان الإجراءات المتسقة بالمثل قد روعيت أثناء المحاكمة، فإذا كان التثبت بمحضر الجلسة ان المتهم سئل عن التهمة المسندة اليه فأسكرها، ولم يرد في هذا المحضر ان معاميا حضر معه، فإن ما يثيره المتهم في طعنه من انه قد حضر دفاع عنه محام وأن كاتب الجلسة امتنع عن إثبات مراعاة المحامي بحجة انه لم يقدم تعة المحاماة - ذلك لا يقبل.

(جسدة ١٦٢٧/١/٣٠ طين رقم ١٩ سنة ٢٠ ق)

١٥٩ - الأصل في الأحكام - على مقتضى نص المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات - اعتبار الإجراءات المتسقة بالمثل سواء أكانت أصلية أم بموجب عدم استيفائها بطلان العمل، قد روعيت أثناء

١٥٠ - إذا كانت المحكمة قد قضت في دعوى تزوير دون أن تطلع على الورقة المدعى تزويرها وطلع عليها المتهم ودعا من تمسكه بضرورة الاطلاع عليها لحكمها يكون مينا متينا قضه.

(جسدة ١٦٢٧/٣/٢٠ طين رقم ١٩٠٤ سنة ٢٠ ق)

١٥١ - إذا كانت المحكمة لم تطلع أثناء نظر الدعوى، على السند المطعون فيه، وكان هذا السند هو من أدلة الجريمة التي يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفوية بالجلسة فإن عدم اطلاع المحكمة عليه يسبب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم.

(جسدة ١٦٢٧/٣/٢١ طين رقم ٣٢٢ سنة ٢٠ ق)

١٥٢ - من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنائيات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومعاميا ما دام قد مثل أمام المحكمة. فإذا كان الثابت أن دفن الأحوال الموقوف بارتكاب التزوير فيه قد حصل الاطلاع عليه بعد انتهاء المرافعة في الدعوى بترفعه المداولة وفي غيبة المتهم ومعاميه فهذا إجراء باطل يسبب المحاكم ويستوجب نقض الحكم. ولا عبرة بما قاله الحكم من اكتفاء الدفوع بما ورد من هذا المحضر بمحضر تحقيق النيابة ما دامت المحكمة لم تر الاكتفاء بذلك التحقيق وقد تمت لزوم الاطلاع عليه بمرفعها استجلاء لوجه الحق في الدعوى.

(جسدة ١٦٢٧/٣/٢٠ طين رقم ٥٠٩ سنة ٢٠ ق)

١٥٣ - إن اطلاع المحل على الورقة المزورة وما يرافقه من أوراق بعد نقض المظروف الذي كان يحتونها - ذلك عمل من محال التحقيق لا يسوغ إجراؤه بنهر صدور الحضور ليدعى كل منهم رايه فيه وليطعن المتهم إلى ان الورقة موصرح الدعوى هي التي أبدى دقاه على اساس مرفعه بها.

(جسدة ١٦٢٧/١/١٤ طين رقم ٤٨٥ سنة ٢١ ق)

الفرع الثامن

بطلان الإجراءات ودفوع به

١٥٤ - الأصل في الاجراءات الصحة.

(جسدة ١٦٢٧/١/٢١ طين رقم ١٧٠١ سنة ٢٤ ق وطين رقم ١٣٨ سنة ٢٥ ق)

١٥٥ - الأصل في الأحكام اعتبار الإجراءات المتعلقة بالمثل قد روعيت أثناء الدعوى ما لم يتم صاحب الشأن بإثبات ان تلك الإجراءات قد أصبت أو خولفت. وهذا إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة

الدعوى وأمع هذا فلصاحب الشأن أن يشب بكتابة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات قد أخلت أو خولفت وذلك إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة وفي الحكم .

(جلة ١١٠١/١٨ طين ردم ١٦٧٧ سنة ١٢٠٥)

١٦٥ - الأصل في الإجراءات أنها قد تمت صحة ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك . فإذا كان التثبت بمحضر الجلسة أن الحكم صدر من الهيئة المينة أحراراً بمحضر جنة كذا وكانت هذه الهيئة ليس بينها أحد القضاة الذين نظروا الدعوى بجلستين ساجتين وأجلت لها لعدم صلاحية الهيئة نظرهما ، وكان محضر الجلسة التي نظرت بها الدعوى موضوعاً لا يدل على أن أحد أعضائها كان من بين القضاة الذين اشتركوا في تأجيل الدعوى لعدم صلاحية الهيئة ، وكان الطاعن فوق ذلك لم يدع في طعنه حصول مخالفة ما يل كان طعنه قائماً على فروص احتيالية لعل لا يكون له أساس ويتميزه .

(جلة ١٩٠٢/٥٧ طين ردم ١٩٠٣ سنة ١٢٢١)

١٦٦ - البقرة في بطلان الإجراءات هي بتمام منها أمام المحكمة الاستئنافية .

(جلة ١٩٣٧/١١/١٥ طين ردم ١٩٥٧ سنة ١٣٧٥)

١٦٢ - إن المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن البطلان الذي يرجع لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المروضة عليها أو بنظر ذلك ما هو متعلق بالنظام العام جزاً التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقتضي به المحكمة ولو بنظر طلب وتضمن المادة ٣٣٣ على أنه في غير هذه الأحوال يستط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجميع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في المنع والمنايات إذا كان للتهم عام وحصل الاجراء بمضوره بدون اعتراض منه ، وإن في كل التامت من الإطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة استدعت الطبيب الشرعي بجلسة نظر الدعوى وكلفته بالإطلاع على أوراقها والقريرين الفنيين القاضين فيها ثم وهي بسبيل تحقيق الدعوى قامت بمناقشة محضور الطاعن وعجابه دون أن يترضا على ذلك بشئ . بل لقد اشترك على الطاعن في هذه المناقشة ثم تراجع في الدعوى على أساس ما جرى منها بالجلسة ، فإن ما يشبه الطاعن من مخالفة المحكمة للقانون في هذا الاجراء يكون في غير محله .

(جلة ١٩٥٢/٥/١٩ طين ردم ١٩٥٢ سنة ١٣٧١)

١٦٣ - إن المادة ٣٣٦ من قانون تحقيق المنايات تنص على وجوب تقديم أوجه البطلان التي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود ولا استط حق الدعوى بها . فإذا كان التهم لم يتسك أمام محكمة الموضوع بأن التباية لم تقدمه لقاضي الإحالة عن مهمة من التهم التي حرك وحكم عليها من أجلها فلا يكون له أن يشير هذا المعلن أمام محكمة النقض .

(جلة ١٩٥١/٣/٦ طين ردم ١٩٥١ سنة ١٢٠٥)

١٦٤ - من المقرر بالمادة ٣٣٦ من قانون تحقيق المنايات أن أوجه البطلان التي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب إبدائها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود ولا استط الحق بها ، وإن في كل التامت من الملق أن أورد في دعوى اللجنة المباشرة قد أرسأت إلى التباية العمومية حسب القانون ، وكانت المدعية قد ضمنت ورقة التكاليف بالمضور بيان المرافعة والتبته التي أسندتها للتهم ونص القانون للتطبيق عليها ، وكانت النيابة العامة قد طلبت من أول جلسة بمحكمة أول درجة عقاب التهم بالمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات وحضر التهم أمامها وتكلم في موضوع الدعوى وطلب الحكم بالإبراء ، فلا يكون هناك على ما يشبه الطاعن في مذكرته التي تقدم بها للمحكمة الاستئنافية بد جهر القضية للحكم من عدم استيفاء الدعوى لشروط المقررة قانوناً .

(جلة ١٩٥٢/١٨/١٥ طين ردم ١٩٦٢ سنة ١٢٢١)

١٦٥ - إذا كان سماع المتهمين بارتكاب جريمة مرتبطة بجناية كشاعدين في الجناية ، بدون خلفيتين ، قد تم بحضور عامي الطاعن في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الاجراء ، فإنه يترتب على ذلك سقوط حقه في الدفع بطلاناً .

(جلة ١٩٥٢/٦/٦ طين ردم ١٩٥٢ سنة ١٢٢١)

١٦٦ - إذا كان سماع الشاهد بدون خلفيتين ، قد تم بحضور عامي التهم في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الاجراء ، فإن حقه في الدفع بطلاناً يكون قد سقط .

(جلة ١٩٥٢/١٠/٥ طين ردم ١٩٥٢ سنة ١٢٢١)

١٦٧ - لا يقبل من التهم أن يتسك ببطلان إجراءات المحاكمة إذا كان سبب البطلان غير متعلق به هو بل بنظره من التهم . وإن كان لا أحد أعضاء هيئة المحكمة يقرأه بغيره فلا يجوز التهم آخر أن يعلن

اقصص الثالث

مسائل مفرقة

١٧٣ - إن الحجة التي رسمها قانون تحقيق الجنائيات لمحكمة النائب لدى محكمة الجنائيات وإلحاحه محاكمة عند حضوره أو التقيض عليه هي غلة واحدة لا تفرق فيها بين المحكوم عليهم وبين المحكوم عليهم الجنائيات وإن كانت هذه الحجة فيما يتعلق بمرتكبي جرائم الجنيح تخالف أصول المحاكمة لدى محاكم الجنيح إذ لا إعلان فيما الحكم بالفرق العادية ولا معارضة فيها ولا استئناف فإن غلة هذه المخالفة هي مجرد كون المحاكمة حاصلة لدى محكمة الجنائيات وانتظامها لا يحصل التفرق وبه من الضمان لمرتكبي الجنيح مارة الخارج كأيام لمرتكبي الجنائيات .

(جلة ١٩٢٢/١٠/١٢٠١ طين رقم ١٢٠١ س ٢ ق)

١٧٤ - إن القانون يجر محاكمة الجنائيات - إلى حين التعلق بالحكم - أن تبدل أو تقصد التهمة المينة في أمر الإحالة على شرط ألا توجه إلى المتهم أصلا لم يحصلها التحقيق إلا يكون في ذلك إخلال بمقتضى الدفاع . وإذا كانت الواقعة التي توجهها تكون جريمة قائمة بذاتها فإن لما أن توجهها إلى المتهم على اعتبارها طرفا مشددا للجريمة المينة في أمر الإحالة - فإذا أسيل المتهم إلى المحاكمة الجنائيات بجناية قتل عمد تقدمت وأقررت به جناية شروع في قتل ، واستطردت المحاكمة أن التهم اقتراف القتل العمد والشروع فيه بواء قد تقدم ذلك ارتكابه جناية أخرى على الشروع في السرقة بطريق الإكراه ، فإن المحاكمة إذ أضافت واقعة السرقة هذه قسمة البنية في أمر الإحالة لا تكون قد أعطت ، لأن من واجبا أن تتصرف في حكم حقيقة الواقعة المرفوعة بها الدعوى وجميع الظروف التي تصل هذه الواقعة ، وإذا كانت السرقة من الظروف الملصقة بالقتل وتناولها التحقيق والدفاع بالجلسة ، فلا تشريه إذن على المحاكمة في اعتدادها بها .

(جلة ١٩٢٢/١٠/١٢٠٣ طين رقم ١٢٠٣ س ٩ ق)

١٧٥ - لمحكمة الجنائيات حق إقامة الدعوى العمومية من تلقاء نفسها ، سواء أكان ذلك بتوجيه تهمة جديدة إلى المتهم لائق أمامها أم كان بإدخال شتم جديد في الدعوى . فإذا قدم لها شتم لمحاكمة بدعائه بالتجني عليه إساءة فتأت عنها طاعة مستوية بإبهاج بدعائني ، فوجهت إليهم تهمة أحداث جروح أخرى به ، فلا يصح القول بأنها

يطلبان إجراءات المحاكمة بناء على أن هذا الضمير يسل بعض الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٩ من المرات ليغير ذميلة بفرقة المرفوعة هذه الصلة ليتبين لزوم أو عدم لزوم امتناعه عن نظر الدعوى .

(جلة ١٩٢٢/١٠/١٢٠٦ طين رقم ١٢٠٦ س ١٢ ق)

١٦٨ - على المتهم إذا كانت المحاكمة قد قامت على طلبه الكلفة الأخيرة أماما أن يذللها بذلك . فإنها لم يفضل فإنه بعد متزلا من حقه في أن يكون آخر من يشكر باعتباره أنه لم يكن منه أو لم يبق فيه ما يقوله في ختام المحاكمة .

(جلة ١٩٢٢/١٠/١٢٠٦ طين رقم ١٢٠٦ س ١٢ ق)

١٦٩ - مادام الطاعن لم يترض على ما حصل بالجلسة من أن حامى الدعوى بالفرق الفنية قد ترفع بعد أن انتهى عاميه من دفاعه ، وما دام حاميا لم يرض فاجبه ضرورة لرد على ما أجاده الحامي عن الدعوى ، فلا يقبل منه الاعتراض على ذلك لدى محكمة التقيض .

(جلة ١٩٢٢/١٠/١٢٠٨ طين رقم ١٢٠٨ س ١٨ ق)

١٧٠ - إنه وإن كان يجب أن يكون المتهم آخر من يشكر إلا أنه إذا كان ثابت بمحض الجلسة أن التهم بعد أن أبدى عاميه دفاعه سمعت المحاكمة الدعوى بالحق المدعى ، ثم لم يدع التهم أنه طلب إلى المحاكمة أن تسمع لفرصته ، مما يستلزم أنه تنازل عن حقه ولم يعد فيها أبداً الدعوى بالحق المدعى ما يستوجب رداً من جانبه - لذلك لا يعلل المحاكمة .

(جلة ١٩٢٢/١٠/١٢٠٣ طين رقم ١٢٠٣ س ٢١ ق)

١٧١ - إن القاعدة التي أنهى بها المادة ٣٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية إتمام مادة تنظيمية لأعمال محاكمة الجنائيات لم يرب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ، ولا متى اعتبر من الإجراءات الجزم بمقتضاها إليها في المادة ٢٣١ من ذلك القانون . وإن كانا كان المتهم لم يترض على فصل المحاكمة المينة عن الجناية بعد تحقيق الدعوى ولا على سماها التهم في الجلسة شامدا في الجناية بعد سماها أقوال باقي الشهود - فإنه لا يكون له أن يدفع بطلان الإجراءات أمام محكمة التقيض .

(جلة ١٩٢٢/١٠/١٢٠٦ طين رقم ١٢٠٦ س ٢٢ ق)

١٧٢ - إن حق المتهم في الصلح يطلبان الإجراءات المبني على أن المحاكمة استعوبه يقط وقتها لفرقة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية إذا حصل الاستعجاب بحضور عامي المتهم ولم يعد اعتراضا عليه .

(جلة ١٩٢٢/١٠/١٢٠٦ طين رقم ١٢٠٦ س ٢٢ ق)

قد خرجت عن حدود سلطتها وواقعته من أجل جريمة
لم ترفع بها الدعوى عليه بوجه قانوني .

(جلسة ١٩٤٥/١٥/١٥ طعن رقم ٦٩٩ سنة ١٤٠٤ ق)

١٧٦ - متى دخلت قضية في اختصاص جهة من
جهات القضاء طبقت عليها قواعد الإجراءات التكميلية
القررة لسير هذه الجهة في قضائها وخصمت لا رتب
القانون من طرق الطعن في أحكامها ، ما لم ينص على
عكس ذلك . ومقتضى هذا أن اللجنة المرتبطة بالجناية
من أمثال قاضي الإحالة مع الجناية سرت عليها جميع
القواعد المقررة للمحاكمة أمام محاكم الجنايات ولطعن
في الأحكام الصادرة منها ، فالتهم من جهة اللجنة إذا
حكم عليه جنوياً فلا استئناف له ولا سبيل أمامه
إلا بطعن بطريق التخص . وإذا غاب اتضح في حقه
إجراءات التياب ، وإذا حكم عليه غيابياً فلا مصادرة
له . بل إذا حضر أو قبض عليه سقط الحكم وأعيدت
محاكمته من جديد .

(جلسة ١٩٣٧/١٧/١٧ طعن رقم ٣٢٩٦ سنة ١٣٩٢ ق)

١٧٧ - إن فتح باب المرافعة هو من حق المحكمة
تأخذ به إما من تلقاء نفسها لتبين بعض أمور خاصة
تحتاج إلى جلائها ، وإما بطلب بعض الأشخاص لتحقيق
أمور مشتقة بالدعوى متى رأت أن في إجابة هذا المطلب
ما يحقق العدالة بحسب مآزاهي .

(جلسة ١٩٣٣/١٧/٢٧ طعن رقم ١٩٩٩ سنة ١٣٩٣ ق)

١٧٨ - إن القانون لا يلزم المحكمة بإعادة القضية
إلى المرافعة بعد أن حوزتها الحكم ما دام ذلك منها كان
بعد أن أفضت لطرف الخصوم استيفاء دقاعها .

(جلسة ١٩٤٤/١٥/٢٤ طعن رقم ٢٠٩٨ سنة ١٣٩٤ ق)

١٧٩ - إن ما كلفه القانون للقضاء من الحرية
في إبداء كل ما يراه مفيداً له من أقوال وطلبات وأوجه
مدافعة لدى المحكمة المطلوب منها الفصل في الدعوى ،
ومطالبة المحكمة في الوقت ذاته بأن تستمع لما يديه لها
من ذلك فتحيه إليه إن رأت الأخذ به أو ترفضه مع
بيان ما يبرر عدم إجابته . هذه الحرية حل هذا المعنى
الذي عناه القانون تنفذ ، ويجب أن تنفذ ، عند إقبال
باب المرافعة ، أي وقت الانتهاء من عملية عرض الدعوى
على المحكمة . فجميع شهود الإثبات وشهود التقي ،
وبالإضافة النيابة العمومية والدعوى بالحقوق للسيدنية
والمستول من هذه الحقوق والمقيم ، كل منهم بأقواله
ودفاعه الخاضع لمجلسة المحاكمة تنتهي المرافعة في الدعوى
وتختل المحكمة للدلالة ، ومن هذا الطرف ينتج على

الخصوم الحق في تقديم مذكرات أو أقوال إلا إذا
رأت المحكمة سماع الدعوى من جديد فتفتح حيث
باب المرافعة ثانية ، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها
أم بناء على طلب مقدم إليها ، وهي وحدها صاحبة
السلطان في هذا فتدبر كما يراها لها ، ولا يصح على كل
حال أن تسمع المحكمة في أثناء الدلالة ، وبإزالة
مقتل ، أي دفاع منها كان ، فإن مثل هذا الدفاع يكون
مهدراً ولا وزن له فتدبره في غير طرقة المناسب . فإذا
قدم التهم إلى المحكمة بمذكرة ضمنها طلب فتح باب
المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يكن قد أثارها في الجلسة
لم توجب المحكمة إلى هذا الطلب ولم ترد على المذكرة
فإن ذلك لا يوجب حكمها ، إذا ما دامت هي صاحبة
السلطة المطلقة في تقدير الظروف التي تستدعي إعادة فتح
باب المرافعة ، فإن عدم موافقتها على هذا الطلب يبدل
بذلك عمل أنها لم ترد عليه ، وما دامت المذكرة قد قدمت
وبإزالة المرافعة مقتضى قانوناً تعتبر بالنسبة لتدبر ما هو متعلق
بطلب فتح باب المرافعة كأنها لم تقدم ، ولا يحق مطالبه
المحكمة بإلزامه على شيء ما وورد فيها .

(جلسة ١٩٤٠/١/٢٩ طعن رقم ٤٧٩ سنة ١٣٩٠ ق)

١٨٠ - لا جناح على المحكمة إذا هي لم تقدره من
الأسباب نظرت قضية قبل دورها . وللخصم الذي لم
يكن وقتئذ حاضراً ما دامت الجلسة منقذة . أن يطلب
إلى المحكمة أن تميد نظر الدعوى في حوزته .

(جلسة ١٩٤٠/١/٢٩ طعن رقم ٣٦٧ سنة ١٣٩٠ ق)

١٨١ - إنه وإن كان الأصل أن إجراءات
المحاكمة لا يجوز مباشرتها في الأعياد وأيام العطلة الرسمية
إلا أن ذلك ليس من النظام العام . فلا بطلان إذا
بشرت المحكمة أي إجراءات تلك الأيام ما دام الخصوم
لم يقرضوا عليها .

(جلسة ١٩٤١/٥/٢٦ طعن رقم ١٣٣٥ سنة ١٣٩١ ق)

١٨٢ - لا يوجب إجراءات المحاكمة أن يحضر
الدعوى بالحقوق المدنية المقتضى برفض دعواه ابتدائياً
أمام المحكمة الاستئنافية ويزعم في الدعوى من غير
أن يكون قد استأقت الحكم الابتدائي ، ما دامت المحكمة
لم تقض له بتعويضات مدنية ، وما دام التهم لم يقرض
على حضوره .

(جلسة ١٩٤٥/١٥/١٥ طعن رقم ١٩٨٦ سنة ١٣٩٥ ق)

١٨٣ - إذا كان الثابت أن والد المني عليه لم
يبدئه أثناء المحاكمة سوى أنه قدم إلى المحكمة
الاستئنافية وعرف أن ابنه الذي لم يسأل أمام محكمة

١٨٨ - إذا كانت الدعوى العمومية قد وصلت حل التمهين بأنهم مع آخرين ضربوا المني عليه عمدا مع سبق الإصرار فأحدثوا به عاقة مستعجة، فانه يكون لهم أن يسطروا المحكمة دافعهم في أية صورة روتها محقة لدفعه، ولا يجوز دون ذلك أن يكون أحد التمهين متضررة عما كتبه معهم، وإذن فإذا كانت المحكمة قد أجلت الدعوى بالنسبة إلى أحد التمهين وقصرت المحكمة عليهم فتمهين ذلك عليها لا يكون له من وجه، وبخصوصا إذا كانوا لم يضربوا من ذلك ثبوت سبق الإصرار في حقيهم مما يجعل المالحين جميعا مسؤولين معا عن القتل المرتكب. (جدة ١٩٥٠/١/١٧ ملن رقم ١٨٩٤ سنة ١٩٦١ ق)

١٨٩ - إن المادة ٣٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يترتب حل غياب المتهم تأخير الحكم في الدعوى بالنسبة إلى غيره من التمهين. فإذا كانت المحكمة موضوع قد رأت أعمال هذا التمهين فأصدرت قرارها في بداية الجلسة بغير الدعوى بالنسبة للآخرين من التمهين وتأجيلها بالنسبة إلى الغائب لاخاذ الإجراءات قبله، ولم يترتب التمهين الماضون ويبنوا المحكمة مسلمتهم في نظر الدعوى بالنسبة إليهم وإلى الغائب جميعا في وقت واحد، فلا يقبل منهم من بد أن يثروا على حكمها لهذا السبب. (جدة ١٩٥٧/٦/٥ ملن رقم ٤٠٣ سنة ١٩٦٢ ق)

١٩٠ - إذا كانت المحكمة قد رأت من تقاضا نفسها اتخاذ إجراء ما ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يترتب حتما على تنفيذ هذا الإجراء فاستنتت عنه قائما لا تكون قد أخطأت إذ ذلك منها لا يبدو أن يكون قرارا تحضيريا في تحقيق الدعوى فلا تترك عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذ صوتا لهذه الحقوق وإذن فلا يقبل من التمهين أن ينسب عليها ذلك وبخصوصا إذا كان هو لم يده تمسك بتنفيذ هذا القرار. (جدة ١٩٥٠/٦/١٤ ملن رقم ١٧ سنة ١٩٦٠ ق)

١٩١ - المحكمة إذا رأت من تقاضا نفسها اتخاذ إجراء ما، ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يترتب حتما على تنفيذ هذا الإجراء أن تملك عنه، إذ لا يبدو كونه قرارا تحضيريا منها في صد تيميم الدعوى وجمع الأدلة فيما لا تترك عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذ صوتا لهذه الحقوق. (جدة ١٩٥١/١١/١٧ ملن رقم ١٠٦١ سنة ١٩٦١ ق)

١٩٢ - الأصل في الإجراءات الواجب اتباعها أمام محاكم هي التي يفتي حالة المحاكم غير التمهين اتباعها الفصل الثاني من الباب الثالث من قانون تحقيق الجنائيات بما في

الدرجة الأولى حشره وأنه يطلب سماته فأجابته إلى ما طلب، فليس ذلك ما يؤثر في صحتها إجراءات المحاكمة إذا هذا لا يبدو أن يكون مجرد تنبيه إلى أنه لا حاجة إلى تأجيل الدعوى لإعلان المني عليه لوجوده في دار المحكمة عند نظر القضية.

(جدة ١٩٤٨/٢/١ ملن رقم ٤١ سنة ١٩٥٨ ق)

١٩٤ - إذا كان التمهين قد تمسك بأنه لا تصح مساءلة حل أساس ما جاء بقراره في الدعوى مكتوبة باللغة الإنجليزية، ومع ذلك أداته المحكمة استنادا إلى عدم التناظر دون ترجيحها فهذا عيب في الإجراءات يقتضي قضي حكما.

(جدة ١٩٥٨/١٢/٢٠ ملن رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٨ ق)

١٩٥ - إذا كان النائب بمحضر الجلسة أن المني عليها شديدا بأنهم أيا التمهين بالسرقة منها وهرقام، فطلب التمهين إليهم المفضل الإنجصيل، فرفضت المحكمة ذلك عليها لمغايا بأنها تأكدا من أنهم م الذين لو تكبروا الحادث، ولم يترتب الدافع على ذلك، فلا يقبل من التمهين عطفة المحكمة في هذا الإجراء الذي تم بناء على طلبهم. كذلك لا يقبل الاعتراض منهم على صيغة الملف بمتروا إنما لم ترد على الرؤية والتحقق بل هي متصرة إلى مجرد التأكيد الذي قد يكون عن طريق السماع أو نحوه، وذلك مادام النائب أن الملف إنما طلب لتأكيد ما قرره المني عليها عن الرؤية فعلا.

(جدة ١٩٤٨/١٢/٢١ ملن رقم ١٨٩٠ سنة ١٩٥٨ ق)

١٩٦ - متى كانت الدعوى العمومية قد وصلت صيغة حل التمهين قبل أن ينتخب عضوا في البرلمان، وكانت المحكمة تجهل أن التمهين انتخب بعد ذلك، فإن إذن البرلمان في استمرار السير في الإجراءات بعد أن تهت المحكمة بمنع من القول بطلان الإجراءات التي تمت عند التمهين إثر انتخابه، ولا يصح قضيه عنه الحاشية من جميع الوجوه بحالة الإجراءات التي تبدأ عند عضو في البرلمان بغير إذن المجلس، إذ أن حكم كل حالة من المالحين لا يقتضي تماما مع حكم الأخرى سواء من جهة طبيعة أو من جهة حله.

(جدة ١٩٤٩/١/٢٦ ملن رقم ١٦٧ سنة ١٩٥٨ ق)

١٨٧ - إذا رفضت المحكمة توجيه سؤال تقدم به للمحامي عن التمهين إلى أحد الشهود، وكان هذا الرفض على أساس عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها إليه في ظهور الحقيقة فهذا من سلطتها.

(جدة ١٩٤٩/١/٦ ملن رقم ١٢٢ سنة ١٩٦١ ق)

سواء . فإذا كان المتهم لم يدع وقوع شيء من ذلك وقصر فيه على الحكم أن عنصر الاتصال لم يكن باللف بل كان مع عاصبه الذي قاته قديبه إلى المحكمة ، فإن طعنه لا يكون له عمل .

(جلة ١٩٠١/٢/٢٧ طعن رقم ٧٨ سنة ٢١ ق)

١٩٦ — إن المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية نص على أنه إذا تنازحت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة جاز أن يدل من شهادته التي أفرغها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلال الجزئي الخاص بالواقعة موضوع الشهادة .

(جلة ١٩٠٢/١/١٠ طعن رقم ١٠٦ سنة ٢٢ ق)

١٩٧ — إن المادة ٣٣١ من قانون الإجراءات الجنائية مد رتب البطلان على عدم مراعاة الأحكام المتبعة بأى إجراء جرمي ، والإجراء الجنائي إذا كان المرص من حفظه على مصحة عامة أو مصلحة للمتهم أو أحد اصصوم ، أما إذا كان التزم من ليس إلا الإرشاد والتوجيه فلا يكون جرميا ولا يترتب على عدم مراعاة البطلان . وما نصت عليه المادةان ٢٧١ و ٢٧٢ من بيان ترتيب الإجراءات في الجلسة وإن كان في ذات مقيد في تنظيم سير الدعوى وتسهيل نظرها إلا أنه لم يرد على سبيل الوجوب ولم يقصد بالإن حاية مصحة جرمية قصور ، فإذا كل الإخلال للمضي بذلك الترتيب لم يجرم المتهم من إنشاء دفاعه وطلباته ومن يرد على دفاع خصمه ولم يمس ماله من حق مقروء إن يكون آخر من يتكلم فإنه لا يترتب عليه البطلان .

(جلة ١٩٠٢/٦/١٤ طعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٢ ق)

١٩٨ — إن ما استحدثه قانون الاجراءات الجنائية من النص في المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية في تصنيف المضي بالمخوف للدين ليس لم يشرع حماية هذا المضي لا بوضع شاعدا ولا بوضعه مسميا ولما شرع صاته لهم للشهود حده . ولذا فلا يكون للمضي بدعوى للمضي الذي لم يحلف اليه ولم تأخذ المحلة بشهادته ضد المتهم ان ينشئ على الاجراءات عدم حلفه من البين .

(جلة ١٩٠٢/٢/٢٠ طعن رقم ٧٩ سنة ٢٢ ق)

١٩٩ — إن ما وصحه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧٩ من هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة فلا يترتب البطلان على مخالفة .

(جلة ١٩٠٢/٢/١١ طعن رقم ١١٠ سنة ٢٤ ق)

ذلك المادة ٢٢٤ من الا ماسته الفقرة الثانية من المادة ٥٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات للمحكمة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤ بشأن المتهمين في الجنيح التي تقدم لها كالجنايات لارتباطها بالجناية ، وبصورة فيها يتعلق بتطبيق الضوابط التي وضعها القانون لاجراءات المحاكمة وحق الطعن في الأحكام هي طبقا لقواعد العامة يوصف الواقعة كما رفضت بها الدعوى لا بما تضمنه المحكمات في موضوعه . وإن فاذ كانت الدعوى قد رفضت بجناية سرقة ب كراه قضت محكمة الجنايات غيابيا باعتبار ما وقع من المتهم جنة ضرب ثم ضبط المتهم فأعيد قديبه قاضي الإحالة فأحاله إلى محكمة الجنايات قضت باعتبار الحكم غيابيا قائما فانها تكون قد انطقت إذ هذا الحكم قد سقط حتما بمضور المتهم أمامها وكان من المتعين أن تادع عنه كمنه .

(جلة ١٩٠٠/٥/١٦ طعن رقم ٣٢٠ سنة ٢٠ ق)

١٩٣ — إذا تدبت المحكمة خيرا الاجراءات ماينة تحت إشراف وكيل النيابة ، وأجرى الخبر التجربة بحضور النيابة وبحضور محامي الدفاع ، وأبى رايه الثاني في المحضر الذي حرره وكيل النيابة عن هذه المحاكمة ثم سمعت المحكمة أقواله بالجلسة كشاهد في الدعوى وتافده الدفاع وترافع في موضوع التهمة على أساس نتيجة ذلك الإجراء ، ثم اعتد الحكم على ما سجله وكيل النيابة في محضره من ذلك وعلى ما تبينه من المتهمس الثاني بالجلسة — فلا يكون هذا الحكم مشوبا بيب في الاجراءات أو خطأ في تطبيق القانون

(جلة ١٩٠١/٢/٦ طعن رقم ١٢٤ سنة ٢٠ ق)

١٩٤ — يجوز للمحكمة بدلا من أن تنقل بكامل هيئةها لمحاكمة عمل المادة أن تأمر بذلك واحدا من قضاتها من كان حاضرا وقت المرافعة في الدعوى ولا تترتب على المحكمة إن قام من ائدب من الأعضاء لهذا الانتقال بتفنيده وعرضه على الهيئة الجديدة إذ أن هذا الحكم قد صدر من هيئة محكمة ولا خرج في تناذره ومن جهة أخرى فإنه وهو جرم من التحقيق التي أجري في الدعوى قد تم بحضور طرف الخصوم ، وكان طرورا على بساط البحث عند نظر الدعوى ثانية ، ولم يترتب أحد عليه بغيره ومن ثم فإنه لا يقبل إثارة البطلان في شأنه لأول مرة أمام محكمة التخص .

(جلة ١٩٠١/٢/٢٧ طعن رقم ٢٨ سنة ٢١ ق)

١٩٥ — إن مجرد عدم وجود محضر الانتقال في صورة الدعوى لا يترتب عليه بطلان لأن ذلك وحده لا يفيده عدم اطلاع بالي أعضاء الهيئة عليه أو العلم بما

أجهزة لاسلكية

(د . علان عومية لقواعد ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤)

أحداث

(د . جرموت أحداث)

أحوال شخصية

موجز القواعد :

— التزام المحكمة تطبيق الشريعة الإسلامية وسائر قوانين الأحوال الشخصية في مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض لها - ١
— وجوب تطبيق أريج الاتقان من منذهب أبي حنيفة في أمر الدخول في الإسلام وثبوت الحكم به - ٢
(ر أيضا : اختصاص قواعد ٥ و ٦ و ٧ وتزوير قواعد ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٨ ودعوى مدنية قاعدتان ٦١ و ٦٧ وزنا قاعدة ٩ وقاضي الإحالة قاعدة ٣٣)

القواعد الثانوية :

تعمل جهة الأحوال الشخصية ، وتتناولها في ذلك يكون
خاصة لرقابة محكمة التقاضي .
(جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨ طين دلم ١٤٤٩ سنة ١٣ في)
٢ — إنه لما كان ثبوت اسلام الشخص أو عدم
اسلامه هو من مسائل الأحوال الشخصية ، ولما كان
الخارج قد قرو في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر
بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ أن الأحكام

١ — إن الشريعة الإسلامية وسائر قوانين الأحوال
الشخصية تعتبر من القوانين الواجب على الحاكم تطبيقها
في مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض لها ولا يكون
فيها ما يستعصى أن توقف الدعوى حتى تفعل فيها
جهة الأحوال الشخصية المختصة أصلا بنظرها . وفي هذه
الحالة يكون على المحكمة أن تثبت من النص الواجب
تطبيقه في الدعوى وأن تحلته على وجه الصحيح ، كما

الشعور في الإسلام وثبوت الحكم به لم تعرض له لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولم يصد قانون في خصوصه ، فإن القانون الواجب تطبيقه الدعوى يكون هو أجمع الأقوال من منذهب أي خيفة .
(جلة ١٩٤٤/٢/٢٨ طين وتم ١٤٤٩ سنة ١٣ في)

الشرعية تصدر طبقاً لما هو مدون بها ولا رجح الأقوال من منذهب أي خيفة والقواعد الخاصة التي يصدورها قانون ، فإن المحكمة إذا ما عرضت لما مسألة من ذلك يكون عليها أن تأخذ فيها بالقاعدة الشرعية الواردة على واقعها حسبها بل باللائحة المذكورة . ولما كان امر

اختصاص المحاكم

رقم القاعده

٨١ - ١	الفصل الأول : الاختصاص المتعلق بالولاية
٣٤ - ١٩	الفصل الثاني : الاختصاص النوعي
٣٦ - ٣٥	الفصل الثالث : الاختصاص المحلي
٤٢ - ٣٧	الفصل الرابع : طبيعة قواعد الاختصاص والرفع بمخالفتها
٤٥ - ٤٣	الفصل الخامس : تعارض الاختصاص

موجز القواعد :

الفصل الأول

الاختصاص المتعلق بالولاية

- اختصاص محكمة الجرح الاهلية بنظر الدعوى المدنية التابعة لدعوى الجرح مادام الطرفان وطنيين ومهما تكن المحكمة المختلة غتصة بنظر أصل النزاع المقامة بسببه المخالصة الزويرة - ٢
- ولاية المحاكم الاهلية للحكم في الجرائم التي تقع من المصريين والاجانب غير المتمتعين بالانسيلاوات الاجنبية هي ولاية عامة أصلية - ٢
- شرط اختصاص المحاكم الوطنية بالفصل في قضايا الشركات ذات الجنسية المصرية والتي للاجانب فيها مصالح جدية - ٣
- اختصاص المحاكم الوطنية بالنظر في الجرائم التي ترتكب ضد قضاة المحاكم الوطنية وأموريتها أنه عامة وعظمتها أو بسببها أما كانت جنسية المتهمين فيها - ٤

المول عليه في تحديد اختصاص النوع هو الوصف القانوني الواقعة كما رست بها الدعوى - ١٩

توقيع بقوة الجنائية من شأن محكمة الجنايات وحدها - ٢٠

إخراج الجنب المرتبطة بجناية عن سلطة محاكم الجنب الى محاكم الجنايات - ٢١

وجوب استماع محكمة الجنب عن نظر الدعوى اذا هي وحيدت وفيها شبه الجنائية المادة ١٧٤ تحقيق

جنايات - ٢٢

اختصاص محكمة الجنب بجريمة التفريق حق الموظف أو النائب متى كان الغدغ غير متعلق بوظيفته أو

الصلح - ٢٣ و ٢٤

الجرعة المتصوص عليها في المادة ٢٣٧ عقوبات هي جنة يحكم القانون وتخص بها محكمة الجنب لا محكمة

الجنايات - ٢٥

اختصاص المحكمة الجنائية بالنقل في المسائل المدنية كافة في الحدود اللازمة القضاء في الدعوى الصومية - ٢٦

اختصاص القاضي الجنائي بالنقل في كافة المسائل الفرعية التي تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية - ٢٧ و ٢٨

اختصاص محكمة الجنايات بالنقل في قضايا الاحداث في ظل قانون تحقيق الجنايات - ٢٩

عدم اختصاص محكمة الجنايات بالنقل في قضايا الاحداث في ظل قانون الاجراءات الجنائية - ٣٠

شرط اختصاص غرفة الاهام بنظر قضايا الاحداث - ٣١

اختصاص غرفة الاهام بنظر الممارسة في أوامر قاضي الاحالة والتي لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدور

قانون الاجراءات الجنائية - ٣٢

حتى تضي محكمة الجنايات بعدم اختصاصها اذا ما تبين لها أن الواقعة جنة - ٣٣ و ٣٤

(ر أيضا : ابيات قاعدة ٥١ واستثنائ قواعد ٧٩ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٩ و ١١٠ و ١٤٦ و ١٥٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و

موجز القواعد (تابع):

٢١ دعوى مدنية قاعدة ٩٠ وسب وقذف قاعدة ٩٦ وعود قواعد ٧ و ٩ و ١٣ وغرفة الأتاهام قاعدة ١٤ وقاض قاعدتان ٢٢ و ٢٤ وتقيس قواعد ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١)

الفصل الثالث

الاختصاص الملحق

- تحديد الاختصاص الملحق في المواد الجنائية - ٣٥
- اختصاص المحكمة التي وقع بها ارتكاب الفعل للاختصاص بمحاكمة المتهم بحماية الامانة - ٣٦ (ر أيضا : تقضى قواعد ٤١٩ و ٤٢٠ و ٥٧٩)

الفصل الرابع

طبيعة قواعد الاختصاص والدفع بمخالفتها

- الغرض من الدفع بعدم الاختصاص هو رد الدعوى الى المحكمة المختصة بنظرها - ٣٧
- قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام - ٣٨ و ٣٩
- الدفع في مسائل الاختصاص لعدم ولاية الحاكم من صميم النظام العام - ٤٠
- اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة المكان من مسائل النظام العام - ٤١
- عدم جواز اثاره الدفع بعدم الاختصاص الملحق لأول مرة أمام محكمة التقضى متى كان هذا الدفع يتطلب تحقيقا موضوعيا - ٤٢

الفصل الخامس

تنالغ الاختصاص

- نقل المحكمة الاستئنافية ومحكمة الجنايات عن نظر الدعوى يوجب على محكمة التقضى تعيين المحكمة التي فصل فيها - ٤٣
- وجود تنازع سلبي في الاختصاص يحيل لتبائة الحق في التقدم لمحكمة التقضى بطلب لتعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى - ٤٤
- قبول الطلب المرفوع من التبائة أمام محكمة التقضى شكلا عن قراراتين صادرتين بعدم الاختصاص احدهما من قاضي التحقيق بمحكمة مينة والاخر من قاضي التحقيق بمحكمة أخرى لتعيين الجهة المختصة بتولى السير في تحقيق شكوى مينة - ٤٥
- (ر أيضا : غرفة الأتاهام قاعدة ١٣ وقاضي التحقيق قاعدة ١ وتقضى قواعد ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٧٩)
- (ر أيضا : في اختصاص قضاة قاعدة ٣٦١)

القواعد القانونية:

الفصل الاول

الاختصاص الملحق بالولاية

- ١ - المحكمة الأصلية مختصة بالفصل في دعوى جنحة مباشرة بطلب تعريض عن تروير عامة يتعلق بما نزاع قائم أمام المحكمة المختلة خصوصا إذا كانت تلك العامة لم يتدها اللهم للمحكمة المختلة إلا بعد رفع الدعوى بالحق المدعى الدعوى الجنحة المباشرة عليه . ذلك بأنه كان من حق المدعي بالحق المدعى أن

يسلك إما الطريق المدعى بالعلن بالتروير في الخاصة بأن يتقدم لها في الدعوى المدنية التي تنظرها المحكمة المختلة ثم يلزم فيها لها ولما أن يسلك الطريق الجنائي الذي اختاره فلا يرفعه دعوى أمام محكمة الجنب الأصلية قبل إرداع تلك الخاصة بالمحكمة المختلة . ولا شك أن محكمة الجنب الأصلية مختصة بنظر دعواه المدنية تابعة لدعوى الجنحة مادام الطارقن وطنيين . ومما تكن المحكمة المختلة مختصة بنظر أصل النزاع المقدمة بسببه الخاصة فهذا لا يمنع المحكمة الأصلية من النظر فيها من اختصاصها .

ما يترأس المحكمة، فإن الحكم إذا قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بناء على قاعدة ثابتة هي أن الفصل في الاختصاص هو بالأغلبية المطلقة لأهم الشركه كل هي بجانب فيكون الاختصاص للمحاكم المختلطة أو الوطنية فيكون الاختصاص للمحاكم الوطنية يكون مختلطاً وبين قضه .

(جريدة ١٩٤٧/٣/١١ طين رقم ٨٠٠ سنة ١٧ ق)

٤ - إن الفقرة ١١ من المادة ٩٥ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية للعدالة بالرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٣٧ قد نصت على اختصاص المحاكم الوطنية بالنظر في الدعاوى القائمة على المعاملين والشركاء - أيًا كانت جنسيتهم - في الجنائيات والمخز التي ترتكب ضد قضاة المحاكم الوطنية ومأموريها أثناء تادية وظائفهم أو بسبب تاديتهم، كما نصت على أن عبارة «مأموري المحاكم» تشمل الكتبة ومساعديهم والمترجمين والمضربين الأصليين (جريدة ١٩٤٨/١١/٨ طين رقم ١٦٩٨ سنة ١٨ ق)

٥ - إنه وإن كانت المحاكم الجنائية لا تختص بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية التي ترمض أمامها أثناء نظر الدعوى العمومية بل يتعين عليها أن تسلك أمر الفصل فيها إلى قاضي الأحوال الشخصية إلا أنه يشترط لقبول الدفع بمسألة من هذا القبيل بتوقف عليها في الجريمة من التهم أن يكون جديداً . فإذا ما تبينت المحكمة أن الدفع لا يؤيده الظاهر وأنه لم يقصد به إلا هزلة سوء الدعوى وتأخر الفصل فيها كان لها ألا يحميها وإن قد كان التهم في زور عند زواج قد تمسك بأه لا راجع مطلقاً ما كان يعلم أن هناك موانع شرعية تمنع من عقد زواجه عليها لأنه كان يعلم أنه سبق أن حذر من عقد زواج بينها وبين آخر، وله ما ظهر له ذلك من بعد لتجاء إلى المحكمة التعريضا لها في عقد هذا الآخر لحصوله في أثناء الدعوى، وبناء على ذلك طلب إلى المحكمة أن توقف محاكمة الجنائية حتى يفصل من المحكمة الشرعية في دعوى الفسخ، ثم تمسك المحكمة بذلك بناء على ما أوردته في حجبها من الأسباب التي حصلت منها اقتناعاً بأن هذا الدفع لم يكن إلا بقصد تعطيل الفصل في الدعوى فإنه لا تريب على المحكمة فيها قضه .

(جريدة ١٩٤٣/١٢/١٣ طين رقم ١٢١ سنة ١٤ ق)

٦ - إنه وإن كان يجب على المحكمة الجنائية إذا ما أُنشئت أمامها مسألة من مسائل الأحوال الشخصية بتوقف عليها الفصل في الدعوى العمومية أن توقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة المختصة في المسألة

٢ - إن ولاية المحاكم الأهلية للحكم في الجرائم التي تقع من نصريين والأجانب غير المتجنين بالامتيازات الأجنبية هي ولاية عامة أصيلة وكل ما يعد من سلطانها في هذا الشأن جاء على سبيل الاستثناء والاستثناء يجب أن يبق في حدوده الضيقة ولا يصح التوسع فيه أو القياس عليه التي رفضت للمحاكم الأهلية قضية بوصف جنائي يدخل في اختصاصها العام ويجب عليها النظر فيها وعدم التدخل من ولايتها ولا يتغير من ذلك ما قد يكون من الارتباط بين الجريمة المرغوة إليها وبين جريمة أخرى مرفوعة أمام قاض آخر لأن النظر في ذلك الارتباط والحكم على قاتله لا يكون إلا إذا كانت الجرائم المرتبطة بعضها مرفوعة أو يمكن عرضها على قضاء واحد . وعلى ذلك فلا يجوز للمحاكم الأهلية أن تحكم بعدم اختصاصها إلا إذا كان الوصف الجنائي الذي رفع اليها يخرج من ولايتها بموجب نص صريح خاص للمحاكم الأهلية منوعة طبقاً لمادة ٩٥ من لائحة ترتيبها والمادة ٩ من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختصة من نظر جرائم التجالس بالتدليس والتجالس بالتصوير في أحوال الإفلاس المختلط وإذا تضمنت لها جريمة هذا الوصف فيجب عليها أن تقرر بعدم اختصاصها بنظرها . أما ما يرتكبه المفسد من الجرائم الأخرى فانظر فيمن اختصاصها ويجب عليها الفصل فيه، وإن كان فإذا تمت التباين منها بوصف أنه اختص مال الشركة التي هو كيانها وبوصف أنه ارتكب جريمة السب على بعض البنوك وكان هذا التهم تهمته بخورة أمام المحاكم للحلقة ومحامياتها بالتدليس والتصوير فإن ما يكون من ارتباط بين هذه التهمة الأخرى وبين جرمي الاختلاس والسب لا يرد أن تختل للمحاكم الأهلية عن الفصل في هاتين التهمتين لقضاء آخر ليست له ولاية الحكم بينهما .

(جريدة ١٩٢١/٢/١١ طين رقم ٢٠٦٢ سنة ٢٣ ق)

٣ - إنه لا يمكن القانون يقضي بأن الشركات ذات الجنسية المصرية القائمة عند وضع لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختصة في سنة ١٩٣٧، والتي لأجانب فيها مصالح جارية تكون خاصة للمحاكم المختصة فيمازانيا مع الأشخاص المخصصين للمحاكم الوطنية إلا إذا كان قانونها النظامي يتضمن شرطاً يجعل الاختصاص للمحاكم الوطنية أو إذا قبلت الخضوع لولاية هذه المحاكم، وكان المقصود بالمصالح الجارية أن تكون حقيقية على درجة لا تترك من الأمسية لا طيفية ولا سودية على حسب

١٠ - إنه لما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصلي بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية ليس فيجوز أن يحيد من القوانين أي نص على استقلال المحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي تعال عليها من السلطة القائمة على إصدار الأحكام العرفية فإنه يجب القول بأن المحاكم العسكرية إنما أُنشئت لتؤدي عملها في هذه الجرائم بجانب المحاكم العادية . وفي الحق فإن الاختصاصات التي تقتضي الخروج من الأصل وتستدعي المعاملة العسكرية فيما هو من اختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولا إلى المحاكم العسكرية على حسب ظروف وملابسات الجرائم والحوادث الخفيفة . فذا ما رأى المحاكم العسكرية لسبب من الأسباب عدم تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه إيلات البدن من العقاب على مقتضى أحكام القانون العام . وإذا ما رأى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى منينا . ولذلك فإذا ما تمت قضية من القضايا المذكورة من التوبة العمومية إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتدخل من قضاء نفسها من اختصاصها بقوله إلى المحاكم العسكرية مختصة بالفصل فيها ما دام المحاكم العسكرية لم يطلب بمحضه في وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية .

(جريدة ١٩٤٣/١/١٨ طين رقم ٢٩٣ سنة ١٣٠٢ ق)

١١ - إنه لما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصلي بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية ليس فيه ولا في غيره من القوانين أي نص على إصدار المحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي تعال من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، فإنه يجب القول بأن المحاكم العسكرية إنما أُنشئت لتؤدي عملها في هذه الجرائم إلى جانب المحاكم العادية . وفي الواقع فإن الاختصاصات التي تقتضي الخروج من الأصل وتستدعي المعاملة العسكرية فيما هو من اختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولا إلى المحاكم العسكرية على حسب ظروف الجرائم والحوادث الخفيفة وملابساتها . فذا

الترقية ، فإن هذا على أن يكون البعج جديا يريده الظاهر ، فإنما يبين المحكمة أن الطلب لم يقصد به إلا عرقلة سير الدعوى وتأخير الحكم فيها ، وإن مسألة الأحوال الشخصية واضحة لا شك فيها ، كان لها أن تفتت من الطلب وتفصل في موضوع الدعوى . (جريدة ١٩٤١/٤/١٦ طين رقم ٢٩٦ سنة ١٣٠٢ ق)

٧ - إن المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت عليه من أنه إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد التهم أو الدعوى بالمحقق المدنية أو الجنح عليه على حسب الأحوال أجل لا يرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص ، هذه المادة لم ترد على أن ردت القاعدة العامة المقررة في المادة ١٧ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء دون أن تقيّد حق المحكمة في تقديرها لجديّة النزاع وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أن الأمر من الواضح أو عدم الجديّة بما لا يورم منه لوقفها واستصدار حكم فيه من الجهة المختصة ، وإذن في كل الحكم المطعون فيه قد رأى أن يحضى في نظر دعوى الزنا مقررا للاختصاص الساتنة التي أوردوا أن الطلاق رجسي لا يسقط حق الزوج في طلب عاكة الزوجة وشريكها وكانت عبارة الزوج كما هي واردة في محضر التحقيق الذي أمرت به المحكمة بحضرة لمرافقة تقدير المحكمة ها ، لا تنفيذ أن الطلاق بأن ولم يدل الطاعن بأي سند على هذه القضية فإن ما ينهض الطاعن على الحكم من أنه إذ تصدى الفصل في مسألة الطلاق قد خالف القانون . لا يكون لأساس . (جريدة ١٩٤٠/١٠/١٨ طين رقم ٢٢٢ سنة ٢٤ ق)

٨ - إن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ لم يسلط المحاكم العادية حقها في الفصل والقضاء في خول المحاكم العسكرية نظرها . فإذا ما رأت التوبة العمومية تقديم متهمة إلى المحاكم العادية ليحاكم أمامها من جرمته بما خولت المحاكم العسكرية نظرها فلا تكون مجاوزة اختصاصها إذا ما صلت في هذه الدعوى .

(جريدة ١٩٤١/١١/١٢ طين رقم ١٢ سنة ١٣٠٢ ق)

٩ - إن الأمر العسكري رقم ٣٤٤ لم يسلط الفصل في الجريمة للعقاب عليها بالمادة ٢٠٩ من قانون العقوبات من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها وكل ما تضمنته هو تخويل المحاكم العسكرية النظر في الجريمة للتصريح عليها في تلك المادة .

(جريدة ١٩٤٢/٢/٢٢ طين رقم ٣٢٢ سنة ١٣٠٢ ق)

يطلق أمر التفويض ويطلق عليه التفويض لهذا الحكم لا يمكن اختياره مطلقا من سلطة ملكه اصداؤه. إذ كل ما للمحاكم في المبادئ التي يقتضيها ما لها من حق مطلق في تقدير الدليل وحرية كاملة في الأخذ بما تظن إليه وإطراح ما لا تراحمه وسبيل تكون عقيدتها هو أن تستر الدليل للمستمن أي إجراء من إجراءات التحقيقات الابتدائية التي تجريها النيابة العمومية أو لا تعتبره. فإذا تجاوزت ذلك إلى الحكم يطلق الإجراء ذاته فإن حكما يكون في الواقع مبنيا على تجاوزها لحدود اختصاصها لأن سلطة الاتهام أو التحقيقات الابتدائية مستقلة عن سلطة الحكم وكل سلطة من السلطات يباشر اختصاصها في الحدود والمرسمة

في القانون. وليس في القانون، يجوز للمحاكم حق الفصل في إجراءات التحقيقات الأولية ذاتها من حيث صحتها أو جلاها ولا يمكن الانتداب إليها كم لا تستدار حكم منها يطلاق عمل من أعمال النيابة العمومية أو يمنحها من إجراءاتها. وطالما أن التحقيق لا يعرض على المصلحة فهي متروكة قاطرة من الفصل في شؤره متعلق به. فإن مجرد حرجه عليها يرفع الدعوى العمومية أمامها ليس من شأنه أن يكسبها اختصاصا لم يكن لها بل كل ما يكون لها وهي تقوم بمنحها من الفصل في الدعوى المطروحة عليها هو أن نستنتج بأكمل حريتها في تقدير عناصرها المعروضة عليها ومنها الدليل للمستمن تلك الحقائق.

(جلسة ١٩٤٥/١٥/١٠ طين دم ٩٩ سنة ١٥ ق)

٩٥ - أن عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية من معرض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو ما يقتضي بولايتها القضائية. فهو إذن من صميم النظام العام ويجب على المحكمة تحكم به ولو من نقض نفسها، ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة انتقض.

(جلسة ١٩٤٤/٤/٣ طين دم ١١٢ سنة ١٤ ق)

٩٦ - أن عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية من النظام العام لتسببه بتحديد ولايتها القضائية، فيصحب الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى، بل يجب على المحكمة أن تحكم به من نقض نفسها. فالحكم الذي يقتضي رفض هذا الدفع بمقتضى إن الحق في القضاء سقط لعدم إجابته قبل أي دفع آخر أمام محكمة الدرجة الأولى، أو لاختياره من الطليات الجديدة التي لا يصح عرضها على المحكمة الاستئنافية لأول مرة، هو حكم خطي. في تطبيق القانون.

(جلسة ١٩٤٤/٥/٢٢ طين دم ٧٦٦ سنة ١٤ ق)

ما رأى المحاكم العسكرية لسبب من الأسباب عدم تقديم قضية إلى المحاكم العسكرية ذلك لا يمكن إعادة أن يكون من شأنه إيلات الجاني من العقاب على مقتضى أحكام القانون العام. وإذا ما رأى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متبعا. ولذلك قادت قضية من القضايا المذكورة من النيابة العمومية إلى المحاكم المدنية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتدخل من نقض قضايا اختصاصها بمقتضى إن المحاكم العسكرية هي المختصة بالفصل فيها ما دام المحاكم العسكرية لم يطالب بحقه في وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية.

(جلسة ١٩٤٢/٤/٢٢ طين دم ٩٣٢ سنة ١٣ ق)

٩٧ - إن المحاكم العسكرية إنما تودي عليها فيما يخص بالجرائم التي خولت الفصل فيها إلى جانب المحاكم المدنية، وإذن قادت قضية من القضايا الخاصة بهذه الجرائم من النيابة إلى المحاكم المدنية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتدخل من نقض قضايا نظرا بمقتضى إن المحاكم العسكرية هي المختصة بالفصل فيها.

(جلسة ١٩٤١/٦/١٦ طين دم ٩٠١ سنة ١٦ ق)

٩٨ - متى قادت القضية قد قدمت إلى محكمة الجنائيات بالطريق القانوني، وكان الدفع في اليوم المحدد لنظرها قد طلب في جلسة المحكمة ضم أوراق وإعلان شهود نفي فأجيب إلى هذا الطلب، فلا يجوز للمحكمة بعد ذلك أن تحيل الدعوى إلى المحكمة العسكرية، إذ الأمر العسكري رقم ٧٩ الصادر سنة ١٩٤٩ بعد اختصاص المحاكم العسكرية لا يغير الإحالة بعد بدء المحكمة في نظر الدعوى وغير صحيح القول بأن المحكمة لا تستمر في هذه الحالة قد بدأت ونظر الدعوى على الإجراء الذي اتخذته مما لا يصح اتخاذه إلا والدعوى منظورة أمام المحكمة ولا يتم في صحيح القانون، وقد صدر قرار من المحكمة بإجراء تحقيق، أن يكون ذلك من نقض قضايا أو بناء على طلب المصوم، فإن الطلب في هذه الحالة لا يكون إلا لفت نظر المحكمة إلى دليل أو نفيته إليه لوجب عليها أن تحققة من نقض قضايا، هل أن القضاة لا يفرز الإجراءات الآلية التي تصدر ولو كانت على خلاف رأى من أصدرها ولا تجردها الظروف والملاسات.

(جلسة ١٩٤١/٦/١٣ طين دم ٩٢١ سنة ١٦ ق)

٩٩ - إذا كان منطوق الحكم مقصورا على القضاء.

أن الجنى عليها كانت قد بلغت سنها سبع سنين هجرية وقت ارتكاب الحادث وأن الاخذ بالتاريخ الميلادي في تحديد سنها خطأ ، فادبرت ماوقع جنحة حتك عرض منطية على المادة ٢٩٩/١ ع ، فلما لا تكون قد أخطأت إذ المادة ٧/٤ من قانون تشكيل حاكم الجنابات تنص على أنه يجوز بدون سق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة تلت اليها الجريمة للوجهة اليه في أمر الإحالة لعدم إثبات بعض الافعال المستندة أو لافعال إلى اثبتنا الدعاء .

(جلة ١٩٤٨/٤/١٩٤٨ من رقم ١٩٢٢ سنة ١٩٤٨)

٣٥ - إذا اتهم شخص بجرعة مع العود وأحيل إلى محكمة الجنب لحكمه بإرساله إلى عمل غاص تطبيقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام فإن الحكم يكون باطلاً لأن الحكم بهذه العقوبة ، وهي عقوبة جنابة - من شأن محكمة الجنابات وحدها - أما غصى الجنب ومحاكمة الدرجة الثانية فليس لها من هذه الحالة إلا أن يحاكم بقوبة الجنب . فلذا غصى أجباً بإرسال المتهم إلى عمل غاص قد تجاوز سلطه وأخطأ في تطبيق القانون .

(جلة ١٩٣١/١/١٩٣١ من رقم ١٨ سنة ١٩٣١)

٣٦ - إن القانون إذا أجاز إحالة الجنب المرتبطة بالجنابات على حاكم الجنابات فقد وسع في اختصاصها وجعله شاملاً لهذه الجنب المرتبطة . وأخرجها من سلطة حاكم الجنب تلك الاختصاص الاصيل فيها .

(جلة ١٩٣٧/٧/١٩٣٧ من رقم ٢٢٩٦ سنة ١٩٣٧)

٣٧ - إن محكمة الجنب إنما يجب عليها الامتناع عن نظري الدعوى طبقاً للمادة ١٧٤ (تحقيق جنابات) إذا هي وجدت في وقائها شبهة الجنابة وعندئذ فقط يتمتع عليها التقدير بل يبين أن ترك ذلك إلى المحكمة التي تتحكم لأن حكمها في قوة القرائن الدالة على توفر عنصر الجنابة أو في حضاها يكون نرضاً منها لامر خارج عن اختصاصها . أما إذا لم يتم لدى المحكمة أية شبهة من حيث طبيعه الجرمية وكانت مقتنعة بأن الوصف القانوني الوحيد الذي يصح اطلاقه على الوقائع المقدرة إليها هو وصف الجنابة ككل شيئاً عليها في هذه الحالة أن تفصل في القضية بحسب الوصف الذي اقتضت بصحته وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم الاختصاص .

(جلة ١٩٣٣/٤/١٩٣٣ من رقم ١٤٢١ سنة ١٩٣٣)

٣٨ - متى كان التقيد في حق الموقوف ليس مشتقاً بوظيفه أو عمله للصالح فيكون حكمه حكم

١٧ - ليس للحاكم أن يفرض في صميم أعمال المشرع قترافه في سلطة من القوانين بقوله إن حق إصدار الرسوم بقانون هو حق استثنائي لا يجوز التوسع في الاخذ به .

(جلة ١٩٤٧/٥/١٩٤٧ من رقم ٧٨٨٨ سنة ١٩٤٧)

١٨ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف تنص على أنه يسل في المسائل المتعلقة بالرئ والصرف بالاحكام المرافقة لهذا القانون ، كما نصت المادة الثانية على إلغاء القوانين والاورام العاليية التي حل القانون الجديد عليها ، ومن بينها الامر العالي الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساوق المعدل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٠٩ وقد جاء بالمذكرة الاضافية لقانون الجديد ما يأتي : - وكذلك التي للمشروع لجان الرى وأسل اختصاصا في جرائم الرى والصرف إلى الحاكم العادية وفي هذا خيان كيد للأفراد ، كما وضع عقوبات شديدة لمرتكب هذه الجرائم لتكون ذات اثر فعال ، ويتضح من ذلك أن الشارع قد اتى تلك الجوانب الادارية التي كانت تولى النظر في جرائم الرى والصرف وجعل ولاية نظر هذه الجرائم للحاكم العادية وبذا أصبحت هذه الحاكم هي الجهة التي لها وحدها الاختصاص الذي كان منحوساً من قبل تلك الجوانب ، مما يبين أنه نظر الحاكم تلك المسائل التي تجري عليها حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإذا فالحكم الذي يقضى بعدم الاختصاص تأسيساً على أن القانون المشار اليه ليس متعلقاً بالاجراءات فقط بل تضمنت نصوصه احكاماً جديدة وعقوبات أخرى أئد ما كانت تنص عليه لائحة الترع والسيور الملائمة بما لا يجوز منه أن يشجب أثره على الماضي طبقاً للمادة ٥ من قانون العقوبات ، هذا الحكم يكون خطأ في تأويل القانون بما يتوجب قضاؤه .

(جلة ١٩٥٥/١/١٩٥٥ من رقم ٢١٩٦ سنة ١٩٥٥)

الفصل الثاني

الاختصاص النوعي

١٩ - الممول عليه في تحديد الاختصاص هو الوصف القانوني الواضح كما رفضت بها الدعوى . فلذا كانت رافعة الدعوى أن المتهم اتهم بأنه حتك عرض صبية لم تبلغ من العمر سبع سنين كاملة وطلبت معاقبه على أساس أن الرافعة جنابة بالمادة ٢٩٩/٢ من قانون العقوبات ، ثم تبينت محكمة الجنابات أثناء نظر الدعوى

بالحالة المعصية إلى التقاضي الجزئي التمس إذا رأى أن
التسلل المماثل عليه قد اقترن بأحد الأضرار المتصور
منها للمدعين ٢١٠٥٠٠٠ من قانون العقوبات (١٩٦٦ و ١٩٦٧)
من القانون الحالي) أو بطرؤ غفنة من شأنها تعبير
تطبيق عقوبة المنع . الخ . وهو وإن لم يذكر ضمن
الجنايات ، التي يجوز تقاضي الإحالة تقديم مرتكبها
إلى محكمة المنع بدلا من محكمة الجنايات إلا أن
يلابها الطرف المتصور عليه في المادة ٣٣٧ ع إلا أن
عدم ذكرها إما لا يمكن أن يحصل حل أن الشارع
أراد أن يكون لمحاكمة الجنايات دون غيرها تقدير هذا
الطرف الذي لا يختلف في طبيعته من العذر المتصور
عليه في المادة ٢٥١ ع إلا من جهة أنه يجب حل التقاضي
حتى ثبت له قيامه أن يطبق عقوبة المنع ، حل حين
ترك له الخيار أن يطبق عقوبة الجنائية أو البينة إذا
ثبت له العذر المتصور عليه في المادة ٢٥١ ع ولو كان
مراد الشارع أن تتفرع عا كم الجنايات بتقدير الأضرار
القانونية إطلاعا لكن الأولى بذلك عذر المادة ٢٥١ ع ،
لأن العقوبة المقررة أصلا للجريمة المقررة بهذا العذر
هي عقوبة جنائية ، في حين أن العقوبة المقررة للجريمة
المتصور عليها في المادة ٣٣٧ هي عقوبة جنسية . وإنما
السبب في هذا الإغفال - حل ما يظهر من روح التشريع
ومن المذكرة الإيضاحية المرفوعة من مشروع القانون
التقاضي يجعل بعض الجنايات جنسا - هو أن للشرع
يعتبر الجريمة المتصور عليها في المادة ٣٣٧ جنسية
لا جنائية مادام العقاب انقرب لها هو الحبس ، وذلك
لم يرتك من هناك من حاجة إلى النص على جواز إحالتها إلى
محكمة المنع . فقد جاء بذلك المذكرة أن - الفرض
المقصود منه هو إيجاد طريقة . . . لا تحول دون
مقتضيات اللجوء ولكنها تحول الفصل في القضايا التي
لا تتجاوز العقوبة فيها عادة بسبب الظروف العقوبات
المتصور عليها في مواد المنع . ثم جاء بها في موضع
آخر أن المشرع رأى أن يترشد في بيان الجنايات التي
يجوز تقاضي الإحالة إحالتها إلى محكمة المنع . بنوع
العقوبة المتصور عليها قانونا . وهذا النظر لا يصح
الاعتراض عليه بأن المادة الأولى من ذلك القانون نصت
على الجريمة التي يلابسها العذر المتصور عليه في المادة
٢٥٠ ضمن الجرائم التي يجوز تقاضي الإحالة إحالتها إلى
محكمة المنع بما مفاده أنه يجوز له أيضا أن يجعلها على
محكمة الجنايات مع أن العقاب المقررة في تلك المادة هو
الحبس فقط - لا يصح الاعتراض بذلك لأن العذر

تختلف في أفراد الناس وتكون محكمة المنع مختصة
بالفصل فيه .

(جلة ١٩٣٢/١٥ طين رقم ١٩٨٠ سنة ٣ ق)

٢٤ - مادامت الوقائع الواردة في المقال التي
يسأل عنه التهم بالتلف في حق المصني عليه لا يثنى
أي منها حصته تأثرا أو وكلا لحبس التراب بل هي
موجهة إليه بسببه فردا من أفراد الناس فيكون الاختصاص
بالنظر في المعصية المرفوعة بها محكمة المنع لا محكمة
الجنايات .

(جلة ١٩٥٠/٥/١٧ طين رقم ١٢٤١ سنة ١٩ ق)

٢٥ - إن القانون إذ نص في المادة ٣٣٧ عقوبات
على أن - من قاضى وجهه حال تلبسها بالارتكاب في الحال
هي ومن رضى بها يصاب بالحبس بدلا من العقوبات
المقررة في المادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ - قد أفاد أنه أراد أن
يحل من التفتل في هذه الحالة جريمة خاصة أقل جسامه
ثم أنه لا كان قد عرف في المادة ١٠٤ ع الجنايات بأنها
هي المماثل عليها بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة
أو المؤقتة أو السجن ، وفي المادة ١١٤ ع المنع بأنها هي
للمماثل عليها بالحبس الذي يزيد أقصى مدته على أسبوع
أو الثمانية التي يزيد أقصى مقدارها على حية مصرى ،
لأن الجريمة المتصور عليها في تلك المادة تكون محكم
القانون جنسية . لأن عقوبتها الأصلية الحبس وجوبا ،
لا جوارا ، كما هو الشأن في الجنايات التي تلابسها
الظروف الخفيفة القضائية أو الأضرار القانونية . وإن
فإن الحكم فيها يكون من اختصاص محكمة المنع لا محكمة
الجنايات . وذلك طبقا للمادة ١٥٦ من قانون تحقيق
الجنايات التي تنص بأن - محكم تقاضي الأمور الجزئية في
الأفعال التي تشترط فيها بنوع قانوني ، وللمادة الأولى
من قانون تشكيل عا كم الجنايات التي تنص - حل أن
الافعال التي تعد جنائية يقتضى القانون محكم فيها
عا كم الجنايات ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص
عا كم جنسومه . ولا يصح القول بأن تقدير قيام
العذر يجب أن يترك إلى عا كم الجنايات فإن القانون
لا يوجد له نص يقتضى ذلك ، أو بإخراج الوقائع
التي تعتبر جنسا لا يلابسها من صدر قانوني خفف من
اختصاص عا كم المنع . وغضوصا أن القانون الصادر
في ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ ع نص في مادته الأولى على أنه
في حالة ما يرى قاضي الإحالة وجود شبهة تدل على أن
الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية بجوازها ، بدلا
من تقديم التهم إلى محكمة الجنايات ، أن يصدر أمرا

أجير عمل بإيجار يزيد على اجر القتل والزيادة المقررة قانوناً دون انتظار الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بشأن تخفيض الاجرة لا تكون قد خالفت القانون .
(جلة ١٩٠٤/١٠/١٦ من رقم ٢٤ سنة ٢٤ ق)

٣٩ - إذا كانت محكمة الجنابات قد أسست قضاءها بعدم الاختصاص على أن التهم لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره وقدم المسألة بغيره ولم يشترك مع فيها غيره فإنها تكون قد انحطت ، إذ فضلاً عن أن المادة ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنابات التي كانت تحمل الاختصاص في مثل هذه الحالة لمحكمة الجنج قد ألغيت بالمادة ٥٩ من القانون رقم ٩ الصادر في ١٧ من يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل حاكم الجنابات فصارت الجنابات التي يرتكبها الأحداث من اختصاص تلك الحاكم ولو لم يكن معهم في المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أصلي أو شريك - فضلاً عن ذلك فإن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد نص في مادته الأولى على أن القاضي الأحالة بدلان تقديم متهم إلى محكمة الجنابات أن يصدر أمراً بإحالة الدعوى على القاضي الجزئي المختص إذا رأى أن الفصل المعاقب عليه قد اقترن بغير ضرر السن للمتهم عليه في المادة ٦٠ من قانون العقوبات . وهذا يفيد أن القانون لا يرى العقوبة الخفيفة بسبب السن أي تأثير في الاختصاص بل أبقى لمحكمة الجنابات حق الفصل في الجنابات التي يرتكبها الأحداث بدليل وجوب تقديم القاضي الإحالة توطئة لإحالتها إلى محكمة الجنابات إلا إذا رأى هو إحالتها على محكمة الجنج .

(جلة ١٩٠١/١٠/١٥ من رقم ٨٥٢ سنة ٢١ ق)
٣٥ - إن قواعد الاختصاص في المراتب الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بمناقشتها لأول مرة أمام محكمة القضاء متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم . وإن كان لا يكون التهم حدًا ، وكانت محكمة الجنابات ، وإن أجلت إليها الدعوى قبل الفصل بقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ على أن تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنابات والجنج والمخالفات التي يتهم فيها متهم لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، قد نظرت الدعوى وأصدرت فيها حكمًا في ظل هذا القانون بعد أن أصبحت غير مختصة بنظرها ، فهذا الحكم يكون واجهاً قضاه .

(جلة ١٩٠٢/١٢/٢٧ من رقم ١٠٨٧ سنة ٢٧ ق)

المختص عليه في المادة ٦٠ يصل بخص الجنائي قطع ولا تأثير له في طبيعة الجريمة التي يرتكبها الصغير من حيث خطورتها أو جسامتها الذاتية . أما الطرف المختص عليه في المادة ٣٣٧ فهو متصل بذلك الجريمة يخفف من وقتها ويقطع من جسامتها .

(جلة ١٩١٣/١٢/١٣ من رقم ١١ سنة ١٤ ق)

٣٦ - المحكمة الجنائية ، وهي تقضى في الدعوى أن تفصل في المسائل المدنية كافة في الحدود اللازمة للقضاء في الدعوى العمومية . فإذا كانت محكمة الجنج ، وهي تبحث في أمر مصادرة المركب الذي قتل فيه المصد قد نصت لبحث ملكيتها وتوفر مالكها وبمبلغ أصالة الجريمة ، فإن ذلك يكون من حقها . ثم انت الأمر الصادر بالحجز على المركب مقابل الأجرة المستحقة على المستاجر ليس يحكم في الملكية حتى يصح التهم الاستيلاء به على عدم ملكية إياها . وعلى أنه لاصحلة التهم في الفصل بكونه غير مالك ، فإن المصادرة ، مع التسليم بأنه غير مالك ، لا تكون موقفة عليه حتى يحق له التظلم منها .

(جلة ١٩١٢/١٢/٧ من رقم ١٣ سنة ١٣ ق)

٣٧ - القاضي الجنائي مختص بالفصل في كافة المسائل الجزئية التي تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية . فن حقه ، بل من واجبه ، أن يفصل في صفة الخصوم . ولا يجوز مطالبه بوقف النظر في ذلك حتى يفصل في دعوى مدنية رفعت بشأنها . وذلك لأن القاضي الأصل هو قاضي الفرع . ولأن القاضي الجنائي غير مقيد - بحسب الأصل - بما يصدره القاضي المدني من أحكام . فإذا دفع التهم بعدم وجود صفة المدعى بالحق المدني في المبحث عن الجمية الواقعة عليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى والتي يدعى بياستها ، قضت المحكمة برضا هذا الدفع بناء على ما أوردته من الأسباب ، وفصلت في موضوع الدعوى الجنائية والمدنية ، فلا ترتيب عليها في ذلك .

(جلة ١٩٠٤/١٠/١٦ من رقم ٢١٢ سنة ١٤ ق)

٣٨ - لما كانت المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي ترقط عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تقيد بالإحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما صاء أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة ، فإن المحكمة إذا دانت للتهم في جريمة ،

القوة إلى حدود النجس . وما دام ذلك كذلك وما دام الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية طبقا لنص المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية لا يخلف في شيء من الأمر الذي كان يصدره قاضي الإحالة طبقا لأحكام القانون القديم فإن غرة الإتهام التي حلت محل غرة الدعوة تكون هي المختصة بنظر للمرافعات في أضرار قاضي الإحالة التي لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدور القانون الجديد . (جلد ١٠١٢/٥/١٩٧٢ ملن رقم ٣٥٣ سنة ٧٢ ق)

٣٣ - لمحكمة الجنائيات وفقا لنص المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية إذا رأت أن الواقعة كما هي مبنية في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا لم تر ذلك إلا بتحقيقها فانه يمين عليها أن تفصل فيها .

(جلد ١٩٥٤/٥/٣ ملن رقم ٤٨١ سنة ٧٤ ق)

٣٤ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على التهمين بتهمة إحداث إصابات بالجنى عليه تخلفت عنها طاعة مستدعية وأحيلت إلى محكمة الجنائيات بهذا الوصف فأخذت المحكمة في نظرها وتبين لها بعد التحقيق الذي أجريه أن الواقعة جنحة فليها أن تحكم فيها باعتبارها جنحة . أما الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية فله إذا رأت محكمة الجنائيات أن الواقعة كما هي مبنية في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة .

(جلد ١٩٥٥/٦/٧٠ ملن رقم ٤١١ سنة ٧٥ ق)

الفصل الثالث

الاختصاص المخل

٣٥ - يحدد الاختصاص في المواد الجنائية إما بمكان وقوع الجريمة أو للمحل الذي يقيم فيه المتهم . فإذا رفعت الدعوى العمومية من جرمه رفعت في مكان يدخل في دائرة اختصاص محكمة إلى محكمة أخرى يدخل في اختصاصها المحل الذي يقيم فيه المتهم المرفوعة عليه الدعوى فلا يؤثر في اختصاص هذه المحكمة أن يكون هذا المتهم شريكا في الجريمة لقاعل أصل لا تصح قانونا محاكته أمامها ما دامت الدعوى لم ترفع إلا عليه .

(جلد ١٩٧٢/٢/٧٠ ملن رقم ١٥٧ سنة ٧٩ ق)

٣٦ - إذا كانت الواقعة التي ادن المتهم فيها هي اختلاس بال تسلمه فإن طغى بأن المحك التي حصل

٣٦ - إن المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تحدث عن اختصاص محكمة الأحداث خصصت على أنه تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنائيات والنجس والمخالفات التي يقيم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة . وفي مواد الجنائيات قدم القضية مباشرة إلى محكمة الأحداث بمرقة قاضي التحقيق ، فإذا كان مع التهم الصغير من تزيد على خمس عشرة سنة بصفة قاعل أو شريك في نفس الجريمة ، وكانت سن الصغير تتجاوز اثني عشرة سنة جاز لقاضي التحقيق تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث أو إحالة القضية إلى غرة الإتهام بالنسبة إلى جميع المتهمين لتأمر بإحالتهم إلى محكمة الجنائيات . فإذا كانت سن الصغير قبل من اثني عشرة سنة كاملة وجب تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث . أما في مواد النجس والمخالفات فتكون محكمة الأحداث هي المختصة بنظر الدعوى بالنسبة إلى جميع المتهمين وتختص محكمة الأحداث أيضا بالنظر في قضايا الأحداث المترددين . . وبذلك فإن القانون قد أجاز لقاضي التحقيق إحالة المحدث إلى غرة الإتهام في حالة واحدة وهو وجود قاعل أو شريك في نفس الجريمة تزيد سنه على خمس عشرة سنة مع التهم الصغير الذي تتجاوز سنه اثني عشرة سنة . وإن في كل قرار غرة الإتهام قد أثبت أن المتهم حدث لم يكتمل بعد الخامسة عشرة من عمره وإنه قد وجه إليه الإتهام وحده بارتكابه لجناية اشتركت في تورطه وادعى رديما ، وقضى بعدم اختصاص غرة الإتهام بنظر الدعوى ، فإنه لا يكون قد غاب القانون . وإذا كانت غرة الإتهام غير مختصة أصلا بنظر الدعوى إلا أنه وقد رفع إليها الأمر فإن القانون قد غولها حتى إحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة طبقا لفقرة الثانية من المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلد ١٩٥٢/٢/١٠ ملن رقم ٧٩١ سنة ٧٢ ق)

٣٧ - إنه وإن كان قانون الإجراءات الجنائية المعمول به ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قد خول لفرقة الإتهام اختصاص قاضي الإحالة في القانون القديم إلا أنه جعل من اختصاصها أيضا الفصل في استئناف أوامر قاضي التحقيق طبقا لتصوص المواد من ١٦١ إلى ١٦٧ ومن هذه الأوامر الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق عملا بالمادة ١٥٨ بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أن الجناية قد اقترفت بأحد الأجلال القانونية أو بطرود مخففة من شأنها تخفيض

٤ - الدفع في مسائل الاختصاص لعدم ولاية الحاكم من صميم النظام العام فيجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى أمام محكمة النقض . فإذا كان المحكوم عليه قد طعن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص وقدم لتأييد طعنه شهادة من القنصلية اليونانية مصدقة عليها بأنه يوثق الجنسية ، كل لمحكمة النقض أن تقبل الطعن وتقتضي بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بنظر الدعوى .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١٥٨٣ سنة ١٩٨٠ ق)

٤١ - إنه وإن كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة المكان من مسائل النظام العام التي يجوز التقاضي بها في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المكاني لأول مرة أمام محكمة النقض يقتضي لقبوله أن يكون مستندا إلى الواقع الثابتة بالحكم وألا يكون مستلزما تحقيق موضوعيا فإذا كان ما أورده الحكم في بيان أسبابه لا يستتبع منه ما يتفق معه موجبات اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مكانا فائدة هذا الدفع أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٧ طعن رقم ٣٥١ سنة ٢٠ ق)

٤٢ - إذا كان الطاعن لم يبد الدفع بعدم الاختصاص المحلي أمام محكمة الموضوع ، وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقا موضوعيا ، فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٠/٣/٢٧ طعن رقم ٤٧ سنة ٢٥ ق)

الفصل الخامس

تنازع الاختصاص

٤٣ - إذا رفضت الدعوى حل المتهم وآخر بمرقة قضت محكمة الأحداث بإرساله إلى إصلاحية المجرمين الأحداث وبحسب الآخر شهرين ، فاستأنفت التباينة بالنسبة للاخر ، ثم قضت محكمة الدرجة الثانية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية سرقة يعود بالنسبة إلى هذا الآخر ، قدسدت القضية إلى محكمة الجنايات ضد المتهمين قضت حل المائد بالعفو وبقررت بالنسبة إلى الحدث أنه استأنف الحكم وحده واستأنفه لا يصح أن يسمى إليه وأن الحكم الصادر بعدم الاختصاص لا ينصرف إليه لكونت المحكمة الاستئنافية من غير استئنافه ، وترك الأمر فيلجأ به وقدمت إلى محكمة الجنايات المستأنفة قضت بعدم جواز نظر الاستئناف لسبق الفصل فيه ، فلن ما وقع ويتم

التسليم في تأثرها هي المختصة لا أساس له في القانون ، لأن قبل الاختلاس قد يقع في دائرة محكمة أخرى ، وما دامت المحكمة التي فصلت في الدعوى قد اعتبرت أنه وقع في دائرتها فلا يصح التمس عليها بأن الاختصاص كان لغيرها .

(جلسة ١٩٤٣/١/١١ طعن رقم ٢٥٣ سنة ١٩٣ ق)

الفصل الرابع

طبيعة قواعد الاختصاص والدفع بمناقضتها

٣٧ - الغرض من الدفع بعدم الاختصاص هو رد الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها . فإذا كانت المحكمة صاحبة الاختصاص قد باتت - عندما ثبتت صحة الدفع - غير موجودة لانتهاء ولايتها وكانت محكمة الدرجة الأولى التي يطلب الطاعن في طعنه إحالة الدعوى إليها قد سبق أن نظرتها وفصلت فيها فاستنفدت بذلك ولايتها عليها - فكل ما يثيره الطاعن في صدد ذلك لا يكون له وجه .

(جلسة ١٩٥٠/٦/١٤ طعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٠ ق)

٣٨ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بمناقضتها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم . وإذا كان كل المتهم حدثا وكانت محكمة الجنائيات ولو أحيلت إليها الدعوى قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ على أن تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنائيات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، قد نظرت الدعوى وأسندت فيها حكما في ظل هذا القانون بعد أن أصبحت غير عتمة بنظرها ، فهذا الحكم يكون واجبا تقضه .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢ طعن رقم ١٠٨٦ سنة ٢٢ ق)

٣٩ - إن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز إثارة الدفع بمناقضتها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم . وإذا كان المكان الواقع في الدعوى هو أن المتهم لم يكن قد بلغ خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه الجريمة فإن محكمة الأحداث تكون هي المختصة بنظر الدعوى وتكون محكمة الجنايات إذ فصلت فيها بعد أن قدم لها المتهم شهادة ميلاده ، قد خالفت القانون بما يمنحه منه تقض حكما .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٠ طعن رقم ٥٥٤ سنة ٢٥ ق)

تظلم من المحكمة الاستئنافية ومكة التعاتيات عن نظر الدعوى، ويكون إذن من الواجب على محكمة التقض أن تعين المحكمة التي تفصل فيها، وإذا كانت محكمة الجبايات قد انتهت من الفصل في الدعوى بمحكمها الصادر على المتهم في الجنابة فنكون محكمة الجنب للمنافة هي التي يجب أن تفصل فيها بالنسبة إلى المتهم المحدث.

(جلسة ١٩٤٩/٧/٢١ من رقم ٢٠٤ سنة ١٩٤٩ ق)

ع ٤ - إذا قدم المتهم إلى قاضي الأحالة بتمهتة عن مرض فانه لم يبلغ ست عشرة سنة بالاكرام حالة كونه عادما عند ولتها فقرر إحالة الدعوى إلى محكمة الجنب لفصل فيها على أساس عقوبة الجنبية أصبح هذا القرار انتهائياً ثم طرأت محكمة الجنب على القضية وحكمت على المتهم بالحبس مع الفشل، فاستأنفت النيابة وقضت بمحكمة الجنب المناقفة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى فانها تكون قد أخطأت إذا ما كان يجوز لها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها أسبلت إليها باعتبارها جنابة الحكم فيها على أساس عقوبة الجنبية

بل كان الواجب عليها أن تنظرها على هذا الاختيار. ولكن إذا كان حكمها بعدم الاختصاص قد أصبح انتهائياً فانه يكون ثم تنازع سلبي في الاختصاص ولا يذول هذا النزاع بتقديم القضية لقاضي الأحالة مرة أخرى إذ هو يخضع للقانون يجب عليه أن يقضى فيها بعدم جواز نظر ما سبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منه ويكون النيابة وقد فلت مبادا العلم على الحكم بطريق التقض أن تقدم بأب لتعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى حتى لا يفلت الجاني من العقاب ويكون من المتعين قبول هذا الطلب وإحالة القضية إلى محكمة الجنب الاستئنافية للفصل فيها.

(جلسة ١٩٥١/١١/٢٠ من رقم ١٦٦٠ سنة ٢٠٠ ق)

ع ٥ - يقبل شكلا الطلب المرفوع من النيابة عن فرادين من دوين بعدم الاختصاص أحدهما من قاضي التحقيق بمحكمة مينة والاخر من قاضي التحقيق بمحكمة أخرى لتعيين الجهة المختصة بتولي السهر في تحقيق شكوى معينة.

(جلسة ١٩٥٢/١١/٤ من رقم ١ سنة ٢٢ ق)

اختلاس أشياء محجوزة

رقم القاعده

الفصل الأول : - أركان الجريمة

الفرع الأول : أشياء محجوزة ٢٣ - ١

الفرع الثاني : اختلاس ٢٤ - ٤١

الفرع الثالث : تسبب الأحكام بالنسبة إلى ركن الاختلاس ٤٢ - ٥٥

الفرع الرابع : القصد الجنائي ٥٦ - ٧١

الفرع الخامس : تسبب الأحكام بالنسبة إلى القصد الجنائي ٧٢ - ٨٢

الفصل الثاني : -

الجريمة للنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات ٨٢ - ٨٧

الفصل الثالث : -

مسائل متنوعة ٨٨ - ١١٧

موجز القواعد :

الفصل الأول

لوكان الجريمة

الفرع الأول : تشييد محبوز عليها

- بطلان الحبز لعدم مراعاة الأوضاع القانونية الواجب اتباعها لا ينفي سوء القصد ولا يرفع المسؤولية الجنائية - ٢ و ١
- وجوب احترام الحبز مادام قائماً ولم يتضح بطلانه من جهة الاختصاص - ٣ - ٨
- عدم جواز تنفيذ الدائن لأحد ملاك الدين للوضوعة تحت المراقبة القضائية على محسولات تلك البيع مباشرة بل عليه أن يتخذ تحت يد الحارس القضائي بطريق حجز ما للدين لدى التبر - ٩
- خلو المحكم من تاريخ توقيع الحبز واسم المحكمة التي أوقته لا يضمن في صحة - ١٠
- المحكم بإبطال المراقبة في دعوى تبييت الحبز لا ينسحب أثره على محضر الحبز التخطي - ١١
- شرط قيام الحبز وضع الأضياء التي حجز عليها تحت يد حرس للمحافظة عليها وتخليدها وقت طلبها لتنفيذ عليها - ١٢
- ترك ذلك للراد جزء لدى صاحبه الذي لم يقبل أن يعين حارساً عليه لا يمكن مصادره جنائياً إذا ما تصرف فيه أو بحث - ١٣ و ١٤
- وجوب احترام الحبز التخطي ولو لم يحكم بتبيته أو لم يعلن به ذوو الشأن في البلاد القانون - ١٥
- عدم احتمال محضر الحبز على تفيه جديد للدين بنفق الدين إنما قرر لمصلحة الدين ولا يصح التمسك به إلا في وحده - ١٦ و ١٧
- معاون الأوقاف لاصفة له قانوناً في طلب الأضياء المحبوز عليها إدارياً بناء على طلب وزارة الأوقاف ولا في التنفيذ عليها - ١٨ و ١٩
- اعتقاد لهم لأسباب مقبولة أن الملبز تنازل عن الحبز الذي أوقته وأن المصالحات لم تمسد محبوزة بوجب الحكم بالإبراء - ٢٠
- عدم قيام الحبز إلا بمشاهدة النوط به توقيع الحبز لما يحجز ومواجهة من يقتضي القانون اعلانه أو من يتوجب عنه - ٢١
- تسليم الشيء المحبوز إلى الحارس ولو كان من التثليات يمنعه من الامتداد بعد ذلك بمجالاته وعلم تميزه - ٢٢
- بطلان محضر الحبز الإداري إذا لم يعين الحارس ولم تسلّم إليه الأضياء المحبوزة إدارياً تسليماً فعلياً أو حكماً بعدم قبوله المراقبة - ٢٣

الفرع الثاني : اختلاس

- امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحبوز يوم البيع أو الازعاج عنه يمكن لاعتباره مبدعاً ولو لم يكن قد بعد الأضياء المحبوزة فعلاً - ٢٤ - ٢٣
- تصرف الحارس في الأضياء الموكلة إليه خراستها يكون لجريمة التبييد ولو لم يخطر باليوم المهدد البيع - ٣٤
- امتناع الحارس عن أشياء محبوزة عليها من القضاء الأعلى عن تسليمها إلى المحضر بحجة أنه محبوز عليها من المحكمة المختلة يشتر تبديعاً - ٣٥
- منع التنفيذ على الأضياء المحبوزة أو وضع العوائق في سبيله ولو كان ذلك في شكل حجز قضائي صوري تم به جريمة اختلاس المحبوزات - ٣٦ و ٣٧
- توقيع عدة حبوز على شيء واحد وإقامة حارس لكل حبز يوجب تقديم الشيء المحبوز للمحضر ليتم تنفيذاً لأي حبز فنانا اتفق الحارس فيما بينهم على حرقة التنفيذ صحت انشائهم في جريمة الاختلاس - ٣٨
- متى تم جريمة التبييد قبل اليوم المهدد للبيع - ٣٩
- اعتبار الحارس وهو أحد الشركاء في أرض مبدعاً ولو سدد ضيعة في الأموال المتوقفة من أجلها الحبز - ٤٠
- الضمان في جريمة اختلاس المحبوزات يتناول جميع حالات الاختلاء على المحبوز مع العلم به - ٤١

موجز القواعد (٤م) :

الفرع الثالث : تسبيب الاحكام بالنسبة الى دكن الاختلاس

- عدم الاعتماد بذكر تاريخ الحيز في الحكم الصادر بقوة التبديد مادام تاريخ التبديد مذكوراً فيه - ٤٧
 - البيانات الواجب ذكرها في الحكم بالقوة على التهم باختلاس اشياء محبوزة - ٤٣ و ٤٤
 - استناد الحكم بإدانة التهم الى أنه لم يقدم المحبوزات في السوق للينة ليحيا - قسور - ٤٥ و ٤٦
 - عدم كفاية قول الحكم إن التهم اختلس بل يجب أن يبين الفعل الذي وقع منه ووصفه هذا الوصف - ٤٧ و ٤٨
 - اثبات الحكم أن التهم لم يحسم المحبوزات لبيع رغم عدم قيامه بوفاء المبلغ المطلوب منه كاف لتبرير الحكم بإدانة - ٤٩
 - وجوب بيان الحكم القاضي بإدانة الحارس في وضوح أن الحارس تسلم المحبوزات بالفعل واخطت صلة منسوبة الحيز بها نهائياً - ٥٠
 - عدم بيان الحكم الألة الثبته لاختلاس التهم القرى بين مقدار التهم المحبوز عليه والمقدر بمحض الحيز ومقداره الثابت في المضمر الذي قومه التهم لاثبات مقدار التهم لا يتبع من البرن المحبوز عليه استكملاً بقوله ان هذا المضمر اصطنع لحمة الدعوى - قسور - ٥١
 - ارامة المدعى بالاشتراك مع الحارس في اختلاس المحبوز تأسيساً على أنهما لم يقدم المحبوز يوم البيع - قسور - ٥٢
 - ارامة المدعى بالاشتراك مع الحارس في اختلاس المحبوز تأسيساً على مجرد القول بأنه مدين بطلب بالحيز وذو مصلحة في الاختلاس - قسور - ٥٣ و ٥٥
- (راجع أيضاً : حكم القواعد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٩٤)

الفرع الرابع : القصد الجنائي

- امتناع التهم عن تقديم الشيء المحبوز لبيع أو الارشاد عنه يفيد توفر القصد الجنائي - ٥٩ و ٦٠
- تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحبوز عليها تم تسديد بالي الدين بعد ذلك لا ينفي نية التبديد - ٦١
- قتل الشيء المحبوز عليه من مكانه بنية اخفائه عن تعلق حقه به يتوافر به القصد الجنائي - ٦٢
- علم التهم بالحيز لا يجتمع أن يكون قد حصل باعلان رسمي بل يكفي ثبوت حصوله بأية طريقه من الطرق - ٦٣
- الاعلان القانوني بحصول الحيز لا يصاح دليلاً قاطعاً على العلم به وانكس صحيح - ٦٤
- الوفاء بكل الدين المحبوز من أجله بسد وتوقع فعل الاختلاس ليس من شأنه أن ينفي توافر نية الاختلاس - ٦٥ و ٦٦
- تنازل الحاجز عن الحيز للسداد بعد حصول التبديد أو وجود المحبوز بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ لا يمنع أهما من قيام الجريمة - ٦٧ و ٦٨
- استظهار رغبة التهم في عرقلة التنفيذ مما يدل على سلطان محكمة للوضوح - ٦٩ و ٧٠
- تخدير عن الحارس في عدم تقديم المحبوزات يوم البيع يفتع لسطة قاضي للوضوح - ٧١

الفرع الخامس : تسبيب الاحكام بالنسبة الى القصد الجنائي

- وجوب اثبات الحكم بإدانة التهم في جريمة اختلاس المحبوزات علم التهم بالحيز واليوم المحدد لبيع بطريق اليقين - ٧٢ و ٧٧
- عدم اشتراط ذكر الحكم صراحة سواء نية غشلى الأشياء المحبوز عليها بل يكفي أن يكون في عبارته ما يدل على هذا المعنى - ٧٨
- عدم امكان استخلاص القصد الجنائي لدى التهم من الواقعة كما هي نتيجة بالحكم - قسور - ٧٩
- ذكر الحكم أن مندوب الحيز قد ذهب الى التهم وطلب منه الشيء المحبوز قتره أنه غير موجود كاف لإسقاط سوء نية الغشلى - ٨٠

- عدم بيان الحكم بإدانة الحارس باختلاس محجوزات لصالح وزارة الأوقاف للوظيفة التي كان سيتوم بإجراءات البيع ولا مقة مندوب وزارة الأوقاف في ذلك . قصور - ٨١
- إدانة التهم بالتبديد بناء على انه عين حارساً دون أن يكون لدى التهم نية في عرقلة التنفيذ . قصور - ٨٢ (ر . أيضا حكم قواعد ١١٧ و ١٦٨ و ١٧٨)

الفصل الثاني

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات

- ملكية التهم للأشياء المحجوز عليها لاتأثير لها متى اختلسها مع علمه بتوقيع الحجز عليها - ٨٣
- اعتبار فعل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان للمال في حيازة المختلس ، أو سرقة إذا كانت المبالغة للغير - ٨٤ و ٨٥
- اختلاس الأشياء المحجوزة إذا وقع من غير الحارس يكون كالسرقة وتوقع على مرتكبها العقوبات المقررة للسرقة مع مراعاة تنوعها تبعاً لظروف المشددة - ٨٦
- شروع التهديد أثناء الليل في اختلاس محصول القطن المملوك لأحدم والمحجوز لصالح آخر حالة كون أحدم يحمل سلاحاً تكون جناية مماثلاً عليها بالمادة ٤٥ و ٤٦ و ٢١٦ و ٣٢٣ ع - ٨٧
- (و . أيضا اختلاس أشياء محجوزة قواعد ١٧ و ١٣ و ١٤ و ٩٢)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

- تحرير المحضر أو الصراف محضراً يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها غير لازم في إثبات جريمة اختلاس المحجوز - ٨٨ و ٨٩
- عدم التزام الصراف أو مندوب البيع بتحرير محضر خاص بوقوع جريمة التبديد - ٩٠
- البات واقعة القتل للكون لجريمة اختلاس المحجوز خاضع للقواعد العامة - ٩١
- جواز استناد المحكمة في إثبات علم التهم في جريمة اختلاس المحجوزات بأن الأشياء التي اختلسها محجوزة من أقوال الحارس - ٩٢
- عدم اشتراط توقيع أحد مشايخ البلدة على محضر المحجز ولا على محضر التبديد - ٩٣
- جريمة اختلاس المحجوزات تم بوقوع القتل للكون لها - ٩٤ و ٩٥
- اعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخاً للجريمة عمله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق - ٩٦
- للجنة التي ينشئ فيها الحق في إقامة الدعوى الجنائية في جريمة الاختلاس إنما تحجب من يوم وقوع الاختلاس لا من يوم الحجز - ٩٧ و ٩٨
- انتفاع التهم بجمعة تبديد خاصة بمحجز حاصل لمفع أجره سنة ٢٩ / ٣٠ الزراعية بنتائج المرسوم بقانون ١٩٣٠ - ٩٩
- للشعور القاضي بالناء المحجوز الادارية ليس له بطبيعته من القوة مايعجز جريمة تبديد تخففت قبل صدوره - ١٠٠
- عدم انطباق المادة الثانية من المرسوم الصادر في ١١ / ٤ / ١٨٨٥ على اللذين لبنك التسليف الزراعي - ١٠١
- الاعفاء من العقوبة المنصوص عليه في المادة ٣١٢ عقوبات لايسرى على جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها - ١٠٢
- عدم جواز بيع الأموال المحجوز عليها متى كان المدين قد قبل طلب تسوية ديونه شكلاً أمام لجنة تسوية الديون القارية - ١٠٣
- إجراءات توقيع المحجز الاداري لصالح وزارة الأوقاف طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ٥٥ سنة ١٩٢٩ - ١٠٤
- اعتماد التهم بالتبديد لسداد الدين المحجوز من أجله لايفيه قانوناً من المسؤولية الجنائية - ١٠٥
- سداد التهم للبلغ المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة لا أثر له على قيامها - ١٠٦
- عدم التزام الحارس بنقل الأشياء المحجوزة من محلها الى السوق أو الى محل أصلي ليهما فيه - ١٠٧ و ١١٢
- اخلاس الأشياء المحجوزة جريمة من نوع خاص قوامها في كل الأحوال الاعتماد على السلطة الموسومة التي أوفقت المحجز قضائية كانت أو ادارية - ١١٣

موجز القواعد (٢٠٤٦) :

- عدم جواز صرف الدين المعجوز عيه اداريا نظير الأموال في المعجوزات لسداد الأموال الا اذا كانت المعجوزات من الحسابات الادارية - ١١٤
- حق الدين في بيع المصول المعجوز اداريا نظير الأموال الأميرية ينصم بالمجز على ذات المصول جزأ فجزأ - ١١٥
- اختلاس الاشياء التي يميز عليها من أجل سلفة للحكومة أو لبنك التسليف تستحق به جريمة الاختلاس - ١١٦
- منازعة التهم في أصل الدين المعجوز من أجله لا تأثير لها في مسئولية المترتبة على توقيع العجز الذي دين بالاشتراك مع البارس في عرقه تنفيذ - ١١٧
- (راجع أيضا : استئناف قلعة ٢٣٤ واشتراك قاعدة ٦ وتعدد الجرائم قاعدة ٧ وشيئة أسانة قاعدة ١٨ ودفاع قواعد ٥٨ و ٥٩ و ٦٧ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٩ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و مود قاعدتان ١٠ و ١١ و قضى قواعد ١٥٤ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥٣ و ٤٥٧ و ٤٦٣ و وصف التهمة قاعدة ٣١)

القواعد القانونية :

القصل الاول

أركان الجريمة

الفرع الاول

أشياء معجوزة

- ١ - كون المجر قد وقع بالملا عدم مراعاة الأرواح القانونية الواجب اتباعها فيه لا يفي سوء قصد ولا يرفع المسئولية الجنائية عن المختلس .
(جلة ١٩٣١/١٧/٣٠ ملن رقم ٩١ سنة ٤٢)
- ٢ - ان مخالفة الاجراءات المقررة للمجز أوليع المعجوزات لا تنصم اختلاس هذه المعجوزات بل الواجب دائما احترام المجر ولو كان قد وقع بالملا .
(جلة ١٩٣٨/١٠/١٠ ملن رقم ٢٥١ سنة ٤٥)
- ٣ - ان المجر مادام قد وقع بصفة قضائية فهو واجب الاحترام وليس لاحد الاخلال به . ومن يعصى بطلاء عليه أن يرفع أمر ذلك القضاء لأن محل المجر ويمتثل الأشياء المعجوزة فإذا أقدم على اختلاسها لمجرمه اختلاسها تستحق حتما ومضى ذاتها جريمة منارة سواء أطلب الماحر تمويضا عن هذا الاختلاس أم لم يطلب .
(جلة ١٩٣٢/٢/١٣ ملن رقم ٨٥٩ سنة ٤٣)
- ٤ - ان ترقيع المجر الاداري بصورة مخالفة لتعليمات ادارية لا يفتافي مع ونوع جريمة اختلاس الأشياء المعجوزة لأن المجر يجب دائما احترامه مادام قائما ولم يقض بطلانه .
(جلة ١٩٢٨/١٢/١٢ ملن رقم ٥٦ سنة ٤١)

- ٥ - ان المجر من أوقفه موظف عمن فإنه يكون مستحقا للاحترام الذي يتعينه القانون بنصه على معاقبة كل من يتجاري على اختلاس أشياء معجوزة وذلك على الاطلاق ولو كان المجر مشوبا بما يظنه مادام لم يصدر حكم يطلانه من جهة الاختصاص فإذا كان المعجوز على ماله غير مدين للماجر فإن ذلك لا يبرر له الاعتداء على المجر بالنصرف في المعجوزات أو العمل على عرقه لتنفيذ عليها بدلا من اتخاذ الطرق القانونية في سبيل ارجاع الأموال الى صاحبها الصحيح .
(جلة ١٩٤١/٢/١٧ ملن رقم ٧٢١ سنة ٤١)
- ٦ - لا يشترط العقاب على جريمة اختلاس الأشياء المعجوزة قضائيا أو اداريا أن يقع المجر صحيحا مستوفيا لكل شرائط القانونية ، بل يصح العقاب عليها ولو كان المجر مشوبا بما يظنه مادام لم يقض بطلانه فيل ونوع الاختلاس . فيقع تحت طائلة العقاب من يختلس متاعه المعجوز عليه خطأ بسبب دين على غيره . ولا يشفع له أن إنما أراد استرداد ماله للمعجوز عليه ، فان أخذ الانسان حقه بنفسه غير جائز ، وانضم لذلك متاعه ، مع حله ترقيع المجر عليه ، مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه المجر ، واعتداء ظاهر على السلطة التي أوكلت .
(جلة ١٩٤٢/١١/٩ ملن رقم ١٨٢٢ سنة ٤٢)
- ٧ - ان القانون يوجب احترام المجر مادام قائما ولم يصدر حكم باطاله . ذلك بان الفاعر قصد من الخصوص التي وضعت لها العقوبة على جريمة اختلاس الأشياء المعجوزة الى أن يصل منها جريمة من نوع خاص فوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوكلت للمجر ، قضائية كانت أو ادارية . وللقضاء من العقاب عليها هو ايجاب

عامة إذا ادعى التهم المجلد بوجود المجرر أصلا أو بتزوير وقعه .

(جدة ١٠/٣٠/١٩٣٤ طعن رقم ٢٠٨٨ سنة ٢٠٢٢ ق)

١١ - إذا أوقع المجرر حرجا متعظيا على دراهة للتأثير وقتها لما هو مستحق له من الأجرة ولكنه المحبوس أمام المحكمة ليسمح الحكم بإزالة بدفع الأجرة وتثبيت المجرر ، ثم تحلف المجرر من المحبوس ، فطلب المحبوس عليه الحكم بإبطال المرافعة فأجابته المحكمة إلى ذلك . ثم جدد المجرر دعواه لحكمت له المحكمة بإزالة الدعي عليه بالأجرة وتثبيت المجرر التحفظ وجهه حرجا تنفيذيا فإن تصرف الدعي عليه بذلك في الشيء المحبوس بعد اختلاسه له . والقول بأن جريمة الاختلاس لا تقوم لما في هذه الحالة لأن الحكم الذي صدر بإبطال المرافعة يسحب على المجرر ليهمة قول غير صحيح . إذ جلت المرافعة مقصورة أثره على دعوى صحة المجرر وصحتها ولا تبدأها إلى عشر المجرر . وكل ما كان الدعي عليه أن يتسك به هو أن دعوى تثبيت المجرر قد جمدت بعد المبادء المحددة فيها في القانون (المادة ٦٦٦ من المبادئ) ولأن ذلك سيهدد الدعوى التي انتهت بالحكم بإبطال المرافعة . ولكن هذا الفقه يجب أن يكون إلهامه في الدعوى المدنية المجددة ، فإذا حوّل يد فيها وانتهت بالحكم بصحة المجرر قبل وقوع الاختلاس فإنه لا محل لتسكك به بعد ذلك .

(جدة ١١/٣٠/١٩٣٩ طعن رقم ١٦٩٠ سنة ٩ ق)

١٢ - يجب تطبيق المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الأشياء المختلة محبوسا عليها من الجهة القضائية أو الإدارية وأول شرط قيام المجرر أن توضع الأشياء التي حبر عليها تحت يد حارس للحراسة عليها وتقديم وقت طلبها لتنفيذ عليها ، ويستوى في الحارس أن يكون لملك المحبوس أو غير الملك ، فإن هذه الحراسة هي المظهر الخارجي للمجرر ولا يعتبر له وجود بدونهما فإذا كان من أوقع المجرر محضرا كان أو صرفا لم يبين وقت المجرر حارسا على ما حبر عليه ، ولم يتخذ بعد المجرر الإجراء اللازم لإقامة الحارس ، فإن هذه الأشياء طيلة بقائها من غير حارس - تعتبر غير محبوسة ، وتصرف مالكها فيها لا يقع تحت طائلة العقاب . وإن كانا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن الصرفين عندما أوقع المجرر على المصولات لم يجد من يقبل الحراسة عليها بقيت بدون

احترام لأوامر السلطة المذكورة ، ومن ثم يبين حقيقة من يتسلم متاعه المحبوس عليه ولو كان يستدعي برامة دتمه من الدين المحبوس من أجله . لأن في أخذ المالك حقه بتسليمه اختلاسه متاعه مع حله بتوقيع المجرر عليه عاقلة مرمعة لأوجب الاحترام الذي يقتضيه المحبوس واحتدادا ظاهرا على السلطة التي أوقعت . فإذا كان الحكم قد أثبت أن التهمين ، مع عليهم بالمجرر وباليوم المحدد للبع ، قد تمتعوا بتعطيل التنفيذ بعدم تقديم الأشياء المحبوسة ليها ، وأورد الأدلة التي اعتد عليها في ذلك ، فإنه يكون قد أصاب الحق إذ قضى بإدائهم ولا يدفع لهم اعتماد برامة دتمه من الدين المحبوس من أجله تتخلصهم مع المجرر ، فإن هذا الاعتقاد لا يسوغ لهم الاعتداء على المجرر . والتسكك به لا يلزم للمحكمة بأن تحته مادام التخاصم قبل توقيع المجرر ليس من شأنه أن يثنى جريمة الاختلاس .

(جدة ١١/٣٠/١٩٣٤ طعن رقم ٢٠٨٨ سنة ٢٠٢٢ ق)

١٣ - أن الإلزام بظلال المجرر الموضح على المزدورعات لتوقيع عليها قبل الأوان لا يرد الاعتداء على المجرر . لكل حبر واجب الاحترام ولو كان بإطلا ما دام لم يقض من جهة الاختصاص بهيئة .

(جدة ١١/٣٠/١٩٣٤ طعن رقم ٢٠٨٨ سنة ٢٠٢٢ ق)

١٤ - لا يجوز أن كان له دين على أحد ملاك الدين الموضوعة تحت الحراسة القضائية أن يتخذ بدونه على مصولات تلك الدين مباشرة ، بل الواجب في هذه الحالة هو أن يتخذ تحت يد الحارس القضائي طريق حبر ما للدين لدى التبر (mainie arrêt) وإذا كان الحارس قد تصرف في ثمن المصولات في الوجوه التي حينها له حكم الحراسة فلا يمكن أن يقرب عليه بسبب هذا التصرف أية مسؤولية جنائية ، لاسيما إذا كان لحارس قد سند هذا الثمن ديناً متشاراً على الأرض ، وهو مال الحكومة ، لا يمكن أن يسوى به دين الثامن المجرر .

(جدة ١١/٣٠/١٩٣٤ طعن رقم ١٦٩٠ سنة ٩ ق)

١٥ - إذا عني الحكم الذي يماثل على جريمة التبيد بذكر التاريخ المجررى في القضية وهو تاريخ وقوع جريمة التبيد فإن خلوه من تاريخ توقيع المجرر واسم المحككة التي أوقعت لا يملن في صحتها وإن كان الأصوب على كل حال أن يبين الحكم بذكر هذه البيانات استكمالاً لبيان الواقعة عملاً بمادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات ، إنما يمكن لذكر تاريخ توقيع المجرر أمية

في التنيط، وبغير حضور المدين، فإن التنيط المذكور لا يكون لازماً، ويكون المحجز صحيحاً. ومع ذلك فإن البطان الثاني، عن عدم اشتغال محضر المحجز على مثل هذا التنيط إنما قرر لمصلحة المدين فلا يصح التمسك به إلا أنه هو وحده.

(جلسة ١٩٤٥/٤/٢٤ ملن رقم ٦٤٠ سنة ١٩٠٥)

١٧ - إن المادة ٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بذكرتيه من نوفمبر سنة ١٨٨٥ إذ نصت على أن توقيع المحجز لا يمكن إجرائه إلا بعد ثمانية أيام من تاريخ حصول التنيط بالبيع والإقرار بالمحجز إلى صاحب العقار أو إلى الشخص الموجود فيه، مما كانت صفته، فإنها لم ترتب على عدم التنيط بالبيع والإقرار بالمحجز. أن يكون المحجز باطلاً من تلقاء نفسه، بل إن اشتراط حصول التنيط والإقرار إنما قرر لمصلحة المدين، فهو وحده صاحب الحق في التمسك بالبطان الذي ينشأ عن عدم التنيط عليه أو إنذاره بالمحجز. وإذن فنفسه صحيح القول بأن محضر المحجز غير المسبوقه بالتنيط بالبيع والإقرار تعتبر كأنها لم تكن.

(جلسة ١٩٤٩/٣/١٤ ملن رقم ٢٠١ سنة ١٩٠٩)

١٨ - إن قانون الأوقاف لاصقة له قانوناً في طلب الأشياء المحجوز عليها إدارياً بناء على طلب وزارة الأوقاف ولا في التنفيذ عليها. فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تهديد هذه الأشياء استناداً إلى أن هذا المعلن قد توجه يوم البيع فز بعد المسجوزات في كل حيوزها، فإن إدانته على هذا الأساس لا تكون صحيحة.

(جلسة ١٩٤٥/١١/٢٦ ملن رقم ١٧ سنة ١٩٠٦)

١٩ - مندوب وزارة الأوقاف لاصقة له بمقتضى القانون في مباشرة بيع الأشياء المحجوز عليها لصالح الوزارة أو في المطالبة بالمحجوز ليهه تنفيذ المحجز. وإذن فإذا أقامت المحكمة قضاءها بإدانة المتهم بالاختلاس على أنه لم يقدم الأشياء المحجوزة لمندوب الأوقاف فإنها تكون قد أقامت الإدانة على غير أساس.

(جلسة ١٩٤٩/٤/١٢ ملن رقم ١٤٣ سنة ١٩٠٩)

٢٠ - إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم في اختلاس حاصلات محجوز عليها تحفظاً لعدم توافر أركان الجريمة، إذ المالحزم لم يطلب تثبيت المحجز التحفظي، ثم لم يطالب المتهم بإرجاع الأبطال المحجوز على حاصلاتها بل طالبه برهها، بما جعل المتهم يستند

حارس حتى استلبها صاحب الأرض وفاء للأجرة المستحقة له عند المستأجر المالك المحمولات المذكورة فلذلك لا يعتبر اختلاسا معاقباً عليه.

(جلسة ١٩٤٥/١/٨ ملن رقم ٣٠١ سنة ١٩٠٥)

١٣ - إن المحجز تعاقباً كان أو إدارياً، على اعتبار أنه حبس مافى حوزة الشخص من المال يرضه تحت يد السلطة العامة التي غرماً للقانون الأمر به، لا يكون له أثر في الوجود إلا عند قتل المال المراد حيزه من يد حازره وتبليغه إلى جهة الاختصاص في شخص من ينصبه الأمور المكلف بالمحجز حارساً لينصحه هو يده عليه، ويقوم بكل ما يكفل تنفيذ مقتضى المحجز فيه. فإذا لم يبين حارس، وكانت الإجراءات في المحجز قد وقعت عند ترك المال المراد حيزه لدى صاحبه التي لم يقبل أن يبين حارساً عليه، فإن صاحب المال لا يمكن في هذه الحالة مساءلة جنائياً إذا ما تصرف فيه أو حيث به، لأنه إنما يكون قد تصرف في ماله الخاص له الذي لم يحبس يده عنه، فهو بذلك لا يكون متدياً على حيز قائم، وبالتالي لا يكون متدياً على السلطة العمومية المختصة بتوقيع المحجز.

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ ملن رقم ١١٢ سنة ١٩٠٥)

١٤ - يجب تطبيق المادة ٢٢٣ عقوبات أن يكون هناك محجز قائم. والمحجز تعاقباً كان أو إدارياً - لا يتصور قيام قانوناً إلا إذا كانت الأشياء قد وضعت تحت يد الحارس لحفاظ عليها وتقديمها وقت طلبها إذ ذلك هو المظهر الخارجي للمحجز حتى يعتبر له وجود. وإذن فإذا كان الصرافى بعد أن أوقع المحجز على ذرابة المتهم طلب إليه أن يسلمها ليكون حارساً عليها فرفض فتركها في محله دون أن يبين عليها حارساً فإن تصرف مالكها فيها لا يصاب عليه..

(جلسة ١٩١٧/٦/١ ملن رقم ١١٥٠ سنة ١٩٠٧)

١٥ - إن المحجز التحفظي، متى وقعه الموظف المختص، يكون واجب الاحترام ولو لم يحكم بتجيبه، أو لم يملن به ذوو الشأن في اليجاد القانوني. وذلك مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بإطلاقه.

(جلسة ١٩٤٣/٧/١٥ ملن رقم ٥٣٦ سنة ١٩٠٣)

١٦ - إن المادة ٤٤ من قانون المرافعات حين نصت على وجوب اشتغال محضر المحجز على تنيط جديد للدين بدفع الدين قد علقته ذلك على شرط أن يكون المحجز حاصلًا في قس على الدين أو بمحجوزة. فإذا كان التائب بالحكم أن المحجز وقع على ذرابة قتل قائمه

المحسوس ولم تسل إليه الأشياء المحبوزة إداريا تسليما
تسليا أو حكما من قبله الحراسة فإن المجرم الإداري
لا يمتنع ويكون السبب الذي يفسق محضره في هذه
الصورة هو عيب جوهري يطله ، مما لا يعمل منه لتطبيق
أى من المادتين ٣٧٣ أو ٣٤١ من قانون العقوبات .
(جلة ١٩٨٨/١١/١٦٠٠ طعن رقم ٦٩٩ سنة ٢٠٠٥ ق)

القرع الثاني

اختلاس

٢٤ - إن من واجب الحارس أن يقدم الشيء
المحبوز إلى المحضر يوم البيع . فإذا كان هذا الشيء . قد
قتل من مكان المحبوز لعله من المثل وجب على الحارس
أن يرشد المحضر إلى مكان وجوده إن لم يستطع إحصاره
إلى المكان الذي كان فيه . وليس على المحضر أن يمتنع
عن الشيء المحبوز بنفسه لأن وقته لا يمكن أن يتسع
لمثل ذلك ولأن مهمة الإرشاد تقع على عاتق الحارس .
فامتناعه عن تقديم الشيء . يوم البيع أو الإرشاد عنه
يكون لاعتباره مبدأ لأن كل فعل من هذا القبيل يكون
الغرض منه وضع العرائل في سبيل التنفيذ على الشيء .
المحبوز عليه يأخذ حكم التهديد سواء بسواء .
(جلة ١٩٣٠/١١/١٩٣١ طعن رقم ٩١ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٥ - إن جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة تم
قانونا بعدم تقديم تلك الأشياء في اليوم المحدد لبيع
بمقتضى منع التنفيذ القضائي ، فإذا وجد الدائن تلك
الأشياء قدسها فما بعد يوم البيع في دار المدين ووقع
حيزا جديدا عليها فلا تأثير لذلك في المجرمة التي تحت
أركانها ، لأنه ليس من الضروري لتكوينها أن يكون
التمتع قد بدد الأشياء المحبوزة فعلا . كما أنه لا شك في
حصول ضرر الدائن بتأخير وصوله إلى حقه كاملا مما
اضطره إلى إعادة المحبوز .

(جلة ١٩٣٢/٣/٢٨ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٦ - الحارس ملزم بأن يقدم الأشياء المحبوزة
للمحضر يوم البيع ، أما أن يهربها بمقتضى عرقلة
الاجراءات وتعطيل البيع ، ثم يظهرها من بعد ، فإن
هذا لا يخلو من المسؤولية الجنائية التي لزمته بمجرد
تهريب الأشياء . يوم البيع بمقتضى عرقلة التنفيذ .

(جلة ١٩٣٢/١١/٧٢٢٩ طعن رقم ٢٤٢٩ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٧ - الحارس على أشياء محبوز عليها ملوكه له
باعتبار مبدأ . متى ثبت أن الأشياء المحبوزة لم تكن

أن المالحق تازل من المجرم الذي أوقفه وأن المالحقات
لم تعد محبوزة ، ثم جلت المحكمة الاستئنافية فأدانت
التمتع تسليما بهذه الظروف فإنها تكون قد انحلت
تطبيق القانون .

(جلة ١٩٦٤/٦/١٩٦٤ طعن رقم ١٧٦ سنة ١٩٦٤ ق)

٢٨ - المجرم هو رفع يد واضح اليد عن الأشياء
المحبوز عليها ومنه من التصرف فيها ووعدها تحت
يد حارس إلى أن يجرى فيها حكم القضاء بالبيع أو
بإسقاط المجرم . وذلك يقتضى حتما تعيين الأشياء
المحبوزة واتخاذ الاجراءات القانونية التي تؤدي إلى
رفع يد حازمها ضبا وقتل حيازتها إلى الحارس للمدين
وإعلام ذوي الشأن بذلك كله مما لا يمكن إتمامه على
الوجه المطلوب إلا بمساعدة الشرطة به توقيع المجرم
بمجرم ومواجهة من يقتضى القانون إعلانه أو من يتوجب
عنه . فلا يصح في القانون أن يقع عسر دون مشاهدة
ولا يصح الإعلان بمرسول دون غلظة المراد إعلانه أو
من يصح قانونا تسليمة الإعلان نيابة عنه ، وإن كان
كانت أوراق المجرم قد تضمنت على خلاف الحقيقة
أن الصراف انتقل إلى محل المجرم وأعلن من قال
وإعلامه بذلك منه تزوير بمقابله عليه .

(جلة ١٩٤٩/٣/١٩٤٩ طعن رقم ٢٠١ سنة ١٩٤٩ ق)

٢٩ - متى كان الشيء المحبوز قد سلم إلى الحارس
فانه يتعين هذا المجرم وهذا التسليم ولو كان من المثلثات
أو كانت له نظائر لدى الحارس فلا يمتنع الحارس أن
يدعي بعد ذلك جهالة وعدم تمييزه . وإن قاعدته المتم
بأن محضر المجرم جله خاليا من البيانات الدالة على
المحبوز وأن منه نظائر لهذا الشيء . فلم يبرره من
غيره . ذلك لا يمتنع .

(جلة ١٩٤٩/١٢/١٩٤٩ طعن رقم ١٠٧٨ سنة ١٩٤٩ ق)

٣٣ - مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢
من قانون المرافعات مقصور على المجرم القضائي الذي
يوقع بالشرط التي نص عليها هذا القانون وبهذا
المجرم القضائي يصبح الشيء . بمجرد أمر القاضي بمجرد
عقبها على ذمة السلطة القضائية خاضعا لتصرفها طبقا
لاحكام القانون ، ولا يمتنع حكم هذه القاعدة إلى المجرم
الإداري الذي نقله الشارع بتعريفات خاصة وحده
شروطا نص عليها فأوجب دائما لانتفاء المجرم
الإداري تعيين حارس على الأشياء المحبوزة لتنتقل
لهذه بمجرد تسميته من متدبر المجرم ويصبح أمينا
مستولا من كل ما يقتضيه تنفيذ المجرم ، أما إذا لم يكن

ولا يجد من يقدم الأشياء المحجوزة ليسا ، لهذا يكن
لسلامة حكمنا بالإدانة .

(جلة ١٩٠١/١٠/٨ ملن رقم ٨٣٢ سنة ١٢١١ ق)

٣٣ - إن وجود الشيء المحجوز وعدم التصرف
فيه لا يثنى جريمة الاختلاس ، مادام الحكم أثبت أنه
لم يقدم في اليوم المعلن البيع بقصد عرقلة التنفيذ .

(جلة ١٩٠٥/٧/٢٤ ملن رقم ١١٩٩ سنة ١٢٢٢ ق)

٣٤ - الحارس للثمن بالتبديد لا يجده أن يدفع
بعدم طئه يوم البيع إلا إذا كان كل المنسوب إليه
أنه تصرف في تقديم الأشياء المحجوزة إلى المحضر يوم
البيع ، أما إذا ثبت أنه تصرف في الأشياء الموكدة
إليه حراستها فهذا الفعل في ذاته يكون لجرمة التبديد
حتا ولا يهم به ذلك البحث فيما إذا كان قد أخطأ
باليوم المحدد للبيع أم لم يخطئ .

(جلة ١٩٢٢/١٠/١٢ ملن رقم ١٣٨٨ سنة ١٢٣٢ ق)

٣٥ - الحارس على أشياء محجوز عليها من
التقضاء الأمل (مواش) إذا امتنع عن تقديمها إلى
المحضر في اليوم المحدد ليسا بجهة أن هذه المواشي
تابعة لأرض محجوز عليها حبرا عقاريا من المحكة
المختلطة ومن هو أيضا من قبل المحكة المختلطة حارسا
على تلك الأرض وما عليها من زراعة وما يتبعها من
مواش والآلات الزراعية إلى غير ذلك من المنقولات المدة
لخدمة الأرض الزراعية بما يحد القانون عقارا بالتخصيص
لا يمكن بيع شيء منه منفصلا عن الأرض - هذا
الحارس يتبر مبدأ في هذه الصورة ، ولا يرحح عنه
هذه الجريمة احتجاجه بمسؤوليته عن تلك الأشياء أمام
التقضاء المختلط لأن واجبه - بحسب حارسا حاضيا
مسئولا أمام الدائن الأجنبي عن المحافظة على الأشياء
الموضوعة تحت حراسته - يتقضى عند إبلاغ المحضر
الاهل أن الأشياء المطلوبة منه فيها تامة لمقار وافع
عليه حين عقاري من المحكة المختلطة ومطالبته ذلك
المحضر برفع هذا الإشكال إلى الجهة المختصة بالتفصل
فيه ترى فيه رأيا وترك المحضر به ذلك يتصرف بما
يراه تحت مسؤوليته .

(جلة ١٩٢٢/١٠/٢٤ ملن رقم ٨٣٢ سنة ١٢٣٢ ق)

٣٦ - إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة
تم بمجرد الفعل على منع تنفيذ على تلك الأشياء أو
وضع الوثائق في سبيله ، ولو كان ذلك في شكل إجراء
صوري لم يتخذ حقه المحجز التقاضي إلا ليسترد ولاء
القانون .

في منزله ولا في مكان البيع في اليوم المحدد ، واما
تعدد عدم تقديمها للبيع .

(جلة ١٩٢٢/١١/٢٨ ملن رقم ٢٩٥ سنة ١٢٣٢ ق)

٣٨ - إن القانون يثنى بالاختلاس في المادتين
٢٩٧ ، ٢٩٨ عقوبات ، عدم إزالة الملك لصحة المحجز
عن ملكه الموضوع تحت حراسته ، وذلك بإخفائه إياه
وعنه تقديمه للمحضر في اليوم المحدد للبيع ، إنفرادا
بالدائن الحاضر ، لكما تحقق الإخفاء وعدم تقديم
المحضر في ذلك بذاته على قصد مضارة الدائن بتعطيل
وصوله إلى حقه ، وكانت جريمة الاختلاس التصوص
عليها في المادة ٢٩٩ عقوبات .

(جلة ١٩٢٢/١٢/٥ ملن رقم ٥٥٥ سنة ١٢٣٢ ق)

٣٩ - أن القانون لا يعترض في اختلاس الأشياء
المحجوزة أن يبدعها للثمن أو يتصرف فيها ، بل يكن
أن يثبت أنه سلبها أو قتلها أو أخفأها لفرقة التنفيذ
ولم يتسما للأمر المكلف بيدها بدسجها .

(جلة ١٩٢٨/١١/٢١ ملن رقم ١٣٦٠ سنة ١٢٣٨ ق)

٣٥ - الملك المعلن حارسا على الأشياء المحجوز
عليها اداريا أو قضائيا ملوم بمقتضى واجبه أن يقدم
الأشياء للأمر التقاضي بالبيع في اليوم المحدد لذلك .
فإذا هو تعد عدم القيام بهذا الواجب ولم يقدمها لتنفيذ
عليها سواء أكان ذلك بإخفائها إياها في هذا اليوم أو
بصرفها فيها من قبل صاح اقتاذ هذا وحده دليلا على
أذاته في جريمة الاختلاس لتعدد به عرقلة التنفيذ أو
منه . وذلك حتى ولو كانت الأشياء المحجوزة باقية
ولم تبد بالتفصيل .

(جلة ١٩٢١/٧/١٠ ملن رقم ٦٩٥ سنة ١٢١٢ ق)

٣٦ - إن وجود المحجوز باقيا دون أن يحصل
التصرف فيه لا يثنى نية الاختلاس إذا ثبت لدى المحكة
أن للثمن أخفاء ولم يقدمه في اليوم المعلن البيع بقصد
عرقلة التنفيذ ، وإن المحضر بحث عنه في عمل المحجز
فلم يجده . فإن ذلك ما يترافق به فعل الاختلاس .

(جلة ١٩٢٢/٧/١٠ ملن رقم ١٢٣٢ سنة ١٢٣٢ ق)

٣٧ - إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تم
بمجرد عدم تقديم الأشياء عن مح في حده المكلف
بيدها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . فإذا
كانت المحكة قد أثبتت أن للثمن حين حارسا على الأشياء
المحجوزة وعلم باليوم المحدد ليسا ، وبهذا من أن
يقرب حضور المحضر في ذلك اليوم ليقسمها له تعد
النياب في يوم البيع عن عمل المحجز حتى لا يجده المحضر

نية بقصد حرقة التنفيذ وعدم تمكين المدين من بيع المحجوزات — فانه لا يحمي لهم ما يبيعه من جمل حول عدم وصول إخطار الدائن الحاجز له بحدود اليوم الذي حدد أخيراً لبيع الأشياء المحجوزة ، وبصدد وجود الأشياء ، لأن الحرية — تحت بالقدر بمجرد ذلك النقل وقبل اليوم المحدد لبيع أخيراً .

(جلة ١٩٠١/٢/٢٧ من رقم ٢٩ سنة ٢٧١)

٤٠ — إن ما يتج من الألمان المشتركة كلها أو بعضها يكون خاضعاً لسلطان ما يجر عليها من الأموال الأميرية ولا شأن للحكومة بما يقع بين الزوج من اتفاق على نسيئة هرة أو أي اتفاق آخر لا يزيل قانوناً بالنسبة للحكومة حالة الاشتراك والتبوع فإذا عين أحد الشركاء في أرض سواها على حصول حيز عليه لسلطان الأموال الأميرية ولكن الحصول المحجوز عليه قائماً من جزء من الأرض يقع في نصيب هذا العارض في الحصول المحجوز فانه يعتبر مبدئاً ولو كان سند نصيبه في الأموال المتوقف من أجلها الحيز .

(جلة ١٩٢٥/٤/٢٧ من رقم ٨٩٤ سنة ٥٠)

٤١ — إن العقاب في جريمة اختلاس المحجوزات غير مقصور على حالة وقوع الاختلاس من المدين المحجوز على ماله بل يتناول جميع حالات الاعتداء على الحيز مع العلم به ولو وقع ذلك من يدين أن الحيز على أمواله كان بلا حق . ذلك لأن الفرض من العقاب على هذه الجريمة إنما هو إيجاب احترام السلطة التي أوقعت الحيز قضائية كانت أو إدارية . وفي اختلاس المال مناهة مع حله بتوقيع الحيز عليه مخالفة صريحة لواجبه الاحترام الذي يقتضيه الحيز واعتداء على السلطة التي أوقعت يكون العقاب واجباً ولو كان الحيز تخفياً لم يحكم بثبوت في المبدأ المقرر في القانون ظالماً لم يصدر حكم بإطلاقه . ثم إن وفاة الدين بعد تمام الاختلاس لا يفي بالجريمة ولا يبيح الخس من العقاب .

(جلة ١٩٢٢/٢/١٤ من رقم ٦٦١ سنة ١٣٠)

الفرع الثالث

نسيب الأحكام بالنسبة إلى ركن الاختلاس

٤٢ — لا اعتداء بذكر تاريخ الحيز في الحكم الصادر بقوة التثبيت ما دام تاريخ التثبيت مذكوراً فيه وما دام الطاعن لم يترض لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك وبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في أداته وحدها .

(جلة ١٩٢٧/١٠/٢٤ من رقم ٣٣٨٨ سنة ٢٤)

إذا تعاقب صاحب الأشياء المحجوزة ، باقائه مع آخرين على إخراجها من الحياض برغم دعوى صورية عنها أمام المحكمة المختصة ، ويعت ذلك الأشياء في غيبة الحاجز تنفيذاً للحكم الصادر في هذه الدعوى الصورية ، وثبت أن هذا البيع وإن حصل علناً في الظاهر وعلى يد محضر إلا أنه كان في الواقع بيعاً صورياً حصل في غيبة الحاجز ولم يكن الفرض منه إلا خياع حقه بتبديد الأشياء المحجوزة لمصلحته ، فذلك توافر به أركان جريمة الاختلاس .

(جلة ١٩٢٧/٢/١٥ من رقم ٢٤٨ سنة ٢٧)

٣٧ — إن جريمة اختلاس المحجوزات تتم بمجرد منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو وضع العوائق في سبيله ولو كان ذلك في شكل حيز تخفائي ، من كان هذا الحيز قد وقع صورياً لمع بيع المحجوزات تنفيذاً لمقتضى الحيز ، فإذا كان الثابت أن للتم سخر زوجته الحيز على المقررات موضوع الاختلاس ، ومكنها من بيعها في غيبة الحاجز الأولى وبشرط عليها وتوصل بهذه الإجراءات الصورية إلى إفاقة التنفيذ ، فإن اعتباره مختصاً لا علاقة فيه لقانون .

(جلة ١٩٤٤/١٢/٢٥ من رقم ٥٩ سنة ١٥٠)

٣٨ — إذا وقعت حصة محجوز على شيء واحد وأقم حارس لكل حيز فكل حيز من هذه المحجوز يقتضي تقديم المحجوز عليه يوم البيع للأموال المكلف ببيعها مادام من واجب هذا المأمور إجراء البيع وإيداع الثمن بالحرازة على ذمة جميع أصحاب الحق فيه من الحاجزين ، وإن فلا يجوز للحارس ألا يقدموا الشيء المحجوز عليه للحضريه تنفيذاً لأي حيز من المحجوز المختلفة الموقفة عليه وإلا صحت إدانتهم في جريمة الاختلاس إذا ثبت على أنهم اتفقوا فيما بينهم على حرقة التنفيذ .

(جلة ١٩٣٨/١٢/٢٦ من رقم ١٩ سنة ١٩٠)

٣٩ — من المقرر أن جريمة الاختلاس تتم إذا قتل الحارس المحجوزات من مكان الحيز بقصد حرقة التنفيذ حتى إذا جده المحضر يوم البيع لم يجد فيها لها يطوى عليه هذا القتل من الإضرار بعملية الدائن الحاجز ومن مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحيز والسلطة التي أوقعت ، وإن لم تكن كانت المحكمة قد أثبتت أن للتم قتل المحجوزات من المحل الذي حيزت به إلى جهة يهملها الدائن الحاجز دون أن يظفره بهذا النقل وأن هذا الإجراء قد وقع منه بسوء

كذلك لصالح الحكومة على كيت وكيت وقلة المبلغ قدره كذا، وعين ائتم حارسا على المحبوزات وقد شهد الصراف بأن ائتم بعدد ١٠٠ وجماعا أن التهمة ثابتة عليه من التحقيقات وشهادة الصراف ١٠٠ الخ، فإنها لا تكون قد بينت في حكمها الواقعة المكونة للجريمة إذ لا يكفي قولها إن ائتم اختلس، بل كان يجب أن تبين القتل الذي وقع ومتوصفة هذا الرصف .
(جلسة ١٩٤٨/١/١٧ من رقم ١٩٦٦ سنة ١٧)

٤٨ - الاختلاس في معنى المادة ٣٧٣ من قانون العقوبات لا يقتصر على منولوه المعروف في جسيمة المرة أى ارتضاع الحياة، بل يراد به كل فعل يند عرقلة في سبيل التنفيذ . فإذا كان الحكم الذي أدان ائتم في اختلاس اشياء محبوزة - في بيانه واقعة الدعوى وفي إراده أسباب الإدانة - لم يبين كيف كان القتل الذي وقع من ائتم مرتكلا لتنفيذ مقتضى المحرر فإنه يكون قاصرا قصورا يبيح ويستوجب تقضه .
(جلسة ١٩٥١/١/٨ من رقم ١٩٧٠ سنة ٢٠)

٤٩ - إن جريمة اختلاس اشياء المحبوزة تم بمجرد عدم تقديمها عن م في حده المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة تنفيذ عليها . ذلك ولو كانت الاشياء موجودة بالفعل لم يحصل تصرف فيها . فإدام الحكم قد اذنت أن ائتم لم يقدم المحبوزات للبيع ورغم عدم قيامه بوفاء المبلغ المطلوب منه ، فهذا يكفي لتبرير الحكم بإدانته . ولا تكون المعكئة ملزمة بالبحث عما يبيح من أن الاشياء المحبوزة لالذالة موجودة عنده .

(جلسة ١٩٤٧/١١/٩ من رقم ١٨٧٢ سنة ١٧)
٥٠ - أن مساءلة الحارس عن عدم تقديم المحبوزات عند طلبها منه ليعلم في نفس اليوم الذي وقع فيه الحجز عليها تقتضي - لخروجها عن المألوف عرقا والمقرر قانونا - أن يبين الحكم في وضوح أن الحارس تسلّم المحبوزات بالفعل واقطعت صلة مندوب الحجز بها تائيا بحيث لم تعد تحت يده ولا في متناول يده ، فإذا كان الحكم ، ورغم تمتك ائتم بأنه لم تكن لديه فرصة ليقيم المحبوزات ، قد أدانته استنادا إلى ما قاله من أن التهمة ثابتة قبل ائتم من مسعري الحجز والتبديد الثلاث بما أنه بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ توقع حجر إداري على دراسة بقية مملوكه لئتم وقلة لعدد الأموال الأخيرة وعين ائتم حارسا عليها وحده البيع يوم ٦ نوفمبر وهذا التاريخ لم يقمها لبيع الخ .

٤٣ - الحكم الصادر بالقوة ، تطبيقا المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ، قدّم ، بحبان يكون متوفيا بالبيانات الخاصة بدليل توقيع الحجز ، وتاريخ حصوله واليوم الذي حدد البيع ، والجهة التي نبه على ائتم بنقل الاشياء المحبوزة إليها ، وهل هذه الجهة عارضة من المحل الذي أوقع الحجز فيه أولا ، وإن كانت عارضة عنه فالذي يحتمل على ائتم نقل الاشياء إلى المحل الذي عين بعد ذلك لإجراء البيع فيه ، حتى إذا لم توجد به بعد مبددا ، فإذا خلا الحكم من هذه البيانات كان معيبا عيبا جوهريا يوجب تقضه .

(جلسة ١٩٤٢/١١/٧٨ من رقم ٤١٢ سنة ٣٠)
٤٤ - الحكم الذي يضاف على التبديد ، تطبيقا للمادتين ٢٩٦ ، ٢٩٧ من قانون العقوبات ، يجب أن يبين فيه تاريخ الحجز ، وصفة الزرارة المحبوزة عليها إن كانت محبوسة أو مائة غير محبوسة ، ويوم البيع أو اليوم الذي يكون تأجل له البيع ، والدليل على علم ائتم به ذلك الدليل الذي لا يصرح أن يؤخذ إلا من أوراق الحجز الرسمية نفسها ، وكيفية معرفة مندوب البيع أن الزرارة بددت ، هل انتقل إليها وما يبين إن كانت زرما قائما غير محبوس أم ماذا ؟ فإذا قصر الحكم في ذلك تبين تقضه .

(جلسة ١٩٤٢/١١/٧٨ من رقم ٤٠٠ سنة ٣٠)
٤٥ - إنه لما كان الحارس غير مكلف قانونا بأن ينقل المحبوزات من محل حجزها إلى أي مكان آخر يكون معين ليعلم فيها ، فإن الحكم إذا أدان ائتم غير مستند في ذلك إلا إلى أنه لم يقدم المحبوزات في السوق ليعلم فيه يكون قد أدم قضاءه على ما ليس من شأنه أن يدل على ما دتب عليه ، ويكون بالتالي غاليا من بيان الأسباب التي قيم عليها .
(جلسة ١٩٤٢/٢/١ من رقم ٣٣٠ سنة ١٣)

٤٦ - إن القانون لا يلزم الحارس بنقل الاشياء المحبوزة من مكان حجزها إلى السوق فإذا كان الحكم قد أدان ائتم في جريمة تبديده الحاصلات المحبوزة لإداريا لم يتم الإدانة إلا على أساس أنه لم يقدم هذه الحاصلات في السوق في اليوم المحدد للبيع فإنه يكون قاصرا قصورا يبيح مما يستوجب تقضه .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٥ من رقم ١٣٦٦ سنة ١٩)
٤٧ - إذا دانت المحكمة ائتم في جريمة اختلاس محبوزات بناء على ما قاله من أنه د عين من الاطلاع على الأوراق والتحقيقات أنه وقع حجر إداري بتاريخ

الحكمة التفاضل، وهو الحارس، وأدانت الشريك، فأنه في أداته إن التهمة ثابتة قبله من كونه مالك المحجوزات وصاحب الأمر والنهي فيها والمهيئة عليها، والحارس تابعه والمحجز موقع بمنزله - فهذا تصور في بيان ماصدر من هذا المتهم من الأعمال المكونة للاشتراك والمهيئة في القانون على سبيل المحضر، وبذا يكون الحكم ميباً واجباً تقضه .

(جلسة ١٦٠٠/١٧/٢٦ من رقم ١٣٨٤ سنة ٢٠٠٠ ق)

الفرع الرابع

القصد الجنائي

٥٦ - قول الحارس للمحضر: إن الشيء المحجوز لا يمكن بيعه ولا إيداعه في بيع الشيء المحجوز بها كان هذا القول يفيد توفر القصد الجنائي في جريمة التهديد لأن فيه معنى الاستعاضة عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الإرشاد عنه .

(جلسة ١٩٣١/١١/٣٠ من رقم ٩١ سنة ٢٠٠٠ ق)

٥٧ - إذا لم يقدم الحارس الأشياء المحجوز عليها يوم البيع، وبعد ذلك سدد ما عليه من الدين، فعدم تقديمه الأشياء المحجوزة كلف لإثبات قيامه به التهديد عنه ما دام حوله يدفع شيئاً مقبولا له . كحدث فبري مثلا . أما السدد فيها بعد فلا يفيد وجه المسؤولية .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨ من رقم ٤٠٦ سنة ٢٠٠٠ ق)

٥٨ - يمكن قانوناً في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يستند الجاني لتعطيل التنفيذ بعدم تقديم الشيء المحجوز ليه . فإذا كان المتهم مع حله بالمحجز وباليوم المحدد للبيع عرقل التنفيذ بأن عمل على عدم تقديم الشيء المحجوز ليه قاصداً عدم تنفيذ مقتضى المحجز فقد ثبتت عليه الجريمة وحق العقاب . ولا يخلص للمتهم من ذلك أنه كان يعتقد بحق براءة ضمه من الدين المحجوز من أجله، فإن هذا الاعتقاد مع صحته لا يسوغ له أن يعتمد عرقلة التنفيذ وعدم تقديم الشيء المحجوز للمحضر يوم البيع، بل عليه أن يحترم المحجز، وله أن يرفع إشكالات في التنفيذ لدى المحضر المكلف بالبيع لأخذ طريقه القانوني .

(جلسة ١٩٣٨/٥/٤ من رقم ١٢٨٤ سنة ٢٠٠٠ ق)

٥٩ - القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة يتحقق بمجرد إخفاء المحجوزات وعدم تقديمها للمحضر في اليوم المحدد ليهما بقصد منع التنفيذ

فإنه لا يكون قد حث بذلك البيان ويكون تقصيراً متعمداً تقضه .

(جلسة ١٩٤١/١٧/١٨ من رقم ٣٤ سنة ١٩٥٠ ق)

٥٩ - إذا كانت المحكمة لم تأخذ بالمحضر الذي قدمه المتهم لإثبات مقدار التصح الناتج من المحجز المحجوز عليه لكون هذا المقدار أقل من التقدير الوارد بمحضر المحجز الإداري وأدانت المتهم في اختلاس الفرق بين المقدارين دون أن تبين الأدلة التي لهذا الاختلاس اكتفى بقرئها أن هذا المحضر قد أصطنع لحمة الدعوى فإن حكمها يكون قاصراً .

(جلسة ١٩٤٩/١٧/٥ من رقم ١٣٢٦ سنة ١٩٠٠ ق)

٥٢ - إن تقديم المحجوزات لمدرّب البيع في اليوم المحدد ليهما فيها تنفيذاً لمقتضى المحجز من واجب الحارس لا المدين، فجرد عدم تقديمها لا يصلح دليلاً على اختلاسها إلا بالنسبة إلى الحارس وحده . وعدم وجود المحجوزات في منزل المدين لا يصلح الاستدلال به عليه في اشتراكه في الاختلاس ولا على وقوع الاختلاس ذاته متى كان المحضر قد نصب عليها حارساً تسلمها لمخطفها وتقديمها يوم البيع، ما مفاده أن وجودها إنما يكون عنه لا عند المدين . وإذن فإن إدانة المدين بالاشتراك مع الحارس في اختلاس المحجوز تأسيساً على اتهامه يقدمها المحجز يوم البيع وعلى أن المحضر قسّ عنه منزل المدين لم يحمده - ذلك يكون تصوراً في بيان واقعه الاشتراك بالنسبة إلى المدين وفي التذليل على ثبوته في حقه .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/٣ من رقم ٣٦ سنة ١٩٦٠ ق)

٥٣ - لا تصح إدانة المتهم في الاشتراك في جريمة اختلاس محجوزات بناء على مجرد القول بأنه مدين يعلم بالمحجز وذو مصلحة في الاختلاس إذ أن ذلك ليس من شأنه بذاته أن يؤدي إلى ثبوت الجريمة التي تمت بصرف الحارس وحده ببيع المحجوزات .

(جلسة ١٩٤٨/١٦/٦ من رقم ٣٣٠٣ سنة ١٩٧٠ ق)

٥٤ - أن مجرد كون المتهم مالكا لشيء المحجز ومدين ليس من شأنه بذاته أن يؤدي إلى ثبوت اشتراكه في جريمة التهديد بالاختلاس والمساعدة فإذا استند الحكم إلى ذلك وحده في إثبات الاشتراك كان قاصراً تصوراً يبيح بما يوجب تقضه .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ من رقم ١١٠٥ سنة ٢٠٠٠ ق)

٥٥ - إذا أثبتت الدعوى على متهم بالاشتراك مع آخر في جريمة اختلاس أشياء محجوزة، فبرأت

أن القانون حين استوجب إعلان من ذكرهم بنووين من واضح اليد على العقار أو من يكونون موجرين به إما أراد أن يشكل شكل المحجوز ولو عن طريق حقه قانونية بإعلان أصحاب الشأن فيه ، ولكن هذه لفظة لا تقى - إذا لم يكف بما التقاضى - من وجوب إقامة الدليل على العلم بالمحجوز ، كما أنه لا ينبغي قبول إنكار صاحب الشأن عليه بالمحجوز ليرد عدم إعلانه به ، بل يصح أن يقوم الدليل على هذا العلم من غير طريق الاعلان . فإذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على أن المتهم كان يعلم في الواقع بالمحجوز واستولى على المحجوز لاختلاسه فلا يحجب قوله إنه قد أدب على أساس علمه بالمحجوز دون أن قيم المحكمة الدليل على ذلك من واقع أوراق رسمية تصد به .

(جلسة ١٩٨٨/١/٢٠ طين رقم ٢٣٩٤ سنة ١٧ ق)

٦٥ - إن الرقعة بكل الدين المحجوز من أجله مادام لم يكن إلا بعد وقوع فعل الاختلاس ليس من شأنه أن يبنى قرينة الاختلاس لدى المتهم .

(جلسة ١٩٨٧/١/١٦ طين رقم ١٨٥٤ سنة ١٧ ق)

٦٦ - إن وجود المحجوز وعدم التصرف فيه - ذلك لا يبنى توفر جريمة الاختلاس متى ثبت لدى المحكمة أن المتهم لم يتقدم في اليوم المعلن للبيع بقصد حرقه التنفيذ كما أن الرقعة بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة ليس من شأنه أن يبنى توفر قرينة الاختلاس لدى المتهم .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٤ طين رقم ١٤ سنة ٢٧ ق)

٦٧ - أن تارول المالحين عن المحجوز السداد بعد حصول التبيد أو وجود المحجوز بعد ثبوت حصول حرقه التنفيذ لا يمنع أيهما من قيام الجريمة .

(جلسة ١٩٥١/١٧/٢٤ طين رقم ١١٦٦ سنة ٢١ ق)

٦٨ - إن سداد الدين وتنازل المالك عن السحب بعد وقوع جريمة التبيد لا يحو الجريمة ولا يدل بذاته على انشاء قصد الجنائي .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/٧٠ طين رقم ١٣٠٧ سنة ٢٣ ق)

٦٩ - إن التفتق عليه أنه يمكن لاعتبار الشخص مبدأ أو عتقاً في حكم المادة ٢٩٩ أو المادة ٢٨٠ ع أن يكون قد أثنى التفتق المحجوز عليه أو قله من مكانه بقصد منع التنفيذ عليه أو إقامة المواقف في - ميل ذلك التنفيذ ، واستظهار رغبة المتهم في حرقه التنفيذ مما يدخل في سلطان محكمة الموضوع ، إذ ما دامت هي المطالبة بالحكم في الصحى على أساس الواقع المذكورة

عليها ولا يؤثر في قيام الجريمة وجود هذه الأشياء أو الرقعة بعدد بالمبلغ المحجوز من أجله .

(جلسة ١٩٥٧/٥/٧ طين رقم ٢٨٢ سنة ٢٧ ق)

٦٥ - يترتب العقاب على جريمة تبديد المحجوزات إن يكون المتهم عالماً باليوم المحدد للبيع ، وأن قصد حرقه التنفيذ بعدم تقديم المحجوزات فيه .

(جلسة ١٩٥٥/٢/٥ طين رقم ٢٥٥٩ سنة ٢٤ ق)

٦١ - إن تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها نظير هذا الدين م تسديد باقي الدين بعد ذلك لا يبنى قرينة التبيد الذي وقع فضلاً قبل تسديد كامل الدين ولا يخل للمتهم من المسؤولية الجنائية التي توجب عليه أن يقدم التفتق المحجوز عليه أو كامل الدين في اليوم المحدد للبيع .

(جلسة ١٩٢٤/٤/٢٤ طين رقم ١١٢٣ سنة ٢٤ ق)

٦٢ - إن ركن القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها يعتبر متوافراً متى قتل التفتق المحجوز عليه من مكانه بنية إخفاءه عن تفتق حقيم به من المالكين .

(جلسة ١٩٤٤/٤/١٦ طين رقم ٣٧٧ سنة ٢٤ ق)

٦٣ - إنه وإن كان يجب لتوقيع العقاب في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام المحجوز إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا العلم قد حصل وإعلان رسمي بل يكفي ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .

(جلسة ١٩٣٨/١١/٢١ طين رقم ٢٣٦٠ سنة ٢٤ ق)

٦٤ - الظاهر من نصوص الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٨٠ الخاص بالمحجوز الإداري أن واضح اليد على العقار أو المطلوب منه المال قد لا يكون موجوداً وقت المحجوز ، وقد يعلم محضر المحجوز إلى من يتوجب عنه أو من يوجد بالعقد ، من قد لا تترتب بداهة ، وأنه في كل الصور التي يكون الشخص المطلوب المحجوز عليه موجوداً ، فإنه فلا يعلم بوقوع المحجوز علماً حقيقياً ، وإنما استوجب القانون إعلانه على الوجه الذي رسمه ليحصل العلم القرصي لدى يتم المحجوز . ومن ذلك بين أن الاعلان القانوني بمحصول المحجوز لا يصلح دليلاً قاطعاً على العلم به ، بل للمحجوز عليه أن يقيم الدليل على أنه لم يعلم به وأن أوراق المحجوز لم تصل إليه على الرغم من إعلانه على الصورة التي يقتضها القانون . كما أن عدم إعلانه بالأوراق لا يدل بذاته على أنه لم يعلم بالمحجوز . والذي يخلص من ذلك

لها والآلة القائمة فيها فإن لها ولا شك أن تستظهر ما جئن من خزانها بحسب ما يؤدى إليه تقديرها وتستخرج الرأي الذى تراه أقرب إلى الحقيقة بحسب اعتقادها .

(جلة ١٩٢٤/٤/٢٠ طن رقم ٢٤ سنة ٤٤)

٧٠ - تم جريمة الاختلاس إذا امتنع المحبوز عليه من تقديم المحبوزات لبيع بقصد عرقلة التنفيذ عليها ، والفصل في توافر هذا القصد من الأمور الموضوعية يستخلصه قاضى الموضوع من كل ما يؤدى إليه .

(جلة ١٩٣٨/١/٢٠ طن رقم ٢٥١ سنة ٨ ق)

٧١ - تقدير عذو الحارس في عدم تقديم المحبوزات المحبوز في اليوم المحدد للبيع أمر يوضع لسلطة قاضى الموضوع دون عقاب ، إلا إذا كانت الأسباب التى يبيها لرفض البيع يستعمل التسليم بها في العقل والاعتق .

(جلة ١٩٥٠/١٢/٥ طن رقم ٧٥٢ سنة ٢٥ ق)

الفرع الخامس

تسبب الأحكام بالنسبة إلى القصد الجنائي

٧٢ - يشترط في جريمة اختلاس للمحبوزات أن يثبت في الحكم بالإدانة علم المتهم بالسبب وباليوم المحدد للبيع ، ويجب أن يكون القول بثبوت ذلك من طريق التبين لا بناء على مجرد الظن والافتراض ، فإذا كان الحكم قد نبى قوله بذلك على اعتبارات نظرية يجب إزاءه أن يكون قاصراً ، إذ مثل هذه الاعتبارات لا يصح صحت التمسك بها عند التهم من الوجهة القانونية بأنه لا يصح في الموارد الجزئية مؤاخذته بقصدها .

(جلة ١٩٤١/١١/٢٤ طن رقم ٦٢ سنة ١٢ ق)

٧٣ - لا يصح أن تقام الإدانة على الشك والظن بل يجب أن تقرر على الجرم واليقين . فإذا استند الحكم في إثبات علم المتهم بالمحجر إلى ما قاله من أنه عمدة يجب عليه بحكم صفة هذه أن يكون مسلماً بكل صفة وكيفية تحصل في بيده ، وأن تعيين مندوب المحجر يكون عادة بإشارة تليفونية ترسل لمركز الصفة لتبليها إليهم ، فإنه يكون قاصراً في أسبابه . لأن ما قاله من هذا ليس من شأنه أن يصلح مقدمة للنتيجة التى أقيمت عليه ، إذ لا يمكن في العقل أن يلم كل عمدة بكل صفة وكيفية تحصل في بيده ، كما أن تعيين مندوب المحجر إذا كان يحصل عادة بإشارة تليفونية فإنه يصح أيضاً أن يحصل بغير هذه الطريقة .

(جلة ١٩٤٢/٦/٧ طن رقم ١٤٢٤ سنة ١٣ ق)

٧٤ - إذا كان الحارس قد دفع عن نفسه تهمة اختلاس المحبوز بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع ومع ذلك أدانته المحكمة بتفدية إن هذه الجريمة وقعت منه ، مجرد عدم تقديمه المحبوز للحضر في يوم البيع دون أن يثبت عليه كذبه في دفاعه ، فإن ذلك منها يكون قصوراً يوجب حكماً . وهذا التصور يوجب الحكم أيضاً فيما يتعلق بشريك الحارس ما دامت واقعة الاختلاس التى تصرف في يانها مشتركة بين الاثنين .

(جلة ١٩٤١/١٠/٢٠ طن رقم ١٥٤٨ سنة ١٤ ق)

٧٥ - إذا كانت المحكمة مع تبيين أن المحبوزات المحبوز عليها موجودة ولم يحصل أى تصرف فيها قد أدانت المتهم في جريمة اختلاس هذه المحبوزات ، هل أساساً أنه لم يضمها في اليوم المحدد لبيعها مع أنه لم يكن حارساً عليها ، فإنها تكون قد أخطأت . إذ أنه كان يجب أن توضح إدانته على هذا الأساس أن تبيين للمحكمة في حكمها توفر علمه باليوم المحدد للبيع أو أنه طوّل بتقديم المحبوزات في ذلك اليوم فلم يضمها . فإذا كان حكمها عالياً من هذا البيان فإنه يكون قاصراً متعمداً قتلته .

(جلة ١٩٤٦/٤/١٥ طن رقم ٨٧٩ سنة ١٦ ق)

٧٦ - يشترط لعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة أن يكون المتهم عالماً بالحقائق باليوم المحدد للبيع ثم يفسد عدم تقديم المحبوزات في هذا اليوم فإذا كانت المحكمة قد اعتضت في ثبوت هذا العلم على الاعلان الذى تسلمه شيخ البلد في غياب المتهم واكتفت به باعتباره إجراء قانونياً كافياً لتنفيذ دون أن تبحث فيما إذا كان المتهم قد علم باليوم المحدد للبيع علماً حقيقياً مع أن مثل هذا الاعلان لا يفيد بذاته ثبوت هذا العلم فالسند ما دامته تأسيساً على ذلك يكون قاصراً قصوراً يستوجب قتله .

(جلة ١٩٥٠/٥/١٥ طن رقم ٤٥٢ سنة ٢٥ ق)

٧٧ - إذا كان المتهم باختلاس أشياء محبوزة قد دفع التهمة عن نفسه بأن المحضر لم يملكه باليوم المحدد للبيع ، وكانت المحكمة قد اكتفت في قرأها بثبوت علمه بيوم البيع بما قاله المحضر في محضر التبيد من أن إجراءات البيع قد استوفيت قانوناً ولم تحقق ثبوت هذا العلم بالرجوع إلى أوراق المحجر أو بغير ذلك من طرق التحقيق فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يوجب حكماً يستوجب قتله ، إذ يشترط لعقاب على جريمة اختلاس المحبوز أن يكون المتهم عالماً بالحقائق حقيقياً

باليوم المحدد البيع ثم يتم عدم تقديم المجهزات في هذا اليوم .

(جـ ١٩٠٧/٢/٢٥ ملن رقم ١٤٤٤ سنة ٢١ ق)

٧٨ - لا يقطع لصحة الحكم أن يذكر فيه صراحة سوء نية مختل اشياء المجهز عليها بل يكفي أن يكون في عبارته ما يدل على هذا المعنى فإذا اقتصر الحكم في هذا أصدد على قوله : إن التهم امتنع عن تقديم الشيء المجهز عليه لبعض يوم البيع دون إبداء أي حذر ، فهذا كاف في إثبات توفر القصد الجنائي لأن الامتناع على هذه الصورة يحمل في ثاباه سوء النية ويدل على رغبة المجهز عليه في عرقلة التنفيذ والحيلولة بين الماجر والحصول على حقه .

(جـ ١٩٣٤/٤/٢ ملن رقم ٨٩٠ سنة ٤ ق)

٧٩ - إذا كان الحكم الصادر بأثبات التهم في اختلاس القصب المملوك له والمجهز عليه إدارياً نظير الإيجار المستحق عليه لوزرة الأوقاف مستقداً منه أن العرف جرى على تسليم حاصلات القصب بحدوده لشركة السكر ، وغير مفهوم منه أن التهم كان قصده من تسليمه إلى الشركة احتلاس القصب المجهز ، وغير ثابت من عبارته أن أحداً غير المجهزة قد استولى على جزء من المجهز ذاته أو من قيمته ، فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يحبه لاسم إمكان استخلاص القصب الجنائي لدى التهم من الواقعة كما هي ثابتة .

(جـ ١٩١٧/٣/٢٥ ملن رقم ١٦٨٧ سنة ١٦ ق)

٨٠ - يكفي في بيان سوء نية مختل الشيء المجهز أن يذكر الحكم أن مندوب المجر قد ذهب إليه وطلب منه الشيء المجهز قرض له أنه غير موجود .

(جـ ١٩٠٩/١٢/١٩ ملن رقم ١٥٨٨ سنة ١٩ ق)

٨١ - الحارس لا يلزم بتقديم المجهز إلا أن كانت له صفة في إجراء البيع . فإذا أدانت المحكمة حارساً بتبديد محمولات مجهزة عليها لصالح وزارة الأوقاف دون أن تبين في الحكم الموقف الذي كان سيقوم به إجراء البيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف في ذلك فهذا الحكم يكون قاصراً .

(جـ ١٩٠١/٥/٧ ملن رقم ٣٤٤١ سنة ٢١ ق)

٨٢ - إن جريمة تبديد اشياء المجهزة لا تتحقق إلا باختلاس هذه اشياء أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع . فإذا كان الظاهر من الحكم المطلق فيه أنه لم تتخذ إجراءات لبيع المحصول المجهز وأن المشتاجين من باطن الظاهر

كانوا يقومون بسداد دفقات الإيجار رأساً إلى وزارة الأوقاف بموجب إيصالات عمرة باسم الطاعن متواترة أولئك المشتاجين وهو مالا يكون إلا لقاء استيلائهم على محمولاتهم المجهزة ، فإن الحكم إذ أدان الطاعن بالتبديد بناء على أن هذه الجريمة لا تنقضي عنه لأنه حين حارساً على الوزارة المجهزة ومن واجبه المحافظة عليها ورد السداد عنها أو البيع بها ، وذلك دون أن تكون لدى الطاعن نية في عرقلة التنفيذ على المجهز - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جـ ١٩٠٧/١/٢٧ ملن رقم ١٢٣١ سنة ٢٢ ق)

الفصل الثاني

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٣ عقوبات

٨٣ - سواء أكان التهم مالكام غير مالك للأشياء المجهزة فهو مستحق العقاب متى كان التائب في الحكم أنه اختصص مع حله بتوقيع الماجر صمياً .

(جـ ١٩٣٨/١٢/١٢ ملن رقم ٥٦ سنة ١٩ ق)

٨٤ - إن المادة ٤٩٠ من قانون المرافعات التي أُلغيت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ كانت تنص على أنه : إذا اغتسل لدين المجهز على أتمته أو غيره شيئاً من الأثمة المجهزة قضائياً أو إدارياً بمجازى جزاء السارق ، فكانت تتناول بالعقاب كل مدين يتسنى على السلطة العمومية التي أوقعت المجر بالسل على عرقلة التنفيذ على ماله المجهز بارتكابه أي فعل يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية التي رعى إليها . يتسرى في ذلك أن يكون المال مسلماً لنزله فعلاً بمقتضى الجبر ، أو بأمر محض ، يده إما بصفت حارساً عليه معنياً من مندوب المجر أو باعتباره أميناً عليه مختاراً من قبل المأرض ونعت مسئولاً أو بأمر صفة أو اعتبار آخر والشارع إذ استبدل بالمادة المذكورة المادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ من قانون العقوبات لتقديم العقاب للدين ٣٣٣ و ٣٤٢ من القانون الحالي لم يقصد - كما هو ظاهر من المذكرة الاضاحية - أن يضيق دائرة نطاق الأفعال المستوجبة للعقاب في هذا الخصوص وإنما أراد فقط أن يجعل التعويض التي أوودها ، والتي أوجبتها طبيعة الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذي له بحسب الأصل أن يتصرف في ماله كل تصرف يشاءه ، متفقة متفقة مع المبادئ التي جرى عليها قه القانون ، وهي اعتبار فعل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان المسال في حيازة

طيا بالعقوبات المقررة لمرقة حل اختلاف أنواع هذه العقوبات .

(جلسة ١٩٤٣/١١/٢٦ طين رقم ١٩ سنة ١٤٠١ ق)

٨٧ - ان المادة ٣٧٣ من قانون العقوبات قد نصت بصفة عامة ملقة على أن اختلاس الأشياء المحرورة يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلها من مالها ومقتضى هذا أن تعد الرقعة جنمة سرقة وأوجبا في سرقة نجا للظروف التي وقعت فيها فان كان التهمون قد شرعوا أثناء الليل في اختلاس محصول القطن المطوك لأحدم والمحرور لصالح آخر حالة كون أحدم يحصل سلاحا فإن عقوبتهم تكون جنابة معاقبا عليها بالمواد ٤١٥ و ٤١٦ و ٣٧٣ من قانون العقوبات ولا يصح العقاب عليها على أساس أنها جنمة .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/٢٥ طين رقم ١٦٩٨ سنة ١٤١٨ ق)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

٨٨ - لا حرج على المحكمة أن تستند في إدانة المتهم باختلاس المحاصل المحرورة إداريا إلى أقوال المراف في التحقيق ، وما شهد به في الجلسة ، من أنه طلب حماية المحرورات يوم البيع لم يبعها ولو لم يعمل محضرا بذلك لأنه يمكن أن تنتج هي بمحصول العناية بالتمل ولا شأن لمحكمة النقض بها وذلك .

(جلسة ١٩٤١/١٢/١٠ طين رقم ١١٦ سنة ١٣٩٢ ق)

٨٩ - لا يخلو في إثبات جريمة اختلاس المحرور أن يمرر المحضر أو المراف محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها بل يكفي - كما هو الحال في سائر الجرائم - أن تنتج المحكمة بثبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة ما يقدم إليها في الجوى لما دامت المحكمة قد أثبتت حل للمتهم مفارقة الرقعة الجنائية التي أداته من أجلها ، وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك ، فإن عدم تحرير محضر عن التبديد لا يحدده .

(جلسة ١٩٤٢/١١/١٦ طين رقم ١٨٠٤ سنة ١٣٩٢ ق)

٩٠ - لقانون لا يوجب غسل المراف أو متعوب البيع أن يمرر محضرا خاصا بوقوع جريمة التبديد التي لا تخضع لتوالد خاصة في الإثبات وإنما يجوز إثباتها بكل الطرق .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢١ طين رقم ١٦٩٧ سنة ٢٥٠ ق)

الختلاس ، أو سرقة إن كانت الحيازة فيه قنير ، وأن يقاب حل مقتضى هذا الأساس المالك الذي يمتثل ماله المحرور . وإن كان نص المادة ٣٧٣ من قانون العقوبات يتناول المالك الذي يمتثل ماله المحرور أثناء وجوده تحت يده لأي سبب من الأسباب . أما ما جله بهذه المادة من قولها المالك المين حارسا ، فله لا يصدق به - كما هو المستفاد من المذكرة الإيضاحية - سوى أن يكون المحرور موضوعا فعلا تحت يد المتهم بأية طريقة من طرق الاتيان التي تخوله حيازته مع مراعاة مقتضى المجرم الواقع عليه . فان كان الذي يتسلم ماله المحرور عليه من الحارس ويتصرف فيه يعتبر مختلسا ويحق عليه العقاب بمقتضى للمادتين ٣٤٩ و ٣٥٢ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٠/٤/١٥ طين رقم ٩٣٦ سنة ١٣٩٠ ق)

٩٥ - ان الشارع في صدد العقاب على جريمة اختلاس المحرورات أورد نصين : أحدهما في باب السرقة وهو المادة ٣٧٣ التي تنص على أن اختلاس الأشياء المحرور عليها قنانيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلها من مالها . والآخر في باب غيبة الأمانة وهو المادة ٣٤٢ التي تنص على أنه : يجب بالعقوبات الواردة في المادة السابقة (الخاصة بجريمة غيبة الأمانة) على المالك المين حارسا على أشياء المحرور عليها قنانيا أو إداريا إذا اختلس شيئا منها . وما ذلك إلا لأنه بعد الاختلاس الواقع من المالك غير الحارس فصلا ما تلا السرقة ، والاختلاس الواقع من المالك الحارس فصلا ما تلا غيبة الأمانة ، إذ لو لا هذا لا تكن جملة واحدة تعاقب على جريمة اختلاس المحرورات .

(جلسة ١٩٤٣/١١/٢٩ طين رقم ١٩٤٣ سنة ١٤٠١ ق)

٩٦ - إن المادة ٣٧٣ إذ نصت بمباوطة على ان اختلاس الأشياء المحرورة يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلها من مالها قد أثبتت أن هذا الاختلاس - ولذا وقع من غير الحارس - يكون كالسرقة من كل الوجوه ، وان غتلس الأشياء المحرورة كالسارق في جميع الأحكام ، فنوع عليه العقوبات المقررة لمرقة مع مراعاة توحيها فيما لفظروف المشقة التي قد يترتب بها فعل الاختلاس ، فنقدت عليه بسبب العود - بوقوع ذلك ما جله في تعليقات نظارة الحفائية على المادة ٢٨٠ من قانون سنة ١٩٠٤ للقابة المادة ٣٧٣ الحالية من أن التمس جعل هذا الفعل جريمة من نوع غلبت معاقبا

في إقامة الدعوى ، إذا تمعين تاريخ الجريمة متعلق بالموضوع .

(جلة ١٩٤٣/٥/٢٤ طين رقم ١٣٧٢ سنة ١٣٧٣)

٩٦ - ان اختلاس الأشياء المحبوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل الاختلاس . وإذا يجب ان يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ولو كان الحاجز لم يمل بوقوع الاختلاس إذ علم الجاني عليهم ليس شرطاً في تحقق أجزائهم ووقوعها . واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخاً للجريمة عليه لا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق . ولا شك أن تمعين يوم وقوع الجريمة من شأن قاضي الموضوع ؛ إلا أنه إذا كان قضاؤه في ذلك غير مستند من الواقع الثابت في الدعوى بل مبني على اعتبارات قانونية صرفه فإن حكمه يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض .

(جلة ١٩٤٤/٢/٢٧ طين رقم ٧٧٨ سنة ١٤)

٩٧ - أنه لا كانت المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية تبدأ في كل جريمة من وقت وقوعها ، ولما كانت جريمة خيانة الأمانة لا تختف في ذلك عن غيرها إلا من جهة ما توضع عليه من أهما إذا كانت متعلقة بثلاثيات فإن فعل الاختلاس إنما يقع بهجر المتهم عن رد الأمانة عند المطالبة بها ، ولا كان استعلاص المحبوزات حتى ما حوت من مبرر في حكم خيانة الأمانة لا يصبح فيه ما قلوا به في جريمة خيانة الأمانة من التفرقة بين الأشياء والثلاثيات من الأموال ، لأن توقيع الحجز على مال - مهما كان نوعه شيئاً أو قيمياً - يقرب عليه ، ويجب أن يرتب عليه ، أن يبقى هذا المال المحكك في محضر المحجز بينه على ذمة السلطة التي أمرت بالحجز ، إذ الحجز في لغة القانون مثله وجوب إبقاء الشيء المحبوز كما هو وبالحالة التي هو عليها وحظر تغييره ولو بمقتضى اتفاق ذلك مع الفرض الذي شرع المحجز من أجله - لما كان ذلك فإن التصرف في المحبوز يجب دائماً اعتباره مبدأ لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية في جريمة اختلاس المحبوز ولا دخل في هذا المقام المطالبة التي تكون محل اعتبار في صدور جريمة خيانة الأمانة إذا تمتعت بتقود أو غيرها من الأموال التي يقوم بعضها مقام بعض حيث يصدق القول بأن مصلحة صاحب الأمانة هي في قيمتها دون ذاتها فلا يسه من وراه ودشها أي ضرر ، خلافاً لما هي الحال في المحبوزات المصلحة تكون متعلقة بين الشيء المحبوز كما مر القول . وإن كان

٩٨ - لا يلزم في جريمة اختلاس المحبوز أن تثبت واقعة الفعل المكون لها بمجرد مجروره موظف معين ، بل إن إثبات هذه واقعة خاضع لقواعد العامة ، فيحوز للحكمة أن تستند في ثبوتها على أي دليل أو قرينة ، وإن في إثبات المحكة وقوع الواقعة البتة المرومة بها الدعوى على المتهم فإنها لا تكون ملزمة بأن ترد في حكمها على ما دفع به هذا المتهم من أن محضر التهديد بأجل لأنه لم يجر بحركة موظف له صفة القضائية القضائية .

(جلة ١٩٤٢/١١/٩ طين رقم ١٨٧٢ سنة ١٢)

٩٩ - أنه لا كانت المحكة في المواد الجنائية لها - بحسب الأصل - أن تستند جميع المقتات القانونية من أي دليل نظمت إليه ، ولما كان القانون ليس فيه من نص يقتضي الخروج على هذه القاعدة في صدر إثبات علم المتهم في جريمة اختلاس المحبوزات بأن الأشياء التي استنسا محبوزة ، فإنه يصح للمحكة أن تستند إلى أقوال الحارس في هذا العلم ، ولا يجوز القول بأن إثباته لا يكون إلا بالكتابة .

(جلة ١٩٤٣/٢/٢٧ طين رقم ٦٠٧ سنة ١٣)

١٠٠ - إن القانون لا يشترط توقيع أحد مضاعف اليد لا على محضر الحجز ولا على محضر التهديد .

(جلة ١٩٤٠/١٢/٢٤ طين رقم ١١٧٧ سنة ١٢)

١٠١ - ان جريمة اختلاس المحبوزات ، كاستمرار الجرائم ، تم بوقوع الفعل المكون لها - تصرف الحارس في المحبوز لمنع التنفيذ عليه تقع به هذه الجريمة ، ويجب اعتباره مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية . أما المطالبة بتقديم المحبوز مع ثبوت سبق التصرف فيه من انطال بتهديمه فذلك لا يصبح صدر مبدأ لسقوط مادام المحبوز مبني بالذات وليس من الثلاثيات التي يقوم بعضها مقام بعض والتي توضع على ان اختلاسها يتم بالحجز عن ردّها عند المطالبة بها .

(جلة ١٩٤٣/٢/٢٨ طين رقم ١٠١٨ سنة ١٣)

١٠٢ - ان تاريخ عصر الحجز ليس هو تاريخ وقوع فعل المكون لجريمة الاختلاس فتكون وصف التهمة التي أعلن بها المتهم قد تضمن ان الاختلاس وقع في تاريخ معين ، ولم ينعرض للمتهم على ذلك أمام محكمة الموضوع ، وأخذ الحكم بهذا الوصف شيئاً ان الاختلاس وقع في تاريخ كذا كور بوصف التهمة ولم يرد فيه ما يفيد انضمام الدعوى العمومية بعض المدة ، فلا يكون المتهم ان ينسلك أمام محكمة النقض بتسقط الحق

الرابطة منه بأباحت تحصيل الأموال المحبوبة له بطريق
المحجر الإداري طبقاً للأمر الدال الصادر في ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠ دون إشارة إلى دكرتو ، وتوفيرة سنة ١٨٨٥
للكدور .

(جلة ١٩١٥/١٠/١٠٠ طين رقم ٣٧٤ سنة ١٠)

١٠٢ - لا تسرى حل جريمة اختلاس الأشياء
المحجوز عليها أحكام المادة ٣١٧ الخاصة بالإعانة
من العقوبة .

(جلة ١٩١٥/١٧/١٠ طين رقم ١٤٦١ سنة ١٠)

١٠٣ - إن المادة ١٧ من القانون رقم ١٢
لغة ١٩٤٧ الذي حل محل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٩
بتسوية الديون العقارية قد نصت على أن والجنة في أية
حالة كانت عليها الإجراءات أن تقرر أن الطلب
(طلب التسوية) جائز التبول وتقرر هذا القرار في
الجمعية الرسمية ، ويترتب على هذا النشر إيقاف بيع
عقارات المدن وأمواله الأخرى حتى تفصل اللجنة
نهائياً في موضوع الطلب . . . ومؤدى هذا النص أن الدائن
ولو أن له أن يوقع المحجر على أموال مدينة التي قبل
طلب تسوية ديونه شكلاً ولاء لديه منوع من إجراء
بيع الأموال المحجوزة ، وإذن فإذا كان التائب بالحكم
أن لجنة تسوية الديون العقارية قد قررت قبول طلب
التسوية المقدم من المحجوز عليه من جهة الشكل وإن
هذا القرار قد نشر بالرقائع الرسمية قبل المحجر ، فإنه
لا تصح ادانة التهم في جريمة اختلاس هذا المحجوز إلا
على أساس ثبوت التبيد الفعل بتصرفه في المحجوز مع
قيام المحجر .

(جلة ١٩٥٠/٥/٧٣ طين رقم ١٣٧٧ سنة ١٦)

١٠٤ - إن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ قد أجاز
لوزارة الأوقاف أن تطلب توقيع المحجر طبقاً للإجراءات
المخصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩
على أن يكون لها أن تختار من قضاء حضور أثناء
المحجر والبيع . وقد عين للرسوم بقانون المشار إليه
هذه الإجراءات في المادتين ٣٠٣ وطبقاً لما ورد بهاتين
المادتين فإنه من كانت هذه الوزارة قد استصدرت أمراً
كتابياً من المديرية ترقيع المحجر الإداري وكان المحجر
قد وقع على ذمة المديرية لذلك ، كان هذا للتصويب
هو الذي أتم بإجراء البيع في اليوم المحدد ولم ترد
وزارة الأوقاف على أن تذهب من جانبها من بخصر
البيع طبقاً لما غره القانون لما . فإن هذه الإجراءات
تكون قد تمت وفقاً للقانون .

(جلة ١٩٥١/١٠/٧٣ طين رقم ٨٤٩ سنة ٢١)

كان التهم قد تصرف في المحجوز ، وكان تصرفه حصل
خلال سنة ١٩٣٦ ، ولم تبدأ إجراءات التحقيق في
الدعوى إلا بعد مطالبة بالمحجوزات في سنة ١٩٤١ ،
فإن جريمة تكون قد وقعت بذلك التصرف ،
ويمكن إذن من الراجح عد تاريخه مبدأ لمح سقوط
الدعوى العمومية .

(جلة ١٩٤٢/١٠/٢٢ طين رقم ٦١٨ سنة ١٣)

٩٨ - المسئلة التي ينشأ فيها الحق في إقامة
الدعوى الجنائية في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة
إنما تحسب من يوم وقوع الاختلاس لا من يوم المحجر .
(جلة ١٩٤٨/١٠/٢٥ طين رقم ١٦٤٨ سنة ١٨)

٩٩ - وإن كان المرسوم بقانون رقم ٥٤
لغة ١٩٣٠ الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الخاص
بمنع ملة لدفع إجراءات الأراضي الزراعية لا يسرى
بمنع المادة الخامسة منه إلا على المصادي التي كانت
منظورة وقت صدوره إلا أنه من باب أولى يسرى
على التنفيزات الخاصة قبل صدوره ما دامت متعلقة
بأجرة سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية ، بحيث إذا كانت
قبل صدوره قد وقعت جريمة تبيد خاصة بمحجر
حاصل لدفع أجرة السنة المذكورة فلا شك أن مرتكب
هذه الجريمة التي لم يكن حكم فيها بعد يحق له أن يتمتع
بنتائج هذا المرسوم خصوصاً إذا كان بأحد من قبل
صدور المرسوم إلى دفع المستحق عليه .

(جلة ١٩٣١/١٧/٢ طين رقم ٥٤٧ سنة ٢)

١٠٠ - إن المنشور القاضي بإنشاء المحجوز
الإدارية الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣١ من إدارة
الأموال للقررة ، بناء على قرار وزارة المالية الصادر
في ١٣ أغسطس سنة ١٩٣١ بتسوية الديون العقارية
ليس له بطبيعته من القوة القانونية ما يسو جريمة
تبيد تحسب جميع أركانها القانونية من قبل صدوره .
(جلة ١٩٣٢/١٧/٠ طين رقم ٢٢٩٠ سنة ٢)

١٠١ - إن الحق القول بقتضى المادة الثانية
من الدكرتو الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ للمحجر
على ماله في أن يبيع المحاصلات المحجوزة بالشروط التي
يطلبها هذه المادة إنما هو خاص بالممولين المتأخرين في
دفع الأموال المستحقة على أحيائهم . وإذن فلهيكون
لذلك التسليف الزراعي لاحق لهم في ذلك . خصوصاً
وأن المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص
بذلك التسليف الزراعي ، فضلاً عن أنه لم يرد فيه
ما يفيد تحويل هذا الحق للذين المتأخر ، بل المادة

١١٠ - إن الحارس غير ملزم قانوناً بنقل المجهوز من محل المجر إلى أى مكان آخر يكون قد عين ليه فيه . وإن قدم قيامه بالنقل لايصح هذه امتناعاً عن تقديم المجهوز لتنفيذ عليه مكرات لترك المادى لم يمة اختلاس الأشياء . المجهوزة . ولا يقلل من هذا النظر أن يكون الحارس قد تعهد بنقل المجهوز فان مثل هذا التعهد لا يمسح بالقانون اعتبار عدم احترام مكرات الجريمة ، لأنه لإخلال بأحقاق لأجواب فرضه للقانون .

(جبله ١٩٤٢/١/٥ طين دوم ٨٢٥ سنة ١٣ ق)

١١١ - إن الحارس غير مكلف قانوناً أن ينقل المجهوز من محل المجر إلى أى مكان آخر يكون قد عين ليه فيه ، ما يلزم عنه أن مجرد عدم قيامه بالنقل لايصح هذه امتناعاً عن تقديم المجهوز لتنفيذ عليه مكرات لترك المادى ليرية الاختلاس .

(جبله ١٩٥٢/١/٤ طين دوم ١٥ سنة ٢٢ ق)

١١٢ - إن المجر لا يلزم الحارس قانوناً بنقل المجهوز من مكان المجر إلى مكان آخر ليه فيه . وإن كان أدانت المحكمة التهم في جريمة تبديد المجهوزات لمجرد عدم نقلها إلى السوق في اليوم المحدد البيع ، وكان حكمها بذلك خالياً عما يشبه تصرف الحارس في الأشياء المجهوزة عما لا يكرهه عنه مرتكباً لجريمة الاختلاس وكان ذلك أيضاً أن التهم أرفق بالدين المجهوز من أجله . لهذا الحكم يكون خاطئاً ورجحاً تقضه وتبرته الطامن .

(جبله ١٩٥٢/٤/٢٠ طين دوم ٢٣٩ سنة ٢٣ ق)

١١٣ - إن النصوص التي أوردها قانون العقوبات لانتفاء عن جريمة اختلاس الأشياء المجهوزة صريحة في أنها بالاجزاء على سواء ، التمس المالك وغير المالك للاشغال المجهوزة وهي غير منتصرة على ونوع الاختلاس من الدين المجهوز على امتته فقط . كما يستفاد ذلك بوضوح من المذكره الإحصائية التي وضعتها وزارة المحفانيه لعموم العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ (مادة ٢٨٥) التي يظهر منها أن الشارع قصد إلى أن يحمل من جنسه اختلاس الأشياء المجهوزة جريمة من نوع خاص توافرها في كل الأحوال الاخذاء على السطة العمومية التي أوقعت المجر صفاتية كانت أو إدارية . والفرض من العتب فيها هو إيجاب احترام أوامر السطة المذكورة . ومن ثم يحن القول بوجوب عتاب من يتخلى متاع المجهوز حيه خطأ بسبب دين على شخص آخر من كان عالمياً بفرع المجر . ولا يمكن أن ينقض

١٠٥ - استناد التهم بالتبديد لسداد الدين المجهوز من أجله على الأشياء التهم بقبدها لايصح قانوناً من المستولية الجنائية ، ما دامت الجريمة قد تمت من قبل .

(جبله ١٩٣٢/١/٥ طين دوم ٥٤٥ سنة ٢٣ ق)

١٠٦ - إن سداد التهم لمبلغ المجهوز من أجله بعد وقوع الجريمة لا أثر له على قيامها .

(جبله ١٩٥٥/١/١ طين دوم ٦٢٢ سنة ٢٥ ق)

١٠٧ - إن الحارس على الأشياء المجهوزة غير مكلف قانوناً بنقل هذه الأشياء من محله إلى السوق أو إلى محل أصح ليه فيها بل كل ما عليه هو تقديم الأشياء . المصير بسبل حرجها في اليوم المحدد ليهها . فإذا قرر الحارس أن الأشياء المجهوزة موجودة ولكنه امتنع عن نقلها من محله إلى محل آخر إجابة لطلب المجر فهذا الامتناع لا يمكن استنباده تبديداً إذ لا اختلاس فيه مادامت الأشياء موجودة ولا حرجاً لتنفيذ لأن امتناعه عن نقل تلك الأشياء من حته .

(جبله ١٩٣٤/١/٤ طين دوم ١١٢٢ سنة ١٤ ق)

١٠٨ - حارس الأشياء المجهوزة غير مكلف قانوناً بنقلها إلى المكان المحدد ليهها بل كل ما عليه من واجبات هو أن يحافظ على التهم المجهوزة ويضمنه بسبل وجوده إلى المأمور المختص في اليوم المحدد البيع . وإن فلا يمكن اعتبار الحارس متعاضاً عن تقديم الأشياء المجهوزة ولا إذا طوّل تقديم تلك الأشياء في مكان المجر غيب فامتنع عن تقديمها فيه . والتقصير الذي ينطرى عليه هذا الامتناع هو الذي يصلح لأن يستند اليه في ثبوت جريمة الاختلاس .

(جبله ١٩٣٨/١/٣١ طين دوم ١٩١٥ سنة ٢٤ ق)

١٠٩ - إن عدم ملاوذية الحارس بنقل المجهوز إلى السوق ليست علة تنجيب مصاريق قتل المجهوز فقط ، قال مطالبه بأن يذهب بالمجهوز إلى جهة أخرى غير التي حصل فيها المجر تقتضى بطبيعة الحال أن يتحمل في ذلك ، مصاريف المصاريق ، عتاً ومشفة وغير ذلك مما لا شأن له بالجريمة ولا بواجباتها وإن قال المجر الذي يؤسس إدانة التهم على عدم نقله المجهوزات إلى السوق ، ولا يأخذ بما دفع به من أنه ليس مكرماً بذلك قال لا لأن محل هذا الدفع هو أن يكون قتل المجهوز ما يكلف الحارس مصاريق قتل يكون سبباً خاصاً متبناً فنه .

(جبله ١٩٤٢/٢/٨ طين دوم ٥٠٠ سنة ١٣ ق)

المحصل جزاءاً ثانياً فإن هذا المجرم يتعنى من الخارس ألا يتصرف في المجرى ذلبي سبب من الأسباب .
(جلبه ١٩٤٢/٣/٢٩ طين دلم ٥٥٢ سنة ١٣ ق)

١١٦ - ليس صحيحاً أن المجرم الإداري لا يجوز توقيه إلا لتحصيل الضرائب فقط . فإن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإخلاء بنك التسليف يتعنى في المادة السابعة منه بأن تحصل المبالغ المطلوبة لبنك تكون بطريق المجرم الإداري طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ كما أنه قد صدرت قوانين أخرى بتحصيل بعض العيون بهذا الطريق وإن كان اختلاس الأشياء التي يجر عليها من أجل سلفة الحكومة أو تلك التسليف تتحقق به أركان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤٤ ج

(جلبه ١٩٤٢/١٢/٧ طين دلم ٣٤٤ سنة ١٣ ق)

١١٧ - إن منازعة الطاعن في محل الدين المجهز من أجله لأتأثير لها في مسؤوليته القربية على توقيع المجرم الذي يدين بالاشتراك مع الخارس في عهدة تنفيذ (جلبه ١٩٤٣/٥/٢٥ طين دلم ٦٤٣ سنة ١٣ ق)

له أنه لم يرد بهمة هذا مساعداً الدين المجهز على ماله ، وأنه أراد استرداد ملكه ، أو أنه لا ضرر على الثاني من هذا العمل لعدم تعلق حقه بغير مال مدنيه - ذلك لأن في أخذ المالك حقه بنفسه ، وفي اشتراكه متاعص عليه بتوقيع المجرم عليه عاقبه صريحة لواجب الاحترام الذي يتتبعه المجرم واعتصامه ظاهر على السلطة التي أوخته . ولا يفتل من قدر هذه المخالفة وهذا الاعتداء القول بأن غناه الضرر عن الثاني لأن القاب لم يشرع في الواقع لحايته أو حماية حقوقه ، بل أنه إنما شرع لحماية المجرم من حيث هو احترام لجهة التامة التي أجهزه ليكون ملاماً للسلطة في شأن الأحوال المجهزة .

(جلبه ١٩٣٨/١١/٢١ طين دلم ٣٣٠ سنة ٨ ق)

١١٨ - إن القانون لا يبيح للدين المجهز عليه إدارياً نظير الأموال الأميرية التصرف في المجهزات لعدد هذه الأموال إلا إذا كانت المجهزات من المحاصل الزراعية ،

(جلبه ١٩٣٨/١١/٢٨ طين دلم ٨ سنة ٨ ق)

١١٩ - إن حق الدين في بيع المحصول المجهز إدارياً نظير الأموال الأميرية يتعلم بالمجهز على ذات

اختلاس الألقاب والوظائف

موجز القواعد :

- ١ - مجرد انحلال صفة الموظف لا يثير قيامه بتدخل في الوظيفة -
- ٢ - استحالة الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يثير تدخلها فيها إلا إذا اقرن بمظاهر خارجية من شأنها تدعيم الاعتقاد في صفة العالقي -

القواعد الثانوية :

العلامات الخاصة بالوظائف ، واشترطت القاب أن يحصل ذلك هنا ، مع أن ليس الكسوة أو حل التارة هو بذاته استحالة ظاهر لصفة الموظف ، مما يفاده أن هذا الاستحالة وحده ليس هو التدخل الوارد ذكره في المادة ١٥٥ . وإن في توقيع العقوبة الواردة بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات على من لم يقع منه أكثر من ادعائه كذباً أنه غير يكون خطأ ، إذ هذا العمل لا عقاب عليه قانوناً .
(جلبه ١٩٤٦/١٢/١٦ طين دلم ١٧٥٠ سنة ١٦ ق)

١ - إن مجرد انحلال صفة الموظف لا يثير لاداة تدخل في الوظيفة . لما يقتضيه هذا التدخل من أعمال إيجابية تكون - بالإضافة إلى اعتداد العفة واستحالة الاشتات الذي تصد الفاعل أن يكون محلاً للعقاب . ذلك هو الذي يستفاد من نص المادة ١٥٥ وتركه المغارة بين هذا النص ونص المادة ١٥٦ التالية لها . فإن المادة ١٥٦ قد فرضت عقوبة أشد من العقوبة المقررة في المادة ١٥٥ على ليس الكسوة الرسمية أو حل

التي يكون من شأنها تعميم الاعتقاد في صفة الجاني وكونه صاحب الوظيفة التي انحلتها ولو لم يقيم بمثل من أحوالها .
(جلد ١١/١٧ من رقم ١٠٨٠ سنة ١٣٢٤ ق)

٢ - إن احتمال الرقعة دون القيام بعمل من أحوالها لا يعتبر مخالفاً إلا إذا اقترن بعمل يمد افتئاتاً عليها وهو يتحقق بالاحتيال والمظالم الخارجية

اختلاس الأموال الأميرية والغدر

رقم القاطعة

الفصل الأول :

— الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات للقانون للمادة ٩٧ ع قديم . . . ١ - ٢٩

الفصل الثاني :

— الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات للقانون للمادة ٩٠٣ ع قديم . . . ٣٠ - ٢٦

الفصل الثالث :

— مسائل متنوعة ٣٧ - ٣٨

موجز القواعد :

الفصل الأول

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ ع للقانون للمادة ٩٧ ع قديم

— امتداد كل نص قانوني شرع لحماية أموال الحكومة أو الدولة الى أموال مجالس المديرية والمجالس البلدية - ١

— اعتبار الأموال التي يتسلمها الصراف من الأهالي لتوزيعها الى خزنة الحكومة من الأموال الأميرية بمجرد تسليمها له - ٢ و ٣

— عدم إيداع الصراف الأموال المسلمة اليه قبل أن يتسلمها لا تأثير له في قيام جريمة اختلاس أموالاً أميرية - ٤

— اختلاس الصراف الأموال التي سلمت اليه لتوزيعها الخزانة يقع تحت نص المادة ١١٢ ع ولو كان تسليمها لم يحصل الابتغى ايضاً عريفة ولم تورد قيمتها في الأوراق الرسمية - ٥ و ٦

— الأموال المسلمة على اختلاسها بمقتضى المادة ١١٢ ع يستوى فيها أن تكون أميرية أو غير أميرية وانما الذي يهم أن تكون قد سلمت للمأمور المختص بسبب وظيفته - ٧ - ٩

— اعتبار الموظف من الأمناء على كل ما يسلمه بسبب وظيفته مهما كانت طريقة تسلمه آياه - ١٠

— اعتبار الممول الذي من مقتضى عمله فتح أنظاره المسجلة التي تحوى اذن صرف بدل السفر لساكن من الأمناء على الودائع في حكم المادة ١١٢ ع - ١١

— تسوية المادة ١١٢ ع في نصها بين الأموال الأميرية والمحسوبة وجعلها البرية بتسليمها الى المتهم أو وجودها في عهده بسبب وظيفته - ١٢

— تسلم مندوب حسابات ادارة الضلوع في نفس عطايات اثناء مركز اجتماعي بوصفه هذا تأمين من مقاولين بمقتضى ايضالات موقع عليها منه واختلاسه لما تحقق به جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ ع - ١٣

موجز القواعد (١٤٦) :

- اعتبار التهم المكلف بمقتضى القواعد يسلم مايرد للمخزن من مخدرات والقيام بحفظها من الاشياء من الوثائق في حكم المادة ١١٢ ع ولو كان في ذلك مخالفة لقانون المخدرات - ١٤
- سرعان حكم المادة ١١٢ ع جديد (٩٧ ع قديم) على مساعدى الصياوف ولو لم يصدر أمر من المدير أو من المالية بدينهم لتأدية عمل الصراف - ١٥
- توفر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس متى ثبت أن التهم قد تصرف في المال الذى يهدته على اعتبار أنه مملوك له - ١٦
- رد التهم مقابل ماأشاعه من المال بعد تصرفه فيه لا يؤثر في توافر نية الاختلاس - ١٧
- تحقق القصد الجنائي في جريمة الاختلاس باصراق نية الحائز للمال الى التصرف فيه - ١٨
- جريمة اختلاس مهمات حكومية تم بمجرد اخراج المهمات من المخزن الذى تحفظ فيه بنية اختلاسها - ١٩
- المطالبة بالمال المختلس ليست شرطا لتحقيق الجريمة - ٢٠
- تحقق جريمة الاختلاس بمجرد توافر أركانها القانونية ولا يؤثر فيها مايقع من الظروف اللاحقة - ٢١ و ٢٢
- الترامة التى يحكم بها على المختلس هي من الترامات النسية - ٢٣ - ٢٥
- جواز ادعاء الحكومة بصفته جنينا عليها بحق مدعى المطالبة بالصاريق التى تكبدتها بسبب قلة التهم للحصول على المبلغ المختلس - ٢٦
- عدم جواز الزام التهم المختلس بالرد والضرامة عن الوقائع التى سقط الحق في إقامة الدعوى الجنائية منها بمضى المسكة - ٢٧
- الفرق بين خيانة الأمانة والاختلاس - ٢٨
- اختلاس سائق إحدى سيارات الجيش البترين من خزان السيارة يقع تحت نص المادة م ٣٤١ عقوبات - ٢٩ (ر أيضا : فتشيس قاعدة ٢٤٨)

الفصل الثاني

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات المقابلة للمادة ١٠٣ ع قديم

- المقصود بلفظ « الموظف » الوارد في المادة ١١٨ عقوبات المقابلة للمادة ١٠٣ ع قديم - ٣٠
- اعتبار كاتب أحد المزارع التابعة لوزارة الزراعة والمكلف بقيد العمال الذين يصلون يوميا في الدفاتر المخصصة لذلك هو بمن تنهيم المادة ١١٨ ع باعتباره مكلفا بخدمة عامة - ٣١
- انطبق المادة ١١٨ ع على الموظفين المومنين دون المكلفين بخدمة عامة - ٣٢
- عدم انطبق المادة ١٠٣ ع قديم على حالة الموظف الذى يأخذ شيئا من نقود الحكومة قاصدا مجرد الاستمتاع به وقتيا ورده من بعد - ٣٣
- اعتبار رسوم دفعة بطاقات التجمين من نقود الحكومة واختلاسها من الموظف يعد ادخلا في الذمة معاقبا عليه بالمادة ١١٨ ع - ٣٤
- الفرق بين الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ ع / و ١١٨ ع - ٣٥
- اختلاس كاتب السجن مبلغ ضمان الإفراج الذى تسلمه من مخرج عنه يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات - ٣٦

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

- سلطة محكمة الموضوع في اضافة أفعال اختلاس أخرى ظهرت لما من التحقيق لمادات هذه الافعال قد وقعت تحت تأميم ذات التصميم الجنائي بشرط تبيحه التهم الى هذه الاضافة - ٣٧

موجز القواعد (٢٠٠) :

— جواز إثبات الاختلاس وإثبات حقيقة الأمر فيه والكشف عما يستتره بجميع الطرق مهما كانت قيمة عقد القرض الذي أبرم لاحقا - ٣٨
(ر : أيضا ندد الجرائم قاعدة ٢٠ وتقتضي قاعدة ١٥١ وصفت التهمة قاعدة ١٤)

القواعد القانونية :

الأموال الأميرية يستبرجده تسليها من الأموال الأميرية .

(جلة ١٩٠٠/٥/٣١ طين رقم ١٢٧ سنة ٢٥)

٤ — ما دلم التهم قد حصل ، بصفته عراقيا من وزارة المالية ، أموالا من الأموال على اعتبار أنها ضرائب مستحقة أو أقساط بنك التسليف أو أجور غير ، فاختلسها لنفسه ، ولم يوردها الخزنة ، وصبر عن ردّها عبرا تاما ، فقد تورّأت في فعله هذه أركان جريمة اختلاس أموال أميرية . وكون الأموال المسجلة إليه لم تدخل الخزنة قبل أن يتسلّطها لنفسه لا تأخر في قيام الجريمة .

(جلة ١٩٣٨/٢/٧ طين رقم ٩٥٦ سنة ٣٨)

٥ — المبالغ التي تسلم إلى صرفان القرية بسبب وظيفته لتوريدها الخزنة سدادا للأموال الأميرية يقع اختلاسها تحت نص المادة ٩٧ ع قديمة و ١٢٧ ع جديدة ولو كان تسليمها لم يحصل إلا بمقتضى إيصالات عرقية ولم توجد قيمتها في الأوراق الرسمية .

(جلة ١٩٣٨/١٧/٧٦ طين رقم ٨٤١ سنة ٣٨)

٦ — إن جنابة الاختلاس للعقاب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات تحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى الصرفان بصفته هذه ولو لم يدها في دفتر أو لم يسل وصولات لن سلّمها إليه .

(جلة ١٩٥٠/٥/٣١ طين رقم ١٢٧ سنة ٢٥)

٧ — الأموال المأخوذة على اختلاسها بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات يتولى فيها أن تكون أميرية أو غير أميرية وإنما الذي يهم هو أن تكون قد سلمت للمأمور المختص بسبب وظيفته فإذا كلف مدير المطبعة الأميرية أحد الموظفين فيها بتحويل ثمن الأشياء التي فيها المطبعة ، وقام هذا الموظف بما كلف به ، ثم اختس بعض الأموال التي حصلها ، فإنه يستحق العقاب طبقا للمادة المذكورة . وذلك لأنه إن لم يكن من مأموري التحصيل فهو متدوب له ، ولأن الأموال التي اختلسها - محمية كانت أو شخصية - لم تزل إليه إلا بسبب وظيفته .

(جلة ١٩٤١/٢/٣١ طين رقم ١٠٩٨ سنة ١١ ق)

الفصل الأول

الجزء المتضمن عليها في المادة ١١٢ ع ١١٢١ للمادة ١٧٧ ع ١٧٧م

١ — لا فرق بين أموال الدولة بصفتها سلطة عامة مركزية وبين أموال مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها بصفتها سلطات عامة عليّة من حيث حياية القانون بمثابة واحدة لكل منهما إذ أموال الفريقين هي في الجلة أموال الدولة وعصمة للتابع العامة في الدولة . وبمجرد تنوع الهيئات المحلية بالخصوصية للمعونة واستقلالها بأموالها لتتفرّق في المصالح العامة المحلّة خصم منها بالحكومة المركزية لما في نفع صرفاتها لأشياء من ذلك بنافي وصف كون أموال تلك الهيئات هي جزءا من أموال الدولة سمحت السلطات العليا في الدولة لتلك الهيئات بمجاوبته واستيفته في جهات لتنفذه في المصالح العامة المحلية . وإذن لكل نص قانوني يشرح حماية أموال الحكومة أو الدولة يجب أن يمتد حكمه إلى أموال تلك الهيئات . فالوظائف التي يدخل في ذمتها شيئا منها ينطبق هناك على المادة ١٠٣ ع .

(جلة ١٩٣٧/٦/١ طين رقم ١٦٨٧ سنة ٣٢)

٢ — إن اختلاس الصرفان للأموال المسجلة إليه بسبب وظيفته يند دائما جنابة بمقتضى المادة ٩٧ من قانون العقوبات . فالمبالغ التي يتسلّطها من الأموال لتوريدها إلى خزنة الحكومة ، سدادا الضرائب وغيرها مما هو مستحق لها ، تستبرجده تسليمها له من الأموال الأميرية ، ولو لم يحصل قديما في الدفاتر وتوريدها للخزنة . وأما إن البنود المستحقة لبنك التسليف الوراضي ، وإن كانت من الأموال المحسوبة ، فإن اختلاسها إنما يعد جنابة ما دلمت لم تسلم إليه إلا بحكم وظيفته .

(جلة ١٩٣٧/١/١١ طين رقم ٢٤٥ سنة ٣٧)

٣ — إن كل مبلغ يتسلّطه الصرفان لتوريده في

دفتر خاص وتأخير عليها وعرضها على القومندان فهو يكون أمينا على هذه الأوراق من وقت تسليمها حتى يعرضها على رئيسه ويؤجل تسليمها للوفا . وما دلم أنه قد أقرن بسبب وظيفته على حفظها فهو يستر في القانون أمينا على الدائع . فإذا ما اغتلبها حتى عليه العقاب يستثنى المادة ١١٣ من قانون العقوبات وكان عمله جنائيا اختلاس لا جنحة .

(جلسة ١٩٤١/١١/٢٢ طين رقم ١٧٣٣ سنة ١٩٤١ ق)

١٢ - إن المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سوت في نصها بين الأموال الأميرية والخصوصية وجعلت العبرة بتسليمها إلى المتهم أو وجودها في حوزته بسبب وظيفته . ولأن فإن الجرمة المخصوص عليها في هذه المادة تحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى المتهم بصفته ولو كان لم يقبضها في دفتره أو لم يحضر عقود الزواج التي دفعت هذه الأموال رسوما عنها .

(جلسة ١٩٤٠/٥/٢٠ طين رقم ١٥٣٣ سنة ١٩٤٠ ق)

١٣ - إن تنظيم المراكز الاجتماعية يخضع لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية وقد نص في المادة الثانية منه على أن «لوزارة الشؤون الاجتماعية حق الاعتراف المالي والتنشيط على الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية الثابت من أن غلة أموالها وما تصد من اشتراكات وتبرعات يصر في أوجه الخير أو في الأغراض الاجتماعية المحددة في لائحة نظامها الأساسي» كما يخضع تنظيم المراكز الاجتماعية المذكورة أيضا لقرار وزير الشؤون الاجتماعية الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٧ تفليذا للقانون والذي جعل إدارة القلاح عتصة بالإشراف على الوسائل المؤدية إلى إصلاح القرية وإقامة جميعات المراكز الاجتماعية وجمعات الإصلاح التي التي تمثل بأرشاد موظفي لإدارة وتوجيههم وجعل تسجيها من اختصاص هذه الإدارة التي تصرف عليها من التواصي لادارية والمالية والفنية . كما أن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بشأن إنشاء ديوان الحاسنة جعلت من اختصاص الديوان مراجعة حسابات وزارة الأوقاف وحسابات الجمعيات ذات الفوائد المنسوبة بالوزارة العامة وحسابات مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية والقرى وكل هيئة أخرى تخرج لها الحكومة من جز من مال الدولة أما بطريق الإيالة أو لترض الاستئجار . وبمضغ من ذلك أن تدخل إدارة القلاح في خص صلاطات إنشاء المراكز

٨ - إن جنائية الاختلاس للعاقب عليها بالمادة ١١٢ تحقق متى كانت الأموال قد سلمت إلى المتهم بصفته ولو كان لم يقبضها في دفتره أو لم يبط وصلات لمن سلمها إليه . أو كانت الحكومة حياها مرة أخرى من هؤلاء على أساس أنها لم تصل خزائنها . ذلك بأن المادة المذكورة تأخذ بالعقاب على كل من تجلر من مأموري الحصول الخ على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التي في حوزته الخ أو اختلس شيئا من الأمتعة المسجلة إليه بسبب وظيفته .. الخ . وهي بمصاهذا قسمت بين الأموال الأميرية أو بين الخصوصية وجعلت العبرة بتسليمهم إلى المتهم أو وجودها في حوزته بسبب وظيفته .

(جلسة ١٩٤٠/٦/٤ طين رقم ١٥٨٦ سنة ١٩٤٠ ق)

٩ - متى كانت المحكمة حين ادانت المتهم (مراقا) في جريمة الاختلاس للعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات قد أثبتت أن الأموال التي اختلسها كانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته . فلا يهم بعد ذلك ألا يكون المتهم قد قيد هذه الأموال في دفتر الحكومة وأودعها في تحت يده . كما لا يهم أن تكون وقت اختلاسها ملوكة للأفراد أو الحكومة . فإن نص تلك المادة صريح في عدم اشتراط بين الأموال الأميرية والأموال الخصوصية .

(جلسة ١٩٤١/١٧/١٦ طين رقم ١٧٩٨ سنة ١٩٤١ ق)

١٠ - ليس للتمم (هو كوستابل) أن يدفع بعدم تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات عليه بمقولة إن المال المتهم باختلاس مال خاص وإن حصوله عليه إنما كان بناء على تنفيذ باطل أجراه مرمع عدم صدور إذن به من النيابة . وذلك لأن بطلان التنفيذ ليس من حق من أجراه أن يتسكك به . بل ذلك من حق من وقع عليه التنفيذ وحده . ولأن النفود ما دام قد وصلت إليه يوصف أنه من مأموري الضبطية القضائية فإن بده عليها بهذه الصفة تكون به أمانة . فاجترأه على اختلاسها بمسحها عاضا لحكم المادة ١١٢ على اعتبار أنه من الأمانة على كل ما ينقله بسبب وظيفته متى كانت طريقة تسلمه إياه .

(جلسة ١٩٤٠/٢/٢٥ طين رقم ٨٨٧ سنة ١٩٤٠ ق)

١١ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم يوصف كونه مرمع بلوكت النظام ورئيس مكتب رياة البلوكت المذكورة من مقتضى عمله تقع العاطريف للمسجلة الواردة من وزارة المالية والتي تحوي أذن صرف بدل السفر للسافر ووجد هذه الأذن في

طيه في المادة ٩٧ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم ان المقتات لهم تصرف في المال الذي يهدده على اعتبار انه موك له . ولا يؤثر في توافر هذه الية رد المقيم مقابل ما اخذاه من المال بعد تصرفه فيه .

(جلة ١٩٣٧/٢/٨ طين رقم ٥٩٣ سنة ٢٥)

١٨ - قصد الجنائي في جناية الاختلاس المتضمن طعنا في المادة ١١٢ عقوبات بحق بالتصرف فية الحائز للمال الى التصرف فيه .

(جلة ١٩٥٠/٤/٣١ طين رقم ١١٠ سنة ٢٥)

١٩ - ان جرمية اختلاس مهمات حكومية تم بمجرد إخراج المليات من الخزنة الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .

(جلة ١٩٥٠/٦/٧ طين رقم ٤٣٥ سنة ٢٥)

٢٠ - يمكن قيام جرمية الاختلاس أن ينفذ المختلس الشيء الذي سلم اليه إلى ملكه ويصرف فيه على اعتبار انه موك له ولو لم يطالب به إلا المطالبة ليست شرطا لتحقق الجرمية . فلي توافرت هذه الأركان حق العقاب حتى ولو رد المختلس الشيء أو قبضت لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجرمية لا تنفي قيامها ولا تؤثر في كيانها .

(جلة ١٩٥٧/١/١٥ طين رقم ٤٨٨ سنة ٢١)

٢١ - ان جرمية الاختلاس تحقق وتحدد بمجرد توافر أركانها القانونية ، ولا يؤثر في قيامها ما يلحق ذلك من ظروف . فإذا كان الثابت ان المولى دفعوا الى حصل البدية - بصفته متدبرا لتحويل - الضرائب المستحقة عليهم للبدية فاختلسها ، فإن هذه الضرائب أصبحت قبضت الحصول لما بصفته المذكورة أموالا أممية يقع اختلاسها تحت نص المادة ٩٧ ج ، وتحصيل البدية هذه الضرائب مرة أخرى من المولى على أساس انهم لم يقوموا بسدادها لا يغير من طبيعة الجرمية التي ارتكبت فعلا ولا يقللها من جناية إلى جنة بالمادة ٧٩٦ ج .

(جلة ١٩٣٧/٢/١٥ طين رقم ٢٦٧ سنة ٢٧)

٢٢ - ان الجرمية تتحدد وتتحقق بتوافر أركانها القانونية . ولا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة باقتضاء الحكومة من المولى بطوبائها بعد أن كانوا قد دفعوا الى متدبرا لتحويل التي اختلسها - ذلك لا يقيم ولا يؤثر في ثبوت جناية اختلاس أموال الحكومة .

(جلة ١٩٥٠/٢/١٢ طين رقم ٦٥٧ سنة ١٥)

الاجتماعية يحصل بمقتضى الحق القول لما في القانون وأن تشكيل لجنة لحص الطاعات يكون مستقلا إلى هذا الحق فإنما تسل متدبرا الحسابات في حص الطاعات بوصفه هذا تأمينين لإتمام مركزين اجتماعيين من مقاولين ، بمقتضى إحصاءات موقع طعنا منه ومخترمة بجهة الدولة واختلسها فإن تسلمه لبايع الخطة يكون قد تم طبقا لاختصاصه الوطني وبسبب الوظيفة مما تتحقق بجناية الاختلاس المتضمن طعنا في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ولا يؤثر في ذلك كون المال المختلس مالا عاما .

(جلة ١٩٥٠/٤/٢٦ طين رقم ١١٠ سنة ٢٥)

١٤ - إذا كان المقيم يقوم فلا يهمة الأمين على الخزن ، وكان مكلفا بمقتضى الرأى تسلم ما ورد للخزن من عذرات ويقوم بحفظها وثيق في عهده إلى أن يتم طلبها والتصرف فيها ، فهو من الأمانة على الودائع للمعرف عنهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات . ولا يغير من صفة الحقيقة هذه مخالفة قانون الخدشات الذي يمتنع وجودها إلا في صفة الطبيب أو الصيدل .

(جلة ١٩٥١/١/٢٦ طين رقم ١٠٣١ سنة ٢٤)

١٥ - ان حكم المادة ٩٧ ج كما يرمى على الصياغ فإنه يرمى أيضا على مساعدتهم . وإذن فلا يصح الاحتجاج بصلحة مساعد الصراف المختلس بأنه لمصدر له أمر كتابي من المدير أو من المالية ببدء لأدية على الصراف ولا بأنه لم يقدم الضياع المالي الذي أوجب القانون للمال تقديمه بما جعل اختياره كصراف اعتبارا غير صحيح بل هو - مادام موظفا موهوبا إليه بحساب النقود - مسئول جنائيا بمقتضى المادة ٩٧ ج مما يكون تمتع به من الأموال إذا هو ارتكب أية جرمية من الجرائم المشار إليها في تلك المادة .

(جلة ١٩٣٦/٥/٢٥ طين رقم ١٢٨٨ سنة ٢٦)

١٦ - يمكن لتوافر قصد الجنائي في جرمية الاختلاس المتضمن جنبا في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون للوظف المقيم قد تصرف في المال الذي يهدده على اعتبار انه موك له . ولا يؤثر في ذلك دفعه مقابل المال الذي تصرف فيه . فإذا كان المقيم قد احترف في التحقيق بأنه إنما تصرف في المبالغ التي حصلها في شؤون الخاصة لطبق ذات يده واعتد الحكم على ذلك في ثبوت قصد الجنائي عليه فلا يغير على الحكم .

(جلة ١٩٥١/١/٢٦ طين رقم ١٨١٤ سنة ١١)

١٧ - يمكن لتوافر جرمية الاختلاس المتضمن

إلى المادة ٤٤ من القانون المذكور ، وبموجبها حل المتهمين بما بحيث لا يستطاع تنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها .

(جلة ١٩٥٥/٦/٧ طيندم ٢٥ ، سنة ٢٥ ق)

٣٦ - إن ما قضى به المادة ٩٧ ح و بموجب الحكم على المختلص برد ما اختطه و دفع غرامة مساوية لقيمة ذلك لا تمنع الحكومة بصفها بجنايا عليها من الادعاء بحق مدني للطالبة بالمصاريف التي تكبدتها بسبب لفة للمتهم للحصول على المبلغ المختص ولا يمنع من الحكم لما بهذه الطلبات بعد التثبت من صحتها لأن الترامة التي نصت عليها تلك المادة هي عقوبة جنائية أما المصاريف المطلوبة فهي من قبيل التوضيحات التي ومن ثم فلا غبار على الحكم إذا نصت الحكومة على المتهم بقيمة ما تكبدته من المصاريف طبقاً للستينات التي قضتها .

(جلة ١٩٣٦/٥/٢٥ طين دم ١٢٨٤ سنة ٢٦ ق)

٣٧ - إذا كانت بعض وقائع التروبرو الاختلاس للرفوعة ضماً الدعوى - كما بين من الحكم المطعون فيه - قد مضى عليها أكثر من خمس عشرة سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على اعتباره موحداً لتطبيق هذا القانون فيها هو أصلح اللهم من نصوحه بما يترتب عليه سقوط المصدري الجنائية بالنسبة إلى هذه الوقائع فإنه مادامت الوقائع الأخرى التي أوردتها المحكمة في حكمها لم ينقض عليها المدة المسقطة الدعوى والمحكمة قد طبقت حق الطاعن المادة ٣١ من قانون العقوبات وقضت عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الرد والرامة ، بتبين قضي هذا الحكم فيها قضى به من رد والرامة عن الوقائع جميعها والحكم على الطاعن برد المبالغ التي اختطها من المودعات التي وقضت خلال الخمس عشرة سنة السابقة على ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وحدها مع إزائه برامة مساوية لها .

(جلة ١٩٥٢/٥/٢٠ طين دم ١٥٢٣ سنة ٢٣ ق)

٣٨ - إن الجرمة المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون العقوبات هي من صور جرمية خيالة الأمانة الملية في المادة ١٩٦ منه وإنما قلنى بموجها أنها لا تقع إلا من موطب حموى أو من في حكمه على أموال في عهده بمحكم وظيفته سواء أكانت أميرية أم خصوصية ، فكل مبلغ يستلمه العرفق بوصفه صرافاً يعتبر بمجرد تسلمه إياه من الأموال الأميرية سواء أدرج هذا المال

٣٣ - إن الترامة التي نصت عليها المادة ٩٧ العقوبات هي من الترامات النسيئة التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات . وهي مؤسسة على قاعدة تخالف قاعدة الترامات المبروك تقديرها لقاضي فانه تكون مستولية كل منهم فيها مرتبطة بدرجة إدانة حسب تعيين القاضي لا بحسب عدد المتركين معني الفعل أو حسب صرهم ، يتنا تلك تقدر بمقتضى القانون بحسب القائمة التي تحققت أو كمن يرد تحققت بواسطة ارتكاب الجريمة أو تقدير مبلغ ما بين الوجه المقدم أهمية الجريمة . فكل إنسان أن فعلا بمسئولة مستولا الحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملوماً بالتزامن مع بقية المتهمين يدفع كامل المبلغ الذي كان يحق للحكومة أن تحصله . ومؤدى هذا أن الفاعل إنما ضي بأن يضمن الحكومة أن تحصل من المتهمين جميعاً مبلغاً بصفة غرامة يساوى المبلغ المختص لا أكثر ولا أقل ، ولهذا أوجب التبعاض فيه على المحكوم عليهم ما لم ينص على خلاف ذلك ، فإذا قطعت المحكمة هذه القاعدة بتدبيرها الترامة وإلزامها كلها على كل واحد من المتهمين فإن حكمها بهذا لا يتشبه مع النص الذي دعى إليه الفاعل . والمحكمة التي نصت على هذا الخطأ وجعل الترامة المقتضى بها مبلغاً واحداً يلزم به جميع المتهمين بالتزامن .

(جلة ١٩٣١/١١/٩ طين دم ٢٩٣ سنة ٢١ ق)

٣٤ - إن التصادم من عبارة المادة ٤٤ من قانون العقوبات و عبارة تعليلات وزارة الداخلية عليها أن الفاعل إنما حتى بالنص على الترامة النسيئة ليضمن الدولة أن تحصل من المتهمين جميعهم مبلغاً بصفة غرامة يساوى المبلغ المختص الخ . لا أكثر ولا أقل . وهذا واضح أيضاً من استقراء النصوص الواردة في باب الاختلاس لأموال الأميرية والفنند (م ١١٢ وما بعدها) فإنها قد ربطت تلك الترامة بما يجب رده . وأبرزت المادة ١١٥ هذا الربط على نحو لا يقع محالاً لشيء شك ، إذ نصت عبارتها لفرنسية بإلزام الجندي بمبلغ مسافر نصف ما استغاده برد نصفه مستحقته و يؤخذ النصف الآخر غرامة . وإن كان لا يجب في الترامة النسيئة أن يحكم بها على المتهمين ساً بحيث لا يستطاع تنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها . أما إلزام بعض الترامة كلها على كل واحد منهم غير سليم .

(جلة ١٩١٧/٣/١١ طين دم ٢٩٨ سنة ١٢ ق)

٣٥ - إن الترامة التي نصت عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات هي من الترامات النسيئة التي أشارت

القائمة لوزارة الزراعة المكلف بقيد المالك الذي يسجلون في الموردة يرميا في القاتر المنصحة لذلك هو من الموظفين الذين تنص المادة ١١٨ المذكورة .
(جلسة ١٩٤٦/٥/١٣ طين رقم ١٩٣٦ سنة ١٦ ق)

٣٢ - يجب القاتر يقتضى المادة ١١٨ من قانون القاترات أن يكون المتهم موظفا حرميا ولا يكتفى أن يكون مكلفا بخدمة عامة فإنه لا كان للمخرج أراد ذلك لذكر ممراته كما تعلق في نصوص أخرى كاللجنة ١٠. ولأن قاترا كانت الرامة قائمة بالحكم على أن كانت شقة بنك التسليف سلم بعض الأفراد استلوات وتصاريف موزعة تضمن توريدات القصر المستحق عليهم الحكومة إلى شقة البنك وتمكنوا بذلك من صرف من هذا القصر من قود الحكومة ، هذه الواقعة لا تعتبر إلا جنة لأن هذا الكاتب ليس من الموظفين العموميين والاستلوات الموزعة (رقم ٢ ق) مصلحة الأموال المقررة) لا تعد من الأوراق الاميرية إذ هي صادرة من أمين شقة البنك ولم يجرها موظف عمومي غرض بغيرها .

(جلسة ١٩٤٦/٤/٧٦ طين رقم ١٠٩٣ سنة ١٨ ق)

٣٣ - إن القاتر في المادة ١٠٣ ج لم يرد بقوله دباى كيفية كانه أن تكون هذه الباردة وصفا للرجة الذى عليه أخذ الموظف القود بل هي وصف للموسبة التي توصل بالآخذ القود . كما أنه لم يرد بهم رقم مصلحة قسه ، الواردة في المادة عينها أن يكون معانا شاملا للآخذ مع نية الرد بل أن يكون قاصرا على الآخذ مع نية الإحاطة على المالك . ولأن فلا تطبق هذه المادة على حالة الموظف الذى يأخذ شيئا من قود الحكومة قاصدا مجرد الاقتضا به وقتيا ورده من بعد .
(جلسة ١٩٣٦/٤/١٩ طين رقم ٨٠ سنة ١٦ ق)

٣٤ - إن رسوم دقة طائفت القومين مقرر تحصيلها بالمادة ١٧ مقرر وزير القومين رقم ٢٤ الصادر بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ . وهذا القرار مبنى على امر الحاكم العسكري رقم ٧٦ الصادر بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٠ يقتضى السلطة المقررة له بالرسوم الصادر في أول سجن سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان الأحكام في في البلاد المصرية . فهذه الرسوم تعتبر من قود الحكومة ، واختلاسها من الموظف يعد ادخلا في الجنة سابقا عليه بالمادة ١١٨ ج .
(جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٥ طين رقم ١٩٣٢ سنة ١٣ ق)

في الأوراد أو القاتر أم لم يندرج بها ، فإذا اختلصه فتابه ينطق على المادة ٩٧ ج .
(جلسة ١٩٣٦/٣/٢٨ طين رقم ١٠٥٣ سنة ١٢ ق)

٣٩ - إن المادة ١١١ من قانون القاترات كما تعاقب الأشخاص الذين يهتيمون ومأمورو تحصل أو المتدربون له والأمناء على الودائع أو الصيارفة المتوظفين بحساب قود أو أمانة إذا تجاوزا على اختلاس أو إغضا. شي من الأموال التي في يدهم أو الأوراق أو الأمانة المسجلة اليهم بسبب وظيفتهم ، وقضاء محكمة القضاة مستقر على أن الأشخاص المشار اليهم في هذه المادة م وحسبهم الذين تعلق عليهم دون غيرهم من الموظفين وبنا على هذا فإنه إذا كانت واقعة العمومي هي أن الطاعن وهو أومباشي بصلاح الدفعية يشغل سائقا لإحدى سيارات الجيش قد شوهد يحتل بزيئا من غزان السيارة ، فهذا الاختلاس يقع تحت نص المادة ٣٤١ من قانون القاترات ، إذ الطاعن يوصف جندبا من جنود الجيش مكلف بقيادة إحدى السيارات لا يمكن اعتباره آمينا على قود تلك السيارة ، إذ هذا القود لم يـ لم إليه لحظه باعتباره آمينا عليه بل لاستنائه في أمر معين هو إدارة محرك السيارة .
(جلسة ١٩٤٦/٤/١٦ طين رقم ٨٢٢ سنة ١٦ ق)

الفصل الثاني

الجرمة المتصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات
القابلة للمادة ١٠٣ عقوبات نصيم

٣٥ - إن لفظ دوققه الولد بالمادة ١٠٣ ج ليس مقيدة بأية صفة أخرى كما هو الحال في المواد السابقة على المادة المذكورة بل هي تشمل جميع قاترات موظفي الحكومة لا فرق بين العاملين منهم وغير العاملين ولا بين ذوي الحق في العيش ومن لاحت لهم فيه . والقصد من هذا النص هو بلا ريب حماية مال الدولة من أن يصب به أحد من التاجين لها سواء بأخذ نفسه أو بتسليمه على الغير .
(جلسة ١٩٣٤/١٠/٣٢ طين رقم ١٩١١ سنة ١٤ ق)

٣٩ - إن المادة ١١٨ من قانون القاترات إذ نصت بجهة عامة على عقاب كل موظف ادخل في ذمة قودا الحكومة . الخ . قد دلت على أن القاتر أراد أن يتناول بالعتب كل شخص مكلف بخدمة عامة . مهما كان درجته ونوع العمل المكلف به ، ولو كان غير داخل في حيز المالك . فكاتب أحد الزوار

الفصل الثالث

مسائل متوعة

٣٧ - إن اختلاس الأموال إذا وقع بأفعال متتابعة بناء على تصميم واحد من العرائم المتتالية (delits Successifs) وكان جريمة واحدة يشمل الحكم فيها كل أفعال الاختلاس المنفردة قبل المحاكمة حتى ما كان منها لم يعرض على المحاكمة . ومن مقتضى ذلك أن يكون لمحاكمة الموضوع أن تعيق إلى أفعال الاختلاس المتتالية بما يصحى أفعال اختلاس أخرى ظهرت لها من التحقيق مادامت هذه الأفعال قد وقعت تحت تأثير ذات التصميم الجنائي . وذلك بشرط أن يثبت المتهمة إلى هذه الإضافة . ولها بالتالي أن توقع على المتهمة العقوبات الأصلية والتبعية المقررة فانزاع مجموع أفعال الاختلاس التي أثبتت وقوعها منه ، ما فرضت به الدعوى في الأصل وما ظهر أثناء المحاكمة .

(مجلة ١٩٢٦/٢٦ ضمن رقم ٨٤ سنة ١٩)

٣٨ - فضلا عن أن قاعدة عدم جواز إثبات ما يخالف الكسبة بغير الكتابة لا تنرى من طرف القصد إذا كان هناك غش أو تدليس فإنه إذا نواها منهم باختلاس أموال امريه مع من سلمه هذه الأموال ، وحرروا عقد قرض لإحفاء جريمة اختلاس وقصد فعلا لما صلا من ذلك لا يستد من باب أولى حجة على النيابة العامة بوصفها مئة لثبوت الاجماعية التي تنص بهذا التدليس ولا يجمع من إثبات احقيف بكافة الطرق الثبات في ذلك شأن ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الاتفاق على جسر مال لا ينافي عليه جنائيا من الإخلال بتقيد العقود المدنية في تناول عقود القبولات هو تدليس يخالف لقواعد النظام والآداب العامة مجرد إثبات حقيقة الأمر فيه والكشف عما يستره بجميع الطرق بما فيها البلية والقرائن منها كانت عليه القصد .

(مجلة ١٩٥٠/٥/٣١ ضمن رقم ١٢٧ سنة ٢٥ في)

٣٥ - متى كان الثابت بما أورده الحكم عن وظيفة المتهمة والطريقة التي تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ التي دخلها في ذمته لم يكن إلا موقفا كتابيا بحسابات المحكماتية ، ولم يكن يقتضى حله صرفا أو مساعدا للصراف أو متدبا للصراف مستندا هذه الصفة من التواضع أو الخواص أو متوفا بها رسميا من رئيس أو أية جهة حكومية مختصة ، بل كان الثابت أنه تدخل في عمل صياغة الخزانة وأقدم نفسه فيها هو عولج عن نطاق أعمال وظيفة نوبتا من مؤالا العياصاف أو تعاضيا منهم عنه ، فانه لا يمكن أن تعفى عليه صفة الصراف أو مساعدا بهما استدلال به الزن وهو موغل في هذه الموضوع . وإن قلنا ان المتعقبة على نفسه هي المادة ١٨٨ من قانون العقوبات التي تعاقب كل موظف أدخل في ذمته بأية كيفية كانت قردة الحكومة أو سهل لنهذه ارتكاب جريمة من هذا القبيل ، لا لمادة ١٩٢ التي يطلب القانون تطبيقها أن تكون الأشياء المختلة قد اودعت في هذه الموظف ، فاختلس أو سلمت إليه بسبب وظيفته ، والتي روجى في تنظيم العقاب فيها إحلال الموظف الأميري بواجب الأمانة في حفظ الأشياء التي وضعت في حوزته وهو غير الحاصل في هذه الصورة . ونحن نلاحظ بجمع القضاء على هذا المتهمة بعقوبات القروا وود المبالغ المختلة .

(مجلة ١٩٥٠/٢/٢٢ ضمن رقم ١٣٣١ سنة ١٩ في)

٣٦ - إن مبلغ جنون الإفراج الذي يستله كاتب المدن من مفرج حذ يستر بلا شك مالا للحكومة ، لأنه وإن كان المفروض أن الموظف المذكور يستله من صاحبه لإداعه ادعائات إلا أن هذا المبلغ يفقد صفته المتحصصة بمجرد تسليمه من صاحبه إلى هذا الموظف ويصبح مملوكا للحكومة حتى يرد لصاحبه إذا حصل الرد فإذا دخل الموظف المدر لاي في ذمته هذه العقود بنية الفتنه صا بذلك حرمان الحكومة من بعض أموالها فإن هذا الفصل يكون الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة رقم ١١٨ من قانون العقوبات لا جنته تبدي .

(مجلة ١٩٥٠/٥/٣١ ضمن رقم ٢٤٦٠ سنة ٢٤ في)

اختلاس السندات والاوراق الرسمية المودعة

موجز القواعد :

- أحوال تطبيق المادة ١٥٢ عقوبات - ١
- احتلاس الساعي الذي كان ينقل الأوراق من السكبان المكلف بحفظها وإليه يحمله مؤاخذاً بص المادة ١٥٢ / ١ عقوبات وكذلك اذا وقع الاحتلاس من شخص آخر عليها وهي مع الساعي - ٢
- تناول حكم المادة ٢٩٨ عقوبات قديم صاحب الورقة الذي يسرقها بعد تقديمها - ٣
- العبرة في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ ع هي بصفة الموظف وقت ارتكاب الجريمة - ٤
- اعتبار الموظف حافظاً للورقة في حكم الفقرة الثانية من م ١٥٢ ع لا يرتب على حالة قانونية بل يرتب على واقعة مادية هي مجرد تسليم هذه الورقة اليه - ٥
- توافر الجريمة المنصوص عليها في م ١٥٢ / ١ ع بمجرد تسليم الأوراق الى الموظف بصرف النظر عن وظيفته الأصلية التي يشغلها - ٦

القواعد القانونية :

بشرط حفظ الشيء في غزن عام أو تسليمه إلى شخص مأمور بحفظه لما تلحق ملاحظته ان القانون ينص على حالين حكمهما واحد - الحالة الأولى كون الشيء محفوظاً في غزن عام ، أي في مكان عام أحد لحفظ الأوراق والسندات ... الخ . والحالة الثانية كون الشيء مسلماً إلى شخص مأمور بحفظه ولو لم يكن موضوعاً في غزن عام - وإن كان تطبيق المادة ١٥١ لا يستلزم حتماً وجود الشيء في غزن عام عند لحفظه بل يجوز تطبيقها متى كان الشيء قد سلم إلى شخص مأمور بحفظه أينما كان مكان الحفظ كما أنه لا يستلزم وقوع فصل الاختلاس أو الاغلاف ... الخ من الحافظ بل يطبق حكمها على الحافظ وغير الحافظ . مع هذا الفارق وهو أن الحافظ يعاقب بداتب اشد ويصير له جنابة ، أما غير الحافظ فتسبب جنحة ، وإن قادراً اختلس أحد موظفي المحكمة أوراقاً ومستندات من ملف قضية جنحة بعد تسليمه من كاتب الجلسة المختص بحفظه ، فانه يعد متلبساً لأوراق مراقبة قضائية وسندات كانت مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها ، ويقع تحت طائلة المادة ١٥١ ولو كان الاختلاس لم يتم إلا بعد أن قتل اتقضية إلى منزله . واعتبار هذه الزلفة سرعة بقوة إن يد الموظف على ملف القضية كانت مصادرة غير صحيح في القانون ، مادام الثابت انه تسلل الملف ليطلع عليه شخصياً بجزءه وليت في حيازته أياً ما . بما يعمل به على الملف بد أمين . لكن هذا الخطأ في الرصد لا تأثير له في الإداة لأن السرعة والاختلاس والاغلاف في المادة ١٥١ ع حكمها جميعاً واحد .

(مجلة ١٩٧٧/٧٧/٢٥ طعن رقم ١٨١٥ سنة ١٤٤٤)

١ - إن الشارع إذ نص في المادة ١٥١ عقوبات على عقاب من سرق أو اختلس أو أتلف شيئاً عاماً ذكر في المادة ١٥١ قد أراد العقاب على كل استيلاء يقع بطريق النشأ أيًا كان نوعه ، أي سواء أكان سرقة أم اختلاساً وبها يمكن الباعث عليه ، أي سواء أكان الفرض منه تلك الشيء أو الإلحاق ، ولئن كان النص الفرنسي للمادة لم يرد فيه لفظ *detournement* الذي يشي معنى الاختلاس بل ورد فيه لفظ *Soustraction* و *enlèvement* وترجمتهما السرقة والأخذ ، بدلا من لفظ السرقة والاختلاس الوارد في النص الفرنسي ، إلا أنه ما لاشك فيه أن الاختلاس داخل في حكم المادة ١٥٢ المذكورة : (أولاً) لأن النص الفرنسي هو النص الذي يمول عليه في حالة وجود خلاف بينه وبين النص الفرنسي . و (ثانياً) لأن المادة تناقب الحافظ الأشياء إذا ارتكب فعلاً من الأفعال الواردة بها ، والسرقة لا يتصور وقوعها عن يكون سارقاً الشيء من قبل فلا بد أن يكون المقصود هو اختلاسه إياه . وهذا هو الفهم الصحيح الذي قرر به القضاء واتفق في فرنسا للمادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من قانون العقوبات الفرنسي المحدثت في ١٩٥١ و ١٩٥٢ من قانون العقوبات للمصري وما أيضاً قد وردت فيها الباطل - (*destruction*) ولم يرد فيها لفظ *enlèvement* و *Soustraction*) (*detournement*) هنا فيما يخص بالأفعال المادية التي يعاقب عليها القانون في المادة ١٥١ . أما فيما يخص

الفصل الاول

توكان الجريمة

— أركان جريمة اختفاء الأشياء المسروقة - ١

الفصل الثاني

أشياء مسروقة

— عدم تحقق جريمة اختفاء المبروق إلا إذا كانت الأشياء المخفاء متصلة عن جريمة سرقة - ٢ و ٣

الفصل الثالث

فعل الاختفاء

— مجرد تسليم المبروق يكفي لتوفر الاختفاء - ٤

— فعل الاختفاء الذي تتكون منه جريمة اختفاء أشياء مسروقة لا يتصور وقوعه إلا بعد وقوع السرقة - ٥

— تحقق فعل الاختفاء بكل اتصال فعل بالملك المبروق مهما كان سببه أو الفرض منه - ٦

— عدم اشتراط الحيابة بنسبة الملك لتوفر الركن المادى لجريمة الاختفاء - ٧

— بوسط المتهم في عرض أشياء مسروقة للبيع يثير أن تكون يده قد وصلت الى هذه الأشياء لايهد اختفاء لها - ٨

— مجرد علم المتهم بأن شيئاً مسروقاً موجوداً في منزله لا يكفي لاعتباره خفياً متى كان هو لا شأن له بوجوده فيه - ٩

— تحقق الركن المادى في جريمة الاختفاء إذا أتى الجاني فعلاً مادياً إيجابياً يدخل به الشيء المبروق في حيازته - ١٠ و ١١

— عدم اشتراط وقوع فعل الاختفاء على ذات المبروق بل يكفي أن يقع على أى شيء يمكنه قد جاء عن طريق السرقة - ١٢

— حيازة المتهم بالاخفاء الشيء المبروق بلا مقابل أو وقوعه خفية وسراً غير لازم لتوفر فعل الاختفاء - ١٣ و ١٤

— التصديق بفعل الاختفاء - ١٥ و ١٦

الفصل الرابع

تسبب الاحكام بالنسبة الى الركن المادى

— فصور الحكم بادانة المتهم باختفاء أشياء مسروقة إذا كان غير واضح الدلالة على أن الأشياء مسروقة في الواقع - ١٧ و ١٨

— وجوب بيان الحكم الفصل الإيجابي الذي قام به المتهم لادخال المبروقات في حيازته - ١٩

الفصل الخامس

التقصيد الجنائى

— علم مخفى الشيء المبروق بأنه مسروق وكن أسلمى من أركان جريمة الاختفاء - ٢٠

— علم المتهم بأن الشيء الذى يخفيه مبروق كاف لتوفر التقصيد الجنائى بنقض النظر عن الباعث الذى يكون قد دفعه الى الجريمة - ٢١

— استمرار المخفى على حيازة الشيء المبروق بعد أن اتضح له أنها متصلة من طريق السرقة تحقق به الجريمة ولو لم يكن علماً بذلك من قبل - ٢٢

الفصل السادس

تسبب الاحكام بالنسبة الى التقصيد الجنائى

— وجوب بيان علم المتهم بالسرقة وإيراد الأدلة على ذلك في الحكم بالإدانة في جريمة اختفاء أشياء مسروقة - ٢٣ و ٢٤

موجز القواعد (٤ ج) :

- وجوب اثبات الحكم على المتهم علمه بأن الأشياء التي وجدت عنده لابد أن تكون قد فصلت عن سرقة لآخر طريق آخر غير السرقة - ٢٧
- كفاية استناد الحكم في اثبات علم المتهم بالإخفاء بأن ماضبط عنده مسروق وأنما اشتراه بثمن بخص من شخص لا يتجر في مثله - ٢٨
- واقعة إخفاء أدوات مدرسية يتحقق فيها ركن العلم بالسرقة - ٢٩
- واقعة إخفاء موتورسيكل يتوافر فيها ركن العلم بالسرقة - ٣٠
- كفاية استخلاص المحكمة ثبوت علم المتهمين بالسرقة في جريمة إخفاء دراجة من شراؤها من شخص لا يتجر في مثلها دون أن يحصل منه على ورقة مبيعة - ٣١
- عدم رد الحكم على دفاع المتهم الذي من شأنه لو صح أن يهدم ما اعتمد عليه في قوله بالعلم بالسرقة تصور - ٣٢
- استناد الحكم في علم المتهم بأن الأشياء التي وجدت عنده مسروقة من وجود علامة الجيش البريطاني عليها على الرغم من أن المتهم قدم خطابا من البحرية البريطانية التي يتصل بها يتضمن أنها تركت هذه الأشياء لديه - ٣٣
- عدم استظهار الحكم علم المتهم بأن ماضبط عنده كان مسروقا تصور - ٣٤
- شراء المتهم الشيء المسروق بثمن يقل عن ثمن المثل لا يكفي بذاته لأن يستخلص منه الحكم العلم بالسرقة - ٣٥
- تدليل الحكم على المتهم بالسرقة بأنه أقدم على شراؤه من شخص مجهول ومن عدم مبادرته الى رده بمجرد علمه بأنه مسروق تصور - ٣٦
- استدلال الحكم على علم المتهمين بالسرقة بدليل علم مجهول لا يعرف اننا كان يصدق عليهم جميعاً أو لا يصدق الاعل بعضهم : تصور - ٣٧
- كون الأشياء المضبوطة في جريمة الإخفاء لاتباع في الاسواق لا ينل بذاته على علم المتهم بأن تلك الأشياء متحصلة عن سرقة - ٣٨

الفصل السابع

مسائل متنوعة

- جريمة إخفاء الشيء المسروق مع العلم بسرقة هي جريمة مستمرة لاتنتقطع الا بخروج الشيء المسروق من حيازة مخفيه - ٣٩
- استقلال جريمة السرقة عن جريمة الإخفاء - ٤٠
- عدم ضبط المسروق لدى المتهم بالإخفاء ليس من شأنه أن يثق عنه الجريمة - ٤١
- ظهور فاعل السرقة أو رفع الدعوى عليه ليس بضروري لصحة معاقبة المخفي - ٤٢
- العقوبة الواجبة التطبيق على جريمة الإخفاء طبقا لنص المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات - ٤٣
- المقصود بالشخص الذي يتجسر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني - ٤٤

(ر : أيضا اثبات قواعد ٥٠ و ٥١ و ٦٥٤ وحكم قاعدة ٢٥٦ ودعوى مدنية قواعد ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٧ و ١١٦ و ١١٥ و ١١٦ و سرقة قواعد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠)

التواعد القانونية :

الفصل الأول

أركان الجريمة

١ - إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة تتكون من (١) فعل الإخفاء وهو يتحقق بتسليم الشيء المسروق ودخوله في حيازة المتهم (٢) وكون التسليم متعمداً من طريق السرقة (٣) وعلم المتهم بأن الشيء مسروق وأنه متحصل من طريق السرقة .
(جلسة ١٩٤٢/١/١٥ طين رقم ١٤٣٧ سنة ١٩٤٢ ق)

الفصل الثاني

أشياء مسروقة

٢ - إن جريمة إخفاء المسروق لا تتحقق إلا إذا كانت الأشياء المخفية متحصلة عن جريمة سرقة، فإذا كانت المحكمة قد قضت عن أشيئ المتهم بالإخفاء سرقة الشيء معتبرة أن قوله إياه إلى داره هو عمل برئ، ومع ذلك فانبت هذا المتهم على إخفائه ذلك الشيء فإنها تكون قد أخطأت .
(جلسة ١٩٤٤/١٢/١١ طين رقم ٢ سنة ١٩٥٠ ق)

٣ - إذا قدم المتهم المحكمة بأنه أخفق ببعض الزوجات المسروقة والمبددة المادكة لشركة من شركات الحياة النازية فبرأته المحكمة على أساس أن الزوجات المضبوطة لديه ليست متحصلة من جريمة سرقة أو تهديد آخذة في ذلك ببقائه القائم على أن الشركة تتقاضى من عملاتها مبلغاً من النقود مقابل كل زوجة لا ترد إليها . وأن الزوجات لذلك تتداول في السوق . وأن تسليم الشركة الزوجات لعدلاتها ليس على سبيل الرديئة ولا عارية الاستئصال كما هو المفهوم من إفراق الذي تأخذه عليهم ، فإن حكماً بذلك لا يكون غلطاً .
(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦ طين رقم ٩٨ سنة ٢٢ ق)

الفصل الثالث

فعل الإخفاء

٤ - مجرد تسليم المسروق يكفي لتوفر الإخفاء ، حتى كان مفروفاً بطل التسليم بأنه مسروق .
(جلسة ١٩٤٢/٥/٤ طين رقم ١٢٠٢ سنة ١٩٤٢ ق)
٥ - إن فعل الإخفاء الذي تتكون منه جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتصور وقوعه إلا بعد وقوع السرقة ، والقانون لم يبين وقتاً يجب أن يكون

وقوعه فيه لكي يكون مماتياً عليه ، ولذلك فإن القول بأن الإخفاء لم يكن ماسعراً للسرقة لا وجه له .
(جلسة ١٩٤٣/٣/٢٧ طين رقم ٢٠٩ سنة ١٩٤٣ ق)

٦ - إن فعل الإخفاء ، كما هو معرف بقى القانون يتحقق بكل اتصال لعل بالمال المسروق مهما كان سيئه أو النرض منه ، ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله . فإذا كانت الواقعة أن المتهمين أخذوا سيارة مسروقةا ومرحوا على شخص شراءها فقتل إذا هم ذهبوا بها إلى مكان ما ، فواقوه وساروا بها إلى هذا المكان وهو معهم ، فإنه بهذا يكون قد شارك سائر المتهمين في حيازة السيارة المسروقة . وخصوصاً إذا كان هو فضلاً عن ذلك ، قد زود السيارة بالوقود . وادعى أنه هو المالك لما عندما قاماه الحقيق داخل السيارة مع زملائه .

(جلسة ١٩٤٥/٥/١٤ طين رقم ١٠٣١ سنة ١٩٥٠ ق)
٧ - إن الركن المادى لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة يتحقق بزيادة الشيء المسروق . والحيازة تكون مهما كان سببها . فيمد مرتكب الجريمة من حاز المسروق سواء أكل ذلك بطريق الشراء أو الرديئة أو المسبة أو الماوعة أو الإجارة أو غير ذلك . وليس يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك .

(جلسة ١٩٤٤/٥/١ طين رقم ٩٩٤ سنة ١٩٤٤ ق)
٨ - إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين : إخفاء شيء متحصل من طريق السرقة ، وعلم الجاني بمصدر هذا الشيء ، ولا يتحقق العنصر الأول إلا بتسليم الجاني الشيء أو حيازه أو حيازه فعلاً . فوسط المتهم في عرض أشياء مسروقة للبيع يبين أن تكون يده قد وصلته إلى هذه الأشياء لا يند إخفاء لما لعدم توافر العنصر المادى للجريمة .
(جلسة ١٩٣٨/١١/٢٨ طين رقم ٢٣٣٤ سنة ٢٨ ق)

٩ - إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتحقق ولكنها المادى إلا إذا أتى الجاني فعلاً مادياً إيجابياً يدخل به الشيء المسروق في حيازة . فجرد علم المتهم بأن شيئاً مسروقاً موجود في منزله لا يكفي لاعتباره غنياً به متى كان هو لا شأن له بوجوده فيه وكان غيره من سكان المنزل هم الذين حملوا على ذلك .

(جلسة ١٩٤٢/١/٢٢ طين رقم ١٦٣١ سنة ١٩٤٢ ق)
١٠ - إن جريمة إخفاء المسروقات لا يتحقق ولكنها المادى إلا إذا أتى الجاني فعلاً مادياً إيجابياً يدخل به الشيء المسروق في حيازة ، فجرد توسط المتهم في رد

الشئ المسروق من يجر فيه وبشئ مناسب .
(جلة ١٦٨/١/١٤٠ طن رقم ١٢٥ سنة ١٤٠)

١٦ - لا يشترط في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يكون الباقى قد أخفاها في مكان بعيد عن الأنظار وعن تناول الناس ، ولا أن تحصل هذه الحيازة بغير طريق التراء أو بغير قصد التملك ما دام هو حينئذ ما كان علاناً بمرقتها .

(جلة ١٦٨/١/١٤٠ طن رقم ٢١٤٧ سنة ٢٢٣ ق)

الفصل الرابع

نسيب الأحكام بالنسبة إلى الركن المادي

١٧ - يجب لتحقيق جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن تكون الأشياء التي أخفيت مشتملة من سرقة لأن أي سبيل آخر ولو جريمة كاذب ما أوردته المحكمة في حكمها غير واضح الدلالة على أن الأشياء مسروقة في الواقع فلا تصح إدانة المتهم في جريمة إخفاء تلك الأشياء .

(جلة ١٦٨/١/١٤٠ طن رقم ١٥٢١ سنة ١٤٠ ق)

١٨ - إن من أركان جريمة إخفاء شئ مسروق أن يكون الشئ قد سرق . وإن كان الحكم المطعون فيه قد دان المظان بجريمة إخفاء مستند مسروق مع طلبة بمرقه ، دون أن يبين الأدلة على أن المستند كان قد سرق فعلاً ، فإنه يكون قاصراً عن بيان توافر العناصر القانونية لجريمة الإخفاء متنبهاً فتنه .

(جلة ١٦٨/١/١٤٠ طن رقم ١٠٥٦ سنة ٢٢٢ ق)

١٩ - إذا كان حكمه أول درجة قد أدانته المتهم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة (حمارين) وبشئ الواقعة في أن المتهم طلب من المجنى عليه سلخاً مقابل رد الحمارين رسماً سلم البيخ وجد الحمارين في الصباح مطلقين خلف مبانى القرية ، وكان الحكم الاستدنى قد أحاق لذلك قوله إن استيلاء المتهم على الحمارين وإعادة الحمارين المروقتين المجنى عليه فيه الدليل القاطع على أنه أتى فعلاً مادياً إيجابياً أدخل به المروقتين في حيازته - فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان فعل الإخفاء ، إذ أنه لم يبين ما إذا كان المتهم قد أتى فعلاً غير ما أتته عليه الحكم الابتدائي ، وكان ما قلته ذلك الحكم ليس فيه القبول الإيجابي الذي قال بوجوده الحكم المطعون فيه .

(جلة ١٦٨/١/١٤٠ طن رقم ١٣٥٤ سنة ٢٢٠ ق)

المسروق مقابل جعل قاضاه لا يكتفى لاعتباره مخفياً له ، ما دام لم يثبت أنه كان في حيازته ، كما أن وجود الجاموسين المروقتين في ضيعة للمتهم وضبطها مع إبنته لدى خروجه بها من الضيعة لا يكتفى ، من كان هو لاشان له في وجودهما فيها وكان غيره من سكان الضيعة هم الذين حملوا على ذلك .

(جلة ١٦٨/١/١٤٣ طن رقم ١٧ سنة ١٤٠ ق)

١١ - إن الركن المادي في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يقتضي إلا إتيان الجاني فعلاً مادياً إيجابياً يدخل به للمسروق في حيازته .

(جلة ١٦٨/١/١٤٠ طن رقم ٣٣٩٢ سنة ٢٤٠ ق)

١٢ - لا يشترط في جريمة إخفاء المسروق أن يكون فعل الإخفاء قد وقع على ذات المسروق بل يكون أن يقع على أي شئ يكون قد جده عن طريق السرقة ، فمن يتناول على جزء من ثمن المسروق مع علمه بمرقه يكون مخفياً لمسروق .

(جلة ١٦٨/١/١٤٣ طن رقم ١٤٥٩ سنة ١٣٣ ق)

١٣ - لا يشترط في جريمة إخفاء المسروق أن يكون العمل للمكون لها قد وقع سراً في غير علانية ، أو أن يكون مرتكبها قد وصلت يده إلى المسروق بغير من أو مقابل ، وافق فلا يمسدس المتهم أن يكون قد اشترى الأشياء المسروقة جهاراً أمام الناس ما دام هو حينئذ ما كان علاناً بمرقتها .

(جلة ١٦٨/١/١٤٣ طن رقم ١٣٣٨ سنة ١٣٢ ق)

١٤ - لا يشترط في جريمة إخفاء المسروق أن يكون قد جده إلى حيازته للمتهم بلا مقابل ، أو أن يكون فعل الإخفاء قد وقع خفية وسراً ، فمن يشتري المسروق جهاراً مع علمه بمرقه يكون مخفياً له .

(جلة ١٦٨/١/١٤٣ طن رقم ١١٥٩ سنة ١٣٢ ق)

١٥ - إن الإخفاء في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ليس معناه أن يعيد المتهم شئ من أخطار الناس أو يضعه في مكان بعيد من تناولهم ، كما هو مفهوم الكلمة لغة بل المقصود به في اصطلاح القانون في هذا المقام هو قسط الاختيار والأعمال لدى مربيها كانت صفته ، أي ولو كان هناء وعلى مربي من الكفاية ومنها كان سبيبه ، أي ولو كان من طريق التراء ولو بشئ المثل ، وسواء أكل بين المتهم وبين المارق علاناً أم لم تكن ، وإن كان معاقبة للمتهم من أجل جريمة إخفاء المسروق لا يقدح فيها كونه اشترى

وجدت عنده غير ملوكة لمن سلبها إليه، إذ هذا لا يثبت عليه بأن هذه الأشياء لابد أن تكون قد حصلت من السرقة دون غيرها من الطرق المختلفة المشروعة وغير المشروعة.

(جلسة ١٩٤٦/٧/٢٥ طين رقم ٣٩٦ سنة ١٦ ق)

٢٦ - إذا كان الطاعن مهماً بأن أغنى سجادة مسروقة آخر من جنى عليه معين وذلك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن السجادة التي بيعت إليه ليست هي المعنى يسرقها من ذلك الجاني عليه فأداته المحكمة دون أن تعرض له ذلك، وكان ما أوردته من أدلة على علمه بأن السجادة التي بيعت له مسروقة غير واضحة الدلالة على تورط هذا الزكي كان حكماً قصراً متيناً ففضه.

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٠ طين رقم ٥٤٦ سنة ٢١ ق)

٢٧ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة إخفاء الشيء المسروق (مصابح) مع علمه بسرقة قد اكتفى في صدره على ما بلغ به المتهم من انتفاء علمه بالسرقة فهو، أما ما دافع به على المتهم من نفي العلم عنه فإن قيام قوته عليه أول درجة ما يكفي للافتتاح بأنه عالم أن هذا المصباح مسروق أو على الأقل أنه ليس لمن يباعه أو سلمه إليه، فذلك يكون من التصور المخل. إذ أن ما قالته المحكمة ليس فيه ما يقطع بأن المتهم حين احتار المسروق كان يعلم بسرقة، بل هي قد اقتصرت في حقه على أنه فقط بأن المصباح لم يكن ملوكاً لمن سلمه إليه. والواجب في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يثبت الحكم على المتهم علمه بأن الأشياء التي وجبت عليه لابد أن تكون قد حصلت من سرقة لاعتبار طريق آخر غير السرقة.

(جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠ طين رقم ١٧٨٥ سنة ١٤ ق)

٢٨ - إذا كانت المحكمة قد بطلت قولاً بطل المتهم في الإحفاء بأن الأقفال التي ضبطت عنده، مسروقة على ما اعترف به من شرائه هذه الأقفال بغير أن تقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية من شخص له اتصال به وليس عن يجرؤون في مثل هذه الأقفال هناك يكفي، ولا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

(جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ طين رقم ٣٧٢ سنة ٢٠ ق)

٢٩ - يكفي لتدليل على علم المتهم بسرقة الأدوات اللدنية التي ضبطت معه أن يقول الحكم، إن المتهم ضبط في الحامية صاحباً يحمل كتباً تبين أنها مسروقة من مدونة... وليس في الأوراق ما يقطع بسرقة

الفصل الخامس

التقصيد الجنائي

٣٥ - علم غنى الشيء المسروق بأنه مسروق وكفى أساساً من أركان جريمة الإخفاء المتخصص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات «قديم».

(جلسة ١٩٣٢/١١/١٤ طين رقم ٣٣٢ سنة ٢٣ ق)

٣٦ - يكفي قافتاً لتوافر التقصيد الجنائي في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لو يكون المتهم عالماً بأن الشيء الذي يخفيه مسروق بغض النظر عن الباعث الذي يكون قد دفعه إلى الجريمة. فلو أثبت الحكم على المتهم أنه سار المسروق مع علمه بسرقة فلا يحد به ما يحد من أنه لم يقصد خساراً أو اضراً بالغير.

(جلسة ١٩٤٣/٣/٢٢ طين رقم ٧٠٩ سنة ١٣ ق)

٣٧ - إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة تتحقق متى استمر الخفي على حوزتها بعد أن أخفى له أنها متحصلة من طريق السرقة ولو لم يكن عالماً بذلك من قبل.

(جلسة ١٩٥١/٢/٨ طين رقم ٢٤٢٧ سنة ٢٢ ق)

الفصل السادس

نسيب الأحكام بالنسبة إلى التقصيد الجنائي

٣٣ - يجب لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء المسروقات بيان علم المتهم بالسرقة وإيراد الأدلة على ذلك. فإذا كان الحكم مع القناعة في الأدلة التي تثبت أن الأشياء التي ضبطت عند المتهم باعها مسروقة لم يتحدث بتاتا عن علم المتهم بالسرقة، فله يكون قصراً في بيان الواقعة التي أدان الطاعن من أجلها.

(جلسة ١٩٤٤/١٠/٣٠ طين رقم ١٥٠٠ سنة ١٤ ق)

٣٤ - لا يكفي في الدلالة على علم المتهم بأن الأشياء مسروقة قول المحكمة إنها تبين ذلك من تصرفات المتهم من حيث وضع الشيء في منزل ليس متروكاً، ومن أن الشخص الذي ادعى أنه كلفه حفظ هذا الشيء - بفرض صحة ذلك - جهدى في الجليش ويعد أن يكون مالكا له.

(جلسة ١٩٤٤/١٢/٤ طين رقم ١٥٧٣ سنة ١٤ ق)

٣٥ - يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يبين علم المتهم بالسرقة ويورد الأدلة التي يستند عليها في صحة هذا البيان، ولا يكفي أن تقول المحكمة إن المتهم كان يعلم بأن الأشياء التي

٣٣ - إذا كان المتهم في عية إخفاء أشياء مسروقة من متعلقات الجيش البريطاني قد أقام دفاعه أماماً على أن هذه الأشياء ليست مسروقة بل هي من متعلقات البحرية البريطانية التي يحملها ، وأنها قد تركتها عنده ، واستدل على صحة دفاعه هذا بصورة كتاب من البحرية تطلب فيه إلى الرئيس تسليمه هو هذه الأشياء ، فلا يكني لادانته أن قول المحكمة في حكمها إن علمه بأن الأشياء التي وجدت عنده مسروقة مستفاد من وجود علامة الجيش البريطاني عليها .

(جلسة ١٩١٧/١١/١٢ طعن رقم ١٨٥٤ سنة ١٦ ق)

٣٤ - إن من أركان جريمة إخفاء لأشياء المسروقة أن يعلم المتهم بأن ما يخفي يحصل من السرقة ، فإذا كان الطاعن قد أقام دفاعه على أنه لم يكن يعلم بأن ما ضبط بمنزله مسروق ، وكان الحكم المطعون فيه مع توجه بهذا الدفاع قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يستظهر على الطاعن بأن ما ضبط عنده كان مسروقاً فإنه يكون متوياً بالقصور متيناً تقتضيه .

(جلسة ١٩٠٢/٥/١٨ طعن رقم ٦٠٥ سنة ٧٢ ق)

٣٥ - يجب للإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يبين الحكم الدليل الصحيح على علم المتهم بأن الأشياء التي وجدت عنده متحصلة عن سرقة والا كانت التهمة غير وافية الإثبات ، وإذ كان الحكم قد اكتفى في صدد بيان الدليل على علم المتهم بالسرقة بقوله « إن اثنين الذين اشترى به يقل عن ثمن المثل » - وكان هذا وحده - مع بيان فرق اثنين - لا يكني بذلك لأن يستخلص منه العلم بالسرقة ، فإنه بكونه واجبا تقتضيه .

(جلسة ١٩١٧/١١/١٢ طعن رقم ١٢٥٧ سنة ١٧ ق)

٣٦ - إذا كانت المحكمة لم تدلل على علم المتهم بأن الأشياء التي أداها باعها مسروقة إلا بما ذكرته من إقامته على شرائها من شخصين غير معلومين له ومن عدم مبادرته إلى دفعها بمجرد علمه بأنها مسروقة ، فإن حكمها بكونه قاصراً قصوراً بسببه لا يخرج مقتضاه إذ إن ما ذكره من ذلك لا يؤدي إلى ما انتهت إليه من ثبوت علم المتهم بأن الأشياء مسروقة .

(جلسة ١٩٠٠/٧/٦ طعن رقم ١٩٠١ سنة ١٩ ق)

٣٧ - متى كانت حوادث السرقة محل المعرعة ارتكبت من عدة متهمين على معنى عليهم متعددين في أولئك خلفه وأما كون مخافة وكما ما استدل كل من المتهمين في جريمة الإخفاء هو أنه اشترى بعض المروقات

إيماناً من المدرسة المذكورة . ومن ثم كان ادعاءه بفرض صحتته من بيع القرائن له هذه الكتب والاتفاق على تسليمها في الزاوية صباحاً لما قطع ببله بصفة هذه الكتب وعدم الحصول عليها بطريق مشروع ، الأمر الذي تقتضي منه جريمة السرقة من جانب المتهم لعدم ثبوتها من باب القطع والجزم وثبوت تهمة الإخفاء في جانبه ثبوت أن الكتب التي كان يحملها مسروقة ، وأن ظروف استلامها وما قرره العسكري من كثرة تلفته وما ورد على لسانه من أنه يحملها لناظر المدرسة ، ثم القول إنه اشترعها ليبيها لحاجة لما يقطع ببله بسرقتها ،

(جلسة ١٩٠٤/١٠/١ طعن رقم ١٩٧٢ سنة ٢٤ ق)

٣٥ - إذا كان الحكم إذ تعرض لركن العلم بالسرقة قال : « إن ضبط أجهزة الموسيكل (المروقة) مفرقة بحمل المتهمين وبإعلامات المدينين التي تعرف عليها المتهم عليه ومحاورتها إخفاء مطالبها بنسبتها إلى الموسيكل آخر يقطع ببلها بالسرقة . وفوق ذلك فقد حاول المتهم المادع منه بدأ التحقيق إخفاء مصدر أجهزة الموسيكل كي لا تتضح سرقة فكان أن تخادب مع أعني الأول واتضح أمرها ، فإن ما قاله الحكم من ذلك سائق ومعتول ويؤد إلى النتيجة التي انتهى إليها من ثوابه ركن العلم بالسرقة ،

(جلسة ١٩٠٥/١١/١ طعن رقم ٦٢٢ سنة ٢٥ ق)

٣٦ - إذا كان الحكم قد تحدث عن ركن العلم بالسرقة لدى المتهمين فقال : « وحيث إن المتهمين لم يقنصا ما يدل على من باعها المدعاة وعلما بالسرقة ثابت من قيامهما بالسرقة من شخص لا يتجرى في مثل هذه الأشياء ولم يحصل منه علم « ودرة مباحية ، فأبى الدليل الذي استخلته المحكمة على علم المتهمين بالسرقة يؤدي إلى ما رتب عليه .

(جلسة ١٩٠٥/١١/٢١ طعن رقم ٥٣٤ سنة ٢٥ ق)

٣٣ - إذا كانت المحكمة في قضائها بإدانة المتهم في إخفاء أشياء مسروقة قد أقرت قولها ببله بالسرقة على ما قام لديها من أنه كان يمرض هذه الأشياء البيع بشئ يخص ، وكان الدفاع قد قدم قرائن المحكمة لإثبات أن اثنين الذين عرض الأشياء للبيع به هو اثنين الجاري في الأسواق ، ومع ذلك لم تعرض المحكمة لهذا الدفع ، فذلك يكون قصوراً في الأسباب يستوجب نقض الحكم ، لأن هذا الدفع من شأنه لو صح أن يهزم ما اعتدلت عليه في قولها بالعلم بالسرقة .

(جلسة ١٩٠٥/١١/٢٢ طعن رقم ٢٥٧ سنة ١٥ ق)

٤١ - إن عدم ضبط المرووق لدى المتهم بإخفائه ليس من شأنه أن يبنى عنه الجريمة ، لأنه يمكن أن تكون المحكمة قد اتهمت بأن هذا المرووق كان في حيازته فعلاً إذ القانون لا يفرط في جرمه الإخفاء أن يكون الدليل عليها ضبط المرووق لدى المتهم .
(جلسة ١٩٤٣/٢/٢٢ طين رقم ٢٠٩ سنة ١٣ ق)

٤٢ - إن ظهور فاعل السرقة أو رفع الدعوى عليه ليس ضروري لصحة معاقبة المثل متى ثبت أنه اغنى ماسرة غيره وهو عالم بحقيقة الأمر فيه . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أودعتها أن التي المضبوط لدى المتهم مسروق ، وأن المتهم إخفاء مع علمه سرقة ، ثم عاقبه بمقتضى المادتين ٣١٨ و ٣٢٢ فقرة أول من قانون العقوبات لأنها تكون قد طبقت القانون خليقاً صيحياً على واقعة الدعوى .
(جلسة ١٩٤٣/٤/١٢ طين رقم ٩٣٨ سنة ١٣ ق)

٤٣ - إن نص المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات يجرى بأن دكل من اغنى أشياء مسروقة أو متحصلة من جريمة أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالمحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كان الجنائي يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة ، وإن قلنا كان الحكم قد أدان المتهم بإخفاء أشياء مسروقة متحصلة من جريمة قتل بالظروف التي أورد بيانها إشتقاً إلى أمة واختيارات من شأنها أن تودي إليها ثم أخذه بالراة وطبق لصلته المادة ١٧ من قانون العقوبات وزل بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فإنه لا يقبل من هذا التهم الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٠/٤/٢٤ طين رقم ٢٨١ سنة ٢٠ ق)

٤٤ - إن اتزان يشترط في الشخص الذي يجرى في مثل التي. المرووق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني ، أن يشتر فيه حقيقة ، ولا يمكن أن يظهر البائع بظهر التاجر أو يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر .
(جلسة ١٩٥٠/١/١١ طين رقم ١٠٣٠ سنة ٢٤ ق)

من بعض المتهمين بالسرقة ، فإنه إذا كان لا يصح أن يسأل أي من أولئك من فعل غيره مادام لم يكن على اتفاق معه ، يكون من الواجب على المحكمة ، وهي تبحث مسئولة المتهمين بالإخفاء ، أن تحقق موقف كل منهم واحداً واحداً ، فتبين في حكمها التي. المرووق الذي إخفاءه والدليل على علمه بسرقة ، فإذا هي لم تفصل بل اعتبرتهم جملة تحتين للمسروقات واستدلت على علمهم بالسرقة بدليل عام ، يجعل لا يعرف ذلك من حدق عليه جميعاً أو لا يصدق إلا على بعضهم فقط ، فإنها تكون قد أخطأت بتقصيرها في بيان الأساليب التي أقامت عليها الإدانة .
(جلسة ١٩٤٠/٢/١٢ طين رقم ١٨٤ سنة ١٥ ق)

٣٨ - إذا كانت المحكمة قد أدانته لثبتم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة (مضغرات حريق) ثانية قرلها بلم التهم بأن هذه الأشياء مسروقة على أنها ما لا يباع في الأسواق ، فهذا منها تصور يستوجب قرض حكمها لأن ما قاله من ذلك لا يدل على أن التهم كان يعلم أن تلك الأشياء متحصلة من سرقة .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٢١ طين رقم ١٥٩٦ سنة ١٩ ق)

الفصل السابع

مسائل متنوعة

٣٩ - إن جريمة إخفاء التي. المرووق مع العلم بسرقة هي جريمة مستمرة لا تنقطع إلا بخروج التي. المرووق من حيازة ضحية فإذا أثبت الحكم أن السرقة وقعت في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٩ وأن التهم ياع التي. المرووق في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٢ وأن التبليغ يعطيه حصل في ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ فإن الجريمة تعتبر مازالت قائمة لأن مدة سقوطها لا تبدأ إلا من تاريخ البيع .
(جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ طين رقم ٢٨ سنة ٤ ق)

٤٠ - إن القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة جريمة اشتراك في السرقة وإنما اعتبره جريمة قائمة بذاتها . وبناء على ذلك فإن تاريخ هذه الجريمة لا شأن له بيوم السرقة بل هو لا يكون إلا من يوم الإخفاء ، أي من يوم قتل التهم التي. المرووق ، فهذا اليوم هو الذي يجب أن يكون مبدأ لمدة سقوط الدعوى
(جلسة ١٩٤٢/١/١٥ طين رقم ١٢٣٧ سنة ١٢ ق)

ارتباط

(ر : اختصاص قاعدتان ٢ و ٢١ و استثناف قاعدتان ١٦٦ و ٢٦٣ وتعدد الجرائم ودعوى مدنية قاعده ٤٧
وغرفة الامم قاعده ١٢ وقاضي الاحالة قاعدتان ٣ و ٧ وقتل عمد قاعده ١٣١ ونقض قواعد ٤٢٣
و ٤٨٨ و ٥٣٨)

أسباب الإباحة وموانع العقاب

رقم القاعدة

الفصل الاول : الاسباب الشخصية التي تعدل للمسئولية

الفرع الاول : الاكراه وحالة الضرورة ١ - ٢

الفرع الثاني : الجنون والعاقة العقلية ٢ - ٩

الفرع الثالث : التيبوة او السكر ١٠ - ١٨

الفصل الثاني : الاسباب المبنية التي تعدل للمسئولية

الفرع الاول : استعمال حق مقرر به تقضي القانون

١ (تأديب الزوج زوجته ١٩

ب (تأديب الصغار ٢٠ - ٢٣

الفرع الثاني : ارتكاب للوظف عملا تنفيذيا لما أمرت به القوانين ٢٤ - ٢٦

الفرع الثالث : الدفاع الشرعي

١ (شروط الدفاع الشرعي ٢٧ - ٦٤

ب (قيود الدفاع الشرعي ٦٥ - ٦٨

ج (تجاوز الدفاع الشرعي ٦٩ - ٧٦

د (تسبب الاحكام بالنسبة الى الدفاع الشرعي ٧٧ - ١٦٠

هـ (مسائل متنوعة ١٦١ - ١٦٤

١٦٥

الفصل الثالث

موجز القواعد :

الفصل الاول

الاسباب الشخصية التي تعدل للمسئولية

الفرع الاول : الاكراه وحالة الضرورة

— لا مسئولية على المتهم ولا على المتول عن الحق الذي من كانت الواقعة ناشئة عن حادث قهري لا يذللهم فيه ولا في قدرته منه . ١

— عدم جواز اعتبار التهم القاصر عن جريته ارتكابها بأنه كان مكرها على ارتكابها بأمر والده - ٢

(راجع أيضا : دعوى مدنية قاعده ٩٥)

الفرع الثاني : الجنون والصحة العقلية

- عدم انطاق المادة ٦٢ عقوبات في حالة الجرائم التي يجب فيها توفر قصد جنائي خاص لدى المتهم - ٣
- الإشارة عرضاً إلى أن المتهم كان بحالة غير طبيعية لا يجتر طلباً لمرض اللهم على إخصائ لصحص قواه العقلية - ٤
- البررة في تخدير شعور المتهم واختياره لتقدير مسؤوليته الجنائية هي بما تكون عليه حالته العقلية وقت ارتكاب الجريمة لا بما كانت عليه قبل ذلك - ٥
- وجوب ثبوت المحكة من أن المتهم لم يكن مجنوناً وقت ارتكاب الحادث ولا تطلبه هو بالقائمة الدليل على جنونه - ٦
- إصابة المتهم بالعلة العقلية لا تمنع من مساءته عن احراز الخضر مادام يدرك أن الماددة التي وجدت معه هي حشيش يحاقب القانون على احرازه - ٧
- صحة الحكم اذا لم تلحظ المحكة على المتهم أنه مجنون وكان للدافضون عنه لم يبرروا شيئاً في صدد هذا أمليها - ٨
- عدم اعتبار الحالة المرضية المعروفة باسم الشخصية البكوبانية جنوناً - ٩
- (راجع أيضاً حكم قاعدة ١٥٥ وخبر قواعد ٢ و ٣ و ٣٨ و ٤٤ ودعوى مدنية قاعدة ١٧٦ ودفاع قاعدة ١٧٧ و ٢٠٥ وعضى قاعدتان ٤٣٨ و ٤٣٩)

الفرع الثالث : القبيوبة اوالسكر

- لا تأثير في مسؤولة الجاني الجنائية اذا كان قد تملط الحمر بمحض اختياره - ١٠
- القبيوبة المانة من العقاب هي التي تكون ناشئة من مادة مخدرة يصكون اللهم قد تناولها قهراً عنه أو على غير علم منه بها - ١١
- عدم جواز اثارة ائندام مسؤولية المنهم الجنائية بسبب سكره لأول مرة أمام محكة القضاء - ١٢ و ١٣
- السكران متى كان فاقد الشعور أو الاختيار في عمله فلا يصح أن يقال عنه أنه كانت لديه بنة القتل - ١٤ و ١٥
- السكران ولو شرب باختياره لا يمكن أن يسأل عن القتل الصمد اذا كان السكر قد ذهب بادراكه وادارته - ١٦
- قول المنهم أنه كان غلاماً لا يفيده أنه كان فاقد الشعور والاختيار في عمله ولا يلزم التحدث في الحكم عن مدى تأثير السكر في مسؤوليته - ١٧
- وجوب رد الحكم فاداة اللهم على دفاعه بأنه بسبب سكره لم يكن مسؤولاً عما صدر منه - ١٨
- (راجع أيضاً : دفاع قاعدة ٦١ وسب وقذف قاعدة ١٢٩ وقتل عمد قاعدتان ١٠٤ و ١١٧)

الفصل الثاني

الاسباب المعيشية التي تعصم للمسؤولية

الفرع الاول : استعمال حق مقرر بمقتضى القانون

١ - تأديب الزوج زوجته

- ضرب الزوج زوجته واحداً بها أثر جروح يخرج عن حدود حقه المقرر بقتنى الشريعة - ١٩
- (راجع أيضاً : قض قاعدة ١٧٦)

ب - تأديب الصغار

- التأديب المباح شرعاً لواله لا يجوز أن يمتدى الضرب البسيط الذي لا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض - ٢٠
- تجاوز الوالد حدود التأديب المباح بوجوب عقابه بجريمة الضرب الممدد - ٢١
- وضع المنهم قيداً حديدياً في رجل ابنه عند غيابه ملاحظاً في ذلك ألا يمتدحها من الحركة بداخل المنزل وألا يؤلم يديها لا يجاوز فيه لحدود حق التأديب المأول له قانوناً - ٢٢
- حدود تأديب المدرس لطلاب - ٢٣

الفرع الثاني : ارتكاب الموقوف عملاً بتفليها لا امرت به القوانين

- شروط تطبيق المادة ٦٢ عقوبات - ٢٤
- مظهر التبت والتحرى الذين يتطلبهما القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٣ عقوبات - ٢٥

— طاعة الرئيس لا يبنى بأية حال أن تمتد إلى ارتكاب الجرائم - ٢٦
(راجع أيضا حكم قاعدة ٢٤٢ وبعض قاعدتان ٤٤٠ و ٤٤١)
الفرع الثالث : الدفاع الشرعي

١ - شروط الدفاع الشرعي

- وجوب كون الاعتداء حالا أو على وشك الحلول - ٢٧ و ٢٨
- لدفاع بعد زوال الاعتداء - ٢٩ - ٣٢
- الأحوال التي تصح المدافعة عنها باستعمال القوة - ٣٣
- قيام حالة الدفاع الشرعي تقتضي وقوع فعل إيجابي يغشى منه المنع وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي - ٣٤
- عدم اشتراط حصول اعتداء بالفعل على النفس أو المال لقيام حالة الدفاع الشرعي - ٣٥ و ٣٦
- حق الدفاع الشرعي قد ينشأ ولو لم يسفر التهديد عن أية أصابات متى تم بمسورة بغض منها الموت أو جراح بالغة - ٣٧ و ٣٨
- قيام حالة الدفاع ولو كان الاعتداء وهيا متى كانت الظروف والملابسات تاتي في روع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موحها اليه - ٣٩ و ٤٠
- وحوب اعتقاد المتهم على الأقل وجود خطر على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب مقبول - ٤١ - ٤٣
- تقدير للتم فعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع يجب أن يكون مبني على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه - ٤٤ و ٤٥
- تقدير فعل الاعتداء يستكون اعتباريا بالنسبة للشخص الذي فوجيء بفعل الاعتداء في ظروفه المخرجة وملاساته الدقيقة - ٤٦
- وحوب كون فعل الضرب لرد الاعتداء لا مقصودا لهاته - ٤٧ و ٤٨
- حق الدفاع مباح قانونا من نفس الانسان أو عن نفس غيره اطلاقا - ٤٩
- عدم جواز الترضي بفعل الضرب ان لم يثبت أنه كان يتهدى أو يحاول الاعتداء فعلا على للدافع أو غيره - ٥٠
- الاعتداء مهما كانت درجته يبرر الدفاع الشرعي - ٥١
- الاعتداء الذي يبيح الدفاع لا يستلزم قدراً معيناً من الجسامة - ٥٢
- عدم تناسب فعل المدافع مع فعل الاعتداء لا ينظر اليه الا عند تقدير ما اذا كانت القوة التي استعملت لمبلغ التهديد زادت عن الحد الضروري أو لم ترد عليه - ٥٣
- تقرير حق الدفاع الشرعي عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير - ٥٤
- قصر أحوال الدفاع الشرعي عن المال على الجرائم الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ عقوبات - ٥٥ و ٥٦
- انتهاء حالة الدفاع الشرعي في الحريق بانتهاء الجاني من وضع النار فضلا في تلك المراد احراقه - ٥٧
- اطلاق خبير مقدورين حق اعتقد أن للتجمهرين من فريق المجني عليهم كانوا متخفين للاعتداء على التريق الآخر قاصدا تخريبهم وكان اعتداه مبنيا على أسباب مقبولة فان ملته لا تكون مستوجبة العقاب - ٥٨
- ثبوت أن التهم هو الذي بدأ المجني عليه بالمدوان ينفي توفر حالة الدفاع الشرعي - ٥٩
- نفي حالة الدفاع الشرعي بمقولة إنه كان في مقدوره المجني عليه الحرب خطأ - ٦٠
- وحوب استخدام القوة بالقدر اللازم لرد الاعتداء - ٦١
- امكان الركون الى الاحتياج رجال السلطة العامة يقتضي أن يكون هناك لدى التهم من الوقت ما يكفي لاختلا هذا الاجراء - ٦٢ - ٦٤

ب - قيود الدفاع الشرعي

- محل تطبيق المادة ٢٤٨ عقوبات هي أن يكون العمل الذي يقوم به الموظف داخلا في اختصاصه - ٦٥

موجز القواعد (٨٥) :

- حق الدفاع الشرعي يكون جائزاً إذا كان الموظف قد تعدى حدود وظيفة وكان سيء النية في ذلك - ٦٦
- أحوال الدفاع الشرعي من المال التي تبيح القتل العمد - ٦٧
- حق الدفاع الشرعي لا يتفرع مع ارتكاب المبالغ القتل العمد بل إنه مباح في الأحوال التي نص عليها القانون - ٦٨ (راجع أيضاً فقه قاعدة ٦٧٥)
- ج - تجاوز الدفاع الشرعي
 - تجاوز الدفاع الشرعي لا يكون له وجود إلا حيث تكون حالة الدفاع الشرعي قد توافرت - ٦٩ - ٧١
 - تتسبب قبل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعي - ٧٢ - ٧٣
 - قتل المتهم المبنى عليه المتهنى على ماله حيث لا يكون القتل مباحاً لا يمكن منه القول بأنه لم يكن أصلاً في حالة دفاع بل يعتبر متجاوزاً حدود الدفاع - ٧٤ - ٧٥
 - حقوبة من يتجاوز حدود الدفاع الشرعي - ٧٦
 - (راجع أيضاً : قس قاعدة ٧٥١ ووصف التهمة قاعدة ٧٥)
- د - تسبب الإحكام بالنسبة للدفاع الشرعي
 - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي مسألة موضوعية من اختصاص محكمة للوضع بدون رقابة عليها من محكمة النقض - ٧٧ - ٨٩
 - الدفاع الشرعي من الدفع للوضعية التي لا يجوز اثباتها لأول مرة أمام محكمة النقض - ٩٠ - ٩١
 - تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعي يوجب اعتناقه بما وقع منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بإثباته - ٩٢ - ٩٧
 - عدم إضاح المحكمة عن رأيها في حالة الدفاع التي استظهرتها في الحكم يزعزع الأساس القانوني الذي بني عليه حكمها - ٩٣
 - عدم اعتراض اعتراف المتهم بالجريمة لقيام حالة الدفاع الشرعي - ٩٤ و ١٠٥
 - عدم تحديث المحكمة من تقاء قسما عن حالة الدفاع الشرعي التي ترشح لها واقعة الدعوى بما يشهد أو ينفيها - ٩٦ - ١١٠
 - عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعي . قصور - ١١١ - ١٣٨
 - خطأ الحكم الذي يستلزم من أحد رجال الحفظ قبل إطلاق البنادق على اللجني عليه التحري والتزوي وإطلاق حيار للإرهاق متى كان الثابت أن اللجني عليه لم يحاول التراجع - ١٣٩
 - عدم التزام المحكمة بالحدث في حكمها عن انتهاء حالة الدفاع الشرعي مادامت لم تر بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة - ١٤٠
 - نفي حق الدفاع الشرعي عن المتهم الذي ضرب السارق لعله أن يكون ثابتاً أن الإصابات لم تحدث إلا بعد أن سقط على الأرض وصار عاجزاً عن الحركة - ١٤١
 - تمسك المتهم بأنه لجأ إلى القوة لرد اللجني عليه عن أرضه بعد أن دخلها عنوة يوجب على المحكمة أن تبحث فيما إذا الحيازة الفعلية على الأرض انتقلت عليها - ١٤٢
 - عدم التزام الحكم بالبحث عن الدفاع الشرعي صراحة أو ضمناً إذا أصر المتهم على إنكار التهمة وسكت عليه عن النفي بالدفاع الشرعي - ١٤٣
 - قصور الحكم الذي لم يبين الضربة التي أحدثت الوفاة متى كانت إحدى هذه الضربات بناء على حق الدفاع الشرعي - ١٤٤ و ١٤٥
 - نفي الحكم حالة الدفاع الشرعي عن المتهم الأول تكون سالحة لدى هذه الحالة عن التهم الأخرى ما دامت الظروف التي وقعت فيها الجريمة للسنة إلى كل منها واحدة - ١٤٦
 - تحديث الحكم عن حق الدفاع يقتضي بيان ما إذا كان ما وقع من التهم اعتداء لا أصل له أم كان اعتداء زاد في جسامته على ما أبلغ القانون استعماله - ١٤٧ - ١٤٨
 - نفي الحكم حالة الدفاع الشرعي الذي تمسك به المتهم استناداً إلى أنه كان في استبطائه الاحتياط داخل دأبه ليعتدي اعتداء اللجني عليه . قصور - ١٤٩

- متى الحكم حق الدفاع استلذا إلى انعدام التناسب بين اعتدائه الجاني عليه لفساكنه وبين فعل التهم لجسامته
قصور - ١٥٠ - ١٥٢
- ذكر الحكم أن التهمين قد يتناولان على ارتكاب الجرم يتضمن الرد على دفاع التهمين بأنهم كانوا في حالة
دفاع شرعي - ١٥٣ و ١٥٤
- مجرد قول الحكم بأن الحالة لم تكن تستلزم إطلاق الأمانة لعدم وجود ما يتخوف منه لا يصلح رداً على ما تمسك
به التهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ولأن - ١٥٥
- متى الحكم قيام حالة الدفاع الشرعي عن والدة التهم ليس فيه ما يفي بما يفي هذه الحالة بالنسبة إليه - ١٥٦
- متى الحكم قيام حالة الدفاع الشرعي عن بدأ الحادث وكان الحادث وحده غير قابلاً لتجزئة فإنه يتضمن متى حالة
الدفاع عن زملائه من التهمين - ١٥٧
- انتهاء الحكم إلى أن التهم هو الذي يدر الجاني عليه بالإعتداء يفي حالة الدفاع الشرعي - ١٥٨
- متى الحكم الواقعة التي يستند إليها التهم لتمسك بحق الدفاع ينطوي على اعتداء قيام حالة الدفاع - ١٥٩
- عدم تصور الحكم حقيقة الحالة التي كان عليها التهم - الذي تمسك بحق الدفاع - والجاني عليه وقت وقوع الحادث
قصور - ١٦٠
- (راجع أيضاً : حكم قاعدتان ٢٣٣ و ٢٤٧ ودفاع قاعدة ٦٠)

٥ - مسائل متنوعة

- تذكر معرفة من الذي بدأ العدوان بسبب انكار التهم التهمة لا يصح أن يبنى عليه حتى القول بأنه لابد أن يكون
هو للعدى - ١٦١ - ١٦٢
- أثبتت توفر نية القتل لدى التهم لا يفي قيام حالة الدفاع الشرعي - ١٦٣
- جواز اعتداء شخص على غيره وإن يندى عليه من آخر دون أن يكون أحدهما في حالة دفاع شرعي - ١٦٤
- (راجع أيضاً : سبق إصرار قاعدة ١٦ و غرقة الإتهام قاعدة ٨ وقاضي الإحالة قاعدة ٧٧ وحض قواعد ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١)
- (ر . أيضاً في الأسباب البينة التي تهدد المسؤولية زور قاعدة ١٠٢ وضرب قاعدتان ٧٨ ، ٥٩ ومن طلبة قاعدة ١)

الفصل الثالث

اعتد التهم من العقاب

- عدم التزام المحكمة بتسبب أسباب اعتداء التهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها - ١٦٥
- (راجع أيضاً : اتفاق جنائي قواعد ١٢ و ١٣ و ١٤ واختلاس أشياء محبوزة قاعدة ١٠٢ وإعانة الجاني على القرار
قواعد ٨٥ و ٨٦ و ١٠٩ و تزور قواعد ٢٤٩ و ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٧ و ٢٧٨ وحريق قاعدة ٤ وخيانة أمانة
قاعدة ٩٩ ورأى فاحش قاعدة ٧٧ وزنا قاعدة ١١ وسب وقذف قواعد ٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٨٣ و ٩٥ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٢
و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٩ و ١٢٠ وسرقة قاعدة ٨٠ وسلاح قاعدتان ١١ و ١٢ وشيك قاعدة ٢٢ ونسب قواعد
٤١ و ٥٨ و ٥٩)

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الأسباب الشخصية التي تعدد المسؤولية

الفرع الأول

الإكراه وحالة الضرورة

- ١ - متى كانت الواقعة ناشئة عن حادث قهري ،
لا بد منهم فيه ولا في قدره منه فلا مسئولية عليه

ولا على المستول من الحق المدني ، بل لأيهما أن يطلب
من المحكمة تحقيق ما يرضه من وقوع هذا الحادث القهري
والمسئكة أن ترفض هذا الطلب متى رأت أنه غير جدي ،
وأن التماس الموجهة لديها في التحقيق تدل على عدم
الآحية فيه .

(مجلة ١١٣٢/١١/١٤ طين رقم ٢ سنة ٢٠٠٣)

- ٢ - للاعتناء من القوة المؤسس على الإكراه
شروط عامة منصوص عليها في المادة ٥٦ ع لا يجوز
صفر السن وحده مقاماً فلا يجوز لهم قاصر أن يستند

أن يترك أمره لما وحدها ولا يصح إذن إلزامها بالاستقامة فيه برأى قى .

(جلة ١٣/١٢/١٩٤٠ مطن رقم ١١٨ سنة ١٠ ق)

٦ — لا يمنح شكة الموضوع أن تستند في إثبات عدم جنون المتهم إلى القول بأنه لم يفهم دليلاً ، بل إن من واجبه في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مجنوناً وقت ارتكاب الحادث ولا تحمله هو إقامة الدليل على دعواه كذلك لا يصح الاعتقاد على أن من يدعى الجنون لم يبد أنه مجنون في الوقت المناسب أثناء المحاكمة لأن ذلك لا يصح الاستدلال به إلا في حق من لم يظن في سلامة عقله .

(جلة ١٣/١٢/١٩٤٠ مطن رقم ١١٠٢ سنة ١٨ ق)

٧ — إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن مظهر سلوكه الخارجى ، كما وصفها الطبيب الشرعى ، تقيد أنه غير مسئول إذ قرر الطبيب أنه مصاب بالعقلية التي لم تفسح سداً عما يتكلم وظروف الحياة الاجتماعية والفسيولوجية وكذا الاضطراب العصبي ، وكان الحكم قد حاقه على أساس ما أثبتته الطبيب الشرعى من أنه لم يوجد بهفة عامة تفقده الشعور والاختيار في ارتكاب فعله ، وكان تقرير الطبيب الشرعى يعزى ما اتى إليه الحكم من أن المتهم كان يدرك أن المادة التي رجحت معه هي حشيش يه قب العائز على إحرازه فان صفاه لا يكون قد بنى على أساس خاطئ .

(جلة ١٣/١٢/١٩٤٠ مطن رقم ١٨٨١ سنة ١٨ ق)

٨ — إذا كانت المحكمة لم تلاحظ على المتهم أن به جنوناً أو عامة بهفة ، وكان المدافعون عنه لم يثيروا شيئاً في صدد هذا أمامه وكانت جميع الأوراق المقدمة منه في طعنه على الحكم لا تقيد أنه كان وقت المحاكمة مصاباً بعقله ، فلا يكون نه وجه القساس بالحكم الصادر بإدانة هذا المتهم .

(جلة ١٣/٩/١٩٤٠ مطن رقم ٧٧٢٢ سنة ١٨ ق)

٩ — إن الجنون أو العامة في العقل الذين أشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات دون غرض مما ورنيت عليهما الإعدام من العقاب هما اللذان يعملان الجنائي وقت ارتكاب الجريمة فقد فقد الشعور أو الاختيار في عمله ، أما المصاب بالحالة المرضية المعروفة باسم الشخصية السيكوپاتية فه لا يعتبر في عرف القانون مجنوناً .

(جلة ١٣/٦/١٩٤٠ مطن رقم ٦٤٥ سنة ٢٤ ق)

عن جريمة ارتكابها بأنه كان مكرها على ارتكابها بأمر والده .

(جلة ٢١/١٢/١٩٣٠ مطن رقم ٣٩٢ سنة ٥ ق)

الفروع الثاني

الجنون والعامة العقلية

٣ — إن المادة ٦٢ من قانون العقوبات لا تطبق في حالة الجرائم التي يجب فيها توفر قصد جنائي عاص لى المقيم إذ لا يتصور في هذه الحالة اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات واقرضات قانونية ، فان القصد الجنائي باعتباره وامة يجب أن يكون ثبوته بناء على حقيقة الواقع .

(جلة ١٣/٥/١٩٤٠ مطن رقم ٣٢٢ سنة ١١ ق)

٤ — إذا كان الدفاع عن المتهم قد اقتصر في مراعاته على الإشارة رضا إلى أن المتهم كان بحالة غير طبيعية فذلك لا يعتبر طلياً لمرض المتهم على إخصائى لفحص قواه العقلية بل هو يفيد ترك الأمر للمحكمة تقاره كما ترى إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة قد استخلصت أن المتهم اعترف بجريمة وهو حافظ لشعوره واختياره ، وردت على ما تمسك به الدفاع من جهة حالة العقلية . ولم تأخذ به بناء على ما مضته من أن المتهم ارتكب جريمة إحكام وتغيير ، وأنه لم يتعرف إلا بعد أن ثوبت حوله الشبهات وضاعت في وجهه السبل ، ففي ذلك ما يكفي لسلمة الحكم . وليست المحكمة ملزمة بأن تشبه برأى إخصائى مادامت موهم جانبها لا ترى أنها في حاجة إلى ذلك .

(جلة ٢٢/٤/١٩٤٠ مطن رقم ٢١١ سنة ١٠ ق)

٥ — ان العبرة في تقدير شعور المتهم واختياره لتقرير مسؤوليته الجنائية هي بما تكون عليه حاله العقلية وقت ارتكاب الجريمة لا بما قد كانت عليه قبل ذلك . فإذا كان الدفاع قد استند إلى أن المتهم غير مسئول لأنه كان قد أصيب منذ سنوات بالجنون وقم شفاؤه من أحد الأطباء دالة على ذلك ، ورات المحكمة من اجابات المتهم في التحقيق الذى أجرى عقب المحاكمة مباشرة أنه كان ساهم العقل وقت ارتكاب الجريمة ثم قالت إن المادة الطبية المصدرة لا تعارض مع ما رآه من ذلك لأنها فضلا عن صدورهما من غير إخصائى ومن حادث وقع قبل تحريرهما بسنوات لا تتدل بذاتها على أن المتهم كان وقت اعترافه الجريمة في حالة جنون فذلك باعتباره قد بدرا . فوقائع المروضة على المحكمة يجب

الفرع الثالث

التيبوية أو السكر

١٠ - متى تحققت عمكة الموضوع لذ الجاني قد تعاملت الخرج بعض اختياره فيس لسكره في هذه الحالة تأثير ما في مسئوليته الجنائية .

(جلسة ١٩٤١/١-٢٩ ملن رقم ١٣٧٧ سنة ٤ ق)

١١ - إن التيبوية المانعة من العقاب هي التي تكون ناشئة من مادة مخدرة يكون المتهم قد تناولها فقرأ عنه أو على غير علم منه بها . أما إذا كان قد تناولها عذرا عن علم بحقيقة أمرها فانه يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها مهما كانت ملائمتها تناوله إياها .

(جلسة ١٩٤٠/٢-١٢ ملن رقم ٥٢٢ سنة ١٠ ق)

١٢ - إذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم لم يثر جدلاً حول انعدام مسئوليته الجنائية بسبب سكره ، وكانت المحكمة من جانبها لم ترق أن سألته السكر التي أشارت إليها مستوجبة انعدام للمسئولية على أساس أن المتهم لم يكن معها قد القصور أو الاختيار في عمله ، فلا يقبل من لثمة المجادلة في هذا الشأن أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٦/٣-١٢ ملن رقم ٢٠٧ سنة ١٦ ق)

١٣ - إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فاقد الشعور وقت مقارعة الجرم ، حتى كان يتعين عليها أن تحقق هذا الدفاع وتفصل فيه موضوعاً ولكن الحكم لا يبين منه أن المتهم كان فاقد الشعور بفعل المسكر فلا يكون له أن يثير ذلك لدى محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٠/١٢-١١ ملن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٠ ق)

١٤ - السكران متى كان قد فقد الشعور أو الاختيار في عمله فلا يصح أن يصح أن يقارن منه أنه كانت لديه نية القتل . وذلك سواء أكان قد أخذ للمسكر بطله ورضاه أم كان قد أخذه قهراً أو على غير علم منه مادام المسكر أقدمه شعوره واختياره . ومثل هذا الشخص لا يصح معاقبته على القتل العمد إلا إذا كلفه الموت . القتل ثم أخذ للمسكر ليكون مشجعاً له على تنفيذ نية .

(جلسة ١٩٤٦/٥-١٣ ملن رقم ٢٣٢٢ سنة ١٦ ق)

١٥ - أما ما كانت التيبوية المانعة من المسئولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً أو على غير علم منه بحقيقة أمرها كان مفهوم ذلك أن من يتناول

مادة مخدرة عتاراً وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها . فالفانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الإدراك ، مما ينبغي عليه توافر قصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يطلب الفانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص فانه لا يمكن القول باكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باقرامات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقعة . فإذا كان الحكم قد استند في القتل لدى التهم فيها وقوع منه من الإطالة عياراً بارزاً على لجنه عليه أدى إلى وفاته واعتبر المجادلة ضرباً أضى إلى الموت فانه لا يكون قد أخطأ .

(جلسة ١٩٥٠/١-١٢ ملن رقم ٥٢٦ سنة ٢٠ ق)

١٦ - قد استقر قضاء محكمة النقض في تقدير المادة ٦٢ من قانون العقوبات على أن السكران ولو شرب باختياره لا يمكن أن يسأل عن القتل العمد لما تسو له هذه الجريمة من قصد جنائي خاص يجب أن يتحقق قيامه بالفعل عند التهم ويجب أن تستدل المحكمة على قيامه حكماً ، وهو ملائيل إليه إذا كان السكر قد ذهب بإدراك لثمة وإرادته .

(جلسة ١٩٤٧/١-١١ ملن رقم ٧٢١ سنة ١٧ ق)

١٧ - التيبوية الناشئة عن السكر لا تمنع من العقاب إلا إذا أخذ الجاني السكر قهراً عنه أو على غير علم منه ، فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة إحداث حادثة بذكر أنه كان في حالة سكر شديد بل ذكر أنه كان غلاماً لا يفيد أنه كل فاقد الشعور أو الاختيار في عمله ، وكان المتهم لم يثر أمام المحكمة شيئاً في هذا الصدد فلا يحق له أن يطالبها بالتحدث عن مدى تأثير السكر في مسئوليته مادامت محكمة النقض بمسئوليته جنائياً عما وقع منه .

(جلسة ١٩٤٨/٢-١٢ ملن رقم ١٨ سنة ١٨ ق)

١٨ - إذا كان الدفاع عن المتهم بالشرع في قتل قد تمسك بأنه بسبب السكر لم يكن مسئولاً عما صدر عنه ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع مكتفية في تقديره بقولها إنها لا تقول عليه ، فهذا يجعل حكماً قاصراً ، إذ كان يتعين عليها أن تحصر هذا الدفاع وتبين الأسباب التي تستدل بها في عدم الأخذ به لأنه دفاع هام من شأنه لو صح أن يرفع عن المتهم المسئولية الجنائية .

(جلسة ١٩٤٦/١-١٤ ملن رقم ٧٧ سنة ١٦ ق)

لا تهذيب اخلاقها وتقوم سلوكها ان يمنع في رجلها قيدا حديديا عند غيابه عن المنزل ، ملاحظا في ذلك الا يمتنع عن الحركة باخل المنزل والا يؤلم بينها ، فذلك لا يتجاوز فيه حدود حق لتأديب المخول له قانونا .

(جلسة ١٩٤٣/١/٤ لمن رقم ٣٨٦ سنة ١٧ ق)

٢٣ - إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩٣١ ياخذ الالاتح الداخلية المعاهد الدينية قد نصت على منع التأديب الجسدي منها قانونا . فلا يصح إذن التمسك بأحكام الشريعة في صدور وسائل التأديب . ومع ذلك فانه إذا صح التدريس بتلك المعاهد (مدارس الأزهر) أن يؤذي أحد الطلبة جسديا كان هذا ليس معناه أنه لا يعاقب إذا هو تغفل في ذلك الحدود المقبولة عقلا .

(جلسة ١٩٤٣/١/٥ لمن رقم ١١١ سنة ١٧ ق)

الفقر الثاني

لارتكاب الموظف عملا تنفيذا أمرت به القوانين

٢٤ - إن المادة ٥٨ قديمه تشترط لتبرير الفعل الواقع من الموظف فوق أنه يكون حسن النية وجوب تحريره وثبته من ضرورة التفتت إلى ما وقع منه وجوب اعتقاده مشروعية عمله اعتقادا مبنيا على أسباب معقولة . فإذا كان القوم بما اتبع الحكم المعلن فيه أن ما وقع من القوم كان عن طيش ولم يكن منبث عن أسباب معقولة فلا يحق له التمسك بهذه المادة .

(جلسة ١٩٣٥/٣/١١ لمن رقم ٨٧٢ سنة ٥ ق)

٢٥ - إن مظهر التثبت والتحرير الذين يتطلبا القانون في الحالة المتصوص عليها بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات هو ألا يلجأ الموظف إلى استخدام سلاحه ضد من يشتبه في أصرم إلا بعد التيقن من أن فعله عملا واستنفاد وسائل الامناع والتهديد التي قد تبيحه على اقتبح على المختار لهم بنهر ساحة إلى استعمال سلاحه .

(جلسة ١٩٣٣/١٠/٣١ لمن رقم ٢٤٢٠ سنة ٧ ق)

٢٦ - الأصل أنه ليس على رؤوس أن يطبق الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يلم هو أن القانون يعاقب عليه ، فإن طاعة الرئيس لا ينبغي بأية حال أن تمتد إلى ارتكاب الجرائم .

(جلسة ١٩٤٦/٥/١٣ لمن رقم ٩٣١ سنة ١٦ ق)

الفصل الثاني

الاسباب العينية التي تدمم المستولية

الفقر الاول

استعمال حق مقرر بمقتضى القانون

١ - تأديب الزوج لزوجته

١٩ - إن حق الزوج في تأديب زوجته مبني بالمادة ٢٠٩ من قانون الاحكام الشرعية في الأحوال الشخصية التي نصها دياح الزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل مصيبة لم يرد في شأنها حق مقرر . ولا يجوز له أصلا أن يضربها ضربا قاسحا ولو بحق ، وقد مالوا إلى حد الضرب القاسح الذي تنص إليه المادة هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد فلما ضرب زوج زوجته فأحدث بها سحيج في ظاهر الخصر وسحبها آخر في الصدر فهذا التصرف لا اعتبار ما وقع منه عارضا عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوحا بالعقاب عملا بالمادة ٢٠٦ عقوبات .

(جلسة ١٩٣٣/١٧/١٨ لمن رقم ١٧٨ سنة ٤ ق)

ب - تأديب الصغار

٢٠ - التأديب المباح شرعا لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذي لا يحدث كسرا او جرحا ولا يترك اثرا ولا ينفذ عنه مرض . فإذا ربط والد ابته بحبل رجلا عكسا في عضديه أحدث عندهما خضرنا سيبت وقائنا لهذا تذهب شنيع يقع تحت طاعة المادة ٢٠٠ ققرة اوله .

(جلسة ١٩٣٣/١/٥ لمن رقم ١٧٧١ سنة ٣ ق)

٢١ - ان انتفاء المستولية العينية عن الواقعة الذي يضرب ابته في الحدود المعقولة تأديبا له لا يرجع إلى انتفاء القصد الجنائي عنده سلامة نية وابتنائه الجهد لانه ، بل يرجع إلى الايابة القانونية المتصوص ضها في المادة ٦١ ع (٥٥ من قانون العقوبات القديم) التي تقضي بأن حكم القانون لا يسرى على كل فعل يرتكب بسلامة نية عملا بحق مقرر قانونا . ولذلك فلما تجاوز الواقعة حدود التأديب المباح حق عليه العقاب انقرر بجرمة الضرب العمد .

(جلسة ١٩٣٨/٣/٢٨ لمن رقم ٩٥٩ سنة ٨ ق)

٢٢ - إذا كان الولد قد رأى في سبيل حل ابته القاصرة على اطاعة الواسية التي لا ينبغي من وديتها

الفرع الثالث

الدفاع الشرعي

١ - شروط الدفاع الشرعي

٢٧ - يشترط قانوناً لبرر الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حالاً أو على وشك الحصول . فلا دفاع بعد زوال الاعتداء . فثبت المحكة في حكمها أن للمتهم إنما ارتكب جريمة بعد انقضاء الاعتداء على وجهه . فلا يكون إذن في حالة دفاع شرعي من غيره . ولا ينتفد لقوله إن الواقعة كلها حصلت في وقت واحد لتعلق هذا بالموضوع الذي تمكك المحكة وحسماً حق تقديره بدون رقابة عليها في ذلك من عكة النص .
(جلسة ١٩٣٥/٥/١٠ طعن رقم ١٦٢٨ سنة ٣ ق)

٢٨ - يشترط في الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء الذي يرى المتهم إلى نفسه حالاً أو وشيك الوقوع فإذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يبق لهذا الحق وجود ، وتحديد ذلك يختلف باختلاف الجرائم وظروف ارتكابها ففي الحريق الصمد تنتهي حالة الدفاع الشرعي بانتهاء الجاني من وضع النار صلاً في المال المراد إحراقه . وإذن فإذا كانت الواقعة انتهت بالحكمي أن الجاني عليه وضع النار في نفس القصب الملاصق لحول المتهم ثم أصلت الدار بهذا للنزل وأن المتهم لم ير الجاني عليه ولا وهو يفر بعد أن وضع النار إلى جهة زراعة القصب للدولة له ، فأطلق عليه حياراً نارياً اودى بحياته واستخلصت المحكة من ذلك أن المتهم إذ قتر الجاني عليه لم يكن في حالة دفاع شرعي فهذا منها سائق وليس فيه مخالفة لقانون .
(جلسة ١٩٤١/٢/٣ طعن رقم ٩٢٥ سنة ١١ ق)

٢٩ - إن الدفاع الشرعي لم يشرع لقتصاص والانتقام وإنما شرع لمنع المتدنى من إيقاع فعل المتدنى فإذا كانت الواقعة انتهت بالحكمي أن المتهم كان ينازل ثلاثة قاصحات بالجاني عليه قصف المتهم على مسلحة مميا وضربه بمصا ، فقتل المتهم بعد ذلك مدينة وطن الجاني عليه بما ، فليس في ذلك ما يثبت أن المتهم كان في حالة دفاع عن النفس بل فيه ما يفيد أن ما وقع منه ، بعد أن كل الجاني عليه بد كف من ضربه ولم يندم على الخوف منه ، إنما كان انتقاماً .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/٢٦ طعن رقم ١١٥ سنة ١٠ ق)

٣٠ - إنه يشترط في الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء الذي يرى المتهم إلى دفعه حالاً أو وشيك الوقوع . فإذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يكون لهذا

الحق وجود ، لأن الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام وإنما شرع لمنع المتدنى من إيقاع فعل المتدنى . فإذا كان الثابت بالحكم أن للمتهم اتهام على الجاني عليه ضرباً بالبلطة حتى مات ، وذلك بعد أن كل قد سقط على الأرض على أثر ضربه بالصن من المتهم الثاني ، وأنه تمسك في الاستداء عليه بظهره ورد عرقاً أخيه منه منه ، فأل للمتهم إذ أقدم على قتل الجاني عليه بعد أن زال كل خطر من جانيه ولم يندم على الخوف منه ، لا يكون في حالة دفاع شرعي . وليس في جريمة المتهم الثاني (أخيه) على إصاها أنه كان في حالة دفاع شرعي مع نفي هذه الحالة عنه هو أي تناقض ، مادام الثابت أن هذا المتهم الثاني لم يضرب الجاني عليه إلا عندما قُجاها في منزله يسرق ولما تمكن قد عطلت قوة مقاومة على خلاف ما فعل أخوه .

(جلسة ١٩٣٥/١٠/١٠ طعن رقم ١٥٠٢ سنة ١٣ ق)

٣١ - إن حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاينة معتد على اعتدائه وإنما شرع لدفع العدوان . في كانت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم ، أن المتهم على أثر أن اعتدى عليه الجاني عليه بأعاص قد تمكن من ارتضاها منه فصار أمراً لا يستطيع متابعة اعتدائه ، ثم ضربه هو بالأس ، فإن هذا منه بعد اعتداء معاقب عليه ، ولا يصح في القانون عنه دفاعاً .

(جلسة ١٩٤٥/١١/١٦ طعن رقم ١١٤٨ سنة ١٥ ق)

٣٢ - إن حق الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام وإنما شرع لمنع المتدنى من إيقاع فعل الاعتداء أو من الاستمرار فيه . فإذا كان الثابت أن المتهم إنما حضر بعد انتهاء الاعتداء على وأدبه فوجسها مظافة على الأرض فتدنت لا يكون لحق الدفاع الشرعي وجود .
(جلسة ١٩٤٥/٣/٢٢ طعن رقم ٣٢٦ سنة ١٣ ق)

٣٣ - إن القانون يشترط في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ عقوبات لإباحة استعمال القوة دفاعاً عن النفس أن يكون استعمالها لازماً لدفع كل فسل يعتبر جريمة على النفس منصوصاً عليها في قانون العقوبات . ويشترط في الفقرة الثانية لإباحة استعمال القوة دفاعاً عن المال أن يكون استعمالها لازماً لدفع كل فسل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الآواب : الثاني (الحريق عمداً) والثامن (السرقة والاغتصاب) والثالث عشر (التخريب والتجريب والاغلاف) والرابع عشر (انتهاك حرمة ملك الغير) من الكتاب الثاني ، وكذلك في المادة ٣٨٧ فقرة أولى (الفخسول في أرض مياة لزوع الخ) وفي المادة ٣٨٩ فقرة أولى وثالث (اغلاف

٣٨ - إن حق الدفاع الشرعي عن النفس أو عن الغير قد بدأ ولو لم يقع اعتداء بالفعل من وقع عليه الضرب استملاً لحق الدفاع مادام أنه من فريق المبتدئين بل يكفي أن يكون قد وقع فعل يعنى منه المدافع لآسباب محققة أن يقع هذا الاعتداء . والعبرة في تقدير ذلك هي بما وراء المدافع في الظروف التي كان فيها (جريدة ١٦٠٠/٧/٢٠ طين رقم ٤١١ سنة ٢٠٠٤)

٣٩ - إن القانون لا يوجب بصفة مطلقة قيام حالة الدفع الشرعي أن يكون الاعتداء حقيقياً بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهمياً ، أي لا أصل له في الواقع وحقيقة الأمر من كانت الظروف والملازمات تفتي في دوح المدافع أن هناك اعتداء حقيقياً وموجها إليه .

٤٠ - إن لما كمال القانون لا يوجب بصفة مطلقة قيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حقيقياً بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهمياً من كانت الظروف والملازمات تفتي في دوح المدافع أن هناك اعتداء حقيقياً وموجها إليه وكان لا يشترط كذلك بصفة مطلقة في الدفاع الشرعي أن تكون الوسيلة التي يستخدمها المدافع لرد الاعتداء هي التي استخدمت باقتدار لازم ، وكان النظر إلى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون إلا بعد تفهؤ الحق وقيامه على أساس كون ما وقع من سلوكه مبرراً تماماً أو جزئياً فإن كان ما وقع مبرراً تماماً فقد وجبت براءته وإلا فإنه يكون متجاوزاً حدود حقه في الدفاع وموجباً على أساس ذلك بجنونه واعتباره معذوراً لما كان ذلك كله كذلك وكان ما قاله الحكم في نفي حالة الدفاع الشرعي عن النفس التي دفع بها الطاعن يشير إلى احتيال قيام هذه الحالة أو على الأقل إلى احتيال قيام حالة التجاوز فيه فلهذا الحكم يكون مشوباً بالتصور معيناً نقضه .

(جريدة ١٩٠١/١/٦٣ طين رقم ٦٣ سنة ٢١) ٤١ - يشترط قيام حق الدفاع الشرعي أن يكون المتهم قد استند على الأقل وجود خطر على نفسه أو ماله أو على من غيره أو ماله وأن يكون لهذا الاعتداء سبب معقول .

(جريدة ١٩٣٢/١/٣١ طين رقم ٢٤٢٠ سنة ٣٢) ٤٢ - إن الشارع إذ نص في المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على تبرير القتل لدفع فعل يخوف أن

المتفولات ودعى الواشي بأرض الغير) من قانون العقوبات . فلذا كان كل ما وقع من الجاني عليه هو أنه حاول حل بكرة المتهم من الساقية ليتمكن من إدارتها لرى أطماعه فإن اعتداء المتهم عليه لرد من ذلك لا يعتبر دفاعاً شرعياً من حقه في إدارة الساقية وإنما لرى أطماعه لأن هذا الحق ليس عامصاً للمدافعة عنه باستثناء القوة . (جريدة ١٩٣٦/١١/٢٢ طين رقم ١٦٥٠ سنة ٣٦)

٤٣ - يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد وقع فعل إجرامي يعنى منه المتهم وقروح جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي . وإذن فلذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قد يبادر إلى إطلاق النار على الجاني عليه إذ رآه بين الأشجار ، دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أي فعل مستوجب لدفاع ، فلا يصح القول بأن هذا المتهم كان وندش في حالة دفاع شرعي عن النفس أو المال . ومع انتفاء قيام حالة الدفع الشرعي لا يصح اعتبار القيمة متجاوزاً حق الدفاع إذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا مع قيام الحق .

(جريدة ١٩٢٣/١٠/١٨ طين رقم ١٤٢٠ سنة ٢٣) ٤٤ - لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي أن يكون قد صدر من الجاني عليه فعل يعنى منه المتهم وقروح جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي . وإن يقول الحكم أن الجاني عليه لم يتم بأي عمل من أعمال الاعتداء على النفس أو المال لا يصلح ردنا لنفي ما يتسلك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي .

(جريدة ١٩٠٧/٧/١١ طين رقم ٥٣٠ سنة ١٠) ٣٦ - إن القانون لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يقع بالفعل اعتداء على النفس أو على المال بل يكفي لقيامها أن يقع فعل يعنى منه حصول هذا الاعتداء . والعبرة في هذا هي بتقدير المدافع في الظروف التي كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنيًا على أسباب مقبولة من شأنها أن تجرره . فلذا كانت المحكمة قد نقت قيام هذه الحالة بناء على حكمها هي على موقف الجاني نتيجة تحريكها الهادي للعدن حكمها يكون معيها (جريدة ١٩٠٠/٧/٢١ طين رقم ١٩٣٤ سنة ٣٦)

٣٧ - إن حق الدفاع الشرعي قد بدأ ولو لم يسفر التندی عن أي إصابات من ثم بصورة يعنى بها الموت أو جراح بالغة ، إذا كان لهذا التخوف أسباب مقبولة (جريدة ١٩٠٤/١٢/٢١ طين رقم ١٢١٤ سنة ٢٤)

لكن اعتقاده لا ما يبرره ولكن ذلك كافيا في تقرير
القتل الذي وقع منه .

(جلد ١٢٨/١٠٢٤ طعن رقم ٢٢٣٥ سنة ١٢٢)

٤٥ - يجب في الدفاع الشرعي أن يكون تقدير
القتل لقتل الاعتداء الذي استوجب هذه الدفاع مبنيا
على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه . فإذا
كانت المحكمة حين وقت قيام حق الدفاع الشرعي لم تجعل
أساس ذلك تقديرها على قتل الاعتداء الذي يدعى بقتلهم
وقرعه عليه ، دون نظر إلى تقديره حوفي هذا الظرف ،
بل قالت إنه مادم القاتلون لا يبيع القتل العمد إلا إذا
كاد الخوف من حدوث الموت أو جراح بالغة مبيحا على
أسباب مقبولة في ذلك أن تراقب تقدير المتهم لمرى
ما إذا كان مقبولا ونسوجه البهية . بالنظر إلى ظروف
الحادث وعناصره المخلة ، وإنها لا تنفذ ظروف الحادث
ما يدل على أن المتهم كان ينوي مائة الاعتداء ، وإن
رد الاعتداء - وهو ذاته في ذاته إذ هو لم يرد على
حرب للتميم حصا على فراضه - بإطلاق النار في مقتل
لا يولون دما عاليا وإنما يكون مغالبة للاعتداء باعتداء
أشد ، فإن هذا الذي قاله لا يأخذ عليها فيه .

(جلد ١٢٨/١٠٢٤ طعن رقم ١٢٣٨ سنة ١٥)

٤٦ - يمكن في الدفاع الشرعي أن يكون تقدير
التميم لقتل الاعتداء الذي استوجب هذه ابداح مبنيا
على أسباب جازمة ومقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه
من الأفعال التي رأى هو - وغضالدوان الذي صدره -
إسماهي فلازمه لزمه . فإذا جاء تقدير المحكمة لها
لتقديره هو فإن ذلك لا يبرر العقاب . إذ التقدير هنا
لا يتصور أبدا إلا أن - يكون اختياريا بالنسبة
للشخص الذي دوى . قبل الاعتداء في ظروفه الخارجية
وملايينه الصعبة التي كان وحده دون غيره المحوط
بها والمضطرب من خبرها والتشكيك على الفور في كيفية
الخروج من مأزعا ما لا يصح منه عاصبه على مقضي
التفكير امدى . المخلص الذي كان يستحيل عليه وقتئذ
وهو في حاله التي كان فيها .

(جلد ١٢٨/١٠٢٤ طعن رقم ٢٢٨٦ سنة ١١)

٤٧ - إذا كانت ظروف الواقعة كما أنبتها المحكمة
في حكمها تدل على أن المتهمين قد تعدى كل منهما على
الأخر وهدهد باعتراف ثم قد كل في غريمه فأن مسارعة
أحدهما إلى التنبذ وسبقه فيه لا تجعل الآخر في حالة
دفاع شرعي عن نفسه .

(جلد ١٢٨/١٠٢٤ طعن رقم ١٢٣٦ سنة ٩)

يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا الخوف
أسباب مقبولة ، فقد دل بذلك على أنه لا يلزم في العمل
المخوف منه السوء الدفاع الشرعي بصفة عامة أن يكون
خطره حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في
اعتقاد المتهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيا على
أسباب مقبولة ؛ ولأن حكمه الذي يشترط في العمل
للسوء لحق الدفاع الشرعي أن يكون خطرا في الواقع
ولا يدعي بما توجه لهم فيه يكون قد أخطأ في أوّل
القانون .

(جلد ١٢٨/١٠٢٤ طعن رقم ١٨١٧ سنة ١٢)

٤٨ - إن الفاعل إذ نص في المادة ٢٤٩ من
قانون العقوبات على إباحة قتل العمد لم ينع قل يتخوف
أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا
الخوف أسباب مقبولة ، قد دل بذلك على أنه لا يلزم
في القتل المتخوف منه السوء الدفاع الشرعي بصفة عامة
أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو
كذلك في اعتقاد المتهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد
مبنيا على أسباب مقبولة . ومن كان الأمر كذلك وكان
الحكم قد بني على تقرير أن المتهمين طليما ومن مهمما
لم يكرهوا يقتضون القتل ، وأن سلاحهم كان أصنف
من سلاح المتهم ، واستوجب فرق ذلك ما لم يوجه
القانون من اليد بإطلاق الأية التارية في الهواء ثم
على الأقدام فانه يكون قد جادخ اتفاقا نوزما يقتضي قتله .

(جلد ١٢٨/١٠٢٤ طعن رقم ١٨١٦ سنة ١٦)

٤٩ - لا يشترط في القانون قيام حالة الدفاع
الشرعي أن يكون قد وقع اعتداء على النفس أو المال
بالعمل ، بل يكفي أن يكون قد وقع فعل يمتد منه
وتفوح هذا الاعتداء . وتقدير المدافع أن العمل
يستوجب الدفاع يكفي فيه أن يكون مبنيا على أسباب
مقبولة من شأنها أن تبرر ذلك . وما دامت العبرة في
التقدير بما يراه المدافع في ظروفه التي يكون فيها ، فإن
رأى المحكمة وهي تصدر الحكم في الدعوى يجب ألا
يحبس له حساب في ذلك . ولأن قول الحكم بأن المتهم
لم يصب لا هو ولا أحد من الأمل بأية إصابة ، وأن
قصد السائر الجنين طليما من إطلاق الميال وتصويب
البندقية إليه كان مجرد التهديد - هذا القول ، على
إطلاعه ، لا يصح سيا لثني ما تمسك به المتهم من أنه
كان في حالة دفاع شرعي . إذ هو لو كان يعتقد في
الظروف التي كان فيها أن الميال الذي أطلق كان مقصودا
به إصابته أو إصابة أحد من كانوا معه يحمل الواقعة

٥٢ - ان القانون إذ قرر حق الدفاع الشرعي وجهه حقاً يبيح دفع كل اعتداء على نفس المدافع أو على غيره ، لم ينتزط في الاعتداء الذي يبيح الدفاع قدراً معيناً من الجسامة .

(جلة ١١/١١/١٩٥٠ ملن رقم ١٩٦٤ سنة ٢٤ ق)

٥٣ - إن عدم تناسب فعل الدفاع مع فصل الاعتداء لا يغيره إلا عند تقديره إذا كانت القوة التي استعملت لفعل المدعى زادت على الحد الشرعي أو لم ترد عليه .

(جلة ٢٦/٧/١٩٥٠ ملن رقم ٢٤٤٤ سنة ٢٤ ق)

٥٤ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم مفادها ان المني عليه في جناية ضرب فأساً حادة دخل عتوة أرض المتهم وترك ماشيته ترمي الزرع القائم فيها وان المتهم لم يضربه إلا ليرده عن ماله حين تهاجمه على هذه الحال فهذه الواقعة يكون فيها المتهم في حالة دفاع شرعي إذ ان القانون صرح (المادة ١٤٦ ج) في تقرير حق الدفاع الشرعي عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير أو يكون مخالفاً بما نص عليه في المادتين ٨٧ / ١ و ٣٨٩ / ٢١ (جلة ٣/٣/١٩٤١ ملن رقم ٦٨٤ سنة ١١ ق)

٥٥ - ان الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات إلا إذا كان ما ارتكبه المني عليه مكوناً لجريمة من الجرائم المشار إليها في هذا النص . وإنقاذ كل الفعل المرتكب لا يعتبر جريمة من تلك الجرائم فلا يكون بينهم أن يتسلك بحق الدفاع الشرعي عن ماله . ولذلك فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المني عليه وجد المتهم قد حال بين الدل وبين زناته فتنازعا وولد المني عليه ان يتسلك الد المائل لضربه المتهم بهراوة خشبية خربة هأت عنها حافة مستديرة فهذا التهم لا يكون في حالة دفاع شرعي عن المال تبيح له استعمال القوة اللازمة لرد ما وقع من حذوان .

(جلة ١٠/٣/١٩٤١ ملن رقم ٤٢٨ سنة ١١ ق)

٥٦ - ان حق الدفاع الشرعي عن المال لا يبيح كما هو مقتضى المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات فقرة ثانية - استعمال القوة إلا لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها على سبيل المنع في الأبواب الثاني والثامن والثالث - عشر والرابع عشر وفي المادتين ٣٨٧ / ١ و ٣٨٩ / ٢ من قانون العقوبات . ومن ثم فكل فعل لا يدخل في حداد هذه الجرائم لا يجوز

٤٨ - إذا كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة هي انه على أثر الزرع الذي حصل من المني ونحوه اتى كل منهما الاعتداء على الآخر ، وبعد ذلك أخذ مقصده بضرب غيره ، فإن كلا منهما يكون في هذه الحالة مستديراً إذ كلاهما حين أوقع فعل الضرب كان قصده الضرب لذاته لا ليرده به ضرباً موجهاً اليه ، فكلما لمصائب على فعله بلا تقريع بين من بدأ منهما بالعدوان ومن لم يبدأ إذ ان حق الدفاع الشرعي يكون متنبهاً .

(جلة ١٢/٤/١٩٤٢ ملن رقم ٩٣٣ سنة ١٣ ق)

٤٩ - إذا كان المتهم قد تمسك بأحد حين أوقع فعل الضرب بالمني عليه إنما كان في حالة من حالات الدفاع الشرعي عن النفس فإن رد المحكمة عليه بقوله ان المني عليه لم يكن يقصد هو بفعل الضرب الذي كان ينوي إيقاعه بل كان يقصد إعادته ، لا يكون سديداً ، لأن حق الدفاع مباح قانوناً عن نفس الإنسان لو من نفس غيره إطلاقاً .

(جلة ١٠/٦/١٩٤٦ ملن رقم ١٥٠٦ سنة ١٦ ق)

٥٠ - الدفاع الشرعي لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق المحاولة بين من يباشر الاعتداء . وبين الاستعداد فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يبتدى أو يحاول الاعتداء فضلاً عن المدافع أو غيره . فلو كان المتهم حين تمسك بحافة الدفاع شرعي قد قرر هو نفسه أن يجرى لا كان يبتدى عليه فاعتدى هو على المني عليه فقام عن نفسه فهذا القول من جانبه لا يقتضي رداً من الحكم ، لأن حكم القانون في هذه الصورة أنها ليست من الدفاع الشرعي .

(جلة ١٨/٥/١٩٤٨ ملن رقم ٧١٠ سنة ١٨ ق)

٥١ - إذا كان الحامي عن المتهمين قد تمسك بأنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن التعديلات حاجباً المني عليهم في أرضهما ولم يحملوا عصياً وأسلمة ، واستدل على ذلك بأقوال شهود ذكرهم في التحقيق ، ومع هذا قضت المحكمة بالإدانة دون أن تقول في ذلك أثير من أنها لا ترى لأخذ هذا الدفاع لأن الاعتداء الذي وقع عليها بسبب طوكان في وسعها الابتعاد عنه ، لحكمها يكون معيناً بما يستوجب قصته ، إذ ان الاعتداء مهما كانت دجته يرد الدفاع الشرعي ، والقول بأن المتهمين كان في وسعها الابتعاد عن الاعتداء الذي بدأ طليهما لم يجوز بما يبرره لا من ناحية الوقائع ولا من ناحية القانون .

(جلة ٤/٤/١٩٤٦ ملن رقم ٤٨٨ سنة ١٦ ق)

التي بدأ الجن عليه بالسوان بأن مر بجملة في أرض الجن عليه بنهر وحده فلما حاول هذا اقتحام المقيم بالتخاذ طريق آخر منها ليعز من ملكه وحدث بينهما سبب ذلك منافية وتسلّم لم يكن من المقيم إلا أن ضرب الجن عليه على رأسه بقاس كل يحملها ، فهذه الواقعة لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعي .

(جلة ١٩٥٢/٥/١٢ من رقم ٣٧٤ سنة ٢٢ ق)

٦٥ - إن القانون لا يمكن أن يطلب الإنسان بالمغرب عند خوف الاعتداء عليه لما في ذلك من الجن الذي لا تحرق الكرامة الإنسانية . وإن فالحكم الذي يتن مامع به المقيم من أنه كافي حالة دفاع شرعي بمقولة له كان في مقدوره أن يهرب ويجنب وقوع اعتداء منه أو عليه . هذا الحكم يكون مؤسسا على الخطأ في تطبيق القانون متعبنا عنه .

(جلة ١٩٥٢/١٠/١٠ من رقم ٤١٧ سنة ٢٢ ق)

٦٦ - لا يهتبط بصفة مطلقة في الدفاع الشرعي أن تكون الوسيلة التي يسلكها المدافع رد الاعتداء عنه قد استخدمت بالتقدير اللام . فإن النظر إلى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون إلا بعد وقوع الحق وقيامه ، وعلى أساس كون ما وقع من سلكها مبررا بغيره تاما أو جزئيا . فإذا كان ما وقع منه مبررا بغيره تاما فقد سقط برأه ، وإلا فإنه يعد متجاوزا حدود حقه في الدفاع ، ويحامل على هذا الأساس ليحاسب بقوة تخفف باعتباره مخطوئا .

(جلة ١٩٤١/٧/٢٥ من رقم ٤٠ سنة ١٤ ق)

٦٧ - إن القانون وإن كان قد نص على أنه لا يوجد الحق الدفاع الشرعي من كان في الإمكان الركوب إلى الاحتيا . رجال السلطة إلا أن ذلك يقتضي أن يكون هناك لدى المقيم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الإجراء حتى لا يكون من مقتضى المطالبة به تعطيل الحق للقرور في القانون مادامه جميع أحوال الدفاع الشرعي من المال تصور فيها كلما إمكان ترك الممتنى بتقد عدوانه حتى يستأن عليه رجال الحكومة .

(جلة ١٩٤١/٧/٢٢ من رقم ٦٨٤ سنة ١١ ق)

٦٨ - إن تحريم حق الدفاع عن المال عند إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة عليه أنه أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء . بالتأمل . والقانون فيه ذلك مؤد إلى تعطيل الممتنى تماما ، في صريح الذي يحول حق الدفاع رد أفعال الممتنى تعظيلا تاما .

(جلة ١٩٤٦/٥/٢٧ من رقم ٨٢٢ سنة ١٦ ق)

دفعه بالقوة ، فإذا كانت - الواقعة تتابع بالحكم هي أن المقيم عليها في اليوم السابق الواقعة بعد أن أقام سدا لمنع الفرق من أرضهما حفر المقيم في يوم الواقعة لهم السد في يتفادى هو الآخر فرق أرضه لحضر الجن عليها لئلا تطلق عليها سلاحا ثانيا متعمدا كتهما ، فإن هذا المقيم يكون متعبا لأن إطلاق النار لم يكن لدفع فعل من الأفعال التي تبيح الدفاع الشرعي .

(جلة ١٩٤١/٤/٢٨ من رقم ١٠٧٧ سنة ١١ ق)

٥٧ - يشترط في الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء الذي يرمى المقيم إلى دفعه حالاً أو وشيك الوقوع . فإذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يبق لهذا الحق وجوده . وتعديد ذلك يختلف باختلاف الجرائم وظروف ارتكابها ففي الحريق المند تنهى حالة الدفاع الشرعي بانتهاء الجاني من وضع آثاره ففلا في المال المراد إحراقه . وإن كان الاعتداء انشأه بالحكم هي أن الجن عليه بوضع النار في قس القصب الملاصق لمحل المقيم ثم أصحلت النار هذا المنزل وإن التهم لم يرمي الجن عليه ولا وهو يرمي بعد أن وضع النار إلى جهة زرعة القصب المملوكة له فأطلق عليه عيارا ثانيا أوصى بجياه واستخلصت المحكمة من ذلك أن المقيم إذ قتل الجن عليه لم يكن في حالة دفاع شرعي فهذا منها سانخ وإس فيه مخالفة القانون .

(جلة ١٩٤١/٢/٢٣ من رقم ١٢٥ سنة ١١ ق)

٥٨ - إذا كانت الواقعة ثابتة بالمحكم تعيد أن التهم (وهو تخفي) لم يطلق للقانونيين التاريخين إلا حين اعتقد أن المتجبرين من فريق الجن عليهم كانوا متعديين للاعتداء على الفريق الآخر ، وإلا قصدوا تفريقهم والحلولة بينهم وبين تنفيذ مقصدهم . وكان اعتقادهم مبنا على أسباب مقبولة ، ولم يكن قد غابت واجبات وظئفة أو تجاوز فيما وقع منه الحدود التي يقتضيها الموقف فإن فعله لا تكون مستوجبة العقاب . ولا ينير من هذا النظر ما قد يقل من أنه أساء التقدير بعدم استطلاع رأي السلطة وشيخ المفرد في إطلاق العيادين ، إذ هو من حقه ؛ حتى باعتباره من الأفراد أن يدفع خطر كل اعتداء يكون على وشك الوقوع بكل ما من شأنه أن يحول دون وقوعه ثم هو من واجبه بصفة كونه خفيرا مكلفا بالمثل على حياة الأمن ، أن يسمل كل منع المجرم في الحدود المرسومة لذلك .

(جلة ١٩٤٢/٤/٢٥ من رقم ٦٧١ سنة ١٣ ق)

٥٩ - إذا كانت واقعة الضرر هي أن المقيم هو

ينهم من ذلك أن يكون قد صدر أمر بالمد من التباية
الدوية لأن التباية هي الأغصى لاحتك بحسب
اختصاصها أصدر مثل هذا الأمر إذا المدم لا يجوز
الإجك قضائي ولا طاعة رئيس على مرؤوس فيمضية
القانون - ورجال البوليس وم ينفذون أمر التباية
لا يمكن أن يكون لهم أكثر من تباية نفسها وإن
فأذا كان المدم قد دفع الأمانة عن نفسه بأنه لم يركب
ما لورثك إلا دافعا عن ماله فاه يكرن لزاما على
الحكمة أن تبحث هذا الدفع فحين هل كان منهم وانحما
يده على الأرض المتنازع عليها وأقام أبنية عليها وهل
كان في ظروف تبرر ما لورثك أم أنه قد تجاوز الحد
اللازم للدفاع فإذا هي أغفلت بحث هذا الدفع وقضت
بالأداة فإن حكما يكون قاصرا في بيان الأسباب التي
أقيم عليها .

(جدة ١٩٠٤/١٠/٢٧ طين رقم ١٠٣٨ سنة ١٣٠٥ ق)

٦٦ - إن المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات إذا
نصت على أنه لا يبيع حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد
مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات
وظيفة ولا إذا خيف أن ينشأ من أفعاله موت أو جروح
بأثمة وكان لهذا الخوف سبب معقول - - إذا نصت
على ذلك فقد دلت على أن حق الدفاع الشرعي يكون
جائزا إذا كان الموظف قد تدعى حدود وظيفة وكان
من البية في ذلك . وإن فإذا كان الحكم قد أدان
المتهم في جريمة التعدى على رجال البوليس ومقاتتهم ،
بعد أن كان قد أثبت في واصة الدعوى أن المتهم إنما
فعل ذلك ليفلت من أيهم الشخص الذي كانوا قد
قبضوا عليه بغير حق ولا مسوخ قانوني ، وذلك دون
أن يتحدث في صراحة عن أن رجال البوليس كانوا
حسنى البية في هذا القبض الذي وقع منهم غشاقا
لقانون ، ويورد الآلة والاعتبارات التي تدعم ما يقول
به في هذا الخصوص ، فاه يكرن قد أخطأ . إذ العقاب
في هذه الحالة لا يكون صحيحا إلا عند توافر حسن البية
لدى رجال البوليس .

(جدة ١٩٠٤/١٠/١٤ طين رقم ١٠٠٤ سنة ١٣٠٥ ق)

٦٧ - إن المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تنص
على أن حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيع
القتل المدلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور
الآتية : أولا - دونه - وثالثا - الدخول ليلاني
مزل مسكون لوق أحد ملحقاه . ورابعا - فعل
يتخوف أن يحدث الموت أو جراح بأثمة إذا كان لهما

٦٤ - إن كانت المحكمة ، في سبيل تباية قيام حالة
الدفاع الشرعي ، قد قالت إن فريق القتم كان في وسهم
أن يجاوروا إلى رجال السلطة العامة لدفع تعرض فريق
الجنى عليه لهم في القمار الذي تحت يدم ، دون أن
يكون لقرعها هذا من سند يبرره في الحكم بل جاء هذا
القول منها مسوقا على صورة عامة عطلة لا لاجل لأصحاب
اليد على المقارنات أن يشتعوا بجهنم الشرعي في المداغة
عن مالم ، فهذا منها يجانب لقانون الذي نسمه أن هذا
الحق لا يستقل إلا إذا كان من الممكن الزكون في الوقت
المتناسب إلى الاحتياط رجال السلطة العامة .

(جدة ١٩٠٤/١٠/١٤ طين رقم ١٠٧٠ سنة ١٣٠٥ ق)

ب - قيود الدفاع الشرعي

٦٥ - إن وإن كانت المادة ٢٤٨ من قانون
العقوبات تنص على أن حق الدفاع الشرعي لا يبيع
مقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على
واجبات وظيفة مع حسن البية ولو تضل هذا المأمور
حدود وظيفته الخ . إلا أن على تطبيق هذه
المادة كما يؤخذ من عبارتها ومن المصادر التشريعية التي
أعلنت عنها - أن يكون العمل الذي يقوم به الموظف
داخلا في اختصاصه . فإن للمادة تسكلم على العمل الذي
يقوم به الموظف بناء على واجبات وظيفة ، والمادة
٩٩ من قانون العقوبات المنص على أعلنت هذه المادة
عنها غير على ما جاء في شرح المفسرين لها - إلى الأعمال
التي تدخل في اختصاص الموظف ، كان قبض مأمور
الضبطية القضائية على متهم بقتل امر باقتض باطل
من حيث الشكل ، أو أن - يقبض بحسن بية على شخص
غير الذي عين في أمر القبض ، أو أن يقبضه ونوع
فعل يظه بحسن بية جريمة تبيح القبض فقبض على
مرتكب ، في هذه الأحوال ما شكلا لا يجوز مقاومة
مأمور الضبطية القضائية لأن القبض على المتهم هو
من أعمال وظيفة . أما إذا كان العمل خارجا أصلا
عن اختصاص الموظف فلا عمل لتطبيق النص كان قبض
مأمور الضبطية القضائية على شاهد لأفعاله على المحذور
للدلالة بملغواه أمامه لأن القبض على الشاهد ليس
داخلا في اختصاصه أصلا ، وإن فإذا كانت أعمال
الاحتشاء المسندة إلى المتهم قد وقعت في أثناء قيام رجل
البوليس وموظفي وزارة الأوقاف بهم جدار أثناء
بالأرض المتنازع عليها بين وبين وزارة الأوقاف فاه
إذا كان المدم لا يخل في اختصاص أولئك الموظفين
لا يكون ثمة مانع يمنع القتم من دفع دعواتهم . ولا

التجاوز لا يكون له وجود إلا حيث تكون حالة الدفاع الشرعي قد توافرت .

(جريدة ١٩٥٠/١٢/١٧ طين رقم ٧٦٨ سنة ٢٥ ق)

٧٢ - إن حق الدفاع الشرعي قد قرر بالقانون فلعلم كل اعتداء مهما كانت جهاته ، وتأسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعي ، فإذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التأسب حقت البراءة للدافع ، وإن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد التهم متجاوزا حق الدفاع وحتى عليه العقاب بالتروط الواردة في القانون ، وإن لم يكن كذلك كان كل ما قامته المحكمة في حكمها لا يبدو التحث عن عدم التأسب بين الفعلين ، ما وقع من التهم وما وقع من غيرها ، وليس فيه ما يبنى قيام حالة الدفاع الشرعي ، فإنه يكون قاصر البيان في الرد على ما تمسك به التهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي .

(جريدة ١٩٤٧/٤/١٧ طين رقم ٦٩٨ سنة ١٧ ق)

٧٣ - إن حق الدفاع الشرعي قد قرر بالقانون فلعلم كل اعتداء مهما كانت جهاته ، وتأسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعي فإذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التأسب حقت البراءة للدافع ، وإن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد التهم متجاوزا حتى الدفاع وحتى عليه العقاب في الحدود المبينة للقانون . فإذا كان ما أوردته المحكمة لا يبدو التحث عن عدم التأسب بين الفعلين ، ما وقع من الطاعن وما وقع من غيره ، وليس فيه ما يؤدى إلى نفي قيام حالة الدفاع الشرعي حسب ما هي محدة فيما سبق بيانه فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جريدة ١٩٥١/١٢/٢١ طين رقم ٥٠٥ سنة ٢١ ق)

٧٤ - إذا كانت الواقعة التي أنبتا الحكم هي ان القتل واثنين منه سرقوا ليلاً فبينما من الحديدي ، وان التهم يوصفه خيراً بالمرأة التي حصلت فيها السرقة فأجاء عقب الحادثة على مقربة من مكانها بمجهول المسمى الحبيب به أطلق عليه مقنونا قارباً من يندقيه الأميرة فأصاب القتل ، فهذه الواقعة وإن كانت يقتضى القانون لانسج التهم أن يرتكب جريمة القتل العمد ، إذ السرقة التي قصد إلى منع للتهمين من الفرار على أثر وقوعها بما حصلوه منها ليست من السرقات التي يعدها القانون جريمة ، إلا أنه لا شك في أنها باعتبارها مجرد جريمة تبيح له بعض النص العام الذي جاءت به المادة

التخوف أسباب مقنونة . فإذا كان التأسب بالمحكم أن الجنى عليه تسبق جدار منزل التهم ليلا يدخل فيه ، وأن التهم حين شاهده على هذه الحالة وجرى فوق السطح أطلق عليه المقنونة التاديب بقصد قتله ، فانه لما كان الإقدام على تسبق جدار المنزل توفيقه بلا شك جميع صفات الخوف في المنزل ، ثم لما كان النص للمتهم ذكره لا يقتضي عبارة صريحة أن يكون الدخول بقصد ارتكاب جريمة أو فعل آخر من أفعال الاعتداء ، وهذا مفاداً بالبراءة أن القانون يعتبر أن دخول المائل ليلا بهذه الطريقة يحل بانه قرينة الإجماع بحيث يصح لصاحب الدار أن يصد اعتداء على المال أو النفس أو فعلاً يتخوف منه الأدنى ويحق له وده كارتد سائر الاعتداءات ما لم يتم الدليل على أنه كان يطرده على السلم أن الدخول الذي يقول بأنه كان يطرده قد كان في نظره بريئاً خالياً عن فكرة الإجماع . - لما كان ذلك كله كذلك فإن الحكم بإدانة هذا التهم في جريمة التروع في القتل من غير أن تقدم المحكمة دفاعه على حذو ما تقدم يكون قد شاب التصور في بيان الأسباب التي بنى عليها .

(جريدة ١٩٤٤/١٢/٢٥ طين رقم ٤٠ سنة ١٥ ق)

٦٨ - إن حق الدفاع الشرعي لا يقتضي مع ارتكاب المانع القتل العمد بل إنه يبيحه في الأحوال التي نص عليها القانون .

(جريدة ١٩٥٢/١٢/٢١ طين رقم ١٤٨٨ سنة ٢٣ ق)

ج - تجاوز الدفاع الشرعي

٦٩ - من الخطأ أن تعامل المحكمة للتهم بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات على اعتبار أنه تجاوز حق الدفاع الشرعي بعد قولها باقتناء هذا الحق لأن تجاوز حدود الحق لا يتصور مع انضمام ذات الحق .

(جريدة ١٩٤١/٥/٢ طين رقم ١٢٥٥ سنة ١١ ق)

٧٠ - متى كان ما قامته المحكمة في تنفيذ دفاع التهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس من شأنه أن يبنى قيام تلك الحالة عليه فإن ذلك لا يقع بجراً لا لما يشبه في طمعه على الحكم من جهة اعتباره متجاوزاً حدود الدفاع ، إذ أن ذلك لا يكون له عمل إلا عند ثبوت قيام تلك الحالة .

(جريدة ١٩٥٠/١١/٧ طين رقم ١٠٥٦ سنة ٢٠ ق)

٧١ - ما دامت المحكمة قد قمت قيام حالة الدفاع الشرعي فلا يكون هناك وجه لا يشكرك منه التهم من عدم بحثها في أمر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي إذ

حدود الدفاع الشرعي بحسب نية ، ومع ذلك فإنها أقرت عليه . بناء على المادة ١٧ - عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن المخصوص عليها في المادة ٢٣٦ لجناية الضرب المفضي إلى الموت التي وقعت منه ، فلا يصح من التهم أن ينشأ عليها بأنها أعطت في حقه . فأي كل ما تشتمل المادة ٢٥١ الخاصة بتهمة الحد الدفاع هو ألا تلحق العقوبة الموقعة الحد الأدنى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت . وفي حدود هذا القيد يكون الحكم أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يحفظ نظرا لما استبان من أن الجاني كان في ظروف تقتضي التزول بالمعقبة إلى ما دون هذا الحد فعندئذ ، وعندئذ فقط يكون عليها أن تنفذ معنورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعة وعشرين ساعة .

(جلسة ١٩٤٥/٢/٥ من رقم ٣٢١ سنة ١٥)

د - تسيب الأحكام بالنسبة إلى الدفاع الشرعي

٧٧ - الدفاع الشرعي هو حالة تقوم في الواقع على أمور موضوعية بحيث لتأني الموضوع وحده سلطة عليها وتقدر ما يقوم عليها من الأدلة فيثبتها أو ينفيها بدون أن يكون لتضام مقب من رقابة محكمة التقض إلا أنه في حالة وجود تناقض ظاهر بين موجب الوقائع والظروف الواردة التي يثبتها وبين النتيجة القانونية التي يستخلصها منها فإن لمحاكمة التقض أن تتدخل ، لأن وجود مثل هذا التناقض هو في الواقع من باب الخطأ في تطبيق القانون على الوقائع ومن شأنه أن يوجب الحكم .

(جلسة ١٩٣٧/١٠/٢٤ من رقم ٣٣٨٥ سنة ٢٧)

٧٨ - حالة الدفاع الشرعي هي مسألة موضوعية بحيث لتأني الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الأدلة والظروف لإثبات أو نفيها ولا رقابة لمحاكمة التقض عليه في ذلك التهم إلا إذا كانت هذه الأدلة والظروف لا حقيقة لها بالبر أو أنها في حد ذاتها لا توصل عقلا إلى النتيجة التي انتهى الحكم إليها .

(جلسة ١٩٣٣/١/٢٤ من رقم ٢٣ سنة ١٤)

٧٩ - تقدير أن التهم كان في حالة دفاع ضروري رد الاعتداء أو غير ضروري مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع الفصل فيها بدون رقابة عليها في ذلك من محكمة التقض التهم إلا إذا كانت الوقائع التي يثبتها المحكمة في حكمها دالة بذاتها على تحقق معنى

٢٤٦ من قانون العقوبات أن يرتكب في خيل تحقيق الفرض الذي أدى إليه أي قتل من أفعال الضرب والجرح يكون أقل جسامه من فعل القتل . وإن كان هذا التهم حين ارتكبه فلهذا لا يصح ما منتهى إلا بالقدر الذي تجاوز به حقه في الدفاع بارتكابه فعلا من أفعال القوة أكثر مما كان له أن يفعل رد الاعتداء . وإذا كان المستفاد ما أورده الحكم أن هذا التهم إنما كان حسن النية مستندا أن القانون عرّف ارتكابه ما ارتكبه وإن ما ارتكبه هو السبيل الوحيد لضبط المصوص والحصول منهم على المال المرووق فإنه كان يصح أن يهدد الحكم معنورا ويقضى عليه بالحبس مدة لا تتخطى عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنين بدلا من العقوبة المقررة للجناية وذلك طبقا للمادة ٢٥١ من قانون العقوبات . ولكن بما أن المحكمة لم تعامله بمقتضى هذا النص لا يتناولها من ظروف الدعوى أن تنفذ معنورا مع توافر الفرائض القانونية في حقه بل بناء على أساس خاطيء هو أنها لم تعده أصلا في حالة دفاع شرعي حتى كان يقال إنه تنفذ فانه يكون من التبعين وحسب للامروز في نصاها الصحيح تقض هذا الحكم في ذلك الحد ودع التهم معنورا والحكم عليه طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة .

(جلسة ١٩٤٢/١/١ من رقم ١١٥٢ سنة ١٧)

٧٥ - إذا كانت الواقعة لتتأثر بالحكم هي أن التهم لم يعلق المقتول الناري الذي أصاب به الجاني عليه إلا حين رآه عند الضر في زلعة يرمى منها ، فهذا ، من كانت الإصابة غير مميتة بما يسوغ القول بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن المال . فإذا كان الحكم قد قضى هذه الحالة ولم يقل في ذلك إلا أن شروط الدفاع الشرعي عن المال الذي يبيع القتل غير مشروطة ، فإنه يكون قد أخطأ ، لأن الفعل الذي وقع من التهم على الجاني عليه لا يتبع حقه قتل ، ولأن من يكون في حالة من حالات الدفاع الشرعي ثم يقتل المتنى حيث لا يكون قتل مباحا لا يصح في منطق القانون القول بأنه لم يكن أصلا في حالة دفاع شرعي بل كل ما يمكن أن يوجه إليه هو تجاوز حدود حقه في الدفاع ، ثم عاصيه على ذلك باختيار أنه كان معنورا فيما وقع منه أو غير معنورا . فإذا كان الحكم لم يترض لذلك وهو يحدث عن دفاع التهم فانه يكون ظاهرا لبيان متينا تقضه .

(جلسة ١٩٤٣/١/١٨ من رقم ٢٨٧ سنة ١٧)

٧٦ - إذا كانت المحكمة قد اعتبرت التهم تجاوزا

عنه نية الاعتداء على الفرق الآخر فلا تجوز اثاره
العدل بشأن ذلك اذ لم يحكم القتل .

(جلد ١ / ١٣٨ / ٦ / ١ طين روم ١٢٢٢ سنة ٨ ق)

٨٦ - إن حق قاضي الدعوى في تقدير ما إذا
كان من استعمال القوة للدفاع عن المال كان في إمكانه
أن يركن في الوقت المناسب إلى رجال السلطة ، وفي تقدير
ما إذا كان يمكنه أن يمنع الاعتداء الواقع على المال
بطريقة أخرى غير القوة - هو على حسب ما يؤخذ من
نص للماتين ٢٤٩ ، ٢٥٧ عقوبات - مما يدخل في
سلطة المعلقة لتسعه بتسليم فهم الواقع في الدعوى .
فيكفي سلامة الحكم أن تبين محكمة الموضوع فيه وافية
التدبير على المسائل وظروفه ووافقه دله بالقوة ،
وتوضح كيف كان صاحب المال في مقدوره دفع
الاعتداء بالألحاح لسلطة وبأخذ آلات الاعتداء من
المعتدى لتصل من ذلك إلى القول بأن ارتكاب صاحب
المال الجناية التي وقعت منه لم يكن له مبرر .

(جلد ١ / ١٢٩ / ١٧ / ٤ طين روم ٩ سنة ١٠ ق)

٨٧ - إزاء ذلك كان لمحكمة الموضوع أن تقدر
قيام حالة الدفاع الشرعي أو عدم قيامها دون رقابة
عليها في ذلك من محكمة القضاة إلا أنه إذا كانت النتيجة
التي انتهت إليها لا تتفق منطقياً مع ما أتت من مقدمات
ووقائع فإن حكماً يكون خاطئاً . فإذا كانت المحكمة قد
صورت الحوادث ، كما ثبت لها ، بأن المتهم قتل الجاني عليه
بعد أن ضرب هذا ضربتين بصاع على خراجه وكنهه
وقبل أن يحضر أصابع القتل ويضربه ، ثم انتهت من
ذلك إلى القول بأن المتهم حين ارتكب القتل إنما كان
في حالة دفاع شرعي عن نفسه فإنها تكون غلطية . إذ
الواقعة كما أثبتنا أن صاحبها سالحة لآليات أن المتهم
كان في خطر جسمه فإنها غير سالحة لآليات أن هذا الخطر
لم يكن في وسعه دفعه وسيلة أخرى دون القتل كغير
المسح على الجاني عليه أو إطلاق عبارته في المولد
إرحاباً له أو إصابته في غير مقتلته . وخصوصاً
إذا كان المتهم لم يمسك بأية سلاح في حالة تخوف من
أن يلاحقه الجاني عليه بضربة أو ضربات أخرى ، وإما
كان مدلول دفاعه أنه ضرب من أشخاص متعددين كانوا
يطاردهم فلم ير وسيلة لإنجاء نفسه منهم سوى إطلاق
الآثار فاستجبت المحكمة هذا الدفع ، وأثبت أن الشجار
إنما كان بين المتهم والجاني عليه وحدهما ، ولم يحضره
إلا شاهد واحد لم يكن متصلاً لأي منهما ، وأن الجاني

الدفاع الشرعي قائماً وأنها في القول بعدم قيامه أخطأت
في فهم هذا المعنى .

(جلد ١ / ١٣٢ / ٥ / ١ طين روم ١٢٢٩ سنة ٣ ق)

٨٥ - لأن مسألة الدفاع الشرعي هي مسألة
موضوعية داخل تقديرها - مبدئياً - تحت سلطة قاضي
الموضوع وإن وجودها وإن عدمها وليس لمحكمة القضاة
التدخل في هذا التقدير اللهم إلا إذا تبين أن النتيجة التي
وصل إليها قاضي الموضوع لا تتفق منطقياً وما أتت
الحكم من المقدمات والوقائع .

(جلد ١ / ١٣٢ / ٥ / ٣ طين روم ١٣٢٤ سنة ٣ ق)

٨١ - تقدير وقائع الاعتراض من شأن قاضي
الموضوع وحده ولا رقابة لمحكمة القضاة عليه في ذلك
بل هي تأخذ تقديره قضائية مسألة ما دام هذا التقدير
لا يتناقض مع الوقائع الموضوعية التي أتبها في حكمه .

(جلد ١ / ١٣٢ / ٦ / ٥ طين روم ١٣٢٨ سنة ٤ ق)

٨٢ - الدفاع الشرعي هو استعمال القوة اللازمة
لرد الاعتداء . وتقدير تلك القوة أمر موضوعي تفصل
فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المروضة عليها ،
فلها أن تقرر ما إذا كان المتهم أثناء استعمال حق الدفاع
الشرعي قد تعدى بنية سلبية حدود هذا الدفاع أو كان
في حدوده فإذا ما ثبت لها أنه تجاوز بنية سلبية كان لها
أن تدينه مطورا وتعامله طبقاً للمادة ٢٥١ ج .

(جلد ١ / ١٣٢ / ٥ / ٦ طين روم ٨٢٦ سنة ٥ ق)

٨٣ - إذا استظهرت المحكمة من وقائع الدعوى
أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، ولم تكن
هذه الوقائع متجانسة مع النتيجة التي استخلصتها المحكمة ،
فلا منقب عليها في ذلك .

(جلد ١ / ١٣٢ / ٦ / ١ طين روم ٢١٣ سنة ٧ ق)

٨٤ - إذا استخلصت محكمة الموضوع من وقائع
الدعوى وظروفها أن المتهم (وهو شيخ خضر) قد
تجاوز حد الدفاع الشرعي ، وأنه لم يكن حسن النية في
ذلك ، وذلك على ما استخلصته بأدلة مؤيدة له ، فلا
شأن لمحكمة القضاة منها .

(جلد ١ / ١٣٢ / ٤ / ٥ طين روم ٨٥١ سنة ٧ ق)

٨٥ - إن تقدير الوقائع المؤيدة إلى قيام حالة
الدفاع الشرعي أو إلى قيامها متعلق بالموضوع . وللمحكمة
التفصل فيه ولا منقب عليها إذا كانت تلك الوقائع
مؤيدة إلى النتيجة التي رتب عليها . فإذا نفي الحكم
قيام حالة الدفاع الشرعي لما ثبت لدى المحكمة من أن كلا
من المتهمين المتجادين حينما اشتبك في المنازعة كانت

ما استد إليه ودلّ دفاع محاميه على هذا الإنكار فإن ما جله على لسان المحامي عرضا وعلى سبيل القرض والاحتياط من أن التهم كان في حالة دفاع شرعي لا يمتد دفاعا جديدا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه . ولا يقبل من التهم الطعن في الحكم الصادر عليه بمقولة إنه أغفل الرد على هذا الدفع .

(جلسة ١٩٣٤/٢/٦ طين رقم ١١٧٤ سنة ١٣٣٤ ق)

٩٣ - يجب على من يملك بحالة الدفاع الشرعي أن يكون متفرقا بما وقع منه وأن يبين الظروف التي ألجأه إلى هذا الذي وقع منه إذا ما كان في نفسه أن إنكار التهم ما استد إليه ونحسب في آن واحد بحالة الدفاع الشرعي أمران متناقضان ينفي أحدهما الآخر قياسا صريحا .

(جلسة ١٩٣٤/١/٢ طين رقم ٤٣ سنة ١٣٣٤ ق)

٩٤ - إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تبين في حكمها الأسباب التي جرت بها إلى رفض ما يتسك به المتهم من حالة الدفاع الشرعي إلا إذا كان دفع هذه الحالة تمهرا لعل يترتب بأنه صدر منه ولكن في سبيل الدفاع عن النفس أو المال . أما إذا أنكر المتهم صدور هذا الفعل منه أصلا ونحسب في آن واحد بحالة الدفاع الشرعي من باب الأقرض والاحتياط فإن هذا التناقض بين المدعين يميز محكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى على أساس ما نسبته هي من وقائعها وظروفها مع استبعاد فكرة الدفع عن التمسك ولا تكون عندئذ ملزمة بالرد عليها .

(جلسة ١٩٣٤/٢/٥ طين رقم ١٧٧ سنة ١٣٣٤ ق)

٩٥ - لا تزعم في أنه يجب على من يتسك بحالة الدفاع الشرعي أن يكون متفرقا صراحة بما وقع منه وأن يبين الظروف التي ألجأه إلى هذا الذي وقع منه ، وتوقع الاعتداء الذي وقع عليه وهل كان على شخصه أو على ماله وهل هو مما يميز ذلك الدفاع الشرعي . فإذا كان التهم نفسه قد أنكر بتاتا ما استد إليه ودلّ دفاع محاميه على هذا الإنكار بأن ما جله على لسان المحامي عرضا وعلى سبيل القرض والاحتياط من أن المهم كان في حالة دفاع شرعي لا يمتد دفاعا جديدا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه . ولا يقبل من التهم في مثل هذه الحالة الطعن على الحكم الصادر عليه بمقولة أنه أغفل الرد على هذا الدفع .

(جلسة ١٩٣٤/٢/١٠ طين رقم ٧٩ سنة ١٣٣٤ ق)

٩٦ - التمسك بحالة الدفاع الشرعي الذي يستوجب من قبل القضاء الموضوعي ردًا خاصا يقتضي أن يكون

عليه كافي لا يحصل إلا صراحة (زفة) والمهم يحمل مسعوا عسوا بالمراسم .

(جلسة ١٩٣٤/١٢/٧ طين رقم ٧٠٧ سنة ١٣٣٤ ق)

٨٨ - متى كانت المحكمة قد رأت أن التهم كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، ثم وزنت بين الاعتداء الواقع عليه والذي خذله حتى الدفاع الشرعي وبين ما أتاه في سبيل هذا الدفاع ورأت أنه قد تجاوز حدود ذلك الدفاع ، متى كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة في حكمها ليست من الأحوال التي نص القانون على أنها توجب القتل العمد في سبيل الدفاع الشرعي ، وكانت المحكمة قد أثبتت حكمها على أسباب سائفة تتحقق مع الواقعة التي أثبتتها - فإنه لا يصح مجادلتها فيما اتهم إليه في حدود سلطتها التقديرية وفي ضوء الفهم الصحيح للقانون .

(جلسة ١٩٣٤/١٢/١ طين رقم ١٣٣٧ سنة ١٣٣٤ ق)

٨٩ - إن تقدير الواقعة الموضوعية لقيام حالة الدفاع الشرعي أو قضاها هو من الأمور الموضوعية التي تستلزم محكمة الموضوع بالفصل فيها .

(جلسة ١٩٣٥/٢/٦ طين رقم ٢٤٤٠ سنة ١٣٣٥ ق)

٩٠ - الدفاع الشرعي من المسائل الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز تأجيلها لأول مرة لدى محكمة النقض إلا إذا كانت الواقعة ثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون ، ففي هذه الصورة تدخل محكمة النقض ، إنهما يكن أنهم قد قصر في دفاعه لدى محكمة الموضوع فإن ذلك لا يغير شيئا من طيبة حقيقة فعله ولا يؤثر في تكيف الدفاع لهذا الفعل .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/٦ طين رقم ٤٣ سنة ١٣٣٥ ق)

٩١ - الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفاع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز تأجيلها لأول مرة لدى محكمة النقض ، إلا أنه إذا كانت الواقعة ثابتة بالحكم بالإدانة دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي ، كما عرفه القانون ، فإن محكمة النقض يكون لها أن تدخل على أساس ما لحظ الحق في تكيف الواقعة ، كما هي ثابتة بالحكم على الوجه الصحيح .

(جلسة ١٩٣٤/٢/٢١ طين رقم ١٧١ سنة ١٣٣٤ ق)

٩٢ - يجب على من يتسك بحالة الدفاع الشرعي أن يكون متفرقا بما وقع منه وأن يبين الظروف التي ألجأت إلى هذا الذي وقع منه ومن الذي اعتدى عليه أو على ماله أو غشى اعتداء عليه أو على ماله اعتداء . يبين ذلك الدفاع الشرعي فإذا كان التهم نفسه قد أنكر بتاتا

١٠٠ - إنه وإن كان يجب على المحكة عند ما يتسكك المتهم أمامها بقيام حالة الدفاع الشرعي أن تضي بهذا المدعى وتقرره في حكمها رداً عاماً، إلا أن ذلك محال أن يكون دفع المتهم بذلك جديداً مقترناً بتسليمه منه أو من الدفاع عنه بأنه ارتكب فعل العتدي وأنه لم يرتكب إلا بناء على ماخوله القانون من الحق في الدفاع عن نفسه أو عن ماله .

(جريدة ١٣٣٩/١١/٦ طرد رقم ١٦٧٥ سنة ١٩٢٩ ق)

١٠١ - إن التسكك بقيام حالة الدفاع الشرعي يجب، لمعالجة المحكة بإلزامه عليه في حكمها، أن يكون صريحاً مقروناً بالتسليم من جانب المتهم بوقوع الفعل منه وبأن وقوعه إنما كان لدفع فعل يفتني منه على النفس أو المال فإذا كان الظاهر من محضر جريدة المحاكمة أن المتهم قد أنكر الفعل المستلزم إليه، وأن عامه لم يقل وقوعه منه بل أسس دفاعه على أنه لم يرتكب الحادثة، وكما ماله لبنى عنه وقوع أي اعتداء هو أن المبنى عليه كان مشروطاً عليه في القوة، فهنا ليس فيه تسكك بقيام حالة الدفاع الشرعي، وإن كان المحكة مع إرادتها الواقفة حسب استخلاصه من التفتقات، وخلوصاً بما أوردته إلى إدانة المتهم، لم تكن مازلة بالبحث عن قيام تلك الحالة .

(جريدة ١٩٤١/٦/١٦ طرد رقم ١٤٧٠ سنة ١٩٣١ ق)

١٠٢ - إن التسكك بقيام حالة الدفاع الشرعي يقتضي التسليم من جانب المتهم بوقوع الاعتداء، وبأن الانجذاب إليه إنما كان لغرضه اقتناعاً بالدفاع عن النفس أو المال . فإذا كان المتهم قد أنكر التهمة المستند إليه، ولم يكن في دفاعه عناية بما يفيد التسليم بوقوع الاعتداء منه إلا من باب الافتراض فقط، فليس في هذا ما يفيد أنه تسكك بقيام حالة الدفاع الشرعي بطريقة جديفة تقتضي من المحكة أن تقررها رداً .

(جريدة ١٩٤١/٦/٢٣ طرد رقم ١٥٢٣ سنة ١٩٣١ ق)

١٠٣ - إذا كان الظاهر من الحكم أن ما اتهم به محكة الموضوع في الحادثة هو أن المتهم إنما أطلق البلب على المبنى عليه فأرداه قتيلاً لأنهم باتهم بمنزلة وأقسم بيماً ليرجن النساء منه ومع ذلك طبقت المحكة على المتهم الملائمة ١٩٨ ققرة أول وعاقبة بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ولم تقل مع تصورها الحادثة على هذه الصورة التي لو كانت تمت في الواقع لكانت انتهاكاً لحرمة ملك الغير معاقباً عليه قانوناً بالمادة ٢٣٣ وهو من المبررات التي تجيز استعمال حق الدفاع الشرعي لم تقل

الجانح مقترناً بالجريمة الواقعة منه اعتراكاً حرجياً لا ليس فيه، ومتسككاً في الوقت ذاته بأن حرية الدفاع عن النفس أو المال هي التي دفعت إلى ارتكاف ما صدر منه . أما إذا كان المتهم لم يتسكك بمحاكمة الدفاع إلا من باب افتراض الجدول فإن المحكة تكون في حل من أن لا ترد على هذا المدعى استئثاراً اكتفاء باستعراض الوقائع الدالة على ما ثبت لديها واستخلاص ما تراه منها لمعاملة المتهم بمقتضى .

(جريدة ١٩٣٩/١٠/٢٩ طرد رقم ١٦١٦ سنة ١٩٢٩ ق)

٩٧ - إن التسكك طرف الدفاع الشرعي عن النفس لا يستقيم إلا مع الاعتراف بالحادثة وتبيان الظروف التي دفعت الفاعل إلى ارتكاب ما أتاه دفاعاً عن نفسه أو قس غيره أو عن ماله أو مال غيره فإذا ظل المتهم منكراً ما وقع منه لم يبق دفاع الشرعي أساس يقوم عليه إلا في حالة ما إذا كانت ظروف الواقعة نفسها قائمة بوجود حالة الدفاع عن النفس أو المال وعندئذ يعود للمبنى من المتهم أن يلفت المحكة إلى هذه الظروف بل يكون المحكة أن تستظهر هذه الظروف من تلقاء نفسها وتبين عليها حكمها .

(جريدة ١٩٣٥/٤/٨ طرد رقم ٨٥٠ سنة ١٩٣٥ ق)

٩٨ - الحكم الصادر بالإدانة في جناية إحداث عامة مستندة أو في غيرها من جرائم الاعتداء على النفس إذا لم يتعرض إلى الكلام عن الدفاع الشرعي ولم يعامل المتهم على مقتضى أحكامه فلا يقبل الطعن فيه بحجة قيام حالة الدفاع الشرعي لدى المتهم في الواقع متى كان المتهم لم يترقب بالجريمة اعتراكاً يتضمن أنه كان في حالة دفاع شرعي والدفاع عنه لم يتسكك أمام المحكة بقيام هذه الحالة، ومن كانت وقائع الدعوى حسبما أثبت الحكم بناء على ما صدره المحكة من التحقيق الذي أجريته - خالفاً ما يفيد ثبوت أي حالة من أحوال الدفاع الشرعي كما عرّفه القانون .

(جريدة ١٩٣٨/١٢/١٢ طرد رقم ٦٧٠ سنة ١٩٣٨ ق)

٩٩ - إن طلب المتهم معاملته على معنى قيام حالة من أحوال الدفاع الشرعي عن النفس أو المال لديه يجب - لكن يتعين الرد عليه صراحة في الحكم - أن يكون مصحوباً بتسليمه بوقوع فعل الاعتداء منه على المبنى عليه ولا حد من قبيل المناقصات الجدلية التي يثيرها الدفاع أثناء المرافعة والتي لا تقتضي رداً صريحاً بل يكفي رداً عليها القضاء بإدانة المتهم .

(جريدة ١٩٣٩/١/٢٣ طرد رقم ١١٣ سنة ١٩٣٩ ق)

١٠٧ - إذا كانت إعادة الإداة كاذبة كرتها المحكمة في حكمها فتد أن التهم لم يوقع فعل الضرب على الجنى عليه إلا بعد أن يده هذا بالضرب ، فإن عدم نعت المحكمة - ولو من قضاء نفسها - من حالة الدفاع الشرعي التي ترشح لها واقعة الدعوى بما يشهد أو ينفيها يكون تصورا مطلقا للحكم ولا يبقى عن ذلك قولها بأنه لأجل لهذا البحث لأن التهم ينكر التهمة ، أو أن هذه الحالة متينة لأن التهم أصيب في شعور زوج بنفسه فيه . ذلك لأن المحكمة وهي ملزمة من أن تفصل في دعوى جنائية لا يمكن في القانون أن تكون مقيدة بمسلك التهم التي دفاعه واضرته بالتهمة أو إنكارها ، ولأن التجار ليس من شأنه في ذاته أن يعمل كل من اشتركوا فيه مستوجبين للعقاب بلا قيد ولا شرط ، إذ ليس من شك في أن التجار يبدأ باحتداد ، فيقول الممتنع عليه بحق الدفاع الشرعي متى اعتقد أن المعتدى سوف لا يتكف عن التماس في الاعتداء ، ومن التزم هو في دفاعه المأمور المرسومة له في القانون .

(جلة ١٩٢٨/١٧/٢٨ طين رقم ٢٢٧٢٢ سنة ١٢٧٢ ق)

١٠٨ - إذا كان ما أوردته المحكمة من واقعة الدعوى مفيدا أن المتهمين لم يثبت الجنى عليه بالسكاكين إلا عقب إساءة أغنيها بإساءة خطيرة بالرأس ، فذلك كان يقتضيها أن تبحث في قيام حالة الدفاع الشرعي التي ترشح لها واقعة الدعوى على هذه الصورة ، فثبت قيامها أو نفيه ولو كان المتهمان لم يثبت بذلك .

(جلة ١٩٠٠/٥/٢ طين رقم ٦ سنة ٢٠ ق)

١٠٩ - إذا كان الحكم في تخفيضه لواقعة الدعوى قد قال ما يرشح قيام حالة الدفاع الشرعي ومع ذلك دان العاصم بجرمة حرب الجنى عليه وإحداث حاجة به ، دون أن يثبت قيام تلك الحالة أو يتناولها بالتقصيص لبيان وجه الزل في حق المتهمين لمحاكمة القضاء مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، فإن الحكم يكون ناقصا البيان ويمنع قضاة .

(جلة ١٩٠٥/١/١٠ طين رقم ٢٠٧٠٠ سنة ٢٤ ق)

١١٠ - إذا كان تصور المحكمة لواقعة يفيد أن التهم لم يشهد على الجنى عليها إلا على أثر العدوان الذي حصل على زوجتيه الذين كانتا تستنيان فقد كان يصح على المحكمة مع هذا التصور أن تبحث في قيام حالة الدفاع الشرعي من عدمه ولو لم يكن التهم قد دفع صراحة بذلك ، فإذا لم يتم فعله فإن حكمها يكون ميبها بما يستوجب قضاة .

(جلة ١٩٠٥/١/١٩ طين رقم ٢١٨٣ سنة ٢٤ ق)

كل كان لهذا الدفاع أو لم يكن في نظرنا تأخير في تقدير الجواب . فإن عدم إصاح المحكمة من رأيها في حالة الدفاع التي استظهرتها في الحكم يرجع الأساس القانوني الذي بني عليه حكمها ويدين من أجل ذلك قضاة .

(جلة ١٩٢٥/١/١ طين رقم ٨٢٢ سنة ٢٥ ق)

١٠٤ - إذا كان لا يشترط لاحتجاج التهم في حالة دفاع شرعي أن يكون قد اضرف بالواقعة أو أن يتسلك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي فيه وقت مقارنته الحادث ، كما أن القانون لا يوجب بصفة مطلقة أن يكون الاحتداد حقيقيا ، بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاحتداد وهميا أي لا أصل له في الواقع وحقيقة الأمر متى كانت الظروف والملازمات تقضي في روع للمدافع أن هناك احتداد جدبا وحقيقيا موجبا عليه ، إلا أنه متى كانت الواقعة كما أثبتنا الحكم فتد أن التهم لم يكن يقصد رد احتداد وقع عليه أو تورم وقوعه من الجنى عليه ، بل أنه كان هو الذي بالاحتداد على أحد اقارب الجنى عليه - فإن ما انتهت إليه المحكمة من قضي حالة الدفاع الشرعي يكون مطابقا للقانون ولا يكون هناك على البحث فيها إذا كان قد تجاوز حدود هذا الحق ، إذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا مع قيامه .

(جلة ١٩٠١/١/٢٢ طين رقم ١٠٦٩ سنة ٢٥ ق)

١٠٥ - أن قضاء محكمة القضاء قد استقر على أنه لا يشترط قيام حالة الدفاع الشرعي للاعتراف بالجرمة (جلة ١٩٢٧/١/٢٢ طين رقم ١٢٠٩ سنة ٢٢ ق)

١٠٦ - إذا ما تبينت المحكمة من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها أن التهم كان في حالة دفاع شرعي فإنه يكون عليها أن تتامل على هذا الأساس ولو كان هو أو المدافع عنه قد رأى مصلحة في الدفاع تتحقق بانكار أو تكذيب الواقعة بتماما . أما القول بأن التهم لا يجوز أن يد في حالة من حالات الدفاع الشرعي إلا إذا كان متوقفا بالمثل الذي وقع منه فله عند مطالبة التهم للمحكمة بأن تحدث صراحة في حكمها من حالة الدفاع الشرعي ، فإن هذه المطالبة لا تقبل منه إلا إذا كان هو قد تسلك أمامها في دفاعه بأنه حين ارتكب الفعل المسند إليه إنما كان يعمل حقه في الدفاع الشرعي ولكن مادامت المحكمة هي التي استظهرت من تحقيقها حالة الدفاع الشرعي وانقضت بوجهها فلا يمكن أن يحول دون معاملة التهم على مقتضى ما رأته أي حائل من عدم اعتراف التهم أو عدم تسلك المدافع عنه بقيام تلك الحالة .

(جلة ١٩٢٢/١/١٩ طين رقم ١٢٣١ سنة ١٢ ق)

لأنهم أدانهم ولم تحدث عنه كان حكما ميبا بما
يوجب قتله .

(جلبه ١٠٠/١٠-١٩٤٠ ملن رقم ١١٨٤ سنة ١٠ ق)

١١٥ - متى كان الحكم قد ذكر أن قتل الجاني عليه قد يكون سببه اعتقاد المتهم أن الجاني عليه كان وقت قتله يحاول قتل ابن أخيه ، فذلك يقتضي من المحكمة لإدانة المتهم على أساس اعتدائه ، أن يتحدث صراحة عن قتي عام حالة الدفاع الشرعي لديه في ذلك الطرف ، وإلا كان حكما قاصرا . ولا ينبغي من الأمر شيئا أن تكون المحكمة قد أدونت في حكما باعتا آخر الجريمة ما دامت هي قد ذكرت هذا الباعث على سبيل الاحتياط فقط ولم تنف الباعث الأول ، وما دام المتهم يجب قاتلا فإن يستفيد من كل شك لا يستطاع رفعه .

(جلبه ١١٤٦/١١-١٩٤٦ ملن رقم ١٨٦ سنة ١٦ ق)

١١٦ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن قتل أخيه الذي أسبب بضرره شديدة ، وأن فريق الجاني عليه قد كانوا خمسة مسلحين بالصوم الذين بدأوا بالعدوان ، فإنه يقتضي على المحكمة ، أن لا ترا الأخذ بهذا وهو من أوجه الدفاع الممثلة ، أن تحدث عنه وزد عليه بما يفيد ، وإلا كان حكما بالإدانة قاصرا .

(جلبه ١١٤٦/١١-١٩٤٦ ملن رقم ١٧٠ سنة ١٦ ق)

١١٧ - إذا كان الحكم في سبيل قتيه قيام حالة الدفاع الشرعي قد اكتفى بقوله إن التائب من تعصيلات العادات (التي بينها) أن مشاجرة قامت بين الفريقين (السبب الذي ذكره) فأخذ الفريقان بقيادة الضربات ، وأنه في هذه الحالة لا يمكن القول بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعي يبيح الاعتداء الذي وقع منه وكان نتيجة المشاجرة التي قامت بين الفريقين ، لهذا يكون قصورا ، إذ أن ما ذكره الحكم من ذلك ليس من شأنه أن ينفي قيام حالة الدفاع الشرعي ، لأن التمايز بين فريقين قد يكون أصله اعتداء وقع من فريق ، وأن الفريق المشتكى عليه إنما كان يرد الاعتداء ، وفي هذه الحالة لا يكون الفريق المشتكى واجبا عقابه ، والفريق المشتكى عليه مدافعا واجبا أن يماثل بمقتضى الأحكام المقررة في القانون الدفاع الشرعي .

(جلبه ١١٤٦/١٢-١٩٤٦ ملن رقم ٢١٤ سنة ١٦ ق)

١١٨ - إذا كان الحكم - في صدد رده على متهمك به التهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن

١١١ - المنع بحالة الدفاع الشرعي يجب أن تتناول حكمة الموضوع بشيء من النافية والتعريض فإن وأت شروط الدفاع الشرعي متوافرة قضت براءة المتهم وإن رأت غير ذلك حكمت بما يوجب العقاب ثم إنه يجب أن يشتدل الحكم على بيان أن التهم تمسك بهذا المنع وعلى بيان ما انتهى إليه رأى المحكمة فيه وأسباب رفضه لأن لم ترد مخرجا أما إغفال المنع حكمة واحدة فيعتبر إغلافا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم .

(جلبه ١١٤٥/١٢-١٩٤٥ ملن رقم ٣٦٩ سنة ١٦ ق)

١١٢ - التمسك بحق الدفاع الشرعي هو من الدفوع الجوهرية الواجب إبطالها في الحكم والإلحاح ميبا واجبا قتله . فإذا اعترف المتهم أمام المحكمة بالجريمة المندبة إليه ، وهي أنه عض الجاني عليه في سبابه قتلًا عن ذلك عاهة مستعجة ، وطلب براءته لأنه لم يرتكبا إلا دفاعا عن نفسه إذا أن الجاني عليه (وهو عمدة) قد قبض على أخيه وحجبه بالقوة وأسر يدهمال المتهم منه ، ثار لذلك ، وأراد التخلص منه ، فقتله ، فلا شك في أن مؤدى هذا الدفاع أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن أخيه لرفع فعل يعتبر قاتلا جريمة على النفس وهو التقيض طليها ، وهذا الدفاع يجب على المحكمة أن تحققه ، وإن ترد عليه في حكما إذا هو لم ترا الأخذ به ، فإن لم تفعل كان حكما ميبا متعينا قتله .

(جلبه ١١٤٦/١٢-١٩٤٦ ملن رقم ٢١١ سنة ١٦ ق)

١١٣ - إذا ثبت المحكمة إدانة المتهم في جريمة ضرب لثقات عنه جامعة على اعتراف صادر منه ، وكان هذا الاعتراف - كما هو ثابت بحضور الجلسة - يتضمن أنه وقت مقارفة فعل الضرب كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ، ومع ذلك لم تحدث المحكمة في حكما عن هذه الحالة ، كان حكما مشوبا بالقصور ، لأن اعتراف المتهم على الصورة المذكورة فيه تمسك بحق الدفاع الشرعي الواجب الرد عليه صراحة في الحكم .

(جلبه ١١٣٩/٥-١٩٣٩ ملن رقم ٦٧٢ سنة ١٦ ق)

١١٤ - إذا دفع المتهمون بأنهم قيا وقع منهم لم يكونوا متدينين وإنما كانوا في حالة دفاع شرعي نتيج لهم في سبيل رد الاعتداء الواقع عليهم ارتكاب الفعل الذي قصوا الباعث من أجبه لأن ذلك يقتضي من المحكمة إذا لم تأخذ به أن ترد عليه صراحة في حكما .

الثانية بأنه كان في حالة دفاع شرعي فانه يكون من المئين على هذه المحكة إذا لم يأخذ بهذا الدفاع أن ترد عليه بما ينفي تلك الحالة لديه ، أما إذا هي آيت الحكم الصادر بإدائه لأسبابه وأغفلت الإشارة إلى دفاعه فان حكما يكون قاصرا متينا قعنه .

(جلة ١٦/١٠/١٩٥٠ ملن رقم ٤٤٠ سنة ٢٠ ق)

١٢٢ - إذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي مستندا في ذلك إلى وقائع ذكرها ومع ذلك أدانته المحكة دون أن ترد على هذا الدفاع ، فإن حكما يكون قاصرا قصورا يتوجب قعنه

(جلة ١٧/١١/١٩٥٠ ملن رقم ١٠٦٦ سنة ٢٠ ق)

١٢٣ - متى كان التائب يحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تمسك في مرافعة بأنه فيما وقع من لم يكن متديبا وإنما كان في صدود الاعتداء الواقع عليه من الجنى عليه وورديه . ومع ذلك قضت المحكة بإدانته دون أن ترد على هذا الدفاع - لحكما يكون قاصرا قصورا يبيح بما يتوجب قعنه .

(جلة ١٦/١٢/١٩٥١ ملن رقم ١٠٣٧ سنة ٢٠ ق)

١٢٤ - متى كان التائب في محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قال إنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال ، وكان الحكم قد تحدث عن التيق الأول من هذا الدفاع وأغفل التيق الثاني ، فإن حكما يكون قاصرا البيان واجبا قعنه إذ أن ذلك دفاع جوهري كان على المحكة أن تعرضه وتقول كلمتها فيه .

(جلة ١٦/١٢/١٩٥١ ملن رقم ١٧٩٥ سنة ٢٠ ق)

١٢٥ - إذا كان التائب في محضر الجلسة أن على الطاعن مال ، الجنى عليه وأغاء حنرا إليه بالأرض التي في حيازته والتي يتنازعون على زواعتها تمنع حيازته وامتنى عليه فانهماء وإذ ما ودعنا لاعتداء فانه يكون في حالة دفاع شرعي ، وكانت المحكة قد أدانت المتهم دون أن تحدث عن هذا الدفاع الذي كان يقتضى منها إذا لم ترالأخذ بأن ترد عليه صراحة في حكما فإن حكما يكون قاصرا قصورا يبيح بما يتوجب قعنه .

(جلة ١٦/١٢/١٩٥١ ملن رقم ٩١ سنة ٢١ ق)

١٢٦ - إذا كان الطاعن من محضر جلسة المحاكمة أن على الطاعن تمسك في مرافعة بأن الجنى عليهم م الذين بدلوا الطاعن بالاعتداء وانه إذا كان قد ورد هذا الاعتداء فانه يكون في حالة دفاع شرعي عن النفس نفيه من العقاب ، فانه ، كان من المئين على المحكة إن لم يأخذ بهذا الدفاع الجوهري أن ترد عليه بما يقتضيه فان هم لم

عن قسه - قد قال إن الجنى عليه كان ممسكا بالتمم فهل لانه ضرب لثمة قطعة من حديد ، فاعتصى التهم على الجنى عليه ، ثم ذكر أن حق التهم في الدفاع قد انتهى بانتهاء ما وقع عليه من العدوان ، وذلك دون أن يبين الظروف التي استخلصت منها المحكة كلف الجنى عليه وانه من الاعتداء على التهم ، وهل كان الجنى عليه وقت أن أوقع التهم فعل الضرب لا يزال ممسكا به أم لا فهذا قصور في الحكم يتوجب قعنه .

(جلة ١٣/١٢/١٩٤٨ ملن رقم ١١٢٣ سنة ١٨ ق)

١١٩ - إذا كان الحكم بعد أن بين أن التهم وأغاء قصدا إلى زواعتها فأجر الأخ الجنى عليه بجمع قطعا من قنيطرا فأجره محروما مسك به م طرقة بذراعه لثمة من القنومة أو الحرب ، وكانت يده سكين أصابت أعا التهم في يده ، وعندئذ تقدم التهم وضرب الجنى عليه بصاع على رأسه فأحدث به الإصابة التي تخطفت عنها العامة - إذا كان الحكم بعد ذلك قد قال - في صدر نفي ما تمسك به التهم من أنه إنما ضربه تحت تأثير الخوف من أن يفلت من أغيه ليعرضها بالسكين ويأخذ القطن الذي كان قد جمعه ، إنه لم يكن لهذا التصدى مبرر ما دام أخو التهم قد أمسك بالجنى عليه وانصدت بذلك مقاومته ، فهذا منه قصور يتوجب قعنه ، إذ ذلك الرد لا يتناول ما أثاره التهم من أنه كان يعتقد وقت أن أوقع فعل الضرب بالجنى عليه أنه إنما يحاول الإفلات من أغيه ليعاود ضربه بالسكين لا ليعرب منها .

(جلة ١٨/١٢/١٩٤٨ ملن رقم ٢١٧٧ سنة ١٨ ق)

١٢٠ - إذا كانت الدعوى العمومية قد رفضت على التهم بثلاث تهم ضرب وكان الدفاع عنه قد تمسك في مرافعة في إحدى التهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن قسه أو على الأقل متجاوزا حد هذا الدفاع وكان الواضح من بيان الواقعة حسباً أثبتنا المحكة انها مشاعة قامت بين فريقين وإن المحكة اعتبرت ما وقع من التهم جريمة واحدة ثم أدانته دون أن تشير إلى دفاعه ، فان حكما يكون قاصرا إذ أن اعتبارها ما وقع منه جريمة واحدة بمقتضى منه أن يثار به مركزه في الإدانة إذا صح أنه كان في حالة دفاع شرعي ولو أنه في تمسكه بهذا الدفاع قد قصره على تهمة واحدة من التهم الثلاث التي كانت مستندة إليه .

(جلة ١٦/١٢/١٩٥٠ ملن رقم ١٥٨٥ سنة ١٩ ق)

١٢١ - إذا كان التهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة

ذكره من أن الأول وقرينه كانوا قريصين للطاعن الثاني جعلها ضمن الأول بحجة إحداث العادة المستتجة مع سبق الإصرار ، فإن حكمها يكون صراحتين قضاة (جدة ١٩٠٢/١/١٢ طعن رقم ١١٧٨ سنة ٢٢ ق)

١٣١ - متى كان بين من الإطلاح على محضر الجلسة أن المتهم تمك في دفاعه بأه كاه في حالة دفاع شرعي ، فانه كان من التمتع على المحكمة أن ترد على ذلك في حكمها بما يبنى قيام منه العادة لديه وقت أن قارف الجريمة التي دانه بها ، فإذا هي دانه دون أن تشير إلى هذا الدفاع فإن حكمها يكون مشوبا بافتقار ما يبيحه ويستوجب قضاة .

(جدة ١٩٠٢/١/١٢ طعن رقم ١١٧٧ سنة ٢٢ ق)

١٣٢ - إذا كان الحكم حين دان الطاعن بتهمة إحداث العادة قد أسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعي لديه ، وأغلغ الإشارة إلى الإصابات التي حدثت بالطاعن والتي اهتمت بإحداثها الجاني عليه ووالده ولم يرد بشيء على ما ذكره على الطاعن في مرافعة من أن الجاني عليه ووالده ذهب إلى زواجه الطاعن بقصد الاعتداء ، واعتاد عليه بأغلغ ، ولم يتعرض الحكم لاستظهار العلة بين هذا الاعتداء الذي وقع على الطاعن والاعتداء الذي وقع منه ، وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعي مكنتها بالقول إنه لم يثبت أن الطاعن أراد من ضربه أن يرد حربه موجهة إليه ، دون أن يصدر لمناقشة مذكره على الطاعن في هذا الصدد - متى كان ذلك فانه يكون قاصرا واجبا قضاة .

(جدة ١٩٠٢/١/٢٢ طعن رقم ١٢٩ سنة ٢٢ ق)

١٣٣ - متى كان بين من الإطلاح على محضر جلسة المحكمة أن المدفع عن الطاعن الثاني دفع أمام المحكمة بأنه لم يكن متجمعا هو وبنات الطاعن وزنا كانوا متجمعين على مقربة من دارهم وأنه لو صح وقوع اعتداء من جانبهم فإنهم كانوا في حالة دفاع شرعي ، وكان الحكم قد قضى ببراءة من تهمة جنسية الشروع في القتل المستندة إليه لعدم ثبوتها كما برأه من تهمة التجمهر بناء على أن المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ الخاص بالغزو الشامل يشملها ، ولا قضاء الدعوى العمومية في هذه الجريمة بالقتل - ولكنه قضى بالبراءة بالتعرض للقتل للجاني عليه في الفروع في القتل على أساس أن واقعة التجمهر ثابتة قبل الطاعن المذكور في موضوعها ولأن اقتضاء الدعوى الجنائية فيها لا يجب من الأسباب الخاصة بها لا تأخير له على سير الدعوى المدنية المرفوعة

تقبل وقضت بإدانة الطاعن دون أن تشير إلى هذا الدفاع فإن حكمها يكون قاصرا البيان متينا قضاة .

(جدة ١٩٠١/١/٢٢ طعن رقم ٣٣٠ سنة ٢١ ق)

١٣٧ - إذا كانت المحكمة بعد أن اثبتت أن الجاني عليه دخل الحديقة التي يحرسها المتهم ليلا وشرع في السرقة منها قد نفت صدور فعل من الجاني عليه يستوجب الدفاع الشرعي من المتهم ، ورتبت على مقاله من فرار الجاني عليه اعتماد خطره ، دون أن يبين في حكمها أنها وزفت الظروف التي وجد فيها المتهم فعل الجاني عليه وعمل كان مجرد شروع هذا الأخير في الفرار كافي لأن يبين أن المتهم طأ يثبت إلى أن الخطر قد زال مع أن الجاني عليه كان لا يزال في الحديقة وكان الوقت مغلظا - فإن حكمها بذلك يكون مشوبا بفساد الاستدلال متينا قضاة .

(جدة ١٩٠١/١/١١ طعن رقم ١٣٨ سنة ٢١ ق)

١٣٨ - إذا كان المتهم قد دفع البهنة من نفسه بأنه كان في حالة دفاع شرعي من النفس فأدانت المحكمة مقتصرة على القول بأن الاعتداء يتولد بين الطرفين ولم تشير إلى هذا الدفاع وترد عليه بما يفنده - كان حكمها قاصرا متينا قضاة .

(جدة ١٩٠١/١/١٩ طعن رقم ٨٦٣ سنة ٢١ ق)

١٣٩ - إذا كانت الواقعة - كما أثبتتها المحكمة - هي أن الجاني عليه هو الذي بدأ بعمل جاحشة والد الطاعن من السابقة المشتركة بينهما ليرى هو أرحمه ، وشأ من ذلك تماسك بينه وبين والد الطاعن لحضر الأخير واعتدى على الجاني عليه . ومع ذلك قضى الحكم بإدانة الطاعن دون أن يستصحب ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي ويرد عليه ويحق ما إذا كان الجاني عليه حق في نزعته لوالد الطاعن في إدارة السابقة وحل ما شئت منها رغبات لاستعمالها ليرى أرحمه هو ما ترتب عليه تماسكها ووقوع الحادث - فهذا يكون قصورا يستوجب نقض الحكم .

(جدة ١٩٠٢/١/١٢ طعن رقم ٩٨١ سنة ٢٢ ق)

١٤٠ - إذا كانت المحكمة في ردعها على مدافع به المتهم الثاني من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه قد انصرفت على القول بأن كلا من المتهمين اعتدى على الآخر مما أدى إلى إصابتهما بإصابات قتل على الاعتداء المتبادل وليس كما يدعي للمتهم الثاني أنها وليدة دفاع من النفس ، وذلك من غير أن يبين مم استخلصت أن الاعتداء كان متبادلا وتوفي بين ذلك وبين ما سبق أن

١٣٨ - إذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك في مرافقته بأنه لم يكن متدينا وإنما كان يرد اعتداء. وقع عليه من الجنى عليه فإن هذا البغض يعتبر جوهريا من شأنه لو صح أن يهدم التهمة أو يؤثر في مسئولية المتهم فإذا قضى المحكم عليه بالعقوبة وأغفل المتحدث عن الدلع المذكور فإنه يكون قد قصرنا قصورا يبيح ويستوجب تقضه .

(جلسة ١٩٠٥/١١/٢٨ ملن رقم ٧٤٤ سنة ٢٥ ق)

١٣٩ - إذا كان المحكم قد أورد الواقعة بما يتضمن أن ثلاثة أشخاص سرقوا قضا من منزل مجاور للزوارع، وساروا في الطريق الموصل للزوارع، فأجر بهم الخصم. ورأى اثنين منهم قرا عارفين في الزوارع ولم يدركهما وإن نأتمهم كان يحمل ذكيتهم القسح المسروق، فناداه مرتين فلم يجبه، بل أتى الزكية على الأوتار وحاول الفرار مش ذميلة الدين اعتا وانفاسا في الزوارع بعد أن اقتيا على صاحبها ما كان معها من القسح، فشدت أوتاركم الخفيف على ركبتيه وأطلق عليه عيارا ثانيا في الجزء الأسفل من جسده أصابه في ساقه من الخلف، ولم يكن بين الممكن الذي أصيب الجنى عليه فيه وبين الزوارع سوى خمسة عشر مترا على أكبر تقدير وقد توفى هذا السارق بسبب تلك الأصابة، وكانت المحكمة قد دانت المتهم باعتباره فاعلا عمدا وأخذته بحكم المادتين ١٩٨ قرة اولى و ١٧ من قانون العقوبات بالمجلس مع التفضل لمدة سنتين والزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني - وهي والدة الجنى عليه - مبلغ ٢٥ جنيتها قولاً منها بأنه لم يضر ولم يفرق في إطلاق النار على الجنى عليه قبل أن يطلق أول طلقة في الهواء على سبيل الارهاب كما تقتضي ذك التعليلات، فإن هذا الذي انتهت إليه المحكمة في حكمها يخالف القسمة التي حصلت في بيانها لواقعة الدعوى لأن تلك القسمة تغير إلى أن المتهم كان معزولاً فيما له من المبادرة إلى إطلاق النار على الجنى عليه الذي يعتقد أنه لم يقبل اتخاذ خطوة التهديد بالإطلاق في الهواء حتى لا يضل منه قبل أن يجر بتبعيته لإطلاق النار مرة وإلى أنه مع مقولية سبب اعتقاده سار على موجب هذا الاعتقاد بقر ومرواه عن نيا طلبة من اعتباره معزولاً وفق المادة ٥٨ من قانون العقوبات مما يتعين منه تقض الحكم وبرائة الخصم بما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية .

(جلسة ١٩٠٦/١١/٧ ملن رقم ٢٤٣٥ سنة ٢ ق)

١٤٠ - إذا كان المتهم لم يمسك أمام المحكمة

مها وإلى نيق قامة ولا تقتضى الإيعنى للمدة المقررة لها في القانون المدني - وذلك من غير أن يفصل الحكم فيما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي أو يرد عليه بما يفنده مع أنه دفاع مبهم ومن شأنه لو تافقه المحكمة وصح في نظرهما أن يؤثر في مسئولية الجنائية والمدنية، فإن الحكم يكون قاصرا واجبا تقضه .

(جلسة ١٩٠٣/٢/١٧ ملن رقم ١١ سنة ٢٣ ق)

١٣٤ - إذا كان مارد به الحكم على دفع الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعي، قد استند فيه إلى عدم اتباع التعليلات الخاصة برجال الحفظ الذي يقتضيه واجب التثبت والتحرى، فإن ما قاله المحكم لا يكفي لرد على دفع الطاعن إذ يحصل منه أن يكون في حالة تجاوز حدود الدفاع .

(جلسة ١٩٠٣/١١/١٧ ملن رقم ١١٨٥ سنة ٢٣ ق)

١٣٥ - لما كان المدافع عن المتهم قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي، وكانت المحكمة قد قضت عليه بالعقوبة دون أن تفصل في هذا الدفع وترد عليه بما يفنده، ولما كان هذا الدفع جوهريا ومن شأنه لو صح أن يهدم التهمة أو يؤثر في مسئولية المتهم - فإن في إضالها المتحدث عن ما يحمل حكمها قاصرا قصورا يبيح .

(جلسة ١٩٠٤/٥/٢٤ ملن رقم ٥٧٨ سنة ٢٤ ق)

١٣٦ - إذا كان المحكم تعرض لدفع الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه رد عليه بقوله « إن الطاعن هو الذي سعى للقتل وبدأ بالعدوان وأنه ثبت المحكمة من شهادة الشهود كذب هذا الدفاع، كما أن المحكمة ترى من الصعب تصور شخص يتبنى عليه بطلتين تاريخين ويكون له من الشجاعة وهو في مثل موقف المتهم أن يهجم على حاربه ويكيل له ضربات بالسكين مثل التي شوهت بالمتهم الأول، - فإن ما أوردته المحكمة يكفي لتقضي هذه الحافة .

(جلسة ١٩٠٤/٧/٦ ملن رقم ٦٥٣ سنة ٢٤ ق)

١٣٧ - إذا كان المحكم إذ قضى قيام حالة الدفاع الفرعي لدى المتهم قد اقتصر على القول بأن الاعتداء الذي وقع عليه قد تخلف عنه إصابات بسيطة لا تحتاج للعلاج، ولم تعرض لاستظهار الصلة بين الاعتداء الذي وقع على المتهم والذي وقع منه وإلى الاعتداءين كان الأسبق وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الفرعي لدى المتهم، فإنه يكون قاصرا لبيان ما يستوجب تقضه .

(جلسة ١٩٠٤/١٢/٢١ ملن رقم ١٢٤٤ سنة ٢٤ ق)

أرضه بعد أن دخلها غرة لثمة من زراعتها ، وأخذت المحكة بهذا الدفاع وقضت براءه ، ثم أمام المحكة الاستتافية تمسك بذلك أيضاً ، ولكنها أداته بقوله إن الزراع بين الطرفين يقوم على زراعة أرض يدي كل منهما له صاحب الحق في زراعتها فذلك لا يكتفى . وكان الواجب على هذه المحكة أن تبحث فيمن له الحياة الفعلية على الأرض المتنازع عليها ، حتى إذا كان للنهم ، وكان المعنى عليه هو الذي دخلها بقصد منع حيازته بالقوة ، فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ ح ويكون النهم الحق في استعمال القوة اللازمة لردده طبقاً للمادة ٢٤٦ ع .

(جلسة ١٩٤١/٢/٢١ طين ردم ٢٥ سنة ١٣٤٤ ق ١٤)

١٤٣ - الحكم الصادر بالأداة لا يصح الطعن فيه بالقصور لعدم تفرغه الكلام عن الدفاع الشرعي سراً أو حسناً ، أو عدم بحث واقعة من الوقائع التي تصل بتوافرها الحالة لدى المتهم ، إلا إذا كان النهم قد تمسك أمام المحكة بقيام هذا الحق . فإذا كان اتهم أمر على إنكار التهمة المسندة إليه ، ودفعاً بأنه لم يكن في مكان الحادث وقت حصره ، وسكت عما به من تمسك بالدفاع الشرعي ، فإن الحكم إذا لم يتحدث عن هذه الحالة وما يصلح بها من الوقائع لا يكون قد شاب أي قصور .

(جلسة ١٩٤٤/٢/٢١ طين ردم ١٦١ سنة ١٣٤٤ ق ١٤)

١٤٤ - إذا كان التائب بالحكم يستفاد منه أن المحكة رأت أن أول ضربة أوقفها للمتهم برأس المجنى عليه كانت بناء على حق مقدر له كالدفاع الشرعي ، ومع ذلك أخذه على ما فات له أنه تيسر فيها من التعرض للمجنى عليه عمداً بآلات حادة وراضة على رأسه ووجهه فأحدث به الإصابات الميئدة بقتل الصفة التشريعية ولم يكن يقصد قتله ولكن الضرب نفى إلى موته ، وكان في ذلك متجاوزاً حتى الدفاع الشرعي وذلك دون أن تمنح الضربة الأولى التي أوقفها للمتهم على رأس المجنى عليه ، هل هي الضربة التي أدت إلى الوفاة أم هي إحدى الضربتين الأخريين فلهذا لم يكن لها دخل فيها ، فإنه مع احتمال أن تكون الضربة الأولى هي التي أدت إلى الوفاة ، ومع وجوب ألا يؤخذ للمتهم إلا عن الضربتين اللتين تجاوزت بهما حدود حق الدفاع ، لا يصح ادانته في جريمة الضرب المقضى إلى الموت ، بل يمتنع استبعاد الضربة التي أدت إلى الوفاة واحتساب الضربتين الأخريين فقط .

(جلسة ١٩٤٤/٤/١٠ طين ردم ١٠٢ سنة ١٤٤٤ ق ١٤)

بأنه كان في حالة دفاع شرعي عند ما ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه فلا يحق له أن يطالب المحكة بأن تتحدث في حكمها بأداته عن اضاء هذه الحالة لديه ما دامت هي من جانبها لم تر بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة .

(جلسة ١٩٤١/٢/٢١ طين ردم ٢٥ سنة ١٣٤٤ ق ١٤)

١٤١ - إذا كان كل ما استند إليه الحكم في نفي موجب الدفاع الشرعي هو قوله إن المعنى عليه أني القول الذي كان قد سرقه من آخرين من الحقل ليلاً عندما فاجأه صاحب الحقل وزميله في الحراسة وأن هذين لم يتيئنا سلاحاً ظهراً معه ، ولتسما كان في وسعهما ، وهما اثنان ، أن يتفلا حركته دون حاجة إلى الحاق أي أذى به ، وأنه بعد ترك القول للمسروق لم يبق هناك خطر على المال وكذلك لم يكن ثمة شر يمتنع منه إلا على الأضف ، ولأن ضرب المجنى عليه حتى سقط والإيمان في إيدائه بعد سقوطه - ذلك لا يمكن تأويله إلا بأنه كان انضماماً لأداه مفروراً ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقم عليها . لأنه ما دامت السرقه قد حصلت ليلاً من أكثر من شخصين وما دام عدم تعيين صاحب الحقل وزميله سلاحاً ظهراً مع المجنى عليه لا يفي استعمال أنه كان يعمل سلاحاً فإن صاحب الحقل يكون في هذه الظروف لديه أسباب مقبولة تيسر له استعمال القوة اللازمة للدفاع عن نفسه وماله وضبط السارق الذي وجدتهما بالجريمة بعد فرار زملائه . أما ما فاته الحكم من الضرب وتكراره وتخفيف حاله عند السارق فبعضه أن يكون ثابتاً أن الإصابات التي أحدثت الباعه به لم تحدث إلا بعد أن سقط على الأرض وصار عاجزاً عن الحركة . وما دام ما لو رده الحكم في هذا الصدد ليس فيه ما يدل على ذلك فانه يكون قاصراً أيضاً من هذه الناحية . وخصوصاً إذا كان ما وجد بالسارق من الإصابات هذا الباعه هو فقط . كما انتهى الحكم ذاته - جرماً وضماً بالسارق اليسرى وتسلطت بالساعد .

(جلسة ١٩٤١/١/٨ طين ردم ١٥١ سنة ١٣٤٤ ق ١٣)

١٤٢ - إنه لا يمكن التناون فرد في المادة ٢٤٦ مهربات حتى الدفاع الشرعي عن المال لكل قبل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير ، فإنه إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام محكة العدة الأولى بأنه إنما لجأ إلى القوة لرد المجنى عليه عن

حدود حقه في الدفاع فإن حكمها يكون قاصرا قصورا
بفيه ويوجب قصه .

(جدة ١٠/١٠٤٨/١٠٩٩ طين رقم ١٠٩٩ سنة ١٣٨١ ق)

١٤٩ — إذا كان للمهم قد تمسك بأنه كان في
حالة دفاع شرعي إذ الواقعة هي أن المجرم عليه ابتداء
بالسبب سم حاول تعلق جدار بيته صاعدا إليه ليمتد
عليه فذله هو بجبر لئله من الوصول إليه . وكانت
الهكمة — مع تسليمها بهذه الواقعة — قد أدانت بمقولة إن
كان في استطاعته الإحباط داخل داره ليتفادى اعتداء
المعني عليه ، فهذا من تصور إذ كان مهيأ أن تترش
في حكمها لما قام للمتهم بمحاولة المجرم عليه لإيقاع لاذي
به ونسب جدار بيته لارتكاب جرمه فيه ، فإن البيوت
ما يصح في القانون أن يعلق بها حق الدفاع الشرعي .
(جدة ١٢/١٢٤٨/١٣٣٣ طين رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٨١ ق)

١٥٠ — إن حق الدفاع الشرعي قد قرر بالقانون
لفعل كل اعتداء مهما كانت جهاته ، فانظر في تناسب
فعل الدفاع مع الاعتداء لا يكون إلا بعد ثبوت قيام
حالة الدفاع الشرعي ، فإذا ثبت قيامها وتعمق التناسب
بين فعل المدفع والاعتداء حققت البراءة للمدافع وإن
زاد العمل على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة
لعدم وجود هذا التناسب مع للمتهم متجاوزا حدود
الدفاع وحقت العقوبة بالشروط الواردة في القانون.
ولابد من ذلك كانت الهكمة قد اعتضدت في نفي قيام حالة
الدفع الشرعي على مجرد انعدام التناسب بين اعتداء
المعني عليه لصا له وبين فعل للمهم لجسامته فإن حكمها
يكون قاصرا إذ أن ذلك ليس فيه ما يبيح قيام حالة الدفاع
الشرعي كما هو مقرر في القانون .

(جدة ١٠/١٢٤٨/١٣٣٣ طين رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٨١ ق)

١٥١ — إذا قصت الهكمة قيام حالة الدفاع الشرعي
لبساسة الاعتداء الواقعة على المتهم ، وإن كان في استطاعته
الإلتجاء إلى رجال السلطة العسكرية لذكر كوا على
مقربة منه فإن حكمها يكون قاصرا إذ أن بساطة
الاعتداء لا تصح على إطلاقها سببا لانقضاء تلك الحالة
بل يجب الرجوع إلى ذلك إلى تقدير المدافع نفسه في
الظروف التي كان فيها فإذا ما تبين أنه وقت العدوان قد
قدر أن القتل يستوجب الدفاع وكان قد رده مبيحا على
أسباب مجازة ومقبولة قمت حالة الدفاع الشرعي .
وكذلك لا يصلح سببا لانقضاء القول بإمكان إلتجاء
للمتهم رجال السلطة فإن ذلك يقتضي أن يكون لدى المتهم
من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الإجراء دون أن يترتب

١٤٥ — إذا كان الحكم قد قال إن ضربة واحدة
من الضربات التي أوقفها للمتهم كانت تكفي لشل حركة
المعني عليه ورد اعتدائه ، فإنه متى الحكم — يكون قد
أفاد أن المتهم كان في حالة دفع شرعي بمرور الضربة
الأول ، وأن الضربات الأخرى التي تنبأ لم يكن لها من
مجرد ، وما دام الحكم لم يبرر هذه الضربة التي يمتثل
أن تكون هي التي تسببت عنها الواقعة ، ولما كان للمتهم
يجب أن يستبين من كل شك ، فإنه كان يصح القول
بأن هذا للمتهم ما كان يتأمل أية ضربة من الضربة التي
سببت الواقعة لو لم يكن الحكم قد اتجهت هناك صربات
أخرى لم يكن لها مجرد والمضربة التي أوقفها عما يجوز أن
يحكم به جهاد على تلك الضربات الأخرى وحدها .
(جدة ١٠/١٢٤٨/١٣٣٣ طين رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٨١ ق)

١٤٦ — إذا كانت الظروف التي وقعت فيها
جنايته بغض المستند إلى أحد المبادئ — على ما هو
مبين بالحكم — بينما الظروف التي وقعت فيها جنايته
الشرع والاعتدال المستند إلى سبب آخر ، فإن الأسباب
التي أوردتها صارت بحكم نفي حالة الدفاع الشرعي عن
التهمة الأولى تكون صالحة لتفني حسم الاعتداء عن
التهمة الأخرى .

(جدة ١٠/١٢٤٨/١٣٣٣ طين رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٨١ ق)

١٤٧ — إذا كانت الهكمة مع تسليمها في الحكم
بأن المجرم عليه كان وقت أن أطلق عليه البنادق يرمى
العضد يرمى يقوم للمتهم على صرته ، قد أدانت للمتهم
في القتل العمد بمقولة إنه إذا سد سلاحه إلى كيد المجرم
عليه قد تعدى الحد الذي كانت تخص إليه ظروف
الحال ، ولم تحدث عن حق للمتهم في دفع الاعتداء على
المال الذي كان موكولا إليه صرته وسدى ما يجزئه إياه
هذا الحق من أسباب انقضاء في الظروف التي اشارت
إليها ، ولم تبين ما وقع منه من أعمال بغية ، وهل كان
ما وقع من ذلك اعتداء لا يصلح له أم كان اعتداء زادا في
جسامته على ما أباح القانون استعماله ، فإن حكمها يكون
قاصرا لبيان متينا صفة .

(جدة ١٠/١٢٤٨/١٣٣٣ طين رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٨١ ق)

١٤٨ — إن حق الدفاع عن النفس قد شرع لرد
أي اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره . وإذا
كان للمتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، وكانت
الهكمة في صدورها عليه لم تف وتفرع الاعتداء على
والله بل قالت إن هذا الاعتداء لم يكن مما يصح رده
بقتل دون أن تعرض إلى مسألة المدافع عن مجاوز

الحكمة بالنسبة اليهم جميعا تحقيقا لحسن سير العدالة .
(جلسة ١٩٠٠/٢٧/٨٠ من رقم ٨٠ سنة ١٢١٠ ق)

١٥٦ - إذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . وكان الحكم حين تعرض لهذا الدفاع قدده باستباره مقصورا على التسك بالدفاع عن والدته المتهم ولم يتعرض لنفي قيام حالة الدفاع الشرعي عن نفسه . فإن الحكم يكون قاصرا ، إذا ان ما نفي به قيام حالة الدفاع الشرعي عن والدته المتهم ليس فيه ما يبنى حتما قيام هذه الحالة بالنسبة اليه .
(جلسة ١٩٠١/١٠/٢٢ من رقم ٣٦٢ سنة ١٢١١ ق)

١٥٧ - إذا كان متعلق الحكم هو أن الحادث كان وحده غير قابلة للهجرة فإنه إذا ما نفي قيام الدفاع الشرعي عن هذا الحادث منه من المتهمين وأثبت نية الاعتداء عليه ، وعلى زلاته ، فقد انقضت حالة الدفاع عن المتهمين جميعا .
(جلسة ١٩٠٤/١٠/٥ من رقم ٩٥٤ سنة ١٢١٤ ق)

١٥٨ - إذا كان الحكم قد عرض لدفاع المتهم وقدده بأنه هو الذي بدأ المبنى عليه وطنه بالسكين فأعاج ذلك اخفاره الموجودين في بيت الممنعة لاجل اطرا به ، وأنزالوا عليه ضربا ، ولم يدعوه حتى سقط على الأرض . وتمكنوا بذلك من اقتراع السكين من يده . فإن هذا الذي قاله الحكم يبنى حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة في القانون .

(جلسة ١٩٠٤/١٠/٥ من رقم ٩٥٩ سنة ١٢١٤ ق)
١٥٩ - إذا كانت المعركة تمت قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها المتهم بقرعها وإتهامه بسقوط ما يدعيه المتهم من أنه ضبط المبنى عليه بسرقة ضيفا فلا محل لا يتسك به الدفاع عن المذكور من اعتياده في حالة دفاع شرعي ، لأن هذا الرد ساخ وكاف لنفي قيام تلك الحالة ، إذا ما است المعركة قد حصلت من ظرف الدعوى أن واقعة سرقة العنب ، وهي أساس الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي ، هي واقعة مختلفة ولا أصل لها ، فإن ذلك يغطى على انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعي بجميع الصور المبينة في القانون .

(جلسة ١٩٠٤/١٧/١٥ من رقم ١١٢٩ سنة ١٢١٤ ق)
١٦٠ - إذا كان الحكم رغم ما أنهى فلا عن المتهم ورغم ما قاله الدفاع عنه من أنه ضرب ، لم يتحدث عن إصابة المتهم التي وصفها بالكشف الطبي ، ولم يبين علاقة هذه الإصابة بالاعتداء الذي وقع على المبنى عليه منه والذي داته به المعركة ، فإن الحكم

على ذلك تطبل الحق ذاته المقرر في القانون وما دامت المحكمة لم تستطع هذه الإمكان وكيفية مع ما ذكرته عن ظروف الحادث فهذا منها تصور يستوجب نقض حكمها .

(جلسة ١٩٠٠/٢٧/٨٠ من رقم ١٨٩٢ سنة ١٢١٠ ق)
١٥٢ - إذا كان كل ما أوردته المحكمة في قضي حالة الدفاع الشرعي لا ينعو الحادث عن عدم تناسب عدد المتهمين من كل فريق وكون فريق المتهمين أقوى من خصمها وقوله إن الاعتداء لم يكن مفاجئا ، بل حصل على أثر مشادة ، فإن هذا الذي قاله الحكم لا يصلح ردا تخفى به حالة الدفاع الشرعي وبالتالي يكون الحكم قاصرا البيان بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٠٠/١١/١١ من رقم ١٢٦٦ سنة ١٢١٠ ق)
١٥٣ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهمين قد يتروا التية على ارتكاب الجرم وتقدموا على اليه بأن ضربوا المبنى عليه عمدا مع سبق الإصرار فأحدثوا به الإصابات المبينة بالظواهر الطبية فإنها تكون بذلك قد ردت على دفاع المتهمين من أهم كانوا في حالة دفاع شرعي وتخلصت الى تنفيده بما لا يصح معه التمسك على الحكم بالقصور .

(جلسة ١٩٠٠/١٠/٢٣ من رقم ١٠٣٢ سنة ١٢١٠ ق)
١٥٤ - إذا كان المستفاد من بيانات الحكم أن الطاعن وغرماءه كانوا أطرافا في معركة تبادلوا فيها الاعتداءات فاضاقت لقي بينهم ورائت عكسة الموضوع أن كلا منهم كان متديبا يريد إلحاق الأذى بغيره لا دفع اعتداء وقع على نفسه ، فلا محل إذن للبحث في حكمها عن الدفاع الشرعي وفيما ذكرته ما يمكن الرد على ماذفع به الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعي .

(جلسة ١٩٠١/٥/٧ من رقم ١٢١١ سنة ١٢١١ ق)
١٥٥ - إنه لما كان المتهم في القانون الحق في استثناء القوة اللازمة لرد الاعتداء طبقا لقاعدة ٢٤٦ من قانون العقوبات إذا ما دخل المبنى عليه أرضا في حيازه بقصد منع حيازه بالقوة ، فإن مجرد القول في الحكم بأن المالح لم تكن تستلزم إطلاق الأخيرة لعدم وجود ما يخفى منه لا يصلح ردا لنفي ما تمسك به التهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال .

ونقض الحكم لهذا السبب بالنسبة إلى هذا الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة إلى باقي الطاعنين لوحدة الواقعة التي اتسموا بجرمهم فيها ، مما يقتضاه أن تكون إعادة

في المناقش الصرف لا بالأختالات والفروض
المجردة .

(جلسة ١٩١٧/٤/١٩ من رقم ٥٧٥ سنة ١٩١٩)

١٦٣ - إن إثبات تورف نية القتل لدى المتهم
لا يتنى قيام حالة الدفاع الشرعى . فإذا كانت المحكمة قد
اكتفت فى تنفيذ ما دفع به المتهم من قيام هذه الحالة
بإثبات تورف نية القتل لديه فهذا يجب حكما .

(جلسة ١٩٠٠/٣/٦ من رقم ١٩٣٤ سنة ١٩١٩)

١٦٤ - ليس فى القانون ولا فى المتعلق ما يحول
دون أن يستنى شخص على غيره وأن يستنى عليه من
آخر بغير أن يترتب على ذلك لزوم أن يكون أحدهما
فى حالة دفاع شرعى .

(جلسة ١٩٠٢/٢/٢ من رقم ١٢٥٢ سنة ١٩٢٢)

الفصل الثالث

أعضاء المتهم من العقاب

١٦٥ - ليست المحكمة ملزمة بتقصى أسباب
أعضاء المتهم من العقاب فى حكمها إلا إذا دفع
بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتسكك أمام المحكمة بقيام
سبب من تلك الأسباب فلا يكون له أن ينهى على حكمها
إغضاه التحدث عن ذلك .

(جلسة ١٩٠٠/١٠/١٦ من رقم ٤٧١ سنة ١٩٢٠)

يكون قد قصر عن تصحيح حقيقة الحالة التى كان عليها
المتهم والمبنى عليه وقت وقوع الحادث الأمر الذى
لا تستطيع منه محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون
ويستوجب قضا الحكم .

(جلسة ١٩٠٥/١١/١٥ من رقم ٧٢٣ سنة ٢٥ ق)

٥ - مسائل متنوعة

١٦٦ - إذا كانت المحكمة حين عرضت لما تمسك
به فريق من المتهمين من أنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى
قد قالت إن هذه الحالة غير قائمة لا بالنسبة لهذا الفريق
ولا بالنسبة إلى الفريق الآخر ، وذلك على أساس أنها
لم ترق إلى معرفة أيهما كان المتصدى وأيها كان للمتصدى
عليه ، فأنها تكون قد أخطأت إذا أدانت هذا الفريق
لأنها بعد أن قالت ما يفهم منه أنه كان ثمة مستند ومدافع
كان عليها ألا تقضى بأية عقوبة . فإن الأداة بناء على
بمجرد التسكك فى صحة الدفاع تتناقض مع ما يجب من جسم
إقامة الأداة إلا على أساس يقين .

(جلسة ١٩١٥/١٠/١٥ من رقم ٥٣ سنة ١٩١٥)

١٦٧ - إن تعدد مرة من الذى بدأ العدوان
بسبب إنكار المتهم التهمة لا يصح أن ينهى عليه حتى القول
بأنه لا بد أن يكون هو المتصدى ولا مجرد وحده الأخذ
بأنوال فريق المدعى عليه ، لأن العبارة فى المواد الجنائية

استئناف

رقم المناقشة

الفصل الأول : إجراءات الاستئناف

الفرع الأول : التقرير بالاستئناف ١ - ٣

الفرع الثانى : مبادئ الاستئناف ٤ - ٦١

الفرع الثالث : التوكيل فى الاستئناف ٦٢ - ٧٢

الفصل الثانى : المضمون فى الاستئناف والعقوبة فيه ٧٣ - ٧٤

الفصل الثالث : حالات الاستئناف ٧٥

الفصل الرابع : استئناف النيابة ٧٦ - ٩٨

الفصل الخامس : استئناف المتهم ٩٩ - ١٠٥

رقم القاعده	
١٢٦ - ١٠٦	الفصل السادس : استئناف المدهوى المدنية
١٣٥ - ١٢٧	الفصل السابع : استئناف الاحكام القضائية
١٤٤ - ١٣٦	الفصل الثامن : استئناف الاحكام الصادرة باعذار للمرافعة كان لم تكن
١٥١ - ١٤٥	الفصل التاسع : احكام جائز استئنافها واحكام لا يجوز استئنافها
	الفصل العاشر : آثار الاستئناف
١٦٦ - ١٥٢	الفرع الاول : أثر الاستئناف الناقل
١٧٩ - ١٦٧	الفرع الثاني : التصدي
	الفصل الحادي عشر : نظر الاستئناف أمام المحكمة
٢٠٠ - ١٨٠	الفرع الاول : تقرير التخصيص
٢٢٤ - ٢٠١	الفرع الثاني : الاحوال التي تلازم أو لا تلازم فيها المحكمة بسماع الشهود
	الفصل الثاني عشر : سلطة المحكمة الاستئنافية
٢٢٥	الفرع لاول : بالنسبة الى الشكل
٢٥١ - ٢٢٦	الفرع الثاني : بالنسبة الى الموضوع
٢٦٧ - ٢٥٢	الفرع الثالث : بالنسبة الى العقوبة
٢٨٢ - ٢٦٨	الفرع الرابع : شرط تشديد العقوبة أو إلغاء البراءة
٢٨٦ - ٢٨٤	الفصل الثالث عشر : سقوط الاستئناف
٢٨٧	الفصل الرابع عشر : الاستئناف الفرعي
٢٢٩ - ٢٨٨	الفصل الخامس عشر : تسيب الاحكام من المحكمة الاستئنافية
٢٢٢ - ٢٢٠	الفصل السادس عشر : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

الفصل الاول

اجراءات الاستئناف

الفرع الاول : التقرير بالاستئناف

- ١ - حصول الاستئناف بتقرير محرر في قلم كتاب المحكمة المختصة بكتابة -
- ٢ - اعتبار الاستئناف قائماً بمجرد التقرير به صرف النظر عن التوقيع عليه من لقرر أو عدم توقيعه -
- ٣ - تأخير النيابة على الزول أو على ملف القضية أو في الكشف للرميل للبراسة برفعية استئناف حكم معين غير كاف لاعتبار هذا الاستئناف قائماً -

الفرع الثاني : ميعاد الاستئناف

- ٤ - عدم احتساب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف -
- ٥ - ميعاد استئناف الحكم الحضورى يبدأ من تاريخ النطق به ولو لم يحضر لتهتم بطله صدوره -
- ٦ - ميعاد استئناف الحكم الصادر في المرافعة يبدأ بالنسبة لتهتم من يوم صدوره بلا حاجة إلى إعلانه -

موجز القواعد (٤٤) :

- ميعاد استئناف التهم الذي أعلن بجلعة للبارضة النيابة لا يبدأ إلا من تاريخ اعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه غيابيا - ٢١ - ٢٤
- عدم اعلان التهم اعلانا صحيحا بالجلعة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يحيل ميعاد الاستئناف لا يبدأ الا من تاريخ العلم به رسميا - ٢٥ - ٣٠
- عدم سريان ميعاد الاستئناف في حق التهم الذي وجد عنده من حضور جلعة للبارضة الا من تاريخ اعلانه او علمه به رسميا - ٣١ - ٣٤
- امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة للتهم التي لم يحضر الجلعة التي أجلت منها القضية لجلعة التي صدر فيها الحكم المتأخر اذا لم يكن قد أعلن بهذه الجلعة الأخيرة - ٣٥
- بدء ميعاد الاستئناف من يوم صدور الحكم المحضوري قوله علم المحكوم عليه بطريق قانوني بصدور ذلك الحكم - ٣٦
- امتداد ميعاد الاستئناف اذا كان اليوم الأخير مطله - ٣٧
- ميعاد استئناف المحامي العلم الاحكام هو ثلاثين يوما من وقت صدورهما - ٣٨
- استئناف رئيس النيابة يتوكل من المحامي العام بعد انقضاء العشرة أيام الهدوء في القانون يكون صحيحا - ٣٩
- ميعاد استئناف الحكم للغير - ضروريا لا يبدأ بالنسبة للمحكوم عليه الا من تاريخ اعلانه به - ٤٠
- القوة القاهرة تمنع من سريان مدة الاستئناف المقررة قانونا - ٤١ و ٤٢
- جهل التهم بصدور الحكم الابتدائي عليه يحيل استئنافه مقبولا شكلا ولو كان حاصلا بعد المياد - ٤٢ و ٤٤
- حبس المحكوم عليه لا يجتبه من رفع استئنافه في المياد ما دام نظام السجن يمكنه من ذلك بوجود المفاتيح المعدة لهذا الغرض - ٤٥
- تقدر للرض كعذر مانع من رفع الاستئناف في ميعاده القانوني موضوعه - ٤٦ - ٥١
- سفر التهم خروج القطر لا يثبت - اذا تفرقا بينهما من الاستئناف في المياد - ٥٢
- وجوب مبادرة التهم الى رفع استئنافه بمجرد زوال الناع الذي منعه من التفرير به في المياد - ٥٣ - ٥٥
- عدم قبول اعتذار التهم الذي استأنف بعد المياد يهمل لقانون - ٥٦ و ٥٧
- عدم أخذ المحكمة بالليل الذي قدمه المحكوم عليه لاثبات أنه كان مريضا فلم يستأنف في المياد كاف الرد على ما تمسك به - ٥٨
- التزام المحكمة بالرد على دفع التهم لآخره في التفرير بالاستئناف - ٥٩
- ادعاء النيابة وتوقع خطأ مادي في تاريخ التفرير بالاستئناف بالصورة للرقه وقضاء المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا دون رد - قصور - ٦٠ و ٦١
- (ر. أيضا حكم قاعدة ٤٧ وقاضي التحقيق قاعدة ٢ وحض قاعدتان ٤٨٠ و ٤٨١)

الفرع الثالث : التسويكيل في الاستئناف

- حق الاستئناف للتهم يستعمله نفسه أو بواسطة وكيل عنه اذا شاء - ٦٢
- عدم قبول تجاوز ميعاد الاستئناف بلة للرض ما دام التفرير بالاستئناف ليس محتوما فيه أن يباشره بنفسه وما دام التوكيل فيه جائزا - ٦٣
- استناد المحكمة في عدم قبول استئناف التهم شكلا الى أن مرضه لا يجتبه من أن يوكل غيره في التفرير بالاستئناف خطأ - ٦٤ - ٦٩
- جواز استئناف التهم بواسطة أي شخص آخر بوكالة لهذا الغرض عابيا أو غير علم - ٧٠
- كفاية النص في التوكيل على أن للمحامي الحق في استئناف أي حكم يصدر ضد الوكيل - ٧١
- عدم قبول التفرير بالاستئناف من التهم من المحامي الوكيل عن والده للتهم - ٧٢

الفصل الثاني

المعصوم في الاستئناف والمعتقبة

- عدم استفادة أحد التهميين في صد الاستئناف للفرع منه بعد المياد من استئناف النيابة بالنسبة الى التهميين الآخرين - ٧٣

موجز القواعد (١٦) :

- الاستئناف للرفع من غير التهم في الحكم الصادر ضده في المعارضة بموجب حل المحكمة الاستئنافية القضاء بالغاء الحكم المتأخف وعدم قبول المعارضة لرفضها من غير ذي صفة - ٧٤
- » ر . أيضا : دعوى مدنية قاعدة ٧٤٧ «

الفصل الثالث

حالات الاستئناف

- معنى الخطأ في تطبيق القانون النصوص عليه في الفترة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات - ٧٥

الفصل الرابع

استئناف النيابة

- عدم قيد النيابة بأسباب استئنافها بالجلسة - ٧٦
- حق النيابة في استئناف الحكم الصادر في المعارضة لما قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها غيابيا - ٧٧
- استئناف النيابة لا تأثير له في الدعوى المدنية - ٧٨
- استئناف النيابة الحكم الصادر في المعارضة دون الحكم التبايني لا يميز المحكمة الاستئنافية القضاء بعدم اختصاصها على أساس أن الواقعة جناية - ٧٩
- حق النيابة في استئناف الحكم الصادر في الدعوى ولو كانت قد أمرت بحفظها لأي سبب من الأسباب - ٨٠
- عدم تأثر استئناف النيابة الذي تم في ظل قانون تحقيق الجنائيات صدور قانون الاجراءات - ٨١ - ٨٣
- استفادة المتهم من استئناف النيابة معه أن يكون هذا الاستئناف مقبولا شكلا - ٨٤
- حق النيابة في الاستئناف منوط بما تبديه من طلبات - ٨٥ - ٨٧
- المقصود من عبارة طلب النيابة كما قصده المشرع في المادة ٤٠٢ اجراءات - ٨٨ - ٩٦
- شرط قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم الاختصاص أن يكون استئناف النيابة جائزا ومقبولا - ٩٧
- عدم جواز استئناف النيابة الحكم الصادر من محكمة أول درجة استنادا الى أن مساوئ التهم لم ترد مادام الحكم قد أجابها الى طلباتها - ٩٨
- (ر . أيضا : نفس قاعدة ١١٥)

الفصل الخامس

استئناف التهم

- الاستئناف للرفع من التهم وحده يمنع المحكمة الاستئنافية من الحكم بعدم الاختصاص لكون الواقعة جناية - ٩٩ - ١٠٢
- حق التهم في استئناف الدعوى العمومية لا يتأثر بالتعويض القاضي به في الدعوى المدنية - ١٠٣
- الأحوال التي يجوز فيها التهم استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية هي غير الأحوال التي يجوز فيها استئناف الدعوى المدنية وحدها - ١٠٤
- جواز استئناف التهم بسبب الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها - ١٠٥
- (ر . أيضا : أمر جنائي قاعدة ٤)

الفصل السادس

استئناف الدعوى المدنية

- تقدير نصاب الاستئناف في الدعوى المدنية - ١٠٦ - ١١٢
- قصر الاستئناف على الدعوى المدنية دون الجنائية اذا كان المدعى بالحق المدني هو المتأخف وحده - ١١٤
- أثر استئناف المدعى المدني للحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المباشرة بعد تحريك النيابة للدعوى العمومية - ١١٥
- استئناف المدعى المدني يترتب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة الدرجة الاولى لتفصل فيها فيما يتعلق بمقتضى المدنية - ١١٦

موجز القواعد (٥٤) :

- الحكم النهائي الصادر بالبراءة في الجريمة لا يقيّد المحكمة الاستئنافية وهي تحصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدعى من جهة ثبوت الفعل - ١١٧ و ١٢٢
- الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة لا يلزم المحكمة الاستئنافية وهي تحصل في الاستئناف المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية عن الدعوى المدنية - ١٢٣
- عدم استئناف المدعى الذي الحكم الصادر برفض دعواه المدنية يمنع المحكمة الاستئنافية من إلزام المتألف بالمصاريف المدنية الاستئنافية - ١٢٤
- خطأ المحكمة الاستئنافية إذا قضت للمدعى الذي يطالب به - ١٢٥
- صدور الحكم برفض تدخل المسؤول عن الحق الذي خصا منقضا في ظل قانون تحقيق الجنايات يقتضي رفض تدخله في الاستئناف ولو بعد صدور قانون الاجراءات - ١٢٦

الفصل السابع

استئناف الاحكام القضائية

- عدم جواز فصل المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم التباي طالما كانت المعارضة فيه جائزة من التهم - ١٢٧ و ١٢٨
- عدم جواز فصل المحكمة الاستئنافية في استئناف النيابة للحكم التباي مادامت المعارضة المرفوعة من التهم لم يفصل فيها - ١٢٩ و ١٣٠
- استئناف النيابة للحكم التباي يظل قائما اذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة فيه - ١٣١ و ١٣٢
- استئناف النيابة للحكم التباي يشمل الحكم الذي يصدر في المعارضة فيه - ١٣٣
- استئناف النيابة للحكم التباي يسقط من تلقاء نفسه متى قضى بجديد هذا الحكم في المعارضة - ١٣٤
- الحكم الصادر في المعارضة يوقف تنفيذ العقوبة يكون تعديل العقوبة بالتخفيف مبررا لاستئناف النيابة للحكم التباي - ١٣٥

الفصل الثامن

استئناف احكام اعتبار المعارضة كأن لم تكن

- استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو العطف فيه بطريق النقض لا يطرح أمام المحكمة العليا الا هذا الحكم بالثالث - ١٣٦
- استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والعطف فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم التباي الأول - ١٣٧ - ١٣٩
- انتهاء المحكمة الاستئنافية الى خطأ الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يوجب عليها الفأوه واعادة القضية لقاضي المعارضة لنظر موضوعها - ١٤٠ و ١٤١
- يجب المحكمة الاستئنافية خصما عن نظر موضوع الدعوى بقوة إن الاستئناف المطروح عليها انما ينصب على الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن خطأ في القانون - ١٤٢
- وقوع الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن باطلا لوجود عذر قهري منع المعارض عن الحضور يوجب على المحكمة الاستئنافية التامه واعادة القضية الى محكمة أول درجة لفصل في المعارضة - ١٤٣ و ١٤٤

الفصل التاسع

احكام جازق استئنافها واحكام لا يجوز استئنافها

- جواز استئناف الحكم الصادر باقتضاء الخصومة في الدعوى المدنية بناء على محضر صلح قدمه التهم ونازعت المدعية بالحق المدعى في حبيته - ١٤٥
- عدم جواز استئناف الحكم الصادر بأثبات بتأويل المدعى عن دعواه المدنية - ١٤٦
- عدم جواز استئناف الحكم الصادر بالأدب الجبائي من الحدث - ١٤٧ و ١٤٨
- عدم جواز استئناف الحكم الصادر بكل طلبات الحسوم - ١٤٩
- الحكم الصادر بالتأجيل التهم لا يكون جائزا استئنافه الا حيث يكون لقاضي أن يحكم به - ١٥٠
- عدم جواز استئناف الحكم القاضي بتعزيم التهم خمسة وعشرين قرصاً عن خلع الطريق العام بدون رخصة وبترامه بأن يدفع المبلغين للبلدية - ١٥١

(ر) أيضا : مشردون ومشتق فيهم قواعد ٤٤ و ٤٥ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠)

الفصل العاشر

آثار الاستئناف

الفرع الأول : اثر الاستئناف التام

- الاستئناف يبد الدعوى بجميع وقائعها أمام محكمة الاستئناف وبطرحها على بساط البحث بكامل أجزائها - ١٥٢
- حصول استئناف النيابة يلزم عنه حتما اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المتأنت حكما في حدود هذا الاستئناف - ١٥٣ و ١٥٤
- استئناف النيابة يحول للمحكمة الاستئنافية الاتصال بالموضوع المتأنت حكما رغم مانع النيابة من قيود في تحرير الاستئناف أو تبديه من طلبات بالجلسة - ١٥٥ - ١٦٠
- استئناف النيابة لا يخص بسببه بل يبد طرح النزاع برمته أمام المحكمة الاستئنافية سواء أكان ذلك لمصلحة التهم أم عليه - ١٦١
- الاستئناف ولو كان مرفوعا من التهم وحده يوجب على المحكمة الاستئنافية إعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي وصفها القانوني الصحيح على ألا توجه أصلا جديدة ولا تستند عليه العقوبة - ١٦٢
- تقيد المحكمة الاستئنافية بالوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي دون المفعول وطرق المفاع - ١٦٣
- الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف - ١٦٤
- استئناف النيابة للحكم يرتب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى سواء ما فصلت فيه محكمة أول درجة وما لم تفصل فيه - ١٦٥ و ١٦٦
- (ر . أيضا : دعوى مدنية قاعدة ١٥٠)

الفرع الثاني : التصدي

- عدم جواز تصدى المحكمة الاستئنافية الجنائية لموضوع الدعوى قبل أن تحول محكمة الدرجة الأولى كبتها فيه - ١٦٧
- استئناف الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى يوجب على المحكمة الاستئنافية - إذا رأت أن الواقعة جنحة - إلغاء الحكم وإعادة القضية الى المحكمة الجزئية للفصل في موضوعها - ١٦٨
- قضاء محكمة أول درجة بعدم جواز الاتبات بالينة لا يحجز للمحكمة الاستئنافية اذا رأت جواز الاتبات بالينة أن تبت الدعوى إلى تلك المحكمة - ١٦٩ و ١٧٠
- حكم المحكمة الجزئية بقول الدعوى العمومية يوجب على المحكمة الاستئنافية اذا رأت إلغاء هذا الحكم أن تنظر في موضوعها - ١٧١
- قضاء محكمة أول درجة بطلان التفتيش وبراءة التهم يوجب على المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت عدم صحة رأيا في صدق التفتيش أن تفصل في الدعوى - ١٧٢ - ١٧٤
- تبين المحكمة الاستئنافية بطلان إعلان الدعوى المباشرة أمام محكمة أول درجة يمنحها من التصدي لموضوع الدعوى والفصل فيه - ١٧٥
- قبول المحكمة الاستئنافية النسخ يبطلان الحكم الابتدائي لعدم ختبه في المبدأ يوجب عليها أن تفضي في موضوعها - ١٧٦ - ١٧٨
- إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الصادر بمنع قبول الدعوى المباشرة يوجب عليها إعادة القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها - ١٧٩
- (ر . أيضا : دعوى مباشرة قاعدة ٤ وقطاع قاعدة ٢٧٧)

الفصل الحادي عشر

نظر الاستئناف أمام المحكمة

الفرع الأول : تقرير التفتيش

- قراءة التفتيش للنييب اللعن الذي كاد قد أعد التفتيش للنسخة لاثباته فيه - ١٨٠ - ١٨٣
- عدم اشتراط تلاوة القاضي للقرار التفتيش بنفسه بل يكفي أن تحصل تلاوة بحضوره - ١٨٤

موجز القواعد (٢٤) :

- كفاية اشتغال التقرير على عناصر الدعوى لتم المحكمة بوقائع القضية وظروفها - ١٨٥
- عدم جواز المجادلة في تلاوة تقرير التلخيص مادام الثابت في الحكم أو عنصر البسطة أنه قد تلى بالجلسة - ١٨٧ و ١٨٩
- عدم جواز الادعاء بمخالفة الثابت بمحضر الجلسة من أن القاضي للخص تلا تقرير التلخيص إلا عن طريق الادعاء بالتزوير في المحضر - ١٨٨
- لضرورة لعل تقرير آخر مادامت الهيئة قد ظلت باكملها بعد تلاوة التقرير بعمل تحقيقات تكميلية أخرى - ١٨٩
- مجرد عدم الإشارة في تقرير التلخيص الى واقعة من وقائع الدعوى لا يترتب عليه أى بطلان - ١٩٠ و ١٩١
- عدم اشتراط تحرير تقرير القاضي للخص بخطه - ١٩٢
- تحرير تقرير التلخيص على خلاف الدعوى لا يوجب الحكم - ١٩٣ و ١٩٤
- فتح باب للرافعة في الدعوى وتخير الهيئة بوجوب تلاوة التقرير من جديد - ١٩٥
- كفاية اثبات تلاوة تقرير التلخيص أو الاهارة الى حصول ذلك في الحكم ولو لم يذكر ذلك في محضر الجلسة - ١٩٦
- جواز تلاوة القاضي للخص التقرير الذى وضعه أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم الذى قضى بمد أن امر مافيه - ١٩٧
- عدم توقيع القاضي المقرر على التقرير لا يبطله - ١٩٨ و ١٩٩
- خطأ الحكم في بيان اسم القاضي الذى تلا تقرير التلخيص لا يؤثر في صحة الحكم - ٢٠٠

الفرع الثاني : الاحوال التي تلتزم نولا تلتزم فيها التحقيق

- المحكمة الاستئنافية إما تحكم بحسب الأصل بناء على اطلاعها على الأوراق - ٢٠١ - ٢٢١
- صدور الحكم الابتدائي بناء على أقوال الشهود في التحقيقات وبدون أي تحقيق في الجلسة يوجب على محكمة الدرجة الثانية أن تجيب التهم الى ما يطلبه من صانع الشهود - ٢٢٢ و ٢٢٣
- سلطة المحكمة الاستئنافية في اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق اذا هي رأت لزوما لذلك لاستظهار وجه الحق في الدعوى - ٢٢٤
- (ر) أيضا اثبات قواعد ٢٥٦ و ٢٦٥ و ٢٨٠ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٥ و اجراءات قواعد ١٩١ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤١ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠

الفصل الثاني عشر

سلطة المحكمة الاستئنافية

الفرع الاول : بالنسبة الى الشكل

- سلطة المحكمة الاستئنافية في الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا ولو لم تطلب النيابة ذلك - ٢٢٥
- (ر) أيضا استئناف قاعدتان ٢٣١ و ٢٣٢ ومطروحة قواعد ١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠

الفرع الثاني : بالنسبة الى الموضوع

- سلطة المحكمة الاستئنافية في تضييق الواقعة تضييلا يزيل ما بها من غموض ومحدد مبدأها ومتنهاها - ٢٢٦
- سلطة المحكمة الاستئنافية في تأييد الحكم استنادا الى الأدلة التي كانت مطروحة على محكمة أول درجة ولم تر الأخذ بها - ٢٢٧ و ٢٢٨
- سلطة المحكمة الاستئنافية في الأخذ بدليل جديد لأول مرة - ٢٢٩
- التزام المحكمة الاستئنافية بالتوصل الى موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها - ٢٣٠

موجز القواعد (٢) :

- استئناف النيابة المحكم الصادر على التهم بجرعة سرقة باعتباره عتياً لا يتقص من سلطة المحكمة الاستئنافية في تقدير الواقعة للعرضة عليها والمحكم فيها على أساس مائري هي أنه هو الحاصل في أمرها - ٢٣١
- استئناف للتهم لا يمنع المحكمة من إضافة مادة البود على ألا تشدد العقوبة المحكوم بها عليه - ٢٣٢
- استظهار المحكمة الاستئنافية في جريمة قتل خطأ أن ركن الخطأ هو الامراع وعدم تبييه الخفى عليه بالمرلة ليس فيه إضافة جديدة الى التهمة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة - ٢٣٣
- تعديل المحكمة الاستئنافية لتربيع واقعة التبييد للسندة الى التهم لا يعتبر قضاءً منها في واقعة لم ترفع بها الدعوى - ٢٣٤
- سلطة المحكمة الاستئنافية في تعديل وصف الأفعال للسندة للحكوم عليه ابتدائياً دون تغيير هذه الأفعال واتهامه بهم جديدة - ٢٣٥ - ٢٤٠
- سلطة المحكمة الاستئنافية في تغيير وصف التهمة للطروحة عليها دون وقت نظر الدفاع مادامت الواقعة التي اتخذتها أساساً للوصف الجديد هي نفس الوقوع للطروحة أمام محكمة أول درجة وبشرط ألا تحكم على التهم بقوبة أحد - ٢٤١ - ٢٤٧
- عدم جواز تعديل المحكمة الاستئنافية التهمة للسندة الى التهم واقعتها على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى - ٢٤٨ و ٢٤٩
- وصف النيابة التهمة خطأ بأنها حالة اشتباه مع أنها حالة عود للاشتباه يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تصحح الوصف القانوني لهذه الحالة بشرط لقت نظر الدفاع - ٢٥٠
- التزام المحكمة الاستئنافية بالنصل الى الواقعة التي رفعت بها الدعوى على أساس الوصف القانوني الصحيح الذي ينطبق عليها - ٢٥١
- (ر . أيضا أثبتت قواعد ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ ودعوى جنائية قاعدة ٣٧ و وصف التهمة قاعدة ٧٢)

الفرع الثالث : بالنسبة الى العقوبة

- استئناف للتهم وحده لا يجيز للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقاب عليه - ٢٥٢ - ٢٥٤
- استئناف النيابة المحكم الصادر في المارضة براءة التهم لا يجيز للمحكمة الاستئنافية توقيع عقوبة أشد من العقوبة للنقض بها شيئاً - ٢٥٥
- خطأ المحكمة الابتدائية في العقوبة الواجبة التطبيق لصالح التهم واستئناف التهم وحده يوجب على المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم للاستأنف - ٢٥٦
- استئناف النيابة المحكم الصادر في المارضة لا ينحوله المحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي للمارضة فيه إلا إذا كانت النيابة قد استأنفته هو أيضاً - ٢٥٧ و ٢٥٨
- التزام المحكمة الاستئنافية بتحديد مدة المراقبة إذا أغفل الحكم المستأنف ذلك - ٢٥٩
- استبعاد ظرف مشدد لا يمنع المحكمة الاستئنافية من تأييد العقوبة للنقض بها ابتدائياً - ٢٦٠
- سلطة المحكمة الاستئنافية في إبقاء العقوبة المحكوم بها ابتدائياً على حالها مادامت المادة التي طبقها على التهم تنسج لها - ٢٦١
- سلطة المحكمة الاستئنافية بإخاف تنفيذ عقوبة قضى بها ابتدائياً بغير إخاف وضعت فعلاً على المحكوم عليه - ٢٦٢
- انتهاء المحكمة الاستئنافية الى أن التهمتين الوجهتين الى التهم المستأنف وحده مرتبطتان يوجب عليها ألا تقضى عليه إلا بأحدى العقوبتين للنقض بها ابتدائياً - ٢٦٣
- سلطة المحكمة الاستئنافية في تشديد العقوبة دون أن تكون مازمة بإبداء الأسباب - ٢٦٤ و ٢٦٥
- طلب النيابة في المارضة المرفوعة من التهم في الحكم الابتدائي التي استأنفته تأييده لا يمنع المحكمة من تشديد العقاب - ٢٦٦
- عدم جواز الحكم بعقوبة تزيد على العقوبة المقررة لمحنة المركز في استئناف مرفوع عن حكم صادر منها - ٢٦٧
- (ر . أيضا . أثبتت قاعدة ٥٠٩ واختصاص قاعدة ٤٤ واستئناف قواعد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٢ ودعارة قاعدة ٢ وعقوبة قاعدتان ١٧ و ٥١)

موجز القواعد (تابع) :

الفرع الرابع : شرط تشديد العقوبة أو إلغاء البراءة

- بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتشديد العقوبة أو إلغاء البراءة اذا لم يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة - ٢٦٨ - ٢٧٥
- تشديد الحكم التأييني الاستثنائي العقوبة دون نص على أنه صدر بإجماع الآراء لا يصححه صدور الحكم في المعارضة بإجماع الآراء - ٢٧٦
- تشديد الحكم التأييني الاستثنائي العقوبة دون نص على أنه صدر بإجماع الآراء يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر المعارضة أن تؤيد الحكم للمتأنف - ٢٧٧
- بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية في المعارضة بتأييد الحكم التأييني الصادر بالتشديد أو إلغاء البراءة اذا لم يذكر فيه أنه صدر بإجماع الآراء - ٢٧٨ - ٢٨٢
- عدم جواز إلغاء الحكم الصادر ابتدائياً برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض الا بإجماع آراء قضاة المحكمة - ٢٨٣

الفصل الثالث عشر

سلوك الاستئناف

- عدم جواز الحكم بسلوك استئناف التهم لعدم تقديمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة مادامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم فصل فيه في تلك الجلسة - ٢٨٤
- عدم المتأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون الا عندما يكون ذلك التنفيذ واجباً عليه قانوناً - ٢٨٥
- عدم المتأنف لتنفيذ حتى وقت انتهاء على قضيت يوم الجلسة لا يسقط استئنافه - ٢٨٦
- (راجع أيضاً : حكم قاعدة ٢٢٩)

الفصل الرابع عشر

الاستئناف الفرعي

- الاستئناف الفرعي غير جائز بمقتضى قانون تحقيق الجنايات - ٢٨٧

الفصل الخامس عشر

تسبب الاحكام من المحكمة الاستئنافية

- سكوت المحكمة الاستئنافية عن الرد على التهود الدين صلتهم فيد ضنا أنها لم تهم وزنا لها - ٢٨٨ - ٢٩٠
- إلغاء الحكم الاستئنائي الحكم الابتدائي مستنداً الى أسباب مرددها وقائع غير صحيحة - قصور - ٢٩٩
- القصور العيب في الحكم الاستئنائي لعدم قيامه اعتباراً للحالة تديداً لا نصلاً لا يبيح ما دام قد أبلت العقوبة التقضى بها على حالها - ٢٩٧
- عدم التزام المحكمة الاستئنافية بالرد نصيلاً على أسباب الحكم الابتدائي الا اذا هي ألغت البراءة - ٢٩٢ - ٣٠٠
- جواز إحالة المحكمة الاستئنافية في دسرس وقائع الدعوى كلها أو بعضها الى ماورد بالحكم الابتدائي - ٣٠١
- تأييد الحكم للمتأنف القاضي بالعقوبة دون إحالة الحكم الى أخذه بأسباب الحكم الابتدائي أو ايراد أسباب أخرى - قصور - ٣٠٢
- كفاية الرد إجمالاً في الحكم الاستئنائي القاضي بالبراءة على ما استندت اليه محكمة أول درجة - ٣٠٣ - ٣٠٥
- جواز استناد المحكمة الاستئنافية في تأييد الحكم للمتأنف الى الأسباب التي بني عليها - ٣٠٦ - ٣١٦
- التزام المحكمة الاستئنافية بالرد على دفاع التهم التي تمسك به أمامها - ٣١٧
- عدم التزام المحكمة الاستئنافية بالرد على أوجه الدفاع التي أبدتها التهم أمام محكمة أول درجة مادام لم يردده في الاستئناف - ٣١٨
- عدم تحديث الحكم الاستئنائي الصادر بالأدلة عن أفة البراءة التي عليها الحكم الابتدائي لا يبيح ما دام قد أورد الأدلة التي استند اليها - ٣١٩ و ٣٢٠

موجز القواعد (تابع) :

- عدم تحديث الحكم الاستئنافي عن ترفع جريمة السب أو توفّر ركنن الملاية فيها لا يبيح مادام قد انحصر على الدعوى المدنية - ٣٢١
- عدم تعرض الحكم الاستئنافي للرد على الأوراق المقدمة لا يبيح ملاحمة غير مؤدية بطلباتها الى ثبوت التهمة - ٣٢٢
- عدم اشارة الحكم الاستئنافي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه الى ما أسفرت عنه المراجعة التي رأت هيئة سابقة اجراءها للتحقق من كيفة وقوع الحادث - قصور - ٣٢٣
- بطلان الحكم الاستئنافي القاضي بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه اذا تبين أن أسباب الحكم المستأنف تملق بواقعة اخرى - ٣٢٤
- التزام المحكمة الاستئنافية بالرد على دفاع المتهم بوجود خطأ في تطبيق القانون في الحكم المستأنف - ٣٢٥
- جواز ايراد الحكم الاستئنافي أسبابا جديدة لقضائه بتأييد الحكم المستأنف وقريره بعد ذلك أنه يأخذ بأسباب الحكم المستأنف - ٣٢٦
- بطلان الحكم الاستئنافي اذا أخذ بأسباب الحكم المستأنف الخالي من البيانات الجوهرية - ٣٢٧
- صحة الحكم الاستئنافي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه مادام قد تدارك خلل الحكم الابتدائي من البيانات الواجب ذكرها - ٣٢٨ و ٣٢٩
- (ر. أيضا : اثبات قواعد ١١٦ و ١٨٩ و ١٩٠ و ٤٥٠ و تفتيش قاعدة ٢١٦ وحكم قواعد ٢٦ و ٢٧ و ٤٧ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ١٦٨ و ١٨٣ و ١٨٧ و ١٩٠ و ١٩٢ و ٢١٠ و ٢٥٩ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٣٠١ و ٣١٥ و ٣١٦ وخيانة أمانة قاعدة ٥٦ ودعوى جنائية قاعدة ٣٩ ودعوى مدنية قاعدة ١١٨ ودفاع قواعد ٦٣ و ٦٤ و ٦٨ و ٧٢ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٩٠ و ٩١ و ١٨٢ و ١٨٥ و ١٨٨ و ١٩١ و ٢٠٤ و ٢٣٢ و ٢٥٨ و ٢٩٥ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و تفتيش قواعد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٨٦ و ٨٧ و متبريدون ومشتبه بهم قاعدة ٨٨ وتفتيش قواعد ٣٠٩ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٤٧٢)

الفصل السادس عشر

مسائل متنوعة

- الحكم بإبطال المرافعة في الاستئناف يقرب عليه إزالة أثر ورقة الاستئناف الملونة وما تلاها من إجراءات المرافعة دون تقرير الاستئناف - ٣٣٠
- استفاد المحكمة سلطتها بالنسبة لشكل الاستئناف متى قضت بقبوله - ٣٣١ و ٣٣٢
- تدارك المحكمة الاستئنافية الخطأ الشكلى في الحكم المستأنف قبل نظر الموضوع يجعل هذا الحكم صحيحا في شكله - ٣٣٣
- (راجع أيضا : إجراءات قاعدتان ١٦١ و ١٨٢ وإفتراق قاعدة ٢ وإعلان قاعدتان ٦ و ٧ ودعوى مدنية قواعد ٢٠٩ و ٢١٤ و ٢١٧ و ٢٢٦ و ٢٤٠ و ٢٤٨ و طلع قواعد ١٤٤ و ١٤٥ و ١٧٨ و ٣٣١ وشهادة زور قاعدة ٢٨ وضربة قاعدتان ١٧ و ٧٣ وعود قاعدة ٢ ومراقبة قاعدة ٢ ومطروحة قاعدة ٣١ وقض قواعد ٣٤ و ٣٥ و ٢٧٢ و ٢٩٦ و ٣٤٩ و ٥٧٨ و ٦٤٠)

القواعد الثانوية :

الفصل الاول

إجراءات الاستئناف

الفرع الاول

التقرير بالاستئناف

١ - يحصل الاستئناف ويظهر قائما بتقرير كتاب

يحرر في ثلث كتاب المحكمة المختصة بتلقيه، وفقا للمادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات . وهذا التقرير يحصل من رافع الاستئناف . وليس في نص المادة ١٧٨ المذكورة ما يمكن أن يفهم منه أنه يكفي حصول الاستئناف للتقرير به شفها في الجلسة أو تحريره كتابة بنهي الصورة التي نصت عليها المادة . لهذا يكون تأشير هذه النياية على الرول أو على ملف القضية بعبارة « يستأنف » غير كاف لاختيار الاستئناف قائما ، لأن

الحالة بالنسبة للتمم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة كما جاء في هذه المادة تقسماً .

(جلسة ١٣/٥/١٩٣٥ طين رقم ١١١٤ سنة ١٩٣٥)

٥ - لما كان القانون في المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنابات قد أعطى لمن له حق الاستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في ميعاد تسعة أشهر أيام من يوم صدوره فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .

(جلسة ١٣/٥/١٩٣٥ طين رقم ١٣٨٢ سنة ١٩٣٥)

٦ - متى كانت محاكمة المتهم قد تمت في مواجهة فإن الحكم الصادر عليه يكون حتمياً ، ولو لم يحضر جلسات تأجيل النطق بالحكم أو جلسة صدوره ، وميعاد استئناف هذا الحكم يبدأ من تاريخ النطق به .

(جلسة ١٣/٥/١٩٣٧ طين رقم ٨٨٥ سنة ١٩٣٧)

٧ - مادام أول تأجيل الحكم في الدعوى كان في حصة المتهم فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان ، أن يتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولا يقبل منه ادعاءه بأنه تعقب الجلسات التي نطق فيها بقرارات التأجيل ، ولم يقف بالتأجيل على الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم ، فإن شأنه يكون شأن من يوجه إليه الإعلان ليحضر الجلسة . ثم يميل العمل على مقتضاه ، وإذن فإن ذلك التهم إذا استأنف بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم فستأنف لا يكون مقبولاً شكلاً .

(جلسة ١٥/٥/١٩٤٥ طين رقم ٩٣ سنة ١٩٤٥)

٨ - الحكم الثنائي الصادر في المعارضة ، سواء في موضوعها أو بأحد أركانها كان لم تكن ، لا يمكن أن يكون محلاً لمعارضة أخرى ، فالمعارضة فيه غير مقبولة من يوم صدوره . ومحلاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنابات يمكن القول بلإخراج بأن ميعاد استئنافه يجب أن يبدأ بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة إلى إعلانه ، وهذا هو الصحيح الأخذ به .

(جلسة ٢٨/١١/١٩٣٢ طين رقم ٤٠٢ سنة ١٩٣٢)

٩ - إن فرض الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنابات هو أنه كلما أصبحت المعارضة غير مقبولة سواء لاقتضاها ميعاداً أو لأن الأحكام فيها غير نافية لها ، ابتداء ميعاد الاستئناف .

(جلسة ٢٨/١١/١٩٣٢ طين رقم ٤٠٢ سنة ١٩٣٢)

ذلك بخلاف الشكل الذي حدده المادة ١٧٨ المذكورة من وجوب حصوله بوقعة رسمية أمام الكاتب المختص . (جلسة ١٠/١٠/١٩٣٤ طين رقم ١٥٩٥ سنة ١٩٣٤)

٣ - أن المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنابات تنص على أن طلب الاستئناف يكون بقرار في قلم الكتاب وإذ أن فاته يكفي أن يحضر طالب الاستئناف في قلم الكتاب ويقوده أمام الكاتب المختص شفاهاً برغبته في رفضه ، فيقوم هذا بتعيين هذه الرغبة في تقرير يوقع عليه هو . ويجوز تحرير هذا التقرير بتعبير الاستئناف قائماً بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه . وإذن فمن الخطأ في تطبيق القانون أن تعتبر المحكمة الاستئناف المرفوع من النيابة غير قائم لعدم التوقيع على تقرير الاستئناف من أحد وكلاء النائب العام .

(جلسة ٢٦/١٢/١٩٤٩ طين رقم ١٧١٦ سنة ١٩٤٩)

٣ - إن الدليل القانوني على حصول الاستئناف هو التقرير الذي يحرره موظف قلم الكتاب مبيناً فيه حضور صاحب الشأن أمامه وطلبه لإثبات دفع الاستئناف عن الحكم الذي يتظلم منه . فإذا لم يتبع الكاتب هذا الوضع الذي رسمه القانون في المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنابات يكون الإجراء معذوراً ولا أثر له ولا يثنى من ذلك ما يكون قد أتته من البيانات الأخرى التي تدل على نية دفع الاستئناف . فالأخير من النيابة على الزول أو على ملف القضية أو في الكشف المرسل للرياسة برغبة استئناف حكم معين غير كافٍ لاعتبار هذا الاستئناف قائماً .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٣٤ طين رقم ١٥٩٦ سنة ١٩٣٤)

الفرع الثاني

ميعاد الاستئناف

٤ - لا يحسب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف فإن الفوائد العامة تقضى بحسب احتساب هذا اليوم ضمن المواعيد للقررة للإعلان سواء أكان ذلك الإعلان في مواد مدنية أم مواد جنائية ولم تعد المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنابات من هذه القاعدة لأن ما ورد فيها من أن ميعاد الاستئناف يبدأ من يوم صدور الحكم لا يقصد به احتساب هذا اليوم ضمن ميعاد الاستئناف بل يقصد منه أن هذا الميعاد لا يتوقف سرياناً على إعلان الحكم ويقتضى من ذلك حالة صدور الحكم غيباً بما فإن ميعاد الاستئناف لا يبدأ في هذه

من النص . ولما كانت المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات تنص صراحة على أن ميعاد الاستئناف في مواد الجلس يبدأ من يوم صدور الحكم إلا إذا صدر غيابيا فإن الميعاد لا يبدأ — بالنسبة للنهم — إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة ، ولما كان الحكم النهائي الذي يصدر في المعارضة — سواء أ كان صادرا باعتبارها كأنها لم تكن أم بتأييد الحكم المعارض فيه — لا يجوز فيه المعارضة ، فإن استئناف هذا الحكم يكون خاصا من حيث الميعاد لحكم هذه المادة ، فيبدأ من تاريخ صدوره لا من يوم إعلانه .

(جلسة ١١/٢٢/١٩٤٣ طعن رقم ٢ سنة ١٤ في)

١٦ — إن الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم صدور الحكم إلا إذا ثبت أن المحكوم عليه لم يكن على علم بالجلسة التي صدر فيها فإذا كان المحكوم عليه يعلم في طعنه بأن الجلسة التي كانت قد عينت لنظر معارضته عند تقريره بالمعارضة هي جلسة كذا ، ولم يكن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان يحمل تاريخ الجلسة ، فإن الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم يكون غير مقبول شكلا ، ويكون الحكم القاضى بذلك صحيحا .

(جلسة ١٥/١٠/١٩٤١ طعن رقم ١٢٦٠ سنة ١٤ في)

١٧ — إذا كان النهم قد استأنف الحكم القاضى بعدم قبول المعارضة المرفوعة منه في يوم صدوره قضى بعدم قبول هذا الاستئناف شكلا بجملة إن الحكم المعارض فيه أعلن للنهم ظم بإلزامه فيه إلا بعد فوات ميعاد الثلاثة أيام المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات ، واستأنف الحكم النهائي يبدأ بالنسبة إلى النهم من اليوم الذي تنجز فيه المعارضة هرجا تزداد قبول طبقا لفقرة الأخيرة من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات فكان لزاما على النهم لكي يكون استئنافه مقبولا أن يستأنف الحكم النهائي الصادر عنه في ظرف عشرة أيام تبدأ من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة . ذلك يكون خطأ إذ أن مقاله المحدث من ذلك يبين منه أنها أصحبت الاستئنافا واردا على الحكم النهائي مع أن الواقع أن النهم إنما استأنف الحكم المحضوري الصادر في المعارضة ، وإذا كان استئنافه أياد في يوم صدوره فإنه يكون مقبولا شكلا .

(جلسة ١٩/١٠/١٩٥٠ طعن رقم ١٨٧١ سنة ١٤ في)

١٠ — الأحكام النهائية الصادرة في المعارضة سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن يبدأ ميعاد استئناف النهم لها من تاريخ صدورها ولا حاجة إلى إلحاحنا إليه حتى يبدأ هذا الميعاد كما هو الشأن في الحكم النهائي الأول القابل للمعارضة .

(جلسة ٢٠/١٠/١٩٣٢ طعن رقم ١٠٦١ سنة ١٣ في)

١١ — إن المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن ميعاد الاستئناف يجتبي من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غيابيا فلا يجتبي . فيما يتعلق بالنهم ، إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة ، وإذا كان الحكم النهائي صادرا في معارضة فهو لعدم جواز المعارضة فيه ، يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره ، ولا ضرورة إذن لإعلانه .

(جلسة ١٢/١٠/١٩٣٧ طعن رقم ١٤٧٧ سنة ١٣ في)

١٢ — الحكم النهائي الصادر في المعارضة يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره ، لا من يوم إعلانه .

(جلسة ١٢/١٠/١٩٣٧ طعن رقم ٢٩ سنة ١٤ في)

١٣ — إن ميعاد استئناف المحكوم عليه الحكم النهائي الصادر عنه في المعارضة ، سواء في موضوع الدعوى أو باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، يبدأ من يوم صدور هذا الحكم لا من يوم إعلانه ذلك لأن نص المادتين ١٥٤ فقرة أول و ١٧٧ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات يوجب سريان ميعاد استئناف الحكم الذي لا تقبل فيه المعارضة من تاريخ صدوره لا من يوم إعلانه للمحكوم عليه . وهذا هو صد الشارح الذي ألصق منه في قانون تحقيق الجنايات الذي صدر في سنة ١٩٣٧ للعمل به أمام المحاكم المختصة .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٣٨ طعن رقم ١١١٧ سنة ١٤ في)

١٤ — إنه لما كانت المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن ميعاد استئناف الحكم يبدأ من يوم صدوره إلا إذا صدر غيابيا فإن الميعاد لا يجتبي . بالنسبة للنهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة . ولما كان الحكم الذي يصدر في المعارضة سواء أ كان صادرا باعتبارها كأنها لم تكن أم بتأييد الحكم المعارض فيه لا تجوز فيه المعارضة فإن هذا الحكم يكون استئنافه من حيث الميعاد خاصا لحكم القاعدة الأصلية فيبدأ من تاريخ صدوره لا من يوم إعلانه .

(جلسة ١٩/١٠/١٩٤٠ طعن رقم ٣٦٧ سنة ١٤ في)

١٥ — إن المحاكم الجنائية لا يبين لها أن ترجع إلى قانون المرافعات المدنية على اعتبار أنه القانون العام الخاص بالأجراءات إلا عند غلو قانون تحقيق الجنايات

إلا من يوم طه رسميا بالحكم . فإذا كان الثابت أن التهم لم يعلن بالجلسة التي نظرت فيها المعارضة في عل وإقامت ، وإنما كان الإعلان لثبته فقط ، فإنه إذا كان إعلان التهم في النيابة لا يصح أن يترتب عليه أثر الإجراء الحكم عليه غيابيا على اعتبار أن له أن يباوض في الحكم الذي يصدر في غيبته فتتاح له بذلك فرصة تدارك ما قام . إذا كان ذلك كذلك فإنه يكون من الخطأ القضاء بعدم قبول الاستئناف المرفوع من هذا التهم شكلا على أساس أنه رفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٢ طن رقم ٢٦٩ سنة ١٥ ق)

٢٣ - متى كان إعلان المعارض لحضور الجلسة التي حدثت لتظر المعارضة المرفوعة منه لم يكن لنفسه أو في عل إقامته فإن الحكم الصادر عليه غيابيا في المعارضة لا يكون صحيحا . ومبدأ استئناف هذا الحكم لا يبدأ من يوم صدوره ، كما هو الشأن بالنسبة إلى مسائل الأحكام التي تصدر في المعارضة حضوريا أو غيابيا . وذلك لأنه مادام المحكوم عليه لم يكن قد علم بالحكم ولا بيوم صدوره لعدم إعلانه بالجلسة فإنه يجب ألا يحاسب إلا على أساس طه رسميا بصدور الحكم . وإذا كان التهم قد أعلن في مواجهة وكيل النيابة فإن الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الذي صدر عليه غيابيا في المعارضة على أساس أنه رفع بعد الميعاد المقرر للاستئناف محسوبا من يوم صدور الحكم ، يكون قد أخطأ .

(جلسة ١٩٤٥/٥/٢٨ طن رقم ١١٠٠ سنة ١٥ ق)

٢٤ - أنه لما كان لا يصح بمقتضى القانون أن يحكم في المعارضة في غيبة المعارض بناء على إعلانه في مواجهة النيابة العمومية بل يجب لذلك أن يكون الاعلان لنفسه المحكوم عليه غيابيا أو في عل إذا كان الاعلان لثبته لا يمكن عنه كافي المراء الجنائية إلا بالنسبة إلى طلبات المحضور قبل صدور الأحكام النهائية فقط . لما كان ذلك كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية أن تعتبر الحكم الابتدائي الصادر في غيبة المعارض برفض المعارضة المرفوعة منه بناء على إعلانه في مواجهة النيابة كأنه صدوره . وإن كان قد صدر استئناف لا يبدأ من يوم صدوره لعدم ثبوته علم المحكوم عليه بهذا اليوم .

(جلسة ١٩٤٦/٣/٤ طن رقم ١٧٣٤ سنة ١٧ ق)

٢٥ - إذا كان المعارض قد أمته ظ الكتاب - وقت أن قرر بالمعارضة - فإن معارضة ستظفر في يوم

١٨ - الحكم الصادر في المعارضة بالأيدي يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره لأن يوم إعلانه .

(جلسة ١٩٥١/٥/٢٨ طن رقم ٤٦٠ سنة ٢١ ق)

١٩ - إن ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يبدأ من يوم صدوره .

(جلسة ١٩٥٢/٤/١٤ طن رقم ٣٤٠ سنة ٢٢ ق)

٢٥ - إن المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن : يحصل الاستئناف بقرار في ظم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ الظعن بالحكم المحضوري أو الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ اقتضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم النهائي أو من تاريخ الحكم باعتبارهما كان لم تكن . فإذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقديره بعد الميعاد ، ولم تعد بما دفع به الطاعن بالجلسة من أنه كان غائبا بالقاهرة وقت صدور الحكم باعتبار معارضة كانتا لم تكن ، فإنه يكون قد أصاب ، ولا على المحكمة إذا هي لم تنصت إلى حذر زعم الطاعن أنه أجهاد في حرية ضمها إلى النيابة وقت تقريره بالاستئناف مادام أنه لم يد هذا الطعن للمحكمة بالجلسة .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥ طن رقم ١٧٠٠ سنة ٢٢ ق)

ورقم ١٢٠١ سنة ٢٢ ق)

٢١ - لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا إذا كان المعارض قد أعلن بالجلسة التي حدثت لتظر معارضة إعلانه صحيحا لنفسه أو في عل وإقامته ، أما إعلانه لثبته فلا يصح أن ينتج عليه الحكم بذلك . وإذا كان قضى الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا على أساس أن ميعاده ابتداء من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كانتا لم تكن ، في حين أنه أثبت أن إعلان المعارض بالجلسة كان لثبته ولم يكن لنفسه أو في عل وإقامته ، فإنه يكون قد أخطأ في القضاء ، إذ أن ميعاد الاستئناف في هذه الحالة لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه غيابيا .

(جلسة ١٩٤٦/٦/٨ طن رقم ١٢١١ سنة ١٧ ق)

٢٢ - إن الأصل أن الحكم الصادر في المعارضة ، ولو في غيبة المعارض ، يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره ، إلا أن ذلك على أن يكون المحكوم عليه قد أعلن إعلانه صحيحا للجلسة التي صدر فيها الحكم ، فتدرك يصح في حقه القول إنه علم بالحكم حقيقة أو اعتبارا أما إذا كان لم يعلن فإن ميعاد استئنافه لا يصح أن يبدأ

أنه يقتضيه ذلك أن يكون هذا الحكم قد صدر بعد إعلان المعارض إعلاناً قانونياً بيوم الجلسة، وأن يكون للمعارض قد تحلف عن حضوره فيها غير عذر مقبول حتى يصح أن يفترض في حقه علة بصور الحكم عليه أما إذا كان لم يعلن بيوم الجلسة أو كان عدم حضوره فيها راجعاً إلى عذر قهري، فإنه يجب لريان مبدأ الاستئناف في حق أن يعلن بالحكم الذي صدر في معارضة، ولا يبدأ بمبدأ استئنافه إلا من يوم إعلانه به. وإذا فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد حاسبت المتأفف على أساس أن مبدأ استئنافه يبدأ من يوم صدور الحكم باعتبار معارضة كأنها لم تكن لا من يوم إعلانه به، ولم تكن تعدياً لتعدياً بذلك أنه كان معطاً إعلاناً قانونياً بالجلسة التي صدر فيها الحكم وأنه لم يكن لديه عذر قهري منه من الحضور، فإنها تكون بذلك قد قصرت في بيان الأسباب التي بطلت عليها قضاءها.

(جلسة ١٩١٧/٦/١ طين رقم ١٤٣٤ سنة ١٢ ق)

٢٩ — إن مبدأ استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا يبدأ من تاريخ صدوره إلا إذا كان هذا الحكم قد صدر بعد أن أعلن المعارض بجملة المعارضة إعلاناً رسمياً، وتحلف عن حضور الجلسة، وكان تحلفه غير راجع إلى أسباب لا تدخل لإرادته فيها. فإن المعارض يمتنع في هذه الحالة علماً بصدور الحكم عليه، ونصح محاسبه عن بدء مبدأ الاستئناف من يوم صدور الحكم أما إذا كان المعارض لم يعلن بالجلسة التي حدثت لتظر معارضة، أو كان قد أعلن بها وتحلف عن حضورها لأسباب قهرية، فلا يصح أن يفترض في حقه علة بالحكم الصادر في المعارضة، وبالتالي لا تسرغ بحاجته على مبدأ الاستئناف من يوم صدور هذا الحكم. وإذا كان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، والحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف المرفوع عنه شكلاً، كلاماً عال من بيان أن التهم أعلن بالجلسة التي كانت معدة لتظر معارضة وقضى فيها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، فإن محاسبه على أن مبدأ استئنافه بدأ من يوم صدوره لا يكون لها من سبب في البيانات الواردة بالحكم، ويكون هذا الحكم متيناً تقهقه قصوره.

(جلسة ١٩١٧/١١/٢ طين رقم ١٩٠٣ سنة ١٢ ق)

٣٠ — إنه لما كان احتساب مبدأ استئناف الحكم الصادر في المعارضة من اليوم الذي صدر فيه

منه، ثم جاءه إعلان بالحكم الثاني الصادر حده وعليه إشارة من قلم الكتاب قضا بأن المعارضة حدد لتظرها يوم آخر لاحق ليوم الأول المحدث في تقرر المعارضة وظهر أن الإعلان قد وصل للمعارض قبل حلول هذا اليوم، ثم نظرت المعارضة في اليوم المحدد لها أولاً ولم يحضر المعارض، فتمت المحكمة باعتبارها كأنها لم تكن فلا يجوز احتساب مبدأ استئناف هذا الحكم من تاريخ صدوره، لأن المحكوم عليه يحمل صدوره بسبب إعلانه رسمياً بما يفيد تعدياً ليوم الجلسة إلى يوم آخر.

(جلسة ١٩١٨/٣/٧ طين رقم ٢٧٠ سنة ١٢ ق)

٣٦ — الأصل أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في غيبة التهم للمعارض بتأييد الحكم المعارض فيه يبدأ بمبدأ استئنافه من يوم صدوره إلا إذا كان المحكوم عليه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسة التي صدر هذا الحكم فيها في هذه الحالة لا يمكن أن يبدأ بمبدأ الاستئناف إلا من تاريخ العلم به رسمياً، وبناء على ذلك إذا دفع التهم لدى المحكمة الاستئنافية بأنه لم يعلن بجملة المعارضة في محل إقامته بل كان إعلانه إلى النيابة فإنه يجب عليها أن تحدد هذا الدفع حتى إذا تبينت صحته قبلت الاستئناف شكلاً على أساس أن مبدأ لا يبدأ من تاريخ الحكم في المعارضة، فإذا لم تقبل الاستئناف وكانت لم تبيح ذلك فإن حكمها يكون مميماً متيناً تقهقه.

(جلسة ١٩٤١/٢/٢٤ طين رقم ٢٤١ سنة ١١ ق)

٣٧ — إنه وإن كان للبيانات للقرر لاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم صدور الحكم إلا أن ذلك علة أن يكون المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر الحكم فيها، وأن يكون عدم حضوره أمام المحكمة راجعاً إلى سبب غير مقبول. أما إذا كان المحكوم عليه لا علمه ليوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في هذه في المعارضة المرفوعة منه، أو كان قد منعه موانع قهرية من الحضور أمام المحكمة، فإنه لا يصح أن يفترض في حقه علة بالحكم ومحاسبه على هذا الأساس، بل يجب أن يحال باب الاستئناف مفتوحاً أمامه حتى يعلن بالحكم، أو يعلم به بأي طريق رسمي آخر، فمعدن مبدأ مبدأ الاستئناف بالنسبة له.

(جلسة ١٩١٧/٤/٢٧ طين رقم ١١٧٠ سنة ١٢ ق)

٣٨ — إنه وإن كان مبدأ استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم التظلم إلا

بالمستشفى ويحول به عشرين يوما ثم تردد على عيادته الخارجية أيا ما أخرى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفضه بمبدأ المبدأ محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن يبيح ما إذا كان عدم حضور المعارض بجملة المعارضة واجبا حقيقة لمانع المرض أم لا . فان الحكم يكون قاصرا مبينا على الخطأ في أوّل القانون .

(جلة ١٩٥٢/١/٢١ طعن رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٢)

٣٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف المتهم الحكم الصادر باعتبار موارضته كأن لم تكن لرفضها بمبدأ المبدأ ، مع أنه قد تبين أنه كان محسوبا بالسجن في اليوم الذي كان محسوبا لنظر المعارضة فإنه يسكون منطعا ، ذلك أن وجود المتهم بالسجن في يوم نظر المعارضة يند ما نأه قهريا حال دون شهود الجلسة وعطه بالحكم الذي صدر فيها ، وكان يترتب على ذلك أن مبدأ استئناف ذلك الحكم لا يسرى في سنة إلا من يوم عطه رسميا بصوره لأن يوم صدوره .

(جلة ١٩٥٢/١١/٩ طعن رقم ١٣٧٤ سنة ١٩٥٢)

٣٥ - إذا لم يكن المتهم حاضرا للجلسة التي أجملت منها التفتيش الجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف اتقاضي بتأييد الحكم الثاني المعارض فيه ، ولم يكن قد أعلن بطلان الجلسة الأخيرة ، ولا يوجد بالأوراق ما يفيد عطه بصوره ذلك الحكم ، ففي هذه الصورة يكون مبدأ الاستئناف بالنسبة له غير مفيد مجبدا ما لسياته .

(جلة ١٩٥٢/١١/٨ طعن رقم ١٩١٤ سنة ١٩٥٢)

٣٦ - وإن كان صحيحا أن المتهم من واجبه عند تأجيل الدعوى في مواجهته إلى يوم معز لقاضي الحكم فيها أن يتقدم فيعتبر الحكم عند التفتيش به صادرا محسوره ، إلا أن هذا على أن يكون المتهم في مقدوره أن يتبع سيد دعواه ويطلب أولا فاولا بما جرى أو يجري فيما ، فإذا حال بينه وبين ذلك مانع قهري كالمرض أو التجنيد ، فلا يصح إقراض عطه بالحكم يوم صدوره وعاجبه على هذا الأساس بالنسبة إلى مبدأ الاستئناف . لأن القصر على أن مبدأ الاستئناف يبدأ من يوم صدور الحكم المحسور قوامه علم المحكوم عليه بطريق قانوني بصوره ذلك الحكم . فإذا كان المتهم قد تمكك بأنه لم يعلم بالتاريخ الذي صدر فيه الحكم المستأنف لأنه كان مريضا بمقتضى الجيش قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه بعد المبدأ

الحكم ، ولو كان في غيبة المعارض ، أساسه وعطه علم المحكوم عليه بالحكم في اليوم الذي صدر فيه ، إما حقيقة لمباعدة إياه في الجلسة إذا كان قد حضرها ، وإما اعتبارا لإعلانه بها طبقا لقانون ومباعدة مخالفة مقتضى الإعلان بتخلطه عن حضورها . لا كان ذلك كذلك ، فان الحكم في المعارضة إذا ما تبين أنه صدر في غيبة المعارض وفي جلسة لم يكن قد أعلن بها ، لا يصح أن يبدأ مبدأ استئنافه إلا من اليوم الذي ثبت فيه رسميا علم المحكوم عليه به بعد صدوره .

(جلة ١٩٥٢/١/٢٢ طعن رقم ٢٦١ سنة ١٩٥٢)

٣٧ - إذا كان المستأنف - كما جاء في الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلا - عجزوا في الجبر المعنى في اليوم الذي صدر فيه الحكم في موارضته في الحكم الابتدائي باعتبارها كأنها لم تكن فهذا العجز يكون ما نأه قهريا له حال دون حضوره الجلسة في اليوم المذكور وعطه بالحكم الذي صدر فيها ، فيبدأ استئناف هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم عطه رسميا بصوره ، ولا تصح عجزه على أساس يوم صدوره .

(جلة ١٩٥٢/١١/٨ طعن رقم ١٣٠٠ سنة ١٩٥٢)

٣٨ - مادامت المحكمة قد أسست قضائيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفضه بمبدأ المبدأ القانوني على افتراض صحة الطعن الذي أبداه الطاعن استنادا إلى الشهادة المرفوعة التي قدمها ، والتي تقول أنه كان مريضا من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فان مبدأ الاستئناف لا يسرى في حق الطاعن إلا من تاريخ إعلانه أو عطه به رسميا ، وما دام أنه لم يعلن أو يثبت عطه رسميا بصوره الحكم - فإن استئنافه يكون مقبولا شكلا .

وإذا كان كانت واقعة الدعوى على هذا الاستئناف قد أصبحت غير معاقبة عليها ، فاع يكون من التفتيش مع قبول الطعن القضاء براءة الطاعن .

(جلة ١٩٥٢/١/١٣ طعن رقم ١١٧١ سنة ١٩٥٢)

٣٩ - لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض بجملة المعارضة واجبا لغير قهري وفي هذه الحالة لا يبدأ مبدأ استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إلا من يوم علم المحكوم عليه به رسميا لأن تاريخ صدوره . ولأنه قد كان بين من الإطلاع على محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن عندما سئل من سبب عدم استئنافه الحكم في المبدأ قرر أنه كان مريضا

٤١ - إذا كان التهم لم يمل بأيام جلسات المحاكمة بطريقة الاعلام القانونية، أو كان بسبب اعلاؤه بهله الطريقة قد ساءت ظروف قهرية دون حضوره، ثم استأنف ولو بعد المبدأ وأثبت المحكمة بالاستئناف ما يدعيه من ذلك، وجب عليها أن تقبل استئنافه شكلاً وتعترف بما يقضى به القانون.

(جلسة ١٩٣٧/١١/٢٨ ملن رقم ٤٠٢ سنة ٤٣ ق)
٤٢ - القوة القاهرة تمنع من سريان صفة الاستئناف المقررة قانوناً. فيقبل شكلاً الاستئناف للفرع بعد المبدأ القانوني متى ثبت أن المناط كان صحيحاً وإن قوة القاهرة خارجة عن إرادته منته عن الحضور للمحكمة في اليوم الذي حدثت فيه معارضة وتصور العلم بصعود حكم فيها فلم يتمكن من استئنافه في المبدأ القانوني.
(جلسة ١٩٣٧/١٢/١٢ ملن رقم ٨٠٢ سنة ٤٦ ق)

٤٣ - إن حق المعارضة والاستئناف والظعن بطريق التمسع هو من الحقوق الأساسية لتصور العدالي الجنائية وسقوط هذا الحق يعني الموازنة التي قررهما القانون للأخيهما وسقوط يقوم على أساس العلم بصعود الحكم المراد الظعن فيه علماً حقيقياً أو حكماً. فأن امتنع هذا العلم الحقيقي أو الحكمي كان إسقاط هذا الحق أمراً لا يقره القانون ولا العدل. وفكرة تحقق هذا العلم هي من يكونون محبوسين في العدالي هي أساس المادة المتبعة في النيابة العمومية في استصدار هؤلاء المحبوسين يوم جلسة الحكم عليهم ليسمعوا هذا الحكم ويلعبوه وليتأكدوا بذلك من الأخذ بمقتضى لقانوني في الظعن فيه إذا أرادوا. فإذا ثبت أن التهم كان يوم صدور الحكم الابتدائي عليه محبوساً ولم تستخره النيابة من الدفن حتى يعلم بهذا الحكم علماً مباشراً كما لا يمكن في استطاعته أن يعرف إذا كان قد صدر حكم عليه في ذلك اليوم أو إن الحكم أرجى. يوم آخر وثبت أيضاً أن النيابة لم تمت أو لم يحضره يوم صدور الحكم بما يفيد صدوره ويدل على مضمونه فن غير القبول قانوناً أن يجرم مثل هذا المحكوم عليه من حقه في الاستئناف على ما عليه حاله من الجبل بصعود الحكم الابتدائي عليه ويكون من التمسع التقرير بقبول استئنافه شكلاً ولو كان حاصله بعد المبدأ.

(جلسة ١٩٣٧/١١/١٩ ملن رقم ١٨٣٨ سنة ٤٣ ق)

٤٤ - إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتسكع العلم المحكمة في صدق عدم تقريره بالاستئناف في المبدأ القانوني محبوساً من يوم صدور الحكم المستأنف عليه

شكلاً دون أن تشمل على تحقيق هذا الدفاع الذي لو صح لكان له أثر ظاهر في قبول الاستئناف، فإنها تكون قد أخطأت.

(جلسة ١٩٤٦/٥/٢١ ملن رقم ٩٦٤ سنة ١٦ ق)

٣٧ - إذا كان الحكم قد صدر في ٨ من أكتوبر وكانت النيابة قد قروا استئنافه بتوكيل من النائب العمومي في يوم ٩ من نوفمبر، وكان ذلك على أثر اقتضاء صفة عيد الأضحى ويوم الجمعة التالي لها، فالاستئناف يكون قد وقع في المبدأ.

(جلسة ١٩٤٨/١٠/١١ ملن رقم ١٥٨٦ سنة ١٨ ق)

٣٨ - إن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء تنص بأن يكون لدى كل محكمة استئناف عام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين، فلهذا العام ما للنائب العام من حق في استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنيح في مدى ثلاثين يوماً من وقت صدورها طبقاً للمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنائيات.

(جلسة ١٩٥١/١٢/٢٥ ملن رقم ٤١٣ سنة ٢٦ ق)

٣٩ - إن المادة ٣٩ من قانون نظام القضاء قد نصت على أن يكون لدى كل محكمة استئناف عام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عنها في القوانين، وإن الاستئناف الذي يرفعه رئيس النيابة بتوكيل من النائب العام بسبب اقتضاء الضرة الأيام المحددة في القانون يكون صحيحاً.

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٢ ملن رقم ٤٢٧ سنة ٢٦ ق)

٤٥ - إن قانون الإجراءات الجنائية قد فرق في مبدأ ميعاد الاستئناف بين الأحكام، فبينما نص في المادة ٤٠٦ منه على أن يبدأ ميعاد استئناف الأحكام المحبوسة أو الصادرة في المعارضة من تاريخ الطعن بها فإنه قد قضى في المادة ٤٠٧ على أن الأحكام الصادرة في هيئة التهم والمعتبرة محبوسة طبقاً للواد ٢٣٨-٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالقسبة للآزم من تاريخ اعلاؤه بها ولما كان لا محل لتأويل والاجتهاد حيث يكون النص صريحاً بأن ميعاد استئناف الحكم للمعتبر محبوساً لا يبدأ بالقسبة للمحكوم عليه إلا من تاريخ اعلاؤه بنسب النظر مما لذا كان قد حل من طريق آخر غير الإعلان بصعود الحكم. وإن كان الحكم للطاعن فيه لا اعتبر ميعاد استئناف الحكم المعتبر محبوساً سارياً في حق الطاعنين من تاريخ تقريرهم بالمعارضة فيه يكون مضطراً.

(جلسة ١٩٥٤/٧/٥ ملن رقم ١٣٩٩ سنة ٢٤ ق)

قاضي الموضوع . في قدر التامس العذر ورفضه فلا تدخل محكمة النقض . اللهم إلا إذا كانت العلة التي يبيها لرفض يستعمل التسليم بها خلا .
(جلسة ١٣/٢/١٩٥٧ طين رقم ١٨٠ سنة ٢٧ ق)

٤٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفضه بعد المباد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار العارضة كأن لم تكن ، وكان يبين من الإصلاح على محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن وإن قرر أماتها بأنه كان مريضا بمنزله فلم يتمكن من رفع الاستئناف في المباد إلا أنه لم يقدم للحكمة دليلا على دعواه ، فتأخذ المحكمة بناء على ذلك وحل أنه لم يقر بالاستئناف إلا بعد ضبطه لتنفيذ الحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة بما رآه المحكمة دليلا على عدم صدق دفاعه . متى كان ذلك وكان للحكمة أن لاصدق دفاع التهم الذي يديه أماتها غير مؤيد بدليل ، فإن ما يضافه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(جلسة ١٤/٢/١٩٥٨ طين رقم ٢٤٤ سنة ٢٨ ق)

٥٠ - إذا كانت محكمة الموضوع قد ذكرت في الحكم أنها لا تأخذ بالشهادة العلوية المقدمة من التهم لإبانت طوره في التخلف عن التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني ، فإنه لا مقب على حكمها في ذلك .

(جلسة ١٨/٥/١٩٥٤ طين رقم ٨٧ سنة ٢٤ ق)

٥١ - إن حالة المرض من الأعتذار القهرية التي تحول دون رفع الاستئناف في الميعاد . وإذا كان ما أورده الحكم استنادا إلى الشهادات العلوية المقدمة من المتأقف قاصرا عن بيان عدم كفاية العذر التي حال بين الطاعن وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه بأنه يكون مسميا مستوجبا تقضه .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٥٠ طين رقم ٥٣١ سنة ٢٥ ق)

٥٢ - متى كان الطاعن مسلما في طعنه بأن سفره خارج النظر إنما كان في شئون عمله المعتاد فلا يقبل منه أن يتقدم لعدم تقريره الاستئناف في الميعاد هذا السفر باعتباره حادثا قهريا .

(جلسة ١٣/٢/١٩٥١ طين رقم ١٣ سنة ٢٦ ق)

٥٣ - يجب رفع الاستئناف في مهلة المعين

بأنه كان مريضا قطب . بل تحسك أيضا وبصفة أصلية بأنه ما كان يعلم بصعود ذلك الحكم في اليوم الذي صدر فيه لأن القضية لم تنظر في اليوم الذي كان عددا لنظرها بل أجلت لإدراها ولم يكن هو بذلك الحضور في اليوم الذي عين لظرفها ، واستدل على ما قاله من ذلك بما أتته وكيل النيابة في رول النيابة عن القضية في الجلسة التي حصل فيها التأجيل ، قائلة لا كان هذا الدفاع مهما إذ هو لو صح لا جازت محاسبة التهم على أساس أن ميعاد استئنافه يبدأ من وقت صدور الحكم عليه في يوم كان يفهمه بل يكون واجبا قانونا محاسبة على أساس أن الميعاد لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسميا بصعود الحكم المتأقف . لما كان ذلك كان من الضروري أن يرد الحكم على هذا الدفاع ، فإذا هو لم يرد عليه ، ثم قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفضه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم المتأقف ، فإنه يكون قد جاء قاصرا في بيان الأسباب قصورا يبيها بما يستوجب تقضه .

(جلسة ١٤/٢/١٩٥٣ طين رقم ١٣١ سنة ١٣ ق)

٥٤ - يجب على كل محكوم عليه أن يرفع استئنافه عن الحكم الصادر ضده في الميعاد القانوني . ولا يفتح له في عطفه ذلك أن يكون مسجوناً ، مادام نظام التسجون يمكنه من ذلك بوجود القلعة المعتدة لهذا الغرض فيها .

(جلسة ٢/٨/١٩٣٢ طين رقم ٥٩٠ سنة ٢٢ ق)

٤٦ - الاحتجاج بالمرض المقصد من رفع الاستئناف في مهلة القانوني هو بما يفصل فيه قاضي الموضوع . في رفضه فلا يجوز اتقائه لدى محكمة النقض .

(جلسة ١٣/١٢/١٩٣٧ طين رقم ٢٩ سنة ٨ ق)

٤٧ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الصوري تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة . فإذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفضه بعد الميعاد ولم تحول دل الشهادة التي قدمها المتأقف بمرجه من طبيب موظف بالحكومة لكونها غير جديفة في نظرهما . فلا يقبل منه الطعن على الحكم لعدم أخذ المحكمة بها .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٥٠ طين رقم ٣٩٧ سنة ٢٥ ق)

٤٨ - إن تقدير كفاية العذر الذي يمكنه إليه الاستئناف في عدم التقرير باعتدائه في الميعاد من حق

٥٩ - إذا كانت الشهادة التي قدمها المتهم لايات مرتبة التي قار أنه منه من الانتقال لقرار الاستئناف قد جاء فيها أنه كان يباع من الخي الرماندية من كذا إلى كذا وأنه مضى القابل من هذه اللغة ملازما للقرش

وفصح بالآقوم إلا بالتدريج وأن يكون متوهلا في ذلك ، وكانت المحكمة قد قالت في صدر تقرير عدم اعتناء هذه التوبة أن ثمة توكيلا صدم من المتهم لوالده من محكمة كذا الشريعة ، وهذه المحكمة مقرها بده ، بتاريخ كذا (في أثناء مدة لمرض الراجعة بالصهادة) ما يدل على أن مرتبه لم يكن من شأنه أن يقدمه عن الحركة واتخاذ ما يلزم لرفع الاستئناف في المياد ، فهذا الذي قاله المحكمة لا يكتفي بقول بأن مرتبه لم يكن من شأنه أن يمنعه عن السفر من بده إلى مقر محكمة التقرير بالاستئناف ، لأن تفتحه في حدود بده لا يدل على أنه كان في مكان الانتقال منها إلى كذا آخر بعيد عنها . (جلسة ١٩١٨/١٢/٢٠ طين ردم ١٩١٢ سنة ١٨ ق)

٦٠ - إذا ادعت النيابة وقوع خطأ ما في تلخيص التقرير بالاستئناف بصورة تقرير الاستئناف للوردة ملف القضية ، وأجلت المحكمة القضية مرتين لعدم أصل دفتر التقرير بالاستئناف الخاص بالتقرير المودع ، ثم قضت بعدم ذلك بعدم قبول الاستئناف شكلا ولم تذكر في حكمها شيئا عن الخطأ المدعى فإن حكمها يكون مهيأ بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٢١/١/٤ طين ردم ٥٦٠ سنة ١٩ ق)

٦١ - إذا قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة شكلا بمقتضى إرفاقه بعد المياد على أساس أن التقرير به حصل في يوم كذا على الرغم مما هو ثابت في المذكرة التي حوت بالأسباب والورقة بالتقرير من أن تاريخها في يوم كذا (في المياد) ، وكان التقرير بالاستئناف قد ذكر فيه يوم الأسبوع الذي حصل فيه بالاستئناف دفع فيه لا يتفق بيوم الأسبوع المذكور ، فإن حكمها يكون مهيأ لعدم تعرضه لهذا الخلاف وتحقيقه وتبين أنه في الحقيقة القانونية التي انتهت إليها .

(جلسة ١٩١٩/٦/١ طين ردم ٨٣٧ سنة ١٩ ق)

القرع الثالث

التوكيل في الاستئناف

٦٢ - إن القانون لم يوجب على المتهم أن يوكل محاميا أو غيره في استئناف الحكم الصادر عليه ، بل

محسوبا من اليوم المقرر لبدءه . فإذا طرأ على المحكوم عليه مانع قاهر منه من ذلك كان عليه بمجرد ذوال المانع أن يبادر على الفور إلى دفعه وإلا كان استئنافه حاصلا بعد المياد متبينا عدم قبوله شكلا .

(جلسة ١٩١٤/٣/٤ طين ردم ٤٠٠ سنة ١٧ ق)

٥٤ - بمجرد رفع الاستئناف في موعده محسوبا من اليوم المقرر لبدءه . فإذا طرأ على المحكوم عليه مانع قهرى منه من ذلك كان عليه بمجرد ذوال المانع أن يبادر على الفور إلى دفعه . وإن كانا كان بين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقرر بالاستئناف إلا في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩ في حين أن حالة المرض التي كان يعانيها قد زالت عنه طبقا لشهادة التي قدمها في يوم ١٩ منه ، فإن استئنافه يكون حاصلا بعد المياد . (جلسة ١٩٥٧/١/٢ طين ردم ٤٩٥ سنة ٢٢ ق)

٥٥ - عدم مبادرة المتهم إلى دفع استئنافه بمجرد ذوال المانع الذي منه من التقرير به في المياد يجعل الاستئناف غير مقبول شكلا .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٢ طين ردم ١٨٢ سنة ٢٤ ق)

٥٦ - إذا كان الطاعن معترفا بأنه أعلن بالحكم ولم يمارض فيه ولم يستأنفه في المياد واعتذر بمجهل القانون فهذا المنعلا يمتد به ، ويكون الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا في محله .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٠ طين ردم ١٣٣٣ سنة ٢٠ ق)

٥٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد المياد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن من تحكيمه أول درجة ، وكان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة الاستثنائية أن الطاعن اعتذر من تخلفه عن دفع الاستئناف في المياد بأنه لا يعرف المواعيد ، وكان الحكم قد رد عليه بأنه لا عليه بالجهل بالقانون ، وأخذه بناء على ذلك بتخلفه عن دفع الاستئناف في المياد ، فإنه لا يكون خطأ في القانون . ولا يقبل من الطاعن الإدعاء في طعنه لأول مرة بمجرد في اليوم الذي كان عندما نظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .

(جلسة ١٩٥٣/١/٢٠ طين ردم ٢٤٨ سنة ٢٣ ق)

٥٨ - متى كانت المحكمة قد تعرضت للدليل الذي قدمه المحكوم عليه لايات أنه كان مريضا فلم يستطع أن يقرر بالاستئناف في المياد لم تأخذ به ولم تعبر بما اعتذر به فلذلك منها يسكن في الرد على ما تمسك به .

(جلسة ١٩١٥/٦/١٤ طين ردم ١١٤٥ سنة ١٨ ق)

للبيد القانوني أن يتم كذب المحكمة ليقرويه بالاستئناف فلا تصح مطالبة عن البياد محسوبا من يوم صدور الحكم على أساس أنه كان من المعلن عليه في هذه الحالة أن يوكل عنه من مختاره ليندب إلى قلم الكذب بالنيابة عنه وذلك لأن التوكيل أمر احتياري لا يصح أن يلزم به أحد ، فإذا لم يأت التهم أن يوكل غيره فلا يصح أن يترتب على ذلك أي إجراء نصارى به مصلحت . وإن فن الخطأ ان تخفى المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا بقرعة ن التهم وإن كان مريضا لا يقوى على الذهاب بنفسه إلى قلم الكتاب إذا كان عليه أن يوكل غيره في التقرير بالاستئناف .

(جملة ١٩٤٢/٢/١٦ طين ولم ٨٦٤ سنة ١٧ في)

٦٦ - الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الخصوم أقسم وإذا ما وكرا فيه لم يجز قبول الإجراء بناء على هذا التوكيل فذلك مرجعه لزمية في تعيين السبل لهم . وهذا لا يصح منه بأية حال من الأحوال اعتبار وكيل التهم عنهم ولو في الظروف الاستثنائية الخاصة واجبا عليهم . ونصوصا ان هذا الوجوب قد يكون من ورائه الوقوف بالاجراءات المرسوم لها كالمجتمعة في أول الطريق أو في انائها قبل الوصول إلى القرض المتداول على أن الملاحظ فيها هو نصي الخيفة الخاصة تحفيقا لمصلحة الجماعة على إبدان يرى أو يفرض من العقاب جان . قال التوكيل قد يتبدل اعتبارات خرجة عن إرادة الخصم كعدم قبول عرض التوكيل منه أصلا أو طلب مقابلة يبرئ منه وإن يقوم به . وإذا ما حكم الذي يخفى بعدم قبول استئناف التهم شكلا بقرعة إنه حتى لو صح أنه مريض كان في استطاعته أن يأتى بتوكيل البياد القانوني دون أن يمرض للقناعة الطبية المصده منه في صدد تغيير تأخير عنه التقرير بالاستئناف يكون قد أخطأ . إذ كان الواجب تحقيق هذا المبدأ حتى إذا ما أطاعت المحكمة إلى أن التهم قد مريضا حتى اليوم الذي حصل فيه تقرير الاستئناف كان عيبا أن تقبل استئنافه وإلا سكته بعدم قبوله على أساس أنه اعتذر به في تأخير .

(جملة ١٩٤٠/٢/١٦ طين ولم ١٧٠ سنة ١٥ في)

٦٧ - المحكوم عليه غير ملزم بمسجل تقرير الاستئناف في قلم الكتاب يوكل عنه في ذات اليوم الذي صدر فيه الحكم ، بل إن من شأنه أن يسجل التقرير بنفسه وفي أي وقت شاء . غير متجاوز الأجل المحدد بالقانون . فإذا هو مريض في أثناء هذا الأجل مرها

أنه أعطى حتى الاستئناف التهم يستعمله بنفسه أو بواسطة وكيل عنه إذا شاء . ولهذا فإنه إذا أتته أنه لم يستطع لحضر مقبول العقاب إلى قلم الكتاب ليقرويه بالاستئناف فلا تصح مطالبة على أساس أنه كان يخفى عليه قبل فوات البياد أن يوكل من يمد إليه بالاستئناف نيابة عنه ، بل يتعين في هذه الحالة - ما دام المبدأ الذي استحال معه الذهاب إلى قلم الكتاب قائما - قبول الاستئناف منه متى كان قد حصل على اثر زوال العذر مباشرة . وإن كان ما اعتدى عليهم طرده من العقاب إلى قلم الكتاب ليقرويه بالاستئناف ، فوكل عنه محاسبا في ذلك ، فإن تأخر المأمور عن التقرير بالاستئناف إلى ما بعد فوات البياد ، أو عدم تقريره به عقب توكيله مباشرة إذا كان المبدأ قد اقتضى قبل ذلك ، لا يصح اعتبار أيهما كان حاصل من الموكل ، وذلك ما دام عذر الموكل قائما بالاعمال ، إذ الفرض من التوكيل إنما هو مجرد التقرير بالاستئناف نيابة عن الموكل ، وذلك لا يصح أن يسكون به اثر فناء الموكل من الحق في امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة له حتى يزول عذره .

(جملة ١٩٤٢/٢/١٦ طين ولم ٧٣٢ سنة ١٧ في)

٦٨ - إن مواضع الاستئناف لا هودة فيها . ولا يقبل الاعتراض من تجاوز ما يلة لمرض ما دام التقرير بالاستئناف ليس معتوما فيه ان يشاره المستأنف بخصه وما دام التوكيل فيه جائزا وما دام المريض في وسع هذا التوكيل .

(جملة ١٩٣٢/١/١٩ طين ولم ١٨٥١ سنة ٣ في)

٦٩ - الطعن في المواد الجنائية مشروط بالخصوم أقسم ، فإذا كان الخصم قد منه عذر قهرى عن أن يعطى في الحكم قال ميعاد الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة مطالبة على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن . وإن كانا كان الظاهر من الحكم أنه لم يتبر مرض التهم عذرا كافيا لتأخره عن رفع الاستئناف بناء على أنه كان في استطاعته أن يوكل محاسبا عنه لرفع في البياد فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون .

(جملة ١٩٤٢/٢/١٦ طين ولم ١٥٥ سنة ١٢ في)

٧٥ - إن القانون إذ غرل التهم أن يأتى الحكم الذي صدر عنه فإنه إنما غرله هذا الخليلتته هو بنفسه أو بواسطة وكيل عنه إذا شاء . وإن كانا طرأ على التهم عذر قهرى منه من العقاب بنفسه في

رفع من غير ذي صفة فإنما تكون قد أخطأت .

(جلسة ١٩٤٧/٢/٩ طين رقم ٥٤١ سنة ١٣٢٦ ق)

٧١ - مادام التوكيل الذي يقرر المحضر الاستئناف بمقتضاه قد نص فيه صراحة على أن له استئناف أي حكم يصدر عنه التوكيل فإن هذا يكفي قانوناً وغیرہ الاستئناف في كل دعوى ولا يلزم أن تكون الدعوى معينة بالوقت في سند التوكيل .

(جلسة ١٩٤٣/٣/١ طين رقم ٦٤٠ سنة ١٣٢٢ ق)

٧٢ - إذا كان الذي قرر بالاستئناف عن التهم هو المحامي للموكل من واهله التهم به ، فهذا الاستئناف لا يقبل ولو كان توكيل الوالد للمحامي مودة عليه منه عن نفسه وبصفته ولياً على ابنه البالغ ولا يصحح هذا الاستئناف في حضور الابن جلسة المرافعة مقراً هذا التوكيل ، كما لا يمتنع في ذلك مرجه وعدم استطاعته حمل التوكيل مادام هو لم يرفع استئنافه على حسب الأصول اثر زوال المرض .

(جلسة ١٩٤٧/٥/٩ طين رقم ٢٠٠ سنة ١٣٢٦ ق)

الفصل الثاني

المحصور في الاستئناف والصفة فيه

٧٣ - لاستنف في القانون القول بأن أحد التبيين يستفيد - في صدر الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد - من استئناف التأيية بالنسبة إلى التبيين الآخرين معه .

(جلسة ١٩٤٨/٦/١٤ طين رقم ١١٤٥ سنة ١٣٢٨ ق)

٧٤ - إذا صدر حكم غيابي على متهم بادائه في تبيد فاستأنفت التأيية هذا الحكم وعارض به شخص غير المحكوم عليه فضمت المحكمة بعدم قبول المعارضة لرفضها من غير ذي صفة ثم عارض بهذا الشخص نفسه مرة أخرى في الحكم ذاته فتعفى في هذه المعارضة بقبولها شكلاً ورفضها وبأيدي الحكم التأيية فاستأنف للمعارض هذا الحكم فضمت المحكمة الاستئنافية بأيدي الحكم للاستئناف وإيقاف الفصل في استئناف التأيية حتى يدان التهم الحقيقي بالحكم البيان المسأف منها وأسست المحكمة قضائياً بذلك على أن المسأف ليس هو المحكوم عليه الحقيقي في القضية التي لا يزال الحكم فيها غيابياً بالنسبة إليه فإن حكماً يكون مخالفًا للواقع متفقاً إذا كان يصحح عليها وقد اعتبرت المسأف للائق أمادها ليس هو التهم الحقيقي أن تعفى بما قللك وإلنا الحكم المسأف وعدم قبول المعارضة من لرفضها من غير ذي صفة كما فعلت في - المعارضة

يقصد من الاستئناف إلى قلم الكتاب لهذا المرض يعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يجب أن يكون لها اعتبار عند حساب الأجل . وإذاً فإذا تمسك المحكوم عليه بأنه كان مريضاً في المدة التي يرفع فيها الاستئناف مستنداً في ذلك إلى شهادة طبية قسماً ، فإنه يكون على المحكمة أن تبحث هذه الشهادة وتقدر قيمتها كدليل على المرض المدعى وجسامة وعواقبه ثم تقرر على ضوءه في التأخير في تقرير الاستئناف على أساس ما يظهر لها . فإذا هي لم تقبل فإن حكماً يكون قاصر البيان متبناً قضاه .

(جلسة ١٩٤٦/١٠/١٤ طين رقم ١٢٦٥ سنة ١٣٢٦ ق)

٧٥ - إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من التهم شكلاً مع قطعاً بأنه كان مريضاً في الفترة التالية لصعود الحكم وتقدمه شهادة مرضية قاطعة إزاء حله في صفة قاض قد كان في وسعه أن يستأنف بتوكيل لمحامي - فإنما تكون قد أخطأت في قولها هذا لأن هذا التكليف الذي كلف به لاستنف من القانون .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ طين رقم ٦١٤ سنة ١٣٣٢ ق)

٧٦ - أن التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق غوله القانون التهم ، فلا يصح أن يؤخذ به عليه إذا رأى عدم استماله وقرر بالاستئناف بنفسه بعد الميعاد لعدم توري كالرض .

(جلسة ١٩٥٥/٥/٢٢ طين رقم ١٦٦ سنة ١٣٢٥ ق)

٧٧ - الاستئناف في المواد الجناية حق منوط بشخص التهم يستأنف بنفسه أو بواسطة أي شخص آخر - محامياً أو غير محام - يوكل لهذا الغرض إذا شاء أما ما جاء بالمادة ٧٤ من قانون المرافعة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ من أن حق المحصور من المحصور أمام المحاكم مقصور على المحامين ومن تأذن لهم المحكمة من بعض الأقارب فإنه لا يقصد به إلا المحصور للمرافعة وإبداء الطلبات بالجلسة . وأما ما جاء به بعد ذلك من أنه لا يجوز تقديم صحف الاستئناف إلا إذا كان موقفاً عليها من أحد المحامين فإنه خاص بالاستئناف في المواد المدنية فقط . إذ هذا الاستئناف هو الذي يوجب القانون أن يكون يصح ممتنعاً على أسباب وبيانات لا يمتطع بها سوى المحامين . بخلاف الاستئناف في المواد الجناية فإن القانون لا يوجب أكثر من التضرير به في قلم الكتاب . وإذاً فإذا تروكيل عام بالاستئناف الحكم الصادر عنه التهم بناء على توكيل يبيح له ذلك فتضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلاً بقوة إزاء

٧٧ - إن الأصل قانوناً أن الأحكام الصادرة في مواد المجمع تكون قابلة للاستئناف من المحكوم عليه ومن النيابة . فإذا كانت النيابة قد فوّت الميعاد الذي يجوز لها فيه استئناف الحكم النهائي فإن هذا لا يترتب عليه إلا أن المحكمة يكون بمثابة عليها أن تعدد العقوبة المقررة بها في هذا الحكم ولكنه لا يترتب عليه منع النيابة من استئناف الحكم الذي يصدرها بعد في المعارضة إذا ما قضى بتخفيف العقوبة المحكوم بها غيابياً ولو من طريق وقت تنفيذها . فإن وزن العقوبة لا يكون بنوعها ومقدارها لحسب بل أيضاً بتنفيذها أو عدم تنفيذها إذ وقت التنفيذ باعتبارها من صميم عمل القاضي حين يصدر الحكم داخل في تقدير أثر العقوبة في الإجراء فهو إذن عنصر من عناصرها التي تراضي عند إيقاعها . وإذن فإذا كان الحكم النهائي غير مأمور فيه بوقت تنفيذ العقوبة فإن قضاء المحكمة بناء على معارضة المحكوم عليه بوقت التنفيذ يعتبر بلا شك تعديلاً للعقوبة إلى أخف . أما القول بأن الأمر بوقت التنفيذ من الحقائق القاضي وإثره من صدور فلا يصح لأحد أن ينظم منه فردود بأن وقت تنفيذ العقوبة هو كما في القول - عنصر من العناصر التي تراضي في تقديرها وقت إيقاعها كما هو الشأن في مدتها . وإذن فتنبيه أن تساقط الحكم الصادر في المعارضة ولو كان لم يخالف الحكم النهائي إلا في أنه أمر بوقت تنفيذ العقوبة للنقض بها في الحكم النهائي . ولكن لا يكون للمحكمة الاستئنافية بناء على هذا الاستئناف أكثر من أن تلتزم بوقت التنفيذ كلاً لا تجاوز العقوبة ما كان مقتضياً به في الحكم الذي لم تسأفه النيابة .

(جلسة ١٩٤٠/٢/١٥ من رقم ٣٠٧ سنة ١٩٤٠)

٧٨ - إن استئناف النيابة لا يصح قانوناً أن يصدى الدعوى الجنائية ولا يمكن أن يكون له تأخير في الدعوى المدنية . فإذا كان الثابت أن النيابة ، دون المدعى بالحقوق المدنية ، هي التي استأنفت الحكم الابتدائي فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بالدعوى بتعويض عن التهم ، لأنه مادام لم يرفع استئنافاً فإن الحكم الابتدائي يصير نهائياً بالنسبة إليه .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٥ من رقم ١٢ سنة ١٩٤٠)

٧٩ - إذا كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابياً بحسب التهم من شهر مع التفتل ولم تسأفه النيابة بل استأنفت الحكم الصادر والمعارضة بتعديله إلى أخف فإن المحكمة الاستئنافية لا يكون لها ، بمقتضى القانون ،

الاولى حتى يكون قضاوماً متسقاً ومتشعباً منع ما قضت به من وقت الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن الحكم النهائي للمتهم الحقيقي . أما وقد قضت بتأييد الحكم النهائي الصادر بالإدانة فإنها تكون قد تناقضت وجهين قضى حكمها . ويكون للمحكمة للنقض - حل أساس إن الرافعة الثابتة بالحكم الظن في قاعدة بأن المعارض ليس هو التهم الحقيقي أن قضى بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه بالنسبة للحكم المدأف وعدم قبول المعارضة لأنها من غير ذي صفة وذلك بما لحظ من سلطة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على رافعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم .

(جلسة ١٩٤٠/٢/١٥ من رقم ١٠ سنة ٢٠٠)

الفصل الثالث

حالات الاستئناف

حالة الخطأ في تطبيق القانون

٧٥ - إن الصادر إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « فيما هذا الأحوال الساجدة لا يجوز رفع الاستئناف من التهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها » لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصوراً على الحالة الأولى من المادة ٤٠٢ من ذلك القانون ، وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة ذلك بأنه من غير المنقول أن ينقل باب الظن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٠٢ للمعارضتها ، بينما يبقى الظن فيها بطريق النقض جائزاً ، ولا يوجد صوغ أو حكمة تشريعية لفرقة بين الحالتين ومن ثم يجب التسوية بين الحالات الثلاث المشار إليها .

(جلسة ١٩٤١/١٢/٢٥ من رقم ١١٤٨ سنة ٢٤)

الفصل الرابع

استئناف النيابة

٧٦ - إن بناء النيابة استئنافاً على أسباب ما لا يقيدها تلك الأسباب عند المرافعة في الدعوى . فإذا هي استأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة سوابق التهم لاحتلال أن يبين منها عند ورودها أن التهم عادت ذلك لا يمنحها من أن تطلب تعديدها حتى ولو اوضح من صحيفة السوابق عدم وجود سوابق التهم .

(جلسة ١٩٣٦/١/١٥ من رقم ١٤٨٠ سنة ٣٦)

الحكمة الجزئية في الحقائق والمنهج هو حق محاصر بكل ضما ، ولا يستعمل كل من الحقن شروطه الخاصة بما لا يسلل منه التهم إلا أن يباشر حق النيابة فيه سوله .

أكل ذلك من طريق رده أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه ، وليس التهم أن يطرح في تحده من حق النيابة في الاستئناف بدوى استفادته منه ، فإن استفادة التهم من استئناف النيابة على أن يكون هذا الاستئناف مقبولا شكلا ، وعندئذ تكون المحكمة الاستئنافية خيرة القدر التي خولها لها

المادة ١١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بأن ترفع الحكم أو تلتفه أو تحده سواء حدد التهم أو لم يحدده . (جـ ١٢/١٧/١٩٠٧ ملن رقم ١٠٧١ سنة ١٣٢٢ ق)

٨٥ - أنه بين من نص المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمواد ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف في مواد القاتلات والمنهج وإن ما هذا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في هذه المواد لا يجوز استئنافه . والعبارة التي استعملها المشرع في المادة ٤٠٣ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناطق حق التهم في الاستئناف والذي جعله المشرع تابعا لتقدير المحنة المحكوم بها وبين حق النيابة في الاستئناف الذي علقه على ما تبينه من طلبات ، والتفسير عبارة إذا طلب الحكم ، إنما ينصرف إلى ما طلبه النيابة في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد حتمت ورة التكليف بالسنود أو أدهم شعريا بالجلسة . وإذن فغير شديد القول بأن النيابة أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يرد للعد الأدنى لقرامة المقررة لها على خمسة جنينيات مهما قص مقدار الترامة المحكوم بها .

(جـ ١٢/١٧/١٩٠٧ ملن رقم ٨١١١ و ٨١١٢ سنة ١٣٢٢ ق)

وجـ ١٢/١٧/١٩٠٧ ملن رقم ١١٠٩ سنة ١٣٢٢ ق

وجـ ١٢/١٧/١٩٠٣ ملن رقم ٨٨٨ سنة ١٣٢٢ ق

٨٦ - إن استئناف النيابة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض تطبيقا لنص المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - منوط بما إذا كانت قد طلبت الحكم بشرط الترامة والمصاريف أو بترامة توريد على خمسة جنينيات وعكم براءة التهم أو لم يحكم بما طلبته .

(جـ ١٢/١٧/١٩٠٣ ملن رقم ٤٠٣ سنة ١٣٢٣ ق)

٨٧ - استمر قضاء هذه المحكمة على أن حق النيابة في الاستئناف منوط بما تبينه من طلبات ، فإذا كانت حقبة الجزية القائمة بشأنها الدعوى هي وليس أو الترامة

أن تحكم - بناء على هذا الاستئناف - بعدم اختصاصها على أساس أن الواقعة جناية أو أن تجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيبا .

(جـ ١٢/١٧/١٩٠٧ ملن رقم ٦٥٢ سنة ١٣٠٥ ق)

٨٠ - ليس النيابة العمومية أن تتناول من الدعوى العمومية قاتا أو تحت طلبها لمصلحة الجماعة - وإن قلنا أن تستأنف الحكم الصادر في الدعوى حق ولو كانت قد أمرت بحفظها لأي سبب من الأسباب أو كان قد بدا منها أنها موافقة على هذا الحكم .

(جـ ١٢/١٧/١٩٠٧ ملن رقم ١٤٢٢ سنة ١٣١٧ ق)

٨١ - إن قانون الإجراءات الجنائية إنما قد مضىه اعتبارا من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ فالحكم الصادر من محكمة الجنب بتأديج ١٢ من نوفمبر من السنة المذكورة يكون قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنائيات ، ويكون النيابة وفقا لأحكام ذلك القانون أن تستأنفه ولو كان لم يقض إلا بترامة أو بترامة قرش إذ هي لما يقتضاه أن تستأنف أي حكم صادر في مواد المنهج . وإذن يكون الحكم الصادر بعدم جواز استئنافه من النيابة بمقتضى أن النيابة لم تطلب إلا الحكم بالترامة والمصاريف عاظتا متينا قضه .

(جـ ١٢/١٧/١٩٥٢ ملن رقم ١٠٢١ سنة ١٣٢٢ ق)

٨٢ - من كانت النيابة قد قوت بالاستئناف في ظل قانون تحقيق الجنائيات ، فإنه لا يكون لصعود قانون الإجراءات الجنائية تأثير على استئنافا الذي قوت به جميعا حسب نصوص قانون تحقيق الجنائيات فإذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز الاستئناف تطبيقا للمادة ٤٠٧/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون له انطاع في تطبيق القانون .

(جـ ١٢/١٧/١٩٥٢ ملن رقم ١٠٢٠ سنة ١٣٢٢ ق)

٨٣ - إذا كانت النيابة العامة قد استأنفت حكم محكمة أول درجة قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية في ظل قانون تحقيق الجنائيات المعنى الذي كان يطلق حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في مواد المنهج ، فلا يجوز التمسك في صدق قوله بقانون الإجراءات الجنائية الذي عمل به من بعد ، إذ القاعدة أن كل إجراء تم جميعا في ظل قانون معمول به يبق جميعا .

(جـ ١٢/١٧/١٩٥٢ ملن رقم ٥٠٨ سنة ١٣٢٢ ق)

٨٤ - إن حق كل من التهم والنيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من

حكماً يكون غير قابل الطعن . ولا يجوز نسيابة أن
تسمى أمام المحكمة الاستئنافية بأن التهم قائمة تطبق
عليه الفقرة الثانية لا الأولى مادامت هي لم يسبق لها
إبداء ذلك أمام المحكمة الجزئية ولم تطلب إليها تطبيق
عقوبة الموت .

(جلسة ١٩٥٢/٤/١٣ طعن رقم ٢١٧ سنة ١٣٧٢ ق)

٩٥ - إن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات
الجنائية قد بينت على سبيل المحصر الأحوال التي يجوز
فيها النيابة استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية
من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح ، والطلب الذي
عقدت عليه هذه المادة جواز الاستئناف إنما هو ما تطلبه
النيابة صراحة في الجلسة أو في ورقة التكليف بالخطور
أما مجرد طلب النيابة تطبيق نص القانون على واقعة
الدعوى فلا يحقق المعنى المقصود من عبارة الطلب كما
نصده للشرح .

(جلسة ١٩٥٢/٤/٢٨ طعن رقم ٦٨ سنة ١٣٧٢ ق)

٩٦ - متى كانت النيابة قد طلبت من محكمة أول
درجة مساءة المظنون ضده بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٧ و
٣١٧/١ و ٣٢١ من قانون العقوبات دون تحديد مقدار
العقوبة التي تطلب توقيعها عليه ودون طلب تطبيق مواد
العقود ، وكانت المحكمة قد حكمت على المظنون ضده
بالحبس شهرين مع الفصل أي عقوبة تدخل في نطاق
العقوبة المنصوص عليها في المواد التي طلبت النيابة تطبيقها
فيها الحكم لا يجوز استئنافه بمقتضى الفقرة الثانية من
المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على
عدم جواز استئناف النيابة ما دام قد قضى بالعقوبة
التي طلبتها .

(جلسة ١٩٥٢/٥/١١ طعن رقم ٦١ سنة ١٣٧٢ ق)

٩٧ - إذا كانت النيابة قد طلبت من المحكمة
تطبيق مادة منصوص فيها على عقوبة الحبس دون أن
تحدد المقدار الذي تطلبه من هذه العقوبة تحديدا صريحا ،
وقضت المحكمة بالحبس في حدود العقوبة المقررة بهذه
المادة فلا يجوز نسيابة من يد أن تستأنف هذا الحكم ،
لأن المحكمة تكون في هذه الحالة قد حكمت بما
طلبته النيابة .

(جلسة ١٩٥٢/٥/١١ طعن رقم ٢٣٨ سنة ١٣٧٢ ق)

٩٨ - إذا كانت النيابة قد طلبت معاقبة المتهم
بالمادتين ٢٤٧ و ٢٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢
فإنها تعتبر بذلك أنها طلبت الحكم عليه بالحد الأدنى
المقرر بالمادة ٢٤ وهو الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر

التي لا تتجاوز مائتي جنيه وقضت المحكمة بالبراءة ، فإن
استئناف النيابة لهذا الحكم لا يكون جائزا إلا إذا كانت
قد طلبت الحكم بتغير الترامة والمصاريف أو بفرامة
تزيد على خمسة جنيهات .

(جلسة ١٩٥٢/٤/٢٠ طعن رقم ٢٥٣ سنة ١٣٧٢ ق)

٨٨ - إن قانون الإجراءات الجنائية قد بين في
المادة ٤٠٢/٧ على سبيل المحصر الأحوال التي يجوز فيها
الاستئناف من النيابة ، ووضح من نص هذا الفقرة أن
حق النيابة في الاستئناف لا يرد إلا إذا كانت النيابة
قد طلبت الحكم بغير الترامة والمصاريف أو بفرامة تزيد
على خمسة جنيهات ولم يحكم بما طلبته ، أو حكم بالبراءة
وما حدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في
مواد المخالفات والجنح فإنه لا يجوز لها استئنافه . وإن
لقد كانت الدعوى السومية قد رفعت من النيابة ضد
المتهم لحاكمته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات بقتض
المحكمة الجزئية بحبس المتهم شهرا واحدا مع الفصل ،
فإن هذا الحكم يكون ضده بما طلبته النيابة في حدود المادة
٣١٨ من قانون العقوبات ، ويكون استئنافها لا غير
جائز قانونا .

(جلسة ١٩٥٢/٤/٢ طعن رقم ١٠٩٤ سنة ١٣٧٢ ق)

٨٩ - إن قضاء محكمة النقض بأجازة استئناف
الأحكام الصادرة بأغذار التهم متى كان قائما ، مباح
تطبيق القواعد العامة للاستئناف في غير الحالة المنصوص
عليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٥٥ التي تحيل على الفقرة الأولى من المادة
الثانية دون الفقرة الثانية . وبمقتضى قانون تحقيق
الجنابات الملتزم كان حق النيابة في استئناف الأحكام
الصادرة في الجنح غير مفيد ، أما وقد وضع قانون
الإجراءات الجنائية في المادة ٤٠٢ منه (قبل تعديلها
بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢) تقييدا على
حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في الجنح
والمخالفات ، ووجه منوطا بطلبها أمام محكمة أول
درجة ، فإنه يجب مراعاة هذه القيود . وإن فلذا كانت
النيابة قد طلبت من المحكمة الجزئية عقاب المتهم طبقا
لفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم
٩٨ لسنة ١٩٥٥ دون أن تضم صحيفة سوابق التهم
للأوراق أو تبين لها أن التهم قائمة ، فأوقعت المحكمة
عقوبة الإنذار التي أجازها القانون في المادة الثالثة
من ذلك المرسوم بقانون توقيعها بدلا من العقوبة
المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية ، فإن

النيابة العامة لا تكون قد طلبت توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة التي تزيد على خمسمئة جنيهات ، ويكون استئنافها بحكم محكمة أول درجة القاضي بأمره غير جائز .

(جلة ١٩٥٤/٤/٦ طعن رقم ٢١٥٧ سنة ٢٢ ق)

٩٦ - إذا كانت النيابة طلبت عقاب المتهم على مقتضى المادتين ٣٣٧ و ٣٣٧ من قانون العقوبات والمحكم عليه بأقصى العقوبة وكان الحد الأقصى العقوبة المقررة للعربة المنصوص عليها في هاتين المادتين هو الحبس والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنهما فإن الاستئناف المرفوع من النيابة يكون جائزا وفقا للمادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلة ١٩٥٤/٥/١٧ طعن رقم ٧٥ سنة ٢٢ ق)

٩٧ - إن القول بأنه يتعين على المحكمة الاستئنافية - والمتهم حاكم - أن قضى إما بعدم اختصاصها ، وإما طبقا لما جاء بالمادتين ٤١٤ و ٤١٥ من قانون الإجراءات الجنائية تأسيسا على ما تكشف لها من مراجعة صحيفة سوابق المتهم - هذا القول إنما يكون على اعتبار إذا كان استئناف النيابة جائزا ومقبولا لا يقتصر المحكمة الموضوعية أن تتصل عن طريق استئنافها بالتوضيح .

(جلة ١٩٥٣/٥/١١ طعن رقم ١١ سنة ٢٢ ق)

٩٨ - لا يجوز لنيابة استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة استئنافا إلى أن سوابق المتهم لم ترد مادم الحكم قد أجابها إلى طلباتها وأوقع العقوبة في حدود المواد التي طلبت تطبيقها في حق المتهم .

(جلة ١٩٥١/٧/٢ طعن رقم ٢٢٧٢ سنة ٢٢ ق)

الق فصل الخامس

استئناف المتهم

٩٩ - لن المادة ١٨٩قرة ثانية من قانون تحقيق الجنائيات سرعة في انه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكن الرافعة جنائية . فإذا قضت المحكمة في مثل هذه الحالة بعدم الاختصاص فإن حكمها يكون خاطئا . وإذا كان هذا الحكم من شأنه أن ينهى المصونة أمام جهة الحكم ، لأن الدعوى من اختصاص محكمة الجلسم وحدها ، ومحكمة الجنائيات لا اختصاص لها بنظر ما على مقتضى القانون بعض النظر من حقيقة وصفها ، فإنه يكون من التعميم قبول هذا الطعن وقض الحكم .

(جلة ١٩٤٥/١٤/١ طعن رقم ١١٣٥ سنة ٢٠ ق)

أو بمرارة لا تقل عن خمسين جنهما ، فإذا كانت المحكمة مع ذلك قد حكمت على المتهم بمرارة مائة قرش ، فهذا الحكم يكون جائزا استئنافا ، إذ الفقرة الثانية من المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز الاستئناف المرفوع من النيابة من الأحكام الجنائية الصادرة من المحكمة الجزئية في المجمع في حالة ما إذا طلب الحكم بمرارة تزيد على خمسة جنينيات وحكم بمرارة للمتهم أو لم يحكم بما طلبه .

(جلة ١٩٥٣/٥/٢٢ طعن رقم ٦٤٨ سنة ٢٢ ق)

٩٤ - إن المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المجمع من النيابة العامة إذا طلب الحكم غير الغرامة والمصاريف أو بمرارة تزيد على خمسة جنينيات وحكم بمرارة للمتهم أو لم يحكم بما طلبه . فإذا كانت النيابة قد نصرت طلباتها في جلسة المحاكمة وفي إعلان الدعوى على مناقبة المظنون ضده بمقتضى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات دون أن تطلب عقوبة الحبس بالذات أو أن تطلب الحكم بمرارة تزيد على خمسة جنينيات ، ثم قضت المحكمة بمرارة ، فاستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بمسؤول الاستئناف المرفوع من النيابة ، فهذا الحكم يكون خاطئا ، إذ أن المادة ١٣٣ تنص على عقوبة الحبس الذي لا تتجاوز مدته ستة أشهر أو الغرامة التي لا تزيد على العشرين جنهما . وهذه العقوبة تمثل في طلباتها الغرامة ببلغ خمسة جنينيات أو مائونها ، وإذن فإن أحد الشرطين اللذين أوجبهما القانون لجواز استئناف النيابة يكون متحققا .

(جلة ١٩٥٣/٥/٢٦ طعن رقم ٦٥١ سنة ٢٢ ق)

٩٥ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لأنه تسبب من غير قصد في قتل المجنى عليه ، وكانت النيابة قد طلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، متى كان ذلك وكانت هذه المادة تنص على عقوبة الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه . وكانت النيابة لم تطلب في ورقة تكليف المتهم بالحضور ولا أمام المحكمة توقيع عقوبة الحبس أو عقوبة الغرامة التي تزيد على خمسة جنينيات وهو ما شرطه القانون لجواز الاستئناف في المادة ٤٠٣/٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل اكتفت بطلب تطبيق تلك المادة وهي لا تنص على عقوبة الحبس وجوبا ولا حد أدنى للغرامة يزيد على نصف القانوني للاعتناء - فإن من شأن ذلك أن

١٠٨ — إن الماسة ٣٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية تنص على أنه إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بنهاية بنود التنازل إلى نصيب كل من المدعين فيه ، وإن كان رقم الدعوى بمقتضى سندات مختلفة فيكون التقدير باعتبار نصيب كل من المدعين في المبلغ المطالب به والسندات تكون مختلفة من كانت لا تطابق في أي عنصر من عناصرها أو جزئية من جزئياتها ، ولو كان مصدر الالتزام فيها واحدا ، وإن كان الدعوى التي ترفع من عدة أشخاص بطلب تويض الضرر الذي لحقهم من جريمة واحدة أو من فعل خارج واحد تكون في الحقيقة مؤسسة على سندات مختلفة بالنسبة إلى كل واحد من المدعين فيها . وذلك لأنه وإن كان مصدر الالتزام واحدا بالنسبة إليهم جميعا فإن الأساس القانوني للعلاقة ليس هو الفصل الصادر وحده بل هو هذا الفعل والضرر الذي وقع على كل من المضررين . ولما كان هذا الضرر يتفاوت ويختلف باختلاف الأشخاص فإن كلا من المدعين يعد مستقلا في دعواه إلى سند خاص به ، ويجب إذن تقدير دعواه باعتبار نصيبه وحده . وإن كانا كل المدعين سعة والدعوى مرفوعة منهم بطلب مائة جنيه دون تعيين نصيب كل منهم في هذا المبلغ ، فإنه إذا عاين التحويل لابد لمرة نصيب كل منهم من قسمة هذا المبلغ على عددهم ، وإذا كان نصيب كل منهم بالقسمة يدخل في التصاب الذي يحكم فيه القاضي المستقر نهائيا ، فإن الاستئناف المرفوع منهم من الحكم القاضي برفض دعوى من لا يكون مقبولا شكلا .

(جلة ١٩١٦/٢١ من رقم ٢٠٣ سنة ١٩١٦ ق)

١٠٩ — إنه لا يمكن قانونا رجعا في أن استئناف الدعوى بالمعوق المدنية لا يجوز إلا إذا زاد المبلغ الذي يطالب به على التصاب الذي يجوز القاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا ، وكانت الدعوى التوضيحية من الفعل الصادر تقدير قيمتها دائما بمقدار مبلغ التوضيحية المطلوب ولو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت ، ولكن ما جلد في المادة ٣٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية من أنه إذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءا من دين متنازع فيه لا يتجاوز قيمة هذا المبلغ (أي التصاب) فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بنهاية ، لا يمكن أن ينطبق على هذه الحالة ، فإن الحكم

من التباينة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .
(جلة ١٩٠٠/٢٠ من رقم ١١١ سنة ١٩٠٠ ق)

الفصل السادس

استئناف الدعوى المدنية

١٠٦ — إن الملل عليه في تقدير نصاب الدعوى حدد تعدد الطبقات أو المدعين فيها هو السند (Le titre) الذي رفعت الدعوى بناء عليه . فإذا كان السند واحدا كان الملل عليه - سواء في تعدد الاختصاص أو في معرفة ما إذا كان الحكم قابلا للاستئناف أو غير قابل - هو المبلغ المدعى به بنهاية . وإن كانا كل المدعين بالحق الذي يطالبان به المتهمين متضامين بتوضيحه فله ٢٥ جنبا عما أسابها من الضرر الناشئ عن الجرائم التي وقعت عليها ، فإن السند الذي يرتكبان عليه في دعواهما يكون واحدا ويجب إذن تقدير قيمة الدعوى باعتبار المبلغ الذي يطالبان به كله بنظر بحث في مقدار نصيب كل منهما فيه . ولا ينشأ من ذلك أن دعوى كل منهما تحتاج إلى البحث في عنصر خاص به وهو الضرر الذي أسابه هو من تلك الأعمال الجنائية لأن المقصود بالسند توثيقا ليس إلا السبب الذي توثق به المسترلة وحق المطالبة فيتركه في جميع من أضررت بهم تلك الأفعال . أما الضرر الذي أصاب كلا منهم بالفعل فإنه وإن كان متصلا بالسبب المذكور لا يلتصق إليه لأنه فرج عن هذا الأصل المشترك ويختلف بالنسبة لكل منهم .
(جلة ١٩٠٠/٢٢ من رقم ٨٩٤ سنة ١٩٠٠ ق)

١٠٧ — إذا طلب مدعون بالحق للذي متعددون الحكم بأوامر متهمين متعددين بأن يدفعوا لهم متضامين مبلغا مائتا تويصا من الضرر الذي أصابهم من جرائم وقت عليهم من المتهمين سويا في زمان واحد ومكان واحد قائم برقم الدعوى على هذه الصورة - يكون لهم حق استئناف الحكم مادام المبلغ الذي يطلبوه يزيد على نصاب الاستئناف بنظر النظر عن نصيب كل منهم . وذلك لأن المبلغ إنما كان عليه على أساس أنه تويض عن ضرر ناشئ عن سبب واحد هو الأفعال الجنائية التي وقعت من المدعى عليهم . وإن كان التخصيص - الذي يكون المدعون قد أجروا فيها بينهم في الدعوى لا يكون له تأثير على حقوقهم في الاستئناف إذ العبرة في هذه الحالة هي بمجموع الأنصبة مادام مرجعا جميعا إلى سند واحد .

(جلة ١٩٠٠/٢٣ من رقم ١٢٢٢ سنة ١٩٠٠ ق)

لها يتعلق بنصاب الاستئناف ، فإذا كان هذا للملغ ستم جنباً وهو ما تجاوز النصاب لتأني القاضي الجزئي جاز استئناف الحكم ، وكان الحكم القاضي بضم جواز الاستئناف في هذه الصورة بدعوى اختلاف السبب في ظروف الواقعة غير صحيح .

(جلة ١٩٥٧/٢/٢٧٤ ملن رقم ١٠٥٢ سنة ١٣٧٦ ق)

١١٢ — إن حق الخصوم في أن يطلبوا طلباتهم أو أن يتقدموا بطلبات جديدة في المذكرات التي يملأها بعضهم لبعض إنما يجوز إذا كانت هذه المذكرات في أثناء المرافعة وتصرح المحكمة بتقديم مذكرات لمن يشاء بعد ائصال باب المرافعة لا يمكن اعتباره استمراراً للمرافعة ، ما دامت المحكمة لم تعد له موعداً لكل منهم ليقدم مذكرته حتى تتاح الفرصة للآخر في أن يرد عليه وأن يكون الدعوى عليه أكثر من يتكلم بما مفاده أن هذه المذكرات لا يمكن أن تتدوكرتها توضيحاً لطلبات التي أيدت قبل انتهاء المرافعة . وإن تعدل الدعوى المدعى عليها بطلب الحكم بيمين واحد ونحسين جنباً في مذكورة فمعاً على هذه الصورة بعد حصر القضية للحكم يكون عدم الآخر في رفع قيمة الدعوى إلى النصاب الجاز استئنافه .

(جلة ١٩٥٧/١/١٣٣ ملن رقم ١٦٣٣ سنة ١٣٧٦ ق)

١١٣ — إن قضاء محكمة التقض مستقر على أن دعوى التعويض عن التمل الغار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت . وإن فالسك الذي يقضى به جواز الاستئناف المقدم من المدعى بالحقوق المدنية هو الحكم برفض دعواه المضممة طلب غرض صالح على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحاً لا علاقة فيه القانون .

(جلة ١٩٥٥/١٢/٢٤ ملن رقم ٢٤١٠ سنة ١٣٧٤ ق)

١١٤ — إذا حكم براءة التهم من التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه واستأنفه المدعى بالحق المدني وحده فلا يجوز للمحكمة أن تنظر الاستئناف بالنسبة للدعوى الجنائية لأن انضمامها لهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة .

(جلة ١٩٤٠/١/٣ ملن رقم ١٣٧١ سنة ١٣٦٠ ق)

١١٥ — الأصل أن الدعوى العمومية موكل أمرها إلى النيابة تحريكاً كما قضاء ، لما حق للمدعى المدني في ذلك فقد ورد على سبيل الاستئناف . وإن فلا يؤثر في حق النيابة ما يؤثر في حقه أو ما يترتب عليه . فإذا رفعت الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني ثم أقيمت

التي يقل استئناف المدعى عن مبلغ جنبه واحد لكونه وصف بأنه تعويض مؤقت يمكن مخالفاً .

(جلة ١٩٤٨/٦/٨ ملن رقم ٢٨٩٦ سنة ١٣٦٨ ق)

١١٥ — لما كان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد والصادر بتاريخ ٢٩-٦-١٩٤٩ قد نص في المادة الخامسة منه على وجوب العمل به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وكان هذا القانون قد جعل بمقتضى المادة ٤٩ منه القاضي الجزئي اختصاصاً نهائياً في دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن لوثكيب جنبه أو غلظة إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنباً ، وكانت المادة ١٧٦ من قانون تحقّق الجنائيات صريحة في أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز إلا إذا زاد المبلغ الذي يطالب به على النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكمه نهائياً ، فإنه من كان الواقع في الدعوى هو أن المدعى بالحقوق المدنية يمتثل في الدعوى الجنائية طالبا الحكم على المتهم بأن يدفع له تعويضاً قدره ٢٩ جنباً قضت محكمة الدرجة الأولى في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ — بعد صدور قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد براءة التهم ورفض الدعوى المدنية فلم تستأنف النيابة واستأنف المدعى بالحقوق المدنية ، ومع ذلك قضت المحكمة بقبول استئنافه — بأنها تكون قد أخفأت في تطبيق القانون بما يتعين منه قض الحكم .

(جلة ١٩٥١/١/١ ملن رقم ١٦٠٨ سنة ١٣٧٠ ق)

١١٦ — إن ما نص عليه المادة ٢٩٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أن تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف على وفق أحكام المواد ٤٤/٣٠ ، والمادة ٤٢ تنص على أنه إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقرير بإصدار قيمة المدعى به بناءً على التفت إلى نصيب كل منهم فيه . . وإن فإذا كان التفت بالمحكم أن المدعى واحد وأن المدعى عليهم متعددون وأن السبب الذي يستند إليه المدعى في طلب التعويض هو الجريمة ، وأن للمدعى عليهم وإن كان قد نسب إلى بعضهم توفير الشهادة الإلزامية إلى بعض الأشخاص في هذا التزوير وإلى بعض استعمال الشهادة المزورة بما لا يثير من وحشة السبب وهو جريمة التزوير ، ومن وحشة الضرر الواقع منهم جرم على المدعى ، فإنه لا يجوز في هذه الحالة قسم المبلغ المطلوب على المدعى عليهم عند تقدير قيمة الدعوى

١١٩ - المدعى بالمفروق الدينية أن يتأف
الحكم الصادر بالبراءة فيما يتعلق بمقبرة المدينة، وحقه
في هذا مستقل عن حق التولية العامة وعن حق المثلث في
في الاستئناف، لا يقيد فيه إلا بقيد الوارد بالمادة ١٧٩
من قانون تحقيق الجنايات خاصة بالتصايب، ومن ثم
فلان له أن يتأف بالحكم الصادر برفض دعواه المدينة
ولو كان قد قضى ببراءة المثلث ولم تتأف التولية وعن
وقع هذا الاستئناف كان مقبولا وكان على المحكمة
بمقتضى القانون أن تقول كلها في دعواه ويكون غرطا
صحيحا ولو كرت جرمية. ولا يؤثر في هذا كون الحكم
الصادر في الدعوى السبوية قد أصبح نهائيا وحاز قوة
الثبوت المحكوم به، لأن هذا العلم لا يكرن ملوما
المحكمة وهي غفلت في الاستئناف المراجع من الدعوى
المدينة وحدها إذ العويان وإن كانت ناشئة عن
سبب واحد إلا أن اللزوم في أحدهما يختلف عنه في
الأخرى مما لا يمكن منه التسك بحجية الحكم الجنائي.

(جريدة ١٣٠٠/١٣٠٠ طين روم ١٣٠٠ سنة ١٩٠٩)

١٢٠ — إن القانون إذ غول الدعوى بالمفروق المدنية أن يتأق حكم عكة أول درجة فها يتلقى عكروه المدنية قد تصدى إلى تحويل الحكمة الاسئذنية وحق فصل في هذا الاسئذف أن مرضس الواقعة القهرى وناهاها بكامل حرئها كا كانت مطروحة أمام عكة أول درجة بما مقصدها أن تصدى لكك الواقعة وتصل فيها من حيث توافر أركان الجرعة وئوبتها في حق المناقش وعليه ماذاقت القهرىان المدنية والجنائية كاتما مرفوعين بما أمام عكة أول درجة وما دام الدعوى بالمفروق المدنية قد استعرف السهر في صءاء المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . فذا كانت الحكمة قد احترت الحكم الإبهائى ساءا قرة التهم القضى ليه لعدم استئاف التنباهة فـ بحيث يتجع صءاوعى في سبيل الفصل في الدعوى المدنية للمتاامه أمامها أن تصدى ليحت عناصر الجرعة من حيث توافر أركانها وئوبت الفصل المسكون لها في حق التهم المستأف عليه في الدعوى المدنية — فأما تكون قد اضطألت في تطبيق القانون .

(جلبه ۱/۱/۱۹۵۱ طين رقم ۱۶۱۱ سنة ۲۰ ق)

١٢٩ - القى بالحقوق المدنية أن يتألف
الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية، ولو كان قد
قضى ببراءة المتهم ولم يتألف التأييد. ومقر رفع
الاستئناف كان على المحكمة الاستئنافية بمقتضى القانون

التبائية الدعوى العمومية بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى وكان ذلك قبل أن يمدى التهم المدفع التي تمسك به عدم قبول الدعوى المباشرة وانحصرت المحكمة الابتدائية في حكمها في الدعوى على قبول هذا المدفع قال الدعوى العمومية تكون ياقية على حالها مرفوعة من التبائية فإذا استأنف المدعى الذي الحكم الصادر بهم قبول الدعوى قضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافه وإعادة القضية لمحكمة المنح الفصل في الدعوى فإن المحكمة يكون عليها أن تنظر أيضا الدعوى القائمة من التبائية ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدور له لعدم ترمجه له الدعوى .

(جلد ۱۷ / ۶ / ۱۹۸۰ طعن رقم ۱۱۴۲ سنة ۱۰ ق)

١١٦ - أن محكمة الدرجة الأولى ترفضت براءة المتهمين من جريمة شهادة الزور المرفوعة بها الدعوى عليهم وبرفض الدعوى المدنية عليهم ، فانما تكون قد استنفدت سلطانها في الفصل في موضوع الدعويين الجنائية والمدنية ، ولا تلك المحكمة الاستئنافية لأي سبب من الأسباب ، أن عميد إليها التضييق الفصل في موضوعها . وإذا كان الاستئناف المرفوع من لدنهم بالحق للفصل في مقرب عليه طرح جميع القوة مع الرقعة بها الدعوى والتي سبق مرضها حل محكمة الدرجة الأولى لتصل فيها بما يتقدم بمقتضى المدنية ، فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون عطلت إذا هي بحثت موضوع الدعوى وفصلت فيه .

(مجلة ١٩٤٥/٥/٢١ طين دلم ١٢٤٨ سنة ١٤ ق)

١١٧ — الحكم الثاني الصادر بالبراءة في الجريمة من محكمة أول درجة لا يقيد المحكمة الاستئنافية وهي تحصل في الاستئناف المرفوع من المحامي بالحقوق للمدينة من جهة ثبوت الفصل بل لأن من واجب هذه المحكمة أن تعرض له من حيث ومعه وصحة نسيب إلى القاضي عليه تقرب على ذلك أدلة القاطنة .

(جلد ۱۷/۳، ۱۹۶۹ء طبع، ۱۷۰۲ صفحہ ۱۸ ق)

١١٨ - من واجب المحكة الاستتافية ، وهي تتصرف في الاستئناف للمرفوع أمامها عن الدعوى للدين المحكوم فيها ابتداء بالرفض مع براءة التمس ، أن تحدد ثبوت الواقعة لمطروحة أمامها سواء أكانت المحكة الابتدائية قد عرضت لها أم لم تكن ، بل لأن من واجبها أن تتحرى ما كانت المحكة الابتدائية وتعرض له فقلل ان يكون له أثر في تصاتها .

(جلبه ۱۹۸۶/۲/۲ طرندم ۱۳۶۲ مع ۱۸ ق)

مؤقت، قضى له ابتدائياً بما طلب، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت له على الطاعن في الاستئناف المرفوع اليها منه وحده بخصوص قدره قرش واحد مؤقّتا. فإن حكمها يكون عطفًا بقضاء المدعى المدني بما لم يطلبه.

(جلسة ١٩٠٧/١١/٢٥ طين رقم ٤١٦ - سنة ١٢٢٧ ق)

١٣٦ - لما كان نص الفقرة الثانية من المادة ٤١٢ من قانون المرافعات قد جلد استثناء من الحكم الوارد في الفقرة الأولى من تلك المادة الذي لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف وكانت المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إسالة صريحة على حكم من أحكامه وودت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند غلو هذا القانون من نص على قاعدة من قواعد العامة الواردة في قانون المرافعات. لما كان ذلك، وكان الحكم برفض تفضل المشورة عن الحقوق المدنية خصماً متضماً إلى التهم قد صدر في ظل قانون تحقيق الجبايات القديم، الذي لم يكن به نص مماثل لنص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية الذي استحدثه الشارع وأجاز به المستول عن الحقوق المدنية أن يدخل من قضاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها. فلما قضت به المحكمة من رفض طلب تفضل المستول عن الحقوق المدنية لأول مرة بعد قض الحكم الأول، هو قضاء سليم مطابق للقانون.

(جلسة ١٩٠٢/١/١٦ طين رقم ١٣١٤ - سنة ١٢٢٢ ق)

القصل السابع

استئناف الأحكام النهائية

١٣٧ - لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تقصل في الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم النهائي طالما كانت المعارضة فيه جائرة من التهم، فإن سلط المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة تكون معلقة حتى يفصل في المعارضة فإن كانت رفضت، أو حتى يضيء مبدأ الاستئناف إن كانت لم ترفع. فإذا صدر حكم يقضي من محكمة الدرجة الأولى بقبول التهم، فاستأنفت النيابة وعارض فيه التهم، فإنه يجب على المحكمة الاستئنافية أن ترفض النظر في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة وإلا كان حكمها في موضوع الاستئناف باطلاً متيناً تقضه.

(جلسة ١٩٠٤/٢/١٢ طين رقم ٥٠٢ - سنة ١٣٠٢ ق)

١٣٨ - إن المحكمة الاستئنافية لا يجوز لها أن

أن تبرض القبل موضوع الدعوى من جهة وقوعه وصحة نسبه إلى المدعى عليهم لقرب كل ذلك آثاره القانونية. ولا يتجنى من هذا كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائياً لأن العموميين وإن كانوا ثلثين من سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن منه التمسك بحجية الحكم النهائي.

(جلسة ١٩٠١/١٠/٢٢ طين رقم ٨٧١ - سنة ١٢٢١ ق)

١٣٩ - الحكم الصادر بالبرالية ورفض دعوى التبريض لا يقيد المحكمة الاستئنافية وهي تقضى في الاستئناف المرفوع من المدعى بالمستولق المدنية عن الدعوى المدنية وحدها ولو صار الحكم في الدعوى العمومية نهائياً لعدم استئنافه من النيابة لأن القانون قد غلر المدعى بالمستولق المدنية في المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجبايات أن يسأف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالنسبة إلى جفرته المدنية دون أن يقيد به في ذلك بقيد سوى التصاب الجدر استئنافه.

(جلسة ١٩٠١/١٠/٢٩ طين رقم ٨٨٦ - سنة ١٢٢١ ق)

١٣٣ - الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة لا يلزم المحكمة الاستئنافية وهي تقصل في الاستئناف المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية عن الدعوى المدنية على أساس أن هذا الحكم قد صار نهائياً فيما يختص بالدعوى الجنائية لعدم استئنافه من التهم فيها أو من النيابة حتى لا يتصل الحق المقرر بالقانون لكل من الخصوم في الدعوى الواحدة في الظن على الحكم بالطرق المرسومة جميعاً، مما يلزمه أن يكون نظر الدعوى عند الظن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسك الباقيين وصدده فإن مسك هؤلاء عناصر بهم وحدهم ولا يمكن أن يضار به غيرهم.

(جلسة ١٩٠٢/١١/١٥ طين رقم ٢١٤ - سنة ١٢٢١ ق)

١٣٤ - إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى برفض الدعوى المدنية ولم يسأف المدعى بالمستولق المدني هذا الحكم، ومع ذلك قضت المحكمة الاستئنافية بإلزام التهم بالمعارف المدنية الاستئنافية، فإن حكمها يكون في غير محله، إذ لم يكن معروضاً عليها سوى الاستئناف المرفوع من الطاعنة عن الحكم الصادر في الدعوى العمومية.

(جلسة ١٩٠٢/١/١٤ طين رقم ٢٦٦ - سنة ١٢٢١ ق)

١٣٥ - إذا كان المدعى قد أقام دعواه المدنية لإجادة طالباً بالحكم به قرش دون أن يذكر أنه طلب

لمستأنفاً لأن هذا الحكم قد استبدل به حكم آخر يجب أن يكون هو محل الاستئناف ولا يمكن أن يسحب عليه استئناف الحكم النهائي .

(جلة ١٩٣٢/١٤ من رقم ١٧٩ سنة ١٣٥٢ ق)

١٣٣ - إن قضاء محكمة التمييز استقر على أن استئناف النيابة للحكم النهائي يظل قائماً إذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة فيه . أما إذا عدل الحكم أو قضى بالبراءة وجب تجديد الاستئناف إذا رأت النيابة لزوماً لذلك .

(جلة ١٩٣١/١٧/٢١ من رقم ٥٥ سنة ١٣٥١ ق)

١٣٤ - استئناف النيابة للحكم النهائي يعمل الحكم الذي يصدر في المعارضة فيه سواء بتأييده أو باعتباره المعارضة كأنها لم تكن .

(جلة ١٩٤٥/١٢/١٠ من رقم ١٤٦١ سنة ١٣٦٥ ق)

١٣٥ - إن استئناف النيابة للحكم النهائي يسقط من تلقاء نفسه وبطبيعة الحال متى قضى بتعديل هذا الحكم من الجهة المختصة بالفصل في المعارضة . وحل النيابة إذا كان لديها بعد ذلك وجه للنظر من الحكم أن ترفع عنه استئنافاً جديداً ، وليس لها أن تستأنف بالاستئناف الأول .

(جلة ١٩٣٢/١٤ من رقم ١٣٧٣ سنة ١٣٥٢ ق)

١٣٦ - من المقرر قانوناً أن استئناف النيابة للحكم النهائي يسقط إذا عدل هذا الحكم في المعارضة مالم تستأنف النيابة هذا الحكم من جديد ، وإن اتصال المحكمة بالاستئناف الأول - وانسحاب استئناف النيابة للحكم النهائي على الحكم الصادر في المعارضة بطريق التمييز والردوم لا يكون إلا إذا كان الحكم في المعارضة صادراً بتأييد أو باعتبارها كأنها لم تكن ، فإذا كان الحكم الصادر في المعارضة قد قضى بوقف تنفيذ العقوبة فإنه يكون قهراً بالخصف . إذا أن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثر في كيتها ، وكانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تعدد العقوبة على التهم على أساس أن استئناف النيابة للحكم النهائي قتم .

(جلة ١٩٥٠/٥/٣٣ من رقم ١٠١ سنة ١٣٧٠ ق)

الفصل الثامن

استئناف الأحكام الصادرة باعتبار المعارضة كأن لم تكن - استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن تكراراً للمثل فيه بطريق النقض لا بطرح أمام المحكمة العليا

تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية مادام الحكم المستأنف قابلاً للمعارضة من جانب التهم . لأن اتصالها بالمدعى ملحق على مصدر تلك المعارضة . فعلياً إذا ما قدم إليها الاستئناف في هذه الحالة أن وقف النظر فيه حتى يفصل في المعارضة أو يقتضى ميعادها ثم ميعاد الاستئناف المقرر لسائر الخصوم .

(جلة ١٩٤٤/١٢/١٤ من رقم ٤٣٢ سنة ١٣٦٤ ق)

١٣٩ - مادامت المعارضة للمرفوع من التهم من الحكم الابتدائي النهائي الصادر عليه لم يفصل فيها فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر المدعى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم ، سواء أكان بالنسبة لتقدير العقوبة أم بالنسبة للردوم ، بل يجب في هذه الحالة أن يوقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة فإذا هي فصلت في الاستئناف فإنها تكون قد حرمت التهم من حق المعارضة في الحكم الاستئنافي وأضاعته عليه درجة من درجات التقاضي ، ويمنع إذن قضاء حكمها برمت .

(جلة ١٩٤١/١١/١٧ من رقم ٢٢ سنة ١٣٦٢ ق)

١٤٠ - الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية ضد التهم المحكوم عليه غيابياً لا يصح أن يفصل فيه للمحكمة مادامت المعارضة فيه من المحكوم عليه جارية على منطوق القانون بمرحلة الأرواح العادية المرسومة لها . وإذا قضت المحكمة الاستئنافية بإعادة التهم وشددت العقوبة عليه بناء على هذا الاستئناف ورغم صراحة المحكوم عليه وعدم الفصل فيها من محكمة الدرجة الأولى ، لحكمها يكون مختطاً ، إذ كان الواجب عليها أن توقف الفصل في الاستئناف حتى يتم الفصل في المعارضة .

(جلة ١٩٤٦/١٠/٢٨ من رقم ١٨٠٨ سنة ١٣٦٦ ق)

١٣١ - إن للمتهم منصوص القانون المصري الخاصة ببيعة وظائف الاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الأحكام النهائية أن المعارضة والحكم النهائي لا تسقط الحكم بل تجله معقلاً إلى أن يفصل فيها . فإذا صدر الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه كان هذا التأييد ايذاناً بعدم تغير مركز الخصوم وباتصال بقضاء الأول بالثاني واتحادهما معاً وكان استئناف النيابة إذن للحكم الأول الذي تأيد بالثاني استئنافاً قائماً لم يسقط ومنصفاً على الحكم الثاني بطريق التمييز والردوم ولم يكن على النيابة أن تجده . أما إذا عدل الحكم المعارض فيه أو تعدله فيتمتع على النيابة أن تجده

في قصر نظره على حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن حتى إذا ما أدخل المحكمة العليا ببطء هذا الحكم كان له الحق في إعادة نظر معارضة لدى القاضي الذي حرمه منها ولا يعترض على هذا الرأي بأن العمل به ربما يفوت على المستأنف أو الطاعن بطريق النقض مواعيد الطعن في الحكم التناهي. إذ ما حل المسأف أو الطاعن بطريق النقض. إذا أراد الاحتياط لنفسه. سوى أن يذكر في تقرير الاستئناف أو تقرير الطعن بطريق النقض أنه يستأنف الحكم التناهي الصادر في الموضوع. أو يطعن فيه بطريق النقض، أو أنه يستأنف المحكمين التناهي والصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن مما أو أنه يطعن فيها بما بالنقض.

(جلسة ١٩٢٧/٢٥ طين رقم ٤٢ سنة ١٣٤٦)

١٤١ - إنه لما كان الحكم باعتبار المعارضة كما لم تكن لا يجوز بمقتضى القانون إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة واجبا لسبب قهري لا دخل لإرادته فيه، ولما كان هذا الحكم لا يتعرض فيه المحكمة لموضوع القهري وأما التثبت القائمة فيها، فإن المحكمة الاستئنافية، إذا تأتت لما أن محكمة الدرجة الأولى حكمت في المعارضة المرفوعة من المتهم باعتبارها كان لم تكن مع أنه كان مقبولا ولا يستلزم حضور الجلسة التي حدثت له، ويكون واجبا عليه القضاء بأداء الحكم المستأنف لخطأ الذي وقع فيه وإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى لنظر موضوع القهري بناء على معارضة وذلك في حجرة المعارض أو في غيبه إذا تخلف عن الحضور ولم يكن تحفه لعد قهري.

(جلسة ١٩٤٦/١/٢٨ طين رقم ١١٤ سنة ١٣٦٥)

١٤٢ - الأصل في المراكات الجنائية أن تبني على التحقيق القهري الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة التهم متى كان ذلك ممكنا. فإذا كان التائب من الاطلاع على عناصر جلسات المحاكمة أمام محكمة أولى وثان درجة أن المحكمة لم تهر تحقيقا ما وأن الطاعن طلب إلى محكمة في درجة استعانة الشهود وطلب الملف الخاص به فلم تجبه إلى طلبه وحجبت نفسها عن نظر موضوع الدعوى بتجوز إن الاستئناف المطروح عليها إنما ينصب فقط على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن أمام محكمة أولى درجة - وهذا خطأ في القانون - فإن حكما يكون قد بني على إجراءات. طلة وإخلال بحق الدفاع.

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٢ طين رقم ٢٢٢ سنة ١٣٧٠)

إلا هذا الحكم بالذات ولا يمكن بأي حال أن يصرف إلى الحكم التناهي الصادر فيه في موضوع القهري.

(جلسة ١٩٢٧/٢/١٥ طين رقم ٥٣٢ سنة ١٣٤٦)

١٤٣ - إن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والطنن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم التناهي، الأول.

(جلسة ١٩٣٥/٢/٤ طين رقم ١٩٩٠ سنة ١٣٥٤)

١٤٨ - إن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن تشمل الحكم التناهي.

(جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ طين رقم ٧٢٥٠ سنة ١٣٦٩)

١٤٩ - إن قضاء محكمة النقض مستر على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن، يشمل كذلك الحكم التناهي، لأن كلا المحكمين متساويان ومنهجهما أحدهما في الآخر مما يلزم من أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برته لفصل فيه.

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢ طين رقم ١٥١ سنة ١٣٦٩)

١٥٠ - حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو حكم قائم ببناء مختلف اختلافا كليا عن الحكم التناهي المعارض فيه. إذ هذا الحكم التناهي إنما يقضي بالموضوع بحد ذاته. أما حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فيصدره القاضي بدون أي بحث في الموضوع بل مجرد أن المعارض لم يحضر في الجلسة، فهو في الحقيقة نقاب المعارض للهلل يحرمه من حقه في نظر معارضة أمام قضاها، ويرد أن هذا القاضي قد فرغ قضاءه من جهة موضوع القهري والمتافقه فيه، وبأن المعارض إن كانت له خلاصة من جهة الحكم التناهي السابق صدوره فليرفع أمره بإقامة السعة العليا، وحتى المعارضة في الحكم التناهي هو حتى طنى أصيل والحكم بالبرهان منه وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن قد يكون خاطئا فيجوز الصادر في حقه هذا الحكم التناهي من السلطة العليا بطريق الاستئناف أو النقض بحسب الأحوال، وحتى اتضح خطأه كان من المتصور أنه وإعادة القضية لقاضي المعارضة لنظر موضوعها فإذا اقتصر التقرير المردود بطل الكتاب سواء بالاستئناف أو بالطنن بطريق النقض على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فهذا الحكم وحده هو الذي يكون قد استأنف أو طعن فيه بطريق النقض، ولا يمكن أن يطرح هذا التقرير على المحكمة الاستئنافية أو على محكمة النقض الحكم التناهي، الأصل الذي حصلت فيه المعارضة لأن طبيعة المحكمين ليست واحدة. والمحكم على الحق

يكون خطأ في القانون لأن محضر الصلح لم يعرض على محكمة الجلس من التمهين إلا كدليل يؤيد الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وهو دفع كان يمين على المحكمة أن تحصل في حق إذا ما أصدرت في شأنه حكماً كان ذلك الحكم قابلاً لاستئناف وما دأب الحكم الابتدائي قد صدر بآتياء المحصورة استناداً إلى محضر الصلح على الرغم من المنازعة وصحة فانه يكون من حق المدعى أن تستأنفه وإذا تحكك الحكم المطعون فيه ذلك واعتبر أن المدعى بالحق الذي قد تازلت عن دعواه أو حين أن تازلا لم يصدر عنها أمام المحكمة فإنه يكون ميباً متمنياً تقاعته . (جلة ١٩٠١/٦/١٤ من رقم ٤٨٥ سنة ٢١ ق)

١٤٦ - لا يجوز استئناف الحكم الصادر بإثبات تازل للدعي عن دعواه المدنية مادام أنه مقر بصحة رواية المحكمة لحالته هذا التازل .

فإذا أثبتت المحكمة في حكمها تازل الوصي بصحة عن دعواه المدنية بإثبات هذا التازل ليس حكمًا بصحة الصلح الذي قبل الوصي ورقه المحكمة ولا بصحة التازل من الحق الناشئة عنه الدعوى حتى يجوز له استئنافه بصحة أن المجلس المحسم لم يأذن بالصلح ، وإلحاقه مجرد إثبات الواقعة حصلت فعلاً أمام المحكمة وهي التازل عن الدعوى . ومثل هذا الإثبات ليس من قبيل الأحكام التي تستأنف لأن المحكمة لم تقرر اعتبار الصلح بل اقتضت في حكمها على مجرد إثبات هذا التازل ، فهو في حيزها تركت باب الطعن في الصلح مفتوحاً للمدعى في إبطائه لدى جهة الاختصاص المدنية .

وإذا عين المجلس المحسم وصياً الخصومة فليس له أن يدخل في دعوى أمام المحكمة الاستئنافية لأن دخوله لا يكون استئنافاً لاستئناف صحيح حصل طبق القانون من الوصي الأول بل يكون استمراراً لاستئناف غير جائز .

(جلة ١٩٢٢/١/٢٠ من رقم ٤٨ سنة ٥١)

١٤٧ - إن المادة ٢٤٣ من قانون تحقيق الجنائيات صريحة في أن التهم المحدث السن للكم على بالتأديب الجنائي هو الذي منع وحده من استئناف هذا الحكم . وأما حق النيابة العامة في استئنافه فهو باقٍ لما يوجب النيابة العامة من جهة ولعلم وجود نص يحرمها منه من جهة أخرى .

(جلة ١٩٢٣/٣/٢٣ من رقم ١٠٢٠ سنة ٦ ق)

١٤٨ - إن الأحكام الصادرة على الصغير بتأديب جنائياً أو بفسيله لأهله أحكام صادرة بقوانين قروها

١٤٣ - إن المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنائيات إذا كانت ، ببيعة مطلق ، قد رفعت الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، على عدم حضور المعارض ، فإن الملة الأساسية في ذلك هي أن المعارض أراد توقيع جرم على المعارض الذي لا يمت بمعارضته ولا يتبناه ، فالمعارض الذي يحضر ، سواء أقدم بدفع أم لم يقدم ، ثم يختلف يجب أن يقضى له في موضوع دعواه ، لعدم استحقاقه لذلك الجواب . وإذن فإذا كان التهم قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بظلال الحكم الابتدائي القاضي باعتبار معارضة كأنها لم تكن لأنه حضر في بعض الجلسات التي كانت معدة لغير المعارضة فرفضت المحكمة هذا الدفع ورفضت في موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت ، إذ كان الواجب عليها أن تحكم بظلال الحكم الابتدائي وتميد الدعوى إلى محكمة أول درجة لتعرض موضوعها لا أن تعرض في موضوع الدعوى فترت على التهم درجة من درجات التقاضي . (جلة ١٩٢٢/١٢/١٤ من رقم ١٢٢١ سنة ١٢ ق)

١٤٤ - إذا تخلف التهم عن جلسة المعارضة لغير تهمي فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلاً ، ويضمن على المحكمة الاستئنافية أن تقضي في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالنائه وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة الفصل في المعارضة ، فإذا هي لم تغل وفوتت على التهم إحدى درجتي التقاضي بقضائيا في موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(جلة ١٩٠٠/٥/١٠ من رقم ١٨٠ سنة ٥٢)

الفصل التاسع

أحكام جائز استئنافها وأحكام لا يجوز استئنافها

١٤٥ - إذا كان التام بمحضر الجلسة وبالحكم المطعون فيه أن التمهين تمسكوا بعدم قبول الدعوى المدنية استناداً إلى حصول صلح فيها فإلزعت المدعى المدنية في صحة هذا الدفاع وتمسك من جانبها بظلال الصلح وأصررت على قيام دعواها قضت محكمة أول درجة باقتضاء المحصورة في الدعوى المدنية ، واستأنفت المدعى هذا الحكم ، ومحكمة أول درجة لم تعتبر حكماً بل اعتبرته مجرد إثبات تازل المدعى عن دعواه قضت بعدم جواز الاستئناف وأثبتت الفصل في قيمة عقد الصلح وأترعهم تصديق المحكمة المدنية على ما اشتغل عليه بشأن نصب القصر في نيابة أو جلالة المحكمة المدنية فهذا

العيسى والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل من سنة ولا تزيد عن خمس سنوات ولم يحكم بما طلبت فان الحكم يكون قابلا للاستئناف طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلة ١٩٢٨/٤/١٩٠٢ طين رقم ٢٣ سنة ١٣٢٢)

١٥٩ - متى كان الحكم الابتدائي قد قضى بتغريم المتهم غرامة وعشرين قرشا من شقة الطريق العام بدون رخصة وبإلزامه بأن يدفع مجلس بلدى المصروفة مبلغ ٢٥ جنيها و ١٦٠ مليا والمصاريف المدنية ، وكان بين من الحكم أنه قضى بهذا المبلغ باعتباره تعريضا عن الضرر الذى تولى القانون تقديره فى حالة ثبوت الواقعة لدى المحكمة ، فان ما يقوله الطاعن من أن هذا التعريض عقوبة تيمية بما يجعل الحكم بهما مع الترامة قابلا للاستئناف طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية محدود بأنه وإن كان القانون قد راعى فى تقدير هذا التعريض نوعا من الجزاء إلا أن ذلك لا يغير من طبيعته باعتباره تعريضا ، ولذا فانه يضيّع فى جواز استئناف الحكم المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى لا تعجز استئنافه إلا إذا كان المبلغ المطلوب يزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى بالقرائن ، بلونى نهائيا ، ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا فيما مضى به من عدم جواز استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى شقيه الجزئى والمطلق على أساس أن الترامة المحكوم بها لا تزيد على غرامة جنبيات ، وأن مبلغ التعريض المطلوب لا يزيد على النصاب النهائي لقاضى البدولى .

(جلة ١٩٢٣/٧/١٩٠٣ طين رقم ٦٢٣ سنة ٢٤)

الفصل الشاشر

أثر الاستئناف

الفرع الاول

أثر الاستئناف المتأخر

١٥٢ - الاستئناف يبعد الدعوى بمسح وقائها أمام محكمة الاستئناف ويطرحها على إبطاء البحث بكامل أجزائها ، فليس على المحكمة الاستئنافية أن تنفذ الحكم إلى أى دفاع متعلق بوقوع الدعوى .

(جلة ١٩٢٨/١١/١٩٢٨ طين رقم ١٦٨٢ سنة ١٨)

١٥٣ - إن مجرد جعل الاستئناف من النياتية يلزم عنه جنبا اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المتأخر حكما فى حدود هذا الاستئناف . ومتى

القانون وإن كان قد اقتص على الجزئين الأحداث لما أراد من أنها أكثر ملائمة لأحوالهم وأظم أروافهم . وإذا كان القانون لم يصر على هذه الأحكام فى باب العود ولم يعبرها من السوابق التى تعجز ضد تدفق العقوبة ، فان ذلك لا يقتضاها صحتها المقررة ، بل إن كل ما أراد من ذلك هو ألا تكون عقبة فى مستقبل هؤلاء الأحداث . وهذه الأحكام ، من حيث جواز استئنافها ، خاضعة لقاعدة العامة التى قررها قانون تحقيق الجنابات فى المادة ١٧٥ . استثناء واحد هو ما اشارت اليه المادة ٢٤٣ من منع المجرم الصغير من استئناف الحكم الصادر عليه باتأديب الجسائى . وهذا الاستثناء لا يصح التوسع فيه ، بل يجب حصره فى الناحية الفنية المرسومة له وهى منع الصغير وحده من حق استئناف الحكم الصادر عليه باتأديب الجسائى قطعا . اما حق التناهى واستئناف ذلك الأحكام جميعها لغير قاصدة قانونا وغير مفيد بأى قيد .

(جلة ١٩٢٧/١٢/١٩٢٧ طين رقم ٥٦ سنة ٢٤)

١٤٩ - لاصح مطالبة المحكم باستئناف الحكم بسبب وجود خطأ . سببه متى كان الحكم قد مضى به بكل طلباته ، فان استئنافه فى هذه الحالة لا يكون مقبولا لانه لعدم المصلحة .

(جلة ١٩٢٧/٧/١٩٢٧ طين رقم ٧٠٠ سنة ١٢)

١٥٠ - إن محكمة النقض سبق أن قررت أن المادة السابعة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٥ إذ غرلت للقاضى أن يصدر حكما غير قابل للمطعن باعتباره المهم فإن على دقاتان تكونان لفقرته الأولى من المادة السابعة من المخططة على وانه الدعوى أى حدها ما يكون لقاضى الخيار بين وفى عقوبة المراقبة أو استبدال . لإندار بها . أما فى حالة العود المتعوض عليها فى الفقرة الثانية فانه لا يجوز لقاضى أن يحكم بالإندار فإن فعل فإن حكمه يكون عالما للقانون ، ويكون استئنافه جزئا . وإذا كانت المادة السابعة حداث فى أحوال الاستئناف بذات احكام للمدة ثلثا المنقصة بالمشرد ، فإن الحكم الصادر باعتباره أهم لا يكون جائزا وبمقتضى استئنافه إلا حيث يكون قاضى أن يحكم به ، أى فى حدود المادة الثالثة ونفسه الأول من المادة الثانية أما حيث تكون الحالة من أحوال العود فانه لا يجوز له أن يحكم بالإندار ، بل يجب تطبيق الفقرة الثانية ، وإذن فإذا كانت النيابة قد طلبت صفاتية للمطعون بسببه بالفقرة الثانية التى تنص بأن العقوبة فى حالة العود تكون من

استئناف الإصالح بالموضوع المسأف حكمه والنظر فيه من جميع نواحيه ورغم ما تضمنه النيابة من التقييد في تقرير الاستئناف أو تبدييه في طلباتها بالجلسة .

(جلسة ١٩٦٨/١/١٨ من رقم ١٣٠٦ سنة ١٣٨٨ ق)

١٥٧ - إن الاستئناف الذي ترفعه النيابة العامة عن الحكم يقرب عليه قتل الموضوع برمته إلى المحكمة الاستئنافية لتصل هذه المحكمة به اتصالاً بغيرها بالنظر من جميع نواحيه دون أن تكون مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير الاستئناف أو تبدييه في الجلسة من الطلبات . فإذا كانت النيابة قد اقتضت في تقرير الاستئناف على طلب الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأصلية وإحالة الأوراق إلى النيابة العسكرية فإن المحكمة الاستئنافية إذا رأت أنها مختصة لا يقبلها ما ورد في ذلك التقرير ، ولا يحكم من سطتها المتعلقة بنظر الموضوع من كل نواحيه ، ولكن في طلبها لا تراه من حرد القانون . وإذا فلا تريب عليها إذا هي شددت العقوبة للمحكوم بها ابتدائياً .

(جلسة ١٩٦٧/١/١٤ من رقم ١٣٠٤ سنة ١٣٧٢ ق)

١٥٨ - المحكمة غير مقيدة بما استند إليه النيابة في تقرير الاستئناف أو تبدييه في جلسة المرافعة من الطلبات ، بل لا تريب على دفع الاستئناف من النيابة قتل موضوع الدعوى برمته إلى المحكمة الاستئنافية ، وتصل هذه المحكمة به اتصالاً بغيرها بالنظر فيه من جميع نواحيه الحكم فيه طيناً لما تراه في حدود القانون وإذا فلا تريب عليها إذا هي رأت أن لا . وقد تمديد المصوب المحكوم به ابتدائياً ولو كانت النيابة لم تطلب إليها ذلك في تقريرها بل اقتضت على طلب القضاء بشمار الحكم الذي أهدت محكمة الدرجة الأولى .

(جلسة ١٩٦٠/١/١٢ من رقم ١١٣٢ سنة ١٣٧٠ ق)

١٥٩ - إن استئناف النيابة يقرب عليه قتل موضوع الدعوى برمته إلى المحكمة الاستئنافية واتصال هذه المحكمة به اتصالاً بغيرها بالنظر فيه من جميع نواحيه والحكم فيه طبقاً لما تراه في حدود القانون غير مقيدة في ذلك بأى قيد تضمنه النيابة في تقرير الاستئناف أو طلب تبدييه في جلسة المرافعة . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تقض بشمار الحكم الصادر على المتهم في جريمتين على تفته ، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة التوقيف ، وطلبت أمام المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المسأف ، فذلك لا يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تحمي بالتقرير وتصلها عن ذلك فإنه لا يمكن النظر عقوبة تكميلية كان المحكمة أن

أصلت بما كان لما مطلق الحرية في نظر الدعوى من جميع وجوها ، وفي التصرف فيها كأنها لم تقدم من بأى الأمر إلا إليها ، طبقاً لما تراه من الدواهي والمقتضيات دون أن تقيد بأى قيد تضمنه النيابة في تقرير الاستئناف ، سواء وقت الإدلاء به قتل الكتاب أو بعد هذا الإدلاء . وكل قيد يوضع في هذا التقرير لا يمتد به ، ولا تأثير له فيما وجب المحكمة من حتى قتل الدعوى من كل وجوها والتصرف فيها بكامل الحرية ، حتى التقييد الذي يكون ظاهر مفهومه أنه يميل الاستئناف مطلقاً على شرط لا يندب المحكمة في شيء . ولو تحقق هذا الشرط ، بل يكون الاستئناف مع ذلك صحيحاً متبهاً أثره ، والشرط غير معتد لإخلاله بموجب الاستئناف . إنما عقيدة المحكمة بما ورد في تقرير الاستئناف في صودتين : صودة إذا تعدت التهم المحكوم فيها وقصر الاستئناف على الحكم الصادر في بعضها دون الصادر في البعض ، وصودة ما إذا تعدد المتهمون وقصر الاستئناف على بعضهم دون البعض . ووجه التقييد هو أن الاستئناف لا يقلل المحكمة الاستئنافية سوى الموضوع المسأف حكمه ، ولا يبيح لها التعرض لغير المسأف عليه من المتهمين .

(جلسة ١٩٦٧/١/١١ من رقم ٢٤٤٠ سنة ١٣٧٢ ق)

١٥٤ - إن استئناف النيابة يبعد طرح الدعوى الجنائية أمام المحكمة الاستئنافية ، فإذا كانت المحكمة الاستئنافية بعد أن قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المصالح شكل لم تعرض لموضوع الدعوى بالنسبة إليه وقضت بقبول استئناف النيابة عن هذا الحكم واستئناف منهم آخره شكلًا وبالنسبة إلى الحكم بالنسبة إليه ووراءه فإن حكماً يكون مخالفاً لقانون .

(جلسة ١٩٦٧/١/١٨ من رقم ١٤٤٥ سنة ١٣٧٢ ق)

١٥٥ - الاستئناف المرفوع من النيابة العامة يقرب عليه قتل الموضوع الصادر به الحكم المسأف برمته إلى المحكمة الاستئنافية ، واتصال هذه المحكمة به اتصالاً بغيرها لا ينظر فيه من جميع وجوها دون أن يقيدها في ذلك بأى قيد تضمنه النيابة في تقرير الاستئناف . فإذا كانت النيابة قد قصرت استئنافها على طلب تغيير وعنف التهمة واستأجار المتهم قاعلاً أصباً لاشريكاً فقط ، فإن هذا لا يمكن أن يعد من سخط المحكمة الاستئنافية في نظر الموضوع والحكم فيه بما تراه في حدود القانون .

(جلسة ١٩٦٨/١/١١ من رقم ٧٤١ سنة ١٣٨٨ ق)

١٥٦ - إن استئناف النيابة يزل المحكمة

جانب التهم بالتبديد وهو عمدة قضا لانكون قد عاقت القانون .

(جلة ١٩٥٠/١٣٠ طين رقم ١٣٩٥ سنة ١٩٦٠ ق)

١٦٤ - إن الاستئناف يخل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحه ورفع الاستئناف .
فإذا كان حكم محكمة الدرجة الأولى قد أزم الطاعن بفرق العلالة لكنه جهلها فيه الحكم الاستئنافي وفصلها ، فإنه لا يكون قد خرج عن هذه القاعدة ولم يصد إلى واقعة جديدة ، بل لا يكون قد حقق مصلحه الطاعن في عدم تسكيده مؤونة المقاضاة مستقبلا في سبيل تحديد قيمة العلالة المتقاضى بها .

(جلة ١٩٥٠/٣١٠ طين رقم ٩٠٩ سنة ١٩٦٠ ق)

١٦٥ - إذا كان الحكم الابتدائي الذي برأ التهم من تمة القتل الخطأ قد تناول بالبحث جميع أوجه الخطأ التي نسبت إلى التهم جدران تهمها وستر عنها في الجلسة فلا يقبل من التهم أن ينشئ على المحكمة الاستئنافية التي أدانته في هذه الجريمة أنها أخذت بمحض في الدفاع إذ هي لم تفتت إلى بعض هذه الأوجه . وذلك لأن الاستئناف المرفوع من التביاة يرتب عليه طرح جميع الوقائع التي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى على محكمة الدرجة الثانية لتقدمها وتفضل فيها على حسب ما يترامى لها .

(جلة ١٩٥٠/١٣ طين رقم ١٦٦ سنة ١٩٦٠ ق)

١٦٦ - إنه لا يمكن ضم تمة إلى أخرى لنظرهما معاً والفصل فيما بينهما حكم واحد ، سواء أكان ذلك بسبب الارتباط بينهما أم بسبب عدم التعمدة ، ويرتب عليه نتائج قانونية معروفة ، فإن المصلحة في استئناف الحكم الذي يفصل على خلاف مقتضى القانون بين التهمتين الواجب ضم إحداها إلى الأخرى تكون ظاهرة ومحفقة . وإذا كان فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أغضت بلا حق الفصل في تمة العود إلى الاستئناف التي طلب منها الفصل فيها مع تمة السرقة للارتباط الوثيق بينهما ، ثم استأنفت التبياة هذا الحكم بالنسبة إلى تمة العود فضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف لانعدام موضوعه بمقتضى إن التهمتين وإن ضمتهما قضية واحدة فإن كلا منها مستقلة عن الأخرى ، وتمة العود لم يصد في شأنها حكم ، فهذا الحكم يكون ساطعاً ، إذ أن استئناف التبياة للحكم يرتب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ، على محكمة الدرجة الثانية لفصل فيها ، سواء في ذلك ما فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى وما لم تفصل فيه .

تقتضى بها من تقاضا مع القوة الأصلية عند قيام مسوغاتها ولو لم تطلب التبياة ذلك .

(جلة ١٩٥٠/٣٢١ طين رقم ٢٣٢ سنة ١٩٦٠ ق)

١٦٥ - إن استئناف التبياة لا ينحصر بسببه وإنما هو يظل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعاً فيما يتصل بالدعوى الجنائية فتصل بها أصلاً بخلاف النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه التبياة في تقرير استئنافها أو تبديده في الجلسة من الطلبات .

(جلة ١٩٥٠/١٢٩ طين رقم ٣٢٩ سنة ١٩٦٠ ق)

١٦٦ - من المقرر في القانون أن استئناف التبياة لا ينحصر بسببه بل هو يبعد طرح التزاع برمتها أمام المحكمة الاستئنافية ، غير مقيدة فيه بطلب التبياة وسواء أكان ذلك لمصلحة التهم أم عليه .

(جلة ١٩٥٠/٣٢١ طين رقم ٢٣٢ سنة ١٩٦٠ ق)

١٦٧ - إن الاستئناف ، ولو كان مرفوعاً من التهم وحده ، يبعد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تغطي الوقائع المثابة في الحكم الابتدائي وصفها القانون الصحيح . وكل ما طليا الا توجه أصلاً جديدة على التهم ولا تقصد عليه العقوبة إذا كان هو للسائق وحده . فإذا كانت الواقعة التي أنبأها الحكم الابتدائي هي أن التهم وجد داخل منزل المني عليه ليلاعتف من أعين من لم لم الحق وإخراجها ، وكذا التهم قد ترفع على هذا الأساس ولم يعرض عليه ، فلا يقبل من هذا التهم التي على المحكمة الاستئنافية أنها طبقت عليه المادة ٣٧١ ح دون المادة ٣٧٠ التي طلبت التبياة العامة تخليتها ، ما دامت هي لم توجه اليه أصلاً جديدة ولم تعدد عليه العقاب .

(جلة ١٩٥٠/١٣ طين رقم ٢١٩ سنة ١٩٦٠ ق)

١٦٨ - المحكمة الاستئنافية وإن كانت مقيدة بالوقائع التي سبق طرحها على لقاضى الابتدائي غير مقيدة بالنسبة إلى الدفوع وطرق الدفاع ، فلها أن تعرض لجميع ما يبرهن المصوم بأيد التهم أو دفعها ولو كان جيداً فإذا كانت محكمة أول درجة قد فصلت بينها على التزاع كالتحصيل على كتابة ثم جلبت المحكمة الاستئنافية وأضفت إلى ذلك حالة الاضطراب من جانب المدعى بسبب التبيود المرفوعة على تداول السنة المعنى تبديداً والظروف التي تحت فيها الردية قيام الأحكام العرفية والتصرف منها من

إذا رأت جواز الإثبات بالبيئة أن تبيد الدعوى إلى تلك المحكمة ، بل يجب عليها أن تستمع وتقتل في موضوعها .

(جلد ١١/١١٧٢ ط ١٧٩٢ م ١٧٩٢)

١٧٥ - إذا دفع التهم بعدم جواز إثبات واقعة التبديد بالبيئة لإبادة قيمة الشيء المدعى بتبديده على الحد الجائز لإثباته بهذا الطريق ، وتمسك المدعي بالحقائق المدنية بجواز الإثبات لوجود مانع من الاستعصال على كتابة مثبته لحقه . فقتضت محكمة أول درجة إبراءة التهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنف المدعي بالحقائق المدنية فقتضت المحكمة الاستئنافية بإثبات الحكم الابتدائي وقالت بوجود التناقض بين جواز الدعوى المدنية وبين سمعته فقتضت في الدعوى فلا خطأ منها في ذلك ، فإن محكمة أول درجة قد استغفلت حولها بالحكم الذي أصدرته للسبيل لإعادة القضية إليها مرة ثانية .

(جلد ١٠/١٢٠ ط ١٩٥٠ م ١٢٩٥ ط ١٩٥٠)

١٧٦ - إذا حكمت المحكمة الجزئية بقرط الدعوى العمومية ، ثم استأنفت النيابة هذا الحكم ، فإنه يمتنع على المحكمة الاستئنافية ، إذا رأت إلغاء هذا الحكم ، أن تقبل الدعوى وتقتل في موضوعها فإن هذا الحكم هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، إذ أن منتهى برائة التهم لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية عليه . ولا يجوز بحال المحكمة الاستئنافية أن تتدخل عن نظر الموضوع وترد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفذت هذه كل ما لها من سلطة فيها . وهي حين تقتل في الموضوع في هذه الحالة إنما تقتل ذلك بناء على ذات الاستئناف المرفوع أمامها عن - الحكم الابتدائي . ولا يصح القول بأنها إنما تقتضت لموضوع لم يكن داخلًا في الاستئناف بل أن تحلها بغير امتناعها عن الفصل في هذا الاستئناف .

(جلد ٤/١٧٤ ط ١٩٤٤ م ١٥٨٩ ط ١٤)

١٧٧ - إذا دفع لدى محكمة الدرجة الأولى بطلان التفتيش الواقع على منزل التهم فقبلت الدفع ، ثم قضت برائة التهم لعدم وجود دليل على إدانته ، فإنها تكون قد استنفذت سلطتها في نظر الدعوى بحيث لا يجوز لها إعادة نظرها إذا ما رأت المحكمة الاستئنافية عدم صحة رأيها في صدد التفتيش ، ويكون من الواجب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تقتل في الدعوى .

(جلد ٤/١٨٦ ط ١٩٤٦ م ٢٠٦ ط ١٦)

ولا يشفع المحكمة في هذا الخطأ قولها إنه لا يرجد ما يمنع النيابة من أن تبيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لفصل في التهمة التي لم يفصل فيها ، لأن إمكان إعادة نظر دعوى السود أمام محكمة الدرجة الأولى مرة أخرى شيء والعمل على تحقيق المصلحة المرجوة من ضم هذه التهمة إلى تهمة السرقة والسرقة في إجراءات المحاكمة عنها في دعوى موحدة شيء آخر . ولأن عدم صدور حكم في تهمة السود بعد أن نظرتها المحكمة ومصادرها ليس من شأنه قانوناً أن يحول دون استئناف الحكم الصادر في الدعوى كما تقتضت إلى المحكمة بنية توحيد سير الإجراءات لتفحص التهمتين المضمومتين أحدهما إلى الأخرى . هل أن الاستئناف في هذه الحالة يصح القول منه بأنه تظلم من الحكم الذي صدر على صورة من شأنه الفصل بين تهمتين واجب ضمهما .

(جلد ٥/١٦٦ ط ١٩٤٦ م ٧٥٠ ط ١٦)

الفرع الثاني

التصدي

١٦٧ - ليس للمحكمة الاستئنافية الجنائية أن تصدى لموضوع الدعوى قبل أن تقول محكمة الدرجة الأولى لكنها فيه لأن ذلك يعرّم التهم من إحدى دجتي التقاضي وليس في قانون تحقيق الجنائيات نص يبيحه .

(جلد ٤/٣٥ ط ١٩٥٧ م ٨٧٩ ط ٥)

١٦٨ - ليس للمحكمة الاستئنافية أن تصدى لنظر موضوع الدعوى قبل أن تفصل فيه محكمة الدرجة الأولى ، لأن في هذا التصدي إعرماناً بالتهم من إحدى دجتي التقاضي ، فإذا هي قتلتها فإنها تخل بحق الدفاع اختلالاً يستوجب قتل حكمها .

فإذا حكمت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة نهاية فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، ثم رأت المحكمة الاستئنافية أن الواقعة جنحة ، فيجب أن يقتصر حكمها على إلغاء الحكم الابتدائي مع إعادة القضية إلى المحكمة الجزئية لفصل في موضوعها .

(جلد ٥/١٧٢ ط ١٩٤٧ م ٨٥٥ ط ٧)

١٦٩ - إذا قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم جواز الإثبات بالبيئة ، ثم حكمت برائة التهم مع رفض الدعوى المدنية قبله ، فإنها تكون قد استنفذت كل سلطتها في الدعوى . ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية ،

الدعوى وتصل فيه على اعتبار أن محكمة الدرجة الأولى قد استندت سخطها فيه بالحكم النهائي الصادر فيها إذ عمل هذا أن تكون محكمة الدرجة الأولى محصة بنظر الدعوى وأن تكون الدعوى رفضت أياً ما على الوجه الصحيح بل يجب عليها أي المحكمة الاستئنافية أن تنظر حكمها على القضاء. بطلان الحكم الثاني . وإن كان ذلك لم يكن لهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائي الصادر عليه غايها لعدم إعلانه بالمحضر فتصلت المحكمة في الدعوى دون أن ترد على هذا الدفاع وتحتد فاتها بكون قد أعطت .

(جدة ١٩٤٧/١٠/١٤ طين رقم ١٩٤٤ سنة ١٣٧٢)

١٧٦ - إذا دفع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائي لعدم خضه في المبدأ القانوني ، قبلت هذا الدفع ورفضت بطلان الحكم ، فإنه يكون عليها أن تنظر في موضوع الدعوى ولا تنمدا إلى محكمة أول درجة إذ هذه المحكمة قد استندت كل سلطانها في الدعوى بالحكم الذي أصدرته في موضوعها .

(جدة ١٩٤٨/١٠/١١ طين رقم ١٩٤٦ سنة ١٣٨٠)

١٧٧ - إذا قضت المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائي لعدم توقيعه في بحر ثلاثين يوماً ثم نظرت موضوع الدعوى وحكمت فيه فاتها لا تكون قد عاقدت القانون ، ذلك لأن محكمة أول درجة وقد استندت ولائها بأحكام حكمها في الموضوع فلا سبيل إلى إعادة القضية لها . ولا تكون المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ملزمة أن تسمع الشهود الذين تقدمت محكمة أول درجة من جديد لأن بطلان إتمام الفصل على الحكم الابتدائي ولا يندى إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقاً للقانون .

(جدة ١٩٥١/١٧/٢١ طين رقم ١٩٥٠ سنة ١٣٧٢)

١٧٨ - إذا كانت الدعوى قد قضى فيها من محكمة أول درجة ، ثم لما استأنف الحكم عليه الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة لفصل فيها مجدداً ، فلما قدمت القضية إلى هذه المحكمة فروت أختابها بماتلها إلى محكمة الجرح المستأنف نظراً بمرة قضاة هذه لها ، فالطريق هذا الحكم بمقولة إنه صدر من محكمة لا ولاية لها على الدعوى غير صائب . ذلك أن المحكمة الاستئنافية حين قضت أول مرة بطلان الحكم المستأنف قد أعطت فيها أمرت به من إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لفصل فيها إذ هذه المحكمة كانت قد استندت ولائها

١٧٣ - الدفع بطلان التفتيش ليس من الدفوع القرعية التي من شأنها لو صحت أن تقنع المحكمة من نظر موضوع الدعوى بل هو دفاع في موضوعها مؤداه عدم صحة الدليل المستند من التفتيش . فإذا رأت المحكمة الإيجابية ألا تأخذ بهذا الدليل ورفضت برائة المتهم بناء على ذلك ثم رأت المحكمة الاستئنافية الأخذ به تبين عليها أن تفصل في الدعوى على ما اقتضاء نظرها فيه .

(جدة ١٩٤٨/٧/٢٢ طين رقم ٢٤٧٢ سنة ١٣٨٠)

١٧٤ - إذا كان المتهم قد دفع بطلان التفتيش أمام محكمة الدرجة الأولى قبلت هذا الدفع وراه فاستأنفت الثانية قضت المحكمة الاستئنافية برفض الدفع وفي موضوع الدعوى الأدلة فاتها لا تكون قد أعطت ، إذ الاستئناف المرفوع من الثانية بنقل الدعوى مرتبطاً بالماله التي كانت عليها إلى محكمة الدرجة الثانية كي تنيد النظر فيها بجميع عناصرها ، والدفع بطلان القبض والتفتيش ليس من الدفوع القرعية التي تنقض من المحكمة تفصل فيها قبل نظر الموضوع ، بل هو ملته بأجر من إجراءات التحقيق في الدعوى . دفع موضوعي لا يوجب إلزام الحاكم القضاء فيه بصحة القبض والتفتيش أو ببطلانها استقلالاً ، بل كل ما لها أن تأخذ بالدليل المستند منها في حالة صدورهما في الحدود التي رسمها القانون أو أن تنقض عن هذا الدليل في حالة بطلانها لصدورهما بالقائمة تلك الحدود .

(جدة ١٩٥٠/٥/١٧ طين رقم ٥٥٢ سنة ١٣٧٠)

١٧٥ - إنه لما كان دفع الدعوى مباشرة على التهم أمام المحكمة يجب أن يحصل بناء على تكليفه بالمحضر من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعي بالمحضر المدنية كما قضى المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات - كان من الواجب أن تكون ورقة التكليف بالمحضر صحيحة كما يقرب عليها أثرها القانوني وهو اتصال المحكمة بالدعوى . فلما كان المتهم لم يحضر ، وكان لم يطن أصلاً أو كان إعلانه باطلاً فلا يحق للمحكمة أن تترس الدعوى فإن هي قبلت كان حكمها باطلاً .

وإذا كان التهم لم يمارض في الحكم النهائي الابتدائي الذي شابه هذا البطلان فإنه يحق له أن يندى به أمام المحكمة الاستئنافية وفي هذه الحالة لا يجوز للمحكمة إذا نيتت صحة الدفع أن تصدى لموضوع

الدعوى. وهذا وإن كان يقتضى حثا أن يطلع هذا الشخص على ملف الدعوى ولم يكل ما فيه إلا لأغراض يقتضى بالضرورة أن يكون هو بشخصه الذى حرر جبارات التقرير.

فلاذكان عند انطام عمل الدعوى قد وجد فيها تقريراً وحيداً زميل له فأفاده مستوفياً لكل ما يجب أن يقتضيه التقرير فلا حرج عليه ما توفا أن يتخذ هذا التقرير كإثبات من وضعه وإن ظهره بالخطأ على هذا الإخبار.

(جلسة ١٩٢٩/٥/١٩٣١ من رقم ٩٤٤)

١٨٢ — ما دام القاضى بالحكم أن يدرس الجلسة فلا تقرير للتخصيص فلا يقطع فى صحة هذا الإجراء ما يدعيه التهم من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التى أصدرت الحكم ، بل لا ما يدعيه من ذلك على فرض صحة لا يدل على أن القاضى الذى لا التقرير لم يدرس القضية بنفسه ولا يمنع أن القاضى بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المخالف إليه يكتفى فى التصديق مما استنتجته هو من دراسته

(جلسة ١٩٣٠/٢/١٩٣١ من رقم ١٩٢٤ سنة ٢٠٠٤)

١٨٣ — إن القانون لم يجعل التقرير الذى أوجب تلاوته شكلاً خاصاً يقرب على غايته نتيجة لتسليم الحكم الصادر فى الدعوى ، فليس ثمة ما يمنع حضور الهيئة التى تسمع الدعوى من أن يتخذ تقرير تجميع عنها وضعه حضور هيئة سابقة تقريراً له هو.

(جلسة ١٩٣١/١١/١٩٣١ من رقم ١٠٣١ سنة ٢١٠٤)

١٨٤ — إن كل ما أوجبه القانون فى المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات هو أن يقدم أحد أعضاء الهيئة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً عن القضية وإن بطل هذا التقرير عند البتة فى نظرها ولم يفرض القانون على القاضى المقررة تلاوته بنفسه بل يكتفى أن تحصل تلاوته بصحوة.

(جلسة ١٩٣٥/١٢/١٩٣٥ من رقم ٣٧٧ سنة ٤٠٤)

١٨٥ — أن قانون تحقيق الجنايات لم يرسم شكلاً معيناً للتقرير الذى يقدمه أحد أعضاء الهيئة المنوط بها الحكم فى الاستئناف ، ويكتفى قانوناً أن يكون هذا التقرير مشتملاً على عناصر الدعوى لثم المحكمة بوقائع القضية وظروفها.

(جلسة ١٩٣٦/١١/١٩٣٦ من رقم ١٨٦٧ سنة ٤٠٤)

١٨٦ — ما دام القاضى بالحكم أن تقريراً بتلخيص القضية قد قلى فى الجلسة ، ولم يكن فى محضر

طلبها بالتعاضد فى موضوعها ما يستمر غلباً من المحكمة الاستئنافية من واجباتها فى نظر الدعوى وتصحيح الجلائن الذى لحق الحكم المستأنف ، ولكن بما أن المحكمة الاستئنافية تبحث أخرى قد عادت إلى نظر الدعوى والحكم فيها بعد أن أحاطت بها محكمة الدرجة الأولى بما فيها قائماً تكون قد قضت على ما قام فى الواقع بين المحكمتين من تنازع سلبى فى الاختصاص مثله ما رآه كل من المحكمتين من اختصاص الأخرى هو أنها بالحكم فى الدعوى وما فتئت المحكمة الاستئنافية من ذلك هو ما كان الأمر متنبهاً إليه بالطلب لتفاد توزيع الاختصاص بين المحاكم (جلسة ١٩٣٠/١١/١٩٣٠ من رقم ٤١٦ سنة ٢٢٢)

١٧٩ — متى كان بين من الإطلاح على أوراق الدعوى أن القاضى تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بما قضى به الحكم الابتدائى من عدم قبول الدعوى بالبشارة وكان الحكم المطعون فيه قد ألقى الحكم الابتدائى وقضى بتقبول الدعوى ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تبتدئ القضية بحكمة أول درجة لتحكم فى موضوعها تطبيقاً لنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا أن تعرض للوضوح وتوصل فيه وذلك حتى لا يجرم القاضى من الاتصاف بأحدى درجاتى القاضى.

(جلسة ١٩٣٢/٦/١٩٣٢ من رقم ١٦٠٠ سنة ٢٢٢)

الفصل الحادى عشر

نظر الاستئناف أمام المحكمة

الفروع الأولى

تقرير التخصيص

١٨٠ — إن فرض المنازع من تلاوة تقرير التخصيص هو أن تم الهيئة قبل سماع المرافعة فى القضية وقبل المداولة فيها بجعل وقائع الدعوى ومبرراتها من واقع التقرير الذى يكون قد أعد أحد أعضاء الهيئة. ولم يشترط القانون أن يلى التقرير كتاباً بواسطة القاضى الذى أعد لتضمن ذلك فى بعض الأحوال فإذا طلب رد أحد أعضاء الهيئة وتبدل المحكمة قاضياً آخر يكفل الهيئة قراءاً للقاضى المنتخب للتخصيص الذى كان أعدته القاضى للتسبب فلا شائفة فى ذلك.

(جلسة ١٩٣٥/٢/١٩٣٥ من رقم ٣٠٦ سنة ٤٠٤)

١٨١ — إن قانون يوجب أن يلى أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية فى الجلسة تقريراً بما حوته أوراق

١٩٢ — إن القانون لا يفترض أن يكون تقرير القاضي للمختص محرراً بخطه بل كل ما يتطلبه هو أن يكون القاضي قد أطلع على أوراق الدعوى والمبررات فيها وبما تم فيها وقدم تقريره بذلك . وإن كان قد وجد بعد مراجعة القضية تقريراً كافياً عنها قد وضعه من قبل دميل له فلا حرج عليه في أن يتخذ لنفسه ويظهر بالجلسة .

(جلسة ١٩١١/١١/٢٤ ملن رقم ٧٤٨ سنة ١١ ق)

١٩٣ — إن كل ما أوجبه القانون في المادة ١٨٥ تحقيق الجنابات هو أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن القضية ، ولم يتم أن تكون كتابة هذا التقرير بشكل خاص أو في ورقة معينة . وإن فلا يسيب الحكم أن يكون تقرير التفتيش قد حرر على خلاف الدعوى .

(جلسة ١٩١٧/١/٢٦ ملن رقم ٥٧٧ سنة ١٧ ق)

١٩٤ — إن ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤١٢ مئة هو أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه ، ويجب أن يشمل هذا التقرير لمختص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والتي ، وجميع المسائل القرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت ، ولم يتم القانون كتابة التقرير بشكل خاص أو في ورقة معينة . وإن فلا يترتب على تحريره بوجه ملف الدعوى أي بطلان .

(جلسة ١٩٥٥/١٠/١٠ ملن رقم ٥٥٢ سنة ٢٥ ق)

١٩٥ — إن الشارع إذ أوجب في المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنابات أن يقدم أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية المنوط بها الحكم في القضية تقريراً عنها إنما قصد بذلك أن يتم الفحص بموضوع الدعوى المروضة عليهم وبما تم فيها من تحقيقات وما اتخذ من إجراءات حتى يكونوا مستعدين لتهم ما يدل به المصوم فيها من أحوال وتسلم عليهم مراجعة أصل أوراق الدعوى قبل إصدار حكمهم . ومن ثم فلا تقرب المحكمة بعد ثلاثة التقرير ، فتح باب المرافعة في الدعوى ، لأي سبب من الأسباب ، وفي الجلسة التي حدثت لتقرأ ما تثيرت للمية ، فإن ثلاثة التقرير من جديد تكون واجبة ، والأما أن المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(جلسة ١٩٤٣/١٢/٢٠ ملن رقم ١٥٨ سنة ١٤ ق)

١٩٦ — يكفي في إثبات ثلاثة تقرير التفتيش الإشارة إلى حصول ذلك في الحكم ولو كان يحضر الجلسة

الجلسة ما يدل على عكس ذلك ، فلا تجبل المجادلة في هذا الأمر .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٨ ملن رقم ١٣٥٠ سنة ١٢ ق)

١٩٧ — إن ما أوجبه القانون في المادة ١١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه وأن يثل هذا التقرير في الجلسة ، فإذا كان الثابت في محضر الجلسة أن عضو البين تلات التقرير وكان الصانع لم يقدم ما يثبت خلاف ذلك فلا تجبل مة إثارة الجدل في هذا الصدد .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٢ ملن رقم ١٠٦١ سنة ٢٢ ق)

١٩٨ — متى كان ثابتاً بمحضر جلسة المحاكمة أن القاضي للمختص تلات تقرير الدعوى فإن ذلك لا يقبل معه الادعاء بعدم حصول التلاوة إلا عن طريق الادعاء بالتزوير في المحضر .

(جلسة ١٩٣٩/١١/٢٠ ملن رقم ١٧٨٨ سنة ٩ ق)

١٩٩ — إن الفرض الذي يرى إليه الشارع من إيجاب ثلاثة تقرير من القضية من أحد أعضاء المحكمة الاستئنافية هو أن يثبت القاضي المختص باقي المية بما تضمنته أوراق القضية حتى يكون الفحص الذي يصدر عن المحكمة على هيئة من وقائع الدعوى وظروفها . وإن كانا كانت المية قد قامت بأكلها بعد ثلاثة التقرير بعمل تحقيقات تكيلية أخرى فلا يكون هناك والمية بحاجة بكل ما جرى في الدعوى ، من ضرورة لسماع تقرير آخر لجرد ثلاثة عليها في الجلسة .

(جلسة ١٩٣٩/١١/٢٠ ملن رقم ١٧٠١ سنة ٩ ق)

٢٠٠ — إن مجرد عدم الإشارة في تقرير التفتيش إلى واقعة من وقائع الدعوى كعدم سؤال التهم في التحقيقات الأولية لا يترتب عليه أي بطلان إذ عدم ذكر هذه الواقعة يفيد أن القاضي للمختص لم ير أهمية لذكرها . فإذا كان التهم يرى أن من مصلحته أن تلم المحكمة بهذه الواقعة فإنه يجب عليه هو أن يوضحها في دفاعه الذي يقدم به إليها .

(جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٤ ملن رقم ١٧٠٠ سنة ٩ ق)

٢٠١ — إن القاضي للمختص يضمن تقريره حاصل الدعوى وما جرى فيها . فإذا روى التهم أنه أغفل شيئاً مهمه فانه هو يوضحه في دفاعه ولكن لا يكون له أن ينفي على الحكم أن التقرير لم يكن شاملاً .

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ ملن رقم ١٤٨٣ سنة ١٧ ق)

تحقيق لها إلا ما ترى هي لومته لتتورما ، فإذا كان التهم قد دفع إليها يعطون التفتيش لحصوله قبل صدور الاذن به من النيابة وطلب إليها سماح شهود لإثبات هذه الواقعة ، ولم يكن قد طلب ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، فأتت أن في أوراق الدعوى ما يدل على أن هذا الدفع في غير محله فلا يصح التهم أن ينسب عليها عدم سماح شهوده على منعه .

(جلسة ١٩٤٤/١/٣ طين رقم ٢٠٩ سنة ١٤ ق)

٢٠٣ - إنه لما كانت المحكمة الاستئنافية تفتي بناء على الأوراق من واقع الأدلة التي سمت أمام محكمة أول درجة ، ولا تلزم بسماح الدليل ، فإنها إذا سمت الشاهد في جلسة ، ثم تنيب أحد الأعضاء الذين سمعوه وحل محله قاض آخر ، يكون لها أن تعتمد على تلك الشهادة ولو أن العضو الجديد لم يسمها .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/١١ طين رقم ١٠٦٦ سنة ١٤ ق)

٢٠٤ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقيم قضاها على ما هو ثابت بالأوراق ومرافعة الخصوم أمامها بدون سماح شهود إلا إذا رأت هي استعلاء الدعوى استعلاء من ترى لومها لبهاه أمامها . وإذا كان التهم لم يطلب إليها سماح شهود فلا يكون له أن ينسب عليها أنها أغفلت سماحهم .

(جلسة ١٩٥٠/٥/١٧ طين رقم ٥٥٢ سنة ٢٠ ق)

٢٠٥ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم ترى لومها لإجراء تحقيق معين أو سماح شهادة الشهود فإذا كان التهم قد طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى لبهاه شاهد فني فلم تجبه المحكمة إلى طلبه فإنها لا تكون قد عاينت القانون .

(جلسة ١٩٥١/١/١ طين رقم ١٠٤٨ سنة ٢٠ ق)

٢٠٦ - الأصل هو أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق إلا إذا رأت هي لومها لبهاه الشهود . وإذا فإذا كان التهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية إعادة سماح الشهود ومنافتهم فلم تجبه إلى طلبه فإنه لا يصح له أن ينسب عليها بسبب ذلك .

(جلسة ١٩٥١/٢/١٣ طين رقم ١٣٨٥ سنة ٢٠ ق)

٢٠٧ - المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة قانوناً بإجابة طلبات التحقيق إلا إذا رأت هي استعفاء تحقيق أو سماح شهود كما تفتي بذلك للماذن ١٨٥ و ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات .

(جلسة ١٩٥١/٣/١٢ طين رقم ١٣٢ سنة ٢١ ق)

لم يرد فيه شيء من ذلك ، وعصروا أن الأصل هو صحة الإجراءات .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢١ طين رقم ٤٠ سنة ١٧ ق)

١٩٧ - لأخرج على القاضي المنص في أن يلو التقرير الذي وضعه أحد أعضاء اللجنة التي أصدرت الحكم الذي تفتي بعد أن أقر ما فيه واعتبر من وضعه .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢١ طين رقم ١٤٩١ سنة ١٧ ق)

١٩٨ - إن عدم التوقيع على تقرير التفتيش من القاضي المنص لا يبطئ .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢ طين رقم ١٠٦١ سنة ٢٢ ق)

١٩٩ - إنه وإن كانت المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد استولمت توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب الإعلان على خلو التقرير من هذا التوقيع ، وما دلم غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوه مرة واحدة أعضاء اللجنة فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة التفتيش .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ طين رقم ٦١٨ سنة ٢٢ ق)

٢٠٠ - متى كان التفتيش من الحكم أن تقرير التفتيش قد قل فعلا بالجنة ، وكان القاضي لا يبدى أن الإجراءات قد عرفت ، فلا يؤثر في صحة الحكم خطأ في بيان اسم القاضي الذي تلا تقرير التفتيش .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢١ طين رقم ١٣٢٥ سنة ٢١ ق)

الفرد الثاني

الأحوال التي تلزم أو لا تلزم بها المحكمة بسماح الشهود

٢٠١ - إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم بحسب الأصل - بناء على اطلاعها على الأوراق وهي ليست ملزمة بسماح شهود لا ترى أن الدعوى في حاجة إلى سماحهم . وإن فلا يصح أن ينسب عليها أنها اقتصت على تقرير غير قبي لم تسمه ولم تحث البين ، مادام التهم لم يكن قد تمك أمام محكمة الدرجة الأولى بضرورة سماحهم ، ومادام الرأي الذي يبدى الخبير في التحقيقات الابتدائية ، دون حلف بين ، لا يبعد أن يكون متصراً من عناصر الإثبات في الدعوى ، للمحكمة الجنائية أن تبت وتقدره ، منه في ذلك مثل شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الأخرى التي تخرج أمامها على بساط البحث .

(جلسة ١٩٤٢/١١/٢١ طين رقم ١٧٨٦ سنة ١٣ ق)

٢٠٢ - المحكمة الاستئنافية تحكم - بحسب الأصل - بناء على أوراق التفتيش دون أن يجري أي

٢١٣ - إن المحكة الاستثنائية، إنما تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق، وليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى في لومها.

(جلبه ١٩٥٠/٧/١٩ طرد رقم ١٠٢٥ سنة ٢١ ق)

٢١٤ - الأصل في المحكة الاستثنائية بحسب المادتين ٤١٢، ٤١٣ من قانون الإجراءات المدنية أن تحكم المحكة بعد استلامها على الأوراق دون أن تجري من التحقيقات إلا ما ترى في لوم إجرائها أو استكمال ما نقص من تحقيق كان يبين على محكة أول درجة لجزء لزمه، وإذ قد كان الطاعن قد انطبأ إلى المحكة الاستثنائية لإقامة دعاء شهادة الشهود لم يتنازع وجهه التمس الذي يطلبان استكمالها وانصر على أحدهما على طلب مباح للشهود خصيصاً لرفع دعوى شهادة.

(جلبه ١٩٥٧/١٢/١٧ طرد رقم ١٣١١ سنة ٢٢ ق)

٢١٥ - إن المحكة الاستثنائية إنما تضيء حسب الأصل من واقع الأوراق ولا تزم بسماع شاهد إلا أن ترى في لومها لبساع شهادته. وإذ قد كانت محكة أول درجة قد أجرت في الدعوى تحقيقاً وصحت شهادة الشاهد من الذين شهدا بتراتبهما السكر من الطاعن بأزيد من السكر الجري، وكان الطاعن قد أدى أمام محكة الاشتقاق زعيمته في مباح شاهد آخر، ولكنها لم تستجب له، فإن هذا لا يوجب الحكم.

(جلبه ١٩٥٧/١٢/٣٠ طرد رقم ١١٧٤ سنة ٢٢ ق)

٢١٦ - إن المحكة الاستثنائية إنما تضيء في الدعوى من واقع أوراقها، وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا استكمال ما كان يجب على محكة أول درجة إجرائه أو ما ترى في لومها لإجرائه. فإذا كانت محكة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وصحت من جرح من شهودها في حضور الطاعن دون أن يطلب منها مباح شهود آخرين أو يتسكك بضم القضية التي طلب ضمها أمام المحكة الاستثنائية، فإن المحكة الاستثنائية لا تكون ملزمة بإقامة هذا الطلب أو الرد عليه.

(جلبه ١٩٥٧/٢/١ طرد رقم ١٣٥٠ سنة ٢٢ ق)

٢١٧ - إن المحكة الاستثنائية إنما تضيء في الأصل بعد اطلاعها على الأوراق دون أن تجري من التحقيق إلا ما ترى في لومها لإجرائه. وإذ قد كان بين من اطلاع على عناصر الجلسات أن المحكة الاستثنائية أمرت بإعلان الشهود لبساع شهادتهم وبعد تأجيل نظر الدعوى مرات عدة لهذا الغرض صحت في الجلسة الأخيرة من جرح منهم في حضور المدافع من التهم

٢٠٨ - الأصل أن المحكة الاستثنائية تحصل في الدعوى بناء على اطلاعها على الأوراق إلا إذا رأيت في علل إجرائها تحقيق، فإذا كان التهم لم يطلب إليها ولا إلى محكة أول درجة إجراء تحقيق ماعلا يكون طلت الزائد على تقدير الأدلة إلا جدلاً موضوعياً لاصح آثاره أمام محكة التمس.

(جلبه ١٩٥١/٤/٢٣ طرد رقم ٣١٧ سنة ٢١ ق)

٢٠٩ - إن المحكة الاستثنائية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بسماع شهود إلا إذا رأيت من جانبها ضرورة ذلك.

(جلبه ١٩٥١/١٠/٨ طرد رقم ٨٣٩ سنة ٢١ ق)

٢١٠ - ما دامت محكة الدرجة الأولى قد سمعت الجرح عليها كشاهد ولم يطلب التهم مباح شهود آخرين أو تلاوة أقوالهم، فلا يقبل منه أن يعلن على المحكة الاستثنائية تأييدها للحكم الابتدائي لأسبابه، إذ المحكة الاستثنائية إنما تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق دون حاجة إلى تحقيق إلا ما تراه في لومها.

(جلبه ١٩٥١/١٠/١٥ طرد رقم ٨١٦ سنة ٢١ ق)

٢١١ - إذا كان الطاعن من عناصر الجلسات أن شهد الإثبات في الدعوى لم يحضروا الجلسة الأخيرة وأمام محكة أول درجة قامت المحكة بتلاوة أقوالهم ثم سمعت من جرح من شهود التي تم تراجع التهم دون أن يتسكك بمحذور الشهود الثنتين ومباحهم في مواجهم، ثم لما عبرت القضية للحكم وورخص التهم في تقديم مذكرة بطلان لم يطلب في هذه المذكرة شيئاً من الشهود فإن إجرائها انحرافاً ابتدائية تكون صحيحة. [إذ كانت المحكة الاستثنائية بعد ذلك قد رفضت طلب التهم مباح شهود الإثبات فإنها لا تكون مختلة إذ هي بحسب الأصل تحكم بناء على أوراق القضية دون أن تجري تحقيقاً فيها إلا ما ترى في لومها.

(جلبه ١٩٥١/١١/١٩ طرد رقم ١٠٧٧ سنة ٢٢ ق)

٢١٢ - المحكة الاستثنائية غير ملزمة بأن تسمع من الشهود إلا ما ترى في لومها لبساعهم، وإذ قد كانت المحكة الابتدائية قد سمعت شاهد الإثبات الذي جرح وتلك أقوال الشاهد النائب وكذلك سمعت شاهد التي التي أعلته التهم واكتفى المدافع عنه بذلك وتراجع في الدعوى دون أن يتسكك بسماع شهود آخرين. ثم لما استأنف التهم الحكم لم يتسكك أمام المحكة الاستثنائية بسماع شهود فلا يكون له من بعد أن ينسحب على المحكة أنها أخلت بحقه في المباح.

(جلبه ١٩٥٧/١/٨ طرد رقم ١١٩٢ سنة ٢١ ق)

من جهة من الشهود ولم يكن في القانون ما يلزمها بإجابة
مطالبه اللهم من إجابة القضية للرافعة بعد أن أفسحت
له بناء على طلب محامي ليشهد مذكرة بقائه — فانه
يكون في غير محلي القضي طلياً بأنها أخلت بحق المتهم
في الدفاع .

(جلسة ١٩٥٤/١/١٢ طين رقم ٥٢١ سنة ١٩٥٤ ق)

٢٢١ — المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل
في الدعوى على مقتضى الأوراق وهي غير ملزمة
بإجراء تحقيق الإلزامي من لومها لإجراء أو استكمال
ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١ طين رقم ٢٢٧٢ سنة ١٩٥٤ ق)

٢٢٢ — انه وإن كان الأصل أن المحكمة
الاستئنافية غير ملزمة قانوناً بإجابة طلبات التحقيق
التي ترفع إليها ما لم يجد في ضرورة ذلك، إلا أنه إذا
كان الحكم الابتدائي قد صدر بدون تحقيق بالطلبة
اعتماداً على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فإن
من حق المتهم للمستأنف — تصحيحاً لإجراءات
المحاكمة — أن يطلب إلى محكمة الدرجة الثانية أن
تسمع شهود الدعوى، وعلى المحكمة في هذه الحالة
أن تعجب هذا الطلب أو ترفضه، فإذا هي
لم تقبل كان حكماً بالإحالة .

(جلسة ١٩٢٨/١/٢ طين رقم ٧٤١ سنة ١٩٢٨ ق)

٢٢٣ — انه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية
غير ملزمة قانوناً بإجابة طلبات التحقيق التي تقدم إليها
إلا أنه إذا كان الحكم الابتدائي قد صدر بناءً على أقوال
الشهود في التحقيقات الأولية وبدون أي تحقيق بالطلبة
فانه يكون على محكمة الدرجة الثانية أن تعجب المتهم ما
يطلبه من سماح الشهود والإكثار من حكمها بالإحالة . ولا يقل
من ذلك أن تكون المحكمة قد ذهبت للمتهم في إعلان
شامعه فلم يتم له ذلك من كان هو قد بين لما أنه على كل
ما في وسعه ولم يرقى ، بسبب تهرب الشاهد من تسليم
الإعلان ، وقدم إليها الدليل على ذلك مصرحاً على سماحه .

(جلسة ١٩٤٤/١/٢ طين رقم ٨٧١ سنة ١٩٤٤ ق)

٢٢٤ — ليس في القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية
— وهي تفصل في الدعوى — من اتخاذ أي إجراء من
إجراءات التحقيق إذا هي رأت لزوماً لذلك لاستظهار
وجه الحق في الدعوى ، ولو كان هذا بعد قضائ الحكم
بناءً على طعن المتهم ، أو كما للمتهم وحده هو المستأنف
ما دامت لم تسوى مركزه بالمعسورة التي قضت
بها عليه .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٢ طين رقم ٢١٥ سنة ١٩٥١ ق)

التي تأسسهم وأبدي دفاعه في موضوع الدعوى دون
أن يطلب سماح من مختلف منهم . فانه لا يتقبل منه أن
يذهب عدم سماحه أمام محكمة القضاء .

(جلسة ١٩٥٢/٢/١ طين رقم ٢٩٠ سنة ١٩٥٢ ق)

٢١٨ — إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في
الأصل في الدعوى على مقتضى الأوراق وليست ملزمة
بإجراء تحقيق الإلزامي من لومها أو تستكمل
التقصير في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .
ولئن لم تكن كانت من عناصر الطلبات أن محكمة
أول درجة قد سمعت جميع شهود الدعوى في جلسة
المحاكمة التي تخلف فيها الطعن عن المحذور بنهر طرد
مقبول مع حضوره في الجلسة السابقة ما حدا بها إلى
إحجاز الحكم حضوراً عما يخص المادة ٢٣٩ من
قانون الإجراءات الجنائية ، فانه ليس الطعن أن يبي
طلياً سماح شهود الإثبات في غيبة ولا أن يبي على
المحكمة الاستئنافية عدم إعادة سماح هؤلاء الشهود
في مواجبه .

(جلسة ١٩٥٢/٢/١ طين رقم ١٣٨٨ سنة ١٩٥٢ ق)

٢١٩ — أن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في
الأصل في الدعوى على مقتضى الأوراق وليست ملزمة
بإجراء تحقيق الإلزامي من لومها ، أو ما تستكمل
به التقصير في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة
ولئن لم تكن كانت من عناصر الطلبات أن محكمة
أول درجة قد سمعت شهادتي الإثبات في الدعوى في
جلسة المحاكمة التي تخلف فيها الطعن عن المحذور بنهر
طرد مقبول مع حضوره في الجلسة السابقة ، ما حدا بها
إلى إحجاز الحكم حضوراً عما يخص المادة ٢٣٩ من
قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الطعن لم يطلب
سماح الشهود أمام المحكمة الاستئنافية وقصر دفاعه على
موضوع الدعوى ، فانه لا يكون له من بعد أن يبي
على محكمة أول درجة سماح شهادتي الإثبات في غيبة
ولا أن يبي على المحكمة الاستئنافية عدم إعادة سماحها
في مواجبه .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٢ طين رقم ١٤٤٢ سنة ١٩٥٢ ق)

٢٢٥ — لما كان الأصل في المراكات الجنائية أن المحكمة
الاستئنافية إنما تحكم في الأصل بناءً على الأوراق
ولا تجري من التحقيق الإلزامي من لومها لإجراء ،
وكانت المحكمة قد بينت أنها اقتضت للاستئناف أودتها
بأن للمتهم إنما يبي للرضاء أثناء توصل إلى التهرب
من المحاكمة ، وكانت قد سمعت بالجلسة الأخيرة شهادة

الحكم دون التباية، ودأت محكمة الدرجة الثانية ان
محضر التفتيش صحيح فأجده دليلًا من أدلة الأدلة،
فلا عاقلة منها في ذلك لقانون، ولا تمريب عليها اذا
حي نصت على صحة محضر التفتيش في حكمها .
(جلسة ١٩٣٧/١/٥ طين رقم ١٤٣ سنة ١٣٧٠ ق)

٢٢٨ - الاستئناف للرفع من المتهم من الحكم
الصادر بإدائته بنقل الدعوى برمتها بالحالة التي كانت
عليها أمام محكمة أول درجة إلى المحكمة الاستئنافية
لتعيد النظر فيها وتقدر عناصرها بكامل حريتها دون
ان تكون مقيدة بشئ إلا فيما يختص بتقدير العقوبة
إذا لم يكن ثمة استئناف من التباية . فللمحكمة الاستئنافية
إذن ان تستد في تأييد الحكم ال الادلة التي كانت
مطروحة على محكمة الدرجة الأولى ولم تر الأخذ بها بل
حتى لو كانت أصدرت في شأنها حكما عاما . وإذا فلا خطأ
إذا ما عولت المحكمة الاستئنافية في إدانة المتهم على
ما أسفر عنه التفتيش الذي رأت صحته بعد ان كانت
محكمة الدرجة الأولى قد قضت بطلانه واستبعدت بها .
على ذلك الدليل المستند منه .

(جلسة ١٩٤٠/١/١٥ طين رقم ٩٩ سنة ١٤٠٥ ق)

٢٢٩ - إله وإن كان لا يجوز المحكمة أن تغير
وصف التهمة بأن تستدل بغيرها فإما لا غير الودعها بما
الدعوى عليه إلا أن التغير المحظور هو الذي يقع
في الأفعال المؤسسة عليها التهمة، أما التفصيلات التي
يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم
بموضوع الاتهام، كتاريخ الجريمة ومحل وقوعها وكيفية
ارتكابها واسم الجاني عليه وتعيين المني الذي وقعت
عليه الجريمة الخ، فإن للمحكمة أن تعدل وتغير فيها كما
تفاه ما دامت فيما تفسره من ذلك لا تغل إلى حق المتهم
في الدفاع .

ورق تعديل التفصيلات الواردة في بيان التهمة على
الوجه المتضمن ليس مقصورا على محاكم الدرجة الأولى،
بل الحاكم الاستئنافية أيضا أن تغيره في حدود سلطتها
المخولة لها بمقتضى رفع الاستئناف إليها، لأن استئناف
الحكم يطرح موضوع الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية
من جديد، ويجعلها نفس السلطة المخولة لمحكمة الدرجة
الأولى، وتعتبر هذه التفصيلات، مع عدم المماس
بأصل التهمة، لا يدر أن يكون من قبيل الأدلة الجديدة
التي يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تأخذ بها لأول مرة
ولا يصح هذه من الطلقات الجديدة التي لا يجوز بمقتضى
القواعد العامة قبولها في الاستئناف .

الفصل الثاني عشر

سلطة المحكمة الاستئنافية

الرفع الأول

بالنسبة إلى الشكل

٢٢٥ - إن الخطأ في إثبات طلائ التباية بالحكم
ليس من شأنه الإصرار بالتم، إذ أن المحكمة لا تتقيد
بهذه الطلقات ولما أن حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا
ولو لم تطلب التباية ذلك .
(جلسة ١٩٣٧/١/١٥ طين رقم ١٢٠١ سنة ١٣٧٢ ق)

الرفع الثاني

بالنسبة إلى الموضوع

٢٢٦ - إن الذي يتجمل على محكمة الاستئناف
فله هو توجيه واقعة جديدة بدل أخرى أو إضافة
واقعة على الواقعة التي دار عليه التفتيش وحرك المتهم من
أجلها أمام المحكمة الابتدائية لأن ذلك يترتب عليه
حرمان التهم من درجة من درجات التقاضي أما تفصيل
الواقعة أمام محكمة الاستئناف تفصيلا يزيل ما بها من
غشوض ويحدد مبدأها ومنتهاها فلا مأخذ عليه من
الوجه القانوني .

(جلسة ١٩٣٧/١/٢٧ طين رقم ٢٠٨٦ سنة ١٣٧٢ ق)

٢٢٧ - الاستئناف للرفع من المتهم من الحكم
الصادر عليه بنقل الدعوى بمات التي كانت عليها أمام
محكمة الدرجة الأولى إلى المحكمة الاستئنافية لتعيد النظر
فيها بكامل حريتها في تقدير عناصرها، غير مقيدة
بشئ إلا بتقدير العقوبة التي يقرر في حالة استئناف
التم وحده حدا أقصى لا يجوز للمحكمة أن تتعداه .
وقبائها أيضا في هذه الحالة ان تستد أمام المحكمة
الاستئنافية في طلب تأييد الحكم ال كل الأدلة التي كان
يجوز لها الاستناد إليها في إدانة المتهم لدى محكمة الدرجة
الأولى حتى ما كان منها قد استندت إليه فصلا ورفضته
ذلك المحكمه . كما ان للمحكمة الاستئنافية من تقاد
قضاها ان تستخلص من وقائع الدعوى أدلة أخرى غير
التي ذكرها الحكم لمستأنف وتتمسكها في تأييد ادانته المتهم .
وعلى ذلك فإذا دفع المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى
يطلق محضر التفتيش الذي اجراه ضابط البوليس
قبلت دفته، ورفضت يطلاق هذا المحضر، ومع ذلك
أدانت التهم استنادا إلى أدلة أخرى، فاستأنف المتهم

المعروضة عليها والحكم فيها على أساس ما ترى هي أنه هو الحاصل من أمرها ولو جاء قضاؤها متعارض مع اقتضاء الابتدائي التي صار انتهايا بالنسبة إلى من لم يرفع حديم استئناف . وهذا التعارض لا يصح مجال النظر إليه من ناحية مخالفة قوة الشيء المحكوم فيه . لأنه إنما كان ضرورة اقتضاء استئناف المحكمة الاستئنافية حقا للمقرر بالقانون في الفصل في الاستئناف المرفوع أمامها على اعتبار واقعه الدعوى كما كانت معروضة على محكمة الدرجة الأولى .

(جلة ١٩٤٥/١٠/٨ ملن رقم ١١٤٥ سنة ١٣٥٠ ق)

٢٣٢ - لا يتضح في حكم المحكمة الاستئنافية أنها - مع عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي - قد أحاطت مادة البود إلى المواد التي عاقبت المتهم بها محكمة الدرجة الأولى مادامت لم تقصد العقوبة المحكوم بها عليه ولم ترتب على ذلك أي أثر .

(جلة ١٩٤٨/١٠/٢٠ ملن رقم ٦١٧ سنة ١٣٥٢ ق)

٢٣٣ - إذا استنشرت المحكمة الاستئنافية في جريمة قتل خطأ أن ذكر الخطأ هو الإسراع وعدم تنبيه المجني عليه بإزالة سلاحه ليس فيه إضاهة جديدة إلى التهمة التي رفضت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة وهي قيادة الطاعن السيارة بجالة فيجزم ضها الخطر بل هو بيان وتحديد لتعاضد تلك التهمة .

(جلة ١٩٥١/٨/٢٠ ملن رقم ٣٥٣ سنة ١٣٥١ ق)

٢٣٤ - متى كان ذلك بمثابة مجسهر الحصر الإداري أن الحصر وضع في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ ، وحصد للبح يوم ٢٧/٦/١٩٥١ وأن الصرف أبلغ عن وقوع التبيد بتاريخ ١٧/١٠/١٩٥١ ، وذكر أن ذلك التاريخ نفسه هو الذي كان محدد للبح ، وأنه على ذلك ان جعلت النيابة هذه اليوم تاريخا للتبيد ، ولكن محكمة ثاني درجة عدلت بتاريخ الواقعة إلى اليوم الذي كان محدد للبح ، وهو الذي طوّل الحارس فيه بتقديم ما في حده من المحجوزات ، فلم يفعل - فذلك لا يجد ضده من المحكمة في واقعة لم ترتفع بها الدعوى ، بل هو أخذ بما تبين للمحكمة من الأوراق .

(جلة ١٩٥٢/٥/٢٦ ملن رقم ١٢٨٨ سنة ١٣٥٢ ق)

٢٣٥ - إن المحكمة الاستئنافية وإن كانت تملك تعديل وصف الأفعال للسنة للحكم عليهم ابتداءا فيها لا تملك تغيير هذه الأفعال وإتمامهم بهم جديدة لما في ذلك من الأضرارهم بتقوية إحدى درجات القاضي عليهم . وإن كان ذلك تملك التي نسبت النيابة للمتهم

فإذا كانت الدعوى قد رفضت من النيابة على المتهم بأنه كان يتودس يارته ولم يكن فيه باليقو قصد الجنى عليه قتله ، ورفضت محكمة الدرجة الأولى ، براءة ثم جلت المحكمة الاستئنافية قضت بإدانة في جريمة القتل الخطأ بجبته أنه تسبب في قتل المجني عليه لعدم دوراته (لغة) حول الميدان كما قضى بذلك قواعد المرور ، فإنها لا تكون قد أجرت أي تعديل في واقعة القتل الجنائي المرفوعة بها الدعوى وهي بتسبب للمتهم في قتل المجني عليه بتغير قصد ولا قصد ، وإنما هي قد أدخلت بدليل جديد اقتضت بصحة فأجرت للمتهم على مقتضاه وما دام أن السطع قد تناول في مرافعة بهذا الدليل فلا يكون المتهم أن ينفي على المحكمة أنها أخطأت في التعديل الذي أجرته أو أنها أخطت بحقه في السطع .

(جلة ١٩٤٦/١١/٢ ملن رقم ١٨٥٠ سنة ١٣٥٢ ق)

٢٣٥ - إنه لما كان يربط على الاستئناف المرفوع من المتهم طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة أول درجة على المحكمة الاستئنافية لتكون على تقديرها عند نظر الاستئناف حتى إذا ما رأت أن محكمة أول درجة أخطأت في التفسير كان من حها بل من واجبها أن ترجع الأمور إلى نصابها الصحيح وتصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه من واقع أدولها والآلة القائمة فيها - لا كلف ذلك فإن المحكمة الاستئنافية إذا قالت في واقعة إمامة هيئ المحكمة في عبارة مطلقة إن محكمة أول درجة هي وحدها صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم لفصل الذي وقع من المتهم في حها تكون قد أخطأت . إذ كان الواجب أن تقدر هي ذلك الفصل وتقول كلمتها فيه على مدى الوقائع والآلة المطروحة عليها وفيها ما قاله محكمة أول درجة . وغرسوا إذا كانت هذه المحكمة قد عاقبت المتهم دون أن ترجعه إليه تهمة الإمامة وتسمع دفاعه عن الإيلاء والابسامة الذين عنها إعادة .

(جلة ١٩٤٥/٣/٥ ملن رقم ٩٤ سنة ١٣٥٠ ق)

٢٣٦ - إذا كان الحكم الابتدائي الصادر في واقعة السرقة براءة التبعين بها لعدم ثبوت وقوع فعل السرقة من مال المجني عليه للمجنى في وصف التهمة هو هو الذي قضى بإدانة المتهم باغشاء الاغشاء المسروقة مع طه بمرتها ، فإن استئناف النيابة هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم ، دون التبعين في السرقة ، لا يمكن قانونا أن ينتقص من سلطة المحكمة الاستئنافية في تقدير الواقعة

ورفعت من أجل الدعوى لدى المحكمة الجزئية وحكمه
من تلك المحكمة لا يشمل سوى وقائع تدوير ، وكانت
مسألة الاختلاس قد ذكرت في صيغة التهمة بينما لم يأت
على التدوير ولم تقل النيابة إن الاختلاس قد وقع فعلا
ولا أنها ترفع عنه الدعوى ، إلا أن المحكمة الاستئنافية
عدلت وصف التهمة في أسباب حكمها وفي مخرجه
وأضافت تهمة الاختلاس بأن هذا التعديل من جانبها
يكون غير صحيح لأن وقائع التدوير التي وردت في التهمة
وفي الحكم الجزئي المنشئة أسبابا من المحكمة الاستئنافية
هي وقائع منفصلة قائمة بذاتها لا يمكن قلنا أن وصف
بأنها اختلاس .

(جلد ١١/٢٠ ص ١٩٢٧ ط ١٩٢١ م ٢٤١١)

٢٣٦ - إذا عدلت النيابة أثناء المحاكمة
الإبتدائية وصف التهمة التي رفعت بها الدعوى على
التهمة وترافع التهم على مقتضى التعديل وأقره المحكمة
بأن فصل في الدعوى على أساسه ، فإن الوصف الأول
يتميز أنه قد استبعد ولا وجود له ، وتبقى المحاكمة
الاستئنافية على الوصف الجديد الذي صدر على أساسه
الحكم للمناقشة .

لذا كان التائب أن النيابة الصالحة قدمت التهم
للمحاكمة بتهمة أنه تخلف عن حضور المحاكمات فكيف يمكن
القرعة بدون طو شرعي ، ثم طبع بالجلسة تعديل
وصف التهمة على أساس أن التهم ، حاول بطريق الخش
استطاع منه من كسوف القرعة ليحصل على مبالغ
من حصة السرية بأن امل خطا كيف قام به يؤخذ
منه أنه أكبر أولاد أمه ، ودافع التهم عن قسبه في
هذه التهمة الأخيرة ثم فصلت المحكمة بدلت فيها ، فلما
استأنف هذا الحكم فصلت المحكمة الاستئنافية في التهمة
التي استبعدت الحكم الابتدائي ، وبرأه منها ، وأغفلت
العصل في التهمة الأخرى التي ابدت فيها ، وحفظت النيابة
الحق في رفعها بدعوى مستقلة عن اعتبار أنها لم توجه
للتهم إلا أمامها ، فإن المحكمة الاستئنافية إذ فصلت ذلك
تكون قد تجاوزت سلطاتها بأن فصلت في تهمة لم تكن
مروعة عليها وتخلت في الوقت نفسه عن الفصل في
تهمة أمامها بصفة قانونية ، ويكون حكمها الذي أصدرته
على أساس هذا الحكم حكما ميبا متينا قصده .

(جلد ١١/٢٠ ص ١٩٢٨ ط ١٩٢١ م ٢٤١٢)

٢٣٧ - إنه وإن كان نص المادة ٤٠ من قانون
تشكيل محاكم الجنايات جاء قاصرا على تحويل محاكمة
الجنايات حتى تطبيق الأحكام الواردة بها فإن ذلك لا يمنع

(جلد ١١/٢٢ ص ١٩٢٩ ط ١٩٢١ م ٢٤١٢)
٢٣٨ - يترتب على الاستئناف المرفوع من أحد
المضامير طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي
سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى لتكون على
تقديرها عند طر الاستئناف . والمحكمة الاستئنافية وإن
كانت ترتبط بوقائع التي أوردتها بحكم أول درجة إلا
أن لها ، إذا ما رأت أن هذه المحاكم أخطأت أو استبدلت
بواقعة الدعوى واقعة أخرى ، أن ترجع الأمور إلى
أصلها ، وتفصل في الموضوع الذي رفعت به الدعوى
وليس فيما عجزه من ذلك نسوي . لمركز المناقشة
مادام منطوق الحكم لم يمس بما يخبره . وإن كان كانت
الدعوى مرفوعة على التهم بأنه يذ حد يبيع كل موصفا
هذه أخبارا بغيره فثبت المحكمة الابتدائية براءه
بناء على ما استخلصت من أن العهد المودع لم يكن قد
بيع بل هو قيد تبيع منه ومن أخوة وجها منه ،
وفضت ضد ذلك بقرائه بأن يبيع المحمي بالحق للمدعي
مقتضا عن دليل التوضيح ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية
فطالقت بحكم الدرجة الأولى واعتبرت أن العهد يبيع
وأن التهم أصلية ، وفضت بالتوضيح على هذا
الأساس مع أن الحكم الابتدائي لم يكن قد استوفى إلا
من التهم وجهه . فلما لم تكن قد أخطأت في ذلك .
إذ الواقعة التي جعلها أساسا لحكمها هي ذات الواقعة التي
كانت الدعوى مرفوعة بها ، ولأن استئناف أحد
المضامير يطرح موضوع الدعوى من جديد على المحكمة
الاستئنافية .

(جلد ١١/٢٢ ص ١٩٢٩ ط ١٩٢١ م ٢٤١٢)

حفل على أموال الفتاة الزاوية المودعة في بنك مصر بطريقة تقديم غشيكات مزودة اصنع بها العامل المختص وسلب تلك الأموال بناء عليها ، فاعلمنا كانت هذه الأفعال تقتل على جميع العناصر القانونية المسكوة الجزية الضرب لا يكون على المحكمة الاستئنافية جناح إذا هي غيرت وصفها القانوني من اختلاس إلى نصب ولم تحسم بقوة أشد من المصوص عليها في القضاة من الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(جلسة ١٩٤٤/١٧/٢٥ طعن رقم ١٤٨٠ سنة ١٩٤٤)

٢٤٤ - للمحكمة الاستئنافية أن تتبرر وصف التهمة المرفوعة عليها دون اقتطاع إذا كانت الواقعة التي اتهمنا أساسا الوصف الجديد هي نفس الواقعة التي كانت مطروحة على محكمة أول درجة ، ويشرط الاعتكاف بقوة أشد من العقوبة المصوص عليها في القانون للجريمة موصوفة بالوصف الأول . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قصت بإداة المتهم في جريمة السب المرفوعة بها الدعوى عليه طبقا لمادة ١٨٥ ج على اعتبار أن السب وجه إلى المجنى عليه بسبب زناه وظيفة ، والمحكمة الاستئنافية رأت أن السب الواردة ذكره الحكم الابتدائي لاسه له وظيفة الجنى عليه وإنما وجه إليه بصفته الشخصية ، فاعتبرت الواقعة منقطعة على المادة ٣٠٩ ج وصفت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من صورية ، فلا يكون علينا جناح في تصديها الوصف على هذا النحو دون لقب الجمع إلى ذلك .

(جلسة ١٩٤٥/١/١٥ طعن رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٥)

٢٤٥ - إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى وأثبات الحكم الابتدائي التي أخذ بأسبابها الحكم الاستئنافي تقوم على وجود المبرور في جازاة المتهم مع طه بقره وكانت محكمة الدرجة الأولى قد كسبت هذه طريقة بأها سرقة ، والمحكمة الاستئنافية كينها بأنها إغشاء أشياء مشروقة ، فهذا الخلاف في الوصف القانوني دون أي تنهير في ذات الواقعة لا يغير تعديلا على لزوم المحكة نفيه الدفاع إليه ، إذ الدفاع هو الذي عليه أن يتناول بالوصف هي يمكن أن توقف بها الواقعة .

(جلسة ١٩٤٥/١/١٩ طعن رقم ٢٠٠ سنة ١٩٤٥)

٢٤٦ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية حين اعتبرت السب المرفوعة به الدعوى ماسا بالمرض لم تستند إلى المتهم وقائع غير المرفوعة بها الدعوى عليه فلا يصح التي عليها بأنها لم تقطع الدفاع إلى ذلك إذ هي

٢٣٩ - فلما رفضت النيابة الدعوى على المتهم بأنه عرض للبيع مياها غلاية تحمل ياقات تحافظ الحقيقة طالبا منها المصاد ١٩٢٧/١٢/٢٣ - ٢/٣٤٥٣ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ قضت محكمة أول درجة بإدائه على المصاد مبالغه الذكر قضت المحكمة عليه بقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد واستظهرت من ذات الوقائع التي أوردتها الحكم المستأنف توافر جريمة حيازة متجسات عليها علامة موضوعة بغير حق وطبقت عليه حكم الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ قانونا لا تكون قد انحلت إذا الوقائع التي طرحت أمام محكمة أول درجة هي بذاتها التي تناولها الحكم المستأنف ، وهي لم تصف لها شيئا ولا تريب عنها فيما اصبحت عن وصله عن واقعة عاقبت من اجها محكمة أول درجة .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/١٢ طعن رقم ١٢٠٧ سنة ١٩٤٩)

٢٤٠ - إذا كانت الدعوى قد رفضت على الطعن بأنه وصفه صاحب مصنع تصرف في الزيت المختص المصنع لتأجير السمن غير تعرض المختص له ، فادانته هذه الدرجة الأولى بجريمة عدم انضمام القيد بعمل المصنع ، فاستأنف واستأنف النيابة ، قضت المحكمة الاستئنافية بأن الحكم المستأنف وإداة الطعن على أساس الجزية التي كانت مرفوعة بها الدعوى أصلا ، قانونا لا تكون قد انحلت مادام الحكم الابتدائي حين صدر وصف التهمة لم يستند إلى وقائع غير التي رفض بها الدعوى .

(جلسة ١٩٥٢/١/١٤ طعن رقم ١٦٧ سنة ١٩٥٢)

٢٤١ - للمحكمة الاستئنافية أن تتبرر وصف التهمة المرفوعة عليها دون اقتطاع مادام الوقائع الماددة التي نسبت إلى المتهم أساسا الوصف الجديد هي نفس الوقائع التي نسبت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى ولديها يجب عليها في ذلك الاعتكاف على المتهم بقوة أشد من العقوبة المصوص عليها في قانون الجريمة الموصوفة بالوصف الأول .

(جلسة ١٩٤٠/٥/١٥ طعن رقم ٩٤٠ سنة ١٩٤٠)

٢٤٢ - للمحكمة الاستئنافية أن تتبرر وصف التهمة المعروضة أمامها دون لقب نظر الدفاع ، وأن تتبرر في اعتبار المتهم فاعلا أو شريكا ، مادام لم تستند في ذلك إلى الوقائع التي شملها التحقيق ورفضت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة .

(جلسة ١٩٤٤/٥/٢٩ طعن رقم ١٢٩٩ سنة ١٩٤٤)

٢٤٣ - إذا كان وصف التهمة ، كما رفضت بها الدعوى العمومية ، واضحا فيه أن التهمة استند إليه

من المادة ٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بناء على أن المتهم مأمور للاشتباه بقضية المحكمة الاستئنافية ببراءة قولها منها بأن استئناف النيابة قد أعطى على توجيه تهمة جديدة لم تعرض على المحكمة الابتدائية وذلك لئلا لا تستطيع الفصل فيها كي لا يجرم التهم من درجة من درجات التقاضي وأن التهمة للعلن بها وهي تهمة الاشتباه قد سبق الفصل فيها بحكم سابق في قضية أخرى فإنها تكون قد أخطأت إذ الموضوع المطروح أمام المحكمة الاستئنافية يقتضي استئناف النيابة لا ينطوي على واقعة جديدة بل هو مقدم لها كحكم على حالة ماثلة به تدل عليها صحيفة سوابقه المقصده للمحكين الابتدائية والاستئنافية وصفها بنبأية خطأ بأنها حالة اشتباه مع أنها في صحيح القانون حالة حود للاشتباه بل لقد كان من واجب المحكمة الاستئنافية أن تصحح الوصف القانوني لهذه الحالة حتى ولو لم تقفها إليه النيابة في أسباب استئنافها بشرط أن تلتفت نظر المتهم إلى الوصف الجديد وهذا الشرط هو الذي يحول دون قيام محكمة النقض بتطبيق القانون على الوجه الصحيح والحكم على متنازعه وينظر ما إلى إساءة التقضية إلى المحكمة الاستئنافية بجهة أخرى لفصل فيها مجددا بعد سماح بدفاع التهم .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٩ من رقم ٣١٨ سنة ٢٠ د)

٢٥١ - إذا كانت المحكمة الابتدائية قد أسست حكما ببراءة المتهم على ما قالته من أن الواقعة المنسوبة إليه إن صححت فإنها تكون جريمة خيانة الأمانة لا جريمة التنصيص المرفوعة بها الدعوى ، وانما لا تلك تعديل الوصف والإلا لفرت عن المتهم درجة من درجات التقاضي ، فإن ما قالته ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه مادامت الواقعة المطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان متينا عليها أن تفصل فيها على أساس الوصف القانوني الصحيح الذي ينطبق عليها .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/٢٠ من رقم ١٣٦ سنة ٢٣ د)

القرع الثالث

بالنسبة إلى العقوبة

٢٥٢ - استئناف المتهم وحده إنما يحصل لهصلحه الخاصة ، فلا يبرح منه المحكمة الاستئنافية أن تعدد العقاب عليه ، وما لاحظت في الحكم المتألف من الخطأ الظاهر في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون ومهما أصلحت من هذا الخطأ . واستئناف النيابة إنما

إنما أصحلت الواقعة التي حاقبت من أجلها محكمة الدرجة الأولى وصفها الصحيح ، وهذا من سلطتها - يقتضي القانون - أن يجرمه في الحكم .

(جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤ من رقم ٤٩٣ سنة ١٧ د)

٢٥٣ - إذا كانت محكمة أول درجة قد دافعت الطاعة بجرمة إدارة مسكنها المظرة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد غيرت الوصف القانوني الواقعة التي أثبتتها المحكمة الابتدائية دون أن تصنيف إليها شيئا من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجبة إليها ، ودانها بجرمة الاحتياذ على عارسة المظرة ، وعاقبها بقوة أخف من التي كان يحكمها عليها بها - فإن المحكمة لا تكون قد أخطت في شيء بفتح الطاعة .

(جلسة ١٩٥٢/٧/٢٠ من رقم ٧٩٢ سنة ٢٣ د)

٢٥٤ - المحكمة الاستئنافية منحرة منها بأن من أن تعدد التهمة المستندة إلى التهم وتقييمها على أساس من الواقع غير التي رفعت بها الدعوى عليه .

(جلسة ١٩٤١/٧/٢ من رقم ٢٦١ سنة ١١ د)

٢٥٥ - إذا كانت الجريمة التي رفعت بها الدعوى على المتهم هي اشتراك في التزوير فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية - إذا رأت أن الدعوى العمومية فيها يتصل بهذه الجريمة قد اقتضت بعض المدة - أن تعدل التهمة فتشتر التهم تشريكا في جريمة استعمال الوثقة المزورة ؛ ذلك لأنه ينشئ النظر عن أن الاستئناف يعتبر من النتائج الخاصة بالتزوير أو لا يعتبر ، فإن واقعة الاستئناف ذاتها والإشراك فيه ، لكونها لم ترفع بها الدعوى على المتهم ، لا يجوز أن توجه إليه أمام محكمة الدرجة الثانية أية تهمة على أساسها ولو بناء على تبينه ، فإن ذلك يكون معناه إجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة من واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ؛ وهذا - لتلقه بالنظام القضائي ودرجاته - يندخلفا للاحكام للتقنية بالنظام العام ، ولا يصحح قبول المتهم له .

(جلسة ١٩٤٢/٣/٣٠ من رقم ٩٥٤ سنة ١٢ د)

٢٥٦ - إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه بأنه في حالة اشتباه تم حكم عليه بعد ذلك بالمعسر في سرقة فإنه يكون في حالة عود للاشتباه ، فإذا كانت النيابة قد رفعت هذا التهم إلى المحكمة الابتدائية ووصفت هذه الحالة خطأ بأنها حالة اشتباه فاصدحت المحكمة حكما غيائيا بوجهه تحت الرقابة لمدة شهرين فلم يارض ولم يتأخر استئناف النيابة طالبة بتطبيق النقرة الثانية

يوضع شخص تحت مراقبة البوليس فقط لمدة كذا
وكان القانون يقضي في هذه الحالة بالمراقبة الخاصة أي
بالمراقبة في مكان يمينه وذو الرافعة ولم تستأف
التياء واستأف المقيم وحده فلا يجوز للمحكمة
الاستثنائية أن تقضي بالحكم الابتدائي وتبرئ المتهم
يدعي أن ذلك الحكم لم يقض بالمراقبة الخاصة التي نصت
عليها المادة الثامنة، السابقة الذكر ولما قضى برفع آخر
من المراقبة لم يقرر القانون ملء العدة بل الواجب
أن تترك المحكمة الاستثنائية الحكم الابتدائي مادامت
التياء لم تستأف والا كان حكمها واجب القضي

(جلسة ١٩٢٢/٢/٢٤ ملن رقم ٨٦٢ سنة ١٣٠٦)

٢٥٧ — النيابة السعودية، كسائر الخصوم في
الدعوى الجنائية، أن تستأف أي حكم جاز استثنائه
ولو كان استثنائيا لمصلحة المتهم، ولما كان الحكم الصادر
في المعارضة حكما دائما بذاته فالتباعد بين الطرفين عليه إذا
ما رأيت وجهها لذلك. وبغاية الأمر أن استثنائها يكون
مقصودا على هذا الحكم فلا يقبل المحكمة الاستثنائية أن
أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم النهائي المعارض
فيه إلا إذا كانت التبيات قد استأفتت هو أيضا
ولذلك فلا استأفت التبيات الحكم الصادر
برفض المعارضة وتأييد الحكم النهائي، فإنه يكون حل
المحكمة الاستثنائية أن ترفض لهذا الحكم وتعمل على
تصحيح ما قد يكون وقع فيه من خطأ، فإذا هي
لم تقبل وقضت بعدم قبول الاستئناف بمقتضى أن التبيات
ما دامت لم تستأف في اليماد الحكم الصادر في غياب
المتهم فلا يجوز لها أن تستأف الحكم الصادر في المعارضة
فإنها تكون قد أخطأت.

(جلسة ١٩٢٨/٥/١٩ ملن رقم ٦٤١ سنة ١٣٠٨)

٢٥٨ — متى كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابيا
محسب الطعن لمدة أربعة أشهر مع الشغل وكانت التبيات
لم تستأف هذا الحكم بل استأفت الحكم الصادر في
المعارضة التي قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها
غيبيا، فإن المحكمة الاستثنائية لا يكون لها بناء على هذا
الاستئناف أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيبيا
ومضى حبس الطعان أربعة أشهر مع الشغل، فإذا
كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأف
وحبس الطعان ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون وبمعنى لهذا السبب تقضه فيأزاد على
عقوبة الحبس لمدة أربعة أشهر المحكوم بها غيبيا من
محكمة الدرجة الأولى.

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٣ ملن رقم ١٢٢٢ سنة ١٣٣٢)

يصل المصلحة العامة التي تنفي بعدم تأييد البريء
ومجازاة كل أئيم بما يستحق وفق درجة إجرامه.

(جلسة ١٩٢٢/١١/١٧ ملن رقم ١٢١٠ سنة ١٣٠٦)

٢٥٩ — استئناف المتهم وحده لا يصلح لمصلحة
الخاصة فلا يسوغ منه المحكمة الاستثنائية أن تشدد
عليه العقاب، مهما لاحظت في الحكم المستأف من الخطأ
في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون.

(جلسة ١٩٢٢/١١/٢٤ ملن رقم ١٢١٤ سنة ١٣٠٦)

٢٥٤ — لا يصح القانون تشديد العقوبة القضي
بها من محكمة أول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعا من
المتهم وحده دون التبيات حتى لا يضار باستثنائه وذلك
وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون
الإجراءات الجنائية.

(جلسة ١٩٥٠/١١/١٤ ملن رقم ٦٧٢ سنة ١٣٠٧)

٢٥٥ — إذا حكم على متهمة غيبيا بمقتضى وقائع
في الحكم ولم تستأف التبيات تم حكم إلانائه وبراءة المتهم
فستأفت التبيات حكم البراءة فليس للمحكمة الاستثنائية
أن تشدد العقوبة التي كان مقضيا بها غيبيا. لأن عدم
استئناف التبيات بالحكم النهائي، لا يثبت في جعل هذا
الحكم نهائيا في حقها بالنسبة لمراداة ومقدار العقوبة
بمعنى وقائع في لتهمة وتأيد فلا يجوز لها أن تستأف
الحكم الصادر بتأييده لأنه لم يسلم شيئا مما حصلت
عليه بالحكم النهائي وقضت به. أما إذا أئيم وبرئ
المتهم أو إذا عدل بخفيف العقوبة فلها أن تستأف
كما تصل إلى إبانة المتهم ومعاذته فيحد التقدير الذي كان
نهائيا في حقها وهو التقدير الوارد بالحكم النهائي وكل
تصرف من المحكمة الاستثنائية تتجاوز فيه هذا الحد
يكون تصرفا خاطئا لأنه من جهة. يتأني قوة الشيء
المحكوم به في حق التبيات العامة والمكبوب لتهمة
ومن جهة أخرى. في إزالة التقدير بالتهمة بسبب معناه
هو لمصلحة نفسه، إذ لو لا صلاحت في الحكم
النهائي لما توصلت التبيات إلى رفع الأمر للمحكمة
الاستثنائية ولا يصح الحكم النهائي بتأييد حقوقيهما
(جلسة ١٩٢١/١١/٢٢ ملن رقم ٢٦٥ سنة ١٣٠٦)

٢٥٦ — إن المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٢٢ توجب المراقبة الخاصة كلما وجد الشخص
المعتب فيه في إحدى الحالات المبينة بهذه المادة. وكون
المراقبة خاصة لا يخرجها عن كونها مراقبة. فالحكم
بالمراقبة دون النص على جعلها في مكان خاص لا يستند
حكمًا بمقتضى لم يقرر قانونا ولذلك فلا حكم ابتدائي

بقوة القانون لا يحتاج الشخص بعده إلى طلب وداعيته
إليه من السلطة القضائية عملاً بأحكام قانون رقم ٤١
لسنة ١٩٣١ بل يجسود معنى النفس معن على الوجه
المشروط في المادة ٣٥ مائة الذكر تستقط العقوبة التي
كان تخفيضاً مطاقاً ويؤزل كل ما ترتب عليها من وجوه
انضمام الأهلية والحرمان من الحقوق سواء في ذلك
ما كان مقرراً في قانون العقوبات كعقوبة تبعية وما نص
عليه في قوانين خاصة كقانون الانتخاب . فمن حكم
عليه بقوة مما نص عليه في المادة الرابعة من قانون
الانتخاب وكان الحكم مأموراً فيه بإيقاف التنفيذ طبقاً
للمادة ٥٢ ثم وفي المحكوم عليه بالشرط المنصوص عليها في
المادة ٥٢ فإنه يصبح بقوة القانون في حل من أن يشتت
بمقتضى الانتخاب شأنه في ذلك شأن من لم يحكم عليه
أصلاً وكذلك لا يعتبر الحكم المذكور سابقة في العود
ولا يذكر في الشهادات التي تصدر من قلم السوابق .

(جلسة ١٩٣٤/٧/٥ ملن رقم ٥٥ سنة ٤ ق)

٣٦٣ — إذا قضت محكمة الدرجة الأولى حل
متهم بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل من كل تهمة من
التهمة المندرجة إليه فاستأنف المتهم وجهه هذا الحكم
فأرأت المحكمة الاستئنافية أن هاتين التهمتين مرتبطتان
إحداًهما بالأخرى وطبقاً للمادة ٣٢ فإنه يمين عليها
ألا تقضى عليه إلا بإحدى العقوبتين القضي بها ابتدائياً
أما أن تعدم هاتين العقوبتين ويحل من بحرها عقوبة
واحدة توفىها حل المتهم فهذا خطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٣٥/٧/١١ ملن رقم ٣٨٥ سنة ٥ ق)

٣٦٤ — تقدير العقوبة أمر موضوعي من حق
محكمة الموضوع الفصل فيه بما تراه من الظروف الدعوى
ولا مانع من أن تكون وجهة نظر المحكمة الاستئنافية
خالفة لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى فيما يتعلق
بتقدير هذه الظروف فإذا رأت المحكمة الاستئنافية
خلافاً لما ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى أن المتهم
غير جدير بالشفقة فإن لما ذلك دون أن تكون ملازمة
بإبداء الأسباب التي حدثت بها إلى مخالفة محكمة الدرجة
الأولى في وجهة نظرها .

(جلسة ١٩٣٥/٧/٢٠ ملن رقم ١٣٠٠ سنة ٥ ق)

٣٦٥ — متى كانت العقوبة التي قضى بها الحكم
لا تتعدى حدود الحبس الذي يضاف على الجريمة إلى
أدان المتهم فيها ، وكانت المحكمة لم تزل بأنها شملت
العقوبة عليه بسبب العود ، وكان لا يصح في القانون
القول بتقييد الاستئناف المرفوع من التهمة المنعومة

٣٥٩ — من واجب القاضي أن يحدد مدة العقوبة
التي يقضى بها إلا إذا قضى القانون بخلاف ذلك ، وليس
في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ المجلس بالمشتردين
والمشقة فيهم نص من هذا القبيل . وإنقاذاً للحكم
الابتدائي قد قضى بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس
— بعد انتهاء مدة الحبس — في الجهة التي يمينها
وزير الداخلية في الديار المصرية ولم يمين أجل لهذه
المراقبة فاستأنف المتهم وجهه فلا يكون للمحكمة
الاستئنافية أن توريد هذا الحكم ختية أن يكون في
تصحيحها إياه بتحديد مدة المراقبة لإسالة لمركز المتهم
الذي استأنف الحكم دون النيابة لاحتمال أن وزير
الداخلية قد يرى إبقاءه تحت المراقبة مدة أقل من المدة
التي تضمنها هي ، لا يكون للمحكمة الاستئنافية ذلك بل
يجب عليها أن تصحح الحكم بتحديد مدة المراقبة
لاختصاصها في دون سواها بذلك .

(جلسة ١٩٣٦/٤/١٧ ملن رقم ١٣٣٥ سنة ٦ ق)

٣٦٥ — للمحكمة الاستئنافية ، في حالة استبعاد
طرف مفيد كسبب الإصرار الذي اعتبره محكمة
الدرجة الأولى ، أن توريد العقوبة المقررة بها ابتدائياً ،
ولو كان الاستئناف من المتهم وحده ، مادامت هذه
العقوبة داخلة في نطاق المواد التي طبقها عليه .

(جلسة ١٩٣٥/١١/٧ ملن رقم ٢٤٣٣ سنة ٥ ق)

٣٦٦ — المحكمة الاستئنافية ، مهما امتنعت
من الظروف وأوجه الاتهام التي أغلقت بها المحكمة
الأولى ، أن تبقى العقوبة المحكوم بها ابتدائياً على حالها ،
مادامت المادة التي طبقها على المتهم أو التهمة التي استقبلها
تتسع لمثل هذه العقوبة .

(جلسة ١٩٣٦/١٢/٥ ملن رقم ٥٥٢ سنة ٥ ق)

٣٦٧ — لا مانع قانوناً من الحكم في الاستئناف
بإيقاف تنفيذ عقوبة قضت بها محكمة الدرجة الأولى
بغير إضاف وتقتل فعلاً على المحكوم عليه ذلك بأن
الحكم وإيقاف التنفيذ لا تنصرت قائدة على تلك التهمة
الناجحة التي يستفيد منها المحكوم عليه عقب صدور الحكم
مباشرة وهي تطبيق تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها
عليه وإنما يندى أثر الحكم إلى أبعد من ذلك فقد
نصت للمادة ٥٣ ح ١ أنه إذا قضى على المحكوم عليه
خمس سنين من تاريخ صدور الحكم تأنيلاً لم يرتكب
جناية أو جهة حكم عليه من أجلها حكماً تأنيلاً بقوة
مقتضى الحرية فإن الحكم الموقوف تنفيذاً يعتبر كأن
لم يكن . والخلف عليه أن هذا يعتبر بمثابة رد اعتبار

لذا تبين لما عا هو ثابت فيه أنه متى على مخالفة لقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فانه يمتنع تقضى هذا الحكم وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة التمرض لأوجه الطعن الأخرى المقدمة من الطاعن .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢١ طعن رقم ٨٢٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٢٧٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإقرار التهم بأن يهلك سلوكا مستقبيا وبرخصة تحت مراقبة البرئيس الخاصة ، دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإنه يسكون باطلا فيما قضى به من تعديد العقوبة على الطاعن لتخلف شرط صحة الحكم من المحكمة الاستئنافية بهذا التشديد ونفا للقانون وإذا كان لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه متى على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله ، فانه يمتنع تقضى هذا الحكم ، وتأييد الحكم المستأنف الصادر بإقرار الطاعن . ولا يبقى بعد ذلك محل إلا لطرح ما كان من أوجه الطعن وإرادته على الحكم المستأنف .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢١ طعن رقم ٨٦٥ سنة ١٣٧٢ ق)

٢٧١ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم صادر من محكمة أول درجة ببراءة التهم دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو حكم باطل فيما قضى به من إلغاء البراءة ، وللمحكمة النقض - طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقضه من تلقاء نفسها لما هو ثابت فيه من أنيائه على مخالفة القانون .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٢ طعن رقم ١٠٣٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٢٧٢ - إذا كانت محكمة ثاني درجة قد شددت العقوبة على التهم بالأمر بشر الحكم الصادر بإدائته في جريمة شس أغلبية ، دون أن تشير في حكمها إلى أن قضاها بهذا التشديد كان بإجماع الآراء طبقا لنص المادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن حكمها فيما يتعلق بهذا التشديد يكون باطلا لعدم إقراره بالنص على صدوره بإجماع الآراء ، وبحق لمحكمة النقض - لا لقانون وتطبيقا للمادة ٢٥٥ من قانون الإجراءات تقضى الحكم فيما قضى به من تعديد العقوبة .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٢ طعن رقم ١٢٥ سنة ١٣٧٢ ق)

بأن يقيد إلا إذا نص في التشريع به على أنه من واقعة معينة دون أخرى من الواقع على المحكمة أو من متهمة دون أخرى من التهمين في الدعوى ، فإن النسي على الحكم الاستثنائي بأنه شدد العقوبة المقضى بها ابتدائيا مع خلط ملف الدعوى من سوابق التهم واستثنائ النيابة لم يكن إلا لاحتيا لوجود سوابقه ، ذلك لا يكون مقبولا .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٢٣ طعن رقم ٨٢٥ سنة ١٣٦٩ ق)

٢٦٦ - إن استئناف النيابة الحكم النهائي الصادر ضد للمتهم ثم طلبا بعد ذلك في المارحة للفرقة من من هذا الحكم تأييده - ذلك لا يمنع المحكمة من تعديد العقاب على التهم .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٤ طعن رقم ٦٩٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٢٦٧ - ليس للمحكمة الاستئنافية وهي تفعل في استئناف مرفوع من حكم صادر من محكمة المركز أن تحكم بقضية تزيد على العقوبة التي لهذه المحكمة أن تحكم بها وهي - في المادة ٢ من قانون محاكم المراكز - الحبس الذي لا يزيد على ثلاثة أشهر .

(جلسة ١٩٤٧/٧/١٦ طعن رقم ١٨١٢ سنة ١٣٧٢ ق)

الفرع الرابع

شروط تعديد العقوبة أو إلغاء البراءة

٢٦٨ - إن المادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فليحتمل أن تزيد الحكم أو تزيده أو تقله سواء عند التهم أو لمصلحته ، ولا يجوز تعديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، وإذا كانا كان الحكم قد قضى بتعديد العقوبة بإلغاء وقت تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا دون أن يصح على أنه صدر بإجماع آراء القضاة فإنه يكون باطلا فيما قضى به من التعديد لتخلف شرط صحة الحكم به وفقا للقانون .

(جلسة ١٩٥٢/٧/١٤ طعن رقم ١٧٨ سنة ١٣٧٢ ق)

٢٦٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثنى الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلهذا الحكم يصبح باطلا فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، وإذا كان لمحكمة النقض - طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها

النص على ذلك بطل الحكم . فذا كان الحكم النيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية قد خلا من النص على صدوره بإجماع الآراء ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد هذا الحكم الباطل وسأول تصحيح البطلان الذي لحقه بأن نص على أن صدوره هو كان بإجماع آراء القضاة فهذا يكون مخالفاً لنص المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات التي تنص على أنه لا يجوز بأى حال أن يشار المعارض جاء حل المعارضة المرفوعة منه ، وإن كان هذا الحكم متيناً قطعه مع تأييد الحكم المستأنف عملاً بالمادة ٤٢٥/٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٥٣/٧/٩ من رقم ٨٢٠ سنة ١٩٥٣ ق)

٢٧٧ - لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد اشترط في الفقرة الثانية من المادة ٩٧ عدم جواز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بطلان الحكم النيابي الاستئنافي فتدنف هذا الشرط ، وكان اتهم هو الذي قرر بالعلن في ذلك الحكم بالمعارضة ولا يجوز بأية حال أن يشار بساء على المعارضة المرفوعة منه حسباً بقضى به المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - لما كان ذلك ، وكان مقتضى الجمع بين حكمي المادتين ٤٠٩ و ١٧٣ من ذلك القانون يجعل النص على أن التشديد كان بإجماع الآراء واجبا لصحة الحكم النيابي بناء على استئناف النيابة والحكم الصادر في معارضة التهم في ذلك الحكم ، ومن ثم فإنه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهي قضت بالمعارضة إلا أن تريد الحكم المستأنف مادام الحكم النيابي الاستئنافي لم يصدر بالإجماع .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٧ من رقم ٥٤٨ سنة ١٩٥٤ ق)

٢٧٨ - حق كان الحكم النيابي الاستئنافي الصادر قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية قد قضى بتشديد العقوبة على الطاعن ، فلما طرأ فيه قضى بالحكم المطعون فيه بالتأييد بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة على خلاف ما تقتضي به المادة ٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية للمعول به وقت صدوره - فإن الحكم يكون قد صدر باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم النيابي الاستئنافي في خصوص تشديد العقوبة المحكوم بها من محكمة أول درجة ، إذ للمعارض من شأنها أن تميد القضية إلى حالتها الأولى ، وتطرح المصومة من جديد في حدود مصلحة للمعارض فإذا رأت المحكمة الاستئنافية

٢٧٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى التهمة التي حكمت بها محكمة أول درجة جريمة أخرى توافي من كبر الجعالة المصدرة بدون ترخيص وكان هذا الحكم قد خلا من النص على أن صدوره كان بإجماع الآراء طبقاً للمادة ٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهو ما جرى قضاء هذه المحكمة باعتباره شرطاً لصحة القضاء بتشديد العقوبة ، فإنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من هذا التشديد وتأييد الحكم المستأنف تطبيقاً للمادة ٤٢٥/٢ من قانون الإجراءات .

(جلسة ١٩٥٣/٧/٢٤ من رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٣ ق)

٢٧٤ - إذا كان الحكم قد صدر من المحكمة الاستئنافية بتشديد عقوبة التهمة المحكوم بها من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقتضي به المادة ٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز تشديد العقوبة المحكوم بها إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، فإن هذا الحكم يصبح باطلاً فيما قضى به من تشديد العقوبة لتخلف شرط صحة حكم بهذا التشديد وفقاً لقانون ، ويكون حكمه النقض طبقاً لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض المحكمة من تلقاها نفسها .

(جلسة ١٩٥٣/٣/٢٢ من رقم ١١٩٦ سنة ١٩٥٣ ق)

٢٧٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم النيابي الاستئنافي الذي أنشأ حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر في أي الحكمين أنه صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة خلافاً لما تقتضي به المادة ٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم المطعون فيه باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم النيابي الاستئنافي الذي أنشأ حكم البراءة وأن يصبح الحكم النيابي الاستئنافي أيضاً باطلاً لتخلف شرط صحة ما قضى به وفقاً لقانون وبذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستئنافي والنيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

(جلسة ١٩٥٥/٥/١٩ من رقم ٤٩ سنة ١٩٥٥ ق)

٢٧٦ - إن المادة ٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز تعديل الحكم المستأنف بتشديد العقوبة على التهم إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة والنص في الحكم أو في محضر الجلسة على توافق إجماع آراء القضاة شرط لازم لصحة الحكم بحيث إذا لم يرد

ذلك أن يصبح الحكم باطلا فيما قضى به من التاء البراءة لتختلف شرط صحة الحكم بهذا الإنشاء وفقا لقانون . ولا يمنع من ذلك أن الحكم النيابي الاستئنافي القاضي بإنشاء حكم البراءة قد صدر أصلا في ظل قانون تحقيق الجنائيات الذي لم يكن يشترط إجماع آراء القضاة سواء في حالة تجديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا أو في حالة إلغاء البراءة ، ذلك أن المعارضة في الحكم النيابي من شأنها أن تبيد القضية لحالتها الأولى لصلصة المعارض فإذا رأت المحكمة أن تقضي في المعارضة بتأييد الحكم النيابي الصادر بالتاء حكم البراءة فإنه يمتنع أن يصدر حكما بإجماع آراء القضاة وفقا للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٠ طين رقم ٤٢٨ سنة ٢٤ ق)

٢٨٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم النيابي الاستئنافي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإنشاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، خلافا لما تقضي به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن من شأن ذلك على ما جرى عليه قضاء محكمة القضاء ، أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم النيابي الاستئنافي القاضي بإنشاء البراءة وذلك لتختلف شرط صحة الحكم بهذا الإنشاء وفقا لقانون ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم النيابي الاستئنافي القاضي بإنشاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم النيابي من شأنها أن تبيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضي في المعارضة بتأييد الحكم النيابي الصادر بإنشاء حكم البراءة فإنه يكون من الممتنع عليها أن تذكر في حكما أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم النيابي الاستئنافي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإنشاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة ، ولما تقدم فإنه يمتنع تقض الحكم المطعون فيه وإنشاء الحكم الاستئنافي القاضي بتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

(جلسة ١٩٥٥/٥/١٧ طين رقم ٢٤٨١ سنة ٢٤ ق)

٢٨٣ — إن المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضي بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة ، يسرى حكما على استئناف الذي

أن تقضي في المعارضة بتأييد الحكم النيابي الصادر بالتعدي ، فإنه يشترط لصحة حكمها بذلك أن يكون صادرا بإجماع آراء قضاة ، إذ أن هذا في حقيقته قضاء منها — بعد العمل بقانون الإجراءات الجنائية — بتعدي العقوبة المحكوم بها من محكمة أول درجة .

(جلسة ١٩٥٣/١٢/١٥ طين رقم ١٤٤٣ سنة ٢٢ ق)

٢٧٩ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم النيابي الاستئنافي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإنشاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضي به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم النيابي الاستئنافي القاضي بإنشاء البراءة لتختلف شرط صحة الحكم بهذا الإنشاء وفقا لقانون ، ولا يكفي في ذلك أن الحكم النيابي الاستئنافي القاضي بإنشاء حكم البراءة قد ذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، إذ أن حكما في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم النيابي الاستئنافي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإنشاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

(جلسة ١٩٥٤/٢/٨ طين رقم ٢٤١ سنة ٢٢ ق)

٢٨٠ — لما كانت المعارضة تبطل القضية إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم النيابي في حدود مصلحة المعارض فإن من شأن ذلك أنه يجب لصحة الحكم الذي يصدر فيها بتأييد الحكم النيابي الاستئنافي ، الذي قضى بإجماع آراء القضاة بإنشاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة ، أن يكون كذلك صادرا بإجماع آراء قضاة المحكمة التي نظرت المعارضة إذ هو في حقيقته قضاء منها بإنشاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة ، فإذا لم تذكر في حكما أنه صدر بإجماع آراء قضاة فإن حكما يكون باطلا لتختلف شرط صحة الحكم بإنشاء البراءة .

(جلسة ١٩٥٤/٣/١١ طين رقم ٢٨٩ سنة ٢٤ ق)

٢٨١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم النيابي الاستئنافي المعارض فيه الذي قضى حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضي به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تجديد العقوبة المحكوم بها وإنشاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، فإن من شأن

وقت الجلاء على تنفيذ من يوم الجلاء ما دام التنفيذ عليه كان قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف .
(جلسة ١٩٠٤/١٩ من رقم ١٧٤٤ سنة ١٣٠٣)

الفصل الرابع عشر

الاستئناف القرعي

٢٨٧ - الاستئناف القرعي غير جائز بمعنى قانون تحقيق الجنايات . فلا يسوغ إذن القول بأنه في حالة استئناف الجناية يجب قبول استئناف التهم ولو رفع بعد المبدأ قياساً على الاستئناف القرعي في المواد المدنية .

(جلسة ١٩٠٤/١٥ من رقم ١٦٩ سنة ١٣٠٤)

الفصل الخامس عشر

تسبب الأحكام من المحكمة الاستئنافية .

٢٨٨ - إذا سمحت المحكمة الاستئنافية شهوداً لم يسمروا أمام المحكمة الجزئية ، ثم أيدت الحكم للمناقض لاسبابه ، دون أن ترد على شهادة هؤلاء الشهود ، فحكومتها من الرد عليها يفيد ضماناً لها لم تتم وزناً لها ، لأنها لم تأت بمجدي يسمي بتعديل الموقف أو يقتضي الرد من جانب المحكمة .

(جلسة ١٩٣٢/١١ من رقم ١٩ سنة ١٣٠٣)

٢٨٩ - إن سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة إلى أفعال الشهود الذين سمعهم وقضاها بتأييد الحكم المناقض لاسبابه يفيد ضماناً أنها لم ترتكب انتهاكاً به أمامها ما يقتضي غير ما اقتضت به محكمة أول درجة .

(جلسة ١٩٠١/١٢ من رقم ٤٤٨ سنة ١٣٠١)

٢٩٠ - لا يضير حكم المحكمة الاستئنافية أنها بعد اذ استجابت الى طلب سماع الشهود الذين طلب التهم سماعهم وسمعتهم فلا قد قضت بتأييد الحكم المناقض لاسبابه ، إذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذي أجريه لم ينتج شيئاً جديداً في الدعوى يجعلها ترى غير ما رآته محكمة أول درجة أو يستحق تعليقاً أو تقييماً من جانبها .

(جلسة ١٩٠٢/٥ من رقم ٣٩٣ سنة ١٣٠٢)

٢٩١ - إذا كان الحكم الاستئنافي قد انتهى بالحكم الابتدائي مستنداً الى أسباب مردداً وقائع غير صحيحة لما تضمنتها ما هو ثابت في الأوراق التي اعتمدتها المحكمة ولكنها نقلت عنها قلاً غير صحيح فإنه الأسباب تعتبر في حكم المدعومة ويعتبر الحكم المشتغل عليها كأنه حكم غير مسبب ويكون الحكم الابتدائي

بالحقوق المدنية الحكم الذي قضى برفض دعواه المدنية بناء على ثبوت التهم سواء استأنف منه الجناية الحكم الابتدائي أو لم تستأنف ، فلا يجوز إنشاء الحكم الصادر ابتدائياً برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والتضاء فيها استئنافاً بالتعرض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الثاني في الحكم الصادر بالبراءة عند استئنافه وذلك نظراً لارتباط الحكم بالتعرض بثبوت الواقعة الجنائية .

(جلسة ١٩٠٤/١٢ من رقم ١٠١٩ سنة ١٣٠٤)

الفصل الثالث عشر

سقوط الاستئناف

٢٨٤ - إن قانون الإجراءات الجنائية يقتضي بسقوط الاستئناف للمرفوع من التهم المحكوم عليه بقرينة مقيدة الحرية واجبة النفاذ إذا لم يقدم لتنفيذ قبل الجلسة ، لا بمجرد استئناف الحكم الصادر عليه ، وإن كان العاقل قد تقدم لتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه لتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تقص فيه في تلك الجلسة . وهي إذ أجلت نظر الاستئناف إلى جلسة أخرى فإن هذه الجلسة الأخيرة تكون هي وحدها التي تصح مساءلة من تخلفه عن التقدم لتنفيذ قبلها .

(جلسة ١٩٠٢/١ من رقم ٤٢٧ سنة ١٣٠٢)

٢٨٥ - إن البداية القانونية تقتضي بأن ما اشترطته المادة ١١٣ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول الاستئناف من تقدم المناقض لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون إلا احتسماً يكون ذلك التنفيذ واجباً عليه قانوناً ، وهو لا يتحقق في حالة الخطأ في الأمر بالنفاذ ، ما دام المحكوم عليه قد استأنف الحكم .

(جلسة ١٩٠٢/١٢ من رقم ١١٠٥ سنة ١٣٠٢)

٢٨٦ - إن المادة ١١٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه : يسقط الاستئناف للمرفوع من التهم المحكوم عليه بقرينة مقيدة الحرية واجبة النفاذ إذا لم يقدم لتنفيذ قبل الجلسة ، قد جعله سقوط الاستئناف شرطاً بعدم تقدم المحكوم عليه لتنفيذ قبل الجلسة ولم توجب أن يكون ذلك قبل يوم الجلسة فأقادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم لتنفيذ حتى

في هذه الحالة يمكن أن يشمل الحكم الاستثنائي بصورة ما حل ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستثنائية بالإدانة السابق القضاء بها .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/١٢ طعن رقم ٣٨ سنة ١٩٣٦)

٢٩٥ — إذا كان الحكم الابتدائي الصادر براءة المتهم مؤسسا على أن الاعتراف الصادر منه لدى البوليس — وهو الدليل الوحيد على إدانته — قد صدر بالإكراه تحت تأثير ما وقع عليه من الضرب الذي أثبه الكشف الطبي، ثم جاء الحكم الاستثنائي فأدان الطاعن احتيادا على هذا الاعتراف وحده بقرينة أنه صدر من المتهم خلافاً لدون أن يرد على ما جاء بالحكم السابق من ادلة الإكراه، فهذا قصور يبيح وجوب نقضه .

(جلسة ١٩٣٧/١١/٢٩ طعن رقم ٢ سنة ١٩٣٨)

٢٩٦ — يشترط قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون المتهم قد دخل مسكناً في حيازة آخر قصد منح حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . فإذا لم يثبت أن الدخول كان لغرض من هذين فلا تنطبق المادة . وإذا كان الحكم الابتدائي بعد أن استعرض وقائع الدعوى قد انتهى إلى القضاء براءة المتهم ورفضه على أساس أنه دخل المنزل لمقابلة امرأة ساقطة غير متزوجة لارتكاب معها الفحشاء، وهذا لا يعاقب عليه قانوناً، ثم جاءت المحكمة الاستثنائية بضممت إتياناً هذا الحكم، وأدانت المتهمين دون أن تتناول في حكمها بحث الدفاع الذي تمسك به وتناقض أسباب البراءة، مقتصرة على قولها إنه يوجد من ظروف الحادث ومن دخول المتهمين في ساعة متأخرة من الليل منزل الجنى عليها أنها دخلته بقصد ارتكاب جريمة فيه لم تتبين ما هيها، مع أن هذه الظروف كما تصلح أساساً لما قالت هي به تصلح كذلك لتأييد النفي، ومع أن الثابت أن المنزل لم يكن خاصاً بسكنى تلك الجنى عليها بل هو حمارة تقوى على عدة صاكني تسكن هي القصور الرابع منها الأمر الذي كان يقتضي التمرض إلى حال بقى السكن في سبيل تمحيص أقوال المتهمين — فان هذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي بني عليها .

(جلسة ١٩٣٧/٩/١٢ طعن رقم ١١٨٨ سنة ١٩٣٧)

٢٩٧ — إذا ثبتت محكمة الدرجة الثانية بما فيه الكفاية الأدلة التي اقتضت منها بإدانة المتهم، وكانت هذه الأدلة تقوم على شهادة الشهود الذين لم تر محكمة

التي أتى باقي قومه المستمدة من أسبابه الصحيحة الوقائع .

(جلسة ١٩٣٧/١٠/٢١ طعن رقم ٣٠٣ سنة ١٩٣٧)

٢٩٨ — إذا اعتبر قاضي الدرجة الأولى ما وقع من متهم نصاعته على المادة ٢٧٣ م وقدم رؤا المحكمة الاستثنائية أن الوقائع المذكورة مساب للمحكم الجزئي صحيحة وأنها تقيد التبدد لا مجرد النصب وأبقت الحكم الجزئي لأسبابه ما عدا ما ذكرته في آخر منطق حكمها من أن ما وقع من المتهم يتناول المادة ١٩٦ م فأعمال هذه المحكمة الاستثنائية في أسباب حكمها ذكر بيان خاص لثبوت اعتبارها العادة تدبياً لا نصاً وإن كان من القصور المريب إلا أنه لا يقتض الحكم ما دامت هي قد أثبتت العقوبة المقررة بها على حافاً . إذ لا شك في أن المحكمة في حكمها بالعقوبة تغير وصف الوقائع المرفوعة بها الدعوى ما دامت لا تنزل بالمتهم عقاباً أشد من عقاب جريمته على وصفها الأول .

(جلسة ١٩٣٧/١٢/١٣ طعن رقم ٥٩٩ سنة ١٩٣٨)

٢٩٩ — يجب على المحكمة لإستثنائية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تقدم استئنات إلى محكمة الدرجة الأولى، في التبرئة من أسباب وإلّا كان حكمها بالإلغاء ناقصاً نقصاً جوهرياً موجباً لنقضه . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد عرضت لتقرير الخبير القائل بتزوير ورقة ما ولم تنول عليه موجهة الأسباب التي دعتا إلى عدم الاعتدالان إليه ثم استعرضت وقائع الدعوى وظروفتها لتعرف ما إذا كانت هذه الورقة مزورة حقيقة أم لا واثبتت من ذلك إلى القول بأن الورقة صحيحة وبرأت المتهم جاءت المحكمة لإستثنائية قد ثبتت شيئاً آخر قرر أيضاً أن الورقة مزورة فثبتت الحكم الابتدائي استناداً إلى رأى هذا الخبير الأخير الذي جاء رأيه موافقاً لرأى الخبير الأول خارجه صفحا عن الأدلة الأخرى التي ادعتت عليها محكمة الدرجة الأولى وأسست عليها حكمها بالبراءة فلم تتبرأ إليها بشيء ما لا تصرحاً ولا تليحاً فلا شك أن حكم المحكمة لإستثنائية يكون قاصراً على غير أساس ويصح نقضه .

(جلسة ١٩٣٥/١١/١٨ طعن رقم ١٨٠٦ سنة ١٩٣٥)

٣٠٠ — إن المحكمة الاستثنائية لا تلزم بالرد تفصيلاً على أسباب الحكم الابتدائي إلا إذا هي دأت الإدانة بعد الحكم ابتدائياً بالبراءة . أما إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بالإدانة ودرأت هي أن تقضي بالبراءة

أعطاها بأسباب هذا الحكم أو تورد في أسباب أخرى
لتقاضيها بالأيدي لحكمها يكون عالياً من الأسباب
متمينا قضه .

(جـ ١١/١١/١٩٣٧ طن رقم ١٩٨١ سنة ٧٧ ق)

٣٠٣ - يمكن في الأصل - حكم قضائية بالبراءة
المرفوعة على تقدير الوقائع أن تكون الأسباب التي
اقتضت بها المحكمة مؤدية مثلاً إلى البراءة . فإذا كان حكم
البراءة صادراً من محكمة استئنافية فناء لحكم ابتدائي
فيمكن مع ما تقدم أن يكون في أسباب الرد إجمالا على ما
استندت إليه محكمة الدرجة الأولى دون حاجة إلى
الرد على كل جوية من جويات الحكم الابتدائي .

(جـ ١١/١٧/١٩٣٧ طن رقم ١٤ سنة ٨ ق)

٣٠٤ - يمكن لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون
قد اشتمل على ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية
بالأداة السابق القضاء بها .

(جـ ١١/٤/١٩٥١ طن رقم ٥٦٦ سنة ٧٠ ق)

٣٠٥ - إن قانون الإجراءات الجنائية قد
أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل الحكم - سواء
أكان صادراً بالإدانة أو البراءة - على الأسباب التي
بنى عليها بما يوجب على المحكمة الاستئنافية - إذا هي
قضت بالناء حكم ابتدائي ولو كان صادراً بالإدانة
ورأت في براءة المتهم - أن تبين في حكمها الأسباب
التي جعلتها ترى مكس مراءى محكمة أول درجة ، وإذا
كان الحكم المتأف قد أورد أسباباً يصح في العقل أن
توصى إلى الإذابة فيجب على المحكمة الاستئنافية أن ترد
على تلك الأسباب بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها
ووزنتها ولم تقنع بها أو تظنن إليها أو رأتها غير
صالحة للاستدلال بها على المتهم .

(جـ ١١/٤/١٩٥٣ طن رقم ١٠٣٣ سنة ٧٢ ق)

٣٠٦ - إذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم
المتأف للأدلة التي بنى عليها فليس في القانون
ما يلزمها بأن تميز ذكر تلك الأسباب في حكمها .
وإن كان فيه يمكن أن تعيد عليها . والإحالة على الأسباب
تقوم مقام إيرادها وبيانها ، وتعمل على أن المحكمة قد
اعتبرت كائناً صادرة منها .

(جـ ١١/١٨/١٩٤٣ طن رقم ٢٨٨ سنة ٦٢ ق)

٣٠٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى
بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها ، وكان
الحكم الابتدائي قد تعرض لا أبعاد الطعن من دفع
ورد عليها بما يبرر عدم الأخذ بها ، وكان يحضر الجلسة
الاستئنافية خلوا عما يثبت أن الطعن - كما يدعي - قد

الدرجة الأولى الأخذ بأقوالهم ، فإن تعويل المحكمة
الاستئنافية على تلك الأقوال ، بعد انطوائت عليها واعتقدت
صحتها ، يتضمن بذاته الرد على حكم البراءة الصادر من
محكمة الدرجة الأولى . إذ تصديق القضاة أو عدم
تصديقه مناهة اطمئنان المحكمة واستغرقت حقيقتها
ولا أسباب له غير ذلك .

(جـ ١١/١٧/١٩٤٧ طن رقم ١٩٠٤ سنة ١٢ ق)

٢٩٨ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد ذكرت
أن البك الذي يدبره المتهم ومضى ولا مال له دون أن
تورد الدليل الذي استخلصت منه ذلك ، كما ذكرت أنه
لصحب حياته فأنه أموال الناس الباطل غشاً وخدعاً
دون أن تبين الدليل الذي قالت أنها استندت منه
التقاضي الأخرى التي أشارت إليها وتبين وجه استدلالها
في هذا الخصوص ، ثم قضت بالناء الحكم الابتدائي
القاضي بالبراءة لعدم وقوع طرق احتيالية دون أن ترد
رداً كافياً على الأسباب التي أقيم عليها فإن حكمها يكون
فاصر للبيان واجباً لقضه .

(جـ ١١/٤/١٩٤٧ طن رقم ٧٧٠ سنة ١٧ ق)

٢٩٩ - إذا كان الحكم الاستئنافي الذي ألقى
الحكم الابتدائي وأدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد
اعتمد ، فيما اعتمد ، على المائدة التي أجراها المحققون
أن يتحدث عن التفسير الذي جاء على لسان مصادرها
أمام محكمة الدرجة الأولى لا لاحتها من غرضها فأنه
يكون ممياً بالقصور متمنياً لقضه .

(جـ ١١/١٧/١٩٤٩ طن رقم ٢١٨٠ سنة ١٨ ق)

٣٠٠ - يمكن لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون
مشتكلاً على الأسباب التي تقيد عدم اقتناع المحكمة
الاستئنافية بأدلة التثبت التي أعصفت بها محكمة
أول درجة .

(جـ ١١/٢/١٩٥٤ طن رقم ٢٤٠٧ سنة ٧٣ ق)

٣٠١ - لا جناح على المحكمة الاستئنافية إذا هي
احالت في ذكروا قرائن الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد
بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجه نظر
محكمة الدرجة الأولى مادام التناظر متمنياً بين ما حولت
عليه من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين
ما استخلصت من هذه الوقائع مخالفاً لا استخلصت منها
محكمة الدرجة الأولى .

(جـ ١١/١٧/١٩٣٦ طن رقم ٢٩٩٩ سنة ٦٦ ق)

٣٠٢ - إذا أجهت المحكمة الاستئنافية الحكم
المتأف فيما قضى به من العقوبة دون أن تنبه إلى

أن تحمل أسباب هذا الحكم أسباباً لحكمها وأن يحمل في بيان واقعة الدعوى عليه .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٢ طين رقم ٨٩٤ سنة ٢٢ ق)

٣١٣ - إذا نص الحكم الاستئنافي على أنه يرد الحكم الابتدائي لأسباب التي بنى عليها فإنه يكون قد أقال خصمه على تلك الأسباب ، ويكون القول بطلوه من الأسباب غير سديد .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٤ طين رقم ١٧٣ سنة ٢٤ ق)

٣١٤ - لا مانع من أن يتخذ الحكم الاستئنافي أسباب الحكم الابتدائي أسباباً لما قضى به ، ويصدق تكون هذه كانتا جزء من الحكم الاستئنافي .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٤ طين رقم ١٦٠ سنة ٢٤ ق)

٣١٥ - إذا كان الحكم الابتدائي قد أشار إشارة صريحة إلى نصوص القانون التي عاقب المتهم بموجبها ، وكان الحكم الاستئنافي قد أحال على الحكم الابتدائي وأيده للأسباب التي بنى عليها ، فإن هذه الحالة تفصل فيما تعلقه مواد العقاب .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١٠ طين رقم ١٩٤ سنة ٢٤ ق)

٣١٦ - إذا كان الحكم الابتدائي أشار إلى نصوص القانون التي عاقب المتهم بموجبها وكان الحكم الاستئنافي قد أحال على الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه فإن هذه الحالة تفصل فيما تعلقه مواد العقاب .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٧ طين رقم ١٦٠ سنة ٢٥ ق)

٣١٧ - إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يرتكب أية مخالفة فيها أقاله من بناء لأنه لم يتجاوز فيه الارتفاع المسموح به قانوناً ، وطلب إلى المحكمة تعيين غير التبين الحقيقة فقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تعيب إليها أسباباً أخرى ، وكان هذا الحكم لم يقل في إدانة المعلن إلا أن التهمة نافية من المضر الذي حووه منه من تنظيم حق الحكم الاستئنافي يكون قاصر البيان لعدم رده على دفاع المتهم الذي لو صح لتأثرت به إدانته ، إذ أن المادة ٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٠ الذي عوقب بمقتضاه تميز في الحالات التي ذكرتها تجاوزت الارضاخات المقررة في المادة الثالثة المنسوب إليه علاقته بالتقدير المبين فيها .

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٥ طين رقم ٥٢٣ سنة ١٣ ق)

٣١٨ - لاصلاحية التهم فيما ينهه على الحكم من أنه نسب له ترميد دفاعه من أمام المحكمة الاستئنافية في حين أنه لم يتسك بهذا الدفاع في الاستئناف ، إذ

تقدم طلب صريح بإعلان شهوده نفي ، فإنه لا يكون ثمة وجه لا ينهه على هذا الحكم من التصور .

(جلسة ١٩٥٠/٥/١ طين رقم ٣٩٨ سنة ٢٠ ق)

٣٠٨ - متى كان حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر في المرافعة والذي أيد الحكم المطعون فيه لأسباب قد قضى برفض هذه المرافعة وبأياد الحكم الثاني للمعرض فيه لا تال في ذلك ، إن الحكم للمعرض فيه قد جاء صحيحاً لأسبابه في قضائه بإدانة المتهم وتعيين خصمه بتأييده ، - لهذا منته أن الحكم المذكور قد اعتد في قضائه على أسباب الحكم الثاني ويكون الحكم الاستئنافي المطعون فيه إذ قال ، إن الحكم المستأنف على الأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، قد اعتد بطوره على أسباب الحكم الثاني الصادر إليه .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/١٦ طين رقم ٧٢٣ سنة ٢٠ ق)

٣٠٩ - إذا كان للمتهم لم يقدم دفاعاً جديداً يحفظ في جرمه عن الدفاع الذي تقدم به أمام محكمة الدرجة الأولى وكان الحكم الابتدائي الذي أسبأ به بالحكم المطعون فيه قد تعرض لذلك الدفاع وقتئذ لاضطرابات سديدة ذكرها ، فلا وجه لتضي على هذا الحكم بالتصور .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طين رقم ١١٣٩ سنة ٢٠ ق)

٣١٠ - من حق المحكمة الاستئنافية أن تقول بصلاحية الحكم الابتدائي وأن تأخذ بأسبابه ، وفي هذه الحالة تكون قد جعلت من أسباب الحكم الابتدائي أسباباً للحكم .

(جلسة ١٩٥١/٢/١٢ طين رقم ١٣٣٢ سنة ٢٠ ق)

٣١١ - ليس ما يجمع المحكمة الاستئنافية إلى أي رأيت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف أن تتخذها أسباباً لحكمها وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسباباً لحكمها . وإن نادى كان الحكم المطعون فيه قد قال ، إن الحكم المستأنف في هذه الأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة بالنسبة إلى ثبوت التهمة ، فإنه يكون مبيهاً نسبياً كافياً .

(جلسة ١٩٥٢/٤/٢٩ طين رقم ١٨٤ سنة ٢٢ ق)

٣١٢ - إنه لا كانت المرافعة في الحكم الثاني تمديد الدعوى إلى حالتها فإن المحكمة الاستئنافية إذ تنظر في المرافعة المرفوعة عن الحكم الثاني الصادر عنها إنما تنظر في الواقع تنظر في الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي فلا يكون ثمة ما ينهه ، وهي قضى في هذه المرافعة بتأييد حكمها الثاني الصادر بتأييد الحكم الابتدائي ، من

المحكمة إذ أدلت الحكم المتأق قد فعلت ذلك لجرد ما واه من أن الأسباب التي بني عليها حكم محكمة أول درجة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المتأق ولم تشر إلى ما أسفرت عنه العناية التي رأت حيث ساقه إخراجها بقصد التحقق من كيفية وقوع الحادث والتسبب فيه إلا بما قاله من أنه ليس في العناية التي أجرتها المحكمة ولا في مناعة الجراء الفنيين ما يغير وجه رأيه في التسبب التي انتهى إليها الحكم المتأق، لما كان ذلك، فإن حكمها يكون قاصرا عن بيان الأدلة التي عولت عليها قصورا يستوجب نقضه.

(جلسة ١٩٥٤/٥/٢٠ ملن رقم ١٦٨٩ سنة ١٣٧٢)

٣٢٤ — إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم المتأق للأسباب الواردة به وكان بين من مراجعة الحكم الابتدائي أن أسبابه تنطبق الواقعة أخرى لا شأن لما بالمعكم عليه ولا بالواقعة المستندة إليه، فإن الحكم يكون في واقعه غير قائم على أسباب باطلات متبينة نقضه.

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٣ ملن رقم ١٥٠١ سنة ١٣٧٢)

٣٢٥ — إذا كان الحكم إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قال: إن الحكم المتأق قضى بتبريم المتهم بحسبه قرش وقد استأنفه بظنه أن هناك خطأ في تطبيق القانون، وأنه بمراجعة الأوراق والحكم المتأق تبين عدم وجود أي خطأ الأمر الذي يصبح معه استئناف المتهم غير جائز، فإن ما أورده الحكم من ذلك لا يبين منه وجه الخطأ في القانون الذي استند إليه المتهم في رفع الاستئناف، ولا كيف بأن المحكمة عدم وجود خطأ في الحكم المتأق بما لا يمكن معه لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون، ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يوجب بما يستوجب نقضه.

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٢ ملن رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٧٤)

٣٢٦ — إذا كان الحكم الاستئنافي قد أورده أسبابا جديدة لقضائه بتأييد الحكم الابتدائي، وكانت هذه الأسباب كافية لحل قضائه، فإنه إذا قرر بذلك أنه يأخذ بأسباب الحكم لاستئناف كسباب محكمة له فإن ذلك يكون مفاداً أنه يأخذ بها فيما لا يتناقص مع الأسباب الجديدة.

(جلسة ١٩٥٥/١/٢٠ ملن رقم ٤٨٠ سنة ١٣٧٥)

٣٢٧ — إن بيان المحكمة التي صدر منها الحكم، والمهية التي أصدرته، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها وأسماء التبيين في الدعوى ودفوعها ووصف التهمة المستندة إليهم، هي من البيانات الجوهرية وغلو الحكم منها

ليس بما يوجب الحكم أن يتعرض لنقض أبداً التهم الملم بحكمة أول درجة، وإن لم يردده بعد ذلك في الاستئناف.

(جلسة ١٩٥٤/١٠/١١ ملن رقم ١١٤٤ سنة ١٣٧٤)

٣٢٩ — متى كان الحكم الصادر بالأدلة قد ذكر الأدلة التي استند إليها في قضائه وأورد مؤيد كل منها فلا يسيب ألا يكون قد تحدث عن أدلة البراءة التي عليها الحكم الابتدائي، ما دامت هذه الأدلة ليست إلا مجرد أقوال شهود بما يمكن فيه قانوناً أن يكون الرد عليها بأن المحكمة لم تر الأخذ بها مستناداً من القضاء بالأدلة استناداً إلى أدلة الثبوت القائمة في الدعوى.

(جلسة ١٩٥٤/١١/٢٠ ملن رقم ١٤٩٨ سنة ١٣٧٤)

٣٣٠ — متى كان الحكم الاستئنافي قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت الجريمة قبل التهم وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها — فهذا يكفي لردصل أدلة البراءة التي أوردها الحكم الابتدائي.

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٦ ملن رقم ١٧٥٠ سنة ١٣٧٠)

٣٣١ — متى كان الحكم الاستئنافي قد تضمن الرد على أسباب البراءة التي أوردها بحكمة الدرجة الأولى وقتها بالأدلة التي ذكرها، ثم بين واقعة السبب بما يدل على أن الواقعة قد وقع منها الفعل الصادر المستوجب التبريس الذي قضى به عليها، فإنه يكون سليماً ولو كان لم يحدث عن تاريخ الجريمة أو توفر ركن العلانية فيها، لأنه إنما انصرف على الدعوى المدنية ولم يقض بقوتها حتى تكون المحكمة مطالبة ببيان جميع العناصر القانونية للجريمة.

(جلسة ١٩٥٥/١٢/١٧ ملن رقم ١٨٨٩ سنة ١٣٧٥)

٣٣٢ — إذا كان الحكم الاستئنافي قد تعرض لأدلة الثبوت وقتها بان عدم تعرض المحكمة الاستئنافية لرد على الأوراق المقدمة لما لا يوجب الحكم ما دامت هذه الأوراق غير مؤيدة بظانها إلى ثبوت التهمة. إذ أن في انفصال المحكمة للبحث عنها ما يفيد ضماناً أنها اطرحتها ولم تر فيها ما تمكن منه إلى أداة التبيين وليس على المحكمة في حالة القضاء بالبراءة أن — ترد على كل دليل من أدلة الاتهام بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من حكمها بالبراءة استناداً إلى ما أطعن به إليه من أدلة.

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٣ ملن رقم ٢٩٣٢ سنة ١٣٧٠)

٣٣٣ — لما كان من واجب المحكمة الاستئنافية أن تنيد نظر الدعوى وتفصل في موضوعها بتبينها من حيثها يبين لها من دولتها وتحقيقاتها. وكانت

ذلك ضم طعنه بطريق النقض في حكم إبطال المرافعة ، لأن هذا الحكم وإن كان قابلاً بذاته لطلعن بطريق النقض إلا أنه لا يؤيد لاخذ سبيل هذا الطعن مادام أن حكم إبطال المرافعة لا يتناول — كما سلف — بقرار الاستئناف .

(جلسة ١٩٣٧/١١/٢٢ طين رقم ١٩٨٤ س ٢٧ ق)

٣٣١ — الحكم الثنائي يبدأ بمجاد استئنافه — حل
مقتضى المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات — من تاريخ اليوم الذي تكون فيه المرافعة غير مقبولة (أي بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه دون حصول موارعة فيه) لا من تاريخ القضاء بعدم قبول المرافعة التي رفضت فيه بعد اليماد . ولكن إذا استوف هذا الحكم بعد اليماد القانوني — محسباً كما تقدم — وقضت محكمة الاستئناف خطأ بقبوله شكلاً على اعتبار أن بمجاد الاستئناف يبدأ من يوم صدور الحكم في المرافعة بعدم قبولها وقضت في موضوع الدعوى ، ولم تلحق اليماد بطريق النقض في الحكم الاستئنافي لما وقع فيه من الخطأ القانوني وطعن فيه المحكوم عليه وحده وقبل طعنه في الموضوع فلا يقتض هذا الحكم إلا فيما قضى به في موضوع الاستئناف فقط ، أما من ناحية نفاذه فيقبل الاستئناف شكلاً فيجب احترامه لأنه قد حاز نفاذاً قوياً الشيء المقضي به .

(جلسة ١٩٣٨/١١/٢٨ طين رقم ٢٠ س ٢٧ ق)

٣٣٢ — متى كان بين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن النيابة عند نظر الاستئناف المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر في المرافعة من محكمة أول درجة ، قد رفضت بعدم قبوله لرفضه بعد اليماد ، قضت المحكمة حضورياً بقبول استئناف الطاعن شكلاً وفي الموضوع بتأجيل القضية لجلسة أخرى لبيع جهود الدعوى ولإشعار المدعى بالحق الذي ذلك لما تبين لها من أن الطاعن عند نظر المرافعة أمام محكمة أول درجة كان عموماً على ذمة قضية أخرى ، إلا أنها حالت بدتة وحكمت في جلسة أخرى بعدم قبول الاستئناف شكلاً — متى كان ذلك فإن هذا الحكم الأخير يكون باطلاً ، لأن المحكمة بحكمها الأول الصادر بقبول الاستئناف شكلاً قد استنفدت سلطتها بالنسبة لفصل الاستئناف .

(جلسة ١٩٣٧/٥/١١ طين رقم ٢٩ س ٢٢ ق)

٣٣٣ — المقصود من عرض الأحكام على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد يقع من محكمة أول درجة من أخطاء فيها . فإذا كان الخطأ شكلياً

بمصلحة كانه لا وجود له ، فإذا أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب هذا الحكم فإنه يكون باطلاً أيضاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له قانوناً .

(جلسة ١٩٣٥/١١/٧ طين رقم ٦٦١ س ٢٥ ق)

٣٣٨ — إذا كان الحكم الابتدائي عالياً من البيانات الواجب ذكرها في الأحكام ، وكان الحكم الاستئنافي قد تدارك ذلك وقال في الوقت ذاته إنه يريد الحكم الابتدائي لأسبابه ، فإنه يكون صحيحاً ، وتكون الإحالة على الأسباب مقصوداً بها الورقة الموقع عليها من القاضي وكاتب المحكمة وإن كانت لا تصح تسميتها حكماً .

(جلسة ١٩٣٧/٦/٧ طين رقم ١١٢ س ١٣ ق)

٣٣٩ — إذا كان الحكم الابتدائي غير متوجع بعدم الملك فهذا لا يسبب الحكم الاستئنافي الذي أخذ بأسبابه مادام قد استوف هذا البيان ، لأن الأحكام الثنائية هي وحدها التي يجرى الطعن فيها أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٤/٦/١٢ طين رقم ٧٦٩ س ١٤ ق)

الفصل السادس عشر

مسائل متنوعة

٣٣٠ — الحكم بإبطال المرافعة في الاستئناف يرتب عليه ، طبقاً لقواعد المرافعات المدنية ، إزالة أثر ورقة الاستئناف المملئة وما تلاها من إجراءات المرافعة . فإذا أصدرت محكمة الجلس الاستئنافية خطأ حكماً بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية المرفوعة أمامها ، ولم يطن في هذا الحكم بطريق النقض وصار بذلك واجب الاحترام ، فإن هذا الحكم لا يتناول إلا أوراق الإجراءات الخاصة لدى المحكمة الاستئنافية ، ولا يتناول تقرير الاستئناف بل يبقى هذا التقرير قائماً رغم ذوال أثر إجراءات المحاكمة الاستئنافية . ذلك لأن هذا التقرير يكتب في ظم كتيب محكمة الدرجة الأولى ، فهو إذن مستقل عن أوراق الإجراءات الخاصة أمام المحكمة الاستئنافية ومتصل منها بالافصال ، وهو كذلك مزار كل انذار لرفض الاستئناف المدعى التي محررها للمستأنف ، ثم أنه لا يمكن لأحد من الخصوم لأنهم لا يملكون إلا بتاريخ الجلسة التي تعقد لنظر الاستئناف . وإن قلل المستأنف الذي صدر عنه حكم بإبطال المرافعة على خلاف القانون ، أن يعد دعواه بناء على تقرير الاستئناف الحاصل منه ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تبين هذا الاستئناف قائماً وتبطل فيه . ولا يحتمل من

ومدارك المحكمة قبل نظر الموضوع أصبح الحكم صحيحاً في شكله . وإن كان المتهم قد دفع أمام المحكمة الاستثنائية بطلان محضر الجلسة والحكم الابتدائي لعدم التوقيع عليها من القاضي ، فاعادته المحكمة الاستثنائية الأوراق إلى المحكمة الابتدائية لتساوئ هذا النص ، وبعد أن تم التوقيع نصف برغص الدفع وبأن يبدى الحكم الابتدائي فلذلك لا يبيح حكماً من كان الثابت أنه في التاريخ الذي صدر فيه كان الحكم الابتدائي من

حيث الشكل مستوفياً جميع شرائط الصلة التي يقتضيها القانون . وليس من شأن إرسال أوراق الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظر الاستئناف عقب التقرر به وقبل توقيع القاضي على الحكم أن ينير من ذلك ما دام هذا التوقيع قد تم قبل الفصل في الاستئناف وما دامت البررة في كل ما يتعلق بالحكم الاستئنافي هي بالوقت الذي يصدر فيه .

(جلة ١٤/١٤٨/١٩٤٨ طعن رقم ١١٧٦ سنة ١٨ ق)

استجواب المتهم

(ر إجراءات القواعد ارقام ٦٩ - ٨٤ وأمر حفظ ٢٠ ودعوى مدنية قاعدة ٧٦ ودفاع قاعدة ١٣٨)

استعمال القسوة

موجز القواعد :

- ١ - متى تم جريمة استعمال القسوة -
- ٢ - الاقوال والأشعار لا تدخل في مدلول القسوة -
- ٣ - تكوين جريمة استعمال القسوة لجريمة أخرى يقتضى تطبيق المادة ٣٣ / ١ عقوبات -
- ٤ - متى يتحقق ركن القسوة -
- ٥ - كفاية استظهار الحكم وقوع التمدى من المتهم اعتماداً على وظيفته دون حاجة الى ذكر الاصابات -
- (ر : أيضاً تمدد الجرائم قاعدة ٤ ودعوى مدنية قاعدة ١١١)

القواعد القانونية :

القسوة كان يرمى وظيفته ، أو لم يرد به اسم الجنى عليه أو بيان ما وقع من العدوان بالتفصيل .

(جلة ٢٠/٣٦٤/١٩٤٤ طعن رقم ٣٢٤ سنة ١٤ ق)

٢ - إنه لا كانت المادة ١٢٩ من قانون العقوبات المصري منقولة عن المادة ١٠٦ من قانون العقوبات التركي للأغوة عن المادة ١٨٦ من قانون العقوبات الفرنسي ، وكانت جميع هذه القوانين قد استمدت في التصير عن فترة الحاقب عليها بمقتضاها عبارة (violence contre les personnes) وهذه العبارة لا تصرف إلا إلى الأفعال المادية التي تقع على الأشخاص لا كذلك كانت الأحوال والإشارات لا تدخل في مدلول القسوة فالتصير بالمادة ٣٣٩ المذكورة . وإذا كان القانون

١ - إن جريمة استعمال القسوة للهار الهاف في المادة ١٢٩ ع تم كلاً استعمال للوظف أو المستخدم الدعوى القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث يخل بشرفهم أو يحدث ألاماً بأبدانهم ، ولا يفتقر في ذلك ان يكون المتهم وقت ارتكابه الاحشاء قائماً بأداء وظيفته ، أو ان يكون الاعتماد على درجة معينة من الجسامة . فإذا كان الثابت بالحكم ان المتهم وهو من رجال البوليس اعتدى على الجنى طمهم بالضرب اعتماداً على وظيفته فأحدث بهم جروحاً فليس مما يستوجب نقضه انه لم يذكر فيه ما إذا كان المتهم وقت استعمال

وكانت القسوة المقررة في القانون بالمادة ٢٤١ ع من الضرب الذي يجزى المصروب عن أعلاه الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً أشد من القسوة المقررة بالمادة ١٧٩ ع ، فإنه لا يكون من الخطأ معاقبة المتهم (وهو عمدة) بالمادة ٢٢١ إذا ما ثبت أن الضرب الذي وقع منه على الجاني عليه قد بلغ ذلك الحد من الجسامة .
(جلسة ١٢/١١/١٩٤٥ طعن رقم ١٤٦٦ سنة ١٤٠٥ ق)

٤ - إن ركن القسوة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات يتحقق بكل فعل مادي من شأنه أن يحدث إلماً يدين الجاني عليه فيها يكن الألم خفيفاً ، ولو لم يرتب على الفعل حدوث إصابات ظاهرة فيضمل إذن الضرب كما يشمل الإيلاء الخفيف .
(جلسة ١٤/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٢٦٤ سنة ٢٢٢ ق)

٥ - إن جريمة استعمال القسوة المنصوص عليها في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات توافر أركانها باستظهار وقوع التندى من المتهم على الجاني عليه اعتداءً على سلطة وظيفته دون ما حاجة إلى ذكر الإصابات التي حدثت بالجاني عليه نتيجة لهذا التندى .
(جلسة ١٦/١١/١٩٥٤ طعن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٢٤ ق)

المصرى قد حذا حذو القانون الركن في عدم الاكتفاء بالمعارة المذكورة فأضاف إليها عبارة " بحيث لا تغفل" يترفع أو أحدث إلماً بأبدانهم ، فإن هذا منه لا يدنو أن يكون يافاً لتعمل القسوة في جميع أحوال الاعتداء الذي يقع على الشخص مهما خفت جسامة أي سواء أكان من قبيل الضرب الذي يؤلم الجسم لم كان من قبيل الإيلاء الخفيف الذي يحس الشرف وإن لم يؤلم الجسم ، وإن فاذا حدث المحكة للتم مرتكباً لجريمة استعمال القسوة على اعتبار أن هذه الجريمة قد تقع بالانفاذ كما تقع بالانفاذ ، فإنها تكون غلطة .
(جلسة ١٦/١١/١٩٤٥ طعن رقم ٢٢٥ سنة ١٤٠٥ ق)

٣ - إن استعمال المولوثقين ومن في حكمهم القسوة مع الناس اعتداءً على وظائفهم كما يكون الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٩ من قانون العقوبات يكون أيضاً إذا حصل بالضرب - الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أو غيرها من المواد الأخرى التي تنافى على إحداث الضرب أو الجرح عمداً ولا كان الفعل موجبات في الجريمة واحدة ، وكان يجب بمقتضى المادة ٢٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ألا يوقع على المتهم به إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد

استيراد

موجز القواعد :

— ترتب مسؤولية عدم الاخطار عن البضاعة المستوردة على كل من يلزم بالأخطار ولو تعددوا - ١

القواعد القانونية :

١ - متى كان الحكم قد أثبت بأدلة مقبولة أن الطاعن الأول استورد صفقة ضخم لحسابه الخاص ثم باعها إلى الطاعن الثاني بسد أن قام بمصارف التأمين والنقل ، وأن الطاعن الثاني بدوره قد باعها إلى آخر قبل وصولها إلى المستهلك ، فإن هذا الحكم يكون سديداً إذ قضى بمسئولية كلا الطاعنين عن عدم الاخطار عن هذه الصفقة ، إذ القانون رتب هذه المسئولية على كل من يلزم بالأخطار ولو تعدد الأشخاص الذين تطبق عليهم نصوصه :
(جلسة ١٠/١١/١٩٥٢ طعن رقم ١٦٠٣ سنة ٢٢١ ق)

١ - متى كان الحكم قد أثبت بأدلة مقبولة أن الطاعن الأول استورد صفقة ضخم لحسابه الخاص ثم باعها إلى الطاعن الثاني بسد أن قام بمصارف التأمين والنقل ، وأن الطاعن الثاني بدوره قد باعها إلى آخر قبل وصولها إلى المستهلك ، فإن هذا الحكم يكون سديداً إذ قضى بمسئولية كلا الطاعنين عن عدم الاخطار عن هذه الصفقة ، إذ القانون رتب هذه المسئولية على كل من يلزم بالأخطار ولو تعدد الأشخاص الذين تطبق عليهم نصوصه :

اشتراك

رقم القاعده

١ -	٥	الفصل الاول : عموميات
٦ -	١٣	الفصل الثاني : طرق الاشتراك
		الفصل الثالث : الفتره بين التفاعل والشريك
١٤ -	٥٠	الفرد الاول : متى يصير المتهم فاعلا لا شريكا
٥١ -	٥٥	الفرد الثاني : متى يصير للمتهم شريكا لا فاعلا
٥٦ -	٦٤	الفصل الرابع : مسئولية الشريك وعقابه
٦٥ -	٧٥	الفصل الخامس : تسبب الاحكام بالنسبة الى الاشتراك

موجز القواعد :

الفصل الاول

عموميات

- عدم تصور سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لعل الاشتراك قبل وقوع الجريمة من التفاعل الأصلي - ١
- محاكمة الشريك غير ملقة على محاكمة التفاعل الأصلي - ٢
- مما يستمد الشريك صفته ١ - ٣
- الاصل للكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على ارتكاب الجريمة أو معاصره لها - ٤
- انطباق قواعد الاشتراك لتتصور عليها في قانون العقوبات على الجرائم التي تقع بالخالفه لتتصور القوانين الجنائية الخاصة - ٥

(ر . أيضا أثبت قواعد ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٩٤ و ٥٢٤ واختصاص قاعدة ٣٥ واختلاس أشياء عصبوزة قواعد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ١١٧ واختفاء أشياء مسروقة قاعدة ٤٠ واستئناف قاعدتان ٢١٢ و ٢٤٩ وبلاغ كاذب ٤٩ وتزوير قاعدتان ٧٩ و ١١٠ وتلبس قاعدتان ٢١ و ٢٣ وخطف قاعدتان ١٢ و ١٣ وخيانة أمانة قاعدة ٩٨ ودعوى جنائية قاعدتان ١٨ و ٤١ وزنا قاعدة ١٢ وسبق اصرار قاعدة ١٧ وسرقة قاعدتان ٩٨ و ١١٩ وعهدة زور قاعده ٥ وصحافة قاعدة ٤ وقتل عمد قاعدة ٦٥ وتلرق قاعدة ٣ وقض قواعد ٢١٨ و ٢٢٠ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٤١ و ٢٤٢ و وصف التهمة قواعد ٢٢ و ٢٨ و ٣٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٨ و ١٠٠)

الفصل الثاني

طرق الاشتراك

- الاشتراك بطريق الاضاق لا يستلزم ختاملا ايجابيا من جانب الشريك - ٦
- الاضاق على ارتكاب جريمة لا يقتضي أكثر من تقابل أرواده كل من الشريكين فيه - ٧
- شروط تحقق الاشتراك بالمساعدة - ٨ - ١٠
- عدم اشتراط وجود اتفاق سابق بين التفاعل والشريك لتحقيق الاشتراك بالمساعدة - ١١
- ملطلة المحكمة في استخلاص الاشتراك بالاضاق والتعرض من ظروف الدعوى وملابسها ولو لم يتم على الاشتراك دليل مباشر - ١٢ و ١٣
- (ر . أيضا أثبت قاعدة ٥٣٠ وتزوير قاعدتان ٧٨ و ١٧٢)

مؤجر القواعد (٥٠م) :

الفصل الثالث

التفرقة بين الفاعل والشريك

الفرع الأول : متى يعتبر المتهم فاعلا لا شريكا

- في جريمة انلاف للزروعات - ١٤
- في جريمة البلاغ الكاذب - ١٥
- في جريمة التزوير - ١٦
- في جريمة الخطف - ١٧ و ١٨
- في جريمة السرقة - ١٩ - ٢٦
- في جريمة الضرب أثناء التجمهر - ٢٧
- في جريمة أحداث العامة - ٢٨
- في جريمة الضرب القضي الى الموت - ٢٩ و ٣٠
- في جريمة القتل - ٣١ - ٥٠
- (ر . أيضا انلاف قاعدة ٧ وسرقة قاعدة ٩٥ وضرب قواعد ٥٢ و ٥٣ و ٥٥ و ٦١ و ٦٥ وعقوبة قاعدة ٣٧ وقتل عمد قواعد ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٨ وقض قاعدة ٢٢٢)

الفرع الثاني : متى يعتبر للشريك شريكا لا لفاعل

- في جريمة الاغراق الجنائي - ٥١
- في جريمة التزوير - ٥٢
- في جريمة الضرب القضي الى الموت - ٥٣
- في جريمة القتل - ٥٤ و ٥٥
- (ر . أيضا ضرب قاعدة ٥٢ وعقوبة قاعدة ٣٦ وقض قواعد ٢١٩ و ٢٢١ و ٢٢٣)

الفصل الرابع

مسئولية الشريك وعقابه

- مسؤولية الشريك عن النتيجة المحتملة - ٥٦ - ٥٨
- متى يسأل الشريك عن الظروف الخاصة بالفاعل والتي تقتضي تغيير وصف الجريمة - ٥٩
- عدم استعادة الشريك من الظروف الخاصة بالفاعل - ٦٠ و ٦١
- اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاغراق على جريمة أخرى - موضوعي - ٦٢
- شرط عقاب الشريك - ٦٣
- عقوبة الشريك - ٦٤
- (و . أيضا تزوير قاعدة ١٣٣ وضرب قاعدتان ٩٩ و ١٠٠ وعقوبة قواعد ٢٢ و ٣٨ و ٣٩ وقتل عمد قواعد ٢٨ و ١١٨ و ١٢٦ و ١٤٣ و ١٤٧ و ١٥١)

الفصل الخامس

تسبیب الاحكام بالنسبة الى الاشتراك

- عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لاغادة الاغراق غير جانيته من الوقائع القيدة لسبق الاصرار - ٦٥
- التزام الحكم بإدانة المتهم بالاغراق وللأساعدة في سرقة بيان واقعة السرقة التي حصل فيها الاشتراك وان التهم اتفق مع غيره على اقراف هذه الجريمة - ٦٦ و ٦٧
- وجوب إثبات الحكم بإدانة الشريك بالاغراق أنه اتفق مع الفاعل على ارتكاب الجريمة وأن نيته كانت موافقة لنية الفاعل في ارتكابها - ٦٨
- عدم التزام الحكم بالتدليل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بطريق الاغراق بأدلة مادية محسوسة - ٦٩

موجز القواعد (تابع) :

- التزام الحكم بأدانة المتهم في الاشتراك ببيان طريقة الاشتراك والناصر التي استخلص منها وجوده - ٧٠ و ٧١
- نفي الحكم سبق الإصرار لدى التهمين على مقارفة الجريمة لا يتعرض مع قوله إنهم اتوا قتل المجنى عليه فجأة واعتقروا على ذلك في هذه المسئلة - ٧٢
- كفاية بيان الحكم وقوع الجنائية من التهمين وطريقة اشتراكهم فيها - ٧٣
- عدم التزام الحكم ببيان طريقة الاشتراك في جريمة الخطف - ٧٤
- مساهمة الحكم التهم كشریک في جريمة التزوير على مجرد علمه بالتزوير - تصور - ٧٥

القواعد القانونية :

الفصل الاول

عموميات

١ - إن فعل الاشتراك لا يتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها ، ومن ثم لا يصور سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذا الفعل قبل وقوع الجريمة من الفاعل الأصلي كذلك ما دلم الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذه الجريمة بعد وقوعه لم ينقض بمرور الزمن لا يمكن أن تسقط الدعوى بالنسبة للشريك .

(جلة ١٩٢٨/١١/١٤ طين رقم ٣٢٢٤ سنة ٨ ق)

٢ - إنه وإن كان صحيحاً أن الاشتراك لا يتحقق إلا في رافعة معاقب عليها تقع من الفاعل الأصلي ، وأن الشريك لا يعود معاقب إذا كان ما وقع من الفاعل الأصلي غير معاقب عليه ، إلا أن ذلك لا يستلزم أنه تكون محاكمة الشريك ملقطة على محاكمة الفاعل ، لأصل القضاء عليه بالمعقوبة ، إذ ذلك يؤدي إلى عدم معاقبة الشريك إذا تلبزت محاكمة الفاعل الأصلي لكونه مجهولاً أو متوفى أو غير معاقب لاندفاع التصدي الجنائي عنه أو لآحوال أخرى عاصه به ، وإذن فيصح محاكمة الشريك استنفاً قبل أن تنظر معارضة الفاعل الأصلي إبتدائياً .

(جلة ١٩٤٧/٥/١٤ طين ١٢٠٦ سنة ١٢ ق)

٣ - إن المادة ٤٠ من قانون العقوبات التي تعرف الاشتراك في الجريمة لا ենطرق في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل لجريمة ، وكل ما توجه هو أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريره على ارتكاب الفعل المكون لها ، أو بناء على اتفاده على ارتكابها مع غيره أي كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهولة أو التهمة

لها ، يستوى في هذا أنه أن يكون اتصاله بالفاعل قريباً ومباشراً أو بعيداً وبواسطة ، إذ المدار في ذلك - كما هو ظاهر النص - على علاقة التهم بذات الفعل الجنائي المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهموا معه فيها ، والشريك إنما يستند صفته بحسب الأصل من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه ، فهو على الأصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها ، وإن تم وقع فعل الاشتراك في الجريمة - كما هو معرف به في القانون - فلا يصح القول بعدم العقاب عليه بمقتضى أنه لم يتبع مع الفاعل بل وقع مع شريك له .

(جلة ١٩٤٦/٣/١٢ طين رقم ٢٢٧٧ سنة ١٦ ق)

٤ - إنه وإن كان من المقرر قانوناً أن الأعمال المحكومة للاشتراك يجب أن تكون ساجدة على اتزان الجريمة أو معايرة لها ، إذ المادة ٤٠ من قانون العقوبات تشترط لتحقق الاشتراك بطرق التحريض والاتفاق أن تقع الجريمة بناء عليها ، ولقيام الاشتراك بطريق المساعدة أن تنصب المساعدة على الأعمال المجهزة أو السببية أو التمهيدية لارتكاب الجريمة ، إلا أنه لا حرج على المحكمة أن تستنتج فعل الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(جلة ١٩٤٧/١٠/٧ طين رقم ١٨٣٣ سنة ١٧ ق)

٥ - إن قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات تسمى أيضاً - بناء على المادة ٨ من هذا القانون - على الجرائم التي تقع بالغاثة تنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك ولذا كان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتزوير القوانين ليس فيه نص من هذا القبيل ولا تمنع نصومه من معاقبة شريك مرتكب الجرائم الواردة به لأن من يشترك مع آخر في جريمة نصدر القدر من ولى التلبس إلى الصحراء القربية بهن ترخيص من وزارة التجارة يصح معاقبه بموجب هذا القانون .

(جلة ١٩١٧/٧/١٦ طين رقم ١٢٦٦ سنة ١٩١٦ ق)

الفصل الثاني

طرق الاشتراك

٦ - إذا استعنت المحكمة من حكومت المالكة المعين لحولها على الأشياء المحجوزة ومن عدم معاوضته لأخيه في التصرف على تلك الأشياء أن هناك اتفاقاً بين الآخرين على تبديعها فهذا الاستنتاج فحلاً عن كونه ما يدخل في سلطة القاضي للوضوح فإنه لا غبار عليه لأن الاتفاق لا يستلزم حتماً حلاً إيجابياً من جانب الشريك بل يكفي لتحققه أن يلزم الحارس موثقاً سلبياً كما هو الحاصل في مثل هذه الصورة .

(جلسة ١٩٣١/١٢/٢٦ ملحق رقم ١١١٧ سنة ١٩٣١)

٧ - الاتفاق على ارتكاب جريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل لإرادة كل من الشركين فيه ولا يشترط لفرقه معنى وقت معين من المصادرة ولا توافقاً أو تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

(جلسة ١٩٣٠/٢/٤ ملحق رقم ٤١٨ سنة ١٩٣٠)

٨ - إن المادة ٤٤ من قانون العقوبات إذ نصت في فقرتها الثانية على أن الاشتراك يكون بواسطة الاتفاق قد نصت كذلك في فقرتها الثالثة على أن الاشتراك يكون أجنبياً بالمساعدة إذا دأب على شخص للفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أي شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التيسيرة لارتكابها . فكل ما اشترطه القانون في هذه الفقرة لتحقق الاشتراك بالمساعدة أن يكون الشريك علماً بارتكاب الفاعل الجريمة وأن يساعده بقصد المعاونة على إتمام ارتكابها في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التيسيرة لارتكابها ولا يشترط قيام الاتفاق بين الفاعل والشريك في هذه الحالة إذ لو كان ذلك لازماً لما كان هناك معنى لأن يفرد القانون فقرة علمية معنى فيها ببيان طرق المساعدة وشروط تحقق الاشتراك بها مع سبق النص في الفقرة الثانية على تحققه بمجرد الاتفاق مع الفاعل على ارتكاب الجريمة .

(جلسة ١٩٣٠/٥/٢٠ ملحق رقم ٢٠ سنة ١٩٣٠)

٩ - إن الاشتراك بالمساعدة لا يشترط إلا إذا ثبت أن الشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو علم بها ، وأنه ساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها .

(جلسة ١٩٣٠/١١/١٩ ملحق رقم ١٩٠٢ سنة ١٩٣٠)

١٠ - لا يكفي في استناد الاشتراك بالمساعدة المقاب عليه قانوناً عناصر فعل الفاعل مع ما وقع من غيره ، بل لابد أن يكون لدى الشريك نية التخلل مع الفاعل لتخللاً مقصوداً يتجاوز صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جملة الشارع مثاماً لعقاب الشريك .

(جلسة ١٩٣٠/١٢/٢٦ ملحق رقم ٨٧٨ سنة ١٩٣٠)

١١ - لا يشترط تحقق الاشتراك بطريق المساعدة المتصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٤ من قانون العقوبات أن يكون هناك اتفاق سابق بين الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ، بل يكفي أن يكون الشريك علماً بارتكاب الفاعل الجريمة وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التيسيرة لارتكابها .

(جلسة ١٩٣٠/١/٨ ملحق رقم ٢٤٧ سنة ١٩٣٢)

١٢ - إنه لا جدال في أن الاشتراك في الجريمة لا يتكون إلا من أعمال إيجابية ولا ينتج أبداً عن أعمال سلبية ، كما لا جدال في أن أعمال التحريض والاتفاق لا تكون الاشتراك المقاب عليه إلا إذا كانت سابقة على تنفيذ الجريمة ، وأن أعمال المساعدة لا تعد اشتراكاً إلا إذا كانت سابقة أو معاونة للجريمة ، وإنه فلا لشرك بأعمال لا حقه الجريمة . إلا أن ما تعد ملاحقة أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، كما أن الاشتراك بالتحريض لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه . وإذا كان القاضي الجنائي ، فيما عدا الحالات الاستثنائية التي يفرضها القانون فيها بوضع معين من الأدلة ، حراً في أن يستمد عقيدته من أي مصدر شاء فإن له ، إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعترافه أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك ، أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من الترائن التي تقوم لديه ، كما له أن يستنتج حصول التحريض والاتفاق أو المساعدة على الجريمة من أعمال لا حقه لها .

(جلسة ١٩٣٠/٥/٢٨ ملحق رقم ١٠١٦ سنة ١٩٣٠)

١٣ - لما كان الاشتراك بالاتفاق والتحريض يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . فإنه يكفي أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اشتراكها هذا سائفاً تبرعاً لواقع إلى أينها الحكم .

(جلسة ١٩٣٠/١٢/٢٦ ملحق رقم ٦٦٤ سنة ١٩٣٠)

بين الفاعل والمشارك إذا هو يعتبر فاعلا في هذه الجريمة من ارتكبتها بنفسه أو بواسطة غيره .

(جدة ١٩٠٢/١٠/٢٧ من رقم ٨٧ سنة ١٣١٠ ق)

١٩ - إذا ساءم عدة أشخاص في تنفيذ جريمة سرقة بطريقة توزيع الأعمال التي تكون منها ، فيبعضهم باستعمل الإكراه على الجني عليه وأمسك به حتى تمكن البعض الآخر من نقل السرقات والفرار بها ، فهذا يجعلهم قانونا مسئولين باعتبارهم فاعلين أصليين في السرقة على أحاس أنها تكونت من أكثر من عمل واحد ، وأن كلا منهم ، مع علمه بها وبعمل زملائه ، قام بتنفيذ عمل فيها .

(جدة ١٩٢٣/١٠/٢٣ من رقم ٨٨ سنة ١٣١١ ق)

٢٠ - لا يشترط في القانون لمراقبة المتهمين في جناية السرقة بالإكراه أن يقع من كل منهم فصل الإكراه وبفعل الاختلاس بل يكفي في عدم فاعلين لهذه الجناية أن يرتكب كل منهم أى الفعلين ، متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا . فإذا كان الحكم قد بين بناء على الاعتبارات التي أوردها أن المتهمين كانوا في مكان الحادث متفقين على السرقة وأن اثنين منهم بأشرا ضرب الحقن عليه لتسهيل فعل الاختلاس الذي بشره الآخرون ، فإن كلا منهم يكون فاعلا للجريمة باعتبارها جناية سرقة بالإكراه ، على الرغم من أن بعضهم لم يرتكب فعل الاختلاس وبعضهم الآخر لم يرتكب فعل التعدي على الجني عليه .

(جدة ١٩٠٢/١٠/٢٨ من رقم ١٢٨ سنة ١٣١٠ ق)

٢١ - متى كان الثابت من الحكم أن المتهمين تمالقوا بطريق الإكراه قد ساءموا في تنفيذ الجريمة عن طريق توزيعها عليهم فاختلس واحد منهم بالتزود . وتسلها آخره وساءموا جميعا في تعطيل مقاومة الجني عليه ، فانهم يكونون في القانون مسئولين جميعا باعتبارهم فاعلين في واقعة السرقة على أساس أنها تكونت من عمل أكثر من عمل واحد وأن كلا منهم مع علمه بعمل زملائه قد قام بعمل من هذه الأعمال بقصد تحقيق الغرض المشترك .

(جدة ١٩٠١/١٠/١٠ من رقم ٨٠٠ سنة ١٣٠١ ق)

٢٢ - يكفي في القانون لمراقبة المتهمين في جناية السرقة بحبل سلاح أن يكون حامل السلاح قد بشر زملا من الأعمال التي اتفق هو وزملائه على تنفيذ السرقة بها ، ولا يشترط أن يكون قد بشر تلك الأعمال جميعا ، فإذا كان هو قد قام بعمل من عمل مقربة من مكان الحادث

الفصل الثالث

الفرقة بين الفاعل والمشارك

الفرع الأول

متى يعتبر المتهم فاعلا لا شريكا

١٤ - إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار المتهم الذي يقف إلى جوار زملائه ليحرسهم ويطلقون الرماية فاعلا أصليا في هذه الجريمة لأشريكا .

(جدة ١٩٠٢/١٠/٢٣ من رقم ١٨٠٢ سنة ١٣٠١ ق)

١٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكم هي أن المتهمين (عشرة واثني) صوروا وقوع الحادثة موضوع البلاغ الكاذب ونسبوا ذورا وتوعدوا إلى المبلغ عنده فاضدس الإيقاع به ، فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة البلاغ الكاذب باعتباره فاعلا أصليا . ولا يصح اعتبار الممنه مجرد شريك بحجة أن مباشرة إرسال البلاغ إلى المركز بدأن قسمة إليه أنه لم تكن إلا بحكم وظيفته مادام هو في الواقع المدير للبلاغ باقتضائه مع ابنه .

(جدة ١٩١١/١٠/٢٦ من رقم ١٥٧١ سنة ١٣١١ ق)

١٦ - إن الجريمة إذا كانت ترتكب من جهة أفعال (كما هو الشأن في توزيع إصصال مركب ماديا عن العبارة الواردة بصلبه ثم من الأعضاء) فكل من أتى فعلا من هذه الأفعال المادية التي من مجموعها تكون الجريمة فهو فاعل أصلي لهذه الجريمة وإن لم يكن هو في باقي الأعمال التي صدرت من غيرة سوى مجرد شريك كأجله بالمادة ٢٩/٢ ج .

(جدة ١٩٢٣/١٠/٢٦ من رقم ١٢٨٨ سنة ١٣١١ ق)

١٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكم هي أن المتهمين ، ومنهم الطاعن ، اتفقوا فيما بينهم على خطف طفل لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كلمة الحصول على مبلغ من التزود مقابل رده لغوي ، وأن اثنين منهم ، تنفيذ هذا الاتفاق ، خطفاه وفعيا به إلى مسكن الطاعن ثم قتلاه بعد ذلك إلى مسكن آخر ، فهذا الذي ثبت وقعه من الطاعن يجعله فاعلا أصليا في جريمة الخطف ، لأنه أتى فعلا من الأعمال المكشوفة لها بانغفائه الطفل وحجبه عن ذويهم الذين لهم حق حقه ورعايته .

(جدة ١٩٢٣/١٠/٢٦ من رقم ١٤٤٠ سنة ١٣١١ ق)

١٨ - إن القانون في جريمة خطف الطفل يسوى

٢٨ - إذا كان المتهمان متفقين على ضرب الجاني عليه وقام كلاهما بتفدية الاعتداء فيه فعليه أحدهما على ذراعه والأخر على رأسه فإن كلا منهما يعتبر فاعلا في جريمة إحداث العاقة الناشئة عن إحدى الضربات .
(جلسة ١٩٤١/٢/٢١ من رقم ١٠٠١ - ١١ ق)

٢٩ - المحكمة أن تعتبر المتهمين فاعلين أصليين في الضرب الذي أحدث الوفاة ولو كانت بعض الضربات لم تؤثر في القتل متى ثبت أن الضربات التي شأت عنها الوفاة كانت أزيد من عدد الضاربين .

(جلسة ١٩٣١/١٢/١٤ من رقم ٨٩٩ - ٢ ق)

٣٠ - الأصل ألا يسأل شخص بصفته فاعلا في جريمة الضرب المقتضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات المقتضى إلى الوفاة أو التي ساهمت في ذلك أو إذا كان اتفق مع آخرين على ضرب الجاني عليه ثم باشر معهم الضرب فعلا تنفيذيا للقرض الإجرائي الذي اتفق معهم على مقارنته وفي هذه الحالة الأخيرة يستوي أن يكون هو أحدث الضربات التي سببت الوفاة أو أن يكون قد أحسها غيره من اتفقوا معه .

(جلسة ١٩٤١/١٢/٦ من رقم ١٢٥٨ - ٢٦ ق)

٣١ - إذا قتل المحكم عن الكشف الطبي والصفحة التشريحية أن الجاني عليه عدة جروح نارية أصابته من زش ثلاثة أعيرة وأن سبب الوفاة هو ميوط القلب من التزيف ثم احتار المتهم وزميه المجهول فاعلين أصليين فاقده الحكم لا يمكن تبرجه على أنه قرر أن الوفاة كانت نتيجة حيار تآزري واحد بل للسداد أن الوفاة كانت نتيجة ميوط القلب الناشئ عن التزيف الذي سببته الجروح المديدة الناشئة عن الأعيرة النارية الثلاثة التي أطلقتها عليه المتهم وزميه المجهول فلا وجه بحسب ذلك للاعتراض على ما قرره الحكم من احتار الطعن وزميه فاعلين أصليين ما دام كل منهم قد أتى عملا من الأعمال التي سببت التزيف فهبوط القلب وأحدثت الوفاة في النهاية .

(جلسة ١٩٣٢/٦/١٥ من رقم ١٢٧٧ - ٣ ق)

٣٢ - إذا كان ثابت بالمحكم أن المذموم اتفقوا على قتل الجاني عليهم ، وأسرأوا على ذلك فاعتزروا حتى مروا بهم ونهالوا عليهم ضربا بالعض النليقة وأبديا البدالات وقروا بهم في القتل ، وكانوا كلا حاول الجاني عليهم النجاة والعودة إلى العاطي . يتبر بوزنهم وبقدورهم بالظرب حتى كادت أرواحهم وابتنهم لهم ، فحيا ذكره المحكم من اتفاق المتهمين على قتل الجاني عليهم

بحرهم حتى يتمكنوا من قتل المسروق فإنه يكون في هذه الحالة فاعلا معهم في السرقة على أساس أن العمل الذي قام به هو من الأعمال التي اتفقوا بها على إتمام السرقة ، ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن هذا الذي كان معه السلاح لم يتصل بالمسروق بل كان واقفا ينظر زملاءه .

(جلسة ١٩٤٨/١/١٩ من رقم ٧٤٠ - ١٧ ق)

٣٣ - متى كان المتهمون في جريمة قد ساء كل منهم فيها بفعل من الأفعال المكورة لها فذلك يكفي لاعتباره فاعلا أصليا . وإذا كان المتهمون في سرقة قد قام بعضهم بتلبية سكان المنزل وبعضهم بدخوله والاستيلاء على المسروقات وتمت الجريمة بناء على ذلك فاتهم جميعا بكونهم فاعلين أصليين .

(جلسة ١٩٤١/١٢/٢٢ من رقم ١٦١ - ١٧ ق)

٣٤ - إن جلوس أحد المتهمين بالسرقة يتكلم مع حارس الشيء الذي سرق لكي يسهل زيمه السرقة - ذلك يعد عملا من الأعمال المكورة للجريمة ، فيعد فاعلا فيها متى تمت الجريمة بأخذ المسروق وإخراجه عن حيازة صاحبه .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/١ من رقم ١٨٠١ - ١٧ ق)

٣٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكم هي أن المتهم اتفق مع زملاءه على السرقة وذلك بأن يدخل الزملاء المنزل لأخذ المسروق منه ويقيم هو على مقربة منهم يحرسهم ليتكفروا من تنفيذ مقصده المتفق عليه فإنه يكون فاعلا في السرقة لا مجرد شريك فيها .

(جلسة ١٩٤٨/١/٦ من رقم ١٢٨٢ - ١٧ ق)

٣٦ - إذا كان المتهم بسرقة تيار كهربائي وإن استعان بأخر في تركيب الأسلاك على الوجه الذي يسر له بيرة التيار الكهربائي إلا أنه هو في الواقع المقادف للفعل المادى المكون للسرقة وهو إدارة المفتاح الذي يوصل سير العداد رغمًا من استمرار سحب الكهرباء المستعملة في الإضاءة ، فإن هذا المتهم يكون هو الماعل في جريمة سرقة التيار الكهربائي وليس شريكا .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/٥ من رقم ١٠٢٣ - ١٧ ق)

٣٧ - إن المادتين ٢٠٧ و ٢٠٨ عقوبات تسوي في المسؤولية بين من قارب الضرب بشخصه وبين من لم يقاربه وتعمل الصنفين فاعلين أصليين وهي حالة خاصة من أنواع الإجراء أوردتها الشارع حكما استثنائيا لا يتشعب مع المبادئ العامة للمسئولية الجنائية .

(جلسة ١٩٣٢/٢/٥ من رقم ١٢٧٧ - ٢ ق)

معاذها باعتبارها فاعلين لقتل لا شريكين فيه تكون صيغة متفقة مع تعريف القاتل الجرمية على ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة ٢٩ ع. ذلك ولو كانت الوفاة لم تقتض إلا عن فعل أحدهما، ولم يكن لا وقع من زنيته دخل فيها، ما دام ما وقع منه شروطا للقتل. ومع ذلك فلا مصلحة لذين المتهمين من الحكم بأنهما لم يكونا إلا شريكين لمجبول من بينهما في جنسية القتل مادامت المحكمة حين أدانتها بوصف كونها فاعلين، وقالت إنها تأخذها بأداة لم توقع عليها لا عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة. بأن تقدير ظروف الواقعة وموجباتها مرجعة الى ذات الواقعة الجبائية التي وقعت لا الى الوصف القانوني الذي وصفها المحكم به. وقد كان في وسع المحكمة أن تتناول العقوبة على أقل ما نزلت إليه على مقتضى المحدد الواردة في المادة ١٧ ع أو أنها وجدت أن هناك ما يبرر ذلك. وما دامت هي لم تفعل فيستري من جهة العقاب أن يعد المتهمان شريكين أو فاعلين إذ الخلاف في الوصف لم يكن له من تأثير.

(جدة ١٩٤٢/١٢/٧ من رقم ١٢ سنة ١٣ ق)

٣٩ - إن كان كل صبيحة لا يشترط في القانون لاعتبار المتهمين فاعلين لجناية القتل أو الشروع فيه أن يكون كل منهم ساهم بفعل منه في الإصابة التي سببت القتل، بل يكفي أن يكونوا قد انضموا على ارتكابها، وعملوا على تنفيذها فارتكب كل منهم فعلا من الأفعال التي يصح عدما شروعا فيها، إلا أنه لا يكفي لاعتبار المتهمين فاعلين أن يكون الحكم قد استظهر توافر سيق الاصرار لديهم، وانماهم على ارتكاب الجرائم التي وقعت، وأن كلا منهم وقع منه فعل أو أفعال مادية في سبيل تنفيذ مقصدهم إذا كانت الوقائع التي أوردتها غير فاطمة في أن كل واحد منهم قد باشر بنفسه فعلا يمكن وصفه في القانون بأنه شروع. فاقا كانت الوقائع التي اتبعتها الحكم لا تفتي احتمال العيارات التي أطلقتها أحد المتهمين لم تصب أحد التفتين إلا بعد وفاته ولم تطلق صوب القتل الآخر ولا صوب المجرى عليه الذي لم يقتل، مما لا يصح منه اعتبار اطلاقها بالنسبة إليه شروعا في قتل لاصابته ميتا وعلم تصويبها إلى حي. فانه، مع هذا الاحتمال الذي يجب حثا أن يستفيد منه المتهمون لكونهم مطلق تلك العيارات غير معين بالذات من بينهم، لا يصح أن يعد هؤلاء المتهمون إلا شركاء لفاعل غير معين من بينهم في الجرائم التي وقعت. على أنه ليس هؤلاء المتهمين أن يتسلسلوا بهذا الخطأ لطلب تعص

واصرارهم عليه وسامحة كل منهم في مقارفة مجازفة عدما عملا من الاعمال المكوفة ما يدل بجلاء على أن كلا من المتهمين ارتكب جنابة القتل العمد مع سبق الاصرار:

(جدة ١٩٣٨/٥/٢٠ من رقم ١٢٩٤ سنة ١٣ ق)

٣٣ - إن المادة ٢٩ من قانون العقوبات يؤخذ من جازاتها ومن تعليلات وزارة الحقبة عليها خصوصا الآية التي أوردتها هذه التعليلات شرحا لها. لا يعتبر فاعلا (أولا) من يرتكب القتل الذي تتكون به الجريمة كالمسؤول أو أكل هو وحده لم كان معه غيره. (ثانيا) من يأمر قصد ارتكابها عملا من الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها متى كان عمله في حد ذاته يعتبر شروعا في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم بهذا القتل وإذاعت بفعل واحد أو أكثر من تدخلوا معه فيها. فإذا اتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جنابة القتل ثم احتدى كل منهم بالضرب على المجرى عليه قائم يستبدون فاعلين في جنابة القتل ولو كانت الوفاة من خسا إلا عن فعل واحد منهم فقط عرف بيته أو لم يعرف يدل على ذلك المادة ١٢ بين الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٩ المذكورة. فالأولى عليها أن يكون المم قد ارتكب العمل المذكور شكل الجريمة أما لا يفسلها أن تكون الجريمة قد اتفق بين عدة أشخاص على ارتكابها بمهمة الفعل على أن يقوم كل واحد منهم مباشرة فعل منها. وهذا هو مضمون نص المادة ٣٧ من القانون المدني التي أدخلت عنها الفقرة المذكورة.

(جدة ١٩٤١/٧/٢٣ من رقم ٦٦ سنة ١١ ق)

٤٤ - إذا اتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جريمة قتل ثم احتدى كل منهم على المجرى عليه تنفيذها لا انضموا عليه فإن كلا منهم يعتبر فاعلا أصليا لا شريكا في القتل ولو كانت الوفاة لم تقتض إلا عن فعل واحد عرف مرتكبها أو لم يعرف.

(جدة ١٩٤١/١٠/٢٧ من رقم ١٨٨٢ سنة ١٦ ق)

٣٥ - إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة استخلصت، في مطلق سليم من الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن ترضى إلى ما رتبته عليها، أن كلا من المتهمين المطلق، في وقت واحد وفي حضرة الآخر، على المجرى عليه مقروفا بأمر يقصد قتله، وكان المستفاد من الواقعة - كما فهمتها المحكمة - أنها حين أصاب المجرى عليه بالبرص كانا متفقين على قتله، وأنهما لم يرتكبا ما ترتب به ولا تنفيذ قصد جنابة مشترك بينهما، فإن

على ارتكاب جريمة القتل، ثم اعتدى كل منهم على الجني عليه تنفيذا لما اتفقوا عليه، فإن كلا منهم يعتبر فاعلا لا شرعيا، ولو كانت وفاة الجني عليه قد نشأت عن فعل واحد منهم بيته.

(جدة ١٩٤٧/١٠/١٠٩ طعن رقم ١٨٠ لسنة ١٣١٢)

٣٩ - إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم هو وحده المحدث للاصابات التي أدت إلى القتل، فإنه يكون مسئولا عن هذه الجناية ولو كانت الاصابات قد عمل تعدد الفاعلين، ما دام علما أنه قد تدخل في ارتكابها بأن أتى عمدا علما من الأعمال المكونة لها.

(جدة ١٩٤٤/١/١٢ طعن رقم ١٢٥ لسنة ١٣١١)

٤٠ - أنه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات، ومن تعليقات وزارة الحفانية عليها، أنه يعتبر فاعلا للجريمة: (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره. و (ثانيا) من يتدخل في ارتكابها إذا كانت تكون من عدة أعمال فيأتي عمدا علما من الأعمال التي ارتكبها في سبيل تنفيذا، متى كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعا في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها. فإذا ما اتفق شخصان فأكبر على ارتكاب جريمة القتل، ثم اعتدى كل منهم على الجني عليه تنفيذا لما اتفقوا عليه، فإن كلا منهم يعتبر فاعلا لا شرعيا، ولو كانت وفاة الجني عليه قد نشأت عن الفعل الذي وقع من واحد منهم عرف أو لم يعرف. وإذا كان ذلك كانت المحكمة قد كرهت، قبلا عن تقرير الطبيب الشرعي، الاصابات التي وجدت بجث الجني عليه، ويرى رأي الطبيب في أن بعض هذه الاصابات نشأت عن المصادمة بألة حادة قوية كباط أو ما شابهها، وأن بعضها نشأ عن المصادمة بجسم حلب راض خشن أيا كان نوعه، وأن الوفاة نتجت عن كسور الحجمة ومصادمات من زيف وتكلم بمادة اللغ، وأن هذه الكسور نشأت عن الضرب بألة حادة قوية وبمجرس حلوها من مشعل الساجور المضبوط، ثم بعد أن أوردت الأدلة التي اعتلت عليها في ثبوت التهمة على المتهمين عرضت إلى نية القتل ثم إلى سبق الإصرار والتمرد وأثبتت توافر كل ذلك لديهم، ثم اعتبرت جميعا فاعلين، فأنها لا تكون قد أخطأت. ولا يوجب حكما عدم تحمدهم عن أحدث كلا من الإصابات القاتلة أو غير القاتلة، والاصابات القطعية أو الرعية، فإن ذلك لا ضرورة له بعد الذي أثبت من أن كلا من المتهمين

الحكم بقوله إن المحكمة وهي تعدد العقوبة كانت تحت تأثير الوصف القانوني الذي وصفت فعلتهم به. وذلك لأن تقدير المحكمة لبراميل الرأفة مدبره ذات الرأفة الجنائية التي قارفا التهم، وما أحاط بها من ظروف وملاحظات، لا الوصف القانوني الواقعة. لو أن المحكمة كانت أراحت أن تنزل بالعقوبة إلى أقل من الأشغال الشاقة المؤبدة التي أوقعتها على المتهمين لكانت في وسعها، حتى مع الوصف الخاطئ، الذي أراحت، أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المينة في المادة ١٧٤. أما وهي قد أوقعت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، فأنها تكون قد رأت أن هذه العقوبة - لا أقل منها - هي المناسبة لرأفة التعدي بفرض النظر عن وصفها القانوني. إنما يكون التساهل بهذا الخطأ جزاء في حالة نزول المحكمة بالمعاقبة إلى أقل عقوبة يسمح بها القانون، إذ عندئذ تقوم الشبهة في أن الوصف القانوني الخاطئ هو الذي منحه المحكمة من التزول إلى عقوبة أقل من التي أوقعتها فعلا، ويصح بناء على ذلك، القول بأن الحكم عليه مصلحة في إجابة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح.

(جدة ١٩٤٧/١٢/١٤ طعن رقم ١٩٦ لسنة ١٣١٢)

٣٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن للثمن وآخر غير معلوم مطلقا، فبعد القتل وبناء على إصرار سابق، أربع مصاصات على الجني عليه فأصابته قات، فإن كلا منهما يكون على مقتضى المادة ٣٩ ح، فاعلا للقتل، سواء أكان الفعل الذي تسببت عنه الواقعة قد وقع من الثمن أو من ذميلة.

(جدة ١٩٤٧/١٢/١٤ طعن رقم ١٩٤ لسنة ١٣١٢)

٣٨ - أنه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات وتعليقات نظارة الحفانية عليها والأشقة التي وردت في هذه التعليقات شرعا لحساب أنه يعتبر فاعلا: (أولا) من يرتكب الفعل المكون للجريمة كلها سواء أكان وحده أم كان مع غيره (ثانيا) من يتكون لديه نية التدخل في ارتكاب الجريمة فيأتي عمدا علما من الأعمال التي ارتكبها في سبيل تنفيذا متى كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعا في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به وإنما تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها. ومن قبيل ذلك ما جله في التعليقات المذكورة من أنه: إذا أوقف زيد مثلا عربة حمرو ثم قتل بحسره فريد فاعل للقتل إذا كان أوقف العربة بقصد القتل. وإذا كان اتفق شخصان فأكبر

٤٦ - متى كان الثابت أن الطاعن ومن معه قد اتفقوا على قتل الجنى عليه لى رؤية فريق منهم له بالسوق أخذا بأثار القاتل بين العاقلين وأن الجميع قد ساهروا في اقتراف الجرم واستمر الطاعن يواصل اعتدائه حتى غر الجنى عليه قتلا تنفيذاً لهذا الاتفاق فان الطاعن يكون فاعلاً في جريمة القتل سواء أكان ارتكب القتل الذى أدى إلى الوفاة وحده أو كانت الوفاة لم تحدث بفضله منفرداً بل نشأت عنه وعن أفعال واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه .

(حله ١٩٥٢/٥/٢٧ طعن رقم ٤٥٩ سنة ٢٢٢ ق)

٤٧ - يكفى لاعتبار الجاني فاعلاً للجريمة في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات أن يكون قد اتفق مع غيره على ارتكابها وأعدا لذلك عدتها وتسلم كل منهما بتنفيذ وتوجهاً إلى المكان الذى اعتاد الجنى عليه أن يجلس فيه فلما وجداه أطلق كل منهما عليه عياراً من البندقية التى يحملها ، ولو كان عياراً واحداً هو الذى أصاب الجنى عليه ونشأت عنه وفاته . ذلك بأن ما أأده كل منهما هو من الأعمال التنفيذية للجريمة التى اتفقا معا على ارتكابها ورتبا الدور الذى يقوم به كل منهما في المساهمة فيها ، ومادام كل منهما قد قلم بالدور الذى اختص به ، ومادام هذا التدبير قد أنتج النتيجة التى قصد إليها وهى القتل ، وإن فاعلاً للحدث فيها إذا كانت هذه النتيجة قد نشأت عن عيار واحد أو عن عيارين .

(حله ١٩٥٢/١/٦ طعن رقم ١١٥٤ سنة ٢٢٢ ق)

٤٨ - إذا اتفق منهم مع آخرين على قتل شخص وأطلق هذا المتهم أميرة تارية لم تصب الجنى عليه الذى توفي نتيجة أميرة أطلقها عليه الآخرون فان المتهم يكون مسئولاً عن جريمة قتل الجنى عليه باعتباره فاعلاً أصلياً في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، ذلك أن ما ساهم به من أفعال يند من الأعمال التنفيذية في الجريمة المذكورة .

(حله ١٩٥٥/١/١٢ طعن رقم ٤٦ سنة ٢٢٥ ق)

٤٩ - إذا كان الحكم قد بين ما ساهم به المتهم مع آخرين من اتقايم على قتل الجنى عليهم وسرقة ماله من إصرارهم السابق على القتل وشد أزر أجدهم بوجود الباقين منه في مكان الحادث وقت مقارنة الجرائم وإعداد الحفرة لدفن الضحايا وإزالة التراب عليهم بعد سرقة القود والمصوغات التى كانت معهم وإقسامها فيما بينهم ، فإن الحكم إذ بين ذلك وأقام الدليل عليه يكون قد أصاب

قد أدى ما يترتب في القانون شروعاً في جناية القتل وأن الجناية وقعت بالفعل نتيجة لاتفاقهم وتنفيذاً لقصد المشترك بينهم .

(حله ١٩٤٢/١٢/١ طعن رقم ١٢٠١ سنة ١٩٤٢ ق)

٥٠ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم من المتهمين اتفاقاً على قتل الجنى عليه فلما أصره قداماً في الطريق اتفقا عليه ، وضربه أحدهما بالعصا ، وأطلق عليه الآخر عياراً نارياً أساه قترق من منه الإصابة ، فإن التعارب بالعصا يكون هو أيضاً فاعلاً في جناية قتل الجنى عليه ولو أن الوفاة لم تحدث من الضرب الذى أوقعه .

(حله ١٩٥٥/٦/١ طعن رقم ١١٢٠ سنة ١٩٥٥ ق)

٥١ - متى كان الثابت بالحكم أن المتهمين اتفقا معاً على قتل كل من الجنى عليهما ثم ذهبوا إلى مكان وجودهما وأطلق كل منهما عياراً نارياً صوبهما قتل أحدهما وأصيب الآخر ، كان كل من المتهمين قد أدى عملاً من الأعمال المكورة لكل من الجرمين الذين وقتل بناء على اتفاقهما ، ويكون الحكم صحيحاً إذا اعتبرهما فاعلين أصليين في جنايتي القتل والشروع فيه .

(حله ١٩٥٥/٥/١٩ طعن رقم ١٢٠١ سنة ١٩٥٥ ق)

٥٢ - يكفى لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين أن يكونا قد اتفقا على ارتكاب القتل وعملاً على تنفيذ فاعلاً أحدهما الإصابة الفاتكة وارتكب الآخر فعلاً من الأفعال التى يصح عددها شروعاً في القتل ولو لم يساهم بفعل في الإصابة التى سببت القتل .

(حله ١٩٥١/٢/٢٥ طعن رقم ٢٥٠ سنة ٢٢١ ق)

٥٣ - مادام الطاعن وزميه قد اتفقا على ارتكاب جريمة القتل وساهم كلاهما فيها بإطلاق النار على الجنى عليه فان إدانة الطاعن باعتباره فاعلاً في جريمة القتل تكون صحيحة حتى ولو كانت وفاة الجنى عليه لم تحدث من الأخيرة التارية التى أطلقها هو بل حدثت من العيارات التى أطلقها زميله .

(حله ١٩٥٢/١/٨ طعن رقم ١١٦٦ سنة ٢٢٢ ق)

٥٤ - متى كان الثابت بالحكم أن المتهمين جميعاً قد اتفقوا على قتل الجنى عليه وكنوا له ثم ساهم كل منهم في الأعمال التنفيذية للجريمة بما أحده بالجنى عليه من إصابات فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن موت الجنى عليه بوصفه فاعلاً أصلياً في جريمة القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ عن فعله بسببها وأيا كانت الضربة التى أحدثها بالجنى عليه .

(حله ١٩٥٢/٥/١٩ طعن رقم ٤٢٤ سنة ٢٢٢ ق)

مع كل من الباقيين مما وقع منه من ضرب وعن مضاعفات هذا الضرب.

(جلسة ١٩٩٢/١/٢٠ طعن رقم ٩٨٦ سنة ٩ ق١)

٥٢ - من شهد على ورقة مزورة وهو عالم بقرورها فهو شريك بالمساعدة في الأعمال المتممة لجريمة التزوير وهي إعطاء الورقة المزورة شكل الورقة الصحيحة وإظهارها كأنها صادرة من المبنى عليه لها . وهذا العمل نوع من الاشتراك الجنائي المبين في المادة ٢/٤٠ ع لما فيه من إعاقة على إحكام التزوير .

(جلسة ١٩٩٢/١/٢٠ طعن رقم ١٩٩٩ سنة ١٠ ق١)

٥٣ - إذا كان المتضاد من الثابت بالحكم أن وفاة المبنى عليه لم تكن إلا نتيجة ضربة واحدة من الضربات المديدة التي وقعت عليه ولم يبين الحكم المتهم الذي أحدث تلك الإحالة من بين المتهمين الذين أثبت عليهم ضربه فاعتباره كلاً منهم فاعلاً أصلياً في الضرب الذي أفضى إلى الموت خطأ ، ولكن هذا الخطأ لا يقتضي قسح الحكم من كل من قد أثبت في الوقت نفسه أن الاعتداء الذي وقع من المتهمين كان عن سبق إصرار منهم على ضرب المبنى عليه وترصد له ، فإن هذا يقتضي قانوناً اعتبار كل واحد منهم مسئولاً جنائياً عن قتل الآخر الذي يباشر الضرب على أساس اشتراكه بالأتفاق المتضاد من سبق الإصرار والمساعدة المتضادة من التزدد ، والقوة المقررة قانوناً في جريمة الضرب المفضي إلى الموت واحدة لكل من الشريك والفاعل الأصلي .

(جلسة ١٩٩٢/١/٢٠ طعن رقم ٩٨٦ سنة ٩ ق١)

٥٤ - إذا كانت الوقائع التي أوردتها المحكمة بإدانة المتهمين في جنابة القتل العمد المقتن ظرف من الظروف المشددة التي أوردتها القانون لا توصي إلى نية وفاة المبنى عليه لقتل جنائي مادي وقع من واحد منهم معين بالثبات ، وكانت الأدلة قد بنيت على أساس توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد لئبهم ، فذلك يقتضي قانوناً اعتبار كل من المتهمين مجرد شريك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة لفاعل أصل مجبور من بينهم . فإذا كان الحكم قد اعتبر المتهمين جميعاً فاعلين أصليين في هذه الجنابة فإنه يكون قد أخطأ في هذا الاعتبار ولكن إذا كان هذا الحكم مع ذلك لم يقض على المتهمين إلا بقوية الأشغال الشاقة المؤبدة ، وهي بالقوة المقررة لجنابة الاشتراك في القتل التي تارفوها فلا والتي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها فتكون

في اعتبار ذلك التهم فاعلاً أصلياً لا شريكاً ولو كانت وفاة المبنى عليه لم تنشأ إلا من فعل منهم آخر .

(جلسة ١٩٩٠/١/٢٠ طعن رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق١)

٥٥ - متى ثبت أن إطلاق الأجرة الأجرة الثابتة من المتهمين على المبنى عليهما كان متفهماً للاتفاق تم بينهما وبين باقي الجناة على قتل المبنى عليه الأول ومن يضاف وجوده منه من أهله فإن ذلك يكفي لاعتبارهما عن جنائي القتل العمد والشروع فيه يستوي في ذلك أن يكون مطلق الأجرة الثابتة التي أصابت المبنى عليهما مطلقاً معناه بالذات أو غير مطلق .

(جلسة ١٩٩٠/١/٢٠ طعن رقم ١٠٥٦ سنة ٢٥ ق١)

الفرع الثاني

من يعتبر المتهم شريكاً لا فاعلاً

٥٦ - إن الاتفاق الجنائي بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة ضرب يجعل كل منهم مسئولاً بصفته شريكاً بالاتفاق عما يقع من الباقيين فاعلاً لهذا الاتفاق كما يجعله مسئولاً أيضاً عن المضاعفات الناجمة عن الضرب وذلك لأن القانون نص على تشديد العقاب في حالة هذه المضاعفات لجرد حصولها ولو لم تكن مقصودة بذاتها من الحازب ، فتستوي في ذلك مسؤولية الفاعل الأصلي والشريك ، ومادام ما وقع من الفاعل الأصلي لم يخرج عما حصل الاتفاق عليه مع الشريك فلا محل منع هذا الرجوع إلى المادة ٤٣ من قانون العقوبات لأن هذه المادة تقتضي وقوع جريمة أخرى غير التي تناولها فصل الاشتراك . فإذا قدم المتهمون إلى قاضي الإحالة لمحاكمتهم بالمادتين ٢٤٠ و ٢٤١/٢ من قانون العقوبات لإحداثهم بالمبنى عليه إصابات تخلف عن إحداها علة مستبعدة وكان ذلك منهم عن سبق الإصرار ، وفرد قاضي الإحالة أن لا وجه لإقامة التهم على عدمهم في جنابة الضرب الذي نشأت عنه العلة لعدم معرفة عدده من بين المتهمين وإحالة التهمة إلى النيابة لإجراء اللازم لمحاكمتهم جميعاً على جنحة ضربهم المبنى عليه مع سبق الإصرار طبقاً للمادة ٢٤١/٢ ، واستند في قراره هذا إلى أن التهم التي أحدثت العلة بالمبنى عليه غير معروف ، فإن ما أثبت في قراره من توافر ظرف سبق الإصرار في الجريمة المستند إلى المتهمين يلزم عنه وحده أنهم اتفقوا جميعاً على الاعتداء على المبنى عليه بالضرب وهذا يقتضي اعتبار كل منهم مسئولاً كشريكاً بالاتفاق

باعتبار أن هذه الجريمة كانت نتيجة عملة للاتفاق الذي تم بينهما مادام الاتفاق الذي تم بينهما لم يخلو على جرم كانت جريمة التزوير إحدى نتائج الاحتمالية وما دام استخراج جواز السفر لشخص بجنسية ليست له لا يستدعي الحصول عليه ضرورة ارتكاب التزوير .
(جلة ١١٣٥/٢٠٠ طين رقم ٦٥٠ سنة ٥ ق)

٥٧ - إن المادة ٤٣ من قانون العقوبات لم تفترط ، لمسأة الشركة في جريمة ، عن الجريمة أو البراءة التي تكون من نتائجها المختصة ، أن تكون الجريمة الأولى لما تم . وإن فصح العقاب على الشروع في القتل باعتباره جريمة عملة للسرقة ولو كانت جريمة السرقة قد تمت مقارقتها بالقتل .

(جلة ١٩١٩/١٠٠ طين رقم ٧١٦٠ سنة ١٨ ق)

٥٨ - إن طرف حمل السلاح طرف مادي يؤخذ به جميع الشركة وتندد عليهم العقوبة بسببه ولو لم يثبت أنهم كانوا يعلمون به أو أنهم اتفقوا على حمله وإذا استعمل حامل السلاح سلاحه في جرح أو قتل وجبت مؤاخنة جميع الشركة بهذا الفعل على اعتبار أنه نتيجة عملة للجريمة الأصلية المتفق على ارتكابها وذلك عملاً بأحكام المادة ٤٣ ع .

(جلة ١٩٣٥/١٠٠ طين رقم ١٦١١ سنة ٤ ق)

٥٩ - إذا كان الفعل الجنائي قد تغير وصفه بالنسبة للمفاعل الأصلي بسبب ظرف خاص به فلا يكون التهم بالاشتراك مسئولاً على أساس وجود هذا الظرف إلا إذا كان طاماً به ، وبسبب هذه الحالة أن يثبت الحكم عليه توافق هذا الظرف .

(جلة ١٩٤٠/١٠٠ طين رقم ١٥٩ سنة ١٠ ق)

٦٠ - إن المادة ٤٣ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب بسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود قصد الجنائي لديه أو لأحوال أخرى علة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً ، قد جاءت بحكم عام يشمل الجرائم كلها . فتي يثبت حصول تغير في الحقيقة في ورقة رسمية ويثبت اشتراك التهم في هذا الفعل بإحدى طرقه ، وتوافقت سائر أركان جريمة التزوير في حقه وجبت معاقبة ولو كان لفعل الأصلي غير ملقب بما دام عدم عقابه واجباً إلى سبب خاص به هو - وإن كان فاعلاً كان له أصل الأصل في جريمة تزوير شهادة إدارية بتاريخ وفاة قد قضى ببراءة لعله حقيقة تخرج الواقعة فلا جناح على المحسكة إذا هي عاقبت

مصلحتهم في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم بشأن الوصف القانوني لفعل الجنائي الذي وقع منهم متعمدة .
(جلة ١١٣٥/١٠٠ طين رقم ١١١٧ سنة ٥ ق)

٥٥ - إذا كان الظاهر من الواقعة الثانية بالحكم أن أحد المتهمين ارتكب وحده القتل المكون للجريمة باطلاق عبارتين تليين على الجني عليه أو دياً بجماه وأن الآخر إنما صحبه وقت ارتكاب هذا الفعل لشد أزره ومساعدته دون أن يرتكب أى فعل من الأفعال الداخلة في الجريمة ، فإن كلا من المتهمين يعتبر شريكاً الآخر في جريمة القتل ، وذلك لتعذر معرفة من منهما الذي باشر القتل . ولكن إذا أعطت المحكمة قاضت المتهمين الاثنين فاعلين أصليين وحسكت عليهما بالاشتغال الشاقة المؤبدة فإن هذا الخطأ لا يستوجب تقضى حكماً ، لأن العقوبة التي وقتها على كل منهما مقررة لعناية الاشتراك في القتل التي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها . ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أدخلت التهمين بالراقة ، وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة . وذلك لأن المحكمة إنما تدرظروف الراقة بالنسبة للواقعة الجنائية التي تبين وتقررها بالنسبة للوصف القانوني الذي يعطيه للواقعة . فلما أنها كانت رأأت أن تلك الظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منها ذلك الوصف الذي وصفته بها . أما وهي لم تنزل إلى الحد الأدنى ، فإنها تكون قد رأأت تسلب العقوبة التي نصت بها مع الواقعة التي أثبتتها بحرف النظر عن وصفها القانوني .

(جلة ١١٣٩/١٠٠ طين رقم ١٠٠٥ سنة ٩ ق)

الفصل الرابع

مسؤولية الشريك وعقابه

٥٦ - إن مسؤولية الشريك عن النتيجة المختصة المنصوص عليها في المادة ٤٣ ع لا تأتي إلا إذا كان لفعل الأصلي المتفق على ارتكابه يكون في حد ذاته جريمة ما . فإذا اتفق زيد مع بكر على أن يستخرج الثاني لأول جواز سفر بجنسية غير جنسية فليجمل معين فعمل بكر على تحقيق هذا الأمر بطريق التزوير ولم يثبت أن ارتكاب هذا التزوير كان ضمن مافرق عليه الاتفاق بين زيد وبكر صراحة أو ضمناً فلا يصح أن يؤخذ زيد على جريمة التزوير بلقاء المادة ٤٣ ع

الشريك في صلة الجريمة على أساس أنه هو كان يعلم حقيقة ذلك التاريخ.

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤٠ طين رقم ١٥٧ سنة ١٣ ق)

٦١ - إن المادة ٤٢ عقوبات إذ نصت على أنه إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الاباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً ، قد جئت ببيان عامة يتناول حكمها الجرائم كافة ويسرى على الاشتراك بجميع الطرق التي يقع بها . وهذا هو الذي ينسق مع ما نصت عليه المادة ٤١ من قانون العقوبات من أن عقوبة الشريك هي العقوبة المقررة للجريمة دون ذكر للفاعل ، مما مفاده أن الشريك يعاقب بنفس النظر عن معاقبة الفاعل ، ومع ما نصت عليه المادة ٤٠ التي عرفت الشريك في الجريمة دون أن تقتصر في حقه أن تكون له علاقة مباشرة بالفاعل مما مفاده أن الشريك - بحسب الأصل - يستند صفته من الجريمة التي وقعت ومن فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده هو من فعله ، وأنه لا يجب لمعاقبته أكثر من أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريره على ارتكاب الفعل المكون لما أو اضافته على ارتكابها مع غيره أيما كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على مساعدته في الأعمال المجردة أو المسهلة أو التهمة لما . يستوى في ذلك كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريباً ومباشراً أو بعيداً وبالواسطة . فليحتضى ذلك يصح أن يكون الشريك ظالماً بالجريمة التي يشترك فيها وبجميع الظروف المحيطة بها ، والفاعل الأصلي يباشر ارتكاب الفعل المادي المكون لما وهو حسن النية غير عالم بأنه يرتكب جريمة . وإذا كان يجوز في العقل تصور ذلك في جريمة الرشوة أو الشروع فيها قبل المحاكمة إذا استخلصت أن الشريك حين اتفق مع الفاعل وساعده فإن يقدم المبلغ الذي قدمه إلى الموظف كان في الواقع وحقيقة الأمر يقصد هو الموظف أن المبلغ إنما هو في مقابل قيام الموظف بعمل من أعمال وظيفته لا للعمل الذي قدمه الفاعل من أجله متقدماً أنه عمل برئ - إذا استخلصت ذلك ، وكانت الأداة التي ذكرتها مؤدية إليه ، قائماً لا تكون قد خالفت القوانين في شيء . واختلاف قصد فاعل الشروع في الرشوة عن قصد الموظف وكون الأول لم يقصد عملاً من أعمال الوظيفة - ذلك ، وإن كان ينفي الجريمة عن الفاعل ، ليس من شأنه

أن - يتنبأ عن الشريك متى كانت جميع عناصرها القانونية متوافرة في حقه

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤٣ طين رقم ١٦٥ سنة ١٣ ق)

٦٢ - اعتبار جريمة معينة نتيجة عملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بين معقب وللارقابة لمحكمة التفتيش عليها مادام حكمها بإبرار التطبيق السليم لحكم القانون .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٥ طين رقم ١٥٧ سنة ٢٥ ق)

٦٣ - يشترط لعقاب الشريك في جنسية القتل العمد ثبوت علمه بها وقت مقارنته فعل الاشتراك .

(جلسة ١٢/٥/١٩٣٧ طين رقم ١٦٣ سنة ١٩ ق)

٦٤ - إنه لما كان القانون يعاقب الشريك بالعقوبة المقررة للجريمة التي تقع بناء على اشتراكه ، ويجعله مسئولاً عن جميع الظروف المفضية التي تقتضي بنفس الجريمة ولو كان يجهلها ، ويحاسبه على كل جريمة تقع ولو كانت غير التي قصد ارتكابها لمجرد كونها نتيجة عملة لفعل الاشتراك الذي قاربه ، وجب القول بأن الاشتراك بالاتفاق على استعمال ورقة مزورة بطريقة تقديمها في دعوى مدنية توصلاً لاثبات حتى لاوجوده يتناول بالبداهة كل النتائج الحمية التي يقتضيها تقديم الورقة للمزورة كمستند في الدعوى من التمسك بها مع استمرار هذه الحماة إلى أن تنقطع بانتهاء الدعوى نفسها أو بتنازل صريح من مقدم الورقة .

(جلسة ١٢/١١/١٩٣٨ طين رقم ٢٢٤١ سنة ٨ ق)

الفصل الخامس

تسبب الأحكام بالنسبة إلى الاشتراك

٦٥ - مجرد إثبات سبق الإصرار على التميمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع الحميدة لنسب الإصرار .

(جلسة ١٢/١١/١٩٣٨ طين رقم ٣٧ سنة ٢ ق)

٦٦ - يجب على المحكمة عند الحكم على التميمين لاشتراكهم بطريق الاختلاف والمساعدة في سرقة أن تبين واقعة السرقة التي حصل فيها الاشتراك وبعد بيانها وتأكيد ثبوتها تبين أن التميم اتفق مع غيره على اقتراف هذه الجريمة فهذا البيان وحده تكون جريمة الاشتراك مرتكزة على أساس قانوني صحيح تستلزم منه محكمة

إلى المتهم من الزناح ليس فيه ما يدل على إتيانه مع زميله المختص على واقعة الاختلاس التي تمتصها الجريمة، بل أخص ما يدل عليه هو أنه إنما أراد أن يماونه على التخلص من تهمة خيانة الأمانة أو على بيع الشيء الذي اختلعه، فإنه يكون قد خلاص من شأن الناصر الواقعة لتكوين الاشتراك.

(جدة ١٩٢٧/٧/٧٠ طعن رقم ٩٣٢ سنة ١٣٥٤ ق)

٧٢ - الاشتراك في جريمة القتل سواء أكان بطريق الاتفاق أم بغيره قد يكون وليد العطف التي تلاها وقوع الجريمة ولا يستلزم أن يكون وليد سبق الإصرار فلا يعارض إذن بين ما يقول به الحكم من إقصاء سبق الإصرار إلى المتهمين على مقارنة الجريمة وقوله إنهم جميعاً اتروا قتل المني على لجأه عند مارواه يمر عليهم وأتفقوا على ذلك في هذه الحالة ذاتها.

(جدة ١٩٢٩/١/٩ طعن رقم ١٠٤ سنة ١٣٥٤ ق)

٧٣ - إذا أدين الحكم متهين في جريمة قتل على أساس أن كلا منهم مجرد شريك لفاعل أصلي من بينهم بسبب تعذر معرفة الفعل الذي قام به كل منهم في تنفيذ الجريمة التي اتفقوا على ارتكابها فيكفي أن يبين الحكم وقوع الجريمة منهم وطريقة اشتراكهم فيها على الصورة المذكورة دون حاجة إلى بيان الأعمال التي قام بها كل منهم بالذات في تنفيذها.

(جدة ١٩٢٩/١/٩ طعن رقم ١٠٤ سنة ١٣٥٤ ق)

٧٤ - إن القانون في جريمة الخطف يسوى بين الفاعل والشريك إذ هو يعتبر فاعلاً في هذه الجريمة من ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره، وإذن فإن المحكمة في هذه الحالة لا تكون بحاجة إلى بيان طريقة الاشتراك.

(جدة ١٩٤٠/٤/٢٢ طعن رقم ٧٨٩ سنة ١٣٥٤ ق)

٧٥ - إنه لا يمكن العلم بوقوع الجريمة لا يعتبر في القانون أساساً لمساءلة جنائية على اعتبار أن العالم بوقوعها يند شريكاً في مقارفتها، إذ أن الاشتراك في الجريمة لا يعتبر قائماً طبقاً لصرح نص المادة ٤٠ من قانون العقوبات إلا إذا توافر في حق المتهم ثبوت إتيانه مع الجاني على مقارفتها أو تحريضه إياه على ارتكابها أو مساعدته إياه مع علمه بأنه مقبل على ذلك، كان الحكم الذي رتب، مساءلة المتهم كزيف في جريمة التزوير على غير صطله بالتزوير قاصراً فتصوراً يستوجب قصته، إذ أن مجرد العلم لا يكفي بقاء ثبوت الإتيان أو التبرع أو المساعدة على ارتكاب الجريمة.

(جدة ١٩٥٠/١١/٢٧ طعن رقم ١١٠٢ سنة ١٣٥٤ ق)

البعض الثابت من أن محكمة الموضوع طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على ما أتت من الزناح. أما إغفال ذلك في الحكم فنقص فيه مظهر.

(جدة ١٩٣٨/١١/٢٨ طعن رقم ١١٠٢ سنة ١٣٥٤ ق)

٦٧ - إن إدانة المتهم في جريمة السرقة لمجرد كونه مختص مع باقي المتهمين إلى عمل تجارة المني عليه حيث اختلس أحدهم المروق - ذلك من القصور - لأنه لا يكفي لإدانة شخص بصفة فاعلاً أو شريكاً في جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها إلا إذا كانت ظروف الدعوى كما أوردتها الحكم ظاهراً منها أنهم جميعاً كانوا متفقين على السرقة.

(جدة ١٩٥٠/١٠/١٠ طعن رقم ٣٢٢ سنة ١٣٥٤ ق)

٦٨ - إن الاشتراك بالاتفاق يقتضي أن تتحد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه. وهذه النية إما أن يقوم عليها الدليل المباشر وإما أن تستخلص من وقائع الدعوى إذا كان في تلك الوقائع ما يساعد على الاعتقاد بوجودها فإذا اكتفى الحكم بإثبات أن شخصاً ذهب مع اثنين لمقابلة المني عليه يوم العادة واجتمعوا به وتناولوا مسكراً بمنزل هذا الشخص ثم خرجوا جميعاً في عربة حيث نزل ذلك الاثنان وذهبا مع المني عليه وارتكبا جريمة سرقة في حلة كانتا أنهما أنهما منزلاً للشرطة فوافقوا على التعاقب إليه فكذا لا يكفي وحده في إثبات اشتراك ذلك الشخص في الجريمة المرتكبة بل لابد من إثبات أن هذا الشخص لم يصاحب زميله إلا لأنه متفق معها على ارتكاب الجريمة وأن نية كانت موافقة لنيتهما في ارتكابها.

(جدة ١٩٣٤/٢/١١ طعن رقم ٥٧٢ سنة ١٣٥٤ ق)

٦٩ - ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق بأداة مادية محسوسة بل يكفيها لتقول بحصول الاشتراك أن تستخلص حصوله من ظروف الدعوى وملابسها وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه.

(جدة ١٩٣٤/١٢/١٠ طعن رقم ١١٠٢ سنة ١٣٥٤ ق)

٧٠ - يجب أن يبين الحكم القاضي بإدانة المتهم في الاشتراك في جريمة طريقة الاشتراك والناصر التي استخلص منها وجوده. فإذا خلا الحكم من ذلك وجب نقضه.

(جدة ١٩٣٨/١١/٢٨ طعن رقم ٩٣٢ سنة ١٣٥٤ ق)

٧١ - الاشتراك في جريمة خيانة الأمانة لا يصدق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة المنسوبان إلى المتهم قد وقعا قبل تمام الجريمة. فإذا كان كل ما أسندته الحكم

اشكالات التنفيذ

موجز القواعد :

- مثال لاتقاء صفة المستشكل في رفع اشكال في تنفيذ حكم بإغلاق محل : ١ -
 -- اجراءات نظر الاشكال أمام غرفة الانهم : ٢ -
 (ر : أيضا اعلان قاعدة ٨ وغرفة الانهم قاعدة ٤ وقض قاعدة ٢٩٢)

القواعد القانونية :

١ - اذا كان الحكم المطعون فيه الصادر برفض الاشكال في تنفيذ حكم بإغلاق محل قد آتت أن رخصة المحل الذي يستشكل الطاعن في الحكم الصادر بإغلاقه ليست باسم المستشكل وإنما هي باسم الذي حرر تشديده بمحض المخالفة وصدر عليه الحكم بالترامة والاعلاق فإن اجراءات المخالفة تكون صحيحة ولا تكون للطاعن حصة في رفع هذا الاشكال ويكون قضاء الحكم المطعون فيه برفضه قضاء سليما :

(جلة ١٨٢/٢، ٩ طعن رقم ١٢١١ سنة ١٢٢ ق)

٢ - ان المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، لما وردت في النصل الثاني من الباب الثاني الخاص باعلان المحكوم أمام محكمة الجنج والمخالفات لمحاكمتهم عن جنحة أو مخالفة منسوبة اليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر اشكال في تنفيذ حكم أمام غرفة الانهم بل تطبق المادتان ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون

المشار اليه وهما اللتان تحدثتا عن هذا الموضوع بنذاته ولما كانت هذه المسألة الأخيرة لا توجب حصول الاعلان قبل الجلسة عياد معين وكان الطاعن قد أعلن بالجلسة التي حددت لنظر الاشكال وتكلم الدفاع عنه في موضوع الاشكال ولم يطلب ميلادا لتحضير دفاعه ، فان البطلان - اذا كان - بطلان - يزول وفقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية ولا يكون حضور الطاعن بشخصه واجبا مادام محاميه قد حضر وسمعت أقواله وهو يمثل الطاعن فتتحقق بذلك سماع ذوي الشأن الذين يوجب القانون سماع أقوالهم ومادات الفرقة لم ترعها لاحضار المستشكل بنفسه ليلاع ايضاحاته ، ولا يخبر من هنا النظر ما نصت عليه المادة ١٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية ذلك بأن هذه المادة تهدف الى أن يكون الخصوم تحضف تصرف الفرقة لتسمع ايضاحاتهم اذا رأت عملا لذلك .

(جلة ١٩٠/١٠/١٠ طعن رقم ١١٨ سنة ٢٥ ق)

أشياء ضائعة

(راجع سرقه القواعد من رقم ٣٣ - ٤٢)

اصابة خطأ

(راجع قتل خطأ)

اضراب

موجز القواعد :

— مجال تطبيق المادة ٣١٧ مكرر من قانون العقوبات القديم - ١

— مجال تطبيق المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات - ٢

— مجال تطبيق المادة ١٢٤ من قانون العقوبات - ٣

القواعد القانونية :

١ — أن المادة ٣١٧ ع المكررة تختص على المستخدمين والأجراء التابعين لخدمة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات النفعة العامة أن يتوقفوا عن العمل بكيفية يتصل معها سير العمل في تلك الخدمة وتعرض على هؤلاء المستخدمين والأجراء إذا أرادوا التوقف عن العمل أن يقوموا بإجراءات خاصة في موعد معين وذلك كله حرصاً على النفعة العامة أن لا تضرب بهذا التوقف : فتلا عملية حمل البضائع ونقلها وشحن العربات بمحطة السكة الحديدية وتخزينها إذا أعطيت بطريقة الامتياز لمقاوم جاء بعمله ليقوموا بها وتوقف هؤلاء العمال عن العمل كانوا م ومن حرمهم واقعهم تحت طائلة العقاب بمقتضى المادة ٣١٧ المكررة . ولا يعميم من ذلك كونهم تابعين للمقاوم ولا علاقة لهم بملحمة السكة الحديدية مباشرة ، إذ هذه المادة إنما وضعت لمثل هذه الصورة وهي صورة تبعية العمال لخدمة خاصة كالمقاوم مثلا ، حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات النفعة العامة ، والأقلو أنهم كانوا تابعين مباشرة لخدمة السكة الحديدية لا لتبعية عليهم المادة ١٠٨ ع المكررة . كما لا يعميم كونهم يتقاضون أجورهم يوميا ، إذ هذا ليس معناه أن لهم حق التوقف عمالت في أي وقت بدون إخطار وبكيفية يتصل بها

سير العمل ، ولا كونهم لم يقصدوا الأضرار مباشرة بالملحمة العامة فذلك لا يعم ماداموا قد توقفوا فجأة عن عمل وإرادة ، وهذا التوقف من شأنه تعطيل سير العمل وقد تنط .

(جلسة ١٩٣٢/٦/٢٠ عن رقم ٢١٨١ سنة ٢٩ ق)

٢ — أنه وإن كان يشترط لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات أن يكون المستخدمين والأجراء التابعين لخدمة من المصالح الميمنة في المادة المذكورة قد توقفوا فعلا عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية يتصل معها سير العمل في تلك الخدمة إلا أن رفع الدعوى العمومية على واحد من هؤلاء لا يستلزم رضا على الباقين عن توقفوا مع عن العمل ، كما أن معاقبة واحد منهم لاستلزام وجود اتفاق أو تأمر سابق بينه وبين زلاته في الاضراب إذ يكفي قانونا مع توافق باقي أركان الجريمة أن يثبت حصول التوقف عن العمل من كل عمال الخدمة أو من جماعات منهم بما يعرقل سير العمل فيها .

(جلسة ١٩٣٩/٦/١٣ عن رقم ٣٨٠ سنة ٣٩ ق)

٣ — أن كل ما يتطلبه المادة ١٢٤ من قانون العقوبات هو أن يتبع الموظف أو العامل عن عمله أو يتركه بقصد عرقلة سيره أو الاخلال بانتظامه ، وهي لاستلزام وقوع ضرر بالخدمة العامة ، ولا أن يكون المتهمون متعددين .

(جلسة ١٩٤٧/٥/١٢ عن رقم ٧٨٨ سنة ١٧ ق)

اضرار بحیوان

(راجع قتل حيوان بدون مقتضى)

إعادة اعتبار

موجز القواعد :

- إجازة رد الاعتبار إلى كل محكوم عليه لجناية أو جنحة - ١
- رد الاعتبار لا يفيد من فئة المشتبه فيهم الأمن كان إنذاره مبنيًا على أحكام صدرت بالأدانة - ٢
- لأجل رد الاعتبار إذا كانت الأحكام السابقة صدورًا على طالبه مطلقًا تنفيذها على شرط - ٣ و ٤
- الأحكام الصادرة من محكمة عسكرية في جنحة تمونية أنشأها أمر عسكري لا تمنع من رد الاعتبار عن الجرائم السابقة - ٥
- متى تبدأ المدة الواجبة اقتضاؤها رد اعتبار المحكوم عليه بالاشتغال الشاقة للوجبة إذا عفى عن عقوبته - ٦

القواعد القانونية:

١ — إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ سنة ١٩٣٩ صريحة في إجازة رد الاعتبار إلى كل محكوم عليه لجناية أو جنحة ونسبًا مطلقًا من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي صدر من أجلها الحكم أو على العقوبة المحكوم بها . فواء أكانت الجريمة ماسة بالشرف أم غير ماسة به ، وسواء أكانت العقوبة مالية أو مفيدة للحرية أم غير ذلك وسواء أترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق أم لم يترتب عليها شيء من ذلك فالنص يشملها جميعًا ولا يفرق بين نوع وآخر منها : وقيد النص الواردة بصيغة الإطلاق لا يجوز إلا إذا وجد ما يدعو إليه كبس في صيغة النص أو غموض في عبارته يجعل النص غير مفهوم إلا على صورة التقييد أو يذهب بمحكته إذا أخذ على الإطلاق : أما إذا لم يكن شيء من ذلك بل كان النص صريحًا في عبارته لا لبس فيه ولا إبهام فلا يجوز أن تضاف إليه قيود أجنبية عنه ولا أسئل لما في نص التشريع : وإذن فلا يستقيم القول بأن قصد الشارع من وضع هذا القانون لما هو فقط إعادة الاعتبار للمحكوم عليهم بعقوبة من شأنها أن يترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق وأن الذي حدا بالشارع إلى التفكير في وضعه ليس إلا الرغبة في تنظيم طريقة قانونية للحالات التي كانت تقدم من أجلها الطلبات إلى وزارة الداخلية بالنسب المرفوع عن عدم الأهلية المقرر كعقوبة نية في قانون العقوبات أو المصوح عليه في قانون الاختصاص لا يستقيم القول بهذا خصوصًا بالنسبة إلى هذه الحالات هي التي حفزت الشارع إلى التفكير في وضع هذا القانون مادام أنه يشع لهذه الحالات

ولتبرها مما يصح أن يطلب فيها رد الاعتبار عند توفر شرائطه ، إذ المعلوم أنه متى كان النص علمًا وجب الأخذ بمضمونه لا بخصوص سببه .

(جلة ١٩٣٩/١/٤ طعن رقم ١٦٨ سنة ٢ ق)

٢ — إن القانون إذا أجاز رد الاعتبار للمحكوم عليهم يستلزم من الزمن فإن غايته من رد الاعتبار هي نحو الآثار المؤبدة المترتبة على العقوبات الجنائية عن المحكوم عليهم الذين يدعوا سلوكهم إلى الثقة بأنهم قوموا بأنفسهم : وذلك لا يتعارض مع القول بأن إنذار الاستئناف ليس له أجل ينتهي فيه مفعوله : وإذا كان قانون رد الاعتبار لا يفيد من فئة المشتبه فيهم إلا من كان إنذاره مبنيًا على أساس ثابت وتحقيق وهو الأحكام التي صدرت بالأدانة فإن عدم إجازة رد الاعتبار إلى من بنى إنذاره على مجرد تعدد الاتهام أو على الشهرة العامة ، لا على أحكام الأدانة ، يرجع إلى نقص في قانون رد الاعتبار سببها المشرع عن سنده بخصوص صريحته لتداركها لزال التفریق الذي لا مسوغ له بين فئات المشتبه فيهم .

(جلة ١٩٣٨/٤/١٨ طعن رقم ١٧٥ سنة ٨ ق)

٣ — إن إعادة الاعتبار إلى المحكوم عليه منتهى عند نفي السيرة حسن الخلق ، ولذلك لا يصح الحكم بإعادة الاعتبار إلى المحكوم عليه بالنسبة لبعض الأحكام دون بعض بل يجب أن يكون ذلك بالنسبة لكل الأحكام السابقة مسمورها عليه . ولا محل لرد الاعتبار إذا كانت الأحكام السابقة صدورًا على طالبه مطلقًا تنفيذها على شرط ، فانه بمجرد مضي المدة القانونية الملقق للتفتيش فيها مع عدم وقوع جريمة من المحكوم عليه تخشى الفناء وقف التنفيذ ينتهي الحكم بقوة التقنين كونه لم يكن ، كما هي الحال تمامًا في رد

بقوله أنه لم يرض على تنفيذها ثلثي سنوات هي جنة
تؤدية أنشأها أمر عسكري وحكمت بها محكمة
عسكرية ، وكانت هذه الجريمة ليست من جرائم
القانون العام ، فإنها لا تكون مائة من رد الاعتبار .
ولا يخل بذلك أنه قد صدر مرسوم بفتح المحكم
بجلبها من جرائم القانون العام .

(جلب ١٩٥١/٢/٧٠ طعن رقم ١٢٨٧ سنة ١٣٠٠)

٦ - المحكوم عليه بالاشتغال التلقائية المؤبدة إذا
عنى عن عيوبته يجب حتماً بمقتضى المادة ٦٩ من قانون
المقويات وضعه تحت مراقبه البوليس لمدة خمس
سنوات . وإذا أراد رد اعتباره فإن مدة الحبس
عشرة سنة الواجب اقتضاؤها كمقتضى الفقرة الثالثة
من المادة الثانية من قانون إعادة الاعتبار تبدأ من
اليوم الذي تنتهى فيه مدة هذه المراقبة ولو كانت لم
تتخذ عليه .

ولا يجوز اغتال حساب مدة المراقبة بالاستناد إلى
المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص
بالمشتردين والمشتبه بهم ، لأن الفرض من هذه
المادة هو أن المراقبة تنهى ، بإقتضاء ملتها ، ولا تمتد
بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في
الحبس أو بسبب تقيده من محل الأمانة لسبب آخر ،
لأنه لا يمتد لها السبب لا يستلزم اغتالاً بالمرّة
عند احتساب المدة الواجب اقتضاؤها لإعادة
الاعتبار .

(جلب ١٩٣٦/١/١٠ طعن رقم ١١١١ سنة ١٣١٦)

الاعتبار . ولكن إذا طلب المحكوم عليه رد اعتباره
بالنسبة لحكم صادر عليه بقوة واجب تنفيذها مع
وجود أحكام أخرى صادرة عليه بوقف التنفيذ
لا تزال قائمة لعدم انقضاء مدة الحبس السنوات عليها
فانه لأصحب إجابته إلى طلبه ولو كانت جميع الشروط
التي يتطلبها قانون إعادة الاعتبار متوافرة بالنسبة
للمحكّم الذي هو موضوع الطلب ، بل يجب في هذه
الحالة الانتظار حتى تنتهى تلك المدة ، فستدفع حينئذ
الأحكام الصادرة بوقف التنفيذ كأنها لم تكن ولا
يبقى سوى الحكم المطلوب رد الاعتبار عن طريقه .

(جلب ١٩٤٢/٢/٢٢ طعن رقم ١١٦٧ سنة ١٣٢٤)

٤ - أن المادة ٥٩ من قانون المقويات تعنى
على أنه : « إذا انقضت مدة الإيقاف ولم يكن صدر
في خلالها حكم بالثأله فلا يمكن تنفيذ المقويات المحكوم
بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن » . فإذا كانت مدة
الإيقاف لم تنض على الحكم بالمقويات الموقوف تنفيذها
عند ما قدم طلب رد الاعتبار ، ولم تكن قد انقضت
عند الحكم بإعادة اعتبار الطالب إليه ، فإن طلب رد
الاعتبار لا يكون مقبولا ، إذ المقوية في هذه الحالة
ما زالت مطلقاً تنفيذها محسباً مقتضاها الانتظار حتى
تنتهى .

(جلب ١٩٣٢/٢/٣٠ طعن رقم ٨٢ سنة ١٣٢٣)

٥ - إذا كانت المقوية التي اعتبرتها المحكمة
مائة من إعادة اعتبار الطالب إليه ، ورفضت طلبه

إعادة النظر

موجز القواعد :

— حق طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص

المعموي وحده دون أصحاب الشأن .

قواعد القانونية :

١ - أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية
صريحة وقاطعة في أن حق طلب إعادة النظر في
الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من
قانون الإجراءات الجنائية ، وهي حالة سوء إذا
حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو أدلة كانت
أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ولكن من شأن
هذه الوقائع والأدلة إثبات براءة المحكوم عليه .

هذا الحق إنما يجوز للثائب العلم وحده دون أصحاب
الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم
إليه من أصحاب الشأن ، فإن رأى له مجال رفضه إلى
الجنة المشعل لها في المادة ٤٤٣ من ذلك القانون
بوقايد في ذلك شأن لا يمتنع عليها ، والطعن في قراره في
أعلى المحاكم أمام غرفة الاستئناف هو جائز قانوناً .

(جلب ١٩٤٢/١/١٥ طعن رقم ١٢٨٧ سنة ١٣٢٤)

إعانة الجاني على الفرار

موجز القواعد :

- متى توافر عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات - ١ و ٢ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في م ١٤٥ ع إذا قرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالاً غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب ولو عدل انتمهم عن هذه الأقوال بعد ذلك - ٣ و ٤
- إخفاء أدلة الجريمة إذا كان مبعوثاً في ذاته لجريمة أخرى معاقباً عليها قانوناً يقتضى تطبيق مبدأ الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات - ٥
- الأعضاء الوارد - بالمادة ١٤٥ عقوبات لا ينصب الا على إخفاء أدلة الجريمة مادامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقباً عليها - ٦ - ١٠
- (ر : أيضاً شهادة زور قاعدة ٢١ ونقض ناصحة ٤٥٨)

القواعد القانونية :

١ - إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات إذ نصت على أن دكر من علم بوقوع جريمة أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بإيلاء الجاني المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب « الخ الخ » ثم أوردت بعد ذلك العقوبات التي رتبها التشريع جزاء على الصور المختلفة لتلك الجريمة - إذ نصت على ذلك لم تفرق في صحتها عن أدلة الجريمة بين أنواعها من مادية أو غير مادية ، بل جعلت مطلقة . فحيث ثبت في حق المتهم أنه أسخى دليلاً من أدلة الجريمة وكان يعلم بوقوعها قاصداً من ذلك إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء فقد توافرت أركان الجريمة واستحق العقاب .

(جلة ١٩٠٠/١٠٠٠ - ١٩٠٠ - ١٩٠٠)

٢ - إذا كان المحكوم عليه أثبت أن التهم تمتد لإخفاء دليل من أدلة الجريمة وهو الدليل المستند من الرقم الحقيقي للسيارة التي فر بها الجاني ، وأنه كان يعلم بوقوع هذه الجريمة ، وكان غرضه من إخفاء الدليل أو العبث به تضليل المحققين لإعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقاً .

(جلة ١٩٠٠/١٠٠٠ - ١٩٠٠ - ١٩٠٠)

٣ - إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات وهي تنص على عقاب دكر من علم بوقوع جريمة أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء ، إما بإيلاء الجاني المذكور ، وإما بإخفاء أدلة الجريمة ، وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك ، لم يرد فيها ما يفيد أنه يشترط أن يصير المتهم كل منه التحقيق على فعل الإعانة الذي وقع منه ، بل لقد نصت صراحة على مطلقاً لا يقبل مثل هذا التقييد ، ولا وجه لقياس هذه الجريمة ، في هذا الصدد ، على شهادة الزور ، فإن الشهادة أمام المحكمة وحده لا تنجز لأن القضاء الذين يسمعونها لا يشيرون أثناء المحاكمة ، ولم إنما يصدر عنهم حكمهم في العزى بناء على التحقيقات التي يجرونها بأنفسهم فيها ، فكل ما يجي على لسان الشاهد أمامهم - مهما كان فيه من خلاف أو تناقض - يؤخذ حجة عند التبرير على أنه هو ما شهد به الشاهد . أما التحقيقات الاتبانية فإنها عمليات متباعدة مختلفة متتالية قوامها البرعة في العمل ولا يجب فيها إلا يتبين المحقق ، وذلك لا يصح معه اعتبارها منذ البدء فيها حتى الانتهاء منها كالتحقيق المتجزي كما هو الشأن في المحاكمة . هذان وجه . ومن جهة أخرى فإن تشييل من يعين الجاني في التحقيق على الفرار من وجه القضاء بالشاهد الذي يشهد زوراً أمام المحكمة لا يمكن أن يكون - لوجه هذا التشييل - إلا في حالة إكراه الكاذبة في التحقيق بشأن الجريمة أما تأثير الحالات الواردة في المادة ١٤٥ على تشييل فيها

القتل قبل أن يتم على قاته (وهي جناية تقع تحت متناول المادة ١٩٨ عقوبات) ، أو إخفاء المواد المخدرة مع العلم بأنها مخدرة (وهي إحراز بما ينطبق عليه قانون المخدرات مادة ٢٥) ، فإن مثل هذه الصور التي يقرر لها القانون عقابا خاصا ، وإن كانت كلها في الواقع إخفاء تلك الأدلة لم يثبت عليه أولا وبالقوات سوى إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء ، ليست البتة من مقصود الشارع بعبارة « وإما إخفاء أدلة الجريمة » بل إن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها ، غاية ما يمكن القول به هو أن القتل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المتصوص عليها في القانون ، وفي آن واحد يكون جريمة المادة ١٢٦ مكررة ، ويتعنى تطبيق مبدأ الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات الخاص بتعدد الأوصاف القانونية لفعل الواحد

(جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٦ من رقم ٥١٩ سنة ١٩٣٢)

٦ - إن الاعفاء الوارد بأثر المادة ١٢٦ المكررة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة مادامت وسيلة الاختفاء ليست في ذاتها جريمة معاقبا عليها ، فالأم لو أخفت الشيء المسروق مع علمها بأن ابنها سرقة ، أو أخفت عمدا يعمره ابنها مع علمها بأنه مخدر محرم إخراجها ، أو أخفت جهة قيل قتل ابنها ، أو رأت ابنها طعن إنسانا بـ كمين ، أو أطلق عليه عيارا ناريا فأصابه ، وخشيت أن المصاب يذكر اسم ابنها ويتهمة فأجهزت عليه بنير باعث آخر سوى إقازاد ابنها من خطر التبليغ عنه - هذه الأم لا يمكن في تلك الأحوال وما مانتها اعتناؤها من العقاب لجرد أن فعلها لم يكن سوى إخفاء لأدلة جريمة وقتت من ابنها ، ولم قصد به غير هذا الاختفاء ، بل يجب عقوبتها على أي فعل ترتكبه من هذه الأفعال بحسب المتصوص عليه في القانون ، ولا ينضمها التحيل بالعبارة الأخيرة من المادة ١٢٦ المكررة ، وكل ما في الأمر أن لا محل للتبكيير في تطبيق المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة لها ، لأنها معفاة قانونا من العقاب من جهة وصف الفعل بأنه إعانة لجانيها على الفرار من وجه القضاء .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٦ من رقم ٥١٩ سنة ١٩٣٢)

٧ - إن المادة ١٢٦ المكررة من قانون العقوبات قد وضعت للعقاب على حالات الإخفاء التي لم يكن معاقبا عليها فعليتها إذن لا محل له فيما يكون العقاب مقرا له بنص صريح خاص . والإخفاء الوارد بأثر

متنع بالبداهة . ولما كان ذلك ، وكان الواجب أن يكون حكم الجريمة الواحدة واحدا في جميع الصور التي عدتها القانون لوقوعها ، شيئا كانت المادة ١٤٥ المذكورة قد اقتبست من شرائع لا تجعل لمتناول المتهم من فعل الإعاقة تأثيرا في مسئوليته الجنائية ، وكانت قد استكتت من حكمها أشخاصا لم ينص في مواد شهادة الزور على إعفائهم من العقاب ، وكذلك لما كانت المادة ١٤٤ ع المأخوذة عن القانون الفرنسي قد نصت على جريمة تشبه تلك التي نص عليها في المادة ١٤٥ من عدة وجوه ولم يقل عنها أحد عديم أن حكمها حكم شهادة الزور فيا يختص بمتناول المتهم من فعل الإعاقة - لما كان ذلك كله كذلك فانه يحسن القول بأن متناول المتهم بالجريمة الواردة بالمادة ١٤٥ ع ما ارتكبه من قول أو فعل في سبيل إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء لا يصح أن يرفع عنه المسؤولية الجنائية .

(جلسة ١٩٣٢/٥/٢٤ من رقم ٧١٢ سنة ١٩٣٢)

٨ - لا يشترط لتوفر الجريمة المتصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات أن يصر المتهم طول مدة التحقيق على ألفواه الكاذبة التي تتعلق بالجريمة وإنما يكفي لتوفرها وتماثلها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب ولو عدل المتهم عن هذه الأقوال بعد ذلك .

(جلسة ١٩٣٠/٥/١٥ من رقم ٤٢٧ سنة ١٩٣٠)

٩ - إن الشارع لم يضع المادة ١٢٦ المكررة إلا للعقاب على أفعال لم تكن من قبل معاقبا عليها . فكافة الطرق التي يبتها تلك المادة في أفعال إعانة الجاني على الفرار عالم لم يكن في ذاته مكونا لجريمة خاصة متصوص عليها في القانون ومقرر لها عقاب معلوم . أما ما كان من هذه الأمور يعاقب عليه القانون فلا تصبغ عليه هذه المادة . وإن ظن المراد من عبارة « وإما إخفاء أدلة الجريمة » الواردة بها إنما هو الإخفاء الذي ما كان القانون يعاقب عليه ، كإخفاء المقتاتح المصطنعة التي استعملت في ارتكاب سرقة ، أو إخفاء الشيء التي استعملت في ضرب ، أو إخفاء ملابس الجاني الملوثة بلفظها أو غسلها ، أو وضع تراب على عمل فيه دم من أثر الحادثة ، أو كسبه ذلك من الأمور التي ليس في فعلها إجرام ، أما إذا كان إخفاء أدلة الجريمة مكررا في ذاته لجريمة أخسرى معاقب عليها قانونا ، كإخفاء الأشياء المسروقة مع العلم بسرقتها (مادة ٢٧٩) ، أو إخفاء جهة القتل (مادة ٢٠٣) ، أو الإجهاد على

إلا أنها إنما تعاقب كل من علم بوقوع جريمة أو جنة أو كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأية طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء ، فهذه الجريمة وحدها هي التي تعفى منها الزوجة ، ومن ثم فلا ينسب الإغفاء على ما يقع منها من أفعال تكون جريمة قائمة بذاتها خلافاً للجريمة المنصوص عليها في تلك المادة . فإذا كانت جريمة إحراز الزوجة عندها متوافرة فإن إدانتها في هذه الجريمة تكون تطبيقاً صحيحاً للقانون .

(جلة ١٩٥٢/١/٨ طعن رقم ١١٩٧ سنة ٢١ ق)

٩٠ - إذا ضبطت الزوجة محرزة مادة مخدرة فإن القضاء بإدانتها يكون صحيحاً لثبوت أركان الجريمة في حقها ولا جرة بعد ذلك بأن يكون الإحراز طارئاً أو غير طارئ . ولا بالقول بأن الزوجة كانت لا تستطيع الخروج عن طاعة زوجها الذي يادر بتسليمها المخدر عند رؤيته رجال البوليس وكذلك لا تستبعد الزوجة من نص قانون العقوبات في المادة ١٤٥ على إعفائها من العقاب إن هي أضحت أدلة الجريمة التي ارتكبتها زوجها لأن هذا الإغفاء يقتضي أن يكون عمل الزوجة غير منظر على جريمة فرض القانون عقاباً على ارتكابها .

(جلة ١٩٥٠/١١/١٤ طعن رقم ٦٨٤ سنة ٢٥ ق)

مادة المادة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة مادامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقباً عليها . فالزوجة التي تمردت عن زوجها ملوكاً لزوجها لتخفيه كدليل عليه لا ينفيها الإنسك بهذا الإغفاء لأن إحراز المخدر في حد ذاته جريمة معاقب عليها بنص خاص في قانون المخدرات (المادة ٣٥ ققرة ٦) بصرف النظر عن الباعث عليه وأياً كان الفرض منه مادام هو حاصل في غير الحالات الاستثنائية الواردة في القانون ذاته .

(جلة ١٩٣٤/٤/٣٠ طعن رقم ١٤١٩ سنة ٣٠ ق)

٨ - إنه وإن كان صحيحاً أن قانون العقوبات نص في المادة ١٤٥ على إعفاء الزوجة من العقاب إذا هي أعانت زوجها الجاني على الفرار من وجه القضاء بأية طريقة كانت إلا أنه متى كان عملها يكون جريمة أخرى كان عقابها عن هذه الجريمة واجباً ما دام أنه لا نص على إعفائها من عقوبتها . وإن كان ذلك الزوجة قد ضبط معها مخدراتها تكون مستحقة العقاب ولو كانت حيازتها له حاصلة بقصد تخليص زوجها .

(جلة ١٩٤٧/١١/١٥ طعن رقم ٢٠٧٧ سنة ١٧ ق)

٩ - إنه وإن كانت المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تنص على عدم انطباق أحكامها على الزوج أو الزوجة

اعانة غلاء المعيشة

موجز القواعد :

--- الحكم بفرق اعانة الغلاء المنصوص عليها في المادة ٨ من الأمر رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ هو قضاء بحق مدني للمعال يستطيون التدخل أمام المحكمة الجنائية للمطالبة به أو تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - ١

القواعد القانونية :

١ - أن المادة ٨ من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بصرف اعانة غلاء المعيشة لسبب الحال الصناعية والتجارية تنص على أن المحكمة فضلاً عن توقيع الغرامة تقضى من تلقاء نفسها بالزام

المخالف بدفع فرق الأجر أو الملاوة لمستحقيها ويعين من هذا أن الحكم بذلك الفرق إنما هو قضاء في حق مدني للمعال يستطيون التدخل أمام المحكمة الجنائية للمطالبة به أو تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

(جلة ١٩٥٣/١٢/٢٩ طعن رقم ١٠٣ سنة ٢٣ ق)

اعتراف

(ر : اثبات قواعد أرقام ١٧١ - ٢٢٤)

اعذار قانونية

(ر : عقوبة)

اعفاء من العقوبة

(ر : أسباب الإباحة وموانع العقاب قاعدة ١٦٥)

اعلان

رقم القاعدة	
١ - ٥	الفصل الاول : ياناته
٦ - ٨	الفصل الثاني : مبادئه
٩ - ١٢	الفصل الثالث : اجراءاته
١٣ - ٢٢	الفصل الرابع : الدفع بطلان الاعلان
٢٤	الفصل الخامس : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

الفصل الاول

ياناته

- كفاية احتفال ورقة تكليف للتم بالمخضور على ذكر التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها - ١ و ٢
- الاعارة خطأ الى مادة القانون القديم في الاعلان بدلا من المادة الحالية لا أثر له انما كانت النسيابة بالجلسة ذكرت أرقام اللواد الجديدة - ٣
- اغفال الدعية بالحق الذي ذكر مادة القانون في ورقة التكليف بالمخضور وطلبها في الجلسة يزول البطلان - ٤
- عدم اشتراط اعلان التهم قبل المحاكمة بمدة الموديل يكن طلبها في واجهته بالجلسة - ٥
- (ر : أيضا قانون قاعدة ٣ وسارئة قاعدة ٧)

موجز القواعد (تابع) :

الفصل الثاني

مباده

- مبدأ اعلان التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية - ٦ و ٧
- عدم اشتراط حصول الاعلان بالنسبة الى الاشكال في التنفيذ قبل البسلة بمبدأ معين - ٨

الفصل الثالث

اجراءاته

- وجوب اعلان ورقة التكليف بالحضور بالطرق المقررة في قانون القرائض - ٩ و ١٠
- الترض الذي رمى الشارع من ايجابه توقيع شاهدين على أصل الاعلان وصنورته معا في السادة ١٣ من قانون القرائض القديم - ١١
- متى يكون اعلان التهم لنيابة محجبا - ١٢
- (ر . أيضا ، معارضة قواعد ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ وقض قاعدة ٤٤ و ٤٤٧)

الفصل الرابع

الدفع بيطلان الاعلان

- وجوب ابداء الدفع بيطلان ورقة التكليف بالحضور قبل سماع أول شاهد - ١٢ - ١٦
- عدم جواز الدفع بيطلان ورقة التكليف بالحضور لأول مرة أمام محكمة القضاء - ١٧ - ٢٠
- عدم تمسك التهم بمواعيد اتكليف بالحضور يتبر تنازلا عنها - ٢١
- عدم جواز تمسك التهم بالحاضر بناء على تكليف باطل بيطلان ورقة التكليف - ٢٢ و ٢٣
- (ر . أيضا معارضة قاعدة ٢٤ وقض قاعدة ٤١٣)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

- اعلان السجين يتم قانونا بتسليم الصورة الى مأمور السجن - ٢٤
- (ر . أيضا تبث قواعد ٢٢٥ و ٢٣٤ و ٢٣٥ واستئناف قاعدة ١٧٥ وزبور قاعدة ٢٥٨ ودعوى مباشرة قواعد ٤ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠)

القواعد القانونية :

الفصل الاول

مباده

- ١ - إن المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات الأمل لا تستلزم في إعلان تهم بالحضور لدى محكمة الجلس لمحاكمة على ما هو مستلزم إليه دعوى ذكر التهمة ومواد القانون المطروح تطبيقها وليس في المواد الخاصة بتعريض الدعوى العمومية من المدعي الذي (٤٩) إلى (٥٦) ما يشير إلى أن الشارع أراد أن يكون في الإعلان الصادر إلى التهم بياض غاشية متممة بالجريمة فيكون إذن في هذه الحالة أن تكون ورقة التكليف بالحضور الصادرة من المدعي الذي مشتت كذلك على التهمة ومواد

القانون كما هي الحال في الإعلان الصادر من النيابة فإذا رفع شخص دعوى جنحة مباشرة على آخر متهم إياه بتهمة القذف والسب في حقه بالعبارة الواردة في إعلان دعوى مدنية كل أقامها حده وفي المذكرة المقدمة منه فيها وعند المراجعة لدى المحكمة أهداف المدعي بالحق المدعى إلى عبارات القذف والسب الواردة بإعلان الاتهام عبارات قذف أخرى مأخوذة من إعلان الدعوى المدنية والمذكرة المقدمة فيها وهما أساس الاتهام من الخطأ في الرأي أن يد ذكر هذه العبارات لأول مرة أمام محكمة الموضوع تهمة جديدة لم تقدمها ورقة التكليف بالحضور إذن أن التهمة المنسوبة إلى المعلن هي القذف والسب بما اشتملت عليه عريضة إعلان دعوى الجنحة المباشرة وما استبق ذكره للرافعة

(بسلة ١٩٦٤/١/١٥ مقرر رقم ٣٧ ح ١)

يصل الشخص الملن إليه أو في محله وبين الإعلان الذي يحصل التباة الدورية . فالاعلان للتباة يكون صحيحا في ذاته مادام لم يمس توجهه لشخص الملن إليه أو في محله ، ومادام الحكم الذي يصدر بناء عليه قابلا لطبقت المعارضة فيه عند حضور المحكوم عليه أو أحد اعلانه لنفسه أو في محله ، لاقى مواجهة التباة . كذلك لا يؤثر في صحة الإعلان أن يحصل بمبدأ يوم واحد بدلا من ثلاثة . لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطئ كاعلان مستغرق الشكل القانوني ، وإنما يكون له أثره في الحكم الذي يصدر بناء عليه .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ من رقم ١٤٦١ سنة ١٩٤٥ ق)

٧ - إن المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بمبدأ ثلاثة أيام كاملة غير مواجبة الساعة فإذا لم يكن ثابتا بطلب الدعوى أنه حصل تكليفهم بالحضور للجلسة التي حددت لظفر المعارضة بعد تأجيلها إداريا يوجب العقوبة ، ولأن هذا التكليف حصل في المبدأ القانوني فإن الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يمكن معينا متبينا خضنه .

(جلسة ١٩٥١/٤/٢ من رقم ١٨٨١ سنة ٢٠ ق)

٨ - إن المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، إنما وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص بإعلان الخصوم أمام محكمة الجنب والمحاملات لها كنهم عن جنبة أو عاقبة مرفوعة اليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر أشكال في تنفيذ حكم أمام غرفة الاتهام بل تطبق المادة ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون المشار اليه وهما اللتان تحددا من هذا الموضوع بذاته ، ولما كانت هذه المادة الأخيرة لا توجب حصول الاعلان قبل الجلسة بمبدأ معين وكان اعلان قد أعلن بالجلسة التي حددت لظفر الاشكال وتكلم النطق عنه في موضوع الاشكال ولم يطلب ميبدأ لتحضير دفاعه ، فإن الاعلان - إذا كان تمت بطلان - يزول وفقا للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات المدنية ولا يكون حضور الطاعن بخصمه واجبا مادام عليه قد حضر وسمعت أقواله وهو يمثل الطاعن فتتحقق بذلك سماح ذوي الشأن الذين يوجب اتفاقهم سمع أقوالهم ومادامت الغرفة لم تر محلا لإحباط المستكمل بنفسه لباع أعضائه ، ولا ينشأ من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية ذلك أن هذه المادة إنما تهدف إلى أن يكون الخصوم تحت تصرف الغرفة للسمع إجتاحتهم لإدراك خلافاتك .

(جلسة ١٩٥١/١٠/١٠ من رقم ١١٥ سنة ٢٥ ق)

٢ - إن كل ما يوجب القانون في ورقة تكليف التهم بالمحضر هي بيان موضوع التهمة والنسب القانوني بالدورية . فيكتفي في صيته اتهام شخص بإفراض مبالغ بغرامه تزيد على الحد المقرر قانونا أن تذكر التباة في تلك الورقة أنه في مدى زمن كلنا تامل باربا الفاض مع الأشخاص الذين تهم استمروم وأنه بذلك مستحق لأن يحال بمقتضى المادة ٢٩٩ ج قديم .

(جلسة ١٩٣٦/١٠/١٣ من رقم ٦٨٠ سنة ١٩٣٦ ق)

٣ - إن القانون لا يشترط أن يبين في ورقة التكليف بالحضور أكثر من التهمة المستند والمادة المطلوبة للمحاكمة هل مقتضاه . فإذا أنشأ خطأ في مادة القانون القديم بدلا من المادة الحالية ذلك لا تأير له إذا كانت التباة قد ذكرت في الجلسة أو أمام المواد كما هي في القانون التي تمتع اجرة تحت أحكامه وسارت الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى والدرجة الثانية على أساس هذه المواد .

(جلسة ١٩٤٢/٤/١٩ من رقم ١٠٦٦ سنة ١٩٤٢ ق)

٤ - إذا كانت ورقة التكليف بالحضور المملئة من المدعية بالمحضر المدنية قد اشتملت على بيان الأفعال المنسوبة إلى المعلن إليه وهي تكون جريمة خيانة الأمانة ، ولكنها لم تذكر فيها مادة القانون التي تقتضي بالقرينة ، وكان الثابت في محضر جلسات المحاكمة أن المعلن اليه حضر الجلسة المخصصة لظفر الدعوى وأن المحاضر عن المدعية طلب فيها طلب في مواجهته تطبيق المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات ، فإنه بهذا يكون قد حصل تشارك الفرض الموجود في ورقة التكليف بالحضور ويؤزل ما فيها من بطلان .

(جلسة ١٩٤٦/٤/٢٩ من رقم ٦٢٦ سنة ١٩٤٦ ق)

٥ - إن المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات تنص على وجوب اعلان التهم بالمواد التي تقتضي بالعقوبة فليس من الضروري اعلانه قبل المحاكمة بمادة الفرد بل يكفي طلبها في مواجهته بالجلسة على أساس أن الفرد طرف مشدد .

(جلسة ١٩٣٦/١٢/٢٥ من رقم ١٠٠ سنة ٢٥ ق)

الفصل الثاني

مباحه

٦ - إن المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت في عبارة عامة معلنة على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بمبدأ ثلاثة أيام كاملة غير مواجبة الساعة ، ولم تفرق بين الاعلان الذي

في الواقع فلا وجه لتسلك بطلان الإعلان لعدم ترويج شاعرين عليه .

(جلسة ١٩٣٧/٥/١٨ ملن رقم ١٠٣٠ سنة ١٣٦٦ ق)

١٢ - ما دام المتهم قد بحث عنه وجب الباحث تم يستلوا عليه ولا على عمل إقامات قاعلاه لثبابة يكون صحيحا . على ان الدفع بطلان ورقة التكليف بالحضور لا يهدى المتهم ما دامت الدعوى قد نظرت في حضرة اصدانيا واستئنافا .

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ ملن رقم ١٤٨٧ سنة ١٤٢٧ ق)

الفصل الرابع

النفع بطلان الإعلان

١٣ - بطلان الحكم لعدم إعلان الأهم بالتمه هو بطلان متعلق بالاجراءات التي تحصل قبل المحاكمة فمن الواجب إيدؤوه قبل سماع أول شاهد بالجلسة وإلا سقط الحق فيه . فإذا كان المتهم قد حضر بنفسه جلسة المحاكمة ولم يدفع بهذا الدفع فلا يجوز له أن يتسلك به من بعد .

(جلسة ١٩٣٨/٥/٩ ملن رقم ١٥٢٦ سنة ١٣٦٦ ق)

١٤ - إن أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ليست من النظام العام ، ولذلك فإن الدفع بها يستط الحق فيه بعدم التسلك به قبل سماع أول شاهد طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات ، ولا يجوز إثارة به ذلك أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٧/٤/٢٥ ملن رقم ١١٣٢ سنة ١٤٢٧ ق)

١٥ - إن الدفع بطلان عريضة لدعوى الرفوعة من ادمى بالحق الذي لعدم بيان الواقعة فيها هو من الدفوع الواجب ، وفقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات ، التسلك بها قبل سماع الشهود ، اذ هذا البطلان ليس متعلقا بالنظام العام حتى يصح التسلك به بعد سماع الشهود أو المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى أو لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٤ ملن رقم ١٢٣٥ سنة ١٤٢٧ ق)

١٦ - انه لا كان القانون يوجب ابداء أوجه البطلان الخاصة بالاجراءات التي - على اعتقاد الجلسة قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود والاسقط حق الدعوى بها (للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات) كان ابداء المتهم دفاعه في موضوع التهم قبل ابداء دفعه بطلان الاجراءات التي بني عليها

الفصل الثالث

أجراته

٩ - إن الاجراءات الواجبة الانبعاث في طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور في الدعوى الجنائية هي جميعها الاجراءات التي تتبع في المواد المدنية وهي المينة في المادتين ٧٠٩ من قانون المرافعات الجنائية و٧١٠ من قانون المرافعات المدنية . فإذا كان المتهم لا يدفع هذا المبلغ فيكون تسليم الأوراق المتضمنة لإعلانا إلى قس الشخص المطلوب إعلانا وفي حالة عدم وجوده بمبلغ فيكون تسليمها لأحد الساكنين منه من اقرباه أو غرضه . فإذا كان المتهم لم يجد للمتهم المطلوب إعلانا يوم الجلسة فلم صورة الإعلان لشخص آخر ، ولم يبين فيه أن هذا الشخص من اقرب المتهم أو غرضه الذين يساكنونه ، فهذا الإعلان يكون باطلا قانونا لإغفال هذا البيان الجوهري الواجب اشتراطه عليه ، والحكم الصادر على أساسه يكون باطلا بالدرجة لقيامه على إجراء باطل .

(جلسة ١٩٣٧/٥/٨ ملن رقم ٦٨٩ سنة ١٣٦٦ ق)

١٠ - يجب أن تمل ورقة التكليف بالحضور بالطرق المقررة في قانون المرافعات ، ولما كانت المادة ٤١ من هذا القانون تنص بأن تمل ورقة الاعلان إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، كما تنص المادة ١٢ منه بأنه إذا لم يجد المتهم الشخص المطلوب إعلانا في موطنه كان - به أن يمل الورقة إلى أحد من المقيمين معه المبيتين في ذلك لفظة فإذا لم يجد منهم أحدا وجب أن يسلمها - حسب الأحوال - إلى مأمور القسم أو المدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، ويجب على المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه كتابا موصى عليه بغيره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وعلى المتهم أن يبين كل ذلك في حيزه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورة ، لا كان ذلك من ورقة إعلان المتهم الجلسة التي حددتها المحكمة لظفر المرافعة المقدمة منه وإلى اكتفى المتهم فيها بإثبات اعلانه مع متدوب القسم لإغلاق محله تكون باطلا .

(جلسة ١٩٥٧/٥/٧ ملن رقم ٢٤٢ سنة ١٣٧٦ ق)

١١ - إن القرض النذوي إليه الخارج في المادة ١٣ من قانون المرافعات من إيجابه ترويج شاعرين على أصل الاعلان وصورة مما إنما هو حيزا لإصال الإعلان إلى الشخص المعلن إليه ، فكلما تحقق هذا القرض

التكليف بالحضور، وما إذا لم يطلب تصحيح التكليف أو استبعاد أي قسم فيه وإعطاء مبادأ لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته طلبه، وإذن لنى كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى وعلى الحكم المطعون فيه أن الطاعن أعلن في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ بأمر غرة الاتام الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٥١ وكلف بمقتضى هذا الإعلان بالحضور أمام محكمة الجنائيات يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ فلما حضر أمام دفع بطلان ورقة التكليف بالحضور أماما وبطلان ورقة التكليف بالحضور أمام غرة الاتام، قررت ضم الدفنين للموضوع وأجلت نظر الدعوى ليوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ للاستعداد وفى هذا اليوم سمعت المحكمة الدعوى وقضت برفض الدفنين وحكمت في موضوع التهمة - من كل ذلك، فإن المحكمة تكون قد قامت بما أوجبه هذه المادة وأجملت الدعوى وتمكن الطاعن من الاستعداد وتحضير دفاعه، وهى إذ فعلت ذلك ثم قضت بعدم قبول الدفع تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً.

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٩ من رقم ٧٦٥ سنة ١٩٥٢ ق)

٣٣ - المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص بأنه إذا حضر التهم بنفسه في الجلسة أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتسكع بطلان ورده التكليف بالحضور، وما إذا لم يطلب تصحيح التكليف أو استبعاد أي قسم فيه وإعطاء مبادأ لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته طلبه. وإذن فإذا كان الطاعن قد حضر أمام محكمة الجنائيات وسارت المحكمة في إجراءات المحاكمة وسمعت شهود الدعوى وأبدى الخاضع للتدبير دفاعه دون أن يثير في مرافعة إلى عدم اعلاعه بالحضور أمام غرة الاتام أو عدم اعلاعه بأمر الإحالة بالجلسة المجددة لما حكمه أمام محكمة الجنائيات وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة مبادأ لتحضير دفاعه فليس له أن ينسحب على المحكمة أنها أغلقت محفته في الدفاع ويكون ما وقع من خطأ في إجراءات المحضر على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم.

(جلسة ١٩٥٠/١٢/٧ من رقم ٥٥١ سنة ٢٥ ق)

الفصل الخامس

مسائل منوعة

٣٤ - إعلان الأوراق إلى المسجونين يتم قانوناً بتسليم صورتها إلى مأمور السجن.

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٩ من رقم ٥٥٨ سنة ٥٢ ق)

الحكم الذى يطن فيه من جهة اعلاعه بالتهم مستطالته في التسكع بهذا الدفع.

(جلسة ١٩٥٠/١/١٧ من رقم ١٨٩٤ سنة ١٩٥٢ ق)

١٧ - إذا حضر التهم جلسة المحاكمة وترافع في موضوع التهمة ولم يقدم بطلان إعلان تكليفه بالحضور فلا يجوز له أن يرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٩ من رقم ٥٥٨ سنة ٥٢ ق)

١٨ - إن التسكع بقصور إعلان الدعوى في البيانات التي يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى التهم بحسب إيداعه لدى محكمة الموضوع لتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات، فإذا كان التهم قد سكت عن التسكع بذلك سقط حقه في التسكع به لدى محكمة النقض، وكانت العدة في كفاية بيان التهمة بما جلد في الحكم ذاته من بيانات عنها.

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٨ من رقم ٦٩٤ سنة ١٩٥٢ ق)

١٩ - لا يقبل من التهم أن يتسكع لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان ورقة تكليفه بالحضور، فإنه من المقرر بالمادة ٢٢٦ من قانون تحقيق الجنائيات أن أوجه الإعلان الذى يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب إيداعها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود ولا سقط الحق بها.

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٠ من رقم ١١٥٢ سنة ١٩٥٢ ق)

٢٠ - من المقرر قانوناً أن التهم إذا حضر جلسة المحاكمة وترافع في موضوع التهمة ولم يدفع بطلان إجراءات حضوره فلا يجوز له أن يرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض، وإذا كان ذلك كذلك، وكانت التهمة الموجهة إلى التهم هي جلسة ما لا يحتمل قانوناً حضور تمام معه فيها، فليس يصح في صحة الحكم أن تكون الدعوى قد نظرت في جلسة غير الجلسة التي كانت معدة مادام التهم قد حضر الجلسة ودافع عن نفسه ولم يدفع بطلان إجراءات حضوره.

(جلسة ١٩٥٠/١/٢ من رقم ١٨١٨ سنة ١٩٥٢ ق)

٢١ - المواعيد الخاصة بتكليف التهم بالحضور أمام قاضي الإحالة وأمام المحكمة مقررة لمصلحة التهم نفسه، فإذا كان التهم لم يتسكع أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فإنه يعتبر متزائلاً عنها وأن مصلحته لم تفسد من وراء مخالفتها، فلا يجوز له من بعد أن يتسكع بوقوع هذه المخالفة.

(جلسة ١٩٥٢/١/١٥ من رقم ٨٧٧ سنة ١٩٥٢ ق)

٢٢ - إن المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص بأنه إذا حضر التهم بنفسه في الجلسة أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتسكع بطلان ورقة

إفشاء سر المهنة

موجز القواعد :

- ١ - واجب الحامي في إفشاء سر موكله لمنع وقوع جريمة - ١
- ٢ - لا عقاب على إفشاء السر إذا حصل بناء على طلب مسعوده - ٢
- ٣ - تصرف المحكم بآراء في المادة ٣١٠ عقوبات على من ذكروا فيه - ٣

القواعد القانونية :

١ - إذا انتظم أحد المتهمين رأي عاميه في ارتكاب جريمة وهي الاغتيال مع أحد القسود على أن يشهد زورا لهذا الأمر ولو أنه سر على الحامي بسبب مهنة إلا أن من حقه بل من واجبه أن يشهد لمنع وقوع الجريمة وفقا للمادة ٢٠٥ من مبادئ إذا اعتلت المهنة بمعلومات الحامي عن تلك الواقعة واستندت إليها في التردد على أن اتهم موكله كان يسعى في تحقيق شهادة فلا يمكن استناد الحفظ إليها في ذلك .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٧ طعن رقم ١٩٩٨ سنة ٢٤ ق)

٢ - لا عقاب بمقتضى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على إفشاء السر إذا كان لم يحصل إلا بناء على طلب مستودع السر فإذا كان المريض هو الذي طلب بواسطة زوجة شهادة عن مرضه من الطبيب المعالج فلا يكون في إعطاء هذه الشهادة إفشاء سر مدعى عليه .

(جلسة ١٩٣٠/١٢/٨ طعن رقم ١٥٣٢ سنة ١٠ ق)

٣ - إن الأصل في أداء الشهادة أمام القضاء عند استبعاد شرائطها أنه واجب يقتضي الوصول إلى ترفيع وحقق في المازفات وفي ثبوت الاتهام أو نفيه ، ولا يمنع الشاهد من الإدلاء بكل ما يعلم ولا يكتم من إلا في الأحوال الخاصة التي بينها القانون ، ومنها حظر الإفشاء إفشاء السر من أسرار المهنة المخصوص عليه في المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات ، ما لم يطلب من أمره إليه إفشاءه ، فوجب على الشاهد عند أداء الشهادة عملا بالمادة ٢٠٨ من ذلك القانون التي يدل نصها على أن تحريم الشهادة في هذه الحالة ليس تحريما مطلقا ، وتجب

التشريعات الحديثة نحو تغليب المصلحة العامة والوصول إلى الحقيقة وعلى الأخير إذا تعلق الأمر بمصلحة الجماعة ، من ذلك أن الفاعل للرئيس أخذت فترة ثانية إلى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي بالمرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٩ أجله ٥ سنوات الأطباء وغيرهم من أصحاب المهن إذا دبروا الشهادة أن يبرحوا بما لديهم من أسرار في حوادث الأجهاض دون أن يتعرضوا للعقاب ، ونصت المادة ٦٢٢ من قانون العقوبات إلى إبطال على أن الإفشاء بسر المهنة مدعى عليه إلا أن يكون هذا الإفشاء لغرض مشروع بوصف العقبة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون السويصري الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ على أن حظر الإفشاء بسر المهنة لا يحول دون التزام أرباب المهن بأداء الشهادة أمام القضاء - لما كان ذلك وكان متبادرا عند ما وضع المادة ٣١٠ من قانون العقوبات لم يعمم حكما ، بل إنه خص بالنظر طائفة الأطباء والمراجعين والصيادلة والقوابل وغيرهم ، وبين الأحوال التي حرم عليهم فيها إفشاء الأسرار التي يخطأ صاحبها أن يأثمهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضي هذا الإطلاع ، ومن في سبيل قيامهم بمهامهم الجدية وقلة ما يصح التوسع في هذا الاستثناء . ينص حكم إلى من هذا المذكورين في النص كالختم والكهنة والمستعدين المحصنين وتحرم هؤلاء لا يعطى مخدومهم إلى إطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٧ طعن رقم ٨٨٤ سنة ٢٢ ق)

أكرامه

امتناع عن تسليم طفل محكوم بمحضاته

موجز القواعد :

١ - إدانة التهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ ضوابط تقديم دون رد على إنكاره صدور حكم بالمحضانة . قصور - ١

القواعد القانونية:

هذه النقطه الجوهريه في سكرته إخلال بحق الدفاع فضلا عما يترتب عليه من تعطيل حق محكمة القضاة في مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة وذلك مما يبيح ويظهر .

(جلة ١٩٣٣/٥/١ طين رقم ١١١٧ سنة ١٩٣٤)

١ - إذا أنكر المتهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ ع صدور حكم بالمحضانة فيجب أن يقرر الحكم القاضي بمقابته على هذه الجريمة لأن هناك حكما قاضيا بضم الطفل إلى حاضته فإذا هو سكت عن تجلته

أمر جنائي

موجز القواعد :

١ - رفض الأمر الجنائي لا يمنع النيابة من تقديم الدعوى إلى المحكمة - ١

٢ - سقوط الأمر الجنائي بمجرد المرافعة فيه وحضور المارض أمام المحكمة - ٢

٣ - معارضة التهم في الأمر الجنائي لا يمنع المحكمة من تشديد العقوبة أو الحكم بعدم الاختصاص - ٣

٤ - استئناف الحكم الصادر في المرافعة في الأمر الجنائي خاضع للأوضاع المعتادة - ٤

القواعد القانونية :

في الدعوى المركبة ما دام المدعون بالحق المدني قد أدخلوه في الدعوى المباشرة ، ولا أن المدعين بالحق المدني لم يدخلوا أحدهم في دعواهم المباشرة ما دام أنه كان يمزج الدعوى الثانية الدعوى عليهم أمام المحكمة المركبة . (جلة ١٩٤٢/١٧/٨ طين رقم ١٦٦٨ سنة ١٩٤٢)

٣ - إذا كانت النيابة قد اعتبرت الواقعة حصة ضرب بسيط بإداة ٢٤٧/١ ع وقعت الأوراق إلى القاضي الجزئي فأصدر أمرا جنائيا بترسيم المتهم عشرين قرشا ، ثم أعلن هذا الأمر إلى المصلحة لتقبيل المحكوم عليه ومعنى الميعاد المقرر للمرافعة فأصبح نائبا ، ثم حدث بعد ذلك أن توفى المتهم عليه لحي . بالنظر إلى النيابة وأعلن بالأمر الجنائي شتصيا وأخذ منه تقرير يفيد معارضة فيه ، وتطلعت المرافعة وحكم بعدم اختصاص محكمة المفتح بنظر الدعوى ، ثم أعيد التحقيق بمعرفة النيابة وقدم التهم إلى محكمة الجنائيات قضت بإدائته في الجناية لظن بأنه ما كان يصح أن يعاد محاكمته بعد أن صدر الأمر الجنائي المقرر إليه وأصبح نائبا باقتضاء

١ - إذا قضت النيابة بأوراق الدعوى العمومية إلى القاضي الجزئي ليصدر أمرا جنائيا فيها بمقابته التهم رفض ، فإن هذا الرفض ليس من شأنه ، ولا يصح أن يكون من شأنه ، أن يمنع النيابة العمومية من تقديم الدعوى إلى المحكمة لغيره فيها عند هذا التهم بالطرق الاستثنائية .

(جلة ١٩٤٦/٢/٢٥ طين رقم ٦٨٣ سنة ١٩٤٦)

٢ - الأمر الجنائي يسقط بحكم القانون بمجرد المرافعة فيه وحضور المارض أمام المحكمة ، دون حاجة إلى حكم من المحكمة ، وإذا كان ذلك كذلك فإنه لا تأثير على المحكمة المركبة في أن تحمل الدعوى المرفوعة من النيابة أمامها بعد المرافعة في الأمر الجنائي الصادر ضد المتهمين إلى المحكمة الجزئية المرفوعة أمامها الدعوى المباشرة على المتهمين من المدعين بالحق المدني . ولا يغير من ذلك أن كانت النيابة لم تحمل أحد المتهمين

مبدأ المعارضة فيه بناء على الإعلان الحاصل في مواجهة المدة ، فإنه إذا كان التهم يسلم بأنه لا أعلن شخصيا بالأمر الجنائي الصادر عنه عارض فيه بقرار عمل في نظر كتاب النيابة ، وأنه حضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة لمحت محاكمة طبقا للأجراءات العادية قضى بعدم اختصاص محكمة المنهج بنظر الدعوى لأنها جنائية إذ كان ذلك لا يكون ثم عمل القبول بطلان الإجراءات التي تمت قبل إحالة إلى محكمة الجنائيات ، إذ أن حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى يترتب عليه يقتضي القانون اعتبار الأمر الجنائي كأنه لم يكن مما يستتبع أن يكون المحكمة أن تحكم عليه بقوة أشد من التي كان محكوما عليه بها أو بعدم الاختصاص إذا تبين لها أن الواقعة جنائية . وخصوصا إذا كان الثابت أن التهم لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الجنائيات بل أثاره فقط أمام محكمة المنهج عند نظر المعارضة في الأمر الجنائي فلم تقرر على وجهه نظره .

(جلسة ١٩٤٥/١/٨ ملحق رقم ١٠٠ سنة ١٥ ق)

٤ - إن المادة ٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية قد نصت في الفقرة (١) على أنه إذا حضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى اعتبر الأمر كأن لم يكن ويجب محاكمة طبقا للإجراءات

العادية المتصوص عليها في قانون تحقيق الجنائيات والقوانين . . . ويجوز المحكمة في حالة الحكم على التهم أن تحكم في حدود القانون بقوة أشد من القرائن التي قضى بها الأمر . . . في ذلك قد أبانت أن التهم المحكوم عليه إذا عارض في الأمر الجنائي الصادر عنه وحضر جلسة المعارضة فإن محاكمة تجري طبقا للإجراءات العادية على اعتبار أن الدعوى لم يصد فيها أمر جنائي . وإن الحكم الذي يصدر على التهم في حضرته بناء على معارضته يكون قابلا للاستئناف أو غيره . قابل له على حسب الأوضاع المتتالية ، فإن كانت الواقعة جنسية كان استئناف الحكم الصادر فيها جائزا دائما . وحل ذلك بالحكم الذي قضى بعدم جواز الاستئناف للمرفوع من التهم الذي حضر جلسة المعارضة وحكم عليه ببراءة في تهمة ضرب لم يحدث إصابات يكون خطئا . ولا يرفع هذا الخطأ ما جاء في الفقرة (ب) من المادة السابقة الذكر من أنه إذا كان الأمر الجنائي صادرا بالقرائه والنصاري فقط اعتبر بمثابة حكم غير قابل للطعن فيه ، لأن هذا الحكم - كما هو صريح النص في هذه الفقرة - عاس بالحالة التي فيها لم يحضر اتهم المعارض جلسة المعارضة .

(جلسة ١٩٤٧/١/١٤ ملحق رقم ٣٩٦ سنة ١٧ ق)

أمر الحفظ

رقم القاعدة

٩ - ١	الفصل الأول : شكالة
١٦ - ١٠	الفصل الثاني : أثره
٢٤ - ١٧	الفرع الأول : أمر الحفظ الذي لا يحد النيابة العمومية
٢١ - ٢٥	الفرع الثاني : « د » المانع النيابة من العودة إلى الدعوى العمومية
	الفصل الثالث : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

الفصل الأول

شكالة

- وجوب أن يكون أمر الحفظ ثابتاً بالكتابة ومؤرخاً وموقفاً عليه من الوظف المختص بإصداره - ٢٥١
- عدم جواز استفتاح أمر الحفظ من أمر آخر إلا إذا كان هذا الأمر يلزم عنه حصول الحفظ حتماً - ٣ - ٧

موجز القواعد (تابع) :

- التأخير على تحقيق بأرفاق أخرى محتوطة : لا يصح اعتباره أمراً بالحفظ عن الجريمة التي تناولها - ٨
- رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر حفظاً للدعوى بالنسبة إلى الآخر - ٩

الفصل الثاني

أوله

الفرع الأول : أمر الحفظ الذي لا يفيد النيابة :

- الأمر الصادر بناء على محضر جمع استدلالات قسط - ١٠-١٣
- مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا جد انتداباً من النيابة بمنعها من الرجوع في أمر الحفظ - ١٤
- أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بعد تكليف أومباشي غير معين لسؤال شاهد عن معلوماته لا يكون ملزماً لها - ١٥
- أمر الحفظ الصادر من النيابة بشير أسباب قانونية أو موضوعية لا يعتبر صادراً منها بصفتها سلطة تحقيق - ١٦
- (ر : أيضاً استئناف قاعدة ٨٠ ونحوه قاعدتان ١١٠ و ١١١) .

الفرع الثاني : أمر الحفظ للوائح النيابة من المواد الدعوى العمومية :

- أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بعد تحقيق له ما للأحكام من قوة الأمر لانفي - ١٧ و ١٨
- أمر الحفظ الصادر بعد التحقيق بناء على الصلح الذي تم بين الطرفين يحول دون تحريك الدعوى العمومية أو الادعاء بحق مدني - ١٩
- الاستجواب الذي تقوم به النيابة قبل إصدار أمرها بالحفظ لا يجوز لها رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك - ٢٠
- نداء النيابة الطبيب التزمي للتشريح جنة موقوف في حادثة قبل صدور أمر الحفظ يمنع من إعادة نظر الدعوى - ٢١
- أمر الحفظ القائم على أسباب قانونية مانع من السوء إلى إقامة الدعوى سواء سبقه تحقيق أم لم يسبقه - ٢٢
- أمر الحفظ لا يمنع من إقامة الدعوى إذا جرى بعد صدوره تحقيق ظهرت منه أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى - ٢٣
- اعتبار شهادة الشهود من الدلائل التي يبيع ظهورها الرجوع إلى الدعوى العمومية بعد حفظها - ٢٤
- (ر : أيضاً إثبات قاعدة ٤٨٦ ودعوى جنائية قاعدة ٥٠ ونقض قاعدة ٤٠٧) .

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

- قرار الحفظ الصادر بعد تحقيق قاطع للشك - ٢٥
- عدم جواز تمسك المتهم بأمر الحفظ السابق صدوره بقصد الدعوى ضد مجهول - ٢٦
- قرار المدعي العام بالتأه أمر حفظ صدر من رئيس النيابة التابع له يكون صحيحاً - ٢٧
- أمر النيابة بحفظ التحقيق هو في حقيقته أمر متباين وجود وجه لإقامة الدعوى - ٢٨
- أمر الحفظ الصادر من النيابة عن واقعة معينة لا حجية له على المحكمة من هذه الناحية - ٢٩
- التزام المحكمة بالرد على دفع المتهم بعدم جواز رفع الدعوى العمومية لصدور أمر بحفظها - ٣٠
- إصدار النائب العام منشوراً بحفظ قضايا من نوع معين لا أثر له على الدعوى إذا رفضت صحتها - ٣١
- (ر : أيضاً بلاغ كلاب قواعد ١٧ و ١٨ و ١٩ ودعوى مباشرة قاعدة ٩ ونقض قاعدتان ٢٥٧ و ٤٠٨ ونسبة عامة قاعدة ٦) .

القواعد القانونية :

ثابتاً بالكتابة ومؤرخاً وموقعاً عليه من الموظف المختص بإصداره . وما دام لا يوجد في الدعوى قرار حفظ كتاني بالمعنى المتضمن فلا يقبل الادعاء بأن النيابة قد حفظت الدعوى حفظاً تخنياً إذ القانون لا يعرف الحفظ الضمني ولا يقره .

(جلسة ١٩٢٠/٤/٨ طعن رقم ٤١٦ حنة ١٠ ق)

الفصل الأول

شكله

- ١ - إن قرار الحفظ الذي تصدره النيابة هو عمل قضائي كالحكم ترتب عليه حقوق . فالواجب أن يكون

الحفظ حتا وبطريق الزوم العقل — فاذا كانت الثانية لم تصدر أمراً كتابيا صريحا بحفظ الدعوى العمومية بالنسبة لتهم و كان ماصدر عنها هو اتهامها غيره بارتكاب الجريمة ، فان ذلك ليس فيه ما يبيد على وجه القطع والزوم الحفظ المقصود في القانون .

(جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ ملن رقم ٩٤ - ٩٢ ق)

٦ - الأصل في أمر الحفظ أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ولا يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إلا إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتا وبطريق الزوم العقل هذا الحفظ . ولأن فتى كانت الثانية العمومية لم تصدر أمراً كتابيا صريحا بحفظ الدعوى الجنائية بالنسبة إلى متهم بل كان كل ماصدر عنها هو اتهام غيره بارتكاب الجريمة فإن ذلك لا يبيد على وجه القطع والزوم حفظ الدعوى بالنسبة له بالمعنى المفهوم في القانون .

(جلسة ١٩٥٥/٥/١٠ ملن رقم ١٧٨ - ١٧١ ق)

٧ - أن حفظ الثانية بالبلاغ قد يستفاد ضمنا من تصرفها في الدعوى دون حاجة إلى إصدار قرار خاص به ، مادام الحفظ ينتج حتا وبطريق الزوم العقل من هذا التصرف كالقرار برفع دعوى البلاغ الكاذب بعد التحقيق فإنه يتضمن حتا حفظ الدعوى عند المبلغ في حقه .

(جلسة ١٩٥٥/٣/٧ ملن رقم ٢١٨٧ - ٢١٤ ق)

٨ - إن أمر الحفظ — كسائر الأوامر القضائية والأحكام — لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن بل يجب — بحسب الأصل — أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بذات ألفاظه في أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجها لغير فيها . فالتأشير على تحقيق بإرفاقه بأوراق أخرى مخفوفة ، مادام لا يوجد فيه ما يبيد على وجه القطع معنى استقرار الرأى على عدم رفع الدعوى ، لا يصح اعتباره أمراً بالحفظ عن الجريمة التي تناولها . ولذلك فلا يمنع على الثانية أن ترفع الدعوى بهذه الجريمة بغير حاجة إلى إلقاء من النائب العموى أو ظهور أدلة جديدة .

(جلسة ١٩٤١/٦/١٩ ملن رقم ١٦٣١ - ١١ ق)

٩ - إن رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر حفظا للدعوى بالنسبة إلى الآخر من شأنه أن يمنع الثانية من رفع الدعوى عليه بعد ذلك مادام أن أمراً صريحا مكتوباً — كالفتاى في جميع الأوامر القضائية — لم يصدر بالحفظ ، وما دام

٢ - إذا دفع المتهم بعدم قبول الدعوى العمومية لصعود قرار حفظها استنادا إلى ما دونه وكيل الثانية المحقق بالمداد الأحمر في بخضر التحقيق تحت عنوان « قرار حفظ قطعي » ، وأجلب الحكم من هذا الدفع بأن القرار الذي يتغير إليه هذا المتهم خاص بتهمة توفى وبأنه كان يحوى بضمة أسطر لعلها كانت تخص موقف ذلك المتهم ولكن المحقق طسها دلالة على عدوله عنها بحيث لم يصبح في الإمكان تمييز ألفاظها وبأن المتهم لا يمكن أن يكتب حقا مجرد شروع المحقق في التفكير في إصدار قرار لمصلحته لأن العبرة هي بما انتهى إليه رأى المحقق وما استقر عليه في قراره . وبأن قرار الحفظ لا يكون محرما وثاقدا طبقا لقانون ما لم يذيله المحقق بألفاظه فاذا وضع المحقق مودة للقرار ثم عدل عنها أو شرح في تدبير أسباب قراره لم يعطيه ثم امتنع عن إتمامه فان هذا التصرف من جانبه لا يعتبر نهائيا — لهذا الذي أجلب به الحكم صحيح ولا مخالفة فيه لقانون .

(جلسة ١٩٣٥/١١/٢٥ ملن رقم ٢١٤ - ٢٠٤ ق)

٣ - إن أمر الحفظ الذي تصدره الثانية يجب أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بالنسبة لمن صدر في مصلحته . فلا يصح استنتاج الحفظ من أمر آخر إلا إذا كان هذا الأمر يلزم عنه حصول الحفظ حتا . فاذا كانت الثانية قد قضيت على تحقيق أجرته بأن متبها هو الذي ارتكب الجريمة وأمرت برفع الدعوى عليه دون أن تذكر شيئا عن متهم آخر معه فليس في ذلك ما يلزم عنه وجوبا حفظا بالنسبة للتهم الآخر . ولأن فلا قبل من هذا التهم الآخر أن يتسكك بأن الثانية بقصرها رفع الدعوى العمومية على التهم إلى أمرت برفعها عليه تكون قد حفظها بالنسبة له .

(جلسة ١٩٣١/٥/٨ ملن رقم ١٠٢٧ - ٩٤ ق)

٤ - إن إعلان شخص بصفته شاهدا في الدعوى ضد متهمين فيها ليس من شأنه أن يحول دون رفع الدعوى العمومية عليه بصفته متبها . فان حفظ الدعوى ضد المتهم يجب — بحسب الأصل — أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، ولا يصح أن يؤخذ فيه بالظن . ومادامت الثانية لم تصدر أمراً بحفظ الدعوى بالنسبة لذلك الشخص فان رفع الدعوى عليه يكون صحيحا .

(جلسة ١٩٤٣/٧/٢٩ ملن رقم ٦٠٨ - ١١٣ ق)

٥ - الأصل في أمر الحفظ أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا ، ولا يستفاد استنتاجا من تصرفات أخرى ، إلا إذا كانت هذه التصرفات يلزم منها هذا

أعمال التحقيق المختصة لو أكثر فإن الأمر مجرد صوره يكون له قوة الشيء المحكوم به فيفيد النيابة في الحدود المرسومة بالمالاة المذكورة ولو كانت طلة أنها لو كانت أن التحقيق الذي اعتصمت عليه إنما أسفر عن ثبوت مقابلة للمتهم لجرية لاستأمل - على حسب الظروف والملازمات التي وقعت فيها - أن تقيم عليه الدعوى العمومية بها . وهذا النظر هو الذي يستفاد من المذكرة الإصلاحية لقانون تحقيق الجنابات أن الشارع قصد إليه من وضع المادة المذكورة في عبارتها العامة التي صيغت بها . وإذن فإذا كان الحكم قد فرق بين أمر الحفظ الذي تصدره النيابة لعدم أهمية الحادثة والأمر الذي يصدر لعدم كفاية أدلة الثبوت وقال إن هذا وحده هو الذي تنبئ المادة المذكورة ثم لم يعتبر من أعمال التحقيق تنفيذ البوليس القضائي طلب النيابة إليه أن يثبت المتهمين باختلاس المحبوزات ويستجوبه ويسأل الباقين في الجسر الذي وقع الاعتداء عليه فإنه يكون غنظاً .

(حلقة ١٩١٠/١٠/٢٧ طعن رقم ١٠٦٦ سنة ١١ هـ)

١٣ - إن أمر الحفظ الصادر من النيابة في ظل قانون تحقيق الجنابات الملغى لا يمنع النيابة العامة من رفع الدعوى العمومية إلا إذا كلفت صادراً بناء على تحقيق إجراء أحد أعضائها أو قام به أحد رجال الضبط القضائي بناء على اكتساب منها . وإذن فهي كانت الأوراق التي أمر وكيل النيابة بحفظها إدارياً هي محضر حروء أحد رجال الضبط في المركز في شأن التعمري عن سلوك المتهم ووسائل تبيحه ، ثم أصدر رئيس النيابة بعد ذلك أمراً بالمدول عن أمر المفظ وبإقامة الدعوى العمومية على المتهم ، فإن الحكم إذا قضى بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق حفظها من النيابة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(حلقة ١٩٠٣/١/١ طعن رقم ٢٢٨ سنة ١٢ هـ)

١٤ - مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا يبعد اكتساباً من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية لإجرائه التحقيق . فالتحقيق الذي يجريه البوليس في هذه الصورة لا يعتبر تحقيقاً بالمعنى القانوني وإنما هو جمع استدلالات لا تقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنابات .

(حلقة ١٩٢٦/١/١٥ طعن رقم ١٢٦٠ سنة ١٦ هـ)

١٥ - إن مقتضى نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنابات هو أن أمر الحفظ المانع من المود إلى الجسري

تصرف النيابة برفع الدعوى على منتهى دون آخر لا يحصل على أنها أرادت الحفظ حتى لا يوجه من أوجه عدم إقامة الدعوى .

(حلقة ١٩١٩/٣/٢٤ طعن رقم ١٠٢٢ سنة ١٩ هـ)

الفصل الثاني

أثره

الفرع الأول

أمر الحفظ الذي لا يقيد النيابة العمومية

١٠ - قرار الحفظ الذي يمنع بمقتضى المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنابات من المود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألغاه النائب العام في مدة الثلاثة الشهور التالية لصوره أو إلا إذا ظهرت أدلة جديدة قبل اقتضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق بإقامة الدعوى هو القرار الذي يصدر من النيابة على أثر تحقيق تكون قد أجرته بنفسها أو أجراء أحد مأموري الضبطية القضائية بناء على اكتساب تصدره لهذا الغرض خصيصاً . أما الحفظ الحاصل على أثر تحقيقات إدارية أجراها البوليس في بلاغ ما سواه من تلقاء نفسه أو بعد إحالة الأدلة إليه من النيابة فلا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية إذا أرادت دون حاجة إلى إستصدار أمر من النائب العام بإلغاء الحفظ .

(حلقة ١٩٢٦/١/١٥ طعن رقم ١٢٦٠ سنة ١٦ هـ)

١١ - إن أمر الحفظ الذي تصدره النيابة لا يمنعها من المود إلى الدعوى العمومية إلا إذا كان بناء على تحقيق أجرته بنفسها أو قام به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على اكتساب منها ، وذلك عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنابات . وإذن فالأمر الصادر بناء على محضر جمع استدلالات فقط لا يقيد النيابة في شيء ولا يمنعها من الرجوع فيه .

(حلقة ١٩١١/١/٢٣ طعن رقم ١٠٤٥ سنة ١١ هـ)

١٢ - إن نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنابات عام لا يترتب فيه بين أمر حفظ وآخر ولم يجعل فيه للأسباب التي تتخذ أساساً للحفظ أي تقدير في تحديد أثر القانوني . وكل ما يقتضيه هو أن أمر الحفظ لكي يكون مانعاً من المود إلى الدعوى العمومية يجب أن يكون قد سبقه تحقيق . وعندئذ سواء أكان التحقيق قد أجرته النيابة بنفسها أو كان أجرته بنفسها على اكتساب منها ؛ وسواء أكان متعلقاً بعمل واحد من

قوة الشيء المحكوم فيه بحيث لا يجوز بعده العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا في الحالتين المذكورتين في الفقرة (ب) من المادة المذكورة. فالقرار الذي تصدره النيابة بحفظ الأوراق لعدم الأهمية، يكتسب كفيده من القرارات قوة الشيء المحكوم فيه متى كان صادرا بعد تحقيق.

(جلسة ١٩٣٥/٢/١٨ طين دوم ٤١ - سنة ١٩٠٤)

١٨ - مادام أمر الحفظ قد صدر من النيابة بناء على تحقیقات أمرت بها فإنه - طبقا لمادة ٤٢ من قانون تحقیق الجنايات - لا يجوز مع بقائه قائما، لعدم إلتفاته من النائب العمومي وعدم ظهور أدلة جديدة، إقامة الدعوى العمومية بالرافعة التي صدر فيها الأمر ذاتها فإذا كان قد صدر أمر حفظ من إحدى النيابة عن رافعة، ثم رفعت نيابة أخرى الدعوى على ذات المتهم بذات الرافعة، فالحكم الذي يصدر في الدعوى يكون باطلا، حتى ولو كانت النيابة والمحكمة لم يصل إلى عليهما أمر الحفظ، وحتى لو كان المتهم لم يتسكك به أمام محكمة الموضوع، فإن أمر الحفظ ليعمل للأحكام من قوة الأمر المقضي به. وهذا يعمل بالنقض بسبب صدوره من أخص خصائص النظام العام جائزا إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض.

(جلسة ١٩٣٥/٢/١٦ طين دوم ٤١١ - سنة ١٩٠٤)

١٩ - إذا كان قرار الحفظ مبنيا على أسباب لا علاقة لها بالأدلة القائمة على التهمة بل كان أساسه الصلح الذي رأى الفريقان المتنازعان حسم النزاع به وفرض المشاكل على مقتضاه بحسب ما أرفقه كل منهما في مصلحته فهو قرار نهائي عملا بالمادة ٤٢ من قانون تحقیق الجنايات ومن شأن نهائيته هذه أن يحجز قوة الشيء المحكوم فيه ويقوم حلالا دون تحريك الدعوى العمومية في المادة المخفوضة بأية حال. ولا عبرة في هذا الصدد بما عمله أن يكون قد ورد بذكره رئيس النيابة المخفوضة بالتحقيقات والميلولة للنائب العام لاستصدار موافقة على الحفظ بل العبرة هي بأسباب الحفظ نفسها المدعومة بالتحقيقات كما أن من شأن هذا القرار النهائي المبني على الصلح أن يقوم حاله دون الاندماج بمحتمل نشأ بأية صورة عن موضوع التكرار المخفوضة.

(جلسة ١٩٣٥/٢/١٦ طين دوم ٢٠٠ - سنة ١٩٠٤)

٢٠ - إن المادة ٤٢ من قانون الجنايات صريحة في أن أمر الحفظ - أيما كان نوعه - الصادر من النيابة العمومية بعد إجراء التحقيق يمنع من عودها

العمومية إنما هو الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال النيابة القضائية بناء على انتداب منها، ولذا متى كان الواقع في الدعوى هو أن وكيل النيابة أمر بقيد الأوراق بدفتر الشكوى الإدارية وكلف أمبائش من القسم لم يمتعه لسؤال شاهد عن معلوماته فقام أمبائش بتنفيذ هذه الإشارة وبعد الإطلاع عليها أمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إداريا فان هذا الأمر لا يكون ملوما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد أو شرط، إذ أن النيابة لم تقم بأي تحقيق في الشكوى قبل حفظها كما أن انتدابها لأمبائش لاستيفاء بعض قطع التحقيق لا يعتبر انتدابا لأحد رجال النيابة القضائية لأن الأمبائش ليس منهم طبقا للمادة ٤ من قانون تحقیق الجنايات.

(جلسة ١٩٠١/٢/٦ طين دوم ٤٠٤ - سنة ٢٠٠٤)

١٦ - إذا كان وكيل النيابة حين إصدار أمر حفظ الشكوى المختصة من المعنى بالمحقوق المدنية لم يدون لأسره أسبابا قانونية ولا موضوعية، بل اكتفى بالتأشير على المصدر بقيد الأوراق بدفتر الشكوى الإدارية وحفظها وذلك بوصف أن المادة هي نزاع على ملكية سيارة، وأشار بتفهم الشاكي برفع دعوى مدنية والظن في عقد البيع بال تزوير إذا شاء، أفاد ذلك أن النيابة رأت عدم إلتفات في الشكوى بوصفها سلطة تحقيق، بل تركت الأمر للدعي بالمحقوق المدنية يتولاه بنفسه متى شاء.

(جلسة ١٩٠٠/٢/١ طين دوم ٢٢١٤ - سنة ٢٠٤٤)

الفصل الثاني

أمر الحفظ المانع لنيابة

من العود إلى الدعوى العمومية

١٧ - إن نص المادة ٤٢ من قانون تحقیق الجنايات جاء عاما غير مفرق فيه بين قرار حفظ وآخر ولم يجعل فيه للأسباب التي يبنى عليها القرار أثر في تحديد قيمته القانونية. وكل ما اقتضاه القانون في قرار الحفظ كي يكون له ذلك الأثر الذي نصت عليه الفقرة (ب) من المادة ٤٢ هو أن يكون القرار مسوقا بتحقيق (Instruction) استبان منه النيابة أن لاوجه لإقامة الدعوى فإذا صدر قرار الحفظ على هذا الأساس فإنه ينضى النظر عن الأسباب الخاصة التي يبنى عليها مجرد

لاشترط إجراء أى تحقيق ، ويكون الأمر بالحفظ مانعاً من الرد إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا انقضى التأنيب العام ، وذلك في كل الأحوال سواء أسبقه تحقيق من النيابة أم لم يسبقه .

(جلد ١٢٤/٢٤ ط ١٩٣٨/١ من رقم ٢٥٤ سنة ١٣٥٨ ق)

٢٣ - أن أمر الحفظ لا يمنع من إقامة الدعوى إذا جرى بعد جنوده - وقيل انقضاء الحق في رفع الدعوى العمومية بمعنى المدة - تحقيق ظهرت منه أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى .

(جلد ١٢٤/٢٤ ط ١٩٣٨/١ من رقم ٩٠٧ سنة ١٣٥٨ ق)

٢٤ - إن المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات اعتبرت شهادة الشهود من ضمن الدلائل التي يبيح ظهورها الشروع ثانياً في إنعام إجراءات الدعوى العمومية مادامت المواعيد المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لم تنتقض بعد . فإذا كانت الواقعة هي واقعة نصب قائمة على جريمة تزوير فكل دليل يقدم في تهمة التزوير - الذي كان في الواقع وسيلة سهلت جريمة النصب التي هي المقصودة بالذات للتهمة - يعتبر دليلاً جديداً على صحة تهمة النصب يبيح الرجوع إلى الدعوى العمومية فيما يتعلق بهذه الجريمة بعد حفظها .

(جلد ١٢٦/٥١ ط ١٩٣٧/٥ من رقم ١٦٨٠ سنة ١٣٥٢ ق)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

٢٥ - أمر الحفظ الذي يصدر من النيابة إذا كان منها بأنها لم تجد - بحسب تقديرها - من المخاضرات التبليغات المقصود لها أن هناك جريمة وقعت لا يتبين من إجراءات التحقيق ولا يقطع المدة . أما قرار الحفظ المشار إليه بالمادة ٢٢ من قانون تحقيق الجنايات فإنه لما كان حاصله بعد التحقيق فحراً إجراء من إجراءات الدعوى العمومية حدث بعد تحريكها بالتحقيق فيها وهو معتبر قانوناً أنه هو النتيجة المثبتة لعدم التحقيق . فهو إذن من إجراءات القاطعة للمدة بخلاف أمر الحفظ الأول فإنه من عمل النيابة - لا بصفتها المحققة - بل بصفتها رئيسة للضبطية القضائية التي من أمورها - الأخرى والاستدلال وهو إيداع منها بأنه لا محل لتحريك الدعوى العمومية بالشروع في تحقيقها . ومادامت الدعوى العمومية لم تتحرك لا بهذا الأمر ولا من قبله فما يخالف المنطق أن يقال إن مثله هو إجراء من إجراءاتها قاطعاً لمدة نسقونها .

(جلد ١٢٤/٢٤ ط ١٩٣٨/١ من رقم ٩٤٣ سنة ١٣٥٢ ق)

إلى الدعوى العمومية إلا إذا انقضاء التأنيب العام أو ظهرت أدلة جديدة . فإذا كان التأنيب بأوراق الدعوى أن النيابة العمومية بعد التحقيق الذي أجراه البوليس قد استجوبت المتهمين وسألتهم قبل أن تصدر أمرها بالحفظ ، ثم عادت وقدمت التهم إلى المحكمة قضت عليه بالمعقوبة ، فإن المحكمة إذا أجلت رفع الدعوى عن النيابة تكون قد أخطأت ، إذ الاستجواب الذي قامت به النيابة قبل إصدار أمرها بالحفظ وهو عمل من أعمال التحقيق فما كل مجز رفع الدعوى على التهم بعد ذلك .

(جلد ١٢٤/٢٤ ط ١٩٣٨/١ من رقم ٦١٤ سنة ١٣٦١ ق)

٢٦ - أنه لما كان أمر النيابة العمومية بحفظ الدعوى من شأنه متى كان قد صدر بناء على تحقيق أجره بنفسها أو بناء على اكتساب منها أن يمنع من العودة إلى الدعوى العمومية ما لم يله التأنيب العام أو تظهر أدلة جديدة بحسب ما هو مقرر بالمادة ٢٢ من قانون تحقيق الجنايات ، ثم لما كان الاكتساب الذي يصدر من وكيل النائب العمومي إلى الطبيب الشرعي بشرط جثة متوفى في حادثة وقيام الطبيب بإجراء التشريح وتقديم تقرير مئة إلى من تدبه بما شاعده ويرأيه في الوفاة وأسبابها هو عملاً من أعمال التحقيق تم بناء على طلب النيابة العمومية ، فإن يكون من المتهمين على المحكمة متى ثبت لديها حصول هذا الاكتساب قبل صدور أمر الحفظ وتبين في الوقت ذاته توافر سائر ما يجب - بمقتضى القانون - توافره في أمر الحفظ المزمع أن تحكم بهم جواز نظر الدعوى .

(جلد ١٢٤/٢٤ ط ١٩٣٨/١ من رقم ٧١٨ سنة ١٣٥٢ ق)

٢٧ - أن ما نذكره المادة ٢٢ من قانون تحقيق الجنايات في أوامر الحفظ التي تنهيه النيابة من وجوب صدور أمر بعد تحقيق عملي أن يكون الحفظ لأسباب موضوعية أو لأسباب قانونية ترجع إلى تقدير الواقع ، لأن التحقيق الذي تجريه النيابة في هذه الأحوال هو الذي يمكنها من الموازنة بين الأدلة وتقديرها . فإذا هي حفظت الدعوى بناءً على ذلك مانعاً من الرد إلى إقامتها إلا إذا التفت النائب العام أمر الحفظ في مدى ثلاثة الشهور المحددة في المادة المذكورة أو إذا - ظهرت أدلة جديدة - أما إذا كان الحفظ مبنيًا على سبب قانوني بحيث حكم انطباق المادة التاسعة من قانون المتتردين والمشتبه فيهم على التهم بالمواد لحالة الاشتباه مثلاً فلا محل في هذه الصورة

الفصل الأول

الفصل في صحة نيابة المجلس

الفرع الأول . إجراءات القيد في جداول الانتخاب :

- الواجب التي قررها الشارع في المادتين ١٣ و ١٤ من قانون الانتخاب إنما هي خاصة بعمل اللجنة في مسائل القيد الذي يحصل فيها تنازع دون الأغلاط القلدية البتة - ١
- الإجراءات الواجب اتباعها عند حصول تلاعب في القيد في جداول الانتخاب - ٢

الفرع الثاني : الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب عضواً .

- المقصود بمنع الموظف من ترشيح نفسه في دائرة عمله - ٣
- المقصود من جهات الحكم غير العدية الواردة في م ٤ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٣٠ - ٤
- كفاية شهد المأوى المرشح كتابة بقل مركز عمله إلى مدينة القاهرة لقبول الترشح بهذا الشرط - ٥
- قبول المأوى المرشح التوكيل في قضايا تابعة لحاكم غير حاكم القاهرة لا تأخير له فيها اقترنته للسادة ٢٧ ما دام مقر عمله بالقاهرة - ٦
- عدم توفر الشرط الأول الوارد في المادة ٢٦ من قانون الانتخاب إذا كان المرشح لا يحسن القراءة والكتابة - ٨٧
- اعتداد المرشح في إثبات سنه على شهادته القيد بمعدل الانتخاب لا يؤثر في الإجراءات ما دام قد قدم بعد ذلك مستخرجاً رسمياً يفيد تجلوزه السن وقت الانتخاب - ٩
- حيوية قرارات لجنة تصحيح القيد في دقار الموالي في إثبات من المرشح - ١٠

الفرع الثالث : إجراءات الانتخاب .

- اختطاف بعض صناديق الانتخاب لا يجوز مبدئياً أن يجعل سبباً لإبطال الانتخاب - ١١
- ورود الطعن في حرية الانتخاب في صورة عامة مبهمه وخلو عناصر البجان عن وقوع أية مخالفة يجعل الطعن على غير أساس - ١٢
- قيد لجنة الانتخاب بالتأخيرين للدرجة إحسانهم في كشوفات - ١٣
- وقوع حادث لم يتجاوز نطاقه الحدود أثناء الانتخاب وقيام البوليس بحسمه فور وقوعه لا يصدى أثره إلى بطلان الانتخاب كله - ١٤
- متى يجب توقيع رئيس لجنة الانتخاب على ورقة الانتخاب - ١٥
- تسويد أوراق الانتخاب بقلم الكويا لا يترتب عليه أى بطلان - ١٦

الفرع الرابع . مسائل متنوعة .

- تنازل الطاعن عن طعنه لا يمنع المحكمة من نظر الطعن والتصل فيه - ١٧
- عدم الأخذ في حق الأعضاء العيين بمرسوم بالشرط الوارد في المادة ٢٦/٢ من قانون الانتخاب - ١٨
- توزيع المرشح منشوراً يتضمن وعداً بالتنازل عن مرتبه للأعمال الخيرية دون ذكر أية جمعية أو حزب لا يصرفه إلى معنى ما عته م ٢٦ من قانون الانتخاب - ١٩
- متى يجب فتح باب الترشح عند تنازل المرشح - ٢٠
- اعتبار الطعن على غير أساس ما دامت الأحداث التي يحال الطاعن في بطلانها لا أثر لها في نتيجة الانتخاب - ٢١
- (ر . أيضاً استئناف قاعده ٢٦٢) .

الفصل الثاني

جرائم الانتخاب

- أولئك الجرمية التصوم عليها في المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ سنة ١٩٣٥ - ٢٢ و ٢٣

القواعد القانونية :

التبصل الأول

التبصل في صحة نياية التصو

الفرع الأول

إجراءات التقيد في جداول الانتخاب

١ - للمواعيد التي قررها القارح في المصاديق ١٤٠١ من القانون رقم ٢٨ سنة ٣٠ إنما هي خاصة مبدئيا بجعل اللجنة في سائل التقيد التي يحصل فيها تنازع وتكون علا لاثبات الأهمية أو ثباتا للوطن المدة القانونية فيه ولا يصح التقيد بها في الأحوال التي يكون وقع فيها مجرد خطأ ما عني من تحريف في كتابة الاسم أو خطأ في قرأته أو ما شاكل ذلك من الأغلط المادية البحتة فإنه يمكن لجوالة الاختصاص نظرها والبت فيها في غير المواعيد للتقدم ذكرها .

(جلسة ١٩٣١/٧/٢٢ من رقم ٩ سنة ٢٩)

٢ - متى كان يبقى الطعن متصبا على حصول تلاعب في التقيد في جداول الانتخاب بإثبات أسماء متسولين أو ممن ليس لهم حق الانتخاب فإن قانون الانتخاب قد رسم ما يتبع من الإجراءات لإدراج اسم من أحصل إدراجا في جدول الانتخاب بغير حق أو حلف اسم من أدرج من غير حق كذلك وفنلا عن أن الطاعن لا يدعي أنه اعتمد هذه الإجراءات كإن الأسماء التي ذكرها هي من المدة بعيد لا يقرب على استبعادها إذا صح ما ينبغي لأصحابها أي تأخير في النتيجة النهائية للانتخاب في بلاد المارة كلها . فإن الطعن يكون في غير محله .

(جلسة ١٩٣١/٧/١٦ من رقم ٢٢ سنة ٢٩)

الفرع الثاني

الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب عضوا

٣ - إن المادة ٣٥ من قانون الانتخاب إذ منعت ترشيح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة إنما عتت بهذه المادة متعلقة جزئية من مناطق العمل ينصرفها العمل المكشور للوظائف وذلك كمصلحة المركز بالنية لأمره أو من ينسب أو من ينسب الصلة به أو منطقة المديرية بالنسبة لمديريها أو وكيل مديريتها أو سكرتيرها أما الموظف الذي تنبيل بمقتضى كل مناطق العمل على حده

الاجتماع كالوزير وموظف الوزير استوعب في المصالح العامة كمصلحة للمواطنين ومصلحة لشبكة المدينة مصلحة الطرق فإن هؤلاء ليس لهم دائرة عمل خاصة (ressort particulier) تصنف عليها عبارة المادة ٣٥ ساعة الذكر ومن أجل ذلك فإن لشركتهم أن يترشح نفسه وأن ينتخب في أية دائرة من دوائر النظر الانتخابية .

(جلسة ١٩٣١/٧/٢٢ من رقم ٣٠ سنة ٢٩)

٤ - المقصود من جهات الحكم غير العادية الواردة في م ٤ من قانون الانتخاب الجديد رقم ٢٨ سنة ١٩٣٠ وما سببه إنما هي جهات الحكم غير المصرية .

(جلسة ١٩٣١/٧/٢٢ من رقم ١١ سنة ٣١)

٥ - متى كان المرشح وهو عام قد تعدد كتابته بنقل مركز عمله إلى مدينة العارة فإن مثل هذا التعدد يزيل المانع القانوني للتصو عليه في المادة ٢٧ من قانون الانتخاب ويمكن قبوله لترشيح هذا الشرط .

(جلسة ١٩٣١/٧/٢٢ من رقم ٩ سنة ٢٩)

٦ - الحامي الذي مقر عمله القاهرة له أن يتقبل التوكيل في قضايا بادية لها كغير حاكم القاهرة دون أن يقرب على هذا التوكيل أي تأخير أو أي مساس بما اشترطه في هذا الشأن المادة ٢٧ من قانون الانتخاب .

(جلسة ١٩٣١/٧/٢٢ من رقم ٩ سنة ٢٩)

٧ - متى ثبت استحالة من اختيارها الذي حصل في الجلسة أن المظنون في انتخابه وإن كان يقرأ ويكتب إلا أنه لا يحسن ذلك ، فإنه يكون غير حائز لشرط الأول للترشيح في المادة ٢٦ من قانون الانتخاب التي أحيل عليها في المادة ٥٦ من ذلك القانون وبين النصاء بإبطال انتخابه .

(جلسة ١٩٣١/١١/١٦ من رقم ١٠ سنة ٣١)

٨ - متى ثبت من اختيار المحكمة أن المظنون في انتخابه لم يحصل إلى الدرجة التي يدعيها بحسن قرأته والكتابة ولا كان يقرأ ويكتب فإنه يكون غير حائز لشرط الأول للترشيح في المادة ٢٦ من قانون الانتخاب وبين النصاء بإبطال انتخابه .

(جلسة ١٩٣١/٧/٢٨ من رقم ٢٩ سنة ٢٩)

٩ - متى كان يبقى الطعن أن المظنون حده اكتفى في إثباته شهادة إدارة من المديرية بأنه قيد في جدول الناخبين وكان عمره ٢٥ سنة ، وكان العضو المظنون حده هم يتم إعلان انتخابه مستترجا رسميا من دفتر الواليد فيثبت استحالة من قبله لا بد منه في جداوله التي للمصنفين الذين يمكنه في غير علم ولا يقرب فيه

غير ما تأوله التحقيق في قضية اللجنة رقم ٦٢٦ سنة ١٩٥٠ ملو المضمومة وكان التحقيق غالبا ما يفيد أن الحلات قد تجاوزت نقطة الحدود بوصف المهمة وقد قام البوئيس بحسبه فور وقوعه وقبض على المدين . فإنه لا يمكن أن يسمى أثره إلى جلال الانتخاب كله .

(جدة ١٩٥٠/٢/١٦ ملو رقم ٢٢ سنة ٢١ ق)

٩٥ - لا يستلم القون توقيع رئيس لجنة الانتخاب إلا على الأوراق التي لا يستطيع أصحابها إثبات رايهم فيها بأنفسهم .

(جدة ١٩٥٠/٢/١٦ ملو رقم ٢٢ سنة ٢١ ق)

٩٦ - لا يقرب من تسليم أوراق الانتخاب بقلم الكركيا لا بقلم (رسم أي إعلان .

(جدة ١٩٥٠/٢/١٦ ملو رقم ٢٢ سنة ٢١ ق)

الفرع الرابع

مسائل منوعة

٩٧ - يجب على المحكمة على الرغم من تنازل الطاعن أن تظر العن وتفضل فيه سلا بإمامه ٩٥ من قانون الانتخاب .

(جدة ١٩٣١/٢/٢٢ ملو رقم ٥ سنة ١ ق)

٩٨ - الأعضاء المينون برسوم لا يمينون من مديرية بذاتها أو محافظة بذاتها بل أنهم يمينون قسما مطلقا غالبا من أي قيد مكان ومن ثم فالإدعاء القضائية تقضى بعدم الأخذ في حقيهم بالشرط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون الانتخاب .

(جدة ١٩٣١/٢/٢٢ ملو رقم ١٤ سنة ١ ق)

٩٩ - متى كان المقترح الذي وضعه المرشح يتضمن وصفا بالتنازل عن مرتبه للأعمال الخيرية ولم يذكر قط أية جمعية أو حزب بل جاءت عبارة عامة فانه لا يمكن صرفها إلى معنى ما عتبه المادة ٢٩ من قانون الانتخاب .

(جدة ١٩٣١/٢/٢٢ ملو رقم ١٣ سنة ١ ق)

١٠٠ - متى كان المرشح لم يكده إعلان تنسأله للدورية في شخص رئيس السكرتارية إلا وكل في حضرة المدير بقوله له بدوله من تنازه ، فان التنازل لم يكده يوجد حتى انعدم قبل أن يتملق به أي حق .

للمسور وقبل أن تتحقق المحكمة من دح باب الترشح لانه لم يعلق حلة جديدة في بيته للمرشحين والتابعين .

(جدة ١٩٣١/٢/٢٠ ملو رقم ٤ سنة ١ ق)

١٠١ - متى كل الثانية من قجة غرز الأوراق أن

هذا الأمر الاحتاد على شهادة التيد بجدول الانتخاب وحسما عند الترشح مادامه لم تختف مع الواقع أدى كشف عنه المستخرج الرسمي .

(جدة ١٩٥٠/١/١٢ ملو رقم ١٦ سنة ٢١ ق)

٩٥ - متى كان الطعون في انتخابه اتسبح الإجراءات التي نص عليها القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٢٩ في شأن تصحيح قيده بدار المواليد وأقرت اللجنة طلبه وأمرت بتصحيح تاريخ ميلاده ، وكان الطاعن لم يدع في طعن أن أيا من الإجراءات التي استهدف بها التنازع بهر التصحيح والتعديل على التحو الذي رسمه لم يستوى ، فإنه يكون لهذا القرار الذي أصدره الجهة المختصة بإصداره - طبقا لقون رقم ١٣٠ سنة ١٩٢٩ - حجية في إثبات السن ورشيتين اختياره والأخذ بما فيه .

(جدة ١٩٥٠/٢/١٦ ملو رقم ١١ سنة ٢١ ق)

الفرع الثالث

إجراءات الانتخاب

٩٩ - استطاع بعض ضنادي الانتخاب لا يجوز مبدئيا أن يجعل سببا لإبطال الانتخاب لما يقرب على ذلك من إمكان تطويل الانتخابات .

(جدة ١٩٣١/٢/٢٠ ملو رقم ٤ سنة ١ ق)

١٠٢ - متى كان الطعن قد ساق طعنه في خصوص حرية الانتخاب في صورة عامة مهمة لاقتضال وقائع محدد . ولم يقدم دليلا يبرزه أو يبين من الاطلاع على حاضر الحال التي جرى أمامها الانتخاب انه ليس فيها ما يشير إلى وقوع أية مخالفة لقانون فإن طعنه يكون على غير أساس .

(جدة ١٩٥٠/١/١٢ ملو رقم ٢ سنة ٢١ ق)

١٠٣ - متى كان الثابت بمحاضر بعض الباعن أن لرقا من التابعين قدسوا بذلك كرم إليها لم قبلهم لعدم إدراج اسمهم في الكشف الموجودة أمامها وأشارت عليهم بالاستسلام عن اسمهم في الباعن الأخرى ثم لم يعودوا إليها بعد ذلك ، فليس في هذا ما يمس سلامة الانتخابات إذ كل لجنة من لجان الانتخاب مقيدة بالتابعين المدرجة اسمهم في كشفها وليس لها أن تقبل التصويت من غيرهم .

(جدة ١٩٥٠/٢/١٦ ملو رقم ٣٢ سنة ٢١ ق)

١٠٤ - متى كان الطاعن يعتقد فيما يطالبه من إبطال لانتخاب على وقوع ضغط وإرهاب على أصابعه لصره من اكتفاء ولم يقدم وثقة مينة لهذا الضغط

وقت الانتخابات فإن نشر الخبر في هذه الظروف التي أوردتها الحكم من شأنه أن يؤثر في نتيجة الانتخاب وإذا كان الحكم مع كل ما أتجه من ذلك قد قال إن هذا الخبر لم يكن من شأن إقناعه التأثير في الناخبين فإنه يكون قد أخطأ في فهم معناه وسقطة مرماه . وهذا الخطأ يخضع لمراقبة محكمة القضاء .

وإذا كان الحكم أيضا مع ذلك قد قال بأن المتهم لم يقصد بإذاعة الخبر الذي نشره التأثير في نتيجة الانتخاب لأنه كان يرى ألا تأثير الناخبون بوجود الوزارة القائمة في الحكم وقت الانتخاب فإنه بهذا الذي قال به يكون قد أثبت على المتهم أنه قصد بفعله التأثير في نتيجة الانتخاب إذ هو لا يمكن أن يجهل حقيقة أن القرض الذي روى إليه والذي وقت الحكم عنه - من باب الخطأ - لا يتحقق إلا بتغيير نتيجة الانتخاب . ومعنى تقرير ذلك حق العقاب لتوافر عناصر الجريمة من الوقائع الثابتة بالحكم نفسه .

(جلسة ١٩٣١/٢/٢٧ طعن رقم ٤٩ سنة ٢٩ ق)

٢٣ - نشر الاعساد الكاذبة في البطايات الانتخابية مذنب عليه دائما بالمادة ١٨ السابقة الذكر متى كان من شأنها والقصد منها التأثير في نتيجة الانتخاب .

(جلسة ١٩٣٩/٢/٢٧ طعن رقم ٤٩ سنة ٤٩ ق)

المطعون في انتخابه تل الاغلبية الخلفه وكانت الاصوات التي يجادل الطاعن في جلالها بتبرحق لا أثر لها في نتيجة الانتخابات فان الطعن يكون على غير اساس .

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٦ طعن رقم ٣٧ سنة ٢١ ق)

الفصل الثاني

الجرائم الانتخابية

٢٢ - إن أركان الجريمة التي نصت عليها المادة ١٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ثلاثة (الاول) اذاعة خبر كاذب . (الثاني) ان يكون من شأن اذاعة الخبر الكاذب التأثير في نتيجة الانتخاب . (الثالث) ان يكون القصد من اذاعة الخبر الكاذب التأثير في هذه النتيجة . فانا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت في حكمها القاضي بالبراءة ان المتهم نشر في الجريدة التي يتولى رئاسة تحريرها خبرا كاذبا هو ان اسئلة الوزارة القائمة في الحكم وقت الانتخابات أصبحت قريبة الوقوع كما أثبتت اتصال هذا الخبر بالانتخابات وأنه أذيع قبل الموعد المحدد لما يبرم واحد وان المتهم وقت نشره كان يبر من وراء حزب سياسي ينسب إليه ويبنى ايجاد الوزارة القائمة عن الحكم

انتهاك حرمة الآداب والدين

رقم المادة

الفصل الاول : انتهاك حرمة الآداب ١ - ٢

الفصل الثاني : انتهاك حرمة الدين ٢

موجز الفتاوى :

الفصل الاول

انتهاك حرمة الآداب

- نشر الكتب التي تحوى روايات لسكيفة اجتاع الجنسين وما يحده ذلك من الفحشاء يعتبر انتهاكا لحرمة الآداب - ١
- وجوب إثبات الحكم علم المهم بمحتويات الكتب التي عرضها للبيع - ٢

الفصل الثاني

انتهاك حرمة الدين

- إثارة الجدل ابتداء للمسلم بحرمة الدين والسخرية منه تتحقق به الجريمة - ٢

القواعد العامة:

الفصل الأول

انتهاك حرمة لأديان

بمخبرات الكتب التي يحل من طبعها عمل ليعبر به إرشاد عملاء إلى موضع نوع ما يرجون اقتداءه ، ثم هو لا شك يعرف حكم القانون في فرض كتاب تلك بالأديان البيع وذلك لا بد أن لم بموضوعات الكتب التي تعرض عليه لثرائها وأن من الكتب المضبوطة عنده ما يوجد إليه وعلى الآلة الكاتبة بما من شأنه أن يستقر النظر ويصير إلى التفتيش فيها ويستثنى لها للاعتناء إلى اعتبارها ، هذا فضلا عن أن جميع الكتب المضبوطة بما صور خلية تم من موضوعاتها ولا شك في أنه كان يقب هذه الكتب ليا كد حل الأق من صلاتها وعدم فرقها ، فهذا الذي ساهه الحكمة في حكمها من أدلة كاف لإثبات طر انتم بمخبرات الكتب التي عرضها للبيع وتقيام الركن الأدنى لحرمة التي أدبرها .

(جدة ١٣٠/١٢٠٠ م ٤ سنة ١٣٠٠ ق)

الفصل الثاني

انتهاك حرمة الدين

٣ - إنه وإن كان حرمة الاعتقاد مكتوبة بمقتضى الدستور إلا أن ما لا يدع لمن يجادل في أصول دين من الأديان أن ينته حرمة أو يحط من قدره أو يزدريه عن عمد . فإذا ما تبين أنه إنما كان يفتي بالعدل الذي أخاره للمسا بحرمة الدين والدينية منه فليس له أن يفتي من ذلك بحرية الاعتقاد . وتوافر القصد الجنائي هنا - كما في كل الجرائم - هو من الأمور التي تستخلص بحكمه الموضوع من الوثائق واطلوف الظروف أمامها . ولا يشترط في الحكم بالمقوبة أن يذكر فيه صراحة سوء نية المتهمم بل يكفي أن يكون في مجموع عباراته ما يفيد ذلك .

(جدة ١٣٢/١٢١١ م ٦٥٣ سنة ١٣١١ ق)

١ - الكتب التي تحوي دوافع لكيفية اجتماع الجنسين وما يحدث ذلك من الله كالأصيص المرشوخة لبيان ما تقع العاهرات والتفرط في أوضاعهن وكيف يعرض سلبهن وكيف يتلفن بالرجل ، ويتلفن الرجل من هذه الكتب يتغير فسرهما أهم كاحرمه الآداب وحسن الأسلاك ما فيه من الإغراء بالهرجوع على طاعة الحياة وحسنا لقواعد الآداب العامة المصالح عليها والتي تقتضي أن اجتماع الجنسين يجب أن يكون سرا ولين تكتم أسماؤه ، ولا يحس في هذا المصدا القول بأن الأخلاق تطورت في مصر بحيث أصبح عرض مثل تلك الكتب لا ينافي لأدب العامة استنادا حل ما يجرى في المراقص ودور البها وشراطي الاستعانة لاه بها فقد طاعة الحياة بين الناس في لا يجرى القضاء العرفي في محبة القضية وفي خلق القانون .

(جدة ١٣٢/١١/١٩٣٣ م ٦٤٨١ سنة ١٣٢٢ ق)

٢ - إذا كان المتهمم بانتهاك حرمة الآداب عتاه بمرت لبيع كتب تضمن قصصا وعبادات فاحشة قد دفع اتهامه عن نفسه بأنه لا يعرف القراءة والكتابة وأنه إنما يشتري الكتب من بائعيها دون أن يعرف محتوياتها ، فأدته الحكمة بناء على أن الكتب التي يشر فيها من مختلف الفئات الاجتماعية والموضوعات قبل أن يفتي فيها منها يطعن عليها إما بنفسه وإما بواسطة غيره . يعرف أن كانت ما تروج سوء . إذا أنه لا يستطيع تقدير ثمنها إلا بعد إلامه بقيتها ، وإن علم

انتهاك حرمة ملك الغير

رقم القاعدة

- الفصل الأول : جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . ١ - ١٥
الفصل الثاني : جريمة دخول مقام بقصد منع حيازته بالقوة . ١٦ - ٢٤
الفصل الثالث : جريمة اخفاء للمتهم عن أمين من أهم الحق في إخراجهم من للسكن . ٣٥ - ٢٨

توجيه القواعد :

الفصل الأول

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه

- دخول المنزل مغالب عليه ولو كان قصد النهم قد تبين - ١ - ٥
 - التحقق من غرض النهم لأجل إبي من الدخول في منزل غير لازم - ٦
 - توفر الجريمة ولو كان النهم قد دخل المنزل بوجه قانوني ففيه بقصد ارتكاب جريمة - ٧
 - دخول النهم المنزل بقصد الزنا واستمتاع ورفع الدعوى الزنا عليه يمنع من معاقبته على جريمة الدخول في المنزل - ٨
 - دخول النهم المنزل قصد الزنا يجر إتيان هذا القصد عليه دائما ما دام لم يتخذ بافعل - ٩
 - ارتكاب النهم جريمة الزنا فلا يمنع من دفع الدعوى عليه بتهمة دخول منزل إلا بناء على شكوى الزوج - ١٠ و ١١
 - عدم اشتراط شكوى الزوج لرفع الدعوى على النهم يقضى بالسادة ٢٧٠ ع إذا كان قصد النهم ارتكاب جريمة زنا لما تقع - ١٢ و ١٣
 - عقوبة جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه - ١٤
 - وجوب بيان الحكم إبانة النهم أن دخوله للمنزل كان مقصودا به ارتكاب جريمة فيه - ١٥
- (ر : أيضا استئناف قاعدة ٢٩٦)

الفصل الثاني

دخول عتار بقصد منع حيازته بالقرعة

- اشتراط الحيازة الفعلية للحق عليه بمس النظر عن الحق في وضع اليد - ١٦ - ٢٣
 - وضع اليد التقطع للقرعة بنية الحيازة على سبيل الاستمرار كالتيأت أسبابها كاف لتوفر الحيازة - ٢٤
 - التسليم الحاصل بمتنفس محضر تسليم رسمي ينقل الحيازة بالفضل - ٢٥
 - عدم اشتراط استعمال القوة بالفضل - ٢٦ - ٢٩
 - وجود بيان الحكم إبانة النهم أنه كان قصد استعمال القوة في سبيل تنفيذ مقصده - ٣٠ - ٢٨
- (ر : أيضا دعوى مدنية قواعد ١٣ و ١٩ و ١٠٠ و ١١٥)

الفصل الثالث

اختلاف النهم عن اثنين من لهم الحق في إخراجهم من السكن

- المقصود بمسألة من لهم الحق في إخراجهم هو رب المار - ٣٥
 - تحقق الجريمة باختفاء النهم في سطح المنزل الذي يسكنه المار عليه هو وغيره - ٣٦
 - تحقق الجريمة بسلط النهم مغلثا بمنزل المين عليه في منتصف الليل دون اشتراط توفر قصد آخر لديه - ٣٧
 - تحقق الجريمة بوجود النهم مخفيا بالمار ولو كان وجوده بناء على طلب زوجة صاحب - ٣٨
- (ر : أيضا في انتهاك حرمة ملك الغير - أسباب الإباحة وموانع العقاب قواعد ٥٤ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٥٥)

القواعد القانونية :

الفصل لاول

جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه

- ١ - إن المادة ٣٢٤ ع أعقد بنصر عام بما قبله إطلاعا كل من سولته فيه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه فلا ينافي لتطبيق المادة المطبق بمسألة تناول حالات دون أخرى لاسباب أن هذا النص ينفذ في صرح بوجع النص إذ التمهيد بأن حكم هذه المادة لا يتناول

سوى الحالات التي لا تبين فيها الجريمة يؤدي إلى نتيجة غير مقصودة وهي تبيان الجاني الذي يشرع في ارتكاب جريمة من أن كلبها دخل البيت لفرض إجرامى وكان أولها أكثر إسماعا في تنفيذ ما اتفق من شر وأولى بمراد القانون على فعله وإن كانا ٣٧٤ ع تطبق حتى في حالة ما إذا وقعت فعلا لجريمة التي كلف الدخول في البيت سببلا لارتكابها أو كالأى قد طرح فيها سواء أكان ذلك المبرور معاقبا عليه أم لا .

(مجلة ١٩٤٨/١١/٥ من رقم ٢٠٨٢ س ٤٤٤)

٢ - إن نص المادة ٣٢٥ ع قانون النهم بأحد طام

التطبيق في غير القبول أن تثار هذه الدعوى بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده بل الأشكل بالقانون وسكة التشريع أن يقال إن عدم التجرة (الذي ينفي بنهم إمكان دفع دعوى الزنا على الشريك مادام فيها على الزوجة قد استحال) - يستفيد الشريك من نتائج اللازمة فلا يماثل حتى على جريمة الدخول في المنزل مادام أحد أركانها هو قصد الإجمام وما دام الإجمام هنا متعين أنه الزنا .

(جلة ١٩٢٢/٢/١٠٦٦ من رقم ١٠٦٦ سنة ١٣٢٢)

٩ - إن القانون لم يشترط لثبوت جريمة دخول المغارات والمساكن بقصد ارتكاب جريمة فيها أن تكون الجريمة التي قصد التهم ارتكابها من نوع خاص بل جاءت صياغة عامة في ذهابه لثبوتها على أي حال أن التهم قصد مخرقة فعل جنائي ، أي كان ، ولو لم يعرف نوع هذا الفعل . فإذا كان التهم قد دخل بقصد الزنا صح إثبات هذا القصد عليه دائماً ما دام لم ينفلد بالفعل . أما إذا كان قد قد وقعت جريمة الزنا ، فإن القانون لا يمنع للخص أن يعرض لبحث هذه الجريمة ويعرض عناصرها إلا عند قيام بلاغ الزواج عنها .

(جلة ١٩٢٢/١/١٧١٢ من رقم ٨٩٦ سنة ١٣٢٢)

١٠ - إن جريمة الدخول في منزل الوارد ذكرها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تحقق كلما كان غرض الجاني من دخول المنزل هو ارتكاب جريمة فيه سواء أضيفت الجريمة التي كانت فيه منصرفاً إلى مفارقتها أم لم تتمتع . فإذا كانت الجريمة قد تمتعت فإنه لا يجرم فيها أن تكون جريمة الزنا أم أية جريمة أخرى مادامت لم ترتكب بالفعل . أما إذا كانت قد ارتكبت فإنها إن كانت ذاتاً فيمتنع فيها رفع الدعوى العمومية على التهم بتهمة دخول المنزل لأن البحث في ركن القصد في هذه التهمة يتناول حتى الحرف في بحث فعل الزنا وهو مالا يصح رفع الدعوى به إلا بناء على طلب الزوج .

(جلة ١٩٢٢/١/١٧١٢ من رقم ١٧٨٢ سنة ١٣٢٢)

١١ - إذا كانت الزوجة الثابتة بالحكم هي أن التهم دخل منزل الجنى عليه في ليلة معروفة أنه لا يقضيها فيه وأن الدخول كان بناء على اتفاق بين التهم وبين زوجة الجنى عليه لا ارتكاب جريمة الزنا ، وأنه لما شرع بمحور الجوريس الذي استسمى بناء على طلب آخر غير الخنق في دولايب ، فهذه الزوجة ليس فيها ما يفيد أن التهم حين دخل المنزل قد اتخذ أي احتياطات خاصة لاغتفاه به عن صاحب البيت رب الأسرة ،

يماثل إطلاقاً كل من سولت له نفسه دخول منزل لارتكاب جريمة فيه ، وإن كان القول بقصر تطبيق هذه المادة على الحالات التي لا تكون فيها الجريمة معينة يكون مخالفاً لصريح النص .

(جلة ١٩٢٢/١/١٧١٢ من رقم ٨٥٠ سنة ١٣٢٢)

٣ - إن القانون ليس فيه ما يدل على أن الفاعل قصد ارتكاب الجريمة في الحالات التي تكون فيها الجريمة المقصود ارتكابها لم تتمتع ، وهذه المادة إذا كان قد روعي عند وضعها الحالات التي تكون فيها الجريمة غير معينة فإن تعيين الجريمة لا يصح أن يكون سبباً للقول بنهم تطبيقها بل هو أول بأن يكون أوجب لثبوتها ما دامت المادة قد تمتعت صارت إلى لا تخصيص فيها .

(جلة ١٩٢٢/١/١٧١٢ من رقم ١٧٨٢ سنة ١٣٢٢)

٤ - القانون يماثل على دخول المنزل ولو كان قصد التهم من الدخول قد تمعّن .

(جلة ١٩٢٨/٤/٢٨٨ من رقم ٤٠٠ سنة ١٣٢٨)

٥ - إن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو تمتعت الجريمة التي كان الدخول بقصد ارتكابها .

(جلة ١٩٢٨/١/١٧١٢ من رقم ٦٣٨ سنة ١٣٢٨)

٦ - سواء أكانت نية التهم الإجرامية من الدخول في منزل غيره قد تمتعت بما ظهر من رغبة في ارتكاب الزنا أم كانت لم تتمتع فالغالب واجب في الحائذين لأن نص المادة ٣٢٤ عام يشملها مسا .

(جلة ١٩٢٢/١/١٧١٢ من رقم ٣٤٤ سنة ١٣٢٢)

٧ - إن نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات يماثل كل من دخل منزلًا بوجه قانوني وبني فيه قصد ارتكاب جريمة فيه . وإن فادام الحكم قد بين أن التهم قد قصد إلى ارتكاب جريمة في المنزل الذي دخله فلا جدوى من البحث فيما إذا كان قد دخله برضا من أصحابه أو بغير رضاء منهم .

(جلة ١٩٢٠/١/١٦٠٠ من رقم ٢٠٠ سنة ١٣٢٠)

٨ - إن جريمة دخول منزل ، المقصود منها في المادة ٣٧٢ ، قد تم من ارتكابها ثبوت القصد من البقاء في المنزل بعد دخوله . فإذا كان القصد قد تمعّن وهو الزنا فطلب الزوج الذي طلق زوجته مائة الشريك باعتباره مرتكباً جريمة ثلاثة ٣٧٢ ح أو طلب الثابتة ذلك لا بد متناول البحث في ركن القصد . والبحث في هذا الركن لا بد متناول مسألة الزنا ولو في الجملة . وإذا كانت الزوجة قد امتنع أن ترفع عليها دعوى الزنا بسبب

الركن وثبوت فيه ، لأن لم يفعل كان سركه غير صحيح
وتبين قضيته .

ولا يمكن لاثبات في هذا المقام أن عقول القاض
إن لاثبات ثابتة على التهم من شهادة الجن عليه بأنه
وجد التهم بعد منتصف الليل بمنزله ومن أضاف
المهم في التحقيق بوجوده داخل المنزل وضبطه فيه ، إذ
حصل هذا كله أن التهم. دخول المنزل الجن عليه وليس
كل دخول معاقب عليه .

(جلة ١٩٣١/١٢/٧ طين رقم ٥٤٤ سنة ٢ ق)

الفصل الثاني

جريمة دخول عقار بقصد منع حياته بالقوة

١٦ - يمكن في جريمة التعرض للتهديد في حياته
لعقار أن تكون حياته لهذا العقار حياة فعلية ، فلا
يشترط أن تكون الحياة شرعية مستترة إلى سند صحيح
ولا يهم أن يكون المأوى مائلا للعقار أو غير مائلا .
(جلة ١٩٣٨/١١/١٤ طين رقم ٣٢٦ سنة ٨ ق)

١٧ - متى كمل التآمر بالحكم أن الأرض التي
تعرض التهم فيها بالقوة لم تكن حيازة وإنما هي
في حيازة غيره التي ماثرة له ، فلا قانون يحبس
ممن الحياة من كل اعتداء برص إلى رفضها ولو كان
أساسا محسرا علم مقربا بما يظنه .

(جلة ١٩٣٩/٢/١٢ طين رقم ٢٨٩ سنة ٩ ق)

١٨ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة
دخول عقارا في حيازة غيره بقصد منع حياته بالقوة
وانتهى أن العقار الذي دخله في حيازة ذلك المتهم
بطريق الإيجار ، فلا يجدي التهم صدور أحكام أخرى
تضمنت أن الحيازة ليست لهذا المتهم مادامت الحيازة
التي هي لم تكن له هو .

(جلة ١٩٤٣/١٢/٢٠ طين رقم ٣٠٨ سنة ١٣ ق)

١٩ - إذا كان الظاهر مما أوردته المحكمة أنه بعد
أن حرر عقد الإيجار الذي أجري به جه زيد إلى بكر
فدانا من الأطين للأجرة له من ملك عاد لإعلاء
مصرف به عدل زيد من اتفاقه ، وعمل على منع إقامة
المصرف إلى أن يأخذ عاد صاحب الشأن في إقامته ،
وأه بعد أن قدم بكر شكواه إلى مأمور المركز عن
أجرامه وجه زيد على عدم حاضره من المصرف لتأول
عن شكواه ، فلما إذا أمر بكرد دجاء بالنقد لدخول
الأرض لكن بمنوا زيد من حيزها بالقوة فكذا بعد
في القانون جريمة معاقب عليها بالمادة ٣٩٩ ج بنفس
الظن . إذا كان إسترداد زيد للحيازة بعد التآمر

بل كان همه ارتكاب فعله التي اقترع مع الزوجة عليها دون
أن يشعر به أحد من الناس كافة ، فهي لا تكون جريمة
وجود التهم بل في منزل الجن عليه مخفيا من أعين
من لهم الحق في إخراجها ، ولكنها تستوجب عقابه
بالمادتين ٣٧٧ و ٣٧٧ ج على أساس أنه دخل منزل
الجن عليه لارتكاب جريمة فيه ، وذلك من كان الزوج
قد طلب دفع دعوى الزنا وتبين الواقعة على هذه
الصورة بناء على طلبه .

(جلة ١٩٤٩/٢/٣٧٠ طين رقم ٣٧٠ سنة ١٩ ق)

٢٢ - إذا تبين أن دخول المنزل كان قصد
ارتكاب جريمة ذات لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج
كي ترفع الدعوى بمقتضى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات
ذلك بأن القانون لم يشترط هذا التمسك - وهو شكوى
الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

(جلة ١٩٤٩/١٠/١٨ طين رقم ٦٣٨ سنة ١٩ ق)

١٣ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠
من قانون العقوبات تستحق ولو تمت الجريمة التي كان
الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها ، وإذا تبين أن
دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة ذات لما تقع ،
فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن
القانون لم يشترط هذا التمسك ، وهو شكوى الزوج إلا في
حالة تمام جريمة الزنا .

(جلة ١٩٥٢/١/٨ طين رقم ١٧٢ سنة ٢٢ ق)

١٤ - إن العقوبة المقررة بالمادتين ٣٧٠-٣٧٧
من قانون العقوبات على جريمة الدخول في منزل
مسكون قصد ارتكاب جريمة فيه هي الحبس مدة
لا تتجاوز سنتين ، فالمحك بالزنا من هذه الجريمة
يكون معاقبا . وبمسكة التقاضي أن تصلح هذا المصفا
وتقتضي الحبس مدة تراعى مناسبة .

(جلة ١٩٥١/١/٨ طين رقم ١٦٦ سنة ٢٠ ق)

١٥ - دخول المنزل يكون لأسباب بعضها
مشروع جائز وبعضها غير جائز ، ولكن لا عقاب على
الدخول الغير جائز إلا في العود التي ينص قانون
العقوبات صراحة على خطرها والعقاب عليها ، والمادة
٣٧٤ - وقدمت نصا فيما يتعلق على حظر دخول البيوت
المسكرة وما مائها إذا كان هذا الدخول مقصودا به
ارتكاب جريمة فيها . قصد ارتكاب الجريمة في أحد
نكس الأكنة ركن أساسي من أركان الجريمة التي تنص
عليها المادة وعلى القاضي أن يبين في حكمه قيام هذا

حياته بغيره فاسد منع هذه الحياة بالثقة فلوما يقع تحت طائلة العقاب.

(جلسة ١٩٤١/٢٩/٢٠ طين روم ١٩٤١ سنة ١٤٤١ ق.)
٣٣ - إن القانون لا نص في المادتين ٣٧٩ و ٣٨٠ عقوبات على معاقبة كل من دخل عقارا في حياة آخر بقصد منع حياته بالثقة أو بقصد إكراهه في ارتكاب شيء ما (ذكر) إنما قصد أن يحمي نواظر من اعتاد اعتمده على هذه الحياة ولو كانت لا تستند إلى حق موقوف كانت معتبرة قانونا . فإذا دخل شخص عقارا وفيه مئة من الرمن طالت أو قصرت بحيث يصبح في القانون عدم انه حاز العقار فإن حياته تكون واجبا احترامها ، ولا سيال إلى رفع يده بغير حكم قضائي . واعتبار مثل هذا الحاضر عن الخروج من العقار لا يصح في القانون اعتباره تعديا على حياة الغير ، بل هو من عدم تفرط في حياته التي اكتسبها وبناء على ذلك إذا - إذا - دخل شخص موقلا وفي فيه شهورا بحيث أنه اشتراه فاستباحه عن ترك المنزل لا يصح اتقوله به ، بقصد منع حياة آخر . لأن الحياة لم تكن لأعز على من له هو .

(جلسة ١٩٤١/١٢/١٥ طين روم ١٩٤١ سنة ١٤٤١ ق.)
٣٤ - إذا كانت طبيعة العين أو الظروف المحيطة بطريقة استعمالها لا تسمح بأكثر من وضع يد متعطل فإن اقرار وضع اليد على هذه الصورة بنية الحياة على تسهيل الاستمرار كالتأجير أو غيرها ، بكني تفرط الحياة بركبتها للأذى والذى فإذا كانت محكمة الموضوع بعد استعراضها واقع المعنى من المادتين قد قررت - تطبيقا لهذه القاعدة - أن التهم بدخوله العقار على الصورة التي دخل بها بغير متديا على حياة المني عليه وقاصدا منع حياته بالثقة فليس فوسع بمحكمة القضاء أن تعرض لحكمها بحال .

(جلسة ١٩٤١/١٠/٢٥ طين روم ١٩٤١ سنة ١٤٤١ ق.)
٣٥ - إذا كان الحكم قد نصي براءة التهم بدخول لوض في حياة غيره بالثقة استنادا إلى ما ثبت من وقائع المعنى والأدلة المختصة فيها من أن الأرض لم تكن في حياة غيره بل في حياته هو بوصف كونه مستأجرا . من التلك الذي كان قد تسلمها بمتعنى محضر تسلم ومن على محضور مدعي الحياة فاه لا يكون قد أخطأ . لأن محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه محضوريا ملجا بتفويض الاحكام ، والتسليم الذي

صحيحا أو غير صحيح . ولا يكون لبكر ووجهه أن يدعوا أنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عند اعتدائهم على وجهال زيد .

(جلسة ١٩٤١/١/٢٤ طين روم ١٩٤١ سنة ١٣٦٢ ق.)
٣٥ - إذا كان الظاهر ما أثبت الحكم أن المتهمين من وقت ارتدادهم لمرور المسية بالحقوق المدنية ومنا للمشاجرة من دخول المنزل موضوع النزاع ، ذلك التعرض الذي عرفوا عليه جنائيا ، قد تلاشت هذه المنازلة حتى اليوم الذي أورد من استأجره من المسية بالحقوق المدنية دخوله للسكن فيه فتمه ماذان المتهمان ، مما يفاده أن المنزل كان في ذلك اليوم (وهو التاريخ للين بوجف التهمة) في حيازة المتهمين لا المدعية بالحقوق المدنية ، فإنه لا تصح معاقبتهم على اعتبار أنهم دخلوا عقارا في حياة آخر بقصد منع حياته بالثقة . ولا يبرر من ذلك أن المدعية بالحقوق المدنية هي المازنة الشرعية للمنزل ، لأن أرض من العقاب في المادة ٣٧٠ ج - كما يؤخذ من تعليقات المحققين على قانون العقوبات - هو حيازة الحياة الفعلية بقطع النظر عن الملكية أو الحياة الشرعية .

(جلسة ١٩٤١/٢/٢٠ طين روم ١٩٤١ سنة ١٤٤١ ق.)
٣٦ - إذا كان صحيحا أنه لا محل لحياة الحياة الفعلية إذا كانت قديمة على انقضاء أو القفرة ، وأن من يسلم عقارا على يد محضر تنفيذ الحكم قضائي تكون له حياة فعلية واجبة الاحترام في حق خصمه المحكوم عليه ، إلا أن هذا كله لا يكون مقلم العقار قد نقل من حياته وتركها لخصمه أما إذا كان التامم بالحكم أن المدعية بالحقوق المدنية ، بعد أن قضى على المتهمين بالثقة من أجل واقعة التعرض لها في المنزل الذي كان في يدها ، قد تركتها مقيمين به ففلاستين يشذله إلى أن ذهب من استأجره منها للسكن فيه فعده ، فلا تصح معاقبته على أساس أنها دخلوا منزلا في حياتها ، لأن سكنها على ذلك أكثر من ثلاثة سكنين بغير تخيما منها من الحياة التي حصلت لها عن تنفيذ حكم الإغلاء .

(جلسة ١٩٤١/٢/٢٠ طين روم ١٩٤١ سنة ١٤٤١ ق.)
٣٧ - إن التعارض إذا أورد بالمادة ٣٧٩ من العقاب على التعرض لمرور المسية بغير التمسك بالحقوق المدنية بوضع اليد . فادامت هذه الحياة ثابتة لورد فإن بكرأ يكون عليه احترامها مهما كان حقه في وضع اليد . أما أن يدخل الأرض مع حله بأنها بغير التمسك

في عرض المكان والولاية له في الأرض. إلتامه
طريقاً بقصد منه من البناء ، واستخلص من ذلك ومن
إصرار المعلن في التحقيق على مملكته ثبوت تهمة دخوله
أرض المعلن عليه بقصد منع حيازته بالقوة ، فالمعلن
في هذا الحكم لا يكون له أساس .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٧ طردم ١٥٢٩ من ١٣٩٩ ق)

٣٥ - يصح في جريمة العرض للامتناع في الحيازة
المقصود منها في المادة ٣٩٩ من قانون العقوبات أن
يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضح اليه
بالقوة من الحيازة ، فإذا لم يثبت أن استعمال وسائل
القوة في منع الحيازة كان ملحوظاً لديه فلا جريمة ،
وتكون الواقعة مجرد تعرض مدني ، وإن لم يكن
ما أنبه المحكم هو أن المتهم بعد أن حكم به مع تعرض
وجهه للدعي بالحق المدني في العقار ، ثم رفض توكيف
ملكيتها له ، حكم بجانبه باب العقار ورفضه وأخذه
لنفسه . وسد هذا الباب ببيان جديد ، لهذا كله لا يكفي
في بيان توافر هذا الركن لأنه لا يتضمن ما يدل على
أنه المتهم كان يقصد استعمال القوة في سبيل تنفية
مقصده .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٧ طردم ١٥٢٩ من ١٣٩٩ ق)

٣٦ - يكفي في إثبات ذكر العقدة في جريمة دخول
عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أن يثبت
الحكم أن المتهم وقت دخوله العقار قد احتضى بالعرب
على من كان يحول عنه وبين الدخول ولو لم يكن لهذا
الذي حال علة : بالحيازة ولا بالحائز .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٧ طردم ٣٠٨ من ١٣٩٩ ق)

٣٧ - إذا كان المتهم قد استنعت إليه تهمة :
الأولى أنه دخل موقراً نوكا للجن عليهم بقصد منع
حيازتهم بالقوة ، والثانية أنه غصب أموالاً ثابتة بقصد
الإساءة بأن عدم العقار الذي دخله ، قضت محكمة
الدرجة الأولى ببراءته من التهمتين ورفض الدعوى
الدنية ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأثبتت الحكم
الابتدائي وأدانت المتهم في الجريمتين وألتمت ببلغ
التعويض الذي قدره ، ولكنها لم تعدد أصلاً من
الجريمة الثانية وأثبتت ثبوتها ، ثم قصرت حديثاً عن
الجريمة الأولى على توفر ثبوت حيازة المعلن عليه العقار
موضوع الدعوى دون أن تعرض لتقصدها ، إن القوة
وما يقيد توفره ، وقالت عن التعويض إنه مقابل
ما أصيب المعلن بالحق المدني من ضرر يجب تدهم
بده وحرماته من الانتفاع به ، فإن حكماً هذا يكون

يصل بمتنهما لا يصح وصفه بأنه لم يتقل الحيازة
بالفصل ، إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى القلم
وما يدل عليه مقتضى القلم والقلم من تقل الحيازة في
الحال الذي حصل عليه قلاً قليلاً .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٧ طردم ١٥٢٩ من ١٣٩٩ ق)

٣٨ - إن المادة ٣٩٩ من قانون العقوبات
لا تقتضي أن تكون قد استعملت بالقوة في منع
الحيازة بل يكفي أن يكون المتهم قد قصد المنع بالقوة .
ولا يقتضي في الحيازة أن تكون مبنية على سند صحيح
بل يكفي أن تكون فعلية ولو لم يكن لها سند قانوني كان
الالتصاف بالحكم أن المتهم لم يكن هو الحائز للشيء المتنازع
عليها بل كانت الحيازة فيها للدعي بالحق المدني ، وأن
المتهم حين تعرض له كان يقصد منع حيازته بالقوة لأن
عناصر الجريمة تكون متحققة .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٧ طردم ٢٥٥ من ١٣٩٩ ق)

٣٩ - إذا كان القانون يماثل في المادة ٣٩٩
على التعدي على الحيازة الفعلية نفس الظاهر في حقبة
للمتهم في أن يكون هو الحائز وذلك على أساس أن الحائز
الفعلية الحق في أن تحصى حيازته حتى يخرج منه بالطريق
القانوني ، ولما كان لا يقتضي في صدده الجريمة
استعمال القوة بالفعل بل يكفي أن يكون المتهم قد بدأ منه
ما يقيد أن في تدهم استمالاً إذا قضت المحكمة ذلك ، فله
لا اعتراض على الحكم إذا هي استخلصت أن المتهم
كان يقصد استعمال القوة في التعرض من دعاها بالملكية
لله الأرض التي يمنع المعلن عليه بدعها ، وحرمه
بأوامر وإغلاطه ورواية البرسيم التي كانت قالة فيها .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٧ طردم ٥٢٢ من ١٣٩٩ ق)

٤٠ - لا يقتضي في جريمة دخول عقار بقصد
منع حيازته استعمال القوة بالفعل ، بل يكفي أن يكون
المدعي قد بدأ منه ما يقيد أنه في نية استعمال القوة . فإذا
كان الحكم قد أثبت أن المعلن عليه هو الحائز الفعلي
للعقار وأن للمتهم قد تعرضوا له ودخلوا المقتل
لنزع الأول ولا في نية نزع الثاني أو ما في ذلك وأنهم
قصدوا بهذا منع حيازته بالقوة والمعلن عليه بالدرجة
يلحق منها الإلزام . فلهذا يكفي .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٧ طردم ١١٣٣ من ١٣٩٩ ق)

٤١ - إن القانون لا يتطلب استعمال القوة بالفعل
لمنع الحيازة بل يكفي أن يكون التعرض قد قصد
استمالاً . فإذا كان الحكم قد أثبت حيازة الأرض المعلن
عليه وشروطه في البناء بعد حصوله على الرخصة اللازمة

إخراجاً (الواردة بالمادة ٣٧٥ عقوبات هو رب الدار الذي له ذوق غير أن يأذن بدخول من يريد دخوله من الزائرين ويأمر بخروج من لا يرغب في بقاءه بمنزله . فدخل شخص بدعوة من إحدى سيدات المنزل لا يمكن لتبرير وجوده به إذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار . فإذا وجد هذا الشخص مخفياً عن أمين رب الدار فقد عارف الجريمة المتصوص عليها بالمادة المذكورة .

(جلة ١٩٣٤/١١/٢٣ طين رقم ٢٧١ سنة ١٩٣٤)

٣٦ - إن المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات تنافي كل من وجد في بيت مسكون أو معد لكون أو في أحد ملحقاته أو في أحد الأماكن الأخرى الميعة في المادة ٣٧٥ عقوبات مخفياً عن أمين من لم الحق في إخراجهم . فإذا وجد المقيم مخفياً فسلطاً نزل الذي يمكنه الحق عليه هو وغيره حق العقاب بمقتضى تلك المادة ، لأن السلط إنما هو جزء من السكن الذي لا يجوز الاختفاء فيه . ولا أهمية لمرة القباض التي حل المقيم على دخول المنزل ما دام قد اعتنى عن أمين من لم الحق في إخراجهم .

(جلة ١٩٣٦/١١/١٦ طين رقم ٢٢٠٨ سنة ١٩٣٦)

٣٧ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المقيم منقطعاً عن نزل المقيم عليه في متعاف الليل ليس في ذلك ما يفيد أن المقيم دخل بقصد إجرائه ما نص عليه في المادة ٣١٢ أو ٣٢٤ من قانون العقوبات كسحب حيازته التبر بالقوة أو ارتكاب جريمة . وإن كان له المادة لا تنطبق على هذه الواقعة . وإنما المادة انطبقت عليها في المادة ٢٢٥ التي تنافي على مجرد إخفاء الشخص في المنزل عن أمين من لم الحق في إخراجهم دون اشتراط توفر قصد آخر فيه .

(جلة ١٩٣٨/٥/٣٠ طين رقم ١٠٨٨ سنة ١٩٣٨)

٣٨ - إن الجريمة المتصوص عنها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه من يملك الإذن بالدخول فيه أو الأمر بالخروج منه . فوجود وجود شخص بالدار مخفياً عن صاحبها كفى لعقابه . ولو كان وجوده فيها بناء على طلب ذوجه صاحبها .

(جلة ١٩٤١/١/٢٥ طين رقم ٥٣٥ سنة ١٩٤١)

قاصراً متبناً تقتضيه . إذا دامت الجريمة الأولى لا تحقق إلا إذا كان المقيم قد قصد استئجار الفترة حين دخل القطار فقد كان يتعين على المحكمة أن تتحدث في حكمها عن هذا الزكي وتذكر الأدلة على ثبوت توافره وما دام القضاء بالتبريض قد بني على ما قال المدعي بالحق المدعي من ضرر يسبب الجريمة الثانية فقد كان يتعين التحدث عن واقعة هذه الجريمة وثبوت وقوعها من المقيم ، أما والمحكمة لم تفعل فإن ذلك منها تصور يوجب حكماً .

(جلة ١٩٤٦/٤/١٥ طين رقم ٨٨٠ سنة ١٩٤٦)

٣٩ - إذا كان الحكم قد قال : الأرض التي دخلها المتهمون كانت قد سلمت إلى أحد قبل الحادث ببيعة أيام بمقتضى محضر تسليم رسمي تنفيذاً لحكم نهائي صدر لصلحة البائة له ، وإن الاعتناء على المقيم عليهم لم يحصل إلا عقب تدخلهم وإصرارهم على الترفوف في وجه المتهمين وم يحرثون تلك الأرض ، ومع ذلك قضى بإدانة المتهمين في جريمة الدخول في القطار على أساس أن المقيم عنهم كانوا هم الواضعين اليد فعلا على الأرض المتنازع عليها ، فإنه يكون من نفساً تافهاً بيبه ، ما دامت الأرض قد سلمت إلى المتهمين فإنه يكون من حتم دخولها ومنع كل اعتداء يكون الفرض منه منع حيازتهم لها .

(جلة ١٩٤٦/٥/٢٣ طين رقم ٨٩١ سنة ١٩٤٦)

٤٠ - إذا كان الحكم قد اجتزأ في بيان وك قصد منع الحيازة بالقوة بما قاله من أن المقيم الذي منع حيازة المقيم عليها بالقوة إذ أجبرها قهراً على عدم حراثة الأرض فإن هذا القول على ما به من إجمال لا يكشف عما وقع من الطاعنين من أفعال يسد بها قانون استعمالاً لقوة أو تم بذاتها على أنها قصد استعمالها ، ومن ثم يكون الحكم معيباً بالقصور عما يستوجب قضاؤه .

(جلة ١٩٥٥/١٠/١٠ طين رقم ٥٥٢ سنة ١٩٥٥)

الفصل الثالث

جريمة اختفاء المقيم عن أمين من لم الحق في إخراجهم من السكن

٣٥ - إن القصد بعبارة (من لم الحق في

أهانة

رلم القاعد

٢ - ١	تعريف الإهانة
٨ - ٢	الفصل الثاني : أهانة الموظفين العموميين
١٤ - ٩	الفصل الثالث : أهانة المحكمة
٢٠ - ١٥	الفصل الرابع : تسيب الأحكام بالنسبة إلى جريمة الإهانة

موجز القواعد :

الفصل الأول

تعريف الإهانة

- المتسود بالأهانة - ١
- تحقق الإهانة بواسطة التتفراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم كما تحقق بالإهانة أو القول أو التهديد في مواجهة الشدى - ٢

الفصل الثاني

أهانة الموظفين العموميين

- تحقق الجريمة للنصوص عليها في المادة ١٢٣ ع متى كانت الإهانة قد وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها - ٤ و ٣
- توفر الجريمة سواء أ كانت الإهانة قد حصلت ابتداء من الشدى أو حصلت رها على إهانة وقت عليه - ٥
- قصد المشرع في المادتين ١٢٣ / ١ و ١٢٤ عقوبات هو العقوبة على الإهانة بمعناها العام - ٦
- تحقق قصد الجنائي في جريمة الإهانة بالكتابة بمجرد قصد توجيه العبارات المهينة إلى المني عليه مهما كان الباعث - ٧
- تحقق جريمة توجيه الإهانة إلى الموظف في غير حضور المني عليه بشرط أن تحصل الإهانة بالقلم إلى عله وأن يكون الثمن قد قصد هذه التاية - ٨

الفصل الثالث

الإهانة التي تقع على المحكمة

- المراد من قسط و المحكمة - ٩
- توجيه أقاظ مزرية إلى المحكم ينسحب إلى جهة المحكمة - ١٠
- إصدار المحكم في قس الجلسة التي وقت فيها جنة الإهانة غير لازم - ١١
- شروط تطبيق المادة ١٢٣ / ٢ عقوبات - ١٢ و ١٣
- استنتاج المحكمة قصد الإهانة موضوعي - ١٤
- (ر - أيضا استئناف قاعدة ٢٣٠ وحكم قاعدة ٢٧١ وقاض قاعدة ٧ وقضى قاعدة ١١٣)

الفصل الرابع

تسيب الأحكام بالنسبة إلى جريمة الإهانة

- عدم ذكر المحكم الاستئنافي جميع الأقاظ المنسوب مدورها إلى التهم والمدونة في المحكم الابتدائي لا يحد قصورا - ١٥
- عدم التزام المحكم التعديل على قصد الإهانة ما دامت الأقاظ المتوجه بها مقدمه - ١٦ - ١٩
- كفاية إيراد المحكم أقاظ الإهانة التي بدرت من التهم وأنها وجهت منه إلى الموظف أثناء قضاة تأدية وظيفته - ٢٠

القواعد القانونية :

الفصل الأول

تعريف الإيالة

١ - الإيالة هي كل قول أو فعل يحكم بحرف بأن فيه إزدراء وحطاً من الكرامة في أمين الناس وإن لم يمتلأ فإسوأ أو اهتداء ولا حجة في الجرائم القولية بالضرورة في الأسلوب ما دامت العبارات مفيدة بسياها معنى الإيالة .

(جلسة ١٩٣٧/٢/٢٢ ملخو رقم ١١١٦ سنة ١٣٣٥)

٢ - إن جريمة الإيالة التي توجه إلى موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها والإيالة التي تقع على عكس قضائية أو إدارة أو مجلس أو على أهم أعضائها أثناء انعقاد الجلسة كما تحقق بحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات بالإشارة أو القول أو التهديد في مواجهة المندعي عليه تحقق كذلك بواسطة الحذف أو التلويح أو الكتابة أو الرسم بموجب المادة ١٣٤ من القانون المذكور على أن يكون ضابطاً في الحالة الأخيرة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٣٣ المقتضى ولا يعطى لتوضيح الإيالة أن تكون الانفصال أو العبارات المستعملة مدونة على قف أو سب أو استاء أمر معين بل يكفي أن تحصل معنى الحيلة أو المصالح بالصور أو أفعال من الكرامة .

(جلسة ١٩٣٥/٢/٢١ ملخو رقم ٣٦ سنة ١٣٥٠)

الفصل الثاني

إعانة الوطنين المومنين

٣ - إن المادة ١٣٣ من قانون العقوبات لا تعاقب على إعانة الوطنين أثناء تأدية وظيفة فقط بل تعاقب أيضاً إذا كانت الإيالة قد وقعت بسبب تأدية الوظيفة . وإن كانا كانت الإيالة لم تقع إلا بهد أن انتهى الموظف من عمله بساعة عند مقابلة انتمهم في المخرج فإن ذلك لا يمنع من العقاب إذا أنه ليس فيه ما يثبت أن وقوع الإيالة كان بسبب تأدية الوظيفة .

(جلسة ١٩٤٠/٦/٣ ملخو رقم ٣٣٠ سنة ١٣٥٠)

٤ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تحقق ولو كان من قبله بغيره بالإعانة للإقامة قد وردوا في حوار بينه وبين نفسه من الماضين مادام أنه قد قصد توجيهه للموظف في محضره على بهج منه . فحق للمدعي لا يعاقب على

إعانة الموظف بسبب تأدية الوظيفة فقط بل تعاقب أيضاً على الإعانة متى كانت قد وقعت عليه أثناء تأدية الوظيفة وكان من شأنها المساس بالوظيفة وكرامتها .

(جلسة ١٩٣٧/١١/١١ ملخو رقم ٧٧٦ سنة ١٣٢٢)

٥ - من ثبت عليه الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ ع. قد يمدد لاعتباره من العقاب عليها أنه كان قد دفع أعضاء وقع عليه . لأن عبارة هذه المادة غامضة تشمل كل إعانة بالإشارة أو القول بل الفرق بين أن تكون حصلت ابتداء من المندعي أو حصلت رداً لإيالة وقعت عليه .

(جلسة ١٩٣٧/٢/٢٨ ملخو رقم ١٥٨٦ سنة ١٣٢٢)

٦ - القانون في المادتين ١٣٣ و ١٣٤ ع. قصد العقابية على إيالة بعد ما عاها العام . فإن يوجه إلى الموظف ما يمس شرفه وكرامته يعاقب عليه بما سواه . أكان من قبل القف أو السب . إلا أنه لا يقبل من انتمهم على كل حال أن يتم الدليل لإثبات ما أسند إلى المندعي عليه مادام ذلك لم يقع علاناً ولم يكن قصد إذاعة بل مجرد توجيهه إلى المندعي عليه وحده .

(جلسة ١٩٤٧/٢/٢٨ ملخو رقم ١١٢٣ سنة ١٣٣٢)

٧ - القصد الجنائي في جريمة الإيالة بالكناية للعقاب عليها بالمادتين ١٣٣ و ١٣٤ من قانون العقوبات يكون متوافراً بمجرد قصد توجيه العبارات البهتة إلى المندعي عليه مهما كان البهتة على ذلك . ولا يقع للنهم أن يكون قد أرسل الكتاب المتضمن للإيالة إلى المندعي عليه في ظرف مقفل . إذن الفاعل قد سن المادة ١٣٤ السابق ذكرها خصصاً للعقوبة على مجرد إيالة للموظف العمومي بالكناية .

(جلسة ١٩٤٧/٦/٨ ملخو رقم ١٤٤٣ سنة ١٣٣٢)

٨ - إنه إذا جاز أن تحقق جريمة توجيه الإيالة إلى الموظف أو إلى الهيئة التابع لها الموظف على سبيل الاستثناء في غير حضور المندعي عليه ذلك مشروط بأن تصل الإيالة بالمثل إلى علم الموظف أو إليه وأن يكون انتمهم قد صدر من هذه الهيئة . فإذا كانت واقعة الأخرى - كما أنبتها الحكم - لا تدل على توافق غير المندعين فلا يصح اعتبار إيالة وجهته إلى المندعي عليه .

(جلسة ١٩٤٧/٣/١١ ملخو رقم ١٧٩٩ سنة ١٣٣٢)

الفصل الثالث

إعانة المحكمة

٩ - المواد من ١٣٣ إلى ١٣٤ ع. الواردة في المادة

التعويضات لم تكن تخرج إمامة المحكمة والاخلاق
القاضي المتخصص عليها في المواد ١٧١/١٣٣ و١٧١/١٣٤
من قانون العقوبات. وإذا كان هذا يمكن اعتباره
توضيحا في حكم المادة ٨٩ من قانون المرافعات في المواد
المدنية والتجارية، فإن ذلك لا يمنع من العقاب عليه تلك
المواد مادام هو يكون في ذات الوقت الجرمين المتخصصين
عليهما فيها.

(جدة ١٩١٣/٥/١٠ طعن رقم ١١٤١ سنة ١٣١٣ ق)

١٤ - إذا كانت الرقعة الثانية بالحكم هي أن
الشتم عقب خروجه من حجرة القاضي الذي رفض
المعاوضة المقدمة منه في أمر حبه قال في ساحة المحكمة
وعلى صمم من القاضي وعلشان خاطر (خلان) محبوبنا
ده ظلم دى خواطر، فاستجبت المحكمة من ذلك أنه
قصد إقامة هيئة المحكمة التي أصدرت القرار باستمرار
سجته، ويطبق عليه المادة ١٨٤ من قانون العقوبات
فإنها لا تكون غشقة. ولا يقلل من الشتم أن ينظم من
ذلك إلى محكمة التخص، لأن العبارة التي تنزه بها تولى
لإمامة المحكمة منها ما لها من السلطة الموضوعية
ولا يقلل كذلك من القول بأن المادة ١٨٤ التي طُبقت
عليه لا تمنح سوى الهيئات التي تحدث عنها باعتبارها
هيئات متفرقة مستقلة عن الأشخاص الذين تتكون
منهم ليجب لا تطبق على العيب في محكمة معينة بسبب
دعوى معينة، تلك الحالة التي لها حكم آخر متضمن
عليه في المادة ١٨٦ وذلك لأن إقامة القضاة بوظيفهم
قضاة تقابل هيئة المحكمة التي تألفهم منهم، وهذا مما
يدخل في نص المادة ١٨٤ عقوبات. أما المادة ١٨٦
عقوبات فالمقصود منها هو العقاب على مجرد الإخلال
بهيئة المحاكم أو سلطتها.

(جدة ١٩١٣/١٢/١ طعن رقم ١٦٢ سنة ١٣١٢ ق)

الفصل الرابع

تسبب الأحكام بالنسبة إلى جريمة الإهانة

١٥ - تقول شخص مأمور مركز حال اجتماع عام
يمكتهه أنا ضي يشتغل في الدار بامتلك ومقرنا هذا
القول بالإشارة باليد في وجه المأمور يكنى لتكون
جريمة الإهانة المبينة في المادة ١١٧ من قانون العقوبات
فإذا اقتصر الحكم للاستئناف على إثبات هذه العبارة
مقدمة بالإشارة باليد في الظروف التي حدثت فيها كأنه
هذه العبارة هي بعض ما استند إلى الشتم صدور - على
ما هو ثابت بالحكم الابتدائي - فإن عدم ذكر باقي

١٦ - عقوبات تخرجت المحكمة أي التفتدة ومن يعينون
جزءاً متما لحيتهم. ولا جدال في أن عضو النيابة
متم تلك الهيئة في الجلسات الجنائية. ومنها جلسات
الإحالة. فالاعتداء عليه هو اعتداء موجه إلى المحكمة.
(جدة ١٩١٣/٥/٢٩ طعن رقم ١٦٠١ سنة ١٣١٢ ق)

١٧ - لأن الإهانة التي نصت عليها المادة ١٥٤
المقدمة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ هي بكل
قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه اهتراء وسفاهة من
الكرامة في أعين الناس وإن لم يعمل غشقا أو سباً أو
اقترب. فمن وصف حكم محكمة بكلمة جرى العرف
بعلمها زلة ونحط من الكرامة فقد أهان هذه المحكمة
وحق عليه العقاب بمقتضى المادتين ١٥٨، ١٥٩ من
المرسوم بقانون المتقدم الذكر. ولا يقال إن ما يوجه
إلى المحكم من الأوصاف الزرية لا ينسب إلى هيئة
المحكمة فإن هناك تلازماً دعنياً بين المحكم والهيئة
التي أصدرته فالأدواء بحكم جسمه هو الهيئة التي
أصدرته مما.

(جدة ١٩١٣/١٢/٢ طعن رقم ٨١٩ سنة ١٣١٢ ق)

٢١ - لم يحتم القانون إصدار المحكم في نفس الجلسة التي
وقعت فيها جريمة الإهانة، مادام قد بدى في نظرها
في تلك الجلسة، بل إن المادة ٩٠ مرافعات أجلت
للمحكمة في هذه الحالة أن توجل للمحكم إلى جلسة أخرى.
(جدة ١٩١٣/٥/٢٩ طعن رقم ١٦٠٢ سنة ١٣١٢ ق)

٢٢ - أن قانون العقوبات إذا نص في الفقرة الثانية
من المادة ١٣٢ على أنه وإذا وقعت الإهانة على هيئة
محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها،
وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة، تكون العقوبة... الخ،
بعد أن كان قد نص في الفقرة الأولى على إهانة الموظفين
أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها، فهو إنما أراد
بذلك النص العقاب على إهانة هيئة المحكمة أو أحد أعضائها
في أثناء الجلسة ولو كانت نشاطاً إلهامياً متعلقاً بالصعوى
المتطورة أو متعلقة بشئون القاضي الخاصة. ذلك لأنه
حال انعقاد الجلسة تحت إلهامه واقعه دائماً أثناء
تأدية الوظيفة ومن شأنها بطبيعة الحال المجلس
بالوظيفة وبكرامتها.

(جدة ١٩١٣/٥/٢٩ طعن رقم ١١٤٤ سنة ١٣١٢ ق)

٢٣ - إذا كانت الرقعة الثانية بالحكم هي أن
الشتم عقب المحكم في دعوى خلق قلا - ما تعامل -
موجها الخطاب إلى المحكمة في هيئة وإلى شخص القاضي
الذي أصدر الحكم، فهذه الرقعة تتوافر فيها جميع

أن يثبت أن التهمة قصدت توجيه الألفاظ التي صدرت منها إلى ضابط البوليس وإمائه وتحقيقه .

(جلة ١٩٤٨/١/٢٦ طين ولم ٢٥٧٦ سنة ١٧ ق)

١٨ - إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأنه لم يوجه الألفاظ التي صدرت منه إلى المحكمة بل إلى خصومه في الدعوى وأنابهم عن كانوا في دار المحكمة إذ ذاك ، ومع هذا أدانته المحكمة في تهمة الإهانة على الأساس الذي يستتبعه نص المادة ١٣٣ / ٢ ع ، وهو أن يكون فعل الإهانة موجهاً إلى المحكمة ذاتها وأن يكون المتهم قد قصد هذا التوجيه ، وذلك دون أن تعرض لهذا الدفاع أو تضمن حكمها رداً يفنده ، فإن حكمها يكون قاصراً واجباً تقضه .

(جلة ١٩٤٨/٥/٢٨ طين ولم ٣١٩ سنة ١٨ ق)

١٩ - يسكني لتوافر قصد الجنائي في جريمة الإهانة المتصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تعد توجيه اللفاظ بعمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف بنظر النظر عن الباعث على توجيهها . فتعيث للمحكمة صدور هذه الألفاظ الميئة فلا حاجة لها بذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجنائي قد قصد بها الإساءة أو الإهانة .

(جلة ١٩٥٣/١/٢٤ طين ١٢١٧ سنة ٢٢ ق)

٢٠ - ما دام الحكم قد أورد ألفاظ الإهانة التي بدلت من المتهم وبين أنها وجهت منه إلى الجنى عليه (موظف) في أثناء قيام هذا الأخير بأدية وظيفته فهذا يكفي في بيان الواقعة .

(جلة ١٩٥١/٦/٥ طين ولم ١٨٥٠ سنة ٢٠ ق)

الألفاظ المنسوب صدورها إلى المتهم المدونة في الحكم الابتدائي لا يبعد قصوراً في بيان الواقعة .

(جلة ١٩٣٧/٢/٢٨ طين ولم ١٥٨٦ سنة ٢ ق)

١٦ - أن مجرد التفوه بألفاظ مقذقة في حق موظف عمومي أثناء تأديته عمله يحقق جريمة الإهانة المتصوص عنها بالمادة ١١٧ عقوبات . فتعيث على التهم صدور هذه الألفاظ عنه فلا حاجة للتدليل صراحة في الحكم على أنه قصد بها الإهانة .

(جلة ١٩٣٧/٢/١ طين ولم ٨٥٢ سنة ٧ ق)

١٧ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس الذي كلف تفتيش منزل التهمة البحث من امرأة مجبور عليها لتسليمها إلى أهلها قد اصطحب معه أحد المحامين وشيخ الحارة والقيم عليها ، ثم سعد معهم إلى سكن التهمة فأغلقت الباب دونهم فطرق شيخ الحارة الباب فسألت هي من الطارق فأجابها الضابط وعرضها شخصيته ومهيت فأجابته بقولها : لا نيابة ولا بوليس ولا أنت ولا أحسن منك يا حذق التسم ، وذلك على إثر مناقشة بينهما على التفتيش ودخول المنزل ، فذهت العبارات لا قيد بذاتها أن التهمة قصدت إهانة الضابط إذ هي قد تعمل على أن مرادها هو أن حقا في عدم دخول منزلها مكفول بحكم القانون ، وأن أحدا مهما كان شأنه وقدره لا يستطيع أن يدخله ، وإذن فإنه يكون من اللازم لاعتبار التهمة في هذه الواقعة مرتكبة الجريمة المتصوص عليها في المادة ١٣٣ / ١ من قانون العقوبات

إجمار

موجز القواعد:

— القصد الجنائي في جريمة تأجير محل بأكثر من أجر المثل - ١

(ر . أيضا اختصاص قاعدة ٧٨ وخيانة أمانة قلصتان ١٣ و ١٤)

القواعد القانونية:

١ - القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمة تأجير محل بأكثر من أجر المثل هو القصد الجنائي

السام ، وليس يلزم أن تتحدث عنه المحكمة صراحة في الحكم .

(جلة ١٩٥٥/٥/١ طين ولم ١٠٦ سنة ٢٤ ق)

«ب-ت»

بلاغ كاذب

رقم القاعدة

١ - ٥	التفصيل بالادلة : اركان الجريمة
٦ - ٨	الفرع الاول : بلاغ
٩ - ١١	الفرع الثاني : امر مستوجب لعقوبة فاعله
١٢ - ١٧	الفرع الثالث : المحاكم القضائية والادارية
١٨ - ٢٧	الفرع الرابع : كذب البلاغ
٢٨ - ٤٨	الفرع الخامس : القصد الجنائي
٤٩ - ٥٤	التفصيل الثاني : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

الفصل الاول

اركان الجريمة

الفرع الاول : بلاغ

- توفر الجريمة ولو لم يكن التبليغ مكتوبا - ١ - ٢
- تحقيق الجريمة ولو لم يصرح بالتبليغ في بلاغه باسم المبلغ بصد صراحة بل يكفي أن يكون معينا بطريقة تدل عليه - ٤ - ٥
- **الفرع الثاني : امر مستوجب لعقوبة فاعله**
- تحقق الجريمة ولو كان الفعل الذي تضمنه البلاغ القديم في حق أحد الموظفين مستوجبا لعقوبة تأديبية - ٦
- إسناده واقعة الصرب كذبا إلى التبر يكون معاقبا عليه بقوة البلاغ الكاذب - ٧
- تحقق الجريمة ولو لم يسند المبلغ الواقعة إلى المبلغ بصد على ميل الكاذب - ٨

الفرع الثالث : المحاكم القضائية والادارية

- ذكر الجبة التي قدم إليها البلاغ الكاذب يثبت ذكره في الحكم - ٩
- تحقيق الجريمة إذا أتى المهم صلا في ظروفه تدل على أنه قصد إضلال خبره إلى السلطة المختصة لكي ينهم أسلما من اولاد اتهامه بالباطل - ١٠ و ١١

الفرع الرابع : كذب البلاغ

- عدم اشتراط جعل البلاغ في الواقع برهنا - ١٢ - ١٥
- عدم اشتراط صدور حكم بالبراءة أو أمر بالحفظ لثبوت كذب البلاغ - ١٦
- عدم تنفيذ العقوبة عند نظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الذي تصدره النيابة - ١٧ - ١٩
- محذور المبلغ من إثبات الوقائع المبلغ عنها لا يقطع بكذبا - ٢٠
- التزام المبلغ بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب إثبات كذب الواقعة المبلغ عنها - ٢١ و ٢٢
- قبول دعوى البلاغ الكاذب ولو لم يحصل أحد تحقيق قضائي بشأن الواقعة المبلغ عنها - ٢٢
- قيد المحكمة التي فصل في دعوى البلاغ الكاذب بالحكم الجنائي الصادر عن واقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صفة البلاغ وكذبه - ٢٩ و ٢٥
- كذب البلاغ أو صحت أو تحقيق ذلك موكل إلى المحكمة تفصل فيه حسبما يكون به إقتناعها - ٢٦ و ٢٧
- (ر : أيضا اليات قاعدتان ٥٠٧ و ٥٠٨ وهي قاعدة ١٠٩)

الفرع الخامس : التصد الجنائي

- متى يحقق التصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب — ٢٨ - ٣٠
- عدم تحقق الحكم من علم المبلغ بكنب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصد من التبليغ في حق المبلغ ضد
- نصود - ٣١ - ٤٦
- عدم تحقق الحكم صراحة عن توافر سوء قصد المتهم لا يبيح إذا كانت الوقائع التي أبلغها غير ذلك - ٤٧
- تدليل الحكم على توافر التصد الجنائي لدى المتهم بتقصيره في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسريعه فيه نصود - ٤٨

الفصل الثاني

مسائل متنوعة

- توفر جريمة الاشتراك ولو ككل التحرص مقصورا على تقديم البلاغ دون ما تلاه من أقوال في التحقيق - ٤٩
- خطأ حماية مقدم البلاغ الكاذب على العلانية الخاصة من طريق دفع الدعوى عليه مباشرة من اللحن عليه - ٥٠
- تقديم البلاغ عن دعوة وعدم ترو موجب للتعرض ولو لم يكن المبلغ عالما بكنب بلاغه - ٥١ و ٥٢
- لا عبرة بما يديه المبلغ في بلاغه عن الاجرامات التي يرى أخذها ضد المبلغ في حقه - ٥٣
- عقوبة جريمة البلاغ الكاذب - ٥٤
- (ر . أيضا إبلات قاعدتان ٥٤ و ٧٤ واشتراك قاعدة ١٥ وأمر حفظ قاعدة ٧ وعدد الجرائم قاعدة ٢٧ ودعوى مدنية قواعد ٥٠ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٢٣٨ ودعوى قاعدة ١٨١) .

القواعد القانونية :

الفصل الاول

أركان الجريمة

الفرع الاول

بلاغ

- ١ - إن القانون لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ بالكسابة بل كل ما يتطلب هو أن يكون قد حصل من تمام نفس المبلغ ، ويستوى في ذلك أن يكون قد تقدم خصيما للادلاء به . أو أن يكون قد ألى به أثناء التحقيق منه في أمر لا علاقة له بموضوع البلاغ . فإذا كان المتهم عند سؤاله أمام المحقق في دعوى متشجرة قد أقسم في أقواله أن الدعوى بالحق الذي سب الحكومة ورتبها وعمدة البلد ولم يكن هذا طلاقة بموضوع التحقيق ثم ثبت أنه كان كاذبا في هذا القول فاصدا الإضرار بالدعوى لعنيتي فيها فإن معاقبة كل جريمة البلاغ الكاذب تكون صحيحة .

(جلة ١٩٤١/١١/٣ طين رقم ١٨٢٩ سنة ١١ ق) .

- ٢ - إن القانون لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ مكتوبا ، فينطبق المبلغ سواء أصل التبليغ منه شفاهيا أو بالكسابة . وإن هذا

تقدم المتهم إلى محضر البوليس وأخبر الضابط بما أثبت في مذكرة الأحوال فهذا بلاغ بالحق الذي يقتضيه القانون . إذ البوليس من الجهات الحكومية المختصة بتلقي البلاغات عن الوقائع الجنائية .

(جلة ١٩٤١/١٠/١ طين رقم ١٦ سنة ١٤ ق)

- ٣ - القانون لا يشترط توفر جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ بالحق ، بل يكفي أن يكون المبلغ قد أدلى ببلاغه مدعة في أثناء التحقيق منه ما دام الإللاء به قد حصل من محض إرادته ومن تمام نفسه .

(جلة ١٩٤٠/١٠/١ طين رقم ١٠٦ سنة ٢٥ ق)

- ٤ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ صراحة باسم المبلغ منه بل يكفي أن يكون ما يدين من البيان معنى بأية صورة للتخص الذي قصده المبلغ ، وإن هذا كان أثبت بالحكم أن المبلغ المبلغ جهه البوليس عن سرقة ادعى حصولها وأتهم فيها وإسما ذكره حة مالا يصدق إلا على شخص جيت لم يذكر إسمه بالكل لة في نفسه ، وكل ذلك منه بقصد الإيقاع به ، فإن جميع العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب تكون متوافرة في حقه .

(جلة ١٩٤٢/٤/٥ طين رقم ٧٦٥ سنة ١٣ ق)

- ٥ - إن جريمة البلاغ الكاذب تحقق وإن خلا البلاغ الكاذب من اتهام صريح إلى شخص معين متى كان

السنة بأن استأنث حتى إذا خرج الناس إليه لتبعه
أذاع خبرها بينهم ، ولما سأله شيخ الخفراء أمر على
إبداء أقواله أمام النيابة ، فلما وصل وكيل النيابة أدعى
أمامه وقرع الجريمة عليه عن اتهامه فيها ، ففى ذلك
ما يتوافر به التبليغ منه فى حق غيره من الجريمة
التي صورها .

(جلة ١٩٤١/٢/٢١ طين دم ١٠٩٤ سنة ١١ ق)

١١ - إن جريمة البلاغ الكاذب تحقق
ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد حيا
المظاهر التي تدل على وقوع جريمة بقصد إرسال خبرها
إلى السلطة المختصة ليتم أمامها من أراد اتهامه بالباطل .
(جلة ١٩٤١/٢/١٩ طين دم ١٠٩٢ سنة ١٢ ق)

القرع الرابع

كذب البلاغ

١٢ - لا يشترط لتوقيع العقاب وجريمة البلاغ
الكاذب ان تكون جميع الوقائع التي تضمنها بلاغ
مكتوبة رمزيا بل يكفي أن يكون المبلغ قد كذب
بعضها أو شوهه أو اعترف أو أضاف إليها أموراً
جناية أو أغفل ذكر بعض أمور مهم ذكرها . فإذا
ادعى المبلغ في بلاغه أن المدين باقى المدين سرقا
من ثغاية جيبات بالإكراه والطريق العام وأراد الإكراه
ترك أثر جرح به ، ثم ثبت أن وامة السرقة ، لا إكراه
مكتوبة رمزيا من خواصم نكس ولا تعديا بالضرب
هذه البلاغ كذا واستثنى المبلغ العقاب .
(جلة ١٩٤١/٢/١٥ طين دم ١٤٢٠ سنة ٦ ق)

١٣ - لا يشترط لعقاب على جريمة البلاغ
الكاذب أن يكون كل ما جادى البلاغ ن واقعة كاذبا
بل يكفي أن تكون هذه الوقائع قد صنعت كلاً أو
بعضها سخفاً من شأنه الإيقاع بالمبلغ حذره .
(جلة ١٩٤١/٢/١٩ طين دم ١٤٢٠ سنة ٩ ق)

١٤ - إن جريمة البلاغ الكاذب تحقق ولو
بشيرة كذب بعض الوقائع التي تضمنها البلاغ متى
توافرت الأركان الأخرى للجريمة .

(جلة ١٩٤١/٢/١٤ طين دم ١٤٢٠ سنة ١٤ ق)

١٥ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب
أن يكون البلاغ كله كاذبا بل يكفي أن تمتص فيه الوقائع
كلها أو بعضها سخفاً يرضى إلى الإيقاع بالمبلغ حذره .
(جلة ١٩٤١/٢/١٤ طين دم ١٤٢٠ سنة ١٤ ق)

١٦ - لا يشترط في ثبوت كذب البلاغ ضرورة

المبلغ قد أضح أمام السلطة التي قسم إليها البلاغ حذره
سؤاله في التحقيق عن اسم المبلغ حذره .
(جلة ١٩٤٠/٢/١٤ طين دم ١٠٩٢ سنة ١٢ ق)

القرع الثاني

أمر مستوجب لعقوبة قاعه

٦ - إذا كان البلاغ الذي قدمه المتهم في حق
وكيل النيابة يتضمن أنه أخذ مبلغاً من أحد المزمين
لحفظ جنائيه لاختلاس باشر تحقيقها فهذا البلاغ لا يستند
واقعة وشوة للجنى عليه ، لأنه وإن كان لا يملك إصدار
الأمر بالحفظ في الجنابة إلا أن له باعتباره محققاً لمعاريها
في التصرف الذي يتم فيها . حل أنه لا يشترط العقاب
على جريمة البلاغ الكاذب أن يكون العمل الذي تضمنه
البلاغ المقدم في حق أحد المواطنين معه قبا عليه جنائياً
بل يكفي أن يكون مستوجبا لعقوبة تأديبية .

(جلة ١٩٤٠/٢/١٩ طين دم ١٤٢٠ سنة ١٠ ق)

٧ - إذا كان المدين بالقرع مستوجبا لعقوبة
قاعه فإن استناده كذبا إلى الغير يكون معاقبا عليه بعقوبة
البلاغ ككاذب .

(جلة ١٩٤١/٢/١٠ طين دم ١٤٢٠ سنة ١٦ ق)

٨ - لا يشترط لعقاب على البلاغ الكاذب أن
يكون الأمر المبلغ منه قد استند إليه المبلغ حذره على سبيل
الأكيدة أو بناء على ما يبلغه المبلغ حذره ، بل يصح
العقاب ولو كان الأمر المذكور ، قد استند إلى المبلغ
حذره في صيغة الإشاعة أو عن طريق الرواية من الغير .
(جلة ١٩٤١/٢/١٠ طين دم ١٤٢٠ سنة ١٦ ق)

القرع الثالث

الحكام النصائية أو الإلزامية

٩ - ذكر الملهة التي قسم إليها البلاغ الكاذب
وكن من أركان هذه الجريمة ، تبين ذكره في الحكم الذي
يعاقب عليها فإذا أغفل المحكم ذكره كان معيباً .

(جلة ١٩٤٠/٢/٢٢ طين دم ١٤٢٠ سنة ٦ ق)

١٠ - البلاغ الكاذب يكون حذره إذا أن المبلغ
فلا في ظروف تدل على أنه صدر إرسال خبره إلى
السلطة المختصة لكي يتم أمامها من أراد اتهامه بالباطل
ولو لم يكن ذلك إلا بناء على سؤال من المحقق . وإذا
فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم يد أن حيا المظاهر
الجريمة ، واضطلع آثارها لها ، ودبر أمة عليها ، حل
بمحض اختياره على إرسال خبرها لرجل المحقق وتاب

التي ترى لزومها لظهور الحقيقة بناء على أوامر صندوقها
اليوم ذلك...، وذلك لتسوية فقره لما قيل التحقيق
أن قسش المنازل والأشخاص، وأن تامين الاسكنة
وتجمع أدلة ملازمة وتعد بحرية، وتستجوب المتهمين
تتصل منهم على أدلة علم أو عليهم وتساؤل الشهود،
سواء في ذلك من يقول منهم مقدم البلاغ أو غيرهم.
إن آخره مما عقده بالقبالة أن يقدم البلاغ ليس هو
وحده المطلوب بالإثبات وإن كان لا مانع من سؤاله
أثباته. عملية التحقيق هنا يكون فيه من أدلة على صحة
بلاغه حتى إذا قال بغيره عنه أو أنه لا دليل فيه على
صحته، فإن النيابة تيسر إجراءاتها وتحقق الأدلة التي
يرفضها عنها هي إليها، فإن انتهى تحقيقها إلى ثبوت صحة
البلاغ فيها ولا علت الوقتة إلى قدم البلاغ عنها غير
قائمة، لا على أساس أن المبلغ صرح بزيث بلاغه
بل على أساس أنها هي لم ترفق إلى الإثبات من واقع
الأدلة التي حدثت عنها، ومنها ما أسكن المبلغ أن
يتقدم به. ولذلك فإنه في الشرائع الأخرى لا ترفع
دعوى البلاغ الكاذب على المبلغ إلا إذا ثبت عدم صحة
البلاغ بقرار وحكم صادر يصدر بناء على تحقيق أو
دعوى في خصوص الجريمة ليسع عنها. وهذا القرار
أو الحكم لا يمكن بدعة أن يكون أساسه صرح المبلغ
عن إثبات بلاغه وإعما أساسه أن سلطة الاتهام لم ترمض
لإدبائات وتوقع الوقتة من المتهم. وعلى هذا لقياس
من يقدم البلاغ عن الجريمة إلى الحكم المقتضى
بالتحقيق على من يظن هنا في حق الموظفين الممومين
يكون قياسا مع العار. لأن القانون في صدق الطعن
على الموظف قد جده بنص صريح يوجب على من نضر
المطاع أن يقدم الدليل على صحتها، وما ذلك إلا لما
أورد الشارح لقرض السائل الذي قصد إلى تحقيقه
من أن مصدق الخاتمة تقتضي بأن المطاع لا يصح أن
تساق عنه وجوباً على عطف البردة ما لم يكن الظاهر
تحت قدم الدليل على صحتها، وذلك على خلاف التبليغ
عن الجرائم فإن الشارح لا يمكن أن يكون قد قصد منع
التبليغ ما لم يكن المبلغ واقفاً من صحة بلاغه بناء على
أدلة فيه إذ ذلك لو كان من قصده لكل من شأنه
الإحراز بالصلصة أي إحراز. وذلك لأن المحكمة إذا
رأت من الأدلة القائمة في المعنى وعلى لفتها في حكمها
أنها لا تستطيع القطع بكذب التوقيع التي تضمنها البلاغ
وأن تحذر المبلغ عن إثباتها لا يهضم دليلاً على كذبها

صدور حكم بالبراءة أو أمر بالمعظ في موضوعه على
الحكمة أن تقول بكذب البلاغ المرفوعة به الدعوى
أمامها بناء على ما تستخلصه من التحقيق المرفوعة
عليها أو التي أجرتها. ومن إذ فعل ذلك تروى الأسباب
لتؤدية إلى كذب البلاغ تكون حكمها صحيحاً.

(جريدة ١٦٦/١٦٦ ص ١٦٦ سنة ١٣٤١)

١٧ - الأمر الذي تصدره النيابة بمعظ البلاغ
قضايا لعدم صحة لا تكون له حجية على المحكمة عند
نظرها الدعوى التي ترفع عن كذب البلاغ لها أن
تقول بصحة الواقعة التي صدر عنها الأمر إذا ما اكتمت
هي بذلك.

(جريدة ١٦٦/١٦٦ ص ١٦٦ سنة ١٣٤١)

١٨ - الأمر الصادر من النيابة بمعظ أوراق
التحقيق ضد متهمة لا تقيده المحكمة عند نظرها في
جريمة التبليغ كذا في حق هذا التهم. وذلك لأن
القانون يوجب على المحكمة في هذه الجريمة أن تبحث
الوقائع المثبتة لكذب البلاغ وقد كلفها بالإثبات.
وإن فإذا كانت المحكمة لم تعتمد في لفتها بكذب
البلاغ إلا على الأمر الصادر من النيابة بمعظ التكرري
إدارياً فإن حكمها يكون غيراً تقضوه في بيتان
الأسباب إلى أهم عليها.

(جريدة ١٦٦/١٦٦ ص ١٦٦ سنة ١٣٤١)

١٩ - إن المحكمة في نظرها دعوى البلاغ
الكاذب لا تقيده بأمر المحظ الصادر لعدم صحة
بل إن عليها أن تفعل الواقعة المرفوعة أمامها
حسباً انتهى إليه تحقيقها لها.

(جريدة ١٦٦/١٦٦ ص ١٦٦ سنة ١٣٤١)

٢٠ - أن القول في جريمة البلاغ الكاذب بأن
صريح المبلغ عن إثبات الواقعة المبلغ عنها يؤخذ دليلاً
على كذبها ليس صحيحاً على الإطلاق. لأن التبليغ عن
الجرائم من الحقوق المحررة للأفراد بل هو من الواجبات
المرفوعة عليهم. وقد نصت المادة ٢٠٤ ج على أنه
لا يمكن بتوبة ماعل من جبر بالصلق وعدم سوء التصدد
الحكم القضائي أو الإداري من أمر بتعقيب العقوبة
قاعه. وتحقيق البلاغات والبحث عن صحتها ولكنها من
تأثر السلطة الموكول إليها إجراءات التحقيق الجنائية.
وقد نصت المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات على أنه
إذا رأت النيابة الممومية من بلاغ قدم له أو يخبر
محرر بمرقة أحد رجال الضبط أو من أي إخبار وصل
إليها وتوقع جريمة فليتها أن تشرح في إجراءات التحقيق

٢٥ - الحكيم الجنائي المصنف جرمية من الجرائم يفيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث جهة البلاغ أو كذبه .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٢ طين رقم ٥١٩ سنة ١٩٤٩ ق)

٢٦ - إن تشكك المحكمة في تهمة اللصقة لا يقطع جهة البلاغ المقدم عنها أو يكسبه ، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طبقاً من كل قيد .

(جلسة ١٩٥٢/١/٢٤ طين رقم ١٧٠٢ سنة ١٩٥٢ ق)

٢٧ - إن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك أمر متوكل إلى المحكمة تفصل فيه حسبما يشكون به اقتناعاً .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١٤ طين رقم ٧٠٥٧ سنة ١٩٥٤ ق)

الفرع الخامس

القصد الجنائي

٢٨ - يجب إثبات القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الواقعة التي بلغ منها مكنونة وأن الشخص المبلغ في حقه بريء عما نسب إليه وأن يكون ذلك بقية الإضرار بالمبلغ منه ، وتقدير توازن هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استنفاذه من الواقع المروعة عليها .

(جلسة ١٩٣٤/٦/١١ طين رقم ١٢٩٣ سنة ١٩٣٤ ق)

٢٩ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتطلب أمرين : علم ببلوغ وقت التبليغ بكذب بلاغه ، وتعمد إلحاق الضرر بالبائع منه .

(جلسة ١٩٤١/٣/٢٤ طين رقم ١٠٥٩ سنة ١٩٤١ ق)

٣٠ - يقتصر توازن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً بكذب الواقعة التي أبغ عنها وأن يكون متوابعاً للكيد للمبلغ منه - ومن ثم فإن مجرد تعمد التهم في إقامة الدليل عن جهة البلاغ وتسمره فيه لا يؤدي في القتل والمطلي إلى ثبوت علم التهم بكذب البلاغ ولا يدل على أنه قصد الكيد للمبلغ منه والإضرار به .

(جلسة ١٩٥٥/٢/٢٢ طين رقم ٢٣ سنة ١٩٥٥ ق)

٣١ - لا يكفي في معرض التبريل على سوء قصد المبلغ أن يذكر الحكم أن سوء القصد ثابت ومن الصعوبة المتعارفة فيها وجه التهم من البلاغ في حقه ، بل يجب

وبناء على ذلك برأه من تهمة البلاغ الكاذب فلا يصح أن يرمى عليها أي خطاً .

(جلسة ١٩٤٩/١/٨ طين رقم ١٥٩٤ سنة ١٩٤٩ ق)

٣١ - إن ثبوت كذب الواقعة المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب الحكم بالإدانة أن يثبت كذب البلاغ . وإذا ثبتت المحكمة أن البلاغ قد يكون صحيحاً فإن حكماً بالبراءة يكون صحيحاً . ولا يصح القول بأنه إذا صغر المبلغ عن الإثبات فإن ملأه بغير كذا ، إذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي حقيقة الواقع ، والأحكام الجنائية إنما تبنى على الحقائق لا على الافتراضات المجردة .

(جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦ طين رقم ٥٩٦ سنة ١٩٤٥ ق)

٣٢ - يجب لثلاثة الحكم بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب أن تذكر المحكمة في صدد بيان كذب البلاغ الأدلة التي استندت منها ذلك ، فإذا كان الحكم الاستثنائي قد اعتد في ثبوت كذب إحدى الوقائع التي تضمنها البلاغ على ما أورده الحكم الابتدائي من التحقيق الذي أجرى في حله الواقعة من أنه ثبت من هذا التحقيق أنها غير صحيحة وأن البلاغ المقدم ضدها بغيره ، وما ذكره هو من جهل من الجهة الحكومية التي يسأل بها المبلغ في حقه ، وذلك دون أن يمتد ببيان الدليل المستند من التحقيق المذكور ولا وجه دلائل هذا الخطأ على كذب الواقعة ودون أن يذكر دليلاً على كذب الواقعة الأخرى ، فإنه يكون قصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٧/١/١٠ طين رقم ١١٧١ سنة ١٩٤٧ ق)

٣٣ - إن المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تنص على أن من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم يتم دعوى بما أخبر به . وهذا مفاده أن المحاكمة على جريمة البلاغ الكاذب لا ترتفع على اتخاذ أي إجراء قضائي بشأن الأمر المدعى به . فليس من اللازم أن يكون ثبوت عدم صحة البلاغ بحكم ثبوت براءة المبلغ منه أو بقرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبله أو بأمر حفظه ، بل يمكن الدعوى بقوة ويحكم فيها ولو لم يحصل أي تحقيق قضائي بشأن الأمر المبلغ عنه .

(جلسة ١٩٤٥/٦/١١ طين رقم ١١٤٠ سنة ١٩٤٥ ق)

٣٤ - إذا كان الحكم المطلق فيه قد أسس إدانة التهم بالبلاغ الكاذب على حكمه بل المعلن فيه ثم حكم بعد ذلك بنقضه ، فإنه يكون ميباً واجبا نقضه .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٢ طين رقم ٢٢٥ سنة ١٩٤٩ ق)

٣٥ - يجب لتوافر قصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً بكذب الواقعة التي أستمعاً في بلاغه إلى المبلغ حده وأن يكون قد قصد ببلاغه الإضرار به. فإذا كان الحكم قد ذكر أن المتهم إما قصد الإساءة إلى المعلن عليه تعلق التهمة حده كي يئله عقاب فإن ذلك يكون كافياً في بيان هذا القصد.

(جلسة ١٩٢٩/١٠/٥٥ طين رقم ٨٠ سنة ١٠ ق)

٣٦ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد قصد أن يبلّغ الواقعة التي بلغ منها وصد الإضرار بالمبلغ في حقه. فإن اتهم أحد مذكر الشقين فلا جريمة. وإن كان الحكم الصادر بالإدانة لم يحدد من علم المبلغ كذب الواقعة التي بلغ منها ولا من قصد من ابتدع في حق المبلغ حده فيها قصور فيه مستوجب تنقذه.

(جلسة ١٩٤٠/١/٨ طين رقم ١٢٢٥ سنة ٩ ق)

٣٧ - أن قصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يشكون من عنصرين: هما علم المبلغ بكذب الواقعة التي بلغ منها، واتوآؤه لإضرار به أو بغيره في حقه. فإذا كان الحكم قد استخلص توافرها فقد انبجست الإرسال التهم المراسلة السابقة الإشارة إليها إلى عدة جهات قائلاً إنه لو لم تكن لديه أية إضرار به أو بغيره لملك الطريق التي رسمها القانون لإدانة، فإنه يكون قد استخلصه استخلاصاً سائماً من وثائق مؤيدة إليه.

(جلسة ١٩٤٠/٥/٨ طين رقم ١٠٢٤ سنة ١٤ ق)

٣٨ - إنه طبقاً لصرح نص القانون في المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائي عالماً بكذب الواقعة التي بلغ منها، وأن يكون أيضاً قد أم على تقديم البلاغ متوياً بالسوء والإضرار به أو بغيره في حقه. ولذلك فإنه يجب أن يبين الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بوضوح. فإذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد، مع كفايته في بيان أن التهم كان يعلم بكذب البلاغ، ليس كافياً في بيان أنه كان يتوياً بالسوء بالمتخ في حقه والإضرار به، إذ لم تحوكد فيه الحكم ثبوت ذلك، ولم يثبت فيه على القول الذي يحسبه كما هو صريح في القانون، فإن هذا الحكم يكون قد قصر في إثبات توافر هذا العنصر. وبذلك لا يكون قصد الجنائي متوافراً لإثبات في الحكم.

(جلسة ١٩٤٠/٥/٨ طين رقم ١٠٤٤ سنة ١٥ ق)

٣٩ - إذا كان الحكم قد قال في صدد بيان سوء

أن يبين ماهية تلك الضمان ودلائها على توفر سوء القصد لدى المبلغ.

(جلسة ١٩٢٥/١٠/٢٣ طين رقم ٣٦٨ سنة ٦ ق)

٣٢ - يكون في بيان قصد الجنائي لدى المبلغ في جريمة البلاغ الكاذب أن يذكر الحكم أن سوء القصد مستمد من المتخ على الصورة التي قدم بها البلاغ. ومن طلب المبلغ تفتيش المبلغ حده وإضراره على هذا التفتيش مع علمه بأن لاسرة. (وهي موضوع التفتيش) ومع علمه بالضرورة التي كانت متوقعة في ذلك الوقت بشأن الأشياء المصحبة سرقتها، ومع علمه بأن تلك الأشياء ستؤول إلى أسرف الضيق عن وجودها لدى المبلغ حده فإنها إما سلت إليه نتيجة اتفاق بينهما.

(جلسة ١٩٣٨/١٠/١٠ طين رقم ١٦٠٥ سنة ٨ ق)

٣٣ - أن نص المادتين ٢٩٣، ٢٩٤ من قانون العقوبات القديم المقتضىين للسادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات الحالي صريح في أنه يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائي سعي القصد عالماً بكذب الواقعة التي بلغ منها، وأن يكون أيضاً قد قصد على تقديم البلاغ متوياً بالسوء والإضرار به أو بغيره في حقه. وذلك يجب أن يبين الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بوضوح. المذكورين وما راد الواقعة التي استخلص منها توافرها فإذا قصر الحكم على بيان كذب الواقعة المتخ بها، وحل ذكر ما يفيد علم المبلغ بكذب إحداهما، فهذا لا يكفي وحده لإثبات توافر قصد الجنائي كما مره القانون، بل يجب أن يبرهن الحكم أيضاً أن المبلغ علم من عناصر هذا القصد وهو إثبات الفرض الذي انتهى إلى المبلغ إلى تحقيقه من وراء البلاغ الكاذب الذي قصد. وفي اغفال الحكم ذلك قصور يبيحه ويوجب تنقذه.

(جلسة ١٩٣٩/٢/٦ طين رقم ٦٦٦ سنة ٩ ق)

٣٤ - قصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يشكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الواقعة التي بلغ منها واتوآؤه للإضرار به أو بغيره في حقه. وليس في قيام أحد هذين العنصرين ما يفيد قيام الآخر حتماً. فإذا اكتفى الحكم بإثبات توافر توبة الإضرار لدى المبلغ لمنا لا يكفي في إثبات قيام قصد الجنائي لديه، بل لا بد من أن يبين الحكم أيضاً إثبات أن المبلغ كان يعلم وقت التبليغ أن ما أشتتل عليه بلاغه من لوعة متخ مكنوب ولا كان الحكم مشوباً بالتقصير ويجب تنقذه.

(جلسة ١٩٣٩/٥/١ طين رقم ١٠٠٨ سنة ٩ ق)

فإنه يكون قد تصرف في إثبات التقصّد الجنائي بطريقه
ويعتبر عنه .

(جلسة ١٩١٧/١٢/٢٠ ملن رقم ١٧٥٥ سنة ١٩١٦ ق)

٤٣ - التقصّد الجنائي في جريمة البلاغ كالكذب
لا يشترط إلا ثبوت علم المبلغ بكذب الواقعة التي ادّعى
عنها واتّوأت السوء بالجنح عليه والاضرار به ، فإذا لم
يتم الحكم ببيان التقصّد الجنائي على تلك الصورة ولم
يقم الدليل عليه فإنه يكون ناقصاً معنياً لتقصّه .

(جلسة ١٩١٧/١٢/٢٠ ملن رقم ١٧٣٢ سنة ١٩١٦ ق)

٤٤ - يشترط لثبوت التقصّد الجنائي في جريمة
البلاغ كالكذب أن يكون الجنائي عالماً بكذب الواقعة التي
ادّعى عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم بلاغه متعمداً
السوء والاضرار بمن بلغ في حقه . وهذا يعني أنه
يتم الحكم لتقاضى بالادّعاء في هذه الجريمة ببيان هذا
التقصّد بمتعمده . فإذا كان ما أوردته الحكم لايتم منه
أن التهم كان يعلم بكذب البلاغ عند ما أقدم على تقديمه
فلن هذا الحكم يكون ناقصاً ويعتبر عنه .

(جلسة ١٩١٧/٢/٢٠ ملن رقم ١٧٣٢ سنة ١٩١٦ ق)

٤٥ - يشترط لثبوت التقصّد الجنائي في جريمة
البلاغ كالكذب أن يكون الجنائي عالماً بكذب الواقعة التي
ادّعى عنها وأن يكون متعمداً بالسوء والاضرار بمن بلغ
في حقه . فإذا كان الحكم لم يبين باقائه الدليل على ثبوت
علم المهم بكذب الواقعة ، وكان الطاعن قد أشار في
دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية إلى المادة ٣٠٩ من قانون
العقوبات بناء على أن التلف والاضرار قد وقعوا في
جريمة الدعوى مما يثبت حكم المادة المذكورة فسكت
الحكم عن التمرض لذلك ، فهذا يكون قصوراً يجب
الحكم بما يوجب تقصّه .

(جلسة ١٩١٦/٥/٨ ملن رقم ٧٢٣ سنة ١٩١٦ ق)

٤٦ - يكفي لبيان ثبوت التقصّد الجنائي في جريمة
البلاغ كالكذب أن يكون الحكم قد قال : وسوء قصد
للمتهم الأول وعلمه بكذب بلاغه ثابتان ثبوتاً لا شك
فيه من القضايا الجزئية الفاتحة بين العائنين والتي أثبتت
المحكمة عنصر التفتيح فيها من جانب طائفة المتهم الأول
وبالأنصّ البينة التي أشار إليها هذا التهم في بلاغه
ضدّ المدّعين ومن أضاف التهمين على الكيد للمدّعين ،
فإن ما قاله الحكم من ذلك صريح في أن الطاعن أقدم
على التبليغ مع علمه بأن الواقعة التي بلغ عنها مكتوبة
وأنه اتّوى الكيد لها .

(جلسة ١٩١٦/١٢/٢١ ملن رقم ١٦١٦ سنة ١٩١٦ ق)

قصد التهم بتهمة البلاغ كالكذب إن قصد الجنائي
تصرفاً من كونه أراد التخلص من الإيصال الذي وقع
عليه حتى إذا طالبه به المبلغ عليه قال إنه وقع عليه
بالأكراه ، فهذا لا يكفي في إثبات سوء التقصّد لدى
المتهم لأنه ليس فيه ما يفيد أنه اتّوى بيلائه الإضرار
بالمبلغ عليه .

(جلسة ١٩١٧/١٢/٢٠ ملن رقم ١٨٣٢ سنة ١٩١٧ ق)

٤٧ - إذا كان التقصّد الجنائي في جريمة البلاغ
الكاذب يستلزم فعلان علم المبلغ بكذب ما بلغ عنه
أن يكون قد أقدم على التبليغ متعمداً بالسوء والاضرار
بمن بلغ في حقه ، فإنه يجب أن يبين الحكم بالادّعاء في
هذه الجريمة توافر التقصّد بمتعمده على هذا النحو .
وإذاً فلا يكفي في بيان هذا التقصّد قول المحكمة : إنه
يتبين مما تقدم أن التهم ، رغم علمه بمقيقة الواقعة التي
أبلغ بها المدّعيان البوليس ، عمد بسوء قصد منه ،
مرجه التزاع الشرعي والأهل بينهما ، لردف البينة
المباشرة ضدّها ، ومن ثمّ قائلته فيه ثابتة .

(جلسة ١٩١٨/٥/١٠ ملن رقم ٢٤١ سنة ١٩١٨ ق)

٤٨ - التبليغ عن الجرائم حتى بل واجب
على المحقق كاذب ، ولا يجوز العقاب عليه إلا إذا كان
مقرباً من الكذب وسوء البينة ، أو إذا كان المقصود
منه جرمه عالياً مجرد التشهير بالمبلغ في حقه ، فإذا كان
الحكم قد أدان التهم بالكذب في حق المبلغ عليه
وطأته في بلاغ نسب إليه فيه أنه يدبر مثلاً لسطرة
السرية وأن زوجته مشرقة ، مستغنياً في ذلك إلى أن
التحقيق الذي سئل بالبر ليس في هذا البلاغ كذب مقصده
لحفظ اللاغ ، وإلى أن التفتيح الذي حصل أمامه ليس
ونسمع فيه بشود يترتب عليه ، فإنه يكون ناقصاً لعدم
استظهاره أن التهم إنما كان يقصد بيلائه مجرد التشهير
بالمبلغ في حقه .

(جلسة ١٩١٨/١٢/١٨ ملن رقم ١٦٩٩ سنة ١٩١٨ ق)

٤٩ - لا يكفي في ثبوت التقصّد الجنائي في جريمة
البلاغ كالكذب أن يكون الجنائي عالماً بكذب الواقعة التي
ادّعى عنها بل يجب أيضاً أن يكون قد أقدم على تقديم
البلاغ قاصداً الاضرار بمن بلغ في حقه ، فإذا كان كل
ما قاله الحكم لإثبات التقصّد الجنائي لدى التهم هو قوله
(إن سوء التقصّد وبينة الاضرار متوافران لدى التهم
من إقدامه على التبليغ مع علمه بأن الواقعة التي بلغ
عنها مكتوبة ومن شأنها لو صحّ أن توجب عقابته الخ)

٤٦ - البليغ عن المبرم من حق كل إنسان ،
فالبليغ لا أن من التبرع بجزء كذب بلاغة ولو في
خبر بالبليغ عليه لم يجب اعتنا إن لم يكن بلم كذب
بلاغة أن يكون قدوة لأحد من رخصه وقدم ترو .
(جدة ١٤١٧/٧/١٢١٧ من رقم ١٢١٧ سنة ١٤١٧)

٤٧ - إذا كانت الحكمة حين نصت برفض
طلب العرض عن البليغ لكاتب قد أسد ذلك حل
علم ثبوت بعض التهم ، وعلى علم تحقيق جميع التماسر
القانونية في بعض الأخر ، فإن أيا من هذين الأسانين
يكن كبريها ، لأن البليغ عن الواقع الجنائية
حق الناس بل هو واجب وفرض عليهم ، فلا يصح
مناقبهم عليه والاعتناء بتبرعهم إلا إذا كانوا قد
تمنعوا الكذب فيه . أما اقتضاء التبرع من الكذب
بالمبراة في هذه البرية فلا يكون إلا على أساس الإقناع
على كذبهم بأنهم الأبرياء من تخرج وتقدم ترو دون
أن يكون هناك لذلك من ضرر .
(جدة ١٤١٧/٧/١٢١٧ من رقم ١٢١٧ سنة ١٤١٧)

٤٨ - إن جريمة البلاغ الكاذب تم بتقديم بلاغ
أو اختيار إلى الحاكم القضائي أو الإداريين من أمر
مستوجب العقوبة فلهذا حتى ثبت أن الأمر المنع من
كاتب وإن المنع فيه أو قصد ، ولا علة بما يذبح المنع
في بلاغة من الإجراءات التي يرى عليها نقد البليغ في
حقه ، لأن هذه الإجراءات لا شأن فيها لإرادة البليغ
بل حتى من شأن السلطات الحكومية تحت طاعة تراء فيها
ولو لم يطلب البليغ في بلاغه أمثالا .
(جدة ١٤١٧/٧/١٢١٧ من رقم ١٢١٧ سنة ١٤١٧)

٤٩ - إن المادة ٢٠٥ ج التي تناقب على البلاغ
الكاذب ظاهرا من عباراتها ومن عبارة المادة ٢٠٤
المطروقة هي عليها أن العقوبة المعنية فيها هي العقوبة
المبينة في المادة ٢٠٣ . وهذه العقوبة هي الحبس الذي
لا يجاوز مدته سبعمائة سنة وأربعة أشهر لا تقل عن شهرين
جنبا ولا تزيد على مائة وخمسة عشر أو إحدى مائة
اثنين . وأما العقوبة التي في جريمة البليغ كالكذب
بغيره ، التي قرئت تكون خطأ .
(جدة ١٤١٧/٧/١٢١٧ من رقم ٢٠٤ سنة ١٤١٧)

٥٠ - إن الحكم لا ينبغي بما يستوجب عقوبة
عدم تحم صراحة عن توافر سوء قصد التهم في جريمة
البلاغ الكاذب إذا كانت الواقعة التي ألتها خبيث ذلك .
(جدة ١٤١٧/٧/١٢١٧ من رقم ٢٠٤ سنة ١٤١٧)
٥١ - إن مجرد تقديم التهم في إقامة الدليل على
حقه البليغ وتعرض فيه لا يوجب في العقل والمنطق إلى
ثبات علم التهم بكذب البلاغ ولا يدل على أنه قصدية
الكيد البليغ خلفه والأخرى له . وإن قائلها الذي
يدل على توافر قصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب
بتقديم التهم في إقامة الدليل على حصة البلاغ وتعرضه
فيه يكون شاه قصور بطله ويستوجب نقضه .
(جدة ١٤١٧/٧/١٢١٧ من رقم ٣٣ سنة ١٤١٧)

الفصل الثاني

مسائل متنوعة

٥٢ - سواء أ كان التهم شرعا بالتعرض في
تقديم البلاغ الكاذب أو فيه وفي الأقوال التي وزعت
على لسان البليغ في التحقيق الذي حصل نقد البليغ فإن
الغرة هي بالبلاغ الذي ثبت كذبه . وإن يكن
تكون جريمة الاشتراك أن تكون التهم من مقصودا
عليه دون سواء بما تلاء من الأقوال في التحقيق .
(جدة ١٤١٧/٧/١٢١٧ من رقم ١٠١٧ سنة ١٤١٧)

٥٣ - إن القانون لا يجبر أن يجعل النافذ
مستولية نشر عبارات الكذب أو إذاعها أو جعلها
علانية بأية طريقة كانت إلا إذا كان هو الذي عمل على
ذلك وقصد إليه كرمية لإتمام جريمته . فمن الخطأ
حماية مقدم البلاغ لكاتب على العلانية الحاصلة من
طريق دفع الدعوى عليه مباشرة من الجنى عليه
لكذبه في الواقعة التي بلغ عنها لأنه وقت تقديمه
البلاغ لم يكن يقصد أن بلاغه سوف يتسبب برفع
الدعوى العمومية والمدنية عليه أمام محكمة المفتح .
وإنما هو بحسب على العلانية المتوفرة عن غير طريق
دفع الدعوى بشمول البلاغ في أيد لشبهة باجبات التي
قدسه إليها وبسبب التحقيق الذي استلزمه مما لا بد أن
يكون قد قصد كسبه حصة البلاغ الذي قصد متعنتا
واقعة معينة تكون جبرام يعاقب عليها القانون
وتستدعي إجراء تحقيق فيها .
(جدة ١٤١٧/٧/١٢١٧ من رقم ٧٧ سنة ١٤١٧)

تأديب

(و . استجاب الإباحة وموانع الضاب قواعد ١٩ - ٢٢ وعقوبة ٩ - ١١)

تبديد

(و . خيانة أمانة)

تبليغ عن الجرائم

(و . بلاغ كاذب قواعد ٢٠ و ٢١ و ٥١ و ٥٢ وسب وقذف قواعد ٨٣ - ٨٥ وضبطية قضائية قاعدة ١٣)

تجمير وتظاهر

رقم القاعدة

٩ - ١	الفصل الأول : تجمير
١١ - ١٥	الفصل الثاني : تظاهر

موجز القواعد :

الفصل الأول

تجمير

- دستورية قانون التجمير رقم ١٥ سنة ١٩١٤ - ١
- انطبق أحكامه على التجمير إطلاقاً ولو لم يكن موجهاً عند الحكومة - ٢
- مناط تطبيق أحكام المادتين ١ و ٢ من قانون التجمير - ٣ - ٥
- عدم اشتراط حصول التجمير في طريق أو عمل عام وإنما يكفي أن يكون على مرأى من الناس - ٦
- كفاية حصول التجمير عرضاً ومن غير اتفاق سابق - ٧
- شرط تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون التجمير - ٨
- لا عمل للجدل في سكون التجمير الجنائي متواتراً أم لا متى استخلص الحكم أن تجميراً غير مشروع وقع في أعقاب تجمير مشروع وكان الترميم منه الأشد بالثر وارتكاب الجرائم - ٩
- (و . المذاك قاعدة ٢٧ وتعدد الجرائم قاعدة ٢٤ وضرب قاعدة ١١١ وعقوبة قاعدة ٢١ وشخص قاعدة ٢٠ و ٤٩ و ٥٠ و وصف التهمة قاعدة ٥٨ و ٥٩ -)

الفصل الثاني

تظاهر

- صديق التظاهر عن الأمر بالفرق ولكن موعوداً عن أو كان جريمة التظاهر المخطوطة للصديق عليها في المادة ٢٠ و ٢١
- من القانون ١٤ سنة ١٩١٢ - ٢٥
- متى توافرت جريمة تظلم تظلمه وتكادها - ١٩

القواعد القانونية :

التفصيل الاول

تجمبر

١ - إن القول بعدمستوى قانون التجمبر لأن هذا القانون صدر في ظل الحماية البريطانية من سلطة غير شرعية ، وأن هذا القانون يتعارض مع الدستور الذي يكفل حرية الرأي والاجتماع والحظابة مردود بأن هذا القانون - كما قل عليه ديباجه - قد صدر في ١٨ من اكتوبر سنة ١٩١٤ من ولي الأمر الشرعى في ذلك العهد وهو الحديوى الذى كان له حق التشريع وبأن هذا القانون وإن صدر قبل دستور سنة ١٩٢٣ إلا أن هذا الدستور قد نص في المادة ١٦٧ منه على أن كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر والوائح والقرارات من الأحكام وكل ما من أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع الشائعة بيننا بشرط أن يكون قائماً متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور - لا تكون ذلك لو كان الدستور الآت الذكر وإن كفل في المادتين ١٤ و ٢٠ منه حرية الرأي والاجتماع والحظابة ، إلا أنه جعل مناطق الحرية أن يكون في حدود القانون ، لأن حرية الإعراب عن الفكر شأنها كشأن عبارة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة لجميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره فمن حق المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يبين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمالها اعتداء على حريات الغير .

(جدة ١٩٥٤/١٠/١٥ طين رقم ٩١٤ سنة ٢٢ ق)

٢ - إن قانون التجمبر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ليس فيه ما يمكن أن يستفاد منه أن يكون التجمبر موجهاً لشخصية الحكومة لمقاومتها أو للاحتجاج على أعمالها بصفة عامة أو للاخلال بالأمن أو أن يكون من شأنه قتلها بل إن المادة الأولى منه تطبق على التجمبرين كما لم يذعنوا للأمر الصادر لهم بالتفرق من رجال السلطة على أساس ما يرونه من أن التجمبر من شأنه أن يجعل للسلطان عام في خطر ، وذلك حتى إذا لم يكن لدى التجمبرين أى قصد إجرأى . كما أن المادة الثانية تعاقب على التجمبر الذى يحصل لأى غرض غير مشروع ما نص عليه فيها من ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح ، أو استعمال القوة والتهديد في التأثير على السلطات في أعمالها ، أو حرمان شخص

من حرية العمل . فهد القانون يعاقب على التجمبر املاحاً ولو لم يكن موجهاً ضد الحكومة . فيدخل تحت طائفة التجمبر الذى يحصل لمجرد مقاومة عمل معين من أعمال موظفها . وبناء على ذلك فـ لا تكن ثابتاً بالحكم أن التجمبرين لم يصنعوا للأمر الصادر لهم من حكماو للديرة بالتفرق وأن يتهم كانت مية على تعطيل تنفيذ الأمر الصادر من قنيتى لرى - بايثاف طلبية واورد الرى المملوك لأحدهم وأتهم في سبيل تنفيذ هذا القرض استعمالوا القوة والعنف مع منهنس الرى ليحولوا بينه وبين الوصول إلى الواورد لقيام بالمهمة التي كان مكلفاً بها ، فإن معاقبتهم بمقتضى هذا القانون تكون صحيحة .

(جدة ١٩٤٠/١١/١٥ طين رقم ١٨٤ سنة ١٠ ق)

٣ - كل تجمبر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ولو حصل بغير قصد منه محظور بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ متى كان من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر . ويجب على التجمبرين بالتفرق متى أمرهم البوليس بذلك فإنما عصوا أمره بالتفرق فقد خضعت كل حل منهم العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون ؛ فإنما ثبت أن المتهمين تجمبروا لاجرام المادة الثانية من ذلك القانون تطبق هي أيضاً عليهم ؛ ثم إذا ثبت كذلك أنهم تعدوا على رجال البوليس وأتلفوا أموالاً ثابتة أو منقولة غير مملوكة لهم فهذا يجعل المادة الثالثة من ذلك القانون واجبة التطبيق مع المادتين ١١٨ و ١١٩ عقوبات .

(جدة ١٩٣٢/١٢/٢٠ طين رقم ٢١٩٨ سنة ٢ ق)

٤ - أنه العقاب بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاصة بالتجمبر يمكن أن يكون التجمبر بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم وأن يكون المشتركون فيه عاقلين بذلك فلا يلزم إذن أن يكون التجمبر من شأنه تكدير السلم أو أن يكون قد صدر للتجمبرين أمر بالتفرق ولم يتفرقوا .

(جدة ١٩٢٩/١٢/٢٠ طين رقم ٢١٩٨ سنة ١٠ ق)

٥ - القانون لا يشترط للعقاب في جريمة التجمبر سبق صدور أمر من رجال السلطة العامة للتجمبرين بالتفرق متى كان القرض من التجمبر ارتكاب الجرائم .

(جدة ١٩٤٨/١٢/٢١ طين رقم ١٨٤٨ سنة ١٨ ق)

٦ - لا يجب للعقاب على التجمبر أن يكون جرمه في طريق أو عمل عام وإنما يجب فقط أن يكون على رأى من الناس ولو لم يكن في ذات الطريق أو المجل العام . فإنما حصل التجمبر في جمل على مقربة من

التجهر قد توقعه بحيث تصح لك عابثهم عليه باعتباره من النتائج المحتملة من الاشتراك في تجهر عطلور عن إرادة علم بخرقه .

فلذا كان الحكم قد أثبت أن الاحتشاد كان أول أمره مظاهرة سارت لمناسبة معينة (يوم الإضراب من أجل حرب فلسطين) قصدى لها البوليس بالاضيق والمطاردة فتخطت عنها شرانم أفتت من المطاردة وسارت في جهات مختلفة وقام أفراد من بصر الشرانم بإتلاف الخلال أو اختلاس ما فيها فلا تكون هذه الواقعة خلا تطبيق المادة ٢ من قانون التجهر ، إذا لا يمكن ربط هذه الشرانم المتفرقة بتلك المظاهرة ولا ربط ما وقع من حوادث الإتلاف والسرقة بالفرض الذى قامت من أجله قبل تفرقها أو تشتتها ولا يكتفى بحماية الشتم من التلبس ان ثبت انه ارتكب اختلافا في أعقاب المظاهرة مادام لم يثبت أنه كان ضمن شرفة معينة من تلك الشرانم التي اتفقت الاجرام السافرة غرضها ما هو حاصل من الاتلاف والسرقة كان بقصد تنفيذ هذا الفرض الاجرامى (جلة ١٩٤٢/١٧/٢ طين رقم ١٨٩٠ سنة ١٦ ق)

٩ - متى استخلصت المحكمة أن تجميرا غير مشروع وعلى رأسه الطاعنان وقع في أعقاب التجمع المشروع للاختخاب ، وكان الفرض من ذلك التجهر هو الأخذ بالثار وارتكاب الجرائم وأن الطاعنين كانوا يعلمان الفرض من ذلك التجهر وأن التجهرين في سبيل تنفيذ الفرض المقصود من التجهر اقتحموا باب المدرسة بعد أن كسروه واعتدوا على رجال الضبط الذين وقوا في سبيلهم ثم اقتحموا حجرة الاختخاب وقتلوا المحي عليه ووقع هذا القتل تنفيذا لفرض المقصود من التجهر . فالجليل في كون التجهر الجنائي متوافرا أم لا لأجله .

(جلة ١٩٤١/٥/١١ طين رقم ٢٢٨ سنة ٢٦ ق)

الفصل الثاني

نظامه

١ - اتفاه على المتظاهرين بالفرق وعصيانهم هذا الأمر هو ركن جوهرى من أركان جريمة المظاهرة المحظورة كما هو مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢ . فلذا كانت الوثائق المثبتة بالحكم الصادر بالإدانة لا تقيد حصول هذا التفاه تمين قضي هذا الحكم وبجريمة التهم .

(جلة ١٩٢٢/٧/١٤ طين رقم ١١٩٩ سنة ٢٧ ق)

الطرق العمومية ممرضا لأفكار المارة فقد حق العقاب على التجهرين . والقول بأنه يجب العقاب على التجهر أن يكون علنيا أن صح الأخذ به في تخصيص النص الذى جله في القانون عاما مطلقا وعلى غرار القوانين الأجنبية التي أخذ عنها والتي لا تعرف هذا التقييد فلا يمكن أن يكون القتال به قد قصد أن العلانية لا تكون إلا إذا كان التجمع في ذات الطريق أو المحل العام . وإما القصد أن يحصل التجمع في أى مكان يمكن الناس أن يروا التجمعين فيه فيزجروا ، أو يمكن العامة بمجرد مشيهم من — ينضموا إليهم فيزداد خطره على السلم العام ، إذ الشخص في ذمرة التجهرين ، يختلف عنه خارج التجهر ، من حيث استناره بالمسئولية وقيامه إلى أهواء الغير . أما القول بغير ذلك فإنما يؤدى إلى تعطيل حكم القانون ، إذ بناء عليه يكفي للذلات من العقاب أن يعمل التجهرين على أن يكون تجسمهم في غير الطريق العام ولو على قيد شبرمه ، وهذا لا يمكن قبوله لا في العقل ولا في القانون .

(جلة ١٩٤٢/١٧/٢ طين رقم ١٣٦٦ سنة ١٣ ق)

٧ - أن التجمع قد يكون بريئا سموحا به في بد توكيده ثم يتقلب إلى تجهر معاقب عليه . ويكتفى حصول التجهر عرضا ومن غير اتفاق سابق لاستحقاق التجهرين العقاب .

(جلة ١٩٤٢/١٠/١٦ طين رقم ٩٤٧ سنة ١٤ ق)

٨ - إن الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجهر قد نصت على انه إذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الفرض المقصود من التجهر لجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائيا بصفتهم شركاء إذا ثبت عليهم بالفرض المذكور ، فيجب لأخذ المشتركين في التجهر بهذه المادة ، فضلا عن ثبوت عليهم بالفرض المنوع ووقوع الجريمة أثناء اشتراكهم في التجهر ، أن يثبت أن وقوعها كان بقصد تنفيذ الفرض من التجهر ، فإن كانت وقعت تنفيذا لقصد آخر سواء أكان يته مقادها أم كان قد ثبت عند أحد التجهرين لجأه فلا يبال عنها باقى المشتركين في التجهر ، كما لا يبالون عنها إذا ارتكبها مقادها بقصد تنفيذ الفرض من التجهر في رأيه حتى يبين أن الالتجاء إليها لتنفيذ ذلك الفرض كان بعيدا عن المألوف الذى يصح أن يفترض منه أن غيره من المشتركين في

له بالتفرق، فإن في ذلك البيان ما يدل على ثبوت
توافر أركان الجريمة التي أدين المتهم فيها .
(جلسة ١٩٢٧/١٧/٤ لمن رقم ٦ سنة ١٩١٠ ق)

١١ - يكفي تسليح الحكم القاضي بإدانة المتهم في
جريمة تنظم مظاهرها وقيامها قوله ، إن التهمة ثابتة
قبل المتهم من أقوال الشهود الذين أجمعوا على أنه كان
يقود المظاهرة ولم يمثل لأوامر رجال الحفظ الصادرة

تمنح الجناية

موجز القواعد :

- قضاء محكمة الجنب بعدم الاختصاص لجناية الواقعة لا يمنعها من الفصل فيها بد تمنحها - ١
- التزام محكمة الجنب الحدود للرسمية في المادة ١٧ ع في الجناية الممنوعة - ٢ و ٣
- حضور عام مع التهم في الجناية الممنوعة غير لازم - ٤
- اتباع الاجراءات المقررة في مواد الجنب لدى الفصل في الجناية للجنب - ٥
- تمنح الجناية لا يضر من طيبة الجريمة - ٦
- (ر . أيضاً عقوبة قاعدتان ٤٢ و ٤٣ وقضى الاحالة قواعد ١٠ و ١٢ و ٢٧ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٨ و ٣٩) .

القواعد القانونية :

وإنما مدني ولاية القاضي الجزئي، فأباح له نظر بعض
الجنايات، بعد أن كان اختصاصه مقصوراً على الجرح
والمخالفات، وذلك كله مع بقاء الجناية على طبيعتها،
وكل ما في الأمر أن قاضي الاحالة رأى أن فيها من
الأضرار القانونية أو الظروف الخفيفة ما يبرر الاكتفاء
بتطبيق عقوبة الجنب .

وبهذه أن هذا ليس من أثره تلك القاضي الجزئي
ما لم يكن يملكه قاضي الجنايات من قبله ، فلا يجوز له
بطبيعة الحال مجاوزة الحدود التي رسمها القانون لعقوبة
الجنايات ، بل الواجب عليه أن يقرم هذه الحدود
ويعلق الموازين التي نصت لها المادة ١٧ من قانون
العقوبات لجنايات التي اكتسبتها ظروف تستوجب
الرافة . فإذا كانت عقوبة الجناية لمقامه من أجلها
القصوى هي الأدنى للثابتة المقررة فلا يجوز أن يتولى
في هذه الحالة إلى أقل من ستة شهور .

(جلسة ١٩٢٧/١١/٦ لمن رقم ٢٤٤١ سنة ١٩٢٧ ق)

٣ - إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وإن
أجاز قاضي الاحالة أن يحيل إلى محكمة الجرح بعض
الجنايات لتوقيع عقوبة الجنب على المتهمين فيها فإن
هذه الاحالة ليس من شأنها أن تغير من طيبة الجناية
الحالة وتجعلها جنحة خاضعة للأحكام الخاصة بماتر
الجنب بل هي تبقى كالجناية والعقوبة التي تصدر لقيامها بمحكمة

١ - إن قضاء محكمة الجنب لأول مرة بعدم
الاختصاص لجناية الواقعة لا يمنعها من نظر العوى
فيها بعد إذا أصبحت لها من جديد لتفصل فيها على أساس
أنها جناية اقترنت بأضرار قانونية أو ظروف خفيفة
لعدم تعارض ذلك مع فصلها الأول بعدم الاختصاص
وهذا هو ما قصد إليه الفارغ بتعريبه في الفقرة الثالثة
من المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥
على عاكم الجمع المحكم عدم الاختصاص في العادى
التي تحمل عليها طبقاً لقانون المذكور . وقد أتى أمر
التعريب بصيغة عامة فهو يشمل العادى التي تعرض على
عاكم الجنب لأول مرة والتي سبق لها المحكم فيها بعدم
الاختصاص لجناية الواقعة . وعمل كل ذلك إذا لم
تستند وقائع لم تتناولها التحقيق ويكون من شأنها تغيير
القيمة إلى جناية أشد فإذا استند شيء من ذلك فلا يطبق
عليها هذا التعريب .

(جلسة ١٩٣١/٦/١١ لمن رقم ١٧٣٨ سنة ١٩٣١ ق)

٤ - إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، إذ
أجاز قاضي الاحالة أن يحيل بعض الجنايات إلى القاضي
الجزئي إذا رأى فيها من الظروف الخفيفة ما يبرر تطبيق
عقوبة الجنب فإنه لم يغير من طيبة الجريمة نفسها ،

بالمادتين ١٥٨ / ٢ و ١٧٩ / ٢ إحالة بعض الجنايات إلى المحكمة الجزئية إذا دوى أنها قد اقترنت بأحد الأعداد الدائرية أو بطرف عتقة من شأنها تخفيف العقوبة إلى حدود الجرح لم يقصد إلى تغيير طبيعة الجريمة من جنائية إلى جنحة وإنما أراد تخفيف العيب عن محاكم الجنديات باعتبارها من نظر بعض الجنديات التي تقتضى أحوالها استبدال لرفه، ومن مقتضى ذلك أن إحالة الجنابة إلى المحكمة الجزئية الفصل فيها على أساس عقوبة الجرح وإن كان يجب عليها أن تسع إلى الفصل فيها الإجراءات المقررة بمواد الجرح محلا بالمادة ٣٠٩ / ٣ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه لا يقرب عليه أن تقعد الجنابة طبيعتها ومقرراتها أو ألا تدم بحكمة الجرح في قصاتها الحدود الميضية في المادة ١٧ من قانون المعوقات عند الزول بالعقوبة وإذن فالحكم الذي بعض بالمجلس لمدة قتل عن ثلاثة شهور في جنابة فتوبها الاضغاث الشاة المؤتة أو السجن يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٠/٣/٧ طين رقم ٢٤٥٥ سنة ٢٤ ق)

٦ - إذا كان التابعتن الحقيقات ووصف التهمة أن الواقعة المستندة إلى المتهمة هي جنابة معاقب عليها طبقا لائحة ١١٢ من قانون المعوقات فلا يغير من صفة هذه الجريمة إحالتها إلى محكمة الجرح لحكم فيها على أساس عقوبة الجرح بل ظل صفة التهمة وتسرى على سقوطها وأعضاء الدعوى العمومية فيها المدعى المقررة لا تقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنديات وهي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة .

(جلسة ١٩٥٠/٢/١٤ طين رقم ٢٤٥٥ سنة ٢٤ ق)

الجنح تكون كعقوبة الحبس التي كانت تصدر فيها من محكمة الجنديات مما يقتضى أن نقرم محكمة الجرح في قصتها الحدود لمرسومة في المادة ١٧ ع . عند الزول بالعقوبة لطرف الخففة . وبناء على ذلك فإذا قضت محكمة الجرح في جنابة سرقة منطبعة على المادة ٣١٦ ع بعقوبة أقل من ستة الأشهر كان حكم عامك لأن العقوبة الواردة في هذه المادة يجب مع تطبيق المادة ١٧ ع ألا تقل عن هذا المقدار .

(جلسة ١٩٤٠/١١/١٤ طين رقم ١٨١٢ سنة ١٠ ق)

٧ - أنه على مقتضى المادة ٥ من القانون الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بمجلد بعض الجنديات جنحا تجري إجراءات المحكمة في مثل هذه الجنديات على حسب الأحكام التي ينص القانون على أنها لا تدى الفصل في مواد الجرح . مما مقتضاه أنه تجوز محكمة للتهمة فيها بتدبير حضور عدم يدافع عنهم . وإذن فإذا كانت المحكمة بعد أن سمعت دعوى عن أحد المتهمين في جنابة جنحة سألت المتهمين الآخرين الذين لم يوكلا عنها محامين عن أفرانها فأبلا بأفراجه لوجهات المحكمة بهذه الأقوال ذلك المتهمة بعد انسحاب محامي وسمعت أفرانها جندهم ثم اعتصمت على هذه الأقوال في إدانته . أنها لا تكون قد أخلت بمقتضى الدفاع . وكذلك لا تكون المحكمة قد أخطأت إذ طبعه من المتهمين الآخرين أن يشكلا بعد مراقبة عنى ذلك تهم بل إنها راعت في ذلك حكم المادة ١٨٥ تحقيق التي تقتضى بأن التهم آخر من يتكلم .

(جلسة ١٩٥١/١/١٥ طين رقم ١٣٣٦ سنة ٢٠ ق)

٨ - إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أجلا

تجديد

(ر . خدمة عسكرية)

تحريض على الفسق والفجور

(ر . دعاية قواعد ١ - ١٣)

تحريض على بغض طائفة من الناس

موجز القواعد :

— متى يتوفر القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ عقوبات - ١

— متى تتحقق العلانية في الجريمة - ٢ و ٣

القواعد القانونية :

١ - وكن القصد الجنائي

١ - بحسب الحكم أن يثبت على التهم كساية المقال المتضمن التحريض والإثارة وتضديده للترسيم حول النشر فلا يكون ذلك بذاته شاهدا على قيام القصد الجنائي لديه ، إذ القانون يكتفى في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٦ عقوبات بالقصد الجنائي العام الذي يستفاد من إيراد العمل المأماني المكون للجريمة من علم واختيار ، ولا يشترط أن يقصد لهم إلى تكدير السلم العمومي بل يكفي أن يكون ذلك من شأن التحريض الذي صدر منه .

(جلة ١٩٤٧/١/٢١ ملحق رقم ٤٣ سنة ١٧)

٢ - إن من عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات أن يقع التحريض بإحدى طرق العلانية المذكورة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ، وليس من أركان هذه الجريمة وقوع جناية أو جناية بالفعل .

(جلة ١٩٥١/٤/١٤ ملحق رقم ٢٢ سنة ٧٢)

٣ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تطبق تحقيق العلانية بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلبه القانون: تقسيم جرمين هرويج والتجديد من الاكشاف بخطبة شعبي واحد أو في جمعية خاصة أو في مكان عام .

(جلة ١٩٥٤/٥/١٦ ملحق رقم ١٦٦ سنة ٢٤)

تحريض على قلب نظام الحكم

موجز القواعد :

- معنى الحكومة - ١
- التصود بمثابة « نظام الحكومة المقرر في القطر المصري » - ٢
- متى يتوفر عنصرى الجريمة المادى والأدبى - ٣
- أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٤/٢ عقوبات - ٤
- التبرع في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٤/٢ عقوبات - ٩
- صورة واقعة يتوفر معها جريمة التحريض والترويج - ١٠

القواعد القانونية :

١ - الحكومة (Gouvernement) في مائيتها القانونية هي السيادة في مظهرها العملى (de souveraineté mise en œuvre) أى السيادة فعالة جبرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطانها في الناس ، فكل الضوابط والأحكام الكلية التي تحدسبر السيادة في تحقيق سلطانها في الناس هي التي يتكون منها في مجموعها معنى الحكومة . وتلك الضوابط والأحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى فكلما تحدثت في بلد على أى وجه من الوجوه وبأى كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لتلك البلد هي هي ذلك الوجه المحدد ، وأطلق على ذلك الوجه أنه نظام الحكومة المقرر . والبساتير هي الوثائق الأساسية التي تكفل بيان ذلك النظام وتقريره ، وهي لا غرض من وضعها إلا هذا البيان والتقرير ، فكل ما ورد فيها مما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستقرها ومستودعها هو نظام الحكومة المقرر ، حتى الحقوق البدنية العامة التي تقرر عادة في أوائل البساتير ليست على التحقيق إلا ضوابط تحد مدنى السيادة وإلى أى حد يجب وتوقف سلطانها .

(مجلة ١٩٢٢/٢/١١ ط١٢٢٢م ١٦٦ - ٢٤)

٢ - أن عبارة « نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى ، الواردة في المادة ١٥١ المسلة من قانون العقوبات كما تصدق لنة على نظام الحكم في نوعه أى في أساسه الإجمال المقرر بالمادة الأولى من الدستور من أن حكومة مصر تكون ملكية . ورأية . نيابة تصدق لنة أيضا على هذا النظام في صورته التفصيلية المقررة بياق مواد الدستور .

(مجلة ١٩٢٢/٢/١١ ط١٢٢٢م ١٦٦ - ٢٤)

٣ - أن الشارع اذا نص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات على عقاب من يحرض بطريقة من طرق العلانية على قلب نظام الحكم المقرر في القطر المصرى أو على كرامته أو الازدراء به ، إنما هي الطعن الذي يكون المقصود به تعريض الدستور ، وكل ما كان الدستور مصدرا له من النظم الأساسية المختلفة المرسومة فيه اضبطشئون الحكم في البلاد وتحدبها وإدارتها وإلى ما أراد حمايتها منه وهو الحرض على قلبها أو كرامتها أو الازدراء بها .

ولم يعن الطعن في حكومة معينة أو وزارة بذاتها أو حكما بأشخاصهم إذ أن القانون - قد قرر حماية هؤلاء من الطعن فيهم عقوبات خاصة في نصوص خاصة لا تطبق على النظم الدستورية التي هي باضبارها ذوات مستوية محتاج حمايتها إلى نص عام بما هو الذى وردت به المادة المذكورة كما هو مفطور عليه بمعناها لنة وبمفهومها فتها وبما هو مستفاد من مذكرتها - الإيضاحية في مجملها . واذا كان القانون لا يتطلب في عبارات التحريض عن كرامة نظام الحكومة أن تكون على صورة معينة لا تقع الجريمة الا بما فيه لا نزاع في أنه يجب على كل حال - لكي يتوافر في الجريمة عنصرها المادى والأدبى - أن تكون العبارات من شأنها أن ترضى إلى الماهى القانون عنه من ذلك التحريض وأن توجه تية من صدرت عنه إلى تحقيق ذلك عن ورائها . ثم أنه اذا جاز أن يكون الطعن المعنى في هذا المادة موجها في الظاهر إلى هيئة معينة أو أشخاص معينين وسندا في الواقع إلى ذات النظام لتبيل منه الا أنه يشترط القول بذلك أن يكون هذا مستفادا من العبارات في ذاتها على حسب المقصود منها .

(مجلة ١٩٢٢/٢/١١ ط١٢٢٢م ١٦٦ - ٢٤)

٤ - أن التعديل الذي أدخل على المادة ١٥١ ع بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ثم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٥ قد غير حكم الفقرة الثانية منها تغييراً جوهرياً لا يفضلنا عن أنه أدمج الفقرة الثانية بالفقرة الثالثة من المادة فإنه أدخل على الجريمة التي كانت تعاقب عليها الفقرة الثانية قيوداً حدثت من واسع منها . فبعد أن كان النص القديم يعاقب على مجرد نشر الأفكار الثورية المغارة لمبادئ الدستور الأساسية ، أصبح التشريع غير كاف لإيجاب العقاب إلا : (١) إذا تضمن تحييداً أو ترويحاً (٢) وكان الأمر الحيد أو المروج منها (لا مجرد أفكار) كما كان يقول النص القديم ، (٣) وكان المذهب من المذاهب التي ترى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية (فلا يكتفى فيها أن تكون بذاتها مغيرة لتلك للمبادئ . كما كان يقول النص القديم) ، (٤) وأهم من كل ما تقدم أن النص الجديد يشترط أن يكون المبدأ الذي يقدم عليه المذهب المنعقد هو حصول التغيير المرغوب فيه بالقوة أو الإكراه أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة (ولم يكن لهذا الشرط وجود في النص القديم في الفقرة الثانية منه) . وهذه القيود قد جعلت للنص الجديد أصح في التطبيق في بعض الأحوال لأنها قد تخرج من حكم الفقرة الثانية أشخاصاً حكاماً ينطبق عليهم النص القديم .

(ج ١٦/١٠/١٩٢٠ ط ١ من رقم ٢١١٤ سنة ٢٠ ق)

٥ - إن وصف الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٥١ ع المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ثم بالمادة رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ لا يقتصر بحسب صيغة المادة الجديدة على من يجب بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية بل يتناول كذلك من يشتر أو يجتهد المذاهب التي ترى إلى تغيير هذه المبادئ ، أو هذه النظم بالقوة . ولم يتمنع هو نفسه باستعمالها أو صريحاً أو غلظاً باستعمالها . ولا يمكن أن يجهلهم في مثل هذه الحالة القول بأنهم يشترط استعمال القوة كحادث المذهب الذي يجتهد في تنبؤده يقوم على أساس التذرع بالقوة والإكراه .

(ج ١٦/١٠/١٩٢٠ ط ١ من رقم ٢١١٤ سنة ٢٠ ق)

٦ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من مجموع عبارات المنشور على الدعوى أن الرسائل الواردة ذكرها فيه لا تصل بنظام الحكومة المقرر باعتقال المجرى ولا بمبادئ الدستور أو نظم الأساسية المؤسسة

الاجتماعية ، وإنما تصل بفرض آخر يثبت ، وأن ما جاء به تلك العبارات بصدد التظلم المذكور قد خلا من أية إشارة إلى الاتجاه إلى التنية أو الإكراه أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ، الأمر الواجب توافره لعقاب على جريمة التحيد والترويج علناً لمذهب يرى إلى فيه مبادئ الدستور العصرية الأساسية والنظم الأساسية لهذه الاجتماعات بالفترة ، وكان ما قام به المحكمة في ذلك له ما يبرره فلا يصح لمنعه من حكمها بالخطأ ، ما دام هو من قد اتهم إلى أن اتهم لم يصل ولم يقصد أن يصل من قريب أو من بعيد ، صراحة أو ضمناً ، بين الوسائل التي ذكرها وبين نظم المرأة حايثها بالمدينين ١٧١ و ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

(ج ١٦/١٠/١٩٢٠ ط ١ من رقم ١١٠٤ سنة ٢٠ ق)

٧ - مادام الحكم قد استظهر أن الطاعن ضئيل حامل في جميع المصالح المبررة ترى إلى سيطرة طبقة العمال على غيرها من الطبقات والمحرور الراسي والمملكة الفردية واقتصاد على الأسس الاجتماعية المصرية وطب نظام الحكم من ملكية إلى جمهورية ، وذلك باستعمال القوة والتلف من طريق تسليح أعمال وإقامة ثورة مسلحة لتحقيق تلك الأغراض غير المشروعة وأن الطاعن يروج تلك المبادئ بكتابه نشرات ومقار شهرية ، فلا يكون قد بين وادعاه الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجرمه إلى داه يساً إذ القانون لا يشترط أن يكون الجاني قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة أو العنف أو أن يكون المؤسسة انضمت إليها قد قامت فعلاً بشيء من ذلك بل يكفي في القانون أن يكون استعمال القوة والإكراه ولو سائر غير المشروعة ملحوظ في تحقيق تلك الأغراض .

(ج ١٦/١٠/١٩٢٠ ط ١ من رقم ١٨٢٧ سنة ٢٠ ق)

٨ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات تتطلب تحقق العنصرية وإحسدي الطرق الميعة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلب القانون لقيام جريمة الترويج والتحيد من الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو في جمعية خاصة أو في مكان خاص .

(ج ١٦/١٠/١٩٢٠ ط ١ من رقم ١٦١ سنة ٢٠ ق)

٩ - إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وزملاءه أصدوا منشوراً يستغاث من عباراته أنه يتضمن تحييداً لنظام الحكم السوفيتي ودعاهي للنزاع الثوري وجهاً العمال على اعتناقه ثم طهره وجهودوا إلى ترفيق منهم

سانتا من مطابقة بعض الثورات التي ضبطت مع الطاعن مع الثورات التي ضبطت عند التهم الثاني، ومن اعتراف التهم الثاني بأن الطاعن كان يرسل له خطابات على غير معرفة، وبما انتهت إليه المحكمة من أن الطاعن أرسل التهم الثاني الخطاب المضمن ثورات بنون والقاومة الشعبية، ومطويات هذا العنوان من تاريخ الثورة الروسية، استخلص أن الطاعن هو الذي أرسل التهم الثاني الثورات التي ضبطت عنده. فإن ما انتهت إليه المحكمة في هذا الشأن يترجمه التبعيض والفرج.

(جريدة ١٥/١٠/١٩٦٥م/١٩٦٥م حتى يوم ١٩٦٥ سنة ٢٤ ق)

موجز القواعد (تابع) :

الفصل الأول

مفترن جميع الاستدلالات

(و : تبعية قضائية من قاعدة ١٤ إلى ٢٠) .

الفصل الثاني

تطبيق النيابة

الفرع الأول : مفترن التحقيق

- عدم اشتراط وجود تحقيق ابتدائي قبل رفع الدعوى في الجرح والمخالفات - ١ - ٣
- جواز إثبات وكيل النيابة ما يرى الحال داعية لاثباته بنفسه - ٤
- جواز نذب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة - ٥ و ٦ و ٧
- الغيرة في إثبات تاريخ حضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته كاتب التحقيق مهما - ٧
- اختيار المحقق مكان التحقيق مترك لتقديره - ٨
- إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية لا يترتب عليه أي بطلان - ٩
- حق النيابة في إجراء التحقيق في غيبة وكلاء الخصوم ليس مطلقا - ١٠ و ١١
- سلطة النيابة في تدب أحد مأموري الضبط لتحقيق أمور أبداها أحد مرسومه - ١٢
- إحالة القضية إلى المحكمة تمنع النيابة من إجراء تحقيق فيها سواء بنفسها أو بواسطة البوليس - ١٣
- تقديم الدعوى للمحكمة لا يمنع النيابة من تحقيق ما بطراً أثناء سيرها عما جرى فيه جريمة جديدة - ١٤
- قيام النيابة بتبليغ قرار المحكمة لبعض الجهات ثم نقلها إليه توصيه إلى المحكمة لا يعتبر تحقيقا - ١٥
- (راجع أيضا : إثبات قاعدة ٥٨ و ١٩٥ وأمر حفظ قاعدة ٢٠ ونقش قواعد ٤٠ و ٥٧ و ٥٢ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ٢٠٩ و ٢١٠ ونقض ٢٥٨) .

الفرع الثاني : إجراءات

١ - التفتيش

(و : تفتيش) .

ب - تحرير المصبوطات

- خلو حضر التحريز من توقيع المتهم لا يبطل الإجراءات ما دام قد تم في حضوره - ١٦
- عدم مراعاة إجراءات التحريز لا يترتب عليه البطلان - ١٧ و ٢١
- (راجع أيضا : خيرة قاعدة ٤٦ وقانون قاعدتان ١٨ و ١٩)

ج - عملية العرض

- الخطأ في عملية العرض لا أثر له في صحة إجراءات المحاكمة - ٢٢ و ٢٧
- عملية العرض لتعرف الشهود على التهم ليست لها أحكام مقررة تجب مراعاتها - ٢٣ و ٢٥
- (راجع أيضا : إثبات قاعدة ٨ وحكم قاعدة ٢٦٦) .

د - المعاينة

- جواز قيام النيابة بمعاينة محل الحادث في غيبة القيم - ٢٦ و ٢٧
- تقدير مدلول معاينة النيابة موضوعي - ٢٨
- (راجع أيضا : إثبات قاعدة ٤ ونقض قاعدة ٤١٠)

الفصل الثالث

المفترن في إجراءات التحقيق

- عدم جواز بحث المحكمة في صحة إجراءات التحقيقات الأولية أو عدم صحتها إلا لتأسيس بحث الدليل لعدم إلها - ٢٩ و ٣٠

٢ - إن عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم ، بل

للتفتين الأولى والثانية من المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنابات .

(جلة ١٤٤٨/٢٤٨١ طين دم ٢٤٨١ - سنة ١٧ ق)

١٢ - ليس في القانون ما يمنع النيابة من تدب أحد مأموري الضبط لتحقيق أموراً باطلها أحد مرقوسيه فإذا كانت النيابة قد تدبت في حدود السلطة التي غولها لها القانون واحداً من مأموري الضبط اتفقاً لتحقيق مدى جدية التحريات التي قدمها أحد الكوئسابلات وبعد أن اطعت على هذا التحقيق أمرت بالتنشيش ، وكانت محكمة الموضع قد أقرت النيابة على ما رواه من قيام المبرر لاتخاذ إجراء التنشيش فلا يتبل من الطاعن ما يشهره من بطلان إذن التنشيش وما ترتب عليه من إجراءات لتبلي ذلك بأمر تخضع لتقدير سلطة التحقيق وحكمه الموضوع .

(جلة ١٩٥١/٧/٥ طين دم ١٩٥١ - سنة ٧٤ ق)

١٣ - ليس لنيابة يد إسالة القضية إلى محكمة أن تجري تحقيقاً فيها سواء بنفسها أو بواسطة وليس بل أن التحقيق بيد ذلك لا يكون إلا للمحكمة وحدها تجريه بنفسها أو بواسطة من تدبره من أعضائها أو من الخبراء .

(جلة ١٩٤٧/٦/١٥ طين دم ١٩٤٧ - سنة ١٢ ق)

١٤ - النيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما طرأ أثناء سير الدعوى مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة والمحكمة أن تضم تلك التحقيقات إلى التحقيقات الأولى ليستخلص منها كل ذي شأن ما يراه لصلحته .

(جلة ١٩٣٦/٦/٣ طين دم ١٩٣٦ - سنة ٦ ق)

١٥ - إن مجرد قيام النيابة بإبلاغ قرار المحكمة لبعض الجهات لاستيفاء أمور في الدعوى ثم تلقيها الرد عليه لتوصيله إلى المحكمة لا يعتبر تحقيقاً مما يمنع عليها إجراءاته أو أثناء المحاكمة . إذ هي في هذه الحالة لم تتم إلا بتنفيذ قرار المحكمة باستيفاءها حيث المتكلمة بذلك قانوناً .

(جلة ١٩٤١/٦/٢ طين دم ١٩٤١ - سنة ١١ ق)

الفرج الثاني

إجراءات

١ - تفتيش (ر تفتيش)

ب - تحرير الخبريات

١٦ - متى كان بين من مدّح التهم أيام المحاكمة

كتاب التحقيق ، ذلك بأن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إحصاء التحقيق ورئيس اللجنة القضائية له من الاختصاص ما يحول للقانون لتأثير رجل اللجنة القضائية في المادتين ٧٤ ، ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية من أنشأت ما يرى للحال داعية لإلزامه بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق بل أن هذا هو الواجب الذي يتعين عليه القيام به سواء أكل أحد مرقوسيه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن .

(جلة ١٩٥٢/١١/٢٤ طين دم ١٩٥٢ - سنة ٢٣ ق)

٥ - يجوز تدب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة وتقدير هذه الحالة مفروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(جلة ١٩٥٠/٢/٢٢ طين دم ١٩٥٠ - سنة ٢٠ ق)

٦ - يجوز في حالة الضرورة تدب غير كاتب من كتاب المحكمة لكتوبين مختصين التحقيق . وتقرير قيام هذه الحالة وكركل لسلطة التحقيق بموجب إشراف محكمة الموضوع .

(جلة ١٩٥٠/٤/٢٦ طين دم ١٩٥٠ - سنة ٢١ ق)

٧ - إن القدر في ثبات تاريخ مجرى التحقيق هي بمقتضى الواقع لا بما أنه كاتب التحقيق سواء .

(جلة ١٩٥٠/١٠/١٠ طين دم ٢٠٥٩ - سنة ٢٤ ق)

٨ - ما دام وكيل نيابة للوكو الذي وقع بمأثره الحادث هو الذي أجرى التحقيق فيه فلا يحل بعد ذلك المسكن الذي استأجره الضيق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره وحسن اختياره جرحاً على صالح التحقيق وسرعة إجراءاته .

(جلة ١٩٥٠/٥/١٢ طين دم ١٩٥٠ - سنة ٢٥ ق)

٩ - إن إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلة طلبية لا يترتب عليه أي بطلان .

(جلة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طين دم ١٩٤٨ - سنة ١٨ ق)

١٠ - إن حق النيابة اليومية في إجراء التحقيق في غيبة وكلاء المصوم ليس مطلقاً ، بل يشترط أن يكون ذلك ضرورياً لإظهار الحقيقة . ومع ذلك إذا كانت المحكمة قد ذكرت في جرحها ما يستفاد منه أن حق النيابة هذا مطلق من كل قيد فلا يصلح التهم في الطلب على سحبها لهذا التبريل الجامل . ما دام هي لم تعول في الحكم إلا على التحقيق الجامل أمامها .

(جلة ١٩٣٦/١٢/٢٢ طين دم ٢٠٥٢ - سنة ٦ ق)

١١ - النيابة أن تنجح بمحاكم التهم من حضور التحقيق في حدود الرخصة القانونية المبسوطة لها طبقاً

ولا يقبل الدفع بطلان الاجراءات بسبب إغفال الحق
تحرير السجبة المضبوطة أمامه .

(جدة ١٩٠٢/١١/٢٤ طين رقم ١٩٠ سنة ٢٢٣)

٢١ - إغفال تحرير الورقة للظنون فيها
بالزور لا يرتب بطلاناً .

(جدة ١٩٠٢/١١/٢٤ طين رقم ٢٢٥ سنة ٢٢٥)

(ب) عملية الزحف

٢٢ - إن خطأ المحقق أثناء التحقيق الابتدائي
بتسليم الجنى عليه من ورقة التهم قبل أن يمرض عليه
بين آخرين للاشتباه من صدق قوله بأنه تتيه وقت
الزاحة وتعرف على شخصه - ذلك ليس من شأنه
أن يؤثر على إجراءات المحاكمة لكونه مما يعلق
بالتحقيق في الناحية الفنية ، أي من حيث طريقة السيد
فيه ومباشرة أعماله وتبلغ خطاؤه من الناحية العملية
البحث لامن الناحية القانونية . وإذا كانت المحكمة مع
ذلك قد أخذت بأقوال الجنى عليه فلا يجوز مطالبتها
ببيان سبب انحصارها لأنه معروف ومعلوم وهو
اطمئنتها إلى صحة هذا الدليل مع علمها بكل الظروف
التي أساطت به ، ومنها كون المواجهة قد أجريت على
غير أصولها الفنية .

(جدة ١٩١٤/٥/١٤ طين رقم ١٠٢٣ سنة ١٥)

٢٣ - إن عملية العرض لتعرف الشهود على
التهم ليست لها أحكام مقررة في القانون يجب مراعاتها
ولا كالأحكام السابقة ، بل هي مسألة متعلقة بالتحقيق
كفن من فن التحقيق فيها المحكمة .

(جدة ١٩١٤/٦/١٧ طين رقم ٦٧٥ سنة ١٦)

٢٤ - إن عملية عرض التهم على شهود الإثبات
ليست لها إجراءات معينة يجب مراعاتها .

(جدة ١٩٠٠/١٠/١٩ طين رقم ٤١٥ سنة ٢٠)

٢٥ - إن تعرف الشهود على التهم ليس من
إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلاً خاصاً ،
فلذا كان وجه اللحن يرى إلى القول بأن عملية التعرف
لم تجري على وجه في غاية لا يكون له عمل .

(جدة ١٩١٤/١٢/٢١ طين رقم ٨٨٧ سنة ١٨)

(د) المائدة

٢٦ - إن للمائدة ليست إلا إجراء من
إجراءات التحقيق فينبغي لياها أن تقوم بمساعدة عمل
المحاكمة في غاية التمام وله هو أن يجعله على محكمة
للوخرج بما قد يكون في المائدة من قصص أو عيب حتى

الاستغناء عنه اقتصر على الدفع بطلان التعرّف دون
أن يوجه به هذا البطلان ، وكان الحكم قد رد على هذا
الادعاء بأن المائدة لم يدفع بأن التعرّف تم في غيبة وإلّا
تمكّن فقط بأن التعرّف خلا من توقيعه وأن التوقيع ليس
مقصوداً لأنه بل المقصود أن يتم التعرّف في حضور
المتهم ، وكان ما يوجه المائدة من أنه قد سبب
البطلان في مقامه أمام محكمة الموضوع من أن التعرّف
تم في غيبة لا يستلزم ما هو ثابت بمحضر الجلسة فإن
علمه يكون من غير أساس .

(جدة ١٩٠٢/٢/١٦ طين رقم ١ سنة ٢٢٣)

١٧ - إن القانون حين أوجب المائدة للموضوع
المضبوطات في أصول متعلقة إما تعد نظم العمل
والحفاظ على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ،
ولكن لم يرتب على مجرد الإعمال في ذلك أي بطلان .
ولئن قلنا كان التهم قد دفع أمام المحكمة بأن الحق
قد ترك التعرّف المضبوط أياً ما وأجرى وزنه في غيبة
لم تحصل المحكمة بما دفع به من ذلك تسهماً من أن
التعريف الذي وقع عليه الضبط هو الذي كان على
التهمة ، فتسهماً من ذلك يتضمن بذاته الرد على هذا
الادعاء .

(جدة ١٩١٤/٢/١٧ طين رقم ٤ سنة ١٨)

١٨ - ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى أن
المادة المضبوطة لم يصل إليها حيث فكل ما يثير التهم
في عدد تعرّف المادة لا يكون له وجه إذ علم مسألة
لا مضى على رأي المحكمة فيها لتسهماً بتقدير اداة
القوى .

(جدة ١٩٠٠/١٢/٢٣ طين رقم ١٧٣٧ سنة ١٩)

١٩ - إن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب
الاعلان على عدم مراعاة ما تمت عليه المادة ٥٥ وما
ينبثق (في خصوص المضبوطات للتصديق بالجرمة) بما
يجعل الأمر فيها واجباً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة
الإجراءات التي اتخذها مأمور التبليغ القضائية .

(جدة ١٩٠٢/٥/١٨ طين رقم ٦٨٨ سنة ٢٣)

٢٥ - إذا كانت المحكمة قد استقرت من التحقيق
الذي أجريه بنفسها في القضية ، أن السجبة التي ضبطت
عند المائدة لم يحصل حيث به ، وأنها من التي سئل
المائدة من تتيه مخابراتها ، فإن المائدة التي توعدها
التأخر مع الإجراءات المتضمنة طبيعتها في التأخير
من قانون الإجراءات الجنائية يكون قد تمت

أمامها من أجل التباينة الموسومة أو من قبل المحقق بالمحقق المدنية دون إجراء أى تحقيق فيها . وإن كان كانت الحرية التي يحكم المتهم من أجلها جنحة فإن ما يقع في إجراءات تحقيقها من جلات لا يؤثر في إجراءات المحاكمة ، إذ البيرة هي بالتحقيق التي تجري المحاكمة بنفسها في الجلسة .

(جلة ١٩٤٦/١/٢٩ ملن رقم ٩٠٦ سنة ١٩٦٦)

٣٣ - لا قبل من التهم اعتراضه على الحكم الذي أداه بأن المنسب الذي تدعيه التباينة لإجراء المماينة في الدعوى واعتصمت المحاكمة على معانيته في الإدانة لم يحفل البين قبل مباشرته هذه للأمرية مادام هو لم يعلن بطلان قراره أمام محكمة الموضوع بناء على هذا السبب . وذلك لأن أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب - طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات - إيدؤها في الجلسة قبل سماح الشهود بأقويل المرافعة إن لم يكن هناك شهود ، وإلا سقط الحق في التسك بها .

(جلة ١٩٤٦/١/٢٩ ملن رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٦)

٣٣ - إذا كان ما يبيته التهم بشأن وقوع خطأ في اسمه وأردا على التحقيق الذي أجره التباينة وهو من الإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يجوز إثارته أمام محكمة التقص .

(جلة ١٩٥٥/٢/٢٢ ملن رقم ١١٤٧ سنة ٢٤)

٣٤ - إن بطلان التحقيق الذي يتأثر به الحكم هو الذي يلحق التحقيق الماحصل أمام المحاكمة إذ هو - بحسب الأصل - الأساس الذي تكون منه المحاكمة عقيدتها . أما التحقيقات الأولية فإن ما يدور بها من السبب لا يؤثر في الحكم وذلك ما لم تكن المحاكمة قد استتكت فيه إليها .

(جلة ١٩٣٦/١٢/٧ ملن رقم ١٠٨٧ سنة ٦)

٣٥ - متى كانت محكمة الجنائيات قد نظرت الدعوى في حضور التهم وسمعت الشهود الذين حضروا الجلسة وأمرت بشلالة أقوال من لم يحضر منهم دون أن يبدى الدفاع أى اعتراض على عدم حضورهم أو يتسك بضرورة سماعهم هو أو غيرهم أمام المحاكمة ، فإنه إذا طعن على حكم المحاكمة بمقولة أن أمر الإحالة قد صدر مخايلا لأنه بعد التحقيق أخذ البوليس في البحث عن التهم الذي وجهت عليه التهمة فلم يجد إليه قدمته الأوراق فتقاضى الإحالة في غيبتها ثم بعد أن صدر أمر الإحالة بمرن طويل ضبط التهم وقسم محكمة الجنائيات مباشرة فرقت الأوراق إلى التباينة لأمانة الإجراءات .

تقدموا المحاكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في تقدير شهادة الشهود .

(جلة ١٩٤٠/٢/٢٥ ملن رقم ٨٦٩ سنة ١٩٤٠)

٣٧ - المماينة التي تجريها التباينة من عمل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب التهم وقت إجرائها ، إذ المماينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للتباينة أن تقوم به في غيبة التهم إذا هي رأت ذلك موجبا . وكل ما يكون التهم هو أن يتسك لدى محاكمة الموضوع عما قد يكون في المماينة من قص أو عيب حتى تقدموا المحاكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في تقدير سائر الأدلة . فإذا كان الظاهر أن يتسك أمام محاكمة الموضوع بشئ في مسند المماينة بل ترافع في الدعوى على أساسها فإنه لا تريب على المحاكمة إذا هي أغلقت بها واستتكت إليها في حكمها .

(جلة ١٩٥٢/١/١٩ ملن رقم ٢٣٦ سنة ٢٢)

٣٨ - أن تقدير المحاكمة للملأول المماينة التي أجرتها التباينة هو تقدير موضوعي لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة التقص .

(جلة ١٩٣٦/١/١٩ ملن رقم ٢١١٣ سنة ١٦)

الفصل الثالث

العلم في إجراءات التحقيق

٣٩ - كل ما يكون من الخلل في إجراءات التحقيق الابتدائي مما يمكن توبه فهو على العلم أمام محكمة الموضوع . والمحاكمة قدر قيمة هذا العلم كما تقدر كل دليل يقدم لها وتحكم في الموضوع بما تحكم به ولا تستطيع أن تلغى التحقيق وتميد القضية سلطة التحقيق ثانية .

(جلة ١٩٣٦/١/٢١ ملن رقم ٩١٥ سنة ٢٢)

٣٥ - ليس الحكم أن يثبت في صحة إجراءات التحقيقات الأولية أو عدم صحتها إلا بالنسبة بحث الدليل المقدم إليها والظاهر في قبوله في الإثبات أمامها . فإذا كان الحكم لم يستند في إدانة التهم إلى دليل مستمد من استجواب التهم في التحقيقات - ذلك الاستجواب الذي يبيته الدفاع ، فلا عمل لتعرض لهذا الاستجواب من حيث صحته أو عدمها .

(جلة ١٩٤٧/١/١٦ ملن رقم ١٣٦٥ سنة ١٧)

٣٩ - التحقيق الابتدائي ليس شرطا لازما لصحة المحاكمة في مواد المنح والمخالفات إذ يجوز رفع الدعوى إليها إلى المحاكمة بناء على تكليف التهم بالمحضور

من بعده ، وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه ، الأمر الذي يترتب عليه سقوط حقه في الدفع بهذا البطلان على مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلد ١٠٠٠/٢١ ظن رقم ١١٠٥ سنة ٢٤)

٤٥ - أن البطلان الذي يترتب على إجراء عضو النيابة تحقيقا في غير دائرة اختصاصه هو بطلان نسبي فإذا حضر عام أثناء التحقيق مع المتهم بالنيابة ولم يسك بطلان التحقيق عند إجراءه ، فإن الحق في الدفع به ينقطع عملا بنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلد ١٠٠٠/٥٣ ظن رقم ٧٧ سنة ٢٥)

الفصل الرابع

مسائل موقوعة

٤٦ - أنه لا يوجد في القانون ما يمنع الرؤساء الإداريين في أية مصلحة من الصالح من إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم من المخالفات أو التقصيرات الخاصة بسلمهم ولو كان هؤلاء الرؤساء من غير رجال النيابة القضائية . فإذا اتفق الأمر في التحقيق تعرض للقرعة الشخصية أو لحرة السكن ، كان عليهم عندئذ أن يلجأوا إلى رجال النيابة القضائية لاستصدار إذن من النيابة ، ما لم تكن الجريمة متلبسا بها أو كان صاحب الشأن قد رضى بالتعرض لطريقه وحرمة مسكنه رضاه جميعا ، فاتهم في الحالة الأولى يكون لهم قانونا ، كما لسائر الأفراد ، أن يقضوا على الجأل ويعطوا منه كل ما يجوده متعلقا بالجريمة ، وفي الحالة الثانية يكون الإجراء معروا بالرخاء به . وإن كانا كان المتهم قد رضى بالتفتيش فإن استخلاص المحكمة بطلان التفتيش الذي وقع على شخصه وفي مسكنه من كون مقتضى مصلحة البريد الذين أجروه ليسوا من رجال النيابة القضائية لا يكون سديدا ، بل هذا التفتيش يكون صحيحا وإذا كان قد ضل أثناء التفتيش على غير فإن المتهم يكون في حالة تلبس بالاحرار ، ويصح بناء على ذلك التفتيش عليه بغير إذن من جهة التحقيق ، ولا يكفي في الظن على الرخاء بالتفتيش كونه فصل لرؤساء المتهم ما دام يصح قتلا أن يكون الرضاء الرؤساء من طوعية واختيار .

(جلد ٢٦١٤/٤ ظن رقم ٨٧٤ سنة ٢٤)

في مواجهة ولكن النيابة لم تفقد ذلك ولم تعد التحقيق وبذلك حالت بين وجه إجراء محاكمة . ومناقشة شهود الاتبات في التحقيقات الابتدائية - إذا ظن بهذا فلا يكون لهذا الظن من وجه يبرره ، وإذا العبرة في صحة المحاكمة هي بما جرى أمام الحاكم بالنيابة وتقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يصح أن يكون سببا لبطلان .

(جلد ١٠٠٠/١٠ ظن رقم ١٣٩٠ سنة ١٥)

٣٦ - أن نقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يكون سببا لبطلان المحاكمة مادام الأمر فيه مطروحا لبحث أمام المحكمة ولغتهم أن يندى لما دفاعه في صدقه وإن ظنا الحق بشكبه المعنى عليه من رؤية المتهم قبل أن يمرض عليه مع آخرين للاستيثاق من صدق قوله أنه تبيته وقت الواقعة وتعرف على شخصه ، ذلك لا يمنع المحكمة من أن تأخذ بأقوال المعنى عليه وتعرفه ، إذا الأمر متعلق بمبلغ اطمئنانها إلى صحة الدليل .

(جلد ١٠٠٠/١١ ظن رقم ١١٠٥ سنة ٢٥)

٣٧ - الظن في إجراءات التحقيق المحاصل بواسطة ضابط البوليس الحق الجنائية يجب ابتداءه لدى محكمة الموضوع حتى تقدر هذا التحقيق بما يستحقه . فإذا لم يبد لها فلا يجوز ابتداءه لدى محكمة التفتيش .

(جلد ١٩٣٧/١٤ ظن رقم ٢٤٦٤ سنة ٢٦)

٣٨ - أنه وإن كان من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في التهمة الموجهة إليه إلا أن القانون قد أعطى النيابة - استثناء من هذه القاعدة - حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا فإذا ما أجرت النيابة تحقيقا في غيبة المتهم فذلك من حقا ولا بطلان فيه . هل أن الأصل أن العبرة عند المحاكمة هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ، ولا يرجع إلى التحقيقات الابتدائية إلا إذا تمسك على المحكمة تحقيق الدليل بنفسها . وفي هذه الحالة يجب ألا يكون الدليل عاقلنا لقانون . وهذه الصورة وخدعا هي التي يصح فيها التمسك بطلان الدليل المستند من التحقيقات الأولية .

(جلد ١٠٠٠/٢٢ ظن رقم ٨٦٦ سنة ١٥)

٣٩ - لا جدوى لغتهم عما يثيره في خصوص بطلان الإجراءات الخاصة بالتحقيق الابتدائي ، لأن الذي إجراء معالون نيابة من غير اختيار خاص ، إذا كان ثابتا أن عاملا حضر عن المتهم في ذلك التحقيق

صحيحة، في الحالة الأولى يكون لهم ككل ثوبه من أفراد المجتمع أن يمتطوا الجاني وكل ما يملكونه به له علاقة بالجرمة طبقاً لقانون، وفي الحالة الثانية يكون الإجراء صحيحاً لوجه المهم .

(جدة ١٩٤٦/١/١٠٤ طعن رقم ١٣٧ سنة ١٣٦٦ ق)

٤٣ - إن مجرد التأخر في تبليغ حوادث الجنائيات إلى سلطة التحقيق المختصة ليس من شأنه أن يؤثر في صحة ما تجريه من تحقيق تلك الحوادث .

(جدة ١٩٥٤/١٢/١٠٤ طعن رقم ١١٩٦ سنة ١٣٥٤ ق)

٤٢ - لا يوجد في القانون ما يمنع الزوائد الإداريين في أية مصلحة من المصالح من إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم من المخالفات أو التصرفات في عملهم، ولو كان هؤلاء الزوائد من غير رجال القنصلية القضائية . فإذا طرأ في أثناء التحقيق ما يقتضي التفرص لحرية الفرد الشخصي أو حرمة مسكنه كان عليهم - متى كان في الواقعة جرمية - أن يسلطوا إلى المختصين بالتحقيق لاستصدار إذن من النيابة في إجراء التفتيش، إلا إذا لم شاهدوا جرمية في حالة تلبس أو وصى صاحب المكان بالتفرص لحريته الشخصية أو حرمة مسكنه وضاء

ترصد

موجز القواعد :

- متى يحقق طرفه الترمد - ١ - ٣
- الترمد ظرف مستقل عن سبق الاصرار - ٤ - ٦
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير توافره - ٧
- لا تلازم بين الترمد وبين اعياد الزود من طريق ما - ٨
- اثبات الحكم ظرف الترمد يصلح الكلام في ظرف سبق الاصرار غير متبجح - ٩ و ١٠
- اثبات الحكم أن المتهم ترصد للجنح عليه في الطريق فنتك به كافي في بيان توافر ظروف الترمد - ١١ - ١٤
- (ر . أيضا اشتراكاً فاعداً ٣٣ و ٥٤ و حكم قاعدة ٢٠٣ ومعوى مدنية قاعدة ١٥٣ و سبق أصرار قاعدة ١٩ و ضرب قاعدة ٢٧ و ٥٨) .

وترقبه للجنح عليه مدة من الزمن نصرت أم طالعه، في مكان يتوقع وقوعه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتقاد عليه، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترمد في مكان خاص بالجنح عليه .

(جدة ١٩٥٥/٢/٢٤ طعن رقم ٢٤٤ سنة ١٣٧٤ ق)

٤ - الترمد ظرف مستقل . حكمه في تصعيد عقوبة القتل المعد حكم سبق الاصرار أو تعلقه بالزائد أو غير حكم توافر ظرف الترمد، ويقتصر عن بيان توافر ظرف سبق الاصرار ، فلا يقتضي، وذلك لأن القانون، إذ نص في المادة ١٥٤ عقوبة على عقاب من يقتل قتلًا عمدًا مع سبق الاصرار أو الترمد، فقد غلب عليه الفاعل وأخذ أن لا يسلط أصحبه على ضرورة وجود سبق الاصرار مع ظرفه الثاني، وجوب الترمد، بل يكفي فيه ظرفه بوجهه مع الترمد طبقاً

القواعد القانونية :

- ١ - إن ظرف الترمد يحقق بقتل الجاني للجنح عليه في الطريق الذي يعرف أنه سوف يأتي منه سواء كان ذلك بالترصد له في مكان معين منه أو بالصدفة في بعض الممرات . انظر أيضاً تقديم الجنح عليه من قبله ما دام الجاني كان مترقباً في الطريق مبرحاً فنتك به .
- (جدة ١٩٥٢/١٢/١٠٤ طعن رقم ١١٨٨ سنة ١٣٧٣ ق)
- ٢ - إن العبرة في ترمد المتهم في ترصد الجاني ترمده للجنح عليه مدة من الزمن تصدرة أو طويلاً في مكان يتوقع وقوعه إليه ليتوصل بذلك إلى الاعتقاد عليه بالقتل أو الإيذاء، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الترمد في مكان خاص بالجنح عليه .
- (جدة ١٩٥٣/٦/١٠٤ طعن رقم ٨٧٩ سنة ١٣٧٣ ق)
- ٣ - إن الدبرة في قيام الترمد هي بترصد الجاني

١١ - متى أثبت الحكم أن المتهم تبرئ من الجني عليه في الطريق فتلك به فذلك يكفي في بيان توافر ظرف القصد ، ولا ينهد من ذلك قصر مدة الانتظار . وإذا كان القصد طرأ قائما بذاته حكمة في تشديد العقوبة القتل العمد بمقتضى المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات حكم سبق الإصرار تماما ، فإن قيامه وحده يرد توقيع العقوبة للتصريح عليها في المادة المذكورة . وإذا ثبت أن المتهم تبرأه فلا تكون للثبوت مضاعفة في أن يمسك بهم توافر ظرف سبق الإصرار أيضا .

(جلبه ١٢٢٣/١١/١٦٤٢/١١/١٦٤٨ من رقم ١٦٤٨٨ سنة ١٦٤٢ ق)

١٢ - يكفي في بيان ظرف القصد ، كإثباته القانون ، أن يثبت الحكم أن المتهمين انطردوا المعنى عليه خلف جدار ليفشكوا به . ولا تأثير لاصرمدة مدة الانتظار ، فإن المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات صريحة في أن القصد هو التبرئ من الشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن ، طويلا كانت أو قصدا ، لتوصل إلى قتله أو إلحاق إصابته . وإذا كان القصد طرأ مستقلا حكمة في تشديد العقوبة حكم سبق الإصرار فإن قيامه وحده يكفي ولو لم يترافف ظرف سبق الإصرار .

(جلبه ١٠/١٠/١٦٤٢/١٠/١٦٤٢ من رقم ١٦٤٠ سنة ١٦٤٢ ق)

١٣ - إذا كانت المحكمة ، بعد أن أثبتت حل المتهم قديم العدا بينه وبين المعنى عليه وتوقع هذا الأخير انتقام المتهم منه ، قد استخلصت من ذلك ، ومن وجود المتهم تحت سلاحه بجرار تخيل في طريق المعنى عليه دون أن يكون ذلك أي مبرر ، أن هذا المتهم لا بد كان يعلم بأن المعنى عليه سير من مكان الحادث - سواء أكان هذا العلم من طريق الرؤية أو السماع - وأنه انتظر فيه ليفتك به ، فهسلا منها استخلص سائق توبه القصاص التي ذكرتها .

(جلبه ١٠/١٠/١٦٤٢/١٠/١٦٤٢ من رقم ١٦٤٨٨ سنة ١٦٤٢ ق)

١٤ - يكفي لاستظهار ظرف القصد أن يقول المتهم - متوفر من تبرئ المتهم الثبوت عليه في طريقة القتل إلى زواجه حتى إذا ما اقرب من مكانه أطلق النار عليه غير حريما .

(جلبه ١٢/١٢/١٦٤٢/١٢/١٦٤٢ من رقم ١٦٤٨٨ سنة ١٦٤٢ ق)

هل من يقتل متعمدا ، يقطع النظر عن كل اعتبار آخر . (جلبه ١٢/١٢/١٦٤٢ من رقم ١٦٤٨٨ سنة ١٦٤٢ ق)

٥ - ثبوت ظرف القصد يكفي وحده لتطبيق حكم المادة ١٩٤ مع فإذا كان في الوقائع الثانية بالحكم ما يدل على أن المتهمين ارتكبوا الجريمة التي اقترفوها مع القصد فإن استبعاد الظروف الثالثة على سبق الإصرار من ذلك الحكم لا يؤثر في سلامته .

(جلبه ١٢/١٢/١٦٤٢/١٢/١٦٤٢ من رقم ١٦٤٨٨ سنة ١٦٤٢ ق)

٦ - إن القانون إذا نص في المادة ٢٢٠ عقوبات على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار أو القصد فقد تأخر بين الطرفين وأراد أنه لا يشترط لوجود القصد أن يكون متفترقا ببق الإصرار بل يكفي بمجرد قصد البقاء للجني عليه يقطع النظر عن كل اعتبار آخر .

(جلبه ١٢/١٢/١٦٤٢/١٢/١٦٤٢ من رقم ١٦٤٠ سنة ١٦٤٢ ق)

٧ - القصد وسبق الإصرار هما من الظروف المقتضية ، والبحث في وجود أيهما أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، منها مثل العناصر الأساسية التي تكون منها الجريمة تماما ، ولغناهي أن يستتبع توافر أي منها مما يحصل فيه من ظروف الدعوى وقرائنها ، ومتى حال بوجوده فلا رقابة محكمة التمس عليه في ذلك الملم إلا إذا كانت تلك الظروف والقرائن التي يثبتها لا تصح عقلا لهذا الاستنتاج .

(جلبه ١٠/١٠/١٦٤٢/١٠/١٦٤٢ من رقم ١٦٤٨٨ سنة ١٦٤٢ ق)

٨ - لا تلازم بين التبرئ وبين اعتياد المروء من طريق ما ، ولا بين سبق الإصرار وبين هذا الاعتياد ، ولا تاتي بين أيهما وبين عدم الاعتياد ، فساد أكل المعنى عليه متنادا سلوك هذه الطريق ، أم كان غير متنادا سلوكها ، فبذلك يجهز شيئا فبما يقوم من الأدلة على توافر أي من هذين الظروف .

(جلبه ١٠/١٠/١٦٤٢/١٠/١٦٤٢ من رقم ١٦٤٨٨ سنة ١٦٤٢ ق)

٩ - متى أثبت الحكم على المصالح ظرف القصد فالكلام في سبق الإصرار غير مستبح .

(جلبه ١٢/١٢/١٦٤٢/١٢/١٦٤٢ من رقم ١٦٤٨٨ سنة ١٦٤٢ ق)

١٠ - حكم ظرف القصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار فإثبات توافر أو لم يثبت من إثبات توافر الطرف الثاني .

(جلبه ١٢/١٢/١٦٤٢/١٢/١٦٤٢ من رقم ١٦٤٨٨ سنة ١٦٤٢ ق)

تزوير

رقم الفاعلة

٧٨ - ١	الفصل الاول : اركان جريمة التزوير
٥٧ - ٢٩	الفرع الاول : تغير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها
٨٢ - ٥٨	الفرع الثاني : الضرد
	الفرع الثالث : القصد الجنائي
	الفصل الثاني : التزوير في الاوراق الرسمية
٩٥ - ٨٣	الفرع الاول : ماهية الورقة الرسمية
١٧٥ - ٩٦	الفرع الثاني : صدور غشقة من الاوراق الرسمية
١٨١ - ١٧٦	الفرع الثالث : التزوير في الورقة الرسمية للمعتبر جنحة
٢٠٢ - ١٨٢	الفصل الثالث : التزوير في المحررات العرفية
٢٢٠ - ٢٠٢	الفصل الرابع : اثبات التزوير
	الفصل الخامس : استكمال الورقة للزورة
٢٣٦ - ٢٢١	الفرع الاول : اركان الجريمة
٢٤٥ - ٢٣٧	الفرع الثاني : طبيعة الجريمة
٢٥٨ - ٢٤٦	الفصل السادس : مسائل متنوعة
٢٧٨ - ٢٥٩	الفصل السابع : تزيف النقود وتزوير الاوراق المالية

موجز القواعد ١

الفصل الاول

اركان الجريمة

الفرع الاول : تغير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها

- وجوب وقوع التغير في نص المحرر مباشرة وباحدى الطرق لينة على سبيل المحصر - ١
- عدم اختراط وقوع التغير بيد المتهمم - ٢ - ٤
- عدم تميز الشارع في القاب بين طرقة وأخرى من طرق التزوير - ٥
- عدم اختراط قصد للزور تخليد إنشاء للزور عليه - ٦ - ١٠
- توفر جريمة التزوير بطمس الإيضاحات الصحيحة ووضع أختام بدلا منها لتتمتع بمشاهدة الامضاءات على ورقة أخرى - ١١
- التوقيع بالتم الحقيق للتمن عليه يد الحصول عليه خلسة تزوير بطريق التوقيع بتم مزور - ١٢
- انتزاع امضاء صحيح موقع به على محرر ولصقه بمحرر آخر هو تزوير بطريقة تغير المحرر - ١٣
- اصطناع التهم ورقة بدين أو الزام ما على شخص خيالي لملحة نفسه أو لملحة غيره لا يعتبر تزويراً - ١٤
- تسمى امرأة يلتم أخرى براد عقد زواجها أمام طبيب لاعطائها شهادة بنسبها وتوقيعها على الشهادة للطلوبة لا يعد تزويراً - ١٥
- وضع بصمة أصبع شخص ما على أحد المحررات بقصد نسبها لشخص آخر لا يعد تزويراً - ١٦
- وضع بصمة أصبع شخص ما على أحد المحررات بقصد نسبها لشخص آخر هو تزوير بطريق الاصطناع - ١٧

موجز التواحد (٢٤) :

- اثبات اللوطف في الورقة واقية مزورة اختلقها هو وجعلها في صورة واقية صحيحة تزوير - ١٨ - ٢٠
- التزوير بطريق الترك منسوب عليه إذا ترتب عليه تغيير في مؤدى المحرر - ٢١
- عدم بيان الحكم القاضي بالادانة في جرمية التزوير بالطريقة التي تم بها - قصور - ٢٢ - ٢٤
- اكشاف المحكمة في جرمية التزوير بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك فقط بدون أن تسمى بنفسها أداة الادانة - قصور - ٢٥
- استخلاص المحكمة تزوير عند استنادها الى تزوير ورقة قدمها لهم ليستدل بها على صحة القصد - قصور - ٢٩
- عدم التزام المحكمة بالرد على دفاعاتهم ما دام قد ثبت لديها أنه وقع بلمس شخص وهمي - ٢٧
- عدم رد الحكم بالادانة على دفاعاتهم بجرمة التزوير من أن التمييز كان بمعرفة الجاني عليه وبخطه - قصور - ٢٨ (راجع أيضاً - حكم قاعدة ٢٥٥)

الفرع الثاني : الضرر

- تقدير توافر الضرر أو احتماله يكون عند مقارنة الجرمية لا بعدها - ٢٩ - ٣١
- توفر وسكن الضرر ولو وقع الضرر على أى شخص غير من وقع عليه التزوير - ٣٢ و ٣٣
- احتمال حصول الضرر يكفي في جرمية التزوير سواء أكان المحرر رسمياً أم عرياناً - ٣٤ - ٣٦
- تنازل لهم بعد تقديم الورقة للزورة لا يحول دون عقابه - ٣٧
- تيسير الحقيقة في الأقاير الفردية لا يحد تزويراً إلا إذا كان المحرر رسمياً - ٣٨
- عدم توفر وسكن الضرر إذا كان التمييز الحاصل في ورقة عريفة من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقيمتها - ٣٩
- انعدام الضرر إذا كان التزوير في المحرر ظاهراً بحيث لا يخضع به أحد وكان فوق جلتاً واقفاً على جزء من اجزاء المحرر غير الجوهرية - ٤٠
- التوقيع على شكوى في حق انسان بأعضاء تثير مقدمها كاف لتوفر ركن الضرر - ٤١
- مجرد تيسير الحقيقة في الورقة الزمنية يتحقق به وسكن الضرر بصرف النظر عن الباحث - ٤٢ - ٤٧
- تيسير التهم لاسمه في محضر تحقيق جنائي لا يحد تزويراً إلا إذا ترتب عليه اضراراً بالغير - ٤٨ و ٤٩
- تقدير توفر وسكن الضرر في جرمية التزوير موضوعي - ٥٠ و ٥١
- عدم بيان الحكم بالادانة في جرمية التزوير توافر ركن الضرر - قصور - ٥٢ - ٥٤
- ذكر الحكم أن الورقة التي حصل فيها التزوير من الأوراق الأميرية كاف في بيان ركن الضرر - ٥٥
- عدم تمتع الحكم صراحة عن ركن الضرر لا يبيح ما دام قيامه مستقلاً من مجموع عباراته - ٥٦ و ٥٧ (ر. أيضاً - قض قاعدة ٤٩٩)

الفرع الثالث : القصد الجنائي

- متى يتحقق القصد الجنائي في جرمية التزوير - ٥٨ - ٦٢
- عدم اشتراط علم التهم علماً واقياً حصول أو باحتمال حصول الضرر لتوفر القصد الجنائي - ٦٣
- مجرد الاحتمال في عمى الحقيقة مهما كانت درجته لا يتحقق به القصد الجنائي - ٦٤
- توافر القصد الجنائي في جرمية التزوير - موضوعي - ٦٥
- وجوب بيان الحكم بالادانة في جرمية التزوير توفر القصد الجنائي لدى التهم - ٦٦ - ٧٨
- عدم تمتع الحكم صراحة على استغناء عن توفر القصد الجنائي لدى التهم لا يبيح ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه - ٧٩ - ٨٢

ب - (و. أيضاً - اثبات قاعدة ٥٥)

الفصل الثاني

التزوير في الاوراق الرسمية

الفرع الاول : ما هيصة الورقة الرسمية

- متى يحد المحرر رسمياً - ٨٣ - ٩٥

موجز التواحد (٢٠٠٠) :

الفرع الثاني : صور مختلفة من الوثائق الرسمية

- الامتارة (١٠٠) بد التوقيع عليها من أعضاء اللجنة التوجيهية - ١٠٠ = ١٠٠
- عقود الزواج فيها خلا التوقيع الخاص بالنسبة - ١٠١ - ١٠٨
- أنظر توصيل الجازي الى منزل حرر بمرقة كاتب قسم الجازي - ١٠٩
- محضر التصديق على الامضاء - ١١٠ و ١١١
- عرضة الدعوى بد اعلانها - ١١٢ - ١٢٧
- الشهادة الادارية التي محررها العمدة أو شيخ البلدة لاثبات وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ - ١٢٨ - ١٤٠
- الشهادة التي محررها حلاق الصحة ليثبت فيها أنه كشف على الميت - ١٤١
- الصور الشمسية لقعود البيع المسجلة - ١٤٢
- المحافظة التي خدم مصلحة السكة الحديد لنقل البضائع بد تسليمها الموظف الموسمي المختص - ١٤٣
- محضر الجلسة - ١٤٤
- القوذج رقم ٤٤ وزارة الداخلية - ١٤٥
- دفتر الواليد - ١٤٦ - ١٤٩
- عقود البيع بد مراجعتها من المساحة واعتادها - ١٥٠
- دفاتر الأحوال في مركز البوليس - ١٥١ و ١٥٢
- دفتر الصراف - ١٥٣
- حواشي التوريد التي أعدتها بلدية الاسكندرية ليحرر فيها المصالح مع محتساب الحسابات لياتات الواجب ادراجها بها - ١٥٤
- الرسوم للمستحقة التثبت على هاشم الصورة المستخرجة من عاشر أعمال الخير - ١٥٥
- تذكرة السفر بقطارات السكة الحديدية - ١٥٦
- دفتر الاشراف الكيلومترى المجلس بقطارات مصلحة السكة الحديدية - ١٥٧
- التذكرة التي تسلمها ادارة الجيش للمساكن بالرفق من الخطة - ١٥٨
- الأورنيك رقم ٥ مرود - ١٥٩
- شهادة تحقق الشخصية - ١٦٠ و ١٦١
- دفتر الشاليش ودفتر بومية للقاول المعروف بالامتارة رقم ٤١ زراعة - ١٦٢
- الامتارة رقم ٢٠ سكرتارية (وزارة الزراعة) - ١٦٢
- اذن البريد - ١٦٤ و ١٦٥
- استمال شخصية آخر أمام الطبيب الموظف المختص بتوقيع الكشف الطبي - ١٦٦ و ١٦٧
- المحضر الذي يحرره معاون الادارة لتحقيق وضع يد مرشح للمبودية على الأطلاق التي يملكها - ١٦٨
- الاخطار التي أعدتها مراقبة نسوة الديون القارية مع وقع عليه من رئيس هذه المصلحة وتممها - ١٦٩
- اذن تموين بصرف سكر - ١٧٠
- بطاقات التوبين - ١٧١
- امتارة الصرف رقم ٥٠ ح - ١٧٢
- المحضر الذي يحرره العسكري المتدرب للعمل في مباحث مصلحة السكة الحديدية للتكامل من قبل الطالب الضابط - ١٧٣
- بحري أمر شخص اشبه فيه - ١٧٣
- رخصة القيادة - ١٧٤
- الامتارات رقم ١٥٥ ح - ١٧٥ (قسم التوريد) - ١٧٥
- (ر . أيضا . اختلاس اشياء عبيرة قاعدة ٢١)

موجز القواعد (٥م) :

الفرع الثالث : التجوير في الأوراق الرسمية للجمعية للجمعية

- تغيير الحفظة في الأوراق الرسمية يعتبر جريمة إلا إذا وجد نص يحاقب على هذا النوع بقوة اللجنة - ١٧٦
- عدم جواز التوسع في جرائم التجوير بالعاقب عليها بقوانين مختلفة - ١٧٧
- تجوير تذاكر مزج الكيوسين جنة - ١٧٨
- التجوير في طلبات صرف الأقساط في حالات الزواج والوفاة جنة - ١٧٩
- تجوير البطاقات الشخصية جنة - ١٨٠
- تجوير استمارات طلب الأسمدة جنة - ١٨١

الفصل الثالث

التجوير في المحررات الرسمية

- صور مختلفة لتجوير في المحررات الرسمية - ١٨٢ - ٢٠٢
- و . أيضا . اختلاس أموال أميرية قاعدة ٣٧

الفصل الرابع

البيات التجوير

- عدم تحديد القانون الجنائي طريقة معينة في إثبات دعوى التجوير - ٢٠٢ - ٢٠٦
- سلطة المحكمة الجنائية على الاعتقاد على الأمانة التي استندت إليها المحكمة المدنية والأخذ بها - ٢٠٧ و ٢٠٨
- عجز الخبير عن إجراء عملية المصادقة في جريمة التجوير لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع التجوير - ٢٠٩
- قيد الورقة المزورة أو إبلاغها لا يترتب عليه حتماً اندسام جريمة التجوير ولا الدعوى بها - ٢١٠ - ٢١٢
- عدم وجود المحرر للزور لا يمنع من إثبات تجويره - ٢١٢ و ٢١٤
- الأوراق التي تحصل للمصادقة عليها في التجوير رسمية أو عرقية يجب بحسب الأصل أن يكون معترفاً بها - ٢١٥
- عدم التزام القاضى بأن يثبت للمصادقة ورقة رسمية أو ورقة عرقية معترف بها - ٢١٦
- وجوب إثبات القاعدة المقررة في المادة ٢٦١ مرافقت تقديم بشأن بيان الأوراق التي تسحب للمصادقة عليها في التحقيق الجنائية - ٢١٧
- جواز اتخاذ البورد الإسمية أسلماً للمصادقة - ٢١٨
- سلطة المحكمة في إجراء المصادقة بنفسها - ٢١٩
- عدم التزام القاضى الجنائي بإثبات القواعد التي نص عليها قانون المرافقات بما يتعلق بأوراق المصادقة - ٢٢٠

الفصل الخامس

استعمال الورقة المزورة

الفرع الأول : أركان الجريمة

- استعمال الورقة المزورة هو استخدامها فيما أعدت له - ٢٢١
- تحقق جريمة الاستعمال بمجرد تقديم الورقة والتسليم بها - ٢٢٢ - ٢٢٤
- استخراج صورة مطابقة للأصل المزور من الآثار الرسمية واستعمالها يعد استعمالاً لورقة رسمية مزورة - ٢٢٥
- الإحتيال بالعاقب عليه قانوناً هو استعمال ورقة تزوير في ذاتها مزورة تجويراً يحاقب عليه القانون - ٢٢٦
- العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة - ٢٢٧
- مجرد التسليم بورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير - ٢٢٨ - ٢٢٢
- اعتبار التهم ضالماً في التجوير يدل بذاته على أنه حين استعمال الورقة كان يعلم بتزويرها - ٢٢٣ و ٢٢٤
- إلتزام الحكم في إدانة التهم باستعمال ورقة مزورة مع علمه بتزويرها إلى قضاء المحكمة المدنية ببرد وبطلان الورقة - قصور - ٢٢٥

— عدم تحدث الحكم عن جريمة استعمال ورقة مزورة لا يبيح ما حرم قد نفي التزوير فيها - ٢٣٦
(ر. أيضا ، اشتراك قاعدة ٦٤)

الفروع الثاني : طبيعة جريمة استعمال ورقة مزورة

— جريمة الاستعمال هي بطبيعتها جريمة مستمرة - ٢٣٧ و ٢٣٨
— اقطاع استمرار الجريمة بالتنازل عن التمسك بالورقة المزورة أو بصدور حكم نهائي في الدعوى التي قدمت فيها - ٢٣٩ - ٢٤٤
— عدم سقوط جريمة الاستعمال تبعا لجريمة التزوير - ٢٤٥

الفصل السادس

مسائل متنوعة

— لا مسئولية على مقدم الشهادة الطبية للزورة لمأذون عند عقد الزواج ما دامت صادرة من طبيب واحد - ٢٤٦
— لا تأثير لتاريخ حصول التزوير على ثبوت الواقعة - ٢٤٧ و ٢٤٨
— لا وجه لقياس جريمة التزوير على جريمة السرقة بالنسبة للاعضاء للتصوص عليه في المادة ٢٦٩ عقوبات قديم - ٢٤٩
— مناط العقاب في جريمة التزوير التصوص عليها في المادة ٢٢٩ عقوبات - ٢٥٠ - ٢٥٣
— استخلاص تاريخ وقوع التزوير من شأن قاضي الموضع - ٢٥٤
— كشف تزوير المحرر لمن تصادف اطلاعهم عليه لا يفتي صفة الجريمة - ٢٥٥
— القضاء بطلان محضر الجبزل لا يحو ما يكون قد وقع فيه من تزوير - ٢٥٦
— امتناع المحكمة من الأوراق للزورة الواردة بوصف التهمة لا يفتي الجريمة - ٢٥٧
— عدم اتباع الاجراءات التصوص عليها في قانون المرافعات لاعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع من العقاب على التزوير الذي يقع من المحضر - ٢٥٨

(ر. أيضا : ألفت قواعد ٦ و ٦٧ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٤ و ٣٨٤ و ٤٨٠ واجراءات قواعد ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ واختصاص قاعدة ١ أو لامتياز قواعد ١١١ و ٢٤٩ و ٢٩٣ واشتراك قواعد ١٦ و ٥٢ و ٥٦ و ٦٠ و ٧٥ وتحقيق قاعدة ٢١ وتعدد الجرائم قاعدة ٢٠ وحكم قواعد ٢٠١ و ٢١٧ و ٢٦١ و ٢٧٠ وخير قواعد ٦ و ٧ و ١٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٤٨ و دعوى جنائية قاعدة ٤٥ ودعوى مدنية قواعد ٨٤ و ١٢٧ و ٢٥٣ و بطلان قواعد ١٧٤ و ١٧٨ و ١٨٢ و عود قاعدة ١٢ وقاض قاعدة ١١ و ١٢ و قاضي التحقيق قاعدة ١ وقضى قواعد ١٦٥ و ١٧١ و ٢٠٤ و ٢٠٧ و ٤٠٩ و ٥٠٨ و وصف التهمة قواعد ٣٤ و ٩٥ و ١٠٨ و ١٠٩)

(ر. ايضا في التزوير تقليد اختام الحكومة)

الفصل السابع

تزيف النقود وتزوير الاوراق المالية

— متى يعتبر التهم خلوها في التزيف أو تقليد الأوراق المالية - ٢٥٩ - ٢٦١
— نوع المدين الذي استخدم في التزيف لا تأثير له على قيام الجريمة - ٢٦٢
— متى يفتي التهم بالتزيف من العقاب - ٢٦٣ - ٢٦٥
— عدم تعرض الحكم لنوع المدين الذي صحت منه للسكوكات المزيفة لا يؤثر في ملابته - ٢٦٦
— إدانة التهم في جريمة تزوير للسكوكات للزورة بقوة الجنائية دون رد على دفاعه بأنه مجهول أنها مزورة .
— قصور - ٢٦٧
— عدم اشتراط حصول التقليد بسمهة وحقق بل يكفي أن يكون على نحو يمكن به خلع الجمهور - ٢٦٨ - ٢٧١
— متى تحقق جريمة التزوير في تقليد الأوراق المالية - ٢٧٢
— أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الأوراق التي يقع عليها التقليد أو التزوير للتصوص عليه في المادة ٢٠٩ ع - ٢٧٣ و ٢٧٤

موجز التواحد :

- متى تم جريمة استعمال ورقة مالية مزورة - ٢٧٦ و ٢٧٥
 — شرط الاعفاء من العقوبة في جريمة تقليد أوراق السلة - ٢٧٧ و ٢٧٨
 (ر . أيضا : تزور قاعدة ١٩٥ وتلبس قاعدة ١٥ ودفاع قاعدة ٦٢ ووصف التهمة قاعدة ٦٥)

القواعد القانونية :

الفصل الاول

أركان جريمة الزور

الفرع الاول

تغير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها

١ — يجب اعتبار المحرر مزورا أن يقع التغير في نفس المحرر مباشرة وإحدى الطرق المبينة على سبيل المحرر في قانون العقوبات . فإذا وضع شخص صورته الشخصية على رخصة رسمية ليست له على صورة صاحب الرخصة الحقيقي فهذا الفعل وإن كان يترتب عليه تغير بضمين معنى الرخصة إلا أنه تغير غير مباشر لم يقع على نفس المسطور ولم يحصل بإحدى الطرق المبينة في القانون للزور . المادى إذ أن المتهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغير مائى فهو إذن تغير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون في باب الزور . ولذلك لا يمكن اعتباره تزويرا جنائيا لعدم جواز التوسع في تأويل أحكام قانون العقوبات ، ولا يصح أن يقاس التغير الذى يحصل بوضع صورة شبيهة مكان أخرى بالتغير الذى يحصل في علامة واردة بالمحرر أو في رقم أو توقيع فيه إذ العلامات والأرقام والترقيم ليست إلا أجزاء من المحرر فالتغير فيها تغير في ذات المحرر أما الصورة الشخصية فلا يمكن اعتبارها جزءا من المحرر لأنها ليست من نوع الكتابة المروقة ولا يمكن إدخالها تحت نص من نصوص الزور .

(جملة ١٩٢٤/١/١٥ من رقم ١٨٩ سنة ٤ ق)

٢ — إذا كانت المحكمة تقيم إدانة المتهم في الزور على أساس أنه هو الذى كتب بخطه الرقم المزور ، بل أقامها على أساس ما اقتضت به واستخلصت في منطلق سام من الأدلة التى ذكرتها من أن الزور إنما حصل بغيره عما يصح معه أن يكون بنفسه أو بواسطة غيره ، فإن عدم تحميله عن طلب المتهم إليها تعيين غير التحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب بخطه العبارة التى وقع فيها

الزور ويكون منتهئا لها رأت أن الدعوى ليست في حاجة إلى تعيين غير ، ولا يكون حكما معينا لعدم إجابتها هذا الطلب وعدم ردها عليه ردا صريحا .

(جملة ١٩١٢/٥/١٠ من رقم ١١٥٢ سنة ١٢ ق)

٣ — متى كان الحكم قد أقيم على أساس أن المتهم ارتكب الزور لمصلحة نفسه بواسطة غيره ولم يتم على أنه هو الذى غير الحقيقة بخط يده فلا يجدى المتهم ما هو ثابت بتقرير الطيب الشرعى من أنه لا يمكن نسبة الخط المكتوبة به الكلمة المزورة إليه أو ثبوتها عنه ولا يقدح في صحة الحكم عدم رده على تمكن المتهم بذلك .

(جملة ١٩٤٥/١١/١٠ من رقم ١٤٤٢ سنة ١٥ ق)

٤ — متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التى أوردتها أن المتهم لا بد ضالع في التغير الذى وقع في الورقة ، فإن وقوع التغير بيد شخص آخر ليس من شأنه أن يؤثر في مسئولته ، إذ لا يجب لمعاينة المتهم على الزور أن يكون تغير الحقيقة في الورقة قد وقع بيده هو .

(جملة ١٩٤٥/١٢/١٦ من رقم ١٦٥٢ سنة ١٨ ق)

٥ — إن طرق الزور التى نص عليها القانون تندرج كلها تحت مطلق التعبير بتغير الحقيقة الذى يعاقب عليه القانون ولم يميز الشارع في الحساب بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا في الحكم ولا يسوغ في العقل أن يكون ارتكاب الزور بإحدى هذه الطرق جنائيا فإذا وقع بغيرها كان جنمته مادام يتحقق باى منها معنى تغير الحقيقة المعاقب عليه .

(جملة ١٩٥٥/٢/٢١ من رقم ٢٥٥ سنة ٢٥ ق)

٦ — لا يشترط في جريمة الزور أن يعتمد المزور تقليد إضناء المزور عليه بل يكفي لتوفر هذه الجريمة أن يضع المزور اسم المزور عليه على المحرر ولو بطريقة طادية لا تقليد فيها مادام قصد الإيهام بأن ذلك المحرر صادر عن ذلك الشخص المزور عليه .

(جملة ١٩٢٥/٤/٨ من رقم ٤٢٧ سنة ٥ ق)

٧ — الزور يوضع اسم مزور يتم ولو لم يحصل تقليد إضناء صاحب ذلك الاسم أو محاولة تقليده .

(جملة ١٩٢٦/٢/٢ من رقم ٦٢١ سنة ٦ ق)

١٤ - إذا قام خلاف فيها إذا كانت الأسماء المنطوق عليها بالإمضاءات الموقعة بها على العقود أو السندات المزورة هي لأشخاص معينين لا يوجد لهم في الواقع أو أنها لأشخاص موجودين في حقيقة الواقع ويمكن قانوناً أن تصدور منهم تصديقات الغير وأن يلتزموا له بالتزامات ، ولم تبحث المحكمة هذه النقطة بل قضت بإدانة المتهم قائلة إن التزوير معاقب عليه على كل حال سواء أكان هناك أشخاص بالأسماء المزورة أم لا ، كان حكماً باطلاً واجباً قطعه ، لأن القاعدة التي أسست عليها حكماً ليست على إطلاقها صحيحة ، بل هي في صورة ما إذا كانت الأدواق عرفية وكانت سندات دين أو عقود التزام لا تصح إلا إذا كان الشخص نفسه الصادر منه السند أو العقد بمضيده باسم لا يوجد له سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أو كان غير مذكور فيه اسم ما بل كل الاسم مذكوراً في الإمضاء فقط أو كل الاسم الحقيقي مذكوراً في الصلب والوهمي هو المذكور في الإمضاء ، في هذه الأحوال يكون من صدورها من الورقة قد غش في المعاملة وأخر بمصلحة إذا ذل لنفسه اسماً غير اسمه الحقيقي وغير الواقع في الإمضاء يفر من الدين أو الالتزام . لما إذا اصطنع إنسان ورقة دين أو التزاماً على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره وأضفى هذه الورقة المصطنعة باسم خيالي لا يوجد له سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أم غير مذكور فيه فإن مثل هذه الورقة المصطنعة قد خلقت معذرة لأن كل تهم أو التزام يقتضي حتماً وبطبيعة الحال وجود تعاقب . تكون الورقة خيالا عليه وجود تشبه هو أحد طرفي العقد ، فإذا كان العقد لا يوجد له في الواقع وكان التشبه شخصاً لا يوجد له في الواقع فالورقة بموجب الآلة الباطلة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا الطرف - هي ورقة يستعمل أن يفتأ عنها بذاتها وببجرد اصطحابها جبراً لا إرادياً وإن كان ولا يمكن عقلاً أن يكون اصطحابها جريمة يعاقب عليها القانون . كل ما في الأمر أن هذه الورقة المخترعة إذا ادعى صاحبها أنها حقيقية وقبضها الغير هو ما يباح به بصريح ما جاز منه شيئاً من خدعه أو حيلولة هذه الإيذاء أن يترتباً من ثبوته كل هذا لا يتجاوز أو يحل محل الالتزام نصيب أو شروط في نصيب وسياسة الإيحاء برفعة مكنونة . أما الورقة فلها فلا يمكن قطعاً اعتبارها ورقة مزورة .

(جدة ١٩٢٢/٤/٢٢٢ طين رقم ١٨٢٤ سنة ١٤٢٤ ق ٤)

٨ - أن مجرد وضع وكيل المعاي اسم المعاي على بطاقات مكتبه في مكان التوقيع منها على المحرر فيها يعتبر تزويراً يوضع إمضاء مزور المعاي ولو لم يكن في ذلك تقليد للإمضاء الصحيح لأن القانون لم يشترط التقليد بل نص على مجرد وضع الإمضاء المزور . ثم إن ضم علم المعاي بوضع اسمه على البطاقات المتضمنة تكليفه عملاً المكتب بدفع ما عليهم الوكيل فيه ما يكفي لتوافر ركزي احتمال الضرر وسوء القصد . (جدة ١٩١٣/١/١٣٢ طين رقم ٤٠٧ سنة ١٣١١ ق)

٩ - أن القانون لا يشترط في تزوير الإمضاءات أن تكون عن طريق تقليد الإمضاءات الحقيقية . فيكفي التوقيع باسم صاحب الإمضاء . ولو كان رسمه مخالفاً للإمضاء الحقيقي .

(جدة ١٩٢٣/٥/٢ طين رقم ١٠٥٥ سنة ١٣٢٢ ق)

١٠ - لا يشترط في التزوير بطريقة وضع إمضاء مزور أن يقلد المزور إمضاء المزور عليه ، بل يكفي وضع الاسم المزور ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها ، مادام ذلك من شأنه أن يورث يصدور المحرر عن شخص المزور عليه .

(جدة ١٩٢٤/٤/١٠ طين رقم ٤٣٥ سنة ١٤٢٤ ق)

١١ - أن طمس الإمضاءات الصحيحة الموضوعة على العقد ووضع أختام بدلاً منها لتستع مصادرة الإمضاءات على ورقة أخرى - ذلك حيثما في العقد يتوافر به التزوير لما فيه من تنهيد لحقيقة الطريقة التي تم بها التوقيع عند التعاقد .

(جدة ١٩٤٠/١١/١١ طين رقم ١٨٢ سنة ١٤١٠ ق)

١٢ - متى كانت المحكمة قد كبرت في حكمها أن جريمة التزوير التي أذانت التهم فيها وقعت بطريق التوقيع بخط مزور فلا يهم أن يكون التوقيع قد حصل بخط اصطنع خبيثاً لهذا الغرض أو أنه كل خلة بخط الحقيقي للجن عليه ، لأن المؤدى واحد . وليس على المحكمة في الحالة الأخيرة أن تحقق كيفية حصول التهم على التهم مادامت هي قد اقتضت من وقائع الدعوى وأدلتها تزوير التوقيع .

(جدة ١٩٤٠/١/١ طين رقم ٢ سنة ١٤١٠ ق)

١٣ - من يتزوج إمضاء صحيحاً موقفاً به على محرر ويصلحه بمحرر آخر فانه يرتكب تزويراً مادام بطريقة تغيير المحرر ، لأنه بفعله إنما ينسب إلى صاحب الإمضاء واقعة مكنونة هي توقيع على المحرر الثاني .

(جدة ١٩٢٢/١/٢٥ طين رقم ٢٠٢ سنة ١٤٢٢ ق)

الثقة على ما هو موجود له بالقبل منها ، وأقص من بيان
التفدية المتصلة ما يقابل تلك الولاية التي أنبتها ، فإنه
لا يقبل منه القول بأن عدم إثبات ما يقع هو عمل سلبى
لا يقع به تذور . إذ أنه بما وقع منه جلة يكون قد
أثبت في الأوراق والمفاتيح الواجب عليه أن يدونها ،
على صحة التفدية المتصلة والباقي لديه من الطوائع
والآفون وأوراق الثقة لا سكان مراجعة علم مراقبه ،
فيه وافية مزودة في صورة وافية صحيحة ، وهذا من طرق
التزوير التي نص عليها القانون .

(جم ١٩٤٣/١٠/٣٠ مديوم ١١٢٨ سنة ١٣ ل)

١٩ - إن المادة ٢١٣ من قانون العقوبات
تعاقب كل موظف عمومي ، غير بقصد التزوير موضوع
السندات أو أحوالها في حال تمريرها المخصص بوظيفته
سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذي كان يفرض
من تمرير تلك السندات إدراجها ، أو جعله وافية
مزودة في صورة وافية صحيحة مع علمه بتزويرها ، أو
بجعله وافية غير مستوفى بها في صورة وافية مستوفى بها ،
وواضح أن عبارة « جعل وافية مزودة في صورة وافية
صحيحة » ليست مرادفة لعبارة « تغيير اقرار أولى الشأن »
ولئن فليس من الضروري أن يكون هناك صاحب
شأن صدرت عنه اقرارات أمام موظف رسمي ففعلها ،
بل يحق التزوير - بمقتضى هذا النص - ولو أنبت
الموظف في الورقة وافية مزودة اختبأ هو وجعلها في
صورة وافية صحيحة لجعل ذلك تغيير في موضوع
الورقة أو أحوالها من شأنه إحداث ضرر بأحد الأفراد
أو بالصلحة العامة . فإذ كان المتهم (وهو موظف
بصلحة الفون يخصص بإسلاك كشوفات الحديد التي
تين ما يكون عند التجار منه وخضع ما يخصص في
صرفه وتحويله أوامر الصرف ويعرضها على رئيسه
المباشر ... الخ) قد أنشأ أمر صرفية من الحديد
بلمس مشعوب فتش رى أول بالقرارات حضرة فلان
المقاوم ووقع بإضافته عليه بعد أن حرر بإثباته ، ثم
استوفى الاجراءات الخاصة به ، وحصل على توقيع
المراقب العام للوزارة عليه ، وكان الواقع أن وزارة
الاشغال لم تطلب شيئا من الحديد المقار إليه فيه ، وأن
ليس من بين المقاولين المدرجة في سجلاتها من
يدعى بالاسم الواردة في الأمر ، فلا شك في أن ما ورد
في الأمر من أن فلانا المنتقل تسليم الحديد إليه هو
منعوب فتش رى قسم أول بالقرارات في هو وافية مزودة
جعلها المتهم في صورة وافية صحيحة . وهذا منه ، مع

١٥ - إذا حضرت امرأة أمام طبيب وعرضت
قصبا عليه مسمية باسم آخرى براد عنه فواجب
وطبيب إليه إخضاعها لشهادة بنسبها فوصلا لإثبات أن
من المرأة المتحلل إليها أكثر من ست عشرة سنة حتى
يمكن عقد زواجها وانضم الطبيب وأعطاهما الشهادة
المطلوبة ووقعت هي على هذه الشهادة بيمينه أصيها فيه
الشهادة لا تزوير فيها مطلقا لا ماديا ولا معنويا ، لأنها
ليست سنا على أحد ولا تضر أحدا ، فهي لا تضر
الطبيب لأنه أثبت فيها ما شاهدته تماما ولا المرأة التي كان
مرادها عقد زواجها لأن التزوير كان لمصلحةها .

(ح ١٩٤١/١٠/١٩ مديوم ١١٢٨ سنة ١٣ ل)

١٦ - لا يصح تأسيس جريمة تزوير على وضع
بصمة أصبح شخص ما على أحد المحررات بقصد نسبها
لشخص آخر .

(جم ١٩٣٧/١٢/١٥ طعن رقم ٥٥٢ سنة ١٣ ل)

١٧ - البصمة حرية والحرر القابل بها حمية
فيما سطر من أجله والديت بها يجب بالثقة العامة التي
وضعت فيه مستوجب لعقاب فالحرر التي يستد في
التزوير تهدد بالانزاع وبذلك بصمة تسب كذبا لهذا
التزوير يكتسب في الظاهر شكل الورقة الصحيحة المتجدة
لذلك التهمة أو الانزاع ويمكن أنه يتحقق من تعامل به
كما تتجمع الورقة القديمة بإضافة مزود أو ختم مزود من
يتعامل بها . ذلك لأن البصمة تتشابه وهي لا تقرأ إلا
بعد تحقيق في فيمكن للزور أن يقدم ذلك المحرر
للقضاء ويحصل منه على ما يحصل عليه لو قدم له ورقة
عليها ختم أو إمضاء مزود فهو إذن محرم يصلح
مبدئيا أن يكون أساسا للطالبة بحق ويكون أن يضافه
محرر قديم . ومن يمينه بأصبعه أو أصبع غيره على محرر
وينسب كذبا تلك البصمة لشخص آخر لما يخلل شخصية
ذلك الشخص الآخر والاتصال بطريقة مستقلة من طرق
التزوير المادى التي نصت عليها المادة ١٧٩ ع وهذا
فصلنا عن أن من يبنى محررا متجدا للتهدد أو التزاع
وينسب إلى غير محرره بأن يمينه به بصمة ينسب كذبا
لله هذا التزوير يصح من جهة أخرى أن يصح زور
الاصطلاح وهو من طرق التزوير المخصوص عليها قانونا .

(جم ١٩٤٠/٢/١٥ مديوم رقم ٢٢٢ سنة ١٣ ل)

١٨ - إذا كان الواضح بما أثبتته المحكمة أن المتهم
(وهو وكيل مكتب بريد) لكي يستغل الاختلاس الواقع
منه لفريق البياض التي دونها في الأوراق والمفاتيح الخاصة
بصليته ، فزاد في بيان عدد الطوائع والآفون وأوراق

يحصل التوقيع على المخاضة بأختام أو امضاءات مزورة.
(جلبه ١٩٠٤/٤/٢٤ طين دوم ١٩٠٤ سنة ١٤ في)

٢١ - إن الرأي القائل بأن التزوير بطريق التزوير لا عقاب عليه لأن التزوير لا يعد تغييرا للحقيقة إذ التغيير يقتضي عملا إيجابيا من جانب مرتكبه والذي يترك شيئا كان يجب إتياءه لا يأتي عملا إيجابيا هذا الرأي على إطلاقه غير سديد إذ يجب ألا يقصر النظر على الجزء الذي حصل تركه بل ينظر إلى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر في مجموعة فإذا ترتب على التزوير تغيير في مؤدى هذا المجموع اعتبر التزوير تغييرا للحقيقة وبالتالي تزويرا معاقبا عليه.

(جلبه ١٩٠٤/١٠/١٢ طين دوم ١٩٠٤ سنة ١٤ في)

٢٢ - يمكن لاعتبار واقعة التزوير مبنية في الحكم بجميع ظروفها يابا كانها أن تذكر المحكمة بحكمها في صدد تحديد تاريخ التزوير أن التوقيع على ذلك السند ما دام لم يكشف استحقاق تاريخ حصوله يعتبر حاصلا في يوم كذا وهو تاريخ ظهور السند بعمل بروستور عنه ، وأن قول يصدر بيان كيفية حصول التزوير على ختم المجنى عليه الموقوع به على السند ، وحيث إن ما جاء بحكم محكمة أول درجة من أنه ثبت لها وجود معاملات بين المتهم الثاني والمجنى عليه وصبره فإن ذلك مع باقي ظروف الدعوى يؤيد التهمة قبل المتهمين إذا تطلب أن تكون هذه المعاملات هي التي هيأت الفرصة لحصول التزوير على ختم المجنى عليه والتوقيع به على السند المضمون فيه بدون علمه.

(جلبه ١٩٠٤/١١/٢٧ طين دوم ١٩٠٤ سنة ١٤ في)

٢٣ - إن من أركان جريمة التزوير تغيير الحقيقة في المحرر بأحدى الطرق التي نص عليها القانون ، فإذا خلا الحكم للقاضي بالإدانة في هذه الجريمة عن بيان ذلك أو قصر فيه كان ميبيا عيبا جوهريا موجبا لتقصه.

(جلبه ١٩٠٤/١١/٢٨ طين دوم ١٩٠٤ سنة ١٤ في)

٢٤ - أنه لا كان القانون قد أورد على سبيل المحصر الطرق التي تقع بها جريمة التزوير بحيث لا يصح توقيع عقاب فيها على أي تغيير للحقيقة بتغير هذه الطرق فانه يجب أن يبين الحكم بجلاء الطريقة التي ارتكب بها التزوير الذي قال به . فإذا هو لم يبين بيان هذه الطريقة أو كانت تغييرا ماديا أحدث في أوراق كانت صحيحة في الأصل ، أم توقيعيا بأختام أو امضاءات مزورة على أصحابها أم غير ذلك فانه يكون ميبيا بمسما يستوجب تقصه.

(جلبه ١٩٠٤/١٢/١٨ طين دوم ١٩٠٤ سنة ١٤ في)

حله بتزويره واقران هذا العلم بنية استعمال الأمر فيما زور من أجله ، تزوير ممتوى بما تنطبق عليه المادة ٢١٣ عقوبات . والقول في هذه الصورة بأن المراقب العام للوزارة هو المختص بإصدار أمر الصرف دون المتهم المذكور لا يحدى المتهم لأن كل ما يمكن أن يترتب عليه هو اعتبار المتهم شريكا في جريمة تزوير لقاعل حسن النية هو المراقب العام الذي وقع الأمر دون أن يعلم بما فيه من تغير الحقيقة وانه وإن كان أمر الصرف هذا لم يعد لاثبات أن فلانا الذي صدر باسمه هو مندوب وزارة الأشغال إلا أنه لا شك في أن هذه الواقعة المزورة تصلح لإيجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها أن تحصل مراقب وزارة القونين على إصدار أوامره بالصرف . وذلك لأن هذه الوزارة انما اشقت لتنظيم القونين في البلاد وضمان توزيع الحاصلات والضائع على الأفراد والمؤسسات توزيعا عادلا فأما على الأولوية والاستحقاق . فذكر المتهم - على خلاف الحقيقة - أن الحديدي يقتضي تسليمه للمندوب وزارة الأشغال حتى يطمئن رئيسه مراقب القونين الذي هو بحكم نظام توزيع العمل لا يتسع وقته للاحاطة بكل شيء إلى أنه سيبلغ من هو أول من غيره بالمحصل عليه ذلك منه تقرير لتغير الحقيقة في محرر رسمي من واجبه تحريره وعليه بحكم وظيفته أن يثبت فيه كل الوقائع الصحيحة التي يهيم رئيسه - الاطلاع عليها قبل إصداره امره . وعلى أن القانون لا يشترط أن يكون المحرر قد أعد من وقت تحريره لأن يتخذ سنداً اوضحية بالمعنى القانوني ، بل يكفي للعقاب على التزوير أن يقع تغيير الحقيقة في محرر يمكن أن يولد منه من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة .

(جلبه ١٩٠٤/١٠/١٠ طين دوم ١٩٠٤ سنة ١٤ في)

٢٥ - إذا كانت التهمة المستندة إلى المتهم هي أنه بوصف كونه موظفا عوميا (معاون وزارة الزراعة) ارتكب تزويرا في أوراق رسمية هي محاضر إعمال في مقاومة دودة القطن والتبليغ عنها وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع حله بتزويرها بأن أثبت أنه استجوب المتهمين في هذه المخاضة ، وأنهم وقعوا عليها أمامه بصمات نسبا إليهم ، وثبت لدى المحكمة صحته التهمة فطقت عليه المادتين ٢٢٥ و ٢١١ من قانون العقوبات . فلأنها لا تكون قد أخطأت إذ المادة الأولى تنص على أن بسمه الأصح تعتبر كالامضاء في تطبيق أحكام التزوير . وبفضلنا عن ذلك فإن التزوير المعنوي يحصل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يتم ولو لم

المعراج الثاني

المضرو

٢٩ - عند البحث في توافر أدكان جريمة معينة يجب أن يقصر النظر على الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة فإذا روي أن الضرر الذي هو دكن في جريمة التزوير مثلاً قد كان وقت مقاراة الجريمة تحتل الوقوع ولم يكن مستبيل تصور وكانت الأدكان الأخرى متوافرة في ذلك الوقت كان فعل التزوير مستقيم العقاب مهما ماراً بعد ذلك من الظروف التي يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خاتجة عن إرادة الجاني فلا يمكن أن يكون لها أثر في عو جرمته وإما أن يكون الجاني نفسه هو الذي أود أن يتلافى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسد سابق فعله. والمنتهى عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يحو سابقي جرمه وبخاصة في جريمة التزوير حيث يكفي فيها أن يكون دكن الضرر وقت ارتكابها تحتل الزعم مجرد احتمال.

(جدة ١٢/٥/١٩٧٣ طين ولم ١٦٤٢ سنة ٢ في)

٣٠ - تقدير توافر الضرر أو احتماله يكون عند معاداة لجرمة لاجتماعها فإنهم شخص بأنه ارتكب تزويراً في ورقة عرقية (سند دين) بأن غير تاريخ الاستحقاق من سنة ١٩٦١ مثلاً إلى سنة ١٩٦٩ ثم بعد مبلغ الدين للبحر عليه قبل تقديم القضية الجلسة فلا أهمية لهذا التسديد بعد ارتكاب جريمة التزوير فلا

١ مجلة ١٩/٦، ١٩٧٣؛ طبع في ربيع ١٩٧٨، ص ١٢٤.)

٤١ - أن البحث في وجود الضرر واحتماله في جريمة التزوير إنما يرجع في كل الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات إلى ما قد يطرأ فيما بعد ، فالتزوير يعاقب عليه ولو وافق صاحب الامضاء بعد تزوير امضاءه على ما جاء بالشكوى .

(حلية ١٩٤٣/٥/٢ طين رقم ١٠٥٨ سنة ١٣ في ١)

٣٣ - ليس من الضروري لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يقع الضرر مباشرة على من أسندت إليه الوزة المزورة بل يكفي لذلك وقوع الضرر على أي شخص آخر ولو كان غير من وقع التزوير عليه.

(جبة ۱۰/۴/۱۹۳۶ طمس رقم ۲۲۰ - ۶)

٢٣ - لا يشترط لتوفر دكن الضرر في جريمة التزوير أن يحل ذلك الضرر بمن يزور عليه المحرر بله

٢٥ - إذا قضت المحكمة المدنية رد وعلان سنة
تذويته، ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية
فصل هذه المحكمة أن تقوم هي بدفع جميع الأدلة التي
تتنبى عليها عقبتها في الدعوى من تقرير الخبر والأوراق
الأخرى ومن إجراء ما ترى إجراء من الإجراءات
الموصلة إلى ظهور الحقيقة. أما إذا هي اكتفت بـرد
وواقع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك قطعون
أن تحرى بنفسها أدلة الإثبات ذلك يجعل حكمها كأنه
غير مسبوق به عينا جورا بطله.

(جسے ۱۶۴۷/۱۱/۱۵ جس رقم ۱۲۵۱ سے ۷۷)

٢٦ - إذا كان التهم قد قدم ورقة ليستل بها على صحة عقد بيع مدعى بتزويره ، فاكنت المحكمة في القول بتزوير هذه الورقة بفراق ذكرتها دون أن تعرض الورقة وتحت الكتابة ذاتها المدونة فيها بنفسها أو بواسطة رجال الفن ، ثم بنت بصفة أصلية قولها بتزوير الورقة على ما قالت إنه رأيا في صدد عقد البيع ، وبناء على ذلك حكمت بتزوير الورقة وعقد البيع ، لحكمها هذا يكون معيبا لقصوره وفساد منطقته

(ج ٤ / ١٠٦٩ / ١٠٢٤ ص ١٦٩)

٢٧ - إذا كان التهم بتزوير إرفان يريد قد تمسك أمام المحكمة بأنه زاعماً وقع على الإرفان بإمضاء زيد لأن زيداً هذا حضر إليه وكشف مصرف الإرفان ، فأداته المحكمة ونصبت في حكمها إلى أن زيداً هذا شخص وهمي فلا يقدر في حكمها أنها لم تحقق هذا ما دفع مع ثبوت وجود شخص بهذا الاسم ، ذلك لأن قولها بأن التهم وقع باسم شخص وهمي ليس معناه أنه لا يوجد على الإطلاق شخص بالاسم المذكور فذلك لا يسيل إلى استقصائه ، بل معناه أن التهم حين وقع بهذا الاسم لم يكن في ذهنه شخص معروف لديه مسي به ولكنه اختلقه ووقع به

(جلد ۱/۱/۱۹۱۷ طے دہم ۱۸۵۰ سنہ ۱۷ ی ۱)

٢٨ - إذا كان دفاع المقيم مبنيًا على أن التغير الذي وقع في صلب السند وأجرى في غير مجلس العقد إنما كان بمرعة المجني عليه ويخطئه نصحه، أخطأ أدرك المقيم وأقره عليه المجني عليه، فالرد على هذا الدفاع بمجرد قول المحكمة إن التغير لم يحصل في مجلس العقد مع ذكرها أن الخبير قرر أن التغير حصل بخط المجني عليه، ذلك لا يستقيم ولا يكفي بل كان الواجب إقامة الدليل على أن هذا التغير حصل على غير علم المجني عليه.

(جنگ ۱/۲/۱۹۸۸ء میں ۲۷۱ سے ۱۸۱)

المدين من هذا التعليل شيء من معنى التزوير . ذلك بأن تغير الحقيقة في الأوراق الفردية لا يمد تزويرا إلا في أحوال خاصة كأن يكون المحرور رسميا ويكون مركز المقر فيه كمر كر الشاهد لأن الحقيقة المراد إثباتها في ذلك المحرر الرسمى لا يمكن إثباتها فيه على وجهها الصحيح إلا من طريق ذلك المقر . في مثل هذه الأحوال يفرض القانون على المقر التزام الصديق فيما يشتهى في المحرر الرسمى فإذا غير الحقيقة في إقراره حتى عليه العقاب باعتباره مزورا . ومثال ذلك ما يقع من الأطاريق في دفاتر قيد المواليد والوفيات وقسائم الزواج والطلاق . فن يقرر كذبا في دفتر المواليد أن طفلا ولد من امرأة وهي ليست أمه الحقيقية عد مزورا ووجب عقابه على ما تقرره من تغير الحقيقة .

أما في المحررات العرفية المصدرة لاثبات ما يقع من المعاملات بين الأفراد فليس لما ثبتت فيها من الأوراق الفردية من الأهمية ما تقتضى استثناء القانون على المقر الذى يغير الحقيقة فيها ، إذ المفروض فيها أنها خاضعة في كل الأحوال لرقابة ذوى الشأن فإذا قصر صاحب الشأن في تلك الرقابة فعليه وحده تقع مغبة ذلك التصدير . وإذن فلا جريمة إذا كانت الواقعة اثباتية في الحكم هي أن التهم كذب على نفسه بحضور داتمه سندا بمديونه له بمبلغ ٣٣٠٠٠ قرش وأثناء تحريره جعل المبلغ بالأرقام على صحته في أعلى السند ولكنه عند اثبات قيمته كتابة كعبه ثلاثة آلاف وثلاثة قرش فقط لعله بأن داتمه لا يستطيع ان يدرك هذا التفسير في الكتابة لأنه لا يعرف من اللغة العربية سوى مجرد الأرقام . ولا يغير من وجه المسألة أن يكون الدائن عاجزا عن مراقبة صحة ما يسطره المدين إما لجهله القراءة والكتابة وإما لجهله اللغة التى حرد بها سند المديونية فإن عليه في مثل هذه الأحوال أن يستعين بتغيره على تحقيق تلك الرقابة صوتا لحققة لا أن يترك الأمر إلى المدين وحده ثم يتكلم من أن هذا المدين لم يسطر الحقيقة في المحرر الذى وكل اليه تحريره ، والقانون لا يتولى بحماية سوى الشخص البقظ المبرص على حقوقه .

(جـ ١٩٢٢/٦٢٢ هـ روم ١٩١١ سنة ٢٢)

٣٩ - إذا كان التفسير الحاصل في ورقة عرفية مدعى بتزويرها من شأنه أن يطمع ثانية الورقة وقيمتها فهنا التفسير لا يصح اعتباره تزويرا مستوجبا لعقاب إذ لا يمكن أن يترتب عليه ضرر ما .

(جـ ١٩٢٢/٦٢٢ هـ روم ٢٢٠ سنة ٢٢)

يتوفر هذا الركن ولو كان ضرر التزوير قد حل أو كان يحمل الحلول بأى شخص آخر .

(جـ ١٩٢٢/٢٢٢ هـ روم ٢٢١ سنة ٢٢)

٣٤ - ان احتمال حصول الضرر يكفى في جريمة التزوير سواء أكل المحرر رسميا أم عرفيا .

(جـ ١٩٢٢/١٢٢ هـ روم ٢٢٠ سنة ٢٢)

٣٥ - القانون لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفى باحتمال وقوعه .

(جـ ١٩٢٢/١٢٢ هـ روم ١٨٢ سنة ٢٢)

٣٦ - إنه لما كان العقاب على جريمة التزوير يكفى فيه أن يعلم الجاني أن عمله من شأنه إحداث ضرر بالغير سواء أكان الضرر حالا لم يحتمل الوقوع ، وكان محضر البوليس صالحا لأن يحتاج به عند من يتحل اسمه فيه ، فإن تبرة من يتحل اسم شخص معروف له في محضر تحقيق على أساس عدم حصول ضرر بالفعل للشخص المتحل اسمه اعتبارا بأنه لا يدنى في هذه الحالة احتمال حصول الضرر . هذا يكون خطأ في القانون .

(جـ ١٩٢٢/١٢٢ هـ روم ٢٢٠ سنة ٢٢)

٣٧ - انه متى تمت جريمة التزوير يتحقق ارتكابها فتنازل عنهم عن الورقة المزورة لا تأثير له . إذ لا يشترط تحقق الضرر بل يدعى أن يكون عملا وقت ارتكاب الجريمة . وكذلك الحال في جريمة الاستعمال فإن تنازل المتهم بعد تقديم الورقة لا يحول دون عقابه . ولا يتقدم في ذلك أن ائدة ٢٨١ من قانون المرافعات تخول المدعى عليه أن يوقف المرافعة في دعوى التزوير بأفراجه بجنم تسكبه بالورقة المدعى التزوير فيها ، إذ هذا متعلق بالسفر في دعوى التزوير لمدنية او عدم البهر فيها ، ولا شأن له بالعقاب عن التزوير أو الاستعمال .

(جـ ١٩٢٢/١٢٢ هـ روم ٨١١ سنة ٢٢)

٣٨ - تحرير المدين على نفسه سندا بالدين الذى في ذمته لامته لا يسوغ ان يكون إقرارا فرديا من جانب محمده (déclaration unilatérale) وهو خاضع في كل الأحوال لرقابة من حرد لمصلحة وهو الدائن . وفي هذه الرقابة الضامة الكافية للحفظة على حقوق ذلك الدائن . فإن قصر هو في حق نفسه بأن أعمل مراقبة مدنية عند تحرير سند المديونية فلا يجوز له أن يستندى القانون عليه بحجة أنه ارتكب تزويرا في سند الدين ينتج الحقيقة فيه ، إذ ليس فيما يقع من

وتصور الضرر مقتصرا على ما يصير له أم لا . ولا يقبل من الملتزم أن يعتقد بعدم إدراكه وجه الضرر بل إن من واجبه عند مقارفته تغيير الحقيقة أن يثبت الأمر على كل وجهه وأن يتروى ويستبصر فيما قد يمكن أن يحدث من الضرر من أثر فعله فإن صرف هذا الواجب فإن قصوره لا يدفع عنه المسؤولية للشخص الذي أدى شهادته لدى المحكمة الشرعية متحلا باسم رجل معلوم من بلد يعتبر مزورا لأن أقل ما كان يجب عليه أن تصوره ان اتصال هذا الاسم فيه بقول صاحب الاسم الحقيقي لما لم يقه وهو حرر أدنى لا يستهان به . على أنه يقطع النظر عن هذا الضرر فإن ما ارتكبه الملتزم من التدوير قد حصل في محضر رسمي . ومثل هذا النوع من التدوير يتوافر فيه الضرر بالصلح العام لما للأجرامات الرسمية من حرمة واجبة مراعاتها . ولا أهمية لما يستدري به التهم مسترلين من تأمل قصصهم تأدية هذه الشهادة للاضرار بأحد بل كان قصده الوحيد مساعدة رافعة الدعوى الشرعية ضد زوجها فإن هذه المساعدة هي الباعث على ارتكاب التدوير والبواعث على ارتكاب الجرائم لا اعتداد بها شريفة كانت أم عميقة ما دامت الأركان القانونية لتلك الجرائم تكون مستوفاة .

(جلة ١٩٢٦/٦/١٩٢٣ طين رقم ١٨٦٥ سنة ١٣٠٢)

٤٣ — مجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر ، فإن كل عيب بها يقتل من الثقة والاحترام الراجعين لها قانونا .

(جلة ١٩٢٧/١/١٩٢٧ طين رقم ٧٤٥٦ سنة ١٣٠٦)

٤٤ — لا يمنع من توافر أركان جريمة التدوير المذكورة أن المتهمين بالإعمال في مقاومة دودة القطن كانوا في الواقع زارعين قضا ، وأنذرهم كانت مصابة بالوودة حقيقة ، لأن ركن تغيير الحقيقة متحقق بإثبات الموظف كذبا في المحاضر التي حروها ضد أهم حضروا أمامه واستجوبهم ووتعوا يصيحات أصابعهم . وهذا التغيير من شأنه أن يترتب عليه ضرر اجتماعي من تقليل الثقة في الأوراق الرسمية .

(جلة ١٩٢٨/١٢/١٩٢٨ طين رقم ١٢١ سنة ١٤٠٢)

٤٥ — إن مجرد تفسير الحقيقة في الأوراق الرسمية بالطرق التي نص عليها القانون يكفي لتحقيق جريمة التدوير فيها بصرف النظر عن الباعث على ذلك وعما إذا كان الحق من تزويرها ضرر بأحد . وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثمور التحصيل عليها .

(جلة ١٩٢٩/٥/١٩٢٩ طين رقم ٥٦٣ سنة ١٣٠٩)

٤٦ — من المقرر أن التدوير في المحررات إذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن يضيع به أحد وكان فوق هذا واقعا على جزء من أجزاء المحرر غير الحكومية فلا تعاقب عليه لانعدام الضرر في هذه الحالة . فلنا اتهم شخص بتدوير في عقد بيع بإخانة صابرة إليه وكانت العبارة المزينة ظاهرا بتدويرها بحيث لا يمكن أن تجرد على من أراد خدعهم بها وكانت هذه العبارة المضادة صديقة الجدوى في الواقع إذ لم يكن في الامكان أن تريد في قيمة العقد شيئا من حيث جعله صالحا لاثبات الواقعة المزورة فمثل هذا التدوير المقصوح من جهة والصدى الجنوى من جهة أخرى لا تعاقب عليه .

(جلة ١٩١٣/١٠/١٩١٣ طين رقم ١٨٦١ سنة ١٣٠٢)

٤٧ — ان القانون لا يشترط لتعاقب على التدوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كلما يشترطه قيام هذه الجريمة من أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد التفتيش في محررات المحررات بإحدى الطرق التي نص عليها ، وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضررا للغير . فكل محرر تغيير الحقيقة فيصبح أن يكون موضوعا لجريمة التدوير متى كان التغيير الذي حصل فيه ينشأ عنه ضرر أو احتمال ضرر للغير . والتوقيع على شكوى في حق إنسان بإمضاء للغير مقدما للإيهام بأنها مقدمة من صاحب التوقيع من شأنه الاضرار بصاحب التوقيع وبالشكوى . ذلك لأن للشكوى المخالفة من التوقيع ليس لها أثر الشكوى الموقعة عليها بإمضاء شخص معين ، والشكوى الموقعة عليها يختلف تأثيرها عند من يطلع عليها باختلاف صاحب التوقيع ، والشكوى المقدمة من شاك واحد أقل تأثيرا من الشكوى التي تقدم من شاكين عديدين ثم أنه وإن كان لكل إنسان الحق في أن يقدم بآية شكوى إلى السلطات العامة إلا أن هذا الحق يقابله واجب عليه هو أن يترخي الحقيقة في شكواه عما مقتضاه إن كل شكوى يجب أن يكون موقفا عليها عن أراد أن يستعمل حقه في تقديمها لكن يتحمل المسؤولية عما جله فيها .

(جلة ١٩١٣/٥/١٩١٣ طين رقم ١٠٥٨ سنة ١٣٠٢)

٤٨ — إن الملقيا يمتنع الضرر على الخصوص لا يشترط فيه أن يكون علنا واقعا فعليا بل من المنطق عليه أنه يكفي لامكان القول بتوافر هذا الضرر أن يكون في وسع الملتزم أن يعلم أنه من شأن تغيير الحقيقة أن يترتب عليه ضرر سواء علم ذلك فعلا

بعد وقوع الجريمة وتماها، ويمكن في التزوير احتمال وقوع الضرر و قد أدت إلى الفعل .

(ج ١١٣/١١٤٨ ط ١٠٠٠ م ١٦٠٠ سنة ١٨ ق ١)

٥٠ - لا يشترط في جريمة التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي أن يكون محتملاً . وتقدر توافر هذا الركن لا شأن لحكمة التقص به لصلته بمسألة الموضوع وحسب ما رآه من ظروف كل دعوى . ولا يشترط في صحة الحكم بالأداة في هذه الجريمة أن يكون صريحاً في بيان توافر هذا الركن بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من مجموع عباراته .

(ج ١٠٢/١٠٠/١٠٠٠ م ١٠٠٠ سنة ١٠ ق ١)

٥١ - تقدير توافر ركن الضرر في جريمة التزوير في المحرر العرفي تترك لحكمة الموضوع وحسباً حسب تراه من ظروف كل دعوى ولا شأن لحكمة التقص به .

(ج ١١٣/١١/١٠٠٠ م ١٠٠٠ سنة ١٠ ق ١)

٥٢ - الحكم القاضي بإثبات منتهى تزوير عقود وسندات دين يجب أن توضح فيه ماهية تلك العقود وخلاصة موضوع الاتزامات التي حوتها وقيمة المبالغ المدونة في سندات الدين ، لأن هذه الأوراق هي جسم الجريمة التي أوغلها المتهم فيجب تلخيصاً ببيان موضوعها ليتمكن هذا القاضي أن يقرر ما إذا كان تلك الأوراق قيمة قانونية أم هي لا يمكن - بحسب موضوعها - أن يترتب عليها أي أثر قانوني أو أرى ضرر لأحد . والقصور في هذا البيان هو من العيوب الجوهرية في الحكم .

(ج ١١٣/١٠/١٠٠٠ م ١٠٠٠ سنة ١٠ ق ١)

٥٣ - إذا كان اعتراض الطاعن على حكم في حد إثباته ركن احتمال الضرر في جريمة تزوير ليس من شأنه أن يهدم عبارة الحكم من أساسها ، بل كان صحيحاً بالنسبة لبعض الصور الواردة بالحكم ، وكان في عبارة الحكم متحسناً لصور أخرى ، يمكن أن يتصور من ورائها احتمال الضرر ، كان في هذا التقدّم ما يكفي لبقاء ركن الضرر قائماً ، وتعين رفض الطعن المبني على هذا الاعتراض .

(ج ١١٣/١١/١٠٠٠ م ١٠٠٠ سنة ١٠ ق ١)

٥٤ - إنه لما كانت ورقة البيع معة لأن تستخدم كسند لإثبات ملكية المشتري للبيع ، وكان تغير الحقيقة فيها يلزم عنه بطبيعة الحال حصول ضرر فقير ، ثم لا كان التوقيع على ورقة البيع بأختام مزورة

٥٦ - أن مجرد العبث بالأوراق الرسمية يتوافر به ركن الضرر في جريمة التزوير لما فيه من تقليل الثقة بها باعتبارها ما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه .

(ج ١٠١/١٠/١٠٠٠ م ١٠٠٠ سنة ١٠ ق ١)

٥٧ - إن الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية يتحقق بمجرد تغيير الحقيقة فيها لما في ذلك من العبث بمجديتها وبنيتها اتدليلية .

(ج ١٠٢/١١/١٠٠٠ م ١٠٠٠ سنة ١٠ ق ١)

٥٨ - تغيير المهم لاسمه في محضر تحقيق جنائي لا يعد وحده تزويراً سواء أكان مصحوباً بإضفاء أم غير مصحوب لأن هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة اسم المهم ولأن هذا التغيير يعد من ضروب الدفاع المباح إنما يشترط ألا يترتب على فعل المتهم إضرار بالتغير ولا لكان تزويراً مستوجباً العقاب على كل حال . أما في غير ذلك من المحررات الرسمية فالأصل أن كل تغيير للحقيقة ينتج عنه حتماً حصول الضرر أو احتمال حصوله ذلك بأنه يترتب عليه . أقل الفروض العبث بما لحظه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور والتخيل من قة الناس بها . وإذا فإذا تسمى شخص في وثيقة زواج باسم غير اسمه الحقيقي ثم وقع على إتهاد الطلاق بالاسم المنته . فقد ارتكب جريمة التزوير في محضر رسمي .

(ج ١١٣/١٠/١٠٠٠ م ١٠٠٠ سنة ١٠ ق ١)

٥٩ - عناصر التحقيق قد تصلح دليلاً محتج به في إثبات شخصية من يسأون فيها ، فإن أسماه هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية في المحضر . فلا ما حصل التغيير فيه باتصال الشخصية مع عد ذلك تزويراً في ورقة رسمية . وما قد يقال في هذا الصدد من أن تغيير المتهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في حداد وسائل الدفاع التي له ، بوصفه كونه متهماً ، أن يمتارها لنفسه ذلك لا يصح إذا كان المتهم قد اتحل اسم شخص معروف لديه ، لأنه في هذه الحالة كان ولابد يتوقع أن هذا من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الاسم المتحل بتغيره إياه لاتخاذ الإجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل في هذه الحالة الحكم بانتفاء القصد الجنائي قولاً بأن المتهم إنما كان همه التخلص من الجريمة المنسوبة إليه ، فإنة لا يشترط في التزوير أن قصد الجنائي الإضرار بالتغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمي إلا إلى منفعة نفسه ، وكذلك لا يجدي المتهم أن يكون قد عدل وذكر الحقيقة قبل انتهاء التحقيق فإن المدعى لا يجدي في رفع المسؤولية

في علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع الأركان التي تكون منها واقتضى هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . فإذا كان المستند مما أورده الحكم أن المتهم زور إعطاء شخص على ظهر أمر الصرف وهو عالم بأنه غير الحقيقية في محرر يأخذى الطرق المتصوص عليها قانونا ، وإن من شأن هذا التغير أن يترتب عليه ضرر مادي لهذا الشخص الذي زور إعطاءه عليه ، واقتضى هذا العلم بنية استعمال الأمر فيما زور من أجله . بل استعمله فعلا في هذا الغرض ، فإن أركان جريمة التزوير والاستعمال تكون متوافرة ، ولا يحدى المتهم قوله أنه لم يحصل على قائمة ما من التزوير الذي ارتكبه ، لأن هذا ليس من الأركان المكونة للجريمة .

(جس ١٩١٠/١٠٠ طردم ١٣٥ سنة ١٠ ق)

٦٥ - القصد الخاص في جريمة التزوير هو نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ولا عبرة بعد ذلك بالبراءات الأخرى . فإذا كان الحكم قد استخلص عدم توافر القصد الخاص لدى المتهم بتزوير محرر عرفي من أنه لم يقصد الإضرار بصاحب الاسم الذي اتحل به نفسه ونفى على ذلك براءة المتهم فإنه يكون قد انطأ في تفسير القانون وتبين قضيته .

(جس ١٩٠٠/١٠٢ طردم ١٤ سنة ٢٠ ق)

٦٦ - إن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير حقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

(جس ١٩٠٣/١٠٢ طردم ١٠٤٠ سنة ٢٢ ق)

٦٧ - القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير حقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه .

(جس ١٩٠٥/١٠٢ طردم ٢٢٥ سنة ٢٥ ق)

٦٨ - العلم المشروط توافره مبدئيا لتحقيق الركن الأدنى لجريمة التزوير والذي يتطلب فيه الإحاطة بجميع أركان الجريمة يكفي فيه في بعض الأحوال أن يكون علما فرضيا وبخاصة فيما يتعلق بالإحاطة بركن الضرر فإنه لا يشترط أن يعلم المتهم علما واقعا فعليا بأن تغيير الحقيقة الذي ارتكبه من شأنه أن يحدث ضررا بل من المتفق عليه أنه يكفي أن يكون في وسعه ومن واجبه أن يعلم ذلك . ويستوى في هذا أن يكون عدم علمه ناشئا عن جهل بالقانون أو جهل بحقيقة الواقع إذا أنه يجب أن يتحمل جميع النتائج المترتبة على تغييره

لشهود عليها من شأنه أن يخلق بالشهود ضررا لأن توقيع الشاهد على الورقة يجعله مسئولا عن صحتها ويعرضه للسبب الجنائي في حالة ثبوت تزويرها . لما كان ذلك كل من غير الضروري أن يشتمل الحكم الذي يقاب على هذا التزوير على بيان خاص صريح بشأن توافر ركن الضرر مادام ذلك مستفادا من ذات الواقعة الواردة في الحكم .

(جس ١٩١٤/٣٠٩ طردم ٧٠٩ سنة ١٤ ق)

٥٥ - يكفي في بيان ركن الضرر في جريمة التزوير أن يبين الحكم أن الورقة التي حصل فيها التزوير من الأوراق الأميرية فإن هذه الأوراق من شأن كل تغيير الحقيقة فيها أحدث لإثبات حصول الضرر وإضاف الثقة بها وبقررتها الدليلية باعتبارها ذات طابع خاص تجعل بذاتها الدليل على صدق ما دون فيها من جانب الموظف العمومي الذي حررها .

(جس ١٩١٥/١١/٥ طردم ١١٢٢ سنة ١٥ ق)

٥٦ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم قد اصطنع إقرارات بديون نسبا إلى الخفى عليه فإن هذه الإقرارات لما كان من شأنها إضفاء التزامات كان هذا التزوير بطلية متطلبا على الإضرار ، ولا يكون عمل المعلن على هذا الحكم بأنه لم يحدث عن ركن الضرر استغناء .

(جس ١٩٠٠/١٠/٧ طردم ٧١٥ سنة ٢٠ ق)

٤٧ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم .

(جس ١٩٠٥/١٠/٢٩ طردم ٥٢٥ سنة ٢٥ ق)

الفرع الثالث

القصد الجنائي

٥٨ - القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر مبدئيا في أمرين : الأول علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها التي تتكون منها أي إدراكه أنه غير الحقيقة في محرر يأخذى الطرق المتصوص عليها قانونا وأن من شأن هذا التغيير الحقيقة . أو أن المحرر استعمل - أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدى حال أو محتمل الوقوع يخلق بالأفراد أو بالصالح العام ، والثاني اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله .

(جس ١٩٢٣/٧٢٦ طردم ١٤٦٥ سنة ٢٥ ق)

٥٩ - القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر

هذه التغير الحاذق ضرر بالمرء عليه وأن ذلك التغير يفيده استعمال الضرر، ففي ذلك ما يكفي لبيان ما يتطلبه القانون علما بالقصد الجنائي .

(جس ١٣٣٨/١/١٥ من رقم ١٧٧٧ سنة ١٣٤٥ ق)

٦٩ - وكان المبدأ في جريمة الزوررة محقق بتعدد الجاني تغير الحقيقة في محرم بأحدى الطرق المتصوص عليها في قانون متساويا في ذات الوثائق استعمال هذا المحرم بما فيه من تغير استمالا من شأنه الإضرار بالتغير . قلنا نسمى شخص كذا باسم المدعى عليه في دعوى مدنية أعلم المحكمة وأكمل شخصه في محضر الجلسة ، وهو من الأوراق الحرية التي من شأن كل حجة بما فيها تحقق الضرر بتجويض لثمة المقررة لجانبها القانونية ، وكان ذلك بقصد إثبات القضية إلى الأول فأثبتنا المحكمة إليه وعدلت من الحكم التي كانت أصدرته فبا يوم كانت لتعدل عنه لولا ثمة هذا الشخص ، فإن ما أتته المحكمة من ذلك يدل على توافر القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمة الزورر .

(جس ١٣٣٨/١/٩ من رقم ١٨ سنة ١٣٤٥ ق)

٦٩ إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ (٢٢٧) من قانون العقوبات الحالي تقضي بمعاينة كل من أدي أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بولغ أحد الزوجين السن لمصلحة قانونا لضبط عقد الزواج اقوالا يعلم أنها غير صحيحة أو حرر أو قدم أوراقا كذلك ، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق . فإذا كان كل ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى وما جده في أسبابه ليس فيها ما يكفي بياناً لثبوت علم المتهم (الزوج) بعدم صحة ما جده في الشهادة الطلية وفي الأقوال التي أديت للقانون في صدد سن الزوجة ، بل كان كل ما جده الحكم ببيانه في هذا الصدد هو أن - والد الزوجة عرض بنتاً غير ابنته على الطيب لتقديم سنّها دون أن يعنى ببيان علم الزوج بذلك أو بحقيقة سن الزوجة ، فإن هذا الحكم يكون مشوباً بالقصور لعدم تحققة عن تفرغ دكن العلم لدى الزوج بعدم صحة ما احتوت عليه الشهادة الطلية أو الأقوال التي أديت للقانون ، وهذا القصور يوجب الحكم بما يوجب تقصه .

(جس ١٣٣٨/١/٩ من رقم ٣٧٣ سنة ١٣٤٥ ق)

٧٠ - أنا كان الحكم قد تضمن فيها إثباته أن المتهم قد قصد تغير الحقيقة في ورقة رسمية بقصد الاستدلال بما في الثبأن الذي وضعت له فإن ذلك يعتبر

الحقيقة والتي كان من واجبه وفي وجهه أن يجري احتيال حصولها .

(جس ١٣٣٨/١/٩ من رقم ١٧٨١ سنة ١٣٤٥ ق)

٦٩ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة الزورر أن يكون المتهم قد قصد تغير الحقيقة في الورقة الموردة للاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة . فإذا كان علم المتهم بتغير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إماله في تحريها ، مهما كانت دويته ، لا يتحقق به هذا الركن . وإذا كانت الواقعة ثابتة بالحكم هي أن شيخ البلد الذي وقع على الشهادة الموردة عن تاريخ وفاة ليس هو شيخ حصة المتوفى ولا قريباً له ، وأنه وقع على الشهادة المذكورة لثمة شيخ الحصة وأخيه الموقن عليها قبله فلا تصح إدانته في جريمة الزورر على أساس رد القول بأنه لم يكن يعرف تاريخ الوفاة والحرى عن حقيقته مع ما كان لديه من الوسائل التي توصله إلى ذلك وأن هذا منه إعمال متعمد يحصل الزورر داخل في قصد الاحتيال .

(جس ١٣٣٨/١/٩ من رقم ٩٥٠ سنة ١٣٤٥ ق)

٦٥ - إن توافر القصد الجنائي في جريمة الزورر من المسائل المتعلقة بواقع الدعوى التي تصل إليها محكمة الموضوع على ضوء الظروف المطروحة عليها . وليس من اللازم أن يذكر بالحكم صراحة بيان سوء نية المتهم بل يكفي أن يكون في الواقع الواردة به ما يدل على ذلك .

(جس ١٣٣٨/١/٩ من رقم ٢٤٤ سنة ١٣٤٥ ق)

٦٦ - إذا أذات المحكمة شخصاً في تزوير ما دون طريقة زواج علما بخلو الزوجة من الحمل وغيره من الموانع الشرعية فلا بد لها من أن تبين في حكمها بياناً صريحاً وجه اقتناعها بتوفر القصد الجنائي في فعله منه . ذلك بأن الحمل أمر متعلق بذات الزوجة ومن الجاهز أن يجعله الزوج وقت تحرير الوثيقة . فعدم اشتغال الحكم على الدليل المثبت لثبوت هذا العلم لدى الزوج يوجب جرمه بوجوب تقص الحكم .

(جس ١٣٣٨/١/٩ من رقم ١٢٨٠ سنة ١٣٤٥ ق)

٦٧ - القصد الجنائي في جريمة الزورر ليس إلا علم الجاني بأنه ارتكب الجريمة بجميع أركان المكونة لها قانوناً مع اقتران هذا العلم بنية استعمال الأمر فيها ظهرت فيه الحقيقة من أجله . في كلتا قضيتي باسكم فيبد أن المتهم قد غير الحقيقة في محرم (حاشية صديق بناية) بوضع أصله مزود عليه وأن من شأنه

٧٤ - التصد الجنائي في جريمة الزور حو لم
الجنائي بأنه يرتكب الزور بجميع الأركان
التي تكون منها . وإرادته استعمال المهر الزور
فيها (دو عن أبه) . فلما كان المستغل من الحكم لأن
المتهم اصطحب الشهادة الإدارية وهو عالم بأنه يغير الحقيقة
وإن من شأن هذا التغيير إحداث ضرر ، وكان قصد
من تزويره تحقيقا إلى مصلحة الخاصة مع عقد البيع
لاستفادة بها على نفسه ، فإن هذا الحكم يكون قد بين
التصد الجنائي بأنه الكفاية .

(حجۃ ۱۴۱۰/۱/۲ طین روہ ۷۱۵ صفحہ ۱۵۳ ق)

٧٥ - بشرط في الزور أن يثبت علم المصحف بأنه
بغير الحقيقة ، فإذا كان مقاله المحركة في هذا الصدد
لا يثبت ثبوت هذا العلم على وجه اليقين كان الحكم
سمايا مستوجباً لقضه .

(جیلڈ ۱۹۲۹/۲/۲۱ طین ولیم ۱۹۰۱ء تا ۱۹۱۹ء)

٥٦ - إنه لما كان يلزم من التزوير تورط علم المتهم بأنه غير الحقيقة، وكانت العقاقير القانونية في المواد الجنائية لا يصح أخذها بالثبوت والقروض، بل يجب أن تكون قائمة على يقين صلب، فإن الحكم الذي يترتب على القول بأن المتهم كان من واجبه أن يعرف الحقيقة أو أنه كان في وسعه أن يعرفها فيعتبر بذلك عابثاً وإن كان له عليها بالفعل، يكون ممسكاً بما اقتضته.

(جلد ۲۸ ص ۹۸۹، طبع دوم ۱۹۴۵ء ق)

٧٧ - القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يقتضي إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرد وأما مخرجه مبررة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضى أن يكون مخرجا حقيقة الواقعة المزورة وأن قصد تغييرها في المحرد . وإذن فلنا كان الحكم قد أساء إداة الطاعن في الاشتراك في التزوير على مجرد تقديم الشهادة على شخصية امرأة وهو لا يعلم حقيقة هذه الشخصية ، فإنه يكون قاصرا ومذموم على خطأ في تطبيق القانون .

(حيلة ١٥/١٠/١٩٥٠ طبع دفعه ١٦٠ سنة ٢٧ ق)

٧٨ - إذا كان الحكم إذا ما ان التهم بالاشراك في جريمة القوم بطرق الساعلة على ارتكابها ، لم يبين علم التهم بتغير الحقيقة في المحرر ، ولم يورد الأدلة على ذلك ، فانه يكون غلطاً فليمان ما يستوجب عقبه .

(جلد ۱، صفحہ ۱۰۵۵/۱۰۵۶، طبع ۱۹۵۰ء سے ۱۹۶۱ء)

٧٩ - لما كان الحكم الذي اتان التهم في
الاشهاد في توير ورة رسمية (سولة بريد) وفي
التصديق بينهما أتي من الوقائع وذكره من الأدلة

لما بدأ على مائتك به التنازع من هم توفرروكم
 انصرفوا للتد الجاني في العصورى . ذلك لأن عهده
 العتيق بالأوقاف الرسمية توفر به ركن الضرر في حرية
 التزوير لما فيه من قليل القلة بها باعتبارها ما يجب —
 بمقتضى القانون — تصديقه والاخذ بها فيه ، ولأن
 البحث بالورقة من كذا نمطاً مقصوداً به استبعادها
 بعد تغير الحقيقة فيها فزيد هل توفر للتد
 الجاني في التزوير .

(جانب ۱۰: ۱۹/۱/۱۰ طبرستان ۱۱۱ ص ۱۱۲ ق)

٧١ - إذا كان الحكم حين قضى بإعادة التهم (شيخ جلد) في جنابة تزعم شهادة لإلحوة بتلويح رقة لم يبين أن التهم كان يعلم أن تاريخ الوثيقة الذي أتبع فيها لا يطابق الواقع فإنه يكون قد تصرف في إثبات وكن ضروري إثباته لرفع العقاب .

(ج ۱۲ ط ۱۸۴۴ دی ۱۹۶۶/۶۷)

٧٣ - ان القصد الجنائي في جريمة التزوير هو علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها المكونة لها مع اقران هذا العلم بنية الانصاف بالوقت بعد تنزيه الحقيقة فيها . فإذا كان الثابت بالحكم فيد أن المتهم غير الحقيقة في التزوير وضع اعضاء مزورة عليها، وأن هذا التزوير من شأنه الجاني ضرر بالمبلغ في حقه وبين زورت اعضاءهم، وأن المتهم قد عمد إلى إرسال هذه التزوير إلى الجهة المختصة للكتابة بالشكوى في حقه، ففى ذلك ما يكفى لبيان ما يتطلبه القانون عاصا بالقصد الجنائي .

(جیبہ ۱۹۱۴/۵/۲ طین ولم ۱۰۵۸ سے ۱۳ ق)

٧٣ - إن القصد الجنائي في التزوير ينصرف
 لمرن: (الأول) - وهو علم في سائر الجرائم -
 علم الجنائي بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها التي
 تكون منها طبقا لقانون، أي إذا كان غير الحقيقة
 في محرم بأحدى الطرق الموصى عليها قانونا وإن من
 شأن هذا التمييز أن يترتب عليه ضرر (والثاني) -
 وهو عاصي بجريمة التزوير - أقر هذا المبدأ
 استعمال المحرم فيما غير من أجله، فإذا كان ثابت بالحكم
 أن المتهم غير الحقيقة في محرم هو عنصر غرض آثار
 تنقية دودة القطن بطريقة جعل واحدة حرة في صورة
 واحدة جميعه مع ملحه يتزويرها، ولأنه هنا قد أقر
 بنية استعمال المحرم في الحصول على ثروة من الحكومة،
 لأن في ذلك ما يكفي ليان توافر القصد الجنائي في
 جريمة التزوير التي اذن من أجلها.

(جلد ۱۳/۲، ۱۹۷۲ء طبع، رقم ۷۷۰، صفحہ ۱۷۷)

العقاب على التزوير المحاصل فيه باعتباره عمداً رسمياً
توقع حلول الضرر بسببه على كل حال ، وإن كان التزوير
الذي يقع في إثارة تليفونة منسوب صودها إلى
رئيس مصلحة ما تضمن سؤال موظف عن سبب تخلفه
عن الاشتراك في الانتخاب لا يعتبر تزويراً في أوراق
رسمية وإنما هو تزوير في ورقة عرفة .

(جلد ۱۰/۱: ۱۹۳۷ء طبع، زم ۱۹۹۷ء سن ۲ ج ۱)

٨٤ - ان اِصطناع المحرر طريقة من طرق التزوير المائى . والورقة التى تعطى شكل الأوراق الرسمية وينب كذا انشاؤها إلى موظف عسمى يختص تعتبر فى حكم الأوراق الأييرة المتصوص عليها فى المادة ١٧٩ عقوبات . فمن يطمع حكا على أنه صدر من محكمة معينة ويضع عليه ختم جهة أميرية يعاقب بالمادة المذكورة .

(حلبة ٢٢، ٢٣/١٩٢٧ طين رمل ٦٧١ متر ٧ ج)

٨٥ - إن إنشاء خطابات عليها علامة وزارة الأوقاف تضمن - على خلاف الحقيقة - تكليف شخص معين بإجراء عمل من الأعمال التي لوزارة أن تكلف الغير بإجرائها لحسابها مقابل رجوعه عليها بما يستحقه قبلها عام قائم به ، ثم التوقيع على هذه الخطابات وإيصاءات مزورة لبعض موظفي تلك الوزارة ، مما جعلها تأخذ من مظهرها شكل الأوراق الأميرية حتى اتخذ الناس بها واعتبروها صادرة من جهة الحكومة - ذلك وبمعتبر تقيراً للحقيقة في أوراق رسمية ، وبمقاب التناون عليه متى توافرت سائر العناصر القانونية التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير .

(خطبة ١٠/١٩٤٢ طبرم ١٢٧٥ سنة ١٢٩٢ ق ١)

٨٦ - ان مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها ايضا، يزور الموظف الشخص بتحرير الورقة هو تزوير معاقب عليه ولو كان ما أثبت بها مطابقا للواقع . وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبة زور إلى الموظف الذي قد ترقمه عليها .
(سنة ١٩٥٨/٨١ حتى رم ١٢١ سنة ١٩٥٥)

٨٧ — فتذكر التمس قد استغنوا أو دافعا لما مطه

من المواطنين المومنين بالإمام ربهما وقدم هذه
الأوراق فملا جهة رسمية فإنه يكون قد ارتكب جريمة
التزوير والاستعمال المتصور عليهما في المسود
٢١١٢٢١٢٢١٢ من قانون الضوابط .

(بجدة: د/١٢/١٤٤٧ هـ ط١ رقم ٢١٤٤ سنة ١٤٧٢ ق)

أن انتم تعد القتل والتشهير بهذه الوردة بقصد الحصول على مبلغ الحراسة وأنه توصل إلى هذا القصد فهذا يكفي ولا يلزم بعد هذا أن تبحث صراحة وعلى استقلال من كل ركن بذاته ما دلت عليه اورد من الوقائع ما يدل عليه .

(ج ۲: ۱۷/۱۹۵۹ طین ورم ۱۷۳۸ سنه ۱۹ قر)

٨ - إن القصد الجنائي في جريمة الزور
يقتضي بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تفيها من شأنه أن
يسبب ضررا وبقية استهانة بما غيرت من أجل الحقيقة
فيه ، وليس أمرا لازما للتحدث صراحة واستقلالاً
في الحكم عن هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع
ما يدل على قيامه .

(حصہ ۱۹۵۳/۲/۵ طبعی (قرعہ ۷۸۰۴ سے ۷۳۴ ق)

٨١ - إن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بمجرد تغير الحقيقة في المحرر مع انقضاء استغاله في الغرض الذي زور من أجله وبما دامت الوقائع التي أنبتها الحكم تتضمن هذا المعنى فليس من الضروري بعد ذلك التحدث عن الركن المذكور صراحة .

(جلد ۱/۱۱/۱۹۵۰ء طبع دوم ۶۷۲ سے ۷۰۵ فی)

٨٣ - إذا كان الحكم قد أورد في الواقع ما يدل على قيام قصد الجنائي في جريمة التزوير فإن التحدث عنه استقلالاً يكون غير لازم .

(جیل ۱۱/۰۸/۱۹۵۵ طبعی رقم ۷۲۵ سنہ ۱۹۵۵ ق)

الفصل الثاني

التزوير في الأوراق الرسمية

الفرع الاول

مادة الورقة الرسمية

٨٣ - لا بعد المحرور سيما إلا إذا حرره موظف
عمومي مختص بمقتضى وظائفه وتحريره وإعطائه الصيغة
الرسمية . ويعطى حكم المحرر الرسمي في باب التزوير
المحرر الذي يصطنع على صورة المحررات العمومية أو
الرسمية وينسب زوراً إلى الموظف العمومي المختص
بتحرير أشیاءه ولو أنه لم يصدر في الحقيقة عن الموظف
المذكور . أما إذا كان الموظف المنسوب إليه المحرر
المزور غير مختص بتحرير أشیاءه فلا يمكن إعطاء هذا
المحرر حكم المحررات الرسمية إلا إذا كان الجبلان اللاحق
بالمحرر يبيح عدم اختصاص من نسب إليه تحت
ملاحظته على كثير من الناس . ففي هذه الحالة يجب

وصوله ، وكان إجراء التحري عن نقد الأصناف بالخزن لمرة سبه من اختصاص أمينه أو الموظف التابع له بالخزن طبقا للسادة ١٥ من لائحة الخازن المعمول بها وة = الحادث ، وكان ما يثبت الموظف أثناء إجراء هذا التحري في محضر على خلاف الواقع الذي يعله يعتبر منه تغييرا للحقيقة في هذا المحرر ، ولا عربة بعد ذلك بأن نتيجة التحري لم تحرر على الاستشارة رقم ١٨٦ حسابات ، وكان فتحش الزى وهو الجهة الرئيسية لمنسبة الأصصر كلن يطلب اليها وإشارات تليفونية لمناسبة المجرّد السوى إرسال الشهادات الإدارية من أربع صور موضع بها أسباب استهلاك البزبن المطلوب خصمه لنظر في اعتيادها لما كان ذلك وكان اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستند من القوانين والوائح فقط بل يستند كذلك من أوامر رؤسائه فيها لم أن يكلفوه به ، كما قد يستند المحررون سبه من ظروف إقامته أو من جهة مصدره أو لنظر إل البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها ، فانه إذا كانت المحكمة لم تحصر هذه الواقعة ولم تبحث أمر ما أسند إلى التمييز على الأسس المتقدمة ارتكانا على القول بأن الشهادة الإدارية لا تعتبر من الأوراق الرسمية لأن تحريرها غير داخل في أعمال وظيفة التمييز ، وأنه لا يخرج عن أن يكون دعوى من جانبها بأن قص البزبن كان عن طريق التبرير وأن الشهادة لا يمكن أن تتخذ مصدرا يستند عليه في إثبات التقص والتجاوزاتها لفر لا يتأخر به الواجب من التحري ولا قيمة لما من الوجهة القانونية ، ولا يترتب على عدم الصدق فيها أى مسئولية جنائية إذا اكتفت المحكمة بذلك وأسست عليه قضاءها بالبراءة ، فان حكمها يكون مبنيا على الخطأ في تطبيق القانون .

(حلة ١٩٥٢/٢/١٠ لحزب دله ٢٣٣ سنة ١٣٧٢ ق)

٩٣ - إذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن الطاعن وزملاء قد اتفقوا مع مجهول على اصطناع قرار عدم منزل والترقيع عليه أيضا. ومور لمهندس التنظيم ، وأن مهندس التنظيم الذي زورت إمضاءه كان قد تدب للخدمة في دائرة القسم الذي يقع فيها المنزل الذي زور القرار بهمه ، وأن مظهر قرار المدم يدل على أنه اصطنع على غرار القرارات الصحيحة ، فنهيا بعد تزويرا في ورقة رسمية .

(حلة ١٩٥٢/٢/١٣ لحزب دله ٢٦٠ سنة ١٣٧٢ ق)

٩٤ - ما دامت المطالبات التي أسند إلى التمييز

٨٨ - إن أى اثبات أو إحاطة إلى أية عبارة أو بيان تخالف الحقيقة على ورقة ونسبها إلى موظف مختص لا يصدر مثل هذا البيان إلا منه ، بعد تغييرا للحقيقة في محرر رسمى ويكنى لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه الإحاطة غير موقع عليها من الموظف المختص إذ لا يشترط أن تكون العبارة المتناصقة موقعة عليها من قصد المقيم نسبها إليه ، بل يكتفى أن تكون موعدة بذلك .

(حلة ١٩٥٢/٢/١٠ لحزب دله ٢٦٠ سنة ١٣٧٢ ق)

٨٩ - إن رسمية الورقة تتحقق متى كان محررها موظفا عموما مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها .

٩٠ - إن القانون لا يشترط في الورقة الرسمية موضوع جريمة التزوير أن تصدر فعلا من مأمور رسمى ، بل يكتفى أن تعلى شكل الأوراق العمومية وينسب اشتاؤها إلى موظف من شأنه أن يصدرها ، ولا فرق بين أن تصدر منه فعلا ثم يحدث فيها التغيير أو لا تصدر منه وتسلم إليه زورا يجعلها على مثال ما يحرمه شكلا وصورة . وإن فاذا رغب شخص في استخراج شهادة رسمية بتاريخ ميلاد ابنه فكلف عامل تليفون البلدة باستخراج هذه الشهادة فاستحضر نسخة من الأورنيك المعد لثل هذه الشهادات ودون في صلبها بخطه البيانات اللازمة ووقع عليها بخطه أيضا من مزورين نسبها إلى العدة وإلى مفتش الصحة ، فهنا تزوير في ورقة رسمية .

(حلة ١٩٥٢/٢/١٢ لحزب دله ٢٦١ سنة ١٣٧٢ ق)

٩١ - المحرر الذى يصطنع في صورة المحررات الرسمية وينسب زورا إلى الموظف العموى المختص بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر في الحقيقة عن الموظف المذكور ، يعلى حكم المحرر الرسمى في باب التزوير .

(حلة ١٩٥٢/٢/١٣ لحزب دله ٢٦٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٩٢ - إذا كانت الواقعة المستندة إلى التمييز (مهندس وكاتب رى الأصصر) هي أنها حررا شهادتين إداريتين لاستبدال محضر إثبات الحالة الذى حرر أولا بتاريخ وصول رسالة البزبن ناقصة من مخزن رى قسا إلى منسبة الأصصر بهما ولتقوم مقامه في إجراءات التحري والحصر من العهدة ، وأن التمييز أثبتا بالتهادتين ما يفيد حصول العجز عن طريق التبرير بعد وصول البزبن إلى الأصصر على خلاف الحقيقة التي سبق إثباتها في محضر إثبات الحالة الأول من وصول عدد من صفائح البزبن إلى مخزن الأصصر وهي غالية منه وناقصة وذلك سترأ العجز الذى سبق أن لوحظ على البزبن عند

بمجرد وقوعه مثله لوضع قانون قريب عليه عهود وواجبات متبادلة .

(جلسة ١٩٣٧/١/١٠ طرد رقم ٨٠ سنة ١٩٣٦)

٩٨ - الإقرار الذي يكتبه المستخدم في حدود ماله من اختصاص على خلاف حقيقة أضراره بخصوصه بالترهله بأمر بعد تدويره . فإذا أثبت التهم وهو وكيل فرع - ليك التلصيف الزراعي - بتواطئه مع آخر - في استئجاره من استرات البنك المدة لاقرض المزارعين قودا مقابل رهن محصولاتهم عنده أنه استلمته - على خلاف الحقيقة - مقدارا من القمح وادخله شقة البنك ليتمكن من قبض سلفة عليها فنه جريمة تدوير منها . ولا يحد هذا التهم القول بأن ما وقع منه ليس إلا من قبيل الصورية التي لا تعاقب عليها لأن ما وقع إنما هو تدوير يجوز فيه كإثبات الجرائم الإثبات بالطرق القانونية كافة .

(جلسة ١٩٤١/١/١٠ طرد رقم ١٨٨٩ سنة ١٩٤٠)

٩٩ - الاستشارة التي يجريها أعضاء اللجنة القروية للتصنيف الزراعي هي شهادة رسمية لصودوها من لجنة مختصة بتحريرها وتصويرها في الحصول على السلفة المطلوبة . فالتروير فيها معاقب عليه بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم (المادة ٢١٣ من قانون العقوبات الحالي) . ولذا فإذا أنصف شخص كذبا أمام هذه اللجنة بأنه الناطر على الأرض الموقوفة الضامنة للسلفة المطلوبة ، وبأنه هو الواضع اليد عليها ، فأثبت أعضاء اللجنة هذه البيانات بسلامة في الاستشارة ، فإنه بذلك يصح عقابه على اعتبار أنه اشترك بالاتفاق أو بالتحريض في فعل التدوير الذي وقع من اللجنة .

(جلسة ١٩٤١/١/١٠ طرد رقم ١١٩٩ سنة ١٩٤١)

١٠٠ - إن أعضاء اللجنة القروية للتصنيف الزراعي - وهم من الموظفين العموميين - مطلوب منهم أن يشهدوا في الاستشارة المدة لذلك بأن طالب السلفة يمتلك أو يضع يده على الألبان المخصصة التي ينشئ وضع يده عليها فإقرارهم بذلك أو وضع يده على هذه الألبان إنما هو شهادة منهم بصفتهم عن واقعية ، فإذا هم غيروا الحقيقة عن عمد في ذلك الذي هو مطلوب منهم الشهادة عليه في الاستشارة ، فإنهم يعاقبون عن جريمة التدوير في ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٤٣/١/١٠ طرد رقم ١٦٦ سنة ١٩٤٣)

١٠١ - عقد الزواج الذي يحصل على يد الأذن حتى لو كان فيه تغيير للسن عن حقيقتها أو كاذب فيه السن على حقيقتها ولكنها أقل

بصفة صغيرة لكتاب القسم الطبي الليطري بالميش المصري ، تدويرها ، أثناء تأدية وظيفة هي عهود رسمية ، لأنها صادرة من جهة أمورية وهي القسم الطبي المذكور وعليها توقيعات منسوبة لرئيس القسم في حدود السلطة المخولة له قانونا بمقتضى أعمال وظيفته ، والتدوير فيها يعتبر تدويرا في أوراق رسمية تطبق عليها المادة ٧١١ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٠/١/١٠ طرد رقم ١٠٣١ سنة ١٩٣٩)

٩٥ - إن توقيع الكاتب المختص بتحرير عهود الأحكام ومراجعتها على صورة تنفيذية فيها إليه التهم واعتادته تلك الصورة يحملها ورقة رسمية ، ولا يحد بعد ذلك أن كان ذلك الموظف قد حرر تلك الصورة يده أو استعان في تحريرها بغيره ، أو عهد إلى غيره بكتابتها ما دام الأصل فيها أن تصدر عنه وما دام توقيعها على الصورة المذكورة قد أصحها صفتها الرسمية عما يجعل التدوير فيها معاقبا عليه .

(جلسة ١٩٤٠/١/١٠ طرد رقم ٢٤٦٦ سنة ١٩٤١)

الفرع الثاني

صور مختلفة من الأوراق الرسمية

٩٦ - إن الاستشارة (السن) هي في الأصل ورقة هرفية يتداولها الأفراد ويعيدونها فيما ما يتبادرون وهي تبقى مكننا حتى تقدم اللجنة القرية الموافقة على صحة البيانات الواردة فيها . فإذا ما توقع عليها من أعضاء اللجنة أصبحت ورقة رسمية ككل ورقة يجريها موظف عمومي مختص بتحريرها ، فأثبت بيانات فيها غير مطابقة للحقيقة بتدوير أو معاقبا عليه بمقتضى المادة ١٨١ ج .

(جلسة ١٩٣٧/١/١٠ طرد رقم ٨٠ سنة ١٩٣٦)

٩٧ - أُنشئت لجنة القرية بمقتضى تعليمات وزارة المالية الصادرة بتنفيذ المادة ١١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتسليف المزارعين الحاجات للزراعة . وهذه التعليمات تدل صراحة على أن الأعمال التي يباشرها أعضاء هذه اللجنة - وهم من الموظفين العموميين في جميع الفئات الخاصة بالسلفيات الزراعية وتوقيعهم على الاستشارات هي من أعمال وظائفهم وأنهم مكلفون بها رسميا وفي حدود القانون وأن تقريرهم بصحة البيانات الواردة بالاستشارة (السن) التي عملت خصيصا للسلفيات ليس مجرد تزكية لا يترتب عليه أي أثر بل هو عمل نهائي يكفي مجرد تحققه لوجوب تنفيذ مقتضاه فوراً بصرف السداد والبذرة . ولذا من المصروف ثم لا يعتد المدير صرف باقي السلفة ، فهو إذن

من المقرر هو عقد - د رضى صحيح على الرض من أن
المأذون لم يكن مصرحا له بتحريره ، إذ الواقع أن
الغرض من العقد إنما هو وجود دليل كتابي خاص
بالزوجية يحرره موظف حكوى مختص ويكون له أثر
ثابت يرجع إليه في أوراق الحكومة حتى لا يضى
الناس الزوجية بعضهم على بعض . وهذا الدليل يستفاد
يقينا حتى من مثل هذا العقد ، وإن كان عقلة
المأذون انتهى المتخصص عليه بالمادة ٣٦٤ من اللائحة
التقديمية وبالمادة ٣٦٧ من اللائحة الجديدة سواء أ كان
متممدا لما أم كان مخرجا فيها هي عقلة لا تحس جوهر
عقد الزواج من جهة موضوعه ولا منه من جهة
الاحتياج يرضى على وجود الزوجية . وكل ما قد
يخشى منها هو أن يكون مظهرها مضللا للحكمة فتقبل
للدعوى والزواج أو أحدهما غير بالغ السن . على
أن هذا يخوف وهي غالباً في الالتجاء هي ثقة الرسمية
لا يكون إلا عند إنكار الزوجية ، وفي هذه الحالة
يتمدد كل خصم في عرقلة مسمى خصمه ، فمن رقة الوثيقة
حجة عليه لا يتردد في الدفع بجم مبلغ الدعوى لعدم
بلوغه هو أو خصمه السن وقت الدعوى وفي إقامة
الدليل على عدم صحة السن الواردة بتلك الوثيقة . وعلى
ذلك تكون مسألة إثبات السن على غير حقيقتها في وثيقة
الزواج هي مسألة حثلية الأثر . فالنفس الذى يقع من
الزوجين وذويهما فيها لا يمكن أن يكون الخارج أوداد
للقاب عليه بالأشغال الشاقة الموقرة أو السجن ، وإن
كان عقاب فالمأذون وحده هو العامل الحكوى المكلف
بتحرى السن هو الذى يماقب لاختلافه بوظيفته متى تمتد
إثبات السن على غير حقيقتها ، أما غيره من ذوى الشأن
فلا يماقبون إلا إذا أثبت أنهم تواسطوا معه على هذا
الاخلال ، وفي هذه الصورة لا يمكن عقاب أحد منهم
مهما خضعوا للمأذون حتى ولو أتوا له بشهادة طيبة
مرودة لأن المأذون هو المكلف بالتحرى عليه أن
لا يستمد في تحريره على مثل هذه الشهادة التى لا تحيد أن
الذى كشف عليه الطيب وقد رده هو هو بنفسه
العائد الذى يحضر هو أو ذويه لهية لتحرير العقد بل
عليه أن يحضر بنفسه الكشف على الشخص الذى يريد
الزواج حتى يكون متيقنا أنه هو الذى يحضر له العقد
فيذا تقدم له شخص غير العائد مقبياً باسم هذا العائد
لحضر الكشف الطلى عليه وحده له العقد كان هناك
توزيع صريح بالتأهل شخصية الغير في عقد دوى .

(جـ ١٠١٥/١١٢/١٩٢٠ على رقم ١٩٢٠ - ١٥٢)

١٠٢ - متى كانت الواقعة الثانية بالمحكم هي أن
المتهمين حين يشاروا عقد السكاح ، وهو عمل مشروع
في ذاته ، قرروا أطمع المأذون وهو يثبته لهم عدم وجود
مانع من موافقة ، وكانوا في الواقع مجهولون أن ثمة مانعا ،
فلن يجهلهم - وهذه هي الحال - لا يستبرح جهلا بقانون
العقوبات لا يقبل الاحتجاج به سلامة بينهم ، بل هو
جهل بواقعة حاله هي ركن من أركان جنائية التزوير
المرفوعة بها الدعوى عليهم أساسه عدم عليهم بحكم من
أحكام قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، فهو
خيط مركب من جهل بالواقع ومن عدم علم بحكم ليس
من أحد قانون العقوبات يجب قانونا - في صدد المسألة
الجنائية - اعتباره في جملته جهلا بالواقع ، ومعاملة
المتهمين على هذا الاعتبار . ولكن مثل هذا الجهل لا يقبل
الاعتدال به إلا إذا أطمع المتهم الدليل القاطع على أنه
تحرى كلفيا ، وأنه إذا اعتقد بأنه إما كان يشار عملا
مشروعا كان لاعتقاده هذا أسباب معقولة . فإن هذا
هو للمعمل عليه في القوانين التى أخذ عنها الشارع بأسس
المسئولية الجنائية وهو هو المستفاد من مجموع نصوص
القانون ، إذ أنه مع تقريره قاعدة عدم قبول الاعتذار
بعدم العلم بالقانون قال ، مثلا في المادة ٦٣ عقوبات :
ولا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري إذا
ارتكب الفعل تقفينا لأمر صادريه من رئيس وجبت
عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه ، أو إذا حسنت
نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو
ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه . وأنه على كل حال
يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد
التثبت والتحرى ، وأنه كان يعتقد مشروعيه ، وإن
استفاده كان مبنيا على أسباب معقولة ، كما قال في المادة
٦٠ أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل
ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الترسية
(أى القانون)

(جـ ١٠١٥/١١٢/١٩٢٠ على رقم ١٠٦٨ سنة ١٣٢٠ ق)

١٠٣ - أنه لما كان المستفاد من كتب الحنفية
أن أريج الأقوال في اسلام أهل الكتاب أنه لا يحكم
بإسلامهم بالتعلق باليهوديين لا غير بل لابد مع ذلك
من التعلق باليهود من كل دين يخالف دين الاسلام ،
وإن هذا التبرى شرط لإجراء أحكام الاسلام عليهم ،
لا لثبوت الإيمان فيها بينهم وبين الله ، ولما كان ذلك هو
الجارى عليه العمل في الحاكم الشرعية في ضبط الشهادة
بالاسلام ، فلهذا إذا كان التايب بالمحكم أن المتهم لم

فصل المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات من توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة على تغيير الحقيقة في البيانات الخاصة بـ أحد الزوجين في عقد الزواج لم يقصد به الإلزامية تغييرها في البيانات الجهرية الأخرى وإنما قصد به إلى مجرد تخفيف العقوبة على أمر كان يجب الأصل وأما تحت طائلة المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم (٢١٣ من القانون الحالي).

(وجه ١٩٠١/١٨ ص ١٦٧ رقم ٢٠ ق)

١٠٦ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه مع علمه بالقاعدة الشرعية المجمع عليها من الفقهاء والتي تقضي بأن اسلام الزوجة النية لا يقرب عليه بناءً فم عرى الزوجية بينها وبين زوجها الذي يل يجب أن يصدر حكم القاضي بتخليتها عليه إذا لم يسلم وحتى صلح هذا الحكم لا تعتبر الزوجة مطلقاً بل لما أن تسكن زوجها غيره - مع علمه بذلك كسب على المأذون في أن من يريد الزواج منها بكر لم يسبق لها أن تزوجت وأنها مصرة الجنسية فوق المأذون الزواج بناء على ذلك وحرد وثيقته وأثبت فيها أن الزوجة عالية من الموانع الشرعية وأنها مصرة الجنسية وضبط عقد الزواج على هذا الأساس . فإن ما أثبت المأذون في العقد المختص هو بتحريره من خط الزوجة من الموانع الشرعية هو إثبات لواقعة مزودة في صورة واقعة صحيحة يعني هو من العقاب عليها لحسن نية ولكن لا يستفيد المتهم من هذا الإنشاء بصفته شريكاً له فيعاقب على اشتراكه في هذا التزوير

(وجه ١٩٠١/١٨ ص ١٦٨ رقم ٢٠ ق)

١٠٧ - إن دفع المتهم بأن قصد الزواج الذي أجراه المأذون لم يكن في الواقع ورقة رسمية صادرة من موظف مختص بتحريرها استناداً إلى المادة ٢٧ من لائحة المأذونين التي تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج إذا كان أحد طرفيه أجنبياً - ذلك دفع غير سديد إذا كان المأذون قد حرد عقد الزواج لأن الزوجين وشاهدتهما قرأ أمامه أن الزوجة مصرة الجنسية وهو في هذه الحالة يكون مختصاً بتحريره . على أن هذا العقد لم يقع باطلاً بطلاناً جوهرياً إذ اتفق المتعاقدان فيه على الزواج وإنما طرأ عليه البطلان بما ائضح من أن الزوجة أجنبية وأنه لم تقع الإجراءات الخاصة بالشكل التي أوجب القانون اتباعها وهو أن يقوم القاضي الشرعي بتحرير عقد الزواج ، وفي هذه الحالة يكون التزوير معاقباً عليه لاحتمال الضرر .

(وجه ١٩٠١/١٨ ص ١٦٨ رقم ٢٠ ق)

يتعلق أمام المأذون إلا بالهادين لا غير ، فاعتبره الحكم غير مسلم ، وبالتالي اعتبره كاذباً فيما قرره للمأذون من علم وجود مانع شرعي من زواجه بالمسلة التي كان زواجه موضوع العقد ، وفيما قرره أيضاً من أن اسمه هو الاسم الذي تسمى به حالة كونه مسيحياً ، مما يكون جريمة الاشتراك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو المأذون في ارتكاب تذوير في وثيقة عقد زواج وبناء على ذلك عاقبه بالمؤبد ٢١١ و ٢١٢ و ٢٣ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ، فهذا الحكم لا يكون قد أخطأ ،

(وجه ١٩٠١/٢٢٨ ص ١٦٨ رقم ١٣ ق)

١٠٨ - لأنه لما كان الرسوم بمقتضى قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية قد نص في المادة ٣ للاعتبارات التي قدرها المشرع على أن الطلاق المقترن بمسند لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة ، وفي المادة ٥ على أن كل طلاق يقدر جماً إلا المسك للثلاث ... الخ ، كان لا عمل للاعتقاد بما يثار ذلك من آراء الفقهاء لتعني جريمة من أثبت في وثيقة الطلاق ، على خلاف الحقيقة ، أن الطلاق وقع مكملاً للثلاث لاكتفاء بعبارة واحدة .

(وجه ١٩٠١/٢١٦ ص ٢٢٧ رقم ١٧ ق)

١٠٩ - إن عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي وهذه الورقة أسبق عليها القانون الصفة الرسمية لأنه يتمتعها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - فيمتد إذا ما جد النزاع بشأنها ومناطق هذه الورقة هو إثبات خلز الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير العقد ، فكل عبث يرمي إلى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويراً في الصميم وإذن فإن الحكم إذ دان المتهم بارتكابه تذويراً في حرد رسمي على أساس أنه حضر أمام المأذون مع متهمة أخرى ، وهي الزوجة ، على أنه وكيلها وتسمت باسم غير اسمها الحقيقي ووافق على قولها بأنها بكر ليست مزوجة ، والواقع أنها كانت مزوجة فضلاً عن حرر المأذون بناءً على هذا عقد الزواج فإن الحكم يكون صحيحاً ويكون ما يثيره الطاعن من أن - أنه الواقعة لا يعاقب عليها القانون الذي لم تتضمن نصومه إلا العقاب على واقعة التزوير كذا بأن سن أحد الزوجين هي السن المقررة لهصة الزواج طبقاً للقانون في غير محله ، إذ أن ما تضمنته

واستحال شخصيته، بل هو الفرض الأساسي من استحالة تلك الشخصية، فلا يجوز مع هذا تجنب هذه الواقعة واستخلاص صحة التوزيع العرفي منها .

(حـ ١٠٧/١١/١٩٢٧ طين رقم ١٤٣٦ سنة ٢ ق)

١١١ - إذا قدم شخص إلى كاتب التصديقات ووقع بتم كمن معه على عقد بيع باعتبار أنه البائع وأن الحتم ختمه، وتم التصديق على العقد رسمياً على أساس أن البائع نفسه هو الذي حضر وبعث بتمته، فهذه الواقعة تعد توزيعاً في أوراق رسمية تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمة بما في ذلك القصد الجنائي كما هو معرف به في القانون .

(حـ ١٠٧/١١/١٩٤٥ طين رقم ١٥٧٣ سنة ١٨ ق)

١١٢ - إذا أضاف شخص في طلب عريضة دعوى استئنافية اسم شخص آخر بصفته مستأففاً ثانياً في القضية فهذه الإضافة تعتبر تغييراً للحقائق في محرر رسمي مستوجباً للعقاب بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع دق، ولو كان موضوع القضية المستأففة غير قابل للتجربة وفيه تضامن جبري بين المستأف والمستأف الحقيقي والشخص الذي أصيب اسمه في عريضة الاستئناف .

(حـ ١٠٩/١١/١٩٢٢ طين رقم ١٨٠٦ سنة ٣ ق)

١١٣ - تغيير الحقيقة بالزيادة في عدد الأشياء المطلوب استردادها في عريضة دعوى استرداد بعد تقدير الرسم عليها وبعد التأشير بذلك على هامش العريضة من الموظف المختص ودفع هذا الرسم فعلاً هو توزيع في ورقة رسمية لا عرفية . ذلك بأن عريضة الدعوى إذا كانت ملكاً لصاحبها إلى حين إعلانها وله أن يحوي ويثبت فيها في هذه الفترة ما يشاء فإن إيراد هذه الحقيقة إنما يكون في معرض الكلام على العلاقة بين الملن والمعلن إليه لأن الورقة قبل الإعلان لم تعلق بها حق ما للمعلن إليه فهي من هذه الوجهة ملكاً لصاحبها يغير فيها ما يشاء ولا وجه للمعلن إليه في الاعتراض لأنه لا شأن له إلا فيما يحصل من التغيير في ورقة تكون صورتها سلت له من قبل وأصبحت رسمية بعد إعلانها أما إذا كان قد تعلق بتلك الورقة ولو قيل إعلانها حق لتغير الملن إليه كلفني الذي يثبت الحكومة فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الأشياء المطلوب استردادها فلا شك في أن كل عبث بالعريضة زيادة الأشياء الواردة بها عن أصلها وجعل التقدير الذي سبق التأشير به كأنه منفيج على هذه الزيادة . مثل هذا العبث بالبيان الواردة في صلب العريضة يكون بذاته

١٠٨ - إذا كان المتهم المسيحي قد تسمى أمام المأذون بإسم من أسماء المسلمين وادعى أنه عال من الموانع الشرعية وقد أذنه الحكم بالاشتراك مع المأذون الحسن التبة في توزيع وثيقة الزواج وأسس ذلك على أن المتهم ادعى أنه مسلم وأظهر استعداده لاتخاذ إجراءات شهر إسلامه وقدم بالفعل طلباً للحكمة الشرعية لهذا الغرض ولكنه حينئذى لاتمام تلك الاجراءات انقضض وتمسك بأنه على دينه المسيحي . دون أن يورد أنه تلقى فعلاً بالتهادتين فإنه يكون سليماً ، ولا يصح التمسك عليه بعدم جواز البحث في حقيقة دخيلة نفس من مسلم بحسب الظاهر وينطبق بالتهادتين .

(حـ ١٠٥/١١/١٩٢٧ طين رقم ١١٧٤ سنة ٢١ ق)

١٠٩ - إذا كان الثابت في الحكم أن المتهم - وهو كاتب قسم المجارى بإحدى البلديات - حرراً أمراً بتوصيل المجارى إلى منزل وذكر به مرة حافظة توريد مفتعلة كىما يلتمس توبيخه بالاشتهاد على أن رسم التوصيل قد ورد للفترة فعلاً يصدر أمر التوصيل ، لكن هذا الفعل توزيعاً في محرر رسمي من واجبه تحريره وعليه يحكم وظيفته أن يثبت فيه كل البيانات الصحيحة التي يتم توبيخه بالإطلاع عليها قبل إصدار أمره بتنفيذ العمل المطلوب ، ولا عبرة بأن هذا المحرر ليس مبدأ لاثبات توريد الرسم المستحق وأن إتيائه إنما يكون بقسبة التوريد ما دام أن ذكر مرة ساقطة التوريد بالمحرر إنما كان الغرض منه أن يعلم بالاشتهاد واقعة جهرية هي شرط أساسي لإصدار أمره بالتوصيل ، وهذه الواقعة من اختصاص الموظف لإثباتها بعد التأكد من صحتها بناء على التحريات المطلوب منه عملها قبل هذا الإثبات ومن واجب وظيفته أنه إن ذكرها في المحرر فلا يذكرها إلا على وجهها الصحيح .

(حـ ١٠٦/١١/١٩٢٧ طين رقم ١٦٨٧ سنة ٢ ق)

١١٠ - إذا قدم شخص إلى كاتب محكمة أولية وتسمى له باسم شخص أخسر وقدم إليه ورقة عرفية تتضمن تنازلاً ممزواً إلى هذا الشخص الآخر عن حجز موقع على أشياء بناء على طلبه ، ووقع أمام الكاتب على هذه الورقة بالاسم المتصل ، وطلب إليه التصديق على هذا التوقيع ، فصدقه الكاتب وحضر التصديق فإن هذه الواقعة لا تنتج إلا جريمة واحدة هي جنابة الاشتراك في توزيع ورقة أميرية (حضر التصديق) ، أما توقيع المتهم على الورقة العرفية أمام كاتب التصديق فلا يكون جريمة توزيع في ورقة عرفية ، لأنه إنما يعتبر جزءاً منها لجريمة تسمية أمام الكاتب باسم الجنى عليه

الأشخاص الذين مجهول . وهذا التوزيع بعد توزيع
في ورقة رسمية بجمهورية لبنان العربية .

(جـ ١١٣٤/١/٦ من رقم ٢٨٧٢٠٧٠٠ ق)

١١٩ - إن التوقيع على المرد بأعضاء موزع
بعد توزيعاً مماثلاً عليه . ولو كان الإبقاء لشخص
لا وجود له في الواقع . فن استلحق عريضة دعوى
حجوماً للذين لدى التفتيش . تأنيباً صدورهما إلى شخص
موجود ومعهما . بعد التوقيع عليها باسم ذلك الشخص ،
إلى قلم المحضرين لإعطائها لأختها ، فانه يكون قد اقرب
جناية التوزيع للعقاب عليها . بالمختين ١٧٩ و ١٨٠
مقولات « قديم » .

(جـ ١١٣٤/١/٦ من رقم ٣٩١٠٠٠ ق)

١١٩ - إن اتخاذ شخصية كاذبة في عذر رسمي بعد
توزيعاً بأكمال شخصية التوزيع هو (supposition des
personnes) صورة خاصة من التوزيع للمعنى الذي
يقع بعمله وافقة موزعة في صورة واقعة صحيحة ، على أنه
يفترض العقاب على التوزيع في هذه الحالة أن يكون المحرر
حائلاً للاحتجاج به في إثبات شخصية من نسب إليه .
ولذلك فهذا التوزيع إذا وقع في عريضة دعوى ثم حصل
إعطائها فانه يكون مستحق العقاب ، لأن هذه العريضة
بعد إعطائها تكون محرراً رسمياً أعد لإثبات ما جاء به
على العموم ولإثبات شخصية طالب الإعلان على
الخصوص .

(جـ ١١٣٤/٢/٨ من رقم ٢٨٠٧٠٠٠ ق)

١٢٠ - التوقيع بأعضاء موزع على عريضة .
دعوى ينتج توزيعاً في أوراق أميرية لذا اكتسبت
العريضة صفة المحررات الرسمية بإعطائها . وتسمح متابعة
التميم على هذا الأساس متى ثبت أنه عمل على إعطائها
وهو ظم بحقيقة أمرها .

(جـ ١١٣٤/٢/٨ من رقم ٢٨٠٧٠٠٠ ق)

١٢١ - ورقة إعلان الدعوى من الأوراق
الرسمية . وقد أهدت لإثبات ما جاء بها وعلى الخصوص
شخصية طالب الإعلان . فتضيق الحقيقة فيها ، فضلاً
عن أنه يزوج الثقة الراجحة للأوراق الرسمية بوجه عام
في إصدار قوتها ولكل ما يترتب عليها من الإجراءات
فهذه التفتيش يجب العقاب عليه ولو لم يترتب عليه
وتوقع صدور بالتسل على شخص معين أو احتمال
وتوقعه .

(جـ ١١٣٤/٦/٢٠ من رقم ١٥٠٣٠٠٠ ق)

١٢٢ - إن تعبير الحقيقة في عريضة التوزيع

حسباً بالتأثير الرسمي المؤثر به من الموقف المتصل على
عاشق العريضة ويكون بين ذلك توزيعاً في عذر
رسمي .

(جـ ١١٣٤/٦/٤ من رقم ٢٠٦٨٠٠٠ ق)

١١٩ - التوقيع بأعضاء موزع على عريضة
دعوى قبل إعطائها من قبل التوزيع في الأوراق
الرسمية . لكن هذا التوزيع العرفي يتقلب توزيعاً رسمياً
بعد قيام المحضر بإعلان العريضة لأن العريضة هي بما
تؤول إليه هذه العريضة وقد اكتسبت صفة المحررات
الرسمية بفعل مرتكب التوزيع وسببه لدى قلم المحضرين
لإعطائها وحصول ذلك الإعلان فلا بناء على طلبه .
فيذا كل ما تثبت بالحكم أن المقيم هو الذي قدم
العريضة المزودة لإعطائها وهو الذي استودعها بعد
إعطائها فهو إذن الذي سمي بإعطائها الصفة الرسمية
وهو الذي أراد أن يتم الإعلان بناء على طلب ذلك
الشخص الرسمي الذي زود بأعضاء . ولأن يجري على
لسانه كذبا كل ما ورد في العريضة ويكون ما أتاه
توزيعاً في ورقة رسمية مماثلاً عليه يقتضى للملادين
١٧٩ و ١٨٠ « قديم » .

(جـ ١١٣٤/١/٦ من رقم ٣٩١٠٠٠ ق)

١١٩ - إذا كان التوزيع في عريضة دعوى
بوضع أعضاء موزع عليها قبل إعطائها بعد توزيعاً في
ورقة عريضة فلا نزاع في أن هذا التوزيع العرفي يتقلب
إلى توزيع رسمي بعد إعلان العريضة بواسطة المحضر
بناء على طلب مرتكب التوزيع . وإنكار التميم
المعروض جانيه لإكساب العريضة الصفة الرسمية التي
اكتسبها أمر موضوعي لا يقتضى إليه بعد أن أوجب
الحكم . وليس يفيد التميم عدم استرداد العريضة من
قلم المحضرين وعدم تقديم القضية للبلطية لهذا التوزيع يتم
بالتوقيع وبالعقاب الصفة الرسمية بالإعلان وكل
ما يجوز أن يترتب ذلك من الإجراءات فهو ذاته على
التهمة .

(جـ ١١٣٤/٢/٢ من رقم ١٤٠٠٠٠٠ ق)

١١٦ - إثبات واقعة أنه إعلان العريضة
بما احتوتها تم بناء على طلب شخص مسدد له
لا وجود لهذا الشخص بعد توزيعاً مغترباً في ورقة
رسمية وإثبات واقعة موزعة في صورة واقعة صحيحة .

(جـ ١١٣٤/١/٦ من رقم ٢٨٠٧٠٠٠ ق)

١١٧ - التوقيع على عريضة دعوى باسم موزع
بعد توزيعاً مادياً بوضع أعضاء موزع ولو كان هذا

الأصلية ، فإن هذه الإضافة تعد تغييراً للحقيقة في محرر
رسمي زيادة كلمات عليه ، بما يتحقق به جريمة التزوير .
ولا يشترط لذلك أن تكون الزيادة موقعاً عليها
بالاعتدال بل يكفي أن تكون موهمة بذلك .

(جلة ١٩٤٥/١٠/١٠٢٦ طعن رقم ١١٣٦ سنة ١٣ ق)

١٢٦ - أن التسمي باسم شخص وهمي ، وطلب
إعلان عريضة دعوى بهذا الاسم ، ثم حصول الإعلان
فضلاً بناء على ذلك ، يعتبر تزويراً في ورقة رسمية بطريق
إثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بالتسمي
باسم الغير . ومثل ذلك تغيير الحقيقة في محرر رسمي هو
محضر الجلسة بحضور أحد المتخاصمين أمام المحكمة واتحاله
اسماً غير اسمه ، ولو كان وهمياً . وتغيير الحقيقة في
العريضة وفي المحضر ، باعتبارهما من الأوراق الرسمية ،
من شأنه العبث بما لهذه الأوراق من القيمة والألتصاف
من ثقة الناس بها عما يتوافر معه ركن الضرر على
كل حال .

(جلة ١٩٤٤/٥/٢٩ طعن رقم ١٠٧٤ سنة ١٤ ق)

١٢٧ - إن صحيفة الدعوى وإن كانت نفل
ورقة عرفية طالما هي في يد صاحبها تقلب إلى محرر
رسمي بمجرد قيام المحضر بإعلائها ، ويصبح ما فيها من
تغيير الحقيقة تزويراً في ورقة رسمية .

(جلة ١٩٥٢/١/١٤ طعن رقم ١٩٧ سنة ٢٢ ق)

١٢٨ - إن مناط رسمية الورقة هو أن يكون
محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بحكم وظيفته
وعلى موجب ما تقتضيه القوانين واللوائح . فالشهادة
الإدارية التي يحضرها العمد لإثبات وفاة شخص قبل سنة
١٩٢٤ لتقديمها إلى أقلام التسجيل هي ورقة رسمية .
ومن يصطحب مثل هذه الشهادة وينسبها زوراً إلى العمد
ويصدق عليها من المركز ثم يقسمها لقم التسجيل يعتبر
مزوراً ينطبق عقابه على المادة ١٧٩ ع .

(جلة ١٩٣٠/٢/٤ طعن رقم ٣٨٤ سنة ٥ ق)

١٢٩ - الشهادة الإدارية المحررة من العمد
لتقديمها إلى مكتب المساحة من الأشخاص الذين تكون
ملكيتهم للعقار غير ثابتة رسمياً هي من المحررات الرسمية
لأن الذي يقوم بتحريرها هو العمد وهو موظف عمومي
مخصص بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصبغة
الرسمية . فمن يرتكب تزويراً في هذه الشهادة يحق عقابه
بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات .

(جلة ١٩٣٧/١/٤ طعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٦ ق)

١٣٠ - لوزاة الداخلية باعتبارها الجهة

المدينة بطريقة زيادة قيمة وعدد الأشياء موضوع
الدعوى بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك على
هاشمتها من الموظف العمومي ، ودفع الرسم المقدراً فضلاً
هو تزوير في أوراق رسمية سواء أحصل إعلان
العريضة بعد ذلك أم لم يحصل . لأن عريضة الدعوى
وإن كانت ملكاً لصاحبها قبل إعلانها يحرر ويثبت
فيها ما يشاء إلا أن حرته في ذلك مقصورة على علاقته
مع الشخص المطلوب إعلان ذلك الشخص الذي لا يتعلق
حقه بهذه الورقة إلا بعد إعلانها . أما إذا كان قد
تعلق بالعريضة قبل الإعلان حق لغير هذا الشخص
كحق الحكومة الذي يثبت لها فيما يتعلق بمقدار الرسم
المستحق على الدعوى فإن كل عبث بالعريضة من
مقتضاه زيادة قيمة هذه الدعوى يعد تزويراً في ورقة
رسمية متى توافرت العناصر الأخرى المكورة للجريمة .
ذلك لأن من شأن هذا التغيير أن يجعل التأشيرات
الرسمية التي حررها الموظف العمومي على العريضة في
صدقية الدعوى والرسم الذي قدره واقتضاه عليها
منسوبة على أشياء وقيمة أخرى ما كانت لتنسب
عليها لولا هذا التغيير الذي يقتضي رسوماً أكثر
 مما أثبتت فيها . وهذا عبث بذات التأشير الرسمي
الوارد على العريضة .

(جلة ١٩٣٩/٣/١٣ طعن رقم ٦٤٩ سنة ٢٩ ق)

١٣٣ - إنه فضلاً عن الضرر الاحتمالي الذي قد
يلحق المجنى عليه من التزوير في عريضة الدعوى الملتهمة
إليه فإن تغيير الحقيقة في هذه العريضة باعتبارها من
الأوراق الرسمية من شأنه أن يعرّض الثقة الواجبة
لهذه الأوراق عما يتوافر به ركن الضرر على كل
حال .

(جلة ١٩٤٠/٥/٤ طعن رقم ١٢٠٦ سنة ١٢ ق)

١٣٤ - التسمي باسم شخص وهمي ، وطلب
إعلان عريضة دعوى بهذا الاسم ، ثم حصول الإعلان
فضلاً بناء على ذلك ، هو تزوير في ورقة رسمية بطريقة
إثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بالتسمي
باسم الغير .

(جلة ١٩٤٢/٥/٤ طعن رقم ١٢٠٦ سنة ١٢ ق)

١٣٥ - إذا كان الثابت بالحكم أن العبارتين
موضوع التزوير قد اضيفتا على هامش الصودرة الرسمية
للمستخرجة من عريضة الدعوى الموقع عليها بإضاء
الكاتب المختص وختم المحكمة ، بحيث يفهم المطلع على
الصودرة أن هاتين العبارتين موجودتان في هامش العريضة

الفاعلين والشركاء في الجريمة - براءة باقي من ساهموا معه عن قصد فيها .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ١٢٥٩ سنة ١٩٤١)

١٣٤ - الشهادة الإدارية التي يحررها العمد والشايع بناء على طلب أصحاب الشأن لإثبات وفاة مورث البائع قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ بقصد تقديمها لمصلحة المساحة طوطة لتسجيل عقود البيع إنما هي ورقة رسمية أعدها الحكومة لإثبات الحقيقة فيها ، وكلف العمد والشايع تحريرها وتسليمها لأولى الشأن بناء على طلبهم لتكون حجة بما جاء فيها لدى مصلحة المساحة . وذلك بمقتضى منشور وزارة الداخلية رقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ رقم ٢٠ . فإذا جعل أحد العمد والشايع في هذه الورقة الرسمية واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع عليه بتزويرها ، فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨١ من قانون العقوبات القنيم المطابقة للمادة ٢١٣ من قانون العقوبات الحالي .

(جلسة ١٩٤٢/١/١٢ طعن رقم ٨٧٠ سنة ١٩٤٢)

١٣٥ - إن مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا عموما مكلفا بحكم وظيفته بتحريرها على موجب ما تقتضيه القوانين والوائح وأن يكون التغيير حاصلًا فيها أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى آخر متعلق بها . فالشهادة التي يحررها عمدة لإثبات وفاة مورث قبل سنة ١٩٢٤ يكون تغيير الحقيقة فيها تزويرا معاقبا عليه .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٢ طعن رقم ١٠١ سنة ١٩٤٥)

١٣٦ - إن المستفاد من القرارات والمنشورات الخاصة بالتسجيل أنه في حال أيلولة الملكية البائع بطريق الميراث قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ يكتفى بتقديم شهادة إدارية ب وفاة المورث قبل سنة ١٩٢٤ ، وليس يشترط أن يكون قد نص في العقد على أن البائع توفي قبل هذا التاريخ .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٢ طعن رقم ١٠١ سنة ١٩٤٥)

١٣٧ - إن مجرد اصطلاح شهادة إدارية والتوقيع عليها بإمضاء من موزعين للعمدة وشيخ البلد المختصين بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الإدارية لتقديمها إلى أقلام التسجيل - ذلك يعد تزويراً في أوراق أميرية . ولا يغير من ذلك أن تكون الواقعة التي أُنشئت في الشهادة صحيحة إذ لا تزال ثمة واقعة غير صحيحة هي نية الشهادة ككذب إلى الموظف المختص

الرئيسية للعد والشايع ، أن تتدبرهم القيام بما ترى تكليفهم به ، وهذا التكليف من قبلهم يصح من بقاء العمل الذي كلفوا به ويسبق على هذا العمل الصفة الرسمية .

فالشهادة الإدارية التي يحررها العمد أو شيخ البلد بتاريخ الوفاة ويان أسماء ورقة التوفي في شهادة صادرة من موظف مختص بتحريرها ، فهي ورقة رسمية ، والعبث فيها بتغيير تاريخ الوفاة ، وهو ما أعلت لإثباته بعد تزويراً في ورقة أميرية .

(جلسة ١٩٣٧/١/٢٥ طعن رقم ١٨٩٠ سنة ١٩٣٧)

١٣٨ - الشهادة الإدارية التي يحررها العمد أو شيخ البلد لإثبات وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها إلى قلم التسجيل هي ورقة رسمية . فالتزوير الذي يقع فيها هو تزوير في ورقة أميرية .

(جلسة ١٩٣٨/١/٢٥ طعن رقم ٢٨٧ سنة ١٩٣٨)

١٣٩ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أثبت على خلاف الحقيقة تاريخاً ل وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ في شهادة إدارية ، وقدمها للعمدة والشايع لتوقيعها فوقعوها لا اعتقادهم صحة ما جاء فيها ، ثم قدم هذه الشهادة إلى المحكمة المختلطة مع عقد بيع صادر له من التوفي المذكور لتسجيله فسل - فبذلة الواقعة توافر فيها جميع الأركان التي يتطلبها القانون في جريمة تزوير المحررات الرسمية إذ هي تدل على أن المتهم قد قصد تغيير الحقيقة بإيراد واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة في ورقة رسمية من شأن كل تغيير فيها تحقق الضرر وأنه قصد من ذلك كله استئصال هذه الورقة واستعمالها فضلاً .

(جلسة ١٩٣٨/١/٢١ طعن رقم ٢٣٩٩ سنة ١٩٣٨)

١٤٠ - أنه وإن كانت الورقة التي حصل فيها تغيير الحقيقة لا تصير شهادة ولا ورقة رسمية إلا بتوقيع العمد والشيخ عليها بعد كتابتها إلا أنه مادام تحريرها بما تضمنت من تغيير الحقيقة لم يكن الا تسديدا لتوقيع العمد والشيخ عليها فإن توقيعهما عليها يجعل منها ورقة رسمية وأثره هذا ينسحب إلى وقت تحريرها المنسوب اليهما فيه واقعة الشهادة . ومتى كان من ساهموا في تحريرها يصح وصفهم قانوناً بالفاعلين أو الشركاء في التزوير فانهم يكونون مستحقين للعقاب ولو كان الموظفون الذين وقعوا عليها لا يستحقون العقاب لانعدام التصدي الجانبي لديهم ، فإن براءة أحد الفاعلين أو الشركاء لا يلزم عند على مقتضى الأحكام المقررة بقانون العقوبات استثنائية

١٤٣ - المحافظة التي تقدم لمصلحة السكة الحديد لنقل البضائع بمقتضاها هي استارة حاوية لبيانات عدة خاصة بنوع البضاعة المطلوب نقلها ومقاديرها بحرها صاحب الشأن ويضع عليها توقيع ثم يقدمها للمصلحة لاعتبارها . وهذه المحافظة ، وإن كانت مرفوعة عرقية وهي في يد الأفراد فيها بعد تسليمها للوظائف العمومي المختص للتحقق من صحة البيانات المدونة بها واستيفاء الإجراءات المتعلقة بها من جانبها هو وغيره من الموظفين المختصين لاستخراج بوليصة النقل على مقتضاها تكون ورقة رسمية ، وتنسحب رسميتها على جميع ما دونه فيها صاحب الشأن قبل تقديمها ويكون التزوير فيها تزويراً في ورقة رسمية .

(جلة ١٩٣٧/٣/١ طين دوم ٢٥٤ سنة ٢٥)

١٤٤ - إن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بطريق انتحال شخصية الغير تتحقق متى تقدم شخص أمام المحكمة بصفة شاهد وتسمى باسم شخص آخر وأدلى بشهادته في محضر الجلسة بالاسم المتحل . ولا يغير من ذلك عدم وجود ما يمنع قانوناً من أن يؤدي هذا الشخص شهادته باسمه الحقيقي ، لأن القاضي الذي يسمح للشهادة يجب أن يكون مسلماً بعلاقة الشاهد بالمقصود . وقد فصلت لأئمة المحاكم الشرعية بأن يسأل كل شاهد عن اسمه ولقبه وصنعه ووظيفته وعمله ونسبه ووجه اتصاله بالمقصود بالقرابة أو الاستخدام أو غيرها ، وأن تكتب الشهادة وما يتعلق بها بالتفصيل في محضر الجلسة . وما ذلك إلا لكي يقف القاضي على علاقة الشاهد بالمشهود له أو عليه حتى يقضي له أن يزن الشهادة ويقدرها قدرها . فلذا تسمى الأخ باسم الغير ليخفى عن القاضي في دعوى شرعية علاقته بأخته المشهود لها تحقق التزوير لها في ذلك من إدخال الغش على القاضي عند تقديره القوة الدلالية للشهادة .

(جلة ١٩٣٨/٢/٢٠ طين دوم ١٨٣١ سنة ٨)

١٤٥ - الأتمونج رقم ٤٤ وزارة الداخلية الخاص ببيان أسماء الأشخاص الواجب تعظيم تنفيذاً لأوامر حكوم بما عليهم هو من الأوراق الرسمية التي من شأن كل تغيير فيها الضرر بالمصلحة العامة . ومنسوب التعظيم الذي يحد إليه بتشكيل هؤلاء الأشخاص من محكم وظيفته عنص وإثبات حضورهم أو انقطاعهم في هذا الأتمونج . فلذا تقدم إليه شخص مقسماً باسم أخيه المحكوم عليه بالمرامة التنفيذ عليه

بتحريمها وإعطائها بذلك الصفة الرسمية .

(جلة ١٩٤٠/٢/٢٥ طين دوم ٣٤٤ سنة ١٥)

١٤٨ - إن قضاء محكمة أنتفض قد استمر على أن تغير الحقيقة في الشهادة الإدارية التي بحرها العملة ب وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ يعتبر تزويراً في ورقة رسمية ما دامت قد حررت لتسجيل عقد من عقود التصرف ولم تحرق في صدد تحقيق وفاة أو وراثة أو ضبط عقد زواج كما ورد ذكره في المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون العقوبات اللتين تضمنان على عقوبة الجنحة بالنسبة إلى ما بقى من تغير الحقيقة في أوراق رسمية معينة بناء على اعتبارات خاصة . وهذا النص استثنائي لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه .

(جلة ١٩٤٠/١/٢٢ طين دوم ١٢٨٤ سنة ١٥)

١٣٩ - الشهادة الإدارية بإثبات وفاة شخص المنسوب إلى العملة أو شيخ البلد التوقيع عليها هي ورقة رسمية .

(جلة ١٩٤٠/٥/٢٩ طين دوم ٥٦٣ سنة ٢٠)

١٤٠ - إن الشهادة الإدارية المتضمنة لإثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ تحرير بصفة العملة وهو موظف عمومي يختص بتحريرها وإعطائها الصفة الرسمية بقصد الاستعانة بها على تسجيل بعض العقود العرفية دون حاجة إلى إجراءات التوثيق ، وتغير الحقيقة في هذه الشهادة باطلانها يرتبها وتضمينها بإثبات غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكاليف وإسناد تحريرها على خلاف الواقع إلى العملة والتوقيع عليها وإيضاً مزورة منسوبة له متوافر فيه جميع الأركان القانونية لجريمة التزوير في المحررات الرسمية .

(جلة ١٩٤٠/١٠/٢٦ طين دوم ٨٦٨ سنة ٢٣)

١٤١ - الشهادة التي بحرها حلاق الصحة ليثبت فيها أنه كشف على الميت وأن هذا الميت توفي بمرض العادة في تاريخ كذا هي ورقة معاينة مما يختص به بتحريرها بمقتضى المادة السادسة عشر من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد الوفيات . فكل تزوير يقع فيها منه يعد تزويراً في ورقة رسمية معاقباً عليه بمقتضى أحكام قانون العقوبات .

(جلة ١٩٣٥/٥/١٣ طين دوم ١١٣٠ سنة ٥)

١٤٢ - التغيير في بعض أرقام الرسوم الموجودة بهامش صورة شعية لعقد بيع سجل يعتبر تزويراً في ورقة رسمية .

(جلة ١٩٣٥/٦/١٠ طين دوم ١٢٦٧ سنة ٥)

بثبوت النسب من هذه الجهة على مقتضى قواعد وأصول معينة لا يبنى إمكان الاستدهاد بالنسب من واقع القيد على قدر ما لهذا القيد في الفتاوى الرسمية من احترام وثقة . على أن هذا القيد لم يكن يثبت دليلاً على الحقيقة فهو قرينة ولو في الظاهر على صحة النسب الوارد فيه . ثم إن كانت قوته لدى المحاكم الشرعية في الإثبات في مواد النسب محدودة أو حتى معدومة فإن مجرد إمكان الاستدهاد به لدى غيرها من الجهات في سائر المواد المختلفة يستوجب العمل على ما يكفل سلامته من العبث به بمعاينة من يقوم على إنفاذه بتغيير الحقيقة فيه .

(جلسة ١٩١١/٢/٢٣ طين رقم ٦٥ سنة ١١٠١ ق)

١٤٨ - إن تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسم الطفل وتاريخ ميلاده والجهة التي ولد فيها واسم والديه يكون جناية تزوير في أوراق رسمية ما دام التغيير قد وقع في بيانات مما أعد دفتر المواليد لاثباتها فيه ، إذ ذلك يكفي بنقض الظن عن مبلغ قوة الدفتر التدللية في شأن إثبات النسب أو غيره ما يراد الاستدلال به عليه . فإن وجوب إثبات بيانات معينة في ورقة رسمية معينة لاعتبارات ملحوظة شيء ومبلغ قوة الورقة في الإثبات في شأن من الشؤون شيء آخر .

(جلسة ١٩٤٦/٤/٨ طين رقم ٢٩٧ سنة ١٠٦٦ ق)

١٤٩ - إن تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسم والدي الطفل أو أحدهما يعد في القانون تزويراً في ورقة رسمية لوروده على بيان ما أعد دفتر المواليد لتدوينه فيه مهما يكن مدى حجية هذا الدفتر في إثبات نسب الطفل .

(جلسة ١٩٥٣/٩/٨ طين رقم ٥٠٦ سنة ١٠٢٢ ق)

١٥٠ - التغيير الذي يحصل في ورقة عنه التبليغ بعد مراجعته من المساحة وأغلبها هو تزوير في ورقة رسمية إذ أن الاعتدال من هذه الجهة الرسمية يعتبر منصباً على جميع ما تتضمنه العقد من البيانات التي من شأن الموظف المختص مراجعتها وإقرارها . فالتغيير في إحدى هذه البيانات تنسحب عليه المراجعة ، فغيره يعتبر أنه غير في إشارة المراجعة نفسها . ولا نهم بعد ذلك أن يكون ذلك التغيير قد حصل باقتطاع طرفي العقد .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٣ طين رقم ١٥٨ سنة ١٠٦٢ ق)

١٥١ - إن دفاتر الأحوال في مركز البوليس إنما أعلنت لقيد الشكاوى التي تبلغ إليه ، فهي إذن من الفتاوى الأيمرية المتخصص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات . وبما أن قانون تحقيق الجنايات قد نص في المادتين ٣ و ١٠ على أن جميع الاستدلالات

بذلك بالتسجيل عنها وتم لمقصده فإنه يكون قد ارتكب جناية تزوير في ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٣٩/٢/١٢ طين رقم ٥٨ سنة ١٠٩٦ ق)

١٤٦ - إن دفتر المواليد مد لبيان اسم المبلغ ويوم الولادة وساعتها وعلمها ونوع الطفل ذكرًا كان أم أنثى والاسم واللقب اللذين وضعا له واسم الوالد واسم الوالدة ولقب كل منهما وصناعته وجنسية وديانة وعمل إقامته . فإذا حصل تغيير الحقيقة في أحد هذه البيانات حق العقاب على المتهم متى توافرت باقي عناصر جريمة التزوير . ومن ثم فإذا عمد شخص إلى تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في بيان لا يتصل بنسب المولود فإنه - بصرف النظر عن حقيقة نسب الطفل - يعاقب على جريمة التزوير ما دام البيان الذي غيرت الحقيقة فيه مما أعد الدفتر لإثباته .

(جلسة ١٩٤٠/١/٢٣ طين رقم ٤٣٧ سنة ١٠٥٠ ق)

١٤٧ - إن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات وإن كان قد نص إجمالاً في المادة الأولى منه على وجوب التبليغ عن المواليد وقيدها في الفتاوى المختصة لذلك إلا أنه قد أوجب صراحة في مواده الأخرى أن يكون هذا التبليغ متضمناً اسم ولقب وصناعة وجنسية وديانة وعمل إقامة الوالد والوالدة أو الوالدة فقط إذا كان الوالد غير معروف . الخ . كما أنه عين من وكل إليه القيام بالتبليغ وفرض عليه أن يوقع بمضاهة أو يحمته أو بإبلاغ يده اليدين على القيد وعلى كل ما يحصل في أثناء القيد من إضافة أو شطب أو تصحيح . ثم أجله أن يحصل مجافاً على صورة من القيد مصدق عليها عمن في عهده الدفتر بمطابقتها للأصل ، كما رخص لكل شخص أن يأخذ صورة رسمية من القيد . وفي هذا كله ما يدل على أن دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود والوالدة المنتسب في الحقيقة إليهما إذ أن إثبات الولادة وحدهما يغير تعيين المولود والوالدة لا يمكن بداهة أن يكون واقفاً بالفرض المقصود من القيد وهو استخراج صور منه لاستخدامها في مواد الإثبات المختلفة . وبناء على ذلك إذا تعدد المبلغ تغيير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به فإنه يعد مرتكباً لجناية التزوير في أوراق أيمرية . ولا يمكن أن يغير من ذلك ما جلد بلامحة المحاكم الشرعية من أحكام خاصة بمواد ثبوت النسب التي ترفع إلى هذه المحاكم فإن الحكم

أن يدونه الموظف المختص بمقتضى وظيفة في هذه الورقة الرسمية، فانه يكون يائنا جوهريا بعد تغيير الحقيقة فيه تزويرا .

(جلسة ١٩٤٣/٥/١٠ ملن رقم ١١٥٧ سنة ١٣)

١٥٦ - إن قانون العقوبات إذ بدأ في باب التزيير بالأوراق الرسمية وعد التزيير فيها جناية قرر لها عقوبة الأشغال الشاقة والسجن (المواد ٢١١-٢١٤) ثم بالتزيير في الأوراق العرفية وعده جنحة جمل عقوبتها الحبس مع الشغل (المادة ٢١٥) ، وإذ نص بعد هذا في المواد ٢١٦ وما يليها على التزيير في حالات معينة وحدده ، لاعتبارات قدرها الشارع ، عقوبة مخففة ، من ذلك ما جاء بالمادة ٢١٧ من أن « كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة (Fausse feuille de route ou faux permis de route ou passeport) وأزور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع عمله بتزييرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا ، إذ أفصح في المادة ٢١٤ عن أنه « لا تسمى أحكام المواد ٢١١-٢١٥ على أحوال التزيير المنصوص عليها في المواد ٢١٦-٢٢٢ وعلى أحوال التزيير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة ، فقد دل على أن الحالات التي أوردتها في المواد ٢١٦ وما يليها إنما هي استثناء من الأصل لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه كادل في ذات الوقت ، في غير ما لبس ولا غموض ، على أن حكم المادة ٢١٧ المذكورة لا يسرى إلا على أوراق المروود وجوازات السفر أي الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقا من القيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر بنقض النظر عن الأسماء التي اصطلح على تسمية هذه الأوراق بها ، ولا يتناول الأوراق التي تعطى مصلحة السكك الحديدية بالترخيص باستخدام قطاراتها في الأسفار بأجر أو غير أجر ، وذلك أيضا بنقض النظر عن الأسماء التي تطلق عليها . وإذن فإذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم هي أن المتهم ذور تذكرة سفر بقطارات السكك الحديدية بطريقة تغيير التاريخ الموضوع عليها ، فإن عقابه على ذلك لا يصح أن يكون بمقتضى المادة ٢١٧ بل يجب أن يكون بمقتضى المادتين ٢١١ و ٢١٢ على أساس أنه يكون جناية تزوير في أوراق رسمية ولا يدخل في الاستثناء جاف الذكر .

(جلسة ١٩٤٥/٥/١٢ ملن رقم ١٤٥٢ سنة ١٥)

١٥٧ - إذا كانت الواقعة التي أنبتها الحكم على

الموصلة لتحقيق والدعوى تؤدي بواسطة مأمورى الضبطية القضائية وبواسطة مرسومهم ، وإذا كان تحريم مذكرة في قدر الأحوال عن شكوى في جريمة هو من قبيل الاستدلالات والتحريات الخاصة بالجرائم كان تغيير الحقيقة الذي يقع أثناء تحريرها في تلك الدفاتر من أومباشى البوليس وهو من مرسوم رجال الضبطية القضائية تزويرا في أوراق رسمية .

(جلسة ١٩٤١/١٢/١ ملن رقم ١٦٣ سنة ١٢)

١٥٢ - إن حصول واقعة الدعوى بالكيفية المبينة بالحكم وهي أن الطاعن أعد الورقة المتقولة عنها صورة المذكرة المطعون بتزييرها وقدمها لنسخ صورة منها باعتبارها مطابقة للأصل الثابت بدق الأحوال القسم - ذلك لا يعني أن التزيير لم يرتكب حال تحرير الصورة المطعون بتزييرها لأنه ما دامت الصورة الرسمية قد جاءت مخالفة للأصل الثابت بدق الأحوال فقد وقع تزويرها حتى حال تحريرها ولا يغير من ذلك كونها نقلت من أصل آخر مزور من قبل تحريرها .

(جلسة ١٩٥١/٥/٨ ملن رقم ١١٧ سنة ٢١ ق)

١٥٣ - إن ما أعلنت دفاتر الصراف لإنبائه تاريخ تحصيل المبالغ من الممولين . وهذا مقتضاه أن كل تغيير الحقيقة في هذه التاريخ يعاقب عليه .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/٧ هـ رقم ٣٠٢ سنة ١٣ ق)

١٥٤ - أن حواظ التزويد التي أعنتها بلدية الاسكندرية ليحور فيها المحصلون مع كتاب الحسابات البيانات الإيجاب ادراجها بها عن المبالغ التي . نتج عن التحصيل عند تزويد الخزانة هي أوراق رسمية لا تطابق التعريف الذي وضعه القانون للأوراق الرسمية عليها . هذا ، وما دام الغرض من توقيع كتاب الحسابات على الحواظ المذكورة هو اثبات مراجعتهم لسوانح تحصيل المبالغ المتضمن تزويدا حتى لا يبق لدى المحصلين أكثر من المدة المتقولة ، فانه متى وقع كاتب الحسابات على البيانات الواردة في حافظة من هذه الحواظ فذلك يتضمن بناءا الاقرار منه بأن المبالغ المذكورة جاهل تيق في يد المحصل إلا المدة اللازمة ، فالتغير في هذه البيانات بادراج مبالغ أخرى غير التي تناولها المراجعة التي علمت وفقا للتعليقات الموضوعة لذلك ، يعتبر بلا شك تغييرا للحقيقة في ورقة رسمية ويعاقب عليه كتزوير في أوراق رسمية .

(جلسة ١٩٤٣/١/٤ ملن رقم ٢٣٣ سنة ١٢ ق)

١٥٥ - ما دام بيان الرسوم المستحقة على هامش الصورة المستخرجة من محاضر أعمال الخبير هو ما يجب

١٦٦ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأقام الدليل على ثبوتها في حق المتهم وأنه ارتكب جريمة التزوير في الورقة الرسمية (شهادة تحقيق الشخصية) عن قصد وعلم وبينة استحال هذه الورقة باعتباره هو صاحب الاسم للمتحل الثابت فيها ، وبين أحوال الضرر لصاحب الاسم الحقيقي (أخيه) فضلاً عن البعث بهذه الورقة الرسمية بما يعم الثقة فيها ، فلا يحدى هذا انهم قوله إنه إنما اتحل إسم أخيه قصداً إلى مصلحة إذ أنه يعوله .

(جلسة ١٩٥١/١١/١٩ طعن رقم ١٠٣٩ سنة ٢١ ق)

١٦٢ - إن دفتر التاليش ودفتر يومية المتداول المعروف بالاسم رقم ٤١ (زراعة) هما من البطائر التي اقتضى نظام العمل وضما لضبط عدد العمال الذين يشتغلون يوميا في كل مزرعة وفئات أجورهم وما يجري فيها من أعمال ، فيها من الأوراق الاميرية في معنى المادة ٢١١ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٦/٥/١٣ طعن رقم ٩٣٦ سنة ١٦ ق)

١٦٣ - الاستشارة رقم ٢٠ سكرتارية (وزارة الزراعة) هي ورقة رسمية ، فالتزوير فيها مما يتناوله حكم المادتين ٢١١ و٢١٣ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٧/٥/١٩ طعن رقم ٩٤٣ سنة ١٧ ق)

١٦٤ - متى كان صاحب الحق في إذن البريد - مرسله أو من أوصل إليه - قد أثبت فيه اسم المكتسب الذي يجب أن يصرف منه ، فإن محو الاسم ووضع إسم مكتب آخر يكون تزويراً في محرر رسمي .

(جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤ طعن رقم ١٨٥٠ سنة ١٧ ق)

١٦٥ - إذن البريد ورقة رسمية ، فإذا وقع التغير فيه في إسم من سحب الإذن له فذلك يعد تزويراً في ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ اتصاله بالمحرم الخاص بالبيانات التي من شأن الموظف تحريرها بنفسه .

(جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢ طعن رقم ١١٧٧ سنة ١٨ ق)

١٦٦ - إذا كانت الواقعة ، كما هي ثابتة بالمحكمة هي أن المتهم تقدم بشكوى لإدارة القرعة لإخفاء ابنه من الخدمة العسكرية بعد تجنيده بمقولة إنه شيخ طاعن في السن لا يقوى على كسب قوته وقوت عياله وأنه يعمل على التجدد بوصفه ابنه الأكبر ، فلما طلب للكشف عليه طلياً اتفق مع رجل متقدم في السن مهمل لا يقوى على العمل على التقدم للكشف الطلي فتقدم متسماً بإسم والد المتجدد متحلاً بشخصه أمام الطبيب المختص ، وساعده المتهم بأن آزره وسافر معه إلى القاهرة حيث

الطاعن هي أنه ارتكب تزويراً في دفتر اشتراك كيلو مترى يخول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية ويحرمه موظفون تلك المصلحة مختصون بمقتضى وظائفهم بتحريره ، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن هذا التزوير وقع في محرر رسمي بما يدعى معافاً خليفاً طبقاً للمادة ٢١١ من قانون العقوبات ، هو التكييف القانوني الصحيح للواقعة ، أما ما يقوله الطاعن من أن تزوير دفتر الاشتراك الكيلو مترى يعتبر جنحة منطبقة على المادة ٢١٧ من قانون العقوبات ، فهو مرفوض بأن هذا الدفتر ليس من قبيل المحررات التي وردت في هذه المادة استثناء من الأصل ، فلا يصح التوسع فيها أو القياس عليها بإدخال محررات لا يتناولها هذا النص .

(جلسة ١٩٥٢/١/٢٩ طعن رقم ١١٨ سنة ٢٣ ق)

١٥٨ - إن ما يكون بالذاكرة التي تسلمها إدارة الجيش للعساكر بالرفق من الخدمة خاصاً بدرجة أخلاق صاحب الذاكرة مدة وجوده بالخدمة هو من البيانات التي أعلنت هذه الذاكرة لإثباتها ، فتعد تغير الحقيقة فيه بعد جنابة تزوير في ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٤ طعن رقم ١٠٤٤ سنة ١٦ ق)

١٥٩ - إن الأورنيك رقم ٥ مزور ، إذ كان معداً لإثبات نتيجة اختيار من يطلب رخصة قيادة سيارة ، وإذ يوقعه ضابط المرور ومهندس السيارات بقلم المرور اللذان يختبران الطالب فهو ورقة تحوى جميع العناصر التي تجعلها تقتضى القانون ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٤٦/٧/٤ طعن رقم ٦١٩ سنة ١٦ ق)

١٦٠ - الأصل أن كل تغير الحقيقة في محرر رسمي ينتج عنه حتماً حصول الضرر أو احتمال حصوله ، إذ أنه يترتب عليه على الأقل البعث بما لحقه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور ويقال من ثقة الناس بها . وينبئ على ذلك أن تسمى شخص بتغير اسمه في محرر رسمي يعتبر تزويراً ، سواء أكان الاسم المتحلل لشخص حقيق معلوم أم كان اسماً خيالياً لا يوجد لصاحبه في الحقيقة والواقع ، ما دام المهر صالحاً لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه . فالقسي باسم متحلل في شهادة تحقيق الشخصية (الأورنيك رقم ٥٩ داخلية) هو تزوير في ورقة رسمية . وليس هذا من قبيل تغير اسم المتهم في محضر تحقيق جنائي الذي قالوا إنه لا عتاب عليه ما دام لم يترتب عليه إضرار بالغير ، فإن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم ، ثم إن هذا التغير يصح أن يعد من ضروب القناع المباح .

(جلسة ١٩٤٦/٥/١٣ طعن رقم ٩٤٠ سنة ١٦ ق)

بشؤون التميمون .

(حلقة ١٩٤٨/١١/٢٧ - ١٢٠٧ - سنة ١٩٤٨ ق)

١٧١ - إن بطاقات التميمون يوصف كونها أوراقاً تحمل بيانات يوقع عليها موظفون مختصون في حصول وظائهم تعتبر أوراقاً رسمية ، تغيير الحقيقة فيها وتقليد إمضاءات الموظفين المختصين بتوقيعها يعد جريمة تزوير .

(حلقة ١٩٤٩/١٠/١٠ - ١٢٧١ - سنة ١٩٤٨ ق)

١٧٢ - إذا كان الثابت أن استنارة الصرف رقم ٥٠٥ ح . عمل الدعوى قد وقع عليها زيد باسم شخص متوفى في حالة إمضاء طالب الصرف أو كاتب التصدير ، وقسمها للوظف المختص وأن بكراً الذي كان معه قد أيدته في ذلك ووقع بأعضائه على الاستنارة بصفته شاهداً على أن زيدا هذا هو صاحب الاسم الموقع به ، فإن إدانة بكر بالاشتراك في وضع إمضاء مزورة في استنارة الصرف المشار إليها بقصد التزوير تكون مجحمة .

(حلقة ١٩٥٠/١٠/١٧ - ١٢٧٦ - سنة ١٩٤٩ ق)

١٧٣ - العسكري المنتدب للعمل في مباحث مصلحة السلك الحديدية المكلف من قبل الضابط القضائي بتحرير أمر شخص اشتبه فيه هو من مسؤولي التبعية القضائية فهذه الصفة لإجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة لكشف الجرائم وتحرير محضر بما يجريه في هذا الشأن كما هو صريح نص المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات . فالمحضر الذي يجريه في هذا نطاق يعتبر في القانون محرراً رسمياً يجريه موظف مختص بتحريره . وتغيير الحقيقة الذي يقع أثناء تحرير هذا المحضر يعتبر تزويراً في وثقة رسمية .

(حلقة ١٩٥٠/٤/٤ - ٢٢٤ - سنة ١٩٥٠ ق)

١٧٤ - إن المادة ١٧ من لائحة السيارات المعدلة باتقرار الصادر في سبتمبر سنة ١٩٣٠ تنص على أنه لايجوز لأحد أن يقود سيارة ما لم يكن حازراً لرخصة . كما تنص المادة ٤٠ من اللائحة المذكورة على أنه لايجوز لأحد أن يقود سيارة معدلة للأجرة أو لتقل البضائع أو لأي استعمال صناعي أو زراعي أو تجاري آخر إلا بتصريح خاص يرفق بالرخصة المتوصص عليها في المادة ١٧ ، وأن هذا التصريح الخاص لا يبطى إلا إذا كان الطالب بالثمن من العمر ٢١ سنة كاملة وأثبت لإدارة السيارات كفاءة قية وعملية خاصة . وهذا وذاك مفاده

وقعت الواقعة ، وحصل الاثنان بذلك على إعفاء المجتند فهذه الواقعة توافرها جميع العناصر القانونية في جناية التزوير قبل الاتيين .

(حلقة ١٩٤٨/١١/٢٧ - ١٢٧٦ - سنة ١٩٤٨ ق)

١٧٧ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت واقعة الدعوى اشتراكاً في تزوير معنوي تم بتقديم امرأة عمولة باتفاقها مع أخرى إلى الطبيب الشرعي متحقة شخصية هذه الأخرى لثريقع الكشف الطبي عليها فكشف عليها هذا الطبيب باعتباره أنها هي المرأة الأخرى وأثبت نتيجة الكشف في تقريره فإن أدانته للمرأة الأخرى في هذه الجريمة تكون صحيحة سواء أكانت المرأة المجبولة قد وقعت ببصمتها أم لم توقع .

(حلقة ١٩٥٠/٣/٢٢ - ٨٩ - سنة ١٩٥٠ ق)

١٦٨ - المحضر الذي يحمره معاون الإدارة لتحقيق وضع يد مرشح للموعدة على الأبطالان التي قدم عقود ملكيته لإياها لإثبات توافر النصاب القانوني عنده هو من المحررات الرسمية بللمنى الوارد في المادة ٢١١ من قانون العقوبات وما بعدها . وإذا كان القصد الجنائي في التزوير يتحقق بلم المهم أنه تغيير الحقيقة بغض النظر عن البواعث التي دفعت إلى ذلك ، وكان تغيير الحقيقة في المحررات الرسمية يتحقق فيه دائماً الضرر لما في ذلك من إخلال الثقة الواجب توافرها لتلك الأوراق ، فإنه إذا تقدم شخص إلى هذا معاون متحلاً بشخصية دلال المساحة وتسمى باسمه وقررد ذلك في محضر التحقيق الذي حرر وقرر أن المرشح يملك النصاب ووقع على المحضر باسم دلال المساحة ، فهذا يكون جناية التزوير .

(حلقة ١٩٤٨/١٠/٢٦ - ٦٥٠ - سنة ١٩٤٨ ق)

١٦٩ - الإخطار الذي أعده مراقبة نسوية الديون المقارية لإخبار النائب الذي قدم طلباً بنسوية ديون مدينة بالقرار الذي تصدره اللجنة المشكلة قانوناً لهذا الغرض متى وقع عليه من رئيس هذه المصلحة وختم بخطمها فإنه يكون محرراً رسمياً والتزوير فيه تزوير في وثقة رسمية .

(حلقة ١٩٥٠/١١/١٥ - ١١٧٦ - سنة ١٩٤٨ ق)

١٧٧ - إذا كان الفعل كما هو مبين بالحكم . وهو تزوير إذن تموين يصرف سكر توافر فيه الأركان القانونية لجناية التزوير في الأوراق الرسمية فلا يقدح في اعتباره كذلك كون هذا الفعل يعد في الوقت ذاته جريمة مخالفة للامر العسكري والقرارات الوزارية الخاصة

تغيير الحقيقة فيها يكون جريمة تزوير في أوراق أميرية ما لم يحسن هناك نص يعاقب عليه بقوبة الجنبه ، فمعدن يجب عده جنبه بناء على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات . والمستفاد من نص المادتين الأولى والثانية من الأمر العسكري رقم ٧٦ المذكور ومن المواد ١١ و١٤ و١٧ من القرار الوزاري رقم ٢٤ سالف الذكر أن تغيير الحقيقة في هذه النفاكر يعاقب عليه في جميع الأحوال بقوبة الجنبه فهو يعتبر جنبه .

(جلة ١٩٤٦/٢/٢٥ ملن رقم ٤٠٤ سنة ١٦ في)

١٧٩ - أن القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتأمين نص في المادة ٣١ منه على أن يكون صرف الأقفه في حالات الزواج والوفاة وغيرهما من الحالات الاستثنائية بموجب تراخيص تصرفها مراقبة التأمين المختصة ، وتصرف هذه التراخيص بناء على طلب صاحب الشأن ، ويكون الطلب مشتملا على البيانات ومشفوعا بالمستندات التي تقررهما وكالة وزارة التجارة والصناعة لتقوون التأمين ، كما نص في المادة ٣٢ على أن لمراقبات التأمين أن تطلب من كل رب عائلة ومن كل صاحب عمل أو مصنع يستعمل الأقفه في تجارته أو صناعته جميع البيانات والمعلومات والإحصائيات والأوراق التي يكون لها شأن في تحديد الأقفه التي يرخص في صرفها أو مراقبة الصرف طبقا للأوضاع والكبيات المقررة ، وأن على هؤلاء الأشخاص أن يقدموا ما يطلب اليهم تقديمه في المواعيد والأوضاع التي تحددها الفرض . وأن تكون هذه البيانات والمعلومات مطابقة للحقيقة ؛ ثم نص في المادة ٣ من القرار الوزاري رقم ٤١٢ لسنة ١٩٤٤ على أن كل مخالفة لأحكام المادة ٣٢ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنبه . فإذا كانت الواقعة المضمنة الى الميهم لا تنخرج عن كونها من البيانات التي طلبت من رب العائلة لضرف أقفه في حالات الزواج طبقا للمادة ٣٢ المشار إليها فان تقديم هذه البيانات غير مطابقة للحقيقة لا يكون جريمة تزوير معاقبا عليه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات بل يعاقب عليه فقط - بناء على حكم المادة ٢٢٤ عقوبات بالمادة ٣٢ من القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ و المادة ٣ من القرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٤٨ ، وتكون العقوبة هي الغرامة فقط .

(جلة ١٩٤٨/١٢/٢١ ملن رقم ١٨٩٦ سنة ١٨ في)

١٨٠ - أنه لما كانت البطاقات الشخصية بطبيعتها

أن التغيير الذي يحصل في رخصة قيادة سيارة بموجب كلة أجرة بعد عبارة « رخصة سوق عومي » ، ومحو قسم الكلمة بعد كلة « سائق » في خاة صناعة الميهم ، وذلك حتى لا تكون الرخصة مقصورة على قيادة سيارات ركوب التاكسي ، هذا يكون تزويرا حاصلًا في البيانات التي أعدت منه الورقة لإثباتها معاقبا عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات .

(جلة ١٩٥١/٥/٢٩ ملن رقم ٣٦٩ سنة ٢١ في)

١٧٥ - متى كان واضحا بالحكم أن التغيير الذي حصل في الاستمارات رقم ١٥٥٥ ح (قسم التوريد) قد وقع من الميهم في قيمة المبالغ المتبقة في الوصول المحررة بمجرة كاتب المحكمة عن مقدار الرسوم المدفوعة للخرافة ، وهو الموظف المختص بمحكم وظيفته بتحريرها فإن التغيير يكون حاصلًا فيها أعدت هذه المحررات لإثباته وتكون المحكمة إذ داته بالتزوير في أوراق رسمية قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا . ولا قيمة في هذا الشأن للبائع الذي دفع الميهم على ارتكاب التزوير .

(جلة ١٩٥١/١٠/٢٢ ملن رقم ٨٦٤ سنة ٢١ في)

الفروع الثالث

التزوير في الورقة الرسمية المعبر جنبه

١٧٦ - أنه وإن كان تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جنسية وفقا لنصوص القانون العام ، إلا أنه إذا وجد نص يعاقب على هذا التغيير بقوبة الجنبه فإنه يمين اعتبار هذا التزوير جنبه بالتطبيق للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات التي تمنع صريح فيها سريان أحكام التزوير العامة على الجرائم المخصوص عليها فيها أو في قوانين عقوبات خاصة .

(جلة ١٩٥٥/٢/٢١ ملن رقم ٢٩ سنة ٢٥ في)

١٧٧ - أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصا .

(جلة ١٩٤٥/١٢/١٠ ملن رقم ١٤٨٧ سنة ١٥ في)

١٧٨ - تذاكر توزيع الكيروسين هي أوراق أميرية تصدرها من وزارة التأمين بمقتضى القرار الوزاري رقم ٢٤ المؤرخ في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٠ بناء على الأمر العسكري رقم ٧٦ الصادر في ٨ من الشهر المذكور من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية

من حقيقة نفي قيام فعل مسخ التوزيع المستوجب العقاب بل هو حرب من القتل لا عقاب عليه . أما إذا وكل الدائن إلى المدين تحرير إيصال ببلغ قبضه الدائن من ذلك المدين أية محرر على لسان الدائن إقراراً بقبضه من الدين فغير المدين في هذا الإقرار بأن أثبت فيه واقعة على غير حقيقتها ووقع الدائن الإقرار أو الإيصال بغير أن يلحظ ما فيه من مخالفة للحقيقة فهذا توزيع بطريق تغيير إقرار أولي الشأن الذي كان الغرض من تحرير هذا السند إدراجه به ويحق العقاب عليه بمقتضى المادة ١٨٣ عقوبات . والفارق بين هاتين الواقعتين هو أن التوقيع في الواقعة الأولى حصل والموقع عالم بما يفعل متعمد له فلم يشك أحد في التوقيع ولم يشك منه رغم لإدانة أما في الواقعة الثانية فالواقع قد انقش ولو علم بما كتب في السند لما دعي به ولم يقع عليه .

(جلبه ١٩٣٠/١٢/٢١ طعن رقم ٤٠٦ سنة ١٣٥٠ ق ٣)

١٨٣ - إن المادة ٤٧٠ من قانون المرافعات توجب أن يكون تصديق كاتب المحكمة حاصلًا على إضاء صاحب المطبوعة الموقفة على إحدى نسخ الصحيفة المنشورة بالإعلان ، لا على ورقة الصحيفة نفسها مع خلوها من إضاء صاحبها . فلذا لم تستوف الصيغة التي فرضها القانون ، ولم توجد على نسخة البريدة المنشور فيها الإعلان إضاء ذلك الشخص المسئول عن حملة النشر لم يبق لنسخة البريدة الواقع فيها النشر أية قيمة قانونية ، وحتى إن وجه الأمر أن يطلب من قاضي البيع إبطال النشر ، لأنه لم يستوف شرائطه القانونية بل وجب على قاضي البيع أن يبطل هذا النشر من تلقاء نفسه إذا خاف من له مصلحة في إبطاله . ومن أثر فقدان هذه النسخة اقتسبتا القانونية أن أي توزيع يقع فيها لا يكون مستحق العقاب لعدم الضرر منه باعتبار أنه وقع في محرر باطل فوناً بطلاناً أصلياً .

(جلبه ١٩٣٢/٢/٢٧ طعن رقم ٢٧١ سنة ١٣٥٠ ق ٤)

١٨٤ - كل إضاعة على صك عرق من شأنها تغيير مركز الطرفين هي توزيع يستوجب العقاب .

(جلبه ١٩٣٢/٥/١٥ طعن رقم ١٣٤ سنة ١٣٥٠ ق ٣)

١٨٥ - إذا استبدل شخص بوردة مخالصة صادرة منه (خطه وإضاءه وتوقيع شاهدين) ورقة أخرى فجاء الاستبدال لا يكون فيه أمر جنائي لو أن الورقة الثانية حررت بخطه هو نفسه وتوقيعه وأضاه عليها الشاهدان اللذان على المخالصة الأولى فملا بنفسهما لأن فيهما الصورة بحيث لا يخرج بمحصل من هذا الاستبدال

أوراقاً أميرية لصمودها من جهة أميرية هي وزارة الشؤون الاجتماعية فإن تغيير الحقيقة فيها يكون جنابة توزيع في أوراق أميرية عالم يكن هناك نص يعاقب عليه بمقتضى الجنحة فإنه في هذه الحالة يجب عدم جنحة بتسليم المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات . ولما كانت المادة ١٧ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية قد نصت على أن «كل من ذكر بيانات غير صحيحة في الطلب الذي يقدم للحصول على بطاقة شخصية وهو يعلم بعدم صحتها أو أسدت كذلك تغييراً في بيانات هذه البطاقة أو اشتمل شخصية غيره أو استعمل بطاقة ليست له يعاقب بالسجن وبغرامة لا تزيد على عشرين جنياً أو بإحدى هاتين العقوبتين» . فذلك مفاده أن تغيير الحقيقة في هذه البطاقات يعاقب عليه في جميع الأحوال بمقتضى الجنحة - ولا يفتح في ذلك أن النص على العقوبة جاء في صدد تغيير البيانات المثبتة من قبل رانه لا يشمل حالة الاصطناع إذ لا فرق في الواقع ولا في القانون بين هذا النوع من التغيير وبين اصطلاح البطاقة الشخصية على غرار البطاقة الصحية فإن كلا النوعين توزيع ماضى حكمه واحد ولا يقبل عقلاً أن يعد أحدهما جنابة والآخر جنحة . وإن الحكم الذي يقضى باعتبار جريمة اصطلاح البطاقة الشخصية التي قارفاً الطاعن جنابة توزيع وقضى عليه بمقتضاها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

١ جلبه ١٩٥٠/٥/٢٠ طعن رقم ٢٢٦ سنة ١٣٥٠ ق ٤

١٨٦ - يتفاد من المواد ١٣ من القرار رقم

٣ لسنة ١٩٤١ و١ من الأمر العسكري رقم ٢٥٣

لسنة ١٩٤٢ و٧ من قرار وزير التكوين رقم ٦٢٣

لسنة ١٩٤٥ أن الشارع فرض تغيير الحقيقة في استمارات

طلب الأسمدة منذ صدور القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١

عقوبة الجنحة ولم يخرج جريمة التوزيع في هذه الاستمارات

من مصاف الجنح حتى بعد أن رفع بالأمر رقم ٢٥٣

لسنة ١٩٤٢ حد عقوبتي الحبس والغرامة المقررتين لها

بما يستقر منه أن الشارع حدد نوع هذه الجريمة واعتبرها

جنحة في كل الأحوال .

(جلبه ١٩٥٠/٥/٢١ طعن رقم ٢٢٦ سنة ١٣٥٠ ق ٤)

الفصل الثالث

التوزيع في المحررات العرقية

١٨٢ - إذا كتب شخص على قسمة إقراراً بين

لتحيز وغير الحقيقة في هذا الإقرار بالتعاضد قيمة الدين

أه: أراد إعفاء أصحاب الدفاتر التجارية الأخرى وهي أم بكثير من دفاتر الوكالات من العقاب على ما يرتكبه في دفاترهم من التزوير بل إن هذا التزوير يدخل تحت أحكام المادة ١٨٣ ع التي نصت على عقاب التزوير المحصل في المحررات العرقية إطلاقاً. وما لاشك فيه أن المحررات العرقية تشمل الدفاتر التجارية.

(جـ ١٩٣٠/١٤ طعن رقم ٢٠١٣ سنة ٢٥ ق ١)

١٨٩ - التأشير على سند الدين بخط المدين لا يكون حجة على الدائن وإنما الذي يكون حجة عليه التأشير المحصل بخطه أو بخط وكيله فإذا سلم الدائن سند الدين إلى المدين ليؤشر على ظهره بسداد المبلغ الذي دفعه من مقدار الدين فإنه يكون قد وكفه في إجراء هذا التأشير نية عنه ويكون تأشير المدين في هذه الحالة حجة على الدائن. ومن هنا يأتي الضرر لأن كل ما يحمره المدين بطريق الوكالة عن الدائن يلزم به الدائن نفسه باعتباره حاصلاً بإذنه فإذا هو أشرف بأكثر مما أراد الدائن التأشير به فإن هذا يعد تزويراً من المدين بتغيير إقرار أولي الشأن منطبقاً على المادتين ١٨١ و ١٨٣ ع.

(جـ ١٩٣٠/٥/١٨ طعن رقم ١٢٧٢ سنة ٢٥ ق ١)

١٩٠ - لا عقاب على التزوير لانقضاء الضرر إذا كان ما أُنجم بالمحرر حاصلاً لإثبات التخلص من أمر مسلم بالخلاص منه، ولكن هذا لا يجبر بحال أن يخلق الشخص لنفسه سنداً كتابياً يحميه له إثبات ما يدعيه على خصمه. فإذا غير شخص في أصل التدبير المعطى له من داتته أرقام المبلغ الذي سنده لجملة أزيد من حقيقته وكان ذلك بقصد تخلفه من فوائد ربوية متنازع عليها بينه هو والدائن، فهذا تزوير معاقب عليه.

(جـ ١٩٣٠/٥/١٧ طعن رقم ١٤١ سنة ٢٥ ق ١)

١٩١ - أن العقود العرفية، متى كانت ثابتة التاريخ، تتعلق بها قانوناً حق الغير لجواز الاحتجاج بها عليه أو احتجاج الغير بها. فإذا وقع فيها تغيير للحقيقة بقصد الإضرار به عد ذلك تزويراً في أوراق عرقية ووجب عقاب المزور. وإن كان هذا صاحب عقد شراء، لمصلحة تسجيله، إلى تغيير الثمن بتخفيضه بعد ثبوت تاريخ العقد رسمياً، وكان ذلك بقصد الإضرار بالخزاة عد ما وقع منه تزويراً في ورقة عرقية لاحتمال وقوع الضرر في هذا التغيير. ولا يغير من ذلك القول بأن رسوم التسجيل تحصل على أساس خيرية الأهلين التي يرجع إليها عند تقدير هذه الرسوم، لأن تلك الأهلين

مهما يكن استبدالاً متعمداً وذلك لأن قوة الدليل المستفاد من الورقة الثانية هي من قوة الدليل المستفاد من الورقة الأولى بلا أدنى فرق. أما إذا كانت المخالفة الثانية صورة مطابقة في نصها للمخالفة الأولى ولكن بينهما فرق هو أن توقيع الشاهد بخط هذا الشخص لا بخط الشاهد، كأن صلها وتوقيع عليها، وإن كانا بخطه، إلا أن فيها تلاعباً بمعنى الأمر، فهذا يقلل من أثر صلب هذه المخالفة، وكذلك إضفاء الشخص الموقع به عليها محرران بخط هذا الشخص نفسه، وأن لا تأثير لتلاعب في خطه ما دام الخبير أثبت أنه هو كاتب ذلك الخط، وما دام هو نفسه انتهى به الأمر إلى الاعتراف بذلك الخط، ومهما يقل من أن ثبوت كون المخالفة في صلبها وفي توقيع عليها هي مخالفة ملازمة له حتى مع عدم شهادة أحد عليها - مهما يقل من كل ذلك فإن صاحب المخالفة له في الواقع مصلحة كبرى في زيادة التوثيق عليها بشهادة الشهود الذين يمكنه الاعتماد عليهم لإثبات صحة توقيع الموقع على المخالفة لو أنكر التوقيع. فالاستبدال في هذه الصورة هو في ذاته تزوير واقعة وضع امضاءات مزورة بقصد تشويه دليل صاحب المخالفة وإيقاع الضرر له. وتحقيق الضرر بهذه المتابعة كاف. ولا يضير من بعد أن يكون هناك ضرر محتمل يصيب الشاهدين أو لا يكون.

(جـ ١٩٣٠/٥/٢٢ طعن رقم ١٠٦٤ سنة ٢٥ ق ١)

١٨٦ - إن الاحتجاج بقول بعض علماء القانون بانعدام الضرر في جريمة تزوير المحرر العرفي متى كان هذا المحرر قد زور بقصد الوصول إلى حق ثابت شرعاً، هذا الاحتجاج لا يجدي إلا إذا كان الحق الذي استطاع المحرر لإثباته ثابتاً بطريق قاطع يوم أن استطاع هذا المحرر ولم يكن ثم نزاع بشأنه.

(جـ ١٩٣٠/٥/٢٢ طعن رقم ١٠٦٨ سنة ٢٥ ق ١)

١٨٧ - اختطاف ورقة بمحسنة على ياض ومؤلها بحد دن أو محالصة أو تغيير ذلك من الالتزامات التي يترتب عليها ضرر لصاحب الإضفاء يعد بمحكمة المادة ٢٩٥ ع تزويراً ما يعاقب عليه بالمادة ١٨٣ ع.

(جـ ١٩٣٠/٥/٢٨ طعن رقم ٥١٤ سنة ٢٥ ق ١)

١٨٨ - إن الشارع إذا كان رأى أن يلحق نصاً خاصاً في المادة ١٨٦ ع على عقاب من يقيمون دفاترهم من أصحاب الوكالات وما يشابهها الأشخاص الساكنين عندهم بأسرها مزورة وهم يسلون ذلك فليس معنى هذا

الخاصة بها. والاشارة إليها مع ما أشير اليه في المادة ٢ من قانون العقوبات الخاصة بحماية الصوالح العمومية المصرية وحما - كل ذلك يدل على أن المقصود من المادة ٢٠٦ المذكورة إنما هو حماية أوراق البنكوت التي أخذ بإصدارها في مصر دون غيرها من البلاد. وإذن فتدوير تلك الأوراق أو استعمالها تطبق عليه المادة ٢١٥ ع على أساس أنها أوراق عرقية.

(جلسة ١٩٤٠/٦/١٠ طعن رقم ١٢٩٦ سنة ١٠ ق)

١٩٦ - ان مجرد اصطناع التهم سنداً بدين له على آخر بعد تدويرها متى توافرت باقي أركان الجريمة ولا يغير من ذلك أن يكون الدين الورود بالسند صحيحاً في الواقع إذ أن ذلك فيه تغيير الحقيقة من ناحية الطريقة القانونية التي ثبتت الحقوق بها.

(جلسة ١٩٤١/٦/٢٤ طعن رقم ٧٤٠ سنة ١١ ق)

١٩٧ - إذا دور الدائن سنداً لإثبات الدين الذي له في ذمته بدينه فإنه يكون مرتكباً لجريمة التدوير لأنه بفعله غدر إنما يحل لإثبات دينه دليلاً لم يكن له وجود. الأمر الذي يسيل له الوصول إلى حقه، ويحصل هذا الحق أقل عرصة للنزاع وهذا من شأنه الإضرار بالدين.

(جلسة ١٩٤١/١١/٢١ طعن رقم ١٧٢ سنة ١٢ ق)

١٩٨ - ان دفتر يومية حركة المبيعات الذي تسجله الجمعية الزراعية إلى من يبيع لها كوكيل منها منتجاتها من أحملة وبذور وغيرها بالأثمان التي تحددها له على أن يرصد فيه روميا، أولا وأخرا، عمليات البيع التي يجريها لحسابها، عومن المحررات التي يعاقب القانون على تغيير الحقيقة فيها ما دام قد أعد باقيا الطرفين لإثبات حقيقة العمليات التي تنون فيه ليكون أساسا للحاسبة بينهما.

(جلسة ١٩٤١/٦/٢٦ طعن رقم ١١٥٠ سنة ١٢ ق)

١٩٩ - ان وضع امضاء موزر على شكوى قدمت في حق انسان إلى جهة ذات اختصاص بتدويرها لأن التوقيع على الورقة للإيحاء بأن ما دون فيها صادر عن صاحب التوقيع هو بذاته تغيير الحقيقة في الكسابة بطريق وضع امضاء موزر. وذلك بغض النظر عن كون ما دون بالورقة صحيحاً أو غير صحيح.

(جلسة ١٩٤١/٥/٢ طعن رقم ١٠٥٨ سنة ١٣ ق)

٢٠٠ - انه وإن كان تقدير التعويض في حالة وجود شرط جرائ في العقد من شأن المحكمة المرفوعة إليها الدعوى به - تفصل فيه على أساس الضرر الذي

غير مقيد عند التقدير بتأسيه على العصرية، بل له أن يسدل عنها ويأخذ بالتمن الوارد في العقد اذا كان ذلك في مصلحة الخرافة، كما له أن يطلب تعيب خبير لتقدير الثمن.

(جلسة ١٩٣٨/١٢/٥ طعن رقم ١٥٠ سنة ٩ ق)

١٩٢ - إذا كتب شخص ورقة تمثل على أن آخر مدین له بمبلغ من النقود، ثم دسها عليه في أوراق أخرى فوقع عليها بامضاءه ضمن هذه الأوراق دون أن يتبناها فيها، فهذا تدوير عن طريق البلاغة للحصول على امضاء المجنى عليه.

(جلسة ١٩٤٠/١/١٠ طعن رقم ٣٩٩ سنة ١٠ ق)

١٩٣ - إن دافتر بنك التسليف الإذاعي المخصصة لإثبات بيان عمليات وزن الخلال التي تودع شون البنك هي بحكم القانون دافتر تجارية فلها إذن قوة في الإثبات وإن تغير الحقيقة في البيانات التي أعدت لإثباتها بعد تدويرها في أوراق عرقية.

(جلسة ١٩٤٠/٣/٢٥ طعن رقم ٨٧١ سنة ١٠ ق)

١٩٤ - إن إيجار ملك الغير يقع صحيحاً نافذاً فيما بين المتعاقدين ولو كان المستأجر يعلم أن المؤجر غير مالك وذلك متى كان لا يوجد من جانب المؤجر ما يمنعه من القيام بالتزامه بتسليم العين المؤجرة ليمكن المستأجر من الانتفاع بها مدة الإيجار. وإن فسل تغيير في ورقة العقد من شأنه التأثير في القيمة القانونية له يكون تدويراً معاقباً عليه.

(جلسة ١٩٤٠/١/١١ طعن رقم ٩٠٨ سنة ١٠ ق)

١٩٥ - إن أوراق البنكوت الأمريكية ليست من الأوراق الرسمية التي وضعت للأداتان ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات لحمايتها من التدوير، فإن تدويرها ليس تقليداً لورقة صادرة من الحكومة أو من أية جهة من جهاتها إذ هي صادرة من أحد البنوك التجارية الأمريكية التي لا يمكن اعتبار الأوراق الصادرة منها من الأوراق الرسمية التي يشترط فيها أن يكون محررها موظفاً عموماً مختصاً بتدويرها. وإنما شأن تلك الورقة في بلادها هو شأن أوراق البنكوت المرخص للبنك الأهلى بإصدارها في مصر. وهذه لا يعاقب على التدوير فيها على اعتبار أنها واقع في أوراق رسمية بل يعاقب على القانون بنص آخر هو المادة ٢٠٦ ع. على أساس أنها من أوراق البنكوت المالية التي أخذت بإصدارها قانوناً. على أن هذه المادة لا تطبق على التدوير في أوراق البنكوت الأجنبية، لأن عبارتها وما ورد في المذكرة الإيضاحية

معامتها هي أو مما يمكن قانا في الدعوى من أدلة أخرى ، فإنه لا يصح أن ينسب عليها أنها ائتمنت في إثبات التورير على تقرير صلحة الطب الشرعي ، فضلا عما يتيسر من أيضا من عملية المضاهاة التي أجرتها .

(جلسة ١٩٥٥/٠٠/١٥٤٧ طين رقم ١٩٥٦/٠٠/١٤ ق)

٣٠٥ - إذا كانا المحككة حين قننت وإذاعة المتهم في دعوى التورير المرفوعة عليه قد ائتمنت في ذلك على أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه غير مكشوفة بأسباب الحكم المدني التقاضي برد وطلان الورقة الزوررة ؛ فإنه لا يكون ثمة في هذا المقام على الفقرة بين أن يكون النزاع حول صحة الورقة مثارة إنكار التوقيع عليها أو الطعن فيها بالتورير ، إذ العبرة في هذا المقام هي بائتمان المحككة لا بطيات المحصور ولا بين منهم يتسبح عليه عبء الإثبات ، فإن الإذاعة في الدعوى الجنائية تقوم على أساس العقيدة التي تتكون لدى المحككة وتطعن إليها بناء على ما يترجمه هي من تحقيقات ، غير مقيدة - كما هي في الدعوى المدنية - بأقوال المحصور أو طلباتهم .

(جلسة ١٩٥٥/١٠/١٥٤٧ طين رقم ١٤٠٠ سنة ١٣٥٠)

٣٠٦ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم بالتورير لم يبين قضاءه بذلك على مجرد صدور حكم من القضاء المدني بضم صحة العقد بل ذكر الأدلة والاعتبارات التي استندت إليها المحكمة الجنائية منها ثبوت الإذاعة ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فالحال في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٥/١٠/١٥٤٧ طين رقم ٢٣٥٠ سنة ١٣٥٠)

٣٠٧ - إذا كان الحكم التقاضي بالإذاعة في جريمة تزوير عقد قد ذكر الأدلة التي استندت إليها المحكمة المدنية في قضائها برد العقد وطلانه ثم أخذ بها واعتمد عليها ، وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى الإذاعة فذلك لا يضره ، إذ أن من حق التقاضي الجنائي أن يستند في تكوين عقيدته على أي مصدر في الدعوى .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١٩١٩ طين رقم ٥٣٥٠ سنة ١٣٥٠)

٣٠٨ - متى كان الحكم ليس فيه ما يبيح من ناحية الأسباب التي بني عليها وانتهى منها إلى إدانة المتهم فلا يضره أن تكون الأسباب التي اعتمد عليها في إدانة المتهم في التورير متفقة مع تلك التي اعتمد عليها التقاضي المدني في رد الورقة الزوررة وطلانها .

(جلسة ١٩٥٥/٠١/٢٩٠٠ طين رقم ١٥٨٠ سنة ١٣٥٠)

أصاب المدعى بالفعل من جراء عدم قيام المدعى عليه بالترام غير مقيدة بالشرط ، إلا أنه لا شك في أن التضخم في حقيقة المبلغ يرفع مقدره عند تزويرا لاحتمال حصول ضرر منه ، إذ المحككة قد تأخر في تقديرها لتعويض بتقدير الطرفين أقسامها .

(جلسة ١٩٥٥/١٠/١٥٤٧ طين رقم ٨١١٠ سنة ١٣٥٠)

٣٠٩ - البطاقة التي تصدرها شركة الترام بتحويل حاملها الركوب خمس عشرة مرة في طاراتها مثبتة تماما بالكتابة بين حاملها وبين الشركة بخبرة وركب القطارات التي تديرها الشركة . فهي إذن من المخدرات العرفية التي يعتبر تزييف الحقيقة فيها تزويرا معاقبا عليه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات متى توافرت سائر أركانها .

(جلسة ١٩٥٥/١٠/١٥٤٧ طين رقم ١٥٨٠ سنة ١٣٥٠)

٣٠٢ - إن التصريح بدخول المحسكات البريطانية ليس من تذاكر المرور المقصورة في نص المادتين ٢١٦ و ٢١٧ من قانون العقوبات . فإذا كانت الواقعة موضوع الدعوى محسلا أن إدارة الجيش البريطاني قد أصدرت نصريها بدخول المحسكات البريطانية باسم زيد وسلته إلى بكر بناء على تقديمه إيصال تخمين الشخصية الصادر باسم زيد ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها لا يفتنى المادتين ٢١٦ و ٢١٧ لأنها ليست من تذاكر المرور ولا يفتنى المادة ٢١٥ باعتبارها ورقة صرفية ما دام أنه ليست هناك الأوراق قد أثبتت على غير الحقيقة في أوراق أعدت لهذا الغرض .

(جلسة ١٩٥٥/٢/١٩١٨ طين رقم ١١٩٨ سنة ١٣٥٠)

الفصل الرابع

إثبات التورير

٣٠٣ - أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعوى التورير فلتقاضى الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون تشديد دليل معين . ولا يحد في هذا الصدد التعدي بقضاء النقض المدني الذي جرى بأن التماثل الذي ينكر التوقيع بالحكم مع الاعتراف بصحة بصته يجب عليه هو - لتصل ما ثبت عليه الورقة - أن يبين كيف وصل ختمه هذا الصحيح إلى الورقة التي عليها التوقيع .

(جلسة ١٩٥٥/١٠/١٩٢٦ طين رقم ٧١١٢ سنة ١٣٥٠)

٣٠٤ - إنه لا يمكن القانون يميز المحككة أن تحسم تزوير أية ورقة متى كان التورير ثابتا عليها من

٢١٥ - يجب بحسب الأصل أن تكون الأوراق التي تحصل المضاعفة عليها في التدوير رسمية أو عرفية معترفا بها . فإذا كان عند الإجماع الذي أجرى الخير عملية المضاعفة عليه لا يوجد في أوراق الدعوى ما يدل على الاعتراف به ، فإن الحكم الذي يستند في قضائه على تقرير الخير الذي أقيم على هذه العملية يكون ميبأ .
(جريدة ١٩١٧/٧ طعن رقم ١٩٥ سنة ١٩١٧ ق)

٢١٦ - أن القاضي ليس ملزماً بأن يقبل المضاعفة على ورقة رسمية لم يثبت تدويرها أو كلورته عرفية معترف بها بل أنه أن يستبعد من هذه الأوراق ما لا يرى من روايته قائمة في إطار الحقيقة . فكل ما أن يقتصر المضاعفة على الأوراق المعاصرة للورقة المظنون فيها سواء أكانت هذه الأوراق رسمية أم عرفية ، له أن يستبعد لأي سبب من الأسباب أية ورقة ولو كانت رسمية ، خصوصاً إذا كانت هناك أوراق أخرى مقدمة للمضاعفة عليها . وإذا كان هذا مقراً في المواد المدنية فإنه يكون أولى بالاتباع في المواد الجنائية حيث لا يصح مجال مطالبة القاضي بأن يقبل المضاعفة أية ورقة عرفية لمجرد اعتراف الخصوم بها ولا أية ورقة رسمية معها كانت ، أو مطالبة بأن لا يجري المضاعفة إلا على الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها ، كما هي الحال في المسائل المدنية . فإن مطابق ذلك لا تنطبق والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من أنها - سواء أكانت بالعقوبة أم بالبراءة - يجب ألا يكون صدورهما إلا بناء على العقيدة التي تكون لدى القاضي بكامل الحرية ، عامتضاه تخويل المحكة إجراء المضاعفة على أية ورقة تتنع بصورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورهما منه ، أو استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترفاً بها على ماورد في أسرها . والقول بخير ذلك يقترب عليه إما الزم المحكة الجنائية بأن تأخذ دليل وهي غير مطمئة إليه ، وإما أن تسير في إجراءات وهي جلية بأنها غير مجدية ، ولا يعترض على ذلك النظر بالمادة ٧٧ من قانون تحقيق الجنايات الواردة في باب قاضي التحقيق ، فإن نصها بأنه « الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التي تحصل عليها المضاعفة في مواد التدوير والافرار يصحها تنطبق أيضاً في التحقيقات الجنائية » - نصها هنا معها كانت دلالة لا يمكن أن يكون مقصوداً به مخالفة تلك القواعد الأساسية المقررة للأحكام الجنائية وإنما هو نص لم يقيد به إلا إرشاد القاضي إلى ما يحسن

٢٠٩ - عجز الخير عن إجراء عملية المضاعفة في جريمة التدوير لعدم صلاحية استكتاب التهم لإجرائها لا يمنع المحكة من تحقيق وقوع التدوير من التهم بكتابة الأداة الأخرى .

(جريدة ١٩٠١/١٠ طعن رقم ١١٠ سنة ١٩٠١ ق)

٢١٠ - أن إلتاف الورقة أو انضمامها لأي سبب كان لا يبرر في حد ذاته القول بصفة عامة باستحالة تحقيق التدوير المعنى به فيها إذ التدوير يمكن إثباته ولو كانت الورقة لم يندلجها وجود . ومن ثم فلا يبرر للحكمة أن ترفض تحقيق الواقعة التي يرتكن عليها مدعى التدوير لمجرد عدم وجود الورقة المظنون عليها بالتدوير . وإذا كان الحكم قد قضى ببراءة التهم ورفض الدعوى المدنية قبله على أساس ما قلناه من عدم ثبوت واقعة التصيب لأن السند الذي هو أساس هذه الواقعة والمدعى بتدويره غير موجود ولا يمكن لذلك تحقيق التدوير المعنى به فيه ، فإنه يكون قد أسقط وكان على المحكة رفض عدم وجود السند أمامها - أن تعرض إلى أدلة التدوير التي قدمها المدعى وتحققها ثم تقول كليتها في الدعوى بعد ذلك بناء على ما يظهر لها . أما وهي لم تقبل فإن حكماً يكون ميبأ .

(جريدة ١٩١٥/١٠ طعن رقم ١٠٠٠ سنة ١٩١٥ ق)

٢١١ - إن تعدد الأوراق للورقة لا يقترب عليه حتى انضمام جريمة التدوير والدعوى بها ، بل يوقف الأمر على إمكان إقامة الدليل على حصول التدوير ونسجه إلى متهم معين . وإذا ما أثبتت المحكة حصول التدوير وأرتكب التهم إليه ، وذكرت على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه لحكمها بذلك لا غبار عليه .

(جريدة ١٩١٧/٧ طعن رقم ٢٠١ سنة ١٩١٧ ق)

٢١٢ - إن عدم العثور على الورقة المزعومة لا يمنع من قيام جريمة التدوير ولتطلب عليها ما دام الحكم قد أثبت وجود الورقة وتزويرها .

(جريدة ١٩١٧/١ طعن رقم ١١٩٩ سنة ١٩١٧ ق)

٢١٣ - إن عدم وجود المجرر المزور لا يمنع من إثبات تدويره بتهمة التزوير .

(جريدة ١٩١٧/٧ طعن رقم ٢٠٠٠ سنة ١٩١٧ ق)

٢١٤ - إن تعدد الأوراق المزعومة لا يقترب عليه حتى عدم ثبوت جريمة التدوير . إذ الأسس في تلك مرجعها إلى تسكين خيالم الدليل على حصول التدوير ونسجه إلى التهم .

(جريدة ١٩١٧/٧ طعن رقم ٢٠١٥ سنة ١٩١٧ ق)

٢٢٠ - القاضى الجنائى بما لهن الحرية فى تكوين عقيدته فى الدعوى غير ملزم بأبواب قواعد معينة ما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاعفة ، بل له أن يحول على مضاعفة تجرى على أى ورقة ينتفع هو بصورتها من شخص معين ولو كان ينكر صحتها منه .

(جلة ١٩٥٠/٤/٢٥ طين رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق)

الفصل الخامس

استعمال الورقة المزورة

الفرع الأول

أركان الجريمة

٢٢١ - استعمال الورقة المزورة هو استعمالها فيما أصلت له ، فإذا كان المتهم قد دور إذن يريد وأرسله إلى ولده لصره فنقد الوالد الأمر وتبعض القيمة فاعاقبه عن الاستعمال صحيحة .

(جلة ١٩٤٨/١١/٢٣ طين رقم ١١٧٧ سنة ١٨ ق)

٢٢٢ - إن فى تقديم عقد البيع الزور للتسجيل استعمالاً له ، لأن التسجيل تحقق به الاستفادة من العقد بنقل الملكية وشهر البيع وقتل التكليف إلى المشتري .

(جلة ١٩٤٧/٢/٢٣ طين رقم ٩٩٩ سنة ١٢ ق)

٢٢٣ - يشترط فعل الاستعمال فى جريمة استعمال الأوراق المزورة بمجرد تقديم الورقة والتسليم بها . فاق قد يحصل بعد ذلك من تناول من الورقة لا يكون له أثر فى الجريمة التى وقعت .

(جلة ١٩٤٣/١/٢٥ طين رقم ٣١١ سنة ١٢ ق)

٢٢٤ - متى كان الثابت أن المتهم قد سلم بالأورنيك الزور لكانت البصيلة لإثباته فى مقابلة الخصة لأصحابها ، فذلك يكفى فى جريمة استعمال الورقة المزورة ، إذ الاستعمال يتم بحرف النظر عن تحقق النتيجة المرجوة .

(جلة ١٩٤٧/٢/٤ طين رقم ٢٢٩ سنة ١٦ ق)

٢٢٥ - أن استخراج صورة مطابقة للأصل للزور من النظار الرسمية لاستعمالها ، واستعمالها فضلاً مع العلم بالزور للحاصل فى الأصل ، يعد فى القانون استعمالاً لورقة زمنية مزورة . لا على أساس أن هناك تزويراً فى الصورة بل على أساس أن البيانات المسند عليها بالصورة والوردة فى النسخة الرسمية مزورة : فاستعمال الصورة هو فى الواقع حقيقة الأمر استعمال للنقد ذاته ، والصورة تجعل لا كشهاداتها مما وثاقت به .

(جلة ١٩٤٣/٧/٧ طين رقم ١٢٣٥ سنة ١٣ ق)

اتباعه عند إجراء عملية المضاعفة ، ولا يقرب على مخالفة أى بطلان ، فإن الغرض منه تحقيق كمال اتقن القاضى الاحتياطات الكافية لمنع تسرب الشكوك إلى الدليل المستند من عملية المضاعفة .

(جلة ١٩٤٣/٧/١ طين رقم ٣٢٧ سنة ١٠ ق)

٢١٧ - أن القاعدة التى قررتها المادة ٢٦١ من قانون المرافعات بشأن بيان الأوراق التى تصح المضاعفة عليها هى قاعدة أساسية عامة يجب مراعاتها فى الحقائق الجنائية كما يجب مراعاتها فى التحقيقات المدنية ولا يصح التوسع فيها ولا القياس عليها . على أنه إذا كانت المحكمة لا تملك إجراء المضاعفة على ورقة غير مستوفاة لشروط المتصور عليها فى تلك المادة فلن لها بمقتضى حقها المطلق فى تكوين اعتقادها من أية ورقة تقدم فى الدعوى أن تعتمد فى تقديرها الموضوعى على مثل تلك الورقة . وإذاً فإذا طلب التهم ضم قضية لإجراء المضاعفة على ورقة موجودة فيها ومدعى باعتراض الجنى عليه بها وقررت المحكمة ضمها ، عدلت عن ذلك بحجة أن هذه الورقة ليست صالحة للمضاعفة ولم يبين أسباب عدولها عن هذا الضم من جهة مصادره يكون للورقة المطلوب ضم القضية للاطلاع عليها من أثر فى تقدير المحكمة لموضوع التهمة المروضة عليها فإن ذلك يعتبر إخلالاً بحق الدفاع موجباً لتفحص حكمها .

(جلة ١٩٤١/١١/٢٦ طين رقم ٢٠٤٤ سنة ٤ ق)

٢١٨ - ليس فى القانون ما يمنع من اقتصاد الصور الشسية أساساً للمضاعفة .

(جلة ١٩٥٠/٥/٢٩ طين رقم ٥١٣ سنة ٢٠ ق)

٢١٩ - إن محكمة الموضوع هى صاحبة الحق فى تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذى تراتح إليه على ضسوء ما تسمع من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها . فإذا كانت محكمة الموضوع فى حدود هذا الحق قد لحقت الشهادة موضوع التزوير وضاحت بنفسها بين الامضاء المنسوبة لتائب العملة عليها وبين امضاءاته على أوراق الاستكتاب مستعينة بمخاطر مكبر ، وانتهت إلى الجزم بتزوير امضاء تائب العملة على الشهادة وذلك على ذلك بأوجه الخلاف التى فصلتها فى حكمها بين الامضاء الموجودة على الشهادة وبين الامضاءات الموجودة فى أوراق الاستكتاب . فإن عملها هنا يدخل ضمن حقها فى فحص الدليل وتقديره ما تستغل به ولا معقب عليها فيه .

(جلة ١٩٥٠/١٠/٢٦ طين رقم ٨٧٨ سنة ٣٣ ق)

٢٣٠ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ، ولا يكفي في ذلك مجرد تمسكها أمام المحكمة ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها . فإذا كان الحكم حين أدان الطاعن في هذه الجريمة لا يستند في ذلك إلا على ما قاله من أنه استعمل الورقة المزورة مع علمه بتزويرها دون أن يقيم الدليل على هذا العلم فإنه يكون قاصرا في بيان عناصر الجريمة متعينا تقضه .
(جلة ١٢/٥/١٩٥٢ طن رقم ٤٤٢ سنة ٢٣ ق)

٢٣١ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ، ولا يكفي في ذلك مجرد تمسكها أمام المحكمة ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها .
(جلة ١٢/٥/١٩٥٢ طن رقم ٤٤٢ سنة ٢٣ ق)

٢٣٢ - إن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهرى من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة إلا بثبوت ، وإنه فإذا كان الحكم قد استظهر حصول التزوير وفق من التهم أنه هو مرتكبها ، ثم دأبه بجريمة استعمال سند مزور مفترضا علمه بالتزوير من مجرد تقديم السند في القضية المدنية التي رفعها على المجنى عليه وتمسك به ، دون أن يبين الحكم الدليل على توفر ركن العلم بالتزوير لديه ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا تقضه .

(جلة ١٢/١١/١٩٥٤ طن رقم ١١٣٢ سنة ٢٤ ق)

٢٣٣ - ما دام الحكم في جريمة استعمال المحرر المزور قد بين أن التهم هو الذي عمل على تزوير المحرر قبل استعماله فذلك كاف في بيان علمه بالتزوير .

(جلة ١٢/٥/١٩٥٥ طن رقم ١٤٤٢ سنة ١٥ ق)

٢٣٤ - متى كان التهم قد أدان باعتباره خالفا في التزوير فهذا بذاته يتضمن أنه حين استعمل الورقة المزورة كان لا بد يعلم بأنها مزورة .
(جلة ١٢/٧/١٩٥٧ طن رقم ٢١٩ سنة ١٦ ق)

٢٣٥ - إذا استند الحكم في إدانة التهم باستعمال ورقة مزورة مع علمه بتزويرها إلى قضاء المحكمة المدنية يرد وطلان الورقة المظنون فيها بالتزوير ولم يعن بحث الموضوع من وجهه الجنائية ولا يبين ما إذا كانت أركان جريمة التزوير متوافرة أو غير متوافرة حتى يقتضي له الانقضاء من ذلك إلى بحث أركان جريمة

٢٢٦ - الاستعمال السابق عليه قانونا هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا ينافي عليه القانون . أما تغير الحقيقة في ورقة هي من صنع من غير علمه وليس لها من الحياة ما يجعلها سالحة لأن تكون أساسا للطالبة بحق واستعمال هذه الورقة بعد ذلك فلا عقاب عليه . فإذا كان الثابت بالحكم أن التهم كان مستخدما في شركة (كذا) يكلف بالتخلص على البعائع وكان يكتب فواتير (بونات) يبين فيها البعائع التي كان يخلص عليها وقيمة ماصرة في هذا الشأن ثم يقدمها لرئيسه فيمتدعا وبهذا الاعتدال كان يصرف المبالغ المدونة بها من خزانة الشركة وثبت أن البيانات التي كان يدونها التهم في هذه الفواتير كلها وهمية لا حقيقة لها فبذلك الواقعة لا عقاب عليها .

(جلة ١٢/٧/١٩٥٧ طن رقم ١٥٧٢ سنة ٥ ق)

٢٢٧ - العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة إلا بثبوت .
(جلة ١٢/١/١٩٥٠ طن رقم ١٧٨٨ سنة ١٩ ق)

٢٢٨ - إذا كانت المحكمة حين قضت بإدانة التهم في جريمة استعمال أوراق مزورة (نقا كرونيج الكيوسين) مع علمه بتزويرها قد استندت على ثبوت علمه بالتزوير من توقيعه على ظهر التذكرة المزورة وتوكيد صحته ، فإن هذا منها لا يكفي ، لأنه ليس من شأنه في ذاته أن يدل على علمه بتزويرها . وخصوصا إذا كانت المحكمة قد قالت في مكان آخر من حكمها إن الاختلاف بين الأوراق المزورة والأوراق الصحيحة ينشأ عن النظر العادي ، وكان دفاع التهم قائما على أنه لا يقرأ ولا يكتب .

(جلة ١٢/٤/١٩٥٠ طن رقم ٨٧٣ سنة ١٥ ق)

٢٢٩ - العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة إلا بثبوت ، فالحكم بالإدانة فيها يجب أن يقيم الدليل على توفر هذا العلم لدى التهم . وما كان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ما دام التهم ليس هو الذي قام بتزويرها أو اشترك في التزوير ، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة امرأة في هذه الجريمة على أساس مجرد تمسكها بالورقة المزورة التي قدمها زوجها في قضية مدنية يكون قاصر البيان .

(جلة ١٢/١/١٩٥٠ طن رقم ١٧٨٨ سنة ١٩ ق)

الاستعمال أو الحكم نهائياً بتدوير المحرر أو حصول التنازل عن التمسك بالمحرر قبل الحكم في الدعوى التي استعمل فيها ؛ فإذا كان الظاهر من الحكم أن السند المعلوم فيه بالتدوير والتي استعمله المتهم حكم بتدويره من المحكمة المدنية في تاريخ معين ، والظاهر من عنصر جلسة المحاكمة الجنائية أن الجلسة الأولى التي أعلن بها المتهم حاضراً فعلاً كانت في يوم معين كذلك ، وأنه لم يكن قد اقتضى من تاريخ الحكم مدنياً بالتدوير حتى المحاكمة مدة الثلاث السنوات المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى ، فإن إغفال الحكم ذكر تاريخ الطعن بالتدوير وتاريخ رفع الدعوى العمومية لا أهمية له .

(جلسة ١٩٣٨/٩/٢٠ طين رقم ١٣٦٣ سنة ١٩٣٨)

٢٤١ - إن استعمال المحرر المزور فيها زور من أجل جريمة مستمرة لا يقطع استمرارها إلا عند صدور الحكم نهائياً بتدوير المحرر أو التنازل عنه قبل الحكم في الدعوى ، فإدام الظاهر من الحكم أن السند المعلوم فيه بالتدوير قد حكم نهائياً برده وبطلانه من المحكمة المدنية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ (مثلاً) وأن المتهمين قد أعطوا للمحاكمة الجنائية جلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٤ لمحاكمتهم عن تهمة الاستعمال ، وحضروا الجلسة الثانية التي كان عدداً لها ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ فإن ذلك يكفي في الدلالة على أن دعوى الاستعمال لم يسقط الحق في إقامتها ، وإذا أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسباب فإنها تكون قد قضت برفض كل ما دفع به المتهمون من الدفع الموضوعة أو المتعلقة بسقوط الحق في إقامة الدعوى بتهمة الاستعمال وحلت قضاءها بذلك على ما تضمنه حكم محكمة الدرجة الأولى ، ولأنه كان للمتهمين لم يتمسكوا بهذه الدفع أمامها .

(جلسة ١٩٣٩/١١/٢٧ طين رقم ١٣٦٣ سنة ١٩٣٩)

٢٤٢ - إن جريمة استعمال ورقة مزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتسك بها وتظل مستمرة مادام التمسك بها قائماً ، فإذا كف التمسك بها قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى برده وبطلانها طالبا إلغاء الحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بها أو يقضى نهائياً بتدويرها ، ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى بعض المدة إلا من هذا التاريخ .

(جلسة ١٩٣٦/١/٢٦ طين رقم ٨٤٩ سنة ١٩٣٦)

الاستعمال التي أدین فيها التهم إذا أصبح القبول بثبوت جريمة الاستعمال إلا بعد التدليل على ثبوت جريمة التدوير وتوافر أدلائها فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان متيناً قطعه .

(جلسة ١٩٣٤/١/٢٠ طين رقم ١٠١٠ سنة ١٩٣٤)

٢٤٦ - لا أثر لمصلحة المحاكمة إذا هي لم تمسح في حكمها عن جريمة استعمال ورقة مزورة ما دامت قد قضت بالتدوير فيها .

(جلسة ١٩٣٢/٩/١٠ طين رقم ٢٣٣٧ سنة ١٩٣٢)

الفرع الثاني

طبيعة الجريمة

٢٢٧ - جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة طوال زمن التمسك بالورقة فلا تبدأ المدة المسقطه الدعوى العمومية من تاريخ تقديم الورقة للمحاكمة المدنية بل تبدأ من تاريخ الحكم نهائياً بردها وبطلانها ، ولا يؤثر في ذلك أن تكون النياية في الوصف الذي رفعت به الدعوى العمومية قد انصرفت على قولها ، وإن فلائنا استعمل مخالصة مزورة مع علمه بتدويرها بأن قدمها في القضية المدنية رقم كذا ، إذ أن عبارة « قدمها في القضية » هي بإجمالها تتناول بطبيعة الحال معنى استمرار التمسك بالورقة المقتضية إذا كانت هذه الورقة بما تقتضي طبيعتها ضرورة التمسك بها مدة من الوقت فعدم ذكر مدة هذا التمسك في صيغة التهمة لا يفيد حتى أنه كان وقياً .

(جلسة ١٩٣٤/١/٢٧ طين رقم ١٠١٨ سنة ١٩٣٤)

٢٢٨ - جريمة استعمال الورقة المزورة هي بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعاً لجريمة التدوير .

(جلسة ١٩٣٠/٩/٢١ طين رقم ٥٣٣ سنة ١٩٣٠)

٢٢٩ - جريمة استعمال المحرر المزور من العرائش التي تنشأ وتنتهي تبعاً لقرض الذي يستعمل فيه المحرر . وفي كل مرة يستعمل فيها تعتبر جريمة استعماله مستمرة بمقدار مدة التمسك به للقرض الذي بدأ الاستعمال من أجله . فإذا قصصه ورقة مزورة في دعوى مدنية للاستناد بها على ثبوت حق ، فلا يقطع استمرار الجريمة إلا بالتنازل عن التمسك بالورقة أو بصدور الحكم النهائي في الدعوى التي قضت بالورقة فيها .

(جلسة ١٩٣٨ ١١ ١٤ طين رقم ١٣٤٢ سنة ١٩٣٨)

٢٤٥ - إن استعمال المحرر المزور جريمة مستمرة لا حد لها إلا الحكم نهائياً في الدعوى المالمصلي فيها .

جريمة التزوير فيها ليطم ما إذا كانت قائمة أم سقطت
بمضي المدة .

(جلة ١٣٧/٥٩٤ من رقم ١١٣٩ سنة ١٣٤٥ ق)

٢٤٨ - إن عدم تحويل المحكمة للمعرفة اليوم
والشهر الذي حصل فيه التزوير على سبيل التحديد لا
يعيب حكمها ، إذ لا تأثير لهذا التحديد على ثبوت
الواقعة ما كانت لم تنض عليها المدة المنسقة للدعوى .

(جلة ١٣٧/٩١٧ من رقم ٨٨٤ سنة ١٣٣٢ ق)

٢٤٩ - إله إذا جاز أن يتم حكم المائة ٢٢٩ ح
بعض الجرائم غير المنصوص عليها في القالب وشيئة
الثمة لما فيها لغزيرة الشرة من حيث إله يجمعها كلها
كوتها جرائم تقع على المثل فلا وجه لقياس جريمة
التزوير عليها لأنها من قبيل آخر وشتان ما بينهما وبين
جريمة الشرة والجرائم الأخرى المقتضية عليها .

(جلة ١٣٧/٩١٧ من رقم ٩٩١ سنة ١٣٤١ ق)

٢٥٠ - إله لما كان القانون قد نص بالمادة ٢٢٦ ح
على معاقبة من يقرر في إجراءات تحقيق الزفة والورقة
أفواه أخرى صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها ، وهو
يحمل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، من ضبط
الأفواه على أنها ، فإنه قد نله يوضح على أن هذه
الجريمة محدثة في جميع الصور المذكورة فيها وإن نص
لا يمتنع إلا إذا كان الجاني قد قرأ أفواه ، وهو عالم
بأن الواقعة موضوع أفواه غير صحيحة أو وهو عالم
بأنه لا يندى حقيقة الأمر في تلك الواقعة هل هي
كقوة غش أو لا ، أما إذا كان قد قرأ أفواه وهو معتقد
بأن الواقعة كما يقرها صحيحة فإنه لا يكون متعمدا
أو تكلم بالحقيقة ولا يجوز إلقاء معاقبة عنها ، فإذا
كانت المحكمة حين أدانته اتهمته قد اكتفت في ردها
على ما دفعه من أنه لم يذكر اسم أخيه ضمن
الورقة إنما كان ساميا بقوله إن جعله حقيقة ما قرره
لا يحميه لأنها تكون قد أعطاه وكان عليها إذا دأت
أن تدعيه أن تقيم القليل على أخيه لم يذكر اسم أخيه
كأن يعلم أنه من ضمن الورقة أو كان يعلم أنه لا يصح
الوقوع ، إذ السهر عن ذكر أحد الورقة ليس من شأنه
أن يرضى بذاته إلى القوة بذلك .

(جلة ١٣٧/٩١٤ من رقم ٦٢٢٦ سنة ١٣٣٢ ق)

٢٥١ - إن جريمة التزوير المنصوص عليها في
المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات لا تقتضي نية عامة
فيكون لتعقيد القصد بالثبات فيها أن يكون التهم قد
قرروا أن ورقة التزوير ومن يحمل حقيقتها أو يطم

٢٤٣ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة
جريمة مستمرة تبدأ من قبلة الورقة والتسك بها وتظل
مستمرة ما بقي مقتضاها متسككا بها ، ولا تبدأ مدة
سقوط الدعوى إلا من تاريخ الحكم بتزويرها .

(جلة ١٣٧/٩١٤ من رقم ٤٤١ سنة ١٣٣٢ ق)

٢٤٤ - استقر قضاء محكمة النقض على أن
جريمة استعمال الورقة المزورة ، جريمة مستمرة تبدأ
بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتسك
بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متسككا بها ،
فإذا كان التسك بالورقة قد استأنف الحكم الإضاقي
الذي تقضى بردها وبجلالها طالبا إلهاده والحكم بصحتها
فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل - عن التسك -
بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء
الدعوى إلا من ذلك التاريخ .

(جلة ١٣٧/٩١٦ من رقم ١٠٩٩ سنة ١٣٣٤ ق)

٢٤٥ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة
تتحقق بتقديم الوثيقة لأية جهة من جهات التعامل
والتسك بها ، وهي بطلانها جريمة مستمرة لا تسقط
نمها لجريمة التزوير .

(جلة ١٣٧/٩١٦ من رقم ٩٩٢ سنة ١٣٤٠ ق)

الفصل السادس

مسائل متنوعة

٢٤٦ - قد استقر قضاء محكمة النقض على وجوب
أن تكون الشهادة الطبية التي تقدم للأفواه عند عقد
الزواج صادرة من طبيبين موثوقين بالحكومة حتى يصح
له أن يتمد عليها في تعريضه تقدير السن ، فإن كانت
صادرة من طبيب واحد فأنها لا تصلح لأن تكون سنداً
يعتمد عليه ، فإن قبلها المأذون واحد عليها فهو للزوم
لتقصيره فيها يجب عليه ولا جناح على من قسمها له ولا
مسئولة جنائية عليه .

(جلة ١٣٣/٩١٤ من رقم ٩٤٤ سنة ١٣٢٤ ق)

٢٤٧ - إله كانت مجسمة التزوير منقطعة
بمقطوعها بلها كذا فتصورة على جريمة الاستعمال فله
يكن أن يكون الحكم الصادر ببلادها في جريمة الاستعمال
قد عني بالثبات وتوافر العناصر الخاصة بجريمة التزوير
ولا يقتضي من قبلها الحكم أن يكون لم يحدد تاريخ
التزوير أو يكون أعطاه في تحديد تاريخه وما دامت
جريمة الاستعمال منقطعة بأنها ما توافر قائمة . إله
يتم تحديد تاريخ التزوير إذا كانت المدة المذكورة على

دعوى ترفع بالطريق الشرعي امام محكمة الأحوال الشخصية عملاً بنص المادة ٢٦١ من لائحة المحاكم الشرعية. (جريدة ١٩٥٠/٥/٤ طين رقم ١٣٥٥ سنة ١٩ ق)

٢٥٤ - أن استخلاص تاريخ وقوع التزوير في ظروف البصوى والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضي الموضوع وحده، وهو غير ملزم في ذلك بالأخذ بالتاريخ الوارد على الورقة المزورة.

(جريدة ١٩٤٧/١١ طين رقم ١٤٨٠ سنة ١٧ ق)

٢٥٥ - إن كشف تزوير المحرر لن تصادف إطلاعه عليه من كانت لديهم معلومات خاصة سبقت لهم ادراك هذه الحقيقة لا يبنى صفة الجريمة ما دام المحرر ذاته يجوز أن يتخضع به بعض الناس.

(جريدة ١٩٤٧/١١/٢٤ طين رقم ٢٠١٩ سنة ١٧ ق)

٢٥٦ - لن القضاء يطلع محاضر المحرر الذي توقع طبقاً للمادة ٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ للمحلل بذكره و من توفير سنة ١٨٨٥ (لعدم التنبية بالرفع والانتداب المحرر قبل توقيعه بثمانية أيام) وتبرئة من قسما للمحاكمة بناء عليها - ذلك لا يسع ما يكون قد وقع فيها من تزوير

(جريدة ١٩٤٧/٣/١١ طين رقم ٢٠١١ سنة ١٩ ق)

٢٥٧ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم وقائع التزوير التي عاقبت عليها فان استبعادها لبعض الأوراق المزورة الواردة بوصف الاتهام لا يبنى صفة الجريمة (جريدة ١٩٥٠/٤/٤ طين رقم ١٣٨٠ سنة ٢٠ ق)

٢٥٨ - التزوير الذي يقع من المحضر في إعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع من العقاب عليه كون المحضر لم يقع في هذا الإعلان الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات.

(جريدة ١٩٥١/١٠/٢٣ طين رقم ٨٦٥ سنة ٢١ ق)

الفصل السابع

تزييف النقود وتزوير الأوراق المالية

٢٥٩ - ما دام الثابت بالحكم أن المتهم لم يقتصر على قطع وضع الكشيكات وقص الأوراق واصداد الملصقات لعملية التقليد، بل أنهم وضعوا العبر والورق القصص وأدواوا الماكينة وأبدواوا في الطبع. ولولا مفاجأة البوليس لهم لاحتجوا بجريمتهم، فهذا العمل يعتبر شريعاً في تقليد الأوراق المالية.

(جريدة ١٩٤٧/١/١٣ طين رقم ١٢١٨ سنة ٧ ق)

٢٦٠ - إن تحضير الآلات والعدد والآلات اللازمة لتزييف النقود ثم استعمال المتهم إياها بالقفل في إعداد

عدم صحتها، ففي كان الحكم قد اثبت على المتهم انه هو الذي استخرج الإعلام الشرعي، وأنه وقت ضبط هذا الإعلام قرره انه هو وأولاده دون غيرهم م ورة زوجته، وذلك مع علمه ان والده زوجته تراث أيضا فإنه بهذا يكون قد تضمن توافر جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة.

(جريدة ١٩٤٧/١/٣ طين رقم ١٢٧٧ سنة ١٨ ق)

٢٥٢ - أن مناط العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات هو أن يكون الشاهد قد اطلع بمعلومات يعلم انها غير صحيحة امام جهة القضاء المختصة بصحبة الإشهاد. هذا هو الواضح من نص المادة المذكورة ويؤيد في إضاحه ما جاء بالمذكرة التفسيرية لقانون من أن هذه المادة إنما أتمت الشهود الذين يؤدون الشهادة امام القاضي الشرعي أو امام إحدى جهات القضاء الملى عنه ما يراد تحقيق الوفاء أو الوراثة. اما الأشخاص الذين يطلبون تحقيق إداري تمسدى بقصد الإدلاء بمعلومات فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون ما دامت هذه التحريات التفسيرية لا بد أن يقبها سماع شاهدين على الأقل امام القضاء الشرعي أو اقتضاء الملى، وأقرارات هؤلاء الشهود الأخيرة هي التي تعتبر على وجهها أساساً في الموضوع وهي التي اراد القانون المعاقبة عليها إذا كانت غير صادقة.

(جريدة ١٩٥٠/٥/٤ طين رقم ١٣٥٥ سنة ١٩ ق)

٢٥٣ - انه لما كان القانون قد نص في المادة ٢٢٦ عقوبات على معاقبة من يقرر في إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المطلوب اثباتها وهو يحمل حقيقتها أو يعلم انها غير صحيحة متى ضبط الإشهاد على أساسها، فقد دل بوضوح على ان هذه الجريمة عديدة في جميع الصور المذكورة فيها فهي لا تتحقق الا إذا كان الباني قد قرر أقوالاً غير صحيحة او وهو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر فيها. وإذا كان المفروض قانوناً أن هذه المعلومات تعتبر صحيحة حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية دال على عدم صحتها وهو الدليل الوحيد الذي يقبل في اثبات ذلك فلا خطأ إذا قضى الحكم ببراءة المتهم في هذه الجريمة تأسيلاً على ان الأوراق المقتضية من المسمى بالحق المسمى إيا كانت البيانات الواردة بها لا تصلح لإثبات عكس الثابت في إعلان الوراثة على البصوى الذي يعتبر ما ورد فيه صفة لا يصح اثبات عكس الا بحكم شرعي يصدر في

٣٦٥ - ان مفهوم حكم القانون الوارد في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات هو ان المشرع انما اراد إعفاء المتهم بجناية من الجنايات المذكورة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ الخاصتين بالمسكوكات . ا هو اعبر الحكومة بتلك الجنايات قبل ثامها وقبل الشروع في البحث عن مرتكبها او اذا سهل القبض على باقي المتهمين معه فيها ولو بعد وقوعها والشروع في البحث عن المتهم . فإذا كانت واقعة الدعوى هي ان المتهم وقت ان قبض عليه يروج مسكوكات مزيفة قد قدم كل ما عنده من النقود المزيفة ودل على مرتكب جناية التزيف وشريك في الترويج وسهل القبض عليه فإنه يكون مستحقا للأعفاء . (جلة ١٩٨٤/٧٨ طين رقم ٢٢٢ سنة ١٨ ق)

٣٦٦ - إذا كان الحكم قد بين ان المسكوكات التي تعامل بها المتهم قد صنعت تقليدا لمسكوكات فضية فهذا يكفي في بيان الواقعة الجنائية التي وقع العقاب على مقتضاها . وعدم تعرض الحكم لترويج المعلن الذي صنعت منه هذه المسكوكات لا يؤثر في سلامته لأن إداة المحكوم عليه لا يمكن ان تأثر باختلاف نوع هذا المعلن .

(جلة ١٩٨٤/١٦ طين رقم ٩٠ سنة ٩ ق)

٣٦٧ - إنه وإن كانت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات قد جلت بعض عام يعاقب بعقوبة الجناية على الاشتغال بالتعامل بالمسكوكات المزورة او تزويجها مع الم تزويرها فإن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة مخففة لم يتعامل بالمسكوكات المزورة مع عليه تزويرها إذا كان قد اخضعها وهو يعمل صيرها . ولهذا فإنه يجب سلامة الحكم الذي يحدد بالإداة على اساس الجناية طبقا للمادة ٢٠٢ ان تضمن ان المتهم لم يكن قد اخذ المسكوكات التي تعامل بها وهو يعمل تزويرها . وإذا كان الحكم قد ادان المتهم في جريمة ترويج المسكوكات المزورة مع عليه تزويرها وعاقبه بعقوبة الجناية مع تسلك المتهم بأنه كان وقت اخضاعها يعمل انها مزورة ودون ان يتعرض لتني هذا الجمل فإنه يكون قد جلد قاصر البيان متينا تقطعه .

(جلة ١٩٨٤/١٧/٣٣ طين رقم ١٨٣٢ سنة ١٦ ق)

٣٦٨ - إن القانون حين نص في المادة ٢٠٦ عقوبات على عقاب من قد الادواق المالية المأذون للبنوك في إصدارها قانونا ، أو من استعمل الادواق مع عليه بتقليدها ، لا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يتسبب عنده بعض اللبس ، بل يكفي بأن يكون بين الزورة

المعلن بقطعه على قدر العملة الأصلية التي أريد تقليدها - ذلك يجب - في نظر القضاة - عدم شروعا في جناية التزيف ، إذ ان المتهم بقطعه هذا قد تعدى التفكير والحضور وانتقل إلى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه تمت الجريمة في اعتاب ذلك مباشرة . (جلة ١٩٨٤/٤/٧ طين رقم ٣٦١ سنة ١٧ ق)

٣٦٩ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بها توافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي ادان المتهم فيها وهي الشروع في تقليد مسكوكات فضية (قطع من ذات الترسين) مستقنا في ذلك إلى أنه من شأنها أن تؤدي إلى ما وب عليها ومقتضا ما اثاره المتهم من قصور ادوات التزيف ورداءة التزيف بنساء على اعتبارات مسوعة - متى كان ذلك وكان الثابت بالحكم أن المتهم لم يعدل عن ارتكاب الجريمة ببعض اختياره فلا يجوز إعادة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . (جلة ١٩٨٤/٢/٣٧ طين رقم ٩٠ سنة ٢٠ ق)

٣٦٢ - إنه وإن كان القانون قد فرق في توزيع العقاب الذي حدده لجناية تزيف المسكوكات تبعا لترويج معلن العملة التي حصل تقليدها إلا أن هذا لا يقتضي سوى أن تكون تلك المسكوكات التي تحصلت عن الجريمة قد حملت تقليدا لترويج الوارد في النص القانوني الذي هو عقاب الجاني على مقتضاه . أما نوع المعلن الذي استخدم في عملية التزيف فمهما فلاهم معرفه ، ولا تأثر به عناصر الجريمة ولا موجبات العقاب عليها . (جلة ١٩٨٤/١/١٦ طين رقم ٩٠ سنة ٩ ق)

٣٦٣ - إن المادة ١٧٣ ع نصت على أن الأشخاص المرتكبين للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧٢ ع يعقوبن من العقوبة إذا ائجروا الحكومة بتلك الجنايات قبل ثامها وقبل الشروع في البحث عنهم او سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور . والفصل في امر تسهيل القبض المشار اليه بأخر المادة المتضمنة الذكر هو من خصائص قاضي الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق . (جلة ١٩٨٤/٢/١٧ طين رقم ٣٤٤ سنة ٣ ق)

٣٦٤ - إذا عدل المعتبر عن اعترافه بعد تسهيل القبض على باقي المجرمين فهذا العلل لا تأثير له إذ ليس من مستلزمات الاعتراف في مثل هذه الحالة أن يصير عليه التعريف إلى النهاية بل يكفي أن يتجنب ثمرته وهي تسهيل القبض على باقي الجناة حتى ولو عدل عنه بعد ذلك .

(جلة ١٩٨٤/٢/١٧ طين رقم ٣٤٤ سنة ٦ ق)

القانون تطبيقاً صحيحاً .

(جريدة ١٩٤٤/٥/١٠ طين رقم ١٣٩٩ سنة ١٣٦٤ ق)
٢٧٥ - إن تقديم القيم بعض الأوراق المقلدة للنقص وعرضها عليه ليشتريها منه بعد استمالة لها بما يقع تحت طائلة المدة ٢-٤ ق .

(جريدة ١٩٤٤/١/٢٢ طين رقم ١٣٩٥ سنة ١٣٦٤ ق)
٢٧٦ - جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة تم بتدريسها لغير التمهيد ولو لم يقبلها أو كان يعلم بأنها مزيفة .
 (جريدة ١٩٤٥/١٣/٢٤ طين رقم ١٣٧٧ سنة ١٣٦٥ ق)

٢٧٧ - إن شرط الإغواء من العقوبة في جريمة تقليد أوراق العملة لئلا يكون الجاني قد أربطه عن معرفته من باقي الجنام .

(جريدة ١٩٤٥/١/٢٢ طين رقم ١٣٧٥ سنة ١٣٦٥ ق)

٢٧٨ - إن المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تنص بأن الأشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ومن بنط المادة ٢٠٦ ينصون من العقوبة إذا استبرأ الحكومة بهذه الجنايات قول تمامها وقيل الشروع في البحث عنهم عرفوا بقا عليها الآخرين أو سبلوا البعض عليهم . بعد الشروع في البحث المذكور وهذه المادة مطابقة في نصها ومطابقتها المادة ٢٠٥ ولا يغير من هذا المعنى شيئاً إضافة عبارة « عرفوا » بالفاعلين الآخرين ، في المادة ٢١٠ . والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسي ، فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤ . وقد أكتفى الشارع الفرنسي في المادة ١٤٤ بالتصريح على أن تسرى أحكام المادة ١٣٨ على المجرمات الجلصة بتقليد الأوراق المالية دون تكرار التصريح كما فعل الشارع المصري .

وكذا المادتان إنما مستمدتان عن حالتين مستقتن لا عن شرطين يجب اجتماعهما خالصة واحدة ، إجمالة الأمل هي إغواء الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجنام والثانية تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم . وليست الملة في الإغواء مقصورة على الحيلولة دون تمام هذه المجرمات ، وضبطاً قبل وقوعها ، بل لغيره رأى الشارع أن يتوسع في الإغواء فيغاضي عن العقاب في الحالة الثانية أيضاً في سبيل الوصول إلى معاقبة باقي الجنام .
 (جريدة ١٩٤٢/١٢/١٤ طين رقم ١٣٠١ سنة ١٣٦٢ ق)

للزوجة والزوجة الصحيحة من القضاة بما تكون به مقبولة في التعامل . فإذا كان الحكم قد أوجب - فلا يصح تزيير الطيب الثرى - أنه الورقة التي تعقب المهم من أجل استعمالها موزرة ، وإنما وإن كانت رديئة الصنع والتقليد ، فيه ورقة البنك نوب منقطة الشهرة الجنيات فإنه يكون صحيحاً . ولا يتضح في صحة كون التقليد ظاهراً . ما دامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس .
 (جريدة ١٩٤٤/٤/٣ طين رقم ١٣٩٩ سنة ١٣٦٤ ق)

٢٧٩ - يكفي العقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح . ولا يتضح في ذلك أن يكون التقليد ظاهراً ما دامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس وأنه قد خدعهم فعلاً .
 (جريدة ١٩٤١/٥/٢٢ طين رقم ١٣٧٥ سنة ١٣٦٥ ق)

٢٨٠ - لا يشترط في جريمة تقليد أوراق البنكنوت المأذون بأصدارها قانوناً ، أن يكون التقليد قد تم بصورة وحقة ، بل يكفي أن يكون على صورة يمكن به خدع الجمهور .
 (جريدة ١٩٤٥/١/١١ طين رقم ١٣٩٥ سنة ١٣٦٥ ق)

٢٨١ - يكفي العقاب على جريمة استعمال العملة مزيفة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح من الأوراق المالية ولا يتضح في ذلك كون التقليد ظاهراً ما دامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس .
 (جريدة ١٩٤٥/١٢/٢٢ طين رقم ١٣٧٧ سنة ١٣٦٥ ق)

٢٨٢ - جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تحقق بقيام التمهين بطبع هذه الأوراق بما استعملوه من آلة الطباعة ويصح المواد والأدوات الأخرى المضبوطة ولو كان هناك قصور أو عيوب في التقليد .
 (جريدة ١٩٤٤/٥/٢٢ طين رقم ١٣٧٥ سنة ١٣٦٥ ق)

٢٨٣ - أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تتدرج ضمن الأوراق التي يقع عليها التقليد أو التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .
 (جريدة ١٩٤٤/٥/٢٢ طين رقم ١٣٧٥ سنة ١٣٦٥ ق)

٢٨٤ - إذا كانت الأوراق المضبوطة قد منحتها تزوير الأوراق المالية من فئة العشرة قروش الصادرة من خزنة الحكومة المصرية فإن الحكم لا يطبق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على واقعة التصريح . ولم يطبق المادة ٢٠٤ من القانون المطعنة ويكون قد طبق

تزييف النقود وتزوير الأوراق المالية

تسجير جبرى

موجز القواعد :

- تحديد الأسعار وإعلانها - ١ - ٧
- جريمة عدم وضع بطاقات الأسعار على السلع المزودة للبيع وعقوبتها - ٨ - ١٧
- جريمة الانتفاع عن بيع سلعة مسخرة وعقوبتها - ١٣ - ٢٤
- مسئولية صاحب المحل - ٢٥
- المصادرة - ٢٦
- ادانة المتهم في جريمة بيع سلعة مسخرة دون رد على دفاعه الجوىرى . قصور - ٢٧ - ٢٩
- عدم بيان الحكم الثمن الذى كان ينبغي أن يباع به الصنف والثمن الذى بيع به فعلا . قصور - ٣٠ - ٣٣
- (ر . أيضاً اثبات قاعدة ٩٤ وحكم قاعدة ٢٧٣ ودفاع قاعدتان ٨١ و ٨٧ وقانون قواعد ٢٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٣ و ٤٧ وحالات خصوصية قاعدة ١٨ ونقض قاعدة ١٧٨ ووصف التهمة قاعدة ١٣٣)

القواعد القانونية:

٣ - إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن تحديد الأسعار لا يكون مازماً إلا لمدة أسبوع ، وأنه لا يجوز تعديل المدة إلا بقرار من الوزير المختص ، فلذا كانت التسعيرة قد صدرت لأسبوعين دون أن يصدر بتعديل المدة بقرار من الوزير وكان التاجر في الأسبوع الثاني لم يعلن سعر السلع التي يبيعها بالتجزئة ، فإنه لا يجوز ادانته على أساس أن التسعيرة ملزمة له في الأسبوعين . إذ أن له - مادام لم توجد تسعيرة في أول يوم من الأسبوع الثاني - أن يضع أسعاراً ولو كانت مخالفة أسعار اليوم السابق .

(جلة ١٩٤٩/٢/٢٢ طعن رقم ٣٣١١ من ١٨ ق)

٤ - إن القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض المحال العامة . المعدل بالقرار ٢٦١ لسنة ١٩٥١ قد نص في المادة ١٢٥ منه على أنه (يجب على حبرى المحال المشار إليها في المادة السابقة من هذا القرار أن يخطروا مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها على الأسعار أو رسم المخول أو الأجور قبل العمل بها مدة شهر على الأقل ، فلذا زادت مصلحة السياحة خلال هذه المدة أن الأسعار المبينة إليها مرتفعة أعطرت بذلك المحل المختص بمطالبة موصى عليه مع ذكر الحد الأقصى للأسعار أو رسم المخول أو الأجور التي توافق عليها طبقاً لما هو وارد في المادة ٨ من هذا القرار ولا يجب العمل بالأسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من التي توافق عليها الوزارة) . وبهذا النص قاطع في

١ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ إنما نص على إنشاء لجنة للتسجير الجبرى وبين مهمتها اللجنة وهي تحديد الأسعار وإعلانها في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع لتكون سارية مدة الأسبوع ، ثم بين في المادة السابقة عقوبة من يبيع أو يمرض البيع السلع المسخرة بسعر يزيد على السعر الذى تحدته اللجنة على الوجه المبين به . وإذ أن القانون بأن السلطة التي من حقها بمقتضى الدستور إصدار هذا المرسوم قد تناولت لتعريفها من سلطاتها في بيان العناصر القانونية للجريمة الواردة به ليس له من وجه ، إذ أن كل ما تركه للجنة التسجير الجبرى إنما هو تحديد الأسعار في كل أسبوع . وهذا بالبداهة لا يمكن للسلطة التشريعية أن تباشره بنفسها مادامت الأسعار متغيرة بطبيعة الحال متغيرة دائماً على حسب الزمان والمكان وظروف الأحوال .

(جلة ١٩٤٩/١٧/١٧ طعن رقم ١١٨٤ من ١٦ ق)

٢ - ألبين غاضع لأحكام التسجير الجبرى سواء يبيع بالتجزئة أو بالجملة أو بغيرهما . والنص على الجملة في كشف الأسعار إنما يخل في حدود بيان الوحدة التي اتخذت أساساً لتحديد سعر البيع والشراء ، وليس معناه بالبداهة عدم تحديد الثمن أو تحديده من يكون التعامل بأى ميكال آخر يقل عن هذه الوحدة أو يزيد عليها .

(جلة ١٩٤٩/١٧/١٧ طعن رقم ٣٣١١ من ١٧ ق)

الحفاظة مراعيًا في ذلك ظروف كل إقليم وحدد لها يوما معينًا من كل أسبوع لكي يرتقيها كل شيء شأنه .
(جلد ١٧٢/٥/١٢ طين رقم ٣٣٣ سنة ١٩٣٠ ق)

٧ - إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد ناط بمادة الأولى لجنة تحديد الأسعار في الحفاظة أو المديرية تعيين الأسعار وإعلائها ، ونص في المادة الثانية على أن يكون تعيين الأسعار معلوماً لجميع الأشخاص الذين يبيعون الأصناف والمزاد التي تتناولها التسعيرة متى الأسبوع الذي وضعت له . ولذا فلي أعلن جدول الأسعار بالطريقة التي تراها اللجنة فقد أقرض علم الكفاية في حدود الإقليم .
(جلد ١٧٢/٥/١٢ طين رقم ٢٤٨ سنة ١٩٤٠ ق)

٨ - إذا كانت الدعوى العمومية قد رجعت على المتهم بأنه لم يشر أسعار التجهيز بشكل واضح في المكان المخصص ليها ، فالقانون الواجب التطبيق على هذه الواقعة هو المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ (المادتان ٧/٨٥٤ منه والمادة ١٨ من القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٦) لا المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (للمادة ٥٦ منه) ولا المادتان ١٢ و ٢٠ من القرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ . وإذا كانت المادة ٨ من ذلك المرسوم قد جعلت العقاب الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تزيد على خمسين جنبا أو إحدى هاتين العقوبتين فإن المحكمة إذا علمت المتهم بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وضعت عليه بالعقوبة الواردة به تكون قد أخطأت . إذ المستفاد من عبارة المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن إلزام المتهم بظهر ملخص الحكم على واجهة عمله لا يكون إلا في حالة اقتضاء بالحبس .

(جلد ١٧٤/٢/١٢ طين رقم ٧٤ سنة ١٩٤٨ ق)

٩ - إن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة عدم وضع بطاقات بالأسعار على السلع المعروضة للبيع .

(جلد ١٧٤/٤/١٢ طين رقم ٥٣٣ سنة ١٩٤٨ ق)

١٠ - إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وإن كان أكثر ما عني به أن توفر الضروريات للجسم ، وهي التي أدخلها في التسعير الجبري ، إلا أنه أورد أيضا أحكاما عامة ينظم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة المسر منها وغير المسر ، بما ييسر للناس سبل الحصول عليها كذلك . فأزعم في الفقرة ٧ من المادة ٤ جميع تجار التجارة بأن يعلوا أسعار جميع سلهم ، أي المسر

عدم جواز زيادة الأسعار قبل اقتضاء شهر على تاريخ الاختار للشار إليه ، ولا يؤثر في ذلك أن تكون مصلحة السياحة قد تراخت في الرد على الطاعن ما دام الحفاظة قد حصلت في خلال الشهر المذكور ولا يغول له القانون تنفيذ الزيادة التي أخطر بها .

(جلد ١٧٢/٤/١٠ طين رقم ١٠٦٠ سنة ١٩٣٠ ق)

٥ - إن مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الثالثة من المادة الثانية منه أن هذا القانون قد وكل إلى المحافظ أو المدير طريقة إذاعة الأسعار التي أوجب تحديدها في يوم الجمعة من كل أسبوع ولأن كانت المادتان ٢٦ ، ٢٧ من الدستور لا تحتج بالنظر في الجريدة الرسمية إلا بالنسبة إلى القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية ، وكانت القرارات - الوزارية التي تصدر تحتها تلك القوانين تعتبر مكملة لها ولذلك يجب نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بما إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى قرارات لجنة التسعير التي نص القانون على إصدارها في يوم يبينه من أيام كل أسبوع لكي يترقب صدورهما في ذلك اليوم كل شيء شأنه فهي ذات صيغة موقوفة فوق كونها ذات صيغة عليية تدرى في دائرة الحفاظة أو المديرية ، مما حدا للشارع في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ سابق الذكر إلى أن ينص على تحويل المدير أو المحافظ إصدار ما يراه كفيلا بتحقيق إذاعة تلك الجداول على ما سكنى مدرته أو محافظته متوخيا في ذلك ظروف الإقليم . ولذا فإن عدم نشر قرار المدير أو المحافظ في صد كفيلا إذاعة الأسعار الأسبوعية والجدول الأسبوعي بهذه الأسعار بالجريدة الرسمية لا يمنع عن عسبب من يبيع سلعة مسخرة بأكثر من السعر المقرر .

(جلد ١٧٥/٧/١٢ طين رقم ٤٤٤ سنة ١٩٥٠ ق)

٦ - إن المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نصت في الفقرة الثالثة منها على أن يعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تعينها اللجنة ، في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع وأن يكون الإعلان بالكيفية التي يصد بها قرار المحافظ أو المدير ، لم توجب نشر قرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية ، كما هي الحال في القوانين والقرارات المسككة أو المنفذة لها لأن القرارات موضوع الطعن ذات صيغة موقوفة فوق كونها عليية ، مما غول المدير أو المحافظ . يحتضن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - إصدار ما يراه كفيلا بتحقيق إذاعتها على ما سكنى المديرية أو

١٥ - متى كان القانون قد حدد في سلمة البيع التي لا يجوز لتاجر التجارة أن يتجاوزها مذهباً إلى السعر الشراء ، وهو سعر يتحدد في كل حالة على أصول ثابتة في القانون ، فإن هذه السلعة تعتبر من السلع المسعرة . وما دام القانون حين حدد أقصى الريح في سلمة لم يشر إلى إضاعة شيء من المصروفات ، كما قبل بالنسبة إلى سلع أخرى ، فإنه يكون قد دل على أن إضاعة المصروفات مقصورة على الأحوال التي تناولها النص .

(جلة ١٩٤٨/١٧/٢٠ ملن رقم ١٣٣٦ سنة ١٤)

١٦ - إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يعاقب على الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المحدد قانوناً فصع إدانة الممنع في هذا الامتناع ولو كان مجرد عامل بخون أدوية ، ولا يكون له أن يحتج بالمادة ٥٣ من قانون الضريبة رقم ٥ لسنة ١٩٤٥ التي تصر ببيع الأدوية على صاحبها بخون وحده ، ما دام المحكمة قد استظهرت في حكمها أن امتناعه عن البيع لم يكن لأن القانون يمنعه بل لأنه إنما أراد الاحتفاظ بالسلعة المطلوبة لآخرين بطلبهم إياها رغم الحظر .

(جلة ١٩٤٩/٥/١٢ ملن رقم ١٣٧ سنة ١٩)

١٧ - إن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ جعلت تحديد الأسعار ملزماً للجميع بالنسبة إلى السلع الخاضعة للتسعير الجبري بموجب القانون ، فيتحقق العقاب على مخالفة ذلك بمجرد وقوع المخالفة . ومقتضى ذلك أنه يجب على التاجر ألا يبيع إلا في حدود الأسعار المقررة ، ولا يقبل منه الاعتذار بأنه لم يبيع بأكثر إلا لأنه كان يحمل السعر المقرر مادام في وسعه الوقوف على السعر من المصادر المينة بقرار المحافظ أو المدير عن الكيفية التي يعلن بها جدول التسعير .

(جلة ١٩٤٩/٥/١٠ ملن رقم ٦٠١ سنة ١٩)

١٨ - متى كانت الواقعة التي أدت بها الممنع هي - كما أثبتتها المحكمة - أن أشخاصاً متعددين ذهبوا إلى سائره وطلبوا منه شراء مادة من المواد المسعرة (دقيق) فأنكر وجودها عنده ولم يفتش سائره انتزع أنه يجوز منه كيانات تقوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شراءه ، فإنه يعتبر متعاضداً عن بيع سلعة بالسعر المحدد جبراً ، وتكون إدانته بمقتضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ متعينة إذ هذا القانون يفرض عليه بيع السلعة المسعرة متى توافقت له حيازتها ، وتحديد السعر لا يعرض بالبيع إلا بعد استعادة البيع .

(جلة ١٩٤٩/١١/١٥ ملن رقم ١١٣٦ سنة ١٩)

منها وغير المسعرة ، وإلا حق عليهم العقاب الذي نص عليه ، فالسلطات والمراجع يجب إعلان أفعالها .

(جلة ١٩٤٩/١١/٢ ملن رقم ٨١٩ سنة ١٨)

١٩ - إن القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير القنون تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتقنين التسعير الجبري قد أوجب على مستوردي أصناف معينة ومنتجاتها ، المستورين فيها وإن اسم المنتج والصف والمقدار وسعر البيع المشتك قبل بيعها أو عرضها للبيع ، وإذا كان هذا النص مطلقاً وشاملاً جميع صور الاتجار سواء أكان بالتجارة أم بالجملة فإنه يصح بمقتضاه عقاب صاحب المحل الذي يعرض للبيع أغذية مخوفة ليس عليها علامة بيان سعرها ووزنها الصافي وجهة استيرادها .

(جلة ١٩٥٠/٥/٢٣ ملن رقم ٤٠١ سنة ٢٠)

٢٠ - إن المادة ٥٣ من القرار الوزاري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ تعاقب كل تاجر يبيع بالتجارة أية سلعة أو مادة دون أن يعلن سعر كل صنف منها بطريقة واضحة . وهذا نص عام مطلق يجري حكمه على جميع التجار ماداموا يبيعون بالتجارة فعلاً .

(جلة ١٩٥٠/١١/٢٨ ملن رقم ٩٩٠ سنة ٢٠)

٢١ - إن وجود السلعة في محل التجارة ولو لم يكن في محل ظاهره إعلان بيعه باعتباره عرضاً للبيع ، وإنكاره وجودها من جانب البائع وتضارب أقواله في شأنها - ذلك يصح منه امتناع عن البيع .

(جلة ١٩٤٨/١١/٢٨ ملن رقم ١٢١٩ سنة ١٧)

٢٢ - إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ نصت على عقاب كل من باع سلعة مسعرة أو موعدة الريح في تجارته طبقاً للادتين ٢ و ٤/١ أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الريح المحدد ، أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الريح ، ومفاد ذلك أنه متى كانت السلعة محددة السعر وعرض المشتري الثمن المحدد على البائع وجب على هذا الأخير أن يبيعها إياها . ولا يحمل هذا النص أن يباح البائع أن يتصل في الإمتناع عن البيع بأية لغة ثم يقول إن هذه اللغة هي سبب امتناعه . ذلك لأن القانون أراد أن يخرج على الأصل في حرية التجارة لتدبير وسائل العيش الضرورية للناس لحشد أثمان بعض الحاجيات وألزم التجار أن يبيعوها بهذا السعر ولا يتعاضدوا عن البيع . وإن كانا دام العدم الحال من العظم (النفث) قد جعل له فمن يجري خاص به فالامتناع عن بيعه بهذا السعر يستوجب العقاب .

(جلة ١٩٤٨/٢/٢٣ ملن رقم ٢٣٢٨ سنة ١٨)

تلم البيع وكان عدم تقديم فاتحة الاستمار ليس من شأنه أن يؤدي إلى الإزالة لئلا تكون الضئكة أن تلمر بضمها وتطلع عليها ما تلمر عليهم لم يردع أهلها لم تطلع بالطريق الموسوم في القانون، فإن الحكم الذي يقضى براءة التهم يبيع برتقالاً بأكثر من السعر الجبري أساساً على أن البيع لم يتم لعدم قبض التهم، فإن التنازع لا ينافي التنازع في عدم فاتحة الاستمار يكون عقلاً.

(جريدة ١٩٥٠/١/١٥ طين رقم ١٢٣٤ سنة ١٩٥٠ ق)

٢٣ - لما كانت التهمة الممنوعة إلى الطاعن هي انتفاعه ببيع سلعة مسخرة بالسعر المقرر، فهذا الاستغلال صلب حقيقة ذاته سواء أكان مقصوداً به حطب سعر زده على السعر المحدد أم لم يكن.

(جريدة ١٩٥٠/١/١٥ طين رقم ١٢٣٤ سنة ١٩٥٠ ق)

٢٤ - متى كانت الواقعة الدعوى كما استظهرها الحكم المطعون فيه أن الطاعن حصد باع سلعة مسخرة (برتقالاً) بأكثر من السعر المحدد لما قانوناً، فإن العقاب على هذه الواقعة يكون بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة الثالثة عشرة منه.

(جريدة ١٩٥٠/١/١٥ طين رقم ١٢٣٤ سنة ١٩٥٠ ق)

٢٥ - إن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يقضى بأن يكون صاحب المحل جسولاً مع مذكره أو قائم على إدارته من كل ما يقع في المحل من معاملات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها. فإذا ثبت أنه بسبب التنازع أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصر العقوبة على الفرامة المهيئة في المادتين ١٣ و ٩ من القانون، وإن ثبت أن الطاعن ينسب على المسك المطعون فيه أنه حصد بكمية ببيع سلعة مسخرة بأكثر من السعر المحدد رغم دفعه بأنه كان في يوم الحصاد بعيداً عن متجره وملاًزماً به لمرحه فلم يكن مقصوداً له أن يراقب حركة البيع، وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعن هي تغريمه عشرين جنياً، فإنه لا يكون الطاعن جدياً من وراء ما يشير في طعنه ذلك أن ما يصبه من استعانة المراقبة لا يفييه من العقاب إطلاقاً وإنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالفرامة التي لا تقل عن عشرين جنياً على نحو ما حكم به قسلاً.

(جريدة ١٩٥٠/١/١٥ طين رقم ١٢٣٤ سنة ١٩٥٠ ق)

٢٦ - إنه لا تلتفت المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المحل بضمها يقتضي السعر الجبري

١٩ - إن المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الملحق بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٠ تعدلها بما في وجوب العقاب كلما كان السعر للبيع يزيد على السعر المقرر بالقانون، ولم تكن هذه المواد من حكمها مادة البيع بالزاد الطين أو بطريق الصراف.

(جريدة ١٩٥٠/١/١٥ طين رقم ١٢٣٤ سنة ١٩٥٠ ق)

٢٠ - متى كان الثمن المحدد بمحصول التسعير الذي يحاكم التهم على مقتضاه غشياً بالقيمة كاملة (حقن مودفين) ولم يردع به شيء من الوحدة، فذلك مفاد أن واضح المندرج لم يردع إضضاع الوحدة في سعر كما جرى عليه في بعض الأحوال من وضع ثمن للعبة وحناء دون الوحدة أو التمسك أو وضع ثمن للعبة والوحدة كل على حدة. وبناء على ذلك فالمسك الذي يقبض صاحب سديلة على بيعه حقة حردان بمن أجل من سعر اللعبة مقسوماً على عدد الحقائق التي بدأ عليها يكون منياً على خطأ في تطبيق القانون.

(جريدة ١٩٥٠/١/١٥ طين رقم ١٢٣٤ سنة ١٩٥٠ ق)

٢١ - إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نص في المادة الخامسة منه على عقاب من يبيع عن بيع سلعة مسخرة أو مبيعة الرج هذا السعر أو الرج، فقد فرض بذلك على التجار بيع هذه السلعة التي توافرت لهم حياتياً بحيث إذا امتنعوا عن ذلك اعتبروا متعنين عن بيعها بالسعر المحدد لها جراً مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة إلا بعد أن يظهروا استعذارهم للبيع وإلا كانت النتيجة أن يغفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسخرة أو امتنعوا عن بيعها لأن يطلبها من المشتريين الذين لا يأنسون ثمنهم أن يقتروا ما بأكثر من السعر المقرر، وهو ما لا يتصور أن يكون الشارح قد قصد إليه. وإن ثبت أن التنازع بالحكم أن التنازع صوف دجلى متروك، كان معروفاً للبيع بالحل فعلاً، وأن العامل المكلف بالبيع قد امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه فإن الحكم إذ كان الطاعن بجرمة الانتفاع عن بيعه بالسعر المحدد لا يكون قد أنشأ في شيء.

(جريدة ١٩٥٠/١/١٥ طين رقم ١٢٣٤ سنة ١٩٥٠ ق)

٢٢ - إنه لا تلتفت التراضي على البيع والثن كلفاً في الأصل لا تضاد البيع وتامه بقطع النظر عن أداء الثمن. وكان القانون من جهة أخرى يعاقب على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو ما لا يتطلب

٢٩ - إن إيجاب وضع الأمان على السلع عمله أن تكون السلع معروضة للبيع . فإذا كان المتهم قد تمسك بأن الأحذية القول بأن السر لم يكن موضوعا عليها لم تكن معروضة للبيع بل كانت موجودة بسطه على ذمة أصحابها ، وطلب تحقيق هذا النفع فأجلبته المحكمة إلى طلبها استعنت بمفتش التورن لجاءت فأقره بوجهة له . ومع ذلك فقد تأييد الحكم المتأق لا سيما به دون أن ترد على هذا النظام أو تشير إلى شهادة هذا الشاهد لهذا قصور في البيان يستوجب قضا الحكم .
(جلة ١٩١٨/١٧/٦ طين رقم ١٦٣٠ سنة ١٤ ق)

٣٠ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في مخالفة التفسير الجري ، ولم يذكر التمن الذي كان ينبغي أن أن ينابع به الصف والثمن الذي بيع به فعلا ، فإنه يكون قد قصر في بيان العناصر الزاوية التي بني عليها قضاءه ، وهنا يظله .
(جلة ١٩١٧/١١/١٧ طين رقم ١٤٩٣ سنة ١٧ ق)

٣١ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة بيعه سلطة بأزيد من السر الوارد بكشف التفسير الجري لم يبين مقدار الثمن الذي يجب أنه باع به السلطة المسخرة فإنه يكون ناقص البيان حينئذ قضاءه .
(جلة ١٩١٨/٥/١٢ طين رقم ١٢٠ سنة ١٤ ق)

٣٢ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة بيع ألفة صوغية بأكثر من السر الواجب ، ولم يبين الثمن الذي يمت به الألفة ولا مقدار السر الجري المحدد لها ولا مضون المحضر الذي اعتمد على ما جاء فيه وجه استدلاله به على الاداة ، فإنه يكون ناقص البيان واجبا قضاءه .
(جلة ١٩١٨/١١/٣ طين رقم ٧٧٩ سنة ١٤ ق)

٣٣ - يصحب الحكم أن يثبت السر الذي باع به المتهم المادة المسخرة ، وأن يقرر أنه أكثر من السر الزمى ، دون حاجة إلى بيان هذا السر الأشهر ما دام المرجع في هذا البيان إلى جدول الأسعار الزمى ، وما دام الطاعن لا يدعى أن السر الذي باع به في حدود السر الجري .
(جلة ١٩١٧/١٢/٣٠ طين رقم ١١٣١ سنة ٢٢ ق)

وتحديد الأرباح تقضى به بنسب الأشياء موضوع الجريمة ومصادرها ، فإنه إذا كانت الجريمة التي دين الطاعن بها جريمة تنظيمية تتعلق بنسب الياقات في القوانين التي تسلم للشرن والجلات التي أوجب القانون إما كما توصلنا لإحكام الزاوية على مراعاة قوانين التفسير الجري - فلا يجوز مصادرة الألفة التي لم تشكل الياقات الخاصة بها إذا لا يمكن القول بأن هذه الألفة هي موضوع الجريمة .

(جلة ١٩١٧/٦/١٠ طين رقم ٢٧٣ سنة ١٧ ق)

٢٧ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة بيعه ألفة بسر أكثر من السر المقرر لم يبين بالمدخل ما تمسك به من أنه إنما أعطى في تسليم ذات القماش المبيع لاختلاط الأمر عليه بسبب تنافه أنواع الألفة الموجودة لديه ، فإنه يكون معيبا بالقصور ، إذ هنا دفاع جرمي لو صح فانه يؤثر في كيان الجريمة .
(جلة ١٩١٦/١١/١١ طين رقم ١٧٨٩ سنة ١١ ق)

٢٨ - إذا كانت الدعوى الصورية قد رفعت على المتهم بأنه باع زيتا . فمن يريد حل الثمن المصدق في جدول الأسعار الجري . فتمسك أمام المحكمة بأن الزيت المضبوط هو زيت سم لا يبرى عليه التفسير الجري وأن التحليل الذي أجري أمام محكمة الدرجة الأولى لا يصح التعويل عليه في أماله . لكنه لم يحصل إلا بدان يبيع الزيت إلى مختبر في التفتيش أنه وجهت في راميل كان بها زيت . بذرة القطن فلا دليل جازمة على أن الزيت الذي حل هو الذي مضبط ، ومضطر عن ذلك فإن التحليل أظهر أنه الزيت الذي حل . وبعد عطلا من زيت السم وبذرة القطن ، ومع هذا فإن المحكمة أداهه بقوله أن الواضح من أقوال الشهود أن الزيت الذي اعتمد عليه الصفقة هو زيت بذرة القطن وأنه ثابت من القرائن المقدمة من المتهم أنه يستورده وأن تقرير التحليل يتضمن أن الزيت المضبوط خليط من زيت بذرة القطن وزيت السم ، دون بيان نسبة كل منهما إلى الآخر ، فهذا لا يكفي ، بل كان يجب لإدائه أن يثبت أن ما باعه هو بالضبط من زيت بذرة القطن المحدد منه في جدول الأسعار الجري .

(جلة ١٩١٧/١٢/٢٢ طين رقم ١٦٢٤ سنة ١٧ ق)

تسول

موجز القواعد :

- ١ - المقصود بعبارة " كل شخص صحيح البنية " - ١ و ٢ .
- ٢ - توفر الجريمة سواء كان التسول ظاهراً أم مستتراً - ٣ .
- ٣ - المتأداة بوفاء النيل وتقبل المئادى ما يقتضيه الأهل لا يعتبر تسولاً - ٤ .
- ٤ - أيضاً مشردون ومثبته فيهم قاعدة - ٥ .

القواعد القانونية :

التسول والاستجداء وأن الأعمال الأخرى التي يأتيها إنفاها سائر لإخفاء التسول وجب توقيع العقاب ، لذلك يمين على قاضي الموضوع أن يبين في حكمه أن هذه الأعمال غير مقصودة لذاتها وإنما تخفى وراءها غرضاً آخر هو التسول أو أنها أعمال صادقة مقصودة لذاتها وليست ستاراً للاستجداء . كما يمين عليه بيان الواقعة المعروضة عليه يائناً كاملاً حتى يفسح لحكمة التقض مراقبة تطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا اقتصر الحكم في معرض بيان الواقعة على قوله أن بعض ركاب إحدى المراكب كانوا يلقون قوداً في البحر إلى المتهمين مقابل أن يفرس الأخيرون في المياه وينتشلوها لأنفسهم ولم يبين سبب وجود المتهمين في البحر ولا حقيقة موقعهم من الركاب ولا طبيعة العمل الذي قاموا به وهل قصدوا به إلى إخفاء التسول أم لم يقصدوا ولم يرد على ما جلد بالحكم الابتدائي من اعترافهم في معرض الواقعة بالتسول بما شهد به الشهود من ضبطهم يتسولون فهذا التقص في بيان الواقع يوجب الحكم . ولا يجدي مع هذا التقص أن يذكر الحكم أن المحكمة ترى أن القوس في البحر لا تقاطع التقود هو من قبيل المهارة ونوع من الرياضة وليس تسولاً لأن هذا القول لا يفي بإمكان اتخاذ هذا العمل ستاراً للتسول .

(جلسة ١٣٩٤/٣/١٧ طين رقم ٥٧١ - ٤٢)

٤ - المتأداة بوفاء النيل وتقبل المئادى ما يقتضيه الأهل لا يعتبر هذه المتأداة لا يعتبر تسولاً .

(جلسة ١٣٩٥/١/٢٨ طين رقم ٢٠٦٦ - ٤٢)

١ - إن الشارع لم يقصد من قوله " كل شخص صحيح البنية " في المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالتسول إلا أن يكون عنده ما يقتات منه ولو كان غير صحيح البنية . فكل متسول عنده قوته يحق عليه العقاب بمقتضى هذه المادة متى توافرت الشروط الأخرى التي نصت عليها .

(جلسة ١٣٩٤/١/٢٩ طين رقم ٢٨٧ - ١٠ ق)

٢ - إن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ لم يقصد من صحة البنية أكثر من أن يكون الشخص ميسراً له سبل العيش سواء من طريق عمله أو من أى طريق آخر ، فمن ضبطت متسولة في الطريق العام ، وكلت لها من يعولها وينفق عليها ، يحق عقابها بالمادة الأولى من القانون المذكور ولو كانت بيتها غير سليمة .

(جلسة ١٣٩٤/٤/٣ طين رقم ١٧١ - ١٩ ق)

٣ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن منع التسول تصر على عقاب كل شخص صحيح البنية تبلغ سنه عشرين عاماً أو أكثر يوجد متسولاً في الطريق العام أو المجال العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء ، ويظهر من صراحة هذا النص أن القانون يما قبل على التسول في الطرق والمجال العمومية سواء أكل هذا التسول ظاهراً أم مستتراً . فلا يحول دون اعتبار الشخص متسولاً ما قد يتدرج به من أعمال الكسب عطف الجمهور ومتى ثبت أن غرض التهم الأول هو

تشكيل المحكمة

(واجراءات القواعد ارقام ٤ - ٢٦)

تصدير

موجز القواعد :

— المقصود من كلمة « التصدير » الواردة في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ سنة ٤٠ والمادة ١٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٢٦ سنة ١٩٤٩ - ١

القواعد القانونية :

والصناعة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٩ الصادر تنفيذا له أن
المرشح قصد بالتصدير الوارد في تلك المادة شحن البضاعة
بالمراكب لا مجرد إدخالها في السور الجركي .
(جلة ٢٤/٧/١٩٤٢ طين رقم ١٣٠٤ سنة ١٢ ق)

١ — إنه يبين من نص المادة الرابعة من القانون
رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٨ ، والمادة ١٦ من قرار وزير التجارة

تظاهر

(د . تمهيد)

تعدد الجرائم

موجز القواعد :

— حكم التعدد المضمون - ١ - ٣

— حكم تعدد الحقيقى - ٤ - ٦

— قيام ارتباط لا قبل التجزئة بين جريمتين يوجب نظرها أمام المحكمة المختصة بنظر الجريمة التي عقوبتها
أشد - ٧

— سلطة محكمة الجنائيات في فصل الجنابة عن الجنحة - ٨ - ١٩

— وجوب توقيع العقوبة التكميلية المقررة للجريمة التي عقوبتها أخف عند توقيع العقوبة المقررة للجريمة
الأشد - ٢٠ و ٢١

— تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض - ٢٢ - ٣٦

— آليات الحكم قيام الارتباط وعدم اعتناؤه حكم المادة ٣٢ عقوبات يقتضى تدخل محكمة النقض - ٣٧ - ٣٩

(ر . أيضا اتفاق خاتمي قاعدة ١٠ واستثنائي قاعدتان ١٦٦ و ١٦٣ واستعمال قسوة قاعدة ٣ واعادة الجنائي على
القرار قاعدة ٥ وخدمة عسكرية قاعدة ٨ ودعارة قاعدتان ١ و ٢ ودعوى مدنية قاعدة ٢٣٨ وشهادة زور
قاعدة ٢١ وعقوبة قواعد ١٣ و ١٤ و ١٧ و ٢٣ وعش قاعدة ٨٨ وقل عند قواعد ١١٩ و ١٢٧ و ١٣٤
و ١٣٩ ومتشددون ومشتبه فيهم قاعدة ٥٨ ومواد مخدرة قاعدة ٩٣ ونقض قواعد ١٣٥ و ١٩٤ و ١٩٥
و ١٩٧ و ٢٠٠ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٦ و ٢٠٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٦ و ٢٢١ و ٢٥٥ و ٢٥٨ و ٢٦٤)

القواعد القانونية :

١ - إن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو اعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف . فلا تصح مؤاخذه المتهم إلا على جريمة واحدة هي الأشد عقوبة ويصدر الحكم في هذه الجريمة تنفي المسؤولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجه . وكذلك تكون الحال إذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لتلك الجرائم واحدة .

فإذا كان الثابت أن المتهم لم يطلق إلا صاراً نارياً واحداً قصد به إصابة شخص بعينه فأخطأ وأصاب غيره لم يقتل ، بل مات بحكمة الجنائيات وأداته في تهمة شروعه في قتل من أخطأ وفي الوقت ذاته حفظت لثبات الحق في أن يخيم عليه دعوى أخرى مستقلة لشروعه في قتل من أصيب فإنها تكون قد أخطأت . لأن محاكمة المتهم عن الفعل الذي وقع منه وهو إطلاق البنادق النارية بنية القتل تحول دون إعادة محاكمته عن الفعل عينه وعن أية نتيجة من نتائجه ، على أنه مادام ظاهراً من وصف التهمة الذي أحميل به هذا المتهم من غرض الإحالة ما يدل على أنه شرع في قتل المني عليها الاتيين في وقت واحد ببار نارى واحد ، فما كان يجوز لمحاكمة الجنائيات أن تجرمى الدعوى على نحو ما فعلت لأن في هذه التهمة ما يفيد أنها تغطى عن الفعل في تهمة مطروحة عليها قانوناً .

(جلسة ١٩٣٨/٩/٦ طعن رقم ١٢٩٨ سنة ١٣٥٨ ق)

٢ - إذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة في ثلاث قضايا باختلاس أشياء مسجورة ، وكان أساس الاختلاس في كل هذه القضايا واحداً ، وهو عدم تقديم المحجوزات في اليوم الذي كان محداً ليسبب فيه ، واعتراف المتهم بالتصرف فيها ، فإن المحكمة المتظورة أمامها هذه القضايا الثلاث في جلسة واحدة لا ينبغي لها أن توقع على المتهم عقوبة في كل قضية بل يجنب عليها أن تعصم القضايا الثلاث بعضها إلى بعض ، وتعكم عليها بعقوبة واحدة لأنه لا يشارف الاوراق جنائية واحدة لا يمكن أن تكون الاجرمية واحدة .

(جلسة ١٩٣٧/١١/٢٣ المحلوط أيام ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، ١٨٦٠ سنة ١٣٢٣ ق)

٣ - إذا كانت الواقعة التابعة بالمسلك هي أنه خطب بمسكن المصلحين بدينيتان اسماهما حذيفة والأخرى من ذات الخرطوش ، من غير ترخيص في حملها ، فإن

هذه الواقعة تطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٣٢ مع قانون العقوبات ، ويصين توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة الجريمة الأشد ، فإذا قضى عليه بعقوبة من كل تهمة من التهمتين عين تنصر الحكم فيما قضى به من عقوبة عن التهمة التي عقوبتها أقل .

(جلسة ١٩٥٢/١٧/١٧ طعن رقم ١٠٨٥ سنة ٢١ ق)

٤ - إذا حكم على متهم (وهو ضابط بوليس) غيانيا عن تهمتين إحداها ارتكاب جنائية تعذيب وجس والأخرى ارتكاب جنحة حرب واستعمال القوة وأجبت الحكم الغنيابى أن الجريمة من متهمة المتهم تفر من إحداها تهماً مرتبطان إحداها بالأخرى بحيث لا يخللان التجربة وقضى على المتهم غيانيا بالعقوبة المقررة لجنائية الحبس والتعذيب عن الجريمة من متهمة الجنحة الثانية من المادة ٣٢ على أن جريمة الجنحة المذكورة لا يوجد لها استقلال قائم بل هي تندرج في الجنائية وتصح الجريمة من جريمة واحدة هي جريمة الحبس والتعذيب وهذه باعتبارها جنائية تجرى عليها الأحكام والإجراءات المقررة للجنائيات من ناحية سقوط العقوبة بمعنى المدة ومن ناحية بطلان الحكم الغنيابى إذا حصر المحكوم عليه أو قبض عليه . ولا يجوز في هذه الصورة أن يستند المتهم في الدفع بقسوة الجنحة وفي قيام حقه في المعارضة في الحكم الصادر فيها إلى نص المادة ٥٣ المعدلة من قانون تشكيل عاكس الجنائيات لأن هذه المادة لا تطبق إلا عند عدم تطبيق المادة ٢٧/٢٢ أى عند صدور حكم بعقوبة خاصة عن جنحة وقعت مع الجنائية لمحكمة الجنائيات .

(جلسة ١٩٣٦/٩/١٠ طعن رقم ٤٨٧ سنة ١٣٦٦ ق)

٥ - إن عدم الفصل في واقعة ذات حصلت في بلد أجنبية (فرنسا) وحصلت هناك لا يمنع من محاكمة المتهمة عن واقعة أخرى حصلت في مصر من كانت تكون وحصلت بنفس النظر عن الواقعة الأخرى - جريمة الزنا .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٢ طعن رقم ٩٩٧ سنة ١١ ق)

٦ - إذا كان الثابت بالحكم أن واقعة الدعوى تلخص في أن المني عليه كان عائداً من حقله يربطها في طريقه إلى بيده أطلق عليه المتهم صاراً نارياً من فرد كان ممرراً من هذا الطريق وتعرف المتهمة بالتفتيشات بالمرافقة بدون ترخيص وتبين من لمح أنه عبارة عن آلة نارية بخرطوش عيار ١٦ وأنه بدون ترخيص وكان المتهم قد دفع في المذكرة المقتضى منه المحاكمة

١٥ - إن حق عكّة الجنائيات في أن تفصل أو لا تفصل عن الجنابة المرفوعة إليها ما وقع لها من جنح باجبارها، من تطبيقها هو من ملاحظات القانون لمناقش الدعوى يستدعي فيه بما يرى أنه أجدى على قضية الجنابة فيفصل عنها ما أجمل معها من جنح أن خلف عليها لتعطيل أو التوقيف وكان له أن يفصل سيل، ولا نظر الكل مما تم رأي في ذلك فصل كشف وتور تلك الجنابة. وتصره هنا يخرج - بحسب الأصل - عن رقابة عكّة القضاء إلا إذا وقع على صورة فيها لإخلال بحق الدفاع عن المتهم في الجنابة.

(جدة ١٣٥٠/٢٠ من رقم ١٢٧١/١٠٠٠ سنة ١٣٥٠ ق)

١١ - إن الارتباط بين الجرائم التي يتوجب نظرها مع أمر متعلق بالموضوع. فلعكّة الجنائيات أن تفصل عن الجنابة ما يكون قد أجمل معها من جنح كإعانة عيبا لتعطيل أو التوقيف وكان لعلل هذا الفعل سيل. ولا يقبل من التهم الاعتراض بأن من مصلحة أن تناقش أدلة الدعوى بأكملها وأن فصل الجنبه عن الجنابة يفوت عليه هذه المصلحة ويخل بمقتضى الدفاع، فإن الفصل لا يمتنع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيها أدلة الجنبه.

(جدة ١٣٥٠/١٢ من رقم ١٢٧٠ سنة ١٣٥٠ ق)

١٢ - لا تريب على عكّة الجنائيات إذا ما أمرت بفصل الجنابة عن الجنبه واسبققت الجنابة ثم حكمت فيها وحدها حتى رأت أن الارتباط الذي أحكت بينه الجنبه إليها لا يتزعم لمصلحة سير العدالة أن تظهر مع الجنابة، وخصوصا إذا كان الدفاع من جانب لم يد أي اعتراض على ذلك في الجلسة.

(جدة ١٣٥٠/٢٤ من رقم ١٠٠٠ سنة ١٣٥٠ ق)

١٣ - الارتباط بين الجرائم الذي يسوغ نظرها مع أمر متعلق بالموضوع. فلذا فصلت المحكمة الجنح عن الجنابة ولم تعرض الدفاع عن التهم فلا يجوز له أن يثير هذا أمام عكّة القضاء. وخصوصا أن الفصل ليس فيه ما يفوت على التهم مصلحة أو يخل بمقتضى الدفاع. وإن هو لا يمتنع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيها واقعة الجنبه التي فصلت.

(جدة ١٣٥٠/٢٤ من رقم ١٢٧٠ سنة ١٣٥٠ ق)

١٤ - لئن ارتبطت الجنبه بالجنابة المعلقة إلى عكّة الجنائيات من الأمور الموضوعية التي تتعرض لتقدير المحكمة فلذا فصلت المحكمة فصلت الجنبه المستندة إلى الظاهر عن الجنابة فإنه لا يجازر بذلك في دفاعه، ما ظلم

الاستثنائية بعدم اختصاص عكّة الجنبه بنظر الدعوى بناء على أن السلاح المستند إليه لإجرائه يحوز ترخيصا مستند إليه أيضا أنه استعمل في واقعة شروع في قتل منظورة أمام عكّة الجنائيات. ففصل فيها بدعوى كانت واقعة الدعوى كما فيها الحكم توجب الارتباط الذي يترتب به الطعن بقدر كونه لولا على عكّة الجنبه أن تنقض بعدم اختصاصها. لها وجه لم تقبل وتقتضى برضى الدفاع ويترتب عقوبة على التهم، فإن حكما يكون ميبا بما يستوجب عقوبة وللقضاء بعدم اختصاص عكّة الجنبه بنظر الدعوى.

(جدة ١٣٥٠/٢٤ من رقم ١٢٧٠ سنة ١٣٥٠ ق)

٧ - إذا كان التهم قد وجهت إليه تهمتان مما أه ضرب شخصا فأحدث به إصابات أفضت إلى موته وضرب آخر ضربا بسيطا، وكانت الوقائع قد وقعتا في زمن واحد ومكان واحد ولجوب واحد، وفصلت الثانية بينهما فقدمت الجنابة إلى ما هي الإحالة، فأحلتها إلى عكّة الجنائيات والجنابة إلى عكّة الجنبه فأحدثت فيها حكما، فهذا يكون خطأ، إذ مادامت الجريمتان مرتبطتين إحداهما بالأخرى هذا الارتباط الذي لا يزيل التهمة لكونهما قد اعترضتهما فكريتا واحدا وحصلتا في ثورة قضية واحدة بما لا يبرهن أنه يرفع عنها إلا عقوبة واحدة من المدة الجبرية الأكثر فإنه يكون من المتن، من كل من القضيتين لم يفصل فيه نهائيا. الفصل على أن تفصل فيها عكّة واحدة هي التي تحكم الحكم في الجريمة التي عقوبتها أشد.

(جدة ١٣٥٠/٢٤ من رقم ١٢٧٠ سنة ١٣٥٠ ق)

٨ - إذا أجمل المتهمون إلى عكّة الجنائيات لما حكمهم، بعضهم عن جنابة وبعضهم عن جنحة، فلا جناح على عكّة الجنائيات أن تفصل الجنبه عن الجنابة كما لا جناح عليها إذا هي سمعت التهم في الجنبه بعد فصلها شاملا في الجنابة فإنه لا شيء في كلا الأمرين مخالف للقانون.

(جدة ١٣٥٠/١٢ من رقم ١٢٧٠ سنة ١٣٥٠ ق)

٩ - لعكّة الجنائيات إذا ما أجمل إليها بأمر إحالة واحد جنحة مع جنابة لفصل فيها بما أن قرار الفصل بينها وتبقى الجنابة وحدها إذا كان لا يوجد بينها ارتباط وثيق يحول دون ذلك ولا يمنع هذا من أن تسمع بعض التهم في الجنبه كشهود في الجنابة المنظورة أمامها.

(جدة ١٣٥٠/١٢ من رقم ١٢٧٠ سنة ١٣٥٠ ق)

والمحكمة غير ملزمة ببيان الأسباب التي بذت عليها أمرها بفصل الجثة عن الجناية ، وإن ثبتت كانت المحكمة قد أثبتت في محضر جلسة المحاكمة أنها قررت فصل جثة الضرب المسندة إلى المتهمين عن جناية الشروع في القتل المسندة اليهم ، وإعادة القضية إلى النيابة لاتخاذ إجراءاتها فيها ، ثم مضت المحكمة بذلك في نظر الجناية دون أن يدعى الطاعن اعتراضا على هذا الفصل ودون أن يثيرا ما يدعيه في طعنهما من وجود ارتباط بين الجناية والجثة قد يؤثر على الحكم في الدعوى ، فإن ما يثيره لا يكون له محل .

(جلة ١٩٥٨/٣/١٠٠ طعن رقم ٢٥ سنة ٢٤ د)

٩٩ - تقدير الارتباط المتخصص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى ، ومحكمة الجنايات إذا ما أحيلت إليها جثة مع جناية لفصل فيها مما حق فصل الجناية عن الجثة من لم يكن بينهما ارتباط غير قابل للتجزئة وهذا الفصل لا يحول دون مناقشة التهم لأدلة الدعوى بأكملها بما فيها واقعة الجثة التي فصلت .

(جلة ١٩٥٨/٣/١٠٠ طعن رقم ٥٦٦ سنة ٢٤ د)

١٠٠ - لا مانع قانونا من الجمع بين عقوبة جناية الزور وبين العقوبة النسبية في جناية الاختلاس عند تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي توجب توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد فقط . وذلك لأن العقوبة المقصودة بالمادة ٣٢ المذكورة هي العقوبة الأصلية فقط .

(جلة ١٩٥٨/٣/١١ طعن رقم ٢٩٨ سنة ١٧ د)

٧٩ - العقوبات التكميلية هي في واقع أمرها عقوبات توجبه مراعى فيها طبيعة الجريمة . ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بذلك الجريمة من جرائم أخرى ، ولا يجوز أن تجب العقوبات التكميلية كما تجب العقوبة الأصلية التابعة هي لما يل يظل واجبا الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد وإذ كان القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التدليس والنش يقضى علانية على العقوبات الأصلية المقررة في بقية تكميلية اقتصادا لطبيعة الجرائم الواردة به ، فانه إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن التهم عائد في حكم القانون المذكور يكون من المتعين القضاء على التهم علانية على عقوبة الجريمة الأشد بالعقوبة التكميلية المتخصص عليها فيه .

(جلة ١٩٥٨/٣/١١ طعن رقم ١١٦٢ سنة ٢٤ د)

له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى رمتها بما في ذلك ما تعلق منها بالجثة . كما يكون من حقه ألا توقع عليه عقوبة الجثة عقوبة عن الجثة إذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التي عوقب عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(جلة ١٩٥٧/١٢/١٠ طعن رقم ١٠٣٨ سنة ٢٣ د)

٩٥ - إن الارتباط بين الجرائم من المسائل المتعلقة بالموضوع ، فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن لاثامه بجناية شروع في قتل وعلى متهمين آخرين بجثته ضرب ، وكانت عقوبة الجنايات قد قررت فصل جثة الجناية المسندة إلى المتهمين الآخرين ، ونظرت قضية الجناية بالنسبة إلى الطاعن ، فإن هذا الفصل ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى على الوجه الذي يكفل للطاعن استيفاء دفاعه ، وسماع المحكمة لشهود قضية الجناية لا يشوبه أنهم كانوا متهمين في الجثة التي تقرر فصلها مادامت المحكمة قد استعملت جهتها في تقرير هذا الفصل الذي أثبت به صفة إتهامهم أمام محكمة الجنايات فوجب بذلك أن يكون سماعا لهم كشهود في قضية الجناية المنظورة أمامها .

(جلة ١٩٥٧/١٠/١٤ طعن رقم ١٠٤٥ سنة ٢٣ د)

٩٦ - الارتباط الذي يستوجب نظر القضاء مما أمر بتعلق بالموضوع ، فالمحكمة الجنايات أن فصل عن الجناية المنسوبة إليها ما يكون قد أحيل معها من جثث كما رأيت ذلك وعقدت أنه لا يؤثر في حسن سير العدالة . وإن فلا يحل التهم الاعتراض بأن من مصلحة أن تناقش أدلة الدعوى عن جميع الوقائع ما دام الفصل لا يمنعه من تقديم دفاعه كاملا ولومن واقع ما جاء بالدعوى التي تقرر فصلها .

(جلة ١٩٤٩/٣/٦ طعن رقم ٦٦٧ سنة ١٩ د)

٩٧ - إن قيام الارتباط بين الجناية والجثة من الأمور الموضوعية التي تقدمها محكمة الجنايات بناء على ما تراه من ظروف الواقعة ، ولا يقبل من الطاعن الاعتراض على ما قرره المحكمة من فصل الجثة عن الجناية ما دام الفصل لم يكن ينيه من إبقاء دفاعه كاملا في الجناية ومناقشة أدلتها .

(جلة ١٩٥٨/٤/١٢ طعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٤ د)

٩٨ - إن للسادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية قد أجازت لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جثة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن فصل الجثة وتحويلها إلى المحكمة الجزئية

تمة اختلاس أشياء محبوزة مع أن هذه الأشياء هي
هي لا اختلاف بينها في هذه النوازل الأربع فلا شأن
لمحكمة التقض بذلك ما دام هو لم يقم بهذا الدفاع إلى
محكمة الموضوع وما دامت الأحكام المذكورة ليس فيها
ما يفيد أن الواقعة واحدة في النوازل الأربع .

(جنة ١٩٨٠/١١/١١ طعن رقم ١٨٢٤ سنة ١٠ ق)

٢٦ - أن تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض
من سلطة محكمة الموضوع وحدها لتعلقه بموضوع
الدعوى ، فالمناقشة في ذلك لدى محكمة التقض لا تليق .

(جنة ١٩٨٢/٤/٥ طعن رقم ٨١٢ سنة ١٣ ق)

٢٧ - أن تقدير ارتباط الجرائم المسندة إلى
التهمة ارتباطا لا يقبل التجزئة ويستوجب توقيع عقوبة
واحدة طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق
بموضوع الدعوى فللمحكمة الموضوع أن تفصل فيه
حسباً تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها
ولا رقابة لمحكمة التقض عليها فيما تراه ما دام تضامها
لا يتعارض مع المبدأ وحكم القانون . وإذا كان
الحكم قد استخلص من الأدلة التي ساقها أن أحد
المتهمين اشترك مع آخرين في أفعال إجرامية عند
(حشيش) ثم اتفق معهم على التبليغ في حق الجنى عليه
كذبا بأنه يتصرف في المواد المخدرة ، وقد هذا الاتفاق
بالفعل على الصورة التي بينها الحكم ، ثم فصلت المحكمة
على التهمة بمقتضى من كل جريمة من الجريمتين ، أحرار
المخدرة والبلاغ الكاتب على اعتبارهما لا تكونان
بموجبا غير قابل للتجزئة ، فإنه إذا كان يجوز فضلا إن
يجوز الإنسان المخدرة ثم يدوله بعد ذلك أن يسهل لقوة
ويبلغ في حقه كذبا بأحراره لا يكون ثمة تشبيب على
المحكمة إذا هي أوقعت من كل من الجريمتين عقوبة .

(جنة ١٩٨٢/٤/١٩ طعن رقم ٣٣٢ سنة ١٣ ق)

٢٨ - أن تعرف وحدة القرض في الجرائم عند
تعددتها ، وتقدر مدى ارتباطها بعضها ببعض وقابلية
الارتباط أو عدم قابلية التجزئة في صدد تطبيق المادة
٣٢ ع - كل ذلك من شأن محكمة الموضوع وحدها .
فإذا ما هي حكمت بعقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها
معناه أنها لم تر أن هناك ارتباطا بالمعنى المقصود في المادة
المذكورة . وما دامها أدت أنه من ذلك سابقا في حذاه
فلا يصح أن يطلب إلى محكمة التقض أن تتدخل فيه .

(جنة ١٩٨٥/١/١ طعن رقم ٨١ سنة ١٥ ق)

٢٩ - إذا كان الحكم قد أدان التهمة في جريمتين
ولم يوقع عليه عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات

٢٢ - إذا قررت المحكمة الفصل بين قضيتين فمما
معا إليها لعدم وجود ارتباط بينهما ، وكان أحدهما
المتهمين في أحدهما متهما وحده في الأخرى ، وكان
موجبا إليه في الأولى تيمنا وفي الثانية تمة واحدة ،
ثم أصدرت المحكمة في كل من القضيتين حكما مستقلا
ولكنها جمعت التهم الثلاث الموجهة إلى ذلك المتهم في
القضيتين في حكم واحد ، وقصرت حكمها في القضية التهمة
فيها آخر معه على تمة هذا الآخر ، فلا جناح على المحكمة
في تصرفها على هذا النحو ، إذ هي لم تخرج عن الفصل
فيما كان مطروحا عليها ولم يتناول حكمها شيئا لم يعرض
على الاتهام والدفاع .

(جنة ١٩٣٧/٤/١١ طعن رقم ٢٤٨٣ سنة ٩ ق)

٢٣ - إذا ارتكب منهم جرائم متعددة وطبقت
عليه المحكمة المادة ٣٢ من قانون العقوبات لا ارتباط هذه
الجرائم بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ولم تكن
المحكمة في حكمها الجريمة ذات العقوبة الأشد التي
أوقعتها عليها بل فصرت جميع المواد المطبقة على
الجرائم التي أتي بها عليه مع المادة ٣٢ ، فلا يجوز لهذا
التهمة عند طعنه على هذا الحكم أن يبين إحدى هذه
الجرائم ويدعي أنها هي بالذات ، دون غيرها مما يتحد
مها في نطاق العقوبة ، الجريمة التي وقعت عقوبتها عليه
ليدخل من هذه الناحية إلى المناقشة في أمر ثبوتها قانونا
قبل لينرج بغير عقاب ، ولكن له في هذه الحالة أن
يناقش في أمر هذه الجريمة وأن يطلب تبرئته منها .

(جنة ١٩٨٢/١/١٠ طعن رقم ٩٨٣ سنة ١٤ ق)

٢٤ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن عدة
جرائم قد ارتكبت في أماكن مختلفة ولم يكن ذلك إلا
تفصيلا لقرض المقصود من التجميع الذي كان التهمة
مشتراكا فيه فإنه وإن كان الواجب قانونا ألا يوقع على
كل من اشترك في التجميع إلا عقوبة واحدة عن جميع هذه
الجرائم إلا أنه لا يلزم من ذلك أن تحكم بالجرائم في واحدة
منها لسبب من الأسباب يقتضي البراءة في الجرائم الباقية
مع ثبوتها . وإذا كان عاكة التهمة عن بعض ما ارتكبه
من الجرائم المقصودة من التجميع لا يؤثر فيها سبق
محاكمته عن واحدة أو أكثر منها إذا كانت قد انتهت
بالبراءة .

(جنة ١٩٨٠/٥/٢٠ طعن رقم ١٧٨٦ سنة ١٠ ق)

٣٥ - أن الفصل في وجود ارتباط بين دعوى
وأخرى من سلطة محكمة الموضوع ، فإذا ادعى الطاعن
أنه صدرت عنه أدوية أحكام في أربع نوازل عن

اعتبار ما جريته واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشتمالها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ومع ذلك تضى الحكم بعقوبة عن كل منها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمن تصحيحه بمررة محكمة التقضى .

(ج ٤ - ١١/١١/١٩٥٥ م ٧٥ - ٢٥ ق)

إحداهما بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة فإنه يكون من الواجب الحكم على المتهم بعقوبة واحدة عن المقررة لأشد ما تين الجريتين .

(ج ٤ - ١١/١١/١٩٥٥ م ١٥٠ - ١٢ ق)

٣٩ - إذا كان ما أوردته الحكم فيسبب ان الجريتين اللتين إلى المتهم مرتباً بل يعصفه ارتباطاً لا يقبل التجزئة ووقعتا لمرضى واحداً يقتضى وجوب

تعدي على الموظفين

موجز القواعد :

— تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ / ١ عقوبات متى سحب التمدى ضرب دون اشتراط جسامته معينة في الإصابة - ١

القواعد القانونية :

وإذا تضى على المحكمة أنها لم تين في الحكم ما أثبتته الكشف الطبي من اصابات وقتت على المضى عليه لأجل له .

(ج ٤ - ١٠/١٠/١٩٥٠ م ١٧١ - ٢٠ ق)

١ - ان المادة ١٣٧ / ١ من قانون العقوبات لا تشترط جسامته معينة في الإصابة بل يكفي لتحتفل أن يصحب التمدى ضرب أو يضا عه أى جرح ،

تعذيب

موجز القواعد :

— من مر المتهم في حكم المادة ١٢٦ عقوبات - ١
— إثبات بدى الجنى عليه وقد رجليه بالخيال وأما به من ذلك بحملات وورم يشتر بتدنيا بدنيا - ٢
(ر : أيضا تعدد الجرائم قاعدة ٤)

القواعد القانونية :

الجنابات ما دامت قد حلت حوله شبهة أن له ضلما في ارتكاب الجريمة التى يقوم أولئك الرجال بجمع الاستدلالات فيها ؛ ولا مانع قانوناً من وقوع أحد أولئك الرجال تحت طائلة المادة ١١٠ ع إذا حدثت فيه بتدبى ذلك التهم لحمله على الاعتراف أما كان البعت له على ذلك ، أما التفرقة في قيمة الحجة بين الاعتراف الذى يدل به التهم في محضر تحقيق يجرى على يد السلطة المختصة والاعتراف الذى يدل به في محضر البوليس فلا عبرة به في هذا المقام مادام

١ - ان القانون لم يعرف التهم في أى نص من نصوصه فيستبر منها كل من وجهت إليه تهمة من أية حة كانت ولو كان هذا التوجيه حاصلًا من المدعى المدني بغير تدخل النيابة ، وإذا كان فلا مانع قانوناً من أن يتر التضرر من شأنه أثناء قيم رجال الضبطية القضائية بمهمة جمع الاستدلالات التى يجرى بها طبقاً للتسادة المباشرة من قانون تحقيق

يعتني مع عموم نص المادة المذكورة
(جدة ١١/١١ ١٣٤٢ طرد رقم ١٠٠٩ سنة ٤ ق)
٢ — ان اتيك يدى المجنى عليه وقيد رجليه
بالجبال واصابته من ذلك بمسحات وورم ، وذلك
يصح اعتباره تعدياً بدنياً
(جدة ١١/١١ ١٣٤٨ طرد رقم ١١٧٨ سنة ١٨ ق)

القاضي الجائى غير مقيد بحسب الأصل بالأخذ
بنوع معين من الدليل ومايات له الحرية الماطقة في
استمداد الدليل من أى مصدر في الدعوى يكون
مقتضا بصحته ولا يمكن القول بأن الشارع اذ وضع
نص المادة ١١٠ ع وما أراد بها حماية نوع معين من
الاعترافات لأن ذلك يكون تخصيماً بتبرخص ولا

تعطيل المواصلات

موجز القواعد :

- انطاق المادة ١٦٧ عقوبات على جميع وسائل النقل العامة سواء كانت علوكه الحكومة أم لشركة — أم لفرد من الأفراد - ١
- أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦٤ و ١٦٦ عقوبات - ٢
- من تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ عقوبات - ٣

القواعد القانونية :

في شأن الخطوط التليفونية ، تسرى أحكام المواد
الثلاثة السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها
الحكومة أو ترخص بأنشائها لمنظمة عامة ، وهذا
المعنى ذاته هو الذي أشار اليه الشرع المصري في
المادتين ٦٦٨ و ٦٦٩ من القانون المدني في باب التزام
المرافق العامة ، واذا فاقول بأنه يشترط لتطبيق
المادة ١٦٧ من قانون العقوبات أن تكون وسائل
النقل المعرضة للخطر ملوكة للدولة أو للأشخاص
الاعتبارية العامة يكون على غير أساس

(جدة ١١/١١ ١٣٤٢ طرد رقم ١٣٧٢ سنة ٣٣ ق)
٢ — انه لما كان القانون يوجب في الجريمة
المعاقب عليها في المادتين ١٦٤ و ١٦٦ عقوبات
توافر أمرين : انقطاع المواصلات بالقتل ، وكون
هذا الانقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذي
تسبب عنه حصوله ، كان واجباً على المحكمة — اذا
مارأت أداة الاتهام في تلك الجريمة — أن تذكر الدليل
على تعمد ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصول
انقطاع المواصلات وأن تتحدث عن مدى التعطيل.
الذي نتج عن ذلك ، والا كان حكمها مشوباً
بالقصور متيناً نقضه .

(جدة ١١/١١ ١٣٤٩ طرد رقم ١٧٣٣ سنة ١٦ ق)
٣ — تتحقق الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٤٥
عقوبات بمجرد تعطيل قطار السكة الحديدية بسبب

١ — ان المادة ١٦٧ من قانون العقوبات قد
وردت في الباب الثالث عشر من الكتاب الثاني تحت
عنوان تعطيل المواصلات وحلت محل المادة ١٤٥ من
قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ التي كانت
تص على عقاب من يسطل عمداً سيرة قطار على السكة
الحديدية دون تفريق بين القطارات المملوكة للحكومة
وبين القطارات المملوكة لشركة من الشركات التي التزمت
القيام بمرفق النقل العام عن طريق قطارات تسير على
سكك حديدية لها في مناطق محددة من الجمهورية
المصرية بمقتضى عقود الترام بينها وبين الحكومة ،
وقد رأى للشرع في النص الجديد أن تكون الحماية
شاملة لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو
جوية ، فص على عقوبة من يعرض سلامتها للخطر
أو يسطل سيرها عمداً ، وكشف في نص المادة ١٦٦
السابقة على هذه المادة بأن ما يشترط من وصف وسائل
النقل العامة هو ابراز ما يجب أن يحققه المترجم بتلك
الوسائل المشمولة بالحماية من خدمات للجمهور بلا
تفريق وعلى أساس المساواة الأمتية بين الأفراد بتضي
النظر عن مملك تلك الوسائل سواء أكانت الحكومة
أم شركة أم فرد من الأقرباء وما يوضع قد
الشارع ماجاه في المادة ١٦٦ من قانون العقوبات

هذا التجليل نتيجة إضفاء القطار خوف الاصطدام .
(جلة ١٣٣٢/١١/٨ طين رقم ٢ سنة ٢ ق)

اتقاء أشياء على الخط الحديدى سواء أوقع اصطدام
القطار فعلا يؤذ الأشياء وكان التجليل سببه أم كان

تعويض

(ر . دعوى مدنية)

تقالس

موجز القواعد :

- ١ - سلطة المحكمة الجنائية في إداة التهم بجريمة الافلاس بالتدليس قبل صدور حكم بإشهار الافلاس من القضاء التجارى - ١
- ٢ - المطالبة الرسمية ليست شرطا في اثبات حالة التوقف عن الدفع - ٢
(ر . أيضا اختصاص قاعة ٢ ودعوى مدنية قاعة ٦٨)

بإشهار الافلاس من القضاء التجارى بعد اثباتا على
نصوص القانون ويترتب عليه العبث بمقوق المفسد
وبضائات الدائنين .

الجلد ١٣٣٢/٤/٢٥ طين رقم ١٤٤٢ سنة ٢ ق)

- ٣ - إن المطالبة الرسمية ليست شرطا في اثبات حالة
التوقف عن الدفع خصوصا متى تبين وجود تدليس من
التاجر المتهم . وللمحكمة الجنائية الحق في تقرير وجود
حالة التوقف مدة شدة بطروف الواقعة وبكل وسائل
الاثبات ، فالمطالبة في المواد التجارية يجوز أن تكون
مخطأب عاصى أو رسالة تلغرافية كما يجوز أن تكون
في بعض الأحوال بطريق المشافهة .
(جلة ١٣٣٢/٤/٢٥ طين رقم ١٤٤٢ سنة ٢ ق)

القواعد القانونية :

- ١ - أن القواعد القانونية العامة تتيح للمحكمة
الجنائية أثناء نظر جريمة الافلاس بالتدليس أن تبحث
بنفسها وتقدر ما اذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى
المطروحة أمامها في حالة افلاس وما اذا كان متوقفا
عن الدفع وهي تتولى هذا البحث بحكم أنها مكلفة باستظهار
أركان الجريمة المطروحة أمامها وأهمها تحقق حالة
الافلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا
التوقف . على أن نص المادة ٢١٥ من قانون التجارة
الاهل صريح في تحويل هذا الحق للمحاكم الجنائية .
فلا محل للقول بأن قضاءها بالعقاب قبل صدور حكم

« تفتيش »

رقم القاعدة

الفصل الأول : الأذن بـ

٨ - ١	الفرع الأول : من يملك إصداره
١٥ - ٩	الفرع الثاني : شكله
٢٧ - ١٦	الفرع الثالث : مفعله
٦٢ - ٢٨	الفرع الرابع : مسائل عامة
١٤٣ - ٦٣	الفصل الثاني : تنفيذ الإذن

رقم القاعدة	
١٨٥ - ١٤٤	الفصل الثالث : الاحوال التي يجوز فيها التفتيش بدون إذن
٢٠٤ - ١٨٦	الفصل الرابع : التفتيش الذي يبيحه القانون في أحوال خاصة
	الفصل الخامس : بطلان التفتيش
٢٠٨ - ٢٠٥	الفرع الاول : بطلانه
٢٥٠ - ٢٠٩	الفرع الثاني : الدفع به
٢٦٣ - ٢٥١	الفرع الثالث : أثره
٢٦٩ - ٢٦٤	الفصل السادس : تسبب الاحكام بالنسبة الى التفتيش

موجز القواعد :

الفصل الاول

الاذن به

الفرع الاول : من يملك اصداره

- توجهه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه - ١ و ٢
- سلطة مساعد النيابة في إصدار إذن التفتيش - ٣
- صحة الإذن الصادر من وكيل النيابة الكلي بتفتيش متهم ومنزله في دائرة النيابة الكلية - ٤ - ٦
- اختصاص وكيل النيابة الذي يقيم المتهم في دائرة نيابته بإصدار الإذن - ٧ و ٨
- (راجع أيضا : نيابة عمومية قاضتان ٤ و ٧)

الفرع الثاني : شكله

- وجوب إثبات الإذن بالكتابة والتوقيع عليه من أصدره - ٩ - ١٢
- صحة الإذن بإشارة تليغونية ما دام له أصل موقع عليه من الأمر - ١٣ - ١٥
- (راجع أيضا : قضى قاعدة ٤٩٨)

الفرع الثالث : مدته

- اعتبار الإذن قائما ما دامت النيابة لم تحدد فيه أجلا معينا لتفتيشه - ١٦
- سلطة النيابة في تحديد المدة التي يجب فيها إجراء التفتيش - ١٧
- كيفية احتساب مدة الإذن - ١٨ - ٢٣
- جواز تجديد مدة الإذن - ٢٣ - ٢٦
- لا أهمية لاعتبار الإذن الثاني إذا تأخر جديداً أو امتدادا للإذن الأول متى كان الثابت أن الظروف التي اقتضت إصدار الإذنين واحدة - ٢٧

الفرع الرابع : مسائل عامة

- شرط صدور الإذن وقروح جنائية أو جنحة ووجود دلائل وأمارات قوية حث من يطلب تفتيشه - ٢٨ - ٣٣
- عدم اشتراط تحقيق سابق للتفتيش في ظل قانون تحقيق الجنائيات - ٣٤ - ٣٦
- عدم الالتجاء إلى تفتيش المنازل الا في تحقيق مفتوح في ظل قانون الاجراءات الجنائية - ٣٧
- عدم اشتراط التحقيق المفتوح لتفتيش الأشخاص - ٣٨ و ٣٩
- عدم اشتراط إجراء التحقيق المفتوح بمرقة سلطة التحقيق في ظل قانون الاجراءات الجنائية - ٤٠
- عدم اشتراط قطع مرحلة معينة في التحقيق المفتوح - ٤١
- التحقيق المفتوح ليس وسيلة من الوسائل التي يلجأ اليها لاستكشاف الجرائم وضبط مرتكبيها - ٤٢

موجز القواعد (٤٦)

- صدور إذن من النيابة بتفتيش محل غير ملوك التيم ولكنه تحت إشرافه - ٤٣.
- تقدير كفاية التحريات وجدتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - ٤٤ - ٤٩.
- سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الوقت الذي صدر فيه الإذن - ٥٠ - ٥١.
- الخطأ في اسم المطلوب تفتيته لا يبطل التفتيش متى كان الشخص الذي حصل تفتيته هو المقصود به - ٥٢ - ٥٩.
- فقد الإذن بعد صدوره لا يترتب عليه بطلان التفتيش - ٦٠ - ٦١.
- صحة الإذن الصادر من الحاكم العسكري بتفتيش مسكن شخص لأن له نشاطاً صهيونياً والحرب قائمة بين مصر والصيونيين - ٦٢.
- (راجع أيضاً : قضاة قواعد ٢٥٨ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧)

العصل الثاني

تنفيذ الإذن

- سلطة النيابة في تولي التفتيش بنفسها - ٦٣ و ٦٤.
- وجوب إجراء التفتيش بمرقة مأمور الضبط القضائي في دائرة اختصاصه - ٦٥ - ٧٢.
- تفتيش شخص الجاني ليس كتنفيذ التفتيش التنازل المحرم قانوناً حصوله بواسطة آحاد الناس - ٧٣.
- جواز قيام أي رجل من رجال الضبط القضائي بتنفيذ الإذن ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك - ٧٤ - ٨١.
- وجوب علم مأمور الضبط القضائي بإذن التفتيش قبل إجرائه فعلاً - ٨٢.
- عدم اشتراط وجود ورقة الإذن بيد الضابط وقت إجرائه التفتيش - ٨٣ و ٨٤.
- نوب ضابط لإجراء التفتيش هو أو من يكلفه بذلك بغير له نوب من يعاونه من مأمور الضبط القضائي - ٨٥.
- عدم اشتراط الكتابة عند نوب الضابط المأذون للتفتيش لغيره متى خوله الإذن حتى النوب - ٨٦.
- جواز استعانة مأمور الضبط القضائي عند التفتيش بأعوانه ولو لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية مادام قد حصل تحت إشرافه - ٨٧ - ٩٣.
- طريقة إجراء التفتيش متروكة لرأي القائم به - ٩٤ و ٩٥.
- سلطة مأمور الضبطية القضائية في اتخاذ ما يراه كفيلاً بتحقيق الغرض من إذن النيابة بالتفتيش دون التزام طريقة معينة - ٩٦.
- جواز استعمال الإكراه بالقدر اللازم لإجراء التفتيش - ٩٧.
- نطاق التفتيش من حيث الموضوع والأشخاص والمكان - ٩٨ - ١١٤.
- الإذن بالتفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر - ١١٥.
- نطاق التفتيش الذي يسميه أمر الضبط والاحتجاز - ١١٦.
- مشاهدة مأمور الضبط القضائي المأذون في التفتيش لغرض معين أثناء إجرائه جريمة قائمة يوجب عليه اثباتها في محضره - ١١٧ - ١٢٥.
- حصول التفتيش في غيبة المتهم لا يترتب عليه بطلان - ١٢٦ - ١٢٧.
- سرية أحكام المادة ٩٢ إجراءات على التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على نوبه من النيابة - ١٢٨ و ١٢٩.
- مجال تطبيق أحكام المادة ٩٢ إجراءات - ١٣٠ و ١٣١.
- من له حق إجراء التفتيش طبقاً للأمر العسكري رقم ٥٣ سنة ٤٨ بشأن الأسلحة والذخائر - ١٣٢.
- متى يجب تفتيش الاتي بمرقة اتى - ١٣٣ - ١٣٥.
- إجراءات تفتيش الموضوعين تحت المراقبة والمندرين طبقاً لأحكام القانون ٢٤ سنة ١٩٢٣ - ١٣٦ - ١٣٩.
- وجوب تحرير محضر عما تم في التفتيش - ١٤٠.
- عدم اشتراط أفراد محضر محضر التفتيش - ١٤١.

موجز القواعد (ب)

- عدم محرم محضر خاص بالتفتيش لا يقرب عليه البطالان - ١٤٢
- صحة محضر التفتيش المحرم بمرة التحري بناء على املاء مأمور الضبط القضائي وتحت إشرافه - ١٤٣
- (راجع أيضا تحقيق قاعدة ١٢ وتأسيس قاعدتان ٢٦ و ٧٣ وحكم قاعدة ٢٠٨ وضبطية قضائية قاعدة ١٩ وقانون قاعدتان ٢٠ و ٢١ وقبض قواعد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٢٠ وقبض قواعد ٣٩٨ و ٤٠٠ و ٤٩٧)

الفصل الثالث

الاحوال التي يجوز فيها التفتيش بدون إذن

- القبض الصحيح - ١٤٤ - ١٥٥
- عدم وجود تخنيق عن واقعة سرقة لا يبرر التفتيش بمقولة إن المهم كان في حالة تلبس بجريمة سرقة - ١٥٦
- التفتيش الذي لا يكون في إجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن - ١٥٧ و ١٥٨
- تفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن - ١٥٩ - ١٦١
- بحث البوليس في مخبئات بعد سقوطها في الطريق العام لا يعد تفتيشا - ١٦٢
- صحة التفتيش الحاصل بناء على طلب المتهم أو رضاه - ١٦٣ - ١٦٥
- شروط الرضا الذي يبرر التفتيش بدون إذن - ١٦٦ - ١٧٢
- من ملك الرضا بالتفتيش - ١٧٣ و ١٧٤
- العمل بمؤسة توجب لوائحها تفتيش عمالها عند انصرافهم يفيد الرضا بالتفتيش - ١٧٥ - ١٧٧
- تقدير رضا المتهم بالتفتيش مسألة موضوعية لا شأن لحكمة التقض بها - ١٧٨ - ١٨٥
- (راجع أيضا : اثبات قاعدة ٥٩ وتحقيق قاعدتان ٤١ و ٤٢ وتفتيش قواعد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٨ و ٢٣٢ و ٢٣٨ وتلبس قواعد ١ و ٢ و ٤ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٤٣ و ٤٧ و ٥١ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٨ و ٦٤ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٢ و ٨٧ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٩)

الفصل الرابع

التفتيش الذي يبيحه القانون في احوال خاصة

- نطاق التفتيش المرخص به لرجال البوليس في المحال العامة والمضرة بالصحة - ١٨٦ - ١٩٠
- نطاق التفتيش الذي تخوله لائحة الجمارك - ١٩١ - ١٩٧
- نطاق التفتيش المرخص به بموجب الرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الاتاج - ١٩٨
- لائحة بيوت الماهرات تفيح لبرائس دخولها دون تفتيشها - ١٩٩ و ٢٠٠
- تفتيش بيوت الماهرات بموجب الامر العسكري رقم ٧٦ سنة ١٩٤٩ - ٢٠١
- تفتيش الساجين - ٢٠٢ - ٢٠٤

الفصل الخامس

بطالان التفتيش

الفرع الاول : متى يكون التفتيش باطلا

- التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة - ٢٠٥
- الاذن الصادر بعد القبض على المتهم بغير صفة قانونية - ٢٠٦ و ٢٠٧
- التفتيش الحاصل بناء على إذن النيابة يكون مستقلا عن اجراء القبض وتفتيش السابقين عليه فلا يطل بطلانها - ٢٠٨
- (راجع أيضا : اثبات قاعدة ١٠٨ واستثنائ قاعدتان ١٧٢ و ٢٠٧ وتفتيش قواعد ١٢ و ١٣ و ١٨ و ٦٨ و ٦٩ و ١١٦ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٣٥ و ١٥٠ و ١٧٠ و ١٧٨ و ١٩٠ وتلبس قاعدتان ١٠٩ و ١١٠ وقبض قاعدة ٢)

الفرع الثاني : ادعاء به

- الدافع بطلان التفتيش من الدافع المقدمة بالنظام العام واتمك به جاز و بأية حالة كانت عليها الدعوى - ٢٠٩ - ٢١١

موجز القواعد (١٠١)

- جواز التمسك ببطان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض - ٢١٢
- الدفع ببطان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض - ٢١٣ - ٢٢٢
- عدم جواز التمسك ببطان التفتيش ما دام قد حصل بطلب التهم أو رضاه - ٢٢٣ - ٢٢٥
- تحمل التهم عن حيازة الشيء المضبوط لا يسوغ الدفع ببطان التفتيش والتفتيش - ٢٢٦ - ٢٢٨
- انكار التهم ملكية الشيء الذي ضبط به جسم الجريمة يمنعه من الدفع ببطان التفتيش - ٢٢٩ - ٢٣٢
- الطعن ببطان التفتيش مقرر لمصلحة من وقع عليه - ٢٣٣ - ٢٤٧
- عدم جواز تمسك من أجرى التفتيش بطلانه - ٢٤٨
- لا عمل للطعن ببطان التفتيش الذي أسفر عن ضبط رخصة قيادة سيارة تبين أنها مزورة متى كان سحبها قد جرى وقت ضبط التهم يركزية من المواد المخدرة - ٢٤٩
- التمسك ببطان الإذن لصدوره غير مسبوق بفتح مفتوح لا تصح إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض - ٢٥٠
- (راجع أيضا . اختلاس أموال أميرية قاعة ١٠ واستئناف قاعة ١٧٤ وتفتيش قاعدتان ٤٣ و ١٠٤ وفتح قاعة ٩٧ و ٣٥٢ وقض قواعد ٣٩٩ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥)

الفرع الثالث : الزور

- عدم جواز الاعتداء على ما أسفر عنه التفتيش الباطل ولا على شهادة من أجره - ٢٥١ - ٢٥٣
- الدليل المستند من مناقشة التهم في شأن عنصر ضبط منزله بناء على تفتيش باطل يكون باطلا كذلك - ٢٥٤ - ٢٥٦
- جواز استناد المحكمة الى أدلة غير مستمدة من التفتيش الباطل - ٢٥٧ - ٢٦٠
- عدم جواز الحكم ببطان أسر التفتيش وطلان عملية التفتيش على استقلال - ٢٦١
- أثر التفتيش الباطل ينسحب على الوثائق المراد الاستدلال عليها بكافة أوصافها - ٢٦٢
- عدم جواز الاستدلال على الزوجية بالاعتراف المسند الى شريكها في الزنا والمثبت في عنصر التفتيش الباطل - ٢٦٣
- (ر . أيضا اثبات قواعد ١٢ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٦ و ١٦٩ و ١٩١ واستئناف قواعد ١٧٣ و ٢٢٧ و ٢٢٨ وقض قاعدتان ٢٣ و ٢٤ وقض قواعد ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦)

الفصل السادس

تسبب الاحكام بالنسبة الى التفتيش

- استناد المحكمة في ادانة التهم الى الدليل المستند من التفتيش دون رد على مادفع به من بطلان . قصور - ٢٦٤ - ٢٦٦
- القضاء ببطان التفتيش لمجرد وصف أمر التفتيش بأنه امتداد لآخر سابق انتهى باتهامه أجله دون تقدير الأساس الذي قام عليه . قصور - ٢٦٧
- قول المحكم أن تقدير الدلائل المؤدية الى صحة الاتهام هو من حق مأمور الضبطية القضائية خطأ في تفسير القانون وقصور - ٢٦٨
- الحكم ببراءة التهم استنادا الى بطلان التفتيش دون تمحيص لقيام حلة التلبس . قصور - ٢٦٩

القواعد القانونية :

الفصل الاول

الاذن ٤

المرح الاول

من يملك إصداره

لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه وإصدار الاذن بالتفتيش إذا رأى له حلا . وإذن فإن وكيل نيابة أسبوط الكلية إذا أصدر إذا بتفتيش سكن التهم السكان بدائرة مركز أنبوب بناء على طلب مقدم لرئيس نيابة أسبوط لا يكون قد تجاوز اختصاصه ما دامت دائرة اختصاصه نيابة أسبوط الكلية تشمل مركز أنبوب .

١ - إن توجيه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة

(جملة ١٦ / ١٠٨ / ١٩٤٤ طين رقم ١٠٨ سنة ١٤)

بدائرة النيابة إلى تدب لها في تلك الفترة فلا يكون له أن يباشر أعمال وظيفة في دائرة النيابة للعين بها في الأصل ما لم يكن قرار تدب بنفس على أن يقوم بأعمال النيابة التي تدب لها بالإحالة إلى جهة الأصل . وإن فني كان المحكم قد أسس قضاءه ببيان تفتيش ، على أن وكيل النائب العام بإداة الوظيفة الملكية الأمر بإصدار أمره أثناء مدة تدب للعمل ببناء بندر الزاوي في إحدى مقرات الاجازات الصيفية ، وإن قرار النائب العام بتدبه في هذه النيابة الجزئية بمجمله مختصا بأعمال وظيفة فيها دون سواها ، فإذا هو أصدر أثناء فترة تدب للعمل بها أمرا بتفتيش منزل المتهم الواقع في دائرة مركز الزاوي الجزئية وقعت في دائرة هذا المركز فلا يكون مجاوزا اختصاصه ، متى كان ذلك ، فإن المحكم لا يكون غطشا .

(جلة ١٩٤٨/١٠/٢٠ طين رقم ١٣٨ سنة ٣٣ ق)

٨ - متى كان المتهم قد أسس دفعه ببيان تفتيش على أن وكيل النيابة الذي أصدر الأمر به غير مختص لوقوع الجريمة في دائرة نيابة أخرى وإن الضابط الذي باشره غير مختص كذلك بأمره ، وكان المحكم إذ رفض هذا الدفع قد قرر أن الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بعمل إداة المتهم وكذلك بالمكان الذي ضبط فيه وذلك وفقا لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أمر التفتيش قد صدر من وكيل النيابة التي يتم منهم بإمرتها وإن الضابط الذي باشره مختص كذلك لوقوع الجريمة في دائرة القسم الذي يعمل به ، إذ قرر المحكم ذلك فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(جلة ١٩٤٨/١٢/١٢ طين رقم ٢٠٥ سنة ٢٤ ق)

الفرع الثاني

شكه

٩ - إن تدب النيابة أحد مأموري الضبطية القضائية لتفتيش منزل المتهم بجناية أو جنحة يجب أن يكون ثابتا بالكتابة فلا يكفي إذن أو تصريح رجل الضبطية القضائية في محضره إلى أنه باشر التفتيش بإذن النيابة دون أن يتم الدليل على ذلك . وكل تفتيش يجريه رجل الضبطية بدون إذن من النيابة سيحسب بوجوب القانون هذا الأدنى ينتج باطلا ولا يصح الاعتداد عليه وعلى شهادة من أجبروه ولا على ما أثيره في محضرهم اتهامها التفتيش لأن ذلك كله غيبه الإخبار عن أمر جاء مخالفا للقانون بل هو في حد ذاته مريب عليه قانونا يقتضى المادة ١١٢ ع دقه .

(جلة ١٩٤٨/١٢/١٢ طين رقم ١٣٠ سنة ٣١ ق)

٢ - رئيس النيابة وكلاء النيابة الذين يعملون معه مختصون بأعمال التحقيق في جميع المحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها - الأول بند على حقه الواضح في القانون ، والآخرون بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه قروضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم القروض بحيث لا يستطاع تقيبه إلا بنهي صريح . وإن فني وكيل النيابة إذا أصدر إذنا في التفتيش بناء على طلب مقدم باسم رئيس النيابة الذي يعمل هو معه لا يكون قد انحط .

(جلة ١٩٤٨/٤/١٩ طين رقم ٢٢٢ سنة ٣٤ ق)

٣ - لمساعد النيابة حتى إجراء التحقيق فلا أن يصدر إذنا في التفتيش الذي يتج دليلا في الدعوى .

(جلة ١٩٤٨/١٠/١١ طين رقم ١٠٩ سنة ٣٤ ق)

٤ - إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع المحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها . وإن فالإذن الصادر من وكيل النيابة الكلية بتفتيش متهم ومنزله في دائرة النيابة الكلية يكون صحيحا صادرا عن محكمه .

(جلة ١٩٤٧/١/٢٨ طين رقم ١٣٠١ سنة ٢١ ق)

٥ - إن صدور إذن بالقبض والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يسمح بتنفيذ في أية جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الإذن باعتباره مختصا بالتحقيق في المحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه قروضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم القروض بحيث لا يستطاع تقيبه إلا بنهي صريح .

(جلة ١٩٤٧/٢/٢٥ طين رقم ٩٠ سنة ٢٢ ق)

٦ - متى كان المتهم إذ دفع ببيان التفتيش قد أسس دفعه على أن الأمر به قد صدر من وكيل النيابة الكلية وهو غير مختص بتحقيق الجرائم التي تقع بدائرة النيابة الجزئية التي حصل فيها التفتيش ، وكان المحكم إذ رفض هذا الدفع قد رد عليه بأن وكيل النيابة كان وقت إصدار أمر التفتيش قائما بأعمال رئيس النيابة فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون .

(جلة ١٩٤٨/٤/١٢ طين رقم ١٣١ سنة ٢٤ ق)

٧ - إن قرار النائب العام بعدم أحد وكلاء المبتئين وإحدى النيابة الملكية أو الجزئية للعمل في نيابة أخرى في فترة معينة من شأنه أن تنحصر ولا ينسب

من أصفه . فإذا أذنت النيابة عن طريق التفتيش بتفتيش ولم يكن لأذن هذا أصل موقع عليه من أمر بالتفتيش فإن التفتيش يكون باطلا ولو كان بتبليغ الأذن مشبوتا في دفتر الاشارات التليفونية .

(جلة ١٢٤/١٧/٢٢ طين رقم ٨٨ - سنة ١١ ق)

١٤ - يمكن لصحة الأذن في التفتيش أن يكون ثابتا بالكتابة لكي يبق حجة قائمة بإعمال الموظفين الأمروين منهم والمؤتمرون على مقتضاها ، ويكون أساسا صالحا لما يفنى عليه من النتائج . وإذا صدر الأذن بإشارة تليفونية فيمكن أن يكون له أصل موقع عليه من الأمر . ولا يشترط أن يكون هذا الأصل يد الضابط المنتدب لإجراء التفتيش .

(جلة ١٢٢/١٧/٢٠ طين رقم ١٣ - سنة ١١ ق)

١٥ - لا يضمن في صحة إذن النيابة في التفتيش أن يكون قد أبلغ إلى الضابط بإشارة تليفونية إذ يكفي في مثل هذا الحالة أن يكون للأذن أصل مكتوب وموقع عليه من أصفه .

(جلة ١٢٤/١٧/٢١ طين رقم ٢٤٨ - سنة ١٤ ق)

الفرع الثالث

مادة

١٦ - الإذن الصادر من النيابة بتفتيش مكان المقيم يعتبر قائما ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحا قانونا ما دامت النيابة لم تحدد فيه أجلا معيناً لتنفيذه وما دامت الظروف التي انتهت لم تتغير .

(جلة ١٢٧/١٧/٢٢ طين رقم ٣٣٢ - سنة ٨ ق)

١٧ - إن القانون لا يوجب أن يكون تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره بل يكفي أن يكون ذلك في مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الإذن . وإن فرجهل الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التفتيش أن يحسن الظروف المناسبة لكي يكون التفتيش متسرا . فإذا ما دامت النيابة تحديد المدة التي يجب فيها إجراء التفتيش بأسرع فلا تريب عليها في ذلك . ولا تصح الصكوى من هذا التحديد مادام ليس مزورا ثم ترك التفتيش مهذبا بالتفتيش مدة طويلة .

(جلة ١٢٤/١٧/٢٦ طين رقم ٨٥ - سنة ١١ ق)

١٨ - الإذن الصادر للمأمور المركز من النيابة بتفتيش منزل المتهم في ظرف أسبوع يجب أن يكون تنفيذه في بحر الأسبوع وإلا كان التفتيش باطلا . والعبرة في بداية لفظة المدة في الإذن هي يوم وصوله إلى الجهة

١٥ - إن دخول رجل الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورجائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية المختصة أمر مخطوئ بل معاقب عليه قانونا . وهذا الإذن يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي لأن من التواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة بإعمال الموظفين الأمروين منهم والمؤتمرون بمقتضاها وتكون أساسا صالحا لما يفنى عليه من النتائج ، فإذا أذن وكيل النيابة بالجلطة بأنه لأذن رجل البوليس شفويا بتفتيش منزل منهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلا وفق القانون كانت غلطة في رأيها ، والله أعلم بطلان التفتيش الحاصل على هذه الصيغة هو من الذنوع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط بضم إيداعه تيل سماع أول شاهد عملا بالمادة ٢٢٦ من قانون تحقيق الجنايات بل يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(جلة ١٢٢/١٧/٢١ طين رقم ١٢٥٣ - سنة ١٤ ق)

١٩ - إن المادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا في أحوال نمت عليها تلك المادة ، فنسول المنزل بدون هذا الأمر في غير تلك الأحوال جريمة منطبقة عليها المادة ١٢٧ وهذا الجنان الذي أراءه المشرع لحزمة الساكن لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادرا بشأن تفتيش منزل منهم معين ، وما لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الإذن إذا جديا ينسب معه إجراء التفتيش بوجه قانوني فإذا علم لو قيل النيابة طلب إذن بتفتيش منازل أشخاص (مذكورة أسامهم بكشف مرافق الطلب) فأمر وكيل النيابة على هذا الطلب بالتريخيص في إجراء التفتيش لم يكن الطلب أية إشارة تحدد عدد هؤلاء الأشخاص أو تبين أنهم هم المقصودون بالإذن فلا يعتبر هذا الإذن جديا بتبليغ التفتيش .

(جلة ١٢٣/١٧/٢١ طين رقم ٤٢٦ - سنة ١٠ ق)

٢٢ - إذن النيابة في التفتيش يجب أن يكون بالكتابة ، فالأذن الشفوي لا يكفي لصحة التفتيش ، ولكن إذا كان صاحب الشأن قد رضى صراحة بإجراء التفتيش فإنه يكون صحيحا بغير الاعتماد عليه قانونا .

(جلة ١٢٧/١٧/٢٢ طين رقم ١٨٧٢ - سنة ٧ ق)

٢٣ - إن إذن النيابة للمأمور الضبطية القضائية بالتفتيش يجب أن يكون مكتوبا موقعها عليه بأصاه

معين ضبط شتم وتنقيشه قد نص فيه على أن يتم التنقيش في مجرأسوبوع ، ولم ينفذ هذا الاذن لعدم تمكن الضابط الذي استصدره من الضبط والتنقيش لا نفعه في خلال هذه المدة ، ثم بعد مرور ما يقرب من شهر حرر الضابط محضراً أثبت فيه ذلك كما أثبت أن مراقبة المتهم أعيدت قديم أنه لا يزال مشتغلاً بتهارة المخدرات ثم عرضت الأوراق على النيابة لصعود الأمر بتجديد إذن التنقيش السابق فرخصت بمدة أسبوع من تاريخ التجديد ، ثم نفذ هذا الأمر وضبط مع المتهم عنده ، فاعتبرت المحكمة هذا التنقيش صحيحاً مستظهِراً من الأمر الذي صدر أخيراً بعد الإذنتعني الإذن بناء على اعتبارات ذكرتها في حكمها مؤيدة إلى ما رتبته عليها ، فلا يجوز الجدل في ذلك لدى عمكة التنقيش .

(جلة ١٩٤٧/٣/٢٤ ملن رقم ٩٦٦ سنة ١٣ ق)

٢٤ - إن اقتضاء الأجل المحدد للتنقيش في الاذن به لا يترتب عليه بطلان الاذن . وكل ما في الأمر أنه لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك ، ولكن يجوز الإحالة إليه بعد تجديد مفعوله مادامت هذه الإحالة واردة على ما لم يؤثر فيه اقتضاء الأجل المذكور . فإذا أصدقت النيابة إذنة للتنقيش وحدثت لتنفيذه أسبوعاً واحداً ، ثم أفضى الأسبوع ولم ينفذ الاذن وبعد اقتضاه صدر إذن آخر بامتداد الاذن المذكور أسبوعاً آخر ، فالتنقيش الحاصل في أثناء هذا الأسبوع يكون صحيحاً .

(جلة ١٩٤٧/١١/٨ ملن رقم ١٨٢٧ سنة ١٨ ق)

٢٥ - إذا كان الثابت أن البرئير تقدم بهنريات إلى النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يجرؤون بخرزون عندرات ويتجرون فيو اطب قنتشهم قنتش منازلهم ، ورأت النيابة جدية هذه التحريات التي بني عليها طلب الإذن بالتنقيش فأذنت به على أن يجري تنفيذه في أجل محدود ثم صرح بعد هذا الأجل قبل انتهاء إلى فترة أخرى جرى التنقيش في خلالها وأسفر عن ضبط عنده بملابس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رأت من جدية تلك التحريات .

(جلة ١٩٤٧/٢/٢١ ملن رقم ٢٢٢ سنة ٢٢ ق)

٢٦ - إن اقتضاء الأجل المحدد للتنقيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، والاحالة عليه يصعد بتجديد مفعوله جائزاً ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه اقتضاء الأجل المذكور .

(جلة ١٩٥٥/٢/٢٦ ملن رقم ٢٤٢٧ سنة ٢٤ ق)

المأذونة بإجراء التنقيش لا يبرم وصوله لمن أحيل إليه في هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه ، فإن إحالة الاذن إليه إنما هي مجرد إجراء داخلي لا تأثير له في المدة التي حددتها التي أذنت بالتنقيش لإجرائه فيها .

(جلة ١٩٤١/٥/١٣ ملن رقم ١٣٣ سنة ١١ ق)

١٩ - إذا كان إذن النيابة في تنقيش منزل المتهم قد نص فيه على أن يكون تنفيذه في خلال ثلثي وأربعين ساعة من تاريخ صدوره فإن اليوم الذي صدر فيه الاذن لا يحسب في المبدأ طبقاً للقواعد العامة . بل يجب احتساب الساعات من ابتداء اليوم التالي .

(جلة ١٩٤١/٥/١٩ ملن رقم ١٤٨٤ سنة ١١ ق)

٢٠ - يجب في حساب المدة المترتبة في إذن التنقيش وجوب تنفيذه فيها ألا يعد اليوم الذي صدر فيه الإذن ، إذ القاعدة في احتساب المدة ألا يدخل فيها اليوم الأول .

(جلة ١٩٤١/٦/١٦ ملن رقم ١٣٧٧ سنة ١١ ق)

٢١ - إن القواعد العامة المقررة لحساب المواعيد في قانون المرافعات تقضي بأن لا يدخل في حساب المدة التي حدثت في إذن التنقيش لإجرائه فيها اليوم الذي صدر فيه الإذن فإن إدخال هذا اليوم في الحساب يترتب عليه دائماً نقص في مقدارها .

(جلة ١٩٤٢/٥/٢١ ملن رقم ١٣٨٧ سنة ١٣ ق)

٢٢ - إن المادة ١٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إذ نصت على أنه : إذا كانت الورقة المعلقة الخصم مشتملة على طلب حضوره وفي معاد مقدور بالأيام أو على التفتيش عليه بإجراء أمر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان في الميعاد المذكور ، فقد عبرت بذلك عن قاعدة عامة واجبة الاتباع في كل الأحوال وفي جميع المواد . وهي أنه إذا كان الميعاد المقدور أو المقرر لإجراء عمل من الأعمال أو مباشرة إجراء من الإجراءات قد عين بالأيام فإن حاسبه يجب أن يكون بالأيام أيضاً لا بالساعات وعلى أساس عدم إدخال اليوم الأول في العدد ومباشرة العمل أو الإجراء في اليوم الأخير . وإن فالحكم الذي يقول بصحة التنقيش الذي أجرى في يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذاً للإذن الذي صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمشتراط فيه وجوب إجراء التنقيش في مئة لا تتجاوز ثلاثة أيام من يوم صدوره - هنا الحكم يكون صحيحاً .

(جلة ١٩٤٨/١/١٢ ملن رقم ٢٢٢٦ سنة ١٧ ق)

٢٣ - إذا كان الاذن الصادر من النيابة في تاريخ

٣٥ - أن قيام قرآن على اتهام شخص في جناية أو جنحة يسوغ إذن النيابة لرجال الضبطية القضائية بتفتيش مسكنه مهما تعدد وسدور إذن بتفتيش مكان معين للتم بناء على أبحاث عملت عن هذا المكان لاجمع صدور إذن آخر بتفتيش اسكنة أخرى للتم استنادا الى هذه الأحكام قسما .
(جلة ١٣٧٩/٢/٧٧ ملن رقم ٦٩٨ - ٩٤)

٣٦ - أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو قاض في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جندي عن واقعة معينة تكون جناية أو جنحة وتسد الشخص معين بتدبير تعرض التحقيق لحرمة وحرمة مسكنه في سبيل كشف مباحث اتصاله بالجرم . وتقدير الظروف الداعية لتفتيش منوط بالنيابة والمحاكم - ق مراقبتها في ذلك بالاتصاف عن الدليل المستمد من محضر التفتيش كما تبين لما أنه جله غائلا للاصول المقررة له .
(جلة ١٣٨٤/٣/١٤ ملن رقم ٢٠٩ - ١٤)

٣٧ - متى كان إذن النيابة الصادر بتفتيش منزل المتهم إما صادر بناء على اتهامه ببيع مسروقات فإنه يكون صحيحا إذا هو قد صدر في شأن متهم بجنحة .
(جلة ١٣٨٤/٢/٩ ملن رقم ٥٤ - ١٨)

٣٨ - يمكن لصحة إذن النيابة بالتفتيش أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم بتحرر المتهم واستلامه أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيش مسكنه . فإذا كان طلب الإذن مبني على وقوع جريمة الترويج للذهب السيوي الذي من مقاصده قلب نظم الدولة بالعرف والقوة فإن النيابة إذا أذنت بالتفتيش لا تكون قد أخطأت في القانون .
(جلة ١٣٨١/٢/١٦ ملن رقم ١٨٢٧ - ٢٠)

٣٩ - لا يشترط لصعود إذن النيابة في تفتيش منزل المتهم أن يكون قد حوضر محضر متضمن للقرائن التي تبرر التفتيش ، بل يكفي أن تكون هذه القرائن قائمة بناء على بلاغ أو تقرير متضمن لها . فإذا كان التفتيش بالحكم أن إذن التفتيش قد حوضر بناء على تقرير يتضمن تحريات ضابط البوليس في صدد صحة البلاغ المقدم من مجهول بأن المتهم يتحرر في المخدرات ، فإن ذلك يكفي مادامت النيابة قد اتحت بكفاية القرائن القائمة ضد المتهم والمحكمة قد اقترتها على رأيها باعتبارها التفتيش الذي حصل وأخفاها بالدليل المستمد منه .
(جلة ١٣٨٢/٢/١٧ ملن رقم ١٩٠١ - ١٢)

٢٧ - متى كان الواضح من حكم محكمة الدرجة الأولى ومكة الدرجة الثانية أن الظروف التي اكتفت لإصدار إذن التفتيش الأول كانت هي التي ترتب عليها إصدار الإذن الثاني فإنه لا يكون هناك تعارض بين حكم محكمة الدرجة الأولى الذي وصف هذا الإذن بأنه إذن جذبي وبين حكم محكمة الدرجة الثانية الذي أورد له أسبابه وزاد عليه باعتبار الإذن الثاني امتدادا للإذن الأول .
(جلة ١٣٨١/٥/٢ ملن رقم ٣٤٣ - ٢١)

الفرع الرابع

مسائل عامة

٢٨ - إن المفهوم من نص المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات أنه يجب لقيام النيابة بنفسها أو أذن بتفتيش منزل المتهم أن تكون هناك جريمة معينة تكون جناية أو جنحة ، وأن يوجد من القرائن ما يسح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المراد تفتيش منزله . فإذا كان الثابت من الوقائع أنه كان هناك تحقيق ضبطت في أثناء إجراءات بعض المواد المخدرة ، واتهم المتهم بأنه كان مصدر تلك المسواد ، وأنه يتحرر فيها ، فاستصدر البوليس إذا من النيابة بتفتيش منزله ، ثم ضبط بعض المخدرات ، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع بصفة قانونية لحصوله أثر اكتشاف جريمة معينة هي إحراز مواد مخدرة واتهام المتهم الذي قُلت منزله فيها .
(جلة ١٣٨١/١١/٢ ملن رقم ٢٠٩٩ - ٦)

٢٩ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عدة بلاغات قدمت للبوليس ضد جماعة معينين من الناس نسب إليهم فيها أنهم يتحررون في المواد المخدرة فقام البوليس بالتحرر من صحة ما تضمنته هذه البلاغات فظهر ما يؤيد من أمور منها أن مرشدين من رجاله اشترى مرتين مواد مخدرة من أحد أفراد هذه الجماعة ، وبناء على ذلك استصدر البوليس إذا من النيابة بتفتيش المنزل الذي يقيمون فيه وقتها ، فهذا التفتيش يكون قانونيا لصعود إذن النيابة به في جريمة معينة اعتداه على قرائن أحوال من شأنها أن تثير وقوع الجريمة من يقيمون في المنزل الذي حصل تفتيشه . وإذا فر أحد المتهمين عتب ضبط المخدرات في هذا المنزل إلى مسكنه ، جاز لضابط أن يفتش هذا المنزل بغير استئذان من النيابة على أساس أن التهم متضعة في جريمة إحراز متلص بها .
(جلة ١٣٨٢/٥/١٠ ملن رقم ١٢٠٤ - ٧)

المنازل عمل من أعمال التحقيق، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح، وبناء على تمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها. وإذا كان الشارع قد نص على أن يكون هناك تحقيق مفتوح فائبا قصد بذلك التحقيق الذي تولاه سلطة التحقيق بناء على ما جعل إلى عليها من الإبلاغ عن جريمة أو جنحة ولم يشترط الشارع التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معينا من أدلة الاتبات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يصحكون من وراء غل يها احتمال فوات الفرض منه ما تأثر به مصلحة الجماعة، التي تسمح على مصلحة الفرد.

وإن قضي كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل المتهم وعمل تجارته بناء على التحقيق الذي أجراه وأقره الحكم على تسويفه اتخذ هذا الاجراء من إجراءات التحقيق فإن الحكم يكون صحيحا إذ تنفي رفض البع بطلان التفتيش.

(جلسة ١٩٤٧/١/٤ طن رقم ١٢٦٥ سنة ٢٢ ق)

٣٨ — متى كان التفتيش لم يقع على منزل الطاعن بل على شخصه أثناء مروره في الطريق فإنه لا يكون هناك على لاعتقاد الطاعن إلى المسادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بتفتيش المنازل للرفع بطلان إجراءات التفتيش بمقالة إن الأمر لم يصدر في تحقيق مفتوح ما دام الثابت من الحكم أن القبض والتفتيش قد وقعا صحيحين تطبيقا للبادين ٣٤ و٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

(جلسة ١٩٤٧/١/٤ طن رقم ٨١٧ سنة ٢٢ ق)

٣٩ — لا يشترط لإصدار إذن التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ما دام التفتيش لم يقع على منزل المتهم.

(جلسة ١٩٥٥/٢/٨ طن رقم ٧٤٠٧ سنة ٢٤ ق)

٤٠ — إذا كانت النيابة قد أمرت بالتفتيش بعد أن قدوت هي جديّة البلاغ المقدم لها عن اتجار المتهم بالمخدرات، وكان تقديرها في ذلك مستندا من التحقيق الذي تدبت أحد مأموري الضبطية القضائية لإجرائه ثم أقرتها محكمة الموضوع على تقديرها، فلا أهمية لما إذا كان المأمور الذي قد أمر النيابة بالتحقيق لم يستصحب كتابا، لأنه لا يشترط لاتخاذ إجراءات التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق أجرى بمقر سلطة التحقيق.

(جلسة ١٩٥٥/١/٥ طن رقم ٢٠٩٢ سنة ٢٢ ق)

٣١ — أن كما يشترط القانون لصحة التفتيش الذي تجرّه النيابة أو تأذن في إجرائه يمكن المتهم أو ما يتصل بشخصه من أن تكون هناك جريمة معينة تكون جنحة أو جنحة، وأن يقوم من القرائن ما يسمي بوجه الاتهام إلى الشخص المراد تفتيشه. ولا يشترط أن يكون تمة تحقيق سابق لتفتيش. وتقدر الظروف المبررة لتفتيش منوطا بالتيابة العمومية، وللمحاكم حق مراجعتها في ذلك بالانقضات عن الدليل المستند من التفتيش كما تبين لما أنه جلد مخالفا للأصول والأوضاع التي أوجبها القانون. فإذا كان الإذن الذي صدر من النيابة لصاحب البوليس بتفتيش شخص المتهم ومكانه وحمل حمله قد صدر بناء على ما بلغها به العنايف من أن شخصا يثق به ويتمد على ارشاداته أخره بأن لدى المتهم كمية من الحشيش تجرّ فيها وأنه يمكنه أن يشتري مما لديه، فإنه إذ كان هذا البلاغ صريحا في نية جريمة معينة للمتهم، وهي جنحة الاتجار في المواد المخدرة، وكانت التابة قد رأت فيه من الجدية ومبلغ الدلالة على اتصال المتهم بالجريمة المبلغ عنها ما يبرر التفتيش المطلوب لإجرائه، وكانت محكمة الموضوع قد أقرتها على رأيها بعد أن وقتت على الظروف التي صدر فيها إذن التفتيش يكون التفتيش قد أجرى وفقا لأحكام القانون.

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٠ طن رقم ١٣ سنة ٢٤ ق)

٣٦ — لا يشترط لصحة الإذن في التفتيش الصادر من النيابة العمومية أن يسبقه عمل من أعمال التحقيق بل يكفي أن يكون الطلب مصحوبا بتجريات أو ببلاغ يكفي بذاته في نظر النيابة لصدور إذنها في التفتيش.

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٤ طن رقم ٢٩ سنة ٢١ ق)

٣٧ — إن قضاء محكمة القرض مستقر على أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمره سلطة من سلطاته إلا بمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتا إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي لإتخاذ مسكن الذي كفل المستور حرمته وحرم القانون على دجل السلطة دخوله إلا في أحوال خاصة، وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق إلا أنه عاضد لرقابة محكمة الموضوع بحيث إذا رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره فائبا لا تأخذ بالدليل المستند منه باعتبار أنه إذا قد المبرر لإجرائه أصبح عملا بحرمه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستند منه وقد جاء قانون الإجراءات الجنائية يؤكد هذه المباحية بها نص على في المادة ٩١ منه من أن تفتيش

- ٤٦ - متى كانت النيابة حين أصدرت الإذن بالتفتيش قد رأت أن تحريرات البوليس كافية لتسويغ هذا الاجراء وأقرتها على ذلك محكمة الموضوع فإن إذن التفتيش يكون قد صدر وفقاً لأحكام القانون .
(جلة ١٩٨٠/١٢/٢١ طين رقم ١١٥٢ سنة ٢١ ق)
- ٤٧ - لمحكمة الموضوع أن تعتبر أن التفتيش وقع صحيحاً على أساس ما تبينه من أن التحريات والأبحاث التي أسس عليها جديّة وكافية .
(جلة ١٩٨٠/٢/١٩ طين رقم ١٠٨٨ سنة ٢١ ق)
- ٤٨ - من المقرر أن تقدير الظروف التي تورد التفتيش من الأمور الموضوعية التي تقدرها سلطة التحقيق ثم يحكم الموضوع . فإذا كان بين من الحكم أن النيابة اعتمدت في إصدارها أمرها بالتفتيش على ما رآه من كفاية التحريات التي تالم بها رجل البوليس وأن المحكمة قد أقرت على هذا التفسير فلا عمل لما يشيّر الطاعن من جلال أمر التفتيش .
(جلة ١٩٨٤/١٦/١٣ طين رقم ١٣٣ سنة ٢٤ ق)
- ٤٩ - أن تقدير كفاية التحريات وجديتها مقروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
ففي أقرتها عليه بأنه لا يحدى التهم نية أن أمر التفتيش صدر بناء على تحريرات غير جديّة .
(جلة ١٩٨٥/١/١٠ طين رقم ٢٠٦٠ سنة ٢٤ ق)
- ٥٠ - متى كانت المحكمة قد استطلعت من ظروف الدعوى وما أثبتته وكيل النيابة في محضر استجواب التهم أن الإذن بالتفتيش إما صدر صباحاً قبل أن يتخذ رجل الضبطية القضائية ذلك الاجراء وأن كلمة مساء ، التي وردت في إذن التفتيش إما كانت وليمة خطأ مدلى وقع انتساء بحريه ، وكان هذا الإستخلاص سائفاً لثلاثة وللاعتبارات التي أوردتها في حكمها وأصلها في الحقيقت التي أجريت في الدعوى . فان الجدل في عدم صحة هذا التفتيش بمقولة حصوله قبل الإذن به لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض . والقول بأنه كان يجب سماع وكيل النيابة الذي أثبت في محضره أن الإذن بالتفتيش إما صدر صباحاً كشاهد في الدعوى لا يحد به لأنه لا سند له من القانون . إذ لمحكمة الموضوع أن تعتمد على ما يثبت وكيل النيابة في محضره الرسمي من بيانات خصوصاً وقد كانت مطروحة على بساط البحث لحيث نقل الدعوى أمام المحكمة وتناولها المدفع بالمناقشة .
(جلة ١٩٨٥/١١/٢٠ طين رقم ١٠٨ سنة ٢٠ ق)

- ٤١ - أن نص المادة ٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية ليس فيه ما يوجب أن يتكشف التحقيق عن أدلة أخرى غير ما تضمنه تقرير رجل الضبطية القضائية أو أن يكون قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات ، بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكيلا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الفرص ما تأثر به مصلحة الجماعة التي تسود على مصلحة الفرد ، ويكفي أن تقر محكمة الموضوع سلطة التحقيق على وجود للبريد لإصدار الأمر بالتفتيش .
(جلة ١٩٨٥/٢/١٩ طين رقم ٢٤٧٨ سنة ٢٤ ق)
- ٤٢ - المقصود من المادة ٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو ألا يصدر المحقق أمراً بالتفتيش إلا إذا سبقه اتهام صريح بجناية أو جنحة وأنه لا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجبة إلى شخص معين ، وهو ليس وسيلة من الوسائل التي يجوز للمأموري الضبطية القضائية الالتجاء إليها لاستكشاف الجرائم وضبط مرتكبها .
(جلة ١٩٨٥/٢/١٩ طين رقم ٢٤٠٨ سنة ٢٤ ق)
- ٤٣ - إذا كان المثل الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه غير محمول بالتهمة ولكنه تحت إداوته فلا يجوز أن يتمسك بطلان محضر التفتيش بدعوى أن الإذن لم يذكر فيه سوى اسمه هو لا اسم المالك .
(جلة ١٩٨٧/١٢/٢٣ طين رقم ٢٣٩ سنة ٨٨ ق)
- ٤٤ - إذا كانت المحكمة قد اعتبرت أن التفتيش صحيح على أساس ما تبينه من أن النيابة حين أصدرت إذنها في إجرائه قد وجدت ان التحريات والأبحاث التي أسس عليها الطلب جديّة وكافية فلا يقبل الطعن في هذا الحكم بمقولة إن الدليل الذي بني عليه باطل لأنه نتيجة إذن بالتفتيش باطل لصدوره بناء على قول خاطئ البوليس أنه علم بأن المهم المراد تفتيشه يشيّر في المختدرات .
(جلة ١٩٨٤/١٠/٢٠ طين رقم ١٠٨٢ سنة ١٤ ق)
- ٤٥ - إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت أن النيابة حين أصدرت أمرها بإجراء التفتيش كل لديها من الظروف والعناصر ما يبرر إصداره . وأن الفترة التي اغضت بين تاريخ صدور الأمر وبين تاريخ حصول التفتيش بالفعل لها ما يبررها ، وبنت ما رآه من ذلك على أسباب مقبولة ، فلا يصح أن ينشئ عليها خطأ فيما ارتأته .
(جلة ١٩٨٥/١/١٥ طين رقم ٩٩ سنة ١٥ ق)

دخوله فتش صديري المتهم وعثر على قطعتي الخرد
عند ما كان اتهم يخلع ذلك الصديري ، فهذا الفتش
التالي لا يكون إلا متاعية واستمرارا للفتش الأول
لورقوه في إزرة دون فاصل بينها في الوقت ، وبمعرة
شخص واحد ، فلا غبار عليه قانونا .

(جلة ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠ طين رقم ١١٣٧ سنة ٢٠ ق)

٥٥ - إن صدور إذن الفتش باسم شخص معين
لا يفتح في سلامة الحكم ما دام قد استظهر أن من
وقع عليه الفتش قد اشتر هذا الاسم في البيئة الشيوعية
وأنه يتراسل به في محيط الجمعية التي ينتمي إليها ،

(جلة ٢٨ / ١٦ / ١٩٥١ طين رقم ١٨٧٧ سنة ٢٠ ق)

٥٦ - الخطأ في اسم الشخص المطلوب فتشيه في
إذن الفتش لا يبطل الفتش ما دامت المحكمة قد
استظهرت أن الذي حصل فتشيه في الواقع هو بذاته
المقصود بالإذن .

(جلة ٢٨ / ١٧ / ١٩٥١ طين رقم ٩٨٨ سنة ٢٢ ق)

٥٧ - من كلف الدفع بيلان الفتش مؤسسا
على أنه خاص بشخص يتاير اسم المتهم ، وكانت المحكمة
قد تعرضت لما يثيره المتهم في هذا الخصوص وقررت
أن الشخص الذي حصل فتشيه هو في الواقع بذاته
المقصود بأمر الفتش ، فإثباته إذ رفضت هذا الدفع
لا تكون قد أخطأت .

(جلة ٢٨ / ١٧ / ١٩٥٤ طين رقم ٣٣٦ سنة ٢٤ ق)

٥٨ - الخطأ في اسم المطلوب فتشيه لا يبطل
الفتش ما دام الحكم قد استظهر أن الذي حصل فتشيه
في الواقع هو منزل اتهم المقصود بالأمر بالفتش .

(جلة ٢٨ / ١٤ / ١٩٥٤ طين رقم ٣٦٦ سنة ٢٤ ق)

٥٩ - إن علم ذكر بيان دقيق عن إسم
الشخص في الأمر الصادر بفتشيه لا يبنى عليه بطلانه
إذا أثبت أن الشخص الذي حصل فتشيه في الواقع هو
بذاته المقصود بأمر الفتش .

(جلة ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٤ طين رقم ٩٩٩ سنة ٢٤ ق)

٦٠ - الأصل في الإجراءات هو حملها على جهة
الصحة . فلذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الإذن
في فتش منزل المتهم قد صدر فعلا من وكيل النيابة
المختص بفتح التفتيشات التي أجراها البرابيس . ولكن
لم يشر على هذا الإذن في ملف الدعوى ، إما لتضياعه
ولما لسبب آخر لم يكشفه التحقيق ، فإن محكمة الموضوع
لا تكون مخطئة في رفضها دفع التهم بيلان الفتش

٥١ - إذا كان إذن الفتش مبنا فيه أنه حرر
يوم إصداره الساعة ١٢ مساء ، ولكن المحكمة استوضحت
وكيل النيابة الذي أصدره بقرار أنه أصدره الساعة
١٢ من ظر ذلك اليوم وأنه ذكر كلمة مساء على اعتبار
أن اليوم ينقسم إلى قسمين يبدأ القسم الثاني وهو المساء
ابتداء من الساعة ١٢ ظهراً ، وإزاء ماقرره وصكيل
النيابة من ذلك اعتبرت المحكمة هذا الإذن سابقا على
إجراءات القبض والفتش ، فالجلب في ذلك أمام محكمة
النقض يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته .

(جلة ٢٥ / ٥ / ١٩٥٣ طين رقم ٣٣٧ سنة ٢٣ ق)

٥٢ - مادام الإذن الصادر من سلطة التحقيق
بفتش منزل على أساس أنه قد يكون به شيء متعلق
بجريمة وقعت قد عين فيه هذا المنزل بالذات بالجهة
الواقع بها فانه يكون صحيحا بغض النظر عن شخص
المتهم وحقيقة اسمه . وعلى أن حقيقة اسم المتهم لاتهم
في صحة الاجراء الذي اتخذ في حقه ، لأن الوقوف على
هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل . إلا عن طريق
صاحب الاسم نفسه . ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من
شأنه أن يبطل الاجراء من كل الشخص الذي اتخذ في
حقه هو هو بینه المقصود به .

(جلة ١٤ / ٦ / ١٩٥٥ طين رقم ١١٤١ سنة ١٥ ق)

٥٣ - إن ذكر اسم المطلوب فتشيه غير اسمه
الحقيقي في الإذن الصادر بالفتش لا يبطل الفتش ،
ما دام الحكم قد بين بما أورده من الاعتبارات أن
الذي حصل فتشيه هو ذاته الذي كان مقصودا دون
صاحب الاسم الذي ذكر خطأ في الإذن .

(جلة ١٤ / ٦ / ١٩٥٧ طين رقم ٤٧٨ سنة ١٧ ق)

٥٤ - إذا صدر إذن فتش متهم باسم معين
واستخلصت المحكمة أن الشخص المقصود بالفتش
هو الذي فتش فعلا وذلك من أن الخبر ارشده عنه
بمجرد أن طلب منه الارشاد عن صاحب هذا الاسم
الوارد في الإذن ، ومن اجماع رجال القوة على أن هذا
الشخص معروف بهذا الاسم ، فإذا قبض مأمور الضبطية
القضائية على هذا الشخص وقع هذا القبض صحيحا ،
وإذا تأخر فتشيه بعد القبض بسبب تجمع الأهالي
حول رجال القوة وخشية إفلات اتهم بما كان يحمله
من منوعات بمعاونة بعض الأهالي ، فذلك لا يفتح في
صحة للفتش وإذا كان الضابط قد فتش جلياب المتهم
خارج مكتبه ولم يجد به شيئا ، لكنه اشتم رائحة مخدر
تجهت من المتهم ثم لما فتح المكتب وأمكن الضابط

ولتجارها فيها أيده أثة مقبولة ، وأشار في بيان ذلك إلى التحقيق الذي أجرته النيابة ونبت فيه ما قام به . رئيس فرع إجازة المخدرات من تحريات في شأن ما وصل إلى علمه من تجار الطاعن الأول في المخدرات وتحققته من أنه يتورّد كيّات كبيرة من المشيش والأفيون ويقوم بتوزيعها على صغار التجار وأنه راقب ذلك الطاعن فتحقّق من صدق هذه التحريات ، وكان ما أنبئه الحكم من ذلك يفيد أن الاستدلالات التي جمعت كانت بما يسوغ لسلطة التحقيق اتخاذ إجراءات بتفتيش منزل المتهم سواء أكان ذلك بمرافقته أو بمن تسدّه لذلك من مأموري الضبطية القضائية متى اقتضت بحديثه وبفائدة ذلك الاجراء ، متى كان ذلك فاته لا يصح التمسّ على التفتيش الذي أمرت به بأنه لم يصدر في تحقيق مفتوح ، ذلك بأنها بوصف كونها سلطة التحقيق المختصة كانت تتكلم اتخاذ جميع إجراءات التحقيق في الدعوى سواء بنفسها أو بمن تسدّه لذلك من مأموري الضبطية القضائية . وقد أصدرت الأمر بالتفتيش باعتباره إجراء من تلك الاجراءات .

(جلة ١٩٨٢/٧/٢ ملن رقم ٩٤ سنة ٢٣ ق)

٦٥ - إن مأموري الضبط القضائية ليس لهم أن يباشروا خارج الجبهة التي هم معيّنون لها أي إجراء من إجراءات التحقيق المخولة لهم في أحوال التبش بالجرمة فإذا كانت الحال مقتضية اتخاذ إجراء بجبهة في غير دائرة اختصاص المأمور في حدد دعوى من اختصاصه بتحقيقها فإنه يكون عليه أن يندب لذلك المأمور المختص بالعمل في تلك الجبهة لا أن يباشر هو تنفيذ الاجراء متخلفاً في اختصاص غيره . إلا أنه إذا باشر هو الاجراء فلا بطلان : أولاً - لعدم وجود نص بالقانون في هذا الصدد ، فيما يخص مأموري الضبط القضائية . ثانياً - لأن المأمور هو صاحب الحق في الأمر بالاجراء ذاته ، أي أن الاجراء هو من أصل اختصاصه ، فإذا ما دعت ظروف الاستحجال ، وبسبب له ظروفه ، إلى أن يقوم هو بتنفيذ خفية ضياح القرصة ، فإن القول بطلان عمله لا يكون له وجه وخصوصاً أن المنع في هذه الحالة لا يمكن أن يكون ملحوظاً فيه - عند مراعاة واجبات البقاء فيما بين ذوي الاختصاص - إلا توفير الوقت على صاحب الاختصاص الأصلي بعدم مطالبته بالانتقال إلى جهات بعيدة عنه ومن المسلم أن من يملك تكليف غيره القيام بعمل نيابة عنه يملك أن يقوم هو ذاته ، به ، فإن الأنابة ، كالتوكيل ، إنما شرعت بصفة أصلية

لعدم وجود الإذن به في أوراق الدعوى ولا في استنادها إلى الدليل المستند من هذا التفتيش .

(جلة ٢٥ ١٩٩٧/٧ ملن رقم ٣٣ سنة ١٦ ق)

٦٦ - إذا كان التفتيش من الحكم المطلق فيه ان الإذن في تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها ضابط المباحث ولكن لم يشر على هذا الإذن في ملف الدعوى لفقده ولم يوصل التحقيق الذي أجرى عن فقده إلى الكشف عن سبب ذلك فإن عمكة الموضوع لا تكون مخلفة فيرفضها دفع التهم بطلان التفتيش ولا في استنادها إلى الدليل المستند منه مادامت قد أوردت الأدلة الساتعة على سبق صدور الإذن المذكور .

(جلة ١٠/١٧ ١٩٨٥ ملن رقم ١٨٢ سنة ١٩٨٥ ق)

٦٢ - إن إذن التفتيش الصادر من الحاكم العسكري بتفتيش سكن شخص على أساس أن له نشاطاً صهيونياً ذلك لا يقدح في صحة القول بعدم تعلّق موضوع هذا الإذن بسلامة الجيوش الخارجية في فلسطين بل إن هذا القول لا وجه له ما دام التفتيش بالخكم أن الإذن قد بُني على ما جاء بتحريات البوليس من أن ذلك الشخص من اليهود ذوي النشاط الصهيوني والحرب وقد كانت قائمه بين مصر والصيونيون .

(جلة ١٧/٤/١٩٨١ ملن رقم ٣٩٤ سنة ٢٠ ق)

المحل الثاني

تنفيذ الإذن

٦٣ - التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق في حق النيابة العمومية - وقد خولها القانون سلطة التحقيق - أن تتولى بنفسها تفتيش سكن المتهم وشخصه وأمنته . فإذا كان التفتيش بالخكم أن وكيل مكتب المخدرات تقدم إلى النيابة بمحض تحريات أنهت فيه عمله باتصال المتهم بالمخدرات وتجارها فانتقل وكيل النيابة بنفسه إلى عيادة المتهم وفي أثناء قيام وكيل النيابة بالتفتيش طلب المتهم أن يتوجه إلى دورة المياه رأى وكيل النيابة أن يفقه فمر بمراقبة قفده على ورفيقين بكل منهما قطعة من الأفيون اعترف المتهم بإحرازهما وقرر أنه يتعاطاه لزواجه - فهنا التفتيش صحيح .

(جلة ١٠ ١٩٨١ ملن رقم ٣٨١ سنة ٢٠ ق)

٦٤ - متى كان الحكم قد تعرض لأمر النيابة بتفتيش منزل الطاعن الأول وقال إنه لم يصدر إلا بعد إتمام صريح موجه للطاعنين بإحرازهما المخدرات

قد حدد اختصاص فرع منطاولم يلحق هذا الاختصاص تعديل بالطريق الذي درسه القانون .

(جلد ١٩٠٨/١١٠٠ طين رقم ١٢٨٧ سنة ١٩٠٤ ق)

٦٨ - إنه القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ المجلس بنظام هيئات البريس ولاقرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٢٩ أيضا . مكتب المخابرات العام للواء المخدرة ولا قرار وزير الداخلية الصادر في سنة ١٩٤٧ أيضا . إدارة مكاتبة المخدرات تابعة لإدارة الأمن العام يصلح أساسا لتحويل ضابط مكتب للمخدرات التابع لأدارة مكاتبة المخدرات بإدارة الأمن العام صفة مأمور الضبط القضائي . فاكذلك للثابت بالحكم المعلنون فيه ان الذي قتل منزل الطاعن هو احد ضباط ذلك المكتب وان ضابط عياض القديرة الذي كان يرافقه لم يكن مأذونا من النيابة في إجراء التفتيش ولا متدبا لذلك عن يملك هذا التنب ، فهذا التفتيش يكون قد جله مخالف للاموال والأوضاع التي اوجبهها القانون .

(جلد ١٩٠٧/٦١٩ طين رقم ١٢٨٧ سنة ١٩٠٤ ق)

٦٩ - إنه القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ولا قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٢٩ ولا قرار وزير الداخلية الصادر في سنة ١٩٤٧ يصلح أساسا لتحويل ضابط مكتب المخدرات بالاسكندرية لتتابع لإدارة مكاتبة المخدرات بإدارة الأمن العام صفة مأمور الضبط القضائي ، وإن في كان الثابت بالحكم أن من قام بالتفتيش هو ضابط مكتب مكاتبة المخدرات بالاسكندرية لا واحد من رجل بوليس الاسكندرية الذين تطعيم المادة الراجعة من قانون تحقيق الجنايات صفة الضبطية القضائية في دائرة اختصاصهم والذين يتبعون بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ لحافظ الاسكندرية وحكدارها ، فهذا تفتيش باطل إذ لا يجوز لضابط مكتب مكاتبة المخدرات دخول منزل أحد وقتييه ولا يجوز لوكيل النيابة أن يندب لذلك .

(جلد ١٩٠٧/٦١٩ طين رقم ١٠١ سنة ١٩٠٤ ق)

٧٠ - مادام الطاعن مسلما في طعنه أن ضابط مكتب إدارة مكاتبة المخدرات هو الذي قام بالتحريات وأنه هو الذي عرض تحرياته منه على وكيل النيابة فأذن بإجراء التفتيش دون أن يخصص خصاياه لتفتيشنا الإجراء وما دام الثابت أن الذي قام بالتفتيش بناء على ذلك الاذن هو معاون البوليس الذي يقيمه مسكن الطاعن . فان اجراءات التفتيش والتفتيش تكون صحيحة .

(جلد ١٩٠٧/٦١٩ طين رقم ٩٣٧ سنة ١٩٠٤ ق)

لقرصة لا التقيد ، ومباشرة الاميل بنفسه الاجراء كلها استطاع ذلك أو فو وأكمل .

(جلد ١٩٤٦/١٢ طين رقم ٨٨٨ سنة ١٩٤٦ ق)

٦٦ - إن مباشرة ضابط البوليس التفتيش بجائرة قم، غير القسم التابع له يصحبه اختصاص هذا الضابط بالتحقيق مع المتهم الذي قتل منزله بناء على ضبطه متعبا بالجريمة بدائرة اختصاصه وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به .

(جلد ١٩٤٦/١٢ طين رقم ٣٢٥٩ سنة ١٩٤٧ ق)

٦٧ - مادام قد صدر قرار من مجلس الوزراء بانشاء مكتبين فرعيين لمكاتبة المواد المخدرة احدهما للوجه البحري ومقره منطولا والأخر للوجه القبلي ومقره اسيرط ، فإن إجراء تفتيش يملكه من مديرية التفتيش التابعة في الاختصاص الفرع الأول بمعرفة ضابط ملحق بمكتب مخدرات الزقازيق يكون باطلا ، إذ لا يدخل هذا العمل في حدود الدائرة الموسومة له . لأن اختصاص مأموري الضبطية القضائية منصوص على الجهات التي يؤذن فيها وظائفهم طبقا للادتين ٤ و ٩ من قانون تحقيق الجنايات ، فإن ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما ولما يتبر فرياديا ، وهذه هي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية . ولا ينجم من ذلك صدور اكتاب من النيابة المختصة اليه في إجراء ذلك التفتيش إذ شرط صحة التفتيش الحاصل يند على هذا الاذن ان يكون من إجراء من مأموري الضبطية القضائية وهو لا يتبر كذلك إذا ما خرج عن دائرة اختصاصه . كما لا ينجم من صدور قرار وزاري بانشاء لإدارة عامة لمكاتبة المواد المخدرة لوزارة الداخلية حل على مكتب المخابرات العامة للواء المخدرة مادام قد نص في هذا القرار على استمرار القروم المالية في إدارة أعمالها على ان ياد عليها غيرها او تعديل مقرها على حسب مقتضيات الأحوال ، بما يقتضاه ان الزيادة أو التعديل لا تكون إلا بالطريق القانوني من ناحية استصدار قانون أو مرسوم بقانون أو قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص . فكذلك لا يجوز الأخذ به دلو من مكاتبات في شأن إنشاء فرع الزقازيق وما ذكر فيها من إزماع سرمان اختصاصه على مديرية التفتيش او بما يقال من ان مكتب الزقازيق ولو انما يتم انشاءه قانونا لا انه يتبر وكما هو مسمى للمكتب العام فيكون اختصاصه شاملا لجميع أنحاء القطر - فإن هذا لا يصح الاحتجاج به في تصحيح الاوضاع

الحالة لا يجوز لغير من عين بالذات فيه أن يتفقد ولو كان ذلك بطريق الانتخاب من الأمور المعين مادام إذن التفتيش لا يمسكه هذا التنبؤ .

(جلسة ١٩٨٨/١٢/١٢ طين رقم ١٠٦ سنة ٩٠ ق)

٧٥ - الإذن الذي يصدر من النيابة البوليس بأجراء تفتيش على المتهم لا يشترط فيه أن يكون معينا به من يقوم بأجراء التفتيش من رجال النيابة القضائية فيصيح أن يتولى - التفتيش أى واحد من هؤلاء ولو كان غير الذى طلب الإذن به مالم يكن الإذن قد اقتصص أحدا معينا بذلك .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/١٦ طين رقم ٨٥ سنة ١١ ق)

٧٦ - إذا كانت المحكمة قد استظهرت في منطق سلم أن إذن التفتيش وإن كان قد صدر بناء على طلب مساعد المحكّم إلا أنه لم يلاحظ فيه أن يكون تنفيذ بواسطة هو شخصا أو بواسطة أى مأمور آخر معين بالذات فإن التفتيش إذا بانه أى مأمور من النيابة القضائية يكون صحيحا .

(جلسة ١٩٨٠/٢/١٦ طين رقم ٣٧٧ سنة ١٢ ق)

٧٧ - إذا استبان المحكمة وقائع الدعوى ومن عبارة إذن التفتيش أنه صدر مطلقا غير معين فيه من يقوم بتنفيذه من رجال النيابة القضائية ، ولا عدد فيه منزل المتهم الذى يجرى فيه التفتيش ، فإن الإذن يكون صحيحا على منزل المتهم حيث يوجد هذا المنزل ، والتفتيش يكون صحيحا إذا أجراه أى واحد من مأموري النيابة القضائية .

(جلسة ١٩٨١/١/١٦ طين رقم ١٣٣٢ سنة ١٢ ق)

٧٨ - متى استبان المحكمة من وقائع الدعوى ومن عبارة إذن التفتيش أن من أذن به لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بل هو أصدره مرسلا دون تعيين ، كان لكل أحد من مأموري النيابة القضائية أن يتفقد .

(جلسة ١٩٨٨/٢/٧ طين رقم ٧ سنة ١٨ ق)

٧٩ - التفتيش الذى يقع تنفيذا لإذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به أى واحد من رجال النيابة القضائية مادام الإذن لم يحدد بذا من منهم ، ومادام مثل هذا التعيين ليس شرطا لازما لصحته .

(جلسة ١٩٨٨/٦/٢ طين رقم ١٩٧٧ سنة ١٨ ق)

٨٠ - مادام الإذن بالتفتيش قد صدر مطلقا دون أن يبين فيه شخص بالذات لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحا إذا تفقد أى واحد من مأموري النيابة

٧١ - إذا كان المتهم قد دفع بطلان إجراءات التفتيش والتفتيش على أساس أن الضابط الذى قام بها لا يمكن دعما بها بحسب المكان ، ولم يقدم دليلا على ذلك فانه لا يكون على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجرته لغير قول المتهم ذلك ، فإن الأصل أن ضابط البوليس إما يباشر أعماله في دائرة اختصاصه .

(جلسة ١٩٨٢/١١/١١ طين رقم ١٨٨٨ سنة ٣٢ ق)

٧٢ - إذا كان من قام بالتفتيش ضابطا من ضباط مديرية العقيلة تابعا مباشرة لمديرها وحكدها ، فانه بذلك تكون له صفة مأورى الضبط القضائي يوجه عام بالنسبة لبيع الجرائم بدائرة المديرية ، فإذا تدبته النيابة المختصة بالتفتيش كان إجراءاتها سليما ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون المدير أو المحكّم قد كلف ذلك الضابط بالتحرى في نوع معين من الجرائم أو خصمه فترة محددة للحرى في جرائم المخدرات بذا ، سواء بالتعاون مع فرع إدارة المخدرات بالمديرية ، أو على وجه الاستقلال عنه . لأن إضفاء إدارة لمكان المخدرات تابعة لمدير الأمن العام لم يزع اختصاص مدير العقيلة في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديره ، وتكليف بعض مأوري الضبط القضائي بضبطا مشتركين مع ضباط إدارة المخدرات أو مستقلين عنهم بما يدخل في صميم تقديره هو .

(جلسة ١٩٨٢/٦/٩ طين رقم ٨٢٤ سنة ٣٣ ق)

٧٣ - إن المادة السابعة من قانون تحقيق الجنائيات نصت على أنه يجب على كل شخص في حالة التماس بالجريمة وفي جميع الأحوال المدفوعة لها أن يحضر الجنائي المتلبس بالجريمة أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يرسله لأحد مأموري النيابة القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بقبضه متى كان موقوف منه يستوجب القبض عليه احتياطيا ، فالضابط الذى يضبط محرزا ليعود مخد ويخرج المخد من قه يكون قد أقام بأمر يوجه القانون وليس للشخص المضبوط أن يمتنع عليه بدعوى أنه قفبه بغير إذن فإن تفتيش شخص الجاني ليس كفتيش المنازل المحرم قانونا حصوله بواسطة أحد الناس وذلك لما بين الأمرين من فروق في الأحكام والضوابط .

(جلسة ١٩٣٧/٢/٢ طين رقم ٧١٠ سنة ٦ ق)

٧٤ - الإذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية يجوز لأى رجل من رجال النيابة القضائية التماس بتنفيذه مالم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك . وفي هذه

٨٥ - إذا تم حبس حابط لإجراء تفتيش هو أو من يكلفه بذلك فعب لتنفيذ الأمر معه حابطان ، وقس هو أحد التفتيش وأثبت في محضره أنه كلف الضابطين تفتيش الباقيين ، فهذا التكليف من جانبه يعد تدبياً كناية لما لإجراء التفتيش في حدود الإذن الصادر من النيابة ، فيكون التفتيش الذي أجريه صحيحاً .
(جلة ١٩٤٨/١٠/١٨ طين رقم ١٢١١ سنة ١٨ ق)

٨٦ - متى كان التفتيش أن رئيس مكتب المخدرات الذي تم حبس لإجراء التفتيش وأجبر له في في الإذن أن يتدب غيره من رجال الضبطية القضائية فإن تدب لغيره من هؤلاء لا يستلزم أن يكون كتابة أسوة بالإذن الصادر من النيابة نفسها .
(جلة ١٩٤٨/٢/٢ طين رقم ٧ سنة ١٨ ق)

٨٧ - إنه وإن كان يشترط لصحة التفتيش الذي يجريه البوليس أن يسكون من أجراه من مأموري الضبطية القضائية إلا أن ذلك لا يمنع مأمور الضبطية القضائية من الاستعانة في عمله عند التفتيش بأعوانه الذين تحت إدارته ولو كانوا من غير مأموري الضبطية القضائية ، وإذا عثر أحد هؤلاء على شيء مما يبحث عنه وضبطه كان هذا صحيحاً مادام قد حصل تحت إشراف من له حق التفتيش قانوناً .
(جلة ١٩٤٨/١٢/١٩ طين رقم ١٠٦ سنة ١٩ ق)

٨٨ - إن حق رجال الضبطية القضائية في تفتيش المنازل والأشخاص في الحالات المأخوذ لهم فيها ذلك (المادة ١٥ وما يليها من تحقيق الجنابات) خاص بهم يقومون به هم بالذات من تغاه أنفسهم أو بناء على إذن من السلطة القضائية حسب مقتضى القانون فلا يجوز لهم أن يكلفوا به غيرهم من ليست له صفتهم . ولكن إذا انضمهم الحالة الاستعانة بأعوانهم فيتمين أن يكون التفتيش بمحضهم وتحت إشرافهم . وإذن فإذا لم يتم مأمور الضبطية القضائية بنفسه تفتيش المهتم المأذون فتفتيشه بل عيب إنك أحد الشرطه فترجس اللهم حتى مر به ففتشه قرا وضبط ما معه من مخدر فإن هذا انتدش يقع باطلا ولايجب الاعتدال على الدليل المستند منه في إدانة المتهم .
(جلة ١٩٤٠/١١/١١ طين رقم ١٨١١ سنة ١٠ ق)

٨٩ - إن مساعدة المخبر لضابط البوليس في إجراء التفتيش للمأذون به إذا كانت على مرأى منه وتحت بصره لا يترتب عليها أي بطلان .
(جلة ١٩٤١/١/١٠ طين رقم ١٩٠٩ سنة ١١ ق)

القضائية . ولا جملوى من القول بأن صدور الإذن بالتفتيش بناء على طلب الضابط الذي قام بعمل التحريات التي انبث عنها الإذن يجهل منصرفاً متلاحقاً إلى اختصاص طالبه دون غيره بتنفيذه ، فإن الإذن - بالتفتيش لو كان أراد قصر إجراءاته على أمور معينة من مأموري الضبطية ليس صراحة على ذلك في الإذن .
(جلة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طين رقم ٣٣٦ سنة ١٩ ق)

٨١ - ما دام الإذن بالتفتيش صدر مطلقاً دون أن يبين فيه شخص بالذات لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحاً متى نفذه أى واحد من مأموري الضبطية القضائية ولو شاء مصدره أن يقصر تنفيذه على مأمور بعينه نص على ذلك صراحة في الإذن .
(جلة ١٩٤٨/١٢/٢٦ طين رقم ٨٣٩ سنة ٢٥ ق)

٨٢ - تفتيش حابط البوليس مثل المهتم بغير رضاه لا يكون صحيحاً إلا إذا كان الضابط مأذوناً من النيابة بإجراء هذا التفتيش وطالما هذا الإذن قبل إجراء التفتيش فضلاً على أن مجرد سهر الضابط عن الإشارة في محضر التفتيش إلى الإذن الصادر به من النيابة لا يكتفى القول بأنه لم يكن عالماً بهذا الإذن قبل إجراء التفتيش .
(جلة ١٩٤٨/١٢/٢٦ طين رقم ١٦١٤ سنة ٢٤ ق)

٨٣ - إن الإذن الذي يصدر من النيابة العامة إلى مأمور الضبطية القضائية بإجراء تفتيش هو ، كاتر أعمال التحقيق ، يجب إثباته بالكتابة . وفي حال السرعة إذا طلب صدور الإذن أو تبليغه بالتليفون ، يجب أن يكون الأمر مكتوباً وقت إبلاغه للمأمور الذي ينبغي تنفيذه . ولا يشترط وجود ورقة الإذن بيد المأمور ، فإن انشراط ذلك من شأنه عرقلة إجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضى السرعة ، وليس في القانون ما يمنع أن يكون التفتيش لمباشرتها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون أو الشغراب أو غيرها من وسائل الاتصال الممررة .
(جلة ١٩٤٥/١٢/١٢ طين رقم ٣٢٨ سنة ١٥ ق)

٨٤ - يكفى لصحة تفتيش الذي يجريه مأمور الضبطية القضائية أن يكون قد صدر به إذن بالكتابة موقع عليه من أصدره من أعضاء النيابة ، فذا كان التفتيش بإذن من الضابط الذي أجرى التفتيش يترتب الطاعن كان لديه هذا الإذن ، فإن محضر التفتيش يعتبر صحيحاً ولو لم يكن الإذن به بيد الضابط وقت إجراءاته ، لأن القانون لا يهتم بذلك وتخصيصاً إذا كان لم يطالبه أحد به .
(جلة ١٩٤٥/١/١٠ طين رقم ١٤٠٤ سنة ١٥ ق)

٩٦ - لأمرى الضبطية القضائية - ومنهم رجل مكتب الخدوات - بل من واجبه أن يجرى جميع التحريات اللازمة لتسليم تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم أو يملكون من بها بآلة كيفية كانت وان يتخذوا جميع الوسائل التحفظية لتتمكن من ثبوتها ويحرموا بجميع ذلك محضار يرسل الى النيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت ، ولهم إذا ما صدر اليهم إذن النيابة في اجراء تفتيش ان يتخذوا ما يرونه كفيلا بتعريف الفرض منه دون أن يلزموا في ذلك طريقة بعينها ، ما داموا لا يخرجون في اجراءاتهم على القانون .
(جلة ١٩٨٠/٧/٢٠ طين رقم ١٣٩٩ سنة ١٩ ق)

٩٧ - إنه اذا كان إذن النيابة في تفتيش متهم لا يغفل - بحسب الأصل - التفتيش عليه إلا أنه اذا كان المتهم لم يذعن للتفتيش أو بدت منه مقاومة في أثناء ذلك كان لمن يباشر اجراءه أن يتخذ كل ما من شأنه أن يمكنه من القيام بجمته ولو كان ذلك بطريق الإكراه . فإذا كان الثابت بأن من حاله اليويس بعد أن حصل على إذن التفتيش من النيابة أرسل رجل اليويس للبحث عن المتهم في السوق التي كان يتجول فيها لاستمائه إليه لتنفيذ التفتيش فلما عثر عليه طلبا اليه مصاحبتها إلى مخفر اليويس حيث يوجد الضابط فلم يذعن وقام وجلس على الأرض وأخرج عليه مقفلة من جيبه فاضطر الى ارتكابها منه عنوة واحتفظ بها حتى قدماها لضابط اليويس فتبين أن بها مخبرا ، مما مفاده أن اقتياد المتهم كان فقط بقصد تفتيشه بمخفر اليويس تنفيذ الأمر النيابة لجهل الضابط مكان وجوده وتفتيش الضابط إياه وضبط المخبر في أمته - ذلك لا يكون باطلا ، لأن الإكراه الذي وقع عليه إنما كان بالقدور اللازم لوضع ضابط اليويس يده عليه لتفتيشه ، ولأن اقتراع المخبرين العلنية منه لم يكن إلا من مستلزمات الإمكانية و اقتياده أو الضابط ، فلها في تلك الظروف أن يقفا على حقيقة ما أخرجه من جيبه في حضرتهما ، فلذا كان قد قصد الاحتفاظ به معه فأخذه منه يكون من مستلزمات اقتياده إن الضابط وإن كان قد قصد التخلي عنه . فلذا ترك لكل حق له فيه .

(جلة ١٩٨٠/١١/١١ طين رقم ١٨٨٠ سنة ١٨ ق)

٩٨ - ان الاذن الصادر من النيابة لأحد ماوردى الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم في جناية أو جنحة لا يمكن أن ينصرف بحسب نفسه والفرض المقصود منه إلى غير ما اذن بتفتيشه . وذلك لما يقتضيه صدور كل

٩٥ - إذا كان أحد الجنود قد راقب مأمور الضبطية القضائية لمعاونة في عمله فكيفه هذا أثناء قيامه هو بالتفتيش أن يحدث تحت إشرافه في أحد الأمكنة المراد تفتيشها فإن عمله لا يكون باطلا ، لأنه في هذه الحالة إنما يعمل لحساب مأمور الضبطية القضائية .
(جلة ١٩٨٢/٩/١٧ طين رقم ١٣٥٠ سنة ١٣ ق)

٩١ - ما دام الثالث أن معاون اليويس هو الذي تولى اجراءات التفتيش فلا يقدم في صحة هذا التفتيش أن الذي عثر على المخبر هو الكونستابل الذي كان معه ما دام أن هذا للشور كان تحت إشراف الضابط ومباشره .
(جلة ١٩٨١/١٠/٢٩ طين رقم ٨٧٧ سنة ٢١ ق)

٩٢ - متى كان الثالث أن الكونستابل كان يعمل وقت تفتيش المتهم تحت إمرة معاون الباحث المختص لاجراء التفتيش وتحت إشرافه ، فإنه لا يهم - مع استظهار تحقق هذا الإشراف - أن يكون الكونستابل الذي قام بالتفتيش هو من رجال الضبطية القضائية أو من غير رجالها ما دام لم يكن يعمل مستقلا وكان يساعد من انتدب للتفتيش .
(جلة ١٩٨٤/٤/٢٦ طين رقم ١٠٨ سنة ٢٤ ق)

٩٣ - إذا كان الحكم قد استظهر تحقق إشراف الضابط المنوط به التفتيش على المخبرين الذين قاما بضبط المتهم وتفتيشه فإنه لا يهم بعد ذلك أن يكون هذان المخبران من غير رجال الضبط القضائية ما دام لم يعملوا مستقلين بل كانا يساعدان الضابط المذكور .
(جلة ١٩٨٥/١٠/١٧ طين رقم ٨٨٢ سنة ٢٥ ق)

٩٤ - إن الأصل في دخول المنازل أن يكون من أربابها ولكن إذا تقرر الدخول من تلك الأبواب لأي سبب كان جاز الدخول من المنافذ اذا لم يكن هناك أمر صريح من الجهة المختصة بمنع ذلك . فلذا أذنت النيابة رجل اليويس في تفتيش منزل متهم ورفضت الاذن بكسر الباب فلا حرج على اليويس اذا تقرر عليه دخول المنزل من باب فخطه من إحدى نوافذه .
(جلة ١٩٨٥/٩/٢٠ طين رقم ١٢٨٧ سنة ٢٥ ق)

٩٥ - متى كان التفتيش الذي قام به ويجعل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا بطريقة اجراءه متروكة لرأي القائم به . فلذا رأى ضابط اليويس المعهود به بتفتيش منزل المتهم ان يدخله من النافذة . وكان في الاستطاعة ان يدخله من باب ، فلا تريب عليه في ذلك .
(جلة ١٩٨٢/٧/٢١ طين رقم ٨٢٨ سنة ٢١ ق)

البوليس وعثر فيه على المواد المخدرة كمواد قاتمة في تاحية من الحديقة التي يستغلها المتهم ، وكان هذا الكوخ — على ما شهد به الضابط في جولة المراقبة — هو المسكن الذي قيم به المتهم والتي دلت التحريات على انه يبيع المخدرات فيه فان الامر الصادر من النيابة بتفتيش مسكن المتهم بقتاول بلا شك هذا الكوخ .

(جلة ١٩٤٤/١٠/١٦ ملن رقم ١٥٠٨ سنة ١٤ ق)

١٠١ — إذا كانت النيابة بعد التحريات التي قفها اليها البوليس قد أشرت بتفتيش شخص معين وتفتيش سكنه وعمل عمله ومن قد يتصاف وجوده معه وقت التفتيش على أساس أنهم يكونون موضع مظنة اشتراكهم معه فلا يجب عليها الإذن في هذا التفتيش في مثل هذه الظروف .

(جلة ١٩٤٨/٦/٢٣ ملن رقم ٢٤٤ سنة ١٨ ق)

١٠٢ — مادام إذن التفتيش صادراً باليد في منزل عن لحوم مذبوحة ، فتفتيشه يستلزم تفتيش المنزل كله ولو حصر على شاة مذبوحة عند بابها .

(جلة ١٩٤٨/١٠/١١ ملن رقم ١٢٩٩ سنة ١٨ ق)

١٠٣ — إذا كان الإذن التفتيش في التفتيش منصوحاً فيه على ضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله وعمل عمله ومن يوجدون بها أو معه الخ ، وقام الضابط الذي كلف بتفتيش ذلك فأشكك بالمتهم في سيارة أو قويس وقفقه وقش من كان يجلس بجواره ، فوجد مع هذا عنفراً ، فلا يصح قول بطلان هذا التفتيش على أساس أن الإذن به لم يجر ضبط الغير إلا إذا كان وجوده مع المتهم بمنزله أو بعمل عمله ، لأن عبارة الإذن عامة تصرف إلى أي مكان .

(جلة ١٩٤٨/١١/٢ ملن رقم ١٢٧٦ سنة ١٨ ق)

١٠٤ — التفتيش المخطور هو ما يقسم على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، فلا يمكن القول بطلان تفتيش مكان إلا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، وإذن فإذ كان هناك إذن من النيابة بتفتيش متهمة ومنزله فلا يتقبل منه الطعن بطلان تفتيش مكانه بمقوله إنه لم يصدر به إذن .

(جلة ١٩٤٨/١١/٢٩ ملن رقم ١٢٠٠ سنة ١٨ ق)

١٠٥ — الإذن الصادر من النيابة في تفتيش منزل المتهم لا ينسحب على شخصه .

(جلة ١٩٤٩/١/١٠ ملن رقم ٢٣٨٨ سنة ١٨ ق)

١٠٦ — مادام إذن التفتيش الصادر من وكيل نيابة لم يكن مقصوداً على تفتيش مسكن المتهم بل شغل

إذن من هذا القبيل من نظر عام في تقدير الظروف المستزمنة لتفتيش ومصلحة احتمال استناد التحقيق منه . فإذا صدر إذن من النيابة لأحد مأموري النيابة القضائية بتفتيش منزل متهمة لضبط ما يوجد به من مواد مخدرة ففتحه ولم يجد فيه شيئاً من ذلك ، ثم قبض على المتهم وأودعه بالسجن الأميري مدة يوم كامل بغير إذن آخر من النيابة وجعل ما خرج منه في ذلك اليوم من بول وبراز لما عساه يظهر بعد تحليلها من دليل ضده ، فإن هذا الاجراء الأخير يكون باطلا لعدم وجود ما يستند اليه سوى الإذن الصادر بتفتيش المنزل وذلك لاختلاف الاعتبارات التي يثار بها تقدير النيابة عند اجلائها لإجراء كل من الإبر من على مافى أحدهما من مساس بحرية المسكن وما في ذلك من اعتداء على الحرية الشخصية ، والحكم الذي يجعل عماله في القضاة بإداة هذا المتهم ما أظهره التحليل من أثر المخدر في تلك المنتجات هو حكم باطل لاستناده إلى دليل مستند من إجراء باطل قانوناً وما امتداداً للمتهم لم توسع إلا على ما أسفر عنه هذا التحليل فيتمتع بقض الحكم والقضاء بالبراءة بغير حاجة للاطلاع إن محكمة الموضوع .

(جلة ١٩٤٨/١٢/١٢ ملن رقم ١١ سنة ٩ ق)

٩٩ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن ضابط المباحث عندما ذهب إلى المنزل الذي إذن له من النيابة في تفتيشه لم يجد صاحب المنزل وإنما وجد زوجته فالتفت فيها لملاحظته عليها من اضطراب ولما رآه من أنها كانت تضع إحدى يديها في جيبيها وتمسكه بالأخرى فطلب إليها أن تفتش قم تبتل وإذا حضر على أثر ذلك وكيل شيخ الخرافة دستاليه في يده شيئاً أخرجه من جيبيها فقلعه منه الضابط فلما به مادة اتضح من التحليل أنها أفون فلا يصح الاستناد عليها بهذا المخدر . إذ هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن التهمة شوهدت في حالة من حالات اتخيل المينة بطريق المحصر في مادة الثابتة من قانون تحقيق الجنابات حتى تكن يجوز للضابط التفتيش . والإذن الذي صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن يصرف إلى تفتيشها هي لما في هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية التي كفها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنزل . ثم إن التهمة إذ أخرجت لائحة المخدرة من جيبيها إنما كانت مكرمة مدفوعة إن ذلك بعامل الخوف من تفتيشها فقرأ عنها .

(جلة ١٩٤١/١/٢٧ ملن رقم ٥٩٩ سنة ١١ ق)

١٠٠ — إذا كان المسكن الذي فتشه ضابط

ثم لاحظ أن الوجة مطبقة بها على شيء فأجرى فتح بها فوجد بها قطعة من الأفيون ؛ فإن رابطة الزوجية بين هذه الزوجة وزوجها الصادر عنه الإذن لا تمنع من سريانه عليها باعتبارها موجودة معوقة التفتيش .
(جدة ١٩٠٧/٧/٢٥ طن رقم ٨٩ سنة ٣٣ ق)

١١٠ - إذا كانت التابة لم تأمر بضبط الطاعة وتفتيشها وإن كان إذنها منصبا على ضبط زوجها وتفتيشه وتفتيش سكنه وعمل تجارهم ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش ؛ وكان التاب من الحكم أن الطاعة لم تكن مع زوجها وقت ضبطه وتفتيشه ؛ بل كانت وحدها في المحل الذي ضبطت في فيه وقتئذ ، ولم تكن كذلك في حالة من حالات التفتيش بالجرية التي تجوز التصدي لها بالضبط والتفتيش . فإن تفتيشها يكون بالخلل ويطل فيما الدليل المتدنه

(جدة ١٩٠٧/٥/١٣ طن رقم ١٣٧ سنة ٣٣ ق)

١١١ - إذا كانت الرافعة التابة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إذا من التابة بضبط منهم حكم بادية وتفتيشه ، فلم ينفذ الإجراء ، فوجده يحرز مادة مخدرة ، وأمر هذا التهم له على شخص آخر - هو المظنون عنه - باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها ، فإن انتقال الضابط إلى مكان هذا الشخص وتفتيشه بإرشاد التهم الآخر ، يكون إجراء صحيحا في القانون . ذلك لأنه بضبط المخدر مع التهم الآخر تكون جريته حراره متلبسا بها ، مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاعده وقومها ، أن يقبض على كل من قوم له دليلا على مساعدته فيها ، وأن يفتشه .
(جدة ١٩٠٣/١/١٣ طن رقم ١١٨٧ سنة ٣٣ ق)

١١٢ - متى كان الحكم المظنون فيه قد أثبت أن رجال مكتب المخدرات وجدوا الطاعن مع التهمة أثناء تفتيش منزلها بناء على أمر التابة العامة وهي تناوله قطعة من المواد المخدرة فقبضوا عليه وقتلوه ففعلوا معه على كية من المواد المخدرة ثم قاموا بتفتيش منزله - فإن الحكم الذي يرفض الدفع بطلان القبض على طاعن وتفتيشه وتفتيش سكنه يكون صحيحا .

(جدة ١٩٠٤/٤/٧ طن رقم ٢٠٤ سنة ٢٤ ق)

١١٣ - إذا كان ضابط البوليس قد استصدر أمرا بتفتيش منازل عدة أشخاص إلا أنه قصر تفتيشه على أحدهم دون الآخرين الذين اشتمل الإذن على أسمائهم فإن ذلك لا يوجب الإجراءات .
(جدة ١٩٠٤/٧/٧ طن رقم ٢٠٦ سنة ٢٤ ق)

أيضا ضبطه وتفتيشه ، فإن ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وحكيل التابة الذي أصدر الإذن يكونان سليمين . فإذا ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط مادة مخدرة معه فإن التهم يكون عندئذ في حالة تلبس تجر الضابط تفتيش سكنه أينما كان وبغير حاجة إلى إذن التابة .

(جدة ١٩٠٠/١١/٢٨ طن رقم ٣٣٢ سنة ٢٠ ق)

١٠٧ - إذا كانت الرافعة التابة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إذا من التابة بضبط منهم وتفتيشه قام بهذا الإجراء فوجده يحرز مادة مخدرة ، وأن هذا التهم له على شخص باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها ، فإن انتقال الضابط إلى منزل هذا الشخص وتفتيشه بإرشاد التهم الآخر يكون إجراء صحيحا في القانون . ذلك لأنه بضبط المخدر عند التهم الأول تكون جريته حراره متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاعده وقومها وفدت آثارها بادية أمامه بمقتضى المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ من قانون تحقيق الجنائيات أن يقبض على كل من يقوم له أي دليل على مساعدته في تلك الجريمة كفعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابها وأن يدخل منزله ويفتشه . والمقصود بجارة التلبس بالجنابة الواردة في هذه المواد حالة التلبس في الجرائم التي تدخل في عداد الجنائيات أو الجنح ، ولضابط البوليس أن يقبض على التهم الحاضر أو أن يصدر أمرا بضبط التهم وإحضاره إن لم يكن حاضرا كما هو مفهوم نص المادة ١٦ من قانون تحقيق الجنائيات .

(جدة ١٩٠١/٢/٧ طن رقم ١٠٧ سنة ٢١ ق)

١٠٨ - إذا كانت التابة بعد التحريات التي قدمها إليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة لتراكمهم معه في الجرية التي أذن بالتفتيش من أجلها فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان رافقه في الطريق صحيحا أيضا دون حاجة لأن يكون المأذون لتفتيشه معه مسمى باسمه أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش .
(جدة ١٩٠٢/١/١٥ طن رقم ٥٥٢ سنة ٢١ ق)

١٠٩ - إذا صدر إذن في تفتيش منهم ثم عند تفتيشه وجد الضابط التهم وزوجته جالسين على كنية ،

ولذا ما أسفر التفتيش في هذه الحالة عن وجود عذر مع التهم صح الاستدباب به . أما إذا كان التفتيش قد أجرى من بابى الأمر بقصد البحث عن مخدر فإنه يكون بالغا غير جائز الاعتدال عليه .

(جلة ١٩١٦/٧/٢ ملن رقم ١٥٨ سنة ١١ ق)

١١٧ - متى كان ضابط البوليس قد دخل المنزل بوجه قانونى فإنه يكون من حقه بل من واجبه إذا ما شاهد جريمة تقع في حضرته بدخل المنزل أن يتخذ في سبيل إنفاذ الاجراءات القانونية المخولة له . فيكون له ، وفقاً للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات ، إذا كانت الجريمة جنابة أو جنحة ، أن يقبض على المتهمين بها ويقتبضهم ويضبط ما يش عليه معهم متعلقا بماولم تكن حالة بالأمر الذى حصل دخول المنزل من أجله ، أو كانت قد وقعت من غير أن يشاهد أحد فاعلمها وقت مقارفة إياها ، لأن السلطة التي خولها القانون لرجال الضبطية القضائية في حالات التلبس عامة تشمل الجرائم التي ترتكب في المنازل وفي غيرها . ولأن التلبس بالمعنى المقصود بالسطر الأول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات هو وصف قانونى للجريمة ذاتها بغض النظر عن فاعلها ، فهي تكون متلبسا بها متى شوهلت وقت وقوعها أو عقب وقوعها برمة يبره ولو كان القائل لم ير أثناء ارتكابه الفعل المكون لها

(جلة ١٩١٦/٧/٢ ملن رقم ١٥٨ سنة ١١ ق)

١١٨ - إذا كان البوليس قد دخل منزل المتهم بوجه قانونى ليجري التفتيش فيه بحثا عن مسروقات فحسب أثناء التفتيش على مواد مخدرة ، فإنه يكون من حقه بل من واجبه قانونا أن يضبط هذه المواد ويقدمها لجهة الاختصاص . ولا يصح أن يقال إن ضبط هذه المواد في تلك الحالة يكون قد وقع باطلا على أساس أن ضابط البوليس إنما كان يتخذ أمرا عسكريا ، إذ أن قيام مأمور الضبطية القضائية بعمل آخر فوق عمله الأصلي ليس من شأنه أن يجرده من وظيفته .

(جلة ١٩١٦/٧/٢ ملن رقم ١٥٨ سنة ١١ ق)

١١٩ - إ ، قيام مأمور الضبطية القضائية بالتفتيش عن الشيء المعين المطلوب ضبطه بموجب إذن التفتيش لا يسمته من أن يثبت كل ما يشاهده في أثناء التفتيش مما له علاقة بجريمة أخرى وقعت فإنه في هذه الحالة إنما يثبت ما عثر عليه بناء على سلطته بوصف كونه مأمورا للضبطية القضائية بياشر عملا من حقه قانونا لإجرائه .

(جلة ١٩١٦/٧/٢ ملن رقم ١٥٨ سنة ١١ ق)

١١٤ - إذا كان الحكم قد أثبت أن النيابة العامة أصدرت أمرا بتفتيش الطاعن الأول ومن يوجد معه وقت ضبطه وتفتيشه إذا قامت شبهات قوية على أنه يعمل مواد مخدرة أو على اشتراكه في الجريمة فلما انتقل وليس مكسب المخدرات ومعه أعوانه إلى مكان الطاعن الأول وجده ، واقفا في الشارع على مقربة من منزله ومعه الطاعن الثاني وعند ما شعر بهم هذا الأخير حاول الحرب وجرى تقيبه وكل المكسب وقبض عليه وأحضره إلى رئيس المكسب الذي قفته فوجد معه قطعة من الأفيون ، فإن التفتيش على هذه الصورة يكون صحيحا في القانون لأن وجود الطاعن الثاني مع الطاعن الأول الذي صدر الأمر بتفتيشه وعارضة الطاعن الثاني الحرب عند رؤيته ورجال البوليس تحقق بها الشبهة القوية على اتهامه بما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استنادا إلى نص الأمر الصادر بتفتيش من يمين وجوده مع الطاعن الأول من ناحية ، وإلى حكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية من ناحية أخرى ولو كان أمر التفتيش مضمورا على الطاعن الأول فقط .

(جلة ١٩١٥/١٢/٢ ملن رقم ١٧١ سنة ١٠ ق)

١١٥ - التفتيش من إجراءات التحقيق القضائي لا يملكه إلا رجال التحقيق ، ولا يجوز أن يتولاها رجال الضبطية القضائية إلا في أحوال معينة جاءت على سبيل الحصر في القانون وفيها عدا هذه الأحوال فهم ممنوعون عنه إلا إذا أذن لهم فيه من السلطة القضائية المختصة والإذن في التفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر ، ولكن إذا كان الضابط المرخص له في التفتيش لغرض محدد (البحث عن سلاح) قد شاهد عرما أثناء إجرائه هذا التفتيش جريمة ثانية (خسناطنا منزلا في المكان الذي كان يفتشه) فأثبت ذلك في محضره فليس في عمله هذا ما يمسكن أن يطلع عليه باعتباره تجاوزا لمحدود الترخيص المطلق له لأنه لم يتم بأي عمل إجرائي بقصد البحث عن الجريمة بل أنه شاهدها صدقة فأثبتها بمقتضى واجباته القانونية .

(جلة ١٩١٦/١١/٢ ملن رقم ١٥٨ سنة ١١ ق)

١١٦ - إنه وإن كان رجل البوليس (أومياشى) المكلف من قبل ضابط المباحث بضبط المم وإحضاره تنفيذاً للأمر الصادر بذلك من النيابة أن يفتشه عند ضبطه البحث عما قد يكون معه من سلاح خفية اعتنا به عليه أو إبداء نفسه به إلا أن هذا الحق يجب القول بقيامه ألا يكون التفتيش لم يدا فيه إلا بهذا القصد .

القانونية فإنه يكون الضابط الذي يشره وفقا للفترة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يضبط الأشياء التي تظهر عرضا أثناء التفتيش وتعد حيازتها جريمة .

(جلسة ١٩٤٤/١/١٢ طين رقم ٢٥٥ سنة ٢٤ ق)

١٢٥ - لمهندس ادارة الكهرباء والضاح حق لحص عداد التور وكل ما يظهر له من جرائم أثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس ويحق له علا بص المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية متى كانت الجريمة جنائية أو جنسية يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطي — أن يسلم المتهم إلى أقرب وجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطه .

(جلسة ١٩٥٥/١/٤ طين رقم ٨٧٥ سنة ٢٥ ق)

١٢٦ - إن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه قانوناً بطسلاته ، فإن حضور المتهم لتفتيش الذي يجري في مسكنه . وإن كان واجباً حين تسمح به مقتضيات التحقيق وظروفه نظراً لما فيه من زياده ثقة في الإجراء وما يتيحه من فرص لمواجهة وما إلى ذلك ، لم يجعله القانون شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ طين رقم ٢٠٨٨ سنة ١٧ ق)

١٢٧ - إن قانون تحقيق الجنايات الملغى ، لم ينص على وجوب حصول تفتيش منزل المتهم بحضوره . واذن في كل تفتيش منزل المتهم قد وقع في ظل ذلك القانون دون حضوره ، فإنه لا يكون باطلاً .

(جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ طين رقم ١١٢٢ سنة ٢٢ ق)

١٢٨ - ما دام الحكم قد أثبت أن التفتيش تم بانتداب من سلطة التحقيق فإن استناد الطاعن إلى المادة ٥١ لا محل له ذلك بأن هذه المادة محلها دخول وجال الضبطية القضائية المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجل لم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبطية القضائية بناء على نذره لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسري عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعركة قاضي التحقيق رآتي تنص على اجراء تفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك والمادة ١٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعركة النيابة والتي تميل على الاجراءات التي يقيمها قاضي التحقيق والمادة ٢٠٠ التي تحين لقيامه أن تكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائية بعض الاعمال التي من خصائصها .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ طين رقم ٦١٨ سنة ٢٣ ق)

١٢٥ - إن مفتش مصلحة الانتاج إذا قش متجراً للدخان (مثلاً) وضبط فيه دخناً مضخوئاً ، وكان التفتيش والضبط وإجراء تحليل المضبوط — كل ذلك سصل وفقاً لقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، ثم تبين من التحليل وجود مخدر في الدخان ما يند جريمة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، فإنه يجب على هذا المفتش ، علماً بالمادة ٦ من قانون تحقيق الجنائيات ، المبادرة إلى أخبار النيابة العمومية بذلك . ويصح لقيامه أن ترفع الدعوى بناء على نتيجة هذا التفتيش ، ويكون الحكم أن تعتمد على الدليل المستمد منه .

(جلسة ١٩٥٣/١٢/١٣ طين رقم ٢٠٣٣ سنة ١٣ ق)

١٢٦ - إذا دخل مفتش الانتاج على المتهم للبحث عن سجاير أجنبية مهربة ومسرورة من الجيش فانه يكون قد دخله بوجه قانوني . فإذا هو وجد كمية من السجاير مصنوعة من دخان غلوط فاشتبه فيها فان من حقه ، بل من واجبه ، ان يضبطها ويرسلها للتحليل مادام ضبط الأنساب المنشوشة من عمله . وإذا اوضح بعد ذلك انها تحوى مادة مخدرة فان الشور على هذه المادة لا يكون نتيجة تفتيش باطل بل نتيجة تفتيش صحيح .

(جلسة ١٩٤٤/١/٢٤ طين رقم ٣٧٧ سنة ١٤ ق)

١٢٢ - إذا كان الضابط المأذون في التفتيش لفرض معين قد شاهد عرضاً أثناء إجرائه جريمة قائمة فأثبت ذلك في محضره فلا يصح الطعن على عمله بهذا بأن فيه تجاوزاً للإذن الصادر له إذ هو لم يقوم بأى عمل إيجابى بقصد البحث عن جريمة .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٨ طين رقم ٤٤ سنة ١٨ ق)

١٢٣ - متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة ، فهذا يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يقبها فيه ، وبأية طريقة يراها موصلة لذلك فإذا هو تبين أثناء هذا التفتيش وجود مخبأ في أرض التربة ووجد به بعض الأكياس الممتلئة فوضع المخدرات كان حياال جريمة تلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .

(جلسة ١٩٥٣/٢/١٣ طين رقم ١٣٨ سنة ٢٢ ق)

١٢٤ - متى كان الأمر الصادر بتفتيش مسكن المتهم للبحث عن مسروقات مهيماً مشرفاً شراعه

الحماية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائية الاطلاع عليها ومشاهدتها .

(جلة ١١/١١/١٩٥٠ ملن رقم ٥٨ سنة ٢٢ ق)

١٣٤ - إن القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنة مالا يباح لغيره من الكشف على الإنثاء ، وأنه لا غشاعة عند استشارة تفتيش متهمة بمرقة أتى أن يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب ، ذك تقرير غاطي . في القانون .

(جلة ١١/١١/١٩٥٠ ملن رقم ٢٤١٠ سنة ٢٤ ق)

١٣٥ - مناط ما يشترطه القانون من تفتيش الأتق بمرقة أتى أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسائية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائية الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من مهورات المرأة التي تحض حيادها إذا مست ، وعند المرأة هو لئلا من تلك المواضع ، ولأن غاية كل الحكم المطعون فيه قد أجاز تفتيشه وسوغه بقوة إن القاطع العلة المحتوية على صدر من صدر التهمة لا يمتنع تفتيشا يمس مواطن العفة فيها وقضى بإدانتها اعتمادا على الدليل المستند من هذا التفتيش الباطل وحده فإنه يكون عطفًا في تطبيق القانون وفي تأويله بما يتعين معه قضاة .

(جلة ١١/١١/١٩٥٠ ملن رقم ٦٠٥ سنة ٢٥ ق)

١٣٦ - إنه وإن كان صحيحا أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نصت على أن أحكام المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجبايات تنطبق على الأشخاص الذين صدر عليهم إنذار البوليس إلا أنه يجب عند تطبيق المادة ٢٣ المذكورة مراعاة كافة القيود المنصوص عليها فيها ، وقد أوجبت هذه المادة عند إجراء التفتيش حضور عمدة البلدة أو نائبه وأحد المشايخ ، وفي إيجاب القانون حضور هذين الشخصين عند قيام مأموري الضبطية القضائية بالتفتيش في هذه الحالة ما يدل على أن القانون أراد أن يحوط حرمة المساكن بما يمكن من الضمانات ، لحكم القانون لأن متعلق بالنظام العام ويرتب على مخالفته بطلان الاجراءات حتى يغير حاجة إلى نسل التهم بهذا البطلان بل يجب على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها . ولا يسقط الحق في التمسك به بالسكوت عن إيداعه قبل سماع شهادة الشهود بل يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(جلة ١١/١١/١٩٥٠ ملن رقم ٨١٢ سنة ٥ ق)

١٣٧ - التفتيش الذي لا يصح إجراؤه إلا بحضور العمدة أو وكيله وأحد المشايخ هو التفتيش

١٣٩ - أن مجال تطبيق المادة رقم ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجل الضبط القضائية المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجرى لهم القانون ذلك أما التفتيش الذي يقوم بأعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو مأموري الضبط القضائية بناء على نهيهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه يجرى عليه أحكام المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك .

(جلة ١١/١١/١٩٥٠ ملن رقم ١٢٠١ سنة ٢٤ ق)

١٣٠ - لا محل للنهي بأن تفتيش الذي يجرىه مأموري الضبط القضائية في منزل المتهم بأنتاب من سلطة التحقيق يكون باطلا إذا حصل في غيبة المتهم ودون حضور شاهدين استنادا الى المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة مقصور على دخول رجل الضبط القضائية المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجاز فيها القانون ذلك لم أما التفتيش الذي يقومون به بناء على أنتاب من سلطة التحقيق فإنه يجرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ٩٩ و ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(جلة ١١/١١/١٩٥٠ ملن رقم ١٣٧٧ سنة ٢٥ ق)

١٣١ - تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يكون دخول المنزل وتفتيشه بمرقة رجل الضبط القضائية في الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك ، أما التفتيش الذي يتولاه مأموري الضبط القضائية بناء على نهيهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه يجرى عليه حكم المادة ٩٢ من القانون المذكور التي تنص على حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه إن أمكن ذلك .

(جلة ١١/١١/١٩٥٠ ملن رقم ٨٧٤ سنة ٢٥ ق)

١٣٢ - إن عبارة المادة الرابعة من الأمر السكري رقم ٢٥ الصادر ٢٠ يولية سنة ١٩٤٨ بشأن الأسلحة الحارية تنهيه أن رجال الضبطية القضائية لهم حق التفتيش كما أن السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العسكرية لها الحق في أن تتدب غيرهم من الموظفين لتنفيذ هذا القانون ؛ حيث أن يكون لهم أيضا حق التفتيش ويكون التفتيش الذي يجرىه صحيحا .

(جلة ١١/١١/١٩٥٠ ملن رقم ١٣٣٥ سنة ٢٠ ق)

١٣٣ - إن اشتراط تفتيش الأتق بمرقة أتى المراد به أن يكون مكان التفتيش من المواضع

فيه حضورهما هو حسب نص المادة ٢٩ من القانون المذكور - الخاص بالمرور فقط لا التفتيش الذي يقع على الشخص كنتيجة حدية لتفتيش عليه .

(جلة ١٩٨٠/٣/١٩٨٠ طعن رقم ١٣١٨ سنة ١٠ ق)

١٤٥ - إنه وإن كان قانون تحقيق الجنايات الأهل لم ينظم إجراءات التفتيش ولم ينص بصفة عامة على وجوب توافر إجراءات معينة عند تفتيش منازل المتهمين أو غير المتهمين في غيابهم إلا أنه مع ذلك يجب في عملية التفتيش مراعاة القواعد التي وضعها القانون لإجراء التحقيقات بصفة عامة . وذلك لأن التفتيش ليس إلا إجراء من هذه الإجراءات . فإذا كان المتهم أو صاحب المنزل لاراد تفتيشه حاضرا وجب أن يكون التفتيش بحضوره إلا إذا رأت النيابة أو القاضي - لصلحة التحقيق أن يكون التفتيش في غيابه . فإذا لم يكن حاضرا وتعد حضوره في الوقت المناسب جزءا لإجراء التفتيش في غيابه . ويجب في جميع الأحوال أن يحضر محضرا بما تم في التفتيش يثبت فيه من محضره سواء أكان صاحب المنزل أم واحدا أو أكثر من السكان أو الجيران .

(جلة ١٩٨٨/١٢/١٩٨٨ طعن رقم ١٠٦ سنة ٩ ق)

١٤٦ - إن القانون لا يشترط أن يفرد التفتيش محضرا خاص به . فيمكن أن يكون قد أجرت حصوله في محضر التحقيق .

(جلة ١٩٨٤/٥/١٩٨٤ طعن رقم ١٨٨٤ سنة ١١ ق)

١٤٧ - إنه وإن كان يجب على من يقوم بإجراء التفتيش في التحقيقات الجنائية أن يحضر محضرا يبين فيه المكان أو الشخص الذي حصل تفتيشه واليوم والساعة الذين حصل فيها التفتيش إلا أن ذلك إنما وضع لحسن سير الأعمال وتنظيم الإجراءات ، ولا يترتب على مخالفة البطلان ويمكن أن تنتهك المحكمة من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى بأن التفتيش أجري ، وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه .

(جلة ١٩٨٢/١/١٩٨٢ طعن رقم ١١٣٣ سنة ١٣ ق)

١٤٨ - إن قيام المحرر بكتابة محضر التفتيش الذي أجراه مأمور الضبطية القضائية من رجال البوليس لا تأثير له في سلامة الحكم القاضي بإدانة المتهم ، ما دام المتهم لا يدعي أن المحرر انقرد بتحرير المحضر ولم يكتبه بناء على إملاء مأمور الضبطية القضائية وتحت إشرافه .

(جلة ١٩٨٢/١/١٩٨٢ طعن رقم ١٤٨١ سنة ١٣ ق)

الذي يجري مأمور الضبطية القضائية في منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو المشتريين أو المشتبه فيهم الصادر اليهم إنذار البوليس إذا وجدت قرائن قوية تدعو إلى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جريمة أو جنحة . وذلك طبقا للبلائين ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات و ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ عن المشتريين والمشتبه فيهم . أما التفتيش الذي يقوم به رجال الضبطية القضائية ، سواء في حالة التلبس أو بناء على أمر من السلطة القضائية ، فلا يقتضى قانونا حضور شهود .

(جلة ١٩٨٨/١٢/١٩٨٨ طعن رقم ١٠٥ سنة ٩ ق)

١٤٩ - إذا كان الثابت بالحكم أن ضابط البوليس قصد إلى منزل الطاعن لضبط نعمة اتهم أخوه بسرقتها فلما لم يذعن الطاعن لطلب فتح الباب ولاحظ الضابط من قفب المفتاح أن الطاعن يعثر سكرًا ويلقى عليه ماء ، قامت لديه شبهة في أن السكر مصروق ، فاقطم المنزل ليفتشه ، فهذه الواقعة لا تعتبر من حالات التلبس لأن الضابط لم يكن له أن يمد نظره من قفب مفتاح الباب لما في ذلك من المساس بحجرة المساكن والمسافة للأدب ، ولا يجوز أن يتخذ من طريق مخالفة القانون دليل على قيام حالة التلبس ومتى كان التفتيش باطلا على هذا الأساس فلا يبرره أن يكون المتهم من المشتبه فيهم وأن رفضه فتح الباب مع ما لاحظته الضابط مما يجري داخل المنزل - ذلك يعد من القرائن القوية التي تدعو للاشتباه في ارتكابه جريمة يتناول معها البوليس بمقتضى المادة ٢٩ من قانون المشتبه فيهم تفتيش منزله . غير إذن من النيابة إذ التفتيش لم يكن ملحوظا فيه ذلك .

(جلة ١٩٨٠/٤/١٩٨٠ طعن رقم ٨٩٩ سنة ١٠ ق)

١٥٠ - إذا كان ما وقع من المتهم هو أنه وقت القبض عليه من رجل البوليس قد لقي أمامه المسادة المنضدة لكيلا تضبط معه عند تفتيشه لا أنه التماسا في حضره قبل أن يقبض عليه ، فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضغط والتفتيش على أساس التلبس لأن المتهم لم يكن في حالة من حالته . ولكن بمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ إذ كان المتهم قد سبق انذاره مشبوها وكانت القرائن مترافرة على ارتكابه جريمة احراز مخدرات فإن ذلك - بغض النظر عن قيام التلبس - يبرر القبض عليه ثم تفتيشه . والتفتيش على هذا الأساس لا يطله أن العمدية وشيخ البلد لم يحضر إجراءاته لأن التفتيش الذي يجب

المقبوض عليه إذا ما سولت له نفسه ، ابتداء استرجاع حريته ، الاعتداء بما قد يكون معه من سلاح . وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضى القول بأن كل ما يخول القبض يخول التفتيش حتما مهما كان سبب القبض أو الغرض منه .

(جلة ١٩٤٥/١٢/٢٤ ملن رقم ٣٩ سنة ١٦ ق)

١٤٩ - إذا اتهم عسكري بمرقة تقود من حافلة زميل له كان تركها سهواً باعتبار الذي يقين فيه فذهب صول البوليس بوصفه الضابط المنسوب لدى إبلاغه بالحادث إلى غير العاكر وقش المتهم ، وأثناء التفتيش دخل معاون البوليس واشترك في الإجراءات فهذا التفتيش يكون صحيحا ، إذ أنه بمقتضى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاته يخضع عساكر البوليس للإجراءات المقررة لرجال الجيش فيما يختص بالجرائم العسكرية ، وقد ذكر في قانون البوليس - قسلا عن قانون الجيش - الجرائم التي يهاكم عليها الجنود بالطريق الإداري أو بواسطة مجلس عسكري ، ومن بين هذه الجرائم ما يقع من العاكر من سرقة بعضهم أمتعة بعض ، كما ذكر اختصاص الضابط الحكمدار عند تبليغه بما يقع من جرم ، ومن ذلك القبض على المتهم ، وهو ما يليح التفتيش بالتح .

(جلة ١٩٤٨/٦/٨ ملن رقم ٣٧٧ سنة ١٨ ق)

١٥٠ - ان المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات قد بينت على سبيل المحصر الحالات التي يجوز فيها القبض على المتهم في غير حالات التلبس المشار إليها في المادة الثامنة وهي ما إذا وجدت قرائن أو احوال تدل على وقوع الجريمة منه أو الشروع في ارتكابها أو على وقوع جريمة سرقة أو نصب أو تشديد . وإن كان قد كان كل ما وقع من المتهم ، وحمل الضابط على تفتيشه ، هو دخوله المسكن سرا غور رؤيته إياه ، وكان الإذن الصادر من النيابة مفصلا على والد المتهم دون أن يشمل هو فهد القبض والتفتيش الذي تلاه بناء على العثور على ضلعة من الحشيش في غرفة والد المتهم ، يكونان باطلين .

(جلة ١٩٤٧/١٢/١٥ ملن رقم ١٠٠ سنة ٣٢ ق)

١٥١ - لما كان لأموال الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له للمدائين ٣٤ / ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على إتهامه بجريمة عتد ، وأن يفككه دون

الفصل الثالث

الأحوال التي يجوز فيها التفتيش بدون إذن

١٤٨ - رجال البوليس دائمي التفتيش الأشخاص الذين يحرون القبض عليهم طبقا لقانون ، فكلا كان القبض صحيحا كل التفتيش صحيحا والعكس بالعكس .

(جلة ١٩٣٧/٢/٨ ملن رقم ٢٢٧ سنة ٧ ق)

١٤٥ - لا يجوز لرجال الضبطية القضائية تفتيش الشخص بغير رضائه وبدون إذن من سلطة التحقيق إلا في الأحوال التي يخول القانون لهم فيها القبض عليه وهي التلبس بالجريمة والحالات الأخرى الواردة في المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

(جلة ١٩٣٨/٥/٢٣ ملن رقم ١٥٥٢ سنة ٨ ق)

١٤٦ - لضابط البوليس متى وجدت لديه قرائن تدل على أن المتهم قد ارتكب جريمة اختلاس أو يفتش هذا المتهم بدون إذن من النيابة ، لأن التفتيش في هذه الحالة من مستلزمات القبض المخول قانونا بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات لأموال الضبطية القضائية عند وجود قرائن أو احوال تدل على وقوع جريمة من المتهم .

(جلة ١٩٤٠/٢/٢٥ ملن رقم ٨٨٧ سنة ١٠ ق)

١٤٧ - إنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يري من خول القبض لإجرائه على المقبوض عليه صحيحا . لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازما ، ضرورة أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المقبوض عليه إذا ما حدثت نفسه ابتداء استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون معه من سلاح على من قبض عليه . وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضى أن كل ما يخوله القبض بالتفتيش يخوله حتما مهما كان سبب القبض أو الغرض منه . وإن كان قد كان الحكم مع ما أتجه من أن القبض على المتهم وقع صحيحا قد التفت في قضائه عند الدليل المستند من التفتيش الذي وقع على إثر القبض عليه يكون عاطفا .

(جلة ١٩٤٥/٦/١١ ملن رقم ١٠٣٦ سنة ١٥ ق)

١٤٨ - مادام القبض على المتهم قد حصل صحيحا في جملة عسكرية فتفتيشه قبل إيداعه سجن القسم من خول حق القبض يصحكون صحيحا أيضا ، بغض النظر عما إذا كان هذا السجن عاتما لأحكام لائحة السجون أو غير عاتم . لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازما على اعتبار أنه من وسائل التوقي والتحوط من شر

١٥٧ - إن إيجاب إذن التباة في التفتيش قاصر على حالة تفتيش مساكن المهين وما يتبعها من الممتلكات ولكن هذا الإذن ليس ضرورياً لتفتيش منازلهم غير النصة بالمساكن لأن القانون إنما يريد حماة حرم السكن فقط فقد نصت المادة (٥) من قانون تحقيق الجنائيات على أنه لا يجوز لأحد تغيير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحاً للامة ولا خصصاً لصناعة أو تجارة يكون عليها تحت ملاحظة الضبطية إلا في الأحوال المبيحة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجنسية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الفاضل أو في حالة الحريق أو الفرق . ونصت المادة (٣٠) من قانون تحقيق الجنائيات على أن التباة العمومية المحن في تفتيش منازل المهين بناية أو جمعة أو انتخاب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك وظاهر من هذه المادة أن التلبس لا يسكون إلا عند تفتيش منازل المهين . ولذلك فلا يكون هناك بطلان إذا قام البوليس بدون إذن من التباة بتفتيش مزارع متهم غير متصلة بمسكنه .

(جلة ١٩٣٤/٤/٢٠ طين رقم ٨٩٦ سنة ٤ ق)

١٥٨ - إن إيجاب إذن التباة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الممتلكات لأن القانون إنما أراد حماة السكن فقط فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن .

(جلة ١٩٣٤/٦/١ طين رقم ١٠١٥ سنة ١٢ ق)

١٥٩ - أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية إنما هو التفتيش الذي يكون في اجراءه اعتماداً على الحرية الشخصية أو انتهاكاً لحرمة المساكن وذلك فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي أجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة . أما التفتيش الذي يقوم به رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضي اجراءه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فغير محظور ، ويصح الاستعانة به كدليل في الدعوى . فالفتيش الذي يقع في سيارة واقفة في الطريق لا يحرمه القانون ، والاستدلال به جائز .

(جلة ١٩٣٨/٢/٢٠ طين رقم ١٠٣٧ سنة ٨ ق)

١٦٠ - أن التفتيش المحظور على مأموري الضبطية القضائية اجراءه لا يتبرخ من القانون أو بإذن من السلطة القضائية هو الذي يقع في منزل أو على

حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق ، فإن الحكم إذ رفض الدفع ببطلان التفتيش لا يكون خطأ .

(جلة ١٩٣٤/٥/٢٠ طين رقم ٤٠٧ سنة ٢٤ ق)

١٥٢ - لمأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ٣٤ / ١ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجنسية إحراز عنده وأن يفقشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق .

(جلة ١٩٣٤/٥/٢٠ طين رقم ٣٧٧ سنة ٢٤ ق)

١٥٣ - إن التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تزم التحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه « في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » والقول بأن التفتيش المشار إليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي ، هو تأويل يقع دون صيغة التصميم التي ورد بها النص ، وأحال فيها على الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم .

(جلة ١٩٣٤/١١/٢ طين رقم ١٠١٥ سنة ٢٤ ق)

١٥٤ - لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية عنده وأن يفقشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق ، وله تقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها على أن يسكون تقديره عامساً لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

(جلة ١٩٣٥/٤/٢٠ طين رقم ٧٨ سنة ٢٥ ق)

١٥٥ - ليس من ويب في أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانوناً ، إعمالاً لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلة ١٩٣٥/٦/١ طين رقم ٤٤٣ سنة ٢٥ ق)

١٥٦ - لا يجوز قانوناً تجريد التفتيش بمغولة إن المتهم كان في حالة تلبس بجرمة سرقة ما دام لم يكن هناك تحقيق عن واقعة السرقة المقول بها ولم يكن التفتيش حاصلًا على أساس أن هناك جرمة سرقة ، بل على أساس وجود مادة عنده يراد ضبطها .

(جلة ١٩٣٨/٢/٢٠ طين رقم ١٠٣٧ سنة ٨ ق)

ضابط البوليس في شخص فطلب تفتيشه فقبل قلمه وقلمه وجد معه قطع حشيش فإن هذا التفتيش الحاصل برضا المتهم لا وجه للاعتراض عليه وضابط البوليس في هذه الصورة - وهي صورة تليس - أنه يضبط المتهم ويجري معه التحقيق اللازم .

(جلة ١٩٣٩/٤/١٥ ملن رقم ٨٥٠ سنة ٥ ق)

١٦٤ - إذا كان المتهم قد اعترف بالرقه وقال بأنه اقسم المروقات مع باقي المتهمين وأبأن بعضها يوجد في منزله ، فانتقل ضابط البوليس المحقق الى منزله وأحضر ما به من المروقات فلا عمل عندئذ يقول بأن ما أجراه الضابط يعتبر تفتيشا باطلا ، إذ هو فيما فعل إنما كان يجعل بناء على طلب المتهم .

(جلة ١٩٤١/١٢/٨ ملن رقم ٢٩ سنة ١٣ ق)

١٦٥ - إن المسألة التي عناها الفاعر من وضع الضمانات والتقييد لإجراء تفتيش الأشخاص هي كفاية الحرية الشخصية التي نص عليها الدستور وأقرتها القوانين وإذن فإذا كان الشخص الذي قبض عليه المخبرون لاشتباهم في أمره وأحضره للترك قد اعترف بالضابط بمجازته للخطر وأذنه في تفتيش ، فإنه إن صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلا فإن تفتيشه يكون صحيحا . إذ هو قد نزل بمحض إرادته عن القيود والضمانات التي فرضها القانون لإجراء التفتيش .

(جلة ١٩٥٠/١١/٢٠ ملن رقم ١٠٩٢ سنة ٢٠ ق)

١٦٦ - إن حرمة المنازل وما أساطها به المشرع من غاية تقتضي أن يكون دخولها برضى أصحابها . وأن يكون هذا الرضا صريحا لا لبس فيه وحاصل قبل الدخول فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت مبنيا على الخوف والاضطهاد فاستناد محكمة الموضوع إلى هذا الرضا الضمني لا يصح .

(جلة ١٩٤٢/٧/١١ ملن رقم ١٢١٠ سنة ٤ ق)

١٦٧ - يجب في الرضا الحاصل من صاحب المنزل بدخول رجل البوليس منزله لتفتيشه أن يكون حرا أصلا قبل الدخول ، وبعد العلم بطروف التفتيش وبأن من يريد إجراؤه لا يملك ذلك قانونا .

(جلة ١٩٣٩/٤/١٧ ملن رقم ٨٧٢ سنة ٩ ق)

١٦٨ - الرضا الذي يكون به التفتيش صحيحا يجب أن يكون صريحا لا لبس فيه ، وحاصل قبل التفتيش ومع العلم بطروقه . ولا يجب أن يكون ثابتا بكتابة

شخص أي الذي يتعرض فيه مأمور الضبطية القضائية لحرمة المساكن أو لحرمة الأشخاص اما التفتيش الذي يقع على شيء ، كمنقطة أو سلة في الطريق العام ، فلا يعد باطلا ولو حصل في تغيير حالة التليس بالجريمة وبولن إذن من النيابة .

(جلة ١٩٤٤/٤/٢٤ ملن رقم ٤٠ سنة ١٤ ق)

١٦٩ - التفتيش المظور إلا ترخيص من القانون أو إذن من سلطة التحقيق هو الذي يكون في اجراءه اعتداء على الحرية الشخصية ، أو انتهاك لحرمة المساكن . أما ما يجريه رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكب الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضي اجراءه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فلا بطلان فيه . فإذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة هي أن كونستابل ومعه بوليس ملكي ضابطا بالقطار شخصين مهما كمية من المخدرات ، وفي أثناء هذا الضبط لاحظا أن شخصا ثالثا ظهرت عليه علامت الارتباك وأخذ يظن باستمرار إلى ناحيتها فتوجهتا اليه فوجدا عجاره صفيحة ، فساء البوليس للملك عنها فأخبره بأنها له وأن بها زينا ، فلما طلب اليه أن يرى الزيت سمح له بذلك فوضع في الصفيحة عصا لم تصل إلى قائمها فأيقن أن بها متروكات ثم تبين من فحص الصفيحة أن لها قاعين وأن باقاع الفل فلقت من الحشيش والاقيون ، فهنا التفتيش صحيح ولا يقدح في صحته أن البوليس الملكي هو الذي فحص الصفيحة مادام هذا الفحص قد حصل تحت اشراف الكونستابل باعتباره من رجال الضبطية القضائية ، والطاعن فيه لا يدعي في ملته أن الكونستابل عن لا يصح عدمه من رجال الضبطية القضائية .

(جلة ١٩٤٨/١/١٢ ملن رقم ٢٢٢١ سنة ١٧ ق)

١٦٢ - إن بحث البوليس في محتويات سلة بعد سقوطها في الطريق العام لا يعد تفتيشا بالمعنى الذي يريده القانون وإنما هو ضرب من ضروب التحرير عن مالكها على يندى إلى معرفته بتي من محتوياتها ولا جناح عليه في ذلك فإذا هو وجد في هذه السلة مخدرا (حشيشا) وأدانت المحكمة صاحب هذه السلة في تهمة إحراز الحشيش الموجود بها كان حكمها في عمله .

(جلة ١٩٣٧/١/٦ ملن رقم ٣٣٣ سنة ٦ ق)

١٦٣ - إذا تعرض ضابط البوليس لحسرية شخص بالقبض عليه وتفتيشه بدون مرسوم قانوني فإن عمله هذا يكون معاقبا عليه قانونا ، ولكن إذا اشتبه

١٧٥ - إن تفتيش عامل في ملجأ عند انصرافه منه يكون صحيحاً إذا كانت لأخذه الملاجئ توجب هذا الإجراء . وذلك لا على أساس أن هذه اللائحة بمثابة قانون بل على أساس سبق رضا العامل به بقبول الخدمة في الملاجئ على مقتضى لائحته .

(جلة ١٩١٤/٢/٢٤ طن رقم ١٠٤٤ سنة ١١ ق)

١٧٦ - إن قبول المتهم الاشتغال في شركة عاملاً فيها يصح أن يفيد رضاه بالنظام الذي وضعت الشركة لهالها . فإذا كان من مقتضى هذا النظام أن يفرض العمال على أبواب مصانع الشركة عند انصرافهم منها كل يوم ، فإن التفتيش الذي يقع عليه يكون صحيحاً على أساس الرضا به رضا صحيحاً .

(جلة ١٩١٤/٢/٩ طن رقم ٥٢١ سنة ١٥ ق)

١٧٧ - إذا كان الحكم قد اعتمد في الأخذ بنتيجة التفتيش على أن وجود أحد رجال البوليس على باب عتار السكة الحديد هو من مقتضيات نظامها لتفتيش الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مبررات معهم وإن قبول شخص العمل بهذه العتابر يستفاد منه رضاه بالنظام الموضوع لهالها فإنه يكون صحيحاً في القانون .

(جلة ١٩١٥/١٢/١٧ طن رقم ١٤٣ سنة ٢١ ق)

١٧٨ - التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة يكون باطلاً ما لم يرض به ذوو الشأن فيه . ولقاضي الموضوع أن يستنتج هذا الرضا من وقائع الدعوى ، ولا شأن لمحكمة النقض معه في ذلك متى كان الاستنتاج سليماً .

(جلة ١٩٢٧/١٠/٢٥ طن رقم ١٨٩٥ سنة ٧ ق)

١٧٩ - ما دام الحكم قد أثبت أن تفتيش منزل المتهم كان برضاه ، وأنه هو نفسه الذي أحضر مفتاح الحجرة التي كانت بها الأدوات المضبوطة التي استعملها في التزيف وهو الذي أرشد رجال البوليس عنها وقتها لهم ، فلا يجوز إثارة الجدل حول هذا الرضا . ألمح محكمة النقض بعد أن فصلت فيه محكمة الموضوع بما لها من السلطة في تقديره .

(جلة ١٩٢٧/١٢/٢٠ طن رقم ١٨٨٧ سنة ٧ ق)

١٨٠ - إن القول بعدم جواز الأخذ بشهادة رجل البوليس في إثبات رضا المتهم بالتفتيش الذي أجراه معه بغير إذن من النيابة غير صحيح إذ أن ما هو مقرر من أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون إلا عند قيام البطلان أما إذا كان البطلان

صادرة عن حصل تفتيشه بل يكفي أن تستبين المحكمة ثبوت من وقائع الدعوى وظروفاً .

(جلة ١٩١٢/١٢/١٨ طن رقم ١٣٣٧ سنة ١٢ ق)

١٦٩ - لا يشترط أن يكون الرضا بدخول المسكن وتفتيشه بالكتابة .

(جلة ١٩١٦/١/٢١ طن رقم ١٣٧ سنة ١٦ ق)

١٧٠ - يجب بمقتضى القانون الأخذ برضا صاحب المنزل بدخول رجال البوليس أو غيرهم منزله لتفتيشه أن يكون هذا الرضا صريحاً حراً حاصله من قبل الدخول وبعد إعلامه بطرود التفتيش وبعدم وجود مسوغ في القانون يتناول من يطلبه سلطة إجرائه . وإنه لأن قول المحكمة بصحة التفتيش الذي أجرى في منزل المتهم بناء على ما ذكرته من أن الزوجة أجزته بعدم اعتراضها عليه لا يكون كافياً لتبرير ذلك التفتيش والاعتداد على ما يحصل منه .

(جلة ١٩١٦/١١/١١ طن رقم ١٧٨٤ سنة ١٦ ق)

١٧١ - لا يصح التفتيش الباطل القول بأنه حصل عن رضا منسوب لابن الطاعن ما دام الحكم لم يثبت أن هذا الابن قد رضى رضا صحيحاً صادراً عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه .

(جلة ١٩١٥/١٢/٢٤ طن رقم ١٠١١ سنة ٢١ ق)

١٧٢ - الرضا بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبينته من وقائع الدعوى وظروفاً واستنتجته من دلائل مؤيدة إليه .

(جلة ١٩١٥/١٠/١ طن رقم ٨٢٥ سنة ٢٥ ق)

١٧٣ - الزوجة تعتبر قانوناً وكالة صاحب المنزل والحائز فضلاً للزول في غيبة صاحبه فلها أن تأذن في دخوله وكذلك خلية صاحب المنزل تلك هي الأخرى حتى الإذن في دخول المنزل في غيبة صاحبه . فالتفتيش الذي يجريه رجل البوليس بإذن من أي الأختين (الزوجة أو الخلية) في غيبة صاحب المنزل يعتبر قانوناً تفتيشاً صحيحاً وكل ما يترتب عليه من الإجراءات يكون صحيحاً أيضاً .

(جلة ١٩٢٧/٥/٤ طن رقم ١٠٤٩ سنة ٦ ق)

١٧٤ - الولد الذي يقيم مع والده بصفة مستمرة في منزل واحد يجوز له أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذي يحصل بناء على موافقته صحيحاً قانوناً ، إذ هذا المنزل يعتبر في حيازة الوالد والولد كليهما .

(جلة ١٩٢٧/١١/٢٢ طن رقم ١٧٣٣ سنة ٧ ق)

قسمها بأهنا يحرزان مواد عنده . فإن ما تأسس عليه الحكم يكون صحيحا في القانون .
(جلد ١٩٤١/٧/٣١ ملن رقم ١٠٣٧ سنة ٢١ ق)

الفصل الرابع

التفتيش الذي يبيحه القانون في أحوال خاصة

١٨٦ - إنه وإن كان يجوز لرجال الضبطية القضائية وفقا للأحكام العمومية دخول تلك المحال لإثبات ما يقع فيها عائقا لأحكام هذه اللائحة ومنها ما يتعلق ببيع الحشيش أو تقديمه للقائم أو ترك الغير يبيعه أو يعاطاه بأية طريقة كانت ، فإن ذلك لا يخول لهم ، في سبيل البحث عن مخدرات ، تفتيش أصحاب تلك المحال أو الأشخاص الذين يوجدون بها ، لأن أحكام اللائحة في هذا الشأن لا تفصح لتفتيش الأشخاص ، ولأن التفتيش الذي يقع على الأشخاص لا يجوز إجراؤه إلا في الأحوال التي بينها قانون تحقيق الجنايات وهي حالات التلبس بالجريمة والحالات التي يجوز فيها التفتيش فإذا لم يكن الشخص الذي يوجد بالحمل العمومي في إحدى تلك الحالات فلا يجوز تفتيشه .

وإن قلنا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن الكونتابل ورجال البوليس دخلوا المقهى الذي يديره المتهم فوجدوا به أشخاصا يلعبون الورق ، ووجدوا المتهم واقفا ينظر إليهم فلما رأى سارح إلى وضع يده في جيبه فلفتت هذه الحركة أنظارهم فأسرع إليه أنفجر واحتضنه وفتشه الكونتابل فوجد بجمبه ورقة فيها مواد عنده ، فليس في هذه الواقعة ما يفيد أن المتهم كان في حالة تلبس ، إذن أحدا لم ير منه التخذ قبل تفتيشه ، وإن قل يمكن للكونتابل أن يفتشه على أساس التلبس بالجريمة أما ما بدا من المتهم من وضع يده في جيبه فليس إلا مجرد قرينة منه ، وهي لا تكفي للقبض عليه وتفتيشه ، لأن جريمة إحرار المخدر ليست من الجرائم التي يجوز لرجال الضبطية القضائية القبض فيها في غير حالات التلبس وفقا للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

(جلد ١٩٣٧/١٢/٢٠ ملن رقم ٤٤ سنة ٨ ق)

١٨٧ - ما دام الحكم قد أثبت أن المتهم قد أعد عرقين من مزله لعب القمار وضع فيها الموائد وصفت حولها الكراسي ، وينشئ الناس هذا المنزل لعب دون تمييز بينهم بحيث إن من تردد تارة قد لا يتردد

ذاته هو الذي يدور حوله الإثبات فإنه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه بأى دليل .
(جلد ١٩٤١/٧/٢ ملن رقم ١٥٨٨ سنة ١١ ق)

١٨٨ - إذا كان المتهم لم يتسك أمام المحكمة بأن الإقرار الذي كتبه بقبوله التفتيش كان لما وقع عليه من إكراه فلا يقبل منه أي شيء ذلك أمام محكمة النقض فإن هذا من المسائل المتعلقة بالوقائع التي يجب أن تثار أمام محكمة الموضوع حتى يمكن تحقيقها والفصل فيها .
(جلد ١٩٤٢/٥/٤ ملن رقم ١١٩٩ سنة ١٢ ق)

١٨٩ - إذا دفع المتهم بأن تفتيشه وقع باطلا لعدم الإذن فيه من النيابة ، فضلا عن أن الكونتابل الذي أجرى التفتيش قرر أن ما وجدته معه ليس إلا ورقة بيضاء تشتملها رائحة الأفيون لا يمكن لأعتباره محرزا ، فل تأخذ المحكمة بهذا البع ، وينت في حكمها الوقائع والأدلة التي استخلصت منها أن التفتيش إنما حصل بناء على رضا المتهم وموافقته ، وأنه أسفر عن الثمر معه على قطعة من الأفيون ، فلا يكون ثمة وجه لاثارة هذا الجدل أمام محكمة النقض . إذن أن ذلك لا يكون له من معنى سوى فتح باب المناقشة في تقدير الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الرضا بالتفتيش ووجود المخدر ومع ذلك فإذا فرض أن الورقة التي ضبطت معه لم يكن بها إلا رائحة الأفيون فإن هذا يصح للحكمة أن تستخلص منه اداته في إحراز الأفيون على اعتبار أن الورقة لا بد كان بها مادة الأفيون .

(جلد ١٩٣٧/٧/٨ ملن رقم ٥١٥ سنة ١٣ ق)

١٩٣ - يمكن أن تستظهر المحكمة الرضا بالتفتيش من وقائع الدعوى وظروفها ، ومتى بينت في حكمها الأدلة التي استخلصت منها وكانت هذه الأدلة مؤدية إلى ذلك فلا معقب عليها في رأيها .

(جلد ١٩٤٠/٧/١٤ ملن رقم ٤٣٥ سنة ٢٠ ق)

١٩٤ - متى كانت المحكمة في حدود السلطة المخولة لها قد استخلصت من الأدلة التي ذكرتها أن رضا المتهم بالتفتيش كان صريحا غير مشوب بوعاء سبق لإجراء التفتيش فلا تصح المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
(جلد ١٩٤١/١٢/٣٣ ملن رقم ١١٨ سنة ٢١ ق)

١٩٥ - إذا كان الحكم قد أسس قضاءه بصحة التفتيش على أن المتهمين قد وضعا قسمهما في وضع يدعو للرغبة ، فكان من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما لاستطلاع حقيقة أمرهما ، وأن التفتيش الذي تلا ذلك كان رضاهما بد أن اعترفا من تلقاء

١٩١ - إن لائحة الجمارك صريحة في تحويل موظفيها حتى تفتيش الأمتعة ، والأشخاص في حدود الدائرة الجركية التي يتولون عملهم فيها . فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرؤنه على دليل يكشف عن جريمة غير جركية معاقب عليها بمتنص القانون العام ، فإنه يصح الاستيلاء بهذا الدليل أمام الحاكم في تلك الجريمة على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(جلة ١٩٢٠/٢٤ ملن رقم ١١٤٥/٤ سنة ١٥ ق)

١٩٢ - إن من سلطة جنود خفر السواحل وموظفي الجمارك البحث عند الاشتباه عن كل ما يكون مهرباً أو ممنوعاً ولو عن طريق تفتيش الأمتعة والمقتولات معها كان نوعاً ثم ضبطه وتقدمه إلى جهة الاختصاص . فإذا ضبط جندي من قوة خفر السواحل عنده في وعاء من الصفيح كان غنياً فيه بدائرة المرافقة الجركية التي يعمل فيها والتي يوضح فيها قتل البضائع لإجراءات وتقدم معلومة فهذا الضبط يكون صحيحاً .

(جلة ١٩١٧/٦ ملن رقم ١٢٢٨ سنة ١٦ ق)

١٩٣ - إنه لما كان قتال الروس يعتبر بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة الجركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ داخل في نطاق البائرة الجركية وكانت هذه المادة توجب على عمل الجمارك إيقاف المراكب الشراعية السائحة فيها وتحقيقاً متى تبين لها أنها مشبوهة فنه إذا كان الثابت بالحكم أن جنود خفر السواحل ضبطوا مركباً كانت تسبح في هذا القتال بعد أن اشتبهوا فيها فوجدوا شيئاً غنياً بها تبين أنه مسروق من إحدى البواخر ، كان ضبط هذا المركب وتفتيشه صحيحين لأن من سلطة جنود خفر السواحل وموظفي الجمارك البحث عند الاشتباه عن كل ما يكون مهرباً أو ممنوعاً ولو عن طريق تفتيش الأمتعة والمقتولات معها كان نوعاً ثم ضبطه وتقدمه إلى جهة الاختصاص .

(جلة ١٩١٧/٢٢ ملن رقم ١٢٥٦ سنة ١٦ ق)

١٩٤ - إن لائحة الجمارك صريحة في تحويل موظفي الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود البائرة الجركية فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرؤنه على دليل يكشف عن جريمة غير جركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الاستيلاء بهذا الدليل أمام الحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة والمادة السابقة من القانون تقدم ٩ لسنة ١٩٠٥ بخصوص

أخرى ، وأنه يعطى للاعبين فيشا ويتقاضى عن اللعب تقوداً - فإن هذا الذي أثبت الحكم يحصل من منزله محلاً عاماً يشاهد الجمهور بلا تقريع لعب القمار عما يبيع لرجال البوليس الدخول فيه بغير إذن من النيابة ولا جدوى لهذا الطعن عما ينهض على الحكم من أنه اعتبر منزله نادياً ما دامت العقوبة التي أوتيتا عليه تدخل في العقوبة المقررة للجريمة التي أثبتا عليه موصوفه بوصفها الصحيح .

(جلة ١٩١٧/٢ ملن رقم ١١٧٤ سنة ١٦ ق)

١٨٨ - إنه وإن كان من حق رجال البوليس أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، إلا أن ذلك لا يقتضي منهم التعرض للأشياء المغلفة غير الظاهرة ، ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها ، كنه ما فيها من مواد محظورة مما يجعل جريمة إحرارها في حالة تلبس ، فيكون التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس ، لا على ما للضابط من حق في ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ اللوائح والقوانين فيها .

(جلة ١٩١٧/٩ ملن رقم ١٣١٢ سنة ١٦ ق)

١٨٩ - من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهذا الحق مستفاد مما نصت عليه المادتان ٢٢ ، ٢٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣١ .

(جلة ١٩٥٥/٤ ملن رقم ٥٩ سنة ٢٥ ق)

١٩٠ - التفتيش قانوناً هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائي الذي لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية وهم في الأصل ممنوعون من إجراءاته إلا إذا رخص لهم القانون ترخيصاً خاصاً في أحوال معينة أو كان يديم إذن به من الجهة القضائية المختصة . وكل موطن لا ترخيص من القوانين ولا إذن من السلطة القضائية فالتفتيش فيه غير جائز . وإذا رخص القانون لرجال الضبطية بالتفتيش لفرض معين فليس لهم أن يجاوزوا هذا الغرض إلى التفتيش لفرض آخر فعاون البوليس الذي ينبغي لتفتيش ذلك شخص التحقق عما إذا كانت أحكام قانون المحلات المخزنة بالصحة معمولاً بها أولاً ليس له أن يفتش هذا المكان للبحث عن عنده فإذا قننه وعثر فيه على عنده فيكون تفتيشه باطلاً ولا يصح الاعتداء عليه كدليل في الدعوى .

(جلة ١٩٢٥/٢ ملن رقم ٧٠ سنة ٥ ق)

١٩٩ - البوليس يجتصى لأتمة بيوت الماهرات ان يدخل هذه البيوت للاغراض المخصصة عليها في تلك الأتمة ولكن ليس له أن يقتبسها . ولا يصح الخلط بين الأمرين لأن لكل منها أحكاما خاصة يخضع لها . ولئن قاتفتيش الذي يجريه البوليس في هذه البيوت استنادا الى حق في دخولها لا يكون صحيحا . على ان السلطة المخولة للبوليس في الدخول مقصورة على البيوت المخطر عنها لا تناول غيرها بما يدار بغير اختار فلا يجوز للبوليس ، اعتيادا على هذه الأتمة ، ان يدخل منزلا أعد للدعارة البرية ولم يحظر عنه طبقا للقانون . ولكن إذا كان صاحب هذا المنزل لم يرع هو نفسه حرمة فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز وجعل منه بفعله هذا ملاحا مفتوحا للعامة قتل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنائيات من حيث عدم جواز دخوله إلا بإذن من جهة القضاء ، فإذا دخله أحد رجال البوليس كان دخوله مبررا ، وكان له تبعاً لذلك ان يضبط المجرم الذي يشاهد فيه ، ويكسكون محضره الذي يجريه عن ذلك صحيحا لا يشوبه بطلان ما .

(جلة ١٣٨٤/١١ من رقم ١٧٣ سنة ١٣٨٤ ق ٨)

٢٠٠ - لضباط البوليس أن يدخلوا بيوت الماهرات لضبط ما يقع فيها مخالفا لأتمة هذه البيوت فلمهم إذن أن يدخلوها للبحث عن يكن بها من قاصرات فإذا وجدوا بها قاصرات صح الاستيلاء بذلك في كل جريمة تتعلق به .

(جلة ١٣٨٤/١١ من رقم ٦٤٤ سنة ١٣٨٤ ق ١١)

٢٠١ - إن الذي يبين من نص المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ أنه أحل المحافظين والمديرين ومفتشي المكتب الرئيسي لحماية الآداب ومأموري المراكز والأقسام والبنادر محل سلطة التحقيق في إجراء تفتيش بيوت الماهرات بأنفسهم أو بمن يندبرونه لذلك من رجال الضبطية القضائية . ولئن يجب في الانتداب الذي يصدر ممن ذكرتهم هذه المادة لأحد رجال الضبطية القضائية تفتيش بيت من بيوت الماهرات أن يستوفى شروط الانتداب الذي يصدر من سلطة التحقيق ما داموا قد حلوا محل هذه السلطة في تطبيق هذا الأمر ، والتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق يجب أن يتقدمه بلاغ أو محضر محرم بمرقة أحد رجال الضبط أو أي أخبار ، ومجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي للتبليغ على المتهم أو تحقيق منزله بل يجب أن يقوم البوليس

منع تهريب البضائع قد ورد نصها عاما باعتبار موظفي الجمارك وعالمها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، لا تفرق بين الموظفين منهم في الإدارة العامة أو في قوة حرس الجمارك ، والمرسوم الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ لم يرد شيئا على سلطة ضباط حرس الجمارك في خصوص الأعمال التي تدخل في نطاق وظائفهم ، بل هو يفتي عليهم صفة مأموري الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص عام فيما يتعلق بالمخالفات العادية التي ترتكب في الدائرة الجبركية ، فهو لا يتعارض في شيء مع القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ السابق الذكر . ولئن فإذا كان التفتيش أن يتجديا من حرس الجمارك فقتل التهم هو يزل من الباطنة في حدود الدائرة الجبركية فسر منه على مندر ، فتضبط هذا المندر يكون صحيحا وبصح الاستناد اليه في إدانة المتهم .

(جلة ١٣٨٠/٥ من رقم ٥٥٢ سنة ١٣٨٠ ق ٢٠)

١٩٥ - إذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن منزل اطاعن الذي حصل تفتيشه خارج عن الدائرة الجبركية فإنه لا يكون لرجال خفر السواحل الذين قاموا بالتفتيش أية صفة في إجراءات ولا في اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق .

(جلة ١٣٨١/١٢ من رقم ١١٠١ سنة ١٣٨١ ق ٢١)

١٩٦ - ان معاون الجمر له قانونا تفتيش الركاب وأمتعتهم في حدود الدائرة الجبركية .

(جلة ١٣٨٥/١٤ من رقم ٩ سنة ١٣٨٥ ق ٢٥)

١٩٧ - إجراء التفتيش في نقطة التفتيش الجبركية كما يدخل في اختصاص رجال حرس الجمارك .

(جلة ١٣٨٥/١٢ من رقم ٧٣٣ سنة ١٣٨٥ ق ٢٥)

١٩٨ - إن المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول لم يفرض قيودا معينة أو إجراءات سابقة على معاينة وتفتيش المائل أو المصانع أو المحال المرخص بها ، بل أجاز بنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ منه لموظفي إدارة رسم الإنتاج استجابة لمصلحة الجمارك - بصفتهم من رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكامه - معاينة وتفتيش هذه الأماكن في أي وقت وبدون إجراءات سابقة أما التبيد المخصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة فإنها بصريح النص إنما تشير الى المحال الملية بالفترة الثالثة وهي المساكن والمحال الأخرى المنقبة في أنه تجري فيها خفية أية عملية من العمليات المشار إليها في المادتين السادسة والسابعة .

(جلة ١٣٨٢/١٤ من رقم ١٣٨٥ سنة ١٣٨٢ ق ٣٢)

في الطريق، وأجرى تفتيشه لمحرد الظن أو الاستدعاء في أنه محرز متخذاً . فإن هذا التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة يكون باطلاً لمخالفته لأحكام القانون .
(جلة ١٨٧٢/٨ طن رقم ٢٤٧ سنة ٧٢)

٢٠٦ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكم هي أن رجل البوليس افتاد المتهم إلى مكتب المباحث لا اشتهر عنه من الاتجار في المخدرات ثم حصل رئيس المكتب على إذن من النيابة بتفتيشه وقتته فوراً فحضر على قطعة من الأفيون في داخل حذاءه ، فلا يجوز الاستدراك في إدانته إلى ضبط المادة المخدرة معه . لأن إذن النيابة في التفتيش لم يصدر إلا بعد أن قبض على المتهم بتفسير صفة قانونية وفي ذلك ما يدل على أن استدعائه لم يكن إلا للحصول على دليل لم يكن لوجود لولا هذا القبض ، وقد كان البوليس - إذا كانت القرائن متوافرة لديه ضد المتهم - أن يعرضها على النيابة لاستصدار إذن منها بتفتيشه . أما القبض عليه تمهيداً لتنفيذ إذن لم يكن قد صدر فإنه غير جائز ويحمل الإذن الذي يصدر معياً .

(جلة ١٩٢١/٢ طن رقم ٧٤٥ سنة ١١)

٢٠٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكم هي أن أحد رجال المباحث رأى المتهم في الشارع ، وأن المتهم عند ما وقع فظهريه أسرع في مشيه ، فارتأى في أمره واقفاده إلى المركز ، وبمجرد وصوله إليه استأذن ملاحظ البوليس النيابة في تفتيشه فأذنت له وعند تفتيشه وجد بحميه مادة تبين من التحليل أنها أفيون . فإن هذا المتهم لا يصح أن يقال عنه إنه كان وقت القبض عليه في حالة تلبس ، وإن كان القبض باطلاً ، والإذن الصادر بالتفتيش يكون باطلاً كذلك ، لأن استدعائه إنما كان للحصول على دليل لم يكن في قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض . وقد كان البوليس إذا كانت القرائن متوافرة لديه على اتهام المتهم أن يعرضها على النيابة لاستصدار إذن بالتفتيش من غير إجراء القبض .

(جلة ١٩٢٧/٤ طن رقم ١١٣٢ سنة ١٢)

٢٠٨ - إذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن المتهم عند رؤيته رجل البوليس أخرج ورقة من جيبه ووضعها بسرعة في فمه فلا تلبس في هذه الحالة لأن ما حواه تلك الورقة لم يكن بالظاهر حتى كان يستطيع رجل البوليس رؤيته . وإن كان رجل البوليس قد قبضوا على هذا المتهم وقتضوه فلهذا القبض والتفتيش يكونان باطلين . لكن الإذن الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم المذكور بعد اطلاع على مختصر ضبط

بعمل تعرييات عما اشتمل عليه البلاغ ، فلذا أسفرت التعرييات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه فتصدت يسوع للوظائف المشار إليهم لإجراء التفتيش بأقتصرهم أو بواسطة من يتدبرونه خصيصاً لذلك .

(جلة ١٩٢٨/٤ طن رقم ١١٧٨ سنة ٢٦)

٢٠٢ - إن تفتيش المحبوسين حياً احتياطياً عند إدخالهم السجن صحيح ، وذلك على ما هو مفهوم من نصوص القانون من أن لفظ (محبوس) يطلق على المحبوسين إطلاقاً ، سواء أكان الحبس احتياطياً أم كان تنفيذياً .

(جلة ١٩١٨/١٧ طن رقم ٣٣٣ سنة ١٧)

٢٠٣ - إن المادة ٤٥١ من النظام الداخلي للسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ توجب على جليش السجن أن يفتش جميع أجزاء السجن التي في عهده وأن يتحقق من أن جميع الأقفال والترايس في نظام تام وأن المسجونين غير موجود معهم أشياء ممنوعة وتنفيد ذلك يجب عليه أن يفتش المسجون شخصياً . . وإذن فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن جليش السجن أخرج مساجين إحدى الغرف لتناول الغداء ، وعندئذ قام بتفتيشهم فحضر مع أحدهم على قطعة من القماش لها حول خصيه ووجد بها قطعة من الأفيون ، فهذا التفتيش صحيح توجب عليه تأنيبه إذ هذا المسجون الذي وقع عليه التفتيش والموجود فعلاً بالسجن يجرى عليه أحكام لوائح ونظمه .

(جلة ١٩٢٠/٥ طن رقم ١٧١١ سنة ٩)

٢٠٤ - لا يصح الاستدراك إلى لأخعة السجون في تقرير تفتيش المتهم ما دام أنه لا يوجد أمر قانوني بإبداءه السجن كما قضى به المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلة ١٩٢٤/١٠ طن رقم ١١٩٩ سنة ٢٤)

الفصل الخامس

بطلان التفتيش

المقرر الاول

من يكون التفتيش باطلاً

٢٠٥ - إن التفتيش الذي يقع على الأشخاص في غير الأحوال التي يرخص فيها القانون به يكون باطلاً بطلانا جوهرياً ، ولا يصح الاعتدال عليه كدليل لإدانة الشخص الذي حصل تفتيشه . فإذا قبض احد رجال البوليس (أو نياشي) على شخص وهو سائر

٢١٤ - إذا كان المتهم لم يتسك أثناء محاكمة بطلان إذن التفتيش لعدم وجود مبرر له من تحقيقات أو فرائض تليس أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة التفتيش مادام الحكم ذاته ليس فيه ما يشير من قريب أو من بعيد إلى أن ما يشير صحيح .
(جلة ١٩٤٢/٢/١٦ طن رقم ٣٧٧ سنة ١٢ ق)

٢١٥ - إذا كان الطاعن لم يتسك أمام محكمة الموضوع بطلان التفتيش ، وكان الحكم المطعون فيه ليس فيه ما يفيد صحة ما يدعيه من ذلك ، فلا يقبل منه أن يطن بذلك أمام محكمة التفتيش فإن القول بـ هذا البطلان يستوجب تحقيقاً موضوعياً . وذلك بما لا شأن لمحكمة التفتيش به .
(جلة ١٩٤٢/٥/٢١ طن رقم ١٣٦٤ سنة ١٢ ق)

٢١٦ - إذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان التفتيش أو بطلان الإذن الصادر به فلا يكون له أن ييب عليها أنها لم ترد في حكمها على ما يدعيه من ذلك . ولا يجوز له أن يطن أمام محكمة التفتيش بهذا البطلان إلا إذا كان ما جاء في الحكم من وقائع دالا بذهاب على وقوعه .
(جلة ١٩٤٢/١/١٦ طن رقم ١٥٠٨ سنة ١٤ ق)

٢١٧ - الدفع بطلان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة التفتيش بل يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لأن الفصل فيه يستلزم تحقيقاً ومبحثاً في الوقائع ، وهذا خارج عن سلطة محكمة التفتيش .
(جلة ١٩٤٢/١٢/١٤ طن رقم ٩٨٢ سنة ١٦ ق)

٢١٨ - إذا كان التائب من واقعة الدعوى كما أوردتها المحكمة أن ضابط المباحث حرر محضراً ذكر فيه أنه علم من تحريات الرية أن المتهم يتجر في المواد المخدرة وطلب من النيابة إصدار الإذن في تفتيشه وتفتيش منزله فأذنت في اتخاذ هذا الإجراء وكان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلان التفتيش فإثر ما يشير بهد حول صحة التفتيش من أن محضر التحريات الذي تأسس عليه الإذن غير صحيح إذ أن ضابط البوليس الذي كلف بإجراء التفتيش طلب إليه الإرشاد عن منزله - ذلك لا يكون مقبولا أمام محكمة التفتيش لأنه يفرض صحته لا يدل على عدم جدية التحريات مما قد يتبع لها أن تقضي بطلان التفتيش دون التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع باعتباره من النظام العام .
(جلة ١٩٤٢/١٢/١٤ طن رقم ١٣٥٠ سنة ١٦ ق)

٢١٩ - الدفع بطلان التفتيش لا يجوز إجابته

هذه الواقعة افتتاعها بما ورد فيه بأن تحريات البوليس السابقة - دل على أن المتهم من تجار المخدرات ول ، ثم دلائل قوية على أنه يحضر مواد مخدرة في منزله هو إذن صحيح . والتفتيش الحاصل بناء عليه يكون مستقلا عن إجراء القبض والتفتيش السابقين عليه فلا يبطل بطلانها وللحكمة أن تعتمد في أدلة التهم على ما يفر عنه هذا التفتيش .

(جلة ١٩٤٢/١٢/١٥ طن رقم ١١٤٣ سنة ١٧ ق)

الفرع الثاني

الدفع به

٢٠٩ - إن بطلان محضر التفتيش يغير إذن من السلطة المختصة بما يس النظام العام فالتسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى . أما محضر التفتيش الذي يقوم به وكيل النيابة بدون أن يتصحب معه كتابا فيجعله نسي ولا يس النظام العام في شيء ولذلك حتى التمسك به ما لم يطن عليه أمام محكمة الدرجة الأولى .
(جلة ١٩٤٢/١٢/١٧ طن رقم ١٨٤٤ سنة ٢ ق)

٢١٠ - بطلان محضر التفتيش لعدم الإذن به من السلطة المختصة بما يس النظام العام فيجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الدعوى .
(جلة ١٩٤٢/٢/١٢ طن رقم ٥٩١ سنة ٤ ق)

٢١١ - إذا أقر وكيل النيابة بالجثة بأنه أذن وجمال البوليس شغوباً بتفتيش منزل المتهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلا وفق القانون كانت غلطة في رأيها . والدفع بطلان التفتيش الحاصل على هذه الصرورة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام فلا يقط لعدم ابدائه قبل مبيع أول شاهد عملا بمادة ٢٣٦ من قانون تخفيف الجنايات بل يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(جلة ١٩٤٢/١٢/٢١ طن رقم ١٦١٣ سنة ٤ ق)

٢١٢ - الدفع بطلان التفتيش هو دفع متعلق بالقانون لأنه يرمي إلى عدم الأخذ بالدليل المستمد من التفتيش ، فالتمسك به لأول مرة أمام محكمة التفتيش جائز .

(جلة ١٩٣٧/١٢/٢٧ طن رقم ٣٢٩ سنة ٨ ق)

٢١٣ - إذا كان الطاعن لم يتسك أمام محكمة الموضوع بطلان التفتيش فلا يجوز له أن يطن أمام محكمة التفتيش بهذا البطلان إلا إذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالا بذهاب على وقوعه .
(جلة ١٩٤١/٢/٢ طن رقم ٣٧٧ سنة ١١ ق)

٢٢٦ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن التهم هو الذي خلع بنفسه الحذاء الذي كان يحوي المادة المخدرة ، وأن رجل البوليس الذي اشتبه فيه ، بسبب ما يدعى من حركاته أثناء كلامه معه ، قد ضبط الحذاء وهو ملقى على الأرض ، ثم فاد التهم إلى البوليس حيث أبان الضابط وجه اشتباهه في الحذاء ، وذكر له الظروف التي لا بدت ضبطه ، وتبين الضابط أن الحذاء رغم قدمه مصنوع بطريقة خاصة تدل على أن بداخله شيئاً غريباً ، فتفتح الحياطة التي به فشر على المخدر المسوس فيه ، فإن الحكم إذا استعمل على ثبوت التهمة بضبط المادة المخدرة في الحذاء الذي تحمل عنه التهم على الصورة المتقدمة لا يكون قد أخطأ .

(جلة ١٩٤٤/٣/١٣ طن رقم ٢٢٧ سنة ١٤ ق)

٢٢٧ — متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أنه عقب حصول السرقة أمر صاحب المتجر بأغلاق أبواب المحل فوراً وأعلن بين الموجودين أنه سيتم بالتنقيش فلما أحست التهمة بذلك وأيدت أن فعلتها سيكتف أمرها سارعت بالتقاء الكيس من بينها ثم أخلت تدفعه بقدمها محاولة إخفاءه تحت إحدى المناضد المعلقة لعرض البضاعة - فانه يكون ظاهراً من ذلك أن تقيماً لم يقع بفتح الأبواب فعلا وأن تنقيشاً لم يحصل بل بمجرد أن هدد صاحب المحل بفتح الأبواب وتنقيش من كانوا بالمحل بادرت التهمة إلى إلقاء الكيس المحروق محاولة إخفاءه تحت المنضدة أي أنها تخلت عنه بعد سرقة ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لما تثيره التهمة حول بطلان القبض والتنقيش .

(جلة ١٩٤١/٢/٢٧ طن رقم ١٤٠٦ سنة ٢٠ ق)

٢٢٨ — إذا كان الثابت بالحكم يفيد أن رجل البوليس قد رآه أمر التهم فاستعان بزميل له واتجهما نحوهم فلما رآهما مقبلين عليه وضع الممثل الذي كان يحمله عن كتفه فكشف رجل البوليس الممثل وتبين أنه يملؤه بالجلائيات فعاد به إلى زميله ، فقبضه المفترقات في هذه الحالة لا يكون نتيجة تنقيش وقع على التهم وبإثبات لا تكون له جدوى من الكلام في صفة من بأمر ضبط الممثل .

(جلة ١٩٤٢/١/٧ طن رقم ١٤٠٩ سنة ٢١ ق)

٢٢٩ — مادام التنقيش لم يمس أية حرمة من الحرمات المكشوفة للتهم فلهذا لا يكون له أن يتمك بطلانه . فإذا كان الحكم قد أثبت أن المقتطف ، الذي حصل قتيشه لم يكن ملكاً للتهم وإنما هو اعطيه من

لأول مرة أمام محكمة التقص إذا كان الفصل فيه يستحق تحقيقاً وبحثاً في الواقع .

(جلة ١٩٤١/١/١ طن رقم ١٢٧٧ سنة ٢٠ ق)

٢٣٠ — مادام الطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية الدف ، يطلان إذن تنقيش اللش والتدليس حتى كانت تقص فيه على ضوء ما تقيشه من الواقع فلا يجوز له أن يثيره أمام محكمة التقص .

(جلة ١٩٤٢/٥/٧ طن رقم ٢٤٣ سنة ٢١ ق)

٢٣١ — إذا كانت الطاعة لم يتمك أمام محكمة الموضوع يطلان الإذن بسبب ما قوله في طعننا عن علم تعيين المنزل المراد تفتيشه ، فلا يجوز إثارة ذلك أمام محكمة التقص ، إذ هذا من الدفوع الموضوعية التي تتطلب تحقيقاً .

(جلة ١٩٤٢/٧/٢ طن رقم ٤٩١ سنة ٢٢ ق)

٢٣٢ — إن الدفع بطلان تنقيش من الدفوع الموضوعية لأنه متعلق بصحة الدليل المستند من التنقيش ، فإذا أشارت إليه المحكمة في أسبابها وردت عليه واتهمت إلى أنه دفع في غير محله ثم أصدرت حكماً بإدانة التهم فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستند من التنقيش ، ولا يترتب البطلان على خلوه منطوقه من النص على رفض الدفع لأن الأسباب تكمل المنطوق فيما لم ينص عليه .

(جلة ١٩٤٤/١١/٢٢ طن رقم ١١١١ سنة ٢٤ ق)

٢٣٣ — مادام التنقيش حاصلًا جالب التهم أو رضاه فليس له أن يدفع بعد ذلك بطلانه . فإذا كان الثابت بالحكم أن تنقيش الخفي للتهم قد وقع برضاه فليس له بعد ذلك أن يطن على هذا التنقيش لحصوله من شخص لا يسلكه قانوناً .

(جلة ١٩٤٥/١٠/١٢ طن رقم ١٣٩٩ سنة ٢٥ ق)

٢٣٤ — إذا كان قتيش التهم قد حصل بناء على رضاه فلا يقبل منه الطعن في هذا التنقيش بأنه إنما كان بقصد التحري عن وقوع جريمة لا للتحقيق في جريمة واقعة .

(جلة ١٩٤٧/٥/٤ طن رقم ١١٩٩ سنة ٢٧ ق)

٢٣٥ — مادام الحكم قد أثبت أن تنقيش السيارة التي وجدت بها المادة المخدرة قد تم برضا صاحبها الذي كان بها وقت التنقيش فذلك يكون كأيام لصحة التنقيش ولا حاجة معه للبحث عن رضاه أحد غيره ممن كانوا في السيارة . ولا شأن لأحد من هؤلاء في الطعن على هذا التنقيش .

(جلة ١٩٤٧/١٢/١٢ طن رقم ٩٥ سنة ٢١ ق)

٢٣٥ - لا يقبل من غير صاحب المنزل الذي حصل تفتيشه أن يتسكع بطلان هذا التفتيش إذا كان قد حصل على خلاف القانون .

(جـ ١ : ١١٧/١١٧ طن رقم ١٩٠١ سنة ١٧ ق)

٢٣٦ - إن بطلان التفتيش الذي يجري على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة في القانون عليه عدم قبول من وقع عليه التفتيش . فإذا هو لم يظن ببطلانه فلا يقبل من أحد غيره أن يظن فيه ويطلب استبعاد الدليل المستمد منه ولو كانت له فائدة مزعومة . ذلك ، فإن هذه الساتمة لا يمكن أن تعود عليه إلا عن طريق التبعية ، على أنه إذا كان الثابت من المحكم أن ضابط خفر السواحل الذي ضبط المخدر كان قد اتصل قبل اتخاذ أي إجراء ، بكتبة محت البوليس البريطاني لتعين مندوباً يرافقه حتى يمكن القبض على قائد السيارة التي تحمل المخدر ، وهو أحد رجال الجيش البريطاني وأن المتدوب الذي علمه ذلك المكتب قد اشترك فعلاً في ضبط السيارة وما بها من المخدش ، فهذا مفاده أن القبض على قائد السيارة لم يقع على صورة مخالفة .

(جـ ١ : ١١٧/١١٧ طن رقم ٢٨٨ سنة ١٤ ق)

٢٣٧ - إذا كان المحكم قد رفض الدفع ببطلان التفتيش بحجة أن هذا البطلان مقرر لمصلحة من وقع عليه التفتيش ولا يقبل من غيره الطعن فيه ولو كان يستفيد من ذلك لأن استغاضته إنما تكون بالتبعية ، وكان الطاعن يعلم في طعنه بأن المكان الذي وقع فيه التفتيش هو لابنه ، فلا يصح له أن يظن في الحكم بتخوله أنه أداه بناء على تفتيش باطل .

(جـ ١ : ١١٧/١١٧ طن رقم ١٠٥ - ١٠٥ ق)

٢٣٨ - إنه ما دام بطلان تفتيش الماكن على أساس عدم صدور إذن به من سلطة التحقيق لا يتصور دأمة إذا كان التفتيش قد حصل رضاه أصحابها ، وما دام بطلان تفتيش الأشخاص على هذا الأساس لا يتصور كذلك إلا عند عدم رضاه الأشخاص بالتفتيش الذي وقع عليهم فانه يبين القول بأنه ليس لتفسير من وقع التفتيش في مكانه أو على شخصه أن يتسكع ببطلانه لعدم صدور إذن به . لأن البطلان إنما شرع للحافظة على حرمة المسكن أو الحرية الشخصية . فلما لم يتره من وقع عليه لأي سبب من الأسباب ؛ فليس لسواه أن يشيره إذ هذا منه يكون قطلا غير مقبول ، كما أنه يقتضيه التحدث عن اعتداء على حرمة أو حرية لا شأن له في التحدث عنها أصلاً ولا حصة تخوله أن يتعرض لها .

(جـ ١ : ١١٧/١١٧ طن رقم ٢٣٩ سنة ١٥ ق)

من شخص آخر لكي يوصله لثالث ، وكان المتهم مسلماً بذلك وقت المحاكمة ، فلا يقبل منه أن يظن ببطلان هذا التفتيش .

(جـ ١ : ١١٧/١١٧ طن رقم ٢٩٩ سنة ١٥ ق)

٢٣٩ - متى كان المتهم قد عُد تفتيش العربة التي ضبط بها المخدرات هذه العربة ليست له وكان ظاهر أقواله أنه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل من التمسك ببطلان تفتيشها ، ولو كانت هذه العربة على ملكه في الواقع .

(جـ ١ : ١١٧/١١٧ طن رقم ١٤٠٢ سنة ١٧ ق)

٢٣٩ - مادام المتهم قد أنسك كل اتصال به بركة النقل التي يوجد بها الديتاميت المضبوط وما دام هو لم يكن بالعربة ولم يذكر أن له شأنًا بها ، فلا يقبل منه أن ينسك على تفتيشها أنه أجرى بغير إذن من سلطة التحقيق .

(جـ ١ : ١١٧/١١٧ طن رقم ٢٠٨٤ سنة ١٧ ق)

٢٣٢ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم شوهد بقطار السكة الحديد يتلفت يمينه ويساره وبجانبه حقبة ، فأثار ذلك شبهة رجل البوليس فيه ، فأتاه إلى الضابط فأنه فأنكر ملكيته الحقبة فتفتشها فوجد بها مقادير من الأفيون ، فلا يحق له أن يتسكع ببطلان تفتيشها ، إذ مآدات الحقبة لم تكن مع المتهم يجعلها بل شوهدت بالقطار بجواره وما دام المتهم قد صرح بأن الحقبة ليست له ، فإنه لا يكون ثمة من حرج على رجال الضريبة القضائية إذ هم فتحوها وفتشوها .

(جـ ١ : ١١٧/١١٧ طن رقم ١٩٨٧ سنة ١٨ ق)

٢٣٣ - لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم فيصح الاستناد بالدليل الذي أسفر عنه التفتيش على غير من فتش شخصه أو مسكنه ولو كان هذا التفتيش مشوباً بما يظنه مآدام لم يقدم الطعن في صحة من وقع التفتيش على شخصه أو في بینه .

(جـ ١ : ١١٧/١١٧ طن رقم ٨٨ سنة ٩ ق)

٢٣٤ - إن بطلان التفتيش الذي يجري على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة في القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه هذا التفتيش . فإذا كان هو لم يقدم بطلان في صحة فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب بطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه ولو كان من يستفيدون من ذلك لأن الاستفادة لا تلحقه إلا عن طريق التبعية فقط ،

(جـ ١ : ١١٧/١١٧ طن رقم ١٨٥٥ - ١٠ ق)

الذين صدر الإذن بتفتيش مساكنهم مبيتون تمينا كافيا، وأن هناك واقعة معينة أسندت إليهم وبمقتضى تحقيقها ضرورة التصدي لحرمتهم أو حرية مساكنهم، فلا يحمي الطاعن أن يتسك بطلان التفتيش لتقص في البيان يدعى أن الإذن بحاله قد يتبدل فيعمل مساكن أشخاص آخرين ليس هو بصاحب شأن في التحدث عنهم.

(جلبه ١١/١١/١٩٥٧ ملن رقم ٤١٩ سنة ٢١ ق)

٢٤٧ - إن الزوجة وهي تسكن زوجها ونحوه المنزل في نيجة، من الصفة بوصف كون المنزل منزلا ما يغزل لها الدفع بطلان التفتيش الذي تأذى من حوله بغير رضاها، وتضار بنتيجة، ما دام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله.

(جلبه ١١/١١/١٩٥٤ ملن رقم ١١١٧ سنة ٢٤ ق)

٢٤٨ - ليس للتم (وهو كورنابل) أن يدفع بعدم انطباق المادة ١١٢ من قانون العقوبات عليه بمقتضى إن المال المتهم بانتحاله مال خاص وإن حصوله عليه إنما كان بناء على تفتيش باطل أجراه مع عدم صدور إذن به من النيابة. وذلك لأن بطلان التفتيش ليس من حق من أجراه أن يتسك به بل ذلك من حق من وقع عليه التفتيش وحده، ولأن التقود ما دامت قد وصلت إليه بوصف أنه من مأموري الضبطية القضائية فإن يده عليها بهذه الصفة تكون بداماة، فاجترأه على اختلاسها يجعله عاصفا لحكم المادة ١١٢ على اعتبار أنه من الأمناء على كل ما يقبله بسبب وظيفته مهما كانت طريقة تسه إياه.

(جلبه ١٢/٣/١٩٤٠ ملن رقم ٨٨٧ سنة ١٠ ق)

٢٤٩ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم ضبط وهو يحركية من المواد المخدرة وكان يحمل معه رخصة قيادة سيارة سحبت منه وقام مكتب المخدرات بإرسالها إلى إدارة المرور لاتخاذ ما يلزم قانونا بشأنها فتبين عند فحصها أنها مزورة، فادعاء هذا المتهم أن التفتيش الذي أسفر عن ضبط هذه الرخصة باطل ليس له من أساس. ذلك بأن منابط المخدرات حين حصل على الرخصة وسحبها إلى إدارة المرور لم يضبطها على أنها رخصة قيادة مزورة تطوى على جريمة جرى التفتيش من أجلها وفي سبيل ضبطها، وإنما هو فعل ذلك تفتيدا لما تقتضيه لائحة المرور في هذه الحالة من سحب الرخصة وتسليم المتهم تهرجا مؤقتا بالقبض إلى أن يبت في أمر التهمة المستند إليه.

(جلبه ١١/١٢/١٩٥٧ ملن رقم ٢٠ سنة ٢٢ ق)

٢٣٩ - الدفع بطلان التفتيش الحاصل بمنزل لا يقبل ما لا شأن له بهذا المنزل.

(جلبه ١٠/١٤/١٩٦١ ملن رقم ٩٨٧ سنة ١٦ ق)

٢٤٠ - متى كان الحكم قد اعتد في إدانة المتهم في جريمة إحرار المادة المخدرة على شهادة الشهود ووجود التماس في المحررة التي كانت بجانبه في المقهى الذي ضبط فيه ولم تكن تلك المحررة ملوكة له حتى كان يصح له التسك بطلان تفتيشه، فهذا الحكم يكون صحيحا بغض النظر عن قيام حالة التلبس وعن صحة القبض والتفتيش ما دام أنه لم يعتمد على ما أسفر عنه القبض والتفتيش.

(جلبه ١٢/١٢/١٩٦١ ملن رقم ٢١٩ سنة ١٧ ق)

٢٤١ - إذا كان المقهى الذي وقع التفتيش فيه ليس ملوكة للمتهم الذي ضبط معه الحشيش وهو فيه، فلا يقبل من هذا المتهم أن يدّعي انتهاك حرمة المقهى التي على الحكم.

(جلبه ١١/١١/١٩٥٨ ملن رقم ٨٨٣ سنة ٨١ ق)

٢٤٢ - الدفع بطلان تفتيش مسكن في غير الأحوال المرخص فيها قانونا بالتفتيش مرقق لصاحب المسكن وحده، لأنه هو الذي من أجله تقرر البطلان على أساس أنه هو الذي يؤذي انتهاك حرمة مسكنه.

(جلبه ١٢/١٢/١٩٤٩ ملن رقم ٣٣٧ سنة ١٨ ق)

٢٤٣ - مادام قد صدر إذن النيابة في تفتيش متهم فليس أن ينفذ هذا الأمر عليه أينما وجده ولا يكون للتم أن يمتنع بأنه كان وقت إجراء التفتيش في منزل شخص آخر فإن الدفع بجريمة المسكن إنما شرع لصلحة صاحبه.

(جلبه ١٠/١٢/١٩٥٠ ملن رقم ١٣٧٧ سنة ١٩ ق)

٢٤٤ - لا شأن للطاعن في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن غيره.

(جلبه ١٠/١٢/١٩٥١ ملن رقم ٢٢٣ سنة ٢١ ق)

٢٤٥ - إن بطلان التفتيش لا يستفيد منه إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه، فليس لغيره من وقع التفتيش عليه أن يتسك بطلان لعدم صدور إذن به، لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه فليس لسواه أن يثيره ولو كان يستفيد من ذلك؛ لأن الاستفادة لا تلحق إلا من طريق التبعية فقط.

(جلبه ١١/١٢/١٩٥١ ملن رقم ٣١٠ سنة ٢١ ق)

٢٤٦ - ما دامت المحكمة قد رأت أن الأشخاص

٢٥٣ - إن بطلان التفتيش مقتضاه قانوناً عدم التحويل إلى الحكم بالإدانة على أي دليل يكون مستنداً منه ، ثم إن أدلة الإدانة التي توردها المحكمة في حكمها في المراد الجنائية مقبولة يكمل بعضها بعضاً بحيث إن سقط أحدها أو استبعد تبيين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لعدم الأدلة . وإن كان الحكم بالإدانة مع قوله بطلان التفتيش قد أخذ بالدليل المستند منه ، وهو المضبوطات التي أسفر عنها ونتيجة تحليلها ، لشككة الدليل المستند من أقوال المتهم في التحقيق الابتدائي أو لتأييد أقواله ، فإنه يكون قد أخطأ خطأ يعيبه ويوجب نقضه .

(جلة ١٩٢٧/٦/٢٢ ملن رقم ٩٧٤ سنة ١٧ ق)

٢٥٤ - إن الدليل المستند من مناقشة المتهم في شأن عنصر ضبط يجزئه بناء على تفتيش باطل يكون باللا كذلك ولا يصح الاستناد به عليه لأن تلك المناقشة إنما كان مدارها مواجهة المتهم بما أسفر عنه التفتيش الباطل من نتيجة .

(جلة ١٩٤١/٥/١٢ ملن رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ق)

٢٥٥ - متى قبلت المحكمة الدفع بطلان التفتيش الذي أسفر عن وجود المخدر فلا يصح منها أن تدعي التهم على أساس وجود المخدر عنده بل يجب أن يكون اقتناعها بالإدانة مبنياً على أدلة أخرى كافية . فإذا كانت الشككة قد قضت بطلان التفتيش واستبعدت ما أسفر عنه كدليل لإثبات في الدعوى ومع ذلك أذانت التهم بناء على ما قالته من أنه قد قرر في جميع أدوار الدعوى هو وزوجه أن المادة التي يحاكم عن احترازها قد ضبطت بين طليق فراشه ، وأنه قد ثبت من التحليل أنها حشيش ؛ فإن حكمها يكون معيباً ، لأن هذا القول من المتهم وزوجه لا يعد اعترافاً وإنما هو مجرد تقرير التفتيش الباطل ولما نتج عنه .

(جلة ١٩٢٢/٢/٢٠ ملن رقم ٩٧٣ سنة ١٧ ق)

٢٥٦ - مادامت إنانة التهم قد اقيمت على دليل مستند من محضر تفتيش باطل وعلى الاعتراف المنسوب إليه في هذا المحضر ، الذي أنكره فيما بعد قائماً ، لا نكون صحيحة لاعتمادها على محضر إجراءات باطله .

(جلة ١٩٥٠/١١/٢٨ ملن رقم ١٧٨٧ سنة ١٩ ق)

٢٥٧ - لا فائدة للطعن في إثارة بطلان محاضر التفتيش إذا كان الحكم لم يقف في أداته عندما أكتسبته هذه المحاضر الباطلة بل كان قد عدل ضده أدلة أخرى استخلصها من جملة وقائع ثبتت لدى المحكمة .

(جلة ١٩٣١/١٢/١ ملن رقم ١٦٧٣ سنة ٤ ق)

٢٥٨ - إذا كانت التهمة لم تملك أمام محكمة الموضوع بطلان الإذن بالتفتيش لصوره غير مسبوق بتحقيق مفتوح وبأن أصل محضر التحريات المؤشر عليه بإذن التفتيش لم يرقى حتى كان يقيناً لما الطعن فيه بالضرورة ، فلا تصح إثارة أمام محكمة النقض .

(جلة ١٩٥٥/٥/٢١ ملن رقم ٣٢١٨ سنة ٢٤ ق)

فقرع الثالث

أثره

٢٥٩ - للنزاع حرمة ودخولها بغير رضاه أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة أو في غير الأحوال المرخس بها قانوناً بجرمه القانون وبما عقب فاعله فدخل رجال الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضاه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور والتفتيش الذي يجريه في تلك الحال باطل قانوناً ولا يصح للحاكم الاعتداد عليه بل ولا على شهادة من أجروه لأن مثل هذه الشهادة تتضمن إخباراً منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون فالاعتداد على مثلها في إصدار الحكم اعتداد على أمر تمتعته الآداب وهو في ذاته جريمة منطوية على المادة ١١٢ ع وإن كان باطلاً الحكم الذي يؤسس على مثل هذا التفتيش الباطل قانوناً وعلى أقوال رجال البوليس الذين أجروه ولم يكن له سند في الإدانة غير محضر هذا التفتيش هذه الشهادة .

(جلة ١٩٣٧/١٢/٢٧ ملن رقم ١٤٤٤ سنة ٣ ق)

٢٦٠ - دخول رجال الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضاه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور والتفتيش الذي يجريه في تلك الحال باطل قانوناً ولا يصح للحاكم الاعتداد عليه بل ولا على شهادة من أجروه ولا على ما يشتهره في محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال واعتراقات مقل بمصورها أمامهم من المتهمين لأن مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع إخباراً منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون فالاعتداد على مثلها في إصدار الحكم اعتداد على أمر تمتعته الآداب وهو في حد ذاته جريمة منطوية على المادة ١١٢ ع وإن كان الحكم الذي يؤسس على مثل هذا المحضر وعلى أقوال رجل البوليس الذي أجرى التفتيش وعلى ما نسب إلى المتهم من الاعتراف أمام نفس هذا المحقق ولم يكن له سند في إدانة التهم غير هذه العناصر يعتبر حكماً باطلاً .

(جلة ١٩٣٢/٣/١٧ ملن رقم ٥٦١ سنة ٤ ق)

٢٥٨ - إذا كان محضر التفتيش باطلاً حتىته ، وكانت المحكمة قد اعتضدت في حكمها على أدلة غير مستمدة منه ، فإن المصلحة في التمسك بطلانه تكون متبغية .

(جلة ١٩٢٥/١٠/١٠٧٢ ، ملن رقم ١٨٩٥ سنة ٢٧ ق)

٢٥٩ - ان بطلان التفتيش لا يترتب عليه ختابة المتهم ، بل كل ما يقتضيه هو استبعاد الأدلة المستمدة من ذلك التفتيش وعدم الاعتماد بها في الإثبات أما إذا كانت هناك أدلة أخرى لاثبات التفتيش بها فإن الإثبات ينتضاهما يكون صحيحاً ولا حاجة فيه . ولذلك فإنه يجب على المحكمة إذا ما قضت بطلان التفتيش أن تبتعد فيما يمكن قائماً في الدعوى من الأدلة التي لا علاقة لها بالتفتيش وتقدرها ثم تصدر حكماً بناءً على ما تراه بعد ذلك من ثبوت الدعوى أو عدم ثبوتها .

(جلة ١٩٢٧/٧/٢٢ ، ملن رقم ١٤٦٦ سنة ١٢ ق)

٢٦٠ - ان بطلان القبض والتفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها . فإذا كانت المحكمة قد قضت ببطلان القبض والتفتيش وببراءة المتهم وكان من بين ما أورده في أسباب حكمها أن المتهم قد اعترف بوجود المخدر معه أمام من يباشر القبض ثم اعترف بذلك أمام الضابط المحقق من غير أن تبين رأيها في هذا الاعتراف وحكمها فيه . فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(جلة ١٩٥١/١/١٦١٥ ملن رقم ١٦١٥ سنة ٢٠ ق)

٢٦١ - إذا كان منطوق الحكم مقصوداً على القضاء ببطلان أمر التفتيش وبطلان عملية التفتيش فهذا الحكم لا يمكن اعتباره صحيحاً صادراً من سلطته تمكن إصداره . إذ كل ما للحاكم في المواد الجنائية يختص ما لها من حق مطلق في تقدير الدليل وحسرية كلمة في الأخذ بما تطمئن اليه والمراح ما لا تراتع له في سبيل تكوين عقيدتها هو أن تعتبر الدليل المستمد من أي إجراء من إجراءات التحقيقات الابتدائية التي تجريها النيابة العمومية أو لا تعتبره . فإذا هي تجاوزت ذلك إلى الحكم ببطلان الإجراء ذاته فإن حكمها يكون في الواقع مبنياً على تجاوزها لحدود اختصاصها لأن سلطة الاتهام أو التحقيقات الابتدائية مستقلة عن سلطة الحكم وكل سلطة من السلطات يباشر اختصاصها في الحدود المرسومة له في القانون . وليس في القانون ما يخول المحاكم حق الفصل في إجراء التحقيقات الأولية ذاتها من حيث

صحتها أو بطلانها ولا يمكن الالتجاء إلى الحاكم لاستبعاد حكم منها بطلان عمل من أعمال النيابة العمومية أو بمنعها عن إجراءه . وطالما أن التحقيق لا يعرض على المحكمة فهي متبغية قانوناً من الفصل في شيء متعلق به . ثم ان مجرد عرضه عليها برفع الدعوى العمومية أمامها ليس من شأنه أن يكسبها اختصاصاً لم يكون لها ، بل لكل ما يكون لها وهي تقوم بهبتهن من الفصل في الدعوى المطروحة عليها هو أن تستمع بكامل حريتها في تقدير عناصرها المعروضة عليها ومنها الدليل المستمد من تلك التعذيبات .

(جلة ١٩٢٥/١/١٥٠٠ ملن رقم ٩٩ سنة ١٥ ق)

٢٦٢ - إذا كانت الواقعة المراد الاستدلال عليها بمحضر التفتيش الباطل واحدة فسواء وصفت أنها دعارة أو زنا ، فأثر البطلان ينسحب عليها ويشملها بكافة أوصافها .

(جلة ١٩٥١/١١/١١١٧ ملن رقم ١١١٧ سنة ٢٤ ق)

٢٦٣ - لا يصح الاستدلال على الزوجة بالاعترا ب المستد إلى تربكها في الزنا والمثبت في محضر التفتيش الباطل ، مادام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن إلا وليد إجراء باطل ، وكان اعترافه منصباً على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش .

(جلة ١٩٥١/١١/١١١٧ ملن رقم ١١١٧ سنة ٢٤ ق)

الفصل السادس

تسيب الأحكام بالنسبة إلى التفتيش

٢٦٤ - إذا كان الحكم قد استند في إدانة المتهم إلى الدلائل المستمدة من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه ، ولم يكن يدر فيه ما يفيد كفاية الأدلة الأخرى التي سأفها - يصرف النظر عن التفتيش المظنون فيه وما نتج عنه - لتكوين عقيدة المحكمة في الإدانة . فإنه يكون قاصراً البيان واجباً نقضه .

(جلة ١٩٢٧/١/١١١٧ ملن رقم ٦٦ سنة ١٩ ق)

٢٦٥ - إذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة ببطلان الإذن الصادر من النيابة بفتيشه لأنه بني على تحريات غير جديّة ، وبطلان ما تراه وترتب عليه من ضبط وتفتيش ومع ذلك أدانته المحكمة استناداً إلى الدليل المستمد من هذا التفتيش دون أن يرد على ما أنار المتهم في شأن صحته ، مع أنه لو صح لما جاز الاستناد إليه كدليل في الدعوى ، فإنه يكون قاصراً قصوراً معيياً بما يستوجب نقضه .

(جلة ١٩٥٢/٢/٢١ ملن رقم ١٢٢٢ سنة ٢١ ق)

عليها طلب الفتيش إما يرجع تقدير كفايتها وجدتها إلى سلطة التحقيق حين تصدر الأذن به على أن تقرها في ذلك بحكم الموضوع ، فإذا كان الحكم قد قال إن تقدير الدلائل المؤيدة إلى صحة الاتهام هو من حق مأور الضبطية القضائية فهذا يبين منه أن المحكمة إذا اعتبرت الفتيش صحيحا لم تبعت دفع المتهم بطلان إذن الفتيش لصوره بناء على تحريات غير جديفة على ذلك الأساس القانوني ويكون حكمها هذا فضلا عن قصوره في البيان خطأ في تفسير القانون .

(جلة ١٩٥٧/١/١٠ طرن رقم ٤٧٤ سنة ٢٢ ق)

٢٦٩ - متى كان الواضع من وقائع الدعوى أن السبقي دخول ضابط مكتب مكافحة المخدرات مقهى المتهم الأول هو إدراكه بجاسة اشم إحراق الحشيش بالمقهى إذ كانت راحته تفرح من داخله ، فلما دخل وجد المجوزة في يد المتهم الأول وهي متدقة ، ثم إن المتهم الثاني أتى بما في يده بمجرد رؤيته لأفراد القوة فالتفتض الضابط على العور ووجهه قطعتين من الحشيش ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قالت إن إدانة المتهم الأول قد أقيمت على دليل مستمد من فتيش باطل لعدم ولاية من أجراه ، ولا توجد أدلة أخرى في القضية مستقلة عنه ، ولذا فإن إدانته لا تكون صحيحة ، كما قالت إن المتهم الثاني يستفيد من هذا البطلان - متى كان ذلك ، وكانت الواقعة كما هي مينة بالحكمين الابتدائي والاستئنافي فيها من الدلائل على أن كلا المتهمين كانا في حالة تلبس بالجريمة بما يوجب الاجراءات التي اتخذت لضبط المخدرات بالصورة التي ضبطت بها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعسر قيام حالة التلبس ، مع أن الحكم الابتدائي دان الطاعن الأول على أساس تلبسه بالجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يبيحه ويستوجب نقضه .

(جلة ١٩٥٧/٧/٢ طرن رقم ٧٨٨ سنة ٢٣ ق)

٢٦٦ - إنه إذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح فإن له أن يضبط كل جريمة تظهر له عرضاً في أثناء فتيشه عن السلاح دون سعى من جانبه في إجراء الفتيش بحثاً عن هذا الجريمة التي لم يؤذن بالفتيش من أجلها فإذا هو تجاوز هذه الحدود وقطش لغير الغاية التي أيسح له الفتيش من أجلها كان عمله باطلاً فإذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي كان يفتش عن سلاح قرر أنه بمجرد أن أمسك بمحفظة المتهم شم رائحة الأفيون تبعت منها ففتشها ، فهذا معناه أن فتيشه المحافظة لم يكن مبنياً على أنه اشتبى في وجود شيء مما كان يبحث عنه بها وإنما فتيشها لأنه اكتشف الأفيون بها ، وإنه إذا كانت محكمة الموضوع قد اعتدت في اجازة هذا الفتيش على حق الضابط في البحث عن السلاح الذي كان يبحث عنه ، فإنه كان عليها أن تقول كلها فيما دفع به المتهم من أن الفتيش كان بقصد ضبط المخدر لا بقصد البحث عن السلاح لا أن نكتفي في القول بصحة على حق الضابط في الفتيش عن السلاح ، وهذا منها فيصور يستوجب نقض حكمها .

(جلة ١٩٥٠/١١/٣٧ طرن رقم ٩٨٨ سنة ٢٠ ق)

٢٦٧ - إذا كان الإذن الصادر بالفتيش قد وضع في صيغة امتداد لإذن سابق ولكن كان له مسوغات أخرى غير الإذن الأول وأساس غير أساسه فهذا يجعل منه في حقيقة الأمر إذاً جديداً ، ويكون على المحكمة أن تقدر الأساس الذي قام عليه وتحدث عنه بما تراه فيه من جهة صلاحية لصور إذن جديد أو عدم صلاحية ، فإذا هي قضت بطلالة على أساس مجرد وصفه بأنه امتداد لإذن سابق انتهى باتهامه أجمله فإن حكمها بذلك يكون معيياً متيناً نقضه .

(جلة ١٩٥٧/١٢/٥ طرن رقم ١٣٢٠ سنة ٢١ ق)

٢٦٨ - إن تحريات رجال البوليس التي يؤسس

تقادم

(د. دعوى جنائية القواعد ارقام ٢٢ - ٥١ ودعوى مدنية ٥٥ وعقوبة ٨٠ و ٨١)

تقرير التلخيص

(د. استئناف القواعد ارقام ١٨٠ - ٢٠٠)

تقليد أختام الحكومة

موجز القواعد :

- ٣ - إمكان انتداع الجمهور بصمة الختم المقلد يتوفر به ركن التقليد - ١ - ٣
- ٤ - العبرة في تقليد الأختام ليست بالجهة المادونة باستعمال الختم وإنما هي الختم المقلد نفسه - ٤
- ٥ - التسوية بين مرتكب التزوير أو التقليد بنفسه أو بواسطة غيره و اعتبار كل منهما فاعلاً - ٥
- ٦ - عدم بيان الحكم كيف قلد المتهم ختم الموظف ولا كيف قلد تذاكر توزيع الكيوسين - قصور - ٦
- ٧ - عدم بيان الحكم ماهية الختم الصحيح أو المزور وأن الختم المزور يشبه الختم الحقيقي - قصور - ٧
- (ر. أيضاً عود قاعدة ١٢)

القواعد القانونية :

٣ - لا يشترط في جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متقناً بحيث يتخدع به الفاحص المتمعن بل يكفي أن يكون بين الحقيقي أو الملائم المقلد والصحيحة تشابه يسمح بالتعامل بالختم أو العلامة المقلدين .
(جلة ١٠/٣/١٩٥٥ طين رقم ٥٢٩ سنة ٢٥ ق)

١ - في جريمة تقليد الأختام يكفي لتوفر ركن التقليد إمكان انتداع الجمهور بصمة الختم المقلد دون اقتضاء أي شرط آخر .
(جلة ١٨/١١/١٣٣٥ طين رقم ١٣٣٥ سنة ٥ ق)

٢ - أن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات إذ أن القانون لا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث يتخدع به المتمعن ، بل يكفي بأن يكون بين الملائم المقلد والصحيحة من التشابه ما يسكون به مقولة لدى التماثل . ففي أغلب المحاكم أن التقليد كان بحيث يتخدع به الجمهور كان هذا كافياً لتوفر ركن التقليد في الجنائية المقررة دون اقتضاء أي شرط آخر .
(جلة ١٥/١/١٩٥١ طين رقم ١٣٣٦ سنة ٢٠ ق)

٤ - أن العبرة في تقليد الأختام وما ماثلها مما نصت عليه المادة ١٧٤ ع ليست بالجهة المادونة باستعمال الختم وإنما هي الختم المقلد نفسه ، في كان هذا الختم صادراً من جهة حكومية لا أجل استعمال غرض معين سواء بواسطة رجال الحكومة أنفسهم أو بواسطة غيرهم ممن تمهد إليه باستعماله كان تقليد هذا الختم جنائية تزوير معاقبة عليها بالمادة ١٧٤ المذكورة وكان استعمال جنائية كذلك طبقاً لهذه المادة . فالختم الصادر من التسميطحري التابع لوزارة الزراعة لكلي

تستعمله شركة الأسواق في سلخانة معينة يكون تقليده جناية واقعة تحت حكم المادة ١٧٤ السابقة الذكر .

(جلة ١٨/١١/١٩٣٥ ملز رقم ١٣٥٣ سنة ٥ ق)

٥ — لما كان الشارع في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات قد سوى بين من يزور أو يفقد علامة لاحدى جهات الخدمة او امضاءات موظفيها بنفسه وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التزوير او التقليد في الخالفين فاعلا للجريمة ، وكانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على المتهم لانه أولا : زور بواسطة غيره علامة احدي جهات الحكومة « لجنة التموين » واستعملها بأن يصم بها على تصاريح مزورة بصرف امشة زواج باسماء اشخاص آخرين ، وثانياً قد بواسطة غيره امضاءات مفتشى التموين ، وثالثاً اشترك مع آخر مجهول بطريق الاغراق والمساعدة في ارتكاب تزوير في أوراق أميرية هي التصاريح السالف ذكرها ، ورابعاً استعمل هذه التصاريح المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها للمحلات التجارية المختصة وحصل على أمشة تموينية لاحق له فيها . وطلبت عقابه بالمواد ٢٠٦ و ٢١١ و ١١٤ و ٤٠ و ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد أدانته بهذه التهم الأربع مع تطبيق المادة ٣٣ عقوبات - فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(جلة ١٧/٥/١٩٣٤ ملز رقم ٥٥٢ سنة ٢٤ ق)

٦ — اذا كان الحكم مع ادانته المتهم بتهمة تقليد

واستعمال ختم مراقب تموين وتذاكر توزيع كيروسين لم يبين كيف فسد التهم ختم هذا الموظف ولا كيف فسد تذاكر توزيع الكيروسين وكان كل ما أوردته من أدلة على ذلك ان دل على شيء فمما يدل على أن بعض الكوبونات المذكورة وجدت عند المتهم وهي نظيفة لم تستعمل وأن اجاباته عما وجه اليه مضطربة ودفاعه غير مستساغ - فهذا من احكم لا يؤدي في العقل ولا في المنطق السليم الى أن المتهم هو الذي زور امضاء الموظف المذكور وقلد تذاكر توزيع الكيروسين ولا يقطع بأنه كان يعلم بتزويرها وبذا يكون الحكم قاصراً في بيان واقعة الدعوى واجباً نفضه .

(جلة ٢/٤/١٩٥١ ملز رقم ٢٤١ سنة ٢٠ ق)

٧ — اذا كان كل مقاله الحكم في بيان واقعة الدعوى (تزوير ختم السلخانة) هو « أن الاختام الموجودة على الاحوم للضبوطه تنال اختتام السلخانة » فهذا الحكم يكون قاصراً في بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التي أدان الطاعن فيها ، اذ هو لم يبين ماهية الاختام الصحيحة أو المزورة وهل هي من أرقام أو حروف أو علامات ، كما لم يبين ما اذا كانت الاختام المزورة تشبه الاختام الحقيقية للسلخانة حتى يمكن القول بأن ما أحدثه الطاعن بعد تزويراً وبمجرد قول الحكم بمنزلة الاختام الموجودة على الاحوم لاختتام السلخانة لا يمكن ، اذ المناقشة قد توجد دون وقوع أى تقليد لثمن الخفي فلا تحقق جريمة التزوير .

(جلة ٩/٩/١٩٥٧ ملز رقم ٤٢١ سنة ٢٧ ق)

تلبس

رقم القاعة

الفصل الأول : حالات التلبس وأثر توافرها ١ - ٢٨

الفصل الثاني : صور وقائع توفرها حالة التلبس ٢٩ - ١٠١

الفصل الثالث : صور وقائع لا توفرها حالة التلبس ١٠٢ - ١١٤

الفصل الأول

حالات التلبس وأثر توافرها

- حالات التلبس الواردة في القانون على سبيل الحصر - ١
- متى تتحقق حالة التلبس بمشاهدة الجسائي متلبساً بالجريمة - ٢ و ٣
- وجود مظاهر خارجيه تنبه بدانيه بارتكاب الفعل الذي تكون منه الجريمة كاف لقيام حالة التلبس ولو ظهر من التحقيق بعد ذلك انه لا جريمة - ٤
- انتقال رجل البوليس الى محل احداثت بعد وقوعه بزمن ومشاهدته آثار الجريمة باقية لا ينفي قيام حالة التلبس - ٥ - ٧
- التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها - ٨
- اعتبار الجريمة متلبساً بها موقوف الى محكمة الموضوع - ٩
- وجوب مشاهدة الجريمة في حالة تلبس قبل التفتيش - ١٠
- عدم جواز اجراء تفتيش استنادا الى أن حالة المتهم أقرب ما تكون الى حالة التلبس الاعتباري - ١١
- التلبس بالجريمة يبيح لرجل الضبطية القضائية تفتيش منازل المتهمين فيها الحاضرين واخباين غير اذن - ١٢ - ١٧
- التلبس بالجريمة يحول لرجل الضبط القضائي بدون اذن تفتيش كل من ساهم فيها فاعلاً أو شريكاً - ١٨ - ٢٤
- تلقى المأمور بآ التلبس عن طريق الرواية ممن شاهده لا يبيح له التفتيش بدون اذن - ٢٥
- عدم مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند اقتضاء وقت معين أو عند الضرر على تنبه معين مسادامت حالة التلبس قائمة - ٢٦
- تحويل كل من شاهد الجريمة في حالة تلبس احضار المتهم وتسليمه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي - ٢٧ و ٢٨
- (راجع أيضاً : اثبات قاعدة ٩٧ وتفتيش قواعد ٢٥ و ٢٦ و ٢٣ و ٩٩ و ١١١ و ١١٢ و ١١٥ و ١١٧ و ١٢٣ و ١٢٥ و ٢٦٩ و زنا قواعد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ وضبطية قضائية قاعدة ١٠ وقبض قاعدتان ٤ و ٢١ ومواد مخدرة قاعدة ٨٧ وتفتيش قواعد ٢٣٩ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣)

الفصل الثاني

صور وقائع تتوفر فيها حالة التلبس

- ابلاغ أحد المشتركين في الاضاق الجنائي عن الاغراق ودخوله بمل البوليس بالمهمات المتفق على سرقتها في المنزل الذي أعد للاجتماع - ٢٩
- مشاهدة المتهم وسه السلاح الناري في يده وعدم تقديمه للضابط الذي شاهده الرخصة التي تميز له حمل السلاح - ٣٠
- اشتباه الدورية في المتهم اشتباهاً بترره الظروف فاستوقفته فلم يدعن وحاول الهرب فتبعه احدهم فشاهد المتهم يحمل في يده سلاحاً نارياً بشكل طاهر - ٣١
- دخول الضابط مقهى ورؤيته زجاجة بها بعض الحمر في مكان البيع من هذا المحل المنوع بيع الحمر فيه - ٣٢
- ضبط الراشي حال تقديمه المبلغ للموظف - ٣٣
- مشاهدة نور كهربائي مثبت من مصابيح كهربائية بمنزل لم يكن صاحبه متاعداً مع شركة الكهرباء ومشاهدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة - ٣٤
- نظر الشرطي خلال تفتيش باب المحل المخصص لعمل القهوة بديوان البوليس لمعرفة سبب الضوء النبت منه ورؤيته المتهم يد كويونات الكيروسين المسروقة - ٣٥

موجز القواعد (تابع)

- ارتكاب فعل السرقة قبل حثيث المتهم بجرمه بمسيرة - ٤٦
- تخلى المتهم عن حيازته للحقيبة ووجود الشيء المسروق بها - ٣٧
- مشاهدة المتهم حائزاً لبعض المسروق عن طريق وجوده في الفضاء أمام الطاحونة التي في حيازته - ٣٨
- سماع الميارات النارية من الجهة التي شوهد المتهم قادماً يجري منها عقب ذلك مباشرة - ٣٩
- إبلاغ حادث السرور في القتل أثر وقوعه تقبلة البوليس ثم النيابة وبمبادرة التحقيق بكل الحوادث عقب وقوعه بوقت قصير - ٤٥
- ضبط المتهم وهو يقف بإرادته واختياره المخدر الى المرشد أو للخبر - ٤١ - ٤٥
- رؤية المتهم يسرع الى مكانه ويقف بجوار موقفه فيه ويلقى فيه شيئاً - ٤٦
- مشاهدة الجاني يحمل مخدراً - ٤٧ - ٥٤
- القاء المتهم المخدر قبل القبض عليه - ٥٥ - ٨١
- عبور المأذون بالتفتيش للبحث عن مسروقات على غدر - ٨٢ - ٨٦
- وجود مظاهر خارجية تبيّن بذاتها عن وقوع جريمة احراز غدر ولو لم يتبين من شهد هذه المظاهر مادية المادة التي شاهدها - ٨٧ - ٩٣
- انبثت رائحة المخدر من المتهم أو ما يحمله - ٩٤ - ٩٩
- ضبط المخدر بمسيرة المتهم - ١٠٠
- رؤية ابن المتهم في أثناء التفتيش يضع يده في جيبه ويخرج شيئاً محاولاً القيام والتخلص منه - ١٠١ (راجع أيضاً : تفتيش قاعدة ١٦٣)

الفصل الثالث

صور وقائع لا تتوفر فيها حالة التلبس

- مشاهدة الضابط المتهم من قف باب منزله يمشي سكرًا ويلقى عليه الماء - ١٠٢
- مجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد دون مشاهدتها - ١٠٣
- مساعرة المتهم الى وضع يده في جيبه عند رؤيته لرجال البوليس - ١٠٤
- مشاهدة رجل المباحث المتهم وهو من المعروفين لديه بالالتجار في البخبرات يمشي واحدى يديه قابضة على شيء - ١٠٥
- رؤية المتهم يجري لانكفى لاثبات قيام حالة التلبس اذا كان انتقال الضابط الى مكانه قد حصل بناء على مجرد شبهات وشذون - ١٠٦
- القاء المتهم وقت القبض عليه من رجل البوليس المادة المخدرة لكيلا تضبط معه عند تفتيشه - ١٠٧
- مشاهدة المتهم مرتكباً يحاول البت بجيبه - ١٠٨
- اخراج المتهم المخدر من جيبه مدعوا الى ذلك بسبل الخوف من تفتيشه قهراً عنه - ١٠٩
- مشاهدة الحشيش للمتهمين وهم يتناولون الاقيون ن قف باب المنزل - ١١٠
- رؤية المتهم وهو يتناول شخصاً آخر شيئاً لم يتحقق الرائي من كنهه بل ظنه مخدراً استنتاجاً من الملابس - ١١١
- وجود شخص ممن اشتهروا بالالتجار في المخدرات بين أشخاص يدخنون في جوهر مطبقاً يديه على ورقة ومحاوله الحرب عند القبض عليه - ١١٢
- مشاهدة رجل البوليس شخصاً يدخن جوهر زعم أنه اشتم رائحة الحشيش تصاعد منها ثم تبين من التحليل خلوه محتوياتها من المخدر - ١١٣
- وجود المتهم في حالة ارتباك واخراجه من صدره لفافة ورق هم بالقتها دون أن يتبين الضابط محتويات الفافة ودون أن توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر فيها وقبل مسدود قانون الاجرام - ١١٤ (راجع أيضاً : تفتيش قواعد ١٠٦ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١٣ و ١٨٦ و ١٨٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ وحكم قاعدة ٢٤٣)

الهوامد القانونية :

الفصل الأول

حالات التلبس وأثر توافرها

١ - إن حالات التلبس الواردة بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات على سبيل المحصر تقتضي لا يكلف خلق حالات تلبس جديدة غير الحالات التي ذكرها القانون بالتص. ولكن يمكن القول بتوفر شرط التلبس الذي يفسح لأمور الضبطية القضائية في سلطات التحقيق التي فصلها الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنائيات - ومنها دخول منزل المتهمة وتفتيشه بغیر حاجة إلى استئذان النيابة - يجب أن يكون مأمور الضبطية القضائية قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى حالات التلبس التي حدتها المادة ٨ سابقة الذكر. فإذا لم يكن قد شاهد الجاني أثناء ارتكابه الجريمة فعلا، فيجب على الأقل أن يكون قد حضر إلى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة برهة يسيرة وشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال قائمة ومعالمها بادية تقي، عن وقوعها. فإذا لم يكن لا هذا ولا ذلك فلا أقل من أن يكون شاهد الجنح عليه عقب وقوع الجريمة زمن قريب وهو يحضر خلف الجاني للاحتواء والتبصير عليه، أو شاهد عامة الناس وهم يسمعون الجاني بصياحه، أو رأى الجاني عقب وقوع الجنابة زمن قريب وهو حامل لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستل منها على أنه مرتكب الجريمة أو مشارك في ارتكابها. وليس يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة بتسريح لأمور الضبطية القضائية الاستمئاع بتلك السلطات الواسعة السابقة الإشارة إليها، أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نبأ التلبس من طريق الرواية عن شاهده، على حين أن لا يكون هو نفسه قد شاهد صورة من صورته المتضمنة الذكر.

(جريدة ١٣٧٠/٥/١٧ ملن رقم ١١٧٤ سنة ١٣٧٠ ق)

٢ - إن المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات قد نصت كما جله في صيغتها العربية - على أن مشاهدة الجاني متلبسا بالجنابة هي رؤيته حال ارتكابه أو عقب ارتكابه برهة يسيرة. - إلخ. وهذا النص يقابله في النص بالفرنسية : « Il y a flagrant délit, quand le fait incriminé se commet ou vient de se commettre... etc » وترجمة ذلك حرقيا هي : « تكون الجريمة متلبسا بها متى كان الفعل الإجرامي لا يزال يرتكب أو كان قد ارتكب منذ برهة يسيرة ». ويلاحظ على النص العربي أنه يتكلم عن معاودة الجاني متلبسا بالجريمة في حين أن المقصود

هو وجود الجريمة في حالة تلبس. أي أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها، لا تنحصر مرتكبها، كما هو المستفاد من نص المادة ٤١ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسي الذي هو مصدر المادة ٨ المذكورة. وكما هو ظاهر من النص، بالفرنسي لهذه المادة، وهو ما استقر عليه القضاء والحالة الأولى التي تثيرها هذه المادة هي التي سماها فيها الجاني حال ارتكابه الجريمة. فيؤخذ في إبان الفعل (sur le fait) وهو يقارف أنه ونار الجريمة مستمرة (dans le chaleur de l'action) والشارع يحثب مفاجأة الجاني وهو يرتكب جريمته دليلا هيا على إجرامه ولذلك قد أباح لأمور الضبطية القضائية التبصير عليه وتفتيشه بدون حاجة إلى إذن من النيابة (المادة ١٥ و ١٨ تحقيق). بل قد أجاز لأى فرد من الأفراد أن يتبصر عليه ويحضره أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه إلى أحد رجال الضبط (المادة ٥). والمفاجأة أغلب ما تكون من طريق الرؤية وهذا - على ما يظهر - هو ما حدا على استعمال كلمة « رؤية » في النسخة العربية. لكن الرؤية ليست شرطا في كشف حالة التلبس، بل يكفي أن يكون الضابط أو الشاهد قد حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء أكن ذلك من طريق البصر أو السمع أو الشم. على أنه ينبغي أن تحرز الحاكم فلا قدر التبصير أو التفتيش الذي يحصل على اعتبار أن المتهمة في حالة تلبس إلا إذا تحققت من أن الذي أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تحتمل الشك.

(جريدة ١٣٦٤/١٠/١٦ ملن رقم ١١٨٤ سنة ١٣٦٤ ق)

٣ - إن المقصود بعبارة « جميع الأحوال المائتة الواردة في الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون تحقيق الجنائيات عقب عبارة « التلبس بالجنابة » هو أحوال التلبس الأخرى الواردة على سبيل المحصر مع حالة التلبس الحقيقي في المادة الثامنة من هذا القانون.

(جريدة ١٣٦٨/١/١٠ ملن رقم ٢٥٩ سنة ١٣٦٨ ق)

٤ - إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينشئ بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة فذلك يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة ولو ظهر من التحقيق بعد ذلك أنه لا جريمة. فإذا اعتبر ضابط البوليس المتهمة في حالة تلبس بناء على أنه عثر عرضا على مادة مضادة في أثناء تفتيشه عن مزرقات يمتنعنى إذن من النيابة ظن أنها هيرون، وتأيد الظن عنده بمحاربة أخى المتهمة خلقها لإخفائها، فإن الإجراءات التي يتخذها في هذه الحالة على أساس هذا الاحتياط من قبيل تفتيش

حكم باقي الجرائم ، لجريمة احراز المواد المخدرة ، وهي جريمة مستمرة ، لانتيج التفتيش في غير الأحوال المنصوص عليها قانوناً .

(جلة ١٠/١/١٩٧٨ طن رقم ٢٥٩ سنة ٨ ق)

١١ - ان القانون قد ذكر حالات التلبس على سبيل المحصر لا على سبيل البيان والتشيل ، فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب . وانن فلا يجوز لرجال الضبطية القضائية - مادام المتهم لم يكن في إحدى حالات التلبس المذكورة - اجراء التفتيش استناداً الى أن حاله أقرب ما تكون الى حالة التلبس الاعتيادي .

(جلة ٢٠/٧/١٩٧٨ طن رقم ١٥٢٧ سنة ٨ ق)

١٢ - لرجال الضبطية القضائية في جميع أحوال التلبس بالجريمة أن يفتشوا منازل جميع المتهمين فيها ، سواء أكانوا حاضرين أو غائبين ، ومسواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء . فان القانون لم يفرق بين منهم وآخر ، ولا يتطلب لاجراء التفتيش الا أن تكون هناك دلائل قوية على اتهام الشخص المراد تفتيشه في الجريمة التلبس بها .

(جلة ١٠/٧/١٩٧٢ طن رقم ٧٣٩ سنة ٧ ق)

١٣ - لا يشترط تفتيش منزل متهمة في أحوال التلبس أن يشاهد هذا المتهم في حالة من هذه الحالات ، كما قد بلوح من النص العربي لقاعدة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات بل يكفي - كما هو مفهوم من النص الفرنسي لهذه المادة - ان تكون الجريمة مما ينطبق عليه وصف التلبس ، وان توجد دلائل قوية على اتهام من يراد تفتيش منزله بالمساهمة فيها .

(جلة ١٠/٧/١٩٧٢ طن رقم ٧٣٩ سنة ٧ ق)

١٤ - يجوز قانوناً لأمور الضبطية القضائية عند مشاهدته جريمة ينطبق عليها وصف التلبس أن يفتش منزل كل متهمة فيها بغير إذن من النيابة ، وذلك سواء كان فاعلاً أصلياً أم شريكاً وسواء أشوهه متلبساً بهذه الجريمة أم لم يشاهد .

(جلة ١٧/٤/١٩٧٩ طن رقم ٨٩٢ سنة ٩ ق)

١٥ - من المقرر قانوناً أن حالة التلبس بالجناية تحول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة إلى من توجد أمارات أو دلائل قوية على ارتكابهم تلك الجناية . فإذا كان الثابت في الحكم أن أحد رجال الضبطية القضائية الذي تكرر في ذى مروج لأوراق التقدود المزمع تقديمها وشهد مقارنة المتهمين إليها ومن بينهم المتهم (الطاعن) وكان متصلاً في ذات الوقت

تكون صحيحة وإن اتضح من التحليل أن المادة ليست مخدرة .

(جلة ١٠/٧/١٩٧٥ طن رقم ١١٦٥ سنة ١٠ ق)

٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم محل عمل أن عمدة البلد بلغ عمدة القتل عقب وقوعها فيبادر إلى عمل القتل وتحقق من وقوعها قبيل إبلاغه منها فأسرع إلى منزل المتهم لفتيشه فإن هذا التفتيش يعتبر حاصلًا في حالة تلبس ويكون صحيحاً قانوناً وليس يبنى قيام حالة التلبس كون العمدة قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن مادام الثابت أنه يبادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ومادام قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(جلة ١٦/٣/١٩٧٦ طن رقم ٤٠ سنة ٦ ق)

٦ - إن حالات التلبس الواردة في القانون على سبيل المحصر ، ويجب ، لكي يتحقق في هذه الحالات لرجل الضبطية القضائية حق التحقيق وما يستلزمه من قبض وتفتيش ، في الحدود التي رسمها القانون ، أن يكون مأمور الضبطية قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى الحالات المذكورة . أما إذا كان غيره هو الذي شاهد حالة التلبس ، فيجب أن يكون مأمور الضبطية قد انتقل إلى محل الواقعة عقب ارتكابها برهة يسيرة وعيان آثارها ومسلم وقوعها .

(جلة ٢٣/٥/١٩٧٨ طن رقم ١٥٥٢ سنة ٨ ق)

٧ - لا يبنى قيام حالة التلبس كون رجل البوليس قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن مادام أنه يبادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ومادام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(جلة ١٧/٥/١٩٥٥ طن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق)

٨ - التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

(جلة ٢/٥/١٩٥٥ طن رقم ١٦٠ سنة ٢٥ ق)

٩ - إن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها الفصل فيها إذا كانت الجريمة متلبساً أو غير متلبس بها موكل إلى محكمة الموضوع ولا يعقب عليها في خصوصه مادامت الأسباب التي استندت إليها لها أسسها في الأوراق وتؤدي عقلاً وقانوناً إلى النتيجة التي رجحت عليها .

(جلة ١٧/٥/١٩٥٥ طن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق)

١٥ - ان مشاهدة الجريمة وهي في حالة تلبس يجب أن تسبق التفتيش . فلا يجوز خلق حالة تلبس باجراء تفتيش غير قانوني ، وحكم الجريمة المستمرة في ذلك هو

١٩ - إذا صدر إذن من النيابة بتفتيش منزل المتهم البحث عن مواد مخدرة ، وعند تفتيشه عثر ضابط التليس فعلا على المخدر فتفتش أشخاصا آخرين كانوا في المنزل وقت تفتيشه على اعتبار أن لهم ضلعا في جريمة لإحراز المخدر التي شوهد الفعل المكون لها حال ارتكابه في ذلك الوقت ، فتفتيش هؤلاء المتهمين يكون صحيحا ، إذ أن من حق رجال الضبطية القضائية أن يفتشوا المتهم بغير إذن من النيابة كلما كان لهم حق القبض عليه قانونا ، والتليس بالجريمة يجوز هذا الإجراء في حق كل من سام فيها فاعلا كان أو شريكا .

(جلسة ١٩٤١/١١/١٠ ملن رقم ١٢٩ سنة ١٩٤١ ق)

٢٠ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن التليس بعد أن استصدر إذن النيابة بتفتيش المتهم وجده في مقهى وبجواره شخص في يده صندوق كبير مفتوح يادرل إلقاءه عند ما وقع نظره على رجال التليس ، فلما أخذ منه رجال التليس هذا الصندوق وتبين أن به أفيونا قال انه اشترى هذا الأفيون من المتهم فإن ضبط هذا المخدر معه يحمل الواقعة في حالة من حالات التليس جأؤها فتفتش كل من سام في الجريمة ولو بدون إذن من النيابة .

(جلسة ١٩٤٢/١٠/٣١ ملن رقم ١٤٨١ سنة ١٩٤٢ ق)

٢١ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن رجال الحفظ رأوا المتهمين يسيرون معا في منتصف الساعة الثالثة صباحا وأحدهم يحمل زكية ، فتقوم حتى منزل المتهم الرابع الذي دخلوه ، ثم قرعوا الباب ففتح له لم هذا المتهم فوجدوا سميا ملق على الأرض بمحور الباب ولم يجدوا الثلاثة المتهمين الآخرين ، ثم تبين أنهم حاولوا الحرب فضبطهم شيخ الحفراء محبطين خلف الصوامع بدخل المنزل - فهذه الواقعة تتوافر فيها حالة التليس بجريمة سرقة السم - ولذلك فإن إجراءات القبض والتفتيش على هذا الأساس تكون صحيحة في حق جميع المتهمين . ولا يؤثر في صحتها أن الذي شوهد يحمل المروقات هو واحد منهم فقط ، فإن التليس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها ، فحق تحقق في جريمة صحة الإجراءات المقررة له في حق كل من سام فيها ، فاعلا كان أو شريكا ، شوهد في مكان وقرعوا أوم يشاهد ، واشترك هؤلاء الأشخاص في السرقة سائق استغلامه من وجسود مع من يحمل المروقات سائرين معه في الطريق ، ودخلهم معه في المنزل ، واختفاهم فيه . لأن الدليل لا يشترط فيه أن

رجال الضبط الذين حضروا وخطبوا هذا المتهم وهو على سلم الدار ثم قبضوا على بقية أفراد العصابة وم تلبسون وخطبوا معهم أدوات الزيف ، ثم قتشوا منزل هذا المتهم - فهذا التفتيش صحيح لحصوله في حالة التلبس بالجناية .

(جلسة ١٩٤١/١٠/١ ملن رقم ١١١٧ سنة ٢٠ ق)

٢٦ - إن حالة التلبس تلتزم الجريمة ذاتها ، ويجوز في حالة التلبس لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من سام في الجريمة فاعلا كان أو شريكا وأن يفتشه . وإن فاعلا كلما أوردته الحكم فيد أن مسجونا ضبط متلبسا بجريمة إحراز علب سجائر - وهي من المنوعات المعاقب على إدخالها في السجن باعتبارها جمعة طبقا للسادة ٩٠ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ - فقرر هذا المسجون فور سؤاله أن تمرضا بالسجن (الطاعن) هو الذي أعطاه إياها ، ففتشه وكيل السجن - وهو من رجال الضبطية القضائية - فوجد معه عقرا - فهذا التفتيش يكون صحيحا ، وللمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه في إدانته بإحراز المخدر .

(جلسة ١٩٤١/١١/٥ ملن رقم ١٠٣٢ سنة ٢١ ق)

٢٧ - قيام حالة التلبس بالجريمة عما يبيع لرجل الضبط التفتش الذين شاهدوا وقوعها أن يقبضوا بغير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على صامت فيها وأن يفتشوه سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٥ ملن رقم ٧٥٦ سنة ٢٥ ق)

١٨ - إذا أذنت النيابة لضابط البوليس في تفتيش المتهم هو ومنزله البحث عن قود مسروقة ، ثم أخذ يبحث عن المتهم فوجده ومعه آخر ، فلما رآياه حاولا الهرب ، ووضع الشخص الآخر يده في أحد جيوبه مطلقا عليها ، فاعتمد ضابط البوليس على هذه الترائن وقبض على هذا الشخص وقتشه فمعه صحيح . لأن هذه الترائن يصح أن تكون من الدلائل التي تكفي لاعتبار هذا الشخص شريكا في سرقة مع المتهم المأذون بتفتيشه ، والضابط في هذه الظروف يفتش المائة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات أن يمهده سارقا ويقبض عليه وفتشه البحث عن المروقات . فإذا عثر في أثناء التفتيش على مخدر فضبطه فهذا الضبط يكون صحيحا ، لأن ظهور المخدر معه أثناء التفتيش الذي يجريه عن المروقات يجعله في حالة تلبس بالمخدر .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/١ ملن رقم ٣٩٥ سنة ٢٠ ق)

٢٧ - متى كان الحكم قد أتمت على الظن أنه كان في حالة تليس جرمية إحراز المخدرات إذ شهود جال ارتكابها ، فإن ذلك يغزل رجل السلطة العامة ولو لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية ولتورهم عن عاينها أن يحضروا المتهم ويسلوه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه ؛ وذلك حسب نص المادة ٧ من قانون تنفيذ الجنايات التي كان سلوى المفعول وقت وقوع الحادث - ولا يكون هناك عمل لما يشهده الملاح من أن من قاموا بضبط الواقعة وطلبوا الإذن من النيابة للفتيش هم من رجال مكتب المخدرات الذين لم يكونوا وقت مباشرتهم هذه الإجراءات في الدعوى من رجال الضبط القضائي .

(جريدة ١٩٥٧/١٧/١٦ ملن رقم ١٠١١ سنة ٢٢ ق)

٢٨ - إذا كان الواضح من الحكم أن شجرات الحشيش شويحت قاتمة وسط المزارع مما تكون منه جرمية ذراعها متلبسا بها ويكون لكل من شاهدها بموجب المادة السابقة من قانون تحقيق الجنايات الذي كان ساريا وقت الحادث ولو لم يكن من رجال الضبط القضائي أن يحضر الجاني ويسله النيابة أو لأحد رجال الضبط القضائية دون احتياج إلى أمر بضبطه - فإن الحكم إذ قضى براءة المظنون ضدهما بقوله إن التفتيش الحاصل من رجال مكتب المخدرات بالوجه البحري قد ونم باطلا لصعوره من أشخاص لم تكن لهم صفة مأموري الضبط القضائي وتعد ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جريدة ١٩٥٧/١٧/٢ ملن رقم ٨٤٩ سنة ٣٣ ق)

الفصل الثاني

صور وقائع توفر فيها حالة التليس

٢٩ - إن إبلاغ أحد المشتركين في الاتفاق الجنائي عن الاتفاق ، وهو جريمة مستمرة ، ثم دخوله بجم البوليس بالهجمات المتفق على سرقتها في المنزل الذي أجد لاجتماعه فيه مع من قاموا معه ، وحصول ذلك على رأي من رجال البوليس - كل هذه مظاهر خارجية تدفع عن أن تلك الجريمة المستمرة ترتكب في الوقت نفسه - وهذا تليس يحيز لرجال الضبطية القضائية فتفتيش منازل المتهمين .

(جريدة ١٩٥٧/١٧/١٨ ملن رقم ٨٧١١ سنة ٥٢ ق)

يكون صريحا جالا بنفسه ويطلق مباشرة على الواقعة للبراد إثباتا بل يجوز استخلاص ثبوت الواقعة منه عن طريق غير مباشر بعملية منطية .

(جريدة ١٩٥٧/٢/١٩ ملن رقم ٧٨٤ سنة ١٥ ق)

٢٢ - التليس حالة لإحراز الجريمة نفسها بغض النظر عن شخص ارتكابها ، وهذه الحالة تحيز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل منهم يرى أنه خالغ في الجريمة سواء كان فاعلا أو شريكا وأن يفكته . فإذا كفي الكوئستابل لم يقبض على المتهم ويفكته إلا لما رآه من اتصاله بجريمة إحراز المخدرات للجوسه بالقوى على معرفة من المتهمين الآخرين الذين شويحتا بتواطيان الجيش ، فهذا منه صحيح .

(جريدة ١٩٥٧/٢/١٢ ملن رقم ٣٦٦ سنة ١٦ ق)

٢٣ - إن ضبط مخدر مع متهم واعتراه مجلته من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة تليس . وهذه الحالة تحول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه سام في الجريمة فاعلا كان أم شريكا .

(جريدة ١٩٥٧/٢/١٣ ملن رقم ١٧٨ سنة ٢٢ ق)

٢٤ - إن ضبط مخدر يغزل متهم من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة تليس تحول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه سام في هذه الجريمة سواء أكان فاعلا أو شريكا وأن يفتش مسكنه .

(جريدة ١٩٥٧/٢/١٣ ملن رقم ١٧٥ سنة ٢٢ ق)

٢٥ - أنه يجب لكي يغزل لمأمور الضبطية القضائية بعض سلطة التحقيق ، كفتيش منزل المتهم على أساس التليس ، أن يكون قد شاهد بنفسه الجريمة وهي في حالة من حالات التليس التي عدها المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، فلا يكفي أن يكون المأمور قد تلقى نيا التليس من طريق الرواية عن شاهده .

(جريدة ١٩٥٧/١١/١٥ ملن رقم ٢٠٧٧ سنة ١٣ ق)

٢٦ - متى كانت جريمة إحراز السلاح متلبسا بها ، فإن هذا يحيز لمأمور الضبطية القضائية القبض على الجاني وقتضيه في أي وقت وفي أي مكان مادام حالة التليس قاتمة ، ولا تصح مطالبة القائم بالفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين أو عند العثور على شيء معين . ومن ثم فالدليل المستمد من هذا التفتيش يكون صحيحا .

(جريدة ١٩٥٨/١٢/٢١ ملن رقم ١١٠٨ سنة ١٨ ق)

٣٢ - إذا كان مأورده الحكم عن واقعة الدعوى مفيداً أن دخول حابط المباحث القمى إنما كان بسبب ما شاهده من وجود أشخاص يبيعون الورق به وأنه لا دخل رأى عرضاً ومصادقة زبانية بها بعض الخرق يمكن البيع من هذا المحل المنوع بيع الخرق به بمقتضى القانون فإن هذه الجريمة الأخيرة تكون في حالة تليس بنض النظر عن أن المناط لم يتأكد بها، إذ لا يشترط في التليس أن يثبت أن الواقعة التي اكتفت بالإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة.

(جريدة ١٤/٢/١٩٥٠ ملن رقم ١٩٨٣ سنة ١٩٤٠)

٣٣ - ضبط الرأى حال تقديم المبلغ للوظف هو كشف جريمة الرشوة وقت ارتكابها فيباح لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم ويفتقه، ولا يقدح في ذلك أن تكون النيابة قد سبق لها قبل تقديم مبلغ الرشوة أن رفضت الإذن في التفتيش لمعلم تعيين المراد تفتيته.

(جريدة ١٤/١/١٩٤٨ ملن رقم ٣٨٨ سنة ١٩٤٨ ق)

٣٤ - التليس حالة تلازم ذات الجريمة لا عنصر مرتكبها. فإذا شوهد تور كبرياتي منيع من مصابيح كهربائية يهزل لم يكن صاحبه متناقداً مع شركة الكهرباء على استيراد التوركا شوهدت أسلاك هذا التور متصلة بأسلاك الشركة، فهذه حالة تليس بجريمة سرقة التيار الكهربائي المملوك لشركة التور.

(جريدة ١٤/٥/١٩٧٧ ملن رقم ٩٤٣ سنة ٧ ق)

٣٥ - إذا كان ثابت من الحكم أن المكان الذي حصل فيه التفتيش لم يكن مسكناً للتمم بل هو المحل المخصص لعمل القهورة بدويان البوليس، وأن الشرطى الذي نظر خلال تفتيشه باهلاً لم يكن يقصد التجسس على من به إذ لم يكن يعرف أن المتهم مخفي فيه، بل كان يستطلع سبب الضوء المتجسس منه، فرأى المتهم مشتغلاً بعد كروتات الكيوسين المسروقة، فإن حالة التليس تكون قائمة والتفتيش يكون صحيحاً.

(جريدة ١٤/٧/١٩٤٤ ملن رقم ٤٣٣ سنة ١٤ ق)

٣٦ - إذا كان مأورده المحكمة بصدده بيان الواقعة مفيداً أن فعل السرقة كان قد ارتكب قبل تفتيش المتهم بجرمة بغيره فإن الجريمة تكون متليساً بها جازاً لكل فرد من الأفراد أن يقبض على من قاربها وبإثبات أن مفتقه على أساس أن ذلك من تروابع قبض ومستانه.

(جريدة ١٤/٧/١٩٤٨ ملن رقم ١٢٣٣ سنة ١٩٤٨ ق)

٣٧ - إن مشاهدة المتهم ومعه السلاح النازي في يده، وعدم تقديمه لمأور الضبط القضائي الذي شاهده الرخصة التي تجيز له حمل السلاح - ذلك يعتبر تليساً بمنحة حمل السلاح ولو استطلاع المتهم فيها بعد أن يقدم الرخصة. إذ لا يستلزم في التليس أن يثبت أن الواقعة التي اكتفت بالإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة أو أن المتهم هو الذي ظفها. وإذن فالقبض على المتهم يكون صحيحاً وتحتجبه، سواء لداعي مجرد القبض عليه أو للبحث عن أدلة مادية متعلقة بالجريمة كالخراطيش الخاصة بالسلاح الذي ضبط معه، صحيح كذلك. ومتى كان التفتيش صحيحاً فإن مأور الضبط القضائي الذي يشره يكون له بمقتضى القانون أن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقاً بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أسرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن وقتئذ على بحث. إذ لا يصح مطالبة، وهو يحكم القانون إذا علم من أى طريق، يوقع جريمة مخص بتحرى حقيقتها، أن يقض بسره عن دليل يكشف عن جريمة وقعت، والحال أن هذا الدليل هو الذي قاله مصادرة أثناء مباشرته عملاً مشروعاً ولم يكن في الواقع حقيقة الأمر ناتجاً عن أى إجراء أو عمل ما يصح وصفه في القانون بالصحة أو البطلان. أما الضبط - وهو عمل من أعمال التحقيق كالفتيش وإن كان أمون منه على الناس في خطره فإنه يكون صحيحاً على أساس التليس إذا كان مأورده أثناء التفتيش تمد حياته جريمة كالخروج مثلاً فإذا لم يكن إلا دليلاً يكشف عن جريمة سبق وقوعها فإن هذا الدليل يكون بمثابة بلاغ عنها يغول مأور الضبط القضائي أن يثبت حاله في محضر بخره ويصرف التحري عنه ثم يحتفظ عليه مؤقتاً حتى يقدمه لسلطة التحقيق المختصة بضبطه قانوناً كما هو مقتضى المادة ١٠ من قانون تحقيق الجنائيات. وإذن فكل الأحوال يكون الاستدلال بالتليس المضبوط أثناء التفتيش الصحيح سائفاً جازاً.

(جريدة ١٤/١٠/١٩٤٥ ملن رقم ١٢٣٦ سنة ١٥ ق)

٣٨ - إذا كان الواضح مما أثبتته المحكمة أن رجل البوليس إذا كانا برمان في دورية ليلى قفاشتهما في الطاعن اشتباها بتورده الظروف فاسترقاه فلم يدعن بل حلول الحرب فلما تبعه أحدهما وقت وعندئذ ظهرت حالة التليس بادية إذ كان يحمل في يده السلاح النازي بشكل ظاهر، فإن الحكم إذ أدانته في جريمة حمل السلاح بدون رخصة تأسيساً على قيام حالة التليس لا يكون خطأ.

(جريدة ١٤/٨/١٩٥٧ ملن رقم ٥١٧ سنة ١٩٥٧ ق)

المخدرة فلما حضر الضابط إلى المنزل لم يكن به من الآثار الظاهرة لتلك الجريمة ما يستلحق ضابط البوليس مشاهدته والاستدلال به على قيام حالة التلبس فلا يمكن عند حضور الضابط اعتبار هذا المتهم في حالة تلبس . ولا يمكن اعتبار ورقة المادة المخدرة التي حملها المرشد إلى الضابط عقب البيع أثراً من آثار الجريمة يكفي لحمل حالة التلبس قائمة فعلاً وقت انتقال الضابط . لأن الآثار التي يمكن اتخاذها أمارة على قيام حالة التلبس هي الآثار التي تنبئ بنفسها عن أنها من مخلفات الجريمة والتي لا تحتاج في الإثبات عن ذلك إلى شهادة شاهد .

(جلد ١٧٧/٥/١٧٣ طعن رقم ١١٧٤ سنة ٥ ق)

٤٢ - لا بطلان في الإجراءات التي يتخذها رجل البوليس توصلاً لضبط عرعر مخدر متلبس بجريمة ما دام الغرض منها هو اكتشاف تلك الجريمة لا التحريض على ارتكابها فإذا كلف كونسابل المباح أحد المرشدين بشراء مادة مخدرة (أفيون) من عطار ثم ضبط العطار وهو يقدم ، بإرادته واختياره الأفيون إلى المرشد ، فهذا الضبط صحيح على أساس أن العطار متلبس بجريمة إحراز الأفيون .

(جلد ١٧٧/١٧/١٧٣ طعن رقم ٢٧٤ سنة ٨ ق)

٤٣ - ان الجريمة متى شُهدت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها برمة يسيرة تكون في حالة تلبس بها ، وهذه الحالة تجوز لرجل الضبطية القضائية أن قبض على كل من سام فيها فاعلاً كان أو شريكاً وأن يفتشه ويستوى ذلك من يشاهد وهو يقارفر الفعل المكون للجريمة ومن سام فيه وهو بعيد عن محل الواقعة ، فإذا كانت الواقعة هي أن ضابط المباحث كلف أحد المرشدين بأن يشتري مخدراً من شخص علم من تحرياته أنه يتجر في المواد المخدرة ، ثم سار خلف المرشد حتى وصلا إلى منزل هذا الشخص فدخله المرشد وانتظر الضابط خارجاً ، ثم خرج المرشد ومعه المخدر فإن الضابط إذ شاهد المخدر مع المرشد عقب حصوله عليه داخل المنزل يكون قد شاهد جريمة متلبس بها ، ويجوز له في هذه الحالة تفتيش كل من كان مساهماً في الجريمة والقبض عليه .

(جلد ١١١/٨/١٩٤٢ طعن رقم ٢٠٠٦ سنة ١٣ ق)

٤٤ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس علم من تحرياته أن زيداً يتجر في المواد المخدرة فاستصدر إذنًا من النيابة في تفتيته وتفتيش محله ومن يوجد فيه ، وكلف غيره لشراء مادة مخدرة منه ، فماد

٣٧ - إذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم في حالة تمسك إلى الاشتباه إذ كان يلتصق بتمه ويسيرة ويجرد رؤيته لم ترك المرة التي كان يجلس فيها وانتقل إلى أخرى فلما تبوءه أثنى بالحقبة التي كان يحملها وقفر من النظر قبل أن يحس به رجال البوليس أو هموا بالقبض عليه فهذا يعد تخلياً منه عن حيازتها وتركها للملكية فيها ، يتحول كل من يمسحها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لمجبة الاختصاص . فإذا ما تفتحت ووجد فيها الشيء المرسوم فإن المتهم يكون في حالة تلبس بالسرقة فيجوز القبض عليه وتفتيشه بهيئتهن هما من سلطة التحقيق .

(جلد ١٠/١٠/١٩٥١ طعن رقم ٣٨ سنة ٢١ ق)

٣٨ - متى كان المتهم قد شوهد حائزاً لبعض المرسوم عن طريق وجوده في القضاء أمام الطاحونة التي في حيازته ، فإنه يكون بمقتضى المادة ٨ من قانون تحقيق الجنابات ، في حالة من حالات التلبس بالجريمة تخول ضابط البوليس ، بناء على المادة ١٨ من القانون المذكور ، تفتيش الطاحونة والمخزن اللذين عثر فيها على باقي المرسوم .

(جلد ١٤/٥/١٩٤٥ طعن رقم ١٠٢١ سنة ١٥ ق)

٣٩ - ان صياح العيارات النارية من المجبة التي شوهد المتهم قاصداً يجرى منها عقب ذلك مباشرة يعتبر من حالات التلبس بالجنابة الوارد ذكرها في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنابات والتي تخول ، وفقاً للمادة ٧ من هذا القانون ، أي إنسان أن يفتش عليه ثم يفتشه .

(جلد ١٤/١٧/١٩٤٢ طعن رقم ١٩٤٨ سنة ١٢ ق)

٤٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أنه على أثر اطلاق العيار اتارى على الجنى عليه بقصد قتله ابلغ الحادث إلى قسعة البوليس ثم إلى النيابة ، ويوشر التحقيق بمكان الحادث عقب وقوعه بوقت قصير ، فالواقعة على هذا الأساس تعتبر جنابة متلبس بها . وإذن فالتفتيش الذي يكون معاون البوليس قد أجراه يكون صحيحاً ولو لم يكن قد صدر به إذن من النيابة . فإن رجل الضبطية القضائية لم يفتش القانون في أحوال التلبس بالجنابة أن يقبضوا على المتهم ويفتشوه ويفتقروا منزله .

(جلد ١١٣/١٧/١٩٤٣ طعن رقم ١١٣٣ سنة ١٣ ق)

٤٦ - إذا كان الثابت أن الذي شاهد المتهم في حالة التلبس بالجريمة - وهي جريمة بيع مواد مخدرة - هو المرشد الذي أرسله ضابط البوليس لشراء المادة

٤٩ — إذا كانت الواقعة هي أن ضابط المباحث استصدر أمراً من النيابة بتفتيش منزل متهمة فلما دخله وجد شخصاً غير المتهمة جالاً فيه فأسكبه ، وكان يجره وقتئذ مادة بيضاء انصابت على الأرض ، فالتفتها الضابط ، ثم قفقه فوجد في جيبيه ورقى هيروين . فهذا الشخص يعتبر وقت مشاهدة المادة البيضاء معه ومحاولة التخلص منها عند رؤيته للضابط في حالة تلبس تبرر التفتيش الذي وقع عليه حتى ولو ظهر من التحليل فيما بعد أن تلك المادة البيضاء لم تكن من المواد المحرمة لإحرازها .

(جـ ١٣/١٧/١٣٧٧ طين رقم ٣٤ سنة ٨ ق)

٥٠ — إذا كانت الواقعة التي أنبتها الحكم هي أن رجال خفر السواحل ، وهم من مأموري الضبطية القضائية عند قيامهم بتفتيش كومن القش بموار منزل المتهمة عثروا على مواد مخدرة ، فالتفتوا بذلك إلى المزل وقتشوه من غير إذن النيابة فوجدوا به مواد مخدرة أيضاً فلا مخالفة للقانون في ذلك . لأن تفتيش القش لا يقتضي استئذان النيابة إذ القانون لا يتطلب إذنهما إلا فيما يتعلق بالمنازل والأشخاص حياتاً لحمة المساكن وحرية الأفراد ، ولأن تفتيش المنزل إنما أجري على أساس أن المتهمة كان في حالة تلبس بالشور على المخدر في القش الملوك له .

(جـ ٢١/٢/١٩٤١ طين رقم ١٠٨٤ سنة ١١ ق)

٥١ — إن إحراز المخدرات جريمة مستمرة فمعاينة المخدر مع المتهمة وهو يصرحه من تلقاء نفسه على المشتري تكون حالة تلبس بالجريمة يجوز معها بمقتضى المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات لكل شخص ولو لم يكن من مأموري الضبطية القضائية أن يقبض على المتهمة ، كما يجوز له أيضاً أن يفتشه ، لأن الضبط يستتبع التفتيش ، وذلك لأسباب منها أن ترك المخبرض عليه بلا تفتيش قد يؤدي إلى إندام الفائدة من القبض عليه .

(جـ ١٣/١٧/١٣٧٧ طين رقم ١١١٩ سنة ١٢ ق)

٥٢ — إذا كان ضابط المباحث عندما دخل منزل مومس ، في سبيل إداء وظيفته ، قد رأى المتهمة ممسكة بقطعة من الحشيش ظاهرة من بين أصابعه ، فإن هذه الحالة تعتبر تلبساً بجريمة إحراز الحشيش . ويكون القبض على المتهمة وتفتيشه صحيحين . ولا يقال إن الضابط قد دخل المنزل لغرض معين هو مراقبة الأمن والإشراف على تنفيذ اللوائح الخاصة بالتحال العمومية

المخبر وقدم الضابط قطعة من الأفيون قال انه اشتراها من زيد هذا الذي أمر غلاماً يجلس أمام حاتوه بتسليمه قطعة الأفيون المذكورة ، فهاهم الضابط المحل وقتش غلاماً كان فيه على أنه الغلام الذي عنده المخبر ، وقتش زيدا فوجد كلا منهما يحمل مادة مخدرة في جيبيه ، فهذا التفتيش صحيح ، إذ أن بيع المادة المخدرة للخبر هو حالة تلبس بجريمة إحراز المخدر فتول مأموري الضبطية القضائية تفتيش كل من يرى اشتراكه فيها .

(جـ ١٢/١٧/١٩٤٨ طين رقم ٢٢٤٤ سنة ١٧ ق)

٥٣ — إن ضبط المتهمة يمرض المخدر للبيع في الطريق العام على الكونستابل الذي تسكر في ذي تاجر مخدرات وشهد بنفسه مقارعة الجريمة بجعل الجريمة مثلباً بها . وإذا كان الذي اتفق إجراءات التفتيش والقبض على المتهمة هو أحد ضباط إدارة مكافحة المخدرات وكانت تلك الواقعة قد وقعت بعد صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الذي جعل ضباط تلك الإدارة من مأموري الضبط القضائية في تنفيذ أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للاجتماع بالمخدرات واستعمالها . فإن إجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة .

(جـ ١٣/٤/١٩٤٣ طين رقم ٢١٦ سنة ١٣ ق)

٥٦ — إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم نيل على أن رجل الحفظ رأى المتهمة يسرع إلى دكانه ويقف بجوار موقفه ويلق فيه شيئاً فأدرك أن المتهمة إنما أرادت إخفاء مادة مخدرة فأسرع إلى ضبطها وضبطها فلما فذه الحالة هي من حالات التلبس التي يبيح القانون فيها لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش .

(جـ ١٦/٤/١٩٢٦ طين رقم ٣١٦ سنة ٦ ق)

٥٧ — إذا شوهد شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة في حجره فذه حالة تلبس توجب على من شاهده حال قيامها أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك وتفتيش المتهمة في هذه الحالة لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحاً قانوناً لأن تفتيش الشخص من توابع القبض بل من مستلزماته .

(جـ ١/١٧/١٣٧٦ طين رقم ١١٠٢ سنة ٦ ق)

٥٨ — إن مشاهدة الجاني يحمل مخدراً هي من حالات التلبس بالجريمة ، بل هي أظهر هذه الحالات وأولاهها .

(جـ ١٥/٢/١٣٧٧ طين رقم ٣٣٦ سنة ٧ ق)

إتقاه . ثم الاستشهاد به في الدعوى كدليل على التهم الذي كان يحمله . يكون صحيحا لإعلان فيه حتى ولو لم يكن التهم في إحدى حالات التلبس أو غيرها بما يجوز فيها قانونا لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه . فإذا كانت الواقعة الثانية بالحقم هي أن المتهمين هما اللذان أقيما من تلقاء قسيسيما ما كانا يحوزانه من مادة مخدرة بمجرد أن رآيا رجال البوليس قادمين نحوهما لضبطهما ، وكان ضبط هذه المواد قد حصل بعد ذلك وهي مقلقة على الأرض . فلا يصح توجيه أي عيب إلى الحكم في استشهاده بضبط المواد المخدرة على هذه الصورة . والقبض على المتهمين بعد ذلك عقب إلتئهما بالمادة المخدرة وتفتيشهما يكون صحيحا قانونا . لأنهما بالقاءهما المخدرات على الأرض في حضرة رجل البوليس يعتبران وتقتض في حالة تلبس تميز القبض عليهما وتفتيشهما .

(جلة ١٩٨٩/١٢/١٧ طن رقم ١٠١ سنة ٩٠ ق)

٥٧ - أن الجريمة متى شؤعت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها بجرمة بيرة فإنها تكون متلبسا بها ويجوز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساء فيها فعلا كان أو شريكا وإن يقتضيه أن رأى لذلك وجبا . يستوى في ذلك من يشاهد وهو يقارف الفعل المكون للجريمة ومن تبين مسامحة فيها وهو بعيد عن محل الواقعة . وإن ففاعة مادة مخدرة مع متهم تجعل هذا التهم متلبسا بجريمة إحراز مخدر وهذا كما يسوغ القبض عليه وتفتيشه ويسوغ القبض على كل من يثبت اشتراكه معه في فعله . وإن - فعنبت المخدر لدى التبريك يكون صحيحا سواء أكل بناء على تفتيش أم كان هو الذي القاه من تلقاء نفسه .

(جلة ١٩٨١/٢/٢ طن رقم ٩٢٢ سنة ١١ ق)

٥٨ - إذا كانت الواقعة الدعوى أن ضابط البوليس علم من تحركاته أن أجولة من الأرض مرحلة بطريق السكة الحديد قد دس فيها مخدر فاستصدر هو مباشرة من غير واسطة النيابة أمرا من القاضي بضبطها وتفتيش من يسلمها ، ولما ذهب إلى المحطة رأى المتهم يتسلم الأجولة ثم وحدها على عربة وسار أمامها ، ولما شرع في ضبطه لجأ إلى الفرار ، فبين فرار المتهم وتركه العربة بما عليها في الشارع العمومي مفاد أنه تركها لرجال البوليس وتصل منها وعمل على قطع كل علاقة له بها . ولذلك لا يقبل منه إذام ففقا هذه العربة أن يدعى بأن حرمة ملكه قد انتهكت . كما أنه لا مصلحة له في أن يسلك يطلان

لم يكن له أن يضبط فيه غير ما هو متعلق بالفرص الذي دخله من أجله ، فإن الضابط بعد دخوله المنزل لذلك الفرص المعين يكون من واجبه قانونا إذا ماشاهد وفرع جرمية في هذا المنزل أن يتخذ في حق المجاني الإجراءات القانونية التي له أن يتخذها لو أنه شاهد الجريمة تقع في أي مكان آخر .

(جلة ١٩٨٢/١١/٢٣ طن رقم ٢٧٢٧ سنة ١٢ ق)

٥٣ - إذا كان الثابت بالحكم أن ضابط البوليس قد رأى المتهم وهو يحمل مادة الأفيون ظاهرة في يده وحوله أشخاص اقتضوا من حوله لما رأوا الضابط ومن معه من رجال القوة ، فهذه حالة تلبس تتبع القبض عليه وتفتيشه ، والحكم بإدانة اعتداء على الدليل المستمد من هذا الإجراء صحيح .

(جلة ١٩٨٠/٥/٨ طن رقم ٤٣٣ سنة ٧٠ ق)

٥٤ - إذا كانت واقعة العموى كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه هي أن الكونستابل قد شاهد المتهم الثاني وهو يسلم المخدر من التهمة الأولى ويضعه في جيبه ، فإن هذا الكونستابل وهو من رجال الضبطية القضائية يكون قد شاهد الجريمة في حالة تلبس ، فلذا ما أبلغ ضابط البوليس بذلك - وهو أيضا من رجال الضبطية القضائية - فإن المخدر إذا ما ضبط بها لذلك يكون قد ضبط مع هذا التهم وهو في حالة تلبس .

(جلة ١٩٨٣/٥/١٨ طن رقم ٦١٧ سنة ٧٣ ق)

٥٥ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن ضابط البوليس لما هم بتفتيش شيخ البلدة المتهم قال له « وكان طوز تفتش » فلما رد عليه بالإيجاب أسقط من يده علبة من الصفيح وجد الضابط بها مواد اشبهت في أنها حشيش وأفيون ، ثم ثبت من التحليل أنها كذلك ، فالحكم الصادر بإدانة التهم استنادا إلى ذلك لا يجوز الطعن فيه بمقتولة إن الحصول على المخدر كان بناء على تفتيش باطل لأن المخدر إنما ضبط بعد أن القاه المتهم من يده .

(جلة ١٩٨٨/١/١٠ طن رقم ٢٥٥ سنة ٨٤ ق)

٥٦ - إن ما يحرمه القانون بشأن تفتيش المنازل والأشخاص ويبنى عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض الذي يقع على الأشخاص أو في منازلهم على خلاف الأوضاع التي رسمها . أما إذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض . كأن يكون المتهم قد أتى من تلقاء نفسه بشيء كان يحمله عند ما شرع بتدوم رجل البوليس القبض عليه . فإن ضبط هذا الشيء بعد

لأن المتهم يكون في حالة تليس بأحراره . ولا يقبل منه التبعي عليهم بأنهم أجروا تفتيشا بغير إذن من سلطة التحقيق ما داموا في ذلك — والحقيقة لم تكن مع أحد ولا لأحد — لم يتصورا على حرمة من الحرمات أو حرية من الحريات .

(جلسة ١٩٤٥/١/١ طين رقم ٨١ سنة ١٩٤٥ ق)

٦١ — إذا كان المتهم هو الذي ألقى المخدر الذي كان معه طواعية واختياراً عندما رأى رجال الحفظ قادمين نحوه ، فهذه حالة تليس تتيح لرجال الحفظ الذين شاهدوه أن يقبضوا عليه ويفتشوه ، فإذا وجدوا معه مخدراً صح الاستدلال به عليه .

(جلسة ١٩٤٧/٢/٢٤ طين رقم ٩٧٧ سنة ١٩٤٧ ق)

٦٢ — متى كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم عندما وقع بصره على رجال البوليس ألقى طواعية واختياراً ، المخدر الذي كان يحمله قبل أن يقبض عليه ويفتش ، فإن ظهور المخدر معه على هذا التحديد تلبس بجرمة إحرار المخدر بغير ما حصل من قبض وتفتيش .

(جلسة ١٩٤٧/٩/١١ طين رقم ٩٩٩ سنة ١٩٤٧ ق)

٦٣ — إذا كان المتهم قد أتى من يده لقاغات من الورق عندما رأى رجال البوليس ، فالتفتها أحدهم ، واتضح أنها تحوي مادة المخش ، فقبضوا عليه وفتشوه فإن إدانته تكون صحيحة . إذ أن الدليل عليه يكون قد قلم من غير التقبض أو التفتيش .

(جلسة ١٩٤٧/١٧/١٥ طين رقم ٢٠٩٣ سنة ١٩٤٧ ق)

٦٤ — إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس ومعه عسكريان حينما كانوا يمشون في داويرة ليلية رأوا شابين قادمين نحوه . فناداهما الضابط فلم يجابوا ، ثم لما اقترب هو ومن معه منهما صوب الضابط نحوهما نور بطارية فأروا أحدهما قد وضع يده في فتحة جيبه ثم أخرجهما ، وعندئذ سمعوا صوت شيء سقط على الأرض بجواره ، فأمسك الضابط فوجدته حافظة قود ، فسلمها عنها فأنكر كل منهما ملكيتها لهما ، ثم تمسكها فوجد فيها مبلغاً من النقود وعلتين من الصفيح جهما أفيون ، فالدليل الحاصل من تفتيش هذه الحافظة لا يعتبر وليد قبض أو تفتيش ، لأن المتهم هو الذي ألقى من فتحة قميصه بالحافظة على الأرض وتخلل عنها قبل أن يصل الضابط بها .

(جلسة ١٩٤٨/١/١٢ طين رقم ٣٣٤١ سنة ١٩٤٧ ق)

٦٥ — متى كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم هو الذي ألقى بنفسه ما كان يحزمه من مادة مخدرة

التفتيش لمصلوه بناء على إذن باطل ، لأنه بقراره قد أوجد حالة جديدة تتيح التفتيش بدون أي إذن . ثم إن تفتيشه هذا لا شائبة فيه أيضاً ما دام قد حصل بعد تفتيش العرب والعثور على المخدر في أحد الأجيولة التي كانت محملة عليها فإن ذلك يجعل من الواقعة حالة تليس تتيح تفتيشه .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٦ طين رقم ٨٣٣ سنة ١٩٤٧ ق)

٥٩ — إذا كان الحكم قد أثبت أن رجال البوليس المأذنين بتفتيش شخص ومنزله ومفاته لم ادخلوا المقتضى قد شاهدوا المتهم ، وهو شخص غير الوارد اسمه في إذن التفتيش ، عند باه الخلفي يحاول الهرب فلقق به أحدهم ومحت خارج ذلك الباب فوجد على مقربة منه كيساً على الأرض به حشيش فقبضوا المتهم لاعتقادهم أن له صلماً في جريمة إحرار هذا الحشيش فعدروا معه على حشيش أيضاً ، فإن هذا التفتيش يكون صحيحاً . لأن الحكم يكون قد أثبت أن جريمة إحرار المخدر كان متلبساً بها . ومتى كان الأمر كذلك فلا تريب على المحكمة في اعتدائها على ما تحصل من هذا التفتيش . ذلك لأن التلبس بالجريمة الوارد ذكره في الشق الأول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات لا يشترط فيه مساعدة شخص بعينه يرتكبها ، بل أنه يكفي مشاهدة الفعل المبكوك له وقت ارتكابه أو بعد وقوعه بجرمة يبره ولو لم يشاهدهم بركبه ولأن رجال الضبط القضائية لهم بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات في أسوال التلبس بالجنايات والجنايات أن يقبضوا على كل من يقوم بهم أي دليل على مساهمته في الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقعه أو ارتكابه .

(جلسة ١٩٤٧/١/١٨ طين رقم ٢٨٩ سنة ١٩٤٧ ق)

٦٥ — إن إلقاء المتهم بالحفية التي كان يحملها في القرعة على أثر سؤاله بجرمة أو مباحثي البوليس ومن كل من معه من رجال الداويرة من صاحبها عما هو يداخلها يجعل لرجال الحفظ هؤلاء يل يوجب عليهم أن ينقلوها من الماء ويضعوا يدهم عليها بما فيها تمويلاً لتفديعها لجهة البوليس . ولا يصح للتهم في هذه الحالة أن يدعى أنهم أخذوها منه أو قبضوا متاعه الذي كان يحمله . لأن إلقاءه بالحفية على نحو ما فعل ، قبل أن يمسك به أحد أو يمسك بالقبض عليه ، يعتبر تغليبا منه عن حيازتها بل تركا للملكية فيها ، ويغزل بالتالي كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويضعها لجهة الاختصاص فإذا تم قبضها بذلك ووجدوا فيها مخدراً

عليه لارتكابه سرقة فتقدم الجندي إليه وأمسك به وعندئذ أتى بورقة على الأرض فالتقطها الجندي ووجد بها مادة تين فيها يد أنها حشيش فأجرى ضبطه واقتاده إلى مركز البوليس ، فقام الضابط بتنشيط مسكنه فشر على أوراق مما يستعمل في لف المخدرات ولم يثر على مخدر ، فالواقعة على هذا النحو تجعل رجل البوليس إزاء جريمة سرقة متلبس بها بغض النظر عما تبين بعدئذ من حقيقة الأمر عنها ، ولذا فقد كان له أن يقبض على المتهم ، وإذا ما أتى هذا ما يده بعد ذلك ودانته المحكمة على هذا الأساس فإن الحكم يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(جلة ١٩٥٧/٤/٢٤ ملن رقم ١٤٩ سنة ٢٢ ق)

٧١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط المباحث علم من تجرياته أن زيدا يقيم خصا بالطريق الزراعي ويمرر فيه الحشيش ، فاستصدر إذا من النيابة بتنشيطه هو ومن يكون معه بالخص ، ولما قام بتنفيذ ذلك رصمه رجل البوليس ووجهه هو والطاعن يجلان تحت شجرة فلما رأهما المتهمان أتى الطاعن بعينه تبين أن بها قطعة من الحشيش ، فالتساءل العلة في هذه الحالة يكون تخليا بإدانة ملتها عما كان يحوزه من المخدر وليس نتيجة لعمل غير مشروع من جانب الضابط . وإن كان اذاتهما بناء على الدليل المستمد من ضبط العلة تكون سليمة .

(جلة ١٩٥٢/١١/١١ ملن رقم ٩٢٣ سنة ٢٢ ق)

٧٢ - إن فتح باب سيارة معطلة للايجار وهي واقفة في قطرة المرور لا ينطوي على تعرض للحرية الركاب الشخصية ، ولرجال الضبطية القضائية الحق في هذا الإجراء البحث على مرتكب الجرائم وجميع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيها مومنوط بهم في دوائر اختصاصهم . ولذا كان الحكم قد استخلص تخلي المتهم عن الكيس الذي ضبطت به المادة المخدرة بما شهد به رجال الضبطية القضائية من أن المتهم عندما رآهم يفتحون باب السيارة وكانت يده إذ ذاك على الكيس رفعا عنه وأنكر ملكيته وحيازته وقال إنه لا يعرف عنه شيئا ، فهنا التخلي يجعل ضبط المخدر في الكيس جريمة متلبس بها بها تبرر تنشيط الطاعن بدون إذن من النيابة طبقا للادتين ٦٣٣ و ٦٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ويجعل الاستدلال بما أسفر عنه التنشيط على إدانة الطاعن صحيحا .

(جلة ١٩٥٧/٢/٢٠ ملن رقم ٨٣ سنة ٢٢ ق)

٧٣ - لا حرج على الضابط المتدرب لتنشيط منزل المتهم ، إذا ما قصد عليه دخول المنزل من باب

بمجرد أن رأى رجل البوليس قاعدتين تحوزن لفضله وأنها تين أن ما ألقاه أفقون ، فإن إلقاء تلك المادة يعتبر تخليا منه عنها ويحول كل من يمسها أن يلتقطها فإذا هو قاعدتها ووجد فيها مخدرا كان المتهم في حالة تلبس بأحراز المخدر وجاز الاستعداد عليه بضبطه معه على هذه الصورة .

(جلة ١٩٥١/٢/٦ ملن رقم ٩٥ سنة ٢١ ق)

٦٦ - إن رؤية ضابط البوليس للمتهم وهي تلقى بالمخدر - ذلك تلبس بجريمة إحراز المخدر .

(جلة ١٩٥٧/٥/٧ ملن رقم ٣٢٢ سنة ٢١ ق)

٦٧ - متى كان الثابت من الحكم أن المتهم أتى من يده قطعة الحشيش من قبل أن يقبض عليه الضابط أو بهم بالقبض عليه ، وأن القبض والتنشيط لم يحصل إلا بعد التناط الضابط لقطعة الحشيش التي ألقاها المتهم فإن القبض والتنشيط يكونان قد وقعا صحيحين ، وذلك لأن المتهم هو الذي أوجد مادة التلبس بعمله وطواعية منه .

(جلة ١٩٥١/١٠/١٥ ملن رقم ٨٤٧ سنة ٢١ ق)

٦٨ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم هو الذي أتى قطعة الحشيش من يده قبل أن يقبض عليه الضابط أو بهم بالقبض عليه ، وأن القبض والتنشيط لم يحصل إلا بعد التناط الضابط لقطعة الحشيش التي أتى بها باختياره وطواعية منه ، فالقبض والتنشيط يكونان صحيحين لحصولهما بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها نتيجة التناط المخدر وتبينه بعد أن تخلي عنه صاحبه .

(جلة ١٩٥٢/٢/٢٥ ملن رقم ١٤٤٦ سنة ٢١ ق)

٦٩ - متى كان الثابت أن المتهمين كانوا يجلسون إلى منضدة في أحد المقاهي وأمامهم ورقة ، فلما رأوا رجل البوليس قاعدتين تحوزن نظرا عن الورقة التي كانت أمامهم وأتى بعضهم أوراقا كان يحملها ، وهذا وذلك قبل أن يقبض عليهم أحد أو يفتشهم ، فإن ضبط هذه الأوراق يكون صحيحا . وإذا كانت هذه الأوراق تشير بما اشتملت عليه إلى وقوع جريمة معاقب عليها بالمادة ٩٨/١ من قانون العقوبات فإن ما تلا ضبطها من قبض وتنشيط يكون صحيحا أيضا نظرا لقيام حالة التلبس بتلك الجريمة .

(جلة ١٩٥٣/٢/٢ ملن رقم ٥١٨ سنة ٢١ ق)

٧٠ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن جندي المرور أثناء قيامه بعمله شاهد الطاعن يجري في الطريق ويقبضه ترم من العامة مع الصياح طالبين القبض

الأمر الصادر اليه من النيابة ضبط المتهمين وتحتسبها فإن ما يقوله الطاعن عن جلال التفتيش لا يكون مقبولا (جلسة ١٩٥٤/٥/١٢ ملن رقم ٢٠١ سنة ٢٤ ق)

٧٨ - إذا كان التائب عما هو وارد في الحكم المطعون فيه أن ضبط المخدر الذي دان الحكم الطاعنة بإحرازه لم يكن وليد تفتيش وقع عليها وإنما كان ذلك نتيجة لتخليها عنه طواعية واختيارا وإلقائها إزاء عل مشد من الضابط الذي كان يقوم وقتئذ بتنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل زوجها ، فلا يحق لها من بعد والمجربة متلبس بها أن تطعن في صحة الضبط أو في صفة من أجراه .

(جلسة ١٩٥٤/٦/٢١ ملن رقم ٧٥٤ سنة ٢٤ ق)

٧٩ - إذا كان التائب أن الضابط دخل محل الطاعن بقصد التفتيش على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش ، وكان قد دخل المحل في الأوقات التي يباح فيها للعمود أن يدخله ، وكان دخوله مقصورا على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه - فإن دخوله يكون صحيحا ، فإذا ما شاهد الطاعن يلقى غصرا ، كان له نجا لقيام حالة التليس أن يقبض عليه ويفتشه .

(جلسة ١٩٥٥/٣/١٩ ملن رقم ١٠ سنة ٢٥ ق)

٨٠ - إذا دخل ضابط وكونتابل منزل متهم صدر بتفتيشه إذن من النيابة فتأخذ بمجرد دخولها فضلا آخر يخرج من إحدى الغرف ويلقى بلفافة كانت في يده على الأرض فظهر منها الحشيش ، ثم حاول الحرب فالتفتل الضابط وقبض الكونتابل هذا الشخص وقبض عليه ، فإن القبض يكون قد تم صحيحا نتيجة وجوده في حالة تليس بإحراز غصدر تحلى عنه وإرادته .

(جلسة ١٩٥٥/٣/٢٢ ملن رقم ٢١ سنة ٢٥ ق)

٨١ - إذا كان المتهمان قد وضعا قسما في وضع يدعوي غريبة ، فإن من حق رجل البوليس أن يتوقفهما ليتبينوا حقيقة أمرهما ، فإذا قرأ عقب ذلك وأقيا بلفافين قبيل الإمساك بهما ، فإن ذلك يتوافق معه من المظاهر الخارجية ما يفي به بناء عن وخرج جريمة ، ويمكن لاعتبار حالة التليس قائمة ويبيع لرجل السلطة العامة لإحضار المتهمين وتسليمهما لأقرب مأموري الضبط القضائي .

(جلسة ١٩٥٥/٥/٢٢ ملن رقم ١٦٠ سنة ٢٥ ق)

أو إذا خشي إن هو طلب إلى ساكنيه أن يفتحوا له أن يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من المخدر المتدبب هو التفتيش عنه ، لاجرح عليه إذا هو كلف المخبر الذي يرافقه بأن يفتح الباب من الداخل . وإذا كانت زوجة الطاعن عند رؤيتها المخبر الذي دخل المنزل بوجه قانوني تنفيذا لأمر رفيعه المتدبب التفتيش قد ألقت بالعلبة التي كانت في يدها ، فإنها تكون قد تخلت عنها ، ويكون مباحا للمخبر أن يلتفتلها ويكشف عما فيها ، فإذا ما وجد بها غصرا فهذه حالة تليس تجوز الضبط .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ ملن رقم ٦٦٦ سنة ٢٣ ق)

٧٤ - متى كان الحكم قد أتمت أن المتهم مجرد رؤيته لسيارة البوليس قد ألقى بالجوزة التي كانت في يده وتركها ودخل مقهاه ، فهذا يعتبر تخليا منه عن حيازتها فإذا ما تبين من فحص هذه الجوزة أن بها حشيشا فإن جريمة إحراز المخدر تكون متلبس بها ويكون تفتيش هذا الملم صحيحا .

(جلسة ١٩٥٣/٤/١٣ ملن رقم ٢٢٣ سنة ٢٣ ق)

٧٥ - إذا كان التائب بالحكم أنه أثناء قيام الضابط بتفتيش صاحب مقهى بناء على تده لذلك من النيابة شاهد الطاعن يمد يده إلى جيب صديريه ويقتطع على الأرض علبة فأسرعه والتفتلها فوجد بها ثلاث قطع من الحشيش ففتشه فوجد معه مطواة تبين من التحليل وجود أجزاء دقيقة من مادة الحشيش لاصقة ببلاحها - فهذا الذي أتته الحكم يحمل الطاعن في حالة تليس تمييز لمأمور الضبطية القضائية تفتشه .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ ملن رقم ٣٢٠ سنة ٢٣ ق)

٧٦ - إذا كانت واقعة الدعوى أن المتهم بمجرد أن رأى الضابط المكلف بتنفيذ التفتيش قلما إلى مكان جلوسه مع الطاعن ألقى بالعلبة التي بها المخدر على الأرض ، فإن هذا المتهم يكون بما قل قد أوجد الضابط إذا جريمة إحراز غصدر متلبس بها ، فيسوغ له - بصرف النظر عن الأمر الصادر بالتفتيش - أن يفتش كل شخص كان جالسا مع المتهم المتلبس بالجريمة يرى من وجوده معه في هذا الطرف احتمال اشتراكه في الجريمة .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٨ ملن رقم ٦٦٦ سنة ٢٣ ق)

٧٧ - متى كانت الواقعة الثانية في الحكم هي أن الطاعن تحلى بنفسه عن لفافة من الورق في ذلك على مرأى من الضابط الذي كان قداسا مع وجهه لتنفيذ

كان ببسبما شامعه من وجود أشخاص يلعبون الورق به وأنه لما دخل رأى عرجا وحصادا زجاجة بها بعض الخمر في مكان البيع من هذا المحل الممنوع يسع الخمر فيه بمقتضى القانون فإن هذه الجريمة الأخيرة تكون في حالة تليس بغض النظر عن أن الضابط لم يعاينه فيها ، إذ لا يشترط في التليس أن يشهد أن الواقعة التي اتفقت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة ، وإنه يكون الضابط إن يجري التفتيش وإن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ ، فلذا هو عثر في هذه الأثناء على مخدر كان للحكمة أن تعتمد على ذلك في إدانة المتهم بإمراره (جلسة ١٤/٢/١٩٥٠ ملن رقم ١٩٨٣ سنة ١٩٤٣ ق)

٨٧ - إنا أذنت النيابة في تفتيش مسكن المتهم لضبط ورقة مدعى سرقتها وفي أثناء التفتيش أتى آخر هذا المتهم المقيم مع هذا المسكن فجاءه وطلبه عملا ريب في أمره (هو في هذه القضية أنه ألقى شيئا من يده في الفارغ) فتفتحه معاون الإدارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد فيه «دخان حسن كيف» ثم ظهر أن الشيء الذي ألقاه في الفارغ هو مادة مخدرة (حشيش) فلا شك في أن تفتيشه لهذا السجب العلوي الذي لم يكن يحظر بيال أحد جائز بلا حاجة إلى إذن النيابة لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التليس .

(جلسة ١٧/١١/١٩٣٣ ملن رقم ١٢ سنة ٤ ق)

٨٨ - يمكن قيام حالة التليس أن تكون هناك مظاهر خارجية من شأنها أن تدفع من وقروح الفصل المكون الجريمة بصرف النظر عما يؤدي إليه التحقيق الذي يعمل فيها . فلذا كان الثابت أن ضابط المباحث المأذون من النيابة بتفتيش المتهم وعمله لما دخل المحل أجبر أبحاثا المتهم بضع شيئا في فم ثم بعضه كما أبصر المتهم يلقى شيئا على الأرض فاقبه إلى الأخ وأخرج من فم قطعا صغيرة من مادة تبين فيها بهد أنها حشيش كما اتهمه الجاوبش المرافق له إلى مكان المتهم فوجد قطعة من مادة تبين أنها حشيش أيضا فتفتش الأخ يعتبر أنه قد أجرى في حالة تليس بجريمة إمران الحشيش ولو لم يكن الضابط قد تبين وقتئذ ماهية المادة المصبوطة .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤٠ ملن رقم ٢٩٥ سنة ١١ ق)

٨٩ - إن مخالفة التهمة في حالة اضطرابي هو

٨٢ - الإذن الصادر من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل البيت عن متهمة هارب ومصورات مسروقة يسوغ تفتيش المنزل بجميع محتوياته فلذا هو ضابط البوليس أثناء بحثه في دولاب بالمنزل على مادة مخدرة فإن من واجبه أن يضبطها ، لا اعتدالا على الإذن الذي أجرى التفتيش بمقتضاه ، بل على أساس حالة التليس بجملة إمران المخدر التي انكشفته له وهو يباشر عمله في حدود القانون .

(جلسة ١٣٣٩/٤/١٩٣٩ ملن رقم ١٠٩ سنة ٩ ق)

٨٣ - إذا أذنت النيابة أحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهمة في جريمة إغفال أشياء مسروقة (أقفه) فبشر عرجا أثناء بحثه في دولاب بالمنزل على مادة مخدرة فإن من واجبه قانونا أن يضبطها .

(جلسة ٢٥/٣/١٩٤٠ ملن رقم ٨٣٧ سنة ١٠ ق)

٨٤ - ان الضباط التي رأى الشارع اتخاذها في تفتيش المساكن لم يقصد بها إلا المحافظة على حرمتها وعدم إباحة دخولها مالم تكن ثمة ضرورة لذلك . فهي كل ما لأمر الضبطية القضائية بمقتضى الأوامر العسكرية الحق في تفتيش المساكن عن أسلحة أو مسروقات من متعلقات الجيش فإن هذا ، لكونه يبيح له إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة أو المسروقات فيه بأية طريقة يراها موصلة للقرض ، يحوله ضبط كل ما يصادفه مما يتعلق بالجرائم كافة . وإنه فلذا هو عثر على ورقة ، ولو كانت صغيرة ، بين طيات الفراش كان له أن يضبطها ليرفعها ، فإن وجد فيها مادة من المواد المخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبط جسمها .

(جلسة ١٥/٧/١٩٤١ ملن رقم ١٠٠٠ سنة ١٤ ق)

٨٥ - متى كان لأمر الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم عن أسلحة أو ممتلكات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فهذا يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه هي وما يتبين من ذخيرة بأية طريقة يراها موصلة لذلك . فلذا هو عثر في أثناء التفتيش على علبة اتضح أن بها مواد مخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ، ولا يتركها عليه أنه تجاوز في تفتيشه الحد الذي صرح به الأمر المذكور .

(جلسة ٢٣/١١/١٩٤١ ملن رقم ٣٣٧ سنة ١٩ ق)

٨٦ - إذا كان ما أورده الحكم عن واقعة التعدي مفيدا أن دخول ضابط المباحث القصر إنا

٩٣ - يمكن القول بقيام حالة التلبس بإحراز الخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تدل عليها من وقوع الجريمة ، ولا يشترط أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين مادية المسادة التي شاهدها ،
(جلة ١٩٥٥/٣٠ من رقم ٤١٨ سنة ٢٥ ق)

٩٤ - إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان ماراً أمام عسكري وأن هذا العسكري أمكنه أن يدرك أن الراتحة التي كانت تقبض عما كان يحمله المتهم أن معه مادة مخدرة ، فإن الواقعة تكون جريمة إحراز مخدر متلبساً بها ويكون العسكري أن يقبض على المتهم ويحضره إلى أحد رجال الضبط بدون حاجة إلى إذن النيابة ومادام القبض عليه يكون صحيحاً ، فإن تفتيشه لضبط المواد المخدرة يكون صحيحاً أيضاً لأن تفتيش الشخص من توابع القبض عليه ومستزماته .

(جلة ١٩٤١/١٠ من رقم ١٤٨٤ سنة ١٤ ق)

٩٥ - متى كان الثابت أن المتهم هو الذي فتح بنفسه الخفية المكتبة فيها ، فلا قبحاً تصاعدت منها رائحة الأفيون ، فانبعثت هذه الرائحة متصاعدة من الخفية يعتبر تلبساً بجريمة إحراز المخدر بخلاف من شها من رجال الضبط التفتش في البعثة الخفية وضبط المخدر الذي جاء للاستدلال به على كل من يتهم بتلك الجريمة .
(جلة ١٩٤٥ ١١ من رقم ١١ سنة ١٦ ق)

٩٦ - متى كان غسيل مئمة المتهم والحصول منه على أثر المخدر لم يحصل إلا بعد أن شم الضابط رائحة المخدر تبيحت من فمه على أثر رؤيته إياه يتطلع مائة لم يتبينها ، فإن هذا الاجراء يكون صحيحاً على أساس قيام حالة التلبس . ولا يؤثر في ذلك أن يكون القبض على المتهم حصل قبل شم فيه ما دام الدليل المستند من شم القم مستقلاً عن القبض ، وما دام الشم في حد ذاته لا أساس فيه بالحرية الشخصية .

(جلة ١٩٤٦/١١ من رقم ١١٣٣ سنة ١٦ ق)

٩٧ - إذا كان ما قاله الحكم في صدد الاستدلال على قيام حالة التلبس بالجريمة غير محدد ولكن كان ما قاله في مقام آخر يصدد بانواقعة الدعوى مفيداً قيام هذه الحالة إذ هو قرر أن رجل البوليس شم رائحة المخدر تقبضت من يد المتهم ومن ملايه ، فلا يصح الطعن عليه من جهة استشهاده على المتهم بالدليل المستند من الاجراءات التي تمت على أساس التلبس .

(جلة ١٩٤٦/٢/٨ من رقم ١٧٠ سنة ١٦ ق)

٩٨ - لإن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها بعض

علامة من إحدى غرف المنزل الذيقيم فيه مع زوجها الذي صدر الإذن من النيابة بتفتيشه البحث فيه عن مخدرات ، ورؤية رجل البوليس لها وقتئذ وهي تحمل شيئاً في يدها تحاول إخفاء ظنوه مخدراً - كل ذلك يجعلها - بناء على المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنائيات - في حالة تلبس بجريمة الإحراز ، فيكون ضبط رجل البوليس ما في يدها صحيحاً .

(جلة ١٩٤٧/٢/٢ من رقم ٦٥٣ سنة ١٢ ق)

٩٥ - يمكن قانوناً القول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تدل عليها من وقوع الجريمة . ولذلك فإنه لا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين مادية المسادة التي شاهدها أو وقف على حقيقة أمرها ، فإن تعرف الجريمة على حقيقتها لا يكون إلا بناء على التحقيقات التي تجري في الدعوى .

(جلة ١٩٤٢/٢/٨ من رقم ٦٨٩ سنة ١٣ ق)

٩١ - إن مشاهدة شيخ الخفراء والأومباشي المتهم واقفاً يهرقه ليحلب الماء كولات يتردد عليه كثير من الناس ثم ينصرفون بسرعة ، وملاحظتهما عليه أنه يلقى من يده على الأرض ، عند رؤيته إياهما ، أوراقاً صغيرة مطوية - ذلك من شأنه أن يؤدي عقلاً إلى ما استنتجناه من أنه يتجر في المخدرات ، ويبيع لها قانوناً القبض عليه واقتياده إلى مركز البوليس ولو لم يكونا وقتئذ قد تبينا مادية المسادة التي لديه . لأنه يكفي في التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تدل عليها من وقوع جريمة بصرف النظر عما ينشئ إليه التحقيق بعد ذلك .

(جلة ١٩٤١/١/١٧ من رقم ٢١٨ سنة ١٤ ق)

٩٢ - إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينشئ بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة فتلك يمكن لقيام حالة التلبس بالجريمة . ومن قبيل المظاهر المذكورة أن يشاهد المتهم وهو ينتقل من مكانه بالدرجة الثانية من سيارة الأتوبيس التي كان يركب فيها إلى الدرجة الأولى ويخرج من حجرة عليه من الصفيح فتحتها ويخرج منها واحدة من أوراق ملفوفة يسلمها في حشد المرب لقراض التذاكر الذي أعطاه ثلاثة قروش وقد ذكره الركوب بدل أن يتقدمه هو أجرة الركوب . فالقبض على هذا المتهم وتفتيشه جائزاً في هذه الحالة على أساس تلبسه بجريمة إحراز المخدر ولو لم يكن من قام بذلك من رجال الضبطية القضائية .

(جلة ١٩٤٥/٢/٢٣ من رقم ٧٨٧ سنة ١٤ ق)

الواقعة قيد قيام حالة التليس بجرية في حكم المساعدة
الثامنة من قانون تحقيق الجنايات . وذلك بغض النظر
عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية هذا الشيء .
(جلة ١٩٥٧/١/٢٢ ملن رقم ١٩٥٧ سنة ٢١ ق)

الفصل الثالث

صور وقائع لاتوافر فيها حالة التليس

١٠٢ - إذا كان الثابت بالحكم أن ضابط
البوليس قصد إلى منزل الطاعن لضبط نيجة اتهم آخروه
بسرقتها فلما لم يذعن الطالب لطلب فتح الباب ، ولاحظ
الضابط من قفب المفتاح أن الطاعن ييثر سكرًا ويثني
عليه ماء ، قامت له شبهة في أن السكر مسروق ، فاقسم
المزول لتفتيشه . فهذه الواقعة لاتعتبر من حالات
التليس . لأن الضابط لم يكن له أن يجد نظره من قفب
مفتاح الباب لما في ذلك من المساس بحرية المساكن
والمناطة للأداب ، ولا يجوز أن يتخذ من طريق غافة
للقانون دليل على قيام حالة التليس . ومثى كان التفتيش
باطلا على هذا الأساس فلا يبرره أن يكون المتهم من
المشتبه فيهم ، وأن رفضه فتح الباب مع ما لاحظته
الضابط مما يجري داخل المنزل - ذلك يسد من القران
القوية التي تدعو للاشتباه في ارتكاب جريمة يغول معها
لبوليس بمقتضى المادة ٢٩ من قانون المشقية فيهم قفتيش
منزله بنير إذن من النيابة إذ التفتيش لم يكن ملحوظا
فيه ذلك .

(جلة ١٩٤٠/١/٢١ ملن رقم ٨٩٩ سنة ١٠ ق)

١٠٣ - التليس لا يقوم قانونا إلا بمشاهدة الجاني
حال ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها بجهة يسيرة
إلى آخر ما جله بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات .
فبعدم وجود مادة متدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل
تحت هذا التعريف .

(جلة ١٩٣٥/٢/١١ ملن رقم ٤٢٤ سنة ٥ ق)

١٠٤ - لأنه وإن كان يجوز لرجال الضبطية
القضائية وفقا للائحة المحال العمومية دخول تلك المحال
لإثبات ما يقع فيها مخالفاً لأحكام هذه اللائحة ومنها
ما يتعلق ببيع المشيش أو تقديمه لتعاطى أو ترك الغير
بيعه أو يتعاطاه بأية طريقة كانت . فإن ذلك لا ينزل
لهم ، في سبيل البحث عن مخدرات ، قفتيش أصحاب
تلك المحال أو الأشخاص الذين يروجون بها ، لأن
أحكام اللائحة في هذا الشأن لاتنص قفتيش الأشخاص ،
ولأن التفتيش الذي يقع على الأشخاص لا يجوز إجراؤه

النظر عن شخص مرتكبها . فإذا كان ضابط البوليس قد
شاهد جريمة إحراز مخدر متلبها بما عند ما اشتهر واقعة
الحشيش تصاعد من الجوزة التي يملكها أحد المتهمين
وضبط مع آخر متخدراً بحمله في يده ويريد التخلص
منه ، فإنه يكون من حقه أن يقبض على كل متهم يرى
أن له اتصالاً بهذه الجريمة . وإذا كان ذلك الكونستابل
المراقب للضابط وهو من رجال الضبطية القضائية قد
قبض على متهم ثالث جالس بالمقهى الذى كان الحشيش
يحرق فيه ويتعاطاه آخرون غيره في حالة تليس وقفته
بناء على ما رآه من اتصاله بجريمة إحراز المخدر وعلى
مشاهدته إيابه وهو يحاول وضع مادة في فمه - فإن
إجراؤه يكون صحيحاً ويصح الاعتداد على الدليل المستمد
من ذلك التفتيش في إدانته .

(جلة ١٩٥٠/١/٢٢ ملن رقم ٣٥٦ سنة ٢٠ ق)

٩٩ - إذا كان الضابط قد شاهد جريمة إحراز
المخدر متلبها بما عند ما اشتهر واقعة الحشيش تصاعد
من المقهى فإنه يكون من حقه أن يقبض على المتهم ويقبض
على كل متهم يرى أن له اتصالاً بها .

(جلة ١٩٥٠/١/٢١ ملن رقم ٦٢٢ سنة ٢٥ ق)

١٠٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن
المتهم اتفق مع إعرابي لي توصل التحقيق لحرقه على
جلب مادة مخدرة (حشيش وأفرون) إلى داخل البلاد ،
واستخيم في ذلك جندياً بريطانياً لتقلها بسيارته من
غرب قناة السويس وتسليمها إليه في مدينة الاسماعيلية ،
وأن المتهم قابل هذا الجندي في المكان المعلن بينهما
ببيلة الاسماعيلية وصعد إلى السيارة التي كانت تحمل
المادة المخدرة ، ثم تقبض تلك المادة بيده . وبعدتد استمر
بموار السائق لكي يصل بتلك المادة إلى مقرها الذى
أرادها لها وهو مقهى أبيه ، ولكنه فجأة قبل تحرك
السيارة وضبط هو والمخدرة على تلك الصورة ، فإن الحكم
يكون على حق إذ اعتبره متلباً بإحراز المادة المخدرة
ولذا قضى ترتيباً على ذلك بصحة ما وقع من قبض
وتفتيش تطبيقاً للمادتين ٥٠ و ٥٣ من قانون تحقيق
الجنايات المختلط .

(جلة ١٩٥٠/١/٢١ ملن رقم ٤١٠ سنة ٢٠ ق)

١٠٦ - متى كانت واقعة الدعوى أن المخبر الذى
اختاره ضابط المباحث للانتقال إلى مقهى المتهم الذى
صدر الإذن من النيابة بتفتيشه لبحث عن مخدرات قد
رأى ابن المتهم في أثناء التفتيش يمنع يده في جيبه
ويخرج شيئاً منه محاولاً إلقاءه والتخلص منه ، فهذه

قانوناً ، وفلك يجب أن يبنى الحكم بيان المعلومات التي حصل الانتقال على أساسها ليتمكن التثبت من قيام حالة التلبس أو عدم قيامها .

(جلة ١٣٨/٦٣ من رقم ١٠٠٢ سنة ٨ ق)

١٠٧ - إذا كان ما وقع من التهم هو أنه وقت القبض عليه من رجل البوليس قد أتى أمامه المائدة المخدرة لكيلا تضبط معه عند تفتيشه لأنه ألقاهما في حضرته قبل أن يقبض عليه فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش على أساس التلبس لأن التهم لم يكن في حالة من حالاته .

(جلة ١٣٨/٦٣ من رقم ١٣١٨ سنة ١٠ ق)

١٠٨ - إن حالات التلبس مبنية على سبيل الحصر في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . فإذا شوهد التهم مرتبكا بجوار البيت بجيبه فقتله الضابط وقلع جيبه فصاد به بقما سوداء أثبت التحليل فيها بعد أنها من أفرون فهذه الحالة لا تعتبر تلبساً حتى كان يجوز تفتيش التهم فيها . كما أن جريمة إحضرار المخدرات ليست من الجرائم المبينة في المادة ١٥ من القانون المذكور حتى كان يجوز فيها إجراء التفتيش بناء على وجود قرائن أحوال تدل على وقوعها من التهم .

(جلة ١٣٨/٦٣ من رقم ١٣١٨ سنة ١١ ق)

١٠٩ - إذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم أن ضابط المباحث عند ما ذهب إلى المنزل الذي أخذ له من النياية في تفتيشه لم يجد صاحب المنزل ، وإنما وجد زوجته فاشتبه فيها لما لاحظ عليها من اضطراب ولما رآه من أنها كانت تضع إحدى يديها في جيبها وتمسك بالآخرى فطلب إليها أن يفتشها فلم تقبل ولذا حضر على أثر ذلك وكيل شيخ الحفراء دست اليه في يده شيئاً أخرجه من جيبها فقتله منه الضابط فإذا به مادة اضح من التحليل أنها أفرون فلا يصح الاستعداد عليها بهذا المخدر . إذ هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن التهمة شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات حتى يجوز للضابط التفتيش . والإذن الذي صدر من النياية بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف إلى تفتيشها هي . لما في هذا التفتيش من المساس بأخيرة الشخصية التي كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل ، ثم أن التهمة إذ أخرجت المائدة المخدرة من جيبها إنما كانت مكرمة مدفوعة إلى ذلك بإعمال الحرف من تفتيشها فقرأ عنها .

(جلة ١٣٨/٦٣ من رقم ١٣١٨ سنة ١١ ق)

إلا في الأحوال التي بينها قانون تحقيق الجنايات وهي حالات التلبس بالجريمة والحالات التي يجوز فيها القبض . فإذا لم يكن الشخص الذي يوجد بالحمل العموي في إحدى تلك الحالات فلا يجوز تفتيشه . وإذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم هي أن الكونستابل ورجال البوليس دخلوا المقهى الذي يديره التهم فوجدوا به أشخاصاً يلعون الورق ، ووجدوا التهم واقفاً ينظر إليهم فلما رآهم سارع إلى وضع يده في جيبه فلفتت هذه الحركة أنظارهم فأسرع إليه الخبير واحتضنه وفتشه الكونستابل فوجد بجيبه ورقة فيها مواد مخدرة ، فليس في هذه الواقعة ما يفيد أن التهم كان في حالة تلبس ، إذ أن أحد لم ير معه المخدر قبل تفتيشه ، وإن لم يكن الكونستابل أن يفتشه على أساس التلبس بالجريمة أما ما يدعى من التهم من وضع يده في جيبه فليس إلا مجرد قرينة ضده ، وهي لا تكفي للقبض عليه وتفتيشه ، لأن جريمة إحضرار المخدر ليست من الجرائم التي يجوز لرجال الضبطية القضائية القبض فيها في غير حالات التلبس وفقاً للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

(جلة ١٣٨/٦٣ من رقم ٤٤ سنة ٨ ق)

١٠٥ - إذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم هي أن عسكري المباحث شاهد التهم - وهو من المعروفين لديه بالأجبار في المخدرات وله سابقة في ذلك - يمشي وحيداً يديه قابضة على شيء فأمسك هو بها وفتحها فوجد ورقتين من المودين ، فهذه الواقعة لا تعيد أن التهم كان في حالة من أحوال التلبس الواردة على سبيل الحصر في المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات ولا من الحالات الأخرى التي تيجب القبض ثم التفتيش طبقاً للمادة ١٥ من هذا القانون .

(جلة ١٣٨/٦٣ من رقم ٢٥٩ سنة ٨ ق)

١٠٦ - إذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم هي أنه وصل إلى علم المحقق من رجل المباحث أن التهم يتجسس بالمخدرات فذهب معه من أخبره بهذا إلى ذلك التهم الذي اعتاد الجلوس أمامه فلما رأى المحقق ومن معه فلم وجري يريد الاختفاء أو الهرب ، فتبعوه ثم وأسكروه ، وفتشه الضابط وضبط معه المخدر - فهذه الواقعة لا تدل على قيام حالة التلبس إلا إذا كان انتقال ضابط البوليس إلى ذلك التهم حصل بناء على أن أحداً شاهد التهم يبيع المخدرات ، أما إذا كان الانتقال قد حصل بناء على مجرد شهادت وطئون لدى رجال المباحث فإن رؤية التهم يجري لا تكتفي لإثبات قيام حالة التلبس

من أي أثر اللخدر، وأن ما ضبط بالعلية هو حشيش وكانت محكمة الموضوع قد استجلبت واقعة شم رائحة الحشيش، ثم قضت بالإبراء فإن قضاءها يكون سليماً ذلك بأن ضبط البعوضة وضبط العلبة التي كان المتهم لا يزال يحملها في يده، وهما من إجراءات التفتيش. ما كان يسوغ في القانون لرجملي الضبطية القضائية اتخاذها بغير إذن من النيابة العامة كما لم يتوفر في الجهة الأخرى حالة تلبس بالجريمة تبرر هذا الإجراء.

(جلسة ١٩٥١/٤/٢٣ طين رقم ٣٨٨ سنة ٢١ ق)

١١٤ - متى كانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة الملمون فيه تحصل في أن ضابط البوليس استصدر إذا من النيابة بتفتيش المتهم الثاني، ووقف ينتظره في درفة المحلة فتصادفه قبل قيام التقاط بعشر دقائق مقبلاً ومعه غلام صغير فاسترققه وقتله ولاحظ عند ذلك أن الغلام (المتهم الأول) في حالة ارتباك شديد، وأنه وضع يده في صدره وأخرجها بلفافة صغيرة من الورق يريد إلقاها فأصمك به ووجد هذه اللفافة قطعاً من الحشيش، ولما كان ما أثبتته المحكمة من ذلك لا يفيد قيام حالة التلبس التي تجبر القبض والتفتيش قانوناً، ذلك أن الضابط قد ألقي القبض على المتهم وقتله بمجرد أن نظره وهو في حالة ارتباك فخرج يده من صدره بلفافة الورق ويهيم بإلقائها، ومن قبل أن يتبين محتويات هذه اللفافة ودون أن توجد مظاهر عارجية تدل على وجود المخدر فيها، كان يرى الضابط بعينه المخدر ظاهراً من الورقة أو تبيحت رائحته منها بحيث يستطيع التعرف بها بحاسة الشم، أما مجرد اضطراب المتهم وارتباك وإخراجه اللفافة من صدره محاولاً إلقاها والتخلص منها عند ما رأى الضابط يلقي القبض على أخيه الذي كان يسير في صحبه فلا يفني بذاته عن إحرازه المخدر ولا يجعله في حالة من حالات التلبس التي تجبر القبض عليه وتفتيشه (١).

(جلسة ١٩٥٣/١/٢٤ طين رقم ١١٧٧ سنة ٢٢ ق)

(١) يلاحظ أن واقعة هذه الدعوى حصلت قبل صدور قانون الإجراءات الجزائية الذي ينول لرجملي الضبطية القضائية يختص المادة ٣٤ من القيس على المتهم الماهر عند وجود دلائل كافية على تلبسه في جريمة إحراز مخدر.

١١٠ - لا يجوز إثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يتخلسها رجل الضبط من خلال قلوب أبواب المساكن لما في هذا من المساس بحرية المساكن والمناقة والآداب وكذلك لا يجوز إثبات تلك الحالة بناء على اقتحام المسكن فإن ذلك يعد جريمة في القانون فإذا كان الظاهر مما ذكره الحكم أن مشاهدة الخفير للتهمين وهم يتعاملون الآفرون بواسطة الحقن كانت من تعقب الباب، وأن أحد الشهود احتال عليهم لفتح النقرة التي كانوا فيها على هذه الحالة ثم اقتحموا الخفير وضبط المتهمين وقتلهم فشر معهم على المخدر. فإن حالة التلبس لا تكون ثابتة ويكون القبض والتفتيش باطلين.

(جلسة ١٩٤١/٦/١٦ طين رقم ١٦٢٥ سنة ١١ ق)

١١١ - إن رؤية المتهم وهو يناول شخصاً آخر شيئاً لم يتحقق الرائي من كنهه بل ظنه عدواً استنتاجاً من الملابسات - ذلك لا يعتبر من حالات التلبس كما هو معرف به في القانون.

(جلسة ١٩٤٩/١/١٠ طين رقم ٣٧٨ سنة ١٨ ق)

١١٢ - إذا كانت الواقعة - كما أثبتها الحكم - هي أن المتهم، وهو ممن اشتهروا بالاتجار في المخدرات، وجد بين أشخاص يستنون في جوة مطبقاً يده على ورقة ثم حاول الحرب عند القبض عليه، فهذه الواقعة لا تتوفر فيها قيام حالة التلبس، كما هو معرف به في القانون، إذ أن أحداً لم يكشف عن عند أية حيلة من حوالة قبل إجراء القبض والتفتيش،

(جلسة ١٩٤٩/٥/٢٦ طين رقم ٨٠٠ سنة ٢١ ق)

١١٣ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن ضابط البوليس يرافقه الكونستابل شاهداً صادقة أثناء مرورهما شخصاً مجلس أمام عله يدخل في جوة زحماً أنهما اشتبا رائحة الحشيش تصاعد منها، فتقدم الضابط منه وضبط البعوضة بمحتوياتها، وفي هذه الأثناء رأى الكونستابل المتهم يخرج علبة من حبيه فيأخذ واستخلصها منه وفحصها ففتر بها على قطعة من الحشيش ثم تبع من التحليل أن البعوضة ومحتوياتها عالية تماماً

نموذج

رقم التسعة

الفصل الأول :	القيود المفروضة على مواد التموين والبطاقات والاختارات	١ - ٤١
الفصل الثاني :	الحظر	٤٢ - ٦٢
الفصل الثالث :	الدقيق والقمح	٦٣ - ٨٥
الفصل الرابع :	السكر	٨٦ - ٩٥
الفصل الخامس :	مسئولية صاحب المحل مع مدره عن المخالفات التموينية	٩٦ - ١٠٩
الفصل السادس :	أثر صدور منشور بحفظ قضايا التموين	١١٠ - ١١١
الفصل السابع :	مائل منوعة	١١٢ - ١١٥

موجز القواعد :

الفصل الأول

القيود المفروضة على مواد التموين والبطاقات والاختارات

- مدلول حظر البيع المتخصص عليه في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - ١
- امساك الدفتر الخاص بآليات مقادير الاصناف التي ترد وتاريخ وودها قاصر على أصحاب المصانع والمحال العامة - ٢
- عدم امساك صاحب المقهى الدفتر الذي يثبت فيه مقادير الاصناف التموينية وكيفية استخدامه لها مخالف لنص المادة ٢/٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - ٣
- متى تقوم الدفاتر التجارية القانونية مقام الدفتر الخاص الواجب امساكه تنفيذا للمادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - ٤
- عدم أخذ المحكمة بالدفتر الذي قدمه التاجر استناداً الى أنه غير شامل للبيانات المتخصص عليها وغير منتظم دون بيان وجه مخالفته ما هو مدون بهذا الدفتر للقانون - قصور - ٥
- حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات في غير ماخصصت له هذه المواد - ٦ و ٧
- غلق المحل بصفة مؤقتة لسبب طارئ لا يترتب عليه تخفيض مقررات التموين الا مدة الاغلاق فقط اصلاً لنص المادتين ٥ و ١٠ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - ٨
- مجرد عدم اخطار تاجر التجزئة مراقبة التموين بالوفورات المتبقية لديه يخالف لنص المادة ٥ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - ٩
- عدم التزام التاجر بالاختار عن الوفورات اذا لم توجد هذه الوفورات - ١٠
- ادانة التهم بعدم ارساله بيانات بما انتجه وما تبقى لديه من الزيت دون رد على دفعه بأنه انمسا يدير مصناً تالياً لشركة ولا شأن له بإدارة الشركة ذاتها - قصور - ١١
- رد البطاقة عند الوفاء انمسا يسرى على بطاقة المائلات دون البطاقة الخاصة بأصحاب المصانع والمحال العمومية - ١٢
- مقتضى القول بأن بطاقات التموين شخصية عملاً بنص م ٨ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - ١٣
- عدم اخطار صاحب البطاقة مكتب التموين عن أي قصص في عدد الافراد المينين منه كلف لمالته بمقتضى م ١٠ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - ١٤

موجز القواعد (تابع)

- خلو الحكم بادانة متهم في تهمة عدم اخطاره عن النقص الطارىء على عدد من صرقت من أجلهم البطاقة من البيان الذي يمكن منه التحقق من وقوع تلك المخالفة . قصور - ١٥
- عدم الاخطار عن نقل المحل من مكان الى مكان مقابل عليه مادام ذلك من شأنه تخفيض الاستهلاك - ١٦
- عدم شمول التمديل المتوصى عليه في المادة ١ من القرار رقم ١١٥ سنة ١٩٤٩ حكم المادة ١٢ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - ١٧
- إعادة المتهمين كمية من السكر المقرر لصنعهما الى مصنع آخر لاستهلاكها بغير ترخيص منهي عنه بحكم المادة ١٢ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - ١٨
- عدم اشتراط قصد جنائي خاص في جريمة استخدام مواد التموين في غير الغرض الذي صرفت من أجله - ١٩
- تناول حكم المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ تجار الجملة - ٢٠
- استناد المحكمة في ادانة المتهم بموجب المادة ١٢ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ الى تأجيله مصنعه ثم يمه وان هذا البيع اشتمل على بيع كيات مواد التموين دون بيان الادلة التي استخلصت منها ذلك . قصور - ٢١
- امساك اصحاب المصابين أي دفتر آخر مخالف للنموذج الخاص المرفق بالقرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ لاجنى - ٢٢
- بيع تاجر الجملة لشخص بيده ترخيص في الشراء من غيره من التجار توجب مفاقته بالمادة ٥٤ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ والمادة ٥٦ من المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ - ٢٣
- مفاقة تاجر التجزئة لتأجيله في بعض مواد التموين دون أن يكون مرخصاً له بذلك بموجب نصوص القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - ٢٤
- ارسال التاجر كوبونات الكيروسين بطريق البريد في نفس اليوم الذي يجب وصولها فيه الى اللجنة هو مخالفة لما نص عليه في المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والاوامر التي كان معمولاً بها قبل صدوره - ٢٥
- العقوبة الواجبة التطبيق على عدم تقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التموين طبقاً لأحكام القرار الوزاري رقم ٢١٠ سنة ١٩٤٦ - ٢٦
- امساك صاحب محل ترزى سجلاً غير شامل لجميع البيانات التي يتطلبها القانون مخالف للمرسوم ٩٦ سنة ١٩٤٥ وسدilatة - ٢٧
- وجوب اخطار تاجر التجزئة باستلام مواد التموين من تجار الجملة - ٢٨
- ادانة المتهم لعدم سحبه كمية السكر المقررة له في الميعاد دون رد على مفسك به من أنه لم يخطر بوعده التسليم . قصور - ٢٩
- صدور القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين هو في حدود الرخصة المخولة له بالتأتون ٩٥ سنة ١٩٤٥ - ٣٠
- جريمة عدم اعلان تاجر التجزئة عن وصول مواد التموين اليه بمكان ظاهر لا يتطلب قصداً جنائياً خاصاً - ٣١
- لا عقاب على حيازة الصودا غير الواردة عن طريق الجمارك مادامت حاصلة قبل صدور القرار رقم ٢٥ سنة ١٩٥١ - ٣٢
- مامية الاخطار الذي يمتد به طبقاً للمادة الثالثة من القرار رقم ١٠٤ سنة ١٩٤٩ - ٣٣
- حصر الاشخاص الذين أراد القرار رقم ٣٦٨ سنة ١٩٥٠ أن يخضعهم لاحكامه في فئات معينة نص عليها القانون - ٣٤
- ادانة المتهم لعدم تقديمه بياناً عن مواد التموين التي لديه دون استظهار الاصناف التي يجوزها أو يتجر فيها وما اذا كانت من الاصناف الواردة بالمجدول المرفق بالقرار ٢٦٨ سنة ١٩٥٠ . قصور - ٣٥
- وجوب موافقة لجنة التموين العليا على القرارات التي يصدرها وزير التموين عمالاً لنص المادة ١ من المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ - ٣٦

موجز القواعد :

- أعضاء تاجر التجزئة من كتابة فاتورة بالبيع عملاً بنص م ٢٦ من القرار ١٨٠ سنة ١٩٥٠ - ٣٧
- شرط العقاب لمخالفة أحكام المادة ٢٦ من القرار ١٨٠ سنة ١٩٥٠ يختلف تبعاً لصفة البائع - ٣٨
- عدم تقديم التاجر للمشتري الفاتورة أصلاً أو عدم استيفائها - البيانات التي يتطلبها القانون مستوجب للعقاب - ٣٩
- مسؤولية صاحب المحل عن الفاتورة التي صدرت من عهد إليه بإدارة محله - ٤٠
- عدم سريان حكم المادتين ١ و ٢ من القرار رقم ٤٤ سنة ٥٠ إلا بالنسبة إلى من عينهم الشارع بالنص دون غيرهم - ٤١
- (راجع أيضاً : تزوير فواتير ١٧١ و ١٧٨ و ١٧٩ و ٢٢٨ وحكم قاعدة ٢٧٧ ودفاع قاعدة ٦٦) -

الفصل الثاني

الخبز

- ادانة المتهم بجريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر دون بيان ذرة كل رغيف من الخبز محل الدعوى . قصور - ٤٢ و ٤٣
- التزام أصحاب المخازن التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنكي أو الشامي بعدم صنع خبز أو بيعه أو حيازته مالم يكن من دقيق القمح الفاخر / ١ - ٤٤ و ٤٥
- مخالفة ما أوجبه قرار وزير التموين من وزن عدد معين من الارغفة لأبقيد القاضي - ٤٦ - ٥١
- صنع الارغفة ناقصة الوزن في المخازن يكتسب تكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر - ٥٢ - ٥٥
- تطبيق الحكم للمادتين ١٢ و ١٣ من القرار ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ ، الذي ألغى لا يؤثر في صحت ما دامت الواصفة التي دأبه فيها مازالت معقدة عليها - ٥٦
- مسؤولية مدير المخبز عما يقع فيه من نقص وزن الخبز حاضراً كان أو غائباً - ٥٧
- تحديد وزن الرغيف إنما عني به الرغيف الذي دخل النار وأصبح صلباً للبيع - ٥٨
- مسائلة صاحب المحطن عن عدم رغف السجين على الردة الناعمة النظيفة لا ينشئ عن مسائلة أصحاب المخازن والمسؤولين عن ادارتها - ٥٩
- مجرد عدم رغف السجين على ردة ناعمة وخفيفة كافى للعقاب دون استلزام قصد جنائي خاص - ٦٠ و ٦١
- انتظار الضابط حتي تم الخبز وضبطه لا يمتنع خلفاً للجريمة - ٦٢
- (راجع أيضاً : اثبات قاعدة ٧٦ وقانون قاعدتان ٣٨ و ٤٥)

الفصل الثالث

التبقي والقمح

- عدم جواز تطبيق القرار الوزاري رقم ٣٢٤ سنة ٤٦ على الوقائع السابقة على صدوره - ٦٣
- شرط العقاب على مخالفة المادة ١٧ من قرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ - ٦٤ و ٦٥
- شرط العقاب على مخالفة المادة ١٠ من قرار وزير التجارة رقم ٢٣٤ سنة ١٩٤٦ - ٦٦
- ادانة متهم باستخراج دقيق غير مطابق للمواصفات دون بيان مضمون التحليل وهل روعي في فحص العينة ما تقتضيه المادة ١٠ من القرار رقم ٣٢٤ سنة ١٩٤٦ . قصور - ٦٧
- قرار وزير التموين رقم ٣٢٤ سنة ١٩٤٦ بطلان اجراءات أخذ العينة واعتبارها كأن لم تكن اذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فيه تجاوزاً للسلسلة المخولة لمن أصدره - ٦٨
- صحة ادانة المتهم ببيع دقيقاً بالجلملة بغير ترخيص دون نظر الى وزن الدقيق - ٦٩
- القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ٤٧ الخاص بطلان اجراءات التحليل لعدم اخطار صاحب المخبز بنتيجة التحليل فيه تجاوزاً لحدود التفويض الصادر للوزير - ٧٠

موجز القواعد :

- صحة الحكم بإدانة المتهم لحطه دقيق قبح بدقيق فوة اذا كان الخلاف بين نتيجة تحليل البستين قاسر على اختلاف درجة الحدودة - ٧١
- عدم اشتراط توفر قصد جاني خاص في جريمة حيازة صاحب المخزن ومدمره رده غير ناعسة وغير نظيفة - ٧٢
- لاتلازم بين نص المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ سنة ٤٧ والمادة ٣ من القرار رقم ٤٣١ سنة ١٩٤٦ - ٧٣
- وجوب الحكم بشهر لمنصف الحكم الذي يصدر على صاحب المحطن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتبئة الدقيق - ٧٤
- تطبيق أحكام المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٥ على صاحب مصنع مكرونة - ٧٥
- تسلم المتهم الدقيق المأذون له بصرفه باذن خاص ولغرض معين يمنه من التصرف فيه على خلاف ذلك - ٧٦
- تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧ من المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ بتسليم المتهم الى آخر دقيقاً مما سلم اليه لصناعته خبزاً بمخزنه - ٧٧
- متى تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ - ٧٨
- العقوبة الواجبة التطبيق على مخالفة توريد مالكي محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ حصة الحكومة فيه - ٧٩
- عدم اشتراط القرارات الصادرة بمد أجل التوريد تعهد الزارع كتابة بالتوريد وقيامه به في ميعاد غايته المهلة المحددة - ٨٠
- شرط معاينة تابع المتهم الذي كلف من قبله بنقل قبح بدون ترخيص - ٨١
- توريد المتهم قيسة ثمن القمح المطلوب منه من محصول سنة ٥٠ لا يجديهِ عملاً بأحكام المرسوم ٩٥ سنة ٤٥ والقرار رقم ٩٤ سنة ١٩٥٠ - ٨٢
- علم يده مسئولية المتهم الذي أعفى من التوريد وفقاً لأحكام المرسوم ٢٧٦ سنة ١٩٥٢ الا بعد انقضاء المهلة المحددة فيه - ٨٣
- الحيازة الفعلية هي أساس ما أوجبه القانون من زراعة القمح بالنسب التي حددها - ٨٤ و ٨٥
- (راجع أيضاً : قانون قواعد ٣٧ و ٤٠ و ٤١ و ٤٤ و ٤٦)

الفصل الرابع

السكر

- شرط ادانة المتهم بنقل سكر من مكان الى آخر بدون ترخيص - ٨٦
- شرط اباحة نقل مقررات التحويل بدون ترخيص - ٨٧
- القيد بالسجل الخاص بتاريخ استلام تجار التجزئة لمقرراتهم من السكر يجب أن يكون باليوم - ٨٨
- وجوب العقاب على بيع سكر بسعر يزيد على السعر المحدد مهما كانت الطريقة التي حصل بها عليه ومهما تكن صفة الشخص الذي تصرف اليه فيه - ٨٩
- مد أجل تنفيذ أحكام القرار رقم ١٠٠ سنة ١٩٥١ يقتضي عسدم العقاب على مخالفته الا بعد انتهاء الاجل - ٩٠
- تصرف المتهم في جانب من كمية السكر المتصرف لهضنه باستعماله في مصنع آخر غير المبين ببطاقة التحويل كاف لعقابه - ٩١
- عدم خضوع السكر المد للمصانع والمحال العامة لأحكام القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ بعد صدور القرار ١١٣ سنة ١٩٥٢ - ٩٢
- عدم مسئولية صاحب المحط الذي لم يضطر مراقبة التحويل في الميعاد عما تعلمه من السكر بعد صدور القرار ٢١٣ سنة ١٩٥٢ - ٩٣ - ٩٥
- (راجع أيضاً : توزير قاعدة ١٧٠ وقانون قاعدة ٤٢)

الفصل الخامس

مسئولية صاحب العمل مع مديره عن المخالفات التموينية

- متى تقتصر عقوبة صاحب المحل عن المخالفات التموينية على الغرامة دون الحبس - ٩٦ - ١٠٣
- تأخر كاتب التاجر عن تقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التموين في المباد لا يخلل مسئولية التاجر - ١١٠٤
- سلطة المحكمة في استخلاص أن التوكيل الذي يتسك به المتهم في أن الوكيل هو القائم بادارة المخبز لم يقصد به الا الافلات من العقاب - ١٠٥
- القول باتسام مسئولية صاحب المحل عن المخالفة اذا اتهمت مسئولية المدير غير صحيح - ١٠٦
- غياب صاحب المخبز عن محله وقت خبز العيش أو وقت الوزن قبل الحجز لا أثر له في مسئولته عن حيازته خبزا أقل من الوزن المقرر - ١٠٧
- مجرد تعيين مدير للمحل لا يفي صاحبه من المسئولية عما يقع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ - ١٠٨
- لاضاى بين اذانة صاحب المخبز ومديره المشول عن اتانجها خبزاً ينقص عن الوزن المقرر وبراء العامل الذى يتولى تقطيع الخبز - ١٠٩
- (راجع أيضاً : تسيير جبرى قاعدة ٢٥)

الفصل السادس

الر صدور منشور يحفظ قضايا التموين

- صدور منشور يحفظ قضايا التموين لا يمنع من توفر الجريمة
- (١) في رغب الحجز على ردة غير مطابقة للمواصفات - ١١٠
- (٢) في عدم تسليم تاجر الجلبة مقطوعته في مادة التموين في المباد - ١١١

الفصل السابع

مسائل متنوعة

- توفر مئة مأمور الضبط القضائي لموظف التموين يصد الجرائم الخاصة بالرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ - ١١٢
- مريان قرار الاستيلاء على التاجر من يوم نشره في الجريدة الرسمية - ١١٣
- سلطة مأمور الضبط القضائي بموجب أحكام المادة ٤٩ من المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ - ١١٤
- عدم تعديل عقوبة الغرامة الواردة بالقرار ٢٤٨ سنة ١٩٤٧ بالنسبة لبعض الجرائم ومنها المستخرجات من واقع السجل الاجاملى لحركة النزول مشتملة على حساب الرسوم المشتملة - ١١٥

طارية . يؤيد ذلك أن واضح القرار المشار اليه لم يستمر في صد ذلك على تسيير واحد ، فهو في المادة ٢ يستعمل فقط « البيع » وفي المادة ٤ فقط « التصرف » وفي المادتين ١١ و ١٢ يستعمل القظنين مما وهو في كل ذلك إنما يقصد أن يمنع من يتسلم مواد التموين من أن يسلمها لغير من خصصت له وفي غير الأوجه التي رسمها القانون .

(جلة ١٩٥٧/٢/٢١ طين رقم ١١٢٣ سنة ٢١ ق)

٢ - إن القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وهو الخاص بأحكام البطاقات وتداول السكر قد نص في

القواعد الثانوية :

الفصل الاول

التزويد المقرضة على مواد التموين والبطاقات والاضطرابات

- ١ - إن المادة الثانية من القرار الوزاى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وإن نصت على حظر البيع فإن مدلولها ينمحب على كل تصرف بوضع يقوم به التاجر في السلع التي يجز فيها سواء أكلن يسا أم مقايضة أم قرضا أم

قيدها واقتصرت أحكامه على السكر فأوجب مائة الأولى على أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها والمسئولة عن إدارتها أن يتخذوا سجلا خاصا ... فيثبتون فيه كمية السكر المقررة للصنع شهريا ويمكن تخزينها والكمية المصنوعة يوميا من كل صنف من الحلوى وما استخدم من السكر في صناعته والكمية المبعة يوميا من كل صنف من الحلوى، ثم جاءت المادة الثالثة منه وأضفت أصحاب هذه المصانع من سريان أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اكتفاء بالسجل المبين في المادة الأولى، متى كان ذلك وكان محضر جلطة المحكمة الاستئنافية قد خلا عما يقوله الطاعن من أنه طلب إليها نفي غير لمراجعة أصناف الحلوى المصنوعة وكمية السكر المستعملة فيها واستخراج كمية الزيت المستعملة فيها، وكان هذا الذي يقوله الطاعن على فرض حصوله لا يغير شيئا من وجه النظر في الدعوى مادامت البيانات الواردة في الدفتر المقدم من الطاعن لا تختص بمحركة الزيت ولا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥، فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن يكون صحيحا.

(جلسة ١٩٤٣/٢/١٧ ملن رقم ١٧٧٢ سنة ٢٧ ق)

٥ - إذا كان المتهم المقدم للحاكم لأنه بصفة صاحب مصنع حلوى لم يثبت في السجل الخاص بمحركة السكر المقادير الواردة إليه وما استخدم منها، فقد تبسك بأن الدفاتر التي يحسبها تفييه من إسك هذا السجل فأداته المحكمة واكتفت في الرد على دفاعه هذا بقولها إن الدفتريين الذين قدمها لا يمكن الأخذ بهما طبقا لقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ لأنها لا يعطيان البيانات المنصوص عليها وغير منتظمين - فهذا الحكم يكون قاصرا، إذ لم تبين المحكمة وجه مخالفة ما هو مدون بهذه الدفتريين للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة.

(جلسة ١٩٥١/١٠/٨ ملن رقم ٣٣٣ سنة ٢١ ق)

٦ - إن المادة ١/٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه «تخصص وزارة القوين لكل تاجر تجزئة عددا من المستهلكين ولا يجوز لتاجر التجزئة أن يصرفها في مواد القوين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك

المادة الثانية منه على أن أصحاب المصانع والمحال العامة يجب أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن على افتراض أنه مدير المقهى وأنه مسؤول بنصف النظر عن مسئولية صاحب المحل، مع اقتصار النص على أصحاب المحال، دون أن يحقق ماعسى أن يكون للطاعن من صلة أخرى بالمحل بوصفه صاحبا له أصلا أو بصفته مستتلا له طبقا لأحكام قانون المحال العامة فيعتبر صاحبا له كذلك، فهذا الحكم يكون قاصرا قصورا يبيح بما يستوجب نقضه.

(جلسة ١٩٥٢/٤/١٥ ملن رقم ٨ سنة ٢٧ ق)

٣ - أن نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ يجري بأنه «على تجار المجلة والجمعيات التعاونية المركزية كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العمومية أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يشترون منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع». وإذا كان الحكم قد أدان المتهم بصفة كونه صاحب مقهى ومديره، لم يحسب هذا الدفتر ليثبت فيه مقادير الأصناف القوينية التي ترد له وكيفية استخدامه لها فإنه لا يكون قد أخطأ؛ إذ المقهى يدخل بداهة في صداد المحال العمومية المنصوص عليها في الفقرة المذكورة.

(جلسة ١٩٥٠/٥/١٥ ملن رقم ٤٦١ سنة ٢٠ ق)

٤ - إن القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ قد اشترط لكي تقوم الدفاتر التجارية القانونية أو السجلات المنتظمة مقام الدفتر الخاص الواجب إيساكه تنفيذًا للمادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن تكون البيانات المدونة فيها بحيث يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥. وإذا لم تكن البيانات المدونة في سجل قيد حركة استخدام الزيت بمحله العمومي، قد قدم أمام المحكمة الاستئنافية دفترا لا يحتوي على جد وصفه له إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك في أعمال أستاذ الحلوى وكميات الحلوى المصنوعة منه وأستافا ولم يرد فيه شيء عن كميات الزيت المستعملة، وكان القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ لم يتعرض لمادة الزيت وإجراءات

عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التجوز قد أوجب على التجار هذا الإخطار في المواعيد التي ذكرها بصفة عامة مطلقة، ولم يحدد الجمل التي أوجب التبليغ بها أو يسلها بوجود هذه الوفورات أو بمقدارها، وسواء أكان سيبها راجعاً إلى نقص المراقبة ذاتها للصادر المقرر توزيعها من قبل على المستهلكين أم إلى قعود بعض المستهلكين أنفسهم عن اقتضاء مقرراتهم إلى لم غير ذلك من أسباب .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٠ طين رقم ١١٦٦ سنة ٢١ ق)

٩٠ - إن المادة ٥٠٤ من القرار الوزاري رقم ١٩٤٥ لسنة ١٩٤٥ قضى بأنه : يجب على تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التجوز في آخر شهر مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التجوز . . . ومؤدي هذا النص أن الإخطار لا يلزم إلا بعد وجوده . الوفورات المتبقية ، فإذا لم توجد هذه الوفورات فلا يكون ثمة ما يجب الإخطار عنه . فإذا قضى الحكم بإدانة المتهم في جريمة عدم التبليغ عن وفورات التجوز الباقية لديه مع أنه كان قد دافع عن نفسه بعدم وجود وفورات لديه ودون أن يحقق هذا الدفاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويعين تقضيه .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٠ طين رقم ١١٦٦ سنة ٢١ ق)

٩١ - إننا كالمتهم بأنه لم يرسل لوزارة التجوز ومكتب توزيع الزيت في الميعاد المقرر بياناً صحيحاً بما أنتجه من الصناعات وما تبقى لديه من الزيت المعطى له ، وبأنه استعمل هذا الزيت في غير الغرض الذي حصل من أجله على الترخيص له فيه ، قد تمسك بأنه إنما يدير مصنعاً تابعاً لشركة ولا شأن له بإدارة الشركة ذاتها فهو لا يسأل عن عدم إرسال البيانات المذكورة ولا عن كيفية استعمال الزيت المسلم لشركة ، فبرأته محكمة الدرجة الأولى ، ثم لا استأنفت النيابة نكسك هذا الدفاع أيضاً أمام المحكمة الاستئنافية ، ولكلها لم ترد عليه وأدائه بمقتولة إن التمتين ثابتتان قبله من أنه كان يدير المصنع في الوقت الذي وقعت فيه المجرمتان ، لحكمها بذلك يكون قاصر البيان ، إذا أن ما قاله من ذلك لا يصح معه اعتبار المتهم مستولاً - إذا ما صحت دفاعه - بأنه لا شأن له في إدارة الشركة وأنه إنما تقدمنا أصدرته إليه من التعليقات عن كيفية استعمال الزيت .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٠ طين رقم ١١٦٦ سنة ٢١ ق)

٩٢ - إن المادة ٨ من القرار الوزاري رقم

٨ - إن القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قضى على أن أنواع التصرفات غير ما خصصت له هذه المواد .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٠ طين رقم ١١٦٦ سنة ٢١ ق)

٧ - إن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أن تخصص وزارة التجوز لكل تاجر تجزئة عدداً من المستهلكين وأنه لا يجوز لتجار التجزئة أن يصرفوا مواد التجوز لتغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك ، إذ نصت على ذلك إنما قصدت حظر التصرف في مواد التجوز بأي نوع من أنواع التصرفات في غير ما خصصت له هذه المواد . وإذ في كان الطاعن من تجار التجزئة الذين خصص لهم عدد من المستهلكين يصرف لكل منهم المقدار المعين له من السكر الذي أعدته وزارة التجوز للاستهلاك العائلي ، فإن تصرفه في هذا السكر باقراضه إلى آخر ، يكون غير جائز قانوناً .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٨ طين رقم ١٠٤٠ سنة ٢٢ ق)

٨ - إن القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المستند من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وإن نص في المادة ١٠ على وجوب إخطار مكتب التجوز عن كل تغيير في أحوال المحل إذا كان من شأنه تخفيض الاستهلاك في خلال ثلاثين يوماً من حصول التغيير ، قد أوجب في المادة الخامسة منه على صاحب المحل أن يخطر مراقبة التجوز عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التجوز وحسب لذلك ميعاداً في كل ثلاثة شهور للجمله في آخر شهر مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة ، وبذلك قد دل على أن حكم المادة ١٠ لا يجري إلا في صدد التغيرات التي يترتب عليها نقص المقررات بصفة دائمة . وإذ في كان المحل قد أغلق بصفة مؤقتة لسبب طارئ ، فلا تصح معاقبة صاحبه لاستمراره في صرف مواد التجوز المقررة له بالبطاقة الصادرة باسمه ، إذ هذا الإغلاق لا يترتب عليه تخفيض مقررات التجوز لإلزامه الإغلاق فقط .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٠ طين رقم ١١٦٦ سنة ٢١ ق)

٩ - إن القانون إذ نص في المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على أنه يجب على تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التجوز المختصة في آخر شهر مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة

والقرارات التي كان معمولاً بها وقت وقوع الجريمة (في ٢٥ من إبريل سنة ١٩٤٥) في سبب بعض السلع، ومنها ما هو على الحاکمة، فإن المحکمة إذا ما قضت بإعادة متهمة في تهمة أنه لم يخطر مكتب التقنين المختص عن النقص العلاني. على عدد من صرفت من أجلهم البطاقة بما من شأنه تخفيض الاستهلاك في السكر والشاي والزيوت، ولكن حكمها غالياً من البيان الذي يمكن معه التحقق من وقوع تلك المخالفة من المتهمة، فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يمينه بما يتوجب قضه .

(جلسة ١٩٤٥/٥/١٧ طين رقم ٩٧٧ سنة ١٦ ق)

١٦ - يكن العقاب بقتضى المادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن يثبت عدم الاخطار عن نقل المحل من مكان إلى آخر ما دام ذلك من شأنه تخفيض الاستهلاك، كما أنه يكن العقاب بقتضى المادة ١٢ من القرار المشار إليه أن يستخدم صاحب المحل الأصناف المقررة في غير الغرض الذي صرفت من أجله . وحكم هاتين المادتين يجرى على أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة على السواء .

(جلسة ١٩٥٠/١٧/١٩ طين رقم ١٠٢٧ سنة ٢٠ ق)

١٧ - ان المادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ لم يشمل حكم التعديل فيها عقالة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بل هذه المخالفة بقيت خاضعة للعقوبات الواردة بالفقرتين ٢٠، ٢١ من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .

(جلسة ١٩٥٠/١٧/١٩ طين رقم ١٠٢٧ سنة ٢٠ ق)

١٨ - أن إعاره المتهمة كمية من السكر المقرر لصنعتها إلى مصنع آخر لاستهلاكها بغير ترخيص من مكتب التقنين، ذلك يعد تصرفاً منها عنه بحكم المادة ١٢ من قرار وزير التقنين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي تنص على إلزام أصحاب المصانع والمحال العامة أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم للغرض الذي صرفت من أجله، وحظرت عليهم بغير ترخيص سابق من مكتب التقنين المختص أن يبيعوا كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتقبلوا عليها أو يصرفوها فيها بأي نوع من أنواع التصرفات .

(جلسة ١٩٥٠/١٧/٢٦ طين رقم ١٣٨٧ سنة ٢٠ ق)

١٩ - إن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة استخدام مواد التقنين في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه في البطاقة بل تحقق الجريمة

٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي نصت على وجوب رد البطاقة عند الوفاة إنما تنص على بطاقات المالات، أما البطاقة الخاصة بأصحاب المصانع والمحال الصومية فأمرها عكس، إذ لم تنص المادة ١٠ من القرار على وجوب ردّها عند الوفاة بل كل ما استوجب هو إخطار مكتب التقنين عن كل تغيير في أحوال المحل أو العمل إذا كان التغيير من شأنه تخفيض الاستهلاك . فإذا كان الثابت أن المتهمة أدار المحل العمومي بعد وفاة والده ولم يكن هناك تغيير في المحل من شأنه خفض الاستهلاك، فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

(جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٨ طين رقم ١٩٢٢ سنة ١٨ ق)

١٣ - إن المادة ٨ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن بطاقات التقنين شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها أو إدخال أي تعديل في البيانات المدونة بها إلا عن طريق مكتب التقنين المختص وفي حالة الوفاة أو نقل محل التوطن أو الإقامة إلى دائرة غير دائرة المكتب أو الجهة التي صرفت البطاقة تصبح البطاقة لاغية، ويجب أن ترد إلى الجهة التي صرفتها ومقتضى القول بأن البطاقة شخصية أنه لا يجوز لتغير صاحبها أن يخضع بالمخالفات المخولة له فيها، فكل من استعمل لنفسه بطاقة ليست له يكون مخالفاً للسادة المذكورة . وإن فلاناً كان المحكم قد أثبت على المتهمة أنه تسلم مقررات التقنين لصاحبتي البطاقتين اللتين تركتا البلاد المصرية وأصبحتا بطاقتي ملفاتين، وأداه على أساس أنه بذلك يكون قد حصل على أكثر من بطاقة واحدة فهذه الأداة تكون صحيحة .

(جلسة ١٩٤٩/١/٢٤ طين رقم ٣٠ سنة ١٩ ق)

١٤ - يكن العقاب بقتضى المادة العاشرة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ألا يخطر صاحب البطاقة مكتب التقنين المختص عن أي نقص في عدد الأفراد المقيمين معه بسبب الانقضاء أو الوفاة أو لأي سبب آخر ولو كان ذلك عن فرد واحد .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧ طين رقم ١٣٣٤ سنة ٢١ ق)

١٥ - إنه لما كانت المادة ١٠ من قرار وزير التقنين رقم ٥٠٤ الصادر في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥، بناءً على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥، قد نصت على أن الاخطار عن التغيير الذي يقتضى تعديل بطاقة التقنين يكون في خلال ثلاثين يوماً من حصول التغيير، وكان هذا المحكم ذاته وارداً في الأوامر

لكل منهم - إذ نصت على ذلك فقد أوجبت على كل تاجر من تجار الجلة ألا يبيع الصنف المستور على إلا للأشخاص المئينين له بأسمائهم من الفئات المشار إليها ، فإذا هو باع لشخص يده ترخيص في الشراء من غيره من التجار فتحق معاقبته بالمادة ٥٤ من ذلك القرار والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون المذكور .

(جلة ١٩٤٦/١١/١٨ ملن رقم ١٨٦٦ - ١٦٤ ق)

٢٤ - إنه لما كان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٤ قد خول في المادة الأولى منه وزير التقويم فرض قيود على إنتاج مواد التقويم وتداولها واستهلاكها وتوزيعها بموجب بطاقات وتراخيص يصدها ، وكان الوزير في حدود السلطة التي خولها قد أصدر القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم التعامل بهذه المواد ، وكان مقتضى هذا القرار أنه حظر على تجار الجلة أو التجرة أو أصحاب المصانع أو المحال العمومية أن يحصلوا على شيء منها إلا بترخيص من وزارة التقويم والمقادير المحددة فيها ، وحظر على المستهلكين أن يحصلوا عليها إلا بمقتضى بطاقات شخصية وفي الحدود المينة بها وأن يصرفوا فيها لسواهم بأي كيفية كانت ، وأوجب حصر المستهلكين بحيث أصبحوا تابعين لتجار تجزئة مختلفين معينين حسب وجود عاملهم لا يجوز لسواهم البيع لهم لما كان ذلك كذلك فإنه إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم يوصف كونه تاجر تجزئة (بدلاً) اقر في بعض مواد التقويم (سكر وزيت وكيرسين) دون أن يكون مرخصاً له في ذلك من وزارة التقويم وباعاً لمن لا يحملون بطاقات تباع لهم شرائها فهي تدخل في نصوص القرار السابق الذكر ويخاطب عليها .

(جلة ١٩٤٦/١١/١٧ ملن رقم ٢١٧١ - ١٨ ق)

٢٥ - إنه وإن كان القرار رقم ٥٠٤ الصادر من وزارة التقويم والمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد صدرا في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ إلا أنها - في صدد عدم إرسال بيان بما يباع من الكيروسين والكويونات الموزعة لذلك إلى لجنة مراجعة كويونات الكيروسين بالمركز الذي يوجد في دائرته التوكيل - لم يأني بحكم مخاف الأوامر العسكرية التي كان معمولاً بها من قبل صدورهما من حيث الواجبات المفروضة أو العقوبات المقررة - وإن كان مخالفة التي من هذا القبيل الواقعة في خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ تجري عليها أحكامها ، وإن كان هذا القرار وذلك المرسوم بقانون هما والأوامر العسكرية السابقة عليها كلها صريحة في

مجرد وقوع الفعل المخالف عليه والمتهم علم به دون حاجة إلى البحث عن البواعث التي دفعت الخالف لارتكاب الفعل المتهى عنه بمقتضى صريح نص المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . (جلة ١٩٤٦/١١/١٧ ملن رقم ٢١٨٦ - ٢١ ق)

٢٥ - إن المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وإن اقتصرت نصها على أصحاب المصانع والمحال العامة إلا أن المادة الثانية من نفس القرار يتناول حكمها تجار الجلة .

(جلة ١٩٤٦/١١/٢٦ ملن رقم ١٦٧٣ - ٢١ ق)

٢٦ - إن المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إنما تنظر على أصحاب المصانع أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الأصناف بغير ترخيص سابق وتحظر عليهم كذلك بغير ترخيص سابق أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يصرفوها فيها بأي نوع من أنواع التصرفات . فإذا كانت المحكمة قد استندت في إدانة الطاعن بموجب هذه المادة إلى ما قاله من تأجيله مصنعه ثم يمه إلى أن هذا البيع اشتمل على بيع كميات مواد التقويم وذلك دون أن تبين الأدلة التي استخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصراً تصورياً عليه ويستوجب نقضه .

(جلة ١٩٤٦/١١/٤/١٠ ملن رقم ١٦٨١ - ٢٠ ق)

٢٢ - إن المادة ٤٢ من قرار وزير التقويم رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ توجب أن يكون الفقر الذي يسكه أصحاب المصانع وفقاً لنموذج خاص أدرك هذا القرار ، وإن كان إمسك أي دفتر آخر مخالف لا يفي .

(جلة ١٩٤٦/١١/١٠ ملن رقم ٢١٨٦ - ١٨ ق)

٢٣ - إن المادة ٣ من قرار وزير التقويم رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه يحظر على تجار الجلة والجمعيات التعاونية المركزية أن يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من هذه الأصناف (الأصناف الواردة بالمجلد ومنها الكيروسين) لغير من تبينهم وزارة التقويم من تجار التجرة أو الجمعيات التعاونية أو أصحاب المصانع التي تستخدم هذه المواد في صناعتها أو المحال العامة أو على الهيئات وبالمقادير المقررة

٢٩ - إذا كان التهم الذي دين باعتباره تاجر لبيع مواد القوتن بالتجزئة ، لم يسحب كيات السكر المقررة له من مخازن شركة السكر في المباد المحدد لذلك ، قد تمسك بأنه لم يخطر بالمورد الذي كان ينبغي عليه أن يتسلم فيه مقررا من السكر ، فإن الحكم إذ دان الطاعن وقال إنه أخطأ بموعد التسليم دون أن يقدم الدليل على ذلك يكون تفسيرا قصورا يتوجب نقضه ، لأن المادة ١٩ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد أوجبت حصول هذا الإخطار حتى يسرى في حقه التقصير إذا ما تخلف عن التسليم .

(جلة ١٩٢٧/١/٢١ ملن رقم ١٠٧٧ سنة ٢١ ق)

٣٥ - إن القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ قد نص في المادة الأولى منه على أنه « يجوز لوزير القوتن - لخصان تخون البلاد بملواد الفسفاية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وعلقات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها - أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة القوتن العليا بعض التدابير الآتية : (١) فرض قيود على إنتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة القوتن لهذا الغرض ، الخ . فهو بذلك قد رخص لوزير القوتن فيما رخص له به أن ينظم بقرارات يصدرها تداول تلك المواد بين المنتجين لها والقائمين على صناعتها ومستهلكيها . وإن إذا هو أصدر القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ الذي يوجب على أصحاب الماطحن أن يبيعوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبرية في مكان ظاهر ومجروف معينة على أن يحمدها كمال لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة مزورة أو مستهلكة أو بها رقع من أي نوع كانت ، فهذا منه هو في حدود الرخصة الممنوحة له بالقانون .

(جلة ١٩٥١/٤/١٠ ملن رقم ١٣٠ سنة ٢١ ق)

٣٩ - إن عدم إعلان تاجر التجزئة المقيمة عليه بطاقات تموين عن وصول مواد القوتن إليه بمكان ظاهر في محله ، تلك جريمة لا تتطلب توفر قصد جنائي خاص .

(جلة ١٩٥٢/٢/٤ ملن رقم ٥ سنة ٢٢ ق)

٣٢ - إنه وإن كانت المادة الأولى من القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على استمرار الاستيلاء استيلاء عاما على كيات الصودا من أي عمل بالملكية المصرية فإن المادة ٢ من القرار المذكور تنص

إيجاب إرسال الكويونات وإيصالات التسليم المجتمعة . الخ الخاصة ببيع الكيوسين إلى لجنة المراجعة بحيث تصل إليها قبل انتهاء اليوم الأول من الشهر التالي ، فإن إرسال هذه الكويونات بطريق البريد في نفس اليوم الذي يجب وصولها فيه إلى اللجنة هو مخالفة لما نص عليه في ذلك المرسوم وتلك الأوامر مستوجبة العقاب المنصوص عليه فيها .

(جلة ١٩٤٧/٢/٢٤ ملن رقم ٧٤٤ سنة ١٧ ق)

٣٦ - إن القرار الوزاري رقم ٢١ لسنة ١٩٤٦ قد استبدل بنص المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ نصا آخر جعل عقوبة المخالفة على عدم تقديم الكشف المطلوبة لمراقبة القوتن الغرامة فقط على ألا تتجاوز الخمسين جنيها . فإقتضاء بالحبس والغرامة على هذه المخالفة يكون مخالفا للقانون .

(جلة ١٩٤٨/١/٢٧ ملن رقم ٢٥٨٨ سنة ١٧ ق)

٢٧ - إذا كانت النصوص المعمومة قد رفعت على التهم لأنه بصفته صاحب عمل ترضى لم يسجل بديون في البيانات المطلوبة قانونا ، ولم تكن قد رفعت عليه بيان بيانات بذاتها دون أخرى مما أمر القانون باستيفائها جميعا ، وكان الفقر الذي قدمه غير شامل لجميع البيانات التي يتطلبها القانون ، فإن إدانته بمقتضى المواد ٦/٤ و ٧ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الملحل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ وبالمادتين ٤٨ و ٦٦ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ الملحل بالقرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ تكون صحيحة .

(جلة ١٩٥٠/٢/٦ ملن رقم ١٨٦٥ سنة ١٩ ق)

٢٨ - إنه لما كان القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر تنفيذا للادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضى في المادة الثانية منه بأنه « يجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية القرعية استلام مواد القوتن من تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطارهم من مكتب القوتن المنصوص باستلام مقرراتهم من هذه المواد ، عما مقتضاه عدم قيام الجريمة إلا إذا ثبت إخطار التاجر ومضى ثلاثة أيام دون تسلمه مادة القوتن - لما كان ذلك فإن الحكم الذي لم يظهر إن كان التهم قد أخطأ أم لم يخطأ يكون تفسيرا صحيحا نقضه .

(جلة ١٩٥١/٢/١٩ ملن رقم ١١١ سنة ٢١ ق)

بملا عاصا يثبتون فيه مقادير الأصناف التي قدموا بياناً عنها وما يرد لهم منها بعد ذلك وجهات الورد وما باعوه أو استخدموه من هذه الأصناف وأسماء المشترين ومقدار المبيع لكل منهم ، وبين من كل هذا أنت التاجر حين عين الأشخاص الذين أراد أن يتخضعهم لأحكام هذا القرار قد حصرهم في فئات معينة لا يمكن أن تصرف إلى المزارع الذي يجوز مقادير من حاصلات زراعته الخاصة سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات .

(جلة ١٩٠٧/٧/١٩ طن رقم ٣٦ سنة ٢٢ ق)

٣٥ - متى كان الحكم قد دان الطاعن بصفته تاجر حبوب لم يحظر مراقبة القويون بالأصناف التي لديه في المبادى القانوني تخليفاً للادنين ٣٠١ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٠٥ الملحق بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٠١ بشأن تقديم بيانات عن بعض مواد القويون والجنول المرفق به ، وكان الجنول الملحق بالقرار المشار إليه قد بين على سبيل المحصر أصنافاً معينة من الحبوب ، هي التي تسرى عليها أحكام القرار - فإن مؤدى ذلك أن الجريمة المنصوص عليها في تلك المواد لا تتحقق إلا إذا كانت الحبوب التي يتعامل فيها تاجر الجلة أو يحوزها بأى صفة كانت هي من أصناف الحبوب الواردة بالجنول . وإن فإذا كان الحكم قد استند في ادانة الطاعن إلى مجرد قيد اسمه بالسجل التجارى كتاجر حبوب ، دون أن يبنى باستظهار أصناف الحبوب التي يحوزها أو يتجر فيها ، وما إذا كانت من الأصناف الواردة بالجنول حتى يمكن أن يفرض عليه تقديم بيانات عنها إلى مراقبة القويون ؛ وذلك بمقولة إن كلمة « حبوب » تشمل جميع أنواع الحبوب ، فإن هذا القول لا يصح تأسيس الحكم بالإدانة عليه . ويكون الحكم قاصراً عن بيان توافر أدكالم الجريمة التي دان الطاعن بها .

(جلة ١٩٠٣/١/١ طن رقم ٨٨٨ سنة ٢٢ ق)

٣٦ - لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على تحويل وزير القويون إصدار قرارات بالتماير التي يبتها هذه المادة بعد موافقة لجنة القويون العليا قد أطلقت نصها بحيث يجب في جميع القرارات التي تصدر بناء على ذلك المرسوم بقانون أن يكون صدورها بموافقة لجنة القويون العليا متى كان الغرض منها اتخاذ كل أو بعض تلك التماير سواء أكان مصدرها هو وزير القويون أو أى وزير

على أن تقوم وزارة القويون بتنظيم توزيع المسواد المستولى عليها بمقتضى أحكام هذا القرار ويقوم المستوى لديهم بحسب هسنة المواد المستولى عليها من الدوائر الجركية ونقلها إلى غنائهم وإبقائها في حراستهم وتحت مسئوليتهم وتنفيذ نظام التوزيع الموضح لها بمعرفة وزارة القويون ، كما تنص المادة الثالثة على عقاب كل من يرفض الإذعان لأحكامه . ولم يفرض هذا القرار قيوداً على حيازة الصودا الواردة من غير طريق الجمارك ، بل هذه القيود فرضت بمقتضى القرارات رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ اللتين أوجب أولهما على « الحازر بأية صفة كانت » أن يرسل إلى وزارة القويون بياناً بمقدار ما يحوزها وأن يرسل إليها في نهاية كل شهر بياناً بالكليات الواردة ومقدار المبيع منها ، وثانيتها أن يسلك بملا عاصا لإثبات المقادير الموجودة ، ما يرد له منها وجهات الورد وما يبيعه أو يستخدمه وأسماء المشترين ومقدار المبيع لكل منهم . وإن فلا عقاب على حيازة الصودا غير الواردة من طريق الجمارك ما دامت عاصلة قبل صدور القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ الذي أضاف مادة الصودا الكلوية إلى الجنول المرافق لقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ .

(جلة ١٩٥٧/٥/١٣ طن رقم ١٨٣٦ سنة ٢١ ق)

٣٣ - الإخطار الذي يصدره طبقاً للمادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٩ إنما هو الإخطار بخطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر .

(جلة ١٩٥٧/٧/١٠ طن رقم ٤٣٣٢ سنة ٢٢ ق)

٣٤ - إن المادتين الأولى والثانية من قرار وزير القويون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبتا على طائفة معينة من الأشخاص « دم أصحاب البضائع والمقاولون والمستودعون وتجار الجلة » الذين يتعاملون في كل أو بعض الأصناف الميعة في الجنول الملحق به - ومن بينها السم - أو الذين يحوزونها بأية صفة كانت أن يرسلوا إلى وزارة القويون في مدى أسبوعين من تاريخ العمل بالقرار بياناً يشتمل على اسمهم وهوياتهم ورقم القيد بالسجل التجارى والمخازن التابعة لهم ومحال وجودها والمقادير التي لديهم منها في تاريخ العمل بهذا القرار ، وأن يرسلوا لها كذلك في نهاية كل شهر بياناً بالكليات الواردة إليهم منها خلال الشهر ومقدار ما باعوه وما بقي لديهم منها ، وأن يسكروا

نفس المادة ساقفة الذكر عليه ، فإنه يكون قصر البيان واجبا قضا .

(جلة ١٩٥٠/٢/١٩٧ طن رقم ١١٣ سنة ٢١ ق)

٣٩ - إن القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ، قد أوجب في المادة ٢٦ منه على تجار الجملة ونصف الجملة أن يقدموا للشري التاجر فاتورة . وأن تكون هذه الفاتورة مستوفاة لبيانات حددها القانون . فكلما الأمرين - عدم تقديم الفاتورة أصلا وعدم استيفائها البيانات التي يطلبها القانون - إذا أعطيت - مستوجب للعقاب .

(جلة ١٩٥٠/٤/١٩٧ طن رقم ١٦٨ سنة ٢٢ ق)

٤٠ - إنه لما كانت المادة ٢٦ من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبت على كل صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر أن يقدم للشري فاتورة معتمدة منه مينا فيها نوع السلعة وقيمها وغير ذلك من البيانات الواردة بها ، وكانت المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسمير الجبري قد جعلت صاحب المحل مسؤولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ، ولكن متعنى ذلك أن يكون الطاعن مسؤولا عن الفاتورة التي صدرت من عهد اليه بإدارة عمله . فإن الحكم القاضي بفسوئليته عن تلك الفاتورة لا يكون مغلطا .

(جلة ١٩٥٠/٧/١٩٧ طن رقم ١٠٩ سنة ٢٢ ق)

٤١ - إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه : على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية ، كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستعملونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع . كما أوجبت المادة الخامسة من القرار المذكور على هذه المحلات ، مع استبدال تجار التجزئة بتجار الجملة ، لإخطار مراقبة القومين عن الوفورات المقيمة لديهم من مواد القومين ، وخطاب الشارع في المادة الأولى من القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ موجه إلى بعض من شغلهم نفس المادة الثانية من لقرار رقم ٥٠٤ وهم أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة دون غيرهم ، وقد اختص الشارع بموجب المادة الثانية من هذا القرار اللائحة هاتين المادتين وحدهما بالإعفاء من هذا الإخطار ولم يذكر شيئا غير

آخر تخلف اليه اختصاصاته ، وكان وزير التجارة بعد أن أضيفت إليه اختصاصات وزير القومين قد أصدر للقرارين رقمي ٩٦ لسنة ١٩٤٦ و ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ يفرض بهما على التجار استلام الزيت وغيره من بعض مواد القومين من المعاصر والمصانع والتراكب في مواعيد محددة دون أن يصرح بهما على لجنة القومين العليا وتوافق عليها ، لما كان ذلك فإن هذين القرارين يكونان قد صدرا باطلين لميب في إجراءات إصدارهما وتخلف شرط من شروط صحتهما ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ طبق في حق المتهم القرارين المذكورين وذاته بالجرمة المنصوص عليها فيها قد عاقب القانون .

(جلة ١٩٥٠/٤/١٣٧ طن رقم ١٣٠٢ سنة ٢٢ ق)

٣٧ - إن تاجر التجزئة وهو معنى من كتابة فاتورة بالمبيع مادام لم يطلب إليه المشتري تحرير فاتورة لاعقاب عليه من باب أولى إذا كتبها ناقصة البيانات التي يطلبها القانون في المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ كلها أو بعضها لأن تحرير الفاتورة إنما يقصد منه في هذه الحالة غرض خاص لتاجر التجزئة .

(جلة ١٩٥١/٥/٢٨ طن رقم ٣٠٩ سنة ٢١ ق)

٣٨ - إن المادة ٢٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أنه : يجب على كل صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر جملة أو نصف جملة أن يقدم للشريتين فاتورة معتمدة مينا فيها (١) نوع السلعة المبيعة ومقدارها ورقم البينة إذا تلقى البيع بأقصة صوفية مستوردة للرجل (٢) الثمن المدفوع ونسبة الربح للسلع المخفضة الربح في تجارتها (٣) سعر البيع للسلع إذا حصل البيع مباشرة من المستودع أو تاجر الجملة أو تاجر التجزئة أو من أحدهم للمستهلك للسلع المخفضة الربح في تجارتها (٤) تاريخ البيع (٥) ما إذا كان يبيع السلعة بصفة صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة . كما يجب على تجار التجزئة أن يسلوا للشريتين مثل تلك الفاتورة ، إذا طلبت منهم ، ويبين من هذا النص أن شرط العقاب يختلف تبعا لما إذا كان البائع من أصحاب المصانع والمستودعين أو تجار الجملة أو نصف الجملة أو هو من تجار التجزئة . وإن فن كان الحكم قد آدان المتهم في جريمة إصداره فاتورة غير مستوفاة لبيانات القانون المطلوبة ، دون أن يبين صفة التي أطلق بها

غير المطابق للوصفات المشار إليها فيه .

(جلة ١٩١٨/١/٦ طن رقم ٣١٧ سنة ١٨ ق)

٤٥ - إن المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ تحظر بيع ترخيص سابق من وزارة التجارة على أصحاب مصانع النفط والكنافة والتخاير التي تقوم بالحيز الأجنبي أو الشاي وأصحاب حال بيع البقيق المرخص لهم ببيع البقيق الفاخر والمسؤولين عن إدارتها ألا يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير البقيق الفاخر .

(جلة ١٩١٢/٣/٦ طن رقم ١٣٦٢ سنة ٢٠ ق)

٤٦ - إن المادة الثامنة من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أنه : يصدر من وزير القنون القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف ، لم تحول الوزير خلق الدليل الذي لا يصح إثبات الجريمة إلا به . فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأرزفة وأخذ المتوسط فذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد للوطنين المخوط بهم المراقبة فلا يترتب على مخالفة عقيد الحق المقرر القاضي بمتنفس القانون العام من الحكم في الجرائم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقتمة إليه غير مقيد بدليل معين . ويدهى أن ما قصد إليه القرار الوزاري من التحري في تصرف الحقيقة لا يفوت القاضي أثناء تحقيق الدعوى ، لكن ذلك بطبيعة الحال يجب أن يكون تبعاً لظروف كل دعوى وملاساتها وسائر الأدلة فيها كأفوال الشهود والاعتراقات وقرائن الأحوال .

(جلة ١٩١٨/١٢/٢٠ طن رقم ١٣٦٠ سنة ١٨ ق)

٤٧ - إن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إنما غول وزير القنون أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها بسبب الجفاف ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر من هذا ، والقرارات التي يصدرها في هذا الشأن لا تخرج عن كونها أوامر لموظفي القنون لتنظيم العمل بينهم ولكن ينبغي من وقوع المخالفة قبل طلب المساءة ويقضوا القاضي بحصول المخالفة ، فهي لا عقيد - ولا يمكن أن عقيد - أن الجريمة لا تقضى ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأرزفة ، كما أنها لا تعيد القاضي في كون عقيدته بيمينه إذا ما طمأن إلى وقوع المخالفة

بأبي الطوائف التي أشارت إليها المادة الخامسة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، وبين من ذلك أن الصلة بين القرارين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ هي صلة عموم وخصوص فالمادة ٢٠١ من القرار الأخير لا يبرى حكمها إلا بالنسبة إلى من عينهم الشارع بالص دون غيرهم من قصد الشارع أن يبقى التزامهم على أصل الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ ومن هؤلاء طائفة تجار الجملة .

(جلة ١٩٥٥/١/٩ طن رقم ٦٥ سنة ٢٥ ق)

الفصل الثاني

الخبر

٤٢ - إذا أدانت المحكمة متهماً في جريمة صنع خبز وزنه أقل من الوزن المقرر دون أن تبين في حكمها ذمة كل رغيف من الخبز على الدعوى ، فإن حكمها يكون قاصراً واجباً تقضه ، إذ هذا البيان مهم لتعرف حقيقة البراعة وصحة تطبيق القانون عليها .

(جلة ١٩٤٧/١٠/١٠ طن رقم ٧٥٢ سنة ١٧ ق)

٤٣ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة عرضه لبيع خبزاً وزنه أقل من الوزن المقرر قد خلا عن بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط فإنه يكون قاصراً قصوراً بعبه بما يوجب تقضه .

(جلة ١٩٤٧/١١/٢٤ طن رقم ١٦٤٣ سنة ١٧ ق)

٤٤ - إن المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٠ الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٦ المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ قد نصت بصفة مطلقة على أنه : يحظر بيع ترخيص سابق من وزير القنون على أصحاب التخاير أو المسؤولين عن إدارتها التي تقوم بصناعة الخبز الإفرنجي أو الخبز الشاي أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الخبز المصنوع من دقيق القمح الفاخر نمرة ١٥ المحملة مواصفاته بالكشف المرافق لقرار الوزاري رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٤٥ . ومفاد هذا أن أصحاب التخاير المذكورة ممنوعون من صنع أي خبز أو بيعه أو حيازته مهما كان الاسم الذي يطلق عليه ما لم يكن من دقيق القمح الفاخر المشار إليه . وإذا لم يلقاب على مخالفة هذا النص بتناول صنع الكعك

اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبر لسبب الجفاف، ولكنهما لم تحوله الحق في تعيين الدليل الذي يجب اتباعه في إثبات هذا الجبر، فإذا كان قرار وزير التوطين الذي يشير إليه الطاعنان قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الأرزفة، فإن ذلك يكون من قبيل الأوامر المقصود بها الإرشاد والتوجيه للوظفين التابعين له المتورطين بالمرافعة وإثبات المخالفات كيلا يكون علمهم سلباً دقيقاً ولا يترتب عليه تقييد القاضي بطريق معين من طرق الإثبات في استظهار وجود الجبر من جميع الأدلة التي يطمئن إليها ويرى أنها تؤدي إلى ذلك.

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طن رقم ٩١ سنة ٢٢ ق)

٥١ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المقصود بالنص في قرار وزير التوطين على ضرورة وزن عدد من الأرزفة لا يقل عن مائة هو مجرد الإرشاد والتوجيه للوظفين التابعين له المتورطين بهم بالمرافعة وإثبات المخالفات لئيم علمهم على وجه سليم ودقيق، ولا يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استبعاد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين.

(جلسة ١٩٥٢/١٠/١٩ طن رقم ٦٤ سنة ٢٣ ق)

٥٢ - إن مجرد صنع الأرزفة فاقصة الوزن في المناظر يكتفي لتكوين جريمة عرض خبر يتقص عن الوزن المقرر للبيع.

(جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠ طن رقم ١٩٩٠ سنة ١٨ ق)

٥٣ - إن القانون لم يشترط لقيام جريمة عرض خبر يتقص عن الوزن المقرر للبيع تعدياً جنائياً خاصاً، فبمجرد صنع الأرزفة فاقصة الوزن عن علم ليبيها المجهود يكتفي لتكوين تلك الجريمة.

(جلسة ١٩٥١/١/١٦ طن رقم ١٣٦١ سنة ٢٠ ق)

٥٤ - إن جريمة صنع خبر يقل عن الوزن المحدد يتحقق قياماً بصنع الأرزفة فاقصة الوزن ووضها في المناظر أو إخراجها بأية صفة كانت. ففي أثبت الحكم أن الطاعن قد صنع في مخزنه خبراً يقل عن الوزن المحدد قانوناً فهذا يكتفي لسلامته.

(جلسة ١٩٥١/١٠/٢٣ طن رقم ٨٦٤ سنة ٢١ ق)

٥٥ - إن قيام المتهم بصنع الأرزفة فاقصة الوزن في مخزنه يكتفي لتكوين هذه الجريمة كما هي معرفة في

قلا يصح أن ينسب عليه أن الوزير رسم له طريقة إثبات خاصة لم يتبعها.

(جلسة ١٩٤٩/٥/٢٣ طن رقم ٦٦٤ سنة ١٩ ق)

٤٨ - إن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يحول وزير التوطين سوى أن يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر من ذلك. وإن قراراً رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي أوجب أن يكون الاعتقاد في ثبوت المخالفة على وزن عدد من الأرزفة لا يقل عن مائة رغيف لا يسد أن يكون أمراً لموظفي التوطين بتنظيم العمل حتى يتجسروا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة. وعلى ذلك فالقول بأن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأرزفة هو قول لا يتفق والقانون ثم إن الأصل في المواد الجنائية أن القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى، ففي الحضانة إلى ثبوت المخالفة وقع عقوبتها. فالقول باستلزام وجود عدد معين من الأرزفة لقيام الجريمة يؤدي إلى عدم معاقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش هذا العدد المعين بالقرار ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك وهذا لا يمكن قبوله.

(جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طن رقم ٩٠٧ سنة ١٩ ق)

٤٩ - إن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد حولت وزير التوطين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبر لسبب الجفاف ولكنهما لم تحوله الحق في خلق الدليل الذي يجب اتباعه في إثبات هذا الجبر. وإذا كان قرار وزير التوطين رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الملغ بالقراريين رقمي ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ و٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الأرزفة فإن ذلك ليس إلا من قبيل الأوامر المقصود بها الإرشاد والتوجيه للوظفين التابعين له المتورطين بهم بالمرافعة وإثبات المخالفات كيلا يكون علمهم سلباً دقيقاً، ولا يمكن أن يترتب عليه تقييد القاضي بطريق معين من طرق الإثبات في استظهار وجود الجبر من جميع الأدلة التي يرى أنها تؤدي إلى ذلك.

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠ طن رقم ١٣٦٠ سنة ١٩ ق)

٥٠ - إن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد حولت وزير التوطين أن يصدر القرارات

القانون إذ لا يشترط قيامها توفر قصد جنائي خاص .
(جلسة ١٩٧٢/٢٥ طين رقم ١٤٥٩ سنة ٢١ ق)

٥٦ - إذا كانت المحكمة حين عاقبت المتهم - بصفته صاحب مخبر قام بتفريص عجيبة المخبر على ردة غير ناعمة - قد طبقت عليه المادتين ١٢ و ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ التي ألغيت ، فهذا لا يؤثر في صحة الحكم مادامت الواقعة التي أدانته فيها مازالت معانينا عليها والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ الذي حل محل القرار الملغى لم يمسها بما يسحوها أو يخففها .

(جلسة ١٩٧٢/١١ طين رقم ١٢١٤ سنة ١٩ ق)

٥٧ - مدير المخبر هو المسؤول عما يقع فيه من نقص في وزن المخبر حاضرا كان أو غائبا متى كان غيابها باختياره ورضاه ، وإن غلبت له أن يدعى انه كان نائما في منزله في الوقت الذي وقعت فيه المخالفة إذ أن إشرافه على المخبر يعتبر مستمرا تبعاً لما يعطيه من أوامر .

(جلسة ١٩٥١/٣/٦ طين رقم ١٠١ سنة ٢١ ق)

٥٨ - إن القانون في تحديد وزن الرغيف إنما هو الرغيف الذي دخل النار وأصبح معاداً للبيع لا الرغيف وقت أن يكون عجيناً ، والقول بأن منشورا من وزارة القوم أرسل لمراقبة القوم بالتجاوز عن بعض الوزن - ذلك لا يعتد به ما دام أن قراراً وزارياً لم يصدر من وزير القومين في صدد ذلك .

(جلسة ١٩٥١/٣/٦ طين رقم ١٠١ سنة ٢١ ق)

٥٩ - إن المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ توجب على أصحاب المخابر والمسؤولين عن إدارتها وغف العجين على الردة الناعمة التنظيف الحالية من المواد الغريبة والمنصوص عنها في المادة ١٢ من القرار . ولا يبقى عن مساءلتهم أن صاحب المظن مسئول هو الآخر .

(جلسة ١٩٥١/٣/١٩ طين رقم ١٣٨٦ سنة ٢٠ ق)

٦٠ - إن المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبت بصفة عامة مطلقة على أصحاب المخابر العربية والمسؤولين عن إدارتها وغف العجين على ردة ناعمة ونظيفة وغالية من المواد الغريبة ولا يتنفع منها شيء على المتعل ٢٥ ومن ثم فإن العقاب يكون واجباً بمجرد المخالفة بغضير استلزام قصد جنائي خاص .

(جلسة ١٩٥٢/٢/١١ طين رقم ١٦٠٥ سنة ٢١ ق)

٦١ - إن القانون لم يفرض دليلاً معيّنات لإثبات

جريمة وغف المخبر على ردة خشة . وإن لم يدام الحكم قد أثبت على المتهم ما شاهده ضابط مباحث ووزارة القوم بمخبره من أن المخبر يرغب به على ردة بها مواد غريبة وأنها لا تغف جميعاً من التخل رقم ٢٥ ، كما أثبت عليه ما يفيد اعتقاده بذلك في المخبر ، فإن ما يثيره الطاعن من وجوب ضبط عينة من الردة لتحليلها لا يكون له محل .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢ طين رقم ١٣٨٦ سنة ٢١ ق)

٦٢ - إذا دانت المحكمة متبها في جريمة عرضة بمخبره خبراً يقل وزنه عن الوزن المحدد قانوناً ، ثم طعن في هذا الحكم بطلان عملية ضبط المخبر بمقتضى إقرار المفتش الذي يباشر الضبط هو الذي خلق الجريمة ، إذ هو قرأه لم يجد خبراً عند دخوله فانتظر حتى تم المخبر وضبط المخبر ، وهذا مخالف لما تقتضيه القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن من أن التفتيش يكون على المخبر الموجود فعلاً ، فهذا الطعن لا يكون له وجه ، لأنه لو صح أن المخبر الذي ضبطه المفتش قد خبر أثناء وجوده فذلك لا يمكن اعتباره خلقاً للجريمة إذ المفتش لم يتدخل في المخبر ، بل إن حضوره عليه ما يؤكد صحة إجراءاته فلا يصح أن يتضرر منه المتهم .

(جلسة ١٩٥٩/١١/٨ طين رقم ٩٠٧ سنة ١٩ ق)

الفصل الثالث

الدقيق والتمسح

٦٣ - إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه بتاريخ كذا (قبل ٥ أغسطس سنة ١٩٤٦) استخرج دقيق ذرة يحتوي على حوالي ٢ ٪ من الردة ، فلا يجوز تطبيق القرار الوزاري رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ على هذه الواقعة .

(جلسة ١٩٧٢/١١/٢٢ طين رقم ٩٦٨ سنة ١٧ ق)

٦٤ - إن المادة ١٧ من قرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ تنص بصفة عامة مرحلة على أن فحص عينات الدقيق يكون بطريق التخل والتحليل الكمي معاً وأن نتائج التحليل لا تعتبر مخالفة في نسبة الردة أو الألياف أو المتخلف على المتخل إلا إذا تضمنت الخلاف نسبين على الأقل من النسب الثلاث . هذا صريح في أنه يجب للعقاب أن تكون المخالفة حاصلة في نسبين على الأقل من النسب المشار إليها . وإن لم يكن الحكم قد عاقب المتهم على أساس المخالفة في نسبة واحدة فقط فإنه يكون قد خالف القانون .

(جلسة ١٩٥٨/٣/١ طين رقم ٣٣٩ سنة ١٨ ق)

٦٨ - إن المادتين ١٩٤٦ و ١٩٤٧ قد صدرت من وزير القنون تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وكان هذا المرسوم لم يرد فيه أية إشارة عن تحويل الوزير تحديد أدلة معينة لاثبت الجرمية المصاحبة عليها في الإلزام ، فهذا القرار ينص على إعلان إجراءات أخذ العينات واختيارها كأنها لم تكن إذا لم يعلن صاحب الشأن بتبعية التحليل يكون قد تجاوز السلطة المخولة لمن أصدره فلا يصح للحاكم أن يعتبره وتنتهي عليه قضاءها .

(جلة ١٩٤٨/١٧/٢٨ لمن رقم ١٩٢٥ سنة ١٨ ق)

٦٩ - متى كانت المحكمة حين أدانت المتهم بدمه دقيقاً بالجلية بغير ترخيص من وزارة القنون عملاً بالمواد ١٠٦ و ١٠٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٠٨ من القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ قد استخلصت في منطق سليم من الأدلة التي أوردها أنه إنما كان يبيع بالجلية ، فلا يصح هذا التهم قوله بأن الدقيق المبيع لم يبلغ خمسين أقة على الأقل ، إذ أن ما جاء به بالقانون يحدد وزن معين للدقيق لم يقصد به بذامة إلا اعتبار يبيع الدقيق بكمية هذا الوزن يباع بالجلية لا بالنجرة وليس من المقصود أن البيع بالجلية لا يعتبر إلا حليح يكون المبيع بهذا القدر فقط .

(جلة ١٩٤٩/١/١٠ لمن رقم ٢١٥٢ سنة ١٨ ق)

٧٠ - أن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القنون لم يرد فيه أي نص على إجراءات معينة في إثبات مخالفات ما جاء به من أحكام خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز ولكنه غول وزير القنون أن يحدد بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب الخبز أو المسؤولين عن إدارتها اتباعها في رفع العين (تقرصه) . ومقتضى هذا التحويل ألا يتجاوز وزير القنون فيما يصدره من قرارات في هذا الصدد حدود تفويضه . وإذن فالقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٤٩ فيما نص عليه من إعلان إجراءات التحليل لعدم إخطار صاحب المعز بتبعية التحليل في مدى خمسة وأربعين يوماً من تاريخ أخذ عينة الردة من مخزونه يكون قد تجاوز حدود التفويض الصادر للوزير وبقي الأمر في ثبوت الجرمية التي أظهرها هذا التحليل خاضعاً للقواعد العامة من حيث الثبوت والافتناع أي أن مرده يكون إلى عقيدة المحكمة المستمدة من جملة وقائع الدعوى .

(جلة ١٩٥٠/٥/١٥ لمن رقم ٢١٥٠ سنة ٢٠ ق)

٦٥ - إن المادتين ١٩٤٦ و ١٩٤٧ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ ثم بالقرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ قد أوجبت على أصحاب المطلقين والمسؤولين عن إدارتها والمرخص لهم في استخراج دقيق التمس الصافي أن يتجروا الدقيق مطابقاً لمواصفات معينة ، كما نصت المادة ١٧ من القرار المذكور على أن يكون لحص عينات الدقيق والردة بطريق التخليل والتحليل الكيائي مما ، ولا تعتبر تقنية التحليل إلا إذا كانت مخالفة في نتيجته على الأقل من النسب الثلاث المذكورة في المادة الرابعة ، وإذن فالمحكم الذي يدين صاحب مطحن ومديره في جريمة استخراج دقيق صاف غير مطابق للمواصفات المقررة مستنداً في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنها غير مطابقة لقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ، دون أن يبين مضمون هذا التحليل وهل روعي في عينات الدقيق ما قضى به المادة ١٧ من القرار الوزاري آف المذكور من وجوب حصوله بطريق التخليل والتحليل الكيائي مما - فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب تقضه .

(جلة ١٩٥٠/٣/٢٨ لمن رقم ١٠٥ سنة ٢٥ ق)

٦٦ - إن المادة ١٠ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٤٦ توجب أن يكون لحص الدقيق بطريق التخليل والتحليل الكيائي . فإذا كانت المحكمة في حكمها القاضي بإدانة المتهم باستخراج دقيق غير مطابق للمواصفات لم تشر إلا إلى نتيجة الفحص على التخليل ، ولم تستظهر حصول الفحص بطريق التحليل أيضا ، فإن المحكم يكون ميباً متنبهاً تقضه .

(جلة ١٩٤٨/٣/٢١ لمن رقم ٣٩٩ سنة ١٨ ق)

٦٧ - إذا كان المحكم قد أدان المتهم بتهمة أنه بروفه صاحب مطحن استخراج دقيقاً غير مطابق للمواصفات المقررة مستنداً في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنه غير مطابقة لقرار الوزاري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٤٦ دون أن يبين مضمون هذا التحليل وهل روعي في فحص عينات الدقيق ما قضى به المادة العاشرة من القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ من وجوب حصوله بطريق التخليل والتحليل مما أو لم يراع ذلك ، فهذا الحكم يكون قاصراً ، إذ ذلك البيان واجب كياً تستطيع محكمة النقض الوقوف على حقيقة البحث الذي أجرى وتصرف مداه وأثره في الإدانة .

(جلة ١٩٤٧/١٢/٢٢ لمن رقم ١٨٤ سنة ١٧ ق)

٧٥ - إن المادة ١٦ من من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ تحظر على أصحاب المصانع ... وأصحاب محال بيع الدينق ... أن يستخموا في صناعتهم أو يبرضوا البيع أو يحوّروا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدينق الفاسخ رقم ١ المحددة مواصفاته بالقرار المذكور . فطبق هذه المادة على صاحب مصنع مكرونة لا مخالفة فيه للقانون .

(جلسة ١٦/١٦/١٩٥١ ملن رقم ٨٧ سنة ٧١ ق)

٧٦ - إذا كان الواضع من الحكم أن الدينق الذي تله الطاعن إنما سل إليه لاستغاله في الحيز الذي تهد بتوريده للدارس فإن هذا التسليم يكون عاصياً لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بفرض قيود على تداول المواد الغذائية واستهلاكها وتوزيعها ومنها القيود الخاصة باستخراج الدينق وبيعه وتسليمه وصناعة الحيز . ومضى كانت صفة الطاعن في تسل الدينق المأذون له بصره . إذ أن خاص ولغرض معين طبقاً لهذه القيود يمنع عليه معاً أن يصرف فيه على خلاف ما قضى به ، يصرف النظر عما إذا كان الدينق مستولى عليه أو لم يكن مستولى عليه . فإنه يكون مستحقاً للعقاب المنصوص عليه في المادة ٥٦ من ذلك المرسوم بقانون .

(جلسة ١٦/١٦/١٩٥١ ملن رقم ٤٤٤ سنة ٧٢ ق)

٧٧ - إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه : يحظر على أصحاب المخازن ومديريها المستورين والبيعان أن يبرضوا البيع أو يبيعوا أو يسلوا على أي وجه كان الدينق المنصرف إليهم من السلطات المختصة لصنعه خبيراً . . . ومقتضى هذا النص أن يمنع التصرف في الدينق على أية صورة . وإذن فمضى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه سلم إلى آخر دقيقاً كما كان قد سلم إليه من مراقبة التتبع لصناعاته خبيراً بمنزلة ذلك يكفي لتحقيق الجريمة ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الطاعن من أنه لم يثبت في حقه أنه باع دقيقاً .

(جلسة ١١/١١/١٩٥١ ملن رقم ٤٧٤ سنة ٧٢ ق)

٧٨ - إن الفاعل إذ نص في المادة ١١ من القرار رقم ٢٥٩ الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدينق وصناعة الحيز والمعدة بالقرار رقم ٣٦٦ الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ على أنه : يحظر على أصحاب المصانع المخصصة للتعبئة ومديريها المستورين أن يصرفوا على أي وجه كان في الدينق

٧٩ - إذا كانت التهمة التي أدين المتهم فيها تقوم على أنه خلط دقيق قبح بدينق ذرة وكان الثابت في الحكم أنه لا اختلاف بين تبينجي تحليل العيتين اللتين أخذتا من للخلوط في صدد حصول الخلط ، فلا يؤثر في صحة الحكم بالإدانة أن يكون بين تبينجي تحليل العيتين اختلاف في درجة الحرقه .

(جلسة ٢٣/١٠/١٩٥٠ ملن رقم ١٠٩٥ سنة ٢٠ ق)

٧٢ - إن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة حيازة صاحب المخبز ومديره ردة غير ناعمة وغير نظيفة ، وإذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأن الفترة التي انقضت من وقت إنتاج الردة من المطحن حين تحليلها في العمل الكيماوي من شأنها أن تؤثر في الردة بتغيير خواصها وجعلها خسة ولم يطلب من المحكمة أن تدب غيراً لتحقيق هذا القناع - فلا يقبل منه أن ينسب على المحكمة عدم تحقيق هذا القناع على يد خبير فني .

(جلسة ٢١/١١/١٩٥١ ملن رقم ١٣٩١ سنة ٢٠ ق)

٧٣ - إنه بمقارنة نص المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بنص المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ يظهر أنه لا تلازم بينهما . ذلك لأن المادة الأولى تنظم تداول وصنع الدينق الفاسخ وهي أوامر ونواهي لأصحاب محال يبيع هذا الدينق وصناعاته ، في حين أن الثانية توجب على فئة أخرى - هم أصحاب المصانع - إخطار وزارة التتبع عن مقدار الجيوب وما ينتج منها من دقيق متداول في مصانعهم شهرياً . ولما كان نص المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ سابقة الذكر عاماً غير مقيد بمدة أو زمن معين فإن الحكم متى أقيمت في حق المتهم أنه استخدم دقيقاً فائراً يزيد على الكميات الممنوعة له بها من الوزارة وأدانته بهذه الجريمة لا يكون مخالفاً .

(جلسة ١٦/١١/١٩٥١ ملن رقم ١٠٦ سنة ٧١ ق)

٧٤ - إنه بحكم المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٨ يجب القضاء بشهر ملخصات الأحكام في كل الجرائم التي ترتكب في ظل هذا المرسوم بقانون سواء في ذلك ما نص عليه منها نفسه أو في القرارات الوزارية الممنوعة بإصدارها تنفيذ أحكامه . فمما صاحب المطحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتبينة الدينق يجب أن يقضى عليه بشهر ملخص الحكم الذي يصدر عليه .

(جلسة ١٠/١١/١٩٥١ ملن رقم ٣٢٠ سنة ٧١ ق)

التاريخ على التهم بعدم توريده المطلوب منه حتى يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ وقضى فيها بالبراءة فهذا الحكم لا يكون قد خالف القانون في شيء . ولا يصح الطعن فيه بمقولة إن التأجيل الذي سمحت به تلك القرارات لم يكن مطلقا بل هو مقيد بشرط تعهد الزارع كتابة بالتوريد وقيامه به في ميعاد غايته ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ .

(جلسة ١٩٤٨/٧/٢٩ طين رقم ٣١ سنة ١٨ ق)

٨١ - إن مجرد قتل القمح بدون ترخيص وإنما يصلح أساسا لادانة صاحب القمح لكنه لا يصلح أساسا لمحاكمة تايبه الذي كلف من قبله بالتقل ، إذ ذلك لا يفيد أن التابع كان لا يد يعلم بعدم وجود هذا الترخيص . وإن كان الحكم الذي يدين التابع في هذا الجريمة دون أن يثبت عليه بعدم وجود الترخيص يكون قاصرا .

وقضى هذا الحكم بالنسبة إلى هذا التهم يقتضي قضاؤه بالنسبة إلى التهم الآخر معه ولو أنه لم يقدم طعنا . وذلك لوحدة الواقعة .

(جلسة ١٩٥٢/١/٨ طين رقم ١١٨ سنة ٢١ ق)

٨٢ - مادام الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه لم يسلم إلى الحكومة المقدار المستحق لها من محصول القمح الناتج في سنة ١٩٥٠ حتى يوم ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥١ وهو نهاية الميعاد المحدد لتوريده فانه لا يجدي أن يكون قد ورد إلى الصراف قيمة من القمح المطلوب منه إذ القمح الواجب توريده مطلوب بذاته للحكومة وقتما لقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ ، والقرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ .

(جلسة ١٩٥٢/٧/٢٧ طين رقم ٤٨٠ سنة ٢٢ ق)

٨٣ - إذا كان القمح الواجب على الطاعن توريده للحكومة هو عن إحدى السنوات المتتالية في المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ الذي أعطى من التوريد كل حائر يقوم ببيع جنبيين لوزارة الثمنين عن كل إردب كان ملازما بتوريده في خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ، فانه لا تبدأ المسؤولية الجنائية عن عدم توريد هذا القمح إلا بعد انقضاء الشهرين في حالة عدم الوفاء بالتزام عيناً وعدم دفع الليل التقدي .

(جلسة ١٩٥٢/٥/١٨ طين رقم ٦٣٣ سنة ٢٣ ق)

٨٤ - إن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد نص في المادة الثانية منه على أنه : يجب على كل حائر أرضا زراعية مهما كانت صفة حيازتها أن يردع من القمح والشعير في سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ الزراعية مساحة

الناتج من المحبوب المسلة اليهم بتغير الأذونات التي تصدرها لهذا الغرض وزارة التجارة والصناعة (شئون الثمنين) أو فروعا إذ نص الشارع على ذلك فقد أراد أن يكفل لتصرف البقيق نظاما من مقتضاه أن يكون توزيعه بأذن يبين فيه اسم صاحبه واسم المأذون له والكمية المأذون بصرفها ، وقد فرض الشارع عقابا في المادة ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ المذكور على التصرف في البقيق على أي وجه دون صدور هذا الإذن مباشرة إلى المطن المكلف بالصرف .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١٦ طين رقم ١٠٨١ سنة ٢٤ ق)

٧٩ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في المادة ٥٦ على أنه : يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقانون بالمحبس من ستة شهور إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه ويجوز لوزير الثمنين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا المرسوم بقانون ، فقد دل بذلك على أن الوزير أن يفرض لمخالفة القرارات التي يصدرها عقوبات الحبس والغرامة معا أو إحداها فقط بشرط ألا يتجاوز الحد الأقصى المحدد في النص دون أن يكون مقيدا بالحد الأدنى . ومتى كان ذلك كذلك وكان القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا للرسوم بقانون المذكور قد ذكر مخالفة عدم توريد مالكي محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ الكمية المطلوبة للحكومة في الميعاد ضمن ما ذكره من المخالفات وجاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ في المادة الأولى بالعقوبة التي فرضها الوزير عليها فصح على أنه : يعاقب على كل مخالفة لأحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ بالمحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهات عن كل أردب من القمح موضوع الجريمة ، فإنه يكون من الخطأ معاقبة مرتكب تلك المخالفة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ بدلا من العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١٠ طين رقم ٧٥٠ سنة ٢٢ ق)

٨٥ - إن القرارات الوزارية التالية لقرار وزير التجارة رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٤٦ قد أجازت للزارعين أن يقدموا المطلوب منهم من محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ في ميعاد غايته ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ، ولئن قلنا كانت الدعوى العمومية قد رفعت قبل هذا

ذلك لا يصلح أساساً لهم إلا لإدانة صاحب السكر ،
ولكنه لا يصلح أساساً لمعاقبة من كلف من قبله مباشرة
عملية النقل إذ هو لا يفيد أن هذا المكلف كان لا بد يعلم
بعدم وجود هذا الترخيص .

(جلة ١٩٤٩/٤/٢٦ طين رقم ١٥٠ سنة ١٩٤٩ ق)

٨٧ - إن المباح يقتضى القرار الوزاري رقم
١٣١ لسنة ١٩٤٧ للسكك هو أن ينقل من مقراته
المدرجة بإضافة التكوين وما يصرف له بإذن من الوزارة
أو من مراقبة التكوين ما يتبقى لديه من الأصناف
لاستعماله الشخصي في جهة انتقل إليها . وإذن فإذا ضبط
شخص ينقل سكرًا من جهة إلى جهة دون ترخيص في ذلك
وكان دفاعه أن هذا السكر مهدى إليه من آخر فقلقه فلم
تعتد المحكمة بهذا الدفاع وأدانته بحكمها صحيح ، وإذا
كان هذا المتهم لم يتسكك بأن المهدى كان قد استصدر
بالفعل ترخيصاً في نقل هذا السكر فإنه لا يكون له أن
يشي على المحكمة أنها قصرت إذ لم تتحقق في من
استصدر هذا الترخيص .

(جلة ١٩٥٠/٥/٢ طين رقم ٨٠ سنة ٢٠ ق)

٨٨ - متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن (أفر
بورود رسالة السكر إليه وأنه لم يرسل إلى مراقبة التكوين
أو مكتب التكوين القرعى شيئاً عن مقدارها وتاريخ
ورودها في خلال الأجل الذي حدده القانون) لم يفيد
بالسجل الخاص بتاريخ استلام تجار التجزئة لمقراتهم
من السكر ، ذلك القيد الذي يجب أن يكون باليوم كما
تحقق رقابة السلطات القائمة على التكوين من تنفيذ
القانون فإنه لا يكون ثمة وجه للطعن فيه .

(جلة ١٩٥٢/٥/٢٦ طين رقم ٤٨٦ سنة ٢٢ ق)

٨٩ - السكر بجميع أنواعه من المواد المستولى
عليها طبقاً للسادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤
لسنة ١٩٤٥ التي يشمل فيها السكر بجميع أنواعه ،
وقد حظر القرار الوزاري رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩
إنتاج السكر البودرة بتجديد ترخيص كتابي من وزارة
التكوين ، والمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥
والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقبان بصفة مطلقة
كل من باع سلعة بسرعة بسر يزيد على السعر المحدد
لها دون تفرق في استحقاق العقاب بين من يكون
مأذوناً له أصلاً بالتجارة في السلعة ومن يكون غير
مأذون له أصلاً ولا بين من كان مرخصاً له في الحصول
عليها أو نموها منها . وإذن فمن باع سكرًا بودرة بسر
يزيد على السعر المحدد له يكون مستحقاً للعقاب مهما

لا يقل عن (١) ٣٠ ٪ من مجموع الأراضي التي في
حيازته في المنطقة التالية من الوجه البحري ، على ألا
تقل نسبة ما يزرع قحاً عن ٢٠ ٪ من المجموع المذكور .
(ب) ٤٠ ٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في باقي
جهات المملكة بشرط أن تزرع قحاً ، وواضح من هذا
النص أن الحيازة الفعلية هي أساس ما أوجبه القانون
من زكاة القمح بالنسب التي حددها . وإذن فإذا كان
الحكم الابتدائي المؤيد استئنافياً لأسبابه قد دان الطاعن
على أساس أنه حازر رغم ما قرره في دفاعه من أنه
لا يجوز أرضاً يزرعها ، بل إنه يزرعها لآخرين بمقتضى
عقدو التجار ، واكتفى المحكمة بقولها إنه لم يعترض
على تقدير المساحة طبقاً للسادة ٨ من القانون رقم ١٦٨
لسنة ١٩٥٠ دون أن تدعى ببيان أن الطاعن حاز حقيقة
للأراضي موضوع التهمة ولا يارد على ما أبداه من دفاع
في هذا الشأن ، وذلك في حين أن الاعتراض المذكور
في تلك المادة مقصور على النزاع في تقدير المساحة
المزروعة بما لا يكون بطبيعة الحال إلا بعد ثبوت أن
المتنازع حازر وهو ما ينكره الطاعن - فإن حكمها
يكون مشوباً بالصور متوجهاً بقضه .

(جلة ١٩٥٢/٦/١ طين رقم ٧٨٣ سنة ٢٣ ق)

٨٥ - إن قضاء محكمة النقض مسترعى أن
الحيازة الفعلية هي أساس ما أوجبه القانون من زكاة
القمح بالنسب التي حددها ، فإذا كان الحكم قد دان الطاعن
على أساس أنه مالك لجزء من الأرض موضوع المخالفة
وأنه هو الذي يدير الأرض المملوكة له ولشركائه لأن عقد
الاجتار الخاصة بها صدرت منه وحده ، وأنه يعتبر
حائزاً سواء أكل من محصول الأرض بنفسه أم بواسطة الغير
فإنه يكون قد انحطأ في تأويل نص المادة الثانية من
القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ إذ المقصود بالخائز في
معنى هذه المادة هو الحائز حقيقة ولعل الأرض
موضوع التهمة .

(جلة ١٩٥٢/٦/١ طين رقم ١١٧٦ سنة ٢٤ ق)

الفصل الرابع

السكر

٨٦ - يجب لإدانة المتهم بنقل سكر من مكان إلى
آخر بدون ترخيص - تطبيقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ -
أن يثبت عليه بعدم وجود هذا الترخيص . وإذن فتقول
المحكمة - إن مجرد نقل السكر بدون ترخيص يكفي للعقاب

كانت الطريقة التي حصل بها عليه وهما تكن صفة الشخص الذي تصرف إليه فيه .

(جلة ١٨/٣/١٩٥٢ ملن رقم ١١٠١ سنة ٢١ ق)

٩٠ - إن القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذي يقضى بإلزام أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها أن يتخذ سجلا عاما محتوما يخضع مراقبة القوم التي تقع مصانهم في دائرتها قد مد أجل تنفيذه وجعل آخر موعد لتقديم السجلات يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وكتب النائب العام إلى النيابات يدعوها إلى إرجاء التصرف في القضايا الخاصة بتنفيذ ذلك القرار إلى ما بعد يوم ١٥ من نوفمبر المذكور . وإننا فإذا كانت الواقعة التي أدين فيها المتهم هي عدم تنفيذ أحكام ذلك القرار في خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥١ فإن هذه الواقعة لا يكون معاقبا عليها .

(جلة ١٤/٣/١٩٥٢ ملن رقم ٤٧٨ سنة ٢٢ ق)

٩١ - ما دام الحكم قد أثبت على الطاعن أنه تصرف في جانب من كمية السكر المنصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر غير المبين ببطاقة التموين فهذا يكفي لمعاقبته ، إذ أن هذه الجريمة يكفي فيها أن يقارن المتهم الفعل المكون لها ولا يتطلب فيها القانون قصدا جنائيا عاما .

(جلة ١١/١١/١٩٥٢ ملن رقم ٥٠٠ سنة ٢٢ ق)

٩٢ - إن القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والمختص في العدد رقم ١٢٧ من الوقائع الرسمية الصادرة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ قد أُلغى بالمادة الثانية من القرارات الوزارية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ ورقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٦٧ و ١٠٠ سنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ وقصر بالمادة الأولى سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية مع تخصيصه للاستهلاك العائلي ؛ وبما أصبح للسكر المهد للمصانع والمحال العامة ضلعا وغير خاضع لأحكام القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . وإننا فإذا كانت الواقعة التي يورثها الطاعن عليها هي أنه تصرف في كمية من السكر المقرر للصنع الذي يملكه بدون ترخيص سابق من مكتب القوم فيفتح قض هذا الحكم وبراءة الطاعن ، إذ هذا الفعل أصبح بموجب القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ غير معاقب عليه .

(جلة ١١/١١/١٩٥٢ ملن رقم ٩٨٢ سنة ٢٢ ق)

٩٣ - إنه بعد صدور قرار وزارة القوم رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الذي نص في مادته الأولى منه على أن يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقتصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ونص في المادة الثانية منه على أن تلغى القرارات ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ ، بعد صدور هذا القرار وتطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات تبين القضاء ببراءة صاحب المحل الذي لم يختر مراقبة القوم في الميعاد عما تسله من السكر وتاريخ تسله ومقدار ما استعمله في صناعته والكمية البتة لديه .

(جلة ٢٥/١١/١٩٥٢ ملن رقم ٩٥٤ سنة ٢٢ ق)

٩٤ - إنه بعد صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ الذي نص في مادته الأولى على أنه يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للاستهلاك العائلي ويقتصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، - بعد صدور هذا القرار لا يكون ما وقع من صاحب مصنع حلوى من عدم إعطائه مراقبة القوم عن إصلاحات أجراها في محله من شأنها عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه عن العمل ، معاقبا عليه ، وذلك تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات .

(جلة ٢٢/١١/١٩٥٢ ملن رقم ١١٠٠ سنة ٢٢ ق)

٩٥ - إنه بعد صدور قرار وزارة القوم رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء التدابير القومية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي الذي نشر بالعدد رقم ١٢٧ من الوقائع المصرية الصادر في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذي نص فيه على إلغاء القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالحلوى المعروفة بأعدان ، وعلى قصر أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر المخصص للاستهلاك العائلي ، بعد صدور هذا القرار وبناء على المسادة ٥ من قانون العقوبات والمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية يصبح لا وجه لمعاقب صاحب مصنع الحلوى بموجب القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ أو القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

(جلة ١٦/١١/١٩٥٢ ملن رقم ١١٢٧ سنة ٢٢ ق)

الفصل الخامس

مسئولية صاحب المحل مع مديره عن مخالفات التورية

٩٦ - إن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن صاحب المحل ، يكون مسئولاً مع مديرية أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استعانة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة أقصرت العقوبة على الغرامة المبنية في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون . . . وإذا كانت العقوبة المقررة على صاحب المحل الذي وجد فيه خبز أقل من الوزن القانوني لا تعدى الغرامة المقررة بالمادة ٥٦ للمخالفة فلا يكون له أن ينشئ على المحكمة أنها لم تأبه بما دفع به من أنه كان مريضاً ولم يكن يباشر إدارة الخبز في وقت ضبط المخالفة . ولا يحدى في رفع المسؤولية عنه أن المخالفة إنما وقعت من شريك له في أثناء غيابه ، فإن شريكه في المحل يكون إذ أداره في هذه الأثناء قائماً على إدارته باعتباره مالكاً حصصه فيه وثانياً عن شريكه فيما يتعلق بحصة هذا الشريك .

(جلة ١٦/١٧٧ طين رقم ٢٨١ سنة ١٣ ق)

٩٧ - إن القانون المذكور يجعل صاحب المحل مسئولاً عن كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بالحبس والغرامة معاً ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب واستعانة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة في هذه الحالة الوحيدة تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس . فإذا كانت المحكمة قد حكمت على صاحب المحل بالغرامة فقط فلا مصلحة له من الطعن على الحكم بفرض حصه ما تصك به في دفاعه من أنه لم يشترك بالفعل في إدارة المحل .

(جلة ١٦/١٧٧ طين رقم ٢٨١ سنة ٢٠ ق)

٩٨ - من المقرر وفقاً للمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن مجرد غياب صاحب المحل وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للإعفاء من عقوبة الحبس إلا إذا أثبت أن ذلك الغياب كان سبباً في تفاد المراقبة ومنع المخالفة . فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم (صاحب مصنع قفا) في حيلة ذرة لاستخدامه في مصنعه بغير ترخيص من الوزارة لم يمتد بما دفع به من أنه كان غائباً عن المحل وقت وقوع

المخالفة إذ كان وقتئذ يوزار التورن وذلك لما استتبعه المحكمة من وجود مصنعه ومكتب الإدارة في مدينة القاهرة من أنه كان على اطلاع دائم على ما يجري بصنعه وأنه لم يكن غائباً عن المصنع غيبة قطع صلته به . أو تجعل إشرافه عليه متعدياً ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شا به قصور في الرد على ذلك الدفاع .

(جلة ١٦/١٧٧ طين رقم ٢٠٠ سنة ٢٠ ق)

٩٩ - إن الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون صاحب المحل مسؤولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استعانة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة أقصرت العقوبة على الغرامة المبنية في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ، فقد دل بذلك على أن الأصل هو معاقبة صاحب المحل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لمدير المحل الذي وقعت فيه المخالفة . فإذا كانت المخالفة عقوبتها الحبس والغرامة معاً فإنه ما لم يثبت صاحب المحل أنه كان متعدياً عليه منع وقوع المخالفة أطلقت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ المذكورة . وإذا طبقت المحكمة على صاحب المحل هذه الفقرة معتمدت ذلك على أقواله في التفتيشات التي يستفاد منها أنه كان الميسر بالفعل على ما يدور في مصنعه الذي وقعت فيه المخالفة وعلى مصانعه الأخرى ولم تنبأ بما ذكره من تعدد مصانعه واتسع أملاكه ، مما لا يعتبر دليلاً على استعانة المراقبة ، فإنها تكون قد استعملت سلطتها التقديرية في أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدر الآلة فيها .

(جلة ١٦/١٧٧ طين رقم ٣٤٨ سنة ٢١ ق)

١٠٠ - إن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن صاحب المحل يكون مسئولاً مع مديره عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ، ويعاقب بالعقوبات المقررة لها إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استعانة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فتقتصر العقوبة على الغرامة المبنية بالمواد ٥٠ - ٥٦ .

(جلة ١٦/١٧٧ طين رقم ٥١٩ سنة ٢٢ ق)

١٠١ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إنما أجاز تخفيف العقوبة بالاتصاف على الغرامة دون

١٠٦ - إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسمير الجبري لا يراوج بين مسؤولية صاحب المحل وبين مسؤولية المدير له بل تجري قصوره على أن مسؤولية كل منهما قائمة بذاتها لا تستند إحداها إلى الأخرى فالقول بانعدام مسؤولية صاحب المحل عن المخالفة إذا انضمت مسؤولية المدير غير صحيح في القانون .
(جـ ١٤/٣/١٩٥٠ طن رقم ٢٨ سنة ٢٠ ق)

١٠٧ - إن غياب صاحب المحل عن محله وقت خبز العيش أو وقت الوزن قبل الخبز لا أثر له في مسئوليته عن حيازه خبز أقل من الوزن المقرر إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة .
(جـ ١٤/٣/١٩٥٠ طن رقم ١٦٩١ سنة ٢١ ق)

١٠٨ - إن مجرد تعيين مدير للبحل لا يعفي صاحبه من المسؤولية عما يقع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فقد فرضت المادة الخامسة عشرة منه هذه المسؤولية عليه وأوجب عقابه بعقوبتي الحبس والغرامة معا ، ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الأخيرة وجبها لا يعفي من العقاب كله وإنما تخفف مسئوليته طبقا للفقرة الثانية من المادة المشار إليها فيقتضى عليه بالفرامة دون الحبس .
(جـ ١٤/٣/١٩٥٠ طن رقم ٢١٨ سنة ٢٢ ق)

١٠٩ - متى كان الحكم قد دان الطاعنين بأنهما اتعيا وعرضا لبيع خبزا ينقص عن الوزن المقرر قانونا تطبيقا للمادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك باختيار أولهما صاحب الخبز والثاني مديره المسئول ، وقضى في الوقت نفسه ببراءة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز بمقتضى إن القانونين إنما نص على مساءلة صاحب المحل ومديره دون مساءلة عامله ، فإنه لا يكون هناك تمارض بينهما وبين إدانة الطاعنين لا من حيث الواقع ولا من حيث القانون ، ذلك لأن مسئوليتهما إنما تقوم على اقتراض قانوني هو إشرافهما على المحل الذي وقعت فيه المخالفة وهي قائمة سواء عرف المصنف في قسص الوزن أم لم يعرف وسواء جوب أو قضى ببراءته ، وقد تفرقت مسئوليتهما في ذلك بنص صريح في القانون .
(جـ ١٤/٣/١٩٥٠ طن رقم ١٠٣١ سنة ٢٢ ق)

الحبس لمن يثبت أنه بسبب غيابه أو استحالة مراقبته لمحله لم يتمكن من منع المخالفة . وإن جرد انفعال التهم بمحاله الأخرى ليس من شأنه أن يصلح سندا لهذا التخفيف .
(جـ ١٤/٣/١٩٥٠ طن رقم ٨٥٦ سنة ٢٢ ق)

١٠٢ - إن المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أن تقتصر العقوبة على الغرامة إذا أثبت صاحب المحل أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة - قد جعلت العذر الذي من أجله أجاز القانون تخفيف العقاب ، هو عدم التمكن من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة ، فالغياب وحده لا ينهض عذرا لتخفيف المسؤولية . وإن قضي بأن الحكم المطعون فيه قد قرأ أنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن التهم قد دلت على الجريمة بعدم استطاعتها منها لتغيبه أو لأعذار أخرى مقبولة بل هو قد تواجد في المحل عند الضبط - فإن القضاء بمعاقبة الطاعن بالحبس والغرامة يكون صحيحا في القانون .

(جـ ١٤/٣/١٩٥٠ طن رقم ٩٨٨ سنة ٢٢ ق)

١٠٣ - إن العذر المخفض المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يتحقق إلا بعدم تمكن صاحب المحل من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة ، أما الغياب في ذاته فلا يصلح عذرا . وإن قضي بأن يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثر أمام محكمة أول أو ثاني درجة أن مراقبته مخزفة استحالت عليه لسبب من الأسباب ، فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبتي الحبس والغرامة معا يكون صحيحا في القانون .

(جـ ١٤/٣/١٩٥٠ طن رقم ٦٢٤ سنة ٢٢ ق)

١٠٤ - إذا كان التاجر لجهله القراءة والكتابة قد عهد إلى كاتب بتقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة القوانين ، فأقر الكاتب عن تقديمها في الميعاد المحدد لذلك بسبب مرضه ، فهذا لا يعفي التاجر من المسؤولية .
(جـ ١٤/٣/١٩٥٠ طن رقم ٢٨٠٠ سنة ٢٢ ق)

١٠٥ - المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية أن تستخلص أن التوكيل الذي يتمسك به المتهم بأن الوكيل هو القسام بإدارة الخبز لم يقصد به إلا الإفلات من العقاب على ما يقع في الخبز من جرائم فلا تقدر به .
(جـ ١٤/٣/١٩٥٠ طن رقم ١٩٦١ سنة ٢٢ ق)

الفصل السادس

أثر صدور منشور

يحفظ قضايا الثمنون

١١٠ - متى كان الحكم قد دان المتهم في جريمة ورغب خبز على ردة غير مطابقة للوصافات القانونية لاحتوائها على ردة غشّة، طبقاً لما دلتين الأولى والثانية من القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠، فإنه يكون صحيحاً. ولا يؤثر في ذلك صدور كتاب دوري من وزارة الثمنون ومنشور من النائب العام يحفظ القضايا المحررة ضد أصحاب المنازح وتأجيل ما تقدم منها إلى الجلسات لأجل غير مسمى إذ أن ذلك لا يترتب عليه إلغاء القرار الوزاري سابق الذكر.

(جلبه ١١١/٢/١١ طن رقم ١٦٥٠ سنة ٢١ ق)

١١١ - إن عدم قيام تاجر الجلبه بتسلم مقطوعيه من مادة الثمنون من الجهة المحددة له في الميعاد القانوني أمر معاقب عليه، لا يمنع من ذلك المنشورات الصادرة من وزارة التجارة بإجلاء تسليم المقطوعيه على دفعات، ولا كتاب النائب العمومي إلى النيابة بدمعتها إلى حفظ مثل هذه القضايا لعدم الأهمية إن كانت الدعوى عنها لم ترفع وإلى طلب تأجيلها إلى أجل غير مسمى إن كانت قد وقعت اذ تلك المنشورات لا يمكن أن ترقطل مرتبة القانون، وكتاب النائب العمومي لا يخرج عن كونه توجيهياً عاماً لمعاونيه في خصوص علمهم ولا اتصال له بتعيينه معينة، فهو لا يعتبر أمراً بالحفظ.

(جلبه ١١١/٢/١١ طن رقم ٣٣٣٣ سنة ١٨ ق)

الفصل السابع

مسائل متنوعة

١١٢ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يسبغ على موظفي الثمنون صفه رجال الضبطية القضائية يصدر الجرائم التي تقع بالمعاينة لأحكامه. فالفتيش والضبط اللذان يجرهما أحد من أولئك الموظفين في مطمن وجد صاحبه مطلباً بمنحة ثمنون هي ضبط دقيق صاف في مطمنه مخالفاً في ذلك المادة الرابعة من المرسوم بقانون المذكور بثمان صحيحين. ولا يصح الاستناد في إدانة صاحب المطمن إلى الدليل المستند من مقارنة الجلسات والدفاتر التي وجدت بالمطمن عند تفتيشه سواء منها ما أوجب القرار الوزاري رقم ٤٣١

لسنة ١٩٤٦ أصاحه وما هو من الدفاتر الخاصة.

(جلبه ١١٢/٥/٣١ طن رقم ٦٠٠ سنة ١٩ ق)

١١٣ - إذا كانت الجريمة التي أدين بها المتهم هي أنه في يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ لم يسلم راقية الثمنون الصغير المستولى عليه في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٧ فإنه إذ كان لا يلزم الاستيلاء، بحكم الأمر الصادر به. أن يحرم به محض، وكانما ارتكبه المتهم قد وقع بعد نشر القرار الصادر من وزير التجارة بخصوص الاستيلاء بصدّة شعور، يكون قول المتهم إن محض الاستيلاء على الصغير قد وقع باطلاً لأنه حرر في يوم ١٨ من مايو وقرار وزير التجارة للمرخص في الاستيلاء لم ينشر في الجريدة إلا في نفس يوم ١٨ مايو فلم يكن قد وصل إلى علمه يكون هذا القول لا عمل له ما دام هو لا يدعي أن شعيراً لم يكن لديه وقت صدور الأمر بالاستيلاء.

(جلبه ١١٢/٧/١١ طن رقم ٤٧٠ سنة ١٩ ق)

١١٤ - إن معاوني البوليس وهم أصلاً من مأموري الضبطية القضائية يفتضى المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات، قد خولوا يفتضى المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ حتى إرائات الجرائم التي تقع بالمعاينة لأحكامه وجعل لهم بموجب تلك المادة في جميع الأحوال حتى دخول المصانع والمحال وحسن الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المادة.

(جلبه ١١٢/٣/٢ طن رقم ١٤٢٩ سنة ٢١ ق)

١١٥ - إن القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الصادر من وزير الثمنون والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قد أشار في ديباچته إلى القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرارات رقم ٤١٢ و ٧٠٠ و ٧١٨ لسنة ١٩٤٨ ويبين من الاطلاع على المواد ١٣ - ١٦ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ (الذي وقعت الجريمة في ظله) إنها تنص على أحكام مماثلة للواد ١٢ - ١٥ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ كما تنص المادة ٣٦ من القرار المذكور على أن كل مخالفة لأحكام المواد من ١ - ١٩ يعاقب عليها بترامة لا تزيد على تخمين جنيناً. وقد عدلت العقوبة بموجب القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ فزيت في بعض الجسرامات ولكنها بقيت كما هي عن الجرائم الأخرى ومنها المستخرجة من واقع السجل الإجمالي لحركة الغزل مشتقة على حاب الرسوم المتحققة.

(جلبه ١١٢/٧/١٨ طن رقم ١٧٤٠ سنة ٢١ ق)

تنازع اختصاص

(ر اختصاص القواعد ارقام ٤٣ - ٤٥)

تنظيم

رقم القاعده

الفصل الأول : الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩	١ - ٥
الفصل الثاني : القانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٠	٦ - ١٧
الفصل الثالث : القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠	١٨ - ٢٢
الفصل الرابع : القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨	٢٣ - ٢٨
الفصل الخامس : مسائل منسوخة	٢٩ - ٣٤

موجز القواعد :

الفصل الاول

الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩

- إقامة بناء خارج خط التنظيم هي جريمة وقبة تبدأ مدة السقوط فيها من وقت إقامة البناء - ١
- عدم جواز إقامة بناء على الأرض اللازم نزع ملكيتها بمجرد صدور المرسوم باعتماد خط التنظيم - ٢
- أثر صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم على المباني الواقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل وعلى طريق غير موجود ومزمع انشاؤه - ٣ و ٤
- القانون رقم ١١٨ سنة ٤٨ الصادر بتعديل للمادتين ١٠ و ١٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٩ لم ينقل عبء الالتزام بإصلاح المباني الآيلة للسقوط عن أصحابها وفرضه على الحكومة - ٥
- (راجع أيضاً : جريمة قاعدتان ١٣ و ١٤ وتنقض قاعدة ٦٠٠)

الفصل الثاني

القانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٠

- عدم اصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٠ ليس من شأنه أن يسلط أحكامه الممكن اعمالها - ٦ - ٨
- عدم انطباق أحكام القانون ٥١ سنة ١٩٤٠ على صاحب البناء الذي أتم بنائه بالفعل قبل الصل به - ٩
- انطباق أحكام القانون ٥١ سنة ١٩٤٠ على المباني التي انشئت على أرض خالية مجاورة لمنزل قديم وأضيفت اليه - ١٠
- مخالفة المادة الأولى من القانون ٥١ سنة ١٩٤٠ لا يساقب عليها الا بالفرامة فقط دون الإزالة - ١١ - ١٣
- انطباق حكم المادة ٣ من القانون ٥١ سنة ١٩٤٠ على غرف السطوح - ١٤
- ادانة المتهم لمخالفته أحكام المادة ٣ من القانون ٥١ سنة ١٩٤٠ يقتضى من المحكمة بيان عرض الصلح الذي أتم البناء على جانبه والارتفاع الذي بلغه البناء - ١٥

موجز القواعد

- انطبق المادة ٧ من القانون ٥٩ سنة ١٩٤٠ على عمل قاطوع مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقرر للارتفاع - ١٦
- عقوبة التهم بمقتضى المادة التطبيقية على فصلته التي اقتتت المحكمة بنيتها قبله تكون صحيحة بنقض النظر عما تضمنته ورقة التكليف بالحضور - ١٧

الفصل الثالث

القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠

- عدم إصدار لائحة تنفيذية في القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ ليس من شأنه أن يسلط أحكامه الممكن اعمالها - ١٨ - ٢٠
- ادانة المتهم لمخالفته أحكام المدينين ١ و ٢ من القانون ٥٢ سنة ١٩٤٠ دون بيان ما اذا كانت الشروط المشار إليها في المادتين المذكورتين قد توافرت . قصور - ٢١
- صدور مرسوم ملكي بتقسيم الارض الممنعة للبناء لا يفي صاحبها من القيام بالالتزامات التي تخضعها م ١٢ من القانون ٥٢ سنة ١٩٤٠ - ٢٢
- (راجع أيضاً : وصف التهمة قاعدة ٦)

الفصل الرابع

القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨

- ترتيب آثار القانون رقم ٩٣ سنة ٤٨ على البناء الواقع على حافة الطريق الصام بمجرد اعتماد خط التنظيم دون توقف ترتيب هذه الآثار على صدور مرسوم بزع الملكية - ٢٣
- عدم سريان أحكام القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨ على القرى ولو كانت خاضعة للائحة التنظيم - ٢٤
- العقوبة الواجبة التطبيق في جريمة إقامة بناء دون الحصول على رخصة - ٢٥ - ٢٧
- الرخصة التي يتطلبها القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨ خلاف الرخصة المقررة في لائحة التنظيم - ٢٨

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

- نص الحكم على تصحيح المباني الواقعة فيها المخالفة لا يبيح مادام المقصود الظاهر من ذلك هو ازالة ما زاد من المباني على الارتفاع المسموح به - ٢٩
- ادانة المتهم بإنشاء بناء على غير الامداد القانونية دون اجابته الى مانسك به من ضرورة سماح مهنتس التنظيم الذي عين المخالفة أو رد على هذا الطلب . قصور - ٣٠
- ادانة المتهم بجريمة إقامة بناء مخالف لشروط الرخصة دون بيان حالة البناء الذي أقامه المتهم ووجه المخالفة التي وقعت . قصور - ٣١
- ادانة المتهم بإجراء عملية بناء قبل الحصول على رخصة وتجاوز الارتفاع القانوني رغم تمسك المتهم بأن العقار مملوك لأبيه . قصور - ٣٢
- جواز احواله الحكم في تحديد تصحيح الاعمال المخالفة على محضر ضبط الواقعة - ٣٣
- مخالفة البناء أحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء بدون ترخيص - ٣٤

التواعد القانونية :

الفصل الأول

الأمر العالي الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٩

١ - الفصل في التمييز بين الجريمة الوقعية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كان الفعل مما تم وتنتهي به الجريمة بمجرد ارتكابه كانت وقعية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والسبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تتخلل مراتب متجددة . فإذا كانت الواقعة هي أن التهم قد أظلم بدون ترخيص بناء خارجا عن خط التنظيم ، فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم وانتهى من جهة بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة وقعية ، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبق وتنتشر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكيفه قانونا . وإن كان قد انقضى على تاريخ وقوع تلك الواقعة قبل رفع الدعوى بها ثلاث سنوات فيكون الحق في إقامة الدعوى قد سقط .

(جلسة ١٩٠٠/٧/١٤ ملن رقم ١٩٩٤ سنة ١٩٠٠ ق)

٢ - إن صدور مرسوم بزرع ملكية جزء من الأملاك الخارجية عن خط التنظيم المتخذ ليس معناه المدول عن هذا المرسوم الخاص به وتعديله بل يظل هذا المرسوم باعتباره خط التنظيم قائما إلى أن يصدر بآخر ، أما صدور المرسوم بزرع الملكية فليس إلا تقاضاه . إذ أن الأمر العالي الخاص بأحكام التنظيم الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٨٨٩ واللائحة الصادرة تفيئاً له بقرار من وزير الأشغال في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ صريحان في أنه بمجرد الإقرار على رسم خط التنظيم من نافر الأشغال العمومية وصدور أمر حال (مرسوم) باعتباره يسوغ للحكومة أن تزرع شيئاً قديماً وبالطرق القانونية الأراضي الميئة بالوسم ، ومن تاريخ صدور الأمر العالي المشار إليه لا يجوز إقامة بناء على الأرض اللازم زرع ملكيتها .

(جلسة ١٩٠٣/٧/١٤ ملن رقم ١١١٤ سنة ١٩٠٣ ق)

٣ - إن صدور مرسوم باعتباره خط التنظيم ترتب عليه - طبقاً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض -

آثاره المتصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز لذلك إجراء ترقية أو ترميم في المباني البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المباني واقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل ، أما إذا كان خط التنظيم معتمدا لإنشاء طريق غير موجود من قبل ، فإن صدور مرسوم بخط التنظيم في هذه الحالة لا يقيده حرية ملك المبنى المقرر إدخالها في الطريق للزعم لإنشاءه إلى أن يصدر مرسوم بزرع ملكيتهم . وإن فني كان الحكم قد قضى بالبراءة تأسيساً على أنه لم يصدر مرسوم بزرع الملكية دون أن يصح الواقعة أو يبين ما إذا كان البناء موضوع المخالفة يقع على جانب طريق عام ، فإن الحكم يكون قاصراً شيئاً تقضه .

(جلسة ١٩٠٥/٥/٢٥ ملن رقم ٦٢٨ سنة ١٩٠٥ ق)

٤ - إن صدور مرسوم باعتباره خط التنظيم ترتب عليه - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - آثاره المتصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز لذلك إجراء ترقية أو ترميم في المباني البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المباني واقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل ، إلا بعد الحصول على رخصة . أما إذا كان خط التنظيم معتمدا لإنشاء طريق غير موجود من قبل فإن صدور مرسوم بخط التنظيم في هذه الحالة لا يقيده حرية ملك المبنى المقرر إدخالها في الطريق للزعم انقضاءه إلى أن يصدر مرسوم بزرع ملكيتها .

(جلسة ١٩٠٥/١٢/٦ ملن رقم ١١٣٣ سنة ١٩٠٥ ق)

٥ - إن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الصادر بتعديل المادتين العاشرة والارابعة عشر من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٨٨٩ لم ينقل عبء الالتزام بإصلاح المباني الآلية السقوط عن أصحابها ويضرمته على الحكومة وإنما خول لهذه الأخيرة أن تلت أصحاب هذه المباني إلى ما بها من خلل وأن تقوم هي عنهم بالإصلاحات المطلوبة في أحوال الخطر الدائم إذا هم تقاعصوا عن إجراءاتها ، وتقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكل السلطة القائمة على أعمال التنظيم فلذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أحسن واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ولكن لا يمكن مساءلتها بهذا الوصف جنائياً .

(جلسة ١٩٠٥/٥/٢٥ ملن رقم ٦٠٤ سنة ١٩٠٥ ق)

وقعت عليه الدعوى من أجله ، فإن المحكمة لا تكون قد أعطت في أخذه بهذا القانون ، بل هي تكون قد طبقته على الواقعة تطبيقاً صحيحاً .

(جلة ١٩٤٥/٣/٢١ طين رقم ٣٠٠ سنة ١٥ ق)

٦٠ - إن تم ثبت أن المبنى المرغوة ببنائها الدعوى قد أُنشئت إنشاءً على قطعة أرض كانت عالية من البناء مجاورة للجزل القديم . فإن هذه المباني لا تخرج عن أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ لمجرد إضافتها لمبنى ذلك الجزل .

(جلة ١٩٤٥/١/٢٩ طين رقم ١٠٠٩ سنة ١٤ ق)

٦١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكم هي أن التهم عدل في بناء منزله دون الحصول على رخصة فذلك ليس فيه إلا مخالفة للمادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ، ولا مخالفة في المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ منه . فإن هذه المواد لم تنص إلا على الأمور الخاصة بتحديد ارتفاعات المباني . وتلك المخالفة لا يعاقب عليها إلا بالغرامة فقط طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٨ من هذا القانون ، فالحكم فيها بالإزالة يكون خاطئاً .

(جلة ١٩٤٣/١١/٣٢ طين رقم ٤ سنة ١٤ ق)

٦٢ - إذا كانت المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني تنصان على ضرورة الحصول على رخصة بالبناء والتعديل وعلى كيفية إعطاء الرخصة ، وكانت مخالفة هاتين المادتين لا يعاقب عليها طبقاً للمادة ١٨ من ذلك القانون بالإزالة ، فإنه إذا قدم للمحكمة منهم بإجراء تعديلات في مباني منزله دون ترخيص غائفاً بذلك المواد ٢ و ١ و ٨ و ١٨ من القانون المذكور قضت المحكمة عليه بتصحيح أو عدم الأعمال المخالفة لنص المادة ٨ من هذا القانون دون أن تبين وجه مخالفة هذه المادة فإن حكماً يكون قاصراً واجباً نقضه .

(جلة ١٩٤٥/٤/١٦ طين رقم ٣٦١ سنة ١٥ ق)

٦٣ - إن مخالفة عدم الحصول على رخصة الوارد ذكرها في المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني معاقب عليها ، يقتضى الشق الأول من المادة ١٨ ، بالغرامة فقط . أما الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة أو عدمها فلا يصح ، يقتضى الشق الثاني من المادة المذكورة ، إلا في حالة مخالفة أحكام المواد من ٣ إلى ١٠ من القانون المذكور . وإن ذلك كان الحكم قد قضى بتصحيح الأعمال المخالفة

الفصل الثاني

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠

٦ - أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني قد أصدر ونشر طبقاً للأوضاع التي رسمها الدستور فهو نافذ المفعول وأحكامه واجبة التطبيق . ولا يصح تعطيل هذه الأحكام لعدم إصدار الوائح أو القرارات التنفيذية التي تنص فيه على إصدارها ما دام اجراءها يمكننا بغير هذه الوائح والقرارات .

(جلة ١٩٤٥/١/٢٩ طين رقم ١٠٠٩ سنة ١٤ ق)

٧ - أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ قد أصدر ونشر طبقاً للأوضاع التي رسمها الدستور . فهو نافذ المفعول وأحكامه واجبة التطبيق ولا يمكن أن يطل هذه الأحكام عدم إصدار الوائح أو القرارات التنفيذية التي تنص فيه على إصدارها ما دام تنفيذها يمكننا بغير الوائح والقرارات . فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن التهم أجرى بناء منزله بغير الحصول على رخصة من التنظيم كما تقتضي به المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ، فلا تصح تبرئته على أساس أن الوائح والقرارات المشار إليها في هذا القانون لم تصدر ما دام القانون ذاته قد بين شروطاً أساسية واجبة مراعاتها في الأنبة التي تطبق عليها أحكامه ، مما يستوجب سبق الحصول على الرخصة بعد أن تبين السلطة القائمة على أعمال التنظيم من الرسم الذي يقدم إليها من البناء المزمع إنشاؤه مطابقة لتلك الشروط .

(جلة ١٩٤٥/١٢/٢١ طين رقم ١١٠ سنة ١٦ ق)

٨ - إن عدم إصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ليس من شأنه أن يطل أحكامه الممكنة إعمالها ، فإن القوانين يجب طبقاً لأحكام الدستور العمل بها عند صدورها ونشرها .

(جلة ١٩٤٥/١٢/١٠ طين رقم ١٤ سنة ١٧ ق)

٩ - إن المادة الثالثة والعشرين من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني التي تنص على أن يصدر بمرسوم ما يمكن تطبيقه من أحكامه على الأنبة الجاري إنشاؤها في تاريخ العمل به إنما تشير إلى المباني الجاري إنشاؤها في تاريخ بدء العمل بهذا القانون . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكم عدل على أن صاحب البناء كان قد أتم بالفعل بناءه من قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ثم استحدث بعد ذلك في سنة ١٩٤٣ البناء الذي

تحقيق الشروط الصحية في مصلحة ساكني المباني وكان عمل « قاطع » مستعرض بين أرضية الدوروسقته على مسافة تقل عن الحد المقرر للارتفاع فيه تقويت لهذا الغرض مبها كمن جزء البناء الذي حصل فيه ذلك فإنه يتعين في عمل هذا القاطع مراعاة الارتفاع الذي حدده القانون في جميع المنشآت .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢٣ طين رقم ١٣٦٢ سنة ١٥ ق)

١٧ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه أقام بناء منزل لم يستوف الشروط القانونية ، وطلب عقابه بالمواد ١ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ثم تبين من أوراق المحاكمة أن موضوع التهمة التي وجهت إليه وتناولها ببطاع وحكم عليه من أجلها هي أنه تجاوز بالبناء الذي استحدثه وأضافه إلى منزله القديم الحد الأقصى المسموح به بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ فإن معاقبته بمقتضى هذه المادة المطبقة على فعله التي اقضت المحكمة بقبولها قبله تكون صحيحة بغض النظر عما تضمنه التكليف بالمعذور .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢٩ طين رقم ١٥٠٩ سنة ١٤ ق)

الفصل الثالث

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

١٨ - إذا رفعت الدعوى على المتهم بأنه أجرى بناء ثلاث فيلات على أرض غير مقسمة مخالفاً في ذلك أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قضت المحكمة ببراءته بقوله إن القانون المشار إليه ، وإن نهي عن بعض الأعمال ، لم يبين شروط هذا النهي بل أوجهاها إلى لائحة عامة تصدر بتنفيذه ، فإنها تكون قد أخطأت . إذ أن أحكام القانون التي أسندت إلى المتهم مخالفتها والمتصوص عنها بالمواد ٢ و ٣ و ٦ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ يمكن إعمالها بغض النظر عن اللائحة أو القرارات الوزارية المشار إليها ، ولا يصح تعطيل أي نص مادام إعماله لا يتوقف على شرط .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/١١ طين رقم ١٢٦٤ سنة ١٧ ق)

١٩ - إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقاً للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذاً ، وقد نصت المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ من المرفوعة بها الدعوى على أوامر وتواء صريحة غير معلقة على شرط ويعتمد القانون مراعاتها في كل تقسيم يراد إنشاؤه في المدن

دون أن يبين عناصر المخالفة المستوجبة لذلك ، فإنه يكون معيياً واجباً قضه .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١ طين رقم ١٣٦٢ سنة ١٥ ق)

١٤ - إن المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني إذ نصت على أنه « يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق الأيديد ارتفاعها بما في ذلك غرف السلوح والمخارون والدورة على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق .. الخ » فقد أخلت أن حكمها هذا يجري على غرف السلوح إطلاقاً ولو كانت غير واقعة على الطريق ما دام المنزل قائماً على جانبيه .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢٩ طين رقم ١٥٠٩ سنة ١٤ ق)

١٥ - إن المادة ٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالمباني قد نصت على أنه « يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق ، عما كان أم علما ، مفتوحاً للآراء غير مفتوح ، الأيديد ارتفاعها بما في ذلك غرف السلوح والمخارون والدورة - على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق دون أن يتجاوز ٥ مترأ . وإذا كان حدى الطريق غير متوازيين كان الارتفاع مثلاً ونصف مثل من المسافة الأدنى (الدنيا) بين المدين . وبحسب هذا الارتفاع ابتداء من أعلى قطعة لمنسوب سطح الأفق إلى زبد وإلا فن منسوب محور الشارع أمام وسط واجهة البناء . وهذا النص يقتضى من المحكمة أن تذكر في حكمها بالادانة ، بياناً للواقعة الجنائية المحكومة للمخالفة المشار إليها بهذه المادة ، عرض الشارع الذي أقيم البناء على جانبيه والارتفاع الذي بلغه البناء بعد التعلية التي أجراها المخالف ، ليتسنى لمحكمة التقض مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . وغلو الحكم من هذا البيان يستوجب قضه تقصوده في بيان الواقعة المستوجبة للعقاب .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٤ طين رقم ٦٨٠ سنة ١٣ ق)

١٦ - إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ينص في المادة السابعة على أنه « يجب في جميع المنشآت ألا يقل الارتفاع بين الأرضية والقف عن ٢.٧٠ متراً للدور على الأقل لارتفاع سقفه عن متر من منسوب الأرض الخارجية و ٣.٠٠ متراً للدور الأرضي و ٣.٣٠ متراً لكل دور من الأدوار العلوية . » ولما كانت هذه المادة قد نصت على الحد الأدنى لارتفاع كل دور ، وكان الغرض من هذا النص - على ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون هو

تنفيذ القانون . وإذ أن الحكم المطعون فيه إذ نص
بإقامة التهمين تأسيساً على أن القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٤٠ لم تصدر بعد لائحته التنفيذية بما يجعل أحكامه
مهمة وغير واضحة - يكون مبنياً على خطأ في
تفسير القانون .

(جـ ١٠/١٠٠/١٩٤٤ طين رقم ١٨٦ لسنة ٢٤ ق)
(و جـ ١١/١١٠/١٩٤٤ طين رقم ٢٥٨ لسنة ٢٤ ق)

٢١ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٤٠ تنص على أنه في تطبيق أحكام هذا القانون
تطلق كلمة تقسيم ، على كل تجزئة قطعة أرض إلى عدة
قطع بقصد عرضها للبيع أو للبناء أو للتأجير أو
التحكيم لإنشاء مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع
غير متصلة بطريق قائم . وتنص المادة الثانية على أنه
لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على
موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . فإذا
كان الحكم إذ دان الطاعن بهاتين المادتين قد اقتصر على
القول بأنه أجرى تسوير قطعة الأرض موضوع الدعوى
في منطقة غير مقسمة دون أن يبين ما إذا كانت باقي
الشروط المشار إليها في المادتين المذكورتين قد توافرت
فإنه يكون قاصر البيان متعيناً قضاه .

(جـ ١٠/٥٠/١٩٥١ طين رقم ٢٢٩ لسنة ٢٤ ق)

٢٢ - إن صدور مرسوم ملكي بتقسيم الأرض
المعدة للبناء لا ينعى صاحبها من القيام بالالتزامات التي
تعرضها عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
(جـ ١١/١٧/١٩٤٤ طين رقم ١٢٠ لسنة ٢٤ ق)

الفصل الرابع

القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨

٢٣ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة
١٩٤٨ إنما تمنع إنشاء البناء إلا بعد الحصول على رخصة
به من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وهذا عدا الرخص
الواجبة بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس
سنة ١٨٨٩ الشامل لأحكام التنظيم . وإذ أن في كان
الواضح من واقعة الدعوى أن البناء الذي أقامه التهم
لم يكن على أحد جانبي الطريق العمومية التي صدر
المرسوم بشأنها ولكنه في مقابل الامتداد المزمع لذلك
الطريق ، فإن التهم لا يكون قد خالف الأمر العالي
الخاص بالتنظيم مادامت ملكيته لم تزغ وذلك بخلاف
الحال فيما يقع على حافة الطريق العام فإنه بمجرد اعتداد
خط التنظيم تقرب آثاره التي نصت عليها المادتان ١١٠ و ١١١

والقرى التي يسرى عليها القانون ، كما نصت المادة ٢٥
على تكليف وزراء الأشغال العمومية والصحة العمومية
والصحة العمومية والعدل بتنفيذ كل فيما يخصه
وغوتهم إصدار قرارات بالوائح التنفيذية له ، وأن
نصوص القانون إذ أجلت عند إصدار هذه اللوائح
إضافة شروط على الشروط الواردة فيه أو تعديل بعض
هذه الشروط بالنسبة لبعض المدن أو القرى أو لبعض
الأحياء من المدن فيما يتعلق ببعض الطرق - لم ترتب
على التراخي في إصدار هذه اللوائح تعطيل الأحكام
التاجرة التي أوجب القانون مراعاتها ، وإن نصت المادة
السابعة من القانون على وجوب تقديم الطلب الخاص
بالموافقة على الترخيص طبقاً للشروط والأوضاع المقررة
باللائحة التنفيذية إنما أجلت أن تتضمن تلك اللائحة
من الشروط والأوضاع تنظيم الطلبات شروطاً أخرى
غير ما أوجبه القانون دون أن يفيد ذلك أنه إذا لم
تصدر اللائحة التنفيذية امتنع تنفيذ القانون ، لما كان
ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بالمرأة
على عدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه يكون
قد أخطأ في تفسير القانون .

(جـ ١٠/٧/١٩٤٤ طين رقم ٢١٣ لسنة ٢٤ ق)

٢٤ - إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد
صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقاً للأوضاع الدستورية
فأصبح بذلك نافذاً ، وتنص المواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤
منه على أوامر ونواه صريحة غير معقولة على شرط يحتم
القانون مراعاتها في كل تقسيم يراد إنشاؤه في المدن
والقرى التي يسرى عليها ، وتنص المادة ٢٥ على تكليف
وزراء الأشغال العمومية والصحة العمومية والعدل بتنفيذ كل فيما يخصه ، وإذ غوتهم إصدار
قرارات بالوائح التنفيذية له وأجلت فيما إضافة
شروط على الشروط الواردة فيه (المادتان ١٠٢ و ١٠٣) أو
تعديل بعض هذه الشروط بالنسبة لبعض المدن والقرى
أو لبعض الأحياء من المدن فيما يتعلق ببعض الطرق
(المادة ٤) لم ترتب على التراخي في إصدار اللوائح
التنفيذية تعطيل النصوص التاجرة التي أوجب القانون
مراعاتها كما أن المادة السابعة من القانون إذ نصت على
وجوب تقديم الطلب الخاص بالموافقة على الترخيص طبقاً
للشروط والأوضاع المقررة باللائحة التنفيذية إنما
أجلت أن تتضمن تلك اللائحة من الشروط والأوضاع
تنظيم الطلبات شروطاً أخرى غير ما أوجبه القانون
دون أن يفيد ذلك أنه إذا لم تصدر لائحة تنفيذية امتنع

القانون ، إذ القانون لا يجوز الحكم بالإزالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة .
(جلة ١١/١٢/١٩٥٠ طن رقم ١٠٣٣ سنة ٢١ ق)

٣٦ - إن القانون لا يجوز الحكم بالإزالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة ، وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بالفرمان والإزالة في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وكان الثابت أن التهم لم يخالف أحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ من ناحية المسافات والأبعاد أو غيرها ، فهذا الحكم يكون غطاء في تطبيق القانون ويعين قضاة فيما قضى به من إزالة أسباب المخالفة .
(جلة ١٠/٢١/١٩٥٠ طن رقم ٨٣٩ سنة ٢٢ ق)

٣٧ - إن الشارع إذ نص في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ على أن « كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية يعاقب عليها بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش ويجب الحكم فيها فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال » ، قد دل بذلك على أن الأصل هو أن يحكم بالغرامة في حدود ما نصت عليه تلك المادة على كل مخالفة للقانون أما تصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال فلا يقضى به بمجرد وقوع المخالفة في ذاتها بل يقتضي هذا شيئا آخر هو أن يكون البناء قد أقيم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو أحكام الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لأحكام التنظيم من حيث الخروج به عن خط التنظيم أو إقامته على ارتفاع أو أبعاد أو مقاسات بالمخالفة لما أمر به أو نهى عنه القانون — أما إذا كانت المخالفة تنحصر في إقامة البناء قبل الحصول على الرخصة التي يقضى القانون بالحصول عليها من القائمين على التنظيم قبل الشروع في البناء وكان البناء قد روعي في إقامته التزام خط التنظيم وليس فيه في ذاته مخالفة للارتفاعات أو الأبعاد أو المواقف التي فرضها القانون وجب أن يقتصر الحكم القاضي بالإزالة على الغرامة وحدها إذ لا يوجد عندئذ من الأعمال ما يستوجب التصحيح أو الاستكمال أو الهدم تنفيذاً لما يقضى به القانون ، وإذن فإذا كان الحكم المعلوم فيه لم يستظهر ما هي الأعمال التي قضى بتصحيحها على نفقة المخالف فإنه يكون قاصر البيان متعينا قضاة .
(جلة ٥/٣/١٩٥١ طن رقم ٩٩ سنة ٢١ ق)

من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ولا يترتب ترميم هذه الآثار على صدور مرسوم يدرج الملكية .
(جلة ١١/٣/١٩٥٠ طن رقم ٩٤٢ سنة ٢٠ ق)

٣٨ - إن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إذ نص في المادة ٢١ منه على أنه « لا يطبق هذا القانون ولا تدرى أحكامه إلا في المدن التي تطبق فيها أحكام التنظيم » ، فإنه قد أفاد بذلك أن أحكامه لا تدرى على القرى ولو كانت غائبة للائحة التنظيم . ولما كان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقرية قد عرف القرية في المادة ١٢ منه بقوله « تعتبر قرية في حكم هذا القانون كل بلدة فيها عمدة بما يقبها من نجوع وكفور وعزب فيها عدا العرب الزراعية » ، كما نص في المادة ٦٢ على أن يكون العمدة بمحكم وظيفته عضواً في المجلس القروي . ثم نص في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعدد والمساكن في المادة الأولى منه على أن « يكون لكل قرية عمدة وعلى أن تعتبر قرية في أحكام هذا القانون كل مجموعة من المساكن ذات كيان مستقل لا تكون مقراً لمحافظة أو قاعدة لمركز أو لبلدية ذي نظام إداري خاص » . لما كان ذلك ، وكانت بهجورة — التي دين التهم لإقامتها بناء بها دون الحصول على رخصة — ليست مقراً لمحافظة ولا قاعدة لمركز أو بلدة ، فإنها بحسب أحكام قانون المساكن الإشارة إليها لاتعد أن تكون قرية ، وليس فيها قالة الحكم المعلوم فيه من أن لما يجلس قروياً وأن بها قفلة بوليس ، مما يغير تلك الصفة ويعملها غائبة لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ .

(جلة ١٠/٢/١٩٥٣ طن رقم ٤٣٦ سنة ٢٢ ق)

٣٩ - إن المادة ١٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه لا يجوز إقامة بناء على حافة طريق عام أو خاص أو داخل الأرض أو تمليته أو توسيعه أو تعديله إلا بعد الحصول على رخصة من سلطة التنظيم كما قضى المادة ١٨ من القانون المذكور على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية يعاقب عليها بالغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش مع وجوب الحكم بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال . وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بالغرامة والإزالة في جريمة إقامة بناء دون الحصول على رخصة من مصلحة التنظيم ، وكان الثابت منه أن المهمة لم تخالف أحكام القانون سابق الذكر من ناحية المسافات أو الأبعاد أو غيرها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق

٣٢ - إذا كان المتهم بإجراء عملية بناء قبل الحصول على رخصة في ذلك ونجاوزه الارتفاع المسموح به قانوناً قد نسلك بأن المنزل على المخالفة غير ملوك له، فأدائه المحكمة قولاً بأنها وإن ثبت من عقد البيع المقدم منه أن العقار ملوك لابنه إلا أنها مع ذلك تدينه لأن العمل المخالف للعقاب عليه قد وقع منه هو، فإن حكمها بذلك يكون معيباً متعيناً تقضه، إذ أن ما قاله في صدد ملكية الغير للنزل يتجافى مع قضائنا في مواجهة هذا المتهم وحده يصحح الأعمال المخالفة بما قد يقتضى منها في البناء.

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ طعن رقم ١١٣٩ سنة ١٧ ق)

٣٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين قضى بصحیح الأعمال المخالفة فيما أقامه الطاعن من بناء قد أحال في تحديد هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة فذلك لا يبيح. إذ هذا المحضر جزء من أوراق الدعوى فهو يكون مكملاً للحكم الصادر فيها فيما يختص بتنفيذ التصحيح الذي قضى به.

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٤ طعن رقم ٥١٠ سنة ٢١ ق)

٣٤ - إذا رفعت الدعوى الجنائية بوصف أن المتهم أجرى بناء بدون ترخيص وكان الثابت أن أعمال البناء مخالفة للقانون وقضت المحكمة بالترامة دون تصحيح الأعمال المخالفة، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، ذلك أن مخالفة البناء لاحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء بدون ترخيص بل هي وصف له لازم إقامته.

(جلسة ١٩٤٧/١١/١ طعن رقم ١٠٧٧ سنة ٢٤ ق)

٣٨ - إن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩١٨ يتطلب رخصة خاصة بخلاف الرخصة المقررة في لائحة التنظيم. (جلسة ١٩٤٧/١٢/٢١ طعن رقم ١٣٠٩ سنة ٢٤ ق)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

٣٩ - إن كون الحكم قد نص على تصحيح المباني الواقعة فيها المخالفة لا يكون له تأثير في صحة ما دام المقصود الظاهر من ذلك هو إزالة ما زاد من المباني على الارتفاع المسموح به قانوناً.

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ١٥٠٩ سنة ١٤ ق)

٤٠ - إذا كان المتهم بإنشاء بناء على غير الأبعاد القانونية قد تمكن بضرورة سماح مهندس التنظيم الذي طاب وقوع المخالفة فأجابه المحكمة إلى طلبه وأجلت الدعوى لإعلان المهندس، ولكنه لم يحضر الجلسة التي حدثت لسماحه، فأصدر الدفاع على وجوب سماحه ومناقشته لعمله محضرين مختلفين عن العين نفسها، فطرط المحكمة الدعوى وفصلت فيها بإدانة المتهم ولم ترد على هذا الطلب بما يبرر رفضه، فهذا يعيب حكماً بما يوجب تقضه.

(جلسة ١٩٤٧/١٠/٢٧ طعن رقم ٤٧٢ سنة ١٧ ق)

٤١ - إذا كانت الواقعة التي أدن المتهم بها هي أنه أظم بناء يخالف الشروط المبنية بالرخصة ولكن الحكم الذي أدانته قد اكتفى في ذلك بقوله « إن التهمة ثابتة قبله من محضر التحقيق وهو معترف بها »، فهذا الحكم يكون فاصراً واجباً تقضه لعدم يانه حالة البناء الذي أقامه المتهم ولا وجه التمه له التي وقعت.

(جلسة ١٩٤٧/١٠/٢٠ طعن رقم ١٤١٣ سنة ١٧ ق)

تهديد

رقم القاعة

الفصل الأول: جريمة التهديد

الفرع الأول: أدان الجريمة ١ - ٨

الفرع الثاني: تسبب الأحكام بالنسبة إلى جريمة التهديد ٩ - ١٢

الفصل الثاني: جريمة ابتزاز المال بالتهديد

الفرع الأول: أدان الجريمة ١٣ - ١٨

الفرع الثاني: الجريمة التامة والشروع فيها ١٩ - ٢٢

موجز القواعد :

الفصل الاول

جريمة التهديد

الفرع الاول : اركان الجريمة

- توفر الجريمة بمجرد صدور التهديد بإقتفاء أمور خادشة للشرف بطريقة تنشرها سواء حصل الإقتضاء بالنشر أم لم يحصل - ١
- ما يعتبر تهديداً بإقتفاء أمور خادشة لشرف مصرف - ٢
- عدم اشتراط ارسال رسالة التهديد الى المراد تهديده مباشرة - ٣ و ٤
- توفر الجريمة ولو لم يكلف المتهم الوسيط صراحة ببلغ عبارات التهديد الى الشخص المقصود تهديده - ٥
- لاعتقاب على التهديد الشفهي بإيذاء المجنى عليه في أمنه وماله - ٦
- متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب - ٧ و ٨

الفرع الثاني : تسبيب الاحكام بالنسبة الى جريمة التهديد

- وجوب بيان الحكم العبارات التي قيد التهديد - ٩
- كفاية اقتباس الحكم فحوى عبارات التهديد من الورقة المكتوبة بخط المتهم والمودعة ملف الدعوى - ١٠ و ١١
- عدم بيان غرقة الاتهام وجه استنادها في المدول عن ظاهر مدلول عبارات التهديد الى القول بعدم جديتها - ١٢

الفصل الثاني

إبتراز المال بالتهديد

الفرع الاول : اركان الجريمة

- متى تتوفر جريمة إبتراز المال بالتهديد - ١٣ و ١٤
- ملعية التهديد المذكور في المادة ٣٧٦ عقوبات - ١٥ و ١٦
- متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد - ١٧ و ١٨
- (ر . أيضاً نقض قاعدة ٢٩٨)

الفرع الثاني : العقوبة التامة والشرع فيها

- صور لجريمة إبتراز المال بطريق التهديد - ١٩ - ٢١
- متى تكون جريمة الشروع في التهديد بقصد الحصول على مال من المجنى عليه - ٢٢

القواعد القانونية :

إنما هو جريمة مستقلة بذاتها تم بمجرد صدور التهديد سواء حصل الإقتضاء بالنشر فعلاً أم لم يحصل .
(جلسة ١٣٢٢/٧/٢٢ لمن رقم ١٢٧٥ سنة ٢٠٢٢)

٢ - يعتبر تهديداً بإقتفاء أمور خادشة لشرف مصرف توجيه عبارات الى بعض موظفي هذا المصرف فيها إشارة الى حصول خسائر في أعماله وإلى فساد أركانيتها إدارته وإشارة إلى أن مديري المصارف في البلاد الأجنبية قد أودعوا السجن وتنبه إلى أن مديري هذا المصرف ليسوا خيراً من أولئك المديرين ، إذ أن في هذه العبارات أشد ما يمس سمعة البنك ويهدد به الجمهور في كفايته لأن المصارف المالية بطبيعتها حساسة

الفصل الاول

جريمة التهديد

الفرع الاول

أركان الجريمة

- ١ - ليس للمتهم أن يذبح بأن تنشر عبارات التهديد لايحاقب عليه إذا هو ممكن من إثبات واقعتها . ذلك لأن التهديد بإقتفاء الأمور الخادشة لشرف بطريقة تنشرها

الجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأمر بما قد ترتب عليه أن يضمن الجنى عليه راعياً إلى إجابة الطلب. وذلك بنض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس الجنى عليه .

(جلة ١٩٠١/٣/٢١ طن رقم ١٦٦٦ سنة ٢٠ ق)

٨ - إن القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت لمحكمة الموضوع أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس الجنى عليها عما قد يكرهها على أداء ما هو مطلوب .

(جلة ١٩٠٥/٤/٢٦ طن رقم ١٦٥٥ سنة ٢٥ ق)

الفرع الثاني

تسبب الأحكام بالنسبة إلى جريمة التهديد

٩ - الحكم الذي يعاقب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٤ عقوبات بقرة أولى قد يوجب أن يبين به العبارات التي قيد التهديد حتى ينشئ لمحكمة النقض التحقق من أن ماورد بتلك العبارات يتوافق مع الأركان التي يستلزمها القانون في الجريمة المذكورة . أما أن يكفى الحكم ببرد وقائع الدعوى المثبتة لصعود خطاب التهديد من المتهم أو يجهل إلى وصف التهمة المبين بصدور الحكم من غير ذكر لنصوص عبارات التهديد فذلك قصور في بيان الواقعة يطل الحكم ويوجب نقضه

(جلة ١٩٣٣/١٢/١١ طن رقم ٥٩ سنة ٤ ق)

١٠ - يكفي في بيان ملابسة الأمور المهدد بها أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي هدد بها المتهم مصرفاً من المصارف واقتبس لغواها من الورقة المكتوبة بخطه والتي هدد شفعياً بعض موظفي المصرف بنشرها إن لم يسطه المصرف ما يطلب ، وما دامت هذه الورقة مودعة ملف الدعوى فقد أصبحت بهذا الإتيان جزءاً من الحكم يمكن الرجوع إليه عند تحري التفصيلات .

(جلة ١٩٣٢/٧/٢٣ طن رقم ١٢٢٥ سنة ٢ ق)

١١ - يكفي في بيان التهديد أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي هدد المتهم بها الجنى عليها واقتبس لغواها مما اعترف للمتهم بكتابتها بتم خطاب التهديد ما دام هذا الخطاب مودعاً بملف الدعوى ويعد بذلك جزءاً من الحكم يرجع إليه عند تحري التفصيلات .

(جلة ١٩٠٥/٤/٢٦ طن رقم ٢٥ سنة ٢٥ ق)

١٢ - إذا كان يبين من الاطّلاع على خطاب التهديد كما أوردته قرار غرفة الاتهام المعلنون فيه أن

وقد تضار بأقل قريض بسمعتها مهما كان شأن المهاجم ضيقاً وحجة واضحة .

(جلة ١٩٢٧/٢/٢٣ طن رقم ١٢٢٥ سنة ٢ ق)

٣ - أن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات إذا نصت على عقاب كل من هدد غيره بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال ، لم توجب بصيغتها العامة هذه أن تكون عبارة التهديد قد وجهت مباشرة إلى ذات الشخص الذي قصد تهديده في نفسه أو في ماله . فيكفى العقاب بموجبها أن يكون الجاني قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى علم المراد تهديده ، سواء أُرسلها إليه تلقائياً مباشرة أم بعث بها إلى شخص آخر تلقائياً هذا الآخر ثم بلغها إليه أو لم يبلغها ثم انه لا يشترط أن يكون الجاني الذي يختار هذا الطريق الأخير في توجيه نذيره قد قصد أن يقوم من أرسلت إليه بقليلها إلى المعنى بها بل يكفي أن يثبت في حقه انه لا يجهل أن الطريق الذي اختاره يتوقع معه حتاً أن المرسل إليه يحكم وظلته أو بسبب علاقته أو صلة بالنقص المقصود بالتهديد سيخلف الرسالة .

(جلة ١٩٢٧/١٢/٢٦ طن رقم ٤٨ سنة ١٣ ق)

٤ - لا يشترط لقيام جريمة التهديد أن تمت رسالة التهديد إلى المراد تهديده مباشرة بل يكفي أن يكون المتهم قد أعدها وأرسلها إلى زوج الجنى عليها مما يتوقع منه أنه يحكم صلة بالجنى عليها سوف يبلغها الرسالة .

(جلة ١٩٠٥/٤/٢٦ طن رقم ٣٥ سنة ٢٥ ق)

٥ - لا يشترط قانوناً لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ قديم ، أن يكلف المتهم الوسيط صراحة تبليغ عبارات التهديد إلى الشخص المقصود تهديده بل يكفي لذلك أن يثبت أن المتهم كان يقصد إيصال التهديد إلى علم من أراد تهديده بطريق هذا الوسيط .

(جلة ١٩٣٥/١/٢٨ طن رقم ٤٠٥ سنة ٥ ق)

٦ - إن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات لا تعاقب إلا على التهديد بارتكاب جريمة أو إيقاع أمور أو نسبة أمور مخشعة بالشر ، وإذاً متى كانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة أن المتهم هدد الجنى عليه شفعياً بواسطة شخص ثالث بالفاظ يفهم منها إيذاؤه وأنه ومعاشه ، فإن الجريمة لا تكون متوافرة الأركان .

(جلة ١٩٢٧/٢/٢٣ طن رقم ١٢٤ سنة ٢٦ ق)

٧ - القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت لدى المحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس

يده (والمرسل إليه من زوجة اخني عليه) فإن الواقعة على هذا النحو لا تنطبق بها جريمة الشروع في الحصول بالتهديد على مبلغ من القنود .

(جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ من رقم ١٣٣ سنة ٢٥ ق)

١٥ - يمكن في التهديد المذكور في المادة ٣٢٥ ع أن يكون من شأنه تخويف المحسن عليه وحله على تسليم ماله الذي طلب منه . ولا أهمية للطريقة التي استعملها الجاني للوصول إلى غرضه متى كانت في ذاتها كافية للتأثير في الجني عليه إلى ذلك الحد . وكان الجاني لا يقصد منها إلا الحصول — على مال لاحق له فيه .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٧ من رقم ١٠٩ سنة ١٢ ق)

١٦ - المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات تعاقب على اغتصاب المال بالتهديد . والتهديد بهذا الاطلاق لا يشترط فيه أن يكون مصحوبا بفعل مادي أو أن يكون متضمنا لإيقاع الأمر المهدد به في الحال ، بل يكفي مهابا كانت وسيلة ، أن يكون من شأنه تخويف الجني عليه بحيث يجعله على تسليم المال الذي طلب منه . فإذا كانت المحكمة قد رأت أن الجني عليه لم يدفع المبلغ للتهتم إلا تحت تأثير التهديد الذي وقع عليه ، وكان ما صدر من التهميم يعد في حد ذاته من ضروب التهديد ، فإن حكمها بالعقاب يكون صحيحا . ولا يغير من ذلك أن التهديد كان بالتبليغ عن جريمة لم تقع بالفعل لأن محبة الواقعة المهدد بالتبليغ عنها ليست شرطا لتحقيق جريمة اغتصاب المال بالتهديد .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٢٦ من رقم ١ سنة ١٦ ق)

١٧ - يمكن لتوافر دكر القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد أن يكون الجنائي وهو يقاربه فعك علما بأنه ينتصب مالا لاحق له فيه . ولا عبرة بعد ذلك بالذوات التي تكون قد دفعت الجنائي إلى ارتكاب الجريمة . فهو يستحق العقاب ولو كان لم يرتكبها إلا لجرد الرغبة في الانتقام والتأثر لنفسه للاهانة التي لحقت من الجني عليه .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٧ من رقم ١٣٣ سنة ١٢ ق)

١٨ - القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد المتصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات يتحقق متى أقدم الجنائي على ارتكاب الفعل علما بأنه ينتصب مالا لاحق له فيه قانونا ومتوخيا في ذلك تعطيل إرادته الجني عليه بطريق التهديد الذي يكفي فيه أن يكون من شأنه ترويع الجني عليه بحيث يجعله على تسليم المال الذي طلب منه وإن

ظاهر عباراته تحمل طابع المجد لأن المانع إلى توجيهه — كما ورد به — هو النزاع على أطيان وأن عبارات التهديد التي تكررت في غير موضع من الخطاب المذكور صريحة في مدلولها دالة بذاتها على التهديد باقتل المصاحب بطلب مامن شأنه أن يمس بسلامة من توجه إليه وتحقق به أركان جريمة التهديد . بالكافة المصاحب بطلب المخصوص عليها في المادة ٢٨٤ فقرة أولى من قانون العقوبات ، فإن القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية لجرد القول بأن عبارات التهديد غير جدية وأنها قريبة بأن تحصل بحمل لمب الأطفال وعيهم لا محل للمدعى لا تتحقق به جريمة عمدية ، دون أن تبين غرقة الاتهام وجه استنادها في المدلول عن ظاهر مدلول العبارات موضوع التهمة إلى القول بعدم جديتها . هذا افتراض يكون منطويا على التصور مما لا يتبين معه محكة النقض إن كانت تفصّل القانون قد طبقت على الواقعة كما هي مثبته به تطبيقا صحيحا أم لا . ولذا فإن هذا القرار يكون صحيحا معينا تقضه .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٨ من رقم ١٠٩٣ سنة ٢٠١٣ ق)

الفصل الثاني

جريمة ابتزاز المال بالتهديد

الفرع الأول

أركان الجريمة

١٣ - يشترط لتطبيق المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يقع من الجنائي على الجني عليه تهديد أي فعل من شأنه إكراهه بطريق التخويف والوعيد ، وأن يكون التهديد بقصد الحصول بدون حق على مال أو شيء آخر . فجرد امتناع التهم عن دفع ثمن ما تطلوه في مقهى من المشروب دون أن يبدو منه أية طريقة أي تخويف أو وعيد لا يمكن عده جريمة في حكم هذه المادة ، إذ التهديد لا يتوافر بمجرد شعور الجني عليه في داخلية نفسه بالجملة أو الخوف من التهم لبعده وسطوره وما اشتهر عنه من العنصرية على الأقس .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٣ من رقم ٥٢ سنة ٨ ق)

١٤ - ما دام لم يصدر من التهم على أية صورة من الصور أي وعيد أو إرهاب للجني عليه من شأنه تخوفه وحله على تسليم المبلغ الذي طلبه منه ، وإنما كان تسليم المبلغ مبنيا على سعي الجني عليه نفسه في الحصول على الرسائل التي كان التهم يحفظها بها تحت

٢١ - التهديد بالتبليغ عن جرائم تتضمن نسبة أمور عادية للشرف في سبيل الحصول على حق لامتحيه المادة ٦٠ من قانون العقوبات .
(جلة ٢١ / ١٩٥١ / ١٦١٦ ط١ رقم سنة ٢٠)

٢٢ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اتصل بالجنى عليه ، لا مباشرة بل بالواسطة ، طالباً إليه أن يعطيه مالا في مقابل أن يكف عنه أذاه فلم يقبل الجنى عليه بأذى الأمر ، ولكن الوسيط أقامه بضرورة دفع شيء إليه ليأمن شره ، قدم الجنى عليه بلاغا للجهات المختصة ذكر فيه ما وقع من المتهم وتخوفه منه ، وطلب سماع شهوده ، فما كان من البوليس بعد أن سمع أقوال الجنى عليه والوسيط الذي أقره على أقواله إلا أن وضع خطة انتهت بضبط المتهم بعد أن أخذ من الجنى عليه حصة جنديات - فهذه الواقعة تكون منها جريمة الشروع في التهديد بقصد الحصول على مال من الجنى عليه . ما دام التهديد الذي صدر عن المتهم من شأنه في ذاته أن يخوف الجنى عليه ويعمله على تسليم ماله الذي طلب إليه تسليمه ، ولو كان تسليم المال لم يتم أصلا . وإذا كان الواقع أن الضبط قد حصل بعد أن أخذ المتهم من الجنى عليه المال ، فإن المجادلة في راجعة السلب بين أخذ المال وبين التهديد ، على أساس أن التسليم إنما كان تنفيذاً للحظة التي رسمها البوليس ولم يكن بناء على التهديد ، لا يكون لها محل ما دامت الأداة لم تدرس إلا على مجرد الشروع .

(جلة ٤ / ١٩٥٠ / ١٢٥٠ ط١ رقم سنة ١٥)

فإذا كان الواضح عما أورده الحكم أن المتهم حصلوا على جميع ما كانت تحل به الجنى عليها من المصوغات صوغاً عن تلك التي قالوا بسرقتها من متجر أحد م قابل عدم التبليغ عن السرقة وذلك بدافع الطمع والثروة في الحصول على مال لا حتى لهم فيه قانوناً وأنهم أساءوا استعمال الوسيلة في التبليغ عن الحادث للحصول على ذلك المال فإن هذا الذي أورده الحكم يتحقق به القصد الجنائي .
(جلة ١٩ / ١١ / ١٩٥٥ ط١ رقم سنة ٢٥)

الفرع الثاني

الجريمة التامة والشروع فيها

١٩ - من جدد بالتبليغ عن جريمة لم تقع عليه شخصياً ويحصل بذلك على مبلغ من المال مقابل سكوته عن التبليغ بعد متصفاً لهذا المال عن طريق التهديد الذي وقع منه . وبناء على ذلك إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عند أحد من يقبلون المراهنة خفية على سباق الخيل بأن يبلغ البوليس عنه لضبطه ما لم يدفع له مبلغاً من المال وحصل منه فعلاً على مبلغ قطبقت المحكمة عليه المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات فإنها لا تكون قد أخطأت .

(جلة ٧ / ١٠ / ١٩٤١ ط١ رقم سنة ١١)

٢٠ - إذا كان المتهم قد قصد من جريمته أن يقطع علاقة الزوجية بينه وبين الجنى عليها وتحقق له ذلك فعلاً بتطبيقه إياها مقابل ما استولى عليه منها بطريق التهديد ، فلا يجوز في هذه الحالة اعفاؤه ، إذ المحكمة من الاعفاء تكون عندئذ متفنية .

(جلة ١٥ / ١٢ / ١٩٤١ ط١ رقم رقم ١٠٩ سنة ١٢)

توافق على التعدي والايذاء

(ر. ضرب القواعد أرقام ١٠٧ - ١١١)

«ج-ح»

جرائم الجلسة

(ر . إثبات قاعدة ٦٠ وإجراءات قواعد ٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠ واختصاص قاعدة ٤ وإمانة قواعد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٨ وحكم قاعدة ٦ وقاضي الإحالة قاعدة ٦ وعمام قاعدة ٢ وقض قاعدتان ٦٦١ و ٦٦٢)

جرائم النشر

(ر . انتهاك حرمة الآداب والدين قاعدة ١ وصحافة)

جريمة

موجز القواعد :

- البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالقوة - ١ - ٨
- واجب التبليغ عن الجرائم - ٩
- مقياس ترميع الجرائم الى جنائيات وجنس - ١٠
- الفصل في التمييز بين الجريمة الوقعية والجريمة المستمرة - ١١ - ١٤
- لا أثر للصالح في قيام الجريمة متى توافرت أركانها - ١٥
- (ر : أيضاً : اتفاق جنائي قاعدة ١١ واختصاص قاعدة ٢٥ واختلاس أشياء محبوزة قواعد ٩٤ و ٩٥ و ١٠٠ و ١١٣ وإخفاء أشياء مسروقة قاعدة ٣٩ وتزوير قواعد ٢٤١ و ٢٤٣ و ٢٤٤ وتلبس قاعدتان ٢٩ و ٥١ وتنظيم قاعدة ١ وحكم قاعدتان ١٣٣ و ١٣٤ وخدعة عسكرية قاعدتان ٤ و ٥ وخيانة أمانة قاعدة ٦٨ ودعارة قواعد ١ و ٢ و ٢٢ و ٢٣ ودعوى جنائية قاعدتان ٤١ و ٤٤ ودعوى مدنية قاعدة ٣٤ وربما قاض وقاعدتان ١٨ و ٢٣ وزنا قاعدة ١٢ وسرقة قاعدة ١٣٤ وشروع قاعدتان ٦٥ وشيك قواعد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ وصيدليه قاعدة ١ وضرائب قواعد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ وضرب قواعد ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٧ وغش قاعدة ١٣ وقاضي الإحالة قاعدتان ٢٣ و ٢٤ وقبض وجبس بدون وجه حق قاعدة ٤ وقتل عمسد قواعد ٣ و ٤ و ٥ و ١١٤ و ١١٥ ومسئولية جنائية قاعدة ١ ومواد مخدرة قواعد ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ ونسب قاعدتان ٦٠ و ٦١)

القواعد القانونية :

١٠ - المقياس الوحيد لتبوع الجرائم إلى جنائيات وجنح إنما يرجع فيه إلى الأفعال المكونة لها وإلى العقوبة التي قررها القانون لهذه الأفعال .

(جلة ١٧/١٢/١٩٥٥ ملن رقم ٣٠٦ سنة ٢٥ ق)

١١ - انه لمعركة إن كانت الجريمة وقتية أو مستمرة يجب أن يرجع إلى طبيعة الفعل المعاقب عليه . فإذا كان بما يقع وينتهي بمجرد ارتكابه كانت الجريمة وقتية أما إذا كان حاله مستمرة فتكون الجريمة مستمرة طوال فترة الاستمرار . والعبرة في الاستمرار هنا هي بما يكون - حصوله بناء على تدخل متتابع متجدد من المتهم ومقصود منه .

فإذا كانت الواقعة المطلوبة مما حكا المتهم عنها هي - حسب الثابت بالحكم - اه (وهو عمدة) استغل اسم شخص من كشف العائلة بقصد تخليص أخ له من الخدمة العسكرية فإن الجريمة التي تكونها هذه الواقعة لا تكون مستمرة لانتهاء الفعل المكون لها بمجرد مقارنة المتهم له ، ويجب إذن ان يكون بدء المدة المقررة لسقوط المحوى العمومية من هذا التاريخ .

(جلة ١١/١١/١٩٤٠ ملن رقم ١٨١٢ سنة ١٠ ق)

١٢ - إنه التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة يجب الرجوع إلى الفعل الذي يعاقب عليه القانون . فإذا كانت الجريمة تم وينتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت وقتية ، أما إن استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخل متتابع متجدد . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم (وهو شيخ بد) قد وقع على كشف لعائلة قرر القرعة أثبت فيه على غير الحقيقة أنه وحيد والده في حين أن له أما شقيقا أسقط اسمه من الكشف بقصد تخليص قره القرعة المذكور من الخدمة العسكرية . فإن الفعل المسند إلى المتهم يكون قد تم وانتهى بالتوقيع على كشف عائلة الثغر المقصود إعفاؤه من الاقتراع على صورة تؤدي إلى تحقيق الغرض المنشود إذ المتهم بعد ذلك لم يتدخل في عمل من شأنه إعفاء الثغر من القرعة ، أما ما يقال من أن المتهم بعد أن وقع على الكشف كان عليه أن يبلغ عن قرر القرعة الذي قصد تخليصه من الاقتراع ، وأنه لذلك يكون موقوف منجريمة وبسبب معاقب عليها بالمادة ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية ، فردود بأن هذه المادة لا تعاقب إلا على التستر أو إخفاء الأشخاص

١ - إذا أعطت المحكمة في ذكر العلاقة بين متهمين فلا أهمية لذلك مع قيام أدلة الإدانة المبنية في حكمها لأن ذكر تلك العلاقة في الحكم ليس إلا بيانا للباعث على ارتكاب الجريمة . ومهما يكن من الخطأ في بيان هذا الباعث فإن ذلك لا ينقص من قيمة أدلة وقوع الجريمة فعلا من المتهمين .

(جلة ٢٢/٥/١٩٣٢ ملن رقم ١٦٥٤ سنة ٣ ق)

٢ - ان البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة . فبني جرم الحكم بإدانة المتهم اعتيادا على ما أورده من أدلة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فذلك يكفي لسلامة .

(جلة ١٦/١/١٩٤٤ ملن رقم ١٧٢ سنة ١٤ ق)

٣ - ان البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة . فإذا لم يرخ الحكم الدقة في بيان البواعث فذلك لا يستوجب نقضه مادام هو من جهة ثبوت الجريمة وتوافر أركانها قد قام على أساس صحيح .

(جلة ١٥/٥/١٩٤٤ ملن رقم ٣٩١ سنة ١٤ ق)

٤ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصرا من عناصر تكوينها .

(جلة ١١/١٢/١٩٥٠ ملن رقم ١٣١٨ سنة ٢٠ ق)

٥ - البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

(جلة ٢٢/١٠/١٩٥١ ملن رقم ٨٢٥ سنة ٢١ ق)

٦ - إن الباعث في الجرائم ليس من أركانها ، فلا يصيب الحكم أنه لم يبين الباعث أو أنه أخطأ فيه ، ومهما يكن من هذا الخطأ أو الإغفال فإنه لا ينقص من قيمة أدلة الإدانة المبنية في الحكم .

(جلة ١٣/٣/١٩٣٧ ملن رقم ١٩٣ سنة ٢١ ق)

٧ - الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها . فلا يؤثر على سلامة الحكم إغفال بيانه ، أو الخطأ فيه .

(جلة ١٧/٣/١٩٥٠ ملن رقم ١٣٣ سنة ٢٢ ق)

٨ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصرا من عناصرها والمحكمة ليست مكلفة باستظهاره .

(جلة ٢٢/٧/١٩٥٤ ملن رقم ٥٦٥ سنة ٢٤ ق)

٩ - التبليغ عن الجرائم ليس حقا مقصورا على من تقع عليه الجريمة ، وإنما هو تكليف واجب على الأفراد كافة القيام به في مصلحة الجماعة .

(جلة ٢٤/١١/١٩٤٧ ملن رقم ٢٠٤٤ سنة ١٧ ق)

الفعل المعاقب عليه تدخل متابعا متجدا ، فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم قد أقام بدون ترخيص بناء خارجيا عن خط التنظيم ، فإن الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهة بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة وقتية ، ولا يؤثر في هذا النظرا ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذا لا يمتد بأثر الفعل في تكييفه قانونا ، وإذن فإذا كان انقضى على تاريخ وقوع تلك الواقعة قبل رفع الدعوى بها ثلاث سنوات فيكون الحق في إقامة الدعوى قد سقط .

(جلسة ١٩٥٠/٢/١٤ ملن رقم ١٩٧٤ سنة ١٩٤٠ ق)

١٤ - إن الفصيل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كانت الجريمة تم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت الجريمة وقتية أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخل متابعا متجدا . فإذا كانت الواقعة أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص خارجيا عن خط التنظيم فإن الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهة بإجراء هذا البناء مما لا يمكن معه تكرار حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته . ولا يؤثر في هذا النظرا ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذا لا يمتد بأثر الفعل في تكييفه قانونا .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٣ ملن رقم ٣١٩ سنة ١٩٤١ ق)

١٥ - ما دلت أركان الجريمة قد توافرت فلا تأخير في قيامها لصلح تم بين التهم والمجنى عليه .

(جلسة ١٩٥١/١٠/١٥ ملن رقم ٨١٦ سنة ١٩٤١ ق)

المطربين للكشف الطبي لأجمل التجنيد أو الذين يكونون تحت الطلب التجنيد كما هو صريح نصها ، أما والثابت أن قرر القرعة لم يكن مطلوباً للتجنيد أو الكشف الطبي تجنيدا للتجنيد ، بل كان المقصود إسقاط اسمه من كشوف القرعة والاقتراع بلا حق ، فالأداة التي يصح تطبيقها على هذا الفعل هي المادة ١٢١ . على أن سكوت التهم عن التبليغ عن قرر القرعة بعد أن وقع على كشف المائدة لزود بقصد إعفاءه من الاقتراع لا يمكن تفسيره إلا بعدم رغبته في التبليغ عند نفسه عن الجريمة التي وقعت منه - الأمر الذي لا يصح في القانون مطالبة الإنسان به ، فلا يسوغ بحال أن يحمل مثل هذا السكوت على أنه كان مقصودا به تغطية قرر القرعة من الاقتراع كما يتطلب نص المادة ١٢١ من قانون القرعة ، ومع ذلك فإن توقيع التهم على كشف مائدة قرر القرعة بأنه وحيد أي به قصد تخفيضه من الاقتراع بلا حق من شأنه أن يسهل عنه كل واجب من الواجبات التي تقضى عليه بتبليغ جهات الاختصاص من هذا النفر لأن كل تبليغ يمكن أن يطالب به يكشف حتما عن فعلته التي يعتبرها القانون جريمة . فهو بذلك داخل بطبيعة الحال في العمل الجنائي المكون لهذه الجريمة كما هو الشأن فيمن يقتل شخصا ثم يخفي جثته كيلا تظهر جنايته .

(جلسة ١٩٤٣/٢/١ ملن رقم ٢٨٥ سنة ١٩٤٣ ق)

١٣ - الفصيل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كان الفعل مما تم وتنتهي الجريمة بمجرد ارتكابه كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في

جسور

(ر : ائتلاف القاعدتان ١٢ و ١٣ واختصاص ١٨)

جمارك

(راجع تفتيش قواعد ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧)

جمعيات واندية

موجز القواعد :

— الفاء الأمر رقم ٦٣ سنة ١٩٤٨ بصدور القانون رقم ٥٩ سنة ١٩٤٩ فيما استثنى من أحكامه - ١

القواعد القانونية :

أن يصدر القانون الخاص بالجمعيات ولنة أنصافها سنة ثم صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ قاضيا بالعمل ببعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي نص فيه على استمرار العمل ببعض الأوامر العسكرية ، إلا أن الأمر رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ لم يكن من بين هذه الأوامر الباقية فانهى بذلك ما كان له من قوة القانون. ثم إن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالجمعيات لم يتعرض للجمعيات التي حلت قبل صدوره . وإن فلا عقاب بعد صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ على عضو جماعة الإخوان المسلمين المتحلة الذي لم يقدم الأوراق والأدوات المتعلقة بهذه الجماعة إلى مركز البوليس في خلال خمسة أيام التالية ليوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ عملا بالأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ (جلة ١٩٥٢/١٣ طين رقم ١٧٤ سنة ٢٢ ق)

١ — إن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ قد منع السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية من اتخاذ التدابير الخاصة بمنع الأندية والجمعيات وحلها بالقوة ، وهو إذا كان لم ينص على إلغاء التدابير التي سبق لحته السلطة اتخاذها في هذا الشأن فذلك لا يعني استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ فيما استثنى من أحكامه بالقانون المذكور لأن هذا الأمر لم ينه عن ارتكاب الأفعال التي نهى عنها في مرة محددة حتى يكون انتهاء هذه الفترة غير مانع من السير في الدعوى طبقا للفقرة ٣ من المادة ٥ من قانون العقوبات وقد صدر من بعد هذا الأمر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي نص فيه على استمرار العمل به إلى

جنسية

موجز التواعد :

- الفصل في الجنسية من اختصاص المحاكم - ١ - ٣
— مراد الشارع من القرينة التي تضمنتها المادة ٢٢ من قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ - ٤
— مدى حجية شهادة الجنسية الصادرة من وزارة الداخلية لدى المحاكم - ٥

التواعد القانونية :

٤ - إن ما جاء بالمادة ٢٢ من قانون الجنسية الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ من أن كل شخص يمكن الأراضي المصرية يتبع مصرها ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته - على الوجه الصحيح - ، ذلك إنما أراد به الشارع المصري وضع قرينة تساعد وزير الداخلية ، ثمجة القضاء ، على الفصل في مسائل الجنسية واكتفاء قرينة قوامها مجرد الاقتراض فتسقط بثبوت الجنسية الأجنبية على وجه قانوني ظاهر .
(جلة ١٤/٢/١٩٤٤ طنان رقا ١١٥ و ٩٢٧ سنة ١٤ ق)

٥ - إن المادة ٢١ من قانون الجنسية الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ إذ نصت على أن يعطى وزير الداخلية كل ذي شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي تفرض بمقتضى قرار منه وبعد تقديم جميع الأدلة التي يرى لزمها - وهذه الشهادة يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها - ، إذ نصت على ذلك قد أفادت أنه بعد صدور هذا القانون ، لم يعد لوزارة الخارجية اختصاص بالفصل في مسائل الجنسية ، وأن الشهادة الصادرة من وزارة الداخلية ليست حجة قاطعة في ثبوت الجنسية المصرية وإنما هي دليل قابل لإثبات عكسه لدى القضاء ، بحيث أن المحكمة هي التي لها في النهاية حق الفصل في قيمة هذه الشهادة فتأخذ بها إذا اقتضت بصحتها وتطرحها إذا ثبت لها عكس ما فيها من الأدلة التي تراها مؤيدة لذلك .

(جلة ١٤/٢/١٩٤٤ طنان رقا ١١٥ و ٩٢٧ سنة ١٤ ق)

١ - إذا كانت محكمة الموضوع قد تحدثت عن بعض المستندات التي تمسك بها المتهم في إثبات رعيته الأجنبية ولم تر الأغضابها ، ولكن كان ظاهرا من سياق حكمها أنها كانت متأثرة في ردها عليها بالنظر المخاطي الذي ذهبت إليه ، وهو أن وزارة الخارجية هي وحدها صاحبة القول الفصل في مسائل الجنسية ، لجاء بمحكمة الاستئناف المذكورة بحثا سطوياً ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في هذه الناحية .

(جلة ١٤/٢/١٩٤٤ طنان رقا ١١٥ و ٩٢٧ سنة ١٤ ق)

٣ - الفصل في الجنسية من اختصاص المحاكم تقضى فيها على أساس ما يقدم لها من أدلة . متى أقامت حكمتها في ذلك على ما يؤدي إليه فلا يجوز مجادلتها أمام محكمة النقض .

(جلة ١٤/٥/١٩٤٥ طن رقم ٩١٣ سنة ١٥ ق)

٣ - الجنسية المصرية إنما تثبت بمحكم القانون لمن تتوفر فيه إحدى الحالات التي نص عليها قانون الجنسية ، والمحكمة هي المختصة أخيراً بالفصل في توافرها دون أن تتخذ بشهادة وزارة الداخلية . وإن كان الحكم إذ جعل اعتماده في ثبوت الجنسية المصرية عن الطاعن على أنه لم يقدم دليلاً عليها وأن الملف الخاص به في تلك الوزارة ليس فيه ما يدل على منته إياها ، من غير أن يبين أن الطاعن لم يتوافر له أسباب هذه الجنسية قانوناً - فإنه يكون قاصر البيان متنبهاً تقضه .

(جلة ١٤/١٠/١٩٣٧ طن رقم ٨٧٣ سنة ٢٢ ق)

جنون

(ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب القواعد أرقام ٣ - ٩)

حبس بدون وجه حق

(د . قبض وحبس بدون وجه حق)

حجية الشيء المحكوم فيه

(ر . إثبات القواعد ٤٧٧ - ٥٢٠)

حريق عمد

موجز القواعد :

- ١ - أركان جريمة الاحراق المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات - ١
- متى تتم الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ ع - ٢
- متى تعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ / ١ ع جنحة - ٣
- متى تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٦ ع - ٤
- متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الاحراق - ٥ - ٧
- (ر أيضاً : أسباب الإباحة وموانع العقاب قاعدة ٥٧ وحكم قاعدة ١٢٣ ووصف التهمة قاعدة ٥٩)

القواعد القانونية :

مفروشات منزل وأشعل فيها النار فأطلقها الجيران الذين بادروا بالحضور على الاستغاثة فهولاء قد وضع النار عمداً في محل مسكون ويكون تطبيق المادة ٢١٧ ع على فعله سلباً لا يجب فيه .
(جلة ١٦/٤/١٣٤١ ملن رقم ٩٩٩ سنة ٤٤ ق)

٢ - إن الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢١٨ من قانون العقوبات قديمة، تعتبر تامة بمجرد وضع النار عمداً في أحد الأماكن الواردة في هذه المادة سواء اشتعلت النار أم لم تشتعل . فلذا كان ثابتاً بالمحكمة أن المتهم قذف كرة مشتعلة في مخزن (مشغل حصر) لإحراقه ، ولم يتحقق الغرض الذي روى إليه من فعله ، فيصح عقابه

١ - يكفي لتوافر أركان جريمة الإحراق المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع وقديمه، أن يكون الجاني وضع النار عمداً في محل مسكون أو معد للسكنى بصرف النظر عن مقدار ما انتهبه النار من المكان الذي علق به أو من محتوياته وبصرف النظر عن علم أصحاب المكان أو عدم علمهم بمخطر الحريق الذي أشعل عمداً بهم فلم يأن هذا كله من الملابسات المحيطة بالفعل المقترب ولا تأخير له في توافر أركان جريمة الحريق وفق ماض عليه القانون فلذا رشح شخص يتريناً على

بالمادة ٢١٨ المذكورة ولو لم تلتهم النار شيئاً من محتويات المخزن .

(جلة ١٣٩٠/٦/٢٠ طن رقم ٣٦٠ سنة ١٣٩٠ ق)

٣ - إن وضع النار عمداً في الأشياء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥ من قانون العقوبات يكون جنحة إذا لم تستعمل مادة مفرقة في ارتكاب الجريمة ، وكانت الأشياء المحروقة لا تزيد قيمتها على خمسة جنيهات مصرية ، ولم يكن من وضع النار خطر على الأشخاص أو الأموال . وفيما عدا ذلك تكون الواقعة جنابة . وبحكمة الموضوع هي التي تقدر الظروف الواقعة التي تكون فيها الواقعة جنحة .

(جلة ١٣٩١/٦/١٦ طن رقم ١٣٣٥ سنة ١٣٩١ ق)

٤ - إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن المتهم أشعل النار في قفاعة وضعا باحتياط تحت باب منزله ثم أطفأها في الحال قبل أن تمتد إلى اليب . فتكفي هذه الواقعة أنها وضع النار عمداً بالواسطة ، الأمر المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات . وإذا كانت هذه المادة صريحة في أنه يجب تلمس الجريمة المنصوص عليها فيها أن يكون قصد المتهم توصيل النار من الشيء الذي وضعا فيه إلى الشيء المراد إحراقه وأن تصل النار بالفعل إلى هذا الشيء ، فإنه إذا لم يتوافر هذا القصد فلا تحقق الجريمة ولو كانت النار قد وصلت بالفعل . وإذا توافر ولكن لم تصل النار ، فإن الواقعة لا تكون جنابة تامة ، وإنما تكون شروعاً فقط ، بحيث إذا عدل المتهم بإرادته فلا تصح معاقبته . وإذاً فإن تلك الواقعة الثابتة بالحكم لا تكون معاقباً عليها .

(جلة ١٣٩٠/١٠/١٠ طن رقم ١٣٢٠ سنة ١٣٩٠ ق)

٥ - القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون العقوبات يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به فني ثبت لقاضي أن وضع النار كان على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة والعلم هنا بمعناه مجرد توجه

الإرادة اختياراً إلى وضع النار في المكان أياً كانت تبيته أو الباعث عليه أي سواء أكان القصد الأول من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار في المكان وسيلة لتحقيق أي قصد آخر . على أنه إذا صح أن رجلاً يريد إعدام منقول له فيحتاط لذلك ويختار له من طرق الوفاة ما يقضي به العقل كأن يحرق خرفة أو متاعاً بالياً في مكانه أو في منزله محتاطاً لذلك الاحتياط الواجب إذا صح أن مثل هذا الفعل قد لا يعاقب عليه مطلقاً أو قد يعاقب عليه على اعتبار أنه جنحة إحراق بالأعمال فيو لا امتدت نتائج الفعل وأحدثت حريقاً في بقية المكان إلا أنه إذا كان الثابت هو أن الجاني وضع النار لإحراق المنقول وهو موقن أن النار لا بد متصلة بباقي البناء فإيقاعه هذا هو دليل الاختيار الذي ينحصر فيه معنى العمد في جنابة الحريق وبه يتحقق القصد الجنائي .

(جلة ١٣٩٢/١١/٢٧ طن رقم ١٣٣٤ سنة ١٣٩٢ ق)

٦ - إن القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون العقوبات يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به . فني ثبت لقاضي أن الجاني قصد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة . والعلم هنا بمعناه توجه الإرادة اختياراً إلى وضع النار أياً كان الباعث عليه أي سواء أكان الغرض من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر كالحصول على قيمة الأشياء المؤمن عليها ، على أنه مهما يكن قصد الجاني الأول من وضع النار في المكان المسكون فهو مأخوذ أيضاً في هذه الجريمة بقصد الاحتيال ومسئول عن كافة النتائج الاحتمالية الناشئة عن فعله لأنه كان يجب أن يتوقع حصولها .

(جلة ١٣٩٠/٦/٢١ طن رقم ١٣٣٥ سنة ١٣٩٠ ق)

٧ - القصد الجنائي في جريمة الإحراق يتحقق متى قصد الجاني وضع النار في الشيء . ولكن طالما أن هذا الشيء يملك لغيره بقطع النظر عما يكون لديه من باعث ، إذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة .

(جلة ١٣٩٢/١/١ طن رقم ٤٨٧ سنة ١٣٩٢ ق)

حكم

رقم القاعده

١٢ - ١	الفصل الأول : الحكم الحضوري
٢٥ - ١٢	الفصل الثاني : الحكم الغيابي
٧١ - ٢٦	الفصل الثالث : بياناته
٧٧ - ٧٢	الفصل الرابع : الطلق به واصداره
١٠٧ - ٧٨	الفصل الخامس : تحريره والتوقيع عليه
	الفصل السادس :
١٨٦ - ١٠٨	أ (التسيب الكافي
٢٨٨ - ١٨٧	ب (التسيب المغيب
٢١٨ - ٢٨٩	الفصل السابع : الخطأ المادي

موجز القواعد :

الفصل الأول

الحكم الحضوري

- العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقه الواقع - ١ - ٣
- وصف الحكم خطأ بأنه حضوري لا يمنع المحكوم عليه من المعارضة فيه - ٤
- متى يعتبر الحكم حضورياً - ٥ و ٦
- الممول عليه في اعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً هو بصرى نص القانون - ٧
- اعتبار الحكم حضورياً على المتهم الذي أمرت المحكمة بإبعاده من الجلسة - ٨
- متى يعتبر الحكم حضورياً اعتباراً - ٩ - ١٢
- (راجع أيضاً : استئناف قاعدتان ٣٦ و ٤٠ ودعوى مدنية قاعدة ٨٨ ومعارضة قاعدة ٢٩ ونقض قاعدة ٥٤٩)

الفصل الثاني

الحكم الغيابي

- متى يعتبر الحكم غيابياً في ظل قانون تحقيق الجنايات - ١٣ - ١٥
- الحكم الغيابي في مواد الجلب والمخالفات اجراء من اجراءات التحقيق - ١٦
- عدم جواز رجوع المحاكم الجنائية الى قانون المرافعات في أحكام النية - ١٧
- عدم سقوط الحكم الغيابي الصادر على المحكوم عليه من محكمة الجنايات الا بحضوره فعلا أمام المحكمة - ١٨
- الفرق بين الجلب والمخالفات وبين الجنايات فيما يتعلق بأثر الحكم الصادر غيابياً بالمعقوبة - ١٩ - ٢٤
- اعتبار الحكم الصادر غيابياً على متهم بمقتضى أحكام المادة ٥١ عقوبات وما يليها كأنه حكم غيابي صادر على متهم بجناية مهما كانت المعقوبة ! المحكوم بها - ٢٥
- (راجع أيضاً : استئناف قواعد ١٢ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ٣٠٨ و ٣٣١ ودعوى جنائية قواعد ٢٢ و ٢٣ و ٤١ وقانون قاعدة ٢٤ ونقض قواعد ٢٠ و ٢٩ و ٥٦٥ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧)

الفصل الثالث

بياناته

- البيانات الواجب اشتغال الحكم عليها - ٢٦ و ٢٧
- لضرورة بيان ان القضية الذين أصدرها الحكم هم الذين تداولوا فيه - ٢٨
- خطأ الحكم في ذكر اسم القاضي لا يبطله - ٢٩
- تعيين المتهم باسمه في منطوق الحكم غير لازم - ٣٠ و ٣١
- الفرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم - ٣٢ و ٣٣
- اغفال النص على سن المتهم لا يعيب الحكم مادام لا يؤثر في مسئولته أو عقابه - ٣٤ - ٣٦
- اغفال اسم المجنى عليه في صيغة التهمة المينة بصدور الحكم لا يبيده مادام قد ورد في أسبابه - ٣٧
- القضاء للمدعى المدني بالتعويض دون بيان اسمه ولا علاقته بالمجنى عليه أو صفته يعيب الحكم - ٣٨
- بطلان الحكم اذا لم يحمل تاريخ اصداره - ٣٩ - ٤١
- العبرة في اثبات يوم صدور الحكم هي بحقيقة الواقع لا بالتاريخ المدون به - ٤٢
- ذكر التاريخ المجزئ في الحكم غير لازم - ٤٣
- وجوب ذكر تاريخ وقوع الجريمة في الحكم - ٤٤
- شرط عدم بطلان الحكم اذا سها عن ذكر المادة المطلوب تطبيقها - ٤٥
- السهو عن ذكر المادة ٤٣ عقوبات بالحصة بالمسؤولية الاحتمالية لا يعيب الحكم مادامت المادة المقررة العقوبة المذكورة صراحة فيه - ٤٦
- عدم ذكر الفقرة المنطبقة على الواقعة من المادة التي طبقها المحكمة لا يبطله - ٤٧
- اغفال الحكم الاشارة الى النص القانوني الذي حكم بمقتضاه يحط به بالخطأ - ٤٨ - ٥٢
- اغفال الحكم الاستثنائي الذي أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الاشارة الى المادة المنطبقة مع اغفال الحكم الابتدائي هذه المادة يبطله - ٥٣
- عدم ذكر الحكم الاستثنائي مادة العقوبة لا يبيده ما دام الحكم الابتدائي قد بينها - ٥٤ - ٥٦
- توقيع عقوبة مخففة على المتهم دون الاشارة الى موجبات الرأفة والى المادة الخاصة بها خطأ - ٥٧
- عدم اشارة الحكم الى النص الخاص بوقف تنفيذ العقوبة لا يبطله - ٥٨
- كفاية بيان الحكم المواد التي طلبت النيابة عقاب المتهم بمقتضاها وقوله أنه يعين عقاب المتهم طبقاً لنص المواد المطلوبة - ٥٩ - ٦٢
- الخطأ في رقم المادة التي طبقها المحكمة لا يترتب عليه بطلان الحكم - ٦٣
- صدور الحكم باسم الملك قبل صدور الاعلان الدستوري وتحرير الاسباب بمد صدره لا يبطله - ٦٤
- بطلان الحكم الصادر باسم الملك بمد صدور الاعلان الدستوري - ٦٥ - ٦٧
- عدم وجوب اشارة الحكم الى هيئة الوصاية مادام قد صدر باسم الملك - ٦٨
- عدم تحديد بقعة المكان الذي وقعت فيه الجريمة لا يعيب الحكم - ٦٩
- ذكر اسم القرية التي وقعت فيها الحادثة دون المركز التابعة له هذه القرية كاف لبيان مكان وقوع الجريمة - ٧٠
- بيان مكان ارتكاب الجريمة هو من البيانات الهامة الواجب ذكرها في الاحكام - ٧١
- (راجع أيضاً : اجراءات قواعد ٣٨ و ٤٥ و ٤٦ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ واستثناف قواعد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣٢٧ وتعدد الجرائم قاعدة ٣٣ وعقوبة قاعدة ٤٦ وتفض قواعد ١٤٦ و ١٩٥ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٢٩ و ٣٣١ و ٣٣٦ و ٣٤٢ و ٣٦٩ و ٣٧٢ و ٣٧٤ و ٣٧٥)

الفصل الرابع

التنقح به واصداره

- تأجيل النطق بالحكم الى مايتجاوز المدة المتصوص عليها قانوناً لا يبطله - ٧٢ - ٧٤
- وجوب اصدار الحكم من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى - ٧٥
- عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة تلاوة الحكم لايصب مادام قد وقع باضائه على مسودة الحكم - ٧٦
- العبرة في التاريخ الذي نطق فيه بالحكم هي بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه - ٧٧
- (راجع أيضاً : اجراءات قواعد ١ و ٢٠ و ٤٧ واستئناف قاعدة ٣٢٩ واهانة قاعدة ١١ وحكم قاعدة ٦٤ ونقض قاعدة ٢٣٠)

الفصل الخامس

تحريره والتوقيع عليه

- تحرير الحكم بأسلوب متين ومصدق لا يبطله - ٧٨
- تحرير الحكم الاستئنافي على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام قد أيد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه - ٧٩
- العبرة في الأحكام بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة - ٨٠
- لاعترة بما يرد بمحضر الجلسة مخالفاً لما جاء بالحكم وما أنبته القاضي بخطه في رول القضية يوم النطق به - ٨١
- عدم التزام القاضي الجنائي حدوداً شكلية في تحرير الاحكام - ٨٢
- عدم جواز الرجوع الى أحكام قانون المرافعات فيما يتعلق بتنظيم التوقيع على الاحكام الجنائية - ٨٣
- بطلان الحكم اذا لم يوقع عليه بعد مضي ثلاثين يوماً من اصداره - ٨٤ - ٩١
- عدم ختم الحكم وايداعه ملف الدعوى في ظرف الثمانية الايام التالية لصدوره لا يبطله - ٩٢
- عدم جواز اعتداد الحكم الاستئنافي على أسباب الحكم الابتدائي متى كان غير موقع عليه - ٩٣ - ٩٧
- عدم توقيع القاضي الذي سمع المرافعة على مسودة الحكم الذي اشترك في اصداره ولم يحضر النطق به لا يستوجب البطلان - ٩٨ و ٩٩
- جواز توقيع أحد الاعضاء على الحكم اذا عرض الرئيس مانع قهرى منه من توقيعه - ١٠٠ و ١٠١
- عدم التوقيع على الحكم الصادر من محكمة الجنائيات قبل اقفال دور الانقاد لا يبطله - ١٠٢
- عدم التزام أعضاء دائرة محكمة الجنائيات بالتوقيع على الحكم - ١٠٣
- عدم جواز توقيع القاضي على الحكم بعد زوال صفته - ١٠٤
- عدم التزام القاضي التوقيع على الورقة التي يحضر فيها الحكم قبل تحرير نسخته الأصلية - ١٠٥ و ١٠٦
- اعمال كاتب الجلسة التوقيع على محضر الجلسة والحكم لا يبطلهما - ١٠٧
- (راجع أيضاً : استئناف قاعدة ٣٣٣ ونقض قواعد ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ١٠٤ و ١٤٢ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٩ و ٣٣٩ و ٣٤٤ و ٣٧٠)

الفصل السادس

تسبيب الاحكام

الفرع الاول : التسبيب الكافي

- عدم التزام القاضي الجنائي ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة - ١٠٨
- كفاية سبب البراءة في الحكم - ١٠٩

- عدم التزام المحكمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام - ١١٠ - ١١٢
- وجوب بيان المحكمة في حكمها واقعة الدعوى بياناً كافياً - ١١٣ - ١١٧
- وجوب استيفاء المحكمة واقعة الدعوى من التحقيقات وأقوال الشهود - ١١٨
- الممول عليه من جهة بيان الواقعة هو ما يكون ثابتاً في الحكم - ١١٩
- عدم التزام المحكمة ببيان واقعة الدعوى بشكل خاص - ١٢٠
- صيغة الاتهام جزء من الحكم تكفي الاحالة اليها في بيان الواقعة - ١٢١ - ١٢٣
- صورة لبيان الحكم واقعة الدعوى بياناً كافياً - ١٢٤
- وجوب بيان أدلة الثبوت التي أقيم عليها الحكم بالأدلة - ١٢٥ - ١٢٧
- التزام الحكم بالأدلة ذكر مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها - ١٢٨ - ١٣٠
- انفعال الحكم وصف الآلة المستعملة في ارتكاب الجريمة لا يوجب الحكم - ١٣١
- خطأ الحكم في إيراد واقعة لم يكن لها أثر في منطق الحكم لا يبيح - ١٣٢
- خلو الحكم من بيان الباعث أو خطؤه في تحصيله لا يبيح - ١٣٣ - ١٣٦
- سلطة المحكمة في افتراض حصول واقعة من الوقائع على صورها المحتملة ما دام هذا الافتراض لم يكن منصفاً على دليل الأدلة - ١٣٧ - ١٤٠
- وصف الحكم مسافة تبلغ الكيلومترات بأنها مسيرة لا يؤثر في سلامته - ١٤١
- جواز تطابق الحكم الجديد في أغلب مواضعه مع الحكم القديم الذي سبق صدوره في الدعوى ونقضه - ١٤٢ - ١٤٣
- سلطة محكمة الجنايات في إيراد ذات الأسباب التي اتخذها الحكم النهائي الساقط أسباباً لحكمها - ١٤٤
- عدم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الدفاع من الأوجه مادامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها - ١٤٥ - ١٨٦
- (راجع أيضاً : نقض قاعدتان ٣٣٥ و ٣٣٨)

الفرع الثاني : التسبب المريب

- خلو الحكم من الأسباب - ١٨٧ - ١٩٧
- عدم ذكر مؤدى الأدلة - ١٩٣ - ٢٠٧
- الخطأ في الاستناد - ٢٠٨ - ٢٣٤
- التناقض المريب - ٢٣٥ - ٢٥٤
- فساد الاستدلال - ٢٥٥ - ٢٦٧
- عدم الرد على دفاع المتهم الذي لو صح لترتب عليه تغير وجه الرأي في الدعوى - ٢٦٨ - ٢٦٩
- بناء الحكم على ترجيح ثبوت التهمة - ٢٨٠ و ٢٨١
- عدم تعرض الحكم لتحصين دليل مطروح أمام المحكمة - ٢٨٢ - ٢٨٧
- افتراض الحكم احتمال صحة دفاع المتهم وأخذ بما لا يتفق مع هذا الافتراض - ٢٨٨
- (راجع أيضاً : نقض قاعدة ٣٠٦)
- (ر : أيضاً تسبب الأحكام في كل باب على حدة)

الفصل السابع

الخطأ المادي

- الخطأ المادي في بيانات الحكم لا يؤثر في سلامته - ٢٨٩ - ٣٠٠
- الخطأ المادي البحت في أسباب الحكم لا يبيح - ٣٠١ - ٣١٧

— سقوط كلمة سهواً من الكاتب في الحكم لا يؤثر في سلامته — ٣١٨
(راجع أيضاً : اثبات قواعد ٢٧١ و ٤٦٠ و ٤٦١ واجراءات قاعدتان ٤٩ و ٥٠ وحكم قاعدة ٨١ وقاضي
الاحالة قاعدة ٤ وتنقض قواعد ٥٩١ و ٥٩٢ و ٦٧٨ ووصف التهمة قاعدتان ٣٣ و ١٢٧)
(ر : أيضاً : في حكم اختصاص ١٤ واستئناف قواعد ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ وتنقض قاعدتان ٢٢٢ و
٢٦١ ودفاع قواعد ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٣١٧ وشهادة زور قاعدة ٢٦ وقاضي الاحالة قاعدة ١٤ وقتل عمد
قاعدة ١٧٨ ومشردون ومشتبه فيهم قواعد ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ ومراقبة قاعدة ٥ وممارسة قواعد
٢٤ و ٢٥ و ٢٦ وتنقض قاعدة ٥٨٣)

القواعد القانونية :

الفصل الاول

الحكم الحضوري

١ — إن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . فإذا كان الحكم قد وصف خطأ بأنه حضوري فلا يمنع الحكم عليه من الطعن فيه بطريق المعارضة ، فإذا هو لم يفعل بل طعن فيه بطريق النقض فإن طعنه لا يكون مقبولا عملاً بالمادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٤١/٢/٢٧ من رقم ٣٣ ق)

٢ — إن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه ، فإذا وصف خطأ بأنه غيابي فإن المعارضة فيه لا تكون مقبولة مادام هو في نظر القانون يعتبر حضورياً .

(جلسة ١٩٥٠/٤/٩ من رقم ٧٢ سنة ٢٥ ق)

٣ — استقر قضاء محكمة النقض على أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه .

(جلسة ١٩٥٠/٧/٢١ من رقم ٤٣١ سنة ٢٥ ق)

٤ — إن الخطأ في وصف الحكم لا يغير من الحقيقة الثابتة في محاضر الجلسات . فإذا وصفت المحكمة حكماً بأنه حضوري وتبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن المتهم لم يحضر قط أمام المحكمة جاز له أن يمارس في هذا الحكم لصوره في غيبه رغم وصفه بأنه حضوري . وما دام باب المعارضة فيه لا يزال مفتوحاً فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا بعد استفاد طرق الطعن العادية .

(جلسة ١٩٣٢/١/٤ من رقم ٩١١ سنة ٢٢ ق)

٥ — إذا تمت المحاكمة بحضور المتهم وصدر قرار بتأجيل التعلق بالحكم لأول مرة في مواجهته أيضاً فيكون الحكم الصادر في الدعوى حضورياً ولو لم يحضر المتهم التعلق به ، لأن واجبه يقضى عليه بتتبع الآجال التي كان يؤجل بها الحكم من جلسته إلى أخرى دون حاجة إلى إعلانه بكل تأجيل .

(جلسة ١٩٣٨/١/١٧ من رقم ٣٣١ سنة ٨ ق)

٦ — إذا كان الظاهر من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة نظرت الدعوى بجلته ما ، وقررت تأجيلها للحكم ثلاثة أسابيع مع الصرح بتقديم مذكرات في أسبوعين ، ثم قررت تأجيلها للحكم ثلاثة أسابيع أخرى لعدم إتمام المعالوة بيبس مرض أحد أعضاء هيئة ، وفي الجلسة التي أجلت إليها تعلق بالحكم في حضور اثنين من المتهمين وفي غيبة الباقيين ، ولم يثبت بحضور الجلسة الأخيرة أن المحكمة أمرت بفتح باب المرافعة في الدعوى ، مما يستفاد منه أن عمل المحكمة في هذه الجلسة كان مقصوداً على التعلق بالحكم ، فإن وصف الحكم بأنه حضوري بالقسبة لجميع المتهمين صحيح . ولا عبرة بما جله بحضور الجلسة التي تعلق فيها بالحكم من أن تقرير التلخيص نفي ، وأن اتبابة أملت طلباتها ، ما دام في ظروف الأحوال دالة على أن شيئاً من ذلك لم يحصل في الواقع .

(جلسة ١٩٤٣/٢/٢٩ من رقم ٧٨ سنة ١٣ ق)

٧ — أن المحول عليه في اعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً هو ، بصريح نص القانون ، حضور الخصم أو عدم حضوره جلسة المحاكمة بغض النظر عن ملكة في إبداء دفاعه . فاقول باعتبار التلخيص غائباً إذا لم يقدم طلباته غير معروف في القانون .

(جلسة ١٩٤٧/١/١٥ من رقم ٦٥٠ سنة ١٦ ق)

٨ - لا جناح على المحكمة في أن تبعد عن قاعة الجلسة منهما بسبب ما يقع منه من التشويش الذي لا يمكنها من السير في الدعوى ، وتكون جميع الاجراءات في هذه الحالة حضورية في حقه .

(جلة ١٩٤٨/٢٤ طين رقم ٧٢ سنة ١٨ ق)

٩ - إن المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تقضي باعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إلى من تخلف عن الحضور في الجلسة التي توجّل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولا . فلذا كان الثابت أن الطاعنة حشرت إحدى الجلسات ثم أجمت الدعوى لجلسة أخرى فلم تحضر حضر عاميها وانسحب ولم تكن الطاعنة قد أبدت عذراً لتخلفها ، فالحكم الذي تصدره المحكمة في هذه الجلسة يكون حضوريا .

(جلة ١٩٥٠/٥/٢١ طين رقم ٤٨٦ سنة ٢٢ ق)

١٥ - إن المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن الحكم يعتبر حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند التنازل على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي توجّل إليها الدعوى ، بدون أن يقدم عذراً مقبولا ، كما نصت المادة ٢٤١ على أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . وإن فني كان الطاعن قد حضر أمام المحكمة بجملة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ ، وأجمت الدعوى في مواجهته إلى جلة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ ، ولكنه لم يحضر تلك الجلسة التي تأجّلت لها الدعوى ، بل قدم بلسان عاميه إلى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل الحكم في الدعوى ، فلم تقبله المحكمة للأسباب الساتفة التي أبدتها . فإن المحكمة إذ اعتبرت حكمها في الدعوى حضوريا لا تكون قد أسقطت .

(جلة ١٩٥٢/١٢/٢٠ طين رقم ١١١٩ سنة ٣٢ ق)

١١ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية توجب لاعتبار الحكم حضوريا أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت للشخص المصم ولم يقدم عذراً يرد فيها به . وإن فذا كان المصم قد أعلن الجلة وكان تابيا بورة التكليف بالحضور أنه أعلن مع شخص آخر فإن الحكم الصادر منه يكون غيايا ويكون له أن يقر بالعلم فيه حين اتخاذ إجراءات التنفيذ منه .

(جلة ١٩٥٢/٢/١٧ طين رقم ١٧٨٨ سنة ٣٢ ق)

١٢ - إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٢٣٩ اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند التنازل على الدعوى ، ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي توجّل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولا ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من القانون نفسه على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، وإن فذا كان المصم قد حضر في بعض جلسات محكمة أول درجة ، وتخلف عن الحضور في البعض الآخر دون أن يقدم المحكمة عذراً يرد تخلفه ، وكان الحكم الصادر في غيبته والمعتبر في نظر القانون حضوريا غير قابل للمعارضة وجاز الاستئناف فإن الحكم الملون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول المعارضة يكون صحيحا في القانون .

(جلة ١٩٥٥/٤/٩ طين رقم ٧٢ سنة ٢٥ ق)

المصل الثاني

الحكم الغيابي

١٣ - إذا حضر المصم جلسة المحاكمة الابتدائية وتمك عاميه بعدم قبول الدعوى المدنية ورد عامي المدعي الذي على هذا الدفع ثم قررت المحكمة ضم الدفع الفرعي إلى الموضوع للفصل فيها معا في وقت واحد فانسحب المصم وانسحب عاميه مصرحا برغبته في حفظ حق موكله في الاستئناف في الدفع ثم مضت المحكمة في غيبتهما في سماع أقوال الشهود ودفع عامي باقي التهمين وقضت في الدعوى بإدانة التهمين جميعا فهذا الحكم لا يمكن أن يعتبر حضوريا بالنسبة للتم التي انسحب قبل أن يدافع عن نفسه في موضوع التهمة ومن الخطأ البين اعتباره حضوريا لما كة بعد انصافه إذ أن هذا الحضور الاعتباري غير مقرر في إجراءات المحاكمة الجنائية .

(جلة ١٩٥٢/٢/١٩ طين رقم ٢٠٧١ سنة ٣٢ ق)

١٤ - انه وإن كان صحيحا ان المقصود بالحضور في نظر المادة ١٢٢ من قانون تحقيق الجنايات موجود التهم في الجلة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي

الحكمة قد اكتفتى قضاها بدم جواز المعارضة المرفوعة من المتهم بقولها إن وكيله حضر وترافع في مسألة التأجيل دون أن تستوعب دعوى نفايه على أثر رفض التأجيل وعدم حضوره باقي الإجراءات التي تمت ، وبسبب النظر الحاطي الذي انتهت إليه ، فإن حكمها يكون معيبا واجبا لقضه .

(جلة ١٩٤٧/١/٢١ طن رقم ٤١٦ ، سنة ١٧ ق)

١٦ - إن الحكم التبايني لا يعتبر أكثر من اجراء من اجراءات التحقيق فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات ينير أن يتمد أو يصحح حكما نهائيا فقد سقط بذلك الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم ، ولا يقيى بعد ذلك عمل المناجاة السير في الاجراءات من نظر معارضة أو استئناف أو غيرها .

(جلة ١٩٤٧/١٢/٢٦ طن رقم ٨٤٤ سنة ٣ ق)

١٧ - ليس الحكم الجنائي أن ترجع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية على اعتبار أنه القانون العام إلا عند خلو قانون تحقيق الجنائيات من نص صريح ، فليس لها أن ترجع إلى قانون المرافعات في أحكام النية ، لأن حالات الحكم في القية عند تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور أمام المحاكم الجنائية بدرجاتها المختلفة ودعت بنصوص صريحة في قانون تحقيق الجنائيات (المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢) . وهذه النصوص توجب الحكم في الموضوع غيايا إذا تخلف أحد الخصوم عن الحضور ، سواء أكلن المختلف هو المتهم أم للدعي بالحق المدني .

(جلة ١٩٣٧/١١/٢٢ طن رقم ١٩٨٣ سنة ٧ ق)

١٨ - إن مجرد التنبض على المتهم المحكوم عليه غيايا أو مجرد حضوره ، إذا كان يترتب عليه ، بسبب ظاهر نص المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات ، بطلان الحكم التبايني ، فإن هذا البطلان مشروط بحضوره أمام المحكمة لاطاعة النظر في الدعوى ، أما إذا قبض عليه وفر قبل جلة المحاكمة (أو قبل حضوره أمام قاضي الإحالة كما قضت به المادة ٢٢٤) ، أو حضر من تلقاء نفسه مترائيا بأنه سيحضر الجلة ، ولكن لم يحضرها ، فإنه لا يلقى لسقوط الحكم الأول ولا لإصدار حكم جديد عليه ، بل الواجب - مادام أن المحكوم عليه لم يحضر فعلا أمام المحكمة - أن يقضى بدم اقتضاء الحكم الأول ويستمراره قائما .

(جلة ١٩٣٧/١٢/١٩ طن رقم ٢٣٦١ سنة ٢ ق)

يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم ويدافع عن نفسه ، إلا أنه يشترط ، لاعتبار الحكم حضوريا ، أن يكون المتهم قد شهد الجلة التي حصلت فيها المحاكمة وأتيح له فرصة البلغ عن نفسه . فإذا كان قد حضر جلة أو جلسات سابقة ثم تخلف عن الحضور في جلة المرافعة ، أو كان قد حضر عند النداء عليه في الجلة ثم انسحب قبل أن تنظر قضيتة لحصلت المحاكمة والمرافعة في غيايا ، فإن الحكم يعتبر غيايا ، وذلك لأن الحضور في المواد الجنائية يجب أن يكون حقيقيا ، أما الحضور الاعتباري الوارد ذكره في قانون المرافعات المدنية والتجارية فلا يثبت به في إجراءات المحاكمة الجنائية . فإذا كان الثابت بجبر الجلة أن المتهم بعد أن طلب حجر القضية إلى آخر الجلة واجابه المحكمة إلى طلبه انسحب ، ثم لما نوصى عليه بعد ذلك لم يحضر فنظرت المحكمة الدعوى في غيبته ، وقضت بأذاته ، فإن هذا الحكم لا يمكن أن يعتبر حضوريا . فإذا وصفته المحكمة الاستئنافية التي أصدرته بأنه حضوري فقوت بذلك على المتهم المعارضة فيه فانها تكون قد انقضت . ولكن خطأ ما هذا لا يجوز للتمم أن يملن فيه بطريق التقض مادام له ان يمارض فيه رغم وصفه بأنه حضوري . ذلك لأن الطعن بطريق التقض لا يجوز إلا بعد استنفاد طرق الطعن العادية وصدوره الحكم نهائيا .

(جلة ١٩٤٣/١٢/٢٠ طن رقم ٢٠٨٦ سنة ١٣ ق)

١٩ - العبرة في وصف الحكم الجنائي بأنه حضوري أو غيايا هي ، على مقتضى القانون ، بحضور المحكوم عليه بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ، وبعدم حضور جميع إجراءات الدعوى التي تحصل في الجلة ويصدر الحكم بناء عليها ، ينقض النظر عن مسلكه أمام المحكمة في صدد إبداء أقواله وأوجه دفاعه ، وإن كان حضوره بحث مسألة من الميائل الفرعية التي تثار عند البدء في نظر الدعوى ، كطلب التأجيل ، ثم انحصار على أثر بحثها وقبل الخوض في موضوع الدعوى والمرافعة فيه - ذلك لا يصح معه صدر الحكم الصادر في أصل الدعوى حضوريا بالنسبة إليه مهما كانت أهميتها وحقيقة الأمر فيها ، لأن إجراءات المحاكمة يجب النظر إليها مجتمعة وإعطاؤها حكما واحدا في ذلك الخصوص . وهذا الحكم بسبب قواعد التفسير الصحيحة في المحاكمات الجنائية يجب أن يراعى فيه مصلحة المحكوم عليه . وإن كان ذلك كانت

٢١ - إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه : إذا حضر المحكوم عليه في غيبة أو تبين عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يظل حتماً المحكوم السابق صدوره الخ . قد أفادت صراحة أنه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي حتماً بقوة القانون . ولكن في ذلك يختلف ١٠ حكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات عن الحكم الغيابي الصادر من محاكم الجناح والمخالفات . فالحكم الأخير لا يسقط بحضور المتهم بل للثبوت ، كما يشاء ، أن يعارض فيه أو أن يقبله ويترك . أما المعارضة ينقض دون أن يرفضها . أما الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات فلا يتوقف أمره على إرادة المتهم إن شاء قبله أو شاء طعن فيه إذ هو يسقط حتماً بحضوره . ومتى كان المقرر أن الحكم الغيابي في مواد الجنايات يسقط حتماً بقوة القانون ، فإن المتهم لا يجوز له ، عند إعادة محاكمته ، أن يتمسك بالعقوبة المقررة له ، بل إن المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم المذكور . لأن إعادة الإجراء لم تبرح لمصلحة المحكوم عليه قط بل لتحقيق مصلحة عامة . ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية في مواد الجنايات على حالة المعارضة في الأحكام التائية الصادرة في الجناح والمخالفات ، لأنه وإن كان صحيحاً أن المتهم لا يجوز أن يضار بمعارضته إلا أن هذا محله أن يكون هناك ظلم مرفوع منه ، أما والأحكام التائية الصادرة من محاكم الجنايات لا معارضة فيها فإن القياس بين الحالتين يكون قياساً مع الفارق .

(جلة ٢٨/٢/١٩٤٤ طين رقم ٣٩٦ سنة ١٤)

٢٢ - إن المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه : إذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعياً ولذلك لا يجوز في أي حال من الأحوال للمحكوم عليه غيابياً الذي سقطت عقوبته بمضي المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه ، وإذ لم تفرق - كما هو المستفاد من عبارة نصها بالقرنية - بين المحكوم عليه غيابياً في مواد الجنايات (Par contumace) وبين المحكوم عليه غيابياً في مواد الجناح والمخالفات (Par default) فقد دلت بجملة على أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تنبئ في الوقت الذي يكون فيه للثبوت أن تمتد العقوبة على اعتبار أن الحكم الصادر بها لم يعد في ذاته وبحسب

١٩ - إن مقتضى نص المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات هو : أولاً - أن الحكم التائي الصادر على المتهم الغائب يظل قائماً لا يظل إلا إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل نهاية المدة المقررة قانوناً لسقوط العقوبة ، ومفهوم هذا أنه إذا انقضت تلك المدة ولم يحضر أصبح ذلك الحكم نهائياً له ما بقي مثله من الآثار ، وثانياً - أنه إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل انقضاء تلك المدة فإن الحكم يظل والدعوى العمومية ترفع من جديد أمام المحكمة الصادر منها الحكم الغيابي . والمفهوم الواضح من هذا أن القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات قد حفظ للدعوى العمومية من السقوط بالمدة المقررة أصلاً لسقوطها بحسب المادة ٢٧٩ تحقيق جنابات وجعل مدة سقوطها مقيسة بمدة سقوط العقوبة ومقدرة بقدرها تماماً أي أنها خمس سنوات هجرية في مواد الجناح وعشرون أو ثلاثون بحسب الأحوال في الجنايات .

ولما كانت الجرائم المنطوق عليها حكم المادة ٥٠ هي جرائم قلة النوع - قد تكون جنحة أو جناية تبعاً لترويع العقوبة المقررة لها - فالحكم الغيابي الذي قضى بإرسال المتهم للإصلاحية ليس بها قد اعتبر أن جريمة جناية لأن هذه العقوبة هي عقوبة جناية . وإذن فالدعوى العمومية لإعادة المحاكمة تمتد إلى عشرين سنة هلالية وهي المدة المقررة لسقوط عقوبة مثل الجناية المذكورة .

(جلة ٢٨/٢/١٩٣٧ طين رقم ١٢٠١ سنة ٢٠)

٢٠ - إن القانون قد فرق بين الجناح والمخالفات وبين الجنايات فيما يتعلق بأثر الحكم الصادر غيابياً بالعقوبة . ففي مواد الجناح والمخالفات طالما لم يملن هذا الحكم للمحكوم عليه فإنه لا يعتبر إلا مجرد إجراء من إجراءات الدعوى لا يترتب عليه سوى قطع المدة المقررة لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية . وتبدأ من تاريخ صدوره مدة هذا التقادم . أما في مواد الجنايات فإن العقوبة المقررة لها غيابياً تكون من وقت صدور الحكم بها غرضاً لحكم سقوط العقوبة بالتقادم أسوة بالأحكام المنصوصة . ولذلك فلا يجوز الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة في جناية صدر فيها حكم غيابي .

(جلة ٢٨/٥/١٩٣٨ طين رقم ١٣٨٨ سنة ٢٠)

بعد مضي ميعاد الاستئناف المقرر ثم قبل استئنافه للأعذار التبريرية التي تقدم بها وأتم الدليل على ثبوتها ومدة السقوط هذه تستمر إلى يوم صدور الحكم بقبول الاستئناف ومن تاريخ هنا الحكم تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية .

(جلسة ٢٤/١١/١٩٤٤ طعن رقم ٢٢٤ سنة ١٥ ق)

٢٣ - إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه إذا حضر المحكوم عليه في غيبته في جناية أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حكمه الحكم السابق صدوره وإن فاته إذا كان قد عارض في الحكم الصادر في غيبته لم تنتفص المحكمة إلى هذه المعارضة وقضت في الدعوى بأنها فلانها لا تكون قد جازت الصواب .

(جلسة ١٥/١١/١٩٤٨ طعن رقم ١٣٩ سنة ١٨ ق)

٢٤ - إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه وإذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حكمه الحكم السابق صدوره ، قد أفلتت صراحة أنه يترتب على حضور المتهم سقوطه الحكم الجنائي بقوة القانون . وفي ذلك يختلف الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات عن الحكم الجنائي الصادر من محاكم المجرم والمخالفات . فالحكم الأخير لا يسقط بحضور المتهم بل للتمم - كما يشاء - أن يعارض فيه أو يقبله ويترك ميعاد المعارضة ينقضي دون أن يقرر بها . أما الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات فلا يترتب أمره على إرادة المتهم إن شاء قبله أو شاء طعن فيه إذ هو يسقط حكماً بحضوره . وبشيء من ذلك أن المحكمة فصل في الدعوى بكامل حريتها دون نظر إلى رغبة المتهم وغير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم الجنائي الصادر في غيبته لأن إعادة الإجراءات لم ترشح لمصلحة المحكوم عليه وحده ولكن لتحقيق مصلحة عامة . ومن الخطأ اتقياس على حالة المعارضة في الأحكام القضائية الصادرة في المجرم والمخالفات أو حالة الحكم غيابياً بالبراءة في مواد الجنايات لأنه وإن كان صحيحاً في الأولى أن المتهم لا يجوز أن يضار بمعارضته إلا أن هذا علم أنه يكون قد تظلم بمعارضة في الحكم الجنائي . وأما الأحكام القضائية الصادرة من محاكم الجنايات فإن القياس عليها قياس مع الفارق لأن المادة ٢٢٤ إنما تتحدث عن المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان قد قضى عليه بعقوبة . وإن فلا يسقط الحكم إن كان قد صدر في غيبة المتهم بالبراءة . ولا يصح الأخذ بطريق التفسير

ظاهره فأبلا الطعن فيه من المحكوم عليه بأي طريق من الطرق . وفي هذه الحالة لا يصح القول بمرئان المسدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ما دامت الثبابة تكون إذا حكم دون نظرهما بناء على ما تم في الدعوى من إجراءات قابل للتنفيذ وليس أمامها إلا المبادأة إلى تنفيذها وكون مدة سقوط الحق في تنفيذ العقوبة هي التي تسري في هذه الحالة لا يصح الاعتراض عليه بالصورة التي يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب خاصة تحولها الطعن في الحكم فإن هذه الأسباب الخافية بطبيعتها على اثباتية لكونها متعلقة بالمحكوم عليه وحده وله - دون غيره الشأن في إثارتها والتكلم بها وعليه إلتزمة الدليل على صحة أساسها ، لا يصح أن يكون من شأنها وقف صيرورة الحكم نهائياً وعدم إجراء آثار هذه النهائية . على أن تلك المادة لم يفهم أن تحذف هذه الصور الاستثنائية إذ هي على تقدير احتمال حصول الطعن من المحكوم عليه في الحكم الصادر عنه في أثناء مدة سقوط العقوبة قد أوردت في نصها حكماً يحظر هذا الطعن بعد انقضاء المدة التي تسقط بها العقوبة ولم ترفق أمر سقوط الدعوى بمضي المدة ما يقتضي منها في هذا الصدد أن تعرض له . ثم ، الطعن في أثناء مدة سقوط العقوبة إنما أخرج عن سبيل الاستثناء من القواعد العامة وقبوله يقتضي أن مدة سقوط الدعوى تمسود سيرتها الأولى مدة سقوط العقوبة يصرف النظر عنها بطبيعة الحال .

وهذا هو عين المقرر للأحكام القضائية في مواد الجنايات بفارق أنه عام مطلق في الجنايات واستثنائي في مواد المجرم والمخالفات بمعنى أن الحكم الجنائي إذا كان في جناية فإنه يسقط دائماً وحياً بالقض على المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة أما إذا كان في جنحة أو في مخالفة فإنه يعتبر نهائياً بفوات ميعاد المعارضة والاستئناف محسوباً من اليوم المقرر لذلك في نص القانون ولكن يكون للمحكوم عليه حق الطعن فيه إذا ما أعتبرت أن عدلاً قهرياً منه من الطعن في الميعاد المقرر بالنص . وإن فلا إذا كان الحكم الابتدائي القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد صدر في ١٨ مارس سنة ١٩٤١ ولم يستأنف في ميعاد العشرة الأيام التالية لصدوره فإنه يجب في القانون اعتباره حكماً نهائياً فأبلا للتنفيذ كما هو الشأن في سائر الأحكام التي على شاكلة . ومدة السقوط التي تسري في خصوصه تكون مدة سقوط العقوبة . يمنع من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد استأنفه

كانه لا وجود له . قال الحكم الاستثنائي الذي يأخذ بأسباب حكم ابتدائي غير مشتمل على تلك البيانات يكون باطلا لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له قانونا .
(جلة ١٩٨٧/٢/٢٠ ملن رقم ١٠٠١ سنة ١٧ ق)

٢٧ - إذا كان الحكم الابتدائي المؤبد لأسباب بالحكم المطعون فيه قد خلا عن بيان المحكمة التي صدر منها والمهية التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها وأسماء المتهمين في الدعوى ورفقها ووصف التهمة المستند إليهم فيها ، فإنه يكون باطلا لا وجود له ، ويكون الحكم الذي أبده لأسباب باطلا كذلك لاستناده إلى حكم لا وجود له قانونا .

(جلة ١٩٨٢/١/١٦ ملن رقم ١٢٢٣ سنة ٢٢ ق)

٢٨ - متى أُنبت الحكم أسماء القضاة الذين أصدروه وسموا المرافعة في الدعوى فلا تأثير لما ذكر في آخره من أنه قل في صرح آخرى ولا ضرورة لبيان أن القضاة الذين أصدروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وأنهم أمضوا على مسودته ما دام ذلك مفهوماً أذنه الحكم في صدره ولم ينع أنهم لم يتداولوا فعلا ولم يعضوا مسودته الحكم .
(جلة ١٩٨٥/١/١٨ ملن رقم ٤٤٢ سنة ٥ ق)

٢٩ - إذا كان الطاعن يسلم في طعنه بأن القضاة الذين سموا المرافعة هم من الذين أصدروا الحكم فإن إجراءات المحاكمة تكون صحيحة . ويجرد الخطأ في ذكر الحكم أو المحضر اسم قاض لم يسمح المرافعة بدلا من قاض آخر هو الذي سمى لا يقرب عليه بطلان ذلك الحكم .

(جلة ١٩٨٢/١/١٨ ملن رقم ١٩٦١ سنة ١٣ ق)

٣٠ - لا نص في القانون يوجب على القاضي تعيين المتهم باسمه في منطوق الحكم ، بل يكفي أن يكون اسمه واردا في ديباجة .

(جلة ١٩٨٧/٤/١٩ ملن رقم ٢١٨٣ سنة ٢٦ ق)

٣١ - إذا كان الحكم لم يذكر اسم المتهم الذي حكم عليه في منطوق العقوبة اكتماء بدورده في ديباجة فإن ذلك لا يمس سلامته ما دام أنه لم يكن هناك منهم غيره في الدعوى .

(جلة ١٩٨٣/٢/٢ ملن رقم ١٣٣٧ سنة ٢٢ ق)

٣٢ - إن الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم في الحكم هو التحقق من أنه هو الشخص المتأوبة محاكمة . فإذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات كذكر اسمه ولقبه وعمله وصناعته ومحل إقامته فلا يكون إغفال البيانات الأخرى ، كحل ميلاده ، سببا لبطلان الحكم .
(جلة ١٩٨٢/٥/١٧ ملن رقم ١٢٥٦ سنة ٣٣ ق)

القول بمران مقتضى القانون في حالة الرأفة على حالة الحكم بالعقوبة وأنه لذلك لا يجوز أن تستبدل بالعقوبة المحكوم بها عقوبة أخرى أشد منها - لا يصح الاحتجاج بذلك ما دام القانون قد قصر سقوط الحكم على حالة الإداة مما يمنع معه القياس .

(جلة ١٩٨١/٢/١٢ ملن رقم ١٣٣٦ سنة ٢٠ ق)

٣٥ - إنه لا كانت العقوبة المقررة للرتبة يعود هي وما شاكلها من الجرائم المص وصر عليها في المواد ٥١ وما يليها من قانون العقوبات هي الحبس أو الأشغال الشاقة أو الاعتقال في كل خاص فإن ذلك يتنص حتى أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهمين بهذه الجرائم هي محكمة الجنايات لأن الخيار في توقيع أي من هذه العقوبات لا يتصور أن يكون إلا المحكمة التي تمكث توقيع أشدها . ولذلك فإن كل حكم يصدر غياي على المتهم في إحدى هذه الجرائم يجب أن يمدد كانه حكم غياي صادر على متهم بجنابة مهما كانت العقوبة المحكوم بها وسواء أكانت الجريمة في صحيح وصفها بجنابة أم جنة . وذلك لأن المادة ٥٣ ققرة أولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات توجب بصفة عامة أن تتبع الأحكام - المقررة للجنبة في الجنايات (المواد ٢١٥ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات) في حق المتهم الغائب على الإطلاق بغض النظر عن نوع العقوبة المقررة عليه وعن وصف الفعل الذي أدن في ارتكابه ما دامت الجريمة الصادر فيها الحكم لم تكن مقدمة إلى محكمة الجنايات للجنبة على اعتبار أنها جنة مرتبطة بجنابة إذ في هذه الحالة وفي هذه الحالة وحدها تكون إجراءات الجنبة هي المقررة لمواد المنهج . وذلك على مقتضى الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٣ المذكورة . ولئن فلك الحكم يطل حتماً بحضور المحكوم عليه في غيبته أو التقيض عليه في أثناء المدة المقررة لسقوط القوة المقضى بها فيه لا المدة المتصلة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية للعابفة على الجريمة .

(جلة ١٩٨١/٢/١٧ ملن رقم ٣٣٢٢ سنة ١١ ق)

الفصل الثالث

ياناه

٣٦ - من البيانات التي يجب أن يشتمل عليها الحكم اسم المتهم المحكوم عليه والتاريخ الذي صدر فيه الحكم والمهية التي أصدرته والتهمة التي عوقب المتهم من أجلها ، وظل الحكم من هذه البيانات الجوهرية يجعله

إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه .

(جلة ١٩٢٧/١/٢٧ طن رقم ٥٣ سنة ١٧ ق)

٥ - أنه لما كانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً ، وكانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه . فإذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد أغفلت بيان التاريخ الذي صدر فيه فإنها تكون باطلة ويطل معها الحكم ذاته .

(جلة ١٩٥١/١/٢١ طن رقم ٢٦١ سنة ٢١ ق)

٦ - إن قضاء محكمة التقض مستقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .

(جلة ١٩٥٤/٢/٨ طن رقم ٢٤٢٩ سنة ٢٣ ق)

٧ - إن القول بأن العبرة بأثبات ومصدر الحكم هي بالتاريخ المدون به غير صحيح على إطلاقه ، إذ يصح أن يقام الدليل على عدم صحة هذا التاريخ ، فإذا كان الظاهر من الاطلاع على مفردات الدعوى أن ثمة من الأدلة والأوراق الرسمية ما قد يفيد أن الحكم المستأنف صدر في يوم كذا فيكون الاستئناف في الميعاد فإن القضاء بعدم قبول الاستئناف على حسب التاريخ المدون فيه يكون خطأ . ويكون الواجب إجراء المحاكمة على أساس حقيقة الواقع .

(جلة ١٩٨٨/١٢/٢٨ طن رقم ١٩٣٨ سنة ١٨ ق)

٨ - لأصح في القانون بوجوب ذكر التاريخ المجري في الحكم ، فإدام قد ذكر به التاريخ الميلادي الذي صدر فيه فلا وجه لطلوع عليه في هذه الناحية .

(جلة ١٩٤٩/١١/٢٢ طن رقم ١٣٠٥ سنة ١٩ ق)

٩ - إن تاريخ وقوع الجريمة من البيانات الواجب ذكرها في الحكم لا يترتب عليه من نتائج

٣٣ - إذا كانت المحكمة قد أخطأت في ترتيب الطاعن بين باق التهمين إلا أنها عتبت بذكر اسمه عند استناد الوقائع المستندة إليه بما لا يدع مجالاً لأي لبس أو غرض في أنه هو المقصود ، فلا محل لما يتعده الطاعن على المحكمة من أنها خلطت بينه وبين آخر في حكمها .

(جلة ١٩٥٤/٥/١٠ طن رقم ٤٤٣ سنة ٢٤ ق)

٣٤ - لا تأثير لإغفال الحكم ذكر سن المتهم مادامت الجريمة التي يحاكم من أجلها هي جنحة تزوير مما لا تأثر عقوبتها وجوباً بصغر السن ومادام المتهم لم يدع أن سنه الحقيقية يجعله غير مسؤول قانوناً عما يرتكبه من الجرائم .

(جلة ١٩٣٤/١٢/١٧ طن رقم ٢٠٥٧ سنة ٤ ق)

٣٥ - إن إغفال النص على سن الطاعن وصناعته في الحكم لا يعيبه أو يبطله مادام لا يدعي أنه كان في سن تؤثر في مسؤوليته أو في عقابه .

(جلة ١٩٥٢/١٢/٢٨ طن رقم ١٥٣٠ سنة ٢٣ ق)

٣٦ - إغفال النص على سن المتهم وبلدته وصناعته بمحض الجلسة والحكم بما لا يعيبه أو يبطله مادام المتهم لا يدعي أنه كان في سن تؤثر في مسؤوليته أو عقابه .

(جلة ١٩٥٥/١١/٢١ طن رقم ١١٨٨ سنة ٢٥ ق)

٣٧ - الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً ، فإذا أغفل اسم المجني عليه في صيغة التهمة الميئة بصدر الحكم وكان قد ورد في أسبابه بيان عنه فذلك لا يفتق في سلامته .

(جلة ١٩٥٠/١/٢٠ طن رقم ١٣ سنة ٢٠ ق)

٣٨ - إذا تبين من مراجعة الحكم ومعاينة الجلسات أنه قضى للدعوى المدنى بالتعويض دون أن يبين اسمه ولا علاقته بالمجني عليه أو صفته في المطالبة به ، مع أن هذا البيان هو من الأمور الجوهرية التي كان ينبغي على المحكمة ذكرها ، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(جلة ١٩٥٤/١٢/٢١ طن رقم ١١٨٢ سنة ٢٤ ق)

٣٩ - ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً . وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده

إلى التهم مادام لم يقل إن هذه المادة هي التي أخذت بها المحكمة وعاقبت التهم بمقتضاها .

(جلة ١٣٣٧/٢/٢٧ ملن رقم ٥٠٤ سنة ١٩٦٠ ق)

٤٩ - إذا خلا الحكم من الإشارة إلى نص القانون الذي أنزل بموجب العقاب على التهم فانه يكون باطلا متعينا نقضه . وإن فالحكم إذا كان قد بين الواقعة الجنائية المكوبة لجريمة الب العلى . وأورد الأدلة على وقوعها من التهم ثم انتهى إلى إدانته فيها فائلا إنها تقع تحت نص المادة ١٧١ من قانون العقوبات فانه يكون متعينا نقضه . لأن المادة المذكورة لم ترد بها عقوبة معينة لأية جريمة من الجرائم ثم إنها لاتصل بجريمة الب التي ادن التهم فيها إلا من جهة ماتضمنت من بيان لفرق العلانية فقط .

(جلة ١٣٤٠/١١/١١ ملن رقم ١٨١٩ سنة ١٩٦٠ ق)

٥٠ - يشترط لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة أن يشتمل على نص القانون الذي أنزلت المحكمة بموجب العقاب على التهم .

(جلة ١٣٥١/٥/١٤ ملن رقم ١٦٢ سنة ١٩٦١ ق)

٥١ - إذا كان الظاهر من مراجعة الحكم أنه لم يبين واقعة الدعوى ياناً كافياً ولم يشر إلى نص القانون الذي أوقع العقوبة بمقتضاه ثم قضى بالدعى بالحقوق المدنية بأكثر مما طلبه فهذا الحكم يجب نقضه .

(جلة ١٣٥٧/٢/١٠ ملن رقم ٧٤٤ سنة ١٩٦٧ ق)

٥٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألقى الحكم الابتدائى الصادر ببراءة الطاعن من تهمة التزوير وأدانته فيها ولم يبين واقعة الدعوى التي استندا إليه ياناً كافياً كما لم يشر إلى نص القانون الذى عاقبه بموجبيه ، فإنه يكون باطلا متعينا نقضه .

(جلة ١٣٥٩/١٢/٤ ملن رقم ٨٣٨ سنة ١٩٦١ ق)

٥٣ - إن إغفال الحكم الاستئنافى الذى أخذ بأسباب الحكم الابتدائى الإشارة إلى نص القانون الذى قضى بموجبه مع إغفال الحكم الابتدائى هذا النص كذلك يطله قانونا . ولا يبنى عن ذلك ما جاء فى الحكم من مقام بيان مواد القانون التى طلبت التباية تطبيقها . ولكن إذا كان الحكم قد أشار إلى نصوص على أنها هى المنطبقة على الواقعة الجنائية التى انبثا فى حين أن هذه النصوص لم تكن هى المنطبقة فى الواقع ، ففي هذه الحالة يكون لمحكمة النقض - بما لها من سلطة تصحيح التطبيق القانونى - أن تكتفى ببيان المادة المنطبقة على الواقعة الثابتة بالحكم .

(جلة ١٣٣٧/٢/١٢ ملن رقم ١٢٢٩ سنة ١٩٦٠ ق)

قانونية ، وخصوصا فى صدد الحق فى رفع الدعوى العمومية .

فإذا كان الحكم لم يبين تاريخ الواقعة التى عاقب عليها إلا بقوله إنه فى تاريخ سابق على يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ، ولم يورد من البيان ما يستطاع معه تحديد التاريخ الذى وقعت فيه الواقعة ، فإنه يكون معيباً .

(جلة ١٣٤٧/١٢/٢٣ ملن رقم ١٨٣٧ سنة ١٩٦٠ ق)

٥٤ - إذا سها الحكم عن ذكر المادة التى طلبت المدعية تطبيقها فهذا السهو لا يترتب عليه بطلان مادامت الواقعة المستوجبة للعقوبة معينة ياناً كافياً والعقوبة المحكوم بها لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

(جلة ١٣٣٣/١٢/٢٧ ملن رقم ١٩٩٩ سنة ١٩٦٠ ق)

٥٦ - إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم هى أن التهميين مع آخرين اقرنوا جريمة السرقة حالة كون أحدهم يحمل سلاحا قتل به الجنى عليه على أثر السرقة وأن جريمة القتل كانت نتيجة عملة تلك السرقة التى تصافر الجانور على ارتكابها وطبقت محكمة الجنائيات على هذه الوقائع الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ بالنسبة للقاتل والمادة المذكورة مع المادتين ٤٠ و ٤١ فقرة ثانية وثالثة و ١٤ بالنسبة للتهم الثانى وصحت عن ذكر المادة ٤٣ الخاصة بالمسؤولية الجنائية الاحتمالية فالسوء عن ذكر هذه المادة لا يستلزم نقض الحكم مادامت المادة المقررة للعقوبة وهى هنا المادة ١٩٨/٢ مذكورة صراحة فيه .

(جلة ١٣٤٥/١١/١١ ملن رقم ١٣٣٢ سنة ١٩٦٠ ق)

٥٧ - أن إشارة الحكم إلى المادة ٣٥ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بعد بيان الواقعة التى انبثا على التهم تكفى لتعيين الحالة التى أراحها الحكم من بين الحالات المختلفة الواردة بتلك المادة . فلا يطل هذا الحكم عدم ذكره الفقرة المنطبقة على الواقعة من هذه المادة . وعدم نص الحكم الاستئنافى صراحة على ذكر تلك المادة لا يعيبه إذا كان قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف المشتعلة على المادة المذكورة .

(جلة ١٣٣٧/١٢/٢٧ ملن رقم ٢٢٢٩ سنة ١٩٦٠ ق)

٥٨ - إن إغفال الحكم القاضى بالإدانة الإشارة إلى نص القانون الذى حكم على التهم بمقتضاه يجمه باطلا . ولا يبنى عن هذه الإشارة أن يكون الحكم قد ذكر المادة التى طلبت التباية تطبيقها على التهمة المصنفة

على الحكم الاستثنائي بأنه لم يشر إلى نص القانون الذي حكم بموجب لا يكون له أساس .

(جلة ١٥٩/١٢/٤ طين رقم ١١٤٣ سنة ٢١ ق)

٦١ - إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على متهمين بالتدعى على موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته وعلى الطاعن باستماله القوة أثناء تأدية وظيفته ، وطلبت عقاب المتهمين بالمادتين ١٢٩ و ١٣٦ من قانون العقوبات ، وكان الحكم قد أثبت الواقعة على المتهمين كل فيما يتعلق به وذكر في صلبه أنه يطبق على الطاعن وعلى المتهمين الآخرين مواد الاتهام فإن الحكم المطعون فيه إذ بين في صدره هاتين اللادتين وأخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي قال بتطبيقها في صلبه ، يعتبر أنه أشار إلى أنه طبق على الطاعن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لتعلقها بخصوص ما أثبت عليه .

(جلة ١٥٩/١٢/٤ طين رقم ١١٤٣ سنة ٢٢ ق)

٦٢ - إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجب . وإن قضي كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن محضر جلسته المحاكمة الابتدائية قد أثبت فيه عند ذكر طلبات النيابة عبارة : بالمواد ٥ سنة ٢٦ و ١٥٢ ، وأن الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اختتم بمباراة ، ومن ثم يمين عقاب بالمواد المطالبة ، وكان محضر جلسته المحاكمة الاستئنافية عند ذكر طلبات النيابة قد جاء فيه : أنها تطلب تطبيق المواد ١٢ و ١٦ من القانون ١٥٢ للقرار الوزاري ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وكان الحكم الاستثنائي لم يشر إلى أية مادة من مواد القانون الذي طبقه ، وكان ما أوردته الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا يبين منه مواد القانون الذي طبقته المحاكمة على الواقعة المسندة إلى الطاعن ، فإن الحكم يكون باطلا متينا نقضه .

(جلة ١٥٣/٣/٢٠ طين رقم ٨٦ سنة ٣٣ ق)

٦٣ - إن الخطأ في رقم المادة التي طبقها المحكمة لا يترتب عليه جلالن الحكم ما دام أنه وصف الفصل وبين الواقعة المستوجبة العقوبة بيانا كلفيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

(جلة ١٥٤/١٢/١٣ طين رقم ١١٨٣ سنة ٢٤ ق)

٦٤ - الأصل في الأحكام أن تحرر كاملة قبل الطعن بها بحيث لو تأخر صدورهما قلتما مع ذلك يجب أن تستند اليوم المذكور . أما ما نص عليه قانون

٥٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبينا في صدره مادة القانون التي طبقها المحكمة وغاليا صلبه من ذكر تلك المادة ، ولكنه كان قاصيا بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولأسباب أخرى ، وكان الحكم الابتدائي قد جله في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة ، فلا يصح نقضه إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاه المادة التي عوقب المتهم بمقتضاها .

(جلة ١٥٤/٣/١٢ طين رقم ٣٩٩ سنة ١٤ ق)

٥٥ - متى كان الحكم الابتدائي قد جله به أنه عاقب المتهم بالمادة المطالبة ، وكانت هذه المادة معينة بصدر الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد قال في أسبابه إن هذا الحكم سليم ، فذلك يفيد أخذه بالمادة المشار إليها ، وفي هذا ما يكفي لسلامته من هذه الناحية .

(جلة ١٥٠/٣/١٤ طين رقم ٣٣ سنة ٢٠ ق)

٥٦ - لا يجب الحكم الاستثنائي أنه لم يذكر مادة العقوبات ما دام الحكم الابتدائي قد بينا .

(جلة ١٥٥/٤/٩ طين رقم ٢٧ سنة ٢٥ ق)

٥٧ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم تكون جنابة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة فممافة المتهم فيها بالأشغال الشاقة المؤقتة دون إشارة في الحكم إلى موجبات الرأفة وإلى المادة الخاصة بها يكون خطأ .

(جلة ١٥٦/٢/٤ طين رقم ٣٣٧ سنة ١٦ ق)

٥٨ - الواجب هو أن يذكر الحكم مادة العقوبة أما علم الإشارة إلى النص الخاص بوقت تنفيذها فلا يطله .

(جلة ١٥٨/١٢/٦ طين رقم ١٣٣٣ سنة ١٨ ق)

٥٩ - يكفي لبيان النص القانوني الذي أخذه به الحكم أن يكون الحكم قد بين في صدره المواد التي طلبت النيابة عقاب المتهم بمقتضاها وأن يقول بصدر ذلك إنه يمين عقاب المتهم من التهمة المسندة إليه طبقا لنص المواد المطالبة ، ولا يلزم بعد تعيين المواد المطبقة من القرارات الوزارية ما دامت مادة القانون المقررة للعقاب مشاراً إليها فيه صراحة .

(جلة ١٥٩/٢/٢٠ طين رقم ١٢٨٦ سنة ٢٠ ق)

٦٠ - متى كان الحكم الابتدائي الذي أيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أشار إلى نص القانون الذي حكم بموجب إذ ذكر أنه يعاقب الطاعن بمادة الاتهام مع ظرفها المحدد بالفقرة الأولى ، وهي المادة التي أقيمتا الحكم في صدره بقوله إن النيابة طلبت عقاب المتهم بالمادة ٣١٧ فقرة أولى من قانون العقوبات فالعلم

الإعلان (باسم صاحب الجلالة أحمد فؤاد الثاني ملك مصر والسودان) فإنه يكون باطلا .

(جلة ١١/١١/١٩٥٤ ملن رقم ٢١٢٣ سنة ٣٣ ق)

٦٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر والسودان ، فهو باطل بطلانا أصليا لأن من صدر باسمه الحكم قد تنازل عن العرش في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولأن الحكم لم يصدر باسم الأمة ، تنفيذاً للادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ، إذ نصت تلك المادة على أن الأحكام تصدر وفق القانون . باسم الأمة ، متى كان ذلك وكان البطلان الأصلي راجعاً إلى عيب متعلق ببيان جوهرى يمس ذاتية الحكم ، وكانت المحاكم إنما تولى وظائفها وفق الأحكام الدستورية السارية ، وكانت هذه الأحكام الدستورية توجب صدور الحكم باسم الأمة ، صاحبة السيادة العليا . فإن مخالفة ذلك يفقد الحكم عنصرياً جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ويجعله باطلاً ، ولما كان هذا البطلان من النظام العام للأسباب المتقدمة فإن محكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها طبقاً للادة ٢٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(جلة ١١/٢/١٩٥٤ ملن رقم ٢٤٠٠ سنة ٣٣ ق)

٦٨ - إن قانون نظام القضاء قد نص صراحة في المادة ٢٨ على أن الأحكام تصدر باسم الملك ، وما يثيره الطاعن من وجوب الإشارة إلى هيئة الوصاية لا أساس له ، لأن أوصياء العرش إنما يباشرون سلطات الملك باسمه لا بأسمائهم .

(جلة ١٤/٤/١٩٥٣ ملن رقم ٣٢٧ سنة ٣٣ ق)

٦٩ - ليس من المهم تحديد بقعة المكان الذى وقعت فيه الجريمة في الحكم ، فإن ذلك ليس من أركان الجريمة .

(جلة ١٢/٥/١٩٥٣ ملن رقم ٣٧٨ سنة ٣٣ ق)

٧٠ - ذكر اسم القرية التى وقعت فيها الحادثة في الحكم دون المركز التابعة له هذه القرية يكتفى لبيان مكان وقوع الجريمة إذا كان المتهم لا يدعى أن القرية المذكورة لا تدخل في اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم .

(جلة ١٤/١١/١٩٥٣ ملن رقم ٣٣٢٩ سنة ٣٨ ق)

الإجراءات الجنائية من جواز تحرير الحكم بأسبابه في الثانية الأيام التالية لصدوره ، فإنما هو من قبيل التيسير على القاضي وكاتب الجلسات في تعيين الحكم والتوقيع عليه ، وهذا مادحا بالشرع في قانون المرافعات المدنية إلى أن يرخص في تعيين أسباب الأحكام التى تصدر في الجلسة التى سمحت فيها المرافعة في مدى ثلاثة أيام أو سبعة أيام أو خمسة عشر يوماً بحسب أنواع القضايا وسالة الاستعجال ، وأما ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية من جواز تأخير التوقيع على الحكم إلى ثلاثين يوماً ، فإن الواضع من نص المادة ٢١٢ أن المشرع إنما قصد بتلك الرخصة الأحوال الاستثنائية على ما هو ظاهر من اشتراط أن يكون هذا التأخير لأسباب قوية . وإن فنى كان الحكم قد صدر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ قبل صدور الإعلان الدستوري المؤرخ في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ الذى أوجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة فإنه لا يصح التمسك عليه بسبب صدوره باسم الملك أحمد فؤاد الثانى إذا كان تحريره قد سبق صدور هذا القانون .

(جلة ١٢/١٠/١٩٥٣ ملن رقم ١٠٤٢ سنة ٣٣ ق)

٦٥ - إن دستور سنة ١٩٢٣ قد أسقط في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإعلان من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش وممثل السلطة العليا باسم الأمة ، وقد صدر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ باسم الشعب إعلان دستوري نشر في الوقائع المصرية في نفس اليوم في العدد ١٢ مكرر (ب) نصت مادته الثامنة على أن يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السلطة العليا وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه ، ونصت المادة السابعة على أن أحكام القضاء تصدر وتنفذ وفق القانون باسم الأمة . وإن فنى كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ باسم الملك أحمد فؤاد الثانى على خلاف ما أوجبه المادة السابعة السالف ذكرها ، فإنه يكون باطلاً .

(جلة ١٤/١١/١٩٥٣ ملن رقم ١٣٩١ سنة ٣٣ ق)

٦٦ - إن المادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ تقضى بأن الأحكام تصدر وتنفذ وفق القانون باسم الأمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في تاريخ لاحق لهذا

في إصداره فإن هذا الحكم يكون باطلا ، لأن الحكم يجب أن يصدر من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى .

(جلسة ١٦/٣١/١٩٤٥ ملن رقم ١٧١ سنة ١٦ ق)

٧٦ - لا يجب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمحت للمرافعة لم يحضر تلاوته مادام الثابت أن هذا القاضي قد وقع بأعضائه على مسودة الحكم مما يفيد اشتراكه في المداولة .

(جلسة ١٥/١/١٩٤١ ملن رقم ١٠٣٤ سنة ٢١ ق)

٧٧ - أن العبرة في التاريخ الذي نطق فيه بالحكم هي بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه أو في محضر الجلسة .

(جلسة ١٠/١/١٩٥٥ ملن رقم ٢٠٥٥ سنة ٢٤ ق)

الفصل الخامس

تحريره والتوقيع عليه

٧٨ - لا يبطّل الحكم أن يكون محرراً بأسلوب ملئ معقد مادام أنه عند التأمل فيه يرى أن أدلته في ذاتها مفهومة موصلة إلى النتيجة التي خلص إليها .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٣٣ ملن رقم ٢٧٨ سنة ٣ ق)

٧٩ - إن تحرير الحكم الاستثنائي على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه مادام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه ، ومادامت المحكمة قد أصدرته على هذا النحو موافقة على تلك الأسباب مما يجب معه عدلها صادرة منها .

(جلسة ١٨/١/١٩٤٢ ملن رقم ٢٨٨ سنة ١٣ ق)

٨٠ - إن العبرة في الأحكام بالصورة التي يحرمها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، فهي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور . وإلى أن يحصل التوقيع يكون للحكمة كامل الحرية في تحضير الحكم وفي إجراء ما يراى لها من تعديل في المسودة بشرط أن الواقع والأسباب ، وإن كان يخلط بين صحة الحكم كون الأسباب التي بينها تخالف ما جله في المسودة .

(جلسة ٢٤/٤/١٩٤٢ ملن رقم ٩٣٣ سنة ١٤ ق)

٨١ - متى كان الحكم مطاباً لما أتيه القاضي بخطه في رول الجلسة يوم النطق به ولما دونه كاتب الجلسة على غلاف ليدسه به بت صدوره ، فإن ما يكون قد جله بمحضر الجلسة على خلاف ذلك لا يكون له من تأثير في

٧١ - إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المعلن فيه ليست فيه أية إشارة إلى المكان الذي ارتكب فيه كل من الجرمين الذين أدين التهم فيهما ، فإن الحكم المعلن فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه ، إذ أن بيان مكان ارتكاب الجريمة هو من البيانات الهامة الواجب ذكرها في الأحكام .

(جلسة ٢٢/١/١٩٤٥ ملن رقم ٣٣٣ سنة ١٥ ق)

المصلح الرابع

النطق به وإصداره

٧٢ - إنه وإن كانت المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه : يصدر الحكم فوراً إذا كان التهم مسجونا فإذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم إلى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخير به بعد ذلك ، فإن هذه المادة لم تنص على بطلان الحكم إذا تأخر صدوره عن الجلسة التالية بل إن المفروض في هذا التأخير هو أن الضرورة تقتضيه ، ومن مصلحة المتهم نفسه ألا يقول المحكمة كلمتها في الدعوى المقامة ضده إلا بعد أن تكون قد كونت لها رأياً ماصحياً فيها تطلّب إليه ولو إقصاها ذلك أكثر من تأجيل .

(جلسة ١٠/١٢/١٩٣٤ ملن رقم ١٩ سنة ٥ ق)

٧٣ - إنه وإن كانت المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات تنص على وجوب إصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في الجلسة التالية لها على الأكثر ، إلا أنها لم تنص على البطلان في حالة عدم مراعاة ما قضت به . وإن تأجيل النطق بالحكم إلى مدة تتجاوز ما هو مقرر في تلك المادة لا يبطّل الحكم .

(جلسة ١٥/١/١٩٣٧ ملن رقم ٢٤٨ سنة ٧ ق)

٧٤ - أن تأجيل النطق بالحكم إلى ما يتجاوز المدة المنصوص عليها قانوناً لا يبطّله فإن القانون لم ينص على البطلان في هذه الحالة . خصوصاً وأن تمحيص الدعاوى قد يستلزم وقتاً أطول من المدة التي نص القانون على أن يحصل النطق بالحكم فيها .

(جلسة ١٠/١/١٩٤٠ ملن رقم ١١٣٧ سنة ١٠ ق)

٧٥ - إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة والحكم المعلن فيه أن القاضي الذي كان من الهيئة التي نضقت بالحكم لم يكن من الهيئة التي سمحت للمرافعة في الدعوى ، وكان لا يوجد لقاضي الذي سمع المرافعة ولم يحضر النطق بالحكم برفيع على مسودته فيد اشتراكه

٨٦ - إن بطلان الحكم لسبب التأخر في ختمه أكثر من ثلاثين يوماً ملحوظ في تقريره اعتبارات تأتي بطبيعتها أن يمتد هذا الأجل لأي سبب من الأسباب التي تمتد بها المواعيد بحسب قواعد قانون المرافعات أو قانون تحقيق الجنايات فلا يجدي في هذا المقام التعلل لتأخير ختم الحكم عن الثلاثين يوماً بسوء المواصلات بين مقر المحكمة ومحل وجود القاضى بسبب المنجر الصفى .

(جلسه ١٩٤٧/١٢/٢٩ طعن رقم ٢٢٥٢ من ١٧ ق)

٨٧ - إن القانون - على ما أوله هذه المحكمة - قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من التعلق بها وإلا كانت باطلة .

(جلسه ١٩٥٠/١١/٧ طعن رقم ١٧٠٧ من ٢٠ ق)

٨٨ - إن القانون كما أوله هذه المحكمة - قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من التعلق بها وإلا كانت باطلة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وحتى يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يكن قد تم وضعه والتوقيع عليه وإيداعه فلم الكتاب فإنه يكون باطلاً مئتيًا نقضه .

(جلسه ١٩٥١/٣/٢١ طعن رقم ١٢٧ من ٢١ ق)

٨٩ - إن القانون على ما أوله هذه المحكمة - وطبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية - قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من التعلق بها وإلا كانت باطلة . فإذا كان الحكم المطعون فيه صدر في يوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ وحتى يوم ٣ من يوليو سنة ١٩٥١ لم يكن قد تم وضعه والتوقيع عليه وإيداعه فلم الكتاب ، كما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، فإنه يتعين القضاء بنقضه .

(جلسه ١٩٥٢/١/٢١ طعن رقم ١٢٤٩ من ٢١ ق)

٩٠ - إن الشارع إذ نص في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجب التوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن هذا الميعاد إلا لأسباب قوية ، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع ، فقد دل بهذا على أنه إنما يوصى فقط بالتوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يرتب البطلان على عدم مراعاته . وكل ما دونه الشارع من أثر على عدم التوقيع

صحة الحكم ، إذ هذا لا ينعو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة .

(جلسه ١٩٤٧/١/٢١ طعن رقم ٤٤ من ١٧ ق)

٨٢ - إن القانون لم يرسم حدوداً شكلية تبين مراعاتها في تحرير الأحكام الجنائية بل كل ما يتطلبه هو أن يبين الحكم بالإدانة وأثمة الدعوى بياناً كافياً وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بحسبه وهو ما يجرى به نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات . فتن كان الحكم قد استوفى هذا البيان فلا يقبل الطعن عليه بمقولة أنه قد قلب أوضاع الإثبات إذ اعتمد في الإدانة بصفة أصلية على تفنيد دفاع المتهم ثم أيد ما انتهى إليه في هذا الخصوص بما شهد به الشهود .

(جلسه ١٩٥٠/٤/٢٠ طعن رقم ٢٠٥ من ٢٠ ق)

٨٣ - إن تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجبات القضاة وحقوق المتقاضين في هذا الخصوص مبين في المادتين ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات و ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وفي غيرها من المواد ، وهذا التنظيم مفصل فيما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الشأن مما لا محل معه للرجوع إلى قانون المرافعات الذي لا يرجع إليه إلا لسد قص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المتصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات وتشكيل محاكم الجنايات .

(جلسه ١٩٥٠/٤/٢١ طعن رقم ٢٨١ من ٢٠ ق)

٨٤ - إن الحكم لا يكون باطلاً إذا لم يتم في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره وإنما يحكم ببطلانه إذا مضت مدة ثلاثين يوماً دون أن يتم .

(جلسه ١٩٤٢/٥/٢٧ طعن رقم ٧٥٧ من ١٣ ق)

٨٥ - إن قانون تحقيق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات قد تكتفيا بتنظيم وضع الأحكام الصادرة في المواد الجنائية والتوقيع عليها وبيان واجب القضاة وحقوق ذوي الشأن في هذا الخصوص . ولما كان للقاضي بموجب أحكام القانونين المشار إليهما وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في تفسيرهما أن يوقع على هذه الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم التعلق بها وأنه إذا تجاوزها فيكون لأطراف الخصومة أن يطلبوا إلى محكمة النقض إعطاء مهلة يتعمون فيها أسباب ملتهم على الحكم بصد التوقيع عليه وإن الحكم لا يبطل إلا إذا اقتضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدوره دون التوقيع عليه ، وإذن فلا يكون ثمة محل للرجوع إلى قانون المرافعات .

(جلسه ١٩٥٢/٣/١١ طعن رقم ٩٠١ من ٢١ ق)

٩٥ - كل حكم يجب أن يكون بالكتابة ويرفعه القاضي الذي أصدره وإلا فإنه يعتبر غير موجود. وإن كان الحكم بالاستئناف الذي يقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه متى كان الحكم الابتدائي غير موقوفه من القاضي والكتاب.

(جلبه ١٩٤٦/٣ ط ١٩٤٦ ملن رقم ١٢٤٤ سنة ١٦ ق)

٩٦ - الحكم يجب أن يكون بالكتابة ويرفعه القاضي الذي أصدره وإلا فإنه لا يعتبر موجوداً. فإذا كان الحكم بالاستئناف قد اكتفى في إداة المتهم بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه، وكان هذا الحكم غير موقع من القاضي الذي أصدره، فإنه يكون باطلاً لقصوره في بيان الأسباب التي أتم عليها، إذ الحكم الذي قال بأنه اعتمد في قضائه على أسبابه لا يوجد له.

(جلبه ١٩٤٧/١٦ ط ١٩٤٧ ملن رقم ١٨٤٤ سنة ١٧ ق)

٩٧ - إذا كان الحكم الابتدائي الذي قضى بإداة المتهم قد صدر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ ثم نظرت الدعوى استئنافاً في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ وصدر الحكم المطعون فيه في هذه الجلسة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون إضافة أسباب أخرى، وكان الثالث من الشهادة الصادرة من قلم الكتاب بناء على طلب الطاعن أنه لعين تحريرها في يوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ لم يكن الحكم الابتدائي قد وقع عليه من القاضي الذي أصدره، وكان القانون يوجب تعميم الحكم بالكتابة وأن يوقع عليه القاضي الذي أصدره فإن الحكم المطعون فيه يكون خالياً من الأسباب متعيناً قطعه.

(جلبه ١٩٥١/٣ ط ١٩٥١ ملن رقم ١٦٣١ سنة ٢٠ ق)

٩٨ - إن عدم توقيع القاضي الذي سمع المرافعة في الدعوى على مسودة الحكم الذي اشترك في إصداره ولم يحضر التلحق به كما هو مقتضى المادة ١٠٢ من قانون المرافعات لا يستوجب البطلان. لأن القانون إذ لم ينص في هذه المادة على البطلان في هذه الحالة مع أنه قد نص عليه في المادتين ١٠٠ و ١٠٣ من القوانين المذكورة قد دل بذلك على أنه لا يعتبر هذه المخالفة مستوجبة البطلان.

(جلبه ١٩٤١/٢ ط ١٩٤١ ملن رقم ٦٤٤ سنة ١١ ق)

٩٩ - إن الشارع إذ نص في المادة ١٠٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه إذا حصل لأحد القضاة الذين سمعوا الدعوى مانع يمنعه من الحضور وقت تلاوة الحكم فيكتب بأن يوقع على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوة إذ نص على ذلك ولم ينص

على الحكم في هذا الميعاد هو أن يكون للحكم عليه إذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالعلن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب. (جلبه ١٩٤٦/١١ ط ١٩٤٦ ملن رقم ٩٦٦ سنة ٢٢ ق)

٩١ - متى كان الطاعن حين توجه إلى قلم كتاب المحكمة لإطلاع على الحكم في اليوم الثلاثين من يوم صدوره، لم يجد مودعا به وقد حصل على شهادة بذلك بحرة في آخر ساعات العمل من ذلك اليوم، وتأكّد هذا بشهادة أخرى بعدتني يومين، متى كان ذلك، فإن الحكم يكون باطلاً طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا عبرة بما أفتى قلم الكتاب على الشهادة الأخيرة من أن الحكم قد ورد للتسليم بعد تحريرها وأثناء تسليمها للطاعن في الساعة الواحدة والنصف مساءً ذلك بأنه قد ثبت من الشهادة السابقة عليها أنه قد مضى ثلاثون يوماً على صدور الحكم دون حصول التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب، والشهادة الثانية وإن ثبت فيها أن الحكم وصل أثناء تسليمها للطاعن في اليوم الثاني والثلاثين إلا أنها تؤكد ما أثبتته الأولى من أن الطاعن حين توجه للقلم في اليوم الثلاثين لم يجد الحكم.

(جلبه ١٩٥٤/٢ ط ١٩٥٤ ملن رقم ٢٢٣٨ سنة ٢٣ ق)

٩٢ - إن عدم ختم الحكم وإيداعه ملف الدعوى في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره لا يترتب عليه بطلان الحكم لأن قانون الإجراءات الجنائية إنما أوجب ذلك في المادة ٣١٢ على قدر الإمكان.

(جلبه ١٩٥٢/١٢ ط ١٩٥٢ ملن رقم ١٠٨٣ سنة ٢٢ ق)

٩٣ - إن سلو الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله في حكم المعلوم فإذا أيد هذا الحكم استئنافاً لأسبابه دون زيادة عليها كانت الحكم الاستئنافي باطلاً لقيامه على أسباب لا وجود لها قانوناً.

(جلبه ١٩٣٧/٤ ط ١٩٣٧ ملن رقم ٣٣٣ سنة ٧ ق)

٩٤ - إن الحكم يجب أن يكون بالكتابة ويوقع عليه من القاضي الذي أصدره وإلا فإنه ورفعه بالنسبة لما تضمنته من البيانات والأسباب تعتبر لا وجود لها قانوناً. وإن كان الحكم الاستئنافي الذي لا يعتمد في أسبابه إلا على مجرد الاشارة إلى الأسباب الواردة في الحكم الابتدائي يعتبر كأنه خال من الأسباب إذا كان الحكم الابتدائي غير موقع عليه.

(جلبه ١٩٤٠/١١ ط ١٩٤٠ ملن رقم ١٨٨٨ سنة ١٠ ق)

أسباب الحكم ووقعه بدلا عنه فهذا لا يبطل الحكم ولا يقبل القول بأن هذه الأسباب لم تكن على مداولة جميع القضاة أو أنها لم تكن هي التي تناوأتها المداولة لأن المفروض أن الحكم لا ينطبق به إلا بعد المداولة فيه وفي أسبابه .

(جلسة ١٨/٥/١٩٨٨ ملن رقم ٧١٠ سنة ١٨ ق)

١٠٢ - إن المادتين ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات و ٩١ من قانون المرافعات لم تقضيا بعلان الحكم إنما لم يحصل التوقيع عليه قبل إقفال دور الانقضاء أو إذا لم يمر وقت الغلق به بل كان ما أراده الشارع من هاتين المادتين هو الحصر على الإسراع في تحرير أسباب الأحكام وتوقيعها .

(جلسة ٢٧/٤/١٩٨٧ ملن رقم ١٢٨٧ سنة ٦ ق)

١٠٣ - إن المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات حين نصت على أن الحكم يوقع عليه قبل إقفال دور الانقضاء ... إلخ لم تقض بوجوب التوقيع عليهم جميع أعضاء الدائرة التي سمعت الدعوى وحسب فيها ولا لأن باطلا فيمكن إذن توقيع رئيس الدائرة عليه إن شاء ما هنا هو ما حكمت به المحكمة ، المهم إلا إذا حصل لأحد القضاة الذين سمعوا ما منع يمنع من الحضور وقت تلاوة الحكم فإنه يجب في هذه الحالة أن يوقع القاضي المذكور على مسودته إن شاء ما أنه اشترك في إصداره . فلذا كان الثابت من الأطلاع على مسودة الحكم وعلى نسخته الأصلية أنه موثق على كليهما من رئيس الدائرة التي سمعت الدعوى ، وكان الثابت بحضر الجلسة أن الحكم قد قلى بحضور جميع أعضاء هذه الدائرة ، فإنه لا يكون ثمة وجه للنفي على هذا الحكم بأنه غير موقع من أعضاء الدائرة . جميعا .

(جلسة ٢٩/٤/١٩٨٧ ملن رقم ٩١٣ سنة ١٦ ق)

١٠٤ - الحكم لا يعتبر له وجود في نظر القانون إلا إذا كان قد حرر ووضعت أسبابه ووقعه القاضي الذي أصدره . ثم هو من حيث إنه ورقة أميرية لا يكتسب صفة الرسمية إلا إذا كان موقعه موطقا عند التوقيع ، وإن في ذات صفة القاضي عن رئيس المحكمة التي قضت في الدعوى فإن وضعه بعد ذلك أسباب الحكم ثم توقيعها إياه لا يكسب ورقته الصفة الرسمية ولا يجعل منها بالمثل حكما مستوفيا الشكل القانوني . وإذا لم يكن موجودا في الدعوى غير تلك الورقة ولم يكن عليها توقيع آخر من اشتركوا مع موقعها في الفصل في القضية فإن الدعوى تكون كأنها لا حكم فيها .

(جلسة ٢١/٩/١٩٨٦ ملن رقم ٨٢٢ سنة ١٣ ق)

على البطلان إنما لم يحصل هذا التوقيع مع أنه على بالنص عليه بصدد مخالفة الاجراءات الواردة في المواد السابقة على هذه المادة والمواد التالية لها مباشرة إنما أراد بإيجابه التوقيع مجرد إثبات أن الحكم صدر عن سمع الدعوى ولم يرد أن يرتب على مخالفة هذا الاجراء أي بطلان فلذا لم يوجد أي توقيع لقاضي الذي سمع الدعوى ولم يحضر التوقيع بالحكم فلا بطلان ما لم يثبت أن هذا القاضي لم يشترك بالفعل في إصدار الحكم ففي هذه الحالة يكون الحكم باطلا كما يقول المادة ١٠٠ من القانون المذكور . وكلما ثبت اشتراك هذا القاضي في الحكم كان الحكم صحيحا مهما كانت طريقة الثبوت . فال توقيع على مسودة الحكم لا على النسخة الأصلية لا يبطل الحكم .

(جلسة ١٩/٥/١٩٨١ ملن رقم ٦٧٧ سنة ١١ ق)

١٠٥ - إنه وإن كان القضاء قد جرى على علم ووجوب كتابة أسباب الحكم عند الغلق به إلا أن ذلك ليس معناه أن المحكمة تتداول في الحكم دون أن تتداول في ذات الوقت في الأسباب التي تبنيه عليها فإن الأمرين طبيعة الحال متلازمان ، إذ لا يتصور أن تصدر المحكمة حكما إلا بعد أن تكون قد فكرت وتناقشت واستقرت على الأسباب التي تستعملها فيه بحيث لا يكون باقيا بعد الغلق به سوى صياغة أسبابه على أساس ما قرر في المداولة . وهذه يقوم بها أي واحد من القضاة الذين اشتركوا في المداولة . ولما كان التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة إقرار بما حصل فانه يكفي فيه أن يكون من أي واحد من المتداولين في الحكم ، إذ الرئيس وزملاؤه في قوة هذا الإقرار سواء . وليس النص على اختصاص الرئيس بالتوقيع إلا بقصد تنظيم العمل وتوجيهه . وإن كان توفي الرئيس بعد الحكم أو عرض له مانع قهري ، فخر واحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلا عنه ، فلا يقبل بناء على ذلك القول بأن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة ، أو أنها لم تكن هي التي تناوأتها المداولة فإن الرئيس في هذا الخصوص حكمه حكم زملاؤه . على أنه لو كان الشارع قد رأى أن يرتب البطلان على عدم توقيع الرئيس لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ١٠٤ من قانون المرافعات ، كما حرص على أن يفعل في المواد التي سمعتها مباشرة .

(جلسة ٨/٤/١٩٨٣ ملن رقم ٥٧١ سنة ١٣ ق)

١٠٦ - إذا مات في رئيس الجلسة بعد الحكم أو عرض له مانع قهري ، فخر واحد الأعضاء الآخرين

دعوى مدنية مقامة أمامه وهذا الواجب ينحصر في أن يكون حكم الرض مسليا تبينا كافيا ومقنعا .
(جلة ١٩٤٨/٧/١٩ طين رقم ١٣٧٠٣٢٦ سنة ٢٠٢٣)

١٠٩ - إن بيان أركان الجريمة لا يكون واجبا إلا في الأحكام الصادرة بالادانة كما هو مقتضى المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات . أما الأحكام الصادرة بالبراءة فيمكن لصحتها أن يبين فيها سبب البراءة . فإذا كان السبب عدم توافر ركن من أركان الجريمة فإن التحدث عن سائر الأركان لا يكون له محل . وإذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم توافر ركن الكذب في البلاغ المقدم من المتهم فهذا يكفي ، ولا تكون ثمة حاجة لتعرض لبيان أركان الجريمة .
(جلة ١٩٤٨/٧/٢٦ طين رقم ١٣٧٠٣٢٦ سنة ٢٠٢٣)

١١٠ - إن محكمة الموضوع ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تظن مع إلى إداة التبين .
(جلة ١٩٥٠/٣/٣٠ طين رقم ١٣٧٠٣٢٦ سنة ٢٠٢٣)

١١١ - ليست المحكمة ملزمة في حالة الحكم بالبراءة أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام ، وفي إغفال التحدث عن بعض هذه الأدلة ضمنا ما يفيد أنها أطرحتها .
(جنة ١٩٥٤/٤/١٢ طين رقم ٢٢٢٤ سنة ٢٤)

١١٢ - إن محكمة الموضوع وهي تقضى بالبراءة غير ملزمة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تظن مع إلى الحكم بالادانة .
(جلة ١٩٥٥/٤/١١ طين رقم ١٣٧٠٣٢٦ سنة ٢٠٢٣)

١١٣ - يجب على المحكمة أن تبين في حكمها واقعة الدعوى بياناً كافياً ، كما يجب عليها أن تستعرض الواقعة برمتها ولا تجهزها تجهيزاً من شأنها الإخلال بدفاع المتهم ولا تكن حكمها مسيياً متبينا قسفاً كانت الواقعة ، كما رواها الشهود وأثبتها حكم محكمة الدرجة الأولى الذي قضى بالبراءة ، هي أن المتهم - وهو صانع - باع في وقت واحد اللحن عليه ولأخيه بحضور ابنة أحدهما وقريب لهما حلقين من الذهب متفقين في الحجم والوزن والشكل واللحن وأن هذين الحلقين بقيتا عند المشتريين وهما متقايان بمنزل واحد تسعة شهور ، ثم عاد أحدهما وادعى أن الحلق المبيع إليه ظهر أنه من النحاس وليس المحكمة الاستئنافية طلب التهم لإحضار الحلق الآخر لمقارنته مع الحلق المضبوط ووزنا وحسبا ليثبت

١٠٥ - إن القانون لا يوجب وضع إضاء رئيس المحكمة على الورقة التي يحضر فيها الحكم قبل تحريره بنسخة الأصلية . فلي كان رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم توقيع ثابت على مسودة الحكم الأصلية الشاملة للأسباب والمنطوق فلا يكون ثمة إخلال بما يوجب القانون .

(جلة ١٩٤٨/٧/١٦ طين رقم ١٣٧٠٣٢٦ سنة ٢٠٢٣)

١٠٦ - إن المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات إنما تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لأجل مسودته ، فلا وجه للاستناد إليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع القضاة الذين أصدره على مسودته . أما المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية فلا محل للاستناد إليها في المواد الجنائية التي تطبق عليها أحكام قانون تحقيق الجنائيات .

(جلة ١٩٥٠/٧/٢٦ طين رقم ١٣٧٠٣٢٦ سنة ٢٠٢٣)

١٠٧ - إعمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يترتب عليه وحده بطلانها ، بل إنهما يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما . والمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديدة - أسوة بالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات القديم - لا تنص على البطلان إذا لم يوقع الكاتب الحكم بما مفاده أنه لا يترتب على إعمال الكاتب التوقيع بطلان الحكم أو بطلان إجراءات المحاكمة ، إذ لو أن الشارع أراد أن يربط البطلان على عدم التوقيع لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ٣٥٠ كما حرص على أن يفعل في المواد التي سبقها مباشرة .

(جلة ١٩٥٠/١١/٢٨ طين رقم ١٣٧٠٣٢٦ سنة ٢٠٢٣)

الفصل السادس

تسبب الأحكام

الفرع الأول

التسبب الكافي

١٠٨ - القاضي الجنائي ليس ملزماً قانوناً ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة عملاً بمفهوم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات كما أنه غير ملزم ببيانها إذا هو قضى بالبراءة ورفض دعوى التوبيخ القائمة من المدعى المدني معاً لأن واجبه في مثل هذه الحالة هو عين واجب القاضي المدني حين يقضى برفض

بالإضافة أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لم رسم شكلا عاما أو طريقة معينة تصوغ فيه المحكمة هذا البيان . ففي كل مجموع ما أورده الحكم كفايا في فهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون .

(جلد ١٩٨٢/٢/٢٤ من رقم ٨٢٢ سنة ٧٢ ق)

١١٧ - إن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة بياناً تحقق فيه أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . وإن فتي كانت عملة أول درجة إذ دانت الطاعن في جريمة اختلاس الأشياء المعجزة قد اقتضت على قوماً إن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر التبريد المؤرخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ ومن ثم يتبين الحكم بمعاقبته طبقاً لنص مادة التبريد ، وكانت محكمة ثاني درجة قد قضت بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بني عليها دون أن تضيف لذلك شيئاً ، فإن الحكم يكون قاصراً واجبا قضا .

(جلد ١٩٥٠/٢/١٥ من رقم ٢٤٥٩ سنة ٣٤ ق)

١١٨ - إن من وظيفة محكمة الموضوع أن تبين حكمها وقائع التهمة المجلة في الوصف المعن من التباية وأن تستق هذا البيان من التحقيقات وأقوال الشهود .

(جلد ١٩٣١/١/١٣ من رقم ٦٨٠ سنة ٦ ق)

١١٩ - إن المعول عليه من جهة بيان الواقعة هو ما يكون ثابتاً في الحكم لا ما يكون وارداً بالتحقيقات الأولى .

(جلد ١٩٣٢/١٢/١٢ من رقم ٦٨٨ سنة ٣٤ ق)

١٢٠ - إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجب في المادة ٣١ أن يشتمل كل حكم صادر بالإدانة على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن تشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه لم رسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة هذا البيان فتي كان مجموع ما أورده الحكم كفايا في بيان الواقعة وظروفها بما توافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصت المحكمة وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذي ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون في المادة المذكورة .

(جلد ١٩٥٤/١٢/١٢ من رقم ١١٧١ سنة ٢٤ ق)

١٢١ - متى كان الحكم الابتدائي المثير لأسبابه بالحكم المعطون فيه قد ذكر أن التهمة ثابتة على

من هذه المقارنة اتحادها في جنس البضاعة لأنها لو اختلفت في ذلك لا يتحدان في الوزن والحجم لمغايرة الثقل النوعي للذهب والنحاس أحدهما الآخر ، فاقصرت المحكمة الاستثنائية في حكمها ، في معرض بيان الواقعة على ذكر واقعة الحق المضبوط وحده ، وأغفلت المقارنة التي طلب إجراؤها بين الحلقين ، وأدانت المتهم - لحكمها هذا يكون معيبا لخلاله بحق الدفاع وتعيين قضاة .

(جلد ١٩٣٨/١/٣١ من رقم ١٠ سنة ٨ ق)

١١٤ - يجب بيان الواقعة في الحكم بياناً كافياً تمكن به محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى وإلا كان هذا الحكم معيبا لقصوره . فإذا كان الحكم المعلن فيه قد أدان المتهمين على أساس توافر ظرف سبق الإصرار قبلهم في جنابة القتل العمد اعتداء على ما بينهم وبين المجني عليه من ضغائن ، وكان الثابت به أن المجني عليه هو الذي بدأ بضرب الطاعنين بالعض ، وأنهم لم يضربوه إلا بعد أن اعتدى هو عليهم ، ولم يذكر الحكم السبب الذي دعا المجني عليه إلى أن يتصد الطاعنين بالضرب للمرة إن كان ذلك للظن عن نفسه . لأنهم حضروا مصرين على ضربه أو أنه كان لأي سبب لجأ إلى آخر وأن الطاعنين إنما ضربوه لمسايلة الاعتداء بالمثل ، فإن إكتفاء الحكم ، في مقام التبريد على سبق الإصرار ، بثبوت الضغينة بين الطرفين ، وسكوته عن استظهار تلك العوامل ، وعدم تعرضه لواقعة ضرب المجني عليه للطاعنين تلك الواقعة التي اعتقبا وقوع الضرب منهم عليه - ذلك قصور يعيب الحكم ويوجب قضا .

(جلد ١٩٣٨/١/٢٤ من رقم ١٨٩٨ سنة ٥٨ ق)

١١٥ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة وأركان الجريمة التي يأخذ بثبوتها . وإن فتي كان الحكم قد أدان الطاعن بجريمة القتل الخطأ بناء على أنه أحمل في رؤية المجني عليه بما ترتب عليه مرور عجلة سيارته الأمامية على جسمه ، وذلك دون أن يبين واقعة الدعوى بما يوضح كيف وقعت وأين كان المجني عليه من السيارة حين مرت عليه عجلتها وهل كان يمكن للطاعن رؤيته حتى يدان بأعماله في ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد بين واقعة الدعوى بما توافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها بما يبيحه ويستوجب قضا .

(جلد ١٩٥٢/١٢/١٥ من رقم ١٠٧٤ سنة ٢٢ ق)

١١٦ - إن القانون إذ أوجب في كل حكم

واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها ويورد مضمون كل دليل من أدلة الإثبات التي استند إليها .

(جلة ١٢/٢/١٩٥١ ملن رقم ١٩٠٢ سنة ٢٠ ق)

١٢٨ - يشترط في الحكم الصادر بالإدانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ولا يكفي منه ذلك أن يشير الحكم إلى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استفادته بأعلى أدلة المتهم . وإذ أن الحكم الذي اقتصر على القول بثبوت التهمة من شهادة شاهدي الإثبات التي يستفاد منها تسلي المبلغ (للمتهم بتبديده) دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصراً متعمداً قضه .

(جلة ٢١/١/١٩٥٢ ملن رقم ١٣٨٨ سنة ٢١ ق)

١٢٩ - من واجب المحكمة متى قضت بالإدانة أن تبيّن بيان الواقعة بياناً مفصلاً عن توافر عناصر الجريمة التي دانت للمتهم بها ، وأن تبين الأدلة التي أقامت عليها قضاؤها بالإدانة مفصلة واضحة . وإذ أن قى كان الحكم لم يبين الواقعة التي دان الطاعن بها ، ولم يورد الأدلة المثبتة لما مكنتها بمجرد الإشارة إلى شهادة الشهود دون أن يورد مؤدى شهادة كل منهم ، فإن الحكم يكون قاصراً البيان بما يبيحه ويستوجب قضه .

(جلة ٢٩/٢/١٩٥٢ ملن رقم ١٦١ سنة ٢٢ ق)

١٣٠ - متى بين الحكم واقعة الدعوى (إحرار مواد عذرة) وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها قاطلاً : « إن التهمة ثابتة بما شهد به ضابط الباحث ورجله الذين راقوه في التفتيش من ضبط الأول للمخدر بالجيب الداخلي ... » فخذنا كلف في بيان مؤدى أقوال الشهود .

(جلة ١٩/١١/١٩٥١ ملن رقم ١٠٧٨ سنة ٢١ ق)

١٣١ - إن وصف الآلة المستعملة في ارتكاب الجريمة ليس من الأركان الجوهرية الواجب بيانها في الحكم . فلذا أغفل الحكم بيانها فلا يجب قضه .

(جلة ٢٣/١٢/١٩٥٢ ملن رقم ٣٧٢ سنة ٢٦ ق)

١٣٢ - إذا كانت المحكمة في معرض سرد وقائع الدعوى قد أخطأت في إيراد واقعة ذكرتها ولم يكن لهذا من أثر في متعلق الحكم فنكلك لا يضيره .

(جلة ١٤/١/١٩٥٠ ملن رقم ٤٣٥ سنة ٢٠ ق)

١٣٣ - إن سبب الجريمة ليس من أركانها ولا من عناصرها الواجب إثباتها في الحكم فسواء أصبح مقررره الحكم من إدراج سبب الجريمة المنظورة إلى

المتهمين ، وكان وصف التهمة - كما هو وارد بصدر الحكم - مشتملاً على بيان واف تفصيل الذي أساب السبابة ، فإن الحكم يعتبر مشتملاً على بيان الواقعة . إذ أن صيغة الاتهام هي جزء من الحكم تكفي للإحالة إليها في بيان الواقعة .

(جلة ١٦/١٠/١٩٤٤ ملن رقم ٩٤٧ سنة ١٤ ق)

١٣٤ - أن صيغة الاتهام الممنية في الحكم تعتبر جزءاً منه ، فيكفي في بيان الواقعة الإحالة عليها .

(جلة ٣/١٠/١٩٤٤ ملن رقم ١٣٤٤ سنة ١٤ ق)

١٣٥ - متى كان الحكم قد ذكر الأدلة وقرائن الأحوال التي استخلص منها ثبوت جريمة وضع التارفي أصحاب الجاني عليه ، وكانت الأدلة المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكانت الواقعة - كما هي مبنية بوصف التهمة تشمل جميع العناصر المحسوسة للجريمة ، فإنه لا حيز على المحكمة إذا هي - متما لتكرار - قد أبحاث في معرض بيان الواقعة على ما له بوصف التهمة الذي ذكرته في حكمها . ثم إنه لا يتقدم في سلامة هذا الحكم عدم تحمده عن كيفية وضع التار وطريقته مادام أنه قد بين في الأسباب التي ذكرها أن الحريق إنما حصل عن عمد .

(جلة ٧/٢/١٩٤٩ ملن رقم ٢٤٧٨ سنة ١٨ ق)

١٣٤ - متى كان الحكم قد بين ما كانت عليه حالة العين من ضعف الإبصار . وأثبت أن الضربة التي أحدثها المتهم بالجاني عليه بقصد إيلامه هي التي سببت فقد العين لهذا الإبصار كانت ما كانت درجة ، فإنه يكون قد بين الواقعة التي أدان المتهم فيها بياناً كافياً .

(جلة ٥/٢/١٩٤٩ ملن رقم ٦٢٥ سنة ١٥ ق)

١٣٥ - يجب على المحكمة أن تذكر واقعة الدعوى في بيان واف ، وأن تورد في أسباب حكمها ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتقصيل الأدلة التي أقامت عليها قضاؤها بالإدانة ، فإذا هي في صدر بيان واقعة الدعوى والأدلة المثبتة لما قد اكتفت بالإشارة إليها في محضر التحقيق دون إيراد مؤدى الأدلة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب قضه .

(جلة ٢٠/١١/١٩٥٠ ملن رقم ٣٧٩ سنة ٢٠ ق)

١٣٦ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين أدلة الثبوت التي أقيم عليها .

(جلة ١١/١٢/١٩٥٠ ملن رقم ٣٧١ سنة ٢٠ ق)

١٣٧ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين

الحكم ما دامت المحكمة قد استقرت عقيدتها على أن الكشط حصل بفعل جنائي للتم اتصال به ، لأن الاقتراض لم يكن منصبا على دليل الإثبات بل على الظروف التي وقعت فيها الجريمة مما يفتقر معه القول بأن التهم قد أخذ بالظنون والشبهات .

(جلسة ١١/١٢/١٩٣٨ طين رقم ٢٠٤ سنة ٨ ق)

١٣٨ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها وتعرض لنفاذ التهم ولم يأخذ به للاعتبارات التي قلنا ، فلا يقدح فيه أن يكون قد تعرضه لبعض ما أثاره القضاة قد أورد فروضا واختلالات ساهما على سبيل القرض الجليل إذ ذلك لا يمكن أن يغير من الضيقة التي أختبأ المحكمة في حكمها على وجه اليقين من أن القسط غير صحيح .

(جلسة ١٢/١/١٩٣٩ طين رقم ٤ سنة ١٦ ق)

١٣٩ - إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت الواقعة التي تبنت لديها وطبقت حكم القانون عليها قد قالت إنه يفرض مسافة التوبة فيما تذهب إليه من تصوير الواقعة فانه لا تكون هناك جريمة لأسباب يثبتها صحة قانوناً - فإن ذلك لا يؤثر في سلامة حكمها .

(جلسة ١٣/١/١٩٤٠ طين رقم ١٠٦ سنة ٢٠ ق)

١٤٠ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأثبتها في حق الطاعن على صورة تخالف حفظه والتصوير الذي قام عليه هذا القضاة فانه لا يبيح أن يكون قد استلزم إلى فرض آخر تمسك به القضاة وقال فيه قولاً مقبولاً في القانون إنه يفرض حصوله لا يؤثر على الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها .

(جلسة ١٤/١/١٩٤٠ طين رقم ١٠٥ سنة ٢١ ق)

١٤١ - ليس بما يؤثر في سلامة الحكم أن يصف مسافة تبلغ كيلو متراً بقوله إنها مسافة كبيرة .

(جلسة ١٥/١/١٩٤١ طين رقم ٨٨ سنة ٢١ ق)

١٤٢ - أن نطاق الحكم الجديد في أغلب مواضعه مع الحكم القديم الذي سبق صدوره في الدعوى ونقض بتقصه - ذلك لا يصح الاستدلال به على أن المحكمة قضت في الدعوى وأوقفت العقوبة التي قضت بها ارتكاباً على قضاء الهيئة الأخرى التي قضت حكمها . إذ غاية ما يدل عليه ذلك هي أن المحكمة رأت في العبارات التي أخذتها عن الحكم الأول ما يثبتها عن تحرير عبارات جديدة من عندها لأداء المعنى الذي قصدته هي بعد أن سمعت الدعوى .

(جلسة ١٦/١٢/١٩٤٤ طين رقم ٥٤ سنة ١٥ ق)

جريمة أخرى سبق وقوعها من زمن أم لم يصح فلا يغير الحكم ألا يكون قد وقع إلى ذكر البلب الصحيح ما دام قد اشتمل على البيان الكافي للواقعة المسترجية للعقاب .

(جلسة ١٣/١/١٩٣٧ طين رقم ٢١٨١ سنة ٥ ق)

١٣٤ - إن البواعث ليست من أركان الجرائم الواجب تبيانها في الأحكام الصادرة بالعقوبة . نظو الحكم من بيان الباعث الذي دفع التهم إلى ارتكاب الجريمة لا يلائم . وبناء على ذلك فإن تعرض الحكم لبيان الباعث بمثابة لاقطع في ثبوته لا يلائل لثباته على أن ما جلد في الحكم غير ذلك من جهة ثبوت الجريمة وتوافر أركانها قد قام على ظن أو تخمين متى كان الحكم قد جزم بإدانة التهم اعتياداً على ما أوردته من أدلة .

(جلسة ١٣/١/١٩٣٧ طين رقم ١٠٩٩ سنة ٩ ق)

١٣٥ - إذا كان المستاد ما أوردته الحكم أن المحكمة إنما اعتبرت أن الباعث على ضرب الجنى عليه هو حق التهم عليه عندما رآه شارحاً في شكاكته ، فهذا الاعتبار الذي استخلصته المحكمة استخلاصاً سافهاً من ظروف الحادث وملابساته لا يتعارض مع ما جلد في الحكم في صدد اختلاف أقوال الجنى عليه بخصوص الباعث الأصل من أن هذا الباعث لا يمس الجوهر .

(جلسة ١٤/١/١٩٣٨ طين رقم ٢١٢٧ سنة ١٧ ق)

١٣٦ - مهما يكن الحكم قد أخطأ في ذكر بيان الباعث على الجريمة فذلك لا يؤثر في سلامته ما دامت أداة الإدانة المبنية به قائمة سليمة .

(جلسة ١٥/١/١٩٤١ طين رقم ١٨٨٨ سنة ٢٠ ق)

١٣٧ - لا شرب على المحكمة أن تقتصر حصول واقعة من الوقائع على صورها المحتملة وأن تثبت مع ذلك إدانة التهم في هذه الواقعة متى كان الحكم صريحاً في التدليل على مسئولية التهم عنها على أي صورة من الصور التي افترضتها . فانا كانت التهمة البارز حولها الإثبات هي إحداث كشط في ورقة ، ورأت المحكمة إدانة التهم فيها بناء على أنه وإن كان لم يتم الدليل القاطع على أن التهم هو الذي أحدث الكشط إلا أنه لا شك في أن هذا الكشط قد حصل باقتافه وأرشاده ، سواء أكان ذلك أثناء وجود الورقة بكتبه وحكيك اللدعة بالحق الذي أو بطم الحضرين ، فمن استطاعة المحكمة التقطع بما إذا كان التهم أحدث الكشط بنفسه أو بواسطة غيره ، أو أن الكشط حصل في مكان دون الآخر ، لا يؤثر في سلامة

وزنا لا وجه إلى أقرامهم اغراض ، فليست بعد ذلك بحاجة إلى التصريح بما أقرام حكمها ضمنا .
(جـ ١١/٢٧ ١٩٢٧ ط ١ رقم ٧٤٣٧ سنة ٢ ق)

١٤٩ - ليس على المحكمة أن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع استقلا ، بل يكفي أن يكون في سياق الحكم ما يفيد الرد ضمناً على هذا الدفاع .
(جـ ١٤/١١ ١٩٣٣ ط ١ رقم ١٠ سنة ٣ ق)

١٥٠ - محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التي يتسكك بها الدفاع عن المتهم ولا بأن ترد عليه صراحة على الأوجه التي يقدم بها ، إلا ما كان منها معتبراً من قبيل الدفوع الفرعية وطلبات التحقيق المعنية .

(جـ ١١/٢٨ ١٩٢٧ ط ١ رقم ٤٠٩ سنة ٣ ق)

١٥١ - إن علم رد المحكمة صراحة على دفاع المتهم لا يظل الحكم إذا كان هذا الدفاع متعلقاً بأمر لاحقة لوقوع الجريمة . فحي أوردت المحكمة واقعة الدعوى وذكرت الأدلة على ثبوت التهمة ودعى سرقة مواشى ، فلا يسيب حكمها عدم تعرضه لكيفية خروج المتهمين بالمواشى بعد سرقتها ، فإن ذلك لا يبدو أن يكون من جزئيات الدفاع التي لا تلزم المحكمة بأن تفرد لها رداً خاصاً مع اشتغال الحكم على ما يفند الدفاع في جملة .

(جـ ١٢/٥ ١٩٤١ ط ١ رقم ١١١٤ سنة ١١ ق)

١٥٢ - ليس من الواجب على المحكمة ، وهي تتحرى الواقع في الدعوى ، أن تتبع الدفاع في كل شبهة يقيسها أو استنتاج يستنتج من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود ، وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجا استنتاجا ، بل يكفي أن تثبت أركان الجريمة ، وأنها وقعت من المتهم . وأن تبين الأدلة التي قامت لديها لجعلتها تعتقد ذلك وتقول به .

(جـ ١١/٨ ١٩٢٧ ط ١ رقم ٢٠١٣ سنة ١٣ ق)

١٥٣ - مادام الأمر الإثبات لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة فلا تكون المحكمة ملزمة إذ هي لم تحب طلب تحقيق هذا الأمر ، بأن ترد على هذا الطلب رداً صريحاً .

(جـ ١٢/٧ ١٩٤١ ط ١ رقم ١٩٣ سنة ١٦ ق)

١٥٤ - لا يوجب الحكم عدم رده على مذكرة الدفاع ما دام لم يرد في هذه المذكرة ما يتطلب من المحكمة رداً صريحاً خاصاً .

(جـ ١٢/٢١ ١٩٤٧ ط ١ رقم ٤٠ سنة ١٧ ق)

١٤٣ - إن قتل كثير من أسباب الحكم المنفوض في الحكم الذي أصدرته المحكمة التي أصعب إليها الدعوى الفصل فيها لا يبطل ما دامت هذه المحكمة أقرت تلك الأسباب واعتبرتها من وضعها .

(جـ ١٢/١ ١٩٢٧ ط ١ رقم ١٤٩١ سنة ١٧ ق)

١٤٤ - لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنائيات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد ذات الأسباب التي اتخذها الحكم الجنائي الساطق قانوناً أسباباً لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

(جـ ١٢/٣١ ١٩٥٥ ط ١ رقم ٩١٩ سنة ٢٥ ق)

١٤٥ - ليست محكمة الموضوع ملزمة بأن ترد على كل قطعه يثيرها الدفاع من وقائع الدعوى وأدلتها ما دامت هي قد استوفت أركان الجريمة والآلة القائمة على توفرها وبحسب التتبع الجوهرية المرتبطة بذلك .

(جـ ١١/١٩ ١٩٣١ ط ١ رقم ١٣٣ سنة ١ ق)

١٤٦ - قاضي الموضوع غير مكلف أن يتبع الدفاع في جميع ما يثيره من الأوجه ، بل يكفي أن يبين الأسباب التي كرون منها اعتقاده وأن تكون الأسباب صحيحة واقعية وقانوناً ، فأما الرد على بعض ما دفع به المتهم ليس من شأنه أن يوجب حكمه .

(جـ ١٢/١٤ ١٩٢٧ ط ١ رقم ٨٠ سنة ١ ق)

١٤٧ - لأنه وإن كان يحسن أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة بإيراد الأوجه الهامة التي استند إليها الدفاع عن المتهم ، وأن يبين مواطن النصف في هذا الدفاع ، إلا أن غلو الحكم من بيان هذه الأوجه ومن الرد عليها لا يمكن أن يبدو من أوجه البطلان ، ما دام الحكم قد فصل أدلة الإدانة بتنايه تبين على الإطمئنان إلى أن المحكمة لا بد قد قامت قبل إصدار حكمها بعملية الموازنة والترجيح بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة . وإن كان حكمها لم يتضمن إلا نتيجة هذه العملية . ويجب أن يفهم بعد ذلك أن عدم الرد صراحة على وجوه الدفاع إنما كان مبنياً على الاكتفاء بالدلالة الضمنية للمستفادة من تصريح المحكمة باقتناعها بقوة أدلة الإدانة التي عنيت بتفصيلها في الحكم .

(جـ ١١/٧ ١٩٢٧ ط ١ رقم ٢٢٢٧ سنة ٢ ق)

١٤٨ - محكمة الموضوع غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع ، كما أن في تمويلها على شهادة شهود الإثبات ما يفيد أنها لم تهم

١٦١ - يكفي لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم ، وليس من الواجب على المحكمة وهي تتحرى الواقع في الدعوى أن تتبع الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتجها من ظروف الواقعة وأقوال الشهود وترد عليها شبهة شبهة واستنتاجا استنتاجا .

(جلة ١٩٥٨/٥/٨ طين رقم ٤٣٠ سنة ٢٠ ق)

١٦٢ - إن الدفع بصورية عقد التسليم الذي اعتضت عليه المحكمة في إدانة المتهم بالتهديد هو من الأمور المتسقة بالموضوع فلا يلزم له رد صريح خاص بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من اعتدال الحكم على هذا العقد كدليل لإثبات في الدعوى ، الأمر الذي يدل على أن عمكة الموضوع بما لها من سلطة التقدير قد أطرحت هذا الدفع ولم تعول عليه .

(جلة ١٩٥٨/٥/٨ طين رقم ٣٧٧ سنة ٢٠ ق)

١٦٣ - يكفي لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم ، وليس عليه أن يتحدث عن الأدلة التي ساقها في سبيل الدليل على براءته وهي مجرد أقوال شهود يريد منهم لها معنى لم تر المحكمة مآبرته فيه فاطرحتها أخذاً بالأدلة القائمة في الدعوى .

(جلة ١٩٥٨/٥/٩ طين رقم ١٨٧١ سنة ١٩ ق)

١٦٤ - ما دام الدفاع مقصوداً على مناقشة أدلة الثبوت فإن الرد عليه يكون مستفاداً ضمناً من أمانة المتهم إستناداً إلى الأدلة التي أوردتها الحكم .

(جلة ١٩٥٨/٥/٩ طين رقم ٤١٩ سنة ٢٠ ق)

١٦٥ - متى كان الرد على الدفاع مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة فلا وجه للتحري على الحكم بأنه لم يرد على مثل هذا الدفاع رداً صريحاً .

(جلة ١٩٥٨/٥/٩ طين رقم ٤٣٧ سنة ٢٠ ق)

١٦٦ - ليس بواجب على المحكمة أن تستعقب بالرد جميع ما يقوله المتهم من الدفاع الموضوعي ، وحسباً أن تثبت عليه التهمة التي أذاته فيها بأدلة ساقته ، ما عفاه أنها لم تأخذ بدفاعه . ومتى كان الحكم قد أورد الأدلة المثبتة التهمة على المتهم فكل جدل يشيره في هذا الصدد لدى عمكة النقض لا يكون له محل .

(جلة ١٩٥٨/٥/٩ طين رقم ٤١٨ سنة ٢٠ ق)

١٦٧ - مادام الدفاع متعلقاً بأدلة الثبوت في الدعوى فيمكن أن يكون الرد عليه مستفاداً من إدانة المتهم

١٥٥ - إذا كان المحامي عن المتهم لم يدفع بجنونه أو بأصاحبه بجماعة في العقل ، بل كل ما قاله في صدد طلب إحالة المتهم إلى الطبيب الشرعي لفحص قواه العقلية أن والده أساء إليه واعتدى عليه فقد رده ، فإن قضاء المحكمة بقاب المتهم - ذلك فيه ما يثبت أنها لم تأبه لهذا الوجه من الدفاع ولم تر في تصرفات المتهم ما يثير الرأي الذي انتهت إليه في قيام مسؤوليته ، وهي صاحبة الشأن في هذا التقدير .

(جلة ١٩٥٨/٥/٩ طين رقم ٣٧٠١ سنة ١٧ ق)

١٥٦ - لا يعيب الحكم كونه لم يتعقب دفاع المتهم في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بالرد والتعقيب في كل جزئية منه ما دام الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة لما أوردته من أدلة الثبوت .

(جلة ١٩٥٨/٥/٩ طين رقم ٨٧٧ سنة ١٩ ق)

١٥٧ - يكفي لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى وأركان الجريمة ويذكر الأدلة على وقوعها من المتهم ولا يلزم أن يتبع الدفاع في كل شبهة يثيرها ويرد عليها ومتى كانت الأدلة التي أوردتها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فلا يفتل الجدل في تقدير الدليل الذي أخذ به ومبلغ الحسبان المحكمة إليه فذلك مما يختص هي به ولا متعقب عليها فيه .

(جلة ١٩٥٨/٥/٩ طين رقم ١٣٣٧ سنة ١٩ ق)

١٥٨ - ما دام الدفاع الذي تقدم به المتهم متعلقاً بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها فلا تكون المحكمة ملزمة بأن ترد عليه رداً صريحاً خاصاً ، بل يكفي أن يكون ردّها عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً على أدلة الثبوت التي أوردتها فيه .

(جلة ١٩٥٨/٥/٩ طين رقم ٣٠٣ سنة ٢٠ ق)

١٥٩ - متى كان دفاع المتهم مقصوداً على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى فإنه يمكن أن يكون الرد عليه مستفاداً من إدانة إستناداً إلى الأدلة التي أوردتها الحكم .

(جلة ١٩٥٨/٥/٩ طين رقم ١٣٤٤ سنة ١٩ ق)

١٦٠ - القول بأن المحكمة لم تعن بالرد على دفاع المتهم بصدد خطأ الجنني عليها ومسئولية فوجها في تركها لإيادها بالطريق مع صغر سنّها ، وبصدد التجربة التي أجرتها المحكمة لتحديد سرعة السيارة ، ذلك ليس بما يستوجب رداً صريحاً ، بل يكفي لتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بإدانة الأدلة التي أوردتها الحكم .

(جلة ١٩٥٨/٥/٩ طين رقم ٣٩٩ سنة ٢٠ ق)

إيراد الحكم للأدلة المتبعة لادائه وأخذها بها ، إذ أن ذلك يتضمن الرد عليه .

(جلد ١٨ / ١٧ / ١٩٠٠ ط ١٢٠٠ رقم ١٣٤٥ سنة ٢٠ ق)

١٧٣ - إن الدفاع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة رداً صريحاً . ويمكن الرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالأدلة ، إذ الأخذ بذلك الأدلة يفيد ضمناً اطراح ذلك الدفاع .

(جلد ١٨ / ١٧ / ١٩٠٠ ط ١٢٠٠ رقم ١٣٤٤ سنة ٢٠ ق)

١٧٤ - دفع المتهم بأن الغزل الذي ضبط فيه المخدر ليس له ، هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يقتضي من المحكمة رداً صريحاً ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالأدلة .

(جلد ١٨ / ١٧ / ١٩٠١ ط ١٢٠٠ رقم ١٣٨٨ سنة ٢٠ ق)

١٧٥ - يكفي لسلامة الحكم أن تثبت فيه المحكمة أركان الجريمة وأنها وقعت من المتهم ، وتبين الأدلة التي قامت عليها بجعلها تمتد ذلك وهو له ، وليس على المحكمة أن تنقيح الدفاع في كل شبهة أو استنتاج وترد عليه ، ولأن الرد خاصاً على الدفاع الموضوعي بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي عولت عليها في إدانة المتهم .

(جلد ١٢ / ١٢ / ١٩٠١ ط ١٢٠٠ رقم ١٣١١ سنة ٢٠ ق)

١٧٦ - لمحكمة الموضوع متى أوردت الأدلة التي عولت عليها في الحكم بإدانة أن تطرح كل ما عداها مما يقوله المتهم من دفاع موضوعي دون أن تشير إلى ذلك في حكمها .

(جلد ٢ / ١٢ / ١٩٠١ ط ١٢٠٠ رقم ١٣١١ سنة ٢٠ ق)

١٧٧ - إذا كان الطاعن قد اتهم بالتصرف في مواد التورن لتفيد المستهلكين فتصلك بأن أحداً منهم لم يتهم بشكوى وأه كان من الواجب أن تسمح أقوالهم حتى تبين صحة هذا الدفاع الذي لم تعرض له المحكمة ولم ترد عليه . إذا كان ذلك فإن الدفاع المشار إليه موضوعي مما لا يلزم له رد صريح خاص بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة .

(جلد ١٦ / ١٦ / ١٩٠١ ط ١٢٠٠ رقم ١٣٤٥ سنة ٢٠ ق)

١٧٨ - إذا كان المتهم الذي أداته المحكمة في اختلاس المحجوز قد مدافع عن نفسه بأنه تغيب يوم البيع بسبب مرض مفاجئ - ألزمه دخول المستشفى

استناداً إلى الأدلة التي أوردتها المحكمة وليست المحكمة ملزمة بالرد عليه صراحة .

(جلد ١٦ / ١٠ / ١٩٠٠ ط ١٢٠٠ رقم ٤٤١ سنة ٢٠ ق)

١٦٨ - إذا كان الحكم الابتدائي قد بين توافر أركان الجريمة التي أدان الطاعن فيها (وهي تبديد زراعة قصب محجوزة) واستخلص ثبوتها من أن المحضر ذهب في اليوم المين البيع إلى محل المحجوز فلم يقدمه المتهم فيبحث عنه فلم يجده وقرر ابن المتهم بمحض التبريد أن الزراعة المحجوزة قد كسرت ثم قرر المتهم في محضر البوليس أنه أخذ في سداد الدين المحجوز من أجله ، ثم دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ورد القصب المحجوز لثركة السر ولم يكن في وسعه أن يتركه في الأرض ليوم البيع لأن موسم الصيد يكون قد انتهى مما يقتضي منه التقص الجاني ، وقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ذلك لا يعيب حكماً ، إذ أن في اخذها بأسباب الحكم الابتدائي ما يقتضي عن الرد على الدفاع الموضوعي الذي لم تراه يفيد عقيدتها في إدانة المتهم .

(جلد ١٢ / ١٠ / ١٩٠٠ ط ١٢٠٠ رقم ١٠٧٧ سنة ٢٠ ق)

١٦٩ - ليس على المحكمة أن تنقّب الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتج من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شجة واستنتاجاً استنتاجاً ، بل يكفي أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائي قد وقعا من المتهم وأن تبين الأدلة التي قامت عليها بجعلها تمتد ذلك وتقول به ، لأن ذلك يفيد حتى أنها وجدت الشبهة أو الاستنتاج التي أقامها الدفاع غير جديرة بالرد عليها .

(جلد ٢٠ / ١٠ / ١٩٠٠ ط ١٢٠٠ رقم ٥٣٣ سنة ٢٠ ق)

١٧٠ - ليست المحكمة ملزمة بأن ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع .

(جلد ٢٠ / ١١ / ١٩٠٠ ط ١٢٠٠ رقم ١٠٨٤ سنة ٢٠ ق)

١٧١ - إن القمع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الفروع الجزئية التي يمين على المحكمة أن ترد عليها استقلالاً ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي استند اليها الحكم في الإدانة .

(جلد ١٧ / ١١ / ١٩٠٠ ط ١٢٠٠ رقم ١١٠٤ سنة ٢٠ ق)

١٧٢ - إن تمسك المتهم بأن الاتهام الذي وجه إليه إنما جاء متأخراً مما يشر أن الممتنع كان غيره وأن الزوج به في الاتهام لم يمكن إلا بقصد الحصول على التعويض - ذلك من قبيل الدفاع الذي يكفي لرد

التمهم فبحث عنه فلم يجده وقرر ان التهم بمحضر التبيد أن الزاعة المحجوزة قد كسرت ثم قرر التهم في محضر البرليس أنه أخذ في سداد الدين المحجوز من أجله ، ثم دفع التهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ورد القصب المحجوز لشركة الكروم يكن في وسعه أن يتركه في الأرض ليوم البيع لأن موسم الصيف يكون قد انتهى مما يقتضى معه التمسك بالثبات ، وقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي ، لأسبابه فذلك لا يوجب حكماً ، إذ أن في أخضاها بأسباب الحكم الابتدائي ما يقتضى من الرد على الدفاع الموضوعي الذي لم ترأه غير عقيدتها في ادعاء التهم .

(جلبه ١٩٠١/١٠/١٦ ملن رقم ١٠١٧ سنة ٧٠ ق)

١٨٤ - متى كان الحكم قد استند في ادعاء التهم إلى اعترافه بعدم وجود الأشياء المحجوزة لديه ، فإنه لا يكون له جدوى مما يشترطه من أن المحكمة لم تحقق دفاعه القائم على أنه لم يمل باليوم الذي تمخض البيع ، ما دام الحكم قد استخلص من اعترافه أنه قد بدد الأشياء الموكلة إليه حراستها وهو ما يكتفى لإقامة الحكم على أساس سليم .

(جلبه ١٩٠٤/١١/١١ ملن رقم ٧١٧٠ سنة ٧٣ ق)

١٨٥ - متى كان الحكم قد أقام قضاءه بإدعاء التهم بالتبديد على أن العراف قد بدد عن الأشياء المحجوزة في محل الحجز فلم يجدها ، فإنه لا يكون له جدوى مما يشترطه من أن المحكمة ذاته رغم دفاعه بأنه لم يكن يمل باليوم للمحدد البيع ، ما دام الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع وجود المحجوزات وكان النفع بعدم العلم بيوم البيع على أن تكون الأشياء المحجوزة مازالت موجودة وأنه لم يقصد عرقلة التنفيذ .

(جلبه ١٩٠٤/٢/٨ ملن رقم ١١١ سنة ٧٣ ق)

١٨٦ - إذا كان جه الطعن متعلقاً بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها فلا يلزم له رد صريح خاص إذ الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم واعتمد عليها في الادعاء .

(جلبه ١٩٠٠/١١/٢٧ ملن رقم ١١١٣ سنة ٧٠ ق)

الفرع الثاني

التسبب المغيب

١٨٧ - إذا ذكرت التهمة في الحكم الاستئنائي بصيغة مخالفة بالمرّة للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ولم تذكر المحكمة الاستئنافية عند تأييدها

ولكنه لم يقدم إلى المحكمة دليلاً على مرجه الدعي ولم يطلب إليها تحقيقاً في هذا الشأن مكتفياً بما قرره من أنه كان مريضاً ودخل المستشفى فلا يصح منه التمسك بالحكم لعدم رده على هذا الدفاع ، فإن المحكمة غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل جريمة من جرائم الدفاع ، ويكتفى سلامة حكمها أن يورد الأدلة على وقوع القتل من التهم .

(جلبه ١٩٠١/١١/١٢ ملن رقم ١٠٠٤ سنة ٧١ ق)

١٨٩ - إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على شهود التني أو التعرض لكل جريمة من دفاع التهم . لأن أخضاها بأدلة الثبوت يفيد اطراحها لهذا الدفاع .

(جلبه ١٩٠٤/٤/١٩ ملن رقم ٢٢٧ سنة ٧٤ ق)

١٨٠ - تقديم التهم خطاباً إلى المحكمة صادراً من شقيق المني عليه يني عنه مقارفة الجريمة لا يخرج عن كونه من وجوه الدفاع الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة فلا جناح عليها إذا هي التفتت مما جله بهذا الخطاب وأخذت بما شهد به أمامها شاهد الإتيات مطمئنة إلى صدق هذه الشهادة وهي ليست ملزمة بالرد صراحة على دفاع التهم في هذا الشأن ما دام ردعاً مستفاداً من إدااته استناداً إلى الأدلة التي يثبتها في الحكم .

(جلبه ١٩٠٤/٥/١٨ ملن رقم ٧٦ سنة ٧٤ ق)

١٨١ - إن قول التهم : وإذا لم تطعن المحكمة فيمكنها إجراء معاتبة ، لا يعد طلباً بل يندرج تحت أوجه الدفاع التي لا تتطلب ردّاً خاصاً ويكتفى أن يكون الرد عليها مستفاداً من اطراحها ومن استناد المحكمة إلى أدلة الثبوت التي أقامت عليها الإدانة .

(جلبه ١٩٠٤/١٢/١٥ ملن رقم ١١٩٦ سنة ٧٤ ق)

١٨٢ - أن اعتذار التهم للحكمة من عدم حضور الجلسة المطلوب إليها لا يكتفى وحده لإلزامها بأن ترحل الدعوى أو بأن تتحدث عنه أو تشير إليه في الحكم إذا هي لم تجب طلب التأجيل فإن مثل هذا الاعتذار غير الناعم بالدليل لا يعد من الطلبات الجدية التي تقتضى ردّاً صريحاً بل يعتبر عدم اعتماد المحكمة به ردّاً عليه بأنها لم تأبه له .

(جلبه ١٩١٣/٤/١٢ ملن رقم ٣٣٧ سنة ١٣ ق)

١٨٣ - إذا كان الحكم الابتدائي قد بين توافق أركان الجريمة التي أدان الطاعن فيها ودعى بتبديد التهم زراعة قصب محجوزة ، واستخلص ثبوتها من أن المحضر ذهب في اليوم المين لبيع إلى محل المحجوز فلم يقدمه

أيده أو أن هناك أسبابا أخرى غيرها رأت الحركة الاستثنائية تأييد الحكم الاتباعي بناء عليها ، فهذا الحكم يكون عاليا من يان الأسباب التي أقيم عليها ما يبيح ويستوجب قضاة .

(جلسة ١٩٥١/٥/٧ ملن رقم ٣٥١ سنة ٢١ ق)

١٩١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وكان ذلك الحكم قد صدر في المعارضة المرفوعة من الطعن برفضها وتأييد الحكم التأيي المعارض فيه دون أن يورد من الأسباب ما يكتفي لإقامته وإثبات التهمة التي أذان الطاعن بها أو يستند إلى أسباب ذلك الحكم التأيي فإن الحكم المطعون فيه يكون ناقص الأسباب متينا قضاة .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٦ ملن رقم ٩٩٧ سنة ٢٠ ق)

١٩٢ - إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها ، وأن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجعة العقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . كما أن المادة ٣١٢ من نفس القانون نصت على أن الحكم يطل لخلوه من الأسباب . وإن فني كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه خلا من الأسباب التي استندت إليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف ، فلا هو أخذ بالأسباب الواردة في الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب كوى إلى النتيجة التي انتهى إليها ، كما خلا من البيانات الأخرى المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون باطلا متينا قضاة .

(جلسة ١٩٥٣/١٢/٢٤ ملن رقم ١٢١١ سنة ٢٢ ق)

١٩٣ - يجب أن يذكر الحكم واقعة الدعوى والادلة التي اعتمد عليها ببيان مفصل ، بحيث يستطاع الوقوف على صوغات ما قضى به . أما وضع الحكم بصيغة عامة مبهمه فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسيب الأحكام ، ولا يمكن محكة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ، وهذا موجب لنقضه .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/٧ ملن رقم ٣٠٤ سنة ٢٠ ق)

١٩٤ - لا يعتبر الحكم مسليا إذا كان قائما على أقوال مرحلة لا تبني دليلا على ما قضى به . فإذا أذات المحكة متما بالتبديد بناء على ما ذكره من قول الصراف الذي قرر بأن المتهم بدد الزمانة المجهز عليها وأن هذا القول قد تأيد بهرب المتهم إلى ما بعد تاريخ

الحكم الابتدائي سوى قولها . إن الحكم المستأنف في محله ، فإن جرى حكمها بهذا الوضع يصح من جهة عاليا من يان الأسباب المسترجعة العقوبة ويوقع من جهة أخرى ليس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبت عليها المحكمة ويصين إذن قضاة .

(جلسة ١٩٣٧/٣/١٥ ملن رقم ١٠٥ سنة ٣٠ ق)

١٩٨ - يجب لصحة الحكم أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها ، وكل الواقع التي استمد منها الحقائق القانونية المقروض عليه استظهارها وقريرها . ولذلك يجب أن يكون الحكم الذي يستند إلى أسباب حكم آخر صادر في ذات الدعوى بين الخصوم أقصم صريحا في الدلالة على أن المحكة قدرت ما جلد هذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحا لأنها تأخذ به وتعمله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها . وإذا كان هذا لازما بصفة عامة في جميع الأحكام التي تستند إلى أسباب أحكام أخرى فإنه يستكون الزم بصفة خاصة للحكم الذي يصدر في موضوع المعارضة بتأييد الحكم التأيي المعارض فيه ، إذ القانون لا يتطلب ضرورة إعلان المحكوم عليه بأسباب هذا الحكم التأيي مكفيا بإعلانه بملخص منه لأن هذا الحكم على خلاف غيره من الأحكام ، ناقص طبيعته لصدوره من غير أن تسمح أقوال التهم أو الشهود ، ولأن حضور المعارض في الجلسة التي حددت لنظر المعارضة المرفوعة منه يوجب على المحكة التي أصدرت الحكم التأيي ولو كانت مشكلة من نفس أشخاص القضاة الذين أصدره ، إعادة نظر الدعوى على أساس بحث موضوعها وتحقيق أدلتها شغويا في مواجهة الخصوم بالطرق العادية المحولة بكامل الضمانات القانونية بما يستلزم إصدار حكم ثان جديد قائم بذاته ومستقل عن الحكم الأول .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/٥ ملن رقم ٣٨٨ سنة ٢١ ق)

١٩٩ - الحكم القاضي بتأييد الحكم المعارض فيه دون بيان الأسباب التي ارتكبت عليها في ذلك هو حكم ناقص الأسباب متين قضاة .

(جلسة ١٩٣٨/١١/٢٧ ملن رقم ١٥٦٥ سنة ٢١ ق)

٢٠٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الحكم المستأنف في محله بالنسبة لثبوت التهمة وتقدير العقوبة بالنسبة للتهمين عدا التهم الأساس فلا يفتنم تأييده قبلهم ، ولم يبين ما إذا كان قد أخذ بالأسباب التي بني عليها ذلك الحكم الذي

١٩٨ - إذا لم تبين المحكمة في حكمها بالإدانة،
الشهود الذين أخذت بضاعتهم، ولا مؤدى أقوالهم،
ولا مضمون التحقيقات التي أشارت إليها والأدلة التي
استندت عليها، فإن حكمها يكون قاسراً متبناً - قصه،
إذ هذا الإجمال في ذكر واقعة التهمة وأدلة الثبوت
لا يمكن معه الاطمئنان إلى أن المحكمة حين حكمت في
البصري قد تبينت واقعة التهمة المسندة إلى المتهم وقام
لها الدليل الصحيح عليها .

(جلسة ١٩٤٧/١١/٢ طعن رقم ١٨٩٨ سنة ١٢ ق)

١٩٩ - إن اكضاء الحكم بالإشارة إلى أدلة الثبوت من غير إيراد موداها ولا ما تضمنه كل منها يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالقوة لخلوه مما يكشف عن وجه استبعاد المحكمة بالأدلة التي أشارت إليها . فإذا كان الحكم قد اعتمد لإدانة المتهم في جريمة إتلاف سور منزل المجني عليه على ما قاله من أنه نين من منافقة الخير ومن أقوال المجني عليه ومن أقوال المتهم ذاتها أن المتهم هدم سور المجني عليه ، دون أن يبيّن بذكر حواصل المناقشة التي أشار إليها ولا مضمون تلك الأقوال ، ودون أن يورد الدليل على توافر قصد الاساءة في حق المتهم مع أنه من العناصر القانونية الواجب النص صراحة على توافرها في هذه الجريمة ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أتم عليها .

(جُلَّة ٨/١١/١٩٨٣ طعن رقم ٢٠٠٠ سنة ١٣ ق)

٢٠٠ - إنه لما كان يجب لسلامة الحكم بالإدانة أن يورد الأدلة التي يستند إليها في قضائه وأن يبين مضمون كل منها كان الحكم الذي يدين المتهم دون أن يبين ملخص أحوال الجاني عليه وشهادة الشهود والقرارات الطبية التي قال إنه يعتمد عليها قاصر البيان مقتضاً لقضاه.

(جلة ١٧/٣/١٩٤٧ طعن رقم ٤١٩ سنة ١٧ ق)

٢٠١- إذا كان الحكم الابتدائي الذي أخذ
الحكم الاستئنافي بأسبابه قد أثار المتهم في تزوير السند
عمل الدعوى واستعماله ولم يقل في ذلك إلا أنه « نيين
للحكمة من التحقيقات التي تمت في الدعوى المدنية أن
المتهم اصطنع السند المظنون فيه ونسب صدوره إلى
مورث المدعين بالحق المدني ، كما أنه استعمل هذا السند
المزور بأن قومه في القضية المدنية سائلة الذكر ، فهذا
مقصود في البيان يتوجب النقض ، إذ لا تكفي الإشارة
إجمالاً إلى التحقيقات التي تمت في دعوى أخرى دون

يوم البيع وعدم تسديده المبلغ المحض من أجله ، فهذا الحكم يعتبر قاصر البيان قصوراً جوهرياً بطله ، إذ هو لم يبين سند الصرف في قوله ، ولا سند تهرب المتهمة ؛ بل أكتفى ببيانات مبهمه لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة أو القرينة المعينة التي يصح أن تبنى عليها الأحكام .

(جـلة ١٩/٤/١٩٣٧ طعن رقم ٨٩٣ سنة ٧ ق)

١٩٥ - الحكم الصادر بالعقوبة يجب أن ينبى فيه الأسباب التى أقم عليها . ولا يمكن فى ذلك أن يورد الحكم الأدلة التى اعتمد عليها إذا كان لم يذكر مؤداها وبين ما تضمنه كل منها . وذلك لأنه يجب أن يكون الحكم مضمنا بذاته وجه استنباده على أدلة المتهم بالأدلة التى يصر إليها . وإن قال الحكم الذى يعتمد فى معاقبة المتهم على قوله بثبوت التهمة من أقوال المجنى عليه دون أن يعنى بذلك شىء ، عارضت هذه الأقوال بكون قاصر أ فى بيان الأسباب وتبين قبحه .

(جريدة ٢٥/١١/١٩٤٠ طعن رقم ١٠ سنة ١١ ق)

١٩٦ - يجب أن لا يجعل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بالتوضيح لوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقام الرد على الفحوى الموجهة إلى بطلان ما اتهم . ففي جريمة عزو الطفل للمل غير والدته إذا اكتفى الحكم في الأدلة باعتدائه على ما أفتى الطبيب الشرعي بتقريره وعلى الأسانيد التي قال عنها إنها ودرت في الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بعدم صحة بؤنة الطفل لخلق المرأة المعزى إليها هذا الطفل ، وذلك دون أن يبين ما تضمنه التقرير الطبي للدلالة على ثبوت التهمة - لاسيما إذا كان المتهم يشهد بهذا التقرير نفسه على رآته مناسب إليه - ودون أن يرد الأسانيد التي اعتمد عليها الحكم الشرعي ، كان هذا الحكم مجرأ لآلة الثبوت وتبين قضيته .

(جدة ٢٨، ٣/١٩٣٨ طين رقم ٥٥٥ سنة ٨ ف)

١٩٧ - إذا استند الحكم في اداة التهم إلى أقوال المجنى عليه في التحقيق قبل وقائه وإلى شهادة الشهود أمام النيابة مكتفية في بيان ما أدلى به المجنى عليه والشهود يبرد وقائع الدعوى إجمالاً على النحو الذي استخلصته المحكمة دون أن يبين مدى تلك الأقوال ولا موضوع تلك الشهادات بحيث لا يستطاع الوقوف على ما إذا كانت تلك الأقوال والشهادات تؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها منها المحكمة فهذا قصور في الحكم موجب نقضه .

(جلبه ١٨/٤/١٩٣٨ طين رقم ٩٥٠ سٲٲه ق)

حتى يتضح وجه استدلاله به لكن يمكن لمحكمة التقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وإذن فإذا كان الحكم حين أورد الأدلة على المتهمين قد اعتد فيها اعتماد عليه في إدانتها على التقارير الطبية الشرعية المرفقة على الجني عليها دون أن يذكر شيئاً عما جده فيها ، فانه يكون قاصر البيان متعيناً تقضه .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٢٨ ملن رقم ٧٤١ سنة ٢٥ ق)

٢٠٨ - إذا بنت محكمة الموضوع حكماً يطلان محضر التفتيش العاقل من ضابط البوليس على أنه لم يكن علماً بصور الإذن له من النيابة بإجراء التفتيش واستندت في ذلك إلى قول نسبت إليه صوره أمامها بالجلسة وتبين لمحكمة التقض أن هذا القول لا وجود له في محضر الجلسة حتى لما أن تقض الحكم لتسيامه على غير أساس .

(جلسة ١٩٣٤/١٢/٣ ملن رقم ١٦١٤ سنة ٤ ق)

٢٠٩ - أن استناد محكمة الموضوع إلى رواية قالت بوجودها في التحقيقات ولا أصل لها فيها يطل حكماً لا يثبتها على أساس قاسد . وذلك إذا كانت هذه الرواية هي عماد الحكم .

(جلسة ١٩٣٨/١٣/١٣ ملن رقم ١٥٣٠ سنة ٨ ق)

٢١٠ - أن تقدير مسؤولية كلاً منهم جنائياً يجب أن يبنى على أساس صحيح من الوقائع لأن هذا التقدير يختلف باختلاف أشخاص المتهمين وما تشهد به الوقائع بالنسبة لكل منهم . فقد يأخذ القاضي بدليل بالنسبة لثمة ولا يأخذ به في الوقت نفسه بالنسبة لثمة آخر ، وهذا يقتضى أن تكون محكمة الموضوع على بينة من حقيقة الواقعة بالنسبة لكل منهم . فإذا كان الظاهر من المقارنة بين مافره اليهود بمحضر المحاكمة وما أثبتته المحكمة الابتدائية بالنسبة لكل من المتهمين أن المحكمة صورت الواقعة بنير مافره اليهود واستندت إلى كل منهم من الوقائع ما كان من الآخر ، وتمسك أحده للمتهمين لدى المحكمة الاستئنافية بأن الوقائع التي اثبتتها المحكمة المستأنفة بالنسبة له لم تصدر عنه ، ومع ذلك أيدت المحكمة الحكم لأسبابه دون أن تميز هذا النطاق الثغرات كان حكماً ميباً متعيناً تقضه .

(جلسة ١٩٣٨/١١/٧ ملن رقم ٢١١٣ سنة ٨ ق)

٢١١ - يجب على محكمة الموضوع ألا تبنى حكماً إلا على الوقائع والظروف الثابتة في الدعوى فليس لها أن تقيم الحكم على أمور ليس لها سند من التحقيقات .

دون بيان الدليل المستمد من هذه التحقيقات وذكر مضمونه .

(جلسة ١٩٤٧/١٠/١٤ ملن رقم ١٣٨١ سنة ١٧ ق)

٢٠٢ - إذا كان الحكم قد أخذ في إدانة المتهم بما ذكره من أقوال الجني عليه وقال إنها مودة بأقوال شاهد آخر عنه دون أن يذكر مصدرها ولا مضمونها حتى يمكن تقدير جواز الأخذ بها قانوناً في خصوص ذلك ، فهذا قصور في التسبب يبيته .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ ملن رقم ١٤٦١ سنة ١٧ ق)

٢٠٣ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين مضمون كل دليل يستند عليه ، وليس يكفي في بيان مضمون الشهادة أن يقول الحكم إن شهادة فلان لا تخرج عما تقدم ، وخصوصاً مع اختلاف الأدلة اعمال عليها .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ ملن رقم ١٩١٧ سنة ١٨ ق)

٢٠٤ - إذا كان دفاع المتهم قد دار حول تكذيب شهادة الجني عليه بأنه رآه ، وذلك على أساس وقوع الحادث في الضلام وما ورد بالتقرير الطبي من وجود شامة قديمة بعينه ، وكانت المحكمة في اطراحها لهذا الدفاع قد استندت إلى تجربة أجرتها دون أن تنفي في حكمها لا ببيان مضمونها ولا ما أسفرت عنه ، فإن حكماً يكون قاصراً قصوراً يبيته بما يستوجب تقضه .

(جلسة ١٩٤٩/١/٣ ملن رقم ٢١٣٦ سنة ١٨ ق)

٢٠٥ - على المحكمة إذا ما استندت في الأدلة إلى دليل أن تذكر موده لكي تمكن محكمة التقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما هي ثابتة بالحكم . فإذا ما استندت المحكمة في ادانة متهمة إلى الكشف الطبي الموقع على الجني عليه دون أن تذكر شيئاً مما جده فيه كان حكماً قاصراً البيان متعيناً تقضه .

(جلسة ١٩٥٠/٢/١ ملن رقم ١٥٨١ سنة ١٩ ق)

٢٠٦ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت حتى يتضح وجه استدلاله به وإلا كان باطلاً . فإذا أدان الحكم المتهم في جريمة القتل الخطأ دون أن يورد مضمون مافاته شاهد الإثبات في الدعوى ولا حاصل ما جده في المعاينة وفي تقرير المهندس الفني وتقرير الصفة التشريعية مع تحويله في الادانة على الأدلة المستمدة من ذلك ، فانه يكون قاصر البيان واجباً تقضه .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٨ ملن رقم ٣٣٩ سنة ٢٠ ق)

٢٠٧ - من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر موده

صلب واضح ، وكان الثابت بالمعينة أن الحادث لم يقع في الأرض الزراعية الزخوة اللينة ، كما قالت المحكمة ، فإن رد المحكمة على هذا الدفاع لا يكون مستندا إلى أساس صحيح ويتبين لذلك نقض حكمها .

(جلة ١٩٤٧/٢٥ طين رقم ١٨١ سنة ١٦ ق)

٢١٤ - إذا استخلص الحكم من أقوال المتهم ما يخالف المستعاد منها ، وربط على ذلك إدانته ، فإنه يكون قد بنى الإدانة على غير سند من الأوراق ويتبين نقضه .

(جلة ١٩٤٧/٤/٧ طين رقم ٧٨٧ سنة ١٧ ق)

٢١٥ - إذا استند الحكم بالإدانة إلى ما يخالف الثابت بالأوراق حين نقضه .

(جلة ١٩٤٧/٤/٧ طين رقم ٩٩٩ سنة ١٧ ق)

٢١٦ - إذا كان المستعاد من محضر الجلسة أن المتهم ممك مع زملائه بقطع هام وقالت المحكمة في حكمها إن المتهم لم يتسك هذا الدفاع ، كان حكمها باطلا لخالفه الواقع .

(جلة ١٩٤٧/١١/٢٤ طين رقم ٢٠٤٠ سنة ١٧ ق)

٢١٧ - إذا كان الحكم قد استند في قضائه برفض دعوى المدعى بالحقوق المدنية عن تزوير عقد إلى أقوال صدرت من المحامي الحاضر معه في قضية مدنية أولتها المحكمة بأنها تضمن لإقرار أنه بصحة العقد المطعون فيه بالتزوير ، وإلى أن نفس المحامي عنه كره هذه الأقوال في مدركة صحتها في القضية المذكورة دون أن يشير فيها إلى أن العقد مزور . وكانت العبارة الواردة في مذكرة المحامي هي « أنه يظهر من الإطلاع على صورة العقد المزور الممسوخ في صورة الحكم أنه لا يصح تسجيل الحكم إلا بدسند بالمبلغ وهو ٢٠٠ جنيه البايصة في ذمة » . فهذا الحكم يكون قد أخطأ في الإسناد . إذ قول المحامي « العقد المزور » يفيد التسك بتزوير العقد فلم يكن يصح معه القول بأن المدركة خلطت من الإشارة إلى تزويره ، بل المستعاد من عبارة المدركة أن مقدمها أراد أن يدل بقطع يخلق بالقانون توصلا إلى الحكم لمصلحة موكله عما مؤداه أنه حتى مع اقتراض صحة العقد المزور فإن المدعى عليه في التزوير لا يحق له تسجيل الحكم بصحة التوقيع ما دام لم يؤد للمدعى باقي الثمن .

(جلة ١٩٤٧/١٢/٢٢ طين رقم ٢٠٧٢ سنة ١٧ ق)

٢١٨ - إذا كان المتهم قد استند في عدم مسؤوليته عن الحادث إلى نتيجة التحقيق التي أجرتها فيه المصلحة

فإنما اعتبرت المحكمة أن قتل الجنى عليه كان سابقا على إصابة المتهم بالقتل ، وكانت هذه الأسبقية أساسا تصويرها بالحوادث واستتباطها بالبواعت التي أدت إلى وقوعها ووزنها للأدلة المقدمة في الدعوى ومع ذلك لم يقل عنها أكثر من أنها ثابتة من التحقيقات ومن شهادة الشهود دون أن تبين علام اعتمدت في ذلك من التحقيقات أو من شهادة الشهود ، وكان الثابت من الأوراق أن التحقيق لم يقابل هذه الأسبقية بالذات ولم يشهد فيه أحد بما يشهد ، بل كان في بعض الأقوال والأوراق ما قد يفيد عكسها ، وكان ثابتا بالحكم أيضا أن الإصابات التي لحقت بالتهمة كانت جسيمة بحيث يمكن القول بأنه كان يهدد عليه ماديا مقارنة القتل بصلوفا به ، فإن حكمها المؤسس على اعتبار هذه الأسبقية حاصلة يكون باطلا متعينا نقضه .

(جلة ١٩٤٣/١١/٢٢ طين رقم ١٧٢٦ سنة ١٣ ق)

٢١٩ - إذا اعتمد الحكم في الأخذ بأقوال الجنى عليه في جنابة الشروع في القتل على أن المتهم كان قريبا منه قريبا كانت تنأى معه المسافة بينهما مما يمكن الجنى عليه من رفقته رغم الظلام ، وكان الظاهر من محضر جلة المحاكمة أن الجنى عليه شهد بأن المسافة بينه وبين المتهم وقت أن ضربه بالسيار كانت مترين ، وكان الظاهر من مراجعة التجميعات الإبتائية أن هذا الجنى عليه كان قد قرر أن هذه المسافة كانت مترين أو ثلاثه أمتار ، وكان المقصود من ذكره الحكم تقلا عن كشف الطلي أن المسافة بين الجنى عليه وقومة البندقية كانت نحو متر ، مما مفاده أن المسافة بين الجنى عليه والضارب له كانت أكثر من متر ، وكانت الواقعة قد حصلت في ليلة مظلة ، فإن هذا الحكم يكون واجب النقض لاعتماده في نقطة هامة في الدعوى على أمر لا سند له من الأوراق .

(جلة ١٩٤٥/١١/١٩ طين رقم ١٤٧٣ سنة ١٥ ق)

٢١٣ - الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . فإذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن وفاة الجنى عليه قد كانت بسبب أنه دفعه فسقط على الأرض فأصيب رأسه بحجر ، ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع مستعدة في ذلك على ما قاله من أن المعينة ذلك على أن الحادث وقع في أرض زراعية لينة وزخوة خالية من الأحجار ، وأن الطليب الشرعي قرر أن إصابة الجنى عليه حدثت من المصادمة بشدة بحجم

ما استخرجه الطيب الشرعي من مقنونات من حافظ
الفرقة يدل على أنه من بدنية راسخون . وكان الثابت
من مائة هذا الطيب أن آثار المقنن هي نوعين
من البنادق ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت بما يجعل
حكمها مستوجب القرض ، ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى
هذا الطاعن يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين
الآخرين ، إذ أن ما قد تهر إلى إعادة المحاكمة بالنسبة
إلى هذا المتهم أو تنتهي إليه يقتضي — تحقيقاً لحسن
سير العدالة — أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى
جميع المتهمين بسبب الارتباط الوثيق بين الوقائع .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٩ طين رقم ٥٧٨ سنة ١٩٤٩)

٢٢٢ — إذا كان الحكم قد بني قضاءه بالإدانة
على أن ثمة إجماعاً من شهود الأبحاث على صحة الواقعة
وكان ما قاله من ذلك مخالف ما هو ثابت بالتحقيقات
التي أجريت في الدعوى فإنه يكون معنياً متيناً
نقضه .

(جلسة ١٩٤٩/٧/١٣ طين رقم ١١٧٣ سنة ١٩٤٩)

٢٢٣ — يجب على المحكمة ألا تنفي حكمها إلا على
الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيمه على أمور
لا سند لها من التحقيقات فإذا كانت المحكمة قد أقامت
حكمها بالإدانة في جريمة القتل الخطأ على ما ذكره من
أن الشهود شهدوا بانهم وجدوا السيارة التي كان يقودها
المتهم عقب الحادث في منتصف الطريق مع أن أحداً
من هؤلاء الشهود لم يذكر ذلك لافي التحقيقات
الابتدائية ولا بملحة المحاكمة فهذا الحكم يكون قد أخطأ
في الاسناد ويتعين نقضه .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٢٩ طين رقم ١٣٨٨ سنة ١٩٤٩)

٢٢٤ — إذا كانت المحكمة قد استندت فيما قضت
به من قضي الخطأ المسند إلى المتهم ورفض الدعوى
المدنية فيه إلى المادية التي أجريت عن الحادث وكان
الثابت في المادية لا يتضمن ولا يفيد ما أورده
المحكمة في الحكم من هذه المادية فإن حكمها يكون
معنياً متيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٩ طين رقم ٣١٣ سنة ٢٠٠٠)

٢٢٥ — إذا أقيم الحكم على دليل لا سند له
من أوراق الدعوى تبين نقضه :

(جلسة ١٩٥٠/٧/١٢ طين رقم ٤٣٧ سنة ٢٠٠٠)

٢٢٦ — إذا استند الحكم في إدانة المتهم إلى
خلاف الثابت بالأوراق كن مخطأ في الإسناد وتبين
نقضه .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٧ طين رقم ٨٨٨ سنة ٢٠٠٠)

التابع هو لما فأداته المحكمة بقوله إنها لا تخطئ إلى
نتيجة هذا التحقيق لأنها بنيت على أقوال المتهم نفسه
ومساعده بقصد حرم المسؤولية عنها ، ثم تبين من
مراجعة التحقيق أنه يشمل أقوال آخرين غير من
أشار إليهم الحكم كما يشمل تقريراً عن ندوا لإجراء
التحقيق ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ اطرحت
نتيجة التحقيق لذلك السبب .

(جلسة ١٩٤٨/٢/١٦ طين رقم ٣٣٢٢ سنة ١٩٤٨)

٢١٩ — إذا كان الحكم في مقام التوفيق بين
ما قال به الشهود من أن المتهم والجنى عليه كانا - وقت
إطلاق النار - في مستوى واحد مما يستتبع أن تكون
الإصابة أقيية ، وبين ما قرره الطيب من أن الإصابة
ماتة قليلاً إلى أسفل ، قد قال د إن المتهم قارع الطول
وأن الجنى عليها لا بد قصيرة بحكم أنها امرأة مما يؤدي
حتماً إلى أن تكون الإصابة ماتة إلى أسفل ، ولكن
ما قاله الحكم من ذلك ليس له ما يسند من التحقيقات
في واقعة الدعوى ، فهنا الحكم يكون معنياً واجباً
نقضه ، إذ القول بأن المرأة على الإطلاق أقصر من
الرجل غير صحيح .

(جلسة ١٩٤٩/١/١٠ طين رقم ٢١٣٨ سنة ١٩٤٩)

٢٢٠ — إذا كانت المحكمة قد استندت في إدانة
المتهم بالقتل العمد إلى شهادة ابنة الجنى عليه التي قررت
أنها رأت الحادث وروت وقوعه على صورة معينة ،
فحين أن الطيب الشرعي الذي استدعته المحكمة
وناقضته فيما أشار إليه البلاغ في صدد هذه الشهادة قرر
بالجلسة أن الحادث لا يمكن وقوعه على الصورة التي
قالت بها هذه الشاهدة ومثلتها أمام المحكمة ، فقوله الحكم
إنه لا تناقض بين قول الشاهدة ورأى الطيب الشرعي
دون أن يبين أوجه التوفيق بينهما - ذلك يبيح .
ونقض الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضي نقضه
بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين ، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة
إليه وما قد تهر إليه أو تنتهي عنده تقتضي تحقيقاً لحسن
سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة من جميع
نواحيها وبالنسبة لكل من اتهموا بالمسامة فيها .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٩ طين رقم ٣١٦١ سنة ١٩٤٩)

٢٢١ — إذا كان البلاغ عن المتهم قد تمكك بصدد
تكذيب أقوال الجنى عليه وشهوده من أنه هو وحده
الضارب بما ورد بجمانية الطيب الشرعي لفرقة التي
كان بها التفتيل من وجود آثار لتومين مختلفين من
البنادق ، ولم تأخذ المحكمة بهذا البلاغ بمقولة إن

عرضت البتغية المضبوطة على شاهد الإثبات وسأله هل هذه البتغية هي التي كانت مع المتهم، فأجاب أنه لا يعرف السلاح، ولا يعرف أمي التي كانت معه أم غيرها - متى كان ذلك، فإن الحكم يكون قد انطوى على خطأ في الإسناد، يعنيه ويستوجب نقضه.

(جلسة ١٩٥٢/٤/٢٧ طن رقم ٢٨ - سنة ٢٣ ق)

٢٣٢ - إذا كان الحكم قد أخذ في الإداة بأقوال شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى بقوله إنها مؤيدة بأقوال نسبا إلى شاهد آخر وكان هذا الشاهد لم يقل هذه الأقوال لا في التحقيقات الابتدائية ولا في التحقيق الذي أجرى بالجلسة، فإنه يكون قد أخطأ في الاسناد واعتد في الإداة على ما لا أصل له في الأوراق وهذا قصور يعنيه بما يستوجب نقضه.

(جلسة ١٩٤٩/٧/٢ طن رقم ٨٥٦ سنة ١٩ ق)

٢٣٣ - إذا كان الحكم قد أسس فضاه في صدد نفي حالة الدفاع الشرعي على أن ثمة إجماعا من الشهود في التحقيقات الابتدائية قد اعتد على عدم صحة ما دفع به الطاعن، وكان يبين من مراجعة ملف الدعوى أن ما قاله المحكمة مخالف للثابت في ذلك التحقيق، إذ قرر الشهود الذين أشار إليهم الطاعن بما يتفق ودفاعه، فإن الحكم يكون باطلا متيناً نقضه.

(جلسة ١٩٥٢/٢/١١ طن رقم ٣٨٦ سنة ٣٣ ق)

٢٣٤ - إذا اتهم عدة أشخاص بارتكاب جريمة ضرب أفضى إلى موت مع سبق الإصرار وكانت وفاة المجني عليه ناشئة عن ضربة واحدة من ضربات متعددة واستبعدت المحكمة سبق الإصرار فإنه يصح واجبا عليها عندئذ أن تبين من بين المتهمين من هو الذي ضرب المجني عليه الضربة المميتة. فإذا ما عينت المحكمة أحد المتهمين واعتدت في تعيينه على مصدر ذكرته بالحكم وتبين أن هذا المصدر لا يبعد هذا التبين، فإن حكما يكون باطلا متيناً نقضه لخالفته للصدر الذي استنت منه اعتقادها.

(جلسة ١٩٥١/١١/٢ طن رقم ٢٩٧ سنة ١ ق)

٢٣٥ - إذا كانت المحكمة قد آخذت الطاعن بتأخره في التبليغ عن الجريمة إلى يوم ١٦ يناير مثلا واعتبرت ذلك من أسباب عدم قتها بشهادته على أساس أن الحادث حصل قبل ذلك يومين، في حين أنها سبق أن قالت بأن الحادث حصل في مساء ١٥ يناير، وكان لا يعرف ما كانت تنهى إليه لو أنها فلتت إلى حقيقة

٢٣٦ - إذا كان الحكم حين تعرض لشهادة شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى قد قال إنها قد تأيدت في جميع تفاصيلها بالقرار الطبي الشرعي والصفة التشريعية فقد وجدت جسم القتل خمس إصابات وقد جرم الشاهد بأن الأبرة التي أطلقت عليه هي خمسة مما مفاده اعتقاد المحكمة بأن تقرير الطبيب الشرعي قد أيد هذا الذي جرم به الشاهد، ولكن الذي يبين من تقرير الطبيب الشرعي أن إصابتين اثنتين من الإصابات الخس التي وجدت بجسم المجني عليه قد حدثتا من عيار ناري واحد، وأن الإصابات الثلاث الأخرى قد حدثت من ثلاثة أبرة أي أن العيارات النارية التي أصابت المجني عليه كانت أربعة فقط لا خمسة - فإن استناد المحكمة في حكمها إلى مطابقة قول الشاهد لما قرره الطبيب الشرعي في تقريره عن عدد الأبرة يكون استنادا إلى ما لا أصل له في الأوراق ويكون الحكم متيناً النقض.

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طن رقم ١٠٢٥ سنة ٢٠ ق)

٢٣٨ - يجب على محكمة الموضوع ألا تبنى حكما إلا على الوقائع والظروف الثابتة في الدعوى، فإذا هي استندت في الأغذ بشهادة الشهود إلى أمور ليس لها سند من التحقيقات كان حكما باطلا.

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٠ طن رقم ١٢٦٦ سنة ٢٠ ق)

٢٣٩ - إذا كان الحكم القاضي يقوفاستئناف المتهم قد أقم على أن المتهم لم يتقدم لتنفيذ قبل الجلسة وذلك على خلاف ما هو ثابت بالأوراق فإنه يكون متينا نقضه.

(جلسة ١٩٥٢/٥/١٩ طن رقم ٤٤٤ سنة ٣٢ ق)

٢٤٠ - إذا كان الحكم قد استند فيما استند إليه في إدانة المتهم إلى ما قاله من أنه اعترف في مذكرته بأنه أخذ الأثرية من الأسليان الموجهة له من المجني عليه، ولكن يبين من أوراق الدعوى أن المتهم لم يعترف في مذكرته بما أسنده إليه الحكم، فإن الحكم يكون قد أقم فضاه بإداة الطاعن على ما ليس له أصل في الأوراق مما يعنيه ويستوجب نقضه.

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طن رقم ١٦٠٧ سنة ٢١ ق)

٢٣١ - متى كان الحكم المطنون فيه قد استند في إدانة المتهم بإحراز سلاح دون ترخيص إلى شهادة شاهد الإثبات فقال إنه تعرف بالجلسة على البتغية المضبوطة على أنها هي بنفسها التي كان يحملها المتهم، وكان يبين من الرجوع إلى محضر الجلسة أن المحكمة

من البطة ، ثم قتل عن الكشف العلي الذي ائتمد عليه ما يفيد انه لم يقع على الجنى عليه سوى ضربة واحدة وانما حصلت بالجرح الراض من البطة وانما لم تكن السبب المباشر للوفاة التي حصلت من الاختناق بالقيء الذي حصل للجنى عليه على اثر اسابه ، ثم قال في مقام التدليل على توافر نية القتل لدى المتهم انه استعمل آلة قاتلة هي بطة وحرب الجنى عليه بها في مقتل من جسمه وهو الرأس ضربة شديدة اودت بحياهه في الحال مما يفيد ان الضربة كانت شديدة وميت بذاتها ، فان ذكر الحكم لكل هذا الذي ذكره يجهل متخذاً في أسبابه متناحداً بضم مع بصر بحيث لا يمكن ان يعرف منه ان كانت حكمة الموضوع قد كونت عقيدته في توافر ركن قصد القتل على أساس ان المتهم ضرب الجنى عليه ضربة واحدة أو أكثر من ضربة أو انه ضربه بصل البطة الحادام برأسها الرضعة أو ان الضربة كانت شديدة وقاتلة في ذاتها أم غير شديدة ، وكل ذلك يعيب الحكم ويوجب بطلانه .

(جلد ١٧٨/١١/٢١ طن رقم ١٩٠٢ سنة ٨ ق)

٢٤٠ - إذا أودعت المحكمة في حكمها دليلين متعارضين في ظاهرهما وأعلنت بهما معاً بطلاناً عمادها في ثبوت إدانة المتهم دون أن تصدى لهذا التعارض وتبين ما يفيد انها وهي تقضى في الدعوى كانت متنبية له فحتمه . وافضت بصدوم وجوده في الواقع ولها تكون قد اعتمدت على دليلين متعارضين لتعارضهما . وهذا يجعل حكمها كأنه غير مسبب متيناً تقضه .

(جلد ١١٢٩/١٧/٢ طن رقم ٢١٢٠ سنة ٨ ق)

٢٤١ - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يكون وانما بين أسباب بحث إن بعضها ينفي ما يفيد بصر ، أما الخلاف بين ما قرره الشهود وما استنتجته المحكمة من بقاء أدلة الدعوى فلا يعتبر تناقضاً . لأن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الا تعتمد إلا على ما يرتاح اليه ضميرها من أسفوال الشهود وأن تقبلاً ما لا حتمت اليه منها .

(جلد ١٩٢١/١١/١٠ طن رقم ١٦٨٨ سنة ١١ ق)

٢٤٢ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت في موضع من حكمها أن التهمة المضمنة إلى المتهم (وهي شروع في قتل) ثابتة قبله ثبوتاً كافياً من شهادة الجنى عليه (وهو مشبهه هارب من المراقبة مطلوب التقيض عليه) الدال على أن المتهم أطلق عليه العيار التاري

الواقع في شأن تاريخ الحادث - فلذا منها قصور في البيان يستوجب نقض الحكم .

(جلد ١٩٠٢/١١/١ طن رقم ٩٠٣ سنة ٢٢ ق)

٢٣٦ - تناقض أسباب الحكم مع الثابت بمحضر الجلسة يعد الاطمئنان إلى سلامة الحكم ويوجب نقضه .

(جلد ١٩٢١/١١/٢ طن رقم ٥٤٧ سنة ٢ ق)

٢٣٧ - ينقض الحكم إذا كانت النتيجة التي استخلصها من الوقائع الثابتة به متناقضة مع موجب هذه الوقائع قانوناً

(جلد ١٩٣٢/١٢/٥ طن رقم ٥٥٤ سنة ٣ ق)

٢٣٨ - إذا أثبت الحكم توافر ظرف سبق الإصرار اعتدأ على أن المتهمين أرادوا أن يثأروا من الجنى عليه لاعتقادهم أنه قتل قريباً لهم ، ومع ذلك أخذهم بالراقة اعتدأ على ما قاله من أن أثار متبادل بين الطرفين ، كما أثبت في الوقت نفسه أن الجنى عليه هو الذي ابتدأ المتهمين بالضرب ، وأهم لم يضروه إلا بعد أن ضربهم ، ولم يذكر السبب الذي دعا الجنى عليه إلى ضرب المتهمين الأمر الذي قد يصرف معه هذا السبب إلى أنه أراد هو الآخر أن يثأر منهم لضربهم إذا أثبت الحكم كل ذلك كانت أسبابه متناقضة متناقضة تناقضاً يجعلها غير سالمة لأن تنفي عليها النتائج القانونية التي تربت عليها .

(جلد ١٩٣٨/١٠/٢ طن رقم ١٨٨٨ سنة ٨ ق)

٢٣٩ - إذا كان بالحكم غرض وقصور في بيان الواقعة وتغاضي وتناقض في الأسباب بحيث لا تستطيع محكمة النقض ان ترافق صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى لاضطراب المسار التي أوردتها الحكم عنها وصد استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بما يستعمل عليها من ان تعرف على أي أساس كونت حكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى لأن هذا الحكم متيناً تقضه .

فاذا كان الحكم وهو يتحدث عن الواقعة الجنائية قد قال ان المتهم ضرب الجنى عليه بالبطة على رأسه فأرداه قتلاً ، مما يفيد ان الضربة كانت شديدة وقاتلة بذاتها ، ثم قال عند تكييفه الواقعة التي اثبتاها على المتهم أنه قتل الجنى عليه بأن ضربه على رأسه بآلة حادة قتيمة (بطة) فاصداً قتله فأحدث به الجروح والامابات الموضدة بالكشف العلي والتي سببت الوفاة ، مما يفيد تعدد الضربات على الجنى عليه وانما حصلت بالجرح الحاد

لا يؤثر ما دام الكونشابل قد أسك بالملبة معلقة
غير مشاهد ما بداخلها .

(جلسة ١٩١٧/١٢/٢٠ طن رقم ٢٠٨ سنة ١٧ ق)

٢٤٤ - إذا كان الحكم الابتدائي القاضي بإدانة
المتهم في تبيد حصان سلم اليه تبريره قد بني الإدانة
على أن المتهم سلم من المني على مبلغ كذا لشراء
حصان معين والعناية به ودرج مطالبته به فانه لم يحضره
وتبين أنه بدد المبلغ ، وكما الحكم المطعون فيه قد أيد
هذا الحكم لأسبابه تلك ولأن المتهم بدد الحصان بعد
شراؤه إياه ، فانه يكون قد شاب تناقض في بيان واقعة
الدعوى من شأنه ألا يمكن بحكمة النقض من مراجعة صحة
تطبيق القانون عليها ويتمين لذلك نقضه .

(جلسة ١٩١٧/١٢/٢٠ طن رقم ١٧٥٢ سنة ١٨ ق)

٢٤٥ - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي
يقع بين الأدلة التي أعتمدت بها المحكمة ، أما مجرد التناقض
بين أقوال شاهدين في الدعوى فلا يستد به .

(جلسة ١٩١٩/١١/١ طن رقم ٨٧٨ سنة ١٩ ق)

٢٤٦ - إذا كان الحكم قد ذكر واقعة الدعوى
على صورتين تتماوض إحداها مع الأخرى ، واستند
في إدانة المتهم إلى أقوال الشهود واعتراقات المتهم مع
إرادته روايات مختلفة دون أن يبين بأيها أخذ - فانه
يكون متخالف البيان تأمر الأسباب وأجبا نقضه .

(جلسة ١٩٢١/٢/١٢ طن رقم ١٣٧٥ سنة ٢٠ ق)

٢٤٧ - إذا كان ما أورده المحكمة من وقائع
لتن قيام حالة الدفاع الشرعي لدى الطاعن لا تتفق وما
ذكره من الوقائع التي حصلتها من التحقيقات وطرحتها
في صدر الحكم فانه مع هذا التضارب لا يمكن لمحكمة
النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة
الدعوى لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم عنها
وعلم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع
الثابتة وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(جلسة ١٩٢١/٤/١٠ طن رقم ٣٧١ سنة ٢١ ق)

٢٤٨ - إذا اعتد الحكم على شهادة شاهد
الرؤية الوحيد على الواقعة وعلى تقرير الصفة التشريعية
مما ، وكان الشاهد قد قرر أن العيارين أطلقا عن المني
عليه من الخلف في حين أن التقرير أثبت أن أحد
العيارين أطلق من الأمام ، وذلك دون أن يفسر هذا
التناقض بما رفته ويوغ في العقل الاستناد إلى هذين
الديالين - كان هذا الحكم قاصراً ، إذ كان من المحتمل

قاصدا قله بسبب الضغائن المتحركة بين أسرة
العمدة وأبيه ، كما أثبت في موضع آخر منه ودأ
على دفاع المتهم من أنه كان قريبا وقمع منه حسن التنية
أن هذا الدفاع غير مقبول قانونا لأن ظروف
الحادث تحمل دلالة واضحة - على أن المتهم لم يتخذ
الاحتياطات الكافية لضبط المني عليه بل أطلق عليه
العيار قاصدا إصابته دون وجود مبرر لذلك ، وكان
في مقدوره أن يطلق النار في الهواء إرباها أو يصوب
العيار نحو قديمي إذا حدثت نية كما زعم وقصد منع
المني عليه من الهروب ، ثم قالت عند تقديرها
للعقوبة ، إنها ترى استهلال الزافة مع لدم وجود
سواقي له ولأنه قريبا اقترعه كمن مدفوعا بعامل الرغبة
في التبعض على المني عليه الحاروب - فهذا منها لا
يسمح لمحكمة النقض أن تعرف حقيقة الواقعة ، هل
كان المتهم يقصد الانقام من المني عليه بسبب الضغائن
التي أشارت إليها ، أو انه كان يؤدي واجبه عندما
أطلق عليه النار مدفوعا بعامل الرغبة في التبعض عليه
وهذا التضارب يعيب الحكم .

(جلسة ١٩٢٤/٢/٢٧ طن رقم ٣٣١ سنة ١٤ ق)

٢٤٩ - إذا قدم متهمان للحسابة عن تهمة
إحراز مادة مخدرة (حبش) على أساس أن رجل
البوليس شاهدهما في مقهى وأحدهما يقدم للآخر
جوزة يتصاعد من حجرها الدخان وتبعث منه رائحة
الحبش ، والآخر يحاول إعطاء عليه إلى شخص
ثالث كان يجلس بجواره فأمسك بها رجل البوليس
وتبين أن بها حبشا ، ثم أنكر المتهمان التهمة وتمسكا
ببطلان التفتيش الذي وقع عليهما فقضت محكمة
الدرجة الأولى ببراءة الأول اعتدادا على أنه لم يضبط
معه مخدر وأن التحليل لم يسفر عن وجود أثر الحبش
بجبر الجوزة مما مفاده بالبراءة نفي واقعة شم رائحة
الحبش منبثة من الجوزة التي كانت معه ، وأدانت
الثاني استنادا إلى ما وجد من الحبش في الملبه التي
قول بضبطها معه معتمدة ، في ردحا على دفعه بطلان
التفتيش ، على واقعة شم رائحة الحبش التي اتفقت في
صدر تهمة المتهم الأول ، ثم أيدت المحكمة الاستئنافية
الحكم الابتدائي بالنسبة إلى المتهمين ، فهذا الحكم يتعين
نقضه لتناقضه . ولا يؤثر في ذلك قول المحكمة الاستئنافية
أنه يفرض اعتفاء واقعة اشم فان هذا لا يمنع قيام
حالة التلبس لدى المتهم الثاني لأن حركة مشلوله
البلبة إلى الشخص الثالث تعتبر من حالات التلبس -

يصلها في حكم الواقع الثابتة ، فإن الحكم يكون معيبا
متينا قضا .

(جلد ١٠٥٥/١٠٨ طبع رقم ١٩٨٨ سنة ٢٠٠٥ ق)

٢٥٣ - التناقض الذي يجب الحكم هو ما يقع
بين أسباب بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر
ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

(جلد ١٠٥٥/١٠٦ طبع رقم ١٩٨٨ سنة ٢٠٠٥ ق)

٢٥٤ - التناقض الذي يجب الحكم هو ما يقع
بين أسباب بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر
ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

(جلد ١٠٥٥/١١٠ طبع رقم ١٩٨٨ سنة ٢٠٠٥ ق)

٢٥٥ - إذا كانت أسباب الحكم لا تؤدي إلى
النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في حكمها فهي أسباب
مشوية بالقصور والحكم المبنى عليها باطل واجب
قضه فإذا دلت المحكمة على وقوع التزوير باختلاف
بصمات الختم الموقع به على الأوراق المطعون فيها
بالتزوير مع بصمة ختم المبنى عليه المخبر به ولم
تعرض للكلام في صحة نسبة فعل التزوير إلى المتهمين
فإن الدليل بهذا الاختلاف لا يؤدي وحده إلى الحكم
بإدانة المتهمين بل الواجب على المحكمة أن تتحرى ما إذا
كانت هذه المغايرة بين البصمات سببا أن المتهمين الذين
اقرروا التزوير لفرض من الافتراض أرادوا تحقيقه
بارتكاب التزوير أم لم أجانب عنه لا يدون عنه شيئا .

(جلد ١٠٥٥/١١٢ طبع رقم ١٩٨٨ سنة ٢٠٠٥ ق)

٢٥٦ - إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في
إخفاء أشياء مسروقة وشروع في رشوة في حين أن
أحدهما كان قد دفع بأنه لا علاقة له بالرشوة وأن من
قامت له قرر أن الذى قدمها هو المتهم الآخر ، ولم يكن
بالحكم ما يبرر إدانة هذا المتهم في الرشوة . فإذا دلت
هذه الجريمة لا تكون قائمة على أساس صحيح ، ومن
كانت واقعة تقديم الرشوة من عناصر الاتيان في
جريمة الاخفاء ، فإن الحكم يكون قاصرا من ناحية إدانة
المتهمين الاثنين في هذه الجريمة أيضا .

(جلد ١٠٥٥/١١٢ طبع رقم ١٩٨٨ سنة ٢٠٠٥ ق)

٢٥٧ - إن خطأ المحكمة في نقطة من أهم نقط
الاستدلال واستنادا إلى دليل ينقض ما هو ثابت رسميا
بالأوراق بما يجب حكمها ويوجب بطلانها .

(جلد ١٠٥٥/١١٢ طبع رقم ١٩٨٨ سنة ٢٠٠٥ ق)

٢٥٨ - إذا نعمت المحكمة أقوال أحد
الأخلم الذي قهرها في محضر الجوليس على غير حقيقتها

أن المحكمة قد تنهى إلى غير الرأى الذى انتهت إليه لز
أنها كانت قد انتهت إلى هذا التناقض .

(جلد ١٠٥٥/١٠٧ طبع رقم ١٩٨٨ سنة ٢٠٠٥ ق)

٢٤٩ - إذا كان الحكم في الدعوى المدنية قد
أيد الحكم المتأق لأسباب ومع ذلك فانه في منطوقه
قضى بتعديل التعويض المحكوم به زيادته ، فإن منطوقه
يكون قد جلد متناقضا لأسبابه ويتعين قضه .

(جلد ١٠٥٥/١٠٧ طبع رقم ١٩٨٨ سنة ٢٠٠٥ ق)

٢٥٠ - إذا كان الحكم بعد أن بين واقعة
الدعوى عرض لنفاح الطاعنين فقال : وقد أقر ذلك
التمم (الطاعن الثاني) أثر ضبط المخدرات بمنزله أنها
له وادعى أنه يجرمها بقصد التعاطى ، وقام الدليل على
أن المتهمين مما أحرزا هذه الجواهر المخدرة (الخشيش
والأفيون) بغير مسوغ شرعى بقصد التعاطى . ثم
قال الحكم بعد ذلك في موضع آخر منه . وقد أسفرت
التحقيقات عن صدق التعريات التي قام بها معاون
المكتب من أن المتهمين يحرزان المخدرات بقصد
الاتجار . وخلص من ذلك إلى عقاب الطاعنين بالعقوبة
المخلقة المقررة للاحراز بقصد الاتجار ، فإن ما أورده
المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المقتضية يناقض
بعضه البعض الآخر بحيث لا يتسنى لمحكمة النقض أن
تعرف حقيقة الواقعة هل كان إحراز الطاعنين بقصد
التعاطى أو بقصد الاتجار ، وهذا التناقض يعيب الحكم
بما يستوجب قضه .

(جلد ١٠٥٥/١٠٧ طبع رقم ١٩٨٨ سنة ٢٠٠٥ ق)

٢٥١ - إذا كانت المحكمة قد وردت في صدد الحكم
عند تحميلها الواقعة ما يفيد أن إحراز المتهم المواد
المخدرة كان للاتجار ، إلا أنها دانت بجريمة أخف وهي
جريمة الإحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى
دون أن تبين الأسباب التي انتهت منها إلى هذا الرأى
وترفع التناقض بين المقدمة والنتيجة ، فإن الحكم يكون
قد انطوى على تناقض بين الأسباب والمنطوق بما يعيبه
ويستوجب قضه .

(جلد ١٠٥٥/١١٠ طبع رقم ١٩٨٨ سنة ٢٠٠٥ ق)

٢٥٢ - إذا كان ما أورده المحكمة في ختام
حكمها لا يتفق وما ذكرته من بيان واقعة الدعوى حسبما
حصلتها من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم ، وكان
لا يمكن لمحكمة النقض أن تراعى صحة تطبيق القانون على
حقيقة واقعة الدعوى مع اضطراب التلخيص التي
أوردتها الحكم عنها ، وعدم استقرارها الاستقرار الذى

وهو الأمر الذي ظل المتهم منكراً له أثناء التحقيق والمحاكمة فإن الحكم يكون مشوباً بفساد الاستدلال مما يبيحه ويستوجب نقضه .

(جلد ١٣٧/٢/١٣٧١ ملن رقم ١٣٧١ س٢٠ ق)

٢٦٣ - إن المحكمة وإن كان لها سلطة تقدير شهادة الشهود وذلك إنما يكون على أساس الحقائق الثابتة بالأوراق ، ولكنها إذا أدخلت في تقديرها شهادة واقعة تخالف الثابت بالأوراق فهذا يكون عيباً في الاستدلال فيفسد حكماً .

(جلد ٢٨/٥/١٣٥١ ملن رقم ٥٧ س٢١ ق)

٢٦٣ - الإثبات في المواد الجنائية إنما يقوم على اقتناع القاضي نفسه بناء على ما يجريه في الدعوى من التحقيق بحيث لا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأي غيره . وإذاً فلذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس ثبوت الخطأ على الطاعن على مجرد صدور حكم نهائي عليه في مخالفة ، وذلك دون أن تحقق المحكمة بهذا الخطأ وتفصل في أثره ليساً وحجب بذلك نفسها عن تمحيص دلائل المتهم - فإن حكماً يكون فاسد الاستدلال مما يبيحه ويوجب نقضه . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباباً لطلبه بعد اطلاع على الحكم وذلك لوحدة الموضوع واقتضاء حسن سير العدالة .

(جلد ١٩/١٢/١٣٥١ ملن رقم ٢٥٤ س٢١ ق)

٢٦٤ - إذا كانت المحكمة - على ما هو ظاهر من حكماً ذات - قد قيمت شهادة الشاهد على غير ما يؤدي إليه محصلها الذي أثبت في الحكم واستخلصت منها ما لا تؤدي إليه واعتبرته دليلاً على الإدانة - فهذا فساد في الاستدلال يستوجب نقض الحكم .

(جلد ١٤/١٤/١٣٥٢ ملن رقم ٢٣١ س٢٣ ق)

٢٦٥ - متى كان الثابت في الحكم الذي أدان المتهم في جريمة شروع في قتل عمد أنه استل على توفر نية القتل في حق المتهم بقوله « إن نية القتل توافرت لدى المتهم وهي مستفادة من استعماله مطواة كبيرة طول فصلها ٨ سم وهي مشحونة ومدية الطرف وطعنه بها الجنى عليه في الجنب والبطن وهي مواضع قتالة وإحداثها بها إصابات خطيرة » ، وكان الكشف الطبي الموقع على الجنى عليه كما هو ثابت في الحكم يدل على غير ذلك - فإن الحكم يكون قد أخطأ في الاستدلال مما يبيحه ويوجب نقضه .

(جلد ١١/٢/١٣٥١ ملن رقم ١٨٢٥ س٢٠ ق)

ثم قالت بوجود تناقض بينها وبين عبارة قررها هو أمام النيابة وبناء على ذلك قضت برفض دعواه في حين أنه لا تناقض في الواقع بين أقواله فهذا الخطأ في تقدير أقواله يفسد حكماً .

(جلد ٢٢/٥/١٣٣٢ ملن رقم ١٣٣٢ س٣ ق)

٢٥٩ - إذا صدر حكم ابتدائي بجرامة متهم ، لعدم وجود دليل عليه سوى أقوال شخص كان متهماً معه في الدعوى ، وأثبتت المحكمة أنه رجل منحل الحقائق لا يعول على أقواله ، ثم حكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء هذا الحكم ، مستندة في هذا الإلغاء إلى أقوال الشاهد الذي اطرحته المحكمة الابتدائية أقواله اطراحاً معللاً تحليلاً مقبولاً ، منتبهة هي تأييد هذه الأقوال بما قرره شاهد في التحقيقات لم يسمع ، لا أمام المحكمة الجزئية ولا أمامها هي ، على الرغم من طلب الدفاع سماع أقواله ليساً ، وكان ما قرره الشاهد - على ما ورد في حكماً هي - ليس فيه أي ذكر لهذا المتهم ، كان حكماً قاسد الأسباب في إلغاء حكم البراءة ومعيها من جهة اعتدائه على أقوال شخص لم يسمع كشاهد لدى القضاء . وكان عدم إيجابتها الدفاع إلى طلب سماع أقوال هذا الشخص ، أو على الأقل رفض هذا الطلب ، مع بيان العلة ، إخلالاً منها بحق الدفاع بمطلب الحكم .

(جلد ١١/١١/١٣٣٢ ملن رقم ٣٤ س٣ ق)

٢٦٥ - إن عجز المتهم عن تحليل وجود دماء آدمية لم يمكن معرفة فصيلتها بعلامه لا يؤدي إلى القول بأن هذه الدماء هي من دماء الجنى عليه ضرورة بلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب ، فإن القول بسجور المتهم عن نفي الدليل المتفاد من ذلك لا يكون له محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التي وجدت على ملابسه هي من دماء القتيل نفسه وإذاً فلذا كانت المحكمة قد عولت في تصديق شهادة الشاهد على وجود دماء آدمية بثوب المتهم ولم تثبت في حكماً أن هذا الدم هو من دم القتيل فإن حكماً يكون معيباً واجبا نقضه .

(جلد ٨/١١/١٣٥٩ ملن رقم ٨٣٩ س١٦ ق)

٢٦٦ - إن تسليم عاى المتهم بدليل من أدلة الدعوى لا يصح أن يعتبر حجة على صحة هذا الدليل يؤخذ بها المتهم رغم إنكاره . وإذاً فمن كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة تزوير ورقة أميرية قد استندت فيها استندت إليه في الاقتناع بثبوت التهمة قبل التهم إلى اعتراف عاى في دفاعه عنه بأن الصورة الملصقة بتذكرة تحقيق لإثبات الشخصية المزورة هي للمتهم

٣٦٩ - إذا كان المتهم المحكوم عليه غائياً في تهمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه قد تمسك لدى المحكمة الاستئنافية عند نظرها المعارضة المرفوعة منه بأنه لا يعرف شيئاً عن القضية المتهمة فيها وأنه لم يحقق معه ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه بما يفنده، فإن حكماً يكون تلمس البيان واجباً تقضه .
(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٣ طين رقم ٢٥٠ سنة ١٧ ق)

٣٧٠ - إذا كان دفاع المتهم مبني على أن التغيير الذي وقع في صلب السند وأجرى في غير مجلس العقد إنما كان بعمرة المني عليه وبخطه تصحيحاً خطأ أدرك المتهم وأقره عليه المني عليه ، فالرد على هذا الدفاع بمجرد قول المحكمة إن التغيير لم يحصل في مجلس العقد مع ذكرها أن الخبر قرر أن التغيير حصل بخط المني عليه - ذلك لا يتسبم ولا يكفي بل كان الواجب إقامة الدليل على أن هذا التغيير حصل على غير علم المني عليه .
(جلسة ١٩٤٨/٢/١ طين رقم ٢٧٤ سنة ١٨ ق)

٣٧١ - إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة بأنه لم يوجه الألفاظ الدالة التي صدرت منه إلى المحكمة بل إلى خصومه في الدعوى وأتباعهم من كانوا في دار المحكمة إذ ذلك ، ومع هذا أدانته المحكمة في تهمة الإهانة على الأساس الذي يستوجب نص المادة ١٣٣/ع ، وهو أن يكون فعل الإهانة موجهاً إلى المحكمة ذاتها وأن يكون المتهم قد قصد هذا التوجيه ، وذلك دون أن تعرض لهذا الدفاع أو تضمن حكماً رداً يفنده ، فإن حكماً يكون قاصراً واجباً تقضه .
(جلسة ١٩٤٨/٤/٢٨ طين رقم ٣١٩ سنة ١٨ ق)

٣٧٢ - لا يصح في القانون محاكمة المتهم أكثر من مرة عن واقعة واحدة . وإن فلاناً كان الثابت أن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بسبق محاكته عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وقدم إليها حكماً يفيد ذلك ، ومع هذا أدانته المحكمة دون أن تعرض لهذا الدفاع ، فإن حكماً يكون قاصراً واجباً تقضه .
(جلسة ١٩٤٨/١١/٨ طين رقم ١١٧٥ سنة ١٨ ق)

٣٧٣ - إذا كان المتهم بالامتناع عن بيع أفضة لأصحاب البطاقات المرخص لهم فيها ، وعن بيع أفضة مسرة ، قد دفع أمام محكمة الدرجة الثانية بأنه كان مريضاً يعالج بأحد المستشفيات بمجه ما في الوقت المقول بوقوع الجريمة فيه بجهة أخرى فلم يمكن في

٣٦٦ - متى كان بين من الأوراق أن وكيل النيابة المحقق قد أثبت في نهاية محضره أنه عرض على المني عليه التهمين - ومن بينهم الطاعن - فقرر أن هناك أمراً آخر يدعي بمخا ، هو الذي ضربه ، وليس موجوداً ضمن المعروضين الآن ، ثم أثبت المحقق في محضره المحرر في اليوم التالي أنه استحضر محمد علام درويش وعرضه على المني عليه مع مؤلاء المتهمين وخمسة أشخاص آخرين ، فأخرج على الفور الطاعن مقررًا أنه هو الذي ضربه بالصاع على رأسه . ولما كان الحكم المعلوم فيه إذا استدل هذا العرض الأخير ، قد قرر أن الطاعن عرض على المني عليه عرضاً قانونياً بين آخرين ، فتصرف عليه لأول وهلة ، وذلك إنه هو الضارب له ، في حين أن الثابت من التحقيق أن هذا المتهم ذاته كان قد عرض على المني عليه في اليوم السابق ، مع اثنين آخرين ، فأكد أن ضاربه ليس من بينهم ، مما يفيد أن المحكمة حين قضت في الدعوى لم تكن مقتنعة إلى هذا العرض السابق - لما كان ذلك وكان لا يعرف ماذا كانت تقضي إليه المحكمة لو أنها انتهت إلى ذلك العرض وجعلته في تقديرها ، فإن الحكم يكون قاصراً للبيان ، ممياً بما يستوجب تقضه .
(جلسة ١٩٤٣/٥/٢٦ طين رقم ٢٦٤ سنة ٢٣ ق)

٣٦٧ - إذا كان الحكم المعلوم فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة بالإدانة لأسبابه ، وعلى أن المتهم طلب استعمال الرأفة ، وعلى اعتبارات لا تصل بالجرمة المرفوعة بها الدعوى بل بجريمة أخرى ، مما لا يبين منه أن المحكمة قد نهت واقعة الدعوى ودفع المتهم على الوجه الصحيح . فإن حكماً يكون مشوباً بالاضطراب والقصور بما يستوجب تقضه .

(جلسة ١٩٥٣/١١/١٧ طين رقم ١٣٨٠ سنة ٢٣ ق)

٣٦٨ - إن تحقيق الأدلة ليس رهناً بمعية المتهمين . فإذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل وعهدت إلى الخبر المعين فيها بتحقيقه فإنه يكون واجباً عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكماً الأسباب التي دعتها إلى أن تعود تقرر عدم حاجة الدعوى إلى هذا التحقيق ذاته وذلك بنظر النظر عن سلك المتهمين في صدد هذا الدليل . فإذا هي استغنت عن الدليل بمجة أن المتهمين لم يصروا على تحقيقه دون أن تبين لأسباب التي قل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير مفتقرة إلى ذلك فإن حكماً يكون باطلاً ممياً تقضه .

(جلسة ١٩٤٥/١١/٥ طين رقم ١٣٥٠ سنة ١٥ ق)

صح قد يقرب عليه تغير وجه الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . ويكون هذا الحكم معينا متينا قضا .

(جلة ١٢٤/١٢ طن رقم ١١٥٠ سنة ٢١ ق)

٢٧٧ - إذا كان المتهم بسبب إخطار مكتب مراقبة الغزير في المياد عن وصول تخزين الزيت قد دفع التهمة بأنه كلل مرضا وقدم شهادة من الطبيب تثبت أنه كان مصابا بدوخة شديدة نتيجة لمرض السكر وتلزم الراحة مدة أسبوع ، وكانت المحكمة قد رفضت الأخذ بهذه الشهادة استنادا إلى أن المرض المبين بها لم يقصد الطاعن عن الإخطار بوصول الزيت ، دون أن تبين مصدر هذا الذي استندت إليه وهل هو يرجع إلى الشهادة نفسها أو إلى نوع المرض وراياها في . فإن حدثما يكون قاصرا قصورا يعيه ويستوجب قضا .

(جلة ١٢٤/٢ طن رقم ١٢٣٠ سنة ٢٢ ق)

٢٧٨ - متى كان بين من الإطلاع على الأوراق أن دفاع الطاعن أمام المحكمة قائم على أنه لم يسلم المبلغ للمضى بتبديده على سبيل الأمانة وأنه بصفته شريكا متصانعا مع الحق عليه في الشركة المكورة بينهما الحق في تسلم هذا المبلغ من إيراد الشركة إلى أن يسقى الحساب بينهما - كما يقضى بذلك عند تكوينها - وأنه بذلك نتج عنه المشرعية الجمانية ، وكانت المحكمة قد دامت الطاعن استنادا إلى مجرد أقوال كاتب الشركة من أن الطاعن تسلم المبلغ موضوع التهمة من أموال الشركة على سبيل الوكالة كي يقوم بإدانة رسوم التيفون ومقابل استهلاك النور فلم يفعل وبعد المبلغ ، وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن وتستظهر ما إذا كان هذا الدفاع صحيحا أو غير صحيح ، فإنها تكون قد أخست بحق الطاعن في البعد عما يجعل حكما معينا بما يستوجب قضا .

(جلة ١٢٤/١١ طن رقم ١٢٢٨ سنة ٢٢ ق)

٢٧٩ - إذا دفع المتهم بأن الطاسات المسروقة موضوع المحاكمة والمنسوب إليه إختافها تدخل ضمن الطاسات التي سبق أن حوكم من أجلها في قضايا عدة قضى ببراءة فيها فلا يجوز محاكمة عنها مرة أخرى ، فإن هذا الدفاع يستبرج جرميا من شأنه لو صح أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبانه على سبق الفصل فيها ولذا يجب على المحكمة أن تحققة وتفصل فيه فإن لم تفعل ورفضت بإدانة المتهم دون أن تعرض في

مكته منع وقوعها ، وقدم معاميه للتدليل على صحة دعواه شهادة من طبيب ، ومع ذلك أيدت المحكمة الاستئنافي الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع فإن حكما يكون قاصر البيان متينا قضا إذ هذا الدفاع لو صح من شأنه أن يؤثر في مسئولية المتهم .

(جلة ١٢٤/٧ طن رقم ١٧ سنة ١٩ ق)

٢٧٤ - إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافي بضرورة إختار ملايه من المعلن الذي حفظت به عند دخوله فيه على أثر التحقيق ليثبت إنه لم يكن يلبس صديرا في الوقت الذي قال الضابط أنه ضبط فيه المتخدر معه بجيب الصديري ، ومع ذلك فإن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولم ترد عليه في حكمها بأدائه ، فهذا منها قصور يستوجب قضا الحكم .

(جلة ١٢٤/٣ طن رقم ٢٨ سنة ١٩ ق)

٢٧٥ - إذا كان المتهم الذي أدانته المحكمة في تهمة التحويل على ما نكبه زوجته من البطارة قد دافع عن نفسه بأن زوجته كانت متهمة معه بأنها متشردة لا تخافها لتبشها وسيلة غير مشروعة هي البطارة وقضى ببراءتها ، وأنه لم يثبت أنها أخست مالا من أحد فهو بالتالي لا يمكن أن يكون أخذ منها شيئا مكتوبا من البطارة ، وكانت المحكمة قد نفت حكما بإنائه على واقعة ضبط زوجته في عوامة ووجوده هو بها وقتئذ ، مستخلصة من ذلك أنه عول في معيشته كلها أو بعضها على ما أخذه منها من ماله في هذه الواقعة ، فإنها لا تكون قد ردت على الدفاع المذكور ويكون حكما قاصر البيان متينا قضا .

(جلة ١٢٤/٦ طن رقم ٨٣١ سنة ١٩ ق)

٢٧٦ - إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأن قتل المجنى عليه حصل في مكان غير الذي وجدت به الجثة بدليل أن وكيل النيابة المحقق لم يثبت بحضر معاينة أنه وجد أثار اللعاب تحت الجثة ، مما يكذب شهادة شاهدة الزوجة الوحيدة التي أدعت أنها رأت المتهمين يمتدون على القتل في المكان الذي وجدت به جثته وكان كل ما قاله المحكمة في تفنيد هذا الدفاع أنه لم يتم دليل على صحة وأن وكيل النيابة المعلن قرر أنه وجد الجثة ملوثة باللعاب الغزيرة ، وأن عدم إنباية في المحضر وجد دماء تحت الجثة لا يدل على عدم وجود اللعاب وأنه لو قامت عنده شبهة في ذلك لانتها في محضره فهذا الذي قاله لا يصلح ردا على هذا الدفاع الذي لو

دون أن تعرض قبحه دليل مطروح أمامها ويكون حكمها ذلك قاصر البيان معينا قضا .

(جلة ١٩٥٣/١٠/٢٠ طن رقم ١٢٩٩ سنة ٢٣ ق)

٢٨٤ - لأنه وإن لم يكن في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتضت صدورها عن قتل عنه إلا أنه متى كان الحكم حينئذ الطاعن يقتل أخيه بناء على ما نقله الشهود عن الجاني عليه ، قد اقتصر على أنه ذكر لهم أن أخاه هو الذي أطلق عليه النار وأصابه من غير أن يستظهر ما إذا كان هذا الذي قاله الجاني عليه راجعا إلى مشاهدته للتهمة وهو يطلق النار عليه وكيفية وقوع الحادث أو أنه قد صدر عن مجرد رأى أو عقيدة لدى الجاني عليه ربما كان مرجحا الظن - متى كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان الأدلة التي أتم عليها بما يبيحه ويوجب قضا .

(جلة ١٩٥٣/١٢/٢٢ طن رقم ١٤٨٧ سنة ٢٣ ق)

٢٨٥ - متى كانت المحكمة إذ دانت المتهم في جريمة التصرف في بذرة القطن المصرح له بالاتجار فيها بدون استمارات نمرة ٩ ، لا كذلك قد اعتدلت في تحديد كمية البذرة التي تسلمها على شهادة وكيل قنصل الزراعة مرجحة قوله على الدليل الرسمي المستند من الترخيص الصادر من قنصل زراعية المديرية دون بيان المرجح - فإن حكمها يكون مشوبا بقصور يستوجب قضا .

(جلة ١٩٥٤/١/٦ طن رقم ١٢٣٢ سنة ٢٣ ق)

٢٨٦ - إذا كان الحكم قد اتخذ من نتيجة تحليل الدم الذي وجد بثوب المتهم دليل لإثبات عليه باعتبار أن بقع الدم هي من أثر إصابة الجاني عليه ، وكان الثابت بالقرار الطلي أن البقع المشار إليها تقع في أسفل الثوب من الداخل وأن المتهم به جرح في النصف الأسفل لمقرخ الساق اليسرى قال عنه إنه من عصاة كلب ، وذلك دون أن يتناول الحكم بالجرح في علاقة الدم بالجرح المشار إليه ، فإنه يكون معيبا بالقصور واجبا قضا .

(جلة ١٩٥٨/١١/٣ طن رقم ١١٥٧ سنة ١٨ ق)

٢٨٧ - إذا كان الحكم قد اعتمد فيما اعتد في ادانة المتهمين على أنه وجد بمكان الحادث قرعة حذاء ثبت أنها لأحد قاتلا إن الكلب البوليسي شها وتعرف على صاحبها من بين المتهمين ، وإذا كرا في صدق تحقيق ملادة الحذاء المذكور لضم من تصرف الكلب عليه بما جله بقرار الطبيب الشرعي وأقوال صانع أحذية متبها من واقع تقرير الطبيب الشرعي إلى أنه لم يثبت على وجه

حكمها إلى هذا الدفاع ، فإن حكمها يكون معيبا واجبا قضا .

(جلة ١٩٥٤/١٠/١٩ طن رقم ١٠١٧ سنة ٢٤ ق)

٢٨٥ - الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تنبئ على الجرم واليقين لا على الظن والاحتمال ، فإذا كانت المحكمة تفتي من الأدلة التي ذكرتها إلى الجرم بوقوع الجريمة من المتهم بل رجحت وقوعها منه لحكمها باداة يكون خاطئا واجبا قضا .

(جلة ١٩٥٤/١٠/١٥ طن رقم ٨٧٨ سنة ٢٦ ق)

٢٨١ - إذا كان الحكم بعد أن بين واقعه الدعوى وذكر أدلة الثبوت فيها قد عقب على ذلك بقوله « إن المحكمة ترجح ثبوت التهمة من الأدلة المتقدمة » فإنه يكون معيبا ، إذ الأحكام الجنائية يجب أن تنبئ على الجرم واليقين لا على الشك والاحتمال .

(جلة ١٩٥٨/٧/٢ طن رقم ١٣٣٣ سنة ١٨ ق)

٢٨٢ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه ضرب الجاني عليه بضا على رأسه وأحدث به إصابة كما أثبت أن آخرين لم يكشف عنهم التحقيق ضربه أيضا على رأسه ومواقع أخرى من جسمه ثم أدان المتهم في جريمة الضرب المفضي إلى الموت على أساس أن تقرير الصفة التشريعية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في وفاة الجاني عليه فهو مسئول عن إحداث الوفاة وكان ما جاء بتقرير الصفة التشريعية هو أن سبب الوفاة زيف المخ من عنده كسور وخيوط متضخمة بهظام الرأس وتمزق بالألم الحافية مما لا يؤدي إلى ما ذهب إليه الحكم من أن جميع الضربات ساهمت في إحداث الوفاة ولا يمكن استنتاج هذه النتيجة منه ، فهذا الحكم يكون قد استند إلى غير سند وضمن قضا .

(جلة ١٩٥١/٥/٢١ طن رقم ٣٣٧ سنة ٢١ ق)

٢٨٣ - متى كانت واقعة الدعوى هي أن معاون الباحث استصدر من النيابة العامة أمرا بتفتيش المتهم ومسكه وحرره التي يبيع عليها المالك بناء على ما وصل إليه من استدلالات على أنه يجر في المواد المخدرة ، وكان الحكم قد قضى بالبراءة - بناء على ما قدره من أن من الميسور أن تكون المادتان المضبوطتان ملموستين على المتهم الكيد له - وكان الحكم قد أشار إلى أن المتهم اعترف للعنايط التي قام بالتفتيش بأنه يعاطي الآتيين من غير أن يبين وجه عدم أخذه بهذا الاعتراف ، فإن المحكمة تكون قد قضت بالبراءة

٢٩٣ - إذا كان قد ذكر في مسودة الحكم إلى جانب إعطاء الرئيس تاريخ غير التاريخ الذى صدر فيه الحكم فذلك لا يترتب عليه بطلان الحكم إذ هذا لا يبدو أن يكون خطأ مادياً .

(جلبه ١٩٤٩/٤/٢٩ ملن رقم ٩١٣ سنة ١٦ ق)

٢٩٤ - إذا كان الثالث بحضور الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى في يوم ثم أصدر فيها قرار بالتأجيل بناء على طلب الدفاع إلى جلسة أخرى سمعت فيها الدعوى وحصلت المرافعة وصدر الحكم . وذلك بحضور المتهم وبمعيه ثم جاء الحكم مبتدأ فيه أنه صدر بالجلسة الأولى - فهذا الخطأ في إثبات تاريخ صدور الحكم واضح أنه يفتأ إلا من سهو من كاتب الجلسة فهو لا يمس سلامة الحكم .

(جلبه ١٩٥٠/١١/٢٨ ملن رقم ١١٢٥ سنة ٢٠ ق)

٢٩٥ - الخطأ المادى الواضح الذى يرد على تاريخ الحكم لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ومن ثم فلا عبرة به .

(جلبه ١٩٥٥/١١/٢١ ملن رقم ٧١٨ سنة ٢٥ ق)

٢٩٦ - إن مجرد الخطأ في ذكر اسم وكيل النيابة الذى حضر المحاكمة بالحكم لا تأثير له في سلامته ، وخصوصاً إذا كان المتهم لا يدعى في طعنه أن النيابة لم تكن مثله في الدعوى أثناء محاكمته .

(جلبه ١٩٤٢/٢/٢٢ ملن رقم ٦٦١ سنة ١٣ ق)

٢٩٧ - إذا كان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أن ذكر اسم مستشار في الحكم بدلاً من اسم المستشار الذى ذكر اسمه في محضر الجلسة إنما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب إذ نقل في الحكم أسماء المستشارين الذين حضروا جلسة سابقة لم تنظر فيها الدعوى بدلاً من أسماء من حضروا الجلسة التالية التى جرت فيها المحاكمة ، وكان الطاعن لا يدعى أن هذا الاختلاف يسر عن حقيقة واقعة هي أن أحداً من اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة ، فالطعن في الحكم تأسيساً على هذا السهو لا يكون له وجه .

(جلبه ١٩٥١/٣/٢٦ ملن رقم ١٨٨٨ سنة ٢٠ ق)

٢٩٨ - متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن وكلاً لثائب العام كان حاضراً وترافع في القضية غير أن اسمه لم يثبت بالمحضر . وكان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن مثله عند نظر الدعوى تبليلاً صحيحاً ، فإن علم اشتغال الحكم على اسمه سهواً لا يترتب عليه البطلان .

(جلبه ١٩٥٤/٦/٣٠ ملن رقم ٥٦٦ سنة ٢٤ ق)

قاطع أن المتهم لا يستطيع انتعال هذا الحذاء الخ ، فكل ما ذكره الحكم على هذا الوجه لا يكتفى في جملة لأن يستخلص منه أن قردة الطعان المضبوطة هي لأحد المتهمين ، ويكون الحكم معيباً واجباً قاضيه .

(جلبه ١٩٤٩/٤/١٩ ملن رقم ٩٦٦ سنة ١٩ ق)

٢٨٨ - إذا كان الحكم قد افترض احتمال صحة دفاع المتهم بأن تأخره عن إرسال المبلغ المسند إليه اختلاسه كان عن طريق السهو ، ثم تشارك الأمر وأرسل المبلغ للصلصة ، ومع ذلك أخذ هذا المتهم بما لا يتفق مع هذا الافتراض ، فإنه يكون قاصراً .

(جلبه ١٩٥٣/٧/٤ ملن رقم ٦٤٧ سنة ٢٣ ق)

فصل السابع

الخطأ المادى

٢٨٩ - مجرد الخطأ المادى في ذكر المادة المنطبقة على الواقعة لا يهض سبباً لتفويض الحكم متى كان هذا الخطأ لم يزد إلى أقل ليس في المحاكمة في دعوى إقراض ربما قاطح أسس الاتهام فيها على المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات وترافع الطاعن على أن هذه المادة هي المادة المطلوب تطبيقها ولكن ذكر الحكم أن المادة المنطبقة هي المادة ٢٩٤ وسها عن ذكر كلمة (المكررة) لا يقبل الطعن في هذا الحكم بمقولة إنه خطأ في تطبيق القانون .

(جلبه ١٩٣٥/١/١٤ ملن رقم ١٠٩ سنة ٥ ق)

٢٩٠ - إن المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات وإن كانت قد ألغيت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ فإن الأفعال التى كان معاقباً عليها بهذه المادة بقيت معاقباً عليها بالقانون المذكور . فذكر هذه المادة خطأ في الحكم بدلاً من نص هذا القانون ليس من شأنه أن يبطله .

(جلبه ١٩٤٨/١٢/٢١ ملن رقم ٢١٣٩ سنة ١٨ ق)

٢٩١ - إذا كانت المحكمة قد قالت خطأ إن المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هي المنطبقة ، ولكنها قضت بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٢٣٣ المنطبقة على الواقعة التى أقيمتها في الحكم ، فإن هذا الخطأ لا يوجب الحكم بما يتوجب قاضيه .

(جلبه ١٩٤٩/١١/٨ ملن رقم ٩٠٨ سنة ١٩ ق)

٢٩٢ - الخطأ في رقم المادة المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تتخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

(جلبه ١٩٥٥/١٢/٢٦ ملن رقم ٣٥٥ سنة ٢٥ ق)

حصلت مع سبق الإصرار والترصد ، فإن ذلك مرجعه السهو فقط .

(جلة ١٩٤٢/١١/٢٣ ملن رقم ١٨٩٣ سنة ١٢ ق)

٣٠٤ - إذا كانت المحكمة قد قالت في حكمها صراحة أن المتهم إنما ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه وأن كسر ضلعه سببه سقوط المصاب على الأرض ، وبينت السند الذى اعتمدت عليه في ذلك ، فإن قولها في نهاية الحكم إن المتهم ضرب المجنى عليه على رأسه وجسمه لا يكون إلا مجرد خطأ في الكتابة لا يصح اعتباره تناقضا يقر في سلامة الحكم .

(جلة ١٩٤٧/٤/٢ ملن رقم ١٣٧١ سنة ١٧ ق)

٣٠٥ - لا يعتبر الحكم أن يكون حين شخص دفاع المتهم قد قل عنه قولاً خطأ ما دام هذا القول لم يكن له أى اعتبار في ادانته وما دام الحكم مقاماً على أدلة مؤيدة إلى ما رتبته عليها .

(جلة ١٩٤٧/١١/١٠ ملن رقم ١٤٨٠ سنة ١٧ ق)

٣٠٦ - إذا كان التافض الذى يعيب به الحكم لا يبدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة لا يخفى على من يراجع الحكم كله فذلك لا مهم .

(جلة ١٩٤٩/١/٢٤ ملن رقم ٢ سنة ١٩ ق)

٣٠٧ - ان مجرد خطأ الحكم في ذكر الاسم الصحيح لشاهد ومكان وقوع الحادث لا يبدو ان يكون من الاخطاء المادية التي لا تؤثر في سلامته .

(جلة ١٩٥٠/٥/٢٩ ملن رقم ٥٣٣ سنة ٢٠ ق)

٣٠٨ - الخطأ المادى البحث لا يؤثر في سلامة الحكم . فلذا كان الحكم قد بين غوى شهادة شاهدين بما يتفق وما هو ثابت في الأوراق ولكنه عند الإشارة إلى رواية أولهما قد وقع منه في ذلك خطأ مادى فقال « ع » الشاهد الثانى . » فذلك لا يضره .

(جلة ١٩٥٠/١١/٢٨ ملن رقم ٤٧٢ سنة ٢٠ ق)

٣٠٩ - إذا وقع خطأ مادى في ذكر اسم الناجم الذى حضر عن المتهم بسبب اختساق اللقب في اسمى المحامين فذلك لا يضر في سلامة الحكم .

(جلة ١٩٥١/١/٨ ملن رقم ١٧٧٢ سنة ٢٠ ق)

٣١٠ - إذا كان ثابتاً لمسبب الحكم أن المدعين إلى الحق المدعى هما الذان رفعوا الدعوى بالطريق المباشر فلا يضره أن يرد بدلياً عنه أن النيابة رفعت الدعوى ضد المتهمين ، إذ البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اشتراك القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاختراع .

(جلة ١٩٥١/١٠/٢٧ ملن رقم ٨٧١ سنة ٢١ ق)

٢٩٩ - إذا ذكر الحكم التاريخ الذى وقعت فيه الحادثة على وجهه ثم أخطأ في ذكره في مكان آخر ، فهذا الخطأ المادى لا تأثير له في سلامة الحكم ، خصوصاً إذا كان التاريخ المجرى المقابل لتاريخ الميلاد الصحيح لم يتغير ذكره في الموضين .

(جلة ١٩٣٧/١٢/١٣ ملن رقم ٣٨ سنة ٥٨ ق)

٣٠٠ - إن خطأ الحكم في إثبات تاريخ الواقعة أو طلبات النيابة العمومية في الدعوى لا يؤثر على سلامته .

(جلة ١٩٥٢/٦/١٠ ملن رقم ١٦٠٣ سنة ٢١ ق)

٣٠١ - السهو الواضح لا يغير من الحقائق الثابتة المعلومة لحضور الدعوى فلذا كانت المادة المخدرة التى عوقب المتهم من أجل احرازها هي « أفيون » كما تمل عليه بيانات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه وكان قد ورد في ديباجة هذا الحكم خطأ أنها « حشيش » ثم يرد أن بين الحكم أن هذه المادة هي « أفيون » ، اعتباراً على ما أثبت التحليل وكرر هذا البيان في جملة مواضع بما لا شك معه في أنها أفيون جله في خلاصته فذكر أن تهمة إحرار « الحشيش » قد ثبتت على المتهم فلا يصح للمتهم أن يترك كل ما ذكر في الحكم وكل ما دارت عليه المرافعة ويتسكك بأن ما ذكرته المحكمة الأولى سهواً وما ذكره سبهاً في ديباجة الحكم الاستئنافى من لفظ « حشيش » بدل لفظه « أفيون » هو أمر مفصل للحكم .

(جلة ١٩٣٣/٢/٢٧ ملن رقم ١١١٤ سنة ٣ ق)

٣٠٢ - إذا سها الكاتب عن ذكر عضو من أعضاء الهيئة التى تولت الحكم في ديباجة الحكم وكان اسم هذا العضو المذكوراً في محضر الجلسة ولم ينع الطاعن في طعنه على هذا الحكم أن الهيئة كانت عند إصداره مكتوبة من قاضيين فقط فلا يبطل هذا الحكم . خصوصاً أنه ما دام محضر الجلسة أثبت استيفاء الشكل فقد أزال كل شك في هذا الصدد وسد الطريق على إمكان الاعتراض بالبلان وذلك وفقاً لما نصت عليه تنقرة الثالث من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجبايات .

(جلة ١٩٣٣/١١/٢٧ ملن رقم ٥ سنة ٤ ق)

٣٠٣ - إذا كانت المحكمة على حسب الواضح من حكمها - لم تبت المتهم على أساس توافر سبق الإصرار وترصد لديه . وكانت العقوبة التى أوفدها عليه لا يصح معها القول بأنها قد أدت به على الأساس فلا يجب أن يكون قد جله في نهاية حكمها أن الواقعة قد

القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برضه وتأيد الحكم المستأنف ، فاه وإن كانت كلمة الاستئناف ، قد وردت بصيغة المفرد إلا أنها تنصرف إلى الاستئنافين معا ، ومن ثم لا يقبل الطعن على هذا الحكم بمقولة إن المحكمة لم تخطئ إلى أن هناك استئنافين (جلسة ١٩٥٢/٦/٢ طين رقم ٤٩٧ سنة ٢٢ ق)

٣١٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه قد وقع فى خطأ مادى من الكاتب بوضع قطعة على العاء المهمة فيما جاء به عن الحكم الابتدائى وقوله إنه خالف الصواب ، فهذا الخطأ وهو من الموضوع بحيث لا يدع مجالاً للشك فى المراد من الحكم لا يصح أن يؤسس عليه الطعن فى هذا الحكم بمقوله إنه استند إلى ما يصفه بأنه خالف الصواب . (جلسة ١٩٥٢/٥/١٨ طين رقم ٦٨ سنة ٢٣ ق)

٣١٧ - لا عبرة بالخطأ المادى الواضح الذى يرد بدبياجة الحكم التى يمررها كاتب الجلسة بعد التطقى به ، إذ أن هذا الخطأ المادى لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة . (جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ طين رقم ٩٧٧ سنة ٢٤ ق)

٣١٨ - إن سقوط كلمة سهواً من الكاتب فى الحكم لا يؤثر فى سلامته ما دام المعنى المقهور من الحكم لا يستقيم إلا على أساس وجود هذه الكلمة . (جلسة ١٩٥٢/٢/٢ طين رقم ١٠٦١ سنة ٢٢ ق)

٣١٩ - إذا لم تكن ثمة شبهة فى أن خطأ المحكمة بذكرها المعنى عليه ، بدلا من دلتهم ، إنما كان زلة قلم ولم يكن نتيجة لخطأ من المحكمة فى فهمها واقع التصوى ، فذلك لا يقدح فى سلامة حكمها . (جلسة ١٩٥١/١١/١٩ طين رقم ٤٦٥ سنة ٢١ ق)

٣١٢ - لا يؤثر فى سلامة الحكم خطؤه فى اسم شاهد بتقديم كلمة منه على أخرى مادام الظاهر من سياقه أن هذا الخطأ لا يبدو أن يكون زلة قلم أثناء التعوين . (جلسة ١٩٥٢/١/٢٨ طين رقم ١٠٧٣ سنة ٢١ ق)

٣١٣ - إن خطأ الحكم فى اسم المجنى عليه مادام أنه لا يبدو أن يكون زلة قلم أو خطأ غير مقصود لا يؤثر على حقيقة الشخص المقصود الذى أوردته الحكم كاملا فى صدره - ذلك لا يؤثر فى سلامته . (جلسة ١٩٥٢/٥/٧ طين رقم ٣٦٠ سنة ٢٢ ق)

٣١٤ - إن الاختلاف فى ذكر اسم المتهم بين أسباب الحكم ومنطوقه ليس إلا خطأ ماديا ولا تأثير له فى حقيقة الواقع من أنه هو لا غيره الذى صدر الحكم عليه باسمه الصحيح الوارد فى منطوق الحكم وهذا الخطأ المادى لا يؤثر فى سلامة الحكم . (جلسة ١٩٥٢/٥/١٢ طين رقم ٤٠٤ سنة ٢٢ ق)

٣١٥ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت فى صدره استئناف الطاعن واستئناف المستول عن الحقوق المدنية وما يربخ كل منهما ، ثم قال إن الاستئناف مقدم فى اليعاد القانونى فهو مقبول شكلا ثم انتهى إلى

حفظ النظام بالجلسة

(ر : إجراءات فروع ٣٦ - ٤٠)

خ

خير

(د . تموين قواعد أرقام ٤٢ - ٦٢)

خير

رقم القاعدة

٧ - ١	الفصل الأول : نديه
١٣ - ٨	الفصل الثاني : مناقشته
٤٤ - ١٤	الفصل الثالث : رأيه
٤٩ - ٤٥	الفصل الرابع : عمله
٥٦ - ٥٠	الفصل الخامس : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

الفصل الاول

نديه

- عدم التزام المحكمة الاستماعة بخير فيما ترى من مشاهدتها أنه لا يحتاج الى خبره فية - ١ - ٥
- عدم التزام المحكمة تبين خير للمضاهاة في دعاوى التزوير - ٦ و ٧
- (ر . أيضاً : اجراءات قاعدتان ١٦٦ و ١٩٣ وتحقيق قاعدتان ١٣ و ٣٢ وتروير قاعدة ٢٦ ودفاع قواعد ١٣٢ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٥ و ١٩٦ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٣ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٣ و ٢١٨ و ٢٢٠ و ٢٢٨ و ٢٩١ ونقض قاعدة ٣٨٣ وهناك عرض قاعدة ٤١)

الفصل الثاني

مناقشته

- عدم التزام المحكمة اجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته اذا رأت أنها في غنى عن رأيه - ٨ و ٩
- ندب كبير الاطباء الشرعيين بصفته لايتبع من حضور مساعده بدلا عنه واعتماد المحكمة على تقريره - ١٠ و ١١
- لاعل لحلف الطبيب الشرعى اليمين أمام المحكمة عند سؤاله بوصفه خيراً لا شاهداً - ١٢ و ١٣
- (ر . أيضاً : اثبات قاعدتان ٩٢ و ٢٧٠ ودفاع قواعد ١٦٦ و ١٨٣ و ١٩١ و ١٩٧ و ٢٠٧ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٧ و ٢١٩ ونقض قاعدة ٣٨٨)

الفصل الثالث

رأيه

- سلطة المحكمة في الأخذ بما تراه محلاً لتحويل عليه من تقرير الجبر واستبعاد ما لا تراه محلاً لاطمئنانها - ١٤ - ٢٤

موجز القواعد (تابع) :

- سلطة المحكمة في الجرم بما رجحه الطبيب الشرعى - ٢٥ و ٢٦
- سلطة المحكمة في الأخذ بما يقرره الطبيب المالج بشأن تحديد مدة الجز عن الأعمال الشخصية للمجنى عليه - ٢٧
- ندب المحكمة خيراً لا يلزمها الأخذ بتقريره - ٢٨ و ٢٩
- جواز اخذ محكمة الجسح في ادانة منهم في التزوير بتقرير خير قدم للمحكمة المدنية متى اطمأنت اليه - ٣٠
- سلطة المحكمة في الموازنة بين التقارير المقعدة في الدعوى والاخذ بما تطمئن اليه منها - ٣١ - ٤٢
- سلطة المحكمة في الأخذ بما ورد في تقرير التحليل ولو لم يكن منوهاً عنه في طلب التحليل - ٤٣
- عدم جواز اطراح رأى الجير الفنى في مسألة فنية استادا الى أقوال شهود - ٤٤
- (ر : أيضاً - اثبات قواعد ٢ و ٣١٠ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢٥ و ٣٢٧ و ٣٤٥ واجراءات قاعدة ١٤٨ واستئناف قاعدتان ٢٠١ و ٢٩٣ وتزوير قاعدتان ٢٠٩ و ٢١٥ وحكم قواعد ٢٠٥ و ٢٠٧ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٤٨ وخيانة أمانة قاعدة ٥٧ ودفاع قواعد ١٧٦ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٣٢٤)

الفصل الرابع

عمله

- عدم بطلان عمل الجير في مرحلة التحقيقات الأولية بشرط حضور الخصوم - ٤٥ - ٤٧
- عدم وصع أهل الخبرة امضاءاتهم على الاوراق المتضمنة المضاهاة عليها قبل الشروع في التحقيق لا يقترب عليه البطلان - ٤٨
- لتطبيب المعنى في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة به على القيام بأموريته - ٤٩
- (ر : أيضاً - نقض قاعدة ٣٨٤)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

- سلطة المحكمة في الجمع بين الطبيب الشرعى وبين الطبيب الكشاف لتسمع أقوال أولهما في مواجهة ثانيهما - ٥٠
- الزام المحكمة بجابية التهم الى طلب تكمينه من الاطلاع على تقرير الجير - ٥١
- عدم سريان الشروط الواردة في قانون الجبراء رقم ٧٥ سنة ٣٣ على موظفى الحكومة من أهل الخبرة - ٥٢
- المجدلة فيما انتهت اليه المحكمة من الأخذ بتقرير الجير للاسباب الساتمة التى بنى عليها غير مقبولة أمام محكمة النقض - ٥٣
- سلطة المحكمة في الاعتماد في تقدير سن المجنى عليها على تقدير الجير الفنى - ٥٤
- كفاية تمويل الحكم في اقتناعه بحصول القتل خفياً على ماورد بالكشف الطبى - ٥٥
- استناد المحكمة الى التقرير العنى المتقدم في الدعوى يبيد اطراحها للتقرير الاستشارى المقدم منها - ٥٦
- (ر : أيضاً - اجراءات قاعدتان ١٠٦ و ١٥٧ وتنظيم قاعدة ٢٩)

القواعد القانونية :

الفصل الاول

نذب

١ - إن القانون لم يعين للمحاكم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا بد منها ، فلم يوجب عليها تعيين خبراء لكشف أمور هي في ذاتها واضحة يدركها القاضي وغير القاضي ، بل جعل القاضي مطلق الحرية في أن يقرر بنفسه الحقيقة التي يقتضيه بها - بمشاهدته الحسية .
(جلة ١٩٣٢/١٧/٢١ طين رقم ٨٢١ سنة ٣ ق)

٢ - إن المحكمة ليست ملزمة قانونا بنذب غير إذا كانت ترى في الأدلة المقدمة لديها ما يكفي للفصل في القضية بدون نذب غير فإذا أثبتت المحكمة في حكمها عدم الحاجة إلى بحث قوى المتهم العقلية اكتفاء بما ظهر لها من حالة المهم وقت ارتكاب الجريمة وبمدها فليس مما يطعن على حكمها أن ترد على طلب الدفاع بنذب غير لتقدير قوى المتهم العقلية بأنها لا ترى فائدة من ذلك .

(جلة ١٩٣٢/١٠/٢٠ طين رقم ٧٠٧ سنة ٣ ق)

٣ - لقاضي الموضوع كامل السلطة في تقدير حالة المتهم العقلية بما يستدعيه هذا الشأن من قس أقواله وإجاباته وأملته وأثناء التحقيق وبما يراه من وقائع الدعوى وظروفها . ولا شيء في القانون يحتم عليه الكشف طبيا على المتهم ادعى الخلل عنه أنه يحتل الشعور وطلب الكشف عليه بمعرفة طبيب أخصائي ما دام القاضي قد وجد في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدته بشأن عقلية ذلك المتهم ولم يرعلا لإجراء تحقيق آخر في هذا الصدد .

(جلة ١٩٣٤/٧/١٩ طين رقم ٤٠ سنة ٤ ق)

٤ - إن محكمة الموضوع هي الخيرة الأعلى في كل ما يستتعي خبرة فيه فتى قدرت أن حالة معينة لا تقتضي عرضا على الطبيب الأخصائي لأن ظروف العادة تشير بذاتها إلى الرأي الواجب الأخذ به فلها تكون بذلك قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف محكمة النقض عليه .

(جلة ١٩٣٥/٤/١ طين رقم ٨٥٩ سنة ٥ ق)

٥ - ليست محكمة الموضوع ملزمة بالاستماع بخبير فها ترى من مشاهدتها أنه لا يحتاج إلى خبرة قية .
(جلة ١٩٣٥/١١/٢٨ طين رقم ١١٣٦ سنة ٥ ق)

٦ - لا إخلال بحق الدفاع إذا لم تحب المحكمة طلبه تعيين غير لفحص العقد المقول بزيوره متى كان فيها ذكره حكما عن طريقة التزوير وثبوته على المتهم ما يفيد أن المحكمة اقتنعت بما شاهده هي وبما تبينه من وقائع الدعوى وأقوال الشهود بمحصول التزوير وبأنها لم تكن في حاجة إلى الاستماع برأى قتي في ذلك .

(جلة ١٩٣٨/١١/٧ طين رقم ١٢٣٧ سنة ٨ ق)

٧ - إن المحكمة غير ملزمة قانونا بأن تعين غيرا للمساعدة في دعاوى التزوير متى كان التزوير ثابتا لديها من مشاهدتها هي أو بما يصحكون في الدعوى من أدلة أخرى .

(جلة ١٩٤٧/٥/٤ طين رقم ١٢٠٥ سنة ١٢ ق)

الفصل الثاني

مناقشة

٨ - ليس في القانون ما يحتم على المحكمة إجابة طلب استماع الطبيب لمناقشة بل إن لها أن ترفض هذا الطلب إذا ما رأت أنها في غنى عن رأيه بما استخلصت من الوقائع التي تبنت لديها .

(جلة ١٩٣٤/١٠/١٩ طين رقم ١٣٧٧ سنة ٤ ق)

٩ - لا وجه للطعن على الحكم لعدم استماع المحكمة فيه بالطبيب الشرعي لمعرفة أن العيار الذي سبب القتل هو العيار المطلق من البندقة الخراطوش التي كان يحملها المتهم ولو كان تقرير الممثل الكياني الذي استند إليه الحكم في الاداة قد أثبت أن قطع الرصاص المستخرجة من جسم المجني عليه هي من النوع الذي يطلق عادة من بنادق رمنجتون ، وذلك ما دام ما ورد في تقرير الممثل الكياني ، مما أشار إليه المتهم في طعنه ، لا يبنى بذاته أن قطع الرصاص المستخرجة من جثة المجني عليه قد استعملت في بندقية من نوع آخر غير الرمنجتون ، والدفاع عن المتهم لم يطلب الاستماع بالطبيب الشرعي .

(جلة ١٩٤٧/٢/٢٨ طين رقم ٥٣٩ سنة ١٩ ق)

١٠ - متى كان قرار المحكمة بنذب كبير الأطباء الشرعيين لثوقيع الكشف الطبي على المجني عليه لم يصدر بنذب باسمه بل بمنصبه ، فقام بهذه المأمورية مساعدته ولم يترضى الطاعن على ذلك - فانه لا جناح على المحكمة إذا هي اعتمدت في حكمها على تقرير المساعد .

(جلة ١٩٣٧/١١/٢٤ طين رقم ٩٩٠ سنة ٢٢ ق)

١١ - ما دام التذنب الصادر من المحكمة لكبير

١٧ - إن العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون بمقتضى ما قضى الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة . وما دام هذا الأساس الذى اعتمد عليه القاضى لا يثنى حكا من أحكام القانون فهو في حل من الاعتداء عليه خصوصا إذا كانت الظروف قد حالت بين القاضى وبين المسائل الأخرى التى كان يصح الاعتداء عليها في الأحوال العادية فلذا اتخذ خير من الصور الشعبية للسندات المفقودة أساسا للمضاهاة وراث المحكة أن هذه الصور تصلح أساسا لها وأن تلك المضاهاة تنتج حقا النتيجة التى انتهى إليها الخير . والى تحمل المحكة تثبت قلة نامة بها قرره فلا حرج على المحكة في ذلك .

(جـ ٤/٣/١٣٩٥ طن رقم ٢٠٣٦ س ٤ ق)

١٨ - المحكة ليست ملزمة بالأخذ بتقارير الخبراء الذين تستهم لأداء عمل معين ، بل إن لها مطلق الحرية في تقدير مدى هذه التقارير فأخذ بها تطعن إليه وتطرح ما عدها .

(جـ ١٦/١٦/١٣٩٧ طن رقم ١٠٧٧ س ٧ ق)

١٩ - لمحكة الموضوع أن تستخلص من تقرير الطبيب الشرعى كمية حصول الإصابة بالجنى عليه ، وما دام ما استخلصت يكون سائفا مقبولا فلا شأن لمحكة التفتش معها ، حتى ولو كلف ذلك مخالفا لما قرره الجنى عليه نفسه في هذا الصدد .

(جـ ١٢/١٢/١٣٩٧ طن رقم ١٩٠٥ س ٧ ق)

٢٠ - لمحكة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التاليفية لتقرير الخير المقدم إليها ولا يجوز إثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض .

(جـ ١٨/١٨/١٣٩٨ طن رقم ٩٥١ س ٨ ق)

٢١ - إن تقدير رأى الخير والفصل فيما يوجه إلى تقريره من اعتراضات والبت في طلب تعيين خير آخر - كل ذلك مما يختص به قضى الموضوع ، ولا معقب على قوله ما دام لم يخالف في ذلك مقتضى المنطق والقانون . ولذا كانت المحكة قد اطمانت إلى تقرير مصلحة الطب الشرعى المقدم في الدعوى ، وراث أن المطاعن التى وجهت إليه غير جديده ، فلا مريب عليها إذا هي رفضت طلب تدب خير آخر (في الخطوط) ، ما دامت قد علت هذا الرفض تعليل مقبولا .

(جـ ١٨/١٨/١٣٩٨ طن رقم ١٣٨٨ س ١٤ ق)

٢٢ - إذا كلف الدفاع عن المتهم حين طلب تدب الطبيب الذى قام بشرح جثة الجنى عليه لمناقشته

الأطباء الشرعيين لم يكن لخصه بل بصفته فإن حضور مساعده بدلا عنه لا يمنع المحكة من أن تعتمد على التقرير الذى قدمه .

(جـ ١٦/١٦/١٣٩٣ طن رقم ١١٤٢ س ٢٢ ق)

٢٣ - متى كان بين من الاصلاح على الأوراق أن الطبيب الشرعى سئل أمام المحكة بوصفه خيرا لا شاعدا ، فإنه لا يكون ذلك محل لخله البين اكتفاء بالبين الذى حققنا تقديرا لقانون الخبراء .

(جـ ١٦/١٦/١٣٩٠ طن رقم ١٠٠٣ س ٢٢ ق)

٢٤ - من رأى دينا عند مباشرة لوظيفته يعنى عن تخليفه في كل قضية يحضر فيها أمام الحاكم . وإنه فإنه لا يجب الحكم أن يكون الطبيب الشرعى قد أدى بشهادته أمام المحكة دون حلف البين .

(جـ ١٦/١٦/١٣٩٥ طن رقم ٩٧٥ س ٢٤ ق)

الفصل الثالث

رأيه

١٤ - لمحكة الموضوع أن تأخذ من تقرير الخير بما تراه ملائما لتحويل عليه وتبنيده منه ما لآراءه ملائمتها ، ولا يمكن الاعتراض عليها في ذلك لأن رأياها في تلك المسائل الموضوعية نهائى ولا معقب عليه .

(جـ ١٣/١٣/١٣٩٣ طن رقم ١٦٧٦ س ٢٢ ق)

١٥ - إن تقرير الخير إنما هو نوع من الأدلة التى تقوم في الدعوى لمصلحة أحد طرفي الخصومة . ففى ناقصه المضمون وأصل كل منهم ، أى فيه كان للمحكة أن تأخذ به لمصلحة هذا الفريق أو ذاك أو أن تطرحه ولا تقبله ودنا . وليس عيبا على كل حال أن تخبه المضمون الى ما ستأخذ به من الأدلة وما ستطرحه منها فإن تقدير الأدلة من أخص خصائص محكمة الموضوع فقرر في ما تراه بلا منازع ولا رقيب .

(جـ ١٦/١٦/١٣٩٣ طن رقم ٨٢٤ س ٣٢ ق)

١٦ - لم يمنح القانون أن يكون الكشف على المصاب من طبيب المحكومة كما أنه لم يوجب كذلك على المحكة الأخذ بالكشف الطبي المتوقع من طبيب حكوى بل إن المحكة أن تأخذ به أو تهمله كما أن لها أن تنزل على الكشف الطبي المتوقع من طبيب غير حكوى إذ هو دليل كاشف الأدلة التى تقدم لها وتقع تحت تقديرها وحلها .

(جـ ١٦/١٦/١٣٩٣ طن رقم ١١٣٣ س ٢٢ ق)

بأن الإجابة حصلت في وقت الحادث فذلك لا يمنع بحكمة الموضوع، مع اعتيادها في حكمها على رأى الطبيب أن تقرر أن الإجابة حصلت في ذلك الوقت من كادت وقائع الدعوى قد أثبت ذلك عنهما وأكده لديها .
(جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠ طين رقم ١٠٩٥ سنة ١٤ ق)

٢٧ - للحكمة حق الأخذ بما يقرره الطبيب المعالج بشأن تحديد مدة الحجر عن الأعمال الصحية ولو كان الصاب يتألم جراح المستقي .
(جلسة ١٩٣٥/٣/١١ طين رقم ٨٢٢ سنة ٥ ق)

٢٨ - إن نذب المحكمة خيرا لعمل المضاهة على ورقة معينة ليس من شأنه، ولا يمكن أن يكون من شأنه، أن يسلبها حقا في أن تأخذ أو أن لا تأخذ بقرار الخبير الذي تدبه . فلما هي رأت لأي سبب من الأسباب أن لا تأخذ بقرار الخبير فلا يصح ربما بالنقض ولو كان السبب هو عدم امطاشتها إلى ورقة المضاهة
(جلسة ١٩٤٣/٢/١ طين رقم ٣٣٧ سنة ١٣ ق)

٢٩ - نذب المحكمة خيرا في الدعوى ليس من شأنه أن يسلبها سلطتها في تقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها . فإذا ما جادل الخبير المنتدب برأى ذلك الرأى لا يمكن أن يقيد بها في التقدير ، كما أنه لا يجب عليها في هذه الحالة أن تعين خبيرا آخر حتى لم تكن المسألة على البحث قية بحثا بحيث لا تستطيع قانونا إبداء رأى فيها .
(جلسة ١٩٤٦/١١/١٦ طين رقم ١٨٠٥ سنة ١٦ ق)

٣٠ - لمانع من أن يأخذ محكمة المنع في إداة منهم في التزوير بقرار خبير قدم للحكمة المدنية متى اطعأت إليه ووجدت فيه ما يقتضيه بارتكابه التزوير .
(جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤ طين رقم ١٨٠١ سنة ١٧ ق)

٣١ - إذا كانت المحكمة قد عرضت في حكمها لتقارير الأطباء الثلاثة : الطبيب الذى قدم تقرير الصفة التشريعية، والطبيب الشرعى المساعد الذى تدبه النيابة بدلا من كبير الأطباء الشرعيين الذى كان على التهم قد طلب تدبه، والطبيب الذى قدم تقررا استناديا في الدعوى، ثم ذكرت رأى كل منهم وانتهت إلى الأخذ برأى الطبيب الشرعى المساعد، ولم تر حاجة إلى نذب كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في تلك التقارير كطلب القطع لما رأته فيها عما يوضح لما سئل الفصل في الدعوى والوصول إلى الحقيقة، فلا غبار عليها في عدم استجابتها إلى ما طلبه الدفاع .
(جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦ طين رقم ١٤٠٠ سنة ١٧ ق)

فيا تقرر بعض الشهود من أن المبنى عليه تكلم عقب إصابته لم يشترط عليه هذا إلى أن يلبس آخر لا يستطيع أداء هذه الأمور . ورأت المحكمة أن الطبيب الشرعى يستطيع أداءها من واقع الملاحظة على الأوراق ومنها التقرير الذى حرره الطبيب الذى شرح الجثة، وكان رأيا هذا صوغا . فلا يحق للتهم أن يجادل في هذا الصدد، وخصوصا إذا كان لم يبد اعتراضا على نذب الطبيب الشرعى وكان عاميه قد ترفع في الدعوى على أساس التقرير المتقدم منه ولم ينازع في صلاحية لإثبات الحقيقة التي انتهت إليها المحكمة .

(جلسة ١٩٤٧/٦/٢ طين رقم ١٣٣١ سنة ١٧ ق)

٢٣ - للحكمة أن تأخذ من الأدلة ما تظن إليه، وتقرر الخبير إن هو إلا دليل من هذه الأدلة فلا تريب على المحكمة إذا هي اطرحته ما ورد في تقرير الخبير ما دامت لم تظن إليه للاعتبارات السافطة التي أوردتها في حكمها .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٧ طين رقم ٦٦٠ سنة ٢٥ ق)

٢٤ - إذا ذكرت المحكمة في حكمها قلا عن تقرير الطبيب الشرعى أن يات الصفة التشريعية لم تساعده على تعيين ساعة وفاة التفتيل تحييا دقيقا، ولكنها من جهة أخرى حددت بنسب تلك الساعة أخضا بها نيته من ظروف الدعوى وملايساتها وشهادة الشهود، فلا مطن عليها في ذلك، إذ هي قد بنت حكمها فيه على أساس صحيح لما الحق في الاعتقاد عليه لاستخلاص ما ترى استخلاصه منه .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ طين رقم ٢٨٧ سنة ٣ ق)

٢٥ - إذا كانت تقارير الأطباء عن العاهة المختلفة بالمبنى عليه قد تضمنت أنه أصيب يوم الحادث بالضرب الذى نشأت عنه العاهة، ومع هذا ورد بها أن ذلك هو على سبيل الترجيح لا على سبيل الجزم، فلا تريب على المحكمة إذا هي جزمت بصحة ما رجعه الأطباء على اعتبار أنه هو الذى يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها . ولا يصح أن ينسب عليها أنها أقامت قضاءها على الاحتمال والظن لا على اليقين والجزم . وكذلك لا تريب عليها إذا هي لم تستمع الأطباء، ما دام التهم يطلب ذلك إليها، وما دامت هي قد رأت بعد ما استبان من تقاريرهم أنه ليس هناك من قائمة لها مع بالجلسة .

(جلسة ١٩٤٧/٥/٢١ طين رقم ١٣٣١ سنة ١٣ ق)

٢٦ - إذا كان الطبيب الشرعى لم يجرم في تقريره

أعلنت وظفتها في حدودها ولا يقبل التمس على حكمها لهذا السب .

(جلة ١٩٥٣/٧/٢٠ طن رقم ٧٣ سنة ٢٣ ق)

٣٨ - إن الأمر في تقدير رأى الخبراء والفصل فيها يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ما يخص به قاضي الموضوع ، فهو في هذا غير ملزم بتعيين غير آخر ما دام قد استند في أخذه برأى الخبير الذي اعتمده إلى ما لا يخفى الملق والقانون . وإذا فني كانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد أخذت في حكمها بتقرير مدير عام مصلحة الأمراض العقلية الذي أحيل إليه الطاعن لحرقه مدى مسؤوليته عن عمله وقت اقتراف الجريمة والتي أثبت في تقريره أنه حال من أذى مرض عقل وأنه يبي ما يقول وبعد مسئولاً عن عمله ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة مراعاة نخب خبير آخر أو استدعاء الطبيب الفاضل لمناقشته . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له عمل .

(جلة ١٩٥٣/١٢/٧ طن رقم ١٤٤٢ سنة ٢٣ ق)

٣٩ - للمحكمة باعتبارها الخبير الأعلى أن تأخذ بتقرير طبي متى اطمانت إليه واقتضت بما ورد فيور أن تطرح تقريراً آخر يخالفه ، دون أن تكون ملزمة بالاستجابة إلى طلب الدفاع لمواجهة الأطباء بعضهم ببعض أو مناقشتهم والاستماع في الترجيع بينهم .

(جلة ١٩٥٤/١٢/٢٠ طن رقم ١١١٦ سنة ٢٤ ق)

٤٠ - للمحكمة أن تاحل بين تقارير الخبراء ، وتأخذ منها ما تراه وتطرح ما عداه ، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه .

(جلة ١٩٥٤/١٢/١٣ طن رقم ١١٨٣ سنة ٢٤ ق)

٤١ - لمحكمة الموضوع - بما لها من سلطة التقدير - كامل الحرية في الأخذ بما تطعن إليه من تقارير الخبراء ، وإطراح ما لا تطعن إليه منها .

(جلة ١٩٥٥/٢/١٠ طن رقم ٢٢٧٤ سنة ٢٤ ق)

٤٢ - إن قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بتفريغ الجثة غير رعيه الذي نديه المحكمة لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أن المحكمة قد اطمانت إلى عمله وإلى الأقوال الأخيرة التي أداها الطبيب الشرعي الذي سبق له أن أوقع الكشف على المصاب وما دام تقدير الدليل موكولاً إليها .

(جلة ١٩٥٥/٢/٢١ طن رقم ٢٦ سنة ٢٥ ق)

٤٣ - لا ترمي على المحكمة إذا أخذت بتقرير التحليل يصدره أخصائيها ، فيمكن منوها عنه في طلب

٣٢ - المحكمة ، بما لها من السلطة في تقدير أدلة الدعوى ، أن توازن بين التقرير الطبي الشرعي وبين التقرير الاستشاري وأن تأخذ بما تطعن إليه منهما . فإذا هي اطمانت إلى الأخذ بأولهما دون الثاني فلا يصح أن ينسب عليها أنها لم توجه الطبيب أو ناقشتها أو تسعين في الترجيع بينهما ، وإذا كان الدفاع لم يطلب إليها استدعاء الطبيب أو الاستماع بغيرها فليس له أن ينسب عليها إغفال ذلك .

(جلة ١٩٤٩/١٠/١٨ طن رقم ٨٢٠ سنة ١٩ ق)

٣٣ - لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تحول على تقرير طبي يتفق مع شهادة شهود الإثبات في تميز شهادتهم وأن تطرح تقريراً آخر لا يتفق معها باعتبار كل ذلك من أدلة الدعوى .

(جلة ١٩٥١/٢/١٢ طن رقم ١٣٢٧ سنة ٢٠ ق)

٣٤ - المحكمة حرة في أن تأخذ في إدانة التهم بما تطعن إليه من تقرير الأطباء المقدمة في الدعوى وتنبع ما لا تطعن إليه منها ولا معقب عليها في ذلك

(جلة ١٩٥١/١٠/٨ طن رقم ٤٠٧ سنة ٢١ ق)

٣٥ - الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى قاضي الموضوع ، فهو غير ملزم بتعيين غير آخر ما دام قد استند في أخذه برأى الخبير الذي اعتمده إلى ما لا يخفى الملق والقانون .

(جلة ١٩٥٢/٢/٢٦ طن رقم ١٢٩٦ سنة ٢١ ق)

٣٦ - للمحكمة أن تقدر رأى الخبير وتفصل فيما يوجه إلى تقريره من اعتراضات . فإذا هي اطمانت إلى تقرير غير مصلحة الطب الشرعي للأسانيد الفنية التي ينسب عليها ولما نيتته بنفسها بما يتفق مع الرأى الذي انتهى إليه هذا التقرير فلا تريب عليها إذا هي اطرحته تقرير غير استشاري أو رفضت نخب غير آخر للمساهمة ما دامت قد أقامت هذا الرفض على أسباب مقبولة .

(جلة ١٩٥٢/١/٢٩ طن رقم ١٢٩٦ سنة ٢١ ق)

٣٧ - للمحكمة بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى أن توازن بين التقارير الطبية والآراء التي يبدونها الأطباء عند مناقشتهم أمامها ، فإذا كانت المحكمة إذ أخذت بما جاء بتقرير الطبيب الشرعي وبقرار مدير معهد مستشفى الكلب وما أداها عند مناقشة أمام المحكمة . واطرحته رأى الأطباء الاستشاريين ، فإنها تكون قد

على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات . ولكنه لم يربط على مخالفتها أى بطلان .

(جـ ٤٧/٢٢ من رقم ١٩٥٤ سنة ٢٤ ق)

٤٧ — إن قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادتين ٨٥ ، ٨٩ على تدب الخبراء بمرقة قضى التحقيق ودرم بمرقة الأصحاب وطلب هؤلاء خبراء استشاريين ونظم الإجراءات التي يهر عليها الخبراء في أداء مأمورياتهم قصص على وجوب حضور قاضي التحقيق وقت العمل وملاحظته ما لم يقتض الأمر القيام بالمأمورية بدون حضوره وأجل أن يؤدي الخبر مأموريته في جميع الأحوال بدون حضور الخصوم ، كما نص في المادتين ٢٩٢ ، ٢٩٣ من القانون المشار إليه على حق المحكمة في أن تعين خبيراً واحداً أو أكثر سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم وأن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا لإيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة دون أن يشفع ذلك بوضع إجراءات تنظم التدب بمرقة محكمة الموضوع وبوضع ضوابط راعيا الخبراء في أداء مأمورياتهم ، وسكوت الشارع في هذا الباب عن ذلك يشير إلى كفافه بما وضعه عنها من تقنين من قبل وأنه لا يرى تدبلا أو إضافة إليه ، وخصوصا وقد أشار إلى التقارير المقدمة في التحقيق الابتدائي وأجل للمحكمة أن تستكمل ماها من قصص بإعلان الخبراء لتقديم لإيضاحات عنها بالجلسة .

(جـ ٤٧/١١ من رقم ١٠٥٤ سنة ٢٤ ق)

٤٨ — إن المادة ٢٦٨ من قانون المرافعات إذ نصت على ضرورة وضع أهل الخبرة إعطاءاتهم وعلاماتهم على الأوراق المتقضى المناظرة عليها قبل الشروع في التحقيق فلها لم ترتب البطلان على مخالفة ذلك .

(جـ ٤٧/١١ من رقم ١٩٥٨ سنة ١٨ ق)

٤٩ — الطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستانة به على القيام بمأموريته فإذا كان الطبيب الشرعي الذي تدب في الدعوى قد استعان بأخصائي للكشف على الجنى عليه وتقدير مدى الإصابة ، ثم أقر هو هذا التدبير وبناء ، وأبدي رأيه في الحادث على ضوءه ، فليس يتدفع في الحكم الذي استند إلى هذا التقدير كون الأخصائي لم يحلف باليمين قبل إبداء رأيه ، على أن الاحتجاج بهذا كان يجب

التحليل ، فإنه مادام الطبيب المتدب التحليل قد اكتشف أثناء عملية أو تجار به الفية ما يفيد في كشف الحقيقة فن واجبه أن يثبت في تقريره لا على أساس اتصاله اتصالاً وثيقاً بالمأمورية التي تدب لها وأن التدب يشمله بطبيعة الحال ، بل أيضا على أساس أن إخبار جهات الاختصاص بكل ما يجيد الحقيقة في المسائل الجنائية واجب على كل إنسان ، والمحكمة تقدر الدليل المستند من ذلك بجميع الظروف المحيطة به كما تقل بالنسبة إلى سائر الأدلة .

(جـ ٤٧/٢١ من رقم ٢٣٨١ سنة ١٧ ق)

٤٤ — إن رأى الخبير التقني في مسألة تقنية لا يصح تقديره بأقوال الشهود . فإذا كانت المحكمة قد اطرحت رأى مدير مستشفى الأمراض العقلية في الحالة العقلية لشخص واستندت في القول بسلامة عقله إلى أقوال شهود ظمها تكون قد اخلت بحق الدفاع وأستحكما على أسباب لاعتمله .

(جـ ٤٧/٢١ من رقم ١٩١٧ سنة ٢٠ ق)

الفصل الرابع

عمله

٤٥ — الدفع بإعلان تقرير الخبير مباشرة بالمأمورية في غيبة الخصوم لا يجوز ابتداءه لأول مرة لدى محكمة التقص . على أنه في البداوى الجنائية لا يكون عمل الخبير في مرحلة التحقيقات الأولية بغير حضور الخصوم باطلا إذا كانت السلطة القضائية التي تدبه لم توجب عليه حضور الخصوم معه أثناء مباشرة العمل . وذلك لأن هذه التحقيقات لا يشترط قانونا لصحتها أن تكون قد يوشرت حتيا في حضرة الخصوم كما هي الحال في إجراءات المحاكمة في جلسات المحاكمة بل أن القانون صريح في الجزاء منخ الخصوم عن الحضور أثناء مباشرة عمل أو أكثر من هذه الأعمال لسبب من الأسباب التي يقتضيها حسن سير التحقيق أو يوجبها الحرص على ظهور الحقيقة .

(جـ ٤٧/٢٠ من رقم ٢٥٠١ سنة ١١ ق)

٤٦ — إن نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في أنه يجوز لتغيير أداء مأموريته — التي أول عملية فيها هو فض الأبحاث — بغير حضور الخصوم ، وأن القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتعريض المضبوطات ونظنها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة

إليه فلا ترمى عليهم هذه الشروط ، كما يستفاد من
نص المادتين ١١٥١٠ من القانون المذكور .

(جـ ١/١٤٤/٥/١ ط ١٩٤٤ ط ١٩٤٤ رقم ٢٣٨ سنة ١٤ ق)

٥٣ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه
طوب ببيع رسوم السمعة المستحقة عن آثار الكهر باني
المورد السينا المملوكة له عن المدة من كذا إلى كذا فلم
يقم بسدادها ثم أعمل حكم القانون في تقدير الرسوم
المستحقة وأخذ في ذلك بما قرره الخبير الذي عين
لتقديرها ثم أورد الأسس التي بنى عليها الخبير تقريره .
وكانت الأدلة التي اعتمد عليها في ذلك من شأنها أن
تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها - فالجائفة في ذلك من
جانب المتهم تكون مجادة موضوعية لا تقبل أمام
محكمة التقصير .

(جـ ١٧/١٧/١٩٥١ ط ١٩٥١ رقم ٨٨٧ سنة ٢١ ق)

٥٤ - لا حرج على المحكمة في الاعتماد في تقدير
من الجنى عليها على تقدير الخبير الفني ، ولا يصح لشي
على الحكم في ذلك بما يقوله الطاعن من أن حقيقة
السن معروفة في دار البطريركية ، لأن هذه الدار ليست
هي الجهة الرسمية التي تحفظ بها السجلات المعدة لتقيد
العواليد .

(جـ ١٣/١٣/١٩٥٢ ط ١٩٥٢ رقم ١١٦٦ سنة ٢٢ ق)

٥٥ - يكفي أن يعول الحكم في اقتناعه بحصول
القتل ختقاً على ما ورد بالكشف الطبي المتوقّع على جهة
الجنى عليه وعمل الصفة التشريعية عليها ، وأن في إثبات
الحكم لما قرره الطبيب الكشاف والمشرح الجثث
ما يكفي لاحتفاء الوقائع من جهة تبيان الطريقة التي
حصل بها القتل لا سيما أن الأمر في هذه الحالة هو من
وظيفة الطبيب نفسه يقرره بحسب ما يهديه إليه العلم
والمعاني .

(جـ ٣٠/٤/١٩٣٤ ط ١٩٣٤ رقم ٣٢ سنة ٤ ق)

٥٦ - إن استناد المحكمة إلى التقرير الفني المقدم في
الدعوى يفيد اطراحها للتقرير الاستشاري المقدم فيها
وليس يلزم عليها أن ترد على هذا التقرير .

(جـ ١١/١١/١٩٥١ ط ١٩٥١ رقم ١١١٦ سنة ٢١ ق)

إليه أمام محكمة الموضوع كيفاً يمكن إثارة أمام
محكمة التقصير .

(جـ ٣/٣/١٩٤٤ ط ١٩٤٤ رقم ٣٧٣ سنة ١٩ ق)

الفصل الخامس

مسائل منوعة

٥٠ - لاغضاضة من الوجهة القانونية في أن
تجمع المحكمة بين الطبيب الشرعي وبين الطبيب الكشاف
لتسمع أقوال أولهما في مواجهة ثانيهما عن بعض قط
وأدلة في تقرير الثاني كانت مثارة للاعتراض والتشكيك
من جانب الدفاع ، ولتستعرض من الطبيب الشرعي عن
بعض ما غرض في تقريره ، وتعرضه عما قام به من
الإجراءات التي قد يحتاج الطبيب الشرعي إلى السؤال
ضنها كيفاً يستطيع أن يدل برأيه فيها تأله المحكمة عنه .
(جـ ٥/١٢/١٩٣٢ ط ١٩٣٢ رقم ٢٧٨ سنة ٣ ق)

٥١ - لا يجوز قانوناً الاعتماد على تقرير خير
كدليل للآليات أو التي إلا بعد أن يتمكن الأنصام
من مناقشة والإدلاء للحكمة بطعوناتهم عليه ، ولا
يتمسك ذلك في أحوال المضاماة إلا إذا كانت أوراقها
موجودة في ملف الدعوى ومغايرة ذلك تعتبر إخلالاً
بحق الدفاع مجتلاً للحكم ، خصوصاً إذا طلب الخصم من
المحكمة تمكينه من الاطلاع على تقرير الخير ولم يجبه
المحكمة إلى طلبه ، فإذا أدانت المحكمة متهماً في جريمة
تزوير اعتاداً على ما قرره خير ندينه المحكمة المختلطة
في قضية تجارية من أن بسملة السند (موضوع التهمة)
مزورة ولم تستجب إلى طلب عاى المتهم ضم أوراق
المضاماة التي قام بها ذلك الخير إلى ملف الدعوى
الجنائية لتحقيق دفاعه بأن الأساس الذي بنى عليه هذا
التقرير غير صحيح ولم ترد على هذا الطلب بشيء كان
حكمها ميباً متعيناً تقضه .

(جـ ٨/٦/١٩٣٦ ط ١٩٣٦ رقم ١٣٨٨ سنة ٦ ق)

٥٢ - إن الشروط الواردة في المادة الرابعة من
قانون الخبراء رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ الصادر في ١٠ يوليو
سنة ١٩٣٣ قد وضعت للخبراء المقيدين أسماءهم في الجسور ،
أما موظفو الحكومة الذين يجوز إستادعمل أهل الخبرة

خدمة عسكرية

موجز القواعد :

- جريمة التخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر شرعي في ظل قانون القرعة القديم - ١
- وجوب تقديم نقر القرعة بما لديه من أوجه للمعافاة لمجلس الاقتراع قبل اجراء الاقتراع والا سقط حقه في المعافاة - ٢
- مناط تطبيق أحكام المادتين ١٧١ و ١٧٤ من قانون القرعة العسكرية القديم وطبيعة الجريمة في كل منهما - ٣ و ٤
- بداية مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة الاهمال عن التبليغ - ٥
- بداية مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة تخليص نمر من الخدمة العسكرية - ٦
- بداية مدة سقوط الدعوى الجنائية في الجرائم الميئة بالمادتين ١٧٨ و ١٧٩ من قانون القرعة العسكرية - ٧
- مناقبة الجندي الفار من الخدمة العسكرية الذي هرب بعد القبض عليه وقبل تسليمه الى الجيش بمقتضى قانون الجيش وحده - ٨
- (ر : أيضاً : استئناف قاعدة ٣٣٦ وتزوير قاعدة ١٦٦ وجريمة قاعدتان ١١ و ١٢)

القواعد القانونية :

١ — إن المادة ١٣١ من قانون القرعة العسكرية نصت على عقاب كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية وارثكب إحدى الجرائم المذكورة في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من ذلك القانون ، ومن هذه الجرائم جريمة التخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر شرعي . ولم تستثن هذه المادة من حكمها إلا الأشخاص الذين عوملوا بمقتضى أحكام المادتين ١٢٩ و ١٣٠ ، أى الأشخاص الذين أمرتجنيد مجلس التحقيق المعين من قبل وزارة الحرية . وإن فن يتخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر شرعي ، ولم ير مجلس التحقيق السالف الذكر تجنيده ، يجب عقابه طبقاً لمادة ١٣١ ، سواء أكان ممن توافر فيهم شروط اللياقة للخدمة العسكرية أم لا توافر .

(جلة ١٩٣٦/١١/٩ طن رقم ٢١١٠ سنة ٦ ق)

٢ — إن المفهوم من نصوص المسواد المتعلقة بالمعافاة (خصوصاً المادة ٤٨) من قانون القرعة العسكرية الصادر به الأمر المال رقم ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ أن نقر القرعة الذي يكون لديه وجه للمعافاة يجب عليه أن يقدم به لمجلس الاقتراع قبل اجراء الاقتراع ولا سقط حقه في المعافاة . فلأن أن يفصل مجلس الاقتراع في وجه المعافاة يكون نقر القرعة لازماً كإثبات أقرار القرعة

بالتصريح لكل ما يفرضه عليه القانون من أوامر ونواه . وليس له ، ولو كانت معافاته مقطوعاً بها ، أن يعتمد من تلقاء نفسه على ذلك ويخالف ما يفرضه القانون من واجبات . وإن فلأ طلب شخص للقرع فتخلف ولم يقدم لمجلس الاقتراع يطلب معافاته بناء على ماله من الأسباب ثم عند عا كنه جنائياً عن تهمه تخلفه عن القرع بغير عذر مقبول قدم شهادة دالة على أن أصله من الرمان فهو معفى من الخدمة العسكرية ، فذلك لا يعتبر عذراً شرعياً بالمعنى الوارد بالمادة ١٢٩ يصلح سبباً لبراءته من الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة .

(جلة ١٩١٧/٢/٩ طن رقم ٥١٤ سنة ١٢ ق)

٣ — إن المادة ١٧١ من قانون القرعة قد أفرغ نصها في عبارة عامة تشمل تخليص أغار القرعة إطلاقاً سواء أكل ذلك في أثناء عملية الاقتراع أم بعدها ولم تحت الطلب لتجنيد أو للكشف الطبي لتجنيد . ولا يرد على ذلك بما جاء في المادة ١٢٤ الخاصة بالقتصر على أغار القرعة من صراحة نصها في اقتضاء أن يكون القصر للمعاقب عليه بها وفاقاً على نقر المعركة المطلوب للكشف الطبي لأجل التجنيد أو الذي تحت الطلب لتجنيد ، فإن الأشخاص الذين يعاقبون بمقتضى هذا النص - وهم من غير الموظفين المكلفين بتنفيذ قانون

الاقتراع بلا حق من شأنه أن يسقط عنه كل واجب من الواجبات التي تفتى عليه بتلخيص جهات الاختصاص عن هذا النفر ، لأن كل تبليغ يمكن أن يطلب به يكشف حتما عن فعله التي يعتبرها القانون جريمة . فهو بذلك داخل بطبيعة الحال في الفعل الجنائي المكون لهذه الجريمة كما هو الشأن فيمن يقتل شخصا ثم يخفى جثته كيلا تظهر جنايته .

(جلة ١٩٤٢/٧/١ طن رقم ٢٨٧١ سنة ١٣ في)

٥ - إن القول بأن جريمة الإيهال في التبليغ المنصوص عليها في المادة ١٢١ من قانون القردة العسكرية تستمر قائمة ولا تقطع إلا عند بلوغ نقر القردة من السابعة والعشرين ليس صحيحا على إطلاقه ، فإن الاستمرار فيها يقطع لأي سبب من الأسباب التي يرفع معها واجب التبليغ عن هو مكلف به كوت نقر القردة أو تقدمه إلى عيّن القردة قبل بلوغه هذه السن إذ في هذه الأحوال وأمثالها يسقط واجب التبليغ بقوط موجبة .

(جلة ١٩٤٢/٣/١٣ طن رقم ٨٥٩ سنة ١٣ في)

٦ - إذا كانت الواقعة المطروقة عاكة المتهمة عنها هي - حسب الثابت بالحكم - أنه وهو حمة أسقط اسم شخص من كلف المانة بقصد تخليص أخ له من الخدمة العسكرية فإن الجريمة التي تكونها هذه لائحة لا تكون مستمرة لانتهاء الفعل المكون لها بمجرد مقارعة المتهمة ، ويجب إذن أن يكون منه المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية من هذا التاريخ .

(جلة ١٩٤٠/١١/١١ طن رقم ١٨١٣ سنة ١٠ في)

٧ - إن نص المادة ١٣١ من قانون القردة صريح في أن حق الحكومة في عاكة المتهمة الذي يرتكب الجرائم المينة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من ذلك القانون أمام المحاكم الأهلية باق إلى أن يبلغ المتهمة من الأربعين والدعوى العمومية في هذه الجرائم لا تسقط بعضي ثلاث سنوات على ارتكابها أو على آخر تحقيق حصل فيها بل ابتداء سقوطها متوقف على بلوغ المتهمة من الأربعين .

(جلة ١٩٣٤/٤/٣٠ طن رقم ١٠١٥ سنة ٤ في)

٨ - فرار الجندي من الخدمة العسكرية ومهربه بعد القبض عليه لفراوه يكونان في الواقع جريمة واحدة ما دام الجندي المتهمة لم يكن سلم إلى الجيش . ولا

القردة - ليس عليهم أي واجب خاص بعملية الاقتراع . وهذه هي علة استلاف التصين حتى تكون معافية للموظفين مستعانة عن محاولة تخليص الأغارمن الاقتراع أو من التجنيد على السواء ، ومعاقبة الأفراد مقصورة فقط على التستر على الأتار بالطريقة المينة بالقانون بعد مرحلة الاقتراع .

وإذن فلا سكوت شيخ البلد عمدا عن تبليغ جهة الاختصاص عن وجود نقر القردة المطلوب للتجنيد يستوجب معاقبة بمقتضى المادة ١٢١ سابقة الذكر .

(جلة ١٩٤٢/٧/١ طن رقم ٣٢٢ سنة ١٣ في)

٩ - إذا كانت الواقعة هي أن المتهمة (وهو شيخ بلد) قد وقع على كشف لمائة نقر اقترعه أثبت فيه على غير الحقيقة أنه وحيد والده في حين أن له أعا شقيقا ، أسقط اسمه من الكشف بقصد تخليص نقر القردة المذكور من الخدمة العسكرية ، فإن العمل المسند إلى المتهمة يكون قد تم وانتهى بالتوقيع على كشف عاكة النفر المصود لإغفائه من الاقتراع على صورة كذبي إلى تحقيق الغرض المنشود إذ المتهمة بعد ذلك لم يتدخل في عمل من شأنه إغفاء النفر من القردة . أما ما يقال من أن المتهمة بعد أن وقع على الكشف كلف عليه أن يبلغ عن نقر القردة الذي قصد تخليصه من الاقتراع وأنه لذلك يكون ما وقع منه جريمة مستمرة معاقبا عليها بامادة ١٢٤ من قانون القردة العسكرية ، فردود بأن هذه المادة لا تعاقب إلا على التستر أو إخفاء الأشخاص المطوبين لكشف الطلي لأجل التجنيد أو الذين يكونون تحت الطلب للتجنيد كما هو صريح فيها أما وثابت أن نقر القردة لم يكن مطلوبا للتجنيد أو لكشف الطلي تمهيدا للتجنيد ، بل كان المقصود إسقاط اسمه من كشوف القردة والاقتراع بلا حق ، فالمادة التي يصح تطبيقها على هذا الفعل هي المادة ١٢١ . على أن سكوت المتهمة عن التبليغ عن نقر القردة بعد أن وقع على كشف المانة المزور بقصد إغفائه من الاقتراع لا يمكن قسره إلا بعدم رغبة في التبليغ حذقه عن الجريمة التي وقعت منه - الأمر الذي لا يصح في القانون مطالبة الإنسان به ، فلا يسوغ بحال أن يحمل مثل هذا السكوت على أنه كلف المقصود به تخليص نقر القردة من الاقتراع كما يتطلب نص المادة ١٢١ من قانون القردة . ومع ذلك فإن توقيع المتهمة على كشف عاكة نقر القردة بأنه وحيد أبيه بقصد تخليصه من

القرار بعد التفتيش عليه وقبل تسليمه للجيش هو - كما مر القول - استمراراً لفعل القرار الأول فيسرى عليه نفس الحكم، فإن القضاء براءة المتهم بهذا على أساس أنه لم يكن وقت حربه مقبوضاً عليه قانوناً بالمعنى المقصود في المادة ١٢٨ من قانون العقوبات يكون صحيحاً في القانون .

(جلسة ١٩٤٨/٦/١٥ ملغى رقم ٢٠٧٧ - سنة ١٧ ق)

يؤثر في ذلك إمكان تصور استقلال الفعل الثاني عن الفعل الأول ما دام هو بطبيعته استمراراً للفعل الأول المماثل عليه بمقتضى قانون الجيش وحده، مما يقتضيه وفقاً لأحكام قانون العقوبات ألا يماثل المتهم إلا بغفوة واحدة .

ولما كان القرار من الخدمة العسكرية معاقباً عليه بمقتضى قانون الجيش وحده، وكان الحرب البنى

خطأ في شخصية المجني عليه

(ر. قتل عدد لوائح ٣٤ - ٣٧)

خطف

رقم القاصدة

التفصيل الأول :

جرائم الخطف ١٣ - ١

التفصيل الثاني :

الجرمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ ع ١٤

موجز القواعد :

الفصل الأول

جرائم الخطف

- ملعية التحيل الذي قصده المشرع في جريمة الخطف ١ و ٢
- كفاية قيام ركن التحيل ولو وقع على من يكون المجنى عليه في كفايته - ٣
- متى يتوفر ركن الاكراه في جريمة الخطف - ٤
- تحقق عنصر الاكراه أو التحيل إذا كان للخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه - ٥
- العبرة في تقدير من المجنى عليه في جريمة الخطف هي بالتقويم المجزى - ٦
- متى يتوفر المقصد الجنائي في جريمة الخطف - ٧ - ٩
- خطأ الحكم بين القصد الجنائي وبين الباعث لا يبيح مادام المفهوم من مجموع عبارته أن مراده التلليل على انتهاء القصد الجنائي - ١٠
- انطابق المادة ٢٨٨ عقوبات على المخلط سواء باشر الخطف بنفسه أم بواسطة غيره - ١١ و ١٢

موجز القواعد (٥٠٠)

— عدم التزام الحكم ببيان طريقة الاشتراك في جريمة الخطف - ١٣
(ر : أيضاً : اثبات قاعدة ٥٦)

المصل الثاني

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ ع .

توفر جريمة عزو الطفل زوراً الى غير والدته ولو لم توصل التحقيقات الى معرفة ذوى الطفل - ١٤
(ر : أيضاً حكم قاعدة ١٩٦)
(ر : أيضاً : في الخطف اشتراك القواعد ١٧ و ١٨ و ٧٤)

من حيث تظليط العقاب فقد دل بذلك على أن التحيل الذي قصده لا يكفي فيه الكلام الخالي عن استعمال طرق التش والايهام بل يجب فيه اصطلاح الخدع الذي من شأنه أن يؤثر في إرادة من وقع عليه . فإذا كان ما استعمله الخاطف من الوسائل لا يبدو الأقوال المجردة التي لا تبلغ حد التدليس ولا ترضع الى صف الطرق الاحتيالية المنصوص عليها في مادة ٢٨٨ المذكورة بل ينطبق ما وقع منه لا ينطبق على المادة ٢٨٨ المذكورة بل ينطبق على المادة ٢٨٩ .

(جلسة ١٩٤٧/٧/١٥ طين رقم ١١٥٤ سنة ١٧ ق)

٣ — يمكن لقيام ركن التحيل — في جريمة خطف الأطفال — أن يقع على من يكون الجاني عليه في كفالاته وليس من الضروري أن يقع على الجاني عليه نفسه متى كان هذا التحايل قد مكن الجاني من خطف الجاني عليه . وإن فني كان الحكم قد استظهر أن التحيل وقع على إدارة المدرسة الخاصة التي كان يتلقى فيها الجاني عليه دروسه وأنه حصل من شخص انتحل شخصية والده الجاني عليه واتصل أولاً بكتاب المدرسة وأخبره بوقفة جدة الجاني عليه ، وطلب إليه أن يأذنه بالخروج للسفر مع عائلته للبلدة ، ولما استبسط خروج الجاني عليه اتصل بناظر المدرسة وكرر قص الرواية مبدئياً والتأثر بالأم من عدم خروج الجاني عليه فطمع الناظر بتلك الحيلة وأذن للجاني عليه بالخروج فوجد الطاعن ينتظره أمام باب المدرسة بسيارة أهله بها إلى البلدة التي أضافها فيها — متى كان ذلك فإن ركن التحيل يكون متوافراً .

(جلسة ١٩٤٧/٧/٢٢ طين رقم ٨٧٠ سنة ٢٣ ق)

٤ — إذا كان الحكم قد أثبت أن الجاني عليها (في جناية خطف بالإكراه) كانت متمسكة بيقاتها في منزل والدتها ، وأن المتهم الأول جذبها من يدعها إلى خروج الفرقة وانصرف بها إلى الطريق ومعه المتهم الثاني

القواعد القانونية :

المصل الاول

جرائم الخطف

١ — إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم طلب من أم الجاني عليها أن تسلمه ابنتها لذهب معه إلى منزل والدتها ليراعها وتشتى عنده ، فسلتها بإياه فأخفاها في جهة غير معلومة ، وكان الثابت كذلك أن البنت اعتادت أن تذهب مع أمها إلى ذلك المنزل وأنها ذهبت إليه مرة وحدها ثم عادت ، فإن هذه الواقعة تكون جناية خطف من غير تحيل أو إكراه . إذ أن ما قاله المتهم لأم الجاني عليها لا يبدو أن يكون مجرد قول كاذب خال عن استعمال طرق التش والإيهام . والقانون إذ غلظ العقاب بالمادة ٢٨٨ ع على الخطف الذي يحصل بالتحيل أو الإكراه ، وجعله أشد من العقاب على الخطف الحاصل دون تحيل أو إكراه ، وهو المنصوص عليه في المادة ٢٨٩ ع ، إنما قصد بالتحيل الذي سواه بالإكراه إلى أكثر من الأقوال المجردة التي لا ترضع إلى حد التش والتدليس أو إلى صف الطرق الاحتيالية المنصوص عليها في مادة ٢٨٨ ع . خصوصاً وأن كلمة تحيل ، يقابلها في الترجمة الفرنسية القانون وفي القانون الفرنسي الذي أخذت عنه المادة ٢٨٨ ع كلمة (Fraude) أي التش والتدليس اللذين لا يكفي فيهما القول المجرد عن وسائل الخداع التي من شأنها أن تأثير في إرادة من وجهت إليه

(جلسة ١٩٤٧/١١/٨ طين رقم ٢٠١٤ سنة ١٣ ق)

٢ — إن القانون في المادة ٢٨٨ ع إذ أعظم العقاب إذا وقع الخطف بالإكراه أو التحيل لجله أريد من ضعف عقاب الجريمة التي لا يتوافر فيها أي من هذين الطرفين ، وإذا سوى بين الطرفين المذكورين في الأثر

الباعث ولكن كان المقهور من مجموع عبارة القرار أو مراده إنما هو التذليل على انتفاء القصد الجنائي وإن كان قد أُلْمَ بالباعث الذي دفع الجاني إلى ارتكاب فعله على سبيل تأكيد هذا الانتفاء الذي هو كل مرماه، فلا وجه للاعتراض على هذا القول .

(جلسة ١٩٣١/١١/١٦ طن رقم ٦ سنة ٢ ق)

١١ - إن المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تعاقب الخاطف سواء أباشر الخطف بنفسه أم بواسطة غيره . فإذا طبقت محكمة الموضوع هذه المادة على التريك في الخطف ولم تنس إلى مواد الاشتراك فلا يكون حكمها ميبها .

(جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٧ طن رقم ١٩١١ سنة ٧ ق)

١٢ - إن القانون حين نص في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات على عقاب كل من خطف بالتحيل والإكراه طفلاً لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره ، قد سوى بين الفاعل المادي والفاعل الأدبي (المعرض) للجريمة واعتبر كليهما فاعلاً أصلياً . وإن فتي استظهرت المحكمة في حكمها أن الطاعن هو المدير لتلك الجريمة للأدلة والاجتهادات التي أوردتها والتي لها أصلها في الحقيقات التي أجريت في الدعوى فلا قصور بعد في حكمها .

(جلسة ١٩٥١/٥/١٤ طن رقم ١٨٨ سنة ٢١ ق)

١٣ - إن القانون في جريمة خطف الطفل يسوى بين الفاعل والتريك إذ هو يعتبر فاعلاً في هذه الجريمة من ارتكبتها بنفسه أو بواسطة غيره ، وإن قلن المحكمة في هذه الحالة لا تكون بحاجة إلى بيان طريقة الاشتراك .

(جلسة ١٩٥٠/١/٢٢ طن رقم ٨٩ سنة ١٠ ق)

الفصل الثاني

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ عقوبات

١٤ - يكفي لإدانة المتهم في الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يجرؤ المتهم الطفل ذوراً إلى غير والدته ولو لم توصل التحقيقات إلى معرفة ذوى الطفل بمن لهم الحق في رعايته وكفاله .

(جلسة ١٩٥٧/١/٨ طن رقم ٧٧ سنة ٢٢ ق)

فإن ما أثبت الحكم من ذلك يتوفر به ركن الإكراه كما هو معرف به في القانون .

(جلسة ١٩٥٥/١/١١ طن رقم ١٩٦٠ سنة ٢٤ ق)

٥ - إن الخطف يعد متحققاً فيه عنصر الإكراه أو التحيل إذا كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثته .

(جلسة ١٩٤٠/٤/٢ طن رقم ٣٥٧ سنة ١٥ ق)

٦ - إن القانون لا يعاقب على الخطف الذي لا تحيل فيه ولا إكراه إلا إذا كانت سن المجني عليه لم تبلغ وقت ارتكاب الجريمة ست عشرة سنة . والبررة في تقدير السن في هذا الخصوص هي بالتقويم الهجري لكونه أصح للنهم . فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المجني عليها كانت بحسب هذا التقويم قد بلغت تلك السن قبل وقوع الواقعة فلا عقاب .

(جلسة ١٩٤٥/٤/٢ طن رقم ٣١٠ سنة ١٥ ق)

٧ - يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف أن يكون الجاني قد قصد قطع صلة المجني عليه بأهله قطعاً جدياً . ولا اعتداد بالباعث في الحكم على الجريمة من حيث الوجود أو العلم إذ لا مانع من توفر جريمة الخطف متى استكمل أركانها القانونية ولو كان غرض الجاني الاعتداء على عرض الطفل المخطوف .

(جلسة ١٩٣١/١١/١٦ طن رقم ٦ سنة ٢ ق)

٨ - القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال يتحقق بتعمد الجاني اقتراح المخطوف من بيت وقطع صلة بأهله مهما كان غرضه من ذلك .

(جلسة ١٩٥٧/٢/٣١ طن رقم ٢٣٥ سنة ٢٢ ق)

٩ - يكفي لتحقق جريمة الخطف أن يكون المتهم قد قصد إبعاد المخطوف عن ذويه الذين لهم حق رعايته . ولا يبنى المسؤولية عنه أن يكون قد ارتكب فعله على مرأى من الناس ، أو أودع المخطوف عند أشخاص معلومين أو مدعوفاً إليها بمرض معين .

(جلسة ١٩٤٢/١٥/١٥ طن رقم ١١٥٤ سنة ١٢ ق)

١٥ - إذا قرر القاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى على شخص منهم بخطف طفل وأراد في قراره أن يبنى عن المتهم توفر القصد الجنائي لديه فأتى بما يحسب أن يستفاد منه أنه خلط بين القصد الجنائي وبين

خيانة الأمانة

رقم القاعدة

الفصل الأول . أركان الجريمة	
الفرع الأول : حصول اختلاس أو تبديد	١ - ٤
الفرع الثاني : المال موضوع التبديد	٥ - ٧
الفرع الثالث : القلم بمقتضى عقد من العقود الميئة بالمادة	
أ) التسليم	٨ - ١٣
ب) بمقتضى عقد من العقود الميئة بالمادة	١٤ - ٤٠
الفرع الرابع : الضرر	٤١ - ٤٥
الفرع الخامس . التصد الجنائي :	٤٦ - ٥٠
الفصل الثاني : تسيب الأحكام بالنسبة الى جريمة خيانة الأمانة	٥١ - ٦٧
الفصل الثالث : طبيعة الجريمة وبده سقوط الدعوى العمومية فيها	٦٨ - ٧١
الفصل الرابع : إثبات الجريمة	٧٢ - ٩٨
الفصل الخامس: مسائل منسوخة :	٩٩ - ١٠٦
الفصل السادس : خيانة الاتيان على التوقيع	١٠٧ - ١٠٨

القواعد القانونية :

الفصل الأول

لو كان الجريمة

الفرع الأول : حصول اختلاس أو تبديد

- تحقق ركن الاختلاس بتسليم الوكيل الشيء الذي في عهده للتبديد ليه - ١
- تحقق الاختلاس باقتناع المتهم عن - المبلغ الذي تهدد برده على أقساط بعد تصفية الحساب بينه وبين المني عليه - ٢
- تحقق الجريمة متى غير المأثر حيازته النافذة الى حيلة كاملة ولو لم يخرج المال بالفعل من حيازة الأمين - ٣ و ٤

الفرع الثاني : المال موضوع الجريمة

- ورود الوديعة على نفود تمين بالقيمة دون المين لا ينع من توفر جريمة التبديد - ٥
- تحقق جريمة التبديد بحصول عبث بملكية الشيء المسلم مادام لهذا الشيء قيمة عند صاحبه - ٦
- اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء بلان حزب الى مدير إدارة هذه اللجان ثبت عدم جديده لا يمد سرقة ولا خيانة أمانة - ٧

الفرع الثالث : التسليم بمقتضى عقد من العقود الميئة بالمادة

١) التسليم

- وجوب انتقال حيازة الشيء الى المختلس بحيث تصبح يد المأثر يد أمانة - ٨
- الحيازة البارحة لا تكفي - ٩
- ترك المني عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه الشيء الذي سلمه اليه يتم به انتقال الحيازة - ١٠ و ١١

موجز القواعد (تابع):

— بطلان عقد التسليم أو عدم مشروعيته لا يؤثر في القلب على احتلاس الشيء المسلم - ١٧ و ١٣ (راجع أيضاً : سرقة قاعدة ٨)

ب (يقتضى عقد من العقود المبنية بالثقة)

— الاجارة - ١٤

— الودعة - ١٥ - ٢٧

— الوكالة - ٣٣ - ٤٠

(راجع أيضاً : حكم قاعدة ١٦٧ ونقض قاعدة ٥٥٩)

الفرع الرابع : الضرر

— كفاية احتمال وقوع الضرر - ٤١

— توفر ركن الضرر موضوعي - ٤٢

— توفر الجرمية باختلاس المثل الذي أودع لديه والموقع عليه من جميع المتأخرين بما فيهم مورث المدعي بالحق المدني مادام برتب حقوقاً لهذا المورث ولو طعن في حقيقة وصف هذا المثل - ٤٣

— تتوفر الجرمية ولو لحق الضرر آخر خلاف المجنى عليه - ٤٤

— توفر الجرمية ولو كان السند موضوع التبديد غير ملزم المتهم الا أنه لم يكن لصلحته وأنه تحرر باسمه وأودع لديه بقصد تحويله لصالح الحق فيه - ٤٥

الفرع الخامس : القصد الجنائي

— متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة - ٤٦ - ٥٠

(راجع أيضاً : حكم ٢٧٨)

الفصل الثاني

تسبيب الاحكام بالنسبة لجريمة خيانة الأمانة

— وجوب استظهار صلة المتهم بفعل النش أو التبديد وذكر الأدلة عليها في الحكم بالأمانة - ٥١ و ٥٢

— وجوب استظهار الحكم بالأمانة للعلاقة المدنية بين المجنى عليه والمتهم وأن تسلم الاعيان المبددة كان حاصلها بناء على تلك العلاقة - ٥٣ - ٥٥

— اعتبار المحكمة الاستئنافية القصد محل الدعوى شركة لا قرصاً كما عدته محكمة أول درجة دون ذكر الاعتبارات التي استندت اليها في ذلك - قصور - ٥٦

— عدم أخذ المحكمة بتقرير الخير الذي نبتته لتصفية الحساب وأظهر برائة المتهم دون أن تبين وجه الخطأ في تصفية الحساب الذي استندته ودون أن تجري هي الحساب - قصور - ٥٧

— وجوب استظهار الحكم القصد الجنائي في جريمة التبديد - ٥٨

— كفاية استظهار توفر القصد الجنائي من ظروف الواقعة المبنية بالحكم - ٥٩ و ٦٠

— عدم تحديث الحكم عن توفر نية الاحتلاس لدى المتهم - قصور - ٦١ و ٦٢

— اعتماد الحكم بالأمانة على مجرد امتناع المتهم عن الشيء دون ثبوت سوء نيته - قصور - ٦٣ - ٦٥

— عدم تعرض الحكم بالأمانة للدفاع المتهم بالتبديد بما يفنده - قصور - ٦٦ و ٦٧

(راجع أيضاً : اثبات قاعدة ٧٣)

الفصل الثالث

طبيعة الجريمة وابعاد سقوط الدعوى العمومية فيها

— خيانة الأمانة جريمة وقتية - ٦٨

— المناط في تحديد تاريخ الجريمة هو بحقيقة الوقت الذي وقت فيه بالفعل - ٦٩

موجز القواعد (تابع)

- مباد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده - ٧٠
- اعتبار عجز الأمين عن رد الأمانة مبدأ لسقوط الدعوى لا يرجع إليه الا اذا لم يتم دليل على حصول التبديد من قبل - ٧١

الفصل الرابع

البيات الجرمية

- جريمة الاختلاس في حد ذاتها يحوز اثباتها بكافة الطرق - ٧٢ و ٧٣
- التزام المحكمة الجنائية فيما يتعلق ببيات القود المذكورة في المادة ٣٤١ عقوبات بأحكام القانون المدني - ٧٤ و ٧٥
- جواز اثبات القود المدنية بالبيئة في حالة وجود مانع مادي أو أدبي - ٧٦ - ٧٩
- تقدير وجود المانع أو عدم وجوده موضوعي - ٨٠ - ٨٣
- قواعد الاثبات في القود المدنية ليست من النظام العام - ٨٤ - ٩٧
- ثبوت عقد من عقود الائتمان بالنسبة لواحد ممن اشتركوا في اختلاس المال المسلم كاف لاعتباره ثاباً في حق جميع من ساهموا معه في الاختلاس فاعلين كانوا أو شركاء - ٩٨

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

- جريمة خيانة الأمانة مماثلة لجريمة السرقة في حكم الاعفاء المنصوص عليه في م ٣١٢ ع - ٩٩
- استبدال الأمانة لا يكون مانعاً من توفر الجريمة الا اذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة - ١٠٠
- مجرد عدم ايداع الحارس الثمن المتحصل من بيع الشيء المحجوز بالخزانة لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد - ١٠١
- وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتماً انتفاء جريمة التبديد - ١٠٢ و ١٠٣
- حق الوصي المتهم بالتبديد في مناقشة الحساب الذي اعتمدته المجلس الحسي - ١٠٤
- العبرة في القول بثبوت عقد من عقود الائتمان في صدد توقيع العقاب إنما هي بمحققة الواقع اذ لا يصح تأنيب انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة - ١٠٥
- سلطة محكمة الموضوع وهي جسد البحث في تهمة التبديد في تفسير القود - ١٠٦
- (راجع أيضاً : اثبات قواعد ٨٤ و ١٧٥ و ٣٨٣ و ٥١٤ و ٥١٥ واختصاص قاعدة ٣٩ واختلاس أموال أميرية قاعدتان ٢٨ و ٢٩ و اعلان قاعدة ٤ وحكم قاعدتان ١٢٨ و ٢٤٤ ودعوى مدنية قاعدة ١٧٨ ودفاع قاعدتان ٧٠ و ٨٧ وسرقة قاعدتان ٢٢ و ١٣٠ وتنقض قواعد ٥٠٦ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥٥٤ و وصف التهمة قاعدة ٨٤)

الفصل السادس

خيانة الائتمان على التوقيع

- شرط تحقق الجريمة - ١٠٧ و ١٠٨

موجز القواعد :

بعض الشيء المختلس قد ضبط في الشارع قبل الوصول به إلى منزل المتهم .

(جلة ١٩٤٧/١/١٢٣ طن رقم ٩١٣ سنة ١٦ ق)

الفرع الثاني

المال موضوع التبيد

٥ - إذا كانت المحكمة قد أذانت المتهم في جريمة تبديد مبلغ سلم إليه على سبيل الوديعة معتمدة في ذلك على ورقة وقعا المتهم بـها أنه تسلم هذا المبلغ من المني على بصقة أمانة يردّها له عند طلبه ، وعلى ماقرره المني عليه في هذا الصدد ، فإنها لا تكون قد أخطأت . ولا يؤثر في ذلك مجرد ورود الوديعة على قنود تعيين بالتيمة دون العين مادام أنه لا يبين من الحكم أن المني عليه قد قصد بالصدق (الورقة) إعطاء المودع لديه حق التصرف فيها .

(جلة ١٩٥٠/١/٢ طن رقم ١١٥٥ سنة ١٩ ق)

٦ - يكفي قيام جريمة التبيد قانوناً حصول عبث بملكية الشيء المثل بمقتضى عقد الائتمان ، وأن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه .

(جلة ١٩٥٥/٣/١١٣ طن رقم ١١٣٣ سنة ٢٤ ق)

٧ - لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس هـريب ثبت عدم جديته - مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التفرير ليس بورقة جديقات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعاً للحزب يعرض عليه وأنها أنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أترخبة وأداة غش ألبست ثوب ورقة لها شأن .

(جلة ١٩٢٢/٣/٣١ طن رقم ١٤٤٤ سنة ٢ ق)

الفرع الثالث

التسليم بمقتضى عقد من العقود البينة في المادة

١ - التسليم

٨ - الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديداً معاقباً عليه بالمادة ٢٩٦ تقويات إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يتخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذي أؤتمن عليه أما إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال في التسليم الحاصل إلى الخادم أو العامل وكان الغرض منه مجرد القيام بعمل مادي acte matériel يدخل في نطاق عمل المستلم

الفصل الأول

أركان الجريمة

الفرع الأول

حول اختلاس أو تبديد

١ - إذا سلم الوكيل بالأجرة بالشيء الذي في عهده للتغير ليبيعه وشراء شيء آخر يشنه فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه وبه تحقق جريمة الاختلاس .

(جلة ١٩٣٥/٥/٢٠ طن رقم ١٢٨٥ سنة ٥ ق)

٢ - إنه إن صح أنه لا يترتب على مجرد الامتناع عن الرد تحقق وقوع جريمة الاختلاس متى كان سبب الامتناع راجعاً إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فيجب ذلك أن يكون هناك حساب حقيق مطلوب تصفيه توصلاً لإثبات وقوع مقاصة تراً بها الذمة . أما إذا كان الثابت أن الحساب بين المتهم وبين المني عليه قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ تعهد برده على أقساط ، فامتناع المتهم عن الرد يعتبر اختلاسا .

(جلة ١٩٢٨/٢/٢٨ طن رقم ١٠٣٣ سنة ٨ ق)

٣ - إن جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أؤتمن عليه ملكاً له يتصرف فيه تصرف المالك . ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الأمين بناء على التصرف الذي أوقفه . فأمين شقة بنك التسليف الزراعي وخفيّره إذا باعاً شيئاً من الأرض المودع بالشقة لحساب وزارة الزراعة إلى شخص وتسلّم منه بعض الثمن وأحضره حربة لفته ، وضبط الأرض قبل إتمام نقله من الشقة ، فإن جريمة خيانة الأمانة تكون متحققة بالنسبة إليهما . وهذه الفظة تتوافر فيها أيضاً أركان جريمة السبب بتصرف المتهم بالبيع في مال غير ملك له ولا لها حق التصرف فيه وحصولها بذلك من المشتري الحسن النية على التمن ؛ فإن التصرف على هذا النحو تتحقق به هذه الجريمة ولو لم يقرن بطرق احتيالية .

(جلة ١٩٤٥/٢/١٩ طن رقم ٩٩ سنة ١٥ ق)

٤ - الاختلاس يتم متى أضاف المختلس إلى ملكية الشيء الذي سلم إليه وتصرف فيه على اعتبار أنه ملك له . ولا يمنع من تحقق جريمة الاختلاس أن يكون

بل هي جريمة حياة أمانة ، لأن تسليم السند للتمم كان ملحوظا فيه قتل حياته إليه على سبيل الأمانة ولم يكن ضرورية وقية اقتضت للاطلاع عليه ورده في الحال إلا أن الحظ في ذلك لا يستوجب قضي الحكم ما دامت الواقعة التي أودعها والتي تناولتها المرافعة واحدة وما دامت مصلحة التهم من وراء قضته متشعبة لدخول العقوبة المقررة بها في نطاق المادة الواجب تطبيقها ولا تقطع السبل على التهم في الاعتراض على إثبات واقعة التسليم بالبيت جرم معلومت لدى محكمة الموضوع في جواز إثباتها بعبادة اليهود بما يعتبر معه أنه قد تنازل عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة .

(جلة ١٩٤١/٥/١٩ طين رقم ١٤٦١ سنة ١١ ق)

١٢ - إن القانون في مادة حياة الأمانة لا يعاقب على الإخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما يعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، فبطلان عقد التسليم لا يؤثر في العقاب على اختلاس الشيء المسلم . وإذا كانا كانت نية الجاني وقت التسليم غير متفقة مع مقصد الجنى عليه من التسليم ، فلا تأخير لذلك في قيام جريمة حياة الأمانة متى ثبت أن الجاني اختلس الشيء الذي سلم له ولم يستعمل في الأمر المعبى الذي اراده الجنى عليه بالتسليم .

(جلة ١٩٣٨/٣/٢١ طين رقم ٩٧٧ سنة ٨ ق)

١٣ - إن مناط العقاب في المادة ٢٩٦ عقوبات ليس الإخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد . وإذا قدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعني المؤتمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه ، فإذا أرادت امرأة أن تنزع منزلا لمصارعة السرية ، ولعلها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيريه لهذا الغرض لجأت إلى شخص وكشفت بحقيقة أمرها ليستأجر المسكن باسمه لتخذه هي لتنفيذ غرضها ، ودفعت له مبلغا من المال على ذمة الأجرة فلم يستأجر المسكن واخلس المبلغ لنفسه ، فقتله هذه حياة الأمانة . والقول بأن التهم في هذه الصورة لم يسلم المبلغ بصفته وكيل عن الجنى عليها بل بصفته مؤجرا لما هو قول خاطئ . لأن قوله استأجر المسكن باسمه ، ومستويله قبل المالك ، لا يفيان أنه وكيل عن الجنى عليها يحمل نيابة عنها . واستأجره المسكن باسمه في الظاهر فكيف يمكنه الجنى عليها في الواقع إنما هو إمارة لاسمه ، وإمارة الاسم نوع من الوكالة .

(جلة ١٩٣٧/٥/٢٤ طين رقم ١٤٥٣ سنة ٧ ق)

باعتباره عادما أو عابلا كتسليم الشيء أو قتله من مكان إلى آخر فإن الاختلاس الذي يقع من الخدم أو العامل في الشيء المسلم إليه يد سرقة لا تبديلاً .

(جلة ١٩٣١/١٧/٢١ طين رقم ٥٣٠ سنة ٢ ق)

٩ - الخادم الذي يختلس مال مضمونه بعد مرتكباً لجريمة حياة الأمانة إذا كان المال سلم إليه على سبيل الأمانة إما إذا كانت بده على المال لا تكون إلا مجرد حيلة عرضة غير مقصود فيها انتقال الحيازة إليه فإنه يكون مرتكباً لجريمة السرقة ، وإذا كان وصفه محكمة الدرجة الأولى واقعة الدعوى بأنها حياة أمانة وعاقبتها محكمة الدرجة الثانية باعتبارها سرقة . ولم يكن في الحكم ما يفيد أن حياة التهم لئال الخنفس لم تكن إلا مجرد حيلة جارية فهذا يكون قصوراً في الحكم بسببه ويطله .

(جلة ١٩٤١/٥/١٢ طين رقم ١٤٦٠ سنة ١١ ق)

١٠ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن التهم طلب إلى الجنى عليه أثناء سيرهما معا في الطريق أن يسلمه السوارين الذين معه حيلة أن يسقطا منه فاجابه إلى طلبه ولا وصلا إلى عملة السكة الحديد أخبره التهم أنه يريد التكلم بالهاتفين فاطمأن إليه وتركه يدخل المحلة بفرده وانتظر هو خارجها ، ولما يس من حضوره عاد لفرده وأبلغ الحادثة لآبيه ، فأوصف الصحيح لهذه الواقعة هو أن تسلم التهم السوارين كان على سبيل التودية ، وإن اختلاسه لما هو حياة الأمانة تنطبق عليه المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات . ٣٤١ ، من القانون الجديد ، ومن الحظ اعتبار ما وقع من التهم سرقة لأن ترك الجنى عليه التهم يذهب بفرده ومة السوارين إلى داخل المحلة يتم به انتقال الحيازة فيها التهم لاقطاع صلة الجنى عليه بهما من التاحيين للمادية والغنوية بما يتنى منه الاختلاس في معنى السرقة .

(جلة ١٩٤١/٧/١٩ طين رقم ٧٨٨ سنة ١٠ ق)

١١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن الجنى عليه والتهم اتفقا على أن الثاني يعطى الأول خمسة وسبعين جنيها ليكون شريكا معه في التجارة فخره سندا بالمبلغ أودع باقائهما أمانة لدى شخص ثالث حتى يدفع المبلغ فيسترد التهم على السند فما كان من التهم إلا أن طلب السند من المودع فيه ليعرضه على أحد الناس لمجمل القراءة والكتابة ، ثم تسلمه فعلا وذهب به ولكنه لم يرد قاصدا الأضرار بالجنى عليه حتى قدم أثناء التحقيق معه شخص أراد التهم أن يحمله إليه فأبى ، فبذلك الواقعة لا تكون جريمة سرقة

وإن كان رفع المثولية الجنائية عن جريمة الاعتداء على الحجر على أساس أن التصرف في المجهود كان بعد اقتضاء الحجر بالتأويل عنه إلا أنه لا يؤثر في جريمة خيانة الأمانة لتوافر جميع عناصرها القانونية . وخطأ الحكم في وصف الواقعة بأنها اعتداء على حجر مع أنها في حقيقتها خيانة أمانة لا تأثير له في سلامته لأن القوة المحكومة بها تقتل في العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

(جلة ١٩٨٢/١/٤ طين رقم ١١٩ سنة ١٣)

١٩ - الوارث الذي يتسلم العقود التي كانت مسلة على سبيل الوديعة لديه تجزأه ، وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك ، مادامت يدعيها ، بمقتضى حكم القانون ، يدأمانة تتطلب منه أن يثبتها بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بينها عند أول طلب من صاحبها . أو بعبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التي فرضها القانون في باب الوديعة على المودع لديه . ولا يقلل من صحت هذا التظاهرة أن يشارك مع المني عليه عقد وديعة وأن العقد الذي أعداه إنما كان مع ابنه فيتمى بوجه . وذلك لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المدة ٣٤١ لم ينص على أن تكون الوديعة ، باعتبارها سببا من الأسباب التي أوردتها على سبيل المحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم ، وليدة عقد ، بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة ، وهي أن يكون تسلل المال قد حصل على وجه الوديعة ، مما يستوي فيه بداهة ما يكون منشؤه الصافي وما يكون مصدره القانون .

(جلة ١٩٨٢/٧/٨ طين رقم ٥١٩ سنة ١٣)

٢٠ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المدعى بالمخوق المدنية سلم المتهم عند زفاف ابنته إليه متغولات منزلية تأميت منزل الزوجية فصرف في بعضها بالبيع وأبقى بعضها في منزل آخر ، ونقض المحكمة بتره ببقوة لأن هذه الواقعة لا جريمة فيها إذ المخفولات قد سلمت إليه (الزوج) والتسليم ينفي الاختلاس وهي لم تسل على سبيل الوديعة إذ هو التزم بردها قيمتها إذا فقدت ويجب في الوديعة رد الشيء بينه ، وعند التسليم لا يعتبر عارية استعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الاستهلاك ، فهذا من المحكة غير شديد إذ أن ما استعملته إليه في شأن عارية الاستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها جزءا الزوجية من التلغات التي يقوم بعضها مقام بعض وأن العادة في لا تكون

ب - يقتضى عقد من العقود المدنية في المادة ٤

١٤ - إذا كانت ثمة عقد إيجار مشترك بين اثنين فأنضاف أحدهما المصورل التاج من الأرض المؤجرة هذا العقد إلى ملكه ونصرف فيه بالبيع واستولى على كامل ثمنه ثمنه دون الآخر فتلك يعتبر تبديلا يعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(جلة ١٩٨١/١/١٦ طين رقم ١٣٥٠ سنة ٧٠ ق)

١٥ - التزم المودع لديه رد الشيء بينه المودع عند طلبه شرط أساسي في وجود عقد الوديعة طبقا لأحكام المادة ٨٤٢ من القانون المدني ، فإذا اتفق هذا الشرط اتفق منه معنى الوديعة . فإذا سلم لفلان خليج بموجب إيصالات ذكر بها أنه لا يجوز لحاملها طلب التظن عنها ثم تصرف صاحب الخليج في التظن بدون إذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تبديلا يعاقب عليه بالمادة ٣٩٢ عقوبات .

(جلة ١٩٧٢/٢/٢١ طين رقم ١٤٥٧ سنة ٧٠ ق)

١٦ - الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معرف به في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه رد الوديعة بينها المودع . وإن فني كان الثابت في الحكم أن المتهم والمني عليه قد اتفقا على أن يتبادلا ساعتها وأن تسل أولهما ساعة الثاني كان تنفيذًا لهذا الاتفاق . فإن التسليم على هذه الصورة يكون منبيا على عقد معاوضة ، وهو ليس من العقود للتصوص عليها على سبيل المحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ويكون اسكهم إذ دان المتهم بجريمة التهديد قد عاقب القانون .

(جلة ١٩٨٤/٥/١٦ طين رقم ٧١١٣ سنة ٧٣ ق)

١٧ - إذا اشترط في عقد البيع أن الملكية في المبيع تبقى للبائع حتى يجره المشتري فإن وجود المبيع عند المشتري في فترة التجربة إنما يكون على سبيل الوديعة . فإذا هو تصرف فيه فإيه يكون قد غاى الأمانة ويعاقب عقابه بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(جلة ١٩٨٠/١١/٢٥ طين رقم ٣٠٢ سنة ١١ ق)

١٨ - إذا كان المتهم يعلم أن الأشياء المصهورة ليست ملكه وأنها سلمت إليه لحراستها بناء على حجر وقع عليها من زوجته يدعي أنها مملوكة له ، فإن تصرفه فيها يعد خيانة أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولا يمنع من ذلك أن المجرم كان صوريا بطريق التواطؤ بين الماهجة وبينه ، وأن الماهجة قد تخالفت بدينها عليه وتنازلت له عن الحجر ، فإن ذلك

إياه لم يكن تسليماً اضطرارياً جرحته ضرورة المعاملة ولكن إذا كان المسلم أعلى الورقة للتسلل ليصرفها له، وتركه يخرج ليحت عن أوراق أو قود صغيرة لا بد لها منها، فظاهر المقصود من هذا أن المسلم اتهم بالتسلل على الورقة ليحت له في الخارج عن مقابلتها قبلاً صغيراً على شرط رد هذا المقابل له أو إعادة الورقة بذاتها إليه، فهذا المقتضى يتحقق به جريمة خيانة الأمانة إذا لم يتم التهم بأحد الأركان، وذلك على اعتبار أنه اختلس المال سلم إليه بصفته وكيلًا عما يقصد استعماله في أمر معين لنفسه المالك.

(جلسة ١٩٢١/١١/١٢٢٧ طن رقم ٢٤٣٣ سنة ٢ ق)

٢٥ - الشريك الذي يأخذ نصيب شركته في مال مع نصيبه، ثم ينكره عليهم، وبأن يردده إليهم، يعتبر مبدعاً، ويحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات.

(جلسة ١٩٢١/١١/١٢٢٧ طن رقم ٣٨٨ سنة ٣ ق)

٢٦ - إذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ المختلس إنما أرسله صاحبه إلى التهم بصفته وكيلًا لبنك كذا فخرج كذا بقصد توصيله إلى البنك العام بمصر وكان التهم وقت هذا الإرسال قد خرج من خدمة البنك فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله إليه على اعتقاد منه أنه لا زال في خدمة البنك وأنه طلب إليه فعلاً أن يستعمل المبلغ في أمر معين هو إرساله للبنك بمصر والتهم في ذلك الوقت كان في هذا الصدد وكيلًا للبنك عليه بلا أجر كما كان في اعتقاد هذا المبنى عليه وكيلًا للبنك ولا شك أن اختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلًا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانة عما يقابله عليه بالمادة ٢٩٦ ج.

(جلسة ١٩٢١/١٢/٢٤ طن رقم ٦٨ سنة ٥ ق)

٢٧ - إذا تسل أحد الورقة باعتباره نائباً عن باقي الورقة سناً ببيع ما عهراً باسمه لاستعماله في أمر معين فرفع هذا السند دعوى باسمه هو شخصياً مدعياً أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسله نيابة عن الورقة بل هو إنما تسل صوره منه كانت بخزائن الترفي فإن هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته الناقصة لهذا السند إلى حيازة كاملة بنية التملك ويكون محملاً لهذا المقد.

(جلسة ١٩٢١/١٠/١٨٣٧ طن رقم ٢٠٧٦ سنة ٦ ق)

٢٨ - إذا لم يكن التأمين المودع من التهم لدى الشركة المستخدم فيها (شركة سنجر) مستحق الوفاء

إلا للاستهلاك، والصحيح أن الجهاز من التأمينات، وما قاله بصدقه الرديئة غير كاف، لأن اشتراط رد قيمة الشيء لا يكفي وحده القول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الرديئة متى كان النص على رد القيمة يكون عند المقد مما يرشح إلى أن الرد يكون عيناً مادام الشيء موجوداً، وما ذكره بصدقه التسليم الذي ينبغي ولكن الاختلاس في السرعة غير كاف، إذ هي لم تبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها إلى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج وأنه هو أصبح صاحب اليد فعلاً عليه.

(جلسة ١٩٢١/٧/١٩٤٩ طن رقم ٦٥٢ سنة ١٩ ق)

٢٩ - إن عناصر جريمة تبديد قود مسجلة على سبيل الرديئة تتحقق بالاستناع عن ردّها عند طلبها.

(جلسة ١٩٥٠/١/١٥ طن رقم ١١٥٥ سنة ١٩ ق)

٣٢ - لا يشترط في الرديئة أن يكون التسليم حقيقياً بل يكفي التسليم الاعترافي إذا كان المودع لديه سائراً الشيء من قبل. فإذا كان الظاهر مما اتجه الحكم أن يبيع المتقولات على السوى قد تم وتبين المبيع وانتمت ملكيته إلى المشتري ولكنه بقي في حيازة البائع على سبيل الرديئة لاتمام بعض الأعمال فيه، فإنه إذا ما تصرف البائع فيه بطريق العتق كان مستحقاً للعقاب.

(جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ طن رقم ١٢ سنة ٢٠ ق)

٣٣ - من اتفق مع آخر على شراء مواش شركة بينهما، وتسلم منه مبلغاً من المال لهذا الغرض، ولم يشتر مواش ولم يرد المبلغ إلى صاحبه عند طلبه، عد مبدعاً لأن تسلم المبلغ من شركة إنما كان بوصفه وكيلًا عنه لاستعماله في الغرض الذي اتفق كلاماً عليه، فبده تعتبر يد أمين، فإذا ما تصرف في المبلغ المسلم إليه بهذه الصفة وأضافه إلى ملكه فهو مبدعاً عن الأمانة، تطبق عليه المادة ٢٩٦ عقوبات.

(جلسة ١٩٢١/١١/١٢٢٧ طن رقم ٣١٣ سنة ٣ ق)

٣٤ - إذا توجه شخص إلى آخر في دكان يشتغل به، وأعطاه ورقة مالية خمسة جنيهات ليصرفها له، فخرج، ثم عاد وأخبره أنه بحث عن قود يستعملها بالورقة فلم يوفق، وردد له ورقة بجنيه واحد على اعتبار أنها هي التي سلمت إليه، فليس في هذه الواقعة معنى للاختلاس الذي أراداه القانون في جريمة السرقة. لأن المسلم لم يأخذ الورقة ذات الحق جنيهات في غفلة من المسلم وبدون علمه أو رضاه، كما أن تسليم الورقة

احتيازه لنفسه المبلغ الذي حصله يكون قد تم رضاه الشركة ولا يصح إذن اعتباره اختلاسا . وتحرر المتهم السندات بالمبلغ المذكور لا يؤدي إلى إداته ما دام تصرفه فيه كان قبل تحررها .

(جلسة ١٩١٢/٢/٢٢ طن رقم ٩٦٦ سنة ١٢ ق)

٣٣ - الشريك الذي يحتل شيئا من مال الشركة المسلم إليه بصفته ليستخذه في شئونها يعاقب بجنايته الأمانة ، لأن تسلمه مال الشركة في هذه الحالة يعتبر بتمتضي القانون حاصلا بصفته وكلا عن شركائه ، والوكالة من عقود الاتيان الوارد ذكرها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩١٨/١/١٩ طن رقم ٣٣٧ سنة ١٧ ق)

٣٤ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم تسلم مبلغ جنبيين من أحد الناس لإيداعه أمانة الخبير في دعوى مدنية فلم يتم بذلك ، ولم يرد المبلغ إلى صاحبه بعد طلبه ، فإنه يكون مختلاسا له ، ويخضع عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولا يحدى المتهم في دفع المستولية الجنائية عنه إعتاره أن صاحب المبلغ لم يكن مكلفا بدفع أمانة الخبير ، لأن تسلمه المبلغ كان على ذمة دفعه إلى الخبير ، فإذا هو كان قد تبين له فيما بعد عدم إمكانه القيام بذلك فقد كان واجبا عليه أن يرد المبلغ بمجرد طلبه . لأن يده عليه لم تكن إلا لا ويكيل مكلف برده إذا لم يتم بدفعه فبا وكل إليه .

(جلسة ١٩١٢/٢/٢٢ طن رقم ٧١٠ سنة ١٣ ق)

٣٥ - إذا كانت الواقعة التي أورد الحكم الأدلة على ثبوتها هي أن المتهم تسلم مبلغ عشرة جننيات من الجنى عليه لشراء بضاعة له ، فلما لم يفعل م المضى عليه بفكواه فرد له ثلاثة جننيات وكتب على نفسه إيصالا بمبلغ ستة جننيات وتعهد شخص آخر بأن يدفع عنه الجنية الباقى ، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس .

(جلسة ١٩١٤/١٠/٣٠ طن رقم ١٢٥٣ سنة ١٤ ق)

٣٦ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وهو شريك الجنى عليه في مطحن كان يستولى على أجرة الطحن من بعض عملاء الطحن ويصطنع أوراقا بالوزن والأجرة ذات أرقام مكررة ولا يثبت المكرر منها بدقتر الحساب وتوصل هذه الوسيلة إلى اختلاس فصيل شريكه في هذه الأجرة ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة الاختلاس .

(جلسة ١٩١٩/١١/٢٢ طن رقم ١٣٠٥ سنة ١٩ ق)

طبقا لشروط الاستخدام فليس للتمهم أن يتسلك بمصول القناعة بينه وبين ما عليه الشركة ، بل يجب عليه أن يرد لما كل ما يحصله من ماله بصفته وكلا عنها . فإن لم يفعل رغم مطالبة عد مختلاسا لما حصله وحق عليه العقاب طبقا للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٣٧/١/١٤ طن رقم ١٤٨٠ سنة ٧ ق)

٣٩ - إن العبارة فيها تشدد على الأوراق الصادرة من المتهمين في جريمة اختلاس هي حقيقة الواقع لا عبارة الأوراق وأفعالها . ولكن متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى صريحة في ثبوت علاقة المتهم بالجنى عليه كوكيل بالمعولة وتأيدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى فقل هذه الأوراق تعتبر أساسا لجريمة الاختلاس .

(جلسة ١٩٣٨/٢/٢٨ طن رقم ١٠٠٣ سنة ٨ ق)

٣٠ - إذا كانت الحوالة بالدين حوالة تحصيل فإن المختال لا يتسلك بها المبلغ الذي حول به بل إنه يكون وكلا يسأل عن تبديد ما يتسلمه بصفته .

(جلسة ١٩٣٩/١١/٢٢ طن رقم ١٣١٠ سنة ٩ ق)

٣١ - الشريك إذا اختلس شيئا من رأس مال الشركة أو من موجوداتها المسلمة إليه بصفته يعتبر مختلاسا لأن مال الشركة إنما سلم إليه بصفته وكلا . ولا يمنع من هذا أن الشركة وقت الاختلاس لم تكن قد اتخذت بشأنها إجراءات التصفية . فإذا تسلم شخص من آخر مالا ليشتري بضائع للائجار فيها شركة بينهما فلم يشتر إلا ببعض المال واختلس الباقي فإنه يكون طبقا للمادة ٢٩٦ ع مختلاسا لتسليم شريكه .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/١٠ طن رقم ١٠٠٠ سنة ١٠ ق)

٣٢ - إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه اختلس مبلغا كذا قيمة الإيصال المسلم إليه لتسليمه على سبيل الوكالة لشركة ما لإشراؤها ، فتمسك المتهم أثناء المحاكمة بأنه لم يتصرف في هذا المبلغ إلا بناء على ما جرى به العرف في علاقته هو وزملائه بالشركة من أنهم في أثله شهود العيف حيث يكون العمل قليلا يحتجرون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمته مما يستحق لهم من عموره بعد ذلك في الشهور الباقية من السنة ، وأنه لم يعمد السندات الإذنية للشركة إلا بناء على طلب بلشاكبتها لقيام مديرها ، وأنه قد تعهد له فعلا عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تركي لوفاء ما سبق أن احتجزه ، وأنه لذلك امتنع عن الدفع للقناعة ، ثم ثبت أن دفاع المتهم في صدد العرف المجازى صحيح ، فلن

قد وقع ضرر بالقفل بل يكفي أن يكون الضرر عظيماً . وتوافر هذا الركن هو والقصد الجنائي من المائل التي تصدها بحكم الموضوع في كل دعوى بناء على الوقائع المطروحة أمامها . ولا يكون لحكمة التقص شأن متى كانت الوقائع غير متعارضة مع ما رآه المحكم فيها .

(جلة ١٣٨٠/٥/١٢ طين رقم ٩٧٢ سنة ١٣٠٠ ق)

٤٣ - متى كان الحكم قد بين بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها أن القصد المسمى اختلاصاً كل وقت أن أوقع لدى المتهم موقفاً عليه من جميع المتعاقدين بما فهم مورث المصلحة بالحقائق المدنية ، وأنه لذلك رتب حقوقاً لهذا المورث فإن اختلاصاً يكون جريمة خيانة الأمانة ، بنظر النظر عن حقيقة وصف هذا القصد بأنه بيع ، وعن الثمن الوارد فيه وعدم دفعه له أو بعضه ، فإن هذه الجريمة لا يشترط فيها أن تكون الكتابات التي يعاقب على اختلاصها خاصة بمقرود دون عقود .

(جلة ١٣٨٣/٥/٣ طين رقم ٩٥٣ سنة ١٣٠٢ ق)

٤٤ - متى كان الحكم قد أثبت وجود صير في أكياس السيلد التي سلت إلى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم أدان أمين الشوكة ومساعدته في توريد السيلد فلا يجدى في دفع التهمة عنهما القول بأن ذلك الضرر غير متوفر في الجريمة إذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حصة ، إذ هذا القول مردود بأنه يكفي لتحقيق الجريمة أن يعلق بالمشتري من الجمعية ضرر حتى يتصدى الضرر إليها أيضاً .

(جلة ١٣٨٧/١/١٥ طين رقم ١٣٣٧ سنة ١٣٠٢ ق)

٤٥ - متى كان الحكم قد استظهر من عناصر الدعوى أن السند موضوع جريمة التجديد وإن تحرر باسم المتهم إلا أنه لم يكن لمصلحة وأنه تحرر باسمه وأودع أمانة لديه تأمينا لتنفيذ اتفاق تم بين المدعي والمدعى من جهة وبين أخوه من جهة أخرى يتألف في أن المدعي بالحق المدعى يصادق لأخوه على صحة قصد صادر لهما من والبعاء ببيع منزل وحرر بذلك إقراراً سله للتمتع على أن يقوم الأخوان بالاعتراف بدفع عشرين جنهما للمدعى المدعى عن طريق المتهم عند تسليمها الإقرار منه وأن يحرق له عقداً ببيع ربع المنزل عند التصديق على صحة القصد أو أن يفعله مبلغ مائة جنيه زيادة عن العشرين الأول وهي التي كتب بها السند باسم المتهم واتفق على أن يقوم المتهم بتحويلها

٣٧ - يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل . فهو مسؤول على هذا الاعتبار إذا تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذي قامت الشركة من أجله . (جلة ١٣٨١/٧/١٢ طين رقم ١١٠٧ سنة ١٣٠٠ ق)

٣٨ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم مع آخر اتفاقاً على الحصول على سدين من المدعي بالحق المدعى لاختلاصهما إضراراً بموكلته المحرر لصالحها هذان السدان والمدينة مع أيضاً بالحق المدعى فدعى الشخص الآخر لدى الوكيل أن السدين لازمان في إجراء صلح بين موكلته وأخرى ، وبذلك تسليماً ثم سلها بدوره إلى المتهم ، ولم يرداها بعد ذلك فهذه الواقعة لا تتحقق فيها جريمة التصيب لخلوها من الطرق الاحتمالية إذ الحصول على السدين لم يكن بناء على طريقة من تلك الطرق بل كان نتيجة مجرد الكتب من الشخص الآخر ، وإنما هي تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة لأن المدعي المدعى سلم السدين للشخص الآخر لاستعمالها لمصلحة موكلته في أمر معين فاختلسها .

(جلة ١٣٨٨/٢/٢١ طين رقم ٩٧٧ سنة ١٣٠٢ ق)

٣٩ - إذا كان الموقوف (أو كمين تحقيق شخصية) المتهم باختلاص طوايع تامة ، بأن كان يتسلها من أصحابها ويلحق بدلها منها على الأوراق طوايع أخرى مستمدة غير حصص أصلاً بتسلم هذه الطوايع ولصقتها ، فإنه في تسلها إلهاماً إنما كان ينوب عن أصحابها لاستعمالها في أمر معين لمقتضاهم فهو بمنزلة وكيل عنهم ، فيعاقب إذا ما اختلسها إضراراً بهم .

(جلة ١٣٨٨/٧/٢ طين رقم ٦ سنة ١٣٠٢ ق)

٤٠ - تسليم الزوجة قائمة منقولات لزوجها لتحويلها إلى الجنائي لرفع دعوى استرداد لصالحها يعد توكيلاً منها له لاستعمالها في أمر معين لمقتضاها .

(جلة ١٣٩٠/١١/١٤ طين رقم ٣٧٧ سنة ١٣٠٢ ق)

الفرع الرابع

الضرر

٤١ - لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يلحق المني عليه ضرر بالقفل بل يكفي أن يكون الضرر عسلاً الوقوع ، فإذا وقع الإختلاص ثم حصل المني عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره فإن العقاب يكون واجباً .

(جلة ١٣٤٢/١/١٦ طين رقم ١٨٠٠ سنة ١٣٠٢ ق)

٤٢ - لا يشترط في جريمة التجديد أن يكون

لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الجاني تصرف في الشيء المسلم إليه كما لو كان مالكا له مع تعدد ذلك التصرف وأن هذا التصرف قد حصل من إضراراً بحقوق المالك لهذا الشيء فإذا كان الحكم لم يتطهر قيام هذا الركن ولم يرد على دفع الطاعن في هذا الصدد بما يفنده فإنه يكون قاصراً بما عليه ويوجب تقضه .

(جلد ١٦ / ١٦٠١ / ١٦٠١ ط ١٢٨٨ / ١٢٨٨ سنة ١٣٢٨ ق)

٥٠ - إن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا انصرفت نية الجاني إلى التصرف في الشيء المسلم إليه بناء على عقد من العقود المبيحة في المادة ٣٥١ من قانون العقوبات كما لو كان مالكا له إضراراً بالجاني عليه .

(جلد ١٧ / ١٧٠٧ / ١٧٠٧ ط ١٢٨٨ / ١٢٨٨ سنة ١٣٠٧ ق)

الفصل الثاني

تسبب الأحكام بالقبة إلى جريمة خيانة الأمانة

٥١ - إنه لكي تكون مساهمة المتهم من الغش أو التبيد الذي يقع يصعد تنفيذ التعاقب أعاصم معشركة يمثلها هذا المتهم يجب أن يبين الحكم صلة المتهم ذاته بفعل الغش أو التبيد وأن يذكر الأدلة عليها . ولا يفتى من ذلك القول بأن المتهم كان في هذا التعاقب مثلاً لشركة لأن هذا لا يدل بذاته على أن له دخلاً في الفعل الذي وقع .

(جلد ١٦ / ١٦٨٨ / ١٦٨٨ ط ١٢٨٨ / ١٢٨٨ سنة ١٣٢٨ ق)

٥٢ - إذا كانت اسككة قد أثبتت في حكمها أن المدعي عليه تسلم من المدعي بالمحقوق المدنية ومن آخرين مبالغ على اعتبار أنها حصص في شركة للانجار في الجوارب ، وأنه كلف القيام بمسئلة الشراء . فدفع هذه المبالغ إلى آخر لتوريد الجوارب فلم يفعل ومرب ، فإن ضياع هذه المبالغ خسارة أصابت الشركة على يد المسكك بإدارة ميا . فسادته عنها يجب أن تبعد على هذا الأساس ، ويكون على المحكمة قبل أن تقضي عليه برداً أن يبحث نوع البركة ومصدر حصص الشركة فيها ودوره في إدارتها والأساس القانوني لمساءلة عن الخسارة الحاصلة على يده أثناء قيامه بما عهد إليه فيها . فلذا هي سادته بناء على إقراره بقبض المبالغ وعدم حصوله بالفعل على التمتع ياب التي تسلمها من أجهها ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً تقضه .

(جلد ١٧ / ١٧٠٧ / ١٧٠٧ ط ١٢٨٨ / ١٢٨٨ سنة ١٣٠٦ ق)

للمدعي المدني إذا تعدد الأضرار ما ألزم به وحكم بصحة التعاقب واستنع أخواه عن تحرير عقد بيع ربح المنزل له ، وكان أحكم قد استظهر أيضاً أن المدعي المدني قد وفى بالتزاماته ، وأنه قد حكم لأخوه بصحة التعاقب الصادر لها من والديها ببيع المنزل وأنها استماتت بعد ذلك من تحرير عقد بيع ربح المنزل للمدعي المدني بالحق المدني وأن التهم ترواطاً معهما وسلم لها السند المودع عنده على سبيل الأمانة لإضراراً بالمدعي المدني ، كما استظهر أن تسلم السند للدينين وإن سم في الظاهر بناء على شكوى منهما للجوريس في حق التهم بشأن السند المذكور إلا أنه حصل في واقع الأمر بائناً بينهما وبين التهم بقصد التحايل على الإفلات من الالتزامات التي رتبها عقد الرديعة في ذمة التهم للاضرار بالدينين الحقيقي يقتضي هذا المقعد - متى كان ذلك فإن إدانة الطاعن بجريمة التبيد تكون صحيحة ، ولا يفتح في ذلك أن يكون السند قد حرر باسم الطاعن ما دام أن تحرير السند على الدين وإيداعه لدى الطاعن كل على وجه الأمانة بقصد تحويه لصالح الحق فيه .

(جلد ١٦ / ١٦٠١ / ١٦٠١ ط ١٢٨٨ / ١٢٨٨ سنة ١٣٢٨ ق)

الفصل الخامس

القصد الجنائي

٤٦ - تعتبر جريمة التبيد تامة بمجرد طرود التنبير على نية الحيازة ونحوها إلى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة وقية لحساب الغير .

(جلد ٢٠ / ١٢٨٨ / ١٢٨٨ ط ١٢٨٨ / ١٢٨٨ سنة ١٣٢٨ ق)

٤٧ - إن احتفظ المتهم بالآلات بحالها وعدم استعمالها لا يفيضهما من المسؤولية الجنائية إذ يكفي تمام جريمة اختلاس الأشياء المودعة أن يطرأ تغيير على نية الحيازة فتتحول إلى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة وقية لحساب الغير .

(جلد ١٦ / ١٦٨٨ / ١٦٨٨ ط ١٢٨٨ / ١٢٨٨ سنة ١٣٢٨ ق)

٤٨ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خطفه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تسككه لإيها وحرمان صاحبه منه . فإذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الأساسي في حكمها فإن الحكم يكون قاصراً قسوراً بما عليه ويستوجب تقضه .

(جلد ١٧ / ١٧٠٧ / ١٧٠٧ ط ١٢٨٨ / ١٢٨٨ سنة ١٣٢٨ ق)

٤٩ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة

دون أن تذكر الاعتبارات التي استندت إليها في ذلك .
فإن حكمها يكون قاصراً .

(جلة ١١/٨/١٩ طن رقم ١٥٨٦ سنة ١٨ ق)

٥٧ - إذا كانت المحكة قد دبت خيراً لتصفية حساب الجمعية التي اتهم ويحسب بقبيل أموالها فأظهر الخبير ما يقيد براءة المتهم عما اسند إليه فلا يكفي لإدانة أن تستند المحكة عملية الحساب التي تضمنها تقرير الخبير ، بل يجب عليها أن تبين وجه الخطأ في تصفية الحساب الذي استقيده ، وأن تجرى هي الحساب وتبين المبلغ الذي تعتبره التهم مشغولة به ، وإلا كان حكمها قاصراً لليان متيناً تقضه .

(جلة ٢١/٧/١٣٨ طن رقم ٧٥٤ سنة ٨ ق)

٥٨ - إذا أثبت الحكم على المتهم أنه يوصف كونه شريكاً معهوداً إليه بإدارة الشركة ووكيلاً عن باقي الشركة ، تصرف في العروض المملوكة للشركة وقبض ثمنها وأضافه للملكة لإضراراً بشركائه الذين ادعى لهم أنها سرق من المتجر ، فإن الحكم يكون قد استظهر التقصّد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هو معرف به في القانون .

(جلة ١٧/٧/١٩٥٤ طن رقم ١٠٠٦ سنة ٢٤ ق)

٥٩ - لا يشترط لبيان التقصّد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن ينص عليه في الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة الميئة به أن الجنائي لو تركب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المني عليه من الشيء المسلم إضراراً به .

(جلة ١٤/٣/١٩٥٠ طن رقم ١٢ سنة ٢٠ ق)

٦٠ - المحكة غير ملزمة بالبحث استقلالاً عن وحسن التقصّد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة إذا كان ما أوردته في حكمها كافيّاً لاستظهاره كما هو معرف به في القانون .

(جلة ١٢/١٢/١٩٥٥ طن رقم ٧٧٩ سنة ٢٥ ق)

٦١ - إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم باختلاس مستندات تسلبها على سبيل الوكالة لتسجيلها ، حكم غيابياً بإدانته في هذه التهمة . فعراض ، فأيدت المحكة هذا الحكم لأسبابه وأضافته إليها غرقاً لأنها لا تعمل على رد تلك المستندات غير متجدة بعد اقتضاء خمس سنين على تسلبها فضلاً عن أن المتهم مبعد أيضاً للمبلغ كذا ، ثم قالت : إنه من تقدير التعريض فإن أساسه هو تبديد المستندات وعدم تسجيلها وهي

٥٣ - إذا كانت المحكة حين أدانت المتهم في جريمة التبديد المستندة إليه لم تقل في حكمها إلا أنه تبين من الإطلاع على تقرير الخبير الذي تدبته المحكة لأداء المأمورية الميئة بالحكم التمديد الصادر بتاريخ كذا أن المتهم بدم مبلغ كذا حصلها من بيع الساعات وأجر الصليحات . وذلك إضراراً بالمني عليه الذي سلمه له على أن تكون له عمولة مقدارها عشرة في المائة من ثمن الساعات التي يبيعها لحسابه ، وعلى أن يأخذ النصف من صافي الإيراد من تصليح الساعات ، فإن حكمها هذا يكون قاصراً ، إذ أنها استندت إلى تقرير الخبير دون أن تعرض للاسناد التي اقيم عليها هذا التقرير ، كما أنها لم تبين في حكمها الأدلة التي اعتمدت عليها في القول بقيام العلاقة المدنية التي ذكرتها بين المني عليه والمتهم ، وأن تسلم الأشياء التي قالت بتبديدها كمن حصلها بناء على تلك العلاقة .

(جلة ١٨/١٨/١٩٥٠ طن رقم ١٠٦ سنة ١٥ ق)

٥٤ - مادام الحكم الصادر في جريمة خيانة الأمانة قد أثبت بما أوردته من الأدلة أن المتهم كان يقبض مبالغ الشركة التي هو موكل عنها تحصيلاً من العملاء لحسابها ثم يحتسب لنفسه إضراراً بالشركة فهذا يكون يائناً كافياً لعد الاتيان الذي تسلم المبالغ بموجب .

(جلة ١٧/١٢/١٩٥٧ طن رقم ١٤٩١ سنة ١٢ ق)

٥٥ - متى كان يبين من عناصر جلسات المحاكمة أن المتهم دفع تهمة التبديد بأن الواقعة ليست وكالة بل أن المبلغ المدون بالإيصال هو عن معاملة مدنية بين الطرفين ، وأنه استدل على ذلك بأن الإيصال حسياً هو هو واصل من الحكم مؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أن يدفع المبلغ يوم ٢٥ منه ، مما يتناقض مع كون الواقعة وكالة كلف الطاعن فيها بتوصيل المبلغ إلى صاحبه ، متى كان ذلك وكان الحكم لم يبين باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التي جعلت المني عليه يكلف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن هذا المبلغ نتيجة معاملة بينهما ، ولذا يؤجل توصيل المبلغ من يوم ٨ نوفمبر إلى ٢٥ منه ، فإنه يكون قاصراً متيناً تقضه .

(جلة ١٠/٢/١٩٥٣ طن رقم ١١٥١ سنة ٢٢ ق)

٥٦ - إذا كانت محكة الدرجة الأولى قد صلت العقد على الدعوى قرعاً لاشركة ، ثم اعترضت المحكة الاستئنافية شركة وأدانت المتهم على أساس أنه وكيل من الدعي بالمقوق المدنية في إدارة أموال الشركة ،

تسل عنه الأشياء ثم لم يزدها ، ولم يثبت قيام التصد الجنائي لدى المتهم وهو انصراف يته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه . فذلك قصور يستوجب قصفه .

(جلة ١٦٨٣/١/٦ طين رقم ١١٦٠ سنة ٢٢ ق)

٦٥ - إذا كان الحكم قد انقصر على القول بأن المتهمين سلموا من المعنى عليهم الأموال التي اتهموا بتبديدها ثم لم يزدها ، وبني على ذلك إدانتها بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام التصد الجنائي لديهما وهو انصراف يتهما إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكهما واختلاسه لنفسيهما . إضرارا بالمعنى عليهم فإن أو رده الحكم على ما سلف ذكره ، لا يتحقق به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون وبالتالي يكون الحكم قاصر البيان عما يعبه ويستوجب قصفه .

(جلة ١٦٨٤/١/١١ طين رقم ١١٧٠ سنة ٢٢ ق)

٦٦ - إذا كانت المحكمة أدانت المتهم في جريمة خيانة الأمانة وقالت في حكمها عن دفاعه بأن الماشية المنسوب إليه تبديدها قد سرفت منه إنه دفاع لم يسفر التحقيق عما يقطع بصحة ، كان حكمها قاصر التسبب واجبا قصفه ، لأنه لم يقطع بأن هذا الدفاع غير صحيح ، والحكم بالإدانة يجب أن يبنى على اليقين .

(جلة ١٦٨٤/١١/١٨ طين رقم ١١٨١ سنة ٢٢ ق)

٦٧ - يتسبب قيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فإذا كان الطاعن قد تسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب إليه تبديدها لم تدخل تحتها بصفته أميناً لصندوق جمعية التعاون بل إن الأمين كان أعاه الذي توفي فقام هو مقامه وأعطى على نفسه إقرارا بقبوله سداد ما أعاه يكون بذمة أخيه الذي توفي ، ولكن المحكمة أدانت دون أن تعرض لهذا الدفاع بما يشنه لحكمها يكون مشوبا بالقصور متينا قصفه .

(جلة ١٦٨٤/١٢/٤ طين رقم ١٢٨٠ سنة ٢١ ق)

الفصل الثالث

طبيعة الجريمة وبه سقوط الدعوى العمومية فيها

٦٨ - إن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده . فبذمة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدوها من هذا الوقت . ولئن ساء القول بأن امتناع الأمين

كيت وكيت رغم اقضاء نحو خمس سنوات ، فضلا عن تبديده المبلغ الذي يقضه بمقتضى الإصل المورخ في كذا وهو كذا . ثم لما ساءف هذا الحكم قصفت المحكمة الاستئنافي تأييده لأسباب مضيئة إليها قضا ، إنه بالنظر لما ثبت من صريح قول الجنى عليه بالجلسة إنه تسلم بالتقود والأوراق موضوع التهمة وإنه تنازل عن دعواه المدنية قبل المتهم ترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبة ، فإن هذا الحكم يكون ميباً واجبا قصفه إذ هو لا يفهم منه هل كانت إدانة المتهم من أجل الواقعة كما رفعت بها الدعوى عليه ، وهي اختلاس المستندات ، أم من أجل واقعة أخرى هي اختلاسه التقود التي تسلمها له فيها في التسجيل . ولأنه فوق ذلك ، لم يتحدث عن تورئة الاختلاس لدى المتهم مع ذكره أنه رد المستندات المسلمة إليه وأنه أبدى استعداده منذ التحقيق الأول لزدها .

(جلة ١٦٨٤/١٠/١٨ طين رقم ١١٩٠ سنة ٢١ ق)

٦٩ - إذا كان الحكم إذ دان المتهم بجريمة التبديد المستند إليه قد انقصر على قوله ، إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المعنى عليهم والايصالات المقننة منهم ومن أقوال المتهم نفسه إذ استلم من كل منهم مبالغ على شيل الوديعة لحفظها حتى تاريخ التحاقهم بالعمل فأختلسها إضرارا بهم . فإن هذا الذي قاله الحكم لا يكفي في بيان التصد الجنائي في جريمة التبديد كما هو معرف به في القانون ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعبه بما يوجب قصفه .

(جلة ١٦٨٤/١٢/٢٧ طين رقم ١٢٠٧ سنة ٢٢ ق)

٧٠ - إذا كان الحكم بإدانة المتهم في جريمة تبديد رايديو قد أقيم على أن المتهم استيق لديه جهاز الرايديو المسلم إليه لإصلاحه وأنه رفض رده إلى صاحبه ولم يرد على ما دفع به التهم من أنه حيز الرايديو عنده حتى يؤدى إليه صاحبه أجر إصلاحه وسيد إليه الجهاز الذي كان قد سلمه منه لاستعماله حتى يتم إصلاح جهازه إلا بقوله إنه لم يتم دليل على أن المعنى عليه قد تسلم منه جهازا آخر لاستعماله ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا لأن مجرد امتناع المتهم عن رد الجهاز مع الظروف التي أوردتها المحكمة عنه لا يكفي لاعتباره مبددا إذ لا بد من ثبوت سوء نية .

(جلة ١٦٨٤/٢/١٢ طين رقم ١٢٠٠ سنة ٢٢ ق)

٧١ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في تبديد أشياء تسلمها من المعنى عليه بناء على مجرد قوله إن التهم

عن رد الأمانة بعد مطالبة بذلك بعد مبدأ لسقوط الدعوى العمومية فإن هـ - ذا لا يكون إلا إذا كان حصول التبديد قبل ذلك لم يتم عليه دليل ، أما إذا ثبت لدى القاضي من ظروف الدعوى وقرائنها أن الاختلاس قد وقع بالفعل من تاريخ معين فإن الجريمة تكون قد وقعت في هذا التاريخ ، ويجب اعتباره مبدأ لمدة السقوط بنقض النظر عن المصلحة . وإذن فإذا اعتبر الحكم تاريخ تقديم الرضى كشف الحساب إلى المجلس للحيس مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة تبديد أموال القصر للمستهة إلى على أسس أن إسقاطه بعض المبالغ التي في ذمته لقصر من هذا للكشف بعد دليلا على أنه اختلس لنفسه فإن هذا يكون صحيحا ولا غبار عليه ، لأن جريمة خيانة الأمانة تم كلا أظهر الأمين نيته في تمكك الشيء المودع لديه .

(جلسة ١٩٤٧/٧/٨ طين ردم ١٤٤٧ سنة ١٣ ق)

٦٩ - إن من العناصر لإزاء وحية إذا اختلس حاله ليس لما أي تأثير في التاريخ الذي تقع فيه جريمة الاختلاس إذ المتأخر في تحديد تاريخ الجريمة هو حقيقة الوقت الذي وقعت فيه بالفعل . فإذا وجدت أمارات تدل على حصول الاختلاس فإن تاريخ الجريمة يعتبر من وقت وجود هذه الأمارات ، فإن لم توجد فإن الجريمة لا يعتبر لها وجود إلا من اليوم الذي يتجمع فيه المتهم عن رد المال أو ثبتت صيرته عن ذلك بعد تكليفه به بأية طريقة من الطرق . فإذا كان الشايب بالحكم أن القاصر بعد انتهاء الرضوية قد عاصب مع الرضوي حرا ورفق بذلك ، وتمهد الرضى بأن يؤدى العاصر في تاريخ معين المبلغ الذي أظهره الحساب ثم لم يوف بهمه ، وحسبته المحكة بالاضاب على أساس ما رآه من أن الدعوى لم يسقط الحق في إقامتها لأن الحبسية وما تلاها ليس فيها ما يدل على عجز المتهم عن الرد ، بل إن العجز إنما ظهر في وقت امتناع المتهم عن الوفاء بعهده حتى قدمت الشكاوى ضده مما يتبين منه اعتبار هذا الوقت مبدأ لحساب مدة السقوط ، فإن هذا الحكم لا يقبل الطعن عليه من ناحية مبدأ سريلان لمدة .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٤ طين ردم ١٧١٢ سنة ٩ ق)

٧٠ - إن مبدأ سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع التره المخفلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه من رده .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٦ طين ردم ٣٣١ سنة ١٢ ق)

٧١ - إن القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة

الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالثبات دون أن يؤثر في ذلك جهل المني عليه بوقوعها . وليست جريمة خيانة الأمانة مستثناة من هذه القاعدة . وإذا شاخ القول بأن عجز الأمين عن رد الأمانة بعد مبدأ لسقوط الدعوى فذلك لا يرجع إليه إلا إذا لم يتم دليل على حصول التبديد من قبل . فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تبديد الأمانة حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها . أما إغفال تحقيق هذا الدفع بحجة أن المني عليه لم يكن يعلم بوقوع التبديد في ذلك التاريخ فوجب لنقض الحكم .

(جلسة ١٩٣٦/٤/١ طين ردم ١٤٣٦ سنة ٦ ق)

الفصل الرابع

إثبات الجريمة

٧٢ - إن جريمة الاختلاس في حد ذاتها يجوز إثباتها بكافة الطرق القانونية بما في ذلك البيئة والقرائن فالمحكمة أن تستند في إثباتها إلى ما ظهر من التحقيق ومن مناقشة التهمين بالملصة ومن ظروف الدعوى ووقائنها .

(جلسة ١٩٣٥/٤/٨ طين ردم ٤١٦ سنة ٥ ق)

٧٣ - الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بعض خاص كالغشاة الواردة في المادة ٢٣٨ ع جازر إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال . فمادة الاختلاس أو التبديد التي تتكون منها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٩٦ ع يجوز إثباتها دوما بكافة الطرق القانونية .

(جلسة ١٩٣٧/٢/١٦ طين ردم ٣٨٩ سنة ٦ ق)

٧٤ - إذا كان عقد الائتمان الذي تفرعت عنه ولقعة الاختلاس أو التبديد غير ثابت بمبدأ فلا يجوز بطبيعة الحال إثباته بألم المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التي يجوز إثباته بها ألم المحكمة المدنية . لأن واقعة الائتمان هي في ذاتها واقعة مدنية صرفة فعلا عن أنها واقعة للاختلاس أو التبديد بل وسابقه عليها في الترتيب .

(جلسة ١٩٣٧/٢/١٦ طين ردم ٣٨٩ سنة ٦ ق)

٧٥ - إن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات

أحدهما من أخذ سند من الآخر بالوديعة التي اتهمه عليها فأجلت له الإثبات بالينة فلا تصح مناقشتها في ذلك .

(جلة ١٩٤٠/٥/٢٧ طين رقم ١٣٩١ سنة ١٠ ق)

٨١ - إن تقدير قيام المانع من الحصول على سند بالكتابة هو من المسائل التي يفصل فيها قاضي الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد قضت بجواز إثبات الوديعة بالينة بناء على ما رآه من أن في صلة الأخوة بين المدعية بالحق المدني والمدعى عليه ، وفي اتجاهها إلى منزله عند حصول خلاف بينهما وبين زوجها ، وقيامه لتسريتها - في ذلك ما يمنعها من أخذ سند كتابي عليه بالمصوغات التي استودعتها إياه ، فلا عقب من محكمة النقض عليها إرثاته ،

(جلة ١٩٤٢/١١/٢ طين رقم ١٣٩٣ سنة ١٢ ق)

٨٢ - إن تقدير المانع من الحصول على الكتابة من أمور الموضوع التي تفصل فيها المحكمة وجوذاً وعمداً تبعاً لوقائع كل دعوى وملاساتها ، ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره في حكمها من أسباب فلا تقبل المناقضة في ذلك أمام محكمة النقض .

(جلة ١٩٤٢/٨ طين رقم ٥٩٩ سنة ١٣ ق)

٨٣ - إن تقدير قيام المانع من الاستحصاء على كتابة مثبته لحق من شأن قاضي الموضوع في أقام قضاءه بذلك على أسباب مؤيدة إليه فلا يجوز المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(جلة ١٩٥٠/١/٣٠ طين رقم ١٣٩٥ سنة ١٩ ق)

٨٤ - إذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الأولى في جواز إثبات واقعة تبديد مصوغات سلمت إليه على سبيل الوديعة ، بشهادة الشهود ، فإن ذلك يعتبر قبولاً منه لهذا الطريق في الإثبات ، وما نزال عن طريق الإثبات الكتابي . وذلك القبول والتنازل جازان لأن الإثبات الكتابي في مثل هذه الصورة ليس من النظام العام ، فلا يجوز لهذا المتهم بدتد أن يطن في الحكم الصادر عليه لعدم ذكره السبب المانع للجنح عليه من أخذ سند كتابي بهذه الوديعة . على أن ذكر هذا السبب ليس من البيانات التي يجب ذكرها في الحكم ، لأنه لا يتعلق بواقعة من وقائع الدعوى . وإنما هو خاص بإجراء من إجراءات الإثبات ، وليس على المحكمة أن تعطل إجراءات الدعوى في الحكم إلا إذا قام بشأنها نزاع بين الخصام .

(جلة ١٩٤٢/١١/٢١ طين رقم ٢٣٨ سنة ٢٠ ق)

الخاصة بحياة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني .

(جلة ١٩٤٥/٦/٤ طين رقم ٩٠٥٢ سنة ١٥ ق)

٧٦ - إذا سلم شخص إلى شخص آخر له به صلة عمل عند يدهما معاً في غرة واحدة إحدى القرى ما معه من النقود ليحفظه له إلى الصباح فأخذهما المسلم وفر فعمله هذا يعتبر حياة أمانة . ومتى ثبت أن إيداع الجنح عليه تقوده لدى الجاني كان إيداعاً اضطرارياً ألجأه إليه ظروف طارئة فمن الجائز إثبات حصوله بالينة .

(جلة ١٩٤٥/٥/٢٠ طين رقم ١٣٨٨ سنة ٥ ق)

٧٧ - إن المادة ٢١٥ من القانون المدني تبيح إثبات عقد الوديعة بالينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة من غيره والمانع كما يكون مادياً يجوز أن يكون أدبياً . وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده من شأن قاضي الموضوع فإذا رأى القاضي - لعلة الأخوة بين المودع والمودع لديه ولا اعتبارات أخرى أوردها بالحكم - قيام هذا المانع وقبل إثبات الوديعة بالينة فلا عقب على رأيه في ذلك .

(جلة ١٩٣٥/٦/٣ طين رقم ١٣٢٦ سنة ٥ ق)

٧٨ - إن المادة ٢١٥ من القانون المدني تبيح إثبات العقود المدنية بالينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند كتابي عن تصادق معه . وهذا المانع كما يكون مادياً يجوز أن يكون أدبياً ، وتقدير الظروف المانعة في جميع الأحوال يدخل في سلطة قاضي الموضوع .

(جلة ١٩٤٢/٥/١١ طين رقم ١٣٩٦ سنة ١٢ ق)

٧٩ - من المتفق عليه أن الوقائع الاضطرارية وكل تصرف حصل في ظروف اضطرارية ، والوقائع التي يوردها الزلل في التصادق يجوز إثباتها بالينة والقرآن مما كانت قيمة الأشياء المودعة لوجود مانع مادي من الحصول على دليل كتابي .

(جلة ١٩٥٥/٦/١٤ طين رقم ٤٥٣ سنة ٢٥ ق)

٨٠ - إن قيام المانع الأدبي الذي من شأنه أن يمحول دون الحصول على كتابة عند وجوبها في الإثبات يجب الإثبات بالينة ، وقيام هذا المانع يدخل في نطاق الوقائع تقديره متروك لقاضي الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض . وإن كان رأيت المحكمة من ظروف الدعوى أن علاقة القرابة بين الخصمين هي التي منعت

هذا الدفع بقتارله عنه أن يعود فيتمسك به أمام محكمة النقض.

(جلسة ١٢٧/٤/١٤٢٧ طين رقم ١١٨١ سنة ١٣٢٦ ق)

٨٩ - إن القيود التي جدها القانون المدني في مواد الإثبات لم توضع للصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد. فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالينة يجب على من يريد التمسك به إلى محكمة الموضوع فلما هو لم يترشئ من ذلك أمامها بل ناقش أقوال الشهود الذين سمعوا في مواجهته فإنه يعتبر متازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون، ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض.

(جلسة ١٣١/١٠/١٩٤٢ طين رقم ١٨٠٠ سنة ١٣٢٦ ق)

٩٠ - إن قواعد الاثبات المقررة في القانون المدني ليست من النظام العام. فإذا كان المتهم لم يترشئ على سماع شاهد الاثبات وقت سؤله أمام محكمة الدرجة الأولى، ولم يتمسك بأن قيمة التهمة المختلص لا يجوز إثباتها بالينة لأنها تزيد على عشرة جنجيات إلا بعد أن سمع الشاهد، وعلى لسان محاميه أثناء مرافقته، فإن هذا بعد تنازلاً منه عن التمسك بضرورة الاثبات بالكتابة.

(جلسة ١٣١/٤/١٩٤٢ طين رقم ١٠٠٠ سنة ١٣٢٦ ق)

٩١ - إن وجوب الاثبات بالكتابة في المواد المدنية ليس من النظام العام فيجوز التنازل عنه وقبول الاثبات بالينة والقرائن. ولذلك فإن المتهم إذا لم يتمسك لدى محكمة الموضوع، قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالينة، فهذا يعتبر قبولاً منه للاثبات بهذا الطريق. إذ الأصل أن المدعى عليه يحق ما كان يحق الاعتراف به لصالحه فيعفيه من إقامة الحجة عليه به على التنازل صراحة أو دلالة عن حقه في مطالبة المدعى بالاثبات بطريقه الخاص فأنصا منه بغيره. فإذا كان التثبت بالحكم وبمحضر جلسة المحكمة الابتدائية أن المتهم لم يدفع بعدم جواز الاثبات بالينة إلا في المذكرة التي قدمها بعد سماع شهادة الشهود وبعد أن حيزت القضية للحكم، فإن سكوتة عن ابتداء هذا الدفع إلى ذلك الوقت يعد قبولاً من جانبه للاثبات بالينة، ولا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك به.

(جلسة ١٣١/٥/١٩٤٢ طين رقم ١٢٤٥ سنة ١٣٢٦ ق)

٩٢ - إن قواعد الاثبات في المواد المدنية ليست متعلقة بالنظام العام. فيجب على من يتمسك بعدم

٨٥ - إن سكوت المتهم بالتبديد عن التمسك قبل البدء في سماع شهادة الشهود بعدم جواز إثبات تسله المال المدعى بتبديده بالينة مسقط لحقه في الدفع بذلك.

إذ الأصل أن المدعى عليه يحق ما دله أن يترشئ بالحق المدعى به فيعين المدعى من أن يقدم أى دليل عليه فإنه يكون له أن ينازل ولو ضمناً عن حقه في مطالبة المدعى بالإثبات بالطريق المعين في القانون اكتفاء بغيره، ومراعاة قواعد الاثبات في المواد المدنية لا شأن لها بالنظام العام. وإذا كان المتهم لم يوجه أى اعتراض على سماع شهادة الشهود قبل البدء في إدلائهم بالشهادة، ولا حتى بعد الانتهاء من سماعهم، فإن ذلك منه بعد تنازلاً عن حقه في مطالبة المجنى عليه بالإثبات بالكتابة إذا كان الحق المطالب به مما يجب إثباته بالكتابة، وبمنه من أن يتمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية فيما بعد.

(جلسة ١٣١/١٠/١٩٢٧ طين رقم ٤٨٦ سنة ١٣٢٦ ق)

٨٦ - إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن قواعد الإثبات لا تنص بالنظام العام. وإذا نصح إثبات العقود التي تزيد قيمتها على عشرة جنجيات بالينة بقبول المدعى عليه ذلك صراحة أو ضمناً. فإذا كانت المحكمة قد سارت في إثبات الدعوى بالشهود، ولم يبد من المتهم اعتراض على ذلك إلا بعد سماع شاهدين، ففي ذلك ما يفيد قبوله ابتداء الإثبات بالينة ولا يجوز له بعده أن يترشئ بعدم جواز ذلك.

(جلسة ١٣١/١١/١٩٤٠ طين رقم ٦٨٨ سنة ١٣٢٦ ق)

٨٧ - الدفع بخطأ المحكمة في أخذها بشهادة الشهود في إثبات ما تزيد قيمته على الآف قرش ليس من النظام العام فلا يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض.

(جلسة ١٣١/١٢/١٩٤٠ طين رقم ٢١ سنة ١٣٢٦ ق)

٨٨ - إن قواعد الإثبات في العقود المدنية لا تنطبق بالنظام العام. فيجب على من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به عليه بالينة أن يترشئ بذلك إلى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود. فإذا ما سككت فلا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك به، ولا للحكمة أن تنص به من تلقاء نفسها إذ هذا السكوت يعتبر تنازلاً منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون، ولا يكون له بعد أن سقط حقه في

٩٦ - إن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ، فكما يحكم الخصم أن يقر بالمخفى لحصه فضيه بذلك من إقامة الدليل عليه فإنه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمناً عن حقه في التمسك بالإثبات بالطريق الذي رسمه القانون وقيل منه أى دليل سواء . وإن كان ذلك المتهم قد ناقض الشهود ولم يدفع قبل سماعهم بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة فلا يقبل منه من بعد أن ينشئ على الحكم أنه أجل اثبات عقد الوكالة الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات بشهادة الشهود .

(جلة ١٩٠٢/٢/٤ ملن رقم ١١٣٥ سنة ٢١ ق)

٩٧ - إذا كان الحكم قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود على أن الطاعن لم يتسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع أدى حال دون الحصول على كتابة وكان بين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة قبل سماع أى شاهد في الدعوى ولكن الحكم المطلق فيه إذ تعرض للدفع من ناحية موضوعه قد أقام تقديره قيام المانع الأدنى من الحصول على الكتابة على أسباب مقبولة مؤدية إليه فإنه لا يكون قد أضعف إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود .

(جلة ١٩٠٢/١/١٥ ملن رقم ١٤٦ سنة ٢٢ ق)

٩٨ - متى ثبت عقد من عقود الائتمان بالنسبة لواحد من اشتركوا في اختلاس المال المسلم بناء عليه فذلك يكفي لاعتباره ثابتاً في حق جميع من ساهموا معه في الاختلاس فاعلين كانوا أو شركاء إذ بهد وجود العقد موضوع الجريمة لا يكون باقياً إلا إثبات مساهمة كل منهم في واقعة الاختلاس فقط .

(جلة ١٩٠٢/١٢/٣ ملن رقم ٢٥٩ سنة ١١ ق)

الفصل الخامس

مسائل منوعة

٩٩ - المحكمة في الإغفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة هي أن الشارع رأى أن يتفرق ما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من صدور بعضهم على مال البعض الآخر وذلك حرصاً على سمعة الأسرة واستيفاء لصلات الود السائلة بين أفرادها . وجريمتا النصب وخيانة الأمانة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة ، وحكمة الإغفاء واحدة في كل الأحوال فيجب أن يمتد حكم الإغفاء المنصوص عنه في المادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة إلى تلك الجريمة (النصب

جواز الإثبات بالبيئة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . فإذا هو لم يفعل فإن ذلك منه يعتبر تنازلاً عن تمسكه بهذا الحق . ولا يصح له بعد ذلك أن يتخذ منه سبباً للطعن على الحكم . على أنه إذا كانت الظاهر من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت أقوال المتهم في التحقيق ، وورقة محررة بخطه لم يوقع بأعضائه عليها تتضمن أنه تسلم الأوراق والشهود المتهم باختلاسها من المجنى عليه - اعتبرت ذلك مبدأً ثبوت بالكتابة وقيلت الإثبات بالبيئة بناء عليه ، فإنه إذا كان قضاء محكمة الموضوع بوجود مبدأ ثبوت بالكتابة قد يكون مستغداً من الوقائع والإدلة المذكورة في الحكم ولا يشترط أن تكون قد وردت به عبارات صريحة ما دامت عناصره كلها متوافرة ورأى المحكمة في الأوراق الصادرة من المدعى عليه أنها من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال - إذ كل ذلك كذلك فإن الإثبات بالبيئة يكون صحيحاً حتى لو كان المتهم قد اعترض عليه .

(جلة ١٩١٣/١/٢١ ملن رقم ١٥٠٦ سنة ١٣ ق)

٩٣ - إن أحكام الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررقة لصلحة الخصوم فقط . فإذا كان المتهم لم يتسك أمام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبيئة في واقعة تسلم مبلغ خفية جنية على سليل الوكالة لإيداعه البنك على ذمة صاحبه ، فذلك منه بعد تنازلاً عن حقه في المطالبة بالإثبات بالكتابة يتمتع فيها بعدم التمسك بمخالفة الحكم الذي قضى بإيداعه في إختلاس هذا المبلغ للقواعد المقررة لإثبات الحقوق .

(جلة ١٩٠٢/٢/٥ ملن رقم ٤٥ سنة ١٥ ق)

٩٤ - إذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة بعدم جواز سماع الشهود لإثبات تسلم مبلغ يتجاوز الحساب الجائز لإثباته بالشهود ، بل سكت وصعد الحكم في مواجهته ولم يتأقده ، فليس له أن ينشئ على الحكم من بعد بدعوى المخالفة لقواعد الإثبات .

(جلة ١٩٠٢/١٢/١١ ملن رقم ١٣٢٥ سنة ٢٠ ق)

٩٥ - إن الدفع بعدم جواز إثبات المبلغ المدعى بتدبيره بالبيئة لزامة على النصاب الجائز إثباتها هو من الدفع الواجب إيداعها قبل التسليم في موضوع الدعوى . وإن فلا تقبل إثارة لأول مرة أمام محكمة التقض .

(جلة ١٩٠١/١٢/٢٠ ملن رقم ٤٦٤ سنة ٢١ ق)

١٠٣ - إذا كان الظاهر ما أورده الحكم المعلنون فيه أن دفع المدعى عليه في شأن الدين المطالب بها كان مداره أن الدائن حصل على دينه الثابت بالسندات خصاً من الأموال التي حصلها بصفته وكيله عنه ، فقرأت المحكمة أن هذا الدفاع مؤداه الإدعاء بالرقاء بطريق القناعة . وأن القناعة غير جائزة لما نيت من وجود نزاع في حساب الوكالة ، وذلك بعد أن تافست أدلة المدعى عليه التي تقدم بها في الدعوى ورات أنها لا تصلح للدلالة القاطعة على الرقاء ، ثم حفظت للدعى عليه الحق في عسبة الوكيل عما دخل في ذمته من ماله مدة وكاله عنه ، فانها لا تكون قد أخطأت .

(جلة ١٣٨٤/١٠/١٥ طين رقم ١٢٢ سنة ١٣)

١٠٤ - الوصى أن يتقدم إلى المحكمة الجنائية بكل ملاحظاته على الحساب الذي أتيح المبلغ المتهم بتبديده من مال القاصر حسباً قرره المجلس الحسي متى كان لم يتفق من قبل مع المجلس بشأنه ، فإن هذا الاتفاق هو وحده الذي يمكن أن يجمع به كل من الطرفين على الآخرين . وإن يجب على المحكمة أن تفحص بنفسها تلك الملاحظات غير متقدمة في ذلك بقرار المجلس الحسي ، فإذا لم يفعل وأنكرت على الوصى حقه في مناقشة الحساب بعد اعتدائه من المجلس ، فإن حكمها يكون قاصراً متيناً تقضه .

(جلة ١٣٨٢/١/٢٦ طين رقم ٥٦٦ سنة ١٧)

١٠٥ - صحيح أنه لا تصح إدانة متهم بجناية خيانة الإمامة إلا إذا اتضح القاضي أنه تسلم المال بقصد من عقود الاتيان الواردة على سبيل المحصر في النص الخاص بهذه الجريمة ، وصحيح كذلك أن العبرة في القول بثبوت هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعتدائه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة ، إلا أنه إذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة خيانة الإمامة ويثبت أن الوصول الذي تسلم بموجب المبلغ الذي اختلعه لم يدون فيه ما يخالف الحقيقة ، وأن المتهم نفسه قد اعترف في التحقيق بصحة ما تضمنه هذا الوصول ، فإن المجاهدة في هذا الحكم لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في وقائع الدعوى وتحدير الأدلة فيها ، مما لا شأن لمحكمة التقض به .

(جلة ١٣٨٦/١/٢٤ طين رقم ١٢٣٣ سنة ١٦)

١٠٦ - لمحكمة الموضوع وهي بصدد البحث في تهمة تبديد الأقطان المنسوبة إلى المتهم سلطة تفسير

وخيانة الإمامة) وإن كان التبديد الذي يقع من الابن في مال أبيه إضراراً بهذا الأخير لا يحاطب عليه . ولا يمنع من ذلك أن يكون استلامه للمال حاصل بناء على أمر من سلطة عامة مختصة بالمجلس الحسي بأن كان الأب مجبوراً عليه مشمولاً بقوامه ابنه الذي كان مسلماً له مال أبيه بهذه الصفة ، إذ توسط تلك السلطة لا يغير صفة المال ولا ملكية صاحبه له ولا علاقة التسب التي بين الابن وأبيه ولا يرتب حقاً ما للغير على هذا المال (جلة ١٣٨٢/١/٢٧ طين رقم ١٣٧٢ سنة ٢)

١٠٠ - استبدال الإمامة لا يكون مانعاً من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات إلا إذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة . أما إذا لم يلجأ الأمين إلى الاستبدال إلا بعد وقوع التبديد منه بقصد الحرب من المسؤولية الجنائية أو كان الدائن لم يقبل الاستبدال إلا كطريقة لإثبات حقه أو على أمل تعويض ماضى عليه بسبب التبديد فإن الاستبدال لا يمنع عندئذ من المسؤولية الجنائية .

(جلة ١٣٨٢/١/٢٧ طين رقم ٥٨٩ سنة ٤)

١٠٩ - إذا استقدم الحارس أمراً من القاضي يبيع الشيء المحجوز وإيداع ثمنه بجزارة المحكمة فإن مجرد مخالفة هذا الأمر من جهة إيداع الثمن بالخزارة لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد بل لا بد أن يثبت أن هذه المخالفة قد أملاها عليه سوء القصد ونجم عنها الضرر يستحق المبلغ فإذا تسك الحارس بأنه صرف المبلغ في وجوه لا مفر منها فمن الواجب على المحكمة أن تحقق دفاعه لكي تستوثق من توفر سوء القصد عنده فإذا لم تفعل كان حكمها قاصراً للأسباب وتعين تقضه .

(جلة ١٣٨٢/١٠/٢٢ طين رقم ١٦٠٨ سنة ٣)

١٠٢ - إن مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتماً انتفاء جريمة التبديد ولانية الاختلاس عند الوكيل . فيجب على المحكمة في هذه الصورة أن تقوم بفحص الحساب وتصفية حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم في موضوع تهمة التبديد المرفوعة أمامها بالإدانة أو بالبراءة لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع أما أن تبرئ المتهم بالتبديد لمجرد أن هناك حساباً بينه وبين المولى عليه وأن هذا الحساب لم يصف بعد بينهما فهذا مخالف للقانون والحكم بذلك يمين تقضه .

(جلة ١٣٨٦/١٠/٢٦ طين رقم ٢٠٨٨ سنة ٦)

يقبل الأعراس وضع اسمه في الفراغ المروك بالسند ،
قبلا من أن يفعل الأمين ذلك وضع اسمه هو في الفراغ
مع أنه لم يسد الدين للبنك تنفيذًا للاتفاق ، ثم طالب
المؤمن بقيمة السند ، فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة
خيانة الأمانة المنطبقة على المادة ٢٩٥ ع ٢ .
(جلة ١٥/٢/١٩٢٧ طن رقم ٧١ سنة ٧ ق)

١٠٨ — إن المادة ٣٤٠ عقوبات إذ نصت على
معاقبة كل من أؤتمن على ورقة مضاء أو مضمومة على
ياض غان الأمانة وكتب في الياض الذي فوق الختم
أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من
السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر
لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله ، قد دلت
برضوح على أنها تناول بالعقاب كل من يكتب فوق
التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب
التوقيع أو لماله أو يكون من شأنها الإضرار به كاتنا
ما كان هذا الضرر ماديا أو أدبيا ، محققا أو احتملا
فقط ، كما هي الحال تماما بالنسبة إلى ركن الضرر في
جريمة التزوير ، مع فارق واحد هو أن الضرر أو
احتماله هنا يجب أن يكون واقعيا على صاحب التوقيع
ذاته لا على غيره .

(جلة ١٥/٧/١٩٢٣ طن رقم ١٢١ سنة ١٣ ق)

العقود التي بموجبها سلت هذه الألفاظ الوصول إلى
مقصود المتعاقدين منها مستعينة في ذلك بطررف
الدعوى وملابساتها إلى جانب نصوص تلك العقود ،
فإذا هي فُرت هذه العقود بأنها لا تندرج تحت عقد
الزمن الوارد في المادة ٢٤١ من قانون العقوبات بل
هي من عقود التزويل على التعلق وكان استخلاصها لما
نهت إليه عن وصف العقود سائعا ، فإن العامل يكون
غير مقبول .

(جلة ١٧/٥/١٩٥٤ طن رقم ٥٩ سنة ٧٤ ق)

الفصل السادس

خيانة الائتمان على التوقيع

١٠٧ — لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة
بالنسبة الورقة المضاء على ياض أن تكون الورقة
عالية بالمرء من كل كتابة فوق التوقيع ، بل تتحقق
الجريمة أيضا ببل - بعض الفراغ - الذي ترك قصدا
للملء فيما بعد - بكتابة يترتب عليها حصول ضرر
لصاحب التوقيع .

فإذا تسل شخص سندا بمبلغ معين ترك فيه اسم
الدائن على ياض البحث عن يقرض المؤمن عليه
المبلغ الوارد به لمداده لبنك معين حتى إذا وجد من

خيانة الائتمان على التوقيع

(ر خيانة أمانة قواعد أدقم ١٠٧ - ١٠٨)

في يوم الخميس المبارك ٧ رمضان سنة ١٣٧٧ هـ الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٥٨
تم طبع هذا الجزء بمطابع (الشركة المصرية للطباعة حسن مذكور وأولاده)
٣٠ شارع عبد الحفيظ ثروت بالقاهرة تليفون ٥١٥٧١ ، ٤٨٩٢١ ٩

مدير المطبعة

حسن مذكور

